

٤٥٥-٤٥٦
٤٥٥-٤٥٦

٢٥١٨

قد شرع طبع كتاب نفيس في فن المستفي بالميزان
المنتسب مصنفه في بلاد الاسلام بالشعران
مادون مثله في حين من الاحيان جري
ايه خير الجزاء من سعي في طباعه
اعني طالب الظهور الشيخ ^{انفرد} عبد
خلف الرشيد لتجار المشهور
في ديار الهند والسند
والخراسان القاض
بنيا مين حماه الله عن
الاشم وشر المعدوات
واخر دعوانا ان الحمد لله رب العلمين

- من ان قال قائل ان حملك جميع اقوال المجتهدين على حالتين يرفع الخلاف الخ
فصل اياك الخ ان تبادر اول سماعك لم تبق الميزان الى فهم كون المرتبتين على التخييل
مطلقا
١٢ فصل ان قال قائل فهل يجب عندكم على المقلد العمل بما اجمع من القولين الخ
١٣ فصل في ذلك الخ ان احد لا يجزئ الخ الى ذوق مثل هذه الامور في طريق صحة
اعتقاده ان سائر ائمة المسلمين على هدى الخ
١٤ فصل وليا ان تشتم بهذه الميزان فتبادر الى الانكار على صاحبها
١٥ فصل اعلم يا اخي اني ما وضعت هذه الميزان للاخوان من طلبة العلم الا بعد تكرار سؤالهم
الى الخ
١٥ فصل اعلم يا اخي ان مرادنا بالعزيمة والرخصة المذكورتين في هذه الميزان هما مطلق
التشديد والتخفيف
١٦ فصل ثولا يخفى عليك ان كل من فعل الرخصة بشرطها او المفضل بشرطه فهو على هدى
من ربه في ذلك
١٧ فصل ان قال قائل فعلى ما قررته الخ
١٨ فصل وما يوضح لك صحة مرتبة الميزان الخ
٢٠ فصل فان قلت فمن يقول ان القياس من جملة الادلة الشرعية فهل ان فيه كذلك
مرتبة الميزان
٢١ فصل من لازم كل من لم يعمل بهذه الميزان التي ذكرناها الخ
٢١ فصل ينبغي لكل مؤمن الاقبال على العمل بكل حديث ورد الخ
٢٢ فصل ان قال قائل كيف الوصول الى الاطلاع على عين الشريعة الخ
٢٥ فصل فان قلت فلماذا انقلب قلب الولي عن التقدير الذي اذهب كما متساوية في الصحة
الخ
٢٥ فصل فان قلت هذه في حق العلماء باحكام الشريعة والحقيقة
٢٦ فصل فان قلت ان الاشعة المجتهدين قد كانوا من الكمل الخ
٢٤ فصل فان قلت فماذا اجيب من نازعني في صحة هذه الميزان الخ
٢٢ فصل فان ادعى احد من العلماء ذوق هذه الميزان الخ
٣٣ فصل ان اردت يا اخي الوصول الى معرفة هذه الميزان الخ
٣٥ فصل اني ببيان تقرير قول من قال ان كل مجتهد مصيب الخ

- ٣٦ فصل لا يلزم من تقييد كامل من الاولياء والمجتهدين بالعمل بقول دون الخراج
- ٣٨ فصل واياك يا اخي ان تطالب احدا من طلبة العلم الا ان يصدق اعتقاده في ان
- مجتهد مصيب الخ
- ٣٩ فصل وما يملك على صحة ارتباط جميع اقوال علماء الشريعة بعين الشريعة الخ
- ٤٠ فصل في بيان ان لا يخرج شيء من اقوال المجتهدين عن الشريعة
- ٥١ فصل ان قال قائل ان المأثرة في تاليف هذه الميزان الخ
- ٥٢ فصل في بيان حجة الامثلة المحسوسة التي يعلم منها اتصال اقوال المجتهدين ومقلديهم بعين الشريعة الكبرى
- ٥٣ صورة الامثلة المحسوسة الموعود بدلتها
- ٥٤ مثال الشجرة المطهرة الممثلة بعين الشريعة المطهرة
- ٥٥ مثال اخر لا اتصال سائر مذاهب المجتهدين ومقلديهم بعين الشريعة المطهرة
- ٥٦ مثال طرق مذاهب الاثمة المجتهدين الى ابواب الجنة وان كل من عمل بمن هب منها خالص اوصله الى باب الجنة
- ٥٧ مثال قباب الاثمة المجتهدين على نهر الحياة في الجنة التي هو مظهر بحر الشريعة المطهرة في الدنيا
- ٥٨ فصل شريف في بيان الذم من الاثمة المجتهدين للقول في دين الله تعالى بالراي لاسيما
- الامام ابو حنيفة
- ٦١ فصول في بيان ما ورد في ذم الراي عن الشارع وعن اصحابه والتابعين وتابع التابعين
- ٦٢ فصل في ما نقل عن الامام مالك في ذم الراي وما جاء عنه في الوقف على واحدة الشيعة المطهرة
- ٦٣ فصل فيما نقل عن الامام الشافعي رضي الله عنه من ذم الراي والتبري منه
- ٦٤ فصل فيما نقل عن الامام احمد من ذم الراي وتقيده بالكتاب والسنة
- ٦٥ فصول في بعض الاجوبة عن الامام ابى حنيفة رضي الله عنه
- ٦٦ الفصل الاول في شهادة الاثمة بغزارة العلم وبيان ان جميع اقواله وافعاله وعقائده مشيدة بالكتاب والسنة
- ٦٧ فصل في بيان ضعف قول من نسب الامام ابى حنيفة الى انه يقدم القياس على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
- ٦٨ فصل في تضعيف قول من قال ان اولة مذهب الامام ابى حنيفة ضعيفة غالبا
- ٦٩ فصل في بيان ذكر بعض من اطنب في الثناء على الامام ابى حنيفة من بين الاثمة على الخصوص وبيان توسعته على الامة وسعة علمه وكثرة درعه وعبادته وعفته وغير ذلك

٨٢	فصل قال المحققون ان للعلماء وضع الاحكام حيث شاءوا بالاجتهاد الخ
٨٢	فصل في بيان بعض ما اطلعت عليه من كتب الشريعة
٩٢	فصل في امثلة مرتبتي الميزان من الاخبار والاشعار من كتاب الصلوة الى الزكوة
١٠١	فصل في امثلة مرتبتي الميزان من الزكوة الى الطعوم
٣	فصل في امثلة مرتبتي الميزان من الصيام الى الحج
١٠٥	فصل في امثلة مرتبتي الميزان من كتاب الحج الى كتاب الزكاة
١٠٩	فصل في امثلة مرتبتي الميزان من كتاب التيميم الى الجراح
١١٢	فصل في امثلة مرتبتي الميزان من كتاب الجراح الى آخره ب الفقه
١١٤	كتاب الطهارة
١٢٣	باب النجاسة
١٢٨	باب اسباب الحث
١٣٥	باب الوضوء
١٣١	باب الغسل
١٣٢	باب التيميم
١٣٩	باب صم الخفين
١٤١	باب الحيض
١٤٣	كتاب الصلوة
١٤٤	باب صفة الصلوة
١٤٥	باب شروط الصلوة
١٩٠	باب سجود السهو
١٩٣	باب سجود التلاوة
١٩٤	باب سجود الشكر
٢٠٠	باب صلاة النفل
٢٠٣	باب صلاة الجماعة
٢١٢	باب صلاة المسافرين
٢١٩	باب صلاة الغروب
٢١٩	باب صلاة الجمعة
٢٢٩	باب صلاة العيدين
٢٣٥	باب صلاة الكسوفين
٢٣٤	باب صلاة الاستسقاء
٢٣٨	كتاب الجنائز

النجف الأول من كتاب الميزان للعارف
الصالح والقطب الرباني سيدي
عبد الوهاب الشعراني تقى الله
بعلومه والمسلمين آمين
بسم الله الرحمن الرحيم
آمين

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الذي جعل الشريعة المظهرة بحج يتفرع منه جميع بحار العلوم النافعة والمخملات +
 وأجرى حيل أوله على مرض القلوب حتى روي منها قلب الزاكي من حيث التقليد لعلمائنا وأئمتنا
 ومن على من شاء من عباده المختصين بالاشراف على بتوع الشريعة تنظيرة جميع أحداثها وآثارها
 المنتشرة في البلدان + وأطاعه الله من طريق تشقه على عين الشريعة الأولى التي يتفرع منها كل
 قول في سائر الأدوار والأزمان + فافترح جميع قول المجتهدين ومقلديهم بحق
 حين رأى أئمتنا المايدين الشريعة من طريق الكشف والبيان + وشارك جميع المجتهدين في بعضهم
 من عين الشريعة المبرها وان تقام عندهم في النظر وتلزم عندهم في الأزمان + فان الشريعة كالشجرة العظيمة
 المنتشرة وأقوال علمائها كالفرع والاعضاء + فلا يوجد لنا فرع من غير أصل ولا ثمرة من
 غير غصن كما لا يوجد أبنية من غير جد ران + وقد أجمع أهل الكشف على أن كل
 من أخرج قولاً من أقوال علماء الشريعة عنها فأعاند ذلك لقصوره عن درجة العرفان +
 فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد آمن علماء أمته على شريعته بقوله العلماء منا
 الزهري ما لم يمتطي الطوا السلطان + ومحال من المعصوم أن يؤمن على شريعته خوان + وأجمعوا
 أيضاً على أنه لا يسمي أحد عالماً إلا أن يثبت عن مناقرة أقوال العلماء وعرف من ابن مؤيد
 من الكتاب والسنة لأن ردها بطريق الجهل والعدوان + وإن كل من رد قولاً من أقوال
 علمائنا أو أخرجه عنها فكلما نه ينال على نفسه بالجهل ويقول ألا تشهد والي جاهل بدليل
 هذا القول من السنة والقرآن + عسى من قبل أقوالهم ومقلديهم وأقام الدليل والبرهان

وصاحب هذا الشهد الثاني لا يرد قولاً من أقوال علماء الشريعة إلا ما خالف نصاً أو إجماعاً أو لعله
لا يجده في كلام أحد منهم في سائر الأزمان و غايته أنه لم يطعم على دليل لا أنه يجد في مخالفته
لصريح السنة أو القرآن و من نازعنا في ذلك فليأتنا بقول من أقوالهم خارج عنها ونحن
نرد على صاحبه كما نرد على من خالف قواعد الشريعة بأوضح دليل وبرهان و نقرر ذلك عن
يدى صحة التقليد للأئمة فليس هو يعقل لهم في ذلك وإنما هو مقدر لهواه و الشيطان و فان
اعتقدها في جميع الأئمة أن أحدهم لا يقول قوة الابعاد نظره في الدليل والبرهان و حيث
أطلقنا المقلد في كلامنا فإما مرادنا به من كان كلامه مندرجاً تحت أصل من أصول إمامنا
والافزعوا التقليد له زور وجهتان و ما ثم قوا من أقوال علماء الشريعة خارج عن قواعد الشريعة
فيما علمناه وإنما أقوالهم كلها بين قريب وأقرب و بعيد وأبعد بالنظر من مقام كل إنسان و شعاع نور
الشريعة يشتملهم كلهم ويعلمهم و ان نقاوتوا بالنظر لمقام الاسلام والإيمان والاحسان و أحسنهم
حجراً من كرم من عين الشريعة المظهرة حتى تشبه و روى منها الجسم والجنان و وعلم أن شريعة محمد صلى
الله عليه وسلم جاءت شريعة واسعة جامعة لمقام الاسلام والإيمان والاحسان و أنها لا حرج
ولا ضيق فيها على أحد من المسلمين و من شهد ذلك فيها فتهنئ و تنضم وجهتان و فان الله تعالى قال
وما جعل عيظكم في الدين من حرج و من ادعى المحرم في الدين فقد خالف صريح القرآن و أشكركم
نتج من علوم كمال شريعة محمد صلى الله عليه وسلم فوقه عند ما حدث له من الامر والذى
والتزغيب والتعذيب ولم يزد فيها شيئاً إلا أن شهد له شعاع الدليل والبرهان و فان الشارح
ما سكت عن أشياء لا حاجة بالامة للزهرول ولا نسيان و وأسلم اليه تسليم من رزقه الله تعالى
حسن النظر بالامثلة وتقديم و أقام جميع أقوالهم الدليل والبرهان و اما من طريق النظر والاستدلال
و اما من طريق التسليم والإيمان و اما من طريق الكشف والعيان و لا يدل كل مسلم من احد هذه
الطرق ليطابق اعتقاده بالجنان قوله باللسان و أن ساؤ أئمة المسلمين على عهدى من ربهم في
كل حين وأوان و كل من لم يصل الى هذا الاعتقاد من طريق الكشف والعيان و واجب عليه
اعتقاد ذلك من طريق التسليم والإيمان و وكما لا يجوز لنا الطعن فيما جاءت به
الانبياء مع اختلاف شرائعهم فكذلك لا يجوز لنا الطعن فيما استنبطه الأئمة المجتهدون
بطريق الاجتهاد والاستحسان و وبوضوح ذلك أن تقدم يا أحمى أن الشريعة جاءت من حيث
الامر والى على مرتبتى تخفيف وتشديد لاعلى مرتبة واحدة كما سيأتى أيضاً في الميزان و
فان جميع المكلفين لا يخرجون عن قسمين قوى وضعيف من حيث أيمانه أو جسمه في كل
عصر وزمان و فمن قوى منهم خوطب بالتشديد والاحض بالعتاش و من ضعف منهم
خوطب بالتخفيف والاحض بالرخص و كل منهما أينما كان على شريعة من ربه وتبين
ولا يهمل من القوى بالتزول الى الرخصة ولا يكلف الضعيف بالصعود للفرعية و قد رفع
الخلاف في جميع أدلة الشريعة و أقوال علماءها عند كل من عمل بهن الميزان و
وقول بعضهم ان الخلاف الحقيقي بين طائفتين متلا لا يرتفع بالحمل محمول على من لم يعرف

قواعد هذا الكتاب لان الخلاف الذي لا يرتفع من بين اقول ائمة الشريعة مستحيل
 عند صاحب هذه الميزان فاصحح يا اخي ما قلته لك في كل حديث ومقابله وكل قول
 ومقابله بخد كل واحد منهما الا بدان يكون مخفقا والاخر مشددا وكل منهما رجال في حال
 مباشرتهم الاعمال ومن المحال ان لا يوجد لنا قولان معاني حكم واحد مخفقا او مشددا ان
 وقد يكون في المسئلة الواحدة ثلاثة اقول او اكثر او قول مفصل فالحاذق يرد كل قول
 الى ما يناسبه ويقاربه في التخفيف والتشديد حسب الامكان + وقد قال الامام
 الشافعي وغيره ان اعمال الحديثين اقولين اولى من افعال احد هما وان ذلك
 من كمال مقام الايمان + وقد امرنا الله تعالى بان نقيم الدين ولا نتفرق فيه حفظا عن قول
 الاركان + فالحمد لله الذي من علينا باقامة الدين وعدم اضماعه حيث اهلنا العمل بما نؤمنه هذه
 الميزان + واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة بتوحيده قالها نبي الجن + واشهد ان سينا
 ومولانا محمدا عبده ورسوله الذي فضله على كافة خلقه وبعثه بالشرقية السما + وجعل اجمع
 ائمة ملحقا في وجوب العمل بالسنن والقران + اللهم فصل وسلم عليه وعلى سائر الانبياء وسلم
 + وعلى اهلهم وصحبهم اجمعين وجميع التابيعين لهم باحسان الى يوم الدين + صلاة وسلاما
 د ائمين بدوام سكان الميزان والجنان + آمين اللهم امين ويعمل فله من ميزان نفسه عالية
 المقتدر ارحامه ما ينحوه يمين الجحيمين الادلة المتغيرة في الظاهر وبين اقول جميع المحمدين
 ومقدمهم من الاولين والآخرين الى يوم القيامة كذلك ولم اعرف احد استبقني الى ذلك في
 سائر الادوار + وصنقها باشارة اكابر اهل العصر من مشايخ الاسلام وائمة العصر بعد ان
 عرضتها عليهم قبل انما تكلموا وذكروا لهم اني لا احب ان يشهدوا الا بعد ان ينظر ايمانها فان قبلوها
 اقبلتها وان لم يرضوها حالها في محب الله احب الوفاق واكره الخلاف لا سيما في قول ائمة
 الدين + وان كان الاختلاف رحمة يقوم آخرون + فرحم الله من رغب فيها خلافا واسلمه بصره
 للدين + وكان من اعظم الموانع التي على اتبعها للاخوان فتح باب العمل بما تضمنه قوله تعالى
 شرع لكم من الدين ما وصي به نوحا والذي اوحينا اليك وما وصينا به ابراهيم وموسى وهارون
 اقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه وليطابقوا في تقليد هم بين قولهم باللسان + ان سائر ائمة المسلمين على
 هدى من ربهم وبين اعتقادهم ذلك بالجنان + ليقوموا لبحقوق ائمتهم في الادب معهم
 ويحوزوا الثواب المرتب على ذلك في الدار الآخرة ويخرج من قال ذلك منهم بلسانه ان سائر ائمة
 المسلمين على هدى من ربهم ولم يفتقد ذلك بقلبه عما هو ملتبس به من صفة النفاق الاصغر الذي
 ذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم لا سيما وقد ذم الله سبحانه وتعالى ما في الكفار ببقاؤهم
 زيادة على حصولهم بصفة كفرهم في نحو قوله تعالى يا ايها الرسول لا يجزئك الذين
 يسارعون في الكفر من الذين قالوا انا ما فواهم ولم تؤمن قلوبهم ومعلوم ان كلما عليه الله
 تعالى على الكفار فالمسلمون اولى بالتمسك به عنه عما يقرب من شبه صورته ويسد المقلد من باب
 ابتداءه الى الامحار على من خالفوا عدلهم ممن هو من اهل الاجتهاد في الشريعة فانه

على حد من ربه وربما اظهر مستنده في مذهبه لمن اكر عليه فاذعن له ونجل من مبادرت له
الى الانكار عليه وهذا من جملة مقاصد تأليف هذا الكتاب والاعمال بالبناء والافعال
ما نوى فاعلموا ايها الاخوان على الوصول الى ذوق هذه الميزان واياكم والمبادرة الى انكارها فحين
ان تطالعوا جميع هذه الفصول التي ستفقد بها بين يدي الكلام عليها في قتل كتاب الطهارة
بل ولو انكمها احد لم يرد مطابقة فضولها فيما كان معن والغرض منها وقلة وجودها
لها من اقوالكم كما سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى اذا علمت ذلك و اردت ان تعلم ما اوتينا
اليمن دخول جميع اقوال الائمة المجتهدين ومقلديهم الى يوم الدين في شقاع نور الشريعة
المطهرة بحيث لا ترى قولا واحدا منها خارجا عن الشريعة المطهرة فتأمل وقد روي في بعض
يا اخي اليه وذلك ان تعلم وتحقق يقينا جازما ان الشريعة المطهرة جاءت من حيث شهود
الامم والنبي في كل مسألة ذات خلاف على مرتبتين تحققت تشديد لا على مرتبة واحدة كما يظن
بعض المقلدين ولذلك وقع بينهم الخلاف بشهود التناقض والخلاف ولا تناقض في نفس
الامر كما سيأتي ايضاحه في الفصول الالته ان شاء الله تعالى فان مجموع الشريعة برسم الامر من
كل منها فيقتسم عند العلماء في مرتبتين تحققت تشديد واما الحكم الخامس الذي هو المباح
فهو مستوى الطرفين وقد يرمي بالنية الضالحة الى قسم المدب وبالنسبة الفاسدة الى قسم
المكروه هذا مجموع احكام الشريعة وايضاح ذلك ان من الائمة من حمل مطلق الامر على الوجوب
الحازم ومنهم من حمل على الذنب ومنهم من حمل مطلق النبي على التحريم ومنهم من حمل على
الكرهية ثم ان لكل من المرتبتين رجلا في حال ما شترتهم للتكليف فمن قوى منهم من حيث
ايمانه وحسن خطيب بالغرمة والتشديد الوارد في الشريعة صريحا والمستنبط منها في مذهب
ذلك المكلف او غيره ومن ضعف منهم من حيث مرتبة ايمانه وضعف جسمه خطيب
بالوخصته والتخفيف الوارد كذلك في الشريعة صريحا والمستنبط منها في مذهب ذلك المكلف
او من هب عنكم كما اشار اليه قوله تعالى فاقنوا الله ما استطعتم حضا باعاما وقول صلى الله عليه
وسلم اذا امرتكم بامر فالتوا منه ما استطعتم اي كذلك فلا تؤموا القوي المذكور بالنزول الى مرتبة
الضعفة والتخفيف فهو يفقد على العمل بالغرمة والتشديد لان ذلك كالنكاح بالدين كما سيأتي
ايضاحه في الفصول الالته ان شاء الله تعالى وكذلك لا يكلف الضعيف المذكور بالصعود الى
مرتبة الغرمة والتشديد والعمل بذلك مع غيره عنه لكن لو تكلف وفعل ذلك لا منع
الا بوجه شرعي فالمرتبتان المذكورتان على الترتيب الوجوبي لا على التخييري كما قد يتوهم بعضهم
فاياك والغلط فليس لمن قدر على استعمال الماء حسا او شرعا ان يتركه بالتراب وليس لمن قدر على
التيقن في الفريضة ان يصلي جالسا وليس لمن قدر على الصلاة جالسا ان يصلي على الكعبه وهكذا
في سائر الواجبات وكذلك القول في الافضل من السنن مع المفضول فليس من الادب ان يفعل
المفضول مع قدرته على فعل الافضل فعلم ان المسنون ان توجه الى مرتبتين كذلك فيفضل
الافضل على المفضول ندبا مع القدرة ويقدم الاولى شرعا على خلاف الاولى وان

حاز نزل الفضل المفضول صلاة فمن اراد عدم اللوم فلا ينزل الى المفضول الا ان يحجز عن الافضل
 فامتنع يا ائمة هذه الميزان جميع الامور وانها في الكتاب والسنة وما اتى وتفرع على
 ذلك من جميع اقوال الائمة المجتهدين ومقلديهم الى يوم الدين يتجدها كلها لا يخرج عن مرتبة
 تخفيف وتشديد وكل منها رجال كما سبق ومن تحقق بما ذكرنا ذوقا وكشفنا كما ذوقناه وكشفنا
 لنا وحده جميع اقوال الائمة المجتهدين ومقلديهم داخله في قواعد الشريعة المطهرة و
 مقبلة من شعاع نورها لا يخرج منها قول واحد عن الشريعة وصحت مطابقة قوله بالسلك
 ان سائر ائمة المسلمين على هدى من ربهم لا عتقاده ذلك بالحنان وعلم جزميا ويقينان كل
 مجتهد مصيب رحيم عن قوله المصليب واحد لا يعينه كما سباني ايضا في الفصول ان شاء الله
 تعالى وارفعم التناقض الخلافة عنده في احكام الشريعة واقوال علماء لان كلام الله تعالى
 ورسوله صلى الله عليه وسلم يعي عن التناقض وكذلك كلام الائمة عن عرف مقدار فهم العلم
 على منازع اقوالهم ومواضع استنباطاتها فاما من حكم استنبط المجتهد الا وهو قول متفرع من الكتاب
 والسنة ومنها معا ولا يقدح في صحة ذلك الحكم الذي استنبط المجتهد جهل بعض المقلدين
 بمواضع استنباطاته وكل من شهد في احاديث الشريعة واقوال علماء اقتضا لا يمكن رده فهو
 ضعيف النظر وانه كان عالما بالادلة التي استند اليها المجتهد ومنازع اقواله لجل كل حديث
 او قول ومقابل على حال من احدي مرتبتي الشريعة فان من المعلوم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كان يحاطب الناس على قدر عقولهم ومقامهم في حضرة الاسلام والايان او الاحسان وتناول
 يا ائمة في قوله تعالى قالت الاعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا اسلمنا الآية بخط علماء
 قلناه والا فابن خطابه لا كما بر الضميمة من خطابه لا خلاف العرب وابن مقام من بايعه
 صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة في المنشط والمكروه والمعسر الميسر من طلب
 بآيعة صلى الله عليه وسلم على صلاة الصبح والعصر فقط دون غيرها من الصلوات ودون الزكاة
 والحج والصيام والجهاد وغيرها وقد تبع الائمة المجتهدين ومقلدوهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 على ذلك فاجاب رسول الله صلى الله عليه وسلم شدة دفيه عادة شدة دافيه امر كان اوثقها
 وما وجدوه خفيف فيه خففوا فيه واعتمد يا ائمة على اعتقاد ما قررته وبنت لك في هذه الميزان
 ولا يضر غرايبها فانها من علوم اهل الله تعالى وهي قرب الى طريق الادب مع الائمة لما تعفده
 ان من ترجع من هب على من هب غير طريقي شرعي وابن قول من يقول ان سائر الائمة المسلمين
 او الائمة الاربعة الان على هدى من ربهم ظاهرا وباطنا ممن يقول ثلاثه ارباعهم او اكثر على غير الحق
 في نفس الامر وان اردت يا ائمة ان تعلم تقاسة هذه الميزان وما علم ذمها بالشريعة من آيات
 واخبار وآثار واقوال فاجمع لك اربعة من علماء المذهب الاربعة واقرأ عليهم ادلة من اهلهم
 واقوال علماءهم وتعاليلهم التي سطروها في كتبهم والنظر كيف يتجادلون ويضعف بعضهم
 اجلة بعض واقوال بعض ونقلوا صوابهم على بعضهم بعضا حتى كان المخالف يقول كل واحد
 يخرج عن الشريعة ولا يكاد احدهم يعترف ذلك الوقت ان سائر ائمة المسلمين على هدى من

بهم أي اختلاف صاحب هذه الميزان فإنه جالس على منصة في سرور وطبائعه كالسلطان حاكم برتلي
 ميزانه على كل قول من أقوالهم لا يوي قولاً ولا واحد من أقوالهم خارجاً عن مرتبة الميزان من
 تخفيف أو تشديد بل يرى الشريعة قابلة لكل ما قاضوا وسعها فاعل يا أخي بهذه الميزان وعلمها
 لا خزانة من طلبية المذاهب إلا يريد ليحيطوا بها علماً أن لم يصلوا إلى مقامها لذنوب
 لها بطريق الكشف كما أشار إليه قوله تعالى فأن لم يصيبها وأبد فطل وليقوز وأيضاً بصفة اعتقادهم
 وكلام أئمتهم ومقلديهم ويطابقوا بقلوبهم قولهم باللسان أن سائر أئمة المسلمين على هدًى من
 ربهم أن لم يكن ذلك كشفاً وبقينا فاليكن إيماناً ونسليها فعليكم أيها الإخوان بأختلاف الذي بينكم
 في صحة هذه الميزان قبل ذوقها وقبل أن تحضره معكم حال فراءتها على علماء المذاهب الأربعة
 فإنه من دون ذلك يدل لكم صحتها آخرها ورواها وفق مذهبها من هيبته لهم ورد المذهب
 الذي لم يكن أحد من قلد به حكمه لعدم من ينتصر لذلك المذهب وفي ذلك دلالة على مراعاة
 وجوه الخلقين سأل الله العافية وبقا قرناه لك يا أخي انتهت الميزان الشرعية المدخلة بحكيم
 أقوال الأئمة المجتهدين ومقلديهم في الشريعة المحمدية نفع الله بها المسلمين وقد جيب لي أن أذكر
 لك يا أخي قاعدة هي كالقاعدة في فهم هذه الميزان بل هي من أقرب الطرق إلى التسليم لها وذلك أن
 ينبغي أن أسس نظرك أولاً على الإيمان بأن الله تعالى هو العالم بكل شيء والحكيم في كل شيء أزلوا وأبدلوا لما بينهم
 هذا العالم وأحكم أحواله وميز شؤنه والتفق كماله أظهره على ما هو مشاهد من الاختلاف الذي
 لا يمكن حصره ولا يضبط أمره متغافراً في الإفريقية والنراكيب مختلفاً في الأحوال والأساليب
 على حكم ما سبق به علم الله القديم وعلى وفق ما نفذت به إرادة العليم الحكيم فنجاء على هذه
 الأوضاع والتأليف واستقر أمره على ما انتهى إليه غايته من الشؤن والتضاريف وكان من جملة
 بديع حكمته وعظيم الأثر وعميم رحمته أن قسم عباده إلى قسمين شقي وسعيد واستعمل
 كلامهما فيما خلق له من متعلق الوعد والوعيد ووجعل لكل منهما في هذه الدار حكيم عدله
 وسخه أفضاله ما يصلح لشأنه في حاله وماله من محسوسات صورها ومعلومات قدرها
 ومصنوعات أبدعها وأحكام شرعها وحدود وضعها وشؤن أبدعها فتمت بذلك أمور
 المحذورات والتعذر بذلك نظام الكائنات وكل بذل شأني الزمان والمكان حتى قيل أنه
 ليس في الامكان أبدع مما كان قال تعالى في كتابه القديم لقد خلقنا الإنسان في أحسن
 تقويم على أنه سبحانه وتعالى لم يجعل كل شيء مطلقاً ولا كل ضار ضاراً مطلقاً بل رباه على
 ماضٍ هذا وضره ما نفع هذا وبعاضه هذا في وقت مانع في وقت آخر ونفع هذا في وقت مانع
 في وقت آخر كما هو مشاهد في الموجودات الحكيمة والمركبات المعنوية لمجان جلت عن الإدراك
 بالافتكار وإسرار خفيت إلى علمي من إرادة عالم الأسرار ومن هنا يتحقق أن كلامي من خلق لكل
 شأن ذلك إنما هو لإتمام شؤن الأولين والآخرين وإن الله هو الغني عن العالمين وحيث
 تسورت لك يا أخي هذه القاعدة العظيمة علمت أن الله تعالى لم يترك سبيحاً من حيثما كلفته أبدان
 اختلاف هذه الأمة في فروع الدين أحمد عاقبة وأقوم رشداً وإن الله تعالى لم يخلقنا عبثاً ولعمري

يتوجه لنا التكليف سدى بل لولهم أصل من المكلفين العمل بما أمر من أمور الدين نقيض كونه على لسان
 أحد من المرسلين أو على لسان أئمة الهدى المجتهدين الأولين في العمل به على وجهه في ذلك
 الوقت أو على مراتب سعادة ذلك المكلف المقسومة له فيشذو والأئمة بحاله ولا يصرفه
 عن العمل يقولون من أئمة الهدى إلى العمل يقولون أمم آخرهم الأولين فصار فيه عن الخطأ ط
 في ذلك الوقت عن الإكمال في درجة الأئمة به رحمة منه سبحانه وتعالى يا أهل قبضة
 السعادة ورعاية للخط الأوفر لهم في دينهم ودينهم كما يلاطف الطبيب الحكيم
 والله المثل الأعلى وهو القريب الجيب لا سيما وهو الفاضل المختار في الأزمان والأجيال
 والمدير المرشد لكل شيء من سائر الأشياء فانظر يا أخي إلى حسن هذه القاعدة ووضوحها
 وكما زالت من الشكالات محججة وإذا دلت من أحكام محكمة فالتك إذ انطرت فيها بعين الانصاف
 تحققت بصفحة الاعتقاد أن سائر أئمة الأربعة ومقلديهم رتبوا الله عنهم أجمعين على هدى من
 ربهم في ظاهروا وباطنه ولم تغترض قط على من تمسك بمن هب من هدايتهم ولا على من اشغل
 مذهب منها إلى مذهب لا على من قلده عز بآدم منهم في أوقات البصر رتب الاعتقاد لا يقتضيان
 مذهبهم كلها إذ أخذ في سياج الشريعة المطهرة كما يساق أيضا حجة وإن الشريعة المطهرة كانت
 شريعة سلمية واسعة شاملة قابلة لسائر أقوال أئمة الهدى من هذه الأمة المحمدية وإن كلامهم
 فيما هو عليه في نفسه على بصيرة من أمره وعلى صراط مستقيم وإن اختلفوا في أمنا هو رحمة
 بالامة نشأ عن تدبير العليم الحكيم فعلم سبحانه وتعالى أن مصلحة البدن والدين والدنيا
 عنده تعالاهن العبد المؤمن في كذا أو جده له لطفاً منه بعباده المؤمنين إذ هو العالم بالآل
 قبل تكوينها فالؤمن المكامل ثو من ظاهراً وباطناً إن الله تعالى لو لم يعلم أن لأن الأصل عند
 تعالى لعباده المؤمنين اقتسامهم على نحو هذه المذاهب أو جدها بهم وأقرهم عليها بأركان التكليم
 على أمر واحد لا يجوز لهم العدول عنه إلى غيره كما حرم الاختلاف في أصل الدين بنحو قوله تعالى
 شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى على
 أن اتقوا الدين ولا تنفر فواينه فافهم ذلك فانه يقبس أحد رآن يشتهر عليك الحال فتجعل
 الاختلاف في الفروع كالاختلاف في الأصول فنزل إليك القلام في هجوة من التلغ فان السنة
 التي قاضيتها عندنا على انقضاء من الكتاب مصرحة بأن اختلاف هذه الامة رحمة بقول
 صلى الله عليه وسلم وهو يعد خصائصه في أئمة ما من معناه وجعل اختلاف أئمة متى رحمة
 فيمن قبلنا غداً يا أمم ورجا يقال إن الله تعالى لما علم أن لأن الأصل عند تعالاهن العباد
 المؤمن في انمام دينه النظهر بالماء الحارى مثلاً لا يستحق حال مثله النظهر بما هو أشد في إجماع
 الأعضاء لا امر يقتضى ذلك أو جده لا ما ما افهمه عنه إطلاق القول بعين صفة الطهارة لسوء
 الماء في حق كل أحد فكان انغش لهنة والهمة تقليده ليلتزم ما هو الا حوط في حقه رحمة به ومنا
 علم الله سبحانه وتعالى أن الاخط والأصل عند تعالاهن العباد المؤمنين بتحديد وضوئه إذا
 كان متوضئاً ومهم الغرم على فعل ينقص به الوضوء لا نقاض وضوئه الأول بنفس ذلك الغرم

لا مرقفي في ذلك أو وجد له إمام هدى أفهمه عنه اطلاق القول بوجود ذلك في حق كل أحد
 وأهمه التقليد له ليلتزم ما هو الاولي في حقه ولما علم سبحانه وتعالى ان الاخط والاصح عنه
 تعالى أيضا لهذا العبد المؤمن التنزه المحلى عن مباشرة ما خافه الكثرة لا ولو يعرض فيه من الما قبل
 الشا من الما قبل الغسل من ذلك سبعا احداها بتراب لا مرقفي في ذلك أو وجد له إمام
 هدى أفهمه عنه اطلاق القول بوجود ذلك في حق كل أحد وأهمه التقليد ليلتزم ما هو
 الاولي في حقه أيضا ولما علم سبحانه وتعالى ان الاخط والاصح عنه تعالى في هذا الصدد ان
 يتضمن مضمون ويستثنى مثالا في كل صوب لا مرقفي في ذلك أو وجد له إمام هدى أفهمه عنه
 اطلاق القول بوجود ذلك في حق كل أحد وأهمه التقليد ليلتزم ما هو الاولي في حقه وهكذا
 القول في سائر الاحكام فامس سبيل من سبيل الهدى الاوليها أهل في علمه سبحانه وتعالى أرشد
 اليها بطريق من طرق الارشاد الصريحة أو الاغمية كما انه سبحانه وتعالى يفرح ظهور هذه الميزان
 لما علم ان الاخط والاصح عنه تعالى مؤلفها ومن وفقه في مقامه واخلاقه وأحواله
 يكشف له عن عين الشريعة الكبرى التي تنفر عنها سائر مذاهب المجتهدين ومواد أولهم
 ليروى ويطلع على جميع حال ما أخذهم لها من طريق الكتاب والسنة أطلع الله سبحانه وتعالى
 عليها لذلك ليلتزم ما هو الاولي في حقه من تونه يقر سائر مذاهب الأئمة بحق وصدق وليكون
 فاتحا لاتباعه باب صحة الاعتقاد في ان سائر الأئمة المسلمين على هدى من ربهم كما استبان أيضا
 فضلا من الله ونعمة والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم ولا يقال له لا سوى الحق تعالى بهم
 بقدرته وجعلهم على حالة واحدة أو لم لا أفهم كل مقلد عن إمامه مع اطلاق ذلك الحكم
 في حق كل أحد مثلا لان ذلك كالاقتراض على السابق به العام الا الهى نقرأ علم ان اختصاص
 كل طائفة من هذه الامة بحكم من أحكام الشريعة في علم الله تعالى بما يكون طريقا لرفقهم الى
 ما على ما هم عليه وربما يكون حفظ المقام من النقص ويصح ان يقال ان التكليف كلها انما
 للترقى دائما في حق من اتى بها على وجهها اذا اعتقادنا ان القائمين بما كفوا به آخذون في الترقى
 مع الانفاس لان الله تعالى لا ينتهى مواهبه ابدا في الدين ودهر لدا هرين والله واسع عليم قد بان
 لك يا أخى بهذه القامزة العظيمة التي ربما يكون عليها مدار هذه الميزان الكريمة التي لا تفسد
 قريحته بمثلها ان هذه الميزان الشعرية مرحلة لجميع مذاهب المجتهدين من أئمة الهدى ومفكرين
 الشريعة المحمدية نفع الله بها المسلمين وأعلم يا أخى انى لما شرعت في تعليم هذه الميزان
 للاخوان لم يتعقلوها حتى حمت لهم على قراءتها لجملة من علماء المذاهب الاربعية فهناك اعترافوا
 بفضلها كما اعترف به علماء المذاهب المبين كورون جاني زواها توجه جميع أقوال مذهبهم وقدر
 في قراءتها وتحزيرها الى باب ما يحرم من النكاح ونحوها من فضيل الله اتمام قراءتها عليهم
 الى آخر ابواب الفقه وذلك بعد ان سألوني في ايضا حها بعبارة أوسع من هذه العبارة
 المتقدمة وايصال معرفتها الى قلوبهم ذو قامة غير سلوك في طريق الرياضة على قواعد هذا
 الطريق فكانهم جلوني يد لك جميع جبال الدنيا على ظهري مع ضعف جسدي

فرضنا كلها اوضح لهم الجمع بين حديثين أو قولين في باب أو في حديث أو قول في باب آخر أو في غيرهم مقابل فحصل لهم
 شئ واحد وكان جعلوا في سائر العلماء الذين يقولون بقولهم في سائر الأثر من المتقدمين والمتأخرين في الدين قالوا في جادل
 هؤلاء كلهم اجعلهم في سائر العلماء المستعملين كلها صحيح لا يخرج فيها ما هو عليه من لا يخرج فيها كلها ما عدا
 المطر وذلك من أصعب ما يتخذه العارفون بأسرار الاحكام الله تعالى انما استخرج الله تعالى ما وجدنا من أسوهم
 في ائمه المجتهدين بول المؤلف الذي لا اعتقد ان أحدا سبقه اليه من أئمة الاسلام سلك فيه غاية ما أعلم ليس الحاجة
 اليه من البسط والايضاح لمعاينة ما نزلت في آحاد الشريعة التي قد تناقضها ما اثنى على ذلك من جميع أقوال المجتهدين
 ومقديهم في سائر أبواب الفقه من باب الطهارة إلى آخرها والفقه على مذهب الشريعة من تخفيف وتشديد حتى لم يبق عندهم في
 الشريعة تناقض تأييد الله تعالى في ما بين الأيمان واليكاد الانسان يرى لهذا انما من أهل عصره وقد تمت على ذلك عدة فصولنا فافتق
 هو الشرح لما أسكن من الفاظها عليهم أ وكلاهما الذي يوصله إلى أصل الدار وبعضها مشتمل على ذكر أمثلة محسوسة تقرب
 العقل كيفة تفريع جميع المذاهب من عين الشريعة الكبرى وكيفية اتصال أقوال آخر أدوار المذاهب بأول أدوارهم لكن هو أخذ
 من حضرة الوحي الألهي من عرض إلى كرمي إلى قوله إلى الوحى إلى حضرة جبريل عليه السلام إلى حضرة محمد صلى الله عليه وآله إلى التابعين
 تابعوا التابعين إلى الأئمة المجتهدين ومقديهم إلى يوم الدين وعلى بيان شجرة وشبكة وذاتة ومحرم يعلم الناظر فيها إذا تأمل
 أن جميع أقوال الأئمة لا يخرج شئ منها عن الشريعة وعلى بيان أن جميع الأئمة المجتهدين يشيعون في اتباعهم ويدرسونهم
 في جميع شرائعهم في الدنيا والبرزخ ويوم القيامة حتى يجاوزوا الصراط وعلى بيان أن كل مذهب سلكه المقلد
 وعمل به على وجه الاخلاص وصله إلى باب الجنة وعلى بيان قرب منازل الأئمة على نهر الحياة من منزل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كما أعطاه الكشف وعلى بيان ذم الرأي بيان تبرى جميع الأئمة من القول
 في دين الله عز وجل لاسيما الأمام الأعظم أبو حنيفة رضي الله عنه بخلاف بقية بعضهم به ختمت أو بالفقهاء تفتتت
 مشتملة على بيان سبب مشروعية جميع التكليف وهو أن احكام الدين الحنيفة نزلت من الاملاك السماوية فالتم
 بها من ميزان لا أعلم أحدا سبق إلى وضع مثلها وكل من تحقق به وقفا حصل في غيم اليد وصار يفر جميع
 مذهب المجتهدين وأقوال مقلديهم ويقوم في تقرير ذلك مقامهم حتى كأنه صاحب ذلك المذهب والقول
 العارف بدليله وموضع استنباطه وصار لا يجد شيئا من أقوال الأئمة ومقلديهم الا وهو مستند إلى
 آية أو حديث أو أثر أو إجماع أو قياس صحيح على أصل صحيح كما سألني ايضا حقه في الفصول الآتية ان
 تشاء الله تعالى ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم وأسأل الله تعالى من فضله
 أن يحج هذا الكتاب من كل عدو وحاسد يدس فيه ما ليس من كلامي مما يجالط ظاهر الشريعة ليغتر بها
 عن مطالعته كما وقع في ذلك مع بعض الاصلاء فانهم دسوا في كتابي المسمى بالبحر المورود في المواثق والعهود

أمور التي أظاهرها الشريعة وداروها في الجامع الأهر وغيره وحصل بذلك فتنة عظيمة وما خلت الفتنة حتى أرسلت
لهم نسختي التي عليها خطوط العلماء ففتشتها العلماء فوجدوا فيها شيئاً مما يوجب أظهار الشريعة معاداة الله تعالى لهم
ويسألهم والحمل لله رب العالمين ولشريعة في ذكر الفضول الموصحة للميزان فأقول بالله التوفيق

﴿فصل﴾ + إن قال قائل إن حملك جميعاً أقوال الأئمة المجتهدين على حاليتين بوضع الخلاف ومعلوم أن الخلاف إذا
تحقق بين علمين مثلاً لا يرتفع بالحمل + فالجواب الأول أن ذلك لو كان عند كل من لم يتحقق بقدرة هذه الميزان أو لم يتحققها
وحمل كدنيين أو نقول على حالين فإن الخلاف يرتفع عنه كما سيأتي أيضاً حتى في الفضول الآتية فاحمل يا أخي قول
من قال إن الخلاف لا يحقق بين طائفتين لا يرتفع بالحمل على حالين على حالين من لم يتحقق هذه الميزان وحمل قول من قال
إن الخلاف يرتفع بالحمل المذكور على من عقلمه لأنه لا يرى يدن أقوال أهل الله تعالى خلافاً للحق أقوال أهل الله رب
العالمين +

﴿فصل﴾ + أياك يا أخي أن تبادر أو تسلمك لم يرتقي الميزان إلى فهم كون المرتبتين على التمييز مطلقاً
حتى أن المكلف يكون غير بين فعل الرخصة والغرامة في أي حكم شاء فقد قدما لك أن المرتبتين على الترتيب الجوهري
لا على التخيير بشرط الآتي في أوائل الفصل السابع عند الاستثناء وأنه ليس الأول لمن قد فعل الغرامة أن يترك
الوفاء للرخصة المحذورة وقد دخل على بعض طلبة العلم وأنا أقول في أدلة للذهب أقوال علماء متأقروا أن قولك للطلبة
على وجه التخيير بين فعل الغرامة والرخصة من حيث إن جميع الأئمة على هدى من ربهم فصار يحيط على يقولان فلا نا
لا يتقيد بمن ذهب أي على طريق الذم والنقص إلى لا على طريق وسع الطاعة على أدلة الأئمة والله
تعالى يخبر لعنده يعلم تعقل هذه الميزان العربية ويكون على جميع الأخوان أني ما قررت مذهباً من مذاهب
الأئمة إلا يصل طراعي على أدلة صاحبها لا على وجه حسن الظن به والتسليم له فقط كما يفعل بعضهم ومن
شك في قولي هذا فليست في كتابي للسعي للمذهب الميين في بيان أدلة المجتهدين فإنه يعرف صدقنا وأماننا
الثقة بنسبة القول إلى الأئمة من غير طراعي على دليله لأن أحدهم قد يرجع عنه بخلافه أو أذكر في الأهل
في ذلك من كتابه سنة مثلاً فإنه لا يصح مني رجوع عن تقرير ذلك المذهب كما يعرف ذلك من طراعي على تحصيلي
كلام الأئمة الآتي من باب الطهارة إلى أبواب الفقه فاني جئت في هذا الميزان ما يقاس عليه جميع الأقوال المستعملة
والمندرسنة وعلت أن الذين علموا بتلك المذاهب والنوا الله بها وأفتوا بها الناس إلى أن ما أوتوا على هدى من ربهم
فيها عشرين يقولونهم كانوا في ذلك على خطأ فقلت يا أخي انني لا أقول بالتخيير المكلف بين العمل بالرخصة والغرامة
مع القدرة على فعل الغرامة المتعينة عليه معاذ الله أن أقول بذلك فإنه كالنار على يد الدين كما مر في الميزان
إنما تكون الرخصة للعاجز عن فعل الغرامة المذكورة قطعاً لأنه حيثئذ نصير الرخصة المذكورة

في حقه غيبة بل أقول ان من اوجب على كل مقلد من طريق الاضاح ان لا يعمل بخصنه قال بها
امام مذهب الان كان من أهلها وانه يجب عليه العمل بالشرعية التي قال بها غير امامه
حيث قدر عليها لان الحكم راجع الى كلام الشارع بالاصالة لا الى كلام غيره لاسيما ان كان دليل
الغير أقوى خلاف ما عليه بعض المقلدين حتى انه تعالى لو وجدت حديثا في البخاري ومسلم
لم يأخذ به اما في الاصل له وذلك جهل منه بالشرعية وأول من يتأثر منه امامه وكان من الواجب
عليه حمل امامه على انه لم يظفر بذلك الحديث ولم يصح عنه كما سيأتي ايضا في الفصول
ان شاء الله تعالى اذ لم يظفر بحديثهما اتفق عليه الشيخان قال بضعف أحد عن يعقوب بن يزيد
أبدا وفي كلام القوم لا ينبغي لأحد العمل بالقول المرفوع الا ان كان أحوط في الدين
من القول الارجح كالقول بنقص الطهارة عند الشافعية بلسن الصغيرة والشعر والظفر فان هذا
القول وان كان عندهم ضعيفا فهو أحوط في الدين فكان الوضوء منه أولى انتهى وصاحب
الذوق لهذه الميزان يرى جميع مذاهب الاثمة المجتهدين دأ قال مقلد بهم كما بها شريعة واحدة
لشخص أحد كتمها ذلك مرتين كل من عمل بمرتبته منها بشرطها أصاب سماسيا في ايضا حجه
في الفصول ان شاء الله تعالى وقد اطلع الله تعالى من طريق الاثمة على دليل لقول الامام داود
الطاهري رضي الله عنه بنقص الطهارة بلسن الصغيرة التي لا تشتهى وهو ان الله تعالى اطلعت
اسم النساء على الاطلاق في قوله تعالى في قصته فزعموا ببناءهم ويتحجبون بلباسهم ومعلوم ان
فزعون انما كان يستحي الا في عقب ولادتها فاما اطلاق الحق تعالى اسم النساء على الانثى في قصته
الذي فذلك يكون الحكم في قوله تعالى او لا تستم النساء بايقين على حد سواء وهو استنهاط
حسن لم اجد به لغيري فانه يجعل عند الفضل الاول من حيث هي بقطع النظر عن كونها تشتهى
او لا تشتهى فقص عليه يا اخي كلما لم مظلم لمن كلام الاثمة على دليل مريح في الكتاب والسنة
وايا ان تود كلام أحد من الاثمة وتضعفه بفهمك فان فهمك اذا قرنت بفهم أحد من الاثمة
المجتهدين كان كالهباء والله اعلم

فصل (٤) فان قال قائل فهل يجزئ عندكم على المقلد العمل بالارجح من القولين والوجهين
في مذهبه مادام لم يصل الى معرفة هذه الميزان من طريق الذوق والكشف فاجواب نعم
يجب عليه ذلك مادام لم يصل الى مقام الذوق لهذه الميزان كما عليه عمل الناس في كل عصر ومكان
ما اذا وصل الى مقام الذوق لهذه الميزان المذكورة ورأى جميع أقوال العلماء وبحججهم على ما
تفجر من عين الشريعة الاولى فتبني منها وتنتهي اليها كما سيأتي بيانه في فصل الامثلة المحسوسة
لايضال أقوال العلماء كلهم بعبارة الشريعة الكبرى في مشهد صاحب هذا المقام فان من اطلع على
ذلك من طريق كشفه رأى جميع المذاهب وأقوال علماء منصفين بعبارة الشريعة وشارعته
ايها كاضال الكلف بالاصابع والظل بالشاحص ومثل هذا لا يؤمر بالتقيد بمذهب معين
لشبهه ذلك لتساوي المذاهب في الاخذ من عين الشريعة وانه ليس هذا على بالشرعية من مذهب
لان كل مذهب محنة متفرع من عين الشريعة كما تنفر عيون شبكت الضياء في سائر الادوار

من العين الأولى ما ولو أن أحد أكرهه على التقييد لا يتقيد كما سيأتي أيضا حله في الفصول
الآتية أن شاء الله تعالى وصلاح هذا الكشف قد ساءى المجتهدين في مقام اليقين وربما زاد
على بعضهم لإعتراف علمه من عين الشريعة ولا يحتاج إلى تحصيل الآلات الاجتهاد التي شرطوها
في حق المجتهد فحكمه حكم المجاهل بطريق الجواز وأورد مع ما لم يرها لئلا يسفاه منه فلا فرق بين
المجاهل الذي يأخذ العلم ولا بين الماء الذي يأخذ المجاهل هذا حكم جميع أهل هذه الميزان
فيما صرحته به البشر يغتم من الاتهام بخلاف ما لم توضح به إذ أراد الإنسان استخراجه من
ألفه وحديث فانه يحتاج إلى معرفة الآلات من نحو أصول ومعاون وغير ذلك كما بيناه في كتابنا
انتمى بمحرم الكباد في بيان موارد الاجتهاد وهو محجل ضخم فراجع ان شئت والحمد لله
رب العالمين

فصل

فان قال قائل ان أحد لا يحتاج إلى ذوق مثل هذه الميزان في طريق صحة اعتقاده
ان سائر الأمة المسلمين على هدى من ربهم بل يكفيهم اعتقاده شيئا وإيمانهم عليه على غالب طلته العلم
في سائر الاعصار فالحجاب قد قلنا ذلك في الميزان ان التسليم للأئمة هو في درجات العبد
في اعتقاده صحة أقوال الأئمة وانما رادنا بهذه الميزان ما هو أرق من ذلك فينظم المقلد على ما اطلع
عليه الأئمة ويأخذ علمه من حيث أخذوا وما من طريقي النظر والاستدلال واما من طريق الكشف
والإيمان وقد كان الامام أحمد رضي الله عنه يقول خذ واعلمكم من حيث أخذت الأئمة
ولا تقتنعوا بالتقليد فان ذلك عني في البصيرة انتهى وسيأتي بسط ذلك في فصل ذم الأئمة
للقول بالثبوت في دين الله ان شاء الله تعالى فراجع فان قلت فلا شيء لم يوجب العلم بالله
تعالى العمل بما أخذت العالم من طريق الكشف مع كونه ملحقا بالنصوص في الصفة عند بعضهم
فالحجاب ليس عدم إيجاب العلماء العلم بعلم الكشف من حيث صحتها ونقصها عما أخذت العالم
من طريق النقل الظاهر وانما ذلك للاستغناء عن عدة في الموجبات بصراحته أدلة الكتاب
والسنة عند الفقهاء بصفته أي ذلك الكشف فانه حينئذ لا يكون الاموافق لها ما عند
عدم النقل بصفته فمن حيث عدم علمه من الاخذ لذلك العلم فقد يكون دخل كشفه التلبس
بالبس فان الله تعالى قد أقدرنا بليس كما قال الغزالي غيره على أن يقيم للمكاشفة صورة المحل
الذي يأخذ علمه منه من سواء أو عرش أو كرسى أو قلم أو لوح فربما ظن المكاشفة ان ذلك العلم
عن الله يأخذ به فحصل أصل من هنا وجبوا على المكاشفة انه يعرض مأخذه من العلم من
طريق كشفه على الكتاب والسنة قبل العمل به فان وافق فذاك والاحرم عليه العمل به فعلم
ان من أخذ علمه من غير الشريعة من غير تلبس في طريق كشفه فلا يصح منه الرجوع عند أحد
ما عاشوا أئمة الشريعة التي بين أظهرنا من طريقي النقل ضرورة ان الكشف الصحيح لا يأتي
دعما لإمور فقا للشريعة كما هو مقرر بين العلماء والله اعلم

فصل

فان طعن طاعن في هذه الميزان وقال انها لا تكفي أحد في إرشاده إلى طريق صحة
اعتقاده أن سائر الأمة المسلمين على هدى من ربهم كما مر قلنا هذا أكثر ما قد رأينا في طريق

الجهم بين قول العبد بلسانه ان سائر ائمة المسلمين على هدى من ربهم وبين اعتقاده ذلك بقلبه فان قلت يا اخي
 على طريق اخرى يجتمع بين القلب واللسان اذ كرها لبا للزعماء في هذه الميزان فيجعلها طريقة اخرى لعل الطاعن في صحة
 هذه الميزان التي ذكرناها انما كان ليحامل على ذلك الحسد والتعصب فانه لا يقبل بجعل الشريعة على اكثر من مرتبتين
 تخفيف وتشديد ابدأ ومن شئت في قول هذا فليأت بما يثبت فيه انا ارجع اقول فاني والله ناصح لامة ما انا ممتنع ولا مظهر
 على الخط انفسني اعلو فليقطع النظر عن ارشادى للاخوان الى صحة الاعتقاد في كلام ائمتهم ولو لا محبة لارثنا الاخوان
 ما ذكر لا خفيت عنهم علوم هذه الميزان الشريفة كما اخفيت عنهم من العلوم الدينية هالم تؤمر بانفسنا كما اشرنا اليه في
 كتابنا المسع بالجوهر المصون والسر المرفوع فيما تنتج الخطوة من الاسرار العلوم فاننا ذكرنا فيه من علوم القرآن
 العظيم نحو ثلثة آلاف علم لا مرق لاحد من طلبة العلم الا ان يعلم الى التسليم الى معرفة علم واحد منها فكل واحد لا انظر
 ثقت واما طريقها الكشف الصحيح فتعلم هذه العلوم على العارف حال تلاوته للقرآن لا يتخلف عن النطق به حتى كان
 عين ذلك العاقل عين النطق بتلك الكلمة وفي تخلف العلم عن النطق فليس من علوم اهل الله واما هو فيفكر وعلوم
 من خول عن اهل الله لا يستغن عن علمها لا يمكن رجوع اهلها عنه كبحلاف علوم اهل الكشف كما عرفنا فاعلم ذلك

فصل ١٠ وايلا ان تتم بهذه الميزان فتباد الى افكار على صاحبها وتقول كيف يصح لقول الجهم بين جبه

المذاهب وجعلها كما فهمنا من احد من غير ان ننظر فيها او نتجتم بصاحبها فان ذلك جبر منك وهو في الدين بل اجتمع
 بصاحبها ونظره فان قطعنا الحجج وجعلنا الرجوع الى قوله لو لم يسبق احد الى المذاهب وايلا ان نقول ان وضع هذه
 الميزان جاهل بالشريعة فتقم في الكذب فانه اذا كان مثله يسمى جاهلا لم قد نرى على توجيهكم حليم اقول المذاهب
 على وجه الارض لان عالم قد قال الامم محمد بن الك اذا كانت العلوم متخالفية وبخلافها لامة فلا بد ان
 بدخواه تعالى بعض المتأخرين ما لم يطعم عليه احد من المتقدمين انتهى فيالله عليك يا اخي ارجع الى الحق وطابق
 في الاعتقاد بين اللسان والقلب لا يصدر عن ذلك كون احد من العلماء السابقين لم يرد من مثل هذه الميزان
 فان جود الحق تعالى الميزان فيناضا على قلوب العلماء في كل عصر اخرج عن علومك الطبيعية لفهميه
 الى العلوم الحقيقية الكشفية ولو لم يال عنها طبعت فان من علامة العلوم الدينية ان يحجزها العقول
 من حيث افكارها ولا تقبلها الا بالتسليم فقط لغزابة طريقها فان طريق الكشف مياينة لطريق
 الفكر وسيأتي في الفصول الالائية ان شاء الله تعالى ان من علامة عدم صحة اعتقاد الطالب
 في ان سائر ائمة المسلمين على هدى من ربهم كونه يحصل له في باطنه ضيق وروح اذا قلل غير امامه
 في واقعة ويقال له أين قولك ان غير امامك على هدى من ربه وكيف يحصل في قلبك ضيق وروح
 من الجهل فهاك تنصص عواه وتظهر له عدم صحة عقيدته ان كان عاقلا والحمل لله رب العالمين

فصل اعلم يا اخي اني ما وضعت هذه الميزان للاخوان من طلبنا العلم لا بغنى نكر سؤلهم لى في ذلك
 مرا راكم اول الفصول قولهم لى مرادنا الوصول للمقام مطابقة لقليل اللسان في صحة اعتقادنا سائر أئمة
 المسلمين على أهل الحق ربهم في سائر اقوالهم قد لست استغنى النظر لهم في سائر أدلة الشريعة وأقوال علماءها
 فرائدها لا يخرج عن مرتبتين تخفيف وتشديد والتشديد لا قياء والتخفيف للضعفاء كما مر لكن ينبغي
 استثناء ما ورد من الأحكام بحكم التخيير فان للقوى أن يزل إلى مرتبة الرخصة والتخفيف مع القدرة
 وفعل الأشد ولا تكون المرتبتان المذكورتان في الميزان فيه على الترتيب الوجوب في ذلك كتحجير المتوضي إذا كان
 لابس الخفين نزع غسل الرجلين وبين سحبه بالانزع مع ان احل للمرتبتين أفضل من الاخرى كما لو
 فان غسل الرجلين أفضل الا لمن نفرت نفسه من المسح مع علمه بجحمة الاحاديث فيه فاد المسح لأفضل
 على انزاعه ان يقول ان المرتبتين في هذا الشخص أيضا على الترتيب الوجوب معنى انه لو أراد أن يعبد الله
 الله تعالى بأفضل كان الواجب عليه في الايتان بأفضل ارتكاب العزيمة وهو
 اما الغسل بالنظر إلى حال غالب الناس اما المسح بالنظر إلى ذلك الفرح النادر الذي نفرت نفسه من فعل المست
 لا سيما قولنا أفضل غيرنا ولو سحما نقول لمن يتخير عليك يا اخي يرضى الله تعالى انه أولى لك من سخطه وكذلك
 ينبغي ان يستثنى من وجوب الترتيب مرتبة الميزان اما اذا ثبت عن الشارع فعل امرين متما وتخير من غير
 بثوت شئ لاحدهما شئ جميع الرأس وقت ومعه بعضه في وقت آخر وكسوا الة الوضوء تارة وعدم الموااة فيه
 تارة أخرى فخذ ذلك فثبت هذا لا يبي فيه تقديم مسح جميع الرأس الموااة على مسح بعضه عدم الموااة الا اذا أراد
 المكلف التقرب إلى الله تعالى بالاولى فقط وفس على ذلك نظائره واما قول سيدنا ومولانا عبد الله بن عباس
 رضي الله عنهما ان آخر الامر من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الناسخ المحكم فهو أكثرى الاكل اذ لو كان
 ذلك بكل الحكمنا بنسخ المتقدم من الامرين بيقين في نفس الامر من مسح كل الرأس في بعضه لانه لا بد ان يكون
 انتهى الأمر عليه وسلم إلى صم الكل والبعض فيكون ما قبل التحريم مشوا ولا يخفى ما في ذلك من الفرح في منتهى
 يقول بوجوب تعميم مسح الرأس وعدم تقيده كان الامم علم من المنز رحمة الله تعالى اذا ثبت عن الشارع عليه وسلم فعل
 امرين في وقتين فهما على التخيير ما لم يثبت الشئ فيعمل المكلف بفعل الامر تارة وبفعل الامر تارة أخرى انتهى وعلى
 قرنا من مرتبة الميزان ينبغي حمل القول على رأسه وجوبه على من الصيفت او مسح بعضه على من لم يمسح رأسه
 في حق كل أمة وكان قريبا العهد على رأسه ويخاف من زوال الحوادث من سقم ذلك الخي وقيل في نظر الله تعالى
فصل اعلم يا اخي ان مرادنا بالعزيمة والرخصة المذكورتين في هذه الميزان هما مطلق التشديد
 والتخفيف ليس مرادنا العزيمة والرخصة اللتين حد هما الاصوليون في كتبهم فما سمع

مرتبة التخفيف رخصته لا بالنظر لقبالها من الشديدين أو الأفضل لا يجوز إلا فالعاجز لا يكلف بفعل ما هو فوق طاقته شرعاً وإذا لم يكلف بما فوق طاقته فبأنى الآن أن يكون فعل الرخصة في حقه واجباً كما عرفت في حق القوي فلا يجوز للعاجز النزول عن الرخصة إلى مرتبة ترك الفعل بالكلية كما إذا قد فاق الماء المطلق على الثواب لا يجوز له ترك التيمم وكما إذا قدر العاجز عن القيام في القنطرة على الجلوس لا يجوز له الاصطجاع أو قعوداً على الاصطجاع على اليمين أو اليسار لا يجوز له الاستلقاء أو قعوداً على الاستلقاء لا يجوز له الاكتفاء بنحو الأيماء بالعينين أو قد روى الأيماء بالعينين لا يجوز له الاكتفاء بأجزاء أفعال الصلاة على قلبه كما هو مقرر في كتب الفقه فكل مرتبة من هذه المرتب بالنظر لما قبلها كما عرفت مع الرخصة لا يجوز له النزول إليها إلا بعذر عاقلها والله أعلم و الحمد لله رب العالمين

فصل ثم لا يخفى عليك بالحق أن كل من فعل الرخصة بشرطها أو المفضول بشرطه فهو على هدى من ربه في ذلك ولو لم يقل به إمامه على ما يأتي في الفصول الآتية من التفصيل فإن من فعل العزيمة أو أرفضها لجله ومشتقة فهو على هدى من ربه في ذلك ولو لم يكلف الشارع بذلك من حيث عظم المشتقة فيه اللهم إلا أن يأتى عن الشارع ما يخالف ذلك كقوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر فإن الأضطرار للمسافر في مثل ذلك انطر للضرر الحاصل فيه من المعلوم أن من شأن الأمور التي تقترب بها إلى حضرة الله تعالى أن تكون النفس مشترحة بها محبة لها غير كارهة وكل من يأتى بالعبادة كارهاً لها أى من حيث مشتقة فقد خرج عن موضوع القرب الشرعي المتقرب بها إلى حضرة الله عز وجل لا سيما في مثل المسألة التي نحن فيها فإنه صلى الله عليه وسلم نفى البر والتقرب إلى الله تعالى بالصوم الذي يضر بالمسافر ونحن تابعون للشارع ما نحن مشرعون فلا ينبغي لأحد التقرب إلى الله تعالى إلا بما أذن له الشارع فيه والشرع يقتضيه من سائر المندوبات وما أمرنا أن فيه فهو إلى الابتداع أقرب ما كل بدعة تشبه لها ظاهراً لكتابنا واستدعى التقرب بها وتأمل يا أخى منى الشارع عن الصلاة حال الغاس عرف ذلك لأن الغاس إذا غلب على العبد وكثفت الصلاة صارت نفسه كالملكه عليها ولا ينبغي ما في ذلك من نفى الثواب المرتب على جهة الطاعة فاعلم ذلك يا أخى وأعمل بالرخص بشرطها فإن الله تعالى يجب أن تولى رخصته كما يجب عزائمه كما صرح به الحديث الذي رواه الطبراني وغيره والحمد لله رب العالمين

فصل إن قال قائل فعلى ما قرأتم فهل رأيتم في كلام أحد من العلماء ما يؤيد هذه الميزان من حمل كلام الأئمة على ما بين ورحه إلى الشريعة قلنا نعم ذكر الشيخ محمد الدين في الفتوحات المكية وغيره من أهل الكشف أن العهد إذا سلك مقامات القوم متفندا بذهب واحد لا يرى غيره فلا بد أن ينتهي إلى ذلك المذهب إلى العين التي أخذ إمامه منها أقواله وهناك يرى أقوال جميع الأئمة تعترف من بحر أحد فيفتك عنه فيفتد عن هضرة ويحكم بمتاوى المذاهب كلها في الصحة خلاف ما كان يعتقده قبل ذلك قال الشيخ محمد الدين ونظيره قلناه القول بتفضيل

الرسول بعضهم على بعض بالاجتهاد ثم اذ وصل الى شهود حضرة الوحي الحق اخذ واسمها احكام
شرايعهم انكث عنه التقصيل بالاجتهاد وصار لا يفرق بين أحد من رسله الا من حيثما كشف
الله تعالى عنه بحكمه اليقين لا الظن فهذا الظاهر المقلد اذا اطعم على العين التي اخذ الائمة
المجتهدون مذاهيبهم منها انتهى وكذلك مما يؤيد هذه الميزان قول الشيخ بدر الدين الزركشي
في آخر كتاب القواعد له في الفقه اعلم وفقت الله طاعته ان الاخذ بالرخص والغرر في
محل كل منها مطلوب فاذا اقتضى المكلف بفعل الرخصة قبول فضل الله عليه كان افضل كما
اشار اليه حديث ان الله يحب ان تؤتى رخصه كما يحب ان تؤتى عزائمه فاذا ثبت هذا الاصل
عندنا لا يخفى فاعلم ان مطلوب الشرع الوفاق ورد الخلاف اليه ما يمكن كما عليه عمل الائمة من
اهل الورع والتقوى كآل محمد الجويني واضرابه فانه صنف كتابا محيطا ولم يتزم فيه المشي على
مذهب معين قال ذلك في حق الورع والتقوى من باب الغرر كما ان اهل المختلف فيه عندهم
من باب الرخص فاذا وقع العيد في امر ضروري وامكنه الاخذ فيه بالرخصة فله فعله وله
تركه وكان ذلك الفعل الشديد عليه من باب القوة والاخذ بالغرر ان كان راجحا وان لم يكن
الاخذ فيه بالرخصة اخذ بالرخصة كما ان له الاخذ بالقول الضعيف في بعض المواضع فلا يكون
ذلك منه من باب المخالفة المحضة قال الزركشي وبعد اذ علمت هذا المجتهد ترف ان احدا من
الائمة الاربعة وغيرهم لم يتفقد امر المسلمين في القول برخصة او عزمة الا على حد ما ذكرناه من
هذه القاعدة فيبلغ لكل مقلد للامة ان يعرف مقاصدهم انتهى كلام الزركشي رحمه الله
في اخر قواعد وهو من اعظم شواهد صحة هذه الميزان فلم يقل لنا من أحد من الائمة الاربعة
ولا غيرهم فيما بلغنا انه كان يطرء الامر في كل عزمة قال بها او رخصته قال بها في حق جميع
الامة ابدا واما ذلك في حق قوم دون قوم وقد بلغنا انه كان يفني الناس بالذاهب الاربعة
الشيخ الامام الفقيه المحدث المفسر الاصولي الشيخ عبد العزيز الديوبندي وشيخ الاسلام عز الدين
ابن جماعة المقدسي والشيخ العلامة الشيخ شهاب الدين ابرلسي الشهير بابن الاقيم رحمهم الله
والشيخ علي البنتيني الصري ونقل الشيخ الجلال السيوطي رحمه الله عن جماعة كثيرة من العلماء
انهم كانوا يفنون الناس بالمذاهب الاربعة لاسيما العوام الذين لا يتقيدون بمذهب ولا يعرفون
قواعده ولا خصوصه ويقولون حيث وافق فعل هؤلاء العوام قول عامر فلا بأس انتهى فان قال
قائل كيف صرح هؤلاء العلماء ان يفنوا الناس بكل مذهب مع تروم كانوا مقلدين ومن شأن
المقلد ان لا يخرج عن قول امامه فالجواب محتمل ان يكون أحدهم بلغ مقام الاجتهاد المطلق
المنتجب الذي لم يخرج صاحبه عن قواعد امامه كآل يوسف ومحمد بن الحسن وابن القاسم
واشيب والمزني وابن المنذر وابن سرح فهوؤلاء كلهم وان افنوا الناس بما لم يصرح به امامهم
يخرجوا عن قواعدهم وقد نقل الجلال السيوطي رحمه الله تعالى ان الاجتهاد المطلق على قسمين
مطلق غير منتسب كما عليه الائمة الاربعة ومطلق منتسب كما عليه كآل ابي بصير الذين ذكروا
قال ولم يدع الاجتهاد المطلق غير المنتسب لعل الائمة الاربعة الا الامام محمد بن جابر الطبري ولم

يسلم له ذلك انتهى ويحتمل ان هؤلاء العلماء الذين كانوا يفتون الناس على الذاهب الى رغبة اطلعهم الله تعالى عن الشريعة
الاولى وشهدوا اتصال جميع احوال الامة المجتهدين بها وكانوا يفتون الناس بحكم مرتبتي الميزان لا بحكم العموم
فلا يامرون قويا برخصة ولا يضيغوا بعزيمة وكانهم يابوا من اهل الذاهب الى رغبة في تقرير ما همم واطلعوا
على جميع أدلة وقد بلغنا حضور هذا المقام أيضا جماعة من علماء السلف كالشيخ ابو محمد الجوي والامام ابن عبد
البر البركاني ومن الدليل على ذلك انهم صنف كتابه المسمى بالمحيط ولم يفتقد فيه جملة ما مر عن الزركشي وكذلك
ابن عبد البر كان يقول كل مجتهد مصيب فاما ان يكونا فعلا أو قالاما ذكر الاطلاع على الشريعة الكبرى
وتقرير احوال جميع العلماء منها كما طلعنا الحمد لله تعالى واما ان يكونا فالذلك من حيث ان الشايع قد حكم
المجتهد الذي يستنبط من كتاب الله عز وجل وسمته رسول صلى الله عليه وسلم وقد بلغنا عن الشيخ عز الدين
ابن جماعة انه كان اذا فقي عاميا يحكم على مذهبه ثم يامر به فبقل جميع شروط ذلك الامام الذي افتاه بقوله
ويقول له ان نوكت شرط من شروط لم يصح عبادتك على مذهبه لا غيره اذا العادة المتفق من عدة مذاهب لا تقم الا اذا
جمعت شروط تلك المذاهب كلها افتى ذلك منه احتياط للدين وخرافان يتسبب في نقص عبادة احد من المسلمين
فان قلت فهل ينبغي لمن يفتي على الاربع مذهب ان لا يفتي المقلدين الا بالاربع من حيث النقل وبينهم ما شاء من
الا قول بالجواب الذي ينبغي له ان لا يفتي الناس الا بالاربع لان المتقدم ما سأله الا يفتي بالاربع من مذهب
لا بما عنده هو اللهم الا ان يكون المرجوح أحوط في دين السائل فله ان يفتي بالمرجوح ولا حرج ولما ادعى الجلال
السيوطي رحمه الله مقام الاجتهاد المطلق المنتسب كان يفتي الناس بالاربع من مذهب الامام الشافعي فقالوا له لفتيتم
بالاربع عندك فقال لم يسألوني ذلك واما سألوني عما عليه الامام واصحابه فيحتاج من يفتي الناس على الاربع من اهل البيت
يعرف الراجح عند اهل كل مذهب فيفتي به المقلدين الا ان يعرف من السائل انه يفتي على مذهبه ودينه ويشترط صدقه ما يفتي به
ولو كان مرجوحا عنده ففتل هذا لا يحتاج الى الاطلاع على ما هو الاربع عند اهل كل مذهب انتهى فاعلم ذلك

(فهم هذا) وما يوضح لك صحة مرتبتي الميزان ان تنظر الى كل حديث ورد أو قول استنبط الى مقابله فاذا نظرت
فلا بد ان تجد احدها مخفقا والآخر مشدد بعينه ذلك لا يكون ثم ان الحديث أو القول المخفف قد يكون هو الصحيح والراجح
من هاتين وقد يكون هو الضعيف المرجوح ولا يخلو حاله يا أخي عند العمل به من ان تكون من اهل مرتبة من مرتبتي
الميزان دون المرتبة الاخرى بالشروط التي تقدمت في فعل الرخصة أي التحفيف فتفتي كل احد بما يناسب حاله ولو لم
تفعل أنت به كذلك لانه هو الذي خطبت به فاعلم ذلك اعمل عليه أفت غيرك بما هو اهل فليس لمن قدر
على سهولة الطهارة ان يغتر في جهاد اكان شافعيًا ويصلي بلا تحديد طهارة تقليد الابي حنيفة
كما أنه ليس له ان يغتر في جهاد أو تغتر في جهاد القاسم مع قدرته عليها أو ان يصلي بالذكري

مع قدرته على القوان كما سيأتي أيضا في توجيه أقوال العلماء ان شاء الله تعالى ان لك أيضا ان تصعرا على
 فعل الغريم مع المشقة ان اخبرت ذلك على وجه المجاهدة لنفسك كما ان لك أيضا ان تنزل الى الوضوء بشرطها
 في هذه الميزان هو الجهر عن غير هلكسا أو شرعا فقط وتكون على هدى من ربك في كل من المرتبتين ثم انه قد يكون
 في حكم الواحد أكثر من قولين فلما قد ورد ما قارب التشديد الى التشديد ما قارب التحفيف الى التحفيف كما نقول
 المفصل على حد سواء كما قدمناه في خطبة الميزان وما حال ان يوجد ليلان أو قولان مشددان أو تخففات
 لا يلحق أحدهما بالآخر ولا يخل فيه فان شئت فامتنع ذلك في أقوال من هبك مع بعضها بعضا وان شئت
 فامتنع ذلك في هز هبك ومقابله من جميع المذاهب المتخالفة لتجدها لا يخرجها عن تخفيف وتشديد لكل
 منهما رجال في حال مباشرة الشكالف كما في الميزان وكذلك أوجب المجتهد أوجوه بلخزادة فكل يرجع الى المرتبة
 فان مقابل التحريم على التحريم الشامل للمزيد وان بعضهم ما أوجب المجتهد أو حرم يكون في مرتبة الاولى ومقابله
 في مرتبة محذرة والاولى لا تلبس بغير الشارع ان يحرم أو يوجب شيئا انتفى الحق ان المجتهد المطلق ان يحرم ويوجب
 وانعقل إجماع العلماء على ذلك بل ولو قلنا يقول هذا البعض فهو يرجع الى المرتبتين أيضا اذا الاولى في مرتبة التشديد
 غالبا للتحجج بالمطلوبية في الجملة سواء كان ذلك الاولى فعلا أو تركا وخلاف الاولى في مرتبة التحفيف غالبا فان
 قال فإل فمضى أين جعلته كلام المجتدين من جملة الشريعة مع ان الشارع لو صرح بما استنبطه فالجواب انه يجب
 حملهم على انهم علوا ذلك الوجوب والتحريم من قرائن الأدلة أو علوا انه مراد الشارع من طريق كشفهم لا يلزم
 من أحد هذين الطريقين وقد يجهلان عند بعض المجتدين فان قال قائل فما تقولون فيه وقد ورد من الإجماع
 والإقوال الجواب مثل ذلك لا مقابل بل هو شرع مجع عليه فلا في فيه مرتبة الميزان وذلك الحديث الذي نسج مقابله
 ١٠ وكما نقول الذي يرجع عن المجتهد واجمع العلماء على خلافه فليس فيما ذكرنا من مرتبة واحدة لجميع المكلفين لعدم وجود
 مشقة على أحد في فعل ترجح على مشقة ولو خلافا فيه المشقة المذكورة فانه محي في التحفيف والتشديد كما لا ريب في
 والنهي عن المنكر مثلا فانه ورد في كل منهما التحفيف والتشديد والتشديد والتشديد كونه عند بعضهم لا يسقط عن المكلف مخافة
 على نفسه أو ماله التحفيف سقوط عنه بخلاف المذكور عند آخرين فالاول في حق الأقوياء في الدين كالعلماء والصالحين
 والثاني في حق الضعفاء من العوام في الإيمان واليقين فان قال قائل فهل ان في المرتبتين في حق من غير المنكر يتوجه
 يقبل الله تعالى من الأولياء فيكسر بناء الحرم ويمتع الزاني من الزنا يجلو له سبحانه بينه وبين فرج الزانية مثلا فالجواب
 تأتي في المرتبتين فمن الأولياء من يرى وجوب التوجه الى الله تعالى في ذلك يكون بذلك كالتقارب الى الله المتكبر
 منهم من لا يرى وجوب ذلك بل يكره الاطلاع بكشفه على المنكرات الواقعة في الوجود من غير التحسين بمعاييرهم وذلك
 لما فيه من الاطلاع على عورات الناس ويسمى ذلك بالكشف الشيطاني عند بعض القوم وأسفل

يجب على صاحبه سؤال الله تعالى أن يحول بيته وبيته فان قال قائل فما تقولون فيمن لرجال
تجسس من أهل المنكر إذا أنكر عليهم وكسرنا جرحهم هل يجب عليه تغييره باليد أو اللسان اعتماداً
على أن الله تعالى لا يخذله ولا يجلب من حيث أن الحق تعالى لا يقيد عليه فالجواب مثل هذا آثار
فيه المرتبان فمن الأولياء من أنزله بذلك إذا علم أن له ما لا يحجبهم من لم يلزمه بذلك نظر
ما قالوا فيمن قدر على أن يصل إلى مكة في خطوة واحد لله رب العالمين

• (فضل) • فإن قلت فمن يقول أن القياس من جملة الأدلة الشرعية فهو ثاقب فيه كذلك فمن
الذين أن الجواب نعم تأتي فيه فان من العلماء من كره القياس في الدين ومنهم من أباحه من
غير كراهة ومنهم من منع فانه طرأ عليه وما يندر العبد بأن أشار قد لا يكون أراد طرأ تلك العلة
وانما تزل ذلك الأمر خارجاً عن ذلك الحكم توسعة على أمته وذلك لقياس الأولاد على الرقي
باب الوبايجامع الاقتينات فان الشارح لم يبين لنا حكم الأولاد بالادب عن بعض أهل
الله تعالى ابقاعه على عدم دخول الوباينة كما أشار إليه حديث وسكت عن أشياء رحمتكم فمن
يقول بقياس الأولاد على البر مشدد ومن يقول بعدم قياسه مخفف وقد كان السلف الصالحون
الصحابه والتابعين يقدرون على القياس ولكنهم تركوا ذلك أو بما مر رسول الله صلى الله عليه وسلم
ومن هنا قال سفيان الثوري من الأدب اجراء الأحاديث التي خرجت لمخرج الرجو والتفريق على
ظاهرها من غير تأويل فافهم إذا وأولت خرجت عن مواد المتعار كحديث من غشيتا فليس منا
وحديث من نظير أو تطير له وحديث ليس منا من نظم الحد ودوشق الجيوب ودعا بدعوى
الجاهلية فان العالم إذا ونهايان المراد ليس منا في تلك المصنف فقط أرى عومنا في غيرها هاتان
الفاق الوقوع منها وقالوا مثل مخالفة في خصلة واحدة أمرهم هل فكان أدب المتسلف الصالح
بعدم التأويل وأولى بالاتباع للشارح وان كانت قواعد الشريعة قد تشدد أيضاً لذلك ان تأويل
وقد حل حضر الصادق ومقاتل بن حبان وغيرهما على الإمام أي حيفة وقالوا قد بلغنا ذلك
تكسر من القياس في دين الله تعالى وأول من قاس إبليس فلا تقس فقال الإمام ما قوته ليس
هو قياس وإنما ذلك من القرآن قال تعالى ما فرطنا في الكتاب من شيء فليس ما قلناه بقياس
في نفس الأمر إنما هو قياس عند من لم يعط الله تعالى الفهم في القرآن انتهى ومن هنا يعلم
أهل الكشف غير محتاجين إلى القياس لاستغنائهم عنه بالكشف فان أورد عليهم شخص
يخوهم ضرب الوالدين فانه ليس في القرآن المنع من ضربهما وإنما أخذ العلماء
ذلك من قوله تعالى فلا تقتل لهما فان انتهى عن ضربهما من باب أولى فالجواب أن هذا
لا يرد على أهل الكشف لأن الله تعالى قال وبالوالدين إحساناً ومعلوم أن ضربهما ليس بإحساناً
فلا حاجة إلى القياس • وسمعت سيبك عينا الخواص رحمه الله يقول يصح دخول القياس
عند من احتاج إليه وعند من لم يحتج إليه في مرتبتي الذين ان فمن كلف الإنسان بالخصص عن
الدلة واستخراج النظائر من القرآن شدد ومن لم يكلفه بذلك فقد خفف ولم يزل في الناس
من يقدر على الاستنباط ومن يعجز عن ذلك في كل عصر وكان ابن خوم يقول جميع ما استنبطه

المجتهدون معدود من الشريعة وإن خفي دليله على العوام ومن أكر ذلك فقد شبه الأئمة إلى الخطاء وانهم يشعرون ما لم ياذن به الله وذلك صلال من قائله عن الطوق والحق أنه يجب اعتقاد أنهم لو أذوا في ذلك دليل ما شرعوه فجزء الأمر كذلك في قضية الاستبطاء إلى مرتبة الشريعة بما يقاس فيه أمر الناس باتباع كل ما شرعه المجتهدون فقد شدد ومن لم يأمرهم إلا بما رحمت به الشريعة وأجمع عليه العلماء فقد خفف في الجملة لأنه من باب فمن تطوع خيراً فهو خير لله والحمد لله رب العالمين +

فصل من لازم كل من لم يعمل بهذه الميزان التي ذكرناها وترك العمل بجميع الأقوال المرجوحة نقصان الثواب غالباً وسوء الأدب مع جميع أصحاب تلك الأقوال والوجوه من العلماء عكس ما يحصل لمن عمل بالميزان فإن ذلك المرجوح الذي تركه هذا العبد العمل به لا يجلو ما أن يكون أو حوط الدين فهذا لا ينبغي ترك العمل به وما أن يكون غيراً حوط فقد يكون رخصة الله سبحانه وتعالى رخصه كما صرح به الحديث أي بشرطه ويكون على علم الإخوان أن كل سنة سنه سنها المجتهدون أو بدعة حرمها المجتهدون درجته في الجنة أو دركاً في النار وإن تفاوت مقامهم ونزل عما سبه الشارع أو كرهه كما صرح به أهل الشفاعة فاعلموا ذلك واعمل بكل ما سنه لك المجتهدون واترك كل ما كرهوه ولا تطالبهم بتبديل في ذلك فأنك تجلبس في دأرتهم ما دمت لم تنصل إلى مقامهم لا يمكنك أن تنقلهم إلى الكتاب والسنة وتأخذ الأحكام من حيث أختل وأبداه سمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالى يقول اعلموا بكل أقوال الأئمة التي طأهرها المخالفون لبعضهم بعضها عن اجتماع شرط العمل بها فيكم لتخوز والثواب الكامل فائق مقام من يعمل بالشريعة كلها من يرد غالبها ولا يعمل به إذا المذهب الواحد لا يحتوى أبدأ على جميع الأدلة ولو قال صاحبه في الجملة إذا صح الحديث فهو مذهبي بل ربما ترك اتباعه العمل بأحاديث كثيرة صححت بعد إمامه وذلك خلاف مراد إمامه فافهم انتهى فإن توقف الإنسان في خصوص الثواب بما سنه المجتهدون وطالبنا بالدليل على ذلك قلنا له إما أن تؤمن بأن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم فلا يسعدان كان صحيح الاعتقاد الآن يقول نعم فنقول له فحيثما أمست بأئمة على هدى من الله تعالى وأن مذهبهم صحيح فحيثما لمك الإيمان بالثواب لكل من عمل بها على وجهه الإخلاص وحصول المراتب لمن عمل بها في الجنة وإن تفاوت المقام فإنما سنه الشارع أعليها سنه المجتهد لا سيما وقد قال صلى الله عليه وسلم من سنن حسنة قلبه أجروها وأجروا من عمل بها إلى آخر ما قال عليه الصلاة والسلام فافهم والله أعلم

فصل ينبغي لكل مؤمن الاقتبال على العمل بكل حديث ورد وبكل قول استنبط أي بشرطه لأنه لا يخرج عن مرتبة الميزان أبداً وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالى يقول كل ما تروونه في كلام الشارع وكلام أحد من الأئمة تحالفاً للآخر في الظاهر فهو محمول على جالين لأن كلام الشارع يحمل عن التناقض وكذلك كلام الأئمة لمن نظريه يعين العلم والإيضاح لا يعين الجهل والتعصيب كما مر قال وثأملوا قوله صلى الله عليه وسلم لمن سأل من أحاد

الصحة كيف رأيت ربك فقال نورانيا أراه وقال إلهام الصلابة رأيت ربك قولا واحدا قال الغر لا كما رواه قال
 الأخو فاعلمهم أن يتخلوا في جبال الحق تعالى ما يليق به ونظروا ذلك تقريبا صلح أبا بكر علي وجه من ماله كله
 وقوله لكعب بن مالك حين أراد أن يتخام من مالها تاب الله عليه أمست عليك بعض تلك فهو خير لك
 نظروا ذلك أيضا حين تبذل بنفسك ثم عني تقول من مدر الله تعالى الموتورين على أنفسهم فقولوا بل بأنفسك
 خطاب لكل عمل واحد ينال الأقبوب أو إلى المعروف ولا أقرب إليك من نفسك وأما قوله تعالى ويؤثرون على أنفسهم
 فهو خطاب للغر كما بالصلابة وإنما هم على ذلك ليجزوا من رطة الشجر الذي فتحوا عيونهم عليه الذين
 فاذخر جوا عن ذلك أقرم بالبدلاء بأنفسهم لأنها ودقة الله تعالى عنهم بخلاف غيرها ليس هو ودقة
 عنهم وإنما هو جوارهم + وسمعت سيد عليا النخاس يقول إذا ظلم الكمال ذاتة نفيهم غيرها عليها
 اخذ الله يذللهم جرح عن العدل المأمون بخلاف الميرد كان مسامحة بظلم نفسه في مرضاة الله تعالى وتحتلها
 فوق طاقتها من العبادة بل يتأب على ذلك إذا وصل إلى غاية السلوك التي غلبت بلوغ مرام من صل دار الملك
 وعرفه من لعمدة حاجته أمر جليل بالاحسان إلى نفسه كما كانت مطمئنة الوصول إلى حضرة ربه أما ما ورد من شدة
 صل الله عليهم الحجر على بطنه من الجوع ونحوه من المعاهد فإنا ذلك تزلزلوا وتشرعوا الأحاد الأفعولوا صلحهم
 وقف مع مقام الشرف الذي يامل به ربه ولم يتنزل العسر على غالبية الصدق والإخلاص من اتباعه انتهى +

(فصل ٤) ان قال قائل كيف الوصول إلى الاطراء على عين الشريعة المطهرة التي يشهد الإنسان انتماء جميع
 المجتهدين في هذا جهم منها وينتدبها ويهاكلها في الصحة كشافا ويقيننا لا بما نأسيلا فقط ولا طنا ونحننا فالجواب
 الوصول إلى ذلك هو السلوك على شريعة عارف بليز أن كل حركة وسكون بشرط أن يسلم نفسه فيصرف فيها وفي أماله وأعمالها
 كيف يشاء مع الشرح قبل المريد لذلك كل الانشراح أما من يقول له شيخ طلق أمرك أو سقط حقك من مالك
 أو وطيقك مثلا فينتوقف فلا يتم من طريق الوصول إلى عين الشريعة للذكورة راحة ولو عبد الله تعالى أنواع
 بحسب العادة غالبا فان قلت فهل لم شروط أخرى في حال السلوك فالجواب نعم من الشرط أن لا يمكن لحظة على جد
 في ليل أو نهار ولا يطرأ له سلوك إلا لشهوة ولا يأكل شيئا فيه ربح من أصله ولا يأكل إلا عند حصوله
 الاضطرار ولا يأكل من طعام أصل لا يتورع في نفسه أن لا يطعم الناس لصلح راحة ربه ولكن يبيع على من يتورع
 من الفلاحين أو أعوان الولاة وأن لا يساع نفسه بالعضد عن الله لحظة بل يبيع ورافقة ليل ونهار راحة يشهد نفسه
 مقام الاحسان كما يرى ربه بارة يشهد نفسه مقام الايقان بعد الاحسان فيرى ربه ينظر إليه على الدوام إيمانا
 بذلك لا شهودا وذلك لأن هذا العمل في مقام التنزيه لله عز وجل من شهود العبد كانه يرى ربه لانه لا يشهد
 الا ما قام في عيخته ونعالي الله عن كل شئ يحظر بالبال فافهم فان قال قائل فما كان كيفيته سلوكا

هذه الميزان فالجواب اني اخذتها اولاً عن الحضرة عليه السلام علماً وایماناً وتسليماً ثم اني اخذت في السلوك على
 يد سبيل علي الخواص حتى اطلعت على عين الشريعة ذوقاً وكشفاً ويقيناً لا أشك فيه فجاهدت في نفسي
 كذلك استرته وجعلت لخبلاً في سقف خلوتي أضغه في عنق حتى لا أضغ حبي على الارض وبالعت
 النور حتى كنت أسفل التراب المأجراً طعماً يلبق عقالاً لذی ناعلياً النور وكنت أعبد للتراب سما
 لدرسم اللحم أو السم أو اللبن وسبقني الى نحو ذلك ابراهيم بن ادم رضي الله عنه فبكت عشرين يوماً فبكت
 التراب حتى فقد الجلال للمشاكل لمقامه انتهى كذلك كنت لأمر في ظل عمارة أحد من الولاة ولما عمل السطحا
 الغوري السايط الذي بين مدرسته وقلبته الزرقاء كنت أدخل من سوق الوراقين وأخرج من سوق
 الشرب لأمر تحت ظل ذلك الحشم في جميع عمارة الظلمة والمباشرين والامراء وأعوامهم وكنت لا أكل من
 الابعد نقيتني في غاية التقيتني لا ألتقي فيه برخصة الشرع وأنا على ذلك عهد الله تعالى الى الآن ولكن مع
 اختلاف المشهد فاني كنت فيما مضى انظر الى اليد المالكلة الآن انظر الى لونا ورثتها وطعمه
 فأدر الحلال والحطية والحرام والحطية وللشبهات راحة دون الحرام في الخيف فانزل ذلك
 عن هذه العلاما فأعنانى ذلك عن النظر الى صاحب اليد ولم أعول عليه فله الحمد على ذلك فبدا انتي سيري
 الى هذه الحكد ووقفت بعين قلبي على عين الشريعة المطهرة التي يتفرع منها قول كل علم ورأيت لكل عالم
 جرو لا ورأيت لها كهاشرا محضاً وعلمت وتحقق أن كل مجتهد مصيب كشفنا لا طناً ونجينا وأنه ليس
 مذهباً في الشريعة من مذهب لو قام الى ألف مجادل مجادلني على ترجيح مذهب على مذهب غير دليل واضح
 لا أرجع اليه في قلبي وإنما أرجع اليه ان رجعت مداراة للحجاة أقول نعم مذهباً أرجح أعني عنده هو
 عندي أنا ومن جملة ما رأيت في العين جلال جميع المجتهدين الذين اندرست مذهبهم لكنهم يلبسون صلات
 حجارة ولم أر منها أحد لا يجري سوى جداول الأئمة الاربعة فأولت ذلك ببقاء مذهبهم الى المقدما استأ
 ورأيت أقوال الأئمة الاربعة خارجة من داخل الجلال والحسب في صورته في فصل الامتد لا نقضاً الى المذهب
 بالشريعة وايصالها العامل بها الى الجنة ان شاء الله تعالى فجميع المذاهب الآن عند مقتضى الشريعة ايضاً
 الام طبع بالكفر والاطل بالشخص رجعت عن عقلة الذي كنت اعتقده قبل ذلك من ترجيح مذهب على غيره وان لم يصيب
 من الأئمة والعلامة سراً بل غاية السر فما حيى ستسبع أربعين وتسعة سألت الله تعالى في التحري فبدا
 الكعبة الزيادة من العلم فسمعت قائل يقول من الجوامع اني انا اعطينا الامراً ان تقر بها سائر أقوال المجتهدين استأ
 اليوم القيامة لا ترى هذا العالم أهل عصره فقلت حسبي استر بك انت في قلبي فاد من حجة بعض الضعفاء المتقدين
 شهود عين الشريعة الا واما هو غلط حجاب لكل الحرم والشهادت اوتكنا الحجاب فالحجواتم وهو كذا قلنا

فما حكم من اكل الحلال وترك المعاصي وسلك بنفسه من غير شيخ فهل يصل الى هذا المقام من
الوقوف على العين الاولى للشرقة فالجواب لا يصح لصح الوصول الى المقامات العالية الا بالحد
أمرين اما بالجدب الالهي واما بالسلك على يد الاشياخ المهادقين لما في اعمال العباد من
العلل بل لو قدر زوال العلة من عبادته فلا يصح له الوصول الى الوقوف على عين الشرقة بحسب
في دائرة التقليد لامامه فلا يزال امامه حليج الله عن شهود عين الشرقة الاولى التي يشهد بها
امامه لا يمكن ان يقدره ويشهد بها الا بالسلك على يد شخص آخر فوفق في المقام من كبار ائمة
العارفين كما روي عن علي بن عبيد الله بن محمد مصيب السلك ان ذكر حتى يساويه
في مقام الشهود فان قلت فاذن من أشرق على عين الشرقة الاولى يشارك المجتهدين في الاخر
من عين الشرقة وينفك عنه التقليد فالجواب نعم وهو كذلك فانه ما شر أحد حتى له قدم
الولاية المحمدية الا ويصير يأخذ أحكام شرعية من حيث أخذها المجتهدون وينفك عنه حكم
التقليد بجميع العلماء الرسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ان نقل عن أحد من الاولياء انه كان
شاميا أو حنيفيا مثلا فذلك قبل أن يصل الى مقام الكمال وسمعت سيدي عليا الجواص
رحمه الله تعالى يقول لا يبلغ الولي مقام الكمال الا ان صار يعرف جميع منازع جميع الاحاديث
الواردة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويعرف من أين أخذها الشارع من القرآن العظيم
الله تعالى قال يا فطما في الكتاب من شيء فجميع ما بينت الشرقة من الاحكام هو ظاهر المأخذ
للولي الكامل من القرآن كما كان عليه الائمة المجتهدون ولو لم يعرفتم بذلك ما قدرتم على
استنباط الاحكام التي لم تشرح بها السنة قال في منقبة عظيمة تكامل حيث صار يشارك
الشارع في معرفة منازع اقراله صورة من القرآن العظيم بحكم الارث لصلى الله عليه وسلم
استنى قلن قلت فهل يجب على المجتهد من الاطباء على العين الاولى للشرقة التقليد عند مذهب معين
فالجواب نعم يجب عليه ذلك لئلا يضل في نفسه ويضل غيره فاعز ربنا في المقلدين الحقوقيين اذا
انكشف حجابك في قولهم المصيب احاد العلماء في الباقي لمحق في محتمل الصواب في نفس
الامر في كل مسئلة فيها خلاف ونزل قول كل من قال كل مجتهد مصيب على من انتهى سببه وخبر
عن التقليد وشهد اعتراف العلماء كلهم علم من عين الشرقة ونزل قول كل من قال المصيب
واحد لا يعينه والباقي لمحق في محتمل الصواب على من لم ينته سببه ولا تخرج قولهما على الاختصار
واشكركم على ذلك والحمد لله رب العالمين . فعلم من جميع ما قرناه وجوب اتخاذ الشيخ
لكل عالم طلبا للوصول الى شهود عين الشرقة الكبرى ولو اجتمع جميع اقرانه على علمه وعمله
وزعمه وورعه ولفوة بالقطيعة الكبرى فان لطريق القوم شرط الا يعرفها الا المحققون منهم
دون الاجل منهم بالدعوى والادعاء وربما كان من لقوة بالقطيعة لا يصلح أن يكون مرسل
للقطب بل قال بعض المحققين ان القطب لا يحيط بمقامات نفسه فضلا عن غيره وذلك لان
صفات القطيعة في العبودية تقابل صفات الربوبية فكما لا تنحصر صفات الربوبية كذلك
لا تنحصر صفات العبودية استنى والله رب العالمين

(فصل) فان قلت فاذا انفك قلبك لولي عن التقليد وراى المذاهب كلها متساوية في الصحة لاغترافها كلها من بحر الشريعة كشفاً وبقينا فكيف تأمر المريد بالتزام مذهب معين لا يرى خلافه فالجواب انما يفعل ذلك مع الطالب رغبة به وتقريباً للطريق عليه ليجتمع ثبات قلبه ويداوم عليه السير في مذهب واحد فيحصل الى عين الشريعة التي وقف عليها امامه وأخذ منها مذهباً في أقرب زمان لأن من شأن المجتهدين ان لا يبنوا قولاً على قول مجتهد آخر ولو سلم له صحة مذهب في حفظ القلوب اتباعه عن التشكيك وفقدان الحكم من يتفقه بمذهب مدة ثم يذهب آخر مدة وهكذا حكم من سافر بقصد موضع معين بعيد فترى صار كدليل على تلك الطريق إذا اهتداه انه لو سلك الى مقصده من طريق كذا المكان أقرب من هذا الطريق فيرجع عن سيره ويعود فأصداً ابتداء السير من اول تلك الطريق فإذا بلغ شتاه مثلاً إذا اهتداه الى أن سلوك غيرها أيضاً أقرب لمقصده ففعل كما تقدم له وهكذا افترض هذا راجعاً في عمره كله في السير ولم يصل الى مقصده المعين الذي هو مثلاً عين الشريعة التي وصل اليها امامه أو غيره من أصحاب تلك المذاهب على ان انتقال الطالب من مذهب الى مذهب في ذلك في حق ذلك الإمام الذي انتقل عن مذهب على تفصيل سيأتي ان شاء الله تعالى في فصل الحكم المنتقل من مذهب الى مذهب ولو صدق هذا الطالب في صحة هذا الاعتقاد في ان سائر الأئمة المسلمين على هدى من ربهم لما طبلل الانتقال من مذهب الى غيره بل كان يشهد أن كل مذهب عمل به وتقيد عليه وصله الى باب الجنة كما سيأتي بيانه آخر هذا الباب في فصل الأمثلة المحسوسة لبيان ان شاء الله تعالى وسعدت سيدي عبد الحواص رحمه الله تعالى يقول انما أمر علماء الشريعة الطالب بالتزام مذهب معين وعلماء الحقيقة المريد بالتزام شيخ واحد تقريباً للطريق فان مثال عين الشريعة أو حضرة معرفة الله عز وجل مثال الكف ومثال مذاهب المجتهدين وطرق الأشيخ مثال الأصابع ومثال زمننا الاستغفار بمذهب قائم وطريق شيخنا مثال عقد الأصابع لمن اراد الوصول الى مسالك الكف من طريق الاستغفار بحسب عقد الأصابع فكل عقدة من عقد الأصابع الثلاث بمثابة وصول الطالب الى تلك الطريق الى سلوك عين الشريعة أو عين المعرفة التي مثلناها بالكف فإذا كان مدة سلوك المريد الطالب في العبادة ثلاث سنين ويصل الى عين الشريعة أو حضرة المعرفة بالله تعالى فمقيد بمذهب أو شيخ سنة ثم ذهب لآخر سنة ثم لآخر سنة ففوت على نفسه الوصول ولو أنه جعل الثلاث سنين على يد شيخ واحد لا وصله الى عين الشريعة أو حضرة المعرفة بالله تعالى مساوياً صلب مذهب في العلم أو شيخه في المعرفة لكن فوت على نفسه بذهابه من مذهب أو شيخ الى آخر لما تقدم لمن انه لا يصح أن يبدى مجتهداً أو شيخاً له مذهب غيره أو طرق غيره فكأنه مقيم مدة طويلة في الثلاث سنين في أول عقدة من عقد الأصابع التي كتبت عن ثلاث الطرق ولو أنه دام على شيخ واحد لوصل الى مقصوده ووقف على العين الكبرى للشريعة وأقر سائر المذاهب المقتضية بحق فافهم والحمد لله رب العالمين

(فصل) فان قلت هذا في حق العلماء باحكام الشريعة والحقيقة فما تقولون في أقوال

أئمة الأصول والنحو والمعاني والبيان ونحو ذلك من نواحي الشريعة هل هي كمن لك على مرتبة الميزان من خفيف
وقشدين بالحكام الشرعية أم لا فالجواب نعم هي كذلك لأن الأت الشرعية كلها من لغز ونحو وأصول وغير ذلك
تتبع إلى تخفيف وتشديد فان من اللغات وكلام العرب هو فصيح وأضعف منها ما هو ضعيف وأضعف من كلف
العوام مثل لغة الفصحى في غير القرآن أو الحديث فقد شد عليهم من سألهم فقد خفف وأما القرآن والحديث
فلا يجوز قراءته بالحن إجماعاً إلا أنه لم يكن إلا من التعليل ليجلس له كما هو مفرد في كتب العقيدة ومن أمثلة
أيضاً بالبحر في نحو علم النحول فقد شد ومن ألقى منه معرفة الأعراب الذي يحتاج إلى عادة فقد خفف وقد ينقسم
تقدم هذه العلوم إلى فرض كفاية وإلى فرض عين مثل فرض الكفاية ظاهره مثال فرض العين في ذلك أن يخرج للشرعة من
يجادل علماءها في معاني القرآن والحديث فان تعلم هذه العلوم حينئذ يكون في حق العلماء الذين انحصروا لاجتماع العلم
في محل المناظرة وفرض عين فان لم يخرج للشرعة مبتدع أو خرج ولم يتعين على جماعة كان تعلم هذه العلوم في حق غيرهم تعاقب
عليه من العلماء وفرض كفاية فان الشريعة كالمدينة العظيمة وهذه العلوم كالمبنيين الذين على سورها تنعم العلم من النواحي
إليها ليستفيد منها فافهم فان قلت فما الحكم فيما إذا وجد الطالب صحتين أو قولين أو أقوالاً يعرف الناس من الحديث
ولا المتأخر من القولين أو الأقوال فماذا يفعل فلو لم يسل أن يعمل بهذا الحديث أو القول تارة وبالقول الآخر
ويقدم الآخر منها على غيره في الأمر الذي بشرطه يترك العمل بغيره جملة وإن كان أحدهما منسوخاً أو مخرجاً من العمل
في نفس الأمر ذلك لا يقتضي في العمل به فان قلت قد تقدم أن الولي الكامل لا يكون مقلداً وإنما يأخذ علمه من العيون التي أخرجها
المجتهدون من أصحابهم ونرى بعض الأولياء مقلد البعض الأئمة فالحجج قد يكون ذلك الولي لم يبلغ إلى مقام الكمال وبلغه
ولكن أظهر تفضيله في تلك المسئلة من حيث بعض الأئمة أدياً مع حيث سبقه إلى القول بها وحصل الله تعالى ما اقتدى به
واشتهر في الأرض دونه وقد يكون عمل ذلك الولي ما قاله ذلك المجتهد لاطلاً على دليله على أن ذلك المجتهد على وجه
التقليد بل لما وافقته لما أدى إليه كشفه فخرج تقليد هذا الولي للشارع لا غيره وما تمم ولي يأخذ علمه إلا عن الشارع ويحرم
أن يخطو خطوة في شيء لا يرى قدم نبيه أمامه فيه وقد قلت مرة لسيد علي الخواص رضي الله عنه كيف صح تقليد سيدك الشيخ
صداق الله الخليل للإمام أحمد بن حنبل وسيد محمد الحنفية الشاذلي للإمام أبي حنيفة مع اشتراكها بالنقطة الكبرى وصداق هذا المقام
لا يكون مقلداً إلا للشارع وحده فقال رضي الله عنه قد يكون ذلك منها قبل بلوغها إلى مقام الكمال ثم لما بلغها إليه استغنى
الناس ذلك للعلانية حقيقة مع خروجها عن التقليد انتهى فاعلم ذلك

فصل

فان قلت ان الأئمة المجتهدين قد كانوا من أهل بققين لا طراهم على عين الشريعة كما تقدم
تكيف كانوا يعتقدون بحال المناظرة مع بعضهم بعضاً مع أن ذلك في مقام الشريعة وعلى عين الشريعة الأولى رأى
أهل المذهب المجتهدين كل واحد يعين الشريعة فالحجج قد يكون مجلس المناظرة بين الأئمة وإنما وقع منهم قبل بلوغ المقام الكسفة

وأطاردكم على الصالح جميع مذهب المجتهدين بين الشريعة الكبرى فإن من لازم المناظرة لوجاهة حجة الخصم والاحتياط
 المناظرة عتاد ويحتمل أن يجلس المناظرة كان بين مجتهد وغير مجتهد فطلب المجتهد المناظرة توفيق ذلك التفاضل للمقام الحكم
 لا إذا حاضرت حجة من كل وجه محتمل أيضاً أن يكون مجلس المناظرة إنما كان لبيان الأكمل والأفضل ليعلم أحقهم ويرشد أصحابه
 إلى العمل من حيث أنه أرق في مقام الأسلام والأيمان أو الإحسان أو الأيقان وبالحكمة فلا تقع المناظرة بين المجتهدين
 على الحد المتبادر إلى الأذهان أبداً بل لابد لها من موجب أقرب ما يكون قصدها تشييد ذهن أتباعها وإفادتهم بما كان صلح
 يفعل بعض أشياء لبيان الجواز وإفادة الإثبات خصوصاً ما الأسلام وما الإيمان وما الإحسان وإيضاح ذلك أن كل مجتهد
 يشهد صحة قول صاحبه لذلك قالوا المجتهد لا ينكر على مجتهد لأنه يرى قول خصمه لا يجزى عن لصكرته تبي الشريعة وإن خصمه
 على هدى من ربه في قوله ثم مقام رفيع ومقام ارفع فإن قلت فهل يصح في حق من أطلع على عين الشريعة المطهرة العمل
 بشيء من أصول أحكام الشريعة المطهرة فالجواب أنه لا يصح في حق المجتهد غير قول من أقال العلماء بل يصير بقول جميع هذا
 المجتهدين وأتباعهم من قلبه لا يتجسس إلى النظر في كتابه لأن هذا المقام يعرف كسفاً ويقتنا وجهاً ساء كل قول في العلم
 إلى الشريعة ويعرف من أين أخذ صاحبه من الكتاب السنة بل يعرف أسناد كل قول إلى حضرة الاسم الذي يزوج حضرة
 من سائر الأسماء الهلوية وهذا هو مقام العلماء بالله تعالى وأحكامه على التحقيق فإن قلت ففيما قرأتم من أن سائر الأئمة
 على هدى من ربه فكل شخص يزعم أنه يعتقد أن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربه فنفرت نفسي من العمل بقول غير ما هو
 حصل له بالحرج والضييق فهو خير صادق في اعتقاده المذكور فالجواب نعم والأمر كذلك ولا يعمل اعتقاده إلا أن يشأ
 عنده العمل بقول كل مجتهد على حد سواء بشرطه السابق في الميزان فإن قلت فهل يجب على مثل هذا السلوك على ذلك
 حتى يصل إلى شهود عين الشريعة الأولى في مقام الإيمان والإحسان والأيقان من حيث أن لكل مقام من هذه المقامات
 عيناً تخصه كما أن لكل عبادة شرطاً في كل مقام منها كما يعرف ذلك أهل الكسوف وبه يصير أحكم يعتقد
 أن كل مجتهد مصيب فالجواب كما تقدمت الإشارة إليه فموجب السلوك حتى يصل إلى ذلك لأن كل ما لم
 يتوصل إلى الواجب له فهو واجب معلوم أنه يجب على كل مسلم اعتقاده أن سائر أئمة المسلمين
 على هدى من ربه ولا يصح الاعتقاد إلا أن يكون جازماً ولا يصح الجزم المحقق إلا بشهود العين التي
 يقرر منها كل قول والله تعالى أعلم والحمل لله رب العالمين

(فصل) * فإن قلت فبماذا أحجب من نازعني في صحة هذه الميزان من الجهاد ليل وقال
 هذا أمر ما سمعنا به عن أحد من علماءنا وقد كانوا بالمحل الأسنى من العلم فما الدليل عليها من الكتاب
 والسنة وقواعد الأئمة فالجواب من أدلة هذه الميزان طلب الشارع منا الوفاق وعدم الخلاف في قوله تعالى
 شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقبوا

الدين ولا تنفروا فيه في بالاراء التي لا يشهد لها وقتها كتاب ولا سنة واما ما سئلهما الكتاب
والسنة فهو من جملة الدين لا من تفرقة ومن الدين على ذلك أيضا قوله تعالى يريد الله
بكم اليسر ولا يريد بكم العسر وقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج وقوله تعالى فاتقوا
الله ما استطعتم وقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها وقوله تعالى ان الله بالناس
لرؤف رحيم واما الاحاديث في ذلك فكثيرة منها قوله صلى الله عليه وسلم
الدين يسر ولو يشاهد هذا الدين أحد الاغلبة ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لمن بايعه
على السمع والطاعة في المنشط والمكروه فيما استطاعتم ومنها قوله صلى الله عليه وسلم
اذا امرتكم بأمر فأتوا به ما استطعتم ومنها قوله صلى الله عليه وسلم يسروا ولا تعسروا
وبشروا ولا تنفروا ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لا خلاف أمتي رحمة أي توسعة عليهم
وعلى أمتاعهم في وقائع الأحوال المتعلقة بقرعة الشريعة وليس المراد اختلافهم في الأصول
كالوحد وتوابعه وقال بعضهم المراد به اختلافهم في أمور معاشهم وسيأتي أن السلف كانوا
يكرهون لفظ الاختلاف ويقولون أمتنا ذلك توسعة خوفا أن يفهم محمد من العوام من
الاختلاف خلاف المراد وقد كان سفيان الثوري رحمه الله تعالى يقول لا نقولوا استختلف
العلماء في كذا أو قولوا قد وسع العلماء على الأمة بكذا ومن الدليل على صحة
مرتبتي المبين أن أيضا من قول الأئمة قول أماننا المتأففي وغيره رضي الله عنهم
أن أعمال المحذرين أو القولين يحملها على حالين أولى من الغناء أحدهما فعلم
أن من طعن في صحة هذه الميزان لا يخلو إما أن يطعن فيما شدت فيه أو خففت
فيه لكون إمامه قال بصدقه فقل له إن كلامنا من هذين الأمرين جاء تباه الشريعة
وامامت لا يجهل مثل ذلك فاذا أخذ إمامك بتخفيف أو تشديد فهو مسلم لمن
أخذ بالمرتبة الأخرى ضرورة فيجب على كل مقلد اعتقاد أن إمامه لو عرض عليه حال من عجز
عن فعل العزيمة التي قال هو بها لاقتداء بالرخصة التي قال بها عجزه اجتهاد أمناه لهذا
العجز لا التقليد الذي قال الإمام الذي قال بها أو كان يقر ذلك المجتهد على الفتوى بها
وكل من أمعن النظر في كلام الأئمة المجتهدين رضي الله عنهم وجد كل مجتهد يخفف تارة
ويشدد أخرى بحسب ما ظفر به من أدلة الشريعة فإن كل مجتهد تابع لما وجد من كلام الشارع لا يخرج في
استنباطه عنه أبدأ غاية كلام المجتهد أنه أوضح كلام الشارع للعامة ليسا يفهموا ما اعتدوا من المحال
الذي هو كناية هنا عن عدم التوفيق للمجتاز إليه من طرق الفهم الذي يفتقر معه إلى توفيق كلام
من الخلق سوى كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم اثبات عنه ولو أن حجاجهم رفع لفهمها
كلام الشارع كما فهمه المجتهدون ولم يخجلوا إلى من يشترحه لهم وقد قدمنا اتفاقا أن أهل
المجتهدين لم يشددوا في أمر أو يخفف فيه إلا بتوافق الشارع فإشياء الشارع شدد وفيه شدد وما رآه
خفف فيه خفف فيما رآه بحيث شغل الدين سواء أوقع التشديد في فعل الأمر أم اجتناب
الشيء وجميع المجتهدين على ذلك كما يعرف من سبيلهم واما أيضا ذلك أن كل

رآه الأئمة فيجعلون شعار الدين فعلاً أو تركاً بقوة على التشديد وكلما رأوا أن به كمال شعار الدين
 لا يجدوا ولا يظهر به تقص فيه أبقوه على التخفيف اذ هم أمراء الشارع على شريعته من بعده وهم الحكماء
 العلماء فافهم فإن قلت أن بعض المقلدين يزعم أن إمامه إذا قال بغيرية لا يقول بالرخصة أبداً
 وإذا قال برخصة لا يقول بغيرية أبداً بل كان إمامه ملازماً قولاً واحداً بطرده في حق
 كل قوى وضعيف حتى مات والله لو عرض عليه حال من عجز عن فعل الغزوة لم يقف به بالرخصة
 أبداً فالجواب أن هذا اعتقاد فاسد في الأئمة ومن اعتقد مثل ذلك في إمامه فكأنه يشهد على
 إمامه بأنه كان مخالفاً لجميع قواعد الشريعة المطهرة من آيات وأخبار وأثار كما مر بيانه
 آنفاً وكفى بذلك قدحاً وجرحاً في إمامه لأنه قد شهد عليه بالجمل بجميع ما انقضت عليه الشريعة
 من التخفيف والتشديد والحق الذي يجب اعتقاده في سائر الأئمة رضى الله عنهم أنهم إنما
 كانوا يقتنون كل أحد بما يناسب حاله من تخفيف وتشديد في سائر أبواب العبادات والمعاملات
 ومن نازعنا في ذلك من المقلدين فليأتنا بنقل صحيح السند عنهم بأنهم كانوا يعينون في الحكم الذي
 كانوا يفتنون به الناس في حق كل قوى وضعيف ونحن نوافقهم على زعمهم ولعله لا يجد في ذلك
 نقراً عنهم من قبل السند منهم إليه نثره حجة له أبداً على هذا الوجه أى بل لا بد لنا من القدرة على شئ
 الله تعالى على القدر في فهم ذلك المقدار لعبارة ذلك الإمام رضى الله تعالى عنه فإن من المعلوم أن
 جميع أقوال المجتهدين تابعة لأدلة الشريعة من تخفيف أو تشديد كما مر آنفاً بحكم المطابقة فما
 صرح الشريعة بحكمه لا يمكن أحداً منهم الخروج عنه أبداً وما أجملت أى ذكرته ولم تبين مرتبة
 فإن المجتهدين يرجعون فيه إلى قسمين قسم يخفف وقسم يشدد بحسب ما يظن لهم من المدارك أو قوة
 العرب كما يعرف ذلك من سيرة أئمة الأئمة وذلك نحو حديث أنما الأعمال بالنيات أو حديث لا وضوء
 لمن يذكر اسم الله عليه أو صلاة الأبرار ليلة الكتاب أو صلاة بحار المسجد الأقصى المسجد من
 من المجتهدين من قال صلاة أو لا وضوء لمن ذكر يقسم أصلاً ومنهم من قال لا صلاة كاملة ولا
 وضوء كامل ولفظ الأحاديث المذكورة يشهد لكل منهم لا يسيل لأحدهما أن يهدم قول الآخر لجهل من غير
 تصرف احتمال أى معنى يعارض في ذلك أبداً أو قريب معنى في ذلك أن حكم الله تعالى
 في حق كل مجتهد ما ظهر له في المسائل الشرعية ولا يطالب بسوى ما يظهر له أبداً فإن قلت
 فإذا كان من كمال شريعة محمد صلى الله عليه وسلم التي أخض بها أنها جاءت على ما ذكر من التخفيف
 والتشديد الذي لا شق على الأمة كل تلك المشقة وبذلك ونحوه كان صلى الله عليه
 وسلم رحمة للعالمين في تجعل أيامهم ودفع ما فيه مشقة عليهم فالحجوا بينهم وهو كذلك فرحم
 صلى الله عليه وسلم أقباء أئمة بأمرهم بالكتائب الفضائل والمراتب العلية وذلك بفعل العرائس
 التي يتركون بها في درجات الجنة ورحم الضعفاء بعلم تكليفهم ما لا يطيقونه مع توفر أجورهم كما
 ورد في حق من مرض أو سافر من أن الحق تعالى بالهدى كذا أن يكتبوا له ما كان يعمل صحيحاً مقيماً
 بخلاف الشريعة لو كانت جاءت على إحدى مرتبتي الخيران فقط كان فيها حرج شديد على
 الأمة في قسم التشديد ولم يظهر للدين شعار في قسم التخفيف وكان كل من قلدها في مشقة قال

فيها بالتشديد لا يجوز العمل بقول غيره في مضائق الأحوال الضرورية فكانت المشتقة تعظم على الإتيان ذلك فلم يزل الله الذي
 جاءت شريعة نبينا صلى الله عليه وسلم على كل حال بحكم الاعتدال فلا يوجد فيها شيء مشتقة على شخص لا يوجد فيها شيء آخر
 من التحفيف عليها أحد أو زاد أو قل أو قول أو قول في هذه ذلك المشدود من حيث يحفف عنه فان قلت فما الجواب اننا نأخذنا أحد فبالقنا
 من المقدنين الذين يعتقدون أن الشريعة جاءت على مرتبة واحدة وهي عليه مامه فقط ويؤى غير قول الله خطأ
 محتمل الصواب قلنا الجواب اننا نقيم على الحجة من فعل نفسه ذلك اننا نراه يقلد غير مامه في بعض الوقائع فنقول له هل
 صار مذهب امامك فاسد حال علمك يقول غيره ومذهب الغير صحيح أم من ههناك باق على صحة حال علمك فنقول غيره
 ولعل لا يميل الجواب اسدي لا يميل به أبدا على وجه الحق وسعت سيدى عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول لا يميل
 لمؤمن العمل بالشريعة كلها وهو متقلد بمن ههنا أحد أبدا ولو قال صاحبه اذ اصبح الحديث فهو من هؤلاء ذلك المقلد
 الاخذ بأحاديث كثيرة صححت عن غير مامه وهذا من ذلك المقلد في البصرة عن طريق هذه الميزان صام
 فهذه الكلام امامه رضي الله تعالى عنه لو كان امامه رضي الله تعالى عنه يقول من نفسه الشريعة أنه أدري بشأنه
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من كل أحد لما كان يقول رضي الله عنه اذ اصبح الحديث أي يعدي فهو من هؤلاء الله أعلم
 انتقم هو كلام نفيس فان الشريعة انما تشمل أحكامهم جميع الاحاديث والمذاهب بعضها الى بعض حتى يقبضوا بها
 مذهب واحد وقرنين وكل من انتم نظره ونجى في الشريعة وأطلع على أقوال علمائها في سائر الادوار وجل الشريعة
 منسوخة من الآيات والافعال والاناسر لها وكلمتها منها وكل من أخرج حديثا أو أزا أو قولاً من أقوال علمائها
 عنها فهو قاصر جاهل ونقص علمه بذلك وكان علمه كالنوب الذي نقص من قيامه والحكمة سلك أو أكثر بحسب ما
 يقتضيه الحال فالشريعة الكاملة حقيقة هي جميع المذاهب الصحيحة باقوالها المعقل واستبصر فهم يا أخي
 جميع احاديث الشريعة وآثارها وأقوال علمائها الى بعضها بعضاً ويشتد يظهر لك كمال عظمت الشريعة
 وعظمت هذه الميزان فتأمل اليها بعد انهم يخذلونها كلها لا يخرج عن مرتبة تحفيف وتشديد أبداً وقد
 تحققنا بهذا المشهد والله الحق من سنة ثلاث وثلاثين وتسعمائة فان قلت فما أصنع بالاحاديث التي
 صححت بعد موت امامي لم يأخذ بها فالجواب الذي ينبغي لك انك تعلم بها فان امامك لو ظفر بها وصححت
 عنه لربما كان أمرك بها فان الأئمة كلهم أسرى في يد الشريعة كما سيأتي بيانه في فصل ترويم من الروايات
 ومن فعل مثل ذلك فقد حاز الجحيم بكتايدية من قال لا عمل بحديث إلا أن أخذ به مامه فانه خير كثير كما عليه
 كثير من المقدنين لا ئمة المذاهب كان الأولى لهم العمل بحديث صحيح مامهم تنفيذ لو صيد الأئمة فان اعتقدنا
 فيهم انهم لو عاشوا وظفروا بتلك الأحاديث التي صححت بعد أخذوا بها وعلموا بها ونزكوها كقياس كانوا فاسدة
 وكل قول كانوا قالوه وقد بلغنا من طرق صحيحة أن الامام الشافعي أرسل يقول الامام أحمد بن حنبل اذ اصبح عندهم

حديث فاعلموا به لناخذ به ونقر كل قول قلناه قبل ذلك أو قاله غيرنا فأنكم أحفظ الحديث ونحن أعلم به انتهى
 فان قلت فاذا قلتم ان جميع هذا الحديث لا يخرج شئ منها عن الشريعة فإن الخطأ الوارد في حديث اذا اجتهد
 الحاكم واخطأه أجروا انما فيه أجروا مع ان استعمل العلماء كلهم من غير الشريعة فالجواب ان المراد بالخطأ هنا هو
 الاجتهاد في عدم مصادقة الدليل في تلك المسئلة لا الخطأ الذي يخرج به عن الشريعة لانه اذا خرج عن الشريعة
 فلا يجوز لقوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه امرنا فهو رد انتهى فلو ثبت الشارع لا الاجزاء في الاثنان مع الحديث
 ان الحاكم اذا اجتهد وصاد بنفسه الدليل الوارد في ذلك عن الشارع فله أجروا التتبع وأجروا مصادفة الدليل
 وان لم يصاد في عين الدليل وانما صاد وحكمه فله أجروا واحدا وهو أجروا التتبع فالمراد بالخطأ هنا الخطأ الاصابي
 لا الخطأ المطلق فادعهم فان اعتقادنا ان سائر أئمة المسلمين على حد من زعم في جميع أقوالهم ما لم الاقرب
 عين الشريعة وأقرب بعينها وأبعد بحسب طول السند وقصره وكما يجب علينا الايمان بصفة جميع شرائع الانبياء
 قبل نسخها مع اختلافها وفيها لغة أشياء منها لظاهر شرعنا فكل ذلك يجب على المقدار اعتقاد صحة هذا جميع
 المجتهدين الصحيحة وان خالف كلامهم ظاهر كلام ائمتنا فان الانسان كلما بعد عن شعاع نور الشريعة يخفى
 مدركه ونوره وظن غيره ان كلامه خارج عن الشريعة وليس كذلك لعل ذلك بسبب ضعف العلماء كلام بعضهم
 بعضا في سائر الادوار الى عصرنا هذا فخذوا كل دور يطعن في صحة قول بعض الادوار التي مضت قبله وأين من
 يخرج بصحة هذا الزمان جميع الادوار التي مضت قبله حتى يصل الى شهود اتصالها بعين الشريعة الاولى التي هي كلام رسول
 الله صلى الله عليه وسلم هو محمد بن عبد الله فان بين المقلدين الآن وبين الاول من الصحابة نحو خمسة عشر
 من العلماء فاعلم ذلك فان قلت فهل هذه الميزان دليل في جعلها على المرتبتين من حضرة الوحي الاطهر قبل ان ينزل
 بهاجرين فلو اجمع أهل الكشف الصحيح على ان احكام الدين الحقة نزلت من ما كن فخلقة لا من عمل احد
 يظن بعضهم فنزل الواجب العلم الاصل المندوب من اللوح والحرام من العرش والكره من الكسبي المباسر من
 فالواجب شهادته لمرتبة التشديد المندوب بشهادة مرتبة التقفيف وكذلك القول في الحرام والمكروه وأما المباسر فهو
 يزني جعل الله تعالى من جملة الوجه على عبادته ليستريحوا بفعاله من جملة مشقة التكليف والتجبر ولا يكونوا تحت
 أمر لا ينفى اذ تقيد البشران يكون تحت التجبر على الدوام مما لا طاقة له به ولكن بعض العارفين قد قسم المباسر
 أيضا الى تخفيف وتشديد بالنظر الاولى وخلافه الاولى فيكون ذلك عن عشرين على اثنين كالغزوة والوجوه كما تقدم
 فان قلت فما الحكمة في تخصيص نزول الاحكام الحقة من هذه الاماكن المتقدمة فالجواب الحكمة في ذلك ان كل عمل
 صاحبه جافيه فيكون من اتم الاصل نظر الى التكليف الواجبة فينبغي اجتنابها بحسب ما يجب فيها ويكون من
 العرش نظر الى المحظورات فينبغي اجتنابها بالوجوه لان العرش مستوى الاسم الرحمن فلا ينظر الى

من حذره اربعين الحجة كل احد بما يناسبه من مسلم وغيره لاحقة ايجاد و حجة امداد
 اوحدة امثال بالعقوبة ويكون من انكر سى نظرا الى الاعمال والاقوال المنكروية فيسر الى اهلها
 بالعفو والتجاوز وهذا كان يؤمن تارك المكروه ولا يؤمن حذ فاعلمه واما السدرة ففى المرتبة
 الخامسة وانما سميت تنهى لانها لا يحاوزها شئ من اعمال بنى آدم يقتضى ان الارض والسموات
 يغزل من قلم الى نوح الى عرش الى كبرى السدرة ثم يتعلق بعد ذلك بمظاهر المكلفين فيلس
 للاحكام محل مجاوز السدرة بالاستقرار فيه بينها وبين مظاهر المكلفين ابد افق متتهى
 مستقرات الاحكام فى العالم العلوى فليتنازل وسعت سبيل عباد الخواص رحمهم الله تعالى
 يقول المباح قسم النفس هو خاص بالسدره واليه انتهى نفوس عالم السعادة الى اصولها
 وهو الزقوم تنتهى نفوس عالم الشقاء الى ابدى فاعلم ذلك فانه نفيس المحل لله رب العالمين
 (فصل) فان ادعى احد من العلماء ذوق هذه الميزان والتدين بها هل يصدق او يتوقف
 فى تصديقها فالحجاب انما سألته عن منازعة اقول هذا هو العلم المستعمل والمدرسة فان قررها
 كلها وردھا الى مرتبتين وعرف سندها من الكتاب والسنن كما صححها صدقناه وان توقف
 فى توجيه شئ من ذلك يتبين انه لا ذوق له فيها وانما هو عالم بها مسلم لاهلها لا عين واعلم ان
 مرادنا بمنزوع كل قول متشابه مثال ذلك قول بعض العلماء بخروج رؤيته وجه الامر الجليل فهذا
 القول متشابه الاحتياط وديل هذا الاحتياط هو قوله صلى الله عليه وسلم دع ما يربيك الينا لا يربك
 قال بعضهم ومن تأمل محو قوله تعالى ولا تقر بوما لا يتكلم الا بالحق هي احسن وعلم ان السهل
 عن القرب غير الوجه المطلوب انما هو تقديره العله يؤدى اليه لا يضر باليتم وما لا يثبت
 اسرارنا من اقول العلماء العالمين والائمة المجتهدين فليتنازل والله اعلم وقد تقدم ان الله
 تعالى لما من على بالاطلاع على عين الشريعة رايت المذاهب كلها متصلة بها ورايت هذا طائفة
 الاربعة تجر مجادوا كلها ورايت جميع المذاهب التى ادرست قد استجالت حجارة ورايت
 اطول الائمة جلولا الامام ابي حنيفة وبيه الامام الشافعي وبيه الامام احمد ابن حنبل واقهرهم
 جد ولا مذهب الامام داود وقد انقضى فى القرن الخامس فاولت ذلك بطول زمن العسل
 بمذاهبيهم وقصر فكلما كان مذهب الامام ابي حنيفة اول المذاهب المذونة تدوينها
 فذلك يكون آخرها افتراضا وبذلك قال اهل الكشف ثم انما نظرت الى مذهب المجتهدين
 وما انقرع منها فى سائر الادوار الى عصرنا هذا فكلما خرج قول واحد امن قولهم عن
 الشريعة ليهودى ارتباطها كلها بعين الشريعة الاولى ومن اقرب مثال لذلك شبكة صيد
 السمك فى ارض مصر فان العين الاولى منها مثال دين الشريعة المطهرة فانظر الى الجيوش المنتشرة
 منها الى اخر الادوار التى هى مثال اقول الائمة المجتهدين ومقتضىهم الى يوم القيامة بخط علماء
 بصورة ارتباط قولهم بعين الشريعة ونحو كل عين مرتبطة بما اوتيت حتى تنتهى الى عين الادوار
 في مساعدة من اطلع الله تعالى على عين الشريعة الاولى كما اطلعنا وراى ان كل مجتهد مصيب ويا فورة
 وبكثرة سرور اذ اراه جميع العلماء يوم القيامة واخذوا بيدهم وتبسموا فى وجهه وصار

على واحد يادر الى الشفاعة فيه ويراجع غيره على ذلك ويقول ما يشفع فيه الا انا وياند امة من قصر
 في السلوك ولم يصل الى شهود العين الاولى من الشريعة وياند امة من قال المصديب واحد الباقي
 فخطي فان جميع من خطا هم يعذبون في وجهه لتخطئتهم وبجرهم بالجهل وسوء الادب
 وذهمه السقيم فاسمع يا اخي الى الاستغفال بالعلم على جمل الاخلاص والوزع والعمل بكل
 ما صلت حتى نظوي لك الطريق بسرعة وتشرف على مقام المجتهدين وتقف على العين الاولى التي
 اشرف عليها امامك وتشرك في الاعتراف منها فمما كنت متبعو الحال سلوكك مع حجابك
 عن العين التي لا يمتد منها لك تكون متبعاله في الاعتراف من العين التي اغترف منها ثاذا
 حصلت ذلك المقام فاستصحب شهود العين الاولى وما تقرغ منها في سائر الادوار فوجه جميع
 قول العلماء ولا ترد منها قولا واحدا المصلحة دليل كل احد منهم عندك من تخفيف او تشديد
 واما الشهودك صحتها استنباطا ثم وانصافا ليعين الشريعة وان فقلت في آخر الادوار فخرج الامر
 في ذلك كله الى مرئى الشريعة من تخفيف وتشديد وكل منها رجال وقد كان الامام محمد
 يقول كثرة التقليد على في البصرة كانه بحث العلماء على ان ياخذوا احكام دينهم من عين
 الشريعة ولا يفتيوا بالتقليد من خلف حجاب احد من المجتهدين فالحمد لله الذي جعلنا من وجه
 كلام جميع علماء الشريعة ولا يرد من اقوالهم شيئا لشهودنا انصافا قولهم كلها بعيين الشريعة
 ويؤيدنا حديث اصحابي كالبحر بآيهم اقتديتم اهتديتم انتهى وهذا الحديث وان كان فيه مقال
 عند المجتهدين فهو صحيح عند اهل الكشف ومعلوم ان المجتهدين على مدرجة الصمائية سلوك
 فلا يجد المجتهد الا وسلسلة متصلة بصحح قال بقوله ويحاجه منهم فان قلت فلان شي قد
 العلماء كلام المجتهدين من غير الصمائية على كلام احاد الصمائية مع ان المجتهدين من فرد وعزم
 فاجواب اما قدم العلماء كلام المجتهد غير الصمائية على كلام الصمائية في بعض المسائل لان المجتهد
 لما خرو في الزمان احاطوا بجميع اقوال الصمائية او غالبهم فخرج الامر في ذلك الى مرئى
 التميزان من تخفيف وتشديد لان ما عليه جمهور الصمائية وبعضهم لا يخرج عن ذلك وسمعت
 شيخنا شيخ الاسلام زكريا رحمه الله تعالى يقول موارعين الشريعة كالبحر فمن انتهى الجواب اعترفت
 منه فهو واحد وسمعت ايضا يقول يا كرام تبادروا الى الانتكار على قول المجتهد او تخطئ
 الاعراب اطعنكم بادلة الشريعة كلها ومعرفكم جميع لغات العرب التي احتوب عليها الشريعة
 ومعرفكم معانيها وطرورها فاذا احطتم بها كما ذكرنا ولم تجدوا ذلك الامر الذي اكرمتموه
 فيها فحينئذ لكم الانتكار والخبر لكم وانى لكم بذلك ضد روى الطبراني مرفوعا ان شريعتي
 جلت على ثلاثمائة وستين طريقة منها الا اني انتهي والحمد لله رب

العالمين

فصل ان اردت يا اخي الوصول الى موقف هذه الميزان ذوقا وتبصيرا فترى ان صاحب المجتهدين
 ومقلديهم كما يشرفها اصحابها فاسلك كما طريق القوم والرياضة على يد شيخ صادق لذوق
 في الطريق يملك الاخلاص والصدق في العلم والعمل ويزيل عنك جميع الرغوات البغسية

التي تنفرد عن السير ومثل لثباته الى ان فصل الى مقامات الكمال النسبي وتفسير قري القلم كلهم ناجين الا انت
 فتوى نفسك كانت حالاً فان سلك كذا لخصمت لك ان شاء الله تعالى وهو لك اسرع زمان حادثة الى شهود عن الشيخ
 الاول التي تفرع منها قول كل علم واسلوك غير شيخ فلا يسلم فالباين الرباء والجبال والراحم على الدنيا ولو بالقلبي غير لفظ
 فلو وصل الى ذلك لو شهد الجميع اقوالنا بالفظية فلا جرة بهذه الشهادة وقد اشار الى ذلك الشيخ محي الدين في الابل
 الثالث والسبعين من الفتوحات فقال من سلك الطريق غير شيخ ولا ورع عاموم الله تعالى فلا وصول له الى معرفة
 الله تعالى المعرفة المطلوبة عند القوم ولو عبد الله تعالى نوح عليه الصلوة والسلام نفاذ وصل الى الجبل الى معرفة الله
 تعالى فليس راء الله محي الدين في هذه لك فهذا اظلم كشافا وبقينا على حضرات الاسماء الالهية ولوي جميع انصالي
 اقوال العلماء بحضرة الاسماء ويوقع الخلاف عنده في جميع مذاهب المتدين لشهوده انصالي جميع اقوالهم بحضرة
 الامعاء والصفات لا يخرج عن حضرة قول واحد من اقوالهم انتهى وهذا الظاهر ما قدناه في عين الشريعة الكبرى
 وسمعت سيد علي الخواص رحمه الله تعالى يقول اذا انتهى سلوك المرء الى غلغلة غيبية عقد التفضيل بالعلم وتسلط معرفة
 معن قوله تعالى لا تفرق بين احد من رسله عرف هذا ان كل من فضل بعقد بعض الرسل على بعض من غير كشف
 صحيح فقد خرف بخلاف من فضل بالكشف فليشهد وحده الامر يري عين الجمع محي الدين الفرق كما ان السالك
 من طلبته العلم يسلك صفياء وحسبنا مثلاً مقتصر على مذهب واحد بعينه يدين الله تعالى لا يري مخالفة فينتهي له
 هذا المشهد الى مقام يصير شيخ نفسه جميع المذاهب غير فان أي شهوده اعتراف جميع المذاهب عن واحد
 انتهى كلام الشيخ وهو شاهد عظيم للذين ان مقول للقولين في مسئلة حل كل مجزئ صبيح لا فطم ان كل من كان
 في حال السلوك وهو لم يقف على العين الاول ولا يقدر على ان يتعلم ان كل مجزئ صبيح بخلاف من انتهى سلوكه فانه
 يشهد يقينا ان كل مجزئ صبيح وحيد يكثر الاتكار عليه من عامة المقلدين حتى صرح لهم بما يعتقدون كجوابهم
 عن شهود المقام الذي وصل اليه فهم معززون من وجه غير معززين من وجه آخر حيث لم يردوا وصحة
 علوم ذلك الى الله تعالى فانه ما ثورنا دليل اخر يرد كلامهم هل الكشف ابد لا عقلا ولا نقلا ولا شعرا لان الكشف لا يأتي
 الا مويدا بالشرعية دائما اذ هو خارج الامر على ما هو عليه نفسه وهذا هو عين الشريعة وسمعت سيد علي الخواص رحمه الله
 يقول العلوم الدنيئة كلها من انواع علوم الحضرة عليه السلام لا يخفى عليكم وطم من انكار السيل موسى عليه الصلوة والسلام
 ولكن لماسك موسى عن النجاة عليه كما امر علنا ان موسى عليه الصلوة والسلام اطلع الله على اظلم عليه الحضرة
 عليه السلام والا فها كان يسوغ له السكوت على ابراه منكر اعنقه فان خرق سيفته قوم بغير اذنهم خوافا ان يسموها
 ظالم او قتل عازم خوافا ان يرهق ابوي طغيانا وكفر الا بخلاف الشريعة انتهى قد اشار الى نحو ذلك الشيخ
 محي الدين واول الفتوحات فقال من علامة العلوم الدنيئة ان يحجزها العقول من حيث افهامها ولا يكاد

أحد من غير أهلها يقبلها إلا بالتسليم لأهلها من غير ذوق وذلك لأنها تأتي أهلها من طريق الكشف
 لا الفكر وما تقوم العلماء أخذ العلوم من طريق أفهامهم فإذا تأملهم علم من غير طريق أفكارهم أنكروه لأنه نام من طريق
 غير ما لوفه عندهم انتهى ومن هنا قيل يا أحمى أن من أنكروه الميزان من المجولين فهو معذور لأنهم من العلوم الدنيوية
 التي أوتيتها الحضرة عليه السلام بيقين فاعلم ذلك والحمد لله رب العالمين **فصل**
 في بيان تقرير قول من قال إن كل مجتهد مصيب أو المصيب واحد لا يعينه وحمل كل قول على حاله وبيان ما يؤثر هذه
 الميزان + أعلم أن مما يؤثر هذه الميزان ما أجمع عليه أهل الكشف وصرح به الشيخ في الدين في الكلام على الحنف
 من الفتوحات فقال لا ينبغي لأحد قط أن يخجل من مجتهد أو يطعن في كلامه لأن الشرع الذي هو حكم الله تعالى قد قرأه
 المجتهد فصار شرعاً لله تعالى بقوله الله تعالى آية قال وهذه مسئلة يقع في محظورها كثير من أصحاب المذاهب لعدم
 استحضارهم ما بنهناهم عليه كونهم عالمين بكل من خطأ مجتهدا يعينه فكانه خطأ الشارع فيما قرأه حكماً
 انتهى في هذه الكلام ما يشعر بالحاق أقوال المجتهدين كلها بنصوص الشارع وجعل أقوال المجتهدين كما فيها
 نصوص للشارع في جواز العمل بها بشرطه السابق في الميزان ويؤيد ذلك أيضاً قول علماءنا واصلنا أربع
 رجعات لأربع جهات بالاجتهاد فلا فضاء مع ان ثلاث جهات منها غير القبلية بيقين ولكن لما كانت كل رجعة
 مستندة إلى الاجتهاد قلنا بالصحف ولما تكن جهة أولى بالقبلة من جهة وما يؤيد ذلك أيضاً ما أجمع عليه أهل الكشف
 من أن المجتهدين هم الذين ورثوا الأنبياء حقيقة في علوم الوحي فكما أن النبي معصوم كذلك ورثه محفوظ من الخطأ
 في نفس الأمر وان خطاه أحد ذلك الخطأ أصلاً في حفظ عدم اطلاعه على دليل فإن جميع الأنبياء والوسل في منازل
 رفيعة لم يروهم فيها إلا العلماء المجتهدون فقام اجتهادهم مقام نصوص الشارع في جوب العمل به فانه صلعم بأحكامهم
 الاجتهاد في الأحكام يتبع قوله تعالى وورد ذلك إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلم الذين يستنبطونه منهم ومعلوم
 أن الاستنباط من مقام المجتهدين رضي الله عنهم فهو تشريع عن أمر الشارع كما في كل مجتهد مصيب من حيث نشر
 بالاجتهاد الذي اقوه الشارع عليه كما أن كل بني معصوم انتهى وسمعت بعض أهل الكشف يقول لما تقبل الله تعالى
 المجتهدين بالاجتهاد ليحصل لهم نصيب من التشريع وبقيت لهم فيه القدم الراسخة فلا يقدح عليهم في الأخوة سويهم
 صح صلعم فيحشر علماء هذه الأمة حفاظاً دالة الشريعة للطرق العارفون بمعانيها وفي صفوف الأنبياء والوسل كل وصفي
 الأمام فما من بى أو رسول إلا وبجانبه عالم من علماء هذه الأمة أو ثلث أو ثلثة أو أكثر وكل عالم منهم له درجة الرتبة
 في علوم الأحكام والأحوال المقامات والمنازلات التي تقام الدنيا بخروجهم من تلك السبل السلام ومن هنا تعلم
 أن جميع المجتهدين تابعون للشارع في التحفيف والتشديد فإياك أن تشدد أمام مذهبك
 في أمر تأمر به جميع الناس وتخفف في أمر تأمر به جميع الناس فإن الشريعة قد جاءت على مرتبتين لأعلى مرتبة

واحدة كما مر في الميزان و لذلك صرح لك القول بان الله تعالى لم يكلف عباده بما يشق ابداء
 بل دعا الله عليه وسلم على من شق على الله بقوله اللهم من ولي أمور امتي شقاً فارق بهم فاروق
 اللهم به ومن شق على امتي فاشقق اللهم عليه ولم يلتفتا انه صلى الله عليه وسلم دعا على من سهل
 عليهم ابداء بل كان يقول لأصحابه اتروكوني ما ترككم خوفاً عليهم من كثرة تنزل الأحكام التي ليسوا لونها
 عنها فيخزون عز العبد بها فالعالم الدائم رفع الحرج دائر مع الأصل الذي ينتهي إليه أمر الناس
 في الجنة بخلاف الدائم الحرج فانه دائر مع امراض يزول بزوال التكليف فان قلت فاذن
 من أئزم الناس بالتقيد بذهب واحد فقد ضيق عليهم و شق عليهم فأجاب انه ليس
 في ذلك مشقة في الحقيقة لان صاحب ذلك المذهب لم يقبل بالزوم الضعيف بالعزيمة
 بل جوز له الخروج من مذهبه الى الرخصة التي قال بها غيره فزجر مذهب هذا الا ما مر
 الى مرتبة الشريعة فلا يقين ولا مشقة على من التزم مذهباً معيناً فان لم تقم الشريعة
 هكذا فما قررت ولا كان صرحاً للعدل اعتقاد ان سائر أئمة المسلمين على هدى من ربه بل كان
 يخالف قوله جناناً وذلك معدود من صفات النفاق وقد تقدم اني ما وضعت هذه الميزان
 في هذه الطرس الا انتصاراً للمذهب الاثني مقلدين خلافاً لاشاعة عن بعض الحسد من قول ان
 تأمل في هذه الميزان وحدها تحكم بخطئة جميع المجتهدين قال لان كل مجتهد لا يقول بقول الآخر
 بل بخطئه فيلزم من ذلك خطئة كل مجتهد في خطئته الاخر انتهى كلام هذا الحاسد فأجاب
 ان جمع الناس على قولهم ان مجتهداً لا ينكر على مجتهد وان كل واحد يلزم العمل بما طهر له انه الخوف
 وقد رسل البيت بن سعلاني الله عنه سؤالاً الى الامام مالك يسأله عن مسألة فكتب اليه الامام
 مالك اما بعد فالت يا اخي امام هذا وحكم الله تعالى في هذه المسئلة هو ما قام عندك انتهى وما ذلك
 الا لاطلاع كل مجتهد على عين الشريعة الا ولى التي يتفرع منها كل مذهب وتولا اطلاعه كان
 من الواجب عليه لا تكار ويحتل من خطئه غيره من الأئمة انما وقع ذلك منه قبل بلوغه
 مقام الكشف كما يقع فيه كثير من يتقل كلام الأئمة من غير ذوق فلا يفرق بين ما
 قاله العالم ايام بداعته وتوسطه ولا بين ما قاله ايام نمائته فقامل في هذا الفصل فانه ناطق
 بصفة هذه الميزان ومن اذهب المجتهدين كلها التفرير الشارح حكمهم باستناده الى الاجتهاد
 والمجمل لله رب العالمين

فصل

لا يلزم من تقيد كامل من الاولياء والمجتهدين بالعمل بقول دون آخر ان يكن يري
 بطلان ذلك القول الذي لم يعمل به فيحتمل انه انما ترك العمل به لكونه ليس من أهل سؤله
 كان ذلك في العزيمة أم الرخصة فان كل كامل ومجتهد يرى استبعاد سائر المذاهب عن عين
 الشريعة سواء المذاهب المستعملة والمندرسية كقول لا يعمل به لعدم أهليته له فهو في حقه
 كالحديث المنسوخ وفي حق غيره كالحديث الحكم وما غير الكامل من المقلدين فتحكم حكمه
 من كان متعبداً بشريعة علي عليه السلام يتبدل مثلاً ثم تحت بشريعة محمد صلى الله عليه وسلم فانه

يلزمه العمل بشرعية محمد وتكون ما نسخ من شريعة عيسى بقوى العلماء فيعبدون بقول مدة
 من الزمان ثم يظهرون قول آخر هو أصح دليله عندهم من الآول فيتركون الآول ويعملون
 بالثاني ويصرحون عندهم كأنهم حديث منسوخ مع أن علماء هم الذين نقدوا ما قبله ولا
 بذلك لقول زمانا واقتوا به الناس حتى ما توافقوا قلت لا حجة لأن تعبد بذلك القول القديم لا يجب
 إلى ذلك وايضا ح ذلك أن الله تعالى إذا أراد أن يتعبد عباده بأحكام أخرى على ما جرت مجرى
 غير الأحكام التي كانوا عليها أظهر لعلمائهم وحجتهم أقوال غير الآول التي كانوا يرجحونها
 فبادروا إلى العمل بما ترجح عندهم وتبعهم المقلدون لهم في الترجيح على ذلك بالشرع صدق
 هكذا مر إلى انفاض المذهب ويؤيد ذلك قول السيد عمر بن الخطاب رضي الله عنده عن الله
 عز وجل يحذف للناس أفضية بحيث ما منهم وأحوالهم وتبعه على ذلك عطاء ومجاهد الامام
 مالك فكانوا يفتون فيما يسلون عنه من الوقائع الآلهان وتقع ويقولون فيما لم يقع اذا وقع
 ذلك فعلماء ذلك الزمان يفتونهم فيما انتهى ودعا يكون في باطن ذلك أيضا رحمه
 بالله مة كان الحق تعالى رعا علم من أهل ذلك الزمان الملل من العمل بذلك الحكم فيقضيه لهم من
 أبطله من يكلفه أخذ من جنسهم لا تقطع الوحي رحمة منه تعالى بهم حيث كان يحل
 في كل زمان من الشرع احكاما يتلقونها بالقبول وميل النفس إلى الجبر في العمل بها مشقة
 في الجملة وقد يقال والله تعالى أعلم ان ذلك اذا كان من الله تعالى ليقع لعلماء هذه الأمة مثل
 ما وقع لانبياؤ الذين هم ورثتهم من ظهورهم بشرع كالجد يد كل برهة من الزمان ينسب
 النسب لشريعة من قبلهم من غير نسخ حقيقة وقد سمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى
 يقول ما من قول من أقوال المذاهب المستعملة والمندسة إلا وقد كان شرعا بنى تقدم فإراد الحق
 تعالى فضله ورحمته أن يجعل لهذه الأمة نصيبا من العمل ببعض تشريع الانبياء ليحصل لهم
 بعض الاجل الذي كان يحصل للعالمين بنحو ما عملوا به من شرائع الانبياء خصوصية لهذا الامم
 من حيث ان شريعة نبهم حاوية لمجموع احكام الشرع المتقدمة انتهى فعلم انه لا يلزم من
 ترك الكمال العمل بقول أن يكون ذلك لكونه يراه خارجا عن الشريعة لأن ذلك القول
 للترك لا يخرج عن كونه رخصة أو عن غير فوجدهم مر إلى من ينسب التحفيف والتشديد وسمعت
 سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول أيضا اعتقادنا في جميع الآكام من العلماء اهمه ما سلموا
 لبعضهم بعضا الا لعلمهم بصحة أقوالهم ومستنداتهم واتصالها بعين الشريعة لا احسانا
 للظن بهم من غير اطلاع على صحتها واتصالها بعين الشريعة وقد تقدم أن بعض أتباع المجتهدين وصل
 إلى شوبعين الشريعة الآولي وقال كل مجتهد مصيب بن عبد البر المالكي والشيخ أبي محمد الجويني والشيخ
 عبد العزيز الدوبيني واضربهم دليل ان الشيخ أبامحمد صنف كتابه المسمى بالمحيط الذي تقدم له
 لم يبق فيه حجة كذا الشيخ عبد العزيز الدوبيني صنف كتابا للدارد للملطة في المسائل
 المختلطة أفتى فيها على المذهب الآولي بغير فلو الاطلاع على مستنداته الآلهة لا رغبة ما كان
 ليسوع الله ان يفتي على مذاهبهم كما هو محل أمثال هؤلاء على أنهم كانوا يفتون على المذهب

الايمان والتسليم من غير ان يعرف احدهم مستندات اصحابها فيها ومداير اقوالهم بعيدا عن مقامهم وكذلك
 القول فيمن اختار غير ما مضى عليه ما يحتمل انه انما اختاره لاطلاعه على فضل ذلك القول بعين الشريعة المطهرة كما انضما
 قول امامه على حد سواء كالامام ابي يوسف واشهب ابن القاسم والنووي والرازي والطحاوي وغيرهم من اتباع المجتهدين
 ويحتمل ان كل من فني واختار غير قول امامه لم يظلم على ادلة امامه انما افنى لا اعتقاده صحة قول ذلك الامام الاخر في
 نفس الامر فلم ان كل مقلدا طلعه على عين الشريعة المطهرة لا يؤمر بالتقيد بذهب احد لا يري انضما اقوال الائمة
 كلها صحيحة او ضعيفها بعين الشريعة الكبرى وان اظهر التقيد بذهب احد فانما ذلك لكونه من اهل تلك المراتبة
 التي يقتضيها من تخفيف او تشديد وربما ازم المذهب الاوسط في الدين مبالغة منه في طاعة الله تعالى من باب التطوع
 في قوله تعالى من تطوع خيرا فهو خير له الى نحو ما ذكرناه اشار الامام الاعظم ابو حنيفة رضي بقوله ما جاء عن رسول
 صلى الله عليه وسلم بانبي هو اولى في الراس والعين ما جاء عن اصحابه بخبرنا وما جاء عن غيرهم فهم رجال انتفى في
 اشارة الى ان المصداق يختار من المذاهب ما يشاء من غير وجوب ذلك عليه اذا كان من اهل ذلك المقام وكان سبيل على
 الخواص رحمه الله تعالى اذا سأل انسان عن التقيد بذهب معين الان هل هو واجب ام لا يقول لا يجب عليك التقيد بذهب
 ملكت لم تضل الى شهود عين الشريعة الاولى خوفا من الوقوع في الضلال عليه كل الناس اليوم فان وصلت الى شهود عين الشريعة
 الاولى فهذا لا يجب عليك التقيد بذهبك توى انضما جميع مذاهب المجتهدين بها وليس من ذهبك الى بها من مذهب
 فيرجع الامر عند الخيشن الى مرتبة التخفيف والتشديد بشرطها وكان سبيل على الخواص رحمه الله تعالى يقول ايضا لما
 قول من اقوال العلماء الا وهو مستند الى اصل من اصول الشريعة لم يماثل ان ذلك القول ما ان يكون راجعا الى اية
 او حديث او اذ او قياس صحيح على اصل صحيح لكن من اقوالهم ما هو مأخوذ من صريح الايات او الاخبار او الآثار
 ما هو مأخوذ من المأخوذ ومن المفهوم فمن اقوالهم ما هو قريب ومنها ما هو اقرب ومنها ما هو بعيد ومنها
 ما هو أبعد وارجعها كلها الى الشريعة لانها مقتبسة من شعاع نورها واما لما فرغنا من تقريعه من غير
 اصل بل الحكم بانه في الخطئة واما العالم كلما بعين عين الشريعة ضعف نور اقواله بالنظر الى نور اول مقتبس من عين
 الشريعة الاولى فمن قرب منها وسمعت سبيلها على الخواص رحمه الله تعالى يقول ايضا كل من استمع نظره من العلماء ورا
 عين الشريعة الاولى وما فرغ منها في سائر الادوار واستنصب شهود ما فرغ منها في سائر الادوار وهو نازل الى اخر
 الادوار او حقيقة جميع مذاهب الائمة ومقلديهم من عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم الى عصره هو انتم
 وسيأتي مثاله في فصل الامثلة المحسنة ان شاء الله تعالى من تمثيل ذلك بالشيعة وشبكة الصياد وغير ذلك من الامثلة

وب العالين

(روضه) • وايضا يجب ان يقال لحد من طلبة العلم ان يصدق اعتقاده في ان كل مجتهد

مصدب يادام مركبا خفيضة واحقة لاسيما محبة للدين وشرواها كما ان لا يفتي لك ان تطلب عند ذلك اقام في حجاب المصلي
 لاهله فانه عجز بامامه عن شوا العين الاولى التي اخبر فيها امامه لا يراها اذ ابل ميم بالسو على يد شيخ عارف بطريق
 القوم وبالعواقب التي تقوى الطالب عن الوصول الى منتهى السير فاذا بلغ النهاية وشهد من اهل العلماء كلها مشاركة في
 التعيين وجدوا لها كسبا في بيانه في الامثلة المحسوسة فهنا العيقور من اهل الاممة المجتهدين بآثار الفصل قبله يقول
 كل مجتهد مصدب اما قبل بلوغه الى هذا المقام فلا يجوز لك صغر من التفتد بل يجب اجتناب كل ما يوجب
 لان من لا مدان يقول المصنوب احتسرا لادام ولعله قد هي نا وحده والبا غلط لا ينقل في تغيير ذلك يقول الحق
 واحده غير متعد ويجعل الشريعة جاءت على مرتبة واحدة لا على مرتبتين وان الصحيح من الشريعة هو ما اخذ به امامه سواء
 امكن تخفيفا او تشديدا والحق ان الشريعة جاءت على مرتبتين بقرينة صحة أدلة كل من المرتبتين فالبا في احاديث
 لا تخص كسبا بيانه في فصل الجمع بين الروايات ان شاء الله تعالى وكثيرا ما يقول اليه في غيره كالحافظ ابو النجاشي
 أدلة المذهب ثمانية انظر لمن هب رجح أدلة بكثرة الرواة وصحة السند هذا الدليل ان كان صحيحا فاحاديثه هنا
 أصح سندا واكثر رواة وما قال ذلك عند العجز عن تضعيف دليل الخالف وادعاه بالكلية ولو ان صاحب هذا القول
 من اليه في اوضه اطعم على ما اطلعنا عليه من ان الشريعة للمطرفة جاءت على مرتبتين تخفيف وتشديد يخرج الى قوله
 احاديثنا أصح واكثر بل كان رد كل حديث وقول خالف الاخر الى اصل مرتبة الشريعة وكن ذلك القول فمرحى المذهب
 مقدر الاثر مما قالوا قلت الاصح كذا وكذا الا لعدم اطلاعهم على مرتبة الميزان ولو انهم اطبعوا عليه ما ما جعلوا
 في اقرانهم أصح وصحى وأظهر ظاهرا بل كانوا يقولون بحجة الاقوال كلها ويردونها الى مرتبة التخفيف
 المستند برفقائه كل سائل بما يناسب حاله من قوة وضعف برخصة او غيرته وكان ينبغي احصاءهم على الاربع مذاهب
 فان قال لنا شافعية فعنده الميزان فلي ان اصلا اذا امتد ذكرى بل المجتهدين وضوء قلنا نعم لك ذلك لكن بشرط ان
 تكون من اهل هذه الرخصة لا مطلقا وذلك كما اذا اتى الشخص بكثرة الوسواس في الوضوء لصلاة الصبح مثلا
 كاد الوقت يخرج فلما فرغ هذا من الوضوء مس فرجه بغير قصد في مثل هذه الصورة لتقليل الامم الى حنيفة
 في الصلوة بهذه الطهارة التي تقع فيها من الفرج بشرطها تحصيل الفعل الفرضية في وقتها فان المقاصد اكد
 من الوسائل عن جمهور العلماء لاسيما وقد ورد في الحديث هل هو الا بضعف منك ولم يثبت عند من قال بذلك
 نسخة على اصلاها فرجه الامر في هذه المسئلة الى مرتبة الميزان تخفيف وتشديد فليس لغيره من لم يثبت
 بالوسواس ان يصلي اذا مس فرجه وليس اجنبية مثلا الا بعد مجتهد الطهارة فان قال لنا أحد عن قد
 الامام ابو حنيفة رضي الله عنه ان امانا لا يقول بمطلوبية الطهارة فمن مس فرجه ابدل سوءا كان من عيش
 عليه بخير الطهارة ام لا قلنا له مات لنا عنه ذلك بسند متصل منك اليه وهذه المسئلة انه صرح بذلك

دأله لا يجد ذلك أبداً إلا سيما وقد انعقد الإجماع على أن آية ولي للشخص مراعاة الحواجز
 من الخلف في كل عبادة أو أهأ وهذه القاعدة هي مدار اصطلاح صاحب هذه
 الميزان وهذان نقول لأن ذلك شهادة منك على ما منك بالجهل بمن يتبع الشريعة وعدم
 اطلاع على العين آية ولي من الشريعة كما اطلع عليها بقية المجتهدين ونقول له أيضاً إن اعتقاده
 في ورع إمامك الذي كان المبدون مسئلة واحدة مما استنبطه من الكتاب والسنة حتى يعقد
 لها مجلساً من العلماء ويقول أتتصون هذا فإذا قالوا نعم قال لا بي يوسف أو محمد بن الحسن كتب
 ذلك وإن لم يرتضوه تركه واعتقاده في جميع الأئمة المجتهدين أنهم كانوا آية يستون لهم فوالله
 في الشريعة لا عند فقهاء النضر في ذلك عن الشارع فلو أن إماماً أباح خفية ظف من حديث منس
 فوجه فليتوصلاً قال به أيضاً وحمله على أهل العافية من الوسواس مثلاً أو على آية كبر من العلماء
 والصالحين ونزل المجتهدين على مرتبة الميزان وقس على ذلك بأني كل ما كان واجباً للفعل أو الترك
 في مذهبيك فذلك فعله أن كنت من أهله ولك تركه أن عجزت عن فعله حساً أو شرعاً فافهم الحق
 معروف والعجز الشرعي هو كما إذا رأيت الماء مثلاً وحال دونك مانع من سبع أو قاطع طريق
 مثلاً وقد تقدم ما دل الميزان أن مرتبة صاحب الترتيب الوجوبي لا على التخييري فإياك أن تذهل
 عن ذلك وكذلك تقدم أن كل من نادى من المقلدين في حمله الدليلين أو القولين على حالين
 وأدعى أن إمامه كان يطرده القول بالتشديد والتخفيف في حق كل قوى وضعيفاً لبناء النظر
 الصحيح عن إمامته أو خطأ ناه فيما ادعى وكل من نادى الله تعالى قلبه وعرف مقام آية ثمة
 في الوراخ وعدم القول بالراي في دين الله تعالى شهد لهم كما هو بيان أحد منهم كان كبقية أحد
 بخصته لا أن رآه عاجزاً ولا بعزيمة آية رآه قادراً وإن لم يكن صاحب لواقعه حاضر عنده
 حين أفتى الناس بذلك حتى أن صاحب هذا النور يعرف جميع المسائل التي أفتى بها إمامه الأقوي
 والضعفاء على التفصيل وقد نتجقنا بمعرفته ذلك والمجد لله إذا علمت ذلك فيقال لكل مقلد
 امتنع من العمل بقول غير إمامه في مرتبة آية حوال امتناعك هذا تعنتاً ورجعاً لا نقول لأن
 أنك تعقداً سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم وانحل إمام علمه تقولهم منهم فانت على
 هدى من ذلك فيه وذلك لا غتواف آية كلهم هذا هم من غير الشريعة شران جميع ما عاين
 منها لا يخرج عن مرتبة الميزان أدراكاً لا يخرج انت عن أن تكون من أهل واحدة منهما فتعمل بما أنت
 أهله من خصته أو عزيمة كما سيأتي بطله في الجمع بين أقوال الأئمة المذهب إن شاء الله تعالى فإن
 قال الشافعي أيضاً فعلى ما تقرر في هذه الميزان فلما أصلى بذلك قراءة فاتحة الكتاب مع القراء
 عليها قلنا له هي عزيمة فان قدرت على قراءتها لم يجزئك غيرها وإن كنت عاجزاً عن قراءتها
 فاقرا غيرها وعلى ذلك مع اصطلاح المتقدم قريباً يحل قول إمام أبي حنيفة
 تعينها وإن عجز مقلده الحكم في ذلك للقادر والعاجز فافهم والمجد لله رب العالمين
 (فصل) وما يدل على صحة ارتباط جميع أقوال علماء الشريعة بعبد الشريعة
 كارتباط الظل بالشاخص ما يفصلوه والجمل في الشريعة فما فصل عالم ما اجمل

كلام من قبل من الادوار الالوه المفضل من الشارع صلى الله عليه وسلم فالتة وذلك
 حقيقة رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي هو صانع الشرع لانه هو الذي اعطى العلماء تلك المادة
 التي فصلوا بها ما اجمل في كلامه كما ان السنة بعد كل دور على من تحته فلو قد ران اهل دور
 تغدوا من فوقهم الى الدوا الذي قبله لا تقطعت صلة بهم بالشارع ولم يمتدوا الايضاح فكل
 ولا تفصيل مجمل فامل يا اخي لولا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فضل بشر بغيره ما اجمل
 في القرآن ببقى القرآن على اجماله كما ان الائمة المجتهدين لو لم يفصلوا ما اجمل في السنة لتيقنت
 السنة على اجمالها وهكذا الى عصرنا هذا فلو ان حقيقة الاجمال سارت في العالم كله من العلماء
 ما شرحت الكتب ولا ترجمت من لسان الى لسان ولا وضع العلماء على الشروح حواشي كالشروح
 للشروح فان قلت فما الدليل على ما قلت من وجود الاجمال في الكتاب والتفصيل له في السنة
 قلنا قد تعالوا رسول الله صلى الله عليه وسلم لتبين لنا من انزل اليهم فان البيان وقع بعبارة اخرى
 غير عبارة الوحى الذي نزل عليه فلان علماء الامة كانوا يستقلون بالبيان وتفصيل المجهول
 واستخراج الاحكام من القرآن كان الحق تعالى اتقى من رسوله صلى الله عليه وسلم بالتبليغ
 للوحى من غير ان يأمره ببيان وسعت شيخنا شيخ الاسلام زكوياء رحمه الله تعالى يقول لولا بيان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم والمجتهدين لنا ما اجمل في الكتاب والسنة لما قدر احد منا
 على ذلك كما ان الشارع لولا يبين لنا مبسطة احكام الطهارة ما اهتمد بنا كيفينها من القرآن
 ولا قدرنا على استخراجها منه وكذلك القول في بيان عدد ركعات الصلوات من فرض ونفل
 وكذلك القول في احكام الصوم والحج والزكاة وتبيينها وبيان اضيقها وشرطها وبيان فرضها
 من سنتها وكذلك القول في سائر الاحكام التي وردت مجملة في القرآن لولا ان السنة بينت لنا
 ذلك ما عرفناه والله تعالى في ذلك حكم واسل ريعها العارفون انتهى قال سيدى على الخواص
 رحمه الله تعالى ومن هنا تعلموا ولدى ان السنة قاضية على ما تفهمه من احكام الكتاب
 ولا عكس فانه صلى الله عليه وسلم هو الذي ايان لنا احكام الكتاب بالفاظ شريفة
 وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى وفي القرآن العظيم فان تنازعتم في شئ فردوا الى الله
 والرسول يعنى الى الكتاب والسنة واعلموا بما وافقوا فمما اوافقوا عندكم انتهى وسمعت
 سيدى عبد الخواص رحمه الله تعالى ايضا يقول لا يجل مقام العالم عندنا في العلم حتى يرد سائر
 اقوال المجتهدين ومقدمهم في سائر الادوار الى الكتاب والسنة ولا يصير عنده مجمل بمنزلة قول واحد
 منها لو عوص عنه قال وهذا يخرج عن مقام العوام ويستحق التلقيب بالعالم وهو اول مرتبة
 تكون للعلامة بالله تعالى ثم يترقى احدى عن ذلك درجة بعد درجة حتى يصير يستخرج جميع
 احكام القرآن وادابيه من سورة الفاتحة فاذا فترجاها في صلاته ربما يكون ثوابه كقواب من قرأ
 القرآن كله من حيث احاطة معانيه ثم يترقى من ذلك حتى يصير يخرج احكام القرآن كله واحكام
 الشريعة وجميع اقوال المجتهدين ومقدمهم الى يوم القيامة من أى خوف شاء من حروف المعجم ثم
 يتوق الى ما هو ابلغ من ذلك قال ولهذا هو العالم الكامل عندنا انتهى وسمعت مرارا يقول

الجدل في الشريعة من بقايا الاتفاق لأنه يراود به أفاضل حجة العزم والعلماء وقد قال تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى
 يحسبوه في شأنيهم ثم لا يخجلون في أنفسهم جميعاً ما قضيت ويسلموا تسليماً فنعى تعالى اليمين عن محض الحكم عليه
 بالشرعية جرحاً وصفاً وقال صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم
 طلاق حاضج بحجهم التي هي الحق كالحلال موصلى الله عليه وسلم وان تفاوتوا في المقام في العلم فان العلماء على جهة الرسل
 درجة أو كما يحب علينا الإيمان والتصدق بكل ما جاءت به الرسل وان لو فهم حكمته فكذلك يحب علينا الإيمان والتصدق بكل
 الأئمة وأن لو فهم علمته حتى ياتيناهن الشاهد ما يخالفه وقد تقدم نقل الإجماع على صحة الإيمان والتصدق في شرائع
 الرسل كلهم أن اختلفوا في الشريعة وانما كل واحد مع اختلافها وبنائها وكذلك القول في هذا الباب الأئمة المجتهدين بحسب الأيمان
 بغيرها على سائر المقلدين الذين يشهدون بنسبها وتوافرها حتى يتي الله تعالى عليهم بالاشراف على عن الشريعة المطهرة
 الكبرى وانضال جميع أقوال العلماء بها فمقتضى إجماعهم جميعاً هذا المجتهدين ومقلديهم ترجع إلى الشريعة المطهرة
 لا يخرج عنها من أقوالهم قول واحد ولو عر الجميع إلى المرتبة الشريعة المطهرة من تخفيف وتنشيد هاتر عن هذا
 المسئلة فخطئة لأحد من العلماء في قوله أصل فيها أيدوا وان وقع أن أحد من المقلدين خطأ أحد في شيء من ذلك فليس هو
 خطاء في نفس الأمر وإنما هو خطأ عند فقط لخطأه من رده عليه غيره + وروينا عن الإمام الشافعي رضي الله عنه أنه كان يقول
 التسليم نصف الإيمان قال له الربيع البخري يل هو الإيمان كلياً يا أبا عبد الله فقال هو كذا كان الإمام الشافعي
 يقول من كان إيمان العبدان لا يبحث في الأصول ولا يقول فيها لو لا كيف فقل له ما هي الأصول فقال هي الكتاب السنة
 وإجماع الأئمة انتهى أي فيقول في كل ما جاءنا من ربنا أو نبينا أو سائرنا على علم ربنا فإنه يقاس به ذلك ما جاء عن علماء
 الشريعة فنقول أما ما جاءنا من غير بحث فيه ولا جدال فان قلت فهل يصح لأحد أن الوصول إلى مقام أحد
 من الأئمة المجتهدين فالحق أنهم لأن الله تعالى على كل شيء قدير وليرد لنا دليل على صحة ذلك في نفس الأدلة الضعيفة
 هذا ما نعتقد وندين الله تعالى وقد لا يعجزهم أن الناس الآن يصلون إلى ذلك من طريق الكشف فقط لا من طريق
 النظر الاستدلالي فان ذلك مقام لم يدعه أحد بعد الأئمة الأربعة إلا أنهم محدثين جريده لم يسلموا ذلك كما هو جميع
 من ادعى الاجتهاد المطلق انما مراده المطلق المنتسب الذي لا يخرج عن قوله ما ماله ما كان القاسم واصبغ مع ذلك
 وتعمد أي يوسف مع إلى حقيقة كالمنا في الربيع مع الشافعي اذ ليس قوة أحد بعد الأئمة الأربعة ان يتكبر
 الأحكام ويستخرجها من الكتاب السنة فيما نعلموا بدا من ادعى ذلك فقلنا لا نستخرج لنا شيئاً لم يسبق لأحد من
 الأئمة استخراجها فانه يخرج فليست له ذلك مع ما قدمناه أن أقام من سنة قدرة الله تعالى لا سيما القرآن لا تنفقه
 عما يشبه ولا أحكامه في نفس الأمر فاعلم ذلك المحمد لله رب العالمين

(فصل) دوهايو يهذه الميزان عدم انكار اكابر العلماء في كل عصر عن نقل من ذهب إلى هذا الامم حيثما

إلى الأذهان من وهم الطعن في ذلك الإمام الذي خرج من مذهبه لا غير دليل تقريظهم لأن ذلك المنقول على أن
 من انتقل إليه المذهب كما عندهم طريق الواجبة كاستيادته وأخر الامتداح المستوان شله الله تعالى من سلك
 طريقها منها أو صلته إلى السعادة نجتة وكان الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى يقول ولم يبلغنا عن أحد من الأئمة
 أنه أمر أصحابه بالتزام مذهب معين لا يرى صحة ذلك في المنقول عنهم تقريظهم الناس على العمل بفنوى بعضهم
 بعضاً لأنهم كلهم على حد من دينهم وكان يقول أيضاً لم يبلغنا في حديث صحيح ولا ضعيف أن رسول الله
 عليه وسلم أمر أصحابه بالتمسك بالآخرة بالتزام مذهب معين لا يرى صحة ذلك في المنقول عنهم تقريظهم
 انقوا في الأجاء من الصحابة رضي الله عنهم على أن من استسأى بالكره عن الله عنه ما قد علم أنه لا
 يستغنى عنهم من الصيانة ويعمل به من غير تكريم أحجم إلا على أن من سلكه أن يقلد من شاء من العلماء يعتبر
 حجة ومن لا يرى دفع هذين الأجاء عن فحيلة الدليل انتهى ولا ما أناني من أئمة المالكية يقول يجوز تقليد من
 أهل المذاهب النوازل من ذلك يجوز الانتقال من مذهب سلكه ببلد لا شرط إلا أن يكون مذهباً
 على جميع الخلفاء الجماعة كمن تزوج بعرضه أو لا أو شرعاً كان هذا مذهباً لم يزلوا أهل التمسك أن يقتل
 في من يقلد الفضل بلوغ أخباره إلى الثالث أن الله هو في دينه من يقلد في الرخصة من غير شرط انتهى
 وقال القوافي يجوز الانتقال من جميع المذاهب إليها بعضها في ما لا يتقص فيه حكم عالم وذلك في أربعة مواضع
 أن يخالف الجماعة أو النص أو القياس الحلي أو إذا عدل انتهى قاتل جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى ومن بلغته
 أنه انتقل من مذهب إلى آخر من غير تكريم عليه من تلك العصور الشيخ عز الدين ابن عمر الخارعي كان من أكابر
 المالكية فلما قلد الإمام الشافعي بغداد تبعه ثم أعليته ونشره عنهم محمد بن عبد الله بن عبد الحكم
 كان على مذهب الإمام مالك فلما قدم الإمام الشافعي إلى مصر انتقل إلى مذهب صاريحت الناس عن أيتامه يقول
 يا أخوان هذا ليس عن هاتك هو شريعة كل كان الإمام الشافعي يقول له سترجع إلى مذهبك فلما مات الإمام
 الشافعي رحمه الله تعالى قال الشافعي وكان يفرض أن الإمام يتخلفه على حجة ودرس بعد ما استخلف البوطي
 زعم ابن عبد الحكم وصحفت فراسته الشافعي رضي الله عنه ومنهم إبراهيم بن خالد البغدادي كان حنفياً فلما قدم الشافعي
 بغداد ترك مذهباً اتبعه منهم أبو ثور كان له من مذهب فقلته ثم اتبع الشافعي ومنهم أبو جعفر بن أبي الشافعي
 بالعراق كان ولا حنفياً فلما جرح أبي يقيتقى انتقل إلى مذهب الشافعي فحققه على بيع وغيره من أصحاب الشافعي
 ومنهم أبو جعفر الطحاوي كان شافعيًا وثققة على خاله المزني ثم تحول حنفياً بعد ذلك ومنهم الحلي
 البغدادي الحافظ كان حنبلياً ثم عمل شافعيًا ومنهم ابن فارس صاحب كتاب المجمل في اللغة
 كان شافعيًا تبعه والده ثم انتقل إلى مذهب مالك ومنهم البغدي الأمدى الأصولي المشهور كان حنبلياً ثم انتقل

الى مذهب الشافعي ومنهم الشيخ نجم الدين بن خلف المقدسي كان حنبليا ثم تنقل
 على الشيخ موفق الدين ودرس في مدرسة أبي عمر ثم تحول شافعيًا وارتفع شأنه
 ومنهم الشيخ محمد بن الدهان الحوي كان حنبليا انتقل الى مذهب الشافعي ثم تحول حنفيًا حين
 طلب الخليفة نحويًا يعلم ولده النحوي ثم انه تحول شافعيًا حين شغرت وظيفة تدريس النحوي
 بالنظامية لما شرط صلحها ان يزول فيها الا شافعي المذهب لم يكن هناك أحد علم به لثقة
 والنحوي ومنهم الشيخ نقي الدين بن دقيق العيد كان أولًا مالكيًا ثم نال والده ثم تحول الى مذهب
 الشافعي ومنهم الشيخ الاسلام جمال الدين بن يوسف اللامشي كان حنبليا ثم انتقل الى مذهب
 الامام الشافعي ومنهم الامام أبو حيان كان أولًا على مذهب أهل النظار ثم عمل شافعيًا انتهى كلام
 الجلال السيوطي رحمه الله تعالى وقال صاحب جامع الفوائد من الحنفية يحوي الحنفية أن ينتقل
 الى مذهب الشافعي وبالعكس يكن بالكعبة ما في مسألة واحدة فلا يمكن كما لو خرج دم من بدن
 حنف وسال فلا يجوز له أن يهبط فيل أن يغسله اقتداء بمذهب الشافعي في هذه المسألة
 فان صلى بطلت صلاته وقال بعضهم ليس نعالى أن يتحول من مذهب الى مذهب حنفيا كان
 أو شافعيًا والمشهور وغيره كما سيأتي وقال بعضهم يجوز للشافعي أن يتحول حنفيا ولا عكس قال
 السيوطي وهذه دعوى لا يبرهان عليها وقد ادرنا علماءنا وهم لا يبالغون في تسكين على من كان
 مالكيًا ثم عمل حنفيا أو شافعيًا ثم تحول بعد ذلك حنبليا ثم رجع بعد ذلك الى مذهب مالك أو ما
 يظهر من التأكيد على المستقل لا يهاجمه التلاعب ووجه الراجح يجوز ذلك وتبع النووي وعبارة
 الروضة اذا دوت المذهب فهل يجوز للمقلد أن ينتقل من مذهب الى مذهب أخوان قلنا يلزمه
 الاجتهاد في علمه لا علمه وغلب على ظنه ان الثاني أعلم فينبغي أن يجوز بل يجب وان خيلناه
 فينبغي ان يجوز أيضا كما لو قلنا في القبلة هذا أياما وهذا أياما انتهى كلام الروضة فلو لا
 أن علماء السلف ذرأوا أنه ليس بذلك بأس ما أقرروا من انتقل من مذهب الى غيره ولو لا
 علمهم بان الشريعة تشمل المذاهب كلها ونعمها لأنكرهم اعلمه أشد التأكيد ثم لا يحلوا أمر المستقل
 من أمرين إما أن يكونوا قبل أطلعوا على عين الشريعة ورأوا الاتصال جميع المذاهب
 بها أو سكتوا على ذلك إيمانًا بصحة كلام الأئمة وتسليمًا لهم وان قال أحد من المالكية انهم
 ينشئ ما صنع من ينتقل من مذهب الى غيره قلنا له بل ينشئ ما قلت انت لان امام مذهبك الشيخ
 جمال الدين لم يجز الله تعالى ولا امام القرافي رحمه الله تعالى جواز ذلك فقولك
 هذا تعصب بعض فان الأئمة كلهم في الحق سواء فليس مذهب أولي بالشرعية من مذهب وقد
 سئل الجلال السيوطي رحمه الله تعالى عن حنف يقول يجوز للانسان أن يتحول حنفيا
 ولا يجوز للحنفي أن يتحول شافعيًا أو مالكيًا أو حنبليًا فقال لا تقدم اتنا قلنا ان هذا يحكم من
 فأنه لا دليل عليه من كتاب ولا سنة ولم يرد لنا في حديث صحيح ولا ضعيف تبيين أحد من الأئمة
 المذاهب على غيره على التعيين والاستدلال بتقدم زمن الى حنفية رضى الله عنه لا
 ينهض حجة ولو صح لوجب تقليد على كل حال ولم يحرم تقليد غيره البته وهو خلا لاجماع

نقل من تاريخ ابن حجر
 ومنه نقل من تاريخ ابن حجر
 ومنه نقل من تاريخ ابن حجر

آلاف الاجماع وظلوا في ما رواه البيهقي في كتاب المدخل عن ابن عباس رضي الله عنهما
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لهما أوتيتكم من كتاب الله فاعملوا به واجب
 لا مذهب الاخذ في قوله فان لم يكن في كتاب الله فسنة في ما ضيقه فان لم يكن في سنة
 في ما قال اصحابي لان اصحابي كالنجوم في السماء فأما اخذتم به فقد اهدت بيهتم
 واخذوا في اصحابي كهم رحمة انني قال الحلال السيوطي ثم انه يلزم من تخصيص
 محي يرا الانتقال يذهب الاما الى حقيقة طرح ذلك في بقية المذاهب فيقال يجوز
 الانتقال من مذهب المتقدم بالزمان الى المذهب المتأخر كالشافعي يتحول مالكيًا والحنيفي
 يتحول شافعيًا دون انعكاس وكل قول لا دليل عليه فهو مردود على صاحبه فان صلى الله
 عليه وسلم كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد انتهى ورأيت فتوى اخرى له مطولة قد حث
 فيها على اعتقاد ان سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم وان تقاوتوا في العلم والفضل
 ولا يجوز لاحد التفضيل الذي يؤدي الى نقص في غير امامه قياسا على ما ورد في تفضيل الانبياء
 عليهم الصلاة والسلام فقد حرم العلماء التفضيل المؤدى الى نقص بني او احتقار
 لاسيما ان أدى ذلك الى خصام ووقفة في الاعراض وقد وقع الاختلاف بين الصحابة
 في الفروع وهم خير الامة وما بلغنا ان احدا منهم خاص من قال بخلاف قوله ولا
 عاده ولا نسبه الى خطأ ولا قصور نظروا في الحديث اختلاف امي رحمة وكان الاختلاف
 على من قبلنا عذرا او قال هاركا انتهى ومعنى رحمة امي توسعة على الامة ولو كان
 احد من الامة لمخطئا في نفس الامر لما كان اختلافهم رحمة قال وقد استندت من
 حديث اصحابي كانه يجوز ما بهم اقتديتم اهدتكم اتنا اذا اقتدينا باي امام كان اهدتكم
 لانه صلى الله عليه وسلم خيرنا في الاخذ بقول من شئنا منهم من غير عيبين وما ذلك الا
 لكونهم كلهم على هدى من ربهم ولو كان المصيب من المجتهدين واحدا والباقي لمخطئا لما كان
 اهدا لانه لا يحصل لمن قلل الباقيين وكان محمدا حرم يقول في حديث اذا اجتهد الحاكم وأخطأ فله
 اجر وان اصاب فله اجر ان المراد بالخطأ هنا عدم مصداق الدليل كما تقدم لا الخطأ الذي يخرج
 صاحبه عن الشريعة لم يحصل له به اجرا انتهى وقد دخل هارون الرشيد على الامام مالك
 رضي الله عنه فقال له دعني يا ابا عبد الله افرق هذه الكتب التي الفتها وانشرها
 في بلاد الاسلام واحمل عليها الامة فقال له يا امير المؤمنين ان اختلاف العلماء رحمة من الله على
 هذه الامة وكل يتبع ما صرح دليل عنده وكل على هدى وكل يربى الله وكان الامام مالك يقول كثيرا ما تاورني
 هارون الرشيد ان يعاقب كتاب الوصايا في الكوفة ويحمل الناس على ما فيه فقلت له لا تفعل لان اصحاب
 اختلاف في الفروع وتفرقوا في البلاد وكل مصيد في ذلك الله توفيقا يا ابا عبد الله انتهى فانظر يا محي
 ان كنت مالكيًا الى قول امامك وكل مصيد سمعت شيخنا الاسلام زكريا رحمه الله تعالى يقول لما حج
 المنصور قال للامام مالك اني عرفت على ان امر بكنتك هذه التي وصفتها فتسبح ثم رعت بها الكحل
 مصر من مصار المسلمين وامرهم ان يعلموا بما فيها ولا يتعدوا الى غيره فقال الامام مالك

رحمه الله تعالى لا تغفل ذلك يا أمير المؤمنين فان الناس قد سئفت اليهم فأويل سمعوا أحاديث وردوا ويات أخذ كل
 قوم عباسيق اليهم ودأوا الى الله تعالى فيهم النافق اختاروا لانفسهم في كل بلد انتهى رأيت بخط الشيخ جلال الدين السيوطي
 رحمه الله تعالى ما نصه حين سئل عن الانتقال من مذهب الى آخر الذي اقول به ان الانتقال حوالا أصح ان يكون الحامل له على الانتقال
 امرا دينويا اقتضت الحاجة الى الرفاهية اللائقة به كحصوله وظيفته او مرتبة او قريب من الملوأ أو كما قال الدنيا فلهذا حكمه
 حكمه ما جرم قيس لانه لا غرض من مفصله الثاني ان يكون الحامل له على الانتقال مواد دينويا كذلك لكنه على ما يعرف الفقهاء
 وليس له من مذهب سوى الاسم كمال المباشرين اركان الدولة وحرامهم وخام المدراس فنتشر هذا امره خفيف اذا انتقل عن
 مذهب الذي كان يزعم انه متبعه به ولا يبلغ الى الحد التزم لانه الى الآن عاين لا مذهب له فهو من اسلم جديلا التزم مذهب
 من حيث شاء من مذهب الأئمة الثالث ان يكون الحامل له امر دينويا كذلك ولكنه من القدر الاول عادة على ما يليق بحاله وهو
 فقيه في مذهب وأراد الانتقال لغرض الدنيا الذي هو من شهوات نفسه للتمسك بوقته فهذا أمره اش وجما وصل الى حد التحريم
 لتلاعب الاحكام الشرعية لمجرد غرض الدنيا مع عدم اعتقاده في صاحب المذهب الاول انه على حال هدى من ربه اذ لا اعتقاد
 على كل هدى انتقال عن مذهب الاول ان يكون انتقاله لغرض ديني ولكنه كان في مذهبها وفي مذهبها وانما الانتقال لتزجيم المذهب الآخر
 عنه لباراه من ضووح ادلته وقوة مداركه فهذا اما يجب عليه الانتقال او يجوز له كما قاله الراعي وقد اقر العلماء من
 المصلح هل تشافعي حين قدم مصر وكانوا خلقا كثيرا مقلدين للامام مالك الحائسين ان يكون انتقاله لغرض ديني لكنه
 كان عاريا من الفقه وقد استنزل مذهبهم فحصل منه على شيء وجوز مذهب غيره اسهل عليه بحيث يجوز سرعة ادراكه
 والشفقة فيه فهذا يجب عليه الانتقال قطعاً ويحرم عليه الخلف لان فقهه مثل علم مذهبهم من الأئمة الاربعة حرم من
 الاستمرار على الجبل لانه ليس له التمسك سوى الاسم والافاقه على الجبل نقص عظيم في المؤمن وقل ان تقوم موعودة
 قال الجلال السيوطي واظن ان هذا هو السبب في تحول الطحاوي خفيعة بعن ان كان شافعيًا فانه كان يقرأ على
 خاله الامام المزني فتعسر يوما عليه الفهم فحلف المزني انه لا يجي منه شيء وانتقل الى مذهب الامام أبي حنيفة ففقهه
 عليه وصنف كتابا عظيما شرح فيه المعاني والآثار وكان يقول لو عاشت مالي ورأيت اليوم تكفر عن علمه انتهى
 ان يكون انتقاله لغرض ديني ولا دينوي بان كان مجرد عن الفضلين جميعا فهذا يجوز شذله العالي اما الفقيه
 فيكون له وتبين منه لانه قد حصل فقه ذلك المذهب الاول فيحتاج الى زمن آخر ليحصل فيه فقه المذهب الآخر
 فيستند في ذلك الزمان الذي هو العمل بما تعلمه قبل ذلك وقد يوجب قبل تحصيل مقصوده من المذهب الآخر
 فالاولى مثل هذا ان لا يكون ذلك انتهى كلام السيوطي رحمه الله تعالى بان ذلك يا أخى من جميع ما قرناه في هذا الفصل
 من غير انكار أهل النصارى عن من انتقل من مذهب الى آخر أنهم كانوا يرون الشرعية واسعة وان جميع الأئمة
 على هدى من ربهم وقد أجمع أهل الكشف على ذلك ولا يصح ان يجتمع مثلهم على ضلالة وقالوا كل قول من أقوال علماء

هذه الأمة موافق للشرقية في نفس الامر وان لم يظهر لبعض المقلدة ذلك كما ان كل قول من أقوال علماء هذه الشريعة موافق للشرقية
 بنى من تقدم وأن من علم بانفق عليه العلماء كلهم فإذ علم بانفقوا على غير الشرع والابناء وربما كان له من العلم كل ما يجمع اتباع
 الانبياء كلهم أو أئمة محمد صلى الله عليه وسلم وسمعت سيبك عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول كل من نور الله تعالى قلبه
 علم ان سكوت العلماء على من انتقل من مذهب إلى آخر انما هو لعلمهم بان الشريعة تقدم كلهم وتشملهم في كل قول من حجج
 قول امامه على غيره على أنه لم يبلغه الى مقام الحال قوله ذلك قد فرغنا في ايضاح الميزان وجوب اعتقاد الترجيح
 على كل من لم يصل الى الاشراف على العين الاولى من الشريعة وبصر امام الحرمين وابن السمعا والغزالي والكيلى
 الهراسي وغيرهم وقالوا التلامذة منهم يجب عليكم التقييد بمذهبكم المتألفي ولا عذر لكم عند الله تعالى في العود
 عن ذلك ولا خصوصية للامام الشافعي في ذلك عند كل من سمع من التصديب كل مقلد من مقلدي الامم حجت
 اعتقاد ذلك في امامه ما دام لم يصل الى اليهود عين الشريعة الاولى اما قوله صلى الله عليه وسلم الأئمة من قرئ شئ فليحتمل
 أن يكون مراده المخالفات ومحمّل أن يكون مراده ائمة الدين واذ انطرق الاحتمال سقط الاستدلال وقد فتنش
 العلماء فوجدوا غالب الأئمة المجتهدين من الموالى كالامام أبي حنيفة والامام مالك بن نبي اصبح والنخس من النخس وهم
 قوم من الذين لا من قرئ شئ ومحمد بن الحسن والامام احمد شيبانين وهما من ربيعة لا من قرئ شئ لا من مضى والنوحي
 من بنى نور بن عمرو بن اذ ولكن لا محمول الا وراعى من الموالى واضربهم والحمد لله رب العالمين

فصل في بيان استحالة خروج شئ من أقوال المجتهدين عن الشريعة وذلك لانهم بنوا قواعد ما هم
 على الحقيقة اتفقوا على امر بتبني الشريعة كما بنوها على ظاهر الشريعة على حد سواء وانهم كانوا على الحقيقة ايضا
 خلاف ما يظنه بعض المقلدين فيهم فكيف يصح خروج شئ من أقوالهم عن الشريعة ومن نازعنا في ذلك
 فهو جاهل بمقام الأئمة فوالله لقد كانوا علماء بالحقيقة والشرعية معا وان في قدرة كل واحد منهم ان يبين
 الدلالة الشرعية على مذهب مذهب غيره بحججهم من تنبى هذه الميزان فلا يحتاج احد بعد الى النظر في أقوال
 مذهب آخر لكنهم رضى عنهم كانوا أهل أضواء وأهل كشف فكانوا يعرفون ان الامر يستقر في علم الله تعالى على عدة
 مذهب فخصوصه لا على مذهب واحد فابق كل واحد من بعد عدة مسائل عرف من طريق كشفها انها تكون من
 جملة مذهب غيره فنزلوا الرخص بها من باب الانضمام واتباع ما اطلعهم الله تعالى عليهم من طريق كشفهم
 انه مراد له تعالى لا من باب الاشارة بالقرب الشرعية والرغبة عن السنة كما اطلع الاولياء على قصة الاربا
 المحسوسة لكل انسان فانظروا يا أخى في أقوال أئمة المذاهب تجدوا كل واحد منهم ان خفف في مسئلة شدد
 في مسئلة اخرى وبالعكس كما سيأتى بسط في توجيه أقوالهم في أبواب القف ان شاء الله تعالى
 وسمعت سيبك عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول انما ايدى أئمة المذاهب في ما هم على قواعدهم الحقيقة

مع الشريعة اعلام الانبياء عليهم السلام كانوا اعمى بالطريقين وكان يقول لا يصح خروج قول من قول
الائمة المجتهدين عن الشريعة ابداء اهل الكشف فاجبت وكيف يصح خروجهم عن الشريعة
مع اطلاعهم على مواد اقوالهم من الكتاب والسنة واقوال الصحابة ومع الكشف
الصحيح ومع اجتماع روح اهلهم بروح رسول الله صلى الله عليه وسلم وسؤالهم
عن كل شيء توفقوا فيه من الادلة هل هذا من قولك يا رسول الله أم لا فبقيت ومشاهاة
بالشروط المعروفة بين اهل الكشف وكذلك كانوا ايضا لو نه صلى الله عليه وسلم عن كل شيء فهو
من الكتاب والسنة قبل ان يدونه في كتبهم ويدينوا الله تعالاه ويقولون يا رسول الله
قد فهمنا كذا من آية كذا وفهمنا كذا من قولك في الحديث الفلاني كذا فهل توضيحه كذا
ويعملون بمقتضى قوله اشارة ومن توقف فيما ذكرناه من كشف الائمة المجتهدين ومن
اجتماعهم برسول الله صلى الله عليه وسلم من حيث الارواح فذنا له هذا من جملة كرامات الاولياء
بيقين وان لم تكن الائمة المجتهدون اولياء فباعى وجه الارض ولى ابداء وقد اشتهر عن كثير من
الاولياء الذين هم دون الائمة المجتهدين في المقام بيقين انهم كانوا يجتمعون برسول الله صلى
عليه وسلم كثيرا ويصلونهم اهل عصرهم على ذلك كسيد الشيخ عبد الرحيم الفتاوى وسيد الشيخ
ابي مدين المغربي وسيد ابي السعود بن ابي الصائير وسيد ابي الشيخ ابراهيم الدسوقي وسيد
الشيخ ابي الحسن الشاذلي وسيد الشيخ ابي العباس المرسي وسيد الشيخ ابراهيم المنبغلي
وسيد الشيخ جلال الدين السيوطي وسيد الشيخ احمد الزواوي والبحري وجماعة ذكرناهم
في كتاب طبقات الاولياء ورأيت ورقة بخط الشيخ جلال الدين السيوطي عند احد اصحابه وهو
الشيخ عبد القادر الشاذلي رسالة لشخص سألته في شفاعة عند السلطان قايتباي رحمه الله تعالى
اعلم يا اخي اني قد جمعت برسول الله صلى الله عليه وسلم الى وقتي هذا خمسا وسبعين مرة يقطعة
ومشاهاة وبولاف من احتجابه صلى الله عليه وسلم على سيدى دخول الدولة لطلعت القلعة
وشفعت فيك عند السلطان واتى بجزء من حرام حديثه صلى الله عليه وسلم واحتاج اليه
في تصحيح الاحاديث التي ضعفها المحدثون من طريقهم ولا شك ان نفع ذلك ارجح من نفعك انت
يا اخي اثنى ويؤيد الشيخ جلال الدين في ذلك ما اشتهر عن سيد محمد بن زين المادح لرسول الله
صلى الله عليه وسلم انه كان يرى رسول الله صلى الله عليه وسلم يقطعة ومشاهاة لما جرح كاهن
داحل القبر ولم يزل هذا مقامه حتى طلب منه شخص من الخزاريه ان يشفع له عند حاكم البلد
فلما دخل عليه اجلس على بساطه فانقطعت عنه الرؤية فلم يزل يطلب من رسول الله صلى الله
عليه وسلم الرؤية حتى قرأ له شعر فتراءى له من بعيد فقال نظرت في حق فميتي مع جلوسك على بساط
الظلمة لا سبيل لك الى ذلك فلم يبلغنا انه رآه بعد ذلك حتى مات انتهى وقد بلغنا عن الشيخ ابي
الحسن الشاذلي وتلميذه الشيخ ابي العباس المرسي وغيرهما انهم كانوا يقولون لو احتجبت عن الرؤية
رسول الله صلى الله عليه وسلم طرفه صين ما اعدنا انفسنا من حجة المسلمين فاذا كان هذا قول
احاد الاولياء فالائمة المجتهدون اولى بهذا المقام وكان سيدى على الخواص رحمه الله تعالى يقول

لا ينبغي لمقلدان يتوقف في العمل بقول من أقوال أئمة المذاهب يطالبهم بالدليل على ذلك لاندسوء أدب في حقهم و
 كيف ينبغي التوقف على العمل بأقوال قد بينت على أصل صحيح الأحاديث وعلى الكشف الصحيح الذي لا يخالف الشريعة
 أيضا فان علم الكشف اختياريا لا مورا على عليه في نفسها وهذا إذا حققته وجدته لا يخالف الشريعة في شيء بل هو غير
 بعينها فان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخبر إلا بما واقع لعصمة من الباطل والظن انتهى شيئا في بيان ذلك
 قريبا ان شاء الله تعالى وسمعت سيبك عياضا في رحمة الله يقول جل راكان أئمة المذاهب رضي الله عنهم وأزواجه
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم في علم الأحوال وعلم الأقوال معا خلافا لما يتوجه بعض المتصوفة حيث قالوا لا يجهلون
 خبرونوا من رسول الله صلى الله عليه وسلم العلم فقال فقط حتى ان بعضهم قال جميع ما علمه المجتهد من كلامه يعلم كل ما علمنا
 في الصريح اذا جهل عن الحق يتحقق في مقامه ولا ينبغي العلم بالحضرة الأربع قوله تعالى هو الاول والاخر والظاهر والباطن
 هؤلاء المجتهدون ليرتفعوا بسوء علم حضرة الظاهر فقط لا علم لهم بعلوم حضرة الارز ولا الاول ولا العلم الحقيقة انتهى قلت
 وهذا كلام مجهول بأحوال الأئمة الذين هم أوتاد الارض قواعد الدين والله أعلم وسمعت سيد علي الخواري أيضا
 يقول كل من نور الله تعالى قلبه وجعل هذا المجتهدين وأتباعه كلها تنقل برسول الله صلى الله عليه وسلم من طرق
 السنن الظاهر بالنعنة ومن طريق اهل اذ قبله صلى الله عليه وسلم جميع قلوب علماء أمته فما اتفق مصباح عالم الا
 مشكاة نور قلب رسول الله صلى الله عليه وسلم فافهم سمعته يقول مرة أخرى من قول من أقوال المجتهدين ومقلديهم الاول
 سنة برسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يجرب بل ثم يحضرة الله عز وجل التي تجل عن التكييف من طريق السنن الظاهر
 والسنن الباطن الذي هو علم الحقيقة المؤيدة بالعصمة فمن نقل علمه على الحقيقة لم يصح خطا في قول من أقوال أئمة
 الخطاء في طريق الاخذ منها فقط فكما يقال ان جميع ما رواه المحدثون بالسنن الصحيحة المفضل ينتهي سنة الى حضرة
 الحق جل وعلا فذلك يقال فيما نقله هل الكشف الصحيح من علم الحقيقة وذلك لان جميع مصابيح علماء الظاهر
 والباطن قد انفتحت من نور الشريعة فام من قول من أقوال المجتهدين ومقلديهم الاول وهو مؤيد بأقوال أهل الحقيقة
 لا شك عندنا في ذلك اتفق وهذا سيدنا سيدي كلام أئمة الشريعة يتوجه في كلامهم بكلام أهل الحقيقة في كل مسألة
 من باب الظهارة الى آخرها وبالشفقة يتبين ان فيها ان شاء الله تعالى ولا أعلم احدا سبقني الى التزام ذلك في كتابي
 ذلك تقوية لقلوب الطلبة من مقلدي المذاهب ليعلموا بكلام أئمتهم على يقين وبيان اذ ارادوا الحقيقة توبوا
 الشريعة المستنبطة وعكس انتهى وسمعت اخي الشيخ افضل الدين وقد جادل فقيه في مسألة
 يقول والله ما ينبغي أحد من أئمة المذاهب من هذه الاعلى قواعد الحقيقة المؤيدة بالكشف الصحيح
 ومعلوم ان الشريعة لا تتخالف الحقيقة أبدا وانما تختلف الحقيقة عن الشريعة في مثل حكم الحاكم
 شهادة شهود الزور الذين اعتقد الحاكم عدلهم فقط فلو كان شهود عدل ما تختلفت

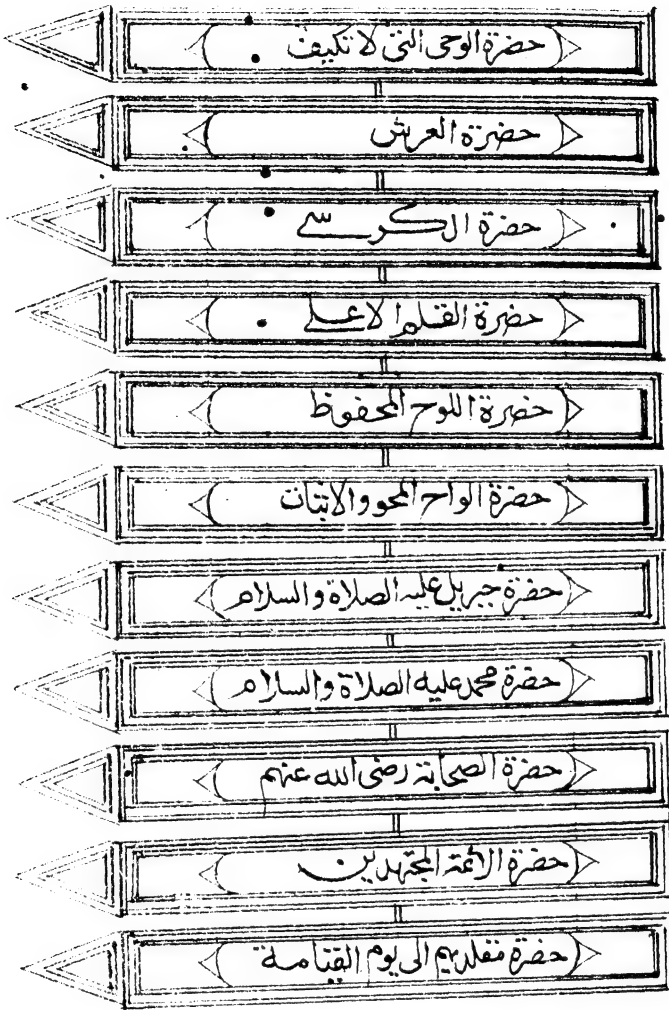
الحقيقة عن الشريعة فكل حقيقة شريعة وعكسه ايضا ذلك ان الشارع أمرنا بأحوال الناس على الظاهر
ونحن نأمن أن تنفذ تنظر ما في قلوبهم رخصة بهذه الافة كما قال تعالى أسبغت رخصتي غصبي ولا تسبق الرخصة العبد
الامتنة وقوم الناس المعاصم والزور وزيادة ذلك على الطاعة والاصل فافهم وعلى هذا الذي قررناه يكون
أحوال أحكام الناس على الظاهر من الشرح المقرر بتقرير الشارع ونظير ذلك أيضا التقاؤنا من المتكلف بفعل التكليف
ظاهرا وقد يكون في باطنه زل زل ينافي خلافه أظهر لنا وان كان مراد الشارع بشرعية حقيقة انما هو واقف
فيه الظاهر الباطن فمن شهد زورا أو صلي غير مؤمن فليس هو على شرع مطلقا في نفس الامر حتى يقابل بالحقيقة
انما ذلك باطل من غير الدين فان فهمت يا أحمي ما قرينة لك أنتهك لك الجهمين وتوفيق الحكم الحاكم ينقل ظاهرا وباطنا
وبين من يقول انه ينقل ظاهرا فقط أي في الدنيا بدون الآخرة وقد يتصور الحق تعالى المنصب المشرع فينقل حكم الحاكم
بشهادة الزور ظاهرا وباطنا وبه قال بعض الأئمة فيسأل في شهود الزور في الآخرة ويعفو عنهم ويمشي حكم الحاكم في
مسألة ثم كما يشي شهادة العون في رضى الخصوم كل ذلك فضلا منه ورخصة لعباده وسأنا على فضلهم عند بعضهم بعضا
وفي الحديث ان تشبه ما تنفي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فشهد بالصحة كلهم فيه بالشرا لا بأكثر الصدق في رضى
الله عنه فاحي الله تعالى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الذين شهدوا في فلان بالسوء صا دقون ولكن الله تعالى
اجاز شهادته أبي بكر تركة لا ينفي ذلك مقام الصدقية يقتضون ان لا يروى صاحب من الناس الا ما أسهم فينا ساعلى
باطنه هو فافهم وسمعت سيدى عليا الخواص رحمه الله يقول لا يعمل ايمان العبد بان سائر أئمة المسلمين على هدى
من دهم الان سلك طريق القوم وأما أصحاب الجبل الكثيفة من غالب المقلدين فمن لازم سوء الاعتقاد
في غير امامهم ويسلمون لقوله في قلوبهم منه خرازة فإياكم ان تكلفوا أحدا من هؤلاء المجولين بهذا الاعتقاد
الشريف الاعمال السلوك وان شككت يا أحمي في قولى هذا فاعرض عليه قوال المذاهبة قل لكل واحد عمل
يقول غير امامه فانه لا يطعن في ذلك كيف يطعن في ذلك وانت تريد تخدع فاعلم به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ظاهرا لا يقدر على
اشرار قلبه بل لا يطعن في ذلك بل يغتا ان من وراء النهر جماعة غمن الشائفة والخفيقة يفترون في نهار مرضا
ليتقوا على الجبل اذا حاض بعضهم حج بعض الشئ وقد قرنا في فصل انتقال المقلدين من هذا الهل من محقق
المناط في ذلك اعلم يا أحمي أن الأئمة المجتهدين ما سمعوا بذلك الابدل أحكم وسعه في استنباط الأحكام الكامنة في
الكتاب السنن ان الاجتهاد مشتق من الجهد المبذول في تعاقب الفكر وكثرة النظر في الأدلة فانه تعالى عن جميع المجتهدين
عن هذه الامه خير فافهم لولا استنبطوا الافة الاحكام من الكتاب السنن ما قدر أحدا من غيرهم على ذلك كما قرنا
قلت فما دليل المجتهدين في زيادتهم الاحكام التي استنبطوها على صريح الكتاب السنن وهلاكنا واقفوا على
ما ورد صريحا فقط ولم يزيدوا على ذلك شيئا الحديث ما تركت شيئا يفركم الى الله الا وقد أمرتكم به

لا شئاً بعد كونه الله الا وقد فنيتموه عنه فالحجوا ليلهم في ذلك الاتباع لوصول الله صلى الله عليه وسلم
 نبينا أمجل في القرآن مع قول تعالما فوطنا في الكتاب من شئ فانه لو لا بين لنا كيفية الطهارة والصلاة والحج وغير
 ذلك اهتدى أحد من الامة المعرق استخرج ذلك من القرآن ولما كنا نعرف عدد ركعات الفرائض ولا النوافل
 لا غير ذلك فاستأنا في الفصل الآتي عقبة ان شاء الله تعالما ان الشارحين لنا بسندنا ما أمجل في القرآن فكذلك
 لا شئاً المحدثون يبدوننا ما أمجل في احاديث الشريعة ولو لا بيانهم لنا ذلك لبقيت الشريعة على الجمال وهكذا الفقهاء
 في أهل كل دور بالنسبة للذي رآه الذي قبلهم الى يوم القيامة فان الاجمال لم يزل ساريا في كلام علماء الامة الى يوم القيامة
 ولو لا ذلك فاشترحت الكتب ولا عمل على الشرح حواش كما قرأهم فان قلت فهل ما وقع من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بملة الامر من المحدثين في شأن الصلاة كان اجتهاداً أم لا فالحجوا بكما قاله الشيخ في الدين كان ذلك منه اجتهاداً فان
 الله تعالما فرض على أمة المحسنين صلاة نزل بها الى موسى لم يقل شئاً ولا اعترض ولا قال هذا كثير على امتي فلما قال له
 موسى ان امتك لا تطيق ذلك أمره بالصلاة فبقى صلى الله عليه وسلم مخيراً من حيث وفور شفقتك على أمة ولا سبيل
 الى رد امر ربه فأخذ في التوجيه في أي الحالين أو الى هذا هو حقيقة الاجتهاد فلما ترجم عنه أنه يرجع ربه رجع
 الاجتهاد الى ما وافق قول موسى وأصغى ذلك في أمانة ياذن من ربه عز وجل فان فهمت ما ذكرناه علمت أن في تشرير
 الله تعالما اجتهاد المحدثين تأييداً صلى الله عليه وسلم كي لا يستوحش فيه أيضاً الناس به كما أن في اجتهاد صلى الله عليه وسلم
 أيضاً تأييداً وجرراً للقبول موسى عليه الصلاة والسلام لانه ربما ندم اذا رجع الى نفسه وتأمل فوجاه الله رحم بعباده من ولو أنه
 كان اتقى عليهم المحسنين صلاة كان يقوهم على فعلها فانه تعالما لا يكلف نفساً الا وسعها كما أن الله تعالما قلب موسى
 حين استشعر الندم على قوله بقوله تعالما ما يبذل القول الذي فاقهم موسى من ربه فموسى كانت في فعلها تكون القول
 كان من الحق تعالى على سبيل ارادة اظهاره على سبيل الله صلى الله عليه وسلم لتتبرأ اليه فسر بذلك علم ان في الحظرة
 الالهية ما يقبل التبدل والتسخر ومنه ما لا يقبل ذلك فقد بان للآيأخى بما قرأناه منشأ اجتهاد المحدثين وهو كلام
 نفيس لعلك لا تجد في كتاب الحمد لله رب العالمين

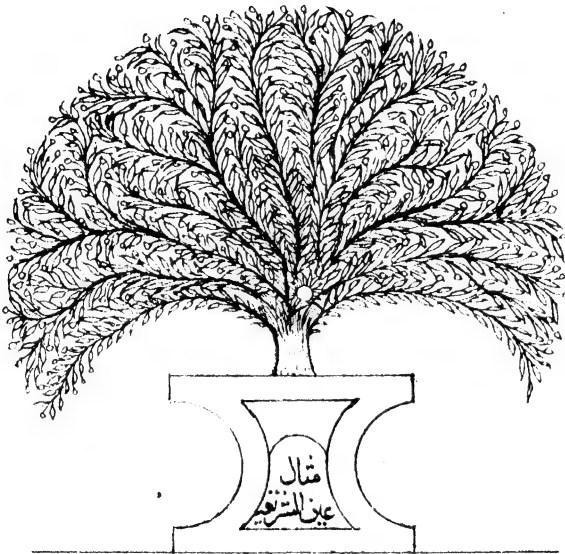
فصل ان قال قائل أي فائدة في تأليف هذه الميزان ومن العلوم ان أهل جميع المذاهب يعلمون ان كل
 من عجز عن الغزبية يجوز له العمل بالرخصة فلجواب ان ما قاله هذا القائل صحيح لكن أهل المذاهب اذا عملوا بالرخصة يعملوا
 بها وعندهم من يخصر وضيق في نفوسهم لعدم معرفتهم بتوجيهها وموافقها للكتاب والسنة بخلاف صاحب
 هذه الميزان فانه يعمل بها مع التزجر القلب لمعرفة تبوجيها وموافقها للكتاب والسنة وابن من هو على
 يقين من صحة عبادة صحت هو على شك فيها فاعلم ذلك والله تعالى أعلم والحمد لله
 لله رب العالمين

فضل
في بيان جملة من الامثلة المحسوسة التي يعلم منها انصال افعال جميع المجتهدين
ومقلد ٢٢ عين الشريعة الكبرى فتأملها لترشد ان شاء الله تعالى

وهذه صورة الامثلة المحسوسة الموعودين كوها فمثال حضرة الوحي وتفرع جميع الامثلة عنها او منها هكذا

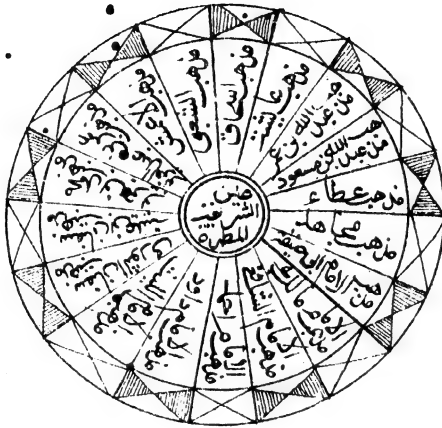


فانظر يا اخي في هذه الحضرات واتصالها ببعضها البعض ما عدا حضرة الوحي فانه لا يتقبل كدفعة انصافها
 بأحد فذلك أمر ناهوا لم يجعل منها أحد ولا متقبلا عما تحتها كما فعلنا في جميع النوازل وانما لم نجعل
 للقرآن حضرة وللشريعة اواردة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حضرة إشارة الى اننا
 لا نتعقل من معاني القرآن الا ما أجرت به رسول الله صلى الله عليه وسلم بقربة قوله تعالى
 يطعم الرسول فقد اطاع الله وان كان الحق تعالى جعل له صلى الله عليه وسلم أن يشرع من قبل
 نفسه ما شاء كما في حديث تحريم شجر مكة فان عمر العباس رضي الله عنه لما قال له يا رسول الله
 الا لا ذخر فقال صلى الله عليه وسلم الا لا ذخر ولو ان الله تعالى لم يجعل له ان يشرع من قبل
 نفسه لم يخر أصلي الله عليه وسلم ان يستثنى شيئاً مما حرمه الله تعالى فافهم والله سبحانه وتعالى أعلم

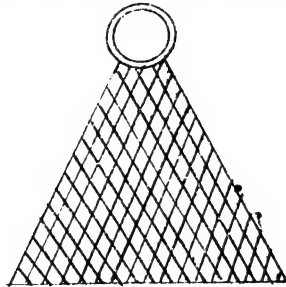


فانظر يا أحمى إلى العين التي في أسفل الشجرة وإلى الفروع والأغصان الثمار التي لها كلها متفرعة من عين الشريعة فالفروع النماثل أمثال أقوال أئمة المذاهب الفروع الصغار أمثال أقوال كبار المقلدين والأغصان المتفرعة من جواب الفروع أمثال أقوال طلبة هؤلاء المقلدين والنقط الخ التي في أعلى الأغصان الصغار أمثال المسائل المستخرجة من أقوال العلماء في كل دور من أدوار الزمان إلى أن يخرج المهدي عليه السلام فيبطل في عصره + التقيد بالعمل بقول من قبل من المذاهب كما صرح به أهل الكشف ويلهم الحكم بشرقية محمد صلى الله عليه وسلم بحكم المطابقة بحيث لو كان رسول الله صلى الله عليه وسلم موجوداً لأقره على جميع أحكامه كما أشار إليه حديث ذكر الحديث بقوله لا يخطئوا ثم إذا نزل عيسى عليه السلام أنقل الحكم إلى أمراءه وهو أنه يوحى إلى السيد عيسى بشرقية محمد صلى الله عليه وسلم على لسان جبريل عليه الصلوة والسلام فلم يخرج أحد عن حقيقة شريعة محمد صلى الله عليه وسلم لأن الأئمة والأئمة السابقين واللاحقين فكل الأئمة والأولياء تحت دائرة شريعة محمد صلى الله عليه وسلم وعلم متفرع من عين شريعة وسجرة علمه ما من قول من أقوال أئمة شريعة الا وهو متفرع من هذه الشجرة وفروعها وأغصانها كما يعرف ذلك من تأمل في هذه الشجرة وكل من تأمل في هذه الشجرة وأمعن النظر بينها لم يجد قولاً منها غير متصل بما قبله أبداً والله أعلم وأحكم لله وحده

وهذا مثال آخر لاختلاف سائر مذاهب المجتهدين ومقدمهم بعين الشريعة المطهرة فتأمل



فانظر يا أخي الى العين الوسطى التي هي مثال عين الشريعة المطهرة التي يتفرع منها كل قول من أقوال المجتهدين ومقدمهم الى يوم القيامة ومثال من اهل جميع المجتهدين المذمومة والمستعلة مثال الخطوط الشارعة الى العين الوسطى في سائر الجوانب فمن تأمل في ذلك عرف ما أردناه بقولنا انه ليس من هبك ولي بالشريعة من مذهب الرجوع اليها الى عين واحدة اهم وتطويع ذلك ايضا شبكة الصياد فان كل عين منها تنضل بالعين الاولى في سائر الادوار وهذا امثالها



فانظر يا أخي الى العين الاولى وما تفرع منها في سائر الادوار الذي هو مثال عين الشريعة ومثال انضال أقوال علماء الشريعة كلها بعين الشريعة فمات قول من أقوالهم يخرج من عين الشريعة أي كما ترى فكل عين تمسكت بها أو وصلت الى العين الاولى ومن شهد هذا المستند تتساوى عنده جميع الأقوال في الصفحة والله سبحانه وتعالى اعلم انتهى

وهذا مثال صورة انضال اهل المجتهدين واقوال مقلد هم ينحى الكتاب والسنة من طريق
السند الظاهر قتالهم

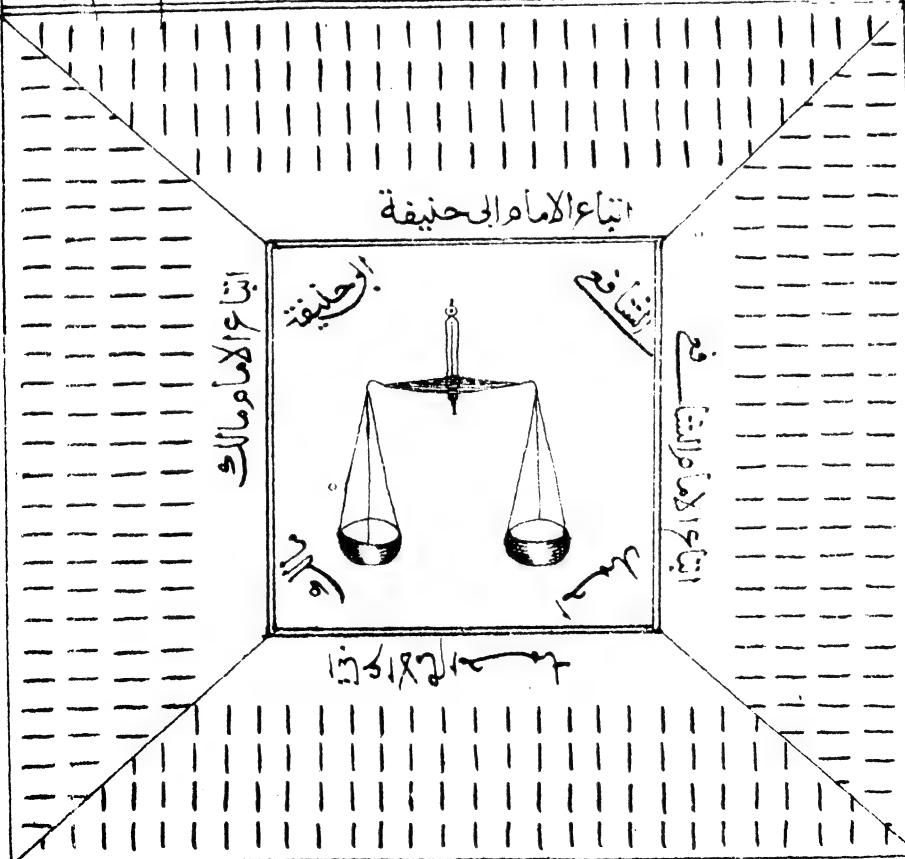
الامام ابي حنيفة عن عطاء عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله عز وجل

الامام مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله عز وجل

الامام الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله عز وجل

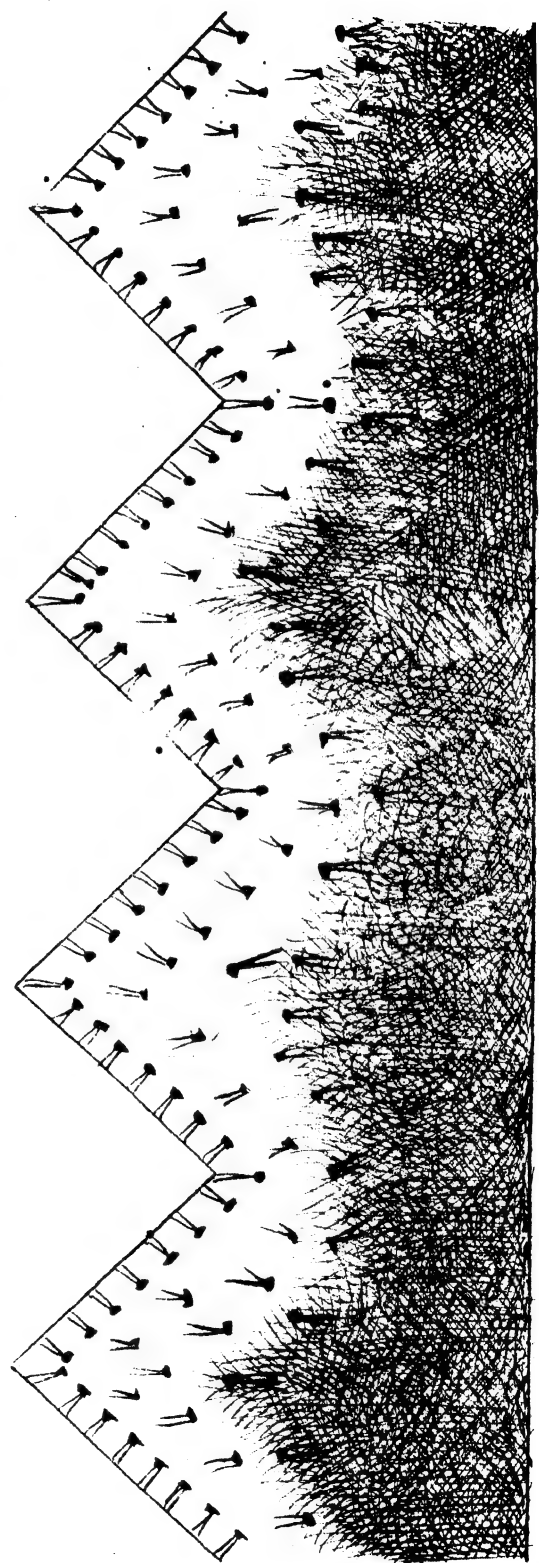
الامام احمد عن الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله عز وجل
انظروا يا اخي احاطة البحر بهذه الائمة ابتداء وانتها

مثال موقف الائمة الاربعة وغيرهم عند الحساب والميزان وابتاعهم خلفهم ليشفوا



مثال صراط من استيقظ على الشريعة في دار الدنيا ومثال الناس فوقه
 وهذا مثال موقف الأئمة المجتهدين بالاحتياط المتأخرون على الصراط حتى يخلصوا إلى الجنة من غير وقوع في النار

مثال صراط من تفرج عن الشريعة في دار الدنيا ومثال الناس فوقه ومعلوم أن الصراط في الدنيا واحد في نفسه لكنه يتشكل لكل من فعل فوقه بمقتضى عمله وعمله
 مثال اكتشاف المنع على الصراط حقيقة أما هو هذا لا هنا لا في في كل إنسان ثمرة عمل من راعى الشريعة هذا زنت ولا هنا لا تقبلها إذا ضاها ولا يسلك الله



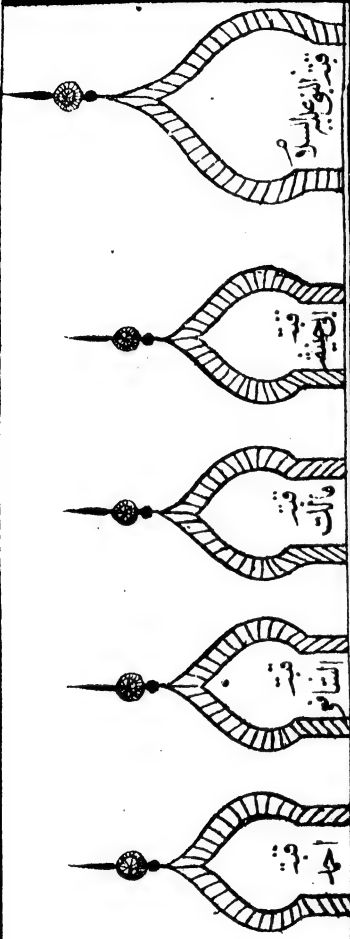
وهذا مثال طرق مذهب الأئمة المجتهدين إلى أبواب الجنة وان كل من عمل بذهب منها خالصا وصله إلى باب الجنة

طريق الامام أبي حنيفة إلى باب الجنة
طريق الامام مالك إلى باب الجنة
طريق الامام الشافعي إلى باب الجنة
طريق الامام احمد إلى باب الجنة
طريق اتناء الامام داود إلى باب الجنة
طريق اتناء الامام الليث إلى باب الجنة
طريق اتناء الامام اسحاق إلى باب الجنة
طريق اتناء الامام عمر بن الخطاب إلى باب الجنة



وقد ذكرنا في كتاب الاجوبة عن ائمة الفقهاء والصوفية ان ائمة الصوفية كلهم يتبعون في مقدسهم و
ويلحظون احدهم عند طلوع روجه وعند سوال فكره ونكره عند الشرع الحسنة الميزان والهرط ولا يفتلون
عنهم في موقف من الموقف ولما مات شيخنا شيخ الاسلام الشيخ ناصر الدين اللقاني رآه بعض الصالحين في المنام فقال له
ما فعل الله بك فقال لما جلس في القبر ليسألني اتاهم الامام ما الذي قال مثل هذا يجتلبني سؤال في ايمانه
بالله ورسوله شيخنا عنه فتبينوا عنى ما واذ كان مشايخ الصوفية يلحظون اتباعهم ومريد ييم في جميع الاحوال الشرائع
في الدنيا والآخرة فكيف يا ائمة المذاهب الذين هم نواد الارض وركان الدين وامناء الشارع على ائمة رضى الله عنهم
أجمعين فطربفسا يا أخي فرعيننا بتقليد كل امام شئت منهم وأكل الله رب العالمين

وهذا مثال قباب الأئمة المجتهدين على نهر الحياة في الجنة الذي هو مظهر الشريعة المطهرة في الدنيا وأما ذكرنا
 في رسول الله صلى الله عليه وسلم مع قباب الأئمة الأربعة لأنهم ما نالوا هذا المقام إلا بتابع شريعته فكان من جملة
 نعيمهم في الجنة شهود ذاتة صلى الله عليه وسلم فتأمل تهتدي إن شاء الله تعالى



أقول أما اقتصرنا على قباب الأئمة الأربعة من المجتهدين لأنهم هم الذين دام تدوين مذاهبهم إلى عصرنا هذا وكانوا الوهاب
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم في هدايته أمته إلى شريعته فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم القيامة قد لا جعلنا قبابهم
 بجليلة فتنه صلى الله عليه وسلم فلا يفارقونه صلى الله عليه وسلم في الدنيا ولا في الآخرة وما رسمت هذه القباب بغيره إنما رسمتها
 على صورة ما رأيناها في الجنة في بعض الوقائع فالحمد لله رب العالمين وليكن ذلك آخر فصل الأمانة

ونشر في دم الرأى فتقول بالله التوفيق

فصل

الامام ابو حنيفة اعلم اننى انما قدمت هذا الفصل على ما بعد من الحزم بين الاحاديث والا قوال لا يند طلبة العلم على شدة بلوى حبيب المجتهدين من القول في دين الله بالرأى ليقبل على العمل بحجبه أقوال الأئمة المجتهدين بطيب نفس واستراح صدر على حكمه وتلقى الميراث فان أقوالهم كلها لا يخرج عن مرتبة الميراث تحقير ونسب وقد كان الأئمة المجتهدين كلهم يحتثون أصحابهم على العمل بما هو الكتاب السنة ويقولون اذا رأيت كلامنا يخالف ظاهر الكتاب السنة فاعملوا بالكتاب السنة واضربوا بكلامنا الحائط اعم وانما قالوا ذلك احتياطاً للإمام وأدباً مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يزيل أحدهم في شريعته صلى الله عليه وسلم شيئاً لم يردده ولم يرضه وخوفاً أن يكتب عنهم من جملة الأئمة المضلين اذا زاد في الشريعة شيئاً ما ذكرنا فقلت فما حصل القول الذى يرضاه الله ورسوله فالحجوا بصدده ان يخرج عن قواعد الشريعة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فكل ما شذبت له الشريعة بالصحة وموافقة القواعد فهو مودع من الشريعة وان لم يصرح به الشارح وعبارة البيهقي في باب القضاء سنة الكبرى اعلم ان الرأى المنزوم هو كل ما لا يكون منهم بأصل قال وعليه ذلك يحل كل ما جاء في ذكره الرأى اعم اذا علمت ذلك فاعلم ان الشريعة منقضية على ثلاث أقسام اراون ما اتى به الوحى من الاحاديث مثل حديث مجرم من الرضا عما يحرم من النسب مثل حديث لا تنك المرأة على عمها ولا اختها ومثل حديث لا يحرم من الرضاعة المصنعة ولا المصنعة ومثل حديث لا تنك المرأة على عمتها وما جرى مجرى ذلك من الاصول الثابتة في الشريعة فانه كالقرآن من حيث انعقاد الاجماع على عدم مخالفة القسم اثباتاً ما باهر الحق تعالى بنبى صلى الله عليه وسلم ان ليس له على رايه هو على وجه الارشاد لامتته كتحريم لبس الحرير على الرجال وقوله في حديث لا يحرم ذلك الا الاذخر حين قال له عمه العباس الا الاذخر يا رسول الله ولولا ان الله تعالى كان يحرم جميع نبات الحرم لم يثبت صلى الله عليه وسلم الاذخر لما سألته عمه العباس في ذلك ومخو حديث لولا ان اسحق على امتى لخرت العشاء الى ثلث الليل ومخو حديث لو قلت نعم لوجبت ولم تستطعوا في جواب من قال له في فرضه الحزم اكل عام يا رسول الله قال لا ولو قلت نعم لوجبت الحديث وقد كان صلى الله عليه وسلم لم يخفف على امته حسب قته ونبهاهم عن كثرة السؤال ويقولون انكون ما تركتكم خوفاً من كثرة تنزل الاحكام عن سؤالهم فيعجزون عن القيام بها القسم الثالث ما جعله الشارع فضيلة لامتته وتاديباً لهم فان فعلوه حازوا الفضيلة وان تركوه فلا جاز عليه وذلك كتهنئة صلى الله عليه وسلم عن كسب الحزم وتأميره بالمسح على الخفين بل لا عن غسل الرجلين وكنهيه النساء عن زيارة القبور وعن لبس الحرير ومعلوم ان السنة قاضية على الكتاب ولا عكس من حيث انها بيان لما احل في القرآن كما ان الأئمة المجتهدين هم الذين يبينون انما في السنة من الاجمال كما ان اتباع المجتهدين هم المبينون لنا ما احل في كلام المجتهدين وهكذا الى يوم

القبالة وسمعت سيدي عيا الخواص حمد الله تعالى يقول لولا ان السنة ثبتت لنا ما تحصيل في القرآن
ما فعل واحد من العلماء على استخراج احكام المياه والطهارة ولا عرف كون الصبر ركعتين والظهور
والعصر العشاء اربعاً ولا كون انتم بثلث لا تلو كان يعرف احكامها يقال في دعاء التوجه الافتتاح لا عرفه التكبير
ولا اذكار الكومر والسموح والاعتزالين ولا ما يقال في جلوس التشهدين ولا بان يعرف كيفية صلاة العيدين
والكسوفين ولا غيرهما من الصلوات المجازاة والاستسقاء ولا بان يعرف ائمة الزكاة ولا اركان الصيام
والحج والبيع المكحول والحجر والاقضية وسائر احوال الفقهاء وقد قال رجل عمران بن حصين لا ينبغي ثمة معاً الا
بالقرآن فقال له عمران انك لا تحق ههنا في القرآن بيان عدد ركعات الفريضة واجهروا في كذا وتذا فقال الرجل
الا فاحم عمران ام وروى البيهقي ايضا في باب صلاة المسافرين سنة عن عمر رضي الله عنه انه سئل عن قصر
الصلاة في السفر وقيل له انما النجى في كتاب العزيز صلاة الخوف ولا يجد صلاة السفر فقال للشيخان ابن ابي عمير
ارسل الينا نحن صلى الله عليه وسلم ولا نعلم شيئا وانما نفعنا ما راينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل قصر الصلاة في السفر
سنة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ام فقام له ذلك فانه يقبس

فصول في بيان ورود في ذم الرائي عن الشارع وعن اصحاب التابعين وتاييد التابعين لهم باحسان
اليوم الدين في رويته في الصحيح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عليكم بمتنتي وستة الخلقاء من بعدك غصوا
عندها يا سواحد اياكم ولحنات الامور فان كل محدث بدعة وكل بدعة ضلالة وان صلى الله عليه وسلم
يقول كل من عمل ليس عليه امرنا فهو رد وروى البخاري عن ابن مسعود واول كتاب الفرائض من صحيحه انه قال اقلوا
العلم قبل الظانين اي الذين — تخيل في دين الله بالظن الرواي فانظر كيف نفى عبد الله بن مسعود العلم
عن المتكلمين في دين الله بالرواي وروى الترمذي باسناد حسن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يهتبه ان اردت
ان لا توقف على الضرطرفة عين فلا تخرب في دين الله شيئا براك ام وكان عبد الله بن عباس ولما هدد
وعطاء وغيرهم يخافون من خول الزام في اقوالهم استل الخوف حتى ان عبد الله بن عباس ومحمد بن سيرين
سما اذا وقع احد في عرضها او سألها ان يحالها قال له ان الله تعالى قد جرم اعراض المؤمنين فلا تخلفا
ولكن غفر الله لك يا اخي قال بعض العارفين وهو من دقيق الورع وعجبني التصريح ايضا ذلك ان الغيبة
وكل ذنب يقع فيه العبد له جهنم ويعلق بالله تعالى من حيث يعلق حردده ولا يدخل العبد فيه ويحيط به بالعبد
يواخذ الله تعالى بالحضم اذا وقعت المشاحمة في الفخرة من العباد وروى البيهقي عن عبد الله بن مسعود انه
كان يقول لا يقدر رجل رجلا في دينه فان آمن آمن وان كفر كفر حتى في نفس الامر وانظر في ذلك وكان
عمر بن الخطاب رضي الله عنه اذا فحق الناس يقول هذا راى عمر فان كان صوابا فمن الله ان كان خطأ فمن عمر وروى
عن مجاهد عطاء سما كما نايقولا من اجل الا وما غود من كلمة مروى وديلا لا رسول الله صلى الله عليه وسلم

قلت وكذا كان مالك بن انس رحمه الله تعالى يقول حاشيت في الفصل الذي بعده ان شاء الله تعالى وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول سبنا قوم يجادونكم بشبهات القرآن فخذوهم بالسنة فان اصبحت بالسنة علمتكم بالله عز وجل قال الخطابي اصبحت بالسنة هم حفاظ الحديث والمطالعون عليها الائمة المجتهدون وكل ما يتعلمهم فانهم هم الذين يفهمون ما تضمنه السنن من الاحكام سمع الامام احمد بن الحساق السبيعي قال يقول المحدثون استغفروا بالعلم فقال له الامام احمد ^{عنه} كما فر لا تظن علينا اننا بعد اليوتمة انما نقتل اصبحت امة واقلة ابد الامم الناس لا يدخل ارجح هذا الناس فانظر يا ابي كيف وقع من الامم هذا الوجه العظيم لمن قال الى محمد استغفروا بالعلم كما قالوا من لا يخرج من السنن يشرب لبنا من لبنها ولا يفقه الحليقة ^{فقد} مالك بن انس يقول بخبر اير القاض فقال المغني وهل مال ذلك امثال ان يحرم في دين ابن عبد الملك الله يا امير المؤمنين ^{ما كان} التحريم لرسول الله صلى الله عليه وسلم لا يوجب من ربه عز وجل قد قال تعالى الحكم بين الناس يا ابا الله لم يزل بما رايت يا محمد فلو كان الدين بالوأي كان رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجتاز الى وحى كان الحق تعالى امره ان يجعل به عابته الله تعالى حين حرم على نفسه ما حرم في قصده ما رآه وقال يا ايها النبي لم تحرم ما أحل الله لك الاية ثم اذا كان هذا كلام المغني في ذلك الزمان في الامم ما لك فيك كلام غيره من العلماء العاملين في ذلك الزمان وتفتيدهم بالكتابات للسنن وما ذكرت ليا ابي هذه الحكاية عن المغني الا لا بد لك عدم تخريج احد من السلف على احكام في دين الله بالوأي لما اخذ كلام المجتهدين بالايان والتصديق ولولم تعرف من أين اخذوا هذه واستنبطوا من الكتاب اية السنن وتعتقد ان الامم ما كانوا لا راى في السنن ما يشهد بتحريم القتل وسامعنا اذ فتى به وكان الامام حنبل بن سهل رضي الله عنه يقول لو كنت فاضيا لحبست كلام من هذين الرجلين من يطلي الحديث ولا يطلي الفقه او يطلي الفقه ولا يطلي الحديث ويقول انظر الى الائمة المجتهدين كيف طلبوا الحديث مع الفقه ولم يكتفوا باحدهما وكان الامام جعفر الصادق رحمه الله تعالى يقول من اعظم فتنة تكون على امة قوم يقيسون في الامور برأيهم فيحرمون ما أحل الله ويحلون ما حرم الله اه وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول الذي نفس عمر سيرة ما قبض الله تعالى روح نبيه صلى الله عليه وسلم ولا راف الوحي عنه حتى اغنى الله عنه كلهم عن الوأي وكان الشعبي يقول سمعت ابا عبد الله فيهم الاسرار بذلك وينتقم وكان كبيرهم رحمه الله تعالى يقول عليكم يا تبلم الائمة المجتهدين والمحدثين فانهم يكتفون ما لهم وما عليهم بخلاف اهل الاهواء والوأي فانهم لا يكتفون قط ما عليهم وكان الشعبي وعبد الرحمن بن همدان يزوران كل من رآياه يتدبرين بالوأي وينتبران

دين النبي محمد مختار + نعم المطيعة للفقى الآثار +

لا ترغب عن الحديث فكله + فالوأي ليل والحديث فها +

وكان احمد بن سريج يقول اهل الحديث اعظم درجة من الفقهاء لا غنا عنهم بضبط الاصول +

وكان عامر بن قيس يقول لا تذهب الدين حتى يصير العلم جهلا والجهل علما وكان عبد الله بن مسعود يقول من سأل عن
 علم لا يعلمه فيقل الله علمه فان الله تعالى قال الحمد صلى الله عليه وسلم قل ما سألتكم عليم من أجروما أنا من المستقلين
 يعني في الجواب عما سألتني عنه وكان يقول من أفتى الناس كل ما يسألونه فيه فهو محنون وكان مسروق إذا سأل
 عن مسألة يقول للسائل هل وقعت فان قال لا قال أعفى منها حتى تكون وكان مجاهد يقول لأصحابه لا تكتبوا عني كل
 ما فقت به إنما كتبت الحديث ولعل كل شيء أفينتكم به اليوم أوجه عنه عزه وكان الاعمش رضي الله عنه يقول عليكم
 ملازمة السنة وعلوها لأطفال فانهم يحفظون على الناس فيهم إذا جاء وقتهم وكان أبو العلم رحمه الله تعالى يقول
 إذا انفجر الرجل في الحديث كان الناس عنه كالبرق وكان أبو بكر بن عياش يقول أهل الحديث كل زمان كاهل الإسلام مع أهل
 الأديان ولما رأوا أهل الحديث في كلامه ما يشتمل أهل السنة من الفقهاء وإن لم يكونوا حفاظا وكان أبو سليمان
 الخطابي يقول عليكم بتروك الجدل في الحديث وأقوال الأئمة فان الله تعالى يقول ما يجادل في آيات الله إلا الذين
 كفروا وما كانت قط زينة أو بديعة أو كفو أو جراءة على الله تعالى إلا من قبل الجدل وعلم الكلام وكان عمر بن عبد العزيز
 يقول إذا رأيتم جماعة يتناجون سرا فيما بينهم بأمر بينهم فاشهدوا أن ذلك ضلال وبيعة وكان يقول كأولئك
 هم أهل السنة وأصاغرهم هم أهل البدعة وكان سفيان الثوري يقول المراد بالسواد الأعظم هم من كان
 أهل السنة والجماعة ولو واحد فاصح ذلك وأما ما نقل عن الأئمة الأربعة رضوان الله عنهم أجمعين في ذم الرأي
 فأولهم تديرا من كل رأي يخالف ظاهر الشريعة الإمام الأعظم أبو حنيفة النعمان بن ثابت رضي الله عنه خلاف
 ما يضيفه إليه بعض المتعصبين وبما فضيحه يوم القيامة من الإمام إذا وقع الوجه الوجه وإن كان في قلبه ولا يغير
 أن يذكر أحد من الأئمة بسوء وإن المقام من المقام إذا الأئمة كالنجوم في السماء وعندهم كاهل الأرض الذين
 لا يعرفون من النجوم إلا خيالها على وجه الماء وقد روى الشيخ حميد الدين في الفتوحات المكية بسند إلى الإمام أبي
 حنيفة رضي الله عنه أنه كان يقول أياكم والقول في دين الله تعالى بالرأي عليكم بالرأي عليكم بالنسبة السنة فمن
 عنها ضل فان قيل إن المجتهدين قدموا الأحكام في أشياء لم تضرح الشريعة بتغيرها ولا يوجب بها فحرمواها وأوجبوا
 فالجواب أنهم لو لا علموا من قرائن الأدلة تخريمها أو وجوبها ما قالوا به القرائن أصداق الأدلة وقد يعلمون ذلك
 بالكشف أيضا فتنبيه القرائن أم وكان الإمام أبو حنيفة يقول القدرية نجوس هذه الأمة وشيخنا الرجال
 وكان يقول حرام على من لم يعرف دليل أن يفتي بكلامي وكان إذا فتي يقول هذا رأي أبي حنيفة وهو أحسن
 ما قل رأينا عليه فمن جاءه أحسن منه فهو أولى بالصواب وكان يقول أياكم وأراء الرجال دخل عليهم ومن
 أهل الكوفة والحديث يفرأ عنده فقال الرجل دعونا من هذه الأهلية فرجعه الإمام أشرا فجروا وقال له لو لا السنة
 أحصنا القرآن ثم قال الرجل ما تقول في حكم الفرواين دليل من القرآن فالجواب الرجل فقال للإمام فما كنت تقول

انت فيه فقال ليس هو من جهة الانعام فانظروا اخي الى المناصلة الامم عن السنة ورجوه من عرض له بترك النظر في
احاديثها فكيف ينبغي لاحد ان ينسب العلم الى القول في دين الله بالوائى الذى لا يشهد له طاهر كتاب السنة وكان صلى الله
عنه يقول عليكم بانار من سلفوا اياكم وراى الرجال ان زعموه يا يقول فان الامر بخلي حين ينبغي انتم على طريقتهم
وكان يقول اياكم البدع والبدع والتظلم عليكم بالامر الاول العتيق وخص شخص الكوفة بكنان اينال كاد
ابوصيفة ان يقتله قاله كتاب ثم غير القول في الحديث وقيل مرة ما تقول فيما احذر ان ابن الكرام العرض
والجوهر والحكم فقال هذه مقالات الفلاسفة فعليكم بالاتباع وطريقة السلفوا اياكم وكل محدث ثابته وقيل مرة
قد نزلت الناس على الحديث واقتلوا على سماعه فقال صلى الله عنه نفسى عنهم الحديث عمل به وكان يقول لم تزل
الناس في صلاح ما دام فيهم من يطلب الحديث فاذا طلبوا العلم بلامتك فسروا وكان صلى الله عنه يقول قاتل
الله عمر بن عبيد فانه قتل الناس اب الحوض في الحرام فيما لا يعينهم وكان يقول لا ينبغي لاحد ان يقول قولاً لا
يعلم ان شريعت رسول الله صلى الله عليه وسلم تقبله وكان يحجم العلماء في كل مسألة لم يجد لها حجة في الكتاب والسنة
ويعمل بما يتفقون عليه فيها وكذلك كان يفعل اذا استنبط حكماً فلا يكتب حتى يحجم عليه علماء عصره فان رضى
قال لابي يوسف اكتبه صلى الله عنه فمن كان على هذا القدم من اتباع السنة كيف يجوز نسبته الى الواو مجاز
الله ان يقع في مثل ذلك عاقل كما يستلطف في الاجوبة عن ان شاء الله تعالى وقال صاحب الفتاوى السريحية
اتفقوا لا حيفه من الاصحاح المرفوع لغيره وقيل وضعه من شبه شورى ولم يستند بوضع المسائل والتمكان
يلقبها على اصحابه مسألة مشددة في غير موضع حتى ثبت الامور كلها وقد ادرار بها ما عجزت عنه اصحاب القوائم
السنة كمال الدين بن الطمام عن اصحاب ابي حنيفة كالى يوسف وعمر وقرى الحسن انهم كانوا يقولون ما قلنا في مسألة
قولا الا وهو رايه عن ابي حنيفة واقسموا على ذلك ايما ملاحظة فلم يتحقق اذن في الفقه بحمد الله تعالى
ولامذهب الا صلى الله عنه بغيره كان ما نسب غيره فهو من ابي حنيفة وان نسب غيره فهو بطريق
المجاز لموافقة فهو قول القائل قولى قولك من هو كمنه فعمل من اخذ بقول احد من اصحاب ابي حنيفة
فهو اخذ بقول ابي حنيفة صلى الله عنه والحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين

وقال صاحب الفتاوى

(فصل) فيما نقل عن الامم مالت من ذم الراى وملء عنه في الوقوف على ما حدثت
الشريعة المطهرة كالرضى الله عنه يقول اياكم وراى الرجال الا ان تجتمعوا عليه واسمعوا
ما انزل اليكم من ربكم وملء عن نبيكم وان لم تفهموا المعنى فسلموا لعلمائكم
ولا تجادلوه فان الجدل في الدين من بقايا النفاق قال ابن القاسم بل هو النفاق
كل لان الجدل بالباطل في الحق مع العلماء كالجدل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم

وسلم من حيث ان الحق شرع صلى الله عليه وسلم وان تفاوت مقام المجادل في الدين ام وكان
يقول سلموا للائمة ولا تجادلوهم فلو كنا كلنا جاءنا رجل أحد من رجل البغاة لمخفنا أن نقيم
في رد ما جاء به جبريل عليه السلام وكان صلى الله عليه وسلم اذا استبطل منكم يقول لأصحابه انظروا
فيه فانه دين وما من أحد الا وما أخذ من كلامه وروح ودعاه الأئمة من الرضا عنه يعني به رسول
الله صلى الله عليه وسلم ونقل ابن خرم عنه أنه لما حضرته الوفاة قال لقد وجدت الآن اني اذهب على
كل مسألة فلتها برأى سوطا ولا ألقى رسول الله صلى الله عليه وسلم بشيء زدت في شريعة أو خالفت
فيه ظاهرها قال من هنا صرح صلى الله عليه وسلم راية الحديث بالمعنى للعارف خوفاً أن يزيد الراوى
في الحديث أو يفتقص ام قلت وقد رايت النبي صلى الله عليه وسلم في جملة مشرق في
وقال لي عليك بالاطلاع على أقوال امام دار هجرتي والوقوف عند ما قاله شهد اتارى ام فمقتلت
أمره صلى الله عليه وسلم وطاعت الموطأ والمدون الكبرى ثم اختصرتها وفيها المسائل
التي تميز بها عن بقية الأئمة عملاً بشارته صلى الله عليه وسلم ورايته رضي الله عنه
يقف عند حد الشريعة لا يكاد يتعداها وعلمت بذلك أن الوقوف على حد ما ورد في ولى من
الابتداء ولو استحسن فان الشارع قد لا يرضى بتلك الزيادة في الترخيم أو في الوجود
والحمد لله رب العالمين

فصل فيما نقل عن الامام الشافعي رضي الله عنه عن ذم الأثر المتروك من روى الأثر
يسنده الى الامام الشافعي انه كان يقول حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مستنقح بنفسه اذا
معه انه لا يحتاج الى قول بعضه اذا صح دليله لان السنة قاضية على الفرائض والعكس هي مبينة
لما جعل منه وسئل الشافعي مرة عن محرم قتل زينو ا فقال وما أنا اكبر المرمول فحذوه و عما
نماكم عنه فانتموا وقال الامام محمد الكوفي رضي الله عنه رايت الامام الشافعي بمكة وفتي
الناس رايت الامام احمد واسحاق بن راهويه حاضرين فقال الشافعي قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم وهل تروا لنا عقيل من دار فقال اسحق روي عن الحسن والبرهم
انما لم يكونا بريانه وكذا لك عطاء و فجاهد فقال الشافعي لا اساق لو كان غيري
موضوعت لفركت اذنه أقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول قال عطاء و فجاهد الحسن
وهل لاحد من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة بآبي هو اوى وكان الامام احمد يقول سألت
الامام الشافعي عن القياس فقال عند الضرورات وكان الشافعي رضي الله عنه يقول لولا أهل
الحج لم خطبت الزنادقة على المنابر وكان رضي الله عنه يقول الاضطرار لا يوجب من أفعال ذوي
العقول ولا ينبغي أن يقال في شيء من الاصول لم ولا كيف فيقتل لضرورة وما الاصول فقال الكندي
والسنن والقياس عليهما وكان يقول اذا اضطرر بينكم الحديث برسول الله صلى الله عليه وسلم
فهو السنة ولكن الاجماع أكبر منه الا ان تواتر يعني الحديث وكان يقول الحديث على ظاهره
لكنه اذا احتل على معان فاولاها ما وافق الظاهر كان يقول أهل الحديث في كل زمان كما استقام
في زمانهم وكان يقول اذا رايت صاحب حديث فكا في رأيت أحد من أصحاب

رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يقول يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ولا بما لا يحل ولا بما لا يفتش فيه
وكان رضي الله عنه يقول من خلص في علم الحرام فكانه دخل البحر في صهيحانه فقبل له يا أيها عبد الله انه في علم التوحيد
فقال قد سألت ما لم أجد من التوحيد فقال هو ما دخل به الرجل الاسلام وعصر يده وماله فهو قول الرجل شهيد لا اله الا
الله شهد ان محمدا رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يقول اذا رايتم الرجل يقول الاسم غير المسمى أو عينه فاشهدوا عليه
بأنه زندقه وروى الحاكم والبيهقي عن الامام الشافعي انه كان يقول اذا صح الحديث فهو مذهبي قال ابن خرم أي صح عنده
او عن غيره من الأئمة وفي رواية أخرى اذا رايتم كلاما في محامد كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعلموا بحرام رسول الله
الله عليه وسلم وامرهم بالجل في الحائط وقالوا قد نردبهم يا أبا اسحاق لا تقل في كلامنا أو قال انظر في ذلك لنفسك فانه دين
وكان رضي الله عنه اذا توقف في حديث يقول لو صح ذلك لقننا به وروى البيهقي عنه ذلك في باب حديث المستحاضة
تغسل عنها أو الدم وتصل ثم تتوضأ لكل صلاة وقال لوصح هذا الحديث لقننا به كان عمر البنا من القياس على
سنة محمد صلى الله عليه وسلم في الوضوء على خرج من قبل أو دبره وكان يقول اذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم بأى هو
وأى شيء لم يزلنا نزلنا وقال في باب سبهم البواذين لو كنا نثبت مثل هذا الحديث لمخالفناه وفي رواية أخرى لو كنا
ثبت مثل هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم لأخذنا به فانه أولى الامور بنا ولا حجة في قول أحد من رسول الله صلى الله عليه وسلم
وان كنا في قياس لا شيء الاطلاع الله ورسول الله صلى الله عليه وسلم بالتسليم وذكره البيهقي في سننه في باب
الرجوع بموت ولم يفر من صا قاور وعنه أيضا في باب السير انه كان يقول ان كان هذا الحديث ثبت فراجحة لأحد
وكان رضي الله عنه يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم أجل في أعيننا من أن نجحد عليه ما قضيه وقال الشافعي في باب الصيام
من الامم كل شيء مخالف أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم سقط ولا يقوم معه أي لا قياس فان الله تعالى عظم العدل يقول رسول الله
صلى الله عليه وسلم فليس صومكم ولا غيركم أمره بوقال في باب المعلم تأكل من الصيد اذا ثبت الخرج عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
لم يزل يتردد شيء أبدا وقال في باب العتق من الامم وليس قول أحد ان كانوا عتد امر النبي صلى الله عليه وسلم حجة هذا ما اطلعت
عليه من المواضع التي نقلت عن الامام الشافعي في تربيته من الرأى وأدبهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بل وبياعته كما
يتأدب معهم في الصلاة الصلابة والتأعين فضة وعن كلام سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم فقل
ابن الصلاح في يوم الحديث ان الشافعي قال في رسالته القديمة بعد ان أتى على الصحابة بما هم أهل الصلابة
رضي الله عنهم فوقفنا في كل علم واجتهاد وورع وعقل في كل أمر استدرك به علم وأراؤهم لنا أشهد وأولى
من رأينا عندنا لاقتسناهم وروى البيهقي ان الشافعي استفتى فيمن نذر ليعتق اثنين الى ثلثة وحدثنا في
بكتافهم فكان السائل توقف في ذلك فقال الشافعي قد قال بهذا القول من هو خير مني عطلة بن
الرياس رضي الله عنه ويشتا في فصول الاجوبة عن الامام أبي حنيفة وبيان مقامه في العلم ان الشافعي

تترك الفتوى لما ذكره وأدركت صلاة الصبح عنه وقال أئمة أقنت بحضرة الإمام وهو لا يقول له وإن الإمام الشافعي
 إنما فعل ذلك فتح الباب للأدب مع الأئمة المجتهدين وحملهم في جميع أقوالهم على المحامل المحسنة وعلى أنهم ما قالوا قولا
 إلا كونهم اطلعوا على دليل من كلام الشارع صلى الله عليه وسلم فلا ينافي ذلك قول الشافعي فيما تقدم عنه أنه حجة
 لقول أحد من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم فافهم على أن بعضهم قال أن الشافعي ما فعل ذلك إلا اجتراحا منه
 فادى اجتراحه إلى أن الأدب مع الأئمة المجتهدين واجب فقد يحمل في بعض السنن لما يترتب عليه من فهم القدر فيه إلى
 نقول به إن الإمام الشافعي رضي الله عنه يترى الفتوى المحض للأدب مع الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه قول الإمام الشافعي
 بسنية حينئذ لما فيه من سوء الأدب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يترى شيء قال به لشيء قال به غيره وحاشا
 الإمام الشافعي رضي الله عنه من ذلك أما نقول أن تروى الإمام الشافعي رضي الله عنه الفتوى عند ريادة قولا الإمام
 أبي حنيفة رضي الله عنه إنما كان موافقة في اجتراحها حصلت في ذلك الوقت ويكون ذلك من أصل الكرامات
 الجبلية المعنونة للإمام أبي حنيفة رضي الله عنه ولا يفهم ذلك مقام الإمام الشافعي رضي الله عنه مع الإمام أبي حنيفة
 رضي الله عنه وإنما ذلك فيه رعاية لكل المقامين على أنه قد نقل عن الإمام الشافعي رضي الله عنه في عظيم الإمام أبي حنيفة
 والأدب مع ما فيه من كفاية لكل ذي لب كما سترى بعض أن شاء الله تعالى في هذا الكتاب من أرواق البعض لا بدع
 حملنا تروى الفتوى على الأدب المحض لأن الأدب مع ما أثر به رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه لم فكان للتأديب مع أئمة أمهوه
 لتأديب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم تأديب شرعي فليتأمل ويستأ في فصل الاجوبة عن الإمام أبي حنيفة قول الإمام
 مالك لما سئل عن الإمام أبي حنيفة ما تقولون في رجل لو ناطق في أن نصف هذه الاسطوانة حرج ونصفها فضة لقال
 بحجة وكذلك قول الإمام الشافعي الناس كلهم في الفضة عيال على الإمام أبي حنيفة فتأمل ما أئتمى أدب الأئمة مع بعضهم
 بعضا واقدمهم في ذلك وأياك والتعصير لما أحسن جاهلية من غير دليل فخطي طريق الصواب ومن يتأمله
 أمامهم القباة وتقدم قول الإمام الليث للإمام مالك في مسألة أرسلوا ابن عمر حاكم الله تعالى في هذه المسئلة عند ثم
 إن الإمام مالك في الليث بعد الحرج لله والصلوة على رسول الله صلى الله عليه وسلم فليعلم ما لم يأت في أخى ما بعد ولم الله تعالى
 في هذه المسئلة فقام عند الإمام فاعلم ذلك والحمد لله رب العالمين

فصل فيما نقل عن الإمام أحمد من ذمه الرأي وبقائه بالكتاب السنة روى البيهقي عنه أنه كان إذا
 سئل عن مسألة يقول أو لأحد كلام مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وبلغنا أنه لم يردون له كلاما
 كبقية المجتهدين خوفا أن يقع في رأى يخالف الشريعة وأن جميع مذهبه إنما هو مطلق من صدور
 الرجال وبلغنا أنه وضع في الصلاة نحو عشرين مسألة هكذا أخبرني به شيخ الإسلام تقي الدين
 الحنبلي الفتوح رضي الله عنه وبلغنا أنه لم يأكل البطح حتى مات وكان إذا سئل عن شيء

ذلك يقول لم يبلغ كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكله ولكن لك يلقاها عنه انما خفي
 أيام المحنة في مشقة خلق القرآن ثم خرج بعد اليوم الثالث فقيل له انهم الآن في طلبك فقال
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يمكث في الغار حين اختفى من الكفار اكثر من ثلاثة أيام
 وحاله في العمل بالسنة مشهور وكان يتلو كثيرا من رأى الرجال ويقول لا نرى أحدا ينظر في
 كنت الرأى غالبا الا وفي قلبه دخل وكان ولده عبد الله يقول سألت الامام احمد عن الرجل يكون
 في بلد لا يجد فيها الا صاحبا جديلا يعرف صحبته من سقمه وصاحب آخر فين يسأل منهما
 عن دينه فقال يسأل صاحب الحديث ولا يسأل صاحب الادي وكان كثيرا ما يقول ضعيف
 الحديث ألبنا من رأى الرجال وكذلك نقل عن الامام داود وكان رضى الله عنه يقول انظر
 في أمر نيك فان التقليد يغمر المعصوم من عوم وفيه عي للبطيخ وكان يقول قيم على من أعطى شقة
 يستضيئ بها ان يصفقها ويغشي معتدا على غيره مع قدرته على النظر في الادلة واستخراج ذلك الحكم منها والله
 أعلم وبلغنا أن شخصا استشاره في تقليد أحد من علماء عصره فقال لا تقلدني ولا تقلد مالك ولا
 الاوزاعي ولا النخعي ولا غيرهم وخذ الاحكام من حيث أخذوا ام قلت وهو محمول على من لا يفتي
 على استنباط الاحكام من الكتاب السنة وان قد صرح العلماء بان التقليد واجب على
 النواهي فلا يضل في دينه والله أعلم قد بان لي يا اخي بما نقبناه عن لامعة الاربعين وغيرهم
 ان جميع الأئمة المجتهدين دائرون مع أدلة الشريعة حيث دارت وانهم كلهم منزّهون عن القول
 بالوأي في دين الله وان عدلهم كلها محروبة على الكتاب والسنة كتحريم الذهب والنجوهر وان
 أقوالهم كلها وعدلهم كالقرب المسجوع من الكتاب السنة سدا ولحنه منها وما بقي ذلك
 في التقليد لأي عدل سكت من مذاهبهم فانها كلها طرق الى الحنة كما سبق بيانه او آخر الفضل
 قبله وانهم كلهم على نهج من ابراهيم وانه ما طعن أحد في قول من أقوالهم الى الجملته به ايمان حيث
 نبهنا ايمان من حيث دقة مداركه عليه لاسيما الامام الاعظم ابو سنيّة النعمان بن ثابت رضى
 الله عنه الذي جمع السلف والخلف على كرامة عليه وورعه عبادته ودقته اركه واستنباطاته
 كما سيأتي ببطه في هذه الفضول ان شاء الله تعالى وحاشاه رضى الله عنه من القول في دين الله
 بالوأي الذي لا يشهد له ظاهر كتاب السنة ومن شبه الخ ذلك فيقينة ويدينه الموقف الذي
 يشهد فيه اولود وسمعت سيد عليا الخواص رضى الله عنه مرة يقول يجب على كل مقلد الادب
 مع أئمة المذاهب كلهم وسمع مرة بعض الشافعية يقول في هذا الحديث رد على أبي حنيفة فقال
 قطع الله لسانك مثلث يقول هذا اللفظ انما الادب ان تقول لم يطعم الامام على هذا الحديث
 وسمعت مرة اخرى يقول عدل الامام أبي حنيفة دقيقة لا يكاد يطعم عليها الا أهل
 الكشف من اصحاب الاولياء قال وكان الامام ابو حنيفة ذارأي ماء الميضأة يعرف
 سائر الذنوب التي خرجت فيه من كباير وصغائر ومكروهات فلهذا جعل ماء الطهارة
 اذا نظهر به المكلف له ثلاثة احوال أحدها انه كاليخاسة المغلظة احتياطا لاحتمال
 ان يكون المكلف ارتكب كبير الخطا انه كاليخاسة المتوسطة لاحتمال ان

يكون المكلف ارتكب صغيرة الثالث انه طاهر في نفسه غير مطهر لعبادة لاختلاف
ان يكون المكلف ارتكب مكرها أو خلافا الاولى فان ذلك ليس ذنباً حقيقته لجواز
ارتكابه في الجملة وفهم جماعة من مقلديه ان هذه الثلاثة أقوال في حال واحد والجمال
انها في أحوال كما ذكرنا بحسب حصر الذين يوجب الشريعة في ثلاث أقسام كما ذكرنا ولا يجنبون غالب
المكلفين أن يرتكبوا أحداً منها الا نادراً انتهى وسيأتي بسطه في الجمع بين أقوال العلماء
في باب الطهارة ان شاء الله تعالى اذا علمت ذلك فاقول وبالله التوفيق

فصل في بعض الاجوبة عن الامام أبي حنيفة رضي الله عنه

والفصل الاول في شهادة الأئمة لم يقرأ العلم وبيان أن جميع أقواله وأفعاله وعقائده مشبهة بكاتب
والسنة اعلم يا أخي اني لم أجعل الامام في هذه الفصول بالصل والاحسان الظن فقط
كما يفعل بعضهم وانما اجتنبت عنه بعد التمتع والفحص في كتب الأدلة كما أوضحت ذلك في خطبتي
كتاب المنهج المبين في بيان أدلة هذا المذهب المجتهدين ومذهب اول المذاهب وبينا آخرها اقول
كما قاله بعض أهل الكشف قد اخبره الله تعالى اماماً له بنيه وعباده ولم تزل ابتاعه في زيادة
في كل عصر الى يوم القيامة لو حيل احدهم وضرب على ان يخرج عن طريق ما أحاب فرضي الله عنه
وعن ابتاعه وعن كل من لم الامم مع سائر الأئمة وكان سيدي على الخواص رحمه الله
تعالى يقول لو انصف المقلدون للامم مالت والامم الشافعي رضي الله عنه لما لم يضعف أحد
منهم قولاً من أقوال الامام أبي حنيفة رضي الله عنه بعد أن سمعوا من أئمتهم لهم أو بلغهم ذلك فقد
تقدم عن الامم مالت أنه كان يقول لو ناظرني أبو حنيفة في أن يضعف هذه الاسطوانات ذهب
م وقتي لقلم بحتاً وكما قال وتقدم عن الامم الشافعي انه كان يقول الناس كلهم في الفقه عيال
على أبي حنيفة رضي الله عنه انتهى ولو لم يكن من التنويه برفعة مقامه الاكون الامم الشافعي
تولت القنوت في الصبح لما صلى عند قبره مع ان الامم الشافعي قائل باستحبابه كما كان فيه
كفاية في لزوم ادب مقلديه معه كما مر انتهى وأما ما قاله الوليد بن مسلم من قوله قال لمالك
ابن أنس رحمه الله تعالى ابدل كراؤ حنيفة في بلادكم قلت نعم فقال ما ينبغي لبلادكم ان تسكن
فقال المواقظ المرفوعة في بلادكم هذا صنف انتهى قلت وتبديرت ثبوت ذلك
عن الامم مالت فهو مؤول أي ان كان الامم أبو حنيفة في بلادكم يدرك أي على وجه الاتقياد
والاتباع له فلا ينبغي لعالم أن يسكنها لاكتفاء بلادكم بعلم أبي حنيفة واستغناء الناس سؤاله
في جميع أمور دينهم عن سؤال غيره فاذا سكن أحد من العلماء في بلاده صار عليه معطلا عن التعليم
فينبغي له الخروج الى بلاد أخرى يحتاج اليه لبيت علمه في أهلها هذا هو اللائق بفهم كلام
الامام مالت رحمه الله تعالى ان ثبت ذلك عنه البراءة الأئمة عن الشئاء والبغضاء لبعضهم
ومن جمل على ظاهره فعليه الخروج من ذلك بل يبيد الله عز وجل يوم القيامة فان مثل الامم
مالت لا يقع في تنقيص امام من الأئمة بقرينة ما تقدم عن من شهدا له بقوة المناظرة وقوة
الحجة والله أعلم وأما ما نقله ابو بكر الاجوي عن بعضهم أنه سئل عن مذهب الامام أبي حنيفة

رضي الله عنه فقال لا رأي ولا حديث وسأل عن الإمام مالك فقال أي ضعيف وحديث صحيح وسأل عن إسحاق
بن راهويه فقال حديث ضعيف ورأي ضعيف وسأل عن الإمام الشافعي فقال رأي صحيح وحديث صحيح انتهى فقوم
ظاهر النص على الأئمة بالجماع كل منصف إن صح النقل عنه فإن الحسن لا يصدق هذا القائل فيما قاله في حق الإمام
الحنيفة وقال تتبعت بحج الله أقواله أقوال أصحابه إلى ألف كتاب ذكرته المذاهب فلم أجده من أقواله أو
أقوال أتباعه إلا وهو مستند إلى آية أو حديث أو أثر أو إلى مفهوم ذلك أو حديث ضعيف كثر طرقه أو إلى
قياس صحيح على أصل صحيح فمن أراد الوقوف على ذلك فليطالع كتابي المذكور وبالجملة فقد ثبت تعظيم الأئمة
المجتهدين في كل تقدم عن الإمام مالك الإمام الشافعي فلا نقات في قولهم وفي حق أتباعه وسعيتكم
عليها الخواص رضي الله تعالى عنهم وإن اتبعين على بناء الأئمة أن يحيطوا كل من جاء ما هم لأن الإمام المذهب إذا
مهر عالما واجب على جميع أتباعه أن يمدحوه وتقدير الإمامه وإن ينزهوه عن القول في دين الله بالرائي وإن
يبالغوا في تعظيمه وتبجيله لأن كل مقلد قول أو حديث على نفسه أن يقلد مآله في كل ما قاله سواء أفهم دليل أم
يفهمه من غير أن يطالبه دليل من جهة ذلك وقد تقدم في فضل الانتقال من مذهبك إلى مذهب غيره
على المقلد أن يفاضل بين الأئمة في تفصيله يؤدى إلى التفصيل لا حكاية من مع جميع المعرضين على بعض
أقوال الأئمة لعنى الله عنه دونه في العلم يفتين ولا ينبغي لمن هو مقلد الإمام أن يعرض على إمام آخر أن كل
والأصل تابع أسلوبه أن يصل ذلك على عين الشريعة المطهرة التي تفرع عنها فروع كل عالم من أضداد وكل من
توالت التعصبات ونظر في أقوال المجتهدين وجد هلكا في النجوم في السماء ووجد المعرض عليهم كالذي سيفضيل
تلك النجوم على وجه الملو فلا يعرف حقيقة ولا مدركها فانه تعالى رزق جميع أحوالنا من المقلدين لمن هم
الأدب مع جميع أئمة المذاهب وما وقع في أن شخصاً غفل على من ينسب العلم أنا الكنية في مناقب الإمام
الحنيفة رضي الله عنه فظفر بها وأخرجني من كبريائه قال في النظر في هذه فظفر به فأرأيت في الرد
على الإمام الحنيفة رضي الله عنه فقلت له مثلاً فيهم كلام الإمام حتى يرد عليه فقال ما أخذت ذلك من مؤلف
للشجر الرازي فقلت له إن الشجر الرازي بالنسبة إلى الإمام الحنيفة كطالب العلم أو كاحاد أو عينة مع السلطان
الاعظم أو كآج النجوم مع الشمس وكعالم العلماء على الرعية الطعن على إمامهم الأعظم البديل واضح
كالشمس فكذلك يحرم على المقلدين الاعتراض والطعن على أئمتهم في الدين إلا بنقض أو شبه لا بحقل
التأويل ثم تقبل وجود قول من أقوال الإمام الحنيفة لم يعرفه من دليله فذلك القول من الاجتهاد
يقبل فيه العمل به على مقتضى حجة يظهر خلافه وكان بعض العلماء من شابه الجامع الأزهري شكر على ابن أبي
زينب النقيري أن قال في بعض الألفاظ التي روي عن أبي تاليف مثل رسالة في حرج من الجامع الأزهري فليقتل جندى

اختلفوا فيه وخيفوا قيس فقاموا كلهم وقلوبهم وركبتهم وقالوا له انت سيد العلماء
 نافع عنا فيما مضى فامننا بغير علم فقال غزاله لنا ولكم اجمعين قال ابو طيم
 وما وقع فيه سفيان انه قال قد حل ابو حنيفة عري الاسلام عروة عروا يا اخي ان اخرجت
 الكلام على ظاهره ان تنقل مثل ذلك عن سفيان بعد ان سمعت رجوعه عن ذلك واعتزاة
 ثاب الامام ابو حنيفة سيد العلماء وظليل العفو عنه وان اولت هذا الكلام فلا يحتاج الامر الى رجوع
 ويكون المراد بانه حل عري الاسلام اى مشكله مشكلة بعد مسئلة من لا ينق في الاسلام
 شيئا مشكلا لغزارة فهمته وميله وما كان كنيته الخليفة ابو جعفر المنصور الى الامام ابو
 حنيفة بلغى انك تقدم القياس على الحديث فقال ليس الامر كما بلغت يا امير المؤمنين انما
 فعل اولئك راي الله ثم رايته رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم راي قضيتي ابي بكر وعمر وعثمان على
 رضى الله عنهم ثم راي قضيتي بنية الصحابة ثم راي قيس بعد ذلك اذا اختلفوا وليس بين الله وبين
 خلقه قرابة انتفى ولعل مواد الامم بهذه القول انه لامرعاة لاحد في دين الله عز وجل دون احد
 بل الحق واجب فعله على جميع الخلق والله اعلم بما رده وقد اطل الامام ابو جعفر الشيرازي
 الكلام في تبرئة الامم الى حنيفة من القياس بغير ضرورة ورد على نسب الامام الى تقديم القياس
 على النص قال اما الرواية الصحيحة عن الامم بتقديم الحديث ثم الآثار ثم القياس بعد ذلك
 فلا يفتى الا بعد ان لم يجد ذلك الحكم في الكتاب والسنة واقتضت الصحابة فهذا هو
 النقل الصحيح عن الامم فاعلمه واحم سمعت وبهرت قال لا خصوصية للامم الى حنيفة
 في القياس ينزله المذكور بل جميع العلماء يقيسون في مضايق الاحوال اذ العري اذا لم يجدوا في المسئلة
 مضامين كتب ولا سنة ولا اجماع ولا اقتضت الصحابة وكذلك لم ينزلوا مقتضى ما يقيسون الى وقتنا هذا
 في كل مسئلة لا يجدون فيها مضامين غير تكبر فيما بينهم بل جعلوا القياس احد الادلة الاربع
 فقالوا الكتاب والسنة والاجماع والقياس وقد كان الامم الشافعي رضى الله عنه يقول اذا لم
 يجد في المسئلة دليلا قسها على غيرها انتفى عن اعراض على الامم الى حنيفة في عمله بالقياس
 لزوما لا اعتراضا على الائمة كلهم لانهم يشاركونه في العمل بالقياس عند فقدهم النصوص
 والاجماع فعملهم من جميع ما قرأه ان الامم لا يفتى بلام وجود النص كما يزعم بعض
 المتعصبين عليه وانما يفتى عند فقد النص وان وقعنا وجدنا المسئلة التي قاص فيها نصان
 كتاب أو سنة فلا يقدح ذلك فيه لعدم استحضاره ذلك حال القياس ولو انه استحضره لما احتاج
 الى قياس ثم يتقيد بوقوع رضى الله عنه في القياس مع وجود حديث فرد لا يقدح ذلك فيه
 ايضا فقد قال جماعة من العلماء ان القياس الصحيح على الاصول الصحيح قوى من خبر
 الاحاد الصحيح فكيف بخبر الاحاد الضعيف وقد كان الامم ابو حنيفة يشترط في الحديث
 المنقول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل العمل به ان يرويه عن ذلك الصحابي جميع ائقياء
 عن مثلهم وهكذا واعتقادنا واعتقاد كل منصف في الامم الى حنيفة رضى الله عنه بقرينة
 حملوا بانه انفع عنه من ذم الراى التبري منه ومن تقدمه النص على القياس انه لو كان

حتى دونت احاديث الشريعة وبعد ميل الحفظ في جمعها من البلاد والشعور وظفر بها لآخرها
 وترك كل قياس كان قاسه وكان القياس قل في مذهبه كما قل في مذهب غيره بالنسبة
 اليه لكن لما كانت أدلة الشريعة مفرقة في عصره من التابعين وتابع التابعين في المذاهب
 والقرى والتعقبات كثر القياس في مذهبه بالنسبة الى غيره من الامم من جهة عدم
 وجود النص في تلك المسائل التي قاس فيها بخلاف غيره من الامم فان الحفظ كان واقعاً ولوا
 في طلب الاحاديث وجمعها في عصرهم من المذاهب والقرى ودونوا في اجاوب احاديث الشريعة
 بعضها بعضها فهدا كان سبب كثرة القياس في مذهبه وقتله في مذهب غيره ويحتمل ان كان
 اضاف الى الامم الجديدة ان يقدم القياس على النص ظفر بذلك في كلام مقلديه الذين
 يلزمون العمل بما وجدوا عن امامهم من القياس يذكرون الحديث الذي صح بعد موت الامم
 فالامم معذروا وابتدعوا غيره معذورين وقولهم ان امامنا لم يلق هذا الحديث لانه ضحى
 لاحتمال انه لم يظفر به او ظفر به لكن لم يصح عنده وقد تقدم قول الامم كلهم اذا صح الحديث
 فهو مذهبا وليس لاحد معه قياس لاجل الاطاعة الله ورسوله بالتسليم له انتهى وهذا
 الامر الذي ذكرناه يقع فيه كثير من الناس فاذا وجدوا عن اصحاب امام مسئلة جعلوها مذهباً
 لذلك الامم وهو تهوؤ فان مذهب الامم حقيقة هو ما قاله ولم يرجع عنه الى ان مات الامم
 اصحابه من كلامه فقد ارضى الامم ذلك الامر الذي فهموه من كلامه ولا يقول به ولو عرضوا
 عليه فعلم ان من عزى الى الامم كل ما فهم من كلامه فهو جاهل بحقيقة المذهب على ان
 اقيست الامم الى حقيقة رضى الله عنه من القياس الجلي الذي يعرف به موافقة الفرع للكل
 بحيث يلتقي افتراقهما او نفضه كقياس غير الفارة من الميتة اذا وقعت في السمسم
 على الفارة في غير السمسم من سائر المباحات والحجرات عليه وقياس الغائط على البول في المياه
 الراثة ونحو ذلك فعلم مما قرناه ان كل من اعترض على شيء من اقوال الامم الى حنيفته
 رضى الله عنه كالفرار اراي فانما هو كخفاء مدارك الامم عليه قد تنبعت انا بحمد الله تعالى
 المسائل التي قدم فيها اصحابه القياس على النص فوجدتها قليلة جداً وبقية المذهب كله فيه تقديم
 النص على القياس ونقل الشيخ في الدين عن بعض المالكية انه كان يقول القياس عندي مقدم
 على جرح الاحاد لانما اخذنا ذلك الحديث الابحس انظر بروايت وقد مرنا الشارع بضبط
 جوارحنا وان لا نتولى على الله احداً وان وقعنا ركبنا احداً فلا نقطع بتركه وانما نقول نظرية
 كذا او نحسبه كذا بخلاف القياس على الاصول الصحيحة انتهى قال الامم ابو جعفر الشيرازي
 رحمه الله تعالى وقد تنبعت المسائل التي وقع الخلاف فيها بين الامم الى حنيفته والامم مالكية
 رضى الله عنها فوجدتها يسيرة جداً نحو عشرين مسئلة انتهى ولعل ذلك بحسب اصول المسائل
 التي يرضى عليها الامامان وكذلك القول في خلاف بعض المذاهب لبعضها بعضاً في
 الاقيسة هي يسيرة جداً والباقي كل مستند الى الكتاب والسنة والآثار الصحيحة وقد اخذوا
 الاثمة كلهم وما انفردوا به عن صاحب الاجل بعض احاديث فكلهم في تلك الشريعة يسبحون

هذا المقصود قلته احتياط من الامام أبي حنيفة رضي الله عنه ليس هو بقلة احتياط وانما هو تيسير
 وتسهيل على الامة بتعالما بلغه عن الشارع صلى الله عليه وسلم فانه كان يقول يسروا ولا تعسروا
 يعني في كل شيء لم تصرح به شريفي والاكمل شيء صرح به الشريفي ليس فيه تضييق ولا مشقة
 على أحد أبدا فرجع الامر في مثل ذلك الى مرتبتي الميزان تخفيف وتشديد بتعالما ورد عن
 الشارع سواء وقد كان طلحة بن مصرفا والدة وسفيان الثوري وغيرهم يكرهون لفظ الاحتياط
 بين العلماء ويقولون لا نقولوا اختلاف العلماء وقولوا توسعة العلماء وقد قال تعالى ان اقيموا
 الدين ولا تعسروا فيه انتهى فيجب على كل مقلد ان لا يعترض على قول المجتهد خفف او شدد فانه
 ما خرج عن قواعد الدين ولا عن مرتبتي الميزان السابقة الجامعة لجميع اقوال المجتهدين
 وانما يتبعهم وكذلك يجب عليه الاعتقاد الجازم بان ذلك الامام الذي خفف او شدد على هدي
 من ربه في ذلك حتى عين الله تعالى عليه بالوقوف على عين الشريعة المطهرة التي ينفع منها كل قول
 من اقوال علماء الشريعة وقد اجمع اهل الكشف على ان الدائر مع رفع الحرج عن الامة اولى
 من الدائر مع الحرج عليهم لان رفع الحرج هو الحال الذي ينتهي امر المخالف اليه في المجتهد
 فيقتضى ونها حيث شاء والمختار في حاله على احد عكس الحال في الدنيا والحمد لله
 رب العالمين

فصل في بيان ذكر بعض من اطلب في الثناء على الامام أبي حنيفة من بين الاشياء

الخصوص وبيان توسعته على الامة وسعة علمه وكثرة ورعه وصافته وعفته وغير ذلك من الامام
 ابو جعفر الشيرازي عن شقيق البلخي انه كان يقول كان الامام ابو حنيفة من اروع الناس
 واعلم ان اسمي اعيد الناس اكرم الناس واكثرهم احتياطا في الدين واعلمهم عن القول بالواثي
 في دين الله عز وجل وكان لا يضع مسئلة في العلم حتى يجيب اصحابه عليها او يحدد عليها اجابا
 فاذا اتفق اصحابه كلهم على بطلانها للشريعة قال لا يوسع او غيره ضرها في الباب القلبي
 انتهى وقد مر ذلك في الفصل السابقة فانظروا في شدة ورع هذا الامام وخوفه من الله ان يزيد
 في شرعهما ليرفعه شريعة بنبيه صلى الله عليه وسلم وروى ايضا بسنده الى ابراهيم بن عكرمة
 الحنزي رحمه الله تعالى انه كان يقول ما ريت في عصرى كماله عالما ورعا ولا زهد ولا عباد ولا اعلم
 من الامام أبي حنيفة رضي الله عنه وروى الشيرازي ايضا عن عبد الله بن المبارك قال
 دخلت الكوفة فسألت علماءها وقلت من اعلم الناس في بلادكم هذه فقالوا كلهم الامام
 ابو حنيفة فقلت لهم من اروع الناس فقالوا كلهم الامام ابو حنيفة فقلت لهم من اشد الناس قفالا
 كلهم الامام ابو حنيفة فقلت لهم من اشد الناس وكفرهم اشتغالا للعلم فقالوا كلهم الامام
 ابو حنيفة فهاستأثرتهم عن خلق من الاخلاق الحمسة الا وقالوا كلهم لانهم احدا شقيق بذلك عن
 الامام أبي حنيفة رضي الله عنه وكان شقيق البلخي عليه ابا حنيفة وثيق عليه كثيرا ويقول على
 رؤس الزهاد في الملا العظيم من مثل الامام أبي حنيفة في الورع كان اذا اشتري احد من ثوبا
 وضاع عنه على الغلة ثم رده عليه يعطى صاحب الثوب جميع الغلة التي حذره ويقول قد اخططت

وسيدان التورى ثوبين مالك وابن ابي ذئب اوبين احمد بن حنبل والشعبي اوبين احمد بن حنبل
والمحدث الحسن بن علي بن فضال بن عبد السلام والشعبي ثوبين الحسن بن علي بن فضال
فانك ان فعلت ذلك خفت عليك الهلاك فان القوم ائمة اعلام ولا قهرهم محامل ربما يعقها
غيرهم فليس لنا الا الترضى عنهم والسكوت عما جرى بينهم كما نسكت عما جرى بين الصحابة رضوا الله
عنهم جميعين قال وكان الشيخ عز الدين بن عبد السلام يقول اذا بلغت ان احمل من الائمة شئ د
التيكر على احد من اقرانه فانما ذلك خوفا على احد ان يفهم من كلامه خلاف مراده لاسيما
علم العقائد فان الكلام في ذلك اشد وقد اختلف احمد بن حنبل في دار اسماعيل بن اسحاق
السراج وكان الحارث الحاسبي يام حنبله هو واصحابه فلبا صلوا العشاء لذكرك في الطريق
وبكوا فبكى احمد معهم فلما اصبحت قالوا رأيت مثل هؤلاء القوم ولا سمعت في علوم الحقائق شيئا يشبه
كلام هذا الرجل مع هذا فلا ارى لك يا اسمعيل صحة ما يخوف عليك ان تفهم عنهم غير ما فهم
انتهى كلام ابن الشيخ فاعلم ان كل دليل ورد مناقضا لدليل آخر فليس هو بمنافض حقيقة
وانما هو محمول على جالين من وجوب ذنب او تحريم وكراهة او احل الكل يثنى منسوخ لا بد
من ذلك اذ التناقض في كلام الشارع ممنوع كما مر من قال ان حديث من مس ذكره فلفظضا
يناقض حديث هل هو الا بضعة منك فما حقق النظر لان حديث النقض عيس الفرج خاص
بالا المؤمنين وحديث هل هو الا بضعة منك خاص بالعوام كما سيأتي بسط في توجيه كلام
الائمة ان شاء الله تعالى فان قيل اذا قلتم بان أدلة مذهب الامام الى حنيفة رضى الله عنه ليس
فيها شئ ضعيف لسلافة الرواية بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصحابة والتابعين
من الجرح فاجابكم عن قول بعض الحفاظ عن شئ من أحلة الامام الى حنيفة بانه ضعيف
فالجواب يجب علينا لاجل ذلك جزمنا على الرواية النازلة عن الامام في السند بعد موته رضى الله عنه
اذاروا ذلك الحديث من طريق غير طريق الامام اذ كل حديث وجدناه في مسانيد الامام الثلاثة
فهو صحيح لانه لو لا صح عنه ما استدلل به ولا يقدح فيه وجود كتاب او متهم بكذا مثلا في سنده
النازل عن الامام وكذا اذا سمعنا حديث استدلال بحديثه ثم يجيب علينا العمل به ولو لم يروه
غيره فتأمل هذه الدقيقة التي نبهناك عليها فلعلك لا تجد لها في كلام احد من الحديثين وياتك
ان تبادر الى تضعيف شئ من أدلة مذهب الامام الى حنيفة الابعاد ان تطالع مسانيد الثلاثة و
تجد ذلك الحديث فيها ويخفى ان يكون مراد القائل في شئ من أدلة مذهب الامام انه ضعيف ادلة
مذهب اصحابه الذي ذكره بغيره وفهموه من كلامه لاجل هذا الحقيقة المذهب اذ مذهب الامام
حنيفة هو ما قاله ولم يوجع عنه الى ان مات كما فهم من كلامه كما مر واثل الفصل وهذا الجمل يتم
فيه كثير من طلبه العلم فضلا عن غيرهم فيقولون عن مذهب اصحاب الامام انه مذهب له مع
ان ذلك الامام ليس له في تلك المسئلة كلام وقد دأوا مثل ذلك من قلة الورع في المنطق وسوء
النصيف وقالوا من بركة العلم وقوة المعرفة به عجز وكل قول الى قائد على التعيين لينظر العلماء
فيه ويكونوا على تقية في غروره الى بخلاف مخوف لهم قال بعض العلماء كذا فانه عز وناقض ثم من

العلماء من جعل الله تعالى على كلامه القبول ومنهم من لم يجعل عليه قولا فيقطع فيه الناس وها أنا
 قد ابتليت عن صحة أدلة مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة رضي الله عن جميع ما استدلل
 به مذهب اخذه عن خيار التابعين وان لا يتصور في سنده شخص منهم متمم بكنز أبي داود
 وان قيل بضعف شيء من أدلة مذهب ذلك الضعفاء أعادوا بالنظر للرواة النازلين عن سنده
 بعلمونه وذلك لا يقدر فيما اخذه الإمام عن كل من استعمل النظر في الرواة وهو صاعد الى
 النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك تقول في أدلة مذهب أصحابه فلم يستدل أحد منهم بمثل
 ضعيف فخرج لم يأت الامن طريق واحدة أحد كما تتبعنا ذلك انما يستدل أحد هو محمد بن
 صحيح أو حسن أو ضعيف قد كثرت طرق حتى ارقعت لدرجة الحسن وذلك أمر لا يختص بأصحاب
 الإمام أبي حنيفة بل يشار إليهم فيه جميع المذاهب كلها كما مر في توضيحها فان تركت بأخي التعصب
 على الإمام أبي حنيفة وأصحابه رضي الله عنهم أجمعين وإياك وتقليد الجاهلين بأحوالهم وما
 كان عليه من الورع والزهو والاحتياط في الدين فتقول ان أدلة تضعيفة بالتقليد فتعش مع
 المخاسرين وتنتبه أدلته كما تتبعناها تعرف أن مذهبه رضي الله عنه من أصح المذاهب كبقية
 مذاهب المجتهدين رضي الله عنهم أجمعين وان شئت أن يظهر لك صحة مذهبك كالشمس في الظهور
 ليس دونها سحاب فاسلك طريق أهل الله تعالى على الاخلاص في العلم والعمل حتى تقف على عين
 الشريعة التي قد ما ذكرها في أوائل الكتاب فهناك ترى جميع مذاهب العلماء واتباعهم
 تنفر منها وليس مذهباً في أيها من مذهب لا ترى من أقوال المذاهب قولاً واحداً خارجاً
 عن الشريعة فرحم الله تعالى من أزم الأدب مع الأئمة كلهم واتباعهم فان الله تعالى جعلهم
 قدوة للعباد في سائر أخطار الأرض فانها كلها هدى من الله تعالى ونور وطريق الى دخول الجنة
 وعن قريب يقدم عليهم في الآخرة من أزم الأدب معهم وينظر ما يحصل لهم من الفرح والسرور
 حين يأخذون بيدهم وليشفعوا فيهم ضد ما يحصل من أساءهم مع الأدب والحمد لله رب العالمين

فصل في بيان ضعف قول من قال ان مذهب الإمام أبي حنيفة أفضل المذاهب احتياطاً في
 الدين علمياً وأخيراً ان هذا قول متعصب على الإمام رضي الله عنه وليس عند صاحبه ذوق في العلم
 فاني بحمد الله تتبعته مذهب فوجدته في غاية الاحتياط والورع لان الكلام صفة المتكلم وقد
 أجمع السلف والخلف على كثرة ورع الإمام وكثرة احتياطه في الدين وخوفه من الله تعالى فلا
 ينشأ عنه من الأقوال إلا ما كان على شاكلته حاله على أنه ما من إمام الا وقد شد في شيء وترك
 تشديد في شيء آخر توسعة للإمام كما يعرف ذلك من سيرهم كلهم كلها مثل ما سألها فتقديراً
 وجود قلة الاحتياط في شيء من مذهب الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه فلا خصوصيته في ذلك
 فامتنع بأخي ما قلته لك في جميع أبواب الفقه من باب الطهارة الى آخر الأبواب تعرف صحتها
 قولي لا سيما في الأموال والأبضاع فانه ان أخطأهم المشتري قل احتياطه للبايع وان أخطأ
 إمام بل وقوع الطلاق من الزوج قل احتياطه لمن يزوجها بعده وبالعكس فقد لا يكون
 الطلاق وقدر ذلك للفظ الذي قاله المخالف وقرر على ذلك سائر مسائل الخلاف في كتاب ما سألناه

كما هي بيانه في الفصول فالعاقول أقبل على العمل بأقوال جميع الأئمة بالشرائح صدرها لا هنا
 كلها لا يخرج عن مرتبة الميزان الضعيف وتستدبر اللهم اني ابرأ اليك من كل من اعترض على
 أقوال الأئمة وأكره عليهم في الدنيا والاخرة والحمد لله رب العالمين
 (رضيل) في تضعيف قول من قال ان أدلة مذهبه لا م إلى حنفية ضعيفة غالبا اعلم يا أخي
 انني طالعت بحمد الله تعالى أدلة المذاهب الأربعة وغيرها لا سيما أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة
 رضي الله عنه فاني خصصته عن يد اعتناء وطالعت عليه كتاب يخرج أحاديث كتاتر الحديث
 للمحافظ الزيلعي وغيره من كتب الشروح فرائت أدلة رضي الله عنه وأدلة أصحابه ما بين حكمهم
 وحسن ضعيف كثر طرقه حتى لحق بالحسن أو الصريح في صحة الاختار به من ثلاث طرق
 وأكثر إلى عشرة وقد اجتمعوا للمحدثين بالحديث الضعيف اذ كثر طرقه والحقوق بالصحيح
 تارة وبالحسن أخرى وهذا النوع من الضعيف يوجد كثيرا في كتاب السنن الكبرى للبيهقي التي
 ألفها بقصد الاحتياج لأقوال الأئمة وأقوال أصحابهم فانه اذا لم يجد حديثا صحيحا او
 حسنا يستدل به فنقول ذلك الإمام او قول أحد من مقلديه يصير لروى الحديث الضعيف
 من كذا طريقا وبكتفي بذلك ويقول وهذه الطرق يقوى بعضها بعضها فيتقوى بوجوده
 في بعض أدلة أقوال الإمام أبي حنيفة وأقوال أصحابه فلا خصوصية له في ذلك بل الأئمة
 يشاركون في ذلك واليوم الأعلى من يستدل بالحديث واه مخرج جاء من طريق واحدة وهذا
 لا يكاد أحد يحج به في أدلة أحد من المجتهدين فبما منهم أحد استدلل بضعيف الا بشرط صحبته
 طرق وقد قدمنا اني لم أجعل الإمام أبي حنيفة وغيره بأصده وحسن الظن كما يفعل ذلك
 عني وإنما اجب عنه بعد التتبع والفحص عن أدلة أقوال أصحابه وكذا في المسئلة بالمسئلة
 المبين في بيان أدلة مذاهب المجتهدين كاقول بذلك فاني جمعت فيه أدلة جميع المذاهب المستعمل
 واستدركت قبل دخلي تحت طريق القوم ووقوفي على عين الشريعة التي يقيم منها أقوال جميع
 المجتهدين ومقلديهم وقد من الله تعالى على عطا الله مسايد الروم إلى حنفية الثلاثة من نسخة
 ضحيت عليها خطوط الحفاظ آخروهم المحافظ الديلمي فرائته لا يروى حديثا الا عن
 خيار التابعين العادل الثقات الذين هم من خير القرون بشهادة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كالأسود وعلقمة وعطاء وعكرمة ومجاهد ومكحول والحسن البصري وأضرابهم رضي الله عنهم
 اجمعين فكل الرواة الذين بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم ولثقات اعلام أئمة
 ليس فيهم كذاب لا منهم يكذب وناهيك يا أخي بعدالة من ارتقا لهم الإمام أبو حنيفة رضي الله
 عنه لأن ياحزن عنهم أحكام دينه معشرة تورعه وتحذره وشققتة على الأمة المحمدية وقولنا
 انه مثل يومئذ الأسود وعطاء وعلقمة هم افضل فقال الله ما نحن بأهل لنذكرهم فكيف
 نفاضل بينهم على انه ما من داو من رواة الحديثين والمجتهدين كلهم الا وهو يقبل الجرح كما يقبل
 التقبل لو اضيف اليه ما عد الصالحة وكذا التابعون عند بعضهم لعدم العصمة والحفظ
 بعضهم ولكن لما كان العلماء رضي الله عنهم أئمة على الشريعة وقد موأ الجرح أو التقدير على

مع قبول كل الرواة لما وصفت به الأثر احتمالاً لا وانما قدم حمودهم التقدير على الجرح وقالوا
 الأصل العدالة والجرح طارئ لثلاث مذهب غالباً أحاديث الشريعة كما قالوا أيضاً ان احسن
 الظن بجميع الرواة المستورين اولى وما قالوا ان مجرد الكلام في شخص لا يستقطر منه فلا بد
 من التخصيص عن حاله وقد خرج الشيخان لخلق كثير من تكلم الناس فيهم اثاراً لا تثار الا لادلة
 الشرعية على فيها يلحق الناس فضل العمل بها فكان في ذلك فضلاً كثيراً للامة افضل من
 تحريمهم كما ان في تضعيفهم للحديث ايضاً رخصة للامة بتخفيف الامر بالعمل بها وان لم يقبلها
 الحفاظ ذلك فانهم لو لم يصحوا شيئاً من الاحاديث ونحوها لمكان العمل بها واجابوا عن
 عن ذلك غالب الناس فاعلم ذلك قال الحافظ المزي في الحافظ الزيلعي رحمهما الله تعالى وعمت
 حرج لهم الشيخان مع كلام الناس فيهم جعفر بن سليمان الصنيع والحارث بن عبيد بن
 ثابث الحبشي وخالد بن محمد القسوطي وسويد بن سعيد المحدثاني ويونس بن ابي اسحق
 السليعي وابي اويس لكن للشيخين شروط في الرواية عن تكلم الناس فيهم لا يرون
 عنه الاما توبع عليه وظهرت شواهد وعلموا ان له اصلاً فلا يرون عنه ما انفرد به او خالفه فيه
 التفات وذلك كحديث ابي اويس الذي رواه مسلم في صحيحه مر فعايقول الله عز وجل فثبتت
 الصلاة بيني وبين عبدي نصيباً الحديث ثم انه لم ينفرد به بل رواه غيره من التفات كذلك
 الامام مالك وشعبة وابن عيينة رضي الله عنهم وصار حديثه متابعاً قال الحافظ الزيلعي و
 الديلمياطي وهذه العلة قد راجت على كثير من الحفاظ لاسيما من استدرك على الصحيحين كما في
 عبد الله الكوفي فكثر ما يقول وهذا حديث صحيح على شرط الشيخين او أحدهما مع ان فيه
 هذه العلة اذ ليس كل حديث اجتمع براويه في الصحيح يكون صحيحاً اذ لا يلزم من كون راويه
 صحيحاً به في الصحيح ان يكون كل حديث وحده له يكون صحيحاً على شرط ذلك الصحيح لاختلاف
 فقد شرط من شرط ذلك الحافظ كما قد مضى فان احداً من اصحاب ذلك الصحيح لم يلتزم هذه
 الشرط في الصحيح عنده انتهى فذهب ان ذلك انه ليس لنا ترك حديث كل من تكلم الناس فيه
 بمجرد الكلام فيما يكون قد توبع عليه وظهرت شواهد وكان له اصل وانما التارك ما انفرد به
 وخالف فيه التفات ولم يظهر له شواهد ولو اتينا فتحنا باب التواتر لحديث كل راو تكلم بعض الناس
 فيه بمجرد الكلام لذهب معظم الاحكام الشرعية كما راد ادى الامر الى مثل ذلك فالوجوب على
 جميع اتباع المجتهدين احسان الظن برواة جميع ادلة المذاهب المختلفة لمذاهم فان جميع ما رووه
 لم يخرج عن مرتبة الشريعة الملتزمينها التحقيق والتشديد وقد قال الشيخ تاج الدين السبكي
 في الطبقات الكبرى ما نصه ينبغي لك ايها المسترشد ان تسلك سبيل الادب مع جميع الامة
 الماصيين وان لا تنظر الى كلام بعض الناس فيهم الا ببرهان واضح ثم ان قدرت على التأويل
 وتحسين الظن بحديثك فافعل والا فاضرب صفحاً عما تروى بينهم فانك يا اخي لم تخلق
 مثل هذا واما خلقت للاشتغال بما يعينك من امر دينك قال لا يزال الطالب عندي بشارع حتى يخرج
 فيما حوى بيني الامة فلهذا الكتابة وظلمة الوجه فاياك ثرايات ان تضنق لما وقع بيني او حشنة

مكان يجوز لنا استعمال شيء من الازيادة والاباريق والشقف والزبادى والكران والطوبى
 والحوايى ورماد الخباسة الذى يبنى به وقد بلغنا ان جميع ما ذكرنا من خلطه بالسرحين ليس
 تمامه بل رأينا ذلك وشاهدناه من صانعه الفخار والشقف ولولا تقيد الناس للامام أبى حنيفة
 رضى الله عنه فى قوله يحل استعمال الفخار المذكور لتكدر عيش الناس وضاعت مصالحهم وقد
 استنبطت لقول رضى الله عنه فى ذلك دليلا وهو ما ورد من تطهير عصاة المسلمين بالنار تنوع
 ذلك يدخلون الجنة لان من شأن الجنة ان لا يدخلها الا المظرون من الدنس الظاهر والباطن
 كما كانت النار مطهرة من الذنوب المعنوية كذلك تكون مطهرة من الامور المحسوسة كالسرحين
 الذى يحسن به الفخار فان قلت فما تقولون فيما كان نجسا من اصل خلقة كعظام الخنزير
 وبقيته اخراته اذا احرق عند من يقول بيمينه من اصل الخلقة ذاتا وصفة فالجواب مثل
 ذلك لا ينبغي اضافته الى الامام أبى حنيفة لانه نظير اجسام الكفار فلا يطهر احراقه بالنار
 كما سأتى بسبب في توجيه اقول العلماء ان شاء الله تعالى فعلم انه يجب على كل مكلف ان
 يشكر الله تعالى على ايمانه مثل الامام أبى حنيفة رضى الله عنه فى الدنيا ليوسع على الناس بنفا
 لتيسير الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم وجميع ما سكت الشريعة عنه ولم ينقض فيه
 لاحد ولا منى فهو عاقبة وتوسعة من امة فليس لاحد ان يحجر عليهم ثم ان وقع من عالمه تحجير
 فى مثل ذلك كان على سبيل التنزه والتورع كما منى النبى صلى الله عليه وسلم اهل بيته عن
 الحريم مع قوله صلى الله عليه وسلم لانا ذود الرجال والعلماء امناء الشارع على شريعة
 من بعده فلا اعتراض عليهم فيما بينه المخلق واستنبط من الشريعة لاسيما الامام أبى حنيفة
 رضى الله عنه فلا ينبغي لاحد الاعتراض عليه لكونه من اجل الائمة واقدمهم تدوينا للمذهب
 واقدمهم سندا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ومشاها الفعل كما بالتابعين من الائمة
 رضى الله عنهم اجمعين وكيف يليق بامثالنا الاعتراض على امام عظيم اجمع الناس على جلالة
 وعلمه وورعه وهداه وعفته وعبادته وكثرة مراقبته لله عز وجل وخوفه من طول عمره
 ما هذا والله الاعشى فى البصيرة لان جميع ما وسع به علينا انما هو من توسعة الشارع بتقدير عدم
 تضييق الشريعة بذلك فهو من باب اجتهاده ونور قلبه امام عظيم يوسع علينا بالاجتهاده مع شدة
 ورعه واحتياطة فى دينه وشدة احتياجه الى ما وسع به علينا كيف يسوغ لمسلم عاقل ان يعترض
 عليه مع شدة احتياجه الى ما وسع به الامام عليه ليلا ونهارا فاعلم ذلك وتامله فانه نفيس
 واياك ان تخوض مع الخاضعين فى اعراض الائمة بغير علم فتخسر فى الدنيا والاخرة فان الامام
 رضى الله عنه كان متفيرا بالكتاب والسنة مقبولا من الرأى كما قد مناه لك فى عدة مواضع من
 الكتاب من فتن مذهب رضى الله عنه ووجه من اكثر المذاهب احتياطا فى الدين ومن قال
 غير ذلك فهو من جملة الجاهلين المتعصبين المنكرين على ائمة الهدى بفهم السقيم وحاشى ذلك
 الامام الاعظم من مثل ذلك حاشاه بل هو امام عظيم متبع الى انقراض المذاهب كلها كما اجزى
 به نص اهل الكشف الصحيح وتباعد عن الزوال فى ازدياد كما تقارب الزمان وفى مزيد

سعاد في أقواله وأقوال تبعه وقد قرنا قول إمامنا تشافعي رضي الله عنه الناس كلهم عيال
في الفقه على إلى حقيقته رضي الله عنه وقد ضرب بعض أتباعه وحسب ليقول غيره من الأئمة قلم
يفعل ما ذلك والله سدي لا عثرة بكلام بعض المتعصبين في حق الإمام ولا يقولهم الزم
حجته أهل الرأي بكلام من يطعن في هذه الإمام عند المحققين يشبه الهدى بانات ولو أن هذا للز
طعن في الإمام كان له قدام في معرفتنا من المحدثين ودقة استنباطاتهم لقدم الإمام أنا
في ذلك على غالب المحدثين الخفاء مدركه رضي الله عنه وأعلم يا أخي اني ما أبسطت لك
الكلام على صافية الماء في حقيقة الكثر من غيره إلا راحة بالتهوون في دينهم من بعض طلبة المذهب
المخالفة له فلهم ربنا ونقوا في تصحيح شيء من أقوال الصحاء مدركه عليهم بخلاف غيره من
الأئمة فان وجه استنباطهم من الكتاب والسنة ظاهرة لغالطية العلم الذين لهم قلم
في تفهم ومعرفة المبادئ وأذيان التي تروى الأئمة كلهم من الرأي فاعمل بكل ما تحبده من كلام
الأئمة باسترار صدره ولو لم تعرف مدركه فانه لا يخرج عن إحدى مرتبتي الميزان ولا يخلو
تكون أنت من أهل مرتبة منها وإياك والتوقف عن العمل بكلام أحد من الأئمة المحترمين
رضي الله عنهم فانهم ما وضعوا قولاً من أقوالهم إلا بعد المبالغة في الاحتياط لأنفسهم وللا
ولا تفرق بين أئمة المذاهب بالجهل والتعصب فان من فرق بين الأئمة فكانه فرق بين
الرسول كما أمر بآله في الفصول قبله وان تفاوتوا المقام فان العلماء ورثة الرسول وعلى حرم
سلكوا في من أفعالهم وكل من استمع نظره وأشرف على عيني الشريعة الأولى وعرف ضارعه أقوال الأئمة
ورأهم كلهم يغتزون أقوالهم من عين الشريعة لم يبق عنده توقف في العمل بقول إمام منهم
من كان بشرط السابق في الميزان وقد تحققنا بذلك والله أعلم فليس عندي توقف في العمل
برخصة قالها إمام إذا حصل شرطها أبدأ ومن لم يصل إلى هذا المقام من طريق الاكتشاف
وجبه عليه اعتقاد ذلك في الأئمة من طريق الإيمان والتسليم ومن فهم ما ذكرناه من هذا
البيان العظيم يتقوله عند في الخلف عن اعتقاده أن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربه
أبد أو يقال لكل من توقف عن ذلك الاعتقاد أن هؤلاء الأئمة الذين توقفوا عن العمل بكلامهم
ما نوا علم منك وأوقع بينهم في جميع ما دونه في كتبهم لا بناء على ما ادعت أنك علم منهم
نسبت الناس إلى الجحون أو الكذب محمد وعناد أو قد أفتى علماء سلفك بتلك الأقوال التي تراها
أنت ضعيفة وذات الله تعالى بها حجة ما نوا فلا يقدم في علمهم ووعدهم جهل مثل غبارهم خفا
مدركهم ومعلوم بل مشاهد أن كل عالم لا يضع في مؤلفه عادة إلا ما عتقته بحرية وورثه عن
الأدلة وقواعد الشريعة وحرره بخبر الذهبي الجوهر فإياك ان تقبض نفسك من العمل بقول
من أقوالهم إذا لم تعرف منزعه فإياك عاى بالنسبة إليهم والعلماء ليس من مرتبة الأئمة
العلماء لا نه جاهل بل علم يا أخي بجميع أقوال العلماء ولو مرجحة أو رخصة بشرطها المعروف
بين العلماء وشاكل بعضها فلتش نفسك فرما رأيتها تنقم في الكبار من غل وحسد
وتكرواستهزاء بالناس وعيبة فهم وأكل حرام فضلاً عن الشبهات وغير ذلك من الكبار فضلاً

الشناطينة في علم الفرائد وغير ذلك من المختصرات **القسم الثاني** وما شتمه على العلماء
 فقرأت بحال الله شرح جميع هذه الكتب على العلماء رضي الله عنهم مرارا قراءة بحث وتحقق
 حسب طاقتي ومما تلي فقرات شرح المنهاج للشيخ جلال الدين الحلي على الاشياخ منهم يتجمل ابن قاضي عجلون
 مع مطالعته شرحه الموجودة في مصر عشر هرات وقرأت شرح الروض على مؤلفه سيدنا ومولانا
 شيخ الاسلام زكريا كاملا وقرأت عليه شرح المنهاج أيضا وشرح البهجة الكبير وشرح التحرير و
 شرح التيقم وشرح رسالة القشيري وشرح آداب البحث واداب القضاء وشرح البخاري
 للمؤلف وشرحه للشيخ شمس الدين الجوجي وكتابه القوة للاذري والقطعة والتكملة
 للزركشي وقطعة السبكي على المنهاج وكتاب التوسيم ولده وشرح ابن الملقن على المنهاج والتبليغ
 وشرح ابن قاضي شهبة الكبير والصغير وقرأت شرح الروض على الشيخ شهاب الدين الزملي وكنت
 أكتب على كل درس منها زوايد شرح **الشرح** من زوايد الحادمو وزوايد للمهازي و
 شرح المهذب وغير ذلك حتى كان الشيخ يتجمل من سرعة مطالعته هذه الكتب يقول لي ولاكت ايتك
 زوايد هذه الكتب طاعتك اظن انك طالعت كتابا واحدا من هذه الكتب لما قرأت شرح الروض
 على مؤلف شيخ الاسلام زكريا كنت اطالع عليه جميع المواد التي تيسرت لي زمن القراءة وتخویر
 جميع عباراته من اصولها كلها حتى احطت علما باصول الكتاب التي استعمل منها في الشرح
 كالمهازي والحادمو وشرح المهذب والقطعة والتكملة وشرح ابن القاضي شهبة والرافع
 الكبير البسيط والوسيط والمبذوقاوى القفال وقناوى القاضي حسين وقناوى ابن
 الصلاح وقناوى الغزالي وغير ذلك وكنت أئنه الشيخ على كل عبارة نقلها مع اسفل شئ منها وطلعة
 على اثني عشرة مسألة ذكر انها من زيادة الروض على الروض والحال انها مذكورة في الروض
 في غير ابوابها والحققا للشيخ شرحه واطلعت على مواضع كثيرة ذكرتها من ابواب الزركشي و
 غيره في الحادمو والحال انها من اقوال الاصحاب فأصلحها في الشرح وقرأت شرح الفية
 ابن مالك كابن المصنف الاخي والبصير ابن امرقاسم والمكودي وابن عقيل والاشمولي
 مرارا على الشيخ شهاب الدين الحسائي وغيره وقرأت عليه شرح التوضيح للشيخ خالد وكتاب
 المعنى وحواشيه وغير ذلك وقرأت شرح الفية العراقي مرارا فقرأت شرحها للمؤلف على الشيخ
 شهاب الدين الرملي شرحها للسخاوي على الشيخ أمين الدين الامام بجامع العمري ثمر اختصرته
 وقرأت شرحها للجلال السيوطي وشرحها للشيخ زكريا عليه مرة واحدة وكذلك علوم الحديث
 لابن الصلاح ومختصر النووي وقرأت شرح جمع الجوامع للشيخ جلال الدين الحلي حاشيته
 لابن أبي شريف على الشيخ نور الدين الحلي وكنت أقرأ الحاشية والشرح عليه على
 ظهر فلي اذ استيت الكراس في البيت والشيخ نور الدين ماسك الحاشية وكان يتجمل من عني
 حفظي لذلك وحسن مطالعته وقرأت العنود وحواشيه على الشيخ عبد الحق السبكي على
 وقرأت المطول ومختصره على الشيخ العلامة على الجعفي باب القرارة وحواشيه وقرأت شرح
 الشناطينة للسخاوي وابن القاضي وغيرهما على الشيخ نور الدين الجارحي وغيره وقرأت من

تبت التفسير موادها تفسير الامام الهوى على شيخ الاسلام الشيخ شهاب الدين الشيباني
الحنبلي وقرأت الكشاف وحواشيه وتفسير البضاوى وحاشيته للشيخ جلال الدين السيوطى
على شيخ الاسلام زوايعة واحدة وكنت اطالع على ذلك تفسير ابن زهرة وتفسير ابن عادل
وتفسير الكواشى وتفسير الواحدى الثلاثة وتفسير الشيخ عبد العزيز الدينى الثلاثة وتفسير
العلوى وتفسير جلال السيوطى المسمى بالدر المنثور وبغير ذلك ونشأ من قراءتى الحاشية
التي وضعها شيخ الاسلام المذكور على تفسير البضاوى وقرأت شرح البخارى للشيخ شهاب الدين
القسطلاني على مؤلفه المذكور وكنت اطالع عليه تفسير القرآن العظيم لأجل ما في
البخارى من الآيات لأعرف مقالات المفسرين فيها وأطالع عليه أيضا شرح البخارى
للمحافظ بن حجر وشرحه للكرمانى وشرحه للعيني وشرحه للبرماوى وغير ذلك وقرأت عليه
شرح مسلم للإمام النووى وشرحه للقاضى عياض والقطعة التي شرحها الشيخ شهاب الدين
المذكور على مسلم وقرأت كتاب الاجودى على شرح الرملى بكربى العربى المال كلى
وكذلك قرأت عليه كتاب التفاضل للقاضى عياض وكتاب المواهب اللدنية فى المحمدية وغير ذلك
من القسم الثالث بما طالعته لنفسى وكنت أراجع الاشياخ فى مشكلات بعض قراءتى
على الاشياخ جميع الكتب المتقدمة كلها طالعته شرح الروض نحو خمس عشرة مرة وطالعته
كتاب الام للإمام الشافعى رضى الله عنه ثلاث مرات وكنت اطالع عليه استدراكات الاصيل
وتفسير الميم عبد بن محمد ونفايهم وطالعته مختصر المرقى وشرحه الذى وضعه عليه شيخ
الاسلام زوايعة اكل مرة وطالعته مسند الامام الشافعى رضى الله عنه مرات والحواوى مرة
واحدة وطالعته كتاب الجبل لابن خرم فى الخلاف العالى وهو ثلاثون مجلدا وكتاب الملل والنحل
له وكتاب الجبل لمختصر الجبل للشيخ عفى الدين بن العربى وطالعته الحواوى لما وردى وهو عشر مجلدات
وكذلك احكام السلطانية له مرة واحدة وطالعته فروع ابن الحداد وكتاب الشامل لابن
المصباح وكتاب اعادة لابل الجلبى وكتاب المحيط والفروق له مرة واحدة وطالعته
اراضي الميهم الصغير مرة واحدة وطالعته شرح المذهب للنووى والقطعة للسبكي عليه
نحو خمسين مرة وطالعته شرح مسلم للنووى خمس مرات وطالعته المهمات والتعقيقات
عندها مرتين وطالعته التاج مرتين ونصفا وطالعته الفتوح للأدوى والنوسط والفقه له مرة
واحدة وطالعته كتاب المعجزة لابن الملقن والجمالية وشرحه التبيين له مرة واحدة وطالعته تفسير
الحجرات نحو ثلاثين مرة وشرح المنهاج للجلال الحلى نحو عشر مرات وطالعته فتح ابارى على البخارى
مرة وشرح العيني مرة ونزهة الكرماني ثلاث مرات وشرح البرماوى مرتين والتفصيل للزركشى
ثلاث مرات وطالعته شرح القسطلاني ثلاث مرات وشرح مسلم للقاضى عياض مرة وللدارسى
مرة وطالعته تفسير الهوى ثلاث مرات والحجرات خمس مرات وابن عادل مرة والكواشى ثلاث
مرات وتفسير ابن زهرة ومكى مرة واحدة وتفسير الجلال السيوطى المأثور نحو ثلاث مرات
وطالعته الكشاف بحواشيه نحو حاشية الطيبي وحاشية التفتازانى

وحاشية ابن الميوس عليه ثلاث مرات وعرفت جميع المواضع التي وافق عليها أهل الاعتزال *
 وجمعها في جزء وطالعت على الكثاف أيضا الجواليحيى وأغراب السمين وأغراب
 السفاقتي وطالعت تفسير البيضاوي مع حاشية الشيخ زكريا عليه ثلاث مرات وطالعت
 ابن النقيب المقدسي وهو مادة مجلد وطالعت تفاسير الواحدي الثلاثة وتفسير عبد العزيز الذي
 الثلاثة كلامها مرات وطالعت من كتب الحديث ما لا أحصى له عدد في هذا الوقت من المسانيد
 والأجزاء كسوط الأمام مالك ومسند الإمام أحمد ومسند الإمام أبي حنيفة الثلاثة وكتاب
 البخاري وكتاب مسلم وكتاب أبي داود وكتاب الترمذي وكتاب النسائي وصحیح ابن خزيمة
 وصحیح ابن حبان ومسند الإمام سعيد بن عبد الله الأزدي ومسند عبد الله بن حميد
 والبخاريات ومسند الفردوس الكبير وطالعت معاجم الطبراني الثلاثة وطالعت من
 الحكام مع تراصول كتاب ابن الأثير وروايع الشيخ جلال الدين السيوطي الثلاثة وكتاب السنين الكبير
 للبيهقي ثم اختصرتها وقد قال ابن الصلاح ما لم يترك في السنة أحسن من كتاب السنين الكبير
 للبيهقي وكان له لم يترك في سائر أقطار الأرض حديثا إلا وقد وضعه في كتابه السني وهو من أعظم
 أصول الحق استمدت منها في الجمع بين الأحاديث في هذه الميزان كما سبق في الفضول وطالعت
 من كتب اللغة صحاح الجوهري وكتاب النهاية لابن الأثير وكتاب القاموس وكتاب تهذيب
 الأسماء واللغات للنووي ثلاث مرات وطالعت من كتب أصول الفقه والدين نحو سبعين
 مؤلفا واحطت علما بما عليه أهل المذاهب والحجج وما عليه المخترعة وانقدرت به وأهل الشط من
 علل المنصوفة المتفعلين في الطريق وطالعت من فتاوى المتقدمين والمتأخرين ما لا يحصى
 له عدد كفتاوى القفال وفتاوى القاضي حسين وفتاوى الماوردي وفتاوى العراقي وفتاوى
 ابن المحرر وفتاوى ابن الصلاح وفتاوى ابن عبد السلام وفتاوى السبكي وفتاوى
 البلقيني وكل من هاتين الأجزنتين مجلدات وطالعت فتاوى شيخنا الشيخ زكريا وشيخنا
 الشيخ شهاب الدين وعبد ذلك كفتاوى النووي والكبرى والصغرى وفتاوى ابن
 الفريكار وفتاوى ابن أبي شريف وغير ذلك ثم جمعتها كلها في مجلد بإسقاط المتماثل منها
 وطالعت من كتب القواعد قواعد ابن عبد السلام الكبرى والصغرى وقواعد العلائي وقواعد
 ابن السبكي وقواعد الزركشي ثم اختصرتها بعنى الأخيرة وطالعت من كتب السير كثير
 كسير ابن هشام وسيرة الكلاعي وسيرة ابن سيد الناس وسيرة الشيخ محمد الشافعي وهي جمع
 كتاب في السير وطالعت كتاب المعجزات والخصائص للجلال السيوطي ثم اختصرته وطالعت
 من كتب التصوف ما لا أحصى له عدد الآن كالقوت لأبي طالب المكي والوعاية للهارث المحاسبي
 ورسالة القشيري والأجلاء للقرطبي وعوارف المعارف للمسهردي ورسالة النور لسبكي أحمد
 الزاهد وهي مجلدان وكتاب منحة المنة للسيد محمد الغمري وهو ست مجلدات وكتاب الفتوح
 للملكية وهي عشر مجلدات ثم اختصرتها وطالعت كتاب الملل والنحل لابن خرم كن أكن مرة
 وعرفت جميع العقائد الصحيحة والقاسدة ثم رقت الهدى إلى مطابقة تقيت كتب هذا الباب

قطاعت من كتب المالكية التي عليها العدل كتاب المدونة الكبرى ثم احضرتها ثم طاعت
 الصغرى وكتاب ابن عرفة وابن رشد وكتاب شرح رسالة ابن ابي زيد للتناعى والشيخ جلال الدين
 ابن قاسم وطاعت شرح المحضر لبراهم وللتناعى وغيره وابن الحلب وكنت اراجع في مشكلاتها
 ابن قاسم والشيخ شمس الدين اللقاني وخواه الشيخ ناصر الدين واحطت علما بما عليه الفتوى في
 مذهبه وما انفرد به الامام مالك عن بقية الائمة من مسایل الاستنباط وطاعت من كتبت
 الحقيقة شرح القدوري وشرح معجم البحرين وشرح الكنتي وقناوى قاصى خان ومنظومة
 السنن وشرح الهداية وشرح جامعها من الحافظ الويلقي وكنت اراجع في مشكلاتها
 الشيخ نور الدين الطرابلسي والشيخ شهاب الدين بن التلي والشيخ شمس الدين الغزالي و
 غيره وطاعت من كتب الحنابلة شرح المحرق وابن بطة وغيرهما من الكتب وكنت اراجع
 مشكلاتها شيخ الاسلام الشيشيني الحنبلي وشيخ الاسلام شهاب الدين الفوتحي وغيرهم من هذه
 المطالعة كانت يبنى وبين الله تعالى وبارك الله تعالى في وفق فهذه اما استحضرت في هذا الوقت
 من الكتب التي طاعتها ومن شك في مطالعتها من الاقران قليلا تبقى باي كتاب شاء من هذه الكتب
 ويقرؤه على انا أحله لغير مطالعة فان الله تعالى على كل شيء قدير وقد أخبرني سيدي على
 المصطفى رحمه الله تعالى انه قرأ في يوم وليلة ثلثمائة ألف حقة وستين ألف حنق هذا كلامه لي
 رضى الله عنه وذكر الشيخ جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى ان محمد بن جبر الطبري حاسبه
 الجبار قبل موته على ألف رجل جارا وثلاثة اطفال انتهى وقد كنت اطلع الجاهل من شرح المهذب
 اوالمهمات وكتب زوايده على رسي في اربعة في ليلة واحدة وكان غالب اقواله يظن
 اني تولت الاشتغال بالعلم لكوني كنت لأحضر روسا شياخهم ويقولون لو ان فلانا دام
 على الاشتغال بالعلم كان من اعظم المفتين في مصر الآن وكنت أحضر دروسهم في بعض الاوقات
 فلا أبحث ولا أتكله ولا استشكل مشقة من المسائل لكوني أعرف المنقول فيها واطالع بآخى
 مثل ما طاعت من هذه الكتب ان اردت الا حاطة يا قوال العلماء كلها واحمل لله
 رب العالمين وللمشروع في الحجم بين الاحاديث الشريفة وتوليها على مرتلي الشريفة المطهرة
 من تحقير وتشديد عملا بقول الامام الشافعي وغيره ان اعمال الحريتين يحملهما على الدين
 اولى من الغلو أحدهما قائل وبالله التوفيق من الاحاديث التي اخلف العلماء رضى الله عنهم
 في معناها حديث البهقي مرفوعا خلق الله تعالى الماء طهورا لا ينجس شيء ويحل اليه ما ينجس ايضا
 عن ابن مسعود رضى الله عنه انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في التين قمره طيب
 وماء طهور ثم توضع على الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم مع حديث ابن حبان وغيره الماء طهور لا ينجس
 الا ما غلب على طهر ولونه وريحه ومع حديث البهقي مرفوعا الصبي الطيب وضوء المسلم ولولي
 عشر سنين حتى يجد الماء فاذا وجد فليمسسه حلة فانه خير له من ثوبين الاول للفقهاء والمحدثين
 الاخران مشددا ان فرج الامراء مرتلي الميزان فليس من قد رعى الماء الخالص والمتغير
 يسيرا ولو بطرح ثمر وزبيب فيان ينجس بالزباب فالمراد بالبين الذي قال الامام اوجيفته بعض

الوضوء به شعا للشارع ما لم يخرج الحد الفقاع كما ان المراد به ما لم يستعمل باجماع لقوله في حديث
 عبد الله بن مسعود مرة طيلة وماء طهني فافهم ومن ذلك قول صلى الله عليه وسلم
 في حديث مسلم وغيره في الشاة الميتة هلا أخذت بها جاف بغضوة فالتفتع لم يم قول صلى الله
 عليه وسلم في حديث البيهقي عن عبد الله بن حكيم انه قال كتب اليك رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قبل موته بشهر اوباربعين يوما لا تنفعوا من الميتة ياهل اعرص في الحديث الاول
 فيه التحفيف على من احتاج الى مثل ذلك الجذب بقرينة ان الشاة كانت ليمونة وهي من الفقراء
 كما في بعض طرق الحديث وكانوا يصدقوا بها عليها والحديث الثاني معمول على من احتجج امثله
 ذلك من الاعتياد واصحاب الوفاية فراجع الحديثان الى مرتبتي الميزان من تخفيف وتشديد
 ومن ذلك قول صلى الله عليه وسلم في حديث البيهقي اذ فقا الاظفار والدم والشعر فانه ميتة مع
 حديث البيهقي ايضا مرفوعا لاساس عسل الميتة اذ ادبم ولا بأس بشعرها وهو فقا وقرونها اذا
 غسل بالماء ففي الحديث الاول نجاست الشعر الذي على الجلد المدبوغ وفي الحديث الثاني انه
 متنجس بظهر يغسل بالماء ويقال الحسن واحتج به الحديث مسلم في ذبا ثم البربر والمجوس من قوله
 صلى الله عليه وسلم في جلد ذبا ثم دباغ طهوره فمثل الشعر الذي على الجلد فيحصل الحديث
 الاول على أهل الوفاية الذين لا يحتاجون الى مثل ذلك ويحل الثاني على المحتاحين الى مثله
 من ذوى الحاجة نظرا لما تقدم في ما بالميتة فراجع الحديثان في شعر الميتة الى مرتبتي
 الميزان في التحفيف والتشديد ومن ذلك قول صلى الله عليه وسلم في منغ لادهما في عظم
 العاج كما رواه مسلم وغيره عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يمكن ذبا
 من السباع مع حديث البيهقي عن ثوبان قال أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اشترى
 لفاطمة قلادة من عصب وسوارين من ملح ومع حديث البيهقي ايضا عن انس كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم غثب بالهاج في الحديث الاول منغ استعمال عظم الفيل وفي الحديث الثاني
 وما كعبه جاز استعماله فيحل الاول على الذين يجدون غيره أو على استعماله فيما فيه رطوبة ويجعل
 الثاني على أهل الحاجة اليه واستعماله في الشق الحيا فراجع الامر الى مرتبتي الميزان من تخفيف
 وتشديد ومن ذلك حديث المسور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في بزة من
 فزادة المشركين فاسقى أصحابه منها وحديث البيهقي عن جابر كنا نغزى وامر رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فنصيب من كل آنية المشركين واسقيتهم وشمتم بها فاولاها علبت مع حديث
 البيهقي عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينهى عن الشرب من
 اواني الضاري وفي رواية للشمسين ان ابا ثعلبة قال يا رسول الله انا باارض اهل كتابي افاكل
 في آنيةهم فقال صلى الله عليه وسلم ان وجدتم غير آنيةهم فلا تأكلوا فيها وان لم تجدوا غيرها
 فاغسلوها وكلوها ففي الشق الاول التحفيف وفي حديث عائشة التشديد فقط وفي حديث آلي
 ثعلبة التشديد من وجه التحفيف من وجه التشديد في حق من وجد غير آنيةهم والتحفيف في
 حق من لم يجد غيرها كما ترى فراجع الامر الى مرتبتي الميزان لكن في حديث آلي او ما يلى

ان الامر وقع حيث علم بجهالة انهم فليتنامل + ومن ذلك حديث البيهقي مر فوعا لا وضو
 لم يترك ذكر اسم الله تعالى عليهم مع حديثه ايضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انه لا تتم
 صلاة احدكم حتى يسبغ الوضوء كما امر الله تعالى ان يتقى والمراد بقوله كما امر الله تعالى يعني في القرآن
 وليس فيما امر الله تعالى التسمية على الوضوء فعلى الحديث الاول التشديد بنفى الصفة والكمال
 وفي الثاني التخفيف فوجه الحديثان الى مرتبتي الميزان كما سبقا في بسطة في الجمع بين
 اقوال المجتهدين + ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في حديث البيهقي من توضأ
 فليتمضمض وليستشق مع حديث مسلم مر فوعا عشر من الفطرة وعد منها المضمضة و
 الاستنشاق فالحديث الاول مشدد لما فيه من صيغة الامر والحديث الثاني مخفف فوجه
 الاموال مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث ابن عباس الذي رواه البيهقي ان ابن عباس
 كان اذا توضأ فمض فبضته من ماء ثم نقض يده فمسح بها رأسه واذينه ثم يقول هكذا كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ مع حديثه ايضا باسناد صحيح عن عبد الله بن زيد ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كان يأخذ لأذنيه ماء خلاف الماء الذي أخذه لرأسه وكان ابن عمر اذا
 توضأ يعيد أصبعيه في الماء ليسح بهما أذنيه فالحديث الاول فيه تخفيف والحديث الثاني و
 نقل ابن عمر فيه تشديد فوجه الاموال مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث البيهقي عن المنذر انه
 على رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلم عليه وهو يتوضأ فلم يرد عليه صلى الله عليه وسلم السلام
 فأخذه ما قرب ما بعد فلما فرغ صلى الله عليه وسلم من وضوئه قال انه لم يعف عن ان ارد عليه
 الا اني كرهت ان اذكر اسم الله تعالى الا على الطهارة مع حديث مسلم عن عائشة قالت كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يكره ان يركب على كل حيانه فالحديث الاول مشدد والثاني مخفف
 فيجعل الاول على كل الكمال في الادب والثاني على من دونهم فوجه الامر فيهما الى مرتبتي
 الميزان + ومن ذلك حديث البخاري وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فاما مع
 حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يبول وهو جالس قال عمر بن الخطاب رضي الله
 عنه لا تبلى قاعا فبال عمر قائما بعجى ما ن فالاول فيه تخفيف فدل صلى الله عليه وسلم لبيان
 الجواز والحديثان الاخران فيما تشدد بالنظر بحال اهل كمال الادب والحياء وحال غيرهم
 فوجه الاموال مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث الشيخين مر فوعا من استنج فليوتر وحديث
 البيهقي اذا استنج لم يمسح فليستح ثلثا مع حديثه ايضا من استنج فليوتر من فعل فقد أحسن
 ومن زاد فخرج فالحديثان الاولان فيما تشدد والحديث الثالث فيه تخفيف فوجه عيب
 الاحاديث الى مرتبتي الميزان ومن حمل الوترية في الحديث الثالث على ما يكون من الوترية الثلاث
 فهو راجع الى مؤتبه التشديد وكذلك رواية انه صلى الله عليه وسلم رد الوترية وقال النبي صلى الله
 تشدد بالنسبة لم يثبت هذه الزيادة ومن ذلك الاستنجاء بالتراب لم يثبت فيه شيء عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وانما جاء عن الصحابة والتابعين فبعضهم منعه فشد وبعضهم جوز مخفف
 ومن ذلك حديث البيهقي وغيره مر فوعا العتيان وكاء السه فن نام فليتوضأ مع حديث البيهقي عن

جلد يمينه بن اليان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم احتضنه من خلفه وهو جالس فيحقق رأسه
 فقال يا رسول الله وجب على مضعه قال لا حتى تضع حنك فالاول عام في تقض وضوء النائم
 وهو جالس متمكنا والثاني فيه عدم تقض وضوء من قام جالسا وعليه فيجل الاول على حال
 الا كما بر من أهل الدين والورع ويجعل اثنا على حال غيرهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان تخفيف
 وقتل يد + ومن ذلك تفسيره صلى الله عليه وسلم قوله تعالى ولا تمسك النساء بغير الحجام
 بقوله لما عجزت قلت أو لمست مع حديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
 يقبل بعض نساءه ثم يخرج للصلاة ولم يتوضأ فالحديث الاول يشير الى تقض الوضوء بالتمسك الثقيل
 والثاني صريح في عدم التقض فيجل التقض على حال من لا يملك ربه وعدم التقض على من ملك ربه
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان على قياس ما قاله العلماء في نظيره من مثله الصائم وكذلك
 الحكم في الملبوس + ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في حديث البيهقي وغيره مرفوعا
 اذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ وفي رواية فلا يصلي حتى يتوضأ وفي رواية لمن من فرجه
 فلا يصلي حتى يتوضأ وفي رواية البيهقي أيما امرأة مست فرجها فليتوضأ مع ما يعلق بن عدي
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له حين سأله عن من ذكره هل هو الا يضيق منك فالحديث
 الاول بطرق مشددة محمول على حال الا كما بر وحديث طلق لمخفف محمول على حال غيرهم بدليل
 كون طلق كان راعيا لا بل قوم وقد كان على بن ابي طالب يصفى الله عنه يقول لا بألى مست
 ذكرى أما ذى فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي وغيره ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم احتجم بضملي ولم يتوضأ مع حديث البيهقي مرفوعا اذا قام أحدكم في صلاة
 أو قلس أو رعب فليتوضأ ثم يلبس على ما عفي من صلاته ما لم يتكلم فالاول لمخفف والثاني
 مشددة وكذلك القول في حديث الفقه في الصلاة الذي رواه البيهقي من أن عبي وقم في حفرة
 والنبى صلى الله عليه وسلم في الصلاة فضحك طوائف من الصحابة فامر النبى صلى الله عليه وسلم من
 صلحك ان يبصير الوضوء والصلاة مع قول فقهاء المدينة وغيرهم من الصحابة انه يصلي الصلاة
 دون الوضوء هو راجع الى مرتبة الميزان + ومن ذلك قول عمر رضي الله عنه في حديثه سلم ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم صلى الصلوات يوم فوج مكة بوضوء واحد وفي رواية البيهقي انه صلى خمس
 صلوات بوضوء واحد مع حديث البخاري وغيره عن أنس رضي الله عنه ان رسول الله صلى
 كان يتوضأ عند كل صلاة وكان أحدنا يكفيه الوضوء ما لم يجد ثوبا لحيثان الا ولان
 فيها التخفيف الحديث الثالث فيه للتشديد لمن يتوضأ صلى الله عليه وسلم على مثل ذلك فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان + ومن ذلك قول ابن عباس رضي الله عنهما من ترك المضمضة والاستنساخ
 في غسل الجنابة أعاد الصلاة مع قول الحسن لا يعيد الا في الاول مشددة والثاني لمخفف + ومن
 ذلك حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل هو وعائشة من ماء واحد
 من الجنابة قالت فكان بيننا فبلى في روايته تختلف أيدينا فيه مع حديث البيهقي وقال رجاله
 ثقات ان رسول الله صلى الله عليه وسلم في أن يغتسل المرأة بغسل الرجل أو يغتسل الرجل

بفضل ظهور المرأة فالحديث الاول يعطى التخفيف والحديث الثاني يعطى التشديد فارجع الامر الى
 مرتبتي الميزان وكذلك قول عبد الله بن مريم رضي الله عنه تنوضاء المرأة وتغتسل من
 فضل غسل الرجل وظهوره ولا عكس فهو يرجع الى التشديد والتخفيف + ومن ذلك
 حديث مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل الجنابة قبل ان ينام وتارة يتوضأ ثم
 ينام مع حديث البيهقي عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان ينام وهو جنب
 ولا يغسل ماء فيجعل أنه لا يغسل ماء أصلاً ويحتمل أنه لا يغسل ماء للغسل فالحديث الاول مشدد
 والثاني مخفف + ومن ذلك حديث البيهقي عن عمار بن ياسر قال ائتمني رسول الله صلى الله عليه
 وسلم في التيمم بمسح الوجه واليدين وفي رواية أخرى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعمار
 حين سأله عن التيمم بعد ان كان تمسك في التراب انما كان يقيمك هكذا فترض رب
 يديك الا ان ترنم فيهما اثر مسح وجهه وكفيه ثم لم يجاوز الكوع مع حديث البيهقي ايضا انه
 مسح يديه الى المرفقين فالحديث الاول مخفف والثاني مشدد وهو أولى اذ القياس ان يكون
 اليد من الشئ على صورته فارجع الامر الى التشديد والتخفيف + ومن ذلك حديث الشيخين
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ارسل جماعة من الصحابة في طلب قلادة لعائشة كانت
 فقدتها فادركتم الصلوة فصلوا بغير وضوء فلما اتوا النبي صلى الله عليه وسلم وشكوا ذلك
 اليه لم ينكروا عليهم صلى الله عليه وسلم مع حديث البيهقي وغيره لا يقبل الله تعالى صلاة بغير طهوء
 فكما أنه صلى الله عليه وسلم لم ينكر عليهم حين صلوا للحمة الوقت فكذلك غيرهم اذا عدم الماء
 والتراب فالحديث الاول مخفف في أمر الطهارة مشدد في أمر الصلاة والحديث الثاني مشدد
 في أمر الطهارة وكل منهما وجه فارجع الامر الى المرتبة الميزان + ومن ذلك حديث البيهقي
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يؤم المقيم المتوضئين وكره ذلك علي بن عمر ايضا
 صلاة ابن عباس بجماعة من الصحابة وهو متيمم وبه قال سعيد بن جبيرة والحسن وعطاء والزهرى
 فالاول وامع فيه تشديد والاخر بعده فيها التخفيف فارجع الامر الى مرتبة الميزان + ومن
 ذلك حديث أبي داود في المراسيل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اغتسل من أي لمعة على منكبيه
 لم يصبها الماء فأخذ خصله من شعر رأسه فغصوها على منكبيه ثم مسح يده على ذلك المكان ويحتمل
 البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح رأسه بفضل ماء كان في يده مع حديث عطاء عن
 ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأخذ لكل عضو ماء حديد
 فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد ويحتمل ان الماء الذي عصره صلى الله عليه وسلم من شعره
 كان من ماء الغسل الثانية أو الثالثة فرجعت المرتبتان بهذا الاحتمال الى واحدة + ومن
 ذلك حديث مسلم مرفوعا اذا ولع الكلبى اناء أحدكم فليقو له فليغسل سبع مرات احداهن
 بالتراب بركات عائشة وابن عباس وأبو هريرة فيقولون الناس مع حديث البيهقي فليسلوكه ثلاثا
 أو خمسا أو سبعا فالاول مشدد والثاني مخفف فيجعل الاول على التقدير على السبع ويجعل
 الثاني على العاجز عنها + ومن ذلك حديث مالك وغيره مرفوعا ان الهرة ليست بخمس وقول

عائشة رضي الله عنها رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ بفضلها مع قول أبي هريرة رضي الله عنه يغسل الأناة من الهر كما يغسل من الكلب في روايته عنه إذا ولغ الأهر في الأناة غسل مرة أو مرتين بعد أن يهرق فالحديث الأول في التحفيف ومقابلته قول أبي هريرة رضي الله عنه فيه التشديد إن كان أبو هريرة رأى في ذلك شيئاً عن النبي صلى الله عليه وسلم فرجع الأمر إلى المرتبقي الميزان ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعاً ما أكل لحم فداء بأس بسورة وفي روايته أنه أيضاً لأس بول ما أكل لحم مع الأحاديث التي تقطع النجاسة في سائر أبواب الحيوانات فالأول محقق والأحاديث مقابلة مشددة فرجع الأمر في ذلك إلى المرتبقي الميزان ومن ذلك حديث الماء طهر لا ينجسه شيء وفي رواية الماء طهر كله لا ينجسه شيء رواه البيهقي وغيره وقال هو مخصوص بالإجماع إنما تغير بالنجاسة فهو نجس قليلاً كان أو كثيراً فرجع الحديث قبل الإجماع والإجماع إلى المرتبقي الميزان ومن ذلك حديث مسلم وغيره إن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل الماء الخف ثلاثة أيام وليلتين للمسافر يوماً وليلة للقيم الحديث بجميع طرقه مع حديث البيهقي رضي الله عنه عن خزيمة قال جعل لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثرداً ولو استردته لزدني يعني المسح على الخفين وفي رواية له وإيم الله لومضى السائل في مسئلة لجعلها خمسا وفي رواية للبيهقي عن أبي عمار رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله أمسح على الخفين قال نعم فقلت يوماً قال ويومين فقلت قال ثلاثة قلت يا رسول الله وبلاثة قال نعم وما بلد لك وفي رواية قال نعم وما سئلت وفي رواية قال نعم حتى عد سبعة ثم قال صلى الله عليه وسلم نعم ما بلد لك حديث مسلم وغيره فيه تشديد وحديث البيهقي بجميع طرقه فيه تحفيف ويصح حل الأول على حال الأكل والثاني على حال غيرهم وبالعكس من حيث قوة حياة الأبدان وضعفها بفعل الطأصل والمعاصي فرجع الأمر إلى المرتبقي الميزان ومن ذلك حديث البيهقي عن معمر رضي الله عنه إذا لم تحرق الخف وغيره منه الماء من مواضع الوضوء فلا تمسح عليه مع قول الثوري اسمع علي بن النخعي ما تعلقا بالقدم وإن تمزقا وقال كذلك كانت خفاف المهاجرين والأنصار فخرقة مشقة فقول معمر فيه تشديد وقول الثوري فيه تحفيف لم نجد في ذلك شيئاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا ما ورد في خبر اللحم الذي لم يجد المغليين ووجد الخفين من أمره صلى الله عليه وسلم المحرم أنه يقطعهما أسفل من الكعبين فإن في ذلك دلالة على أن الخف إذا لم يقط جميع القدم فليس هو نجس يجوز المسح عليه فرجع الأمر في ذلك إلى المرتبقي الميزان ومن ذلك حديث الشيخين غسل الجمجمة واجب على كل محتلم وحديث البخاري إذا جاء أحدكم الجمجمة فليغتسل مع حديث البيهقي مرفوعاً من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت وتجرى عن الفريضة ومن اغتسل فالتغسل أفضل فالأول فيه التشديد والثاني فيه التحفيف وحمل بعضهم الأول على من كانت رائحته تؤذي الناس الثاني على من ليس له رائحة كريهة فرجع الأمر إلى المرتبقي الميزان قال بعضهم وإنما خصص الله صلى الله عليه وسلم وجوب الغسل بالمحتلم لأنه هو الذي يظهر منه الصبغة الذي يؤذي الناس أو يضعف جسده بارتكاب المعاصي ومن شأن الغسل أن يزيل القذر وينعش البدن فلذلك أمر

المحتمل : ومن ذلك البيهقي وغيره في الحائض أصنعوا كل شيء إلا الجماع مع حديث عائشة
 أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يباشر الحائض إلا من وراء الثوب أو الأزارير أو اليهقي فالأول
 فيه التحفيف والثاني فيه التشديد وحمل بعض العلماء الأول على من يملك عمره والثاني على من لم
 يملك أربع فرجيم الأمر إلى مرتبتي الميزان + ومن ذلك قول ابن عمر غرم عذوة في المستحاضة أنها
 تغتسل من الظهر إلى الظهر وفي رواية عن عائشة رضي الله عنها تغتسل عن كل يوم غسل
 ولعل مع قول علي وابن عباس رضي الله عنهما تنوضاً المستحاضة عند كل صلاة وكان
 أم حبيبة بنت جحش تغتسل عند كل صلاة من قبل يفتنها إلا بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فهم بين ضعف ومشدود فرجيم الأمر إلى مرتبتي الميزان

وفصل في أمثلة مرتبتي الميزان من الأخبار والأثار من كتاب الصلاة

فمن ذلك حديث البيهقي عن ابن عباس رضي الله عنهما في أمته جبريل بالنبى صلى الله عليه وسلم
 أن جبريل صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم العشاء حين غاب الشفق وأنه صلى به في المرة
 الثانية حين مضى ثلث الليل الأول وقال الوقت ما بين هذين يعني ما بين مغيب الشفق إلى ثلث
 الليل الأول مع حديث ابن عباس أيضاً وقت العشاء إلى الفجر فالحديث الأول فيه التشديد
 لاجتماعه خروجه الوقت بمضى الثلث الأول من الليل وفي الثاني التحفيف لما خروجه إلى طلوع الفجر
 فرجيم الأمر إلى مرتبتي الميزان وكذلك القول في لحاديت أمته جبريل بالنبى صلى الله عليه وسلم
 في صلاة العصر والصبح وقول فيها الوقت ما بين هذين مع قوله عليه السلام في العصر وقت العصر
 ما لم تغرب الشمس مع قوله في الصبح ما لم تظلم الشمس فرجيم الأمر إلى مرتبتي الميزان + ومن ذلك
 قوله صلى الله عليه وسلم لا يؤذن إلا نوضاً وقيل أنه من قول أبي هريرة مع حديث عائشة أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يذكر الله على كل أحيانه ومع قول إبراهيم النخعي كما نوا لإبراهيم
 بإسأ أن يؤذن الرجل على غير طهر وفي روايته موضوعاً للحديث الأول مشدود والثاني ومما مع
 تحفف فرجيم الأمر إلى مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال من أذن فهو يقيم وفي رواية أنما يقيم من أذن مع حديث أيضاً في قصته سلب
 مشر عتة الأذان أن عبد الله بن زيد قال يا رسول الله أرى الويليع في كيفية الأذان ويؤذن
 بلال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فاقرا فتقرأ في الحديث الأول تشديد في الثاني
 تحفيف فرجيم الأمر إلى مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث مسلم وفيه أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم جمع بين الأذان والإقامة لكل صلاة ليلة المر دلفقة مع حديث مسلم أيضاً
 أنه صلاه بأذان واحد وإقامتين ومع حديث أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم
 صلى المغرب والعشاء بإقامة واحدة لكل صلاة ولم يناد في الأولى وفي رواية
 ولم يناد في واحدة منهما قال البيهقي وهي أصح الروايات عن ابن عمر فالحديث
 الأول وما وافقه فيه التشديد ومقابله فيه التحفيف فرجيم الأمر في ذلك
 إلى مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث البيهقي عن عائشة رضي الله عنها

انها كانت تؤذن للنساء وتقيم مع رواية انها كانت لتصل بغير اقامة قالوا رواية الاولى مشقة
 والاخرى تخفف فرجع الامر الى المرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا وقيل انه
 من قول ابن عمر انه يؤذن للصبح في السفر دون غيرها من الصلوات فانه يقيم لها فقط مع ما صح
 من الاحاديث في الاذان في السفر للجماعة والمنفرد بالحديث الاول والاثر تخفف والثاني
 مشدد فرجع الامر فيه الى المرتبة الميزان ومن ذلك حديث الشيخين امر بدليل ان يشتم الاذان
 ويؤنوا الإقامة مع حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحدو ربه حين علمه
 الاذان والاقامة الاذان والاقامة مثنى مثنى وبعضهم حمل قوله مثنى على قوله قد قامت الصلاة
 فقط فالاول فيه تخفيف في صفات الاقامة والثاني فيه تشديد واما قول البعض المذكور فيه
 تشديد في لفظ قد قامت الصلاة فقط فرجع الامر فيها الى المرتبة الميزان ومن ذلك
 البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قام الى الصلاة رفع يديه بالتكبير ثم
 وضع يده اليمنى على يساره على صدره مع قول على رضى الله عنه ان الستة وضع الكف على الكف
 تحت السرة فالاول مشدد من حيث كون مراعاتهما وهما تحت الصدر اشق من مراعاتهما
 تحت السرة بدليل ان اليد ثقيل وتزل ويختل ان يكون على رضى الله عنه رأى أيدى
 الصحابة تحت السرة حين ثقلت فطن انهم وضعوها تحت السرة ابتداء والحال انهم وضعوها
 تحت الصدر اولاً ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في حديث الشيخين للشيء صلاة وهو
 حلاذ بن رافع الزرقى اذا قامت الى الصلاة فكبوتهم اقرا بما تيسر محلت من القرآن مع حديث البيهقي
 وغيره عن الهريزية قال امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نادى لاصلاة الا ينادى تحت الكتاب
 فما زاد فالاول تخفف والثاني مشدد واما نسخ منفق عليه لاصلاح بيتين فرجع الامر الى المرتبة
 الميزان ومن ذلك حديث مسلم وغيره مرفوعا لاصلاة لمن لم يقرأ بأمر القرآن فصاعد مع
 رواية اقرا بأمر القرآن اى فقط فالاول مشدد والثاني تخفف فرجع الامر الى المرتبة الميزان
 ومن ذلك حديث الشيخين عن انس رضى الله عنه قال صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم
 وأبى بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم فكانوا يستفتحون الحمد لله رب العالمين لا يدكرون بسم
 الله الرحمن الرحيم ولا في اول قراءة ولا في اخرها وفي رواية للشيخين عن انس ايضا فلم اسمع
 احدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم وفي رواية لابن جابر والنساءى فلم اسمع احدا منهم يقرأ
 بسم الله الرحمن الرحيم وغير ذلك من الاحاديث مع حديث البخارى وغيره عن انس انه
 قال كانت قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل ان يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم بسم الله وب
 بالرحمن ويحمد بالرحيم وبه قال ابن عباس وابو هريرة وعبد الله بن عمر وروى ذلك ايضا عن
 وعن علي وابن الزبير رضى الله عنهم فالحديث الاول بجميع طرقه وتخفف والحديث الثاني
 بجميع طرقه مشدد فرجع الامر الى المرتبة الميزان ومن ذلك حديث مسلم والبيهقي ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قام في الصلاة رفع يديه حتى يكونا حاذ ومكبى ثم يكبر وكان يفعل
 ذلك حين يكبر للركوع وفي رواية للبخارى كان يرضي يديه عند الركوع وعند ارفع من الركوع

وفي رواية لما لك واذا اكبر الموضع مع حديث اليه في عن البراء بن عازب قال رأيت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اذا افتتح الصلوة يرفع يديه ثم لا يعود ومعه قول ابن مسعود لما صلى بالناس
 لأهل بيت يكرم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في ضمة واحدة ومعلوم أن ذلك في حكم
 المرفوع فالحديث الأول مشدّد والثاني مخفف فوجه الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك
 حديث البخاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا قال سمع الله لمن حمده قال اللهم ربنا
 لك الحمد وقوله كان عبارة عن دوام ذلك وبه قال علي وابن سيرين وعطاء والبرودة مع
 حديث الشيخين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا
 ولك الحمد وفي رواية اليه في إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده فيقول من خلفه ربنا لك الحمد مع أخذ
 الشافعي حيث استعمل في مؤلفي الجرح بين الذين قالوا مشدّد والثاني مخفف بالنظر لمشاهد المصلين
 ضمن رأي الإمام واسطة بينه وبين الله تعالى في الإقرار عن كونه تعالى قبل حمد المأمومين قال ربنا
 ولك الحمد على ذلك ومن حجب عن هذا المشهد قال سمع الله لمن حمده تغاؤلاً لا يقبل حمدك
 فوجه الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث اليه في وغيره كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم إذا سجد نغم ركبتاه قبل يديه وإذا رفع رفع يديه قبل ركبتيه وفي رواية
 لابي داود فاذا نهض نهض على ركبتيه واعتمد على فخذه مع حديث ابي داود واليه في أن رسول
 صلى الله عليه وسلم قال إذا سجد أحدكم فلا يترك كما يترك البعير ويضع يديه ثم ركبتيه فالحديث
 الأول مشدّد والثاني مخفف باقتضائه على يديه إذا قام من السجود فوجه الحديثان إلى مرتبة
 الميزان ومن ذلك حديث اليه في أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بوضع الكفين
 في السجود يعني مكشوقتين وحديثه أيضاً شكوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 حوائض ماء في بيما هذا وكذا فلم يشكنا مع حديث اليه في عن بعض الصحابة أنه كان يسجد على الف
 والطويل الكمين للمشقة في أواخر يديه وكان النعم يقول كان الصحابة يصلون في بشائهم وبرائهم
 وطباستهم ما يخرجون أيديهم وروى اليه في أنه صلى الله عليه وسلم صلى وعليه كساء ملتف به
 يضمن يديه عليه رقبته برد الحصباء وفي رواية له في بالكتساء برد الأرض بيده ورجله فالحديث
 الأولان مشدّدان ومقابلهما مخفف فوجه الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البخاري
 وغيره في صفة قيام النبي صلى الله عليه وسلم عن الجلبوس عن مالك بن الحويرث أنه كان يصل
 للناس صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان إذا رفع رأسه من الصلاة الثانية جلس
 ثم اعتمد على الأرض مع حديث اليه في عن عبد الله بن عمر أنه كان إذا رفع رأسه يرجع
 من سجدين من الصلاة على صدره وقدميه ويقول أما كان صلى الله عليه وسلم يقول معتمد
 على يديه من أجل ضعف كان به فالحديث الأول مخفف والثاني مشدّد فوجه الحديثان إلى
 مرتبة الميزان ومن ذلك حديث اليه في أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا فصل في الصلاة
 وضع ذراعه اليمنى على ركبته ورفع أصبعه اليسرى فدل أنها شيئاً دهره ولا يحرّكها مع حديثه
 أيضاً عن أبي بن حجر أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع أصبعه عن ركبته يديه

حديثه ايضا مرفوعا لمحمد بن الأصم في الصلاة من عزة للشيطان فالاول مخفف والثاني
 مشدد وسياقي توحيهما في الجمع بين أقوال الأئمة فراجع الأمر إلى مرتبقي الميزان + ومن ذلك
 حديث الشيخين عن عبد الله بن مسعود قال علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد كفي بين
 يديه كيا عليه السورة من القرآن الفيات لله إلى أخوه مع حديث عمر بن العاص إن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال إذا قعد الإمام آخر ركعة من صلاته ثم أحدث قبل أن يتشهد فقد عمت
 صلاته وفي رواية فأحدث قبل أن يسلم فقد جازت صلاته فالاول مشدد والثاني مخفف
 فيصل الثاني على حال أصحاب النضر رات والاول على غيرهم كما هو الغالب على الناس فراجع الأمر
 إلى مرتبقي الميزان + ومن ذلك حديث مسلم عن أبي موسى الأشعري قال كان أول ما يتكلم به
 رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جلس للتشهد الفيات لله إلى أخوه مع حديث البيهقي عن
 جابر وعن عمر في إحدى الروايتين عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا التشهد
 بسم الله وبالله الفيات لله إلى أخوه فالاول مخفف بتوك الشبهة والثاني مشدد
 بذكرها فراجع الأمر إلى مرتبقي الميزان وقال البخاري حديث جابر خطأ فقل ذلك بوجه الأمر إلى
 مرتبة واحدة كل حديث الذي ورد في ١ + ومن ذلك حديث البيهقي وغيره السابق
 مرفوعا لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب مع حديث الإمام أبي حنيفة رضى الله عنه والبيهقي مرفوعا
 من صلى خلفهم فإن قراءته الإمام لم تقرأه قلت وهذا محمول على حال الأكابر الذين يجتمعون
 بقولهم على حضرة الله تعالى إذا سمعوا قراءة الإمام كما أن من يقرأ القرآن بعد قراءة أمه كما يسألني
 فحول على حال من لم يجتمع بقلبه على حضرة ربه بقراءة أمه وبالأول قال ابن عباس وابن مسعود
 وابن عمر جماعة من الصحابة والتابعين وفي حديث البيهقي مرفوعا إلى أنكم تقرؤون
 وراء أمكم قالوا أجل يا رسول الله قال لا تفعلوا إلا بما أقرأكم فانه لا صلاة لمن لم يقرأ بها
 وفي رواية لا تقرؤا شيئا إذا جهرتم إلا بما أقرأكم انتهى وقال الخطاء كانوا يرون أن على المؤمن
 القراءة فيما ليس فيه الإمام دون ما يجهر فيه فراجع الأمر إلى مرتبقي الميزان + وسياقي في توجيه
 الأقوال أن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يكتفي عن القراءة بذكر اسم الله تعالى في الصلوة ويقرأ
 قوله تعالى وذكر اسم ربه فصلي وإن ذلك محمول على من يحصل له جميع الغلبة إذا ذكر اسم ربه +
 ومن ذلك حديث البيهقي وغيره عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كنت شهرا ليد عرسا
 فومر ثم قوله الأبي الأصم فلم يزل يقيت فيه حتى فارق الدنيا وفي رواية للبخاري أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم كنت في الوضوء الاخرة من الصبح بعد ما قال سمع الله لمن حمده مع حديث البيهقي
 عن عبد الله بن مسعود أنه قال ما كنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء من صلواتي
 وعن أبي محمد قال صليت خلف عبد الله بن عمر صلاة الصبح فلم يقيت فقلت لا أراك تقيت فقال
 ما أحفظه عن أحد من أصحابنا فالاول مشدد والثاني مخفف عند من لا يقول بالسنة فراجع الأمر
 إلى مرتبقي الميزان + ومن ذلك حديث البخاري مرفوعا الفتن عورة مع حديث الشيخين أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم حصر الأزارع عن تحذره فالاول مشدد والثاني مخفف ويصح أن يكون

الاول لتتربعا لاهل المراءات والثاني لاحاد امته فرجع الامروني الى مرتبتي الميزان + ومن
 ذلك حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الصلاة في الثوب الواحد فقال
 ٤ ولكم ثوبان مع حديث مسلم مرفوعا لا يصليان أحدكم في الثوب الواحد فالاول مخفف والثاني
 مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم سئل عن الرجل يجلس في الصلاة شيئا فقال لا يصرف حتى يسمع صوتا أو يجلس رجا
 مع حديث البيهقي مرفوعا اذا قاء أحدكم في صلاته أو قلنس فليصرف فليتوضأ ثم يلبس على
 ما مضى ما لم يتكلم فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والقلس
 هو غلبة النع فمقتضى الحديث اذا استقاء أحدكم أو غلبته فهو نظير حديث من ذرعه النعى فلا بأس
 وان اختلف حكم الصيام مع الصلاة + ومن ذلك حديث مسلم وغيره ان جابر أدرت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فلم يعل عليه وأشار صلى الله عليه وسلم بيده الى الارض يرد عليه
 مع حديث البيهقي وغيره ان المصلي يرد بعد السلام فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حمل الاول على ابا الدنا من الملوك والامراء والثاني على غيرهم
 من الاساغون لا يتأثر بعهم رد السلام عليه + ومن ذلك حديث مسلم وغيره مرفوعا يقطع
 صلاة الرجل اذا لم يكن بين يديه مثل مؤخرة الرجل المرأة والحمار والكلب الاسود مع
 حديث مسلم وغيره ايضا عن عابسة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صلاة من
 الليل أو ناعت من بيته وبين القبلة كاعتراض الحنارة ومع حديث البخاري ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كان يصلي والحجارة تزعم بين يديه والكلب يمر بين يديه لم ينزعه ومع قول
 عثمان وعلي رضي الله عنهما لا يقطع صلاة المسلم شيء فالاول مشدد والثاني مخفف عند
 من لا يقول بالشم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث الامام الشافعي رحمه الله
 تعالى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لو حل صلى في بيته ثم جاء الى المسجد اذا جئت فصل مع
 الناس وان كنت قد صليت في بيتك ونظائره من الاحاديث الامة باعادة الصلاة في جماعة
 مع حديث البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تضلوا صلاة في يوم مرتين وفي
 رواية لا صلاة مكتوبة في يوم مرتين حتى كان ابن عمر اذا جاء والناس في صلاة مكتوبة يجلسوا
 يصلي معهم ويحتمل ان يكون المراد لا تضلوا صلاة مكتوبة فرادى مرتين أو لا تضلوا مرتين خوفا
 ان ياتي من بعدكم فيعتقد انها فرض عليكم أو لا تضلوا ممرتين على اعتقاد انها فرض عليكم ثانيا
 فالحديث الذي يأم بالاعادة في الجماعة مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن
 ذلك ما رواه البيهقي عن الحسن انه كان يقول من سئ القنوت في الصبح أو في الوتر سجد للسبح
 قياسا على من قام من ركعتين فلم يجلس مع حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى
 الصبح بالناس فلم يقين قال البيهقي ولم ينقل عن أحد من الصحابة انه ترك القنوت فسجد للسبح
 لاحد ابدا فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث
 البيهقي عن عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم شهد بعد سجد في السجود ثم سجد مع من

اليهني ايضا صلى الله عليه وسلم ولم يشهد مع روايته ايضا انه صلى الله عليه وسلم تشهد قبل
 المسجد تنقما الاول مشددا والثاني محقق فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وسياتي توجيها لقولين
 في الجمع بين قول الائمة ان شاء الله تعالى ومن ذلك حديث اليهني مرفوعا لا صلاة
 لمن لا وضوء له ولا فريضة لمن لم يذكر اسم الله عليه ولا صلاة لمن لم يصل على نبي الله صلى
 الله عليه وسلم وقول الشعبي من لم يصل على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد فليعد صلاته
 وقال لا تجزيه صلاة مع قول أبي مسعود البدرى لو صليت صلاة لا أصلي فيها على محمد وآل
 محمد لم ايت أن صلاتي لا تنقض الحديث الاول وما معه يشير الى الوجوب الشرطي وقول أبي
 مسعود يشير الى الصحة مع النقص فالاول مشددا والثاني محقق فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 ومن ذلك حديث اليهني مرفوعا مفتاح الصلاة الطهور وحرها التكرار حلالها التسليم أي
 قول المصل السلام عليكم مع قول الامام أبي حنيفة رضي الله عنه المراد بالتسليم التشهد هو قول
 عبد الله بن مسعود رضي الله عنه حتى انه لو احدث قبل التسليم صحى صلاته فالحديث الاول
 على التفسير الاول مشددا والاقران بعد محققان فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك
 حديث الامام مالك والشافعي رضي الله عنهما عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه صلى بالناس
 صلاة المغرب فلا يقرأ شيئا حتى سلم منها فلما سلم قيل له انك لا تقرأ شيئا فقال اني كنت
 اجزأ ابدا الى الشام فمخعت انزلها منقلدة حتى قدمت الشام فبعثها واقتابها واحدا منها واما لها
 قال الضحفي فاعاد عمر واعدوا مع رواية اليهني عن عمر رضي الله عنه انه قال حين أعلموه
 بأنه لم يقرأ في المغرب شيئا فكيف كان الركوع والسجود قالوا احسنه قال فلا بأس اذا
 ومع رواية اليهني عن علي رضي الله عنه أن رجلا قال له اني صليت فلما اوقأ قال أتممت الركوع
 والسجود قال نعم قال عمت صلاتك فالاول مشددا والاقران احرزان محققان فرجع الامر
 الى مرتبتي الميزان وسياتي توجيها ذلك في ذلك الجمع بين قول الائمة ان شاء الله تعالى وأنه يجب ان
 يكون المراد بالقراءة قراءة السورة بعد الفاتحة جميعا بين الاعادة والاعادة كانت باجتها ومنه
 ومن ذلك حديث الشيباني في باب امامة الحنيفة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أحرم بالصلوة
 ثم ذكر انه حين فاضرف فظفر ثم جاء وراسه تقطرماء فظلى بهم أي ولم يأمهم بالاعادة
 للاحرام مع رواية اليهني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بالناس وهو حين فاعاد
 وبه قال علي بن ابي طالب رضي الله عنه وروى اليهني ان عمر رضي الله عنه صلى بالقوم الصبح وهو
 حين فاعاد ولم يأمهم بالاعادة وذكر مثل ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لكن في
 الحديث الاصغر فالحديث الاول محقق ان صح انهم كانوا دخلوا في الاحرام والثاني مشددا مع
 انه على مع اعادة رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمر بن القوم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 ومن ذلك قول المسورين محقرة كما رواه اليهني ان من وجد في ثوبه أو فعله خبثا وهو
 في الصلوة القاعضة واستأنف الصلاة مع قول عبد الله بن عمر رضي الله عنه انه يبني
 على ما مضى فالاول مشددا والثاني محقق فرجع الامر الى مرتبتي الميزان

ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعاً إذا جاء أحدكم المسجد فليقلب نعليه فلينظر أجمعاً حيث كان
وحديثه أيضاً فليمسحها بالارض ثم ليصل فيها وحديث البيهقي عن أم سلمة رضي الله عنها أنها
سئلت عن امرأة تقبل ذليها وتمشي في المكان القذر فقالت أم سلمة رضي الله عنها قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم يطهرها فابعده وفي رواية له عن أبي هريرة رضي الله عنه قلنا يا رسول الله
إن نوبل المسجد فنظاً الطريق الخمسة فقال النبي صلى الله عليه وسلم الطريق يظهر بعضها بعضاً وفي
حديث البيهقي مرفوعاً إذا وطئ أحدكم بتعليه في الأذى فإن التراب له طهور انتهى مع ما أخذ
به الإمام الشافعي وغيره مبطلين وجوب غسل الثوب والغسل إذا تجسس من القذر في الأرض
قال أول محقق والثاني مشدود فخرج الأمر إلى مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث مسلم عن
عائشة رضي الله عنها قالت لقد رأيته في أثره المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية له فاحمله
وفي رواية أخرى للبيهقي لقد رأيته في أثره المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم وإذا جفحت مع رواية البخاري عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم كان إذا أصاب ثوبه المني غسل ما أصاب منه ثوبه ثم خرج إلى الصلاة وأنا
انظر إلى أثر البقع في ثوبه ذلك في موضع الغسل فالأول محقق والثاني مشدود سواء كان الغسل
لجاسة المني أو للزنافة فخرج الأمر إلى مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث البيهقي وغيره أن
أعراباً يابال في المسجد فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يصب عليه دواب من ماء مع قول أبي قلابة
من كبار التابعين ومع قول الإمام أبي حنيفة زكاة الأرض يسبها بالحديث الأول مشدود والأثر
محقق ولولا أن أبا حنيفة وأبا ثعلبة رأيا في ذلك شيئاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
ما قالاه وصرح بعضهم برفع فخرج الأمر إلى مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث الحاكم وقال
أنه على شرط الشيخين مرفوعاً من سمع النداء من جرات المسجد وهو صبح من عزه ردف لم يحجب
فلا صلاة له وكان على رضى الله عنه يقول لأصلاة لجمار المسجد إلا في المسجد فقتل له من جاز
المسجد فقال من أسمع المنادي قال البيهقي وفيه روى ذلك مرفوعاً مع ما ورد من تقوية صلى الله
عليه وسلم بعض الصلابة على صلاة وحده في بيته ولم يأمره بالعادة فالأول مشدود والثاني
محقق فخرج الأمر إلى مرتبتي الميزان + ومن ذلك أثر عمر بن عبد العزيز في حينه لا يعرف البوك
أن يؤمر بالناس مع قول الشيعي والنفخ والزهري أنه يؤمر قالوا الأول مشدود والثاني محقق فخرج
الأمر إلى مرتبتي الميزان + ومن ذلك قول ابن عباس فيما رواه البيهقي لا يؤمر الغلام حتى يحتلم
مع حديثه عن عمرو بن سلمة أنه كان يؤمر قوم في الفرابين والمجانز في المساجد وكان ابن
أوست سين قال لا مشدود والثاني محقق فخرج الأمر إلى مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث
البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يصلي خلف الصف وحده فأمره أن يعيد
الصلاة مع حديث البخاري أن أبا بكر دخل المسجد والنبي صلى الله عليه وسلم راكع فركع دون
الصف فقال له النبي صلى الله عليه وسلم زادك الله حرصاً ولا تفرق قالوا الأول مشدود والثاني محقق
البيهقي الأمر إلى مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث حذيفة بن أسيد رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم

ان يقوم الامام فوق ويبقى الناس خلفه وفي رواية لمرفوعا لا يصلي الامام على شيء اعمى ما عليه اصحابه
 مع رواه البيهقي عن صالح مولى التومة قال كنت اُحصى اُنذوا بوجه يري قوتي ظهر المسجد يصلي بصلوة
 الامام وذلك في المكتوبة فالاول مشدد والثاني مخفف ويصح حمل الاول على من فعل ذلك
 تكبرا والثاني على غير ذلك فرجع الامر الى مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث
 البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين بعين
 رجلا وبه قال جماعة من الصحابة والتابعين وحديث البيهقي مرفوعا ليس على ما دون
 الحسين جتمع حديث البيهقي عن ام عبد الله الدوسية قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الجمعة واجبة على كل فريضة وان لم يكن فيها الاربعه وقال علي بن ابي طالب رضي الله عنه لا جمعة
 ولا شريق الا في مصرها مع ونحو ذلك من الآثار فالاول وماعه مخفف من حيث علم الوجوب و
 الثاني وماعه مشدد من حيث الوجوب فوجه الامر الى مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث الترمذي
 والبيهقي وغيرهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم **كبر** في الصلوة في عيد الفطر والاضحى
 سبعا في الاول وخمسا في الثانية سوى تكبيرة الصلوة مع حديث البيهقي وغيره ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كان يكبر في الاضحى والفطر اربعا تكبيرة على المجنث وكان عبد الله بن مسعود
 رضي الله عنه يقول التكبير في العيدين خمس في الاولى واربع في الثانية فالحديث
 الاول مشدد والثاني مخفف في العود فوجه الامر الى مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث
 مسلم وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الكسوف في كل ركعة اربع ركعات
 وفي رواية خمس ركعات وفي رواية ثلاث ركعات مع حديث البخاري انه صلى الله عليه وسلم
 صلى لكسوف الشمس يوم مات ابنه ابراهيم ركعتين في كل ركعة ركوع واحد وقال ابن
 عباس رضي الله عنهما المراد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى لكسوف ركعتين في كل
 ركعة ركوعان فالاول بجميع طرق مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان + ومن
 ذلك حديث البيهقي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه كان لا يصلي للركلازل اذا وقعت ولا
 غيرها من الايات كالظلمة او موت احد من اهل البيت او غيرة ان عليا رضي الله عنه
 صلى لزلزلة ست ركعات في اربع سجعات وخمس ركعات وسجعتين في ركعة وركعة وسجعتين
 في ركعة وثبت مثل ذلك عن ابن عباس رضي الله عنه ايضا كما ثبت عنه انه خسا عبد الما بلغه
 ان امرأة من ازواج النبي صلى الله عليه وسلم ماتت فقتل له ذلك فقال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اذا رايتم آية فاسجدوا واي آية اعظم من هاب ازواج النبي صلى الله عليه وسلم وكان
 ذلك قبل طلوع الشمس فاذا عمر رضي الله عنه مخفف واثر على وماعه مشدد ويصح حمل الشك
 على من تؤثر فيه الآيات ويعظم عنه الخوف من الله فيكون السجود كالماء الذي يصب على النار
 يخفف حرها والاول على من لم يكن عنده كل ذلك الخوف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان + ومن
 ذلك حديث مسلم وغيره مرفوعا بين الرجل وبين الشرك ولكن ترك الصلوة زاد في
 رواية البيهقي فمن تركها فقد كفر مع ما ورد في الاحاديث بعلم كفر الكفر الذي يخرج به

عن الاسلام قالوا لم يشدد والثاني لم يخفف فرجع الامر الى المرتبة الميزان. ومن ذلك
حديث البخاري وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دفع شهداء أحد بهائم ولم يصل عليهم
ولم يغسلوا مع حديث البيهقي وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على شهداء أحد فان
كان الحديث الاول هو الثابت كان لمخفف أو ان كان الحديث الثاني هو الثابت كان مشددا وان
كان الحديثان ثابتين حملت الصلاة على انها على جماعة ما توابعه القضاء الحربا وعلى الدعاء فقط
ومن ذلك حديث الشيخين مرفوعا اذا رايتهم الجحزة فقوموا حتى يتخلفكم أو توضع زدي رواه
البيهقي وان لم يكن احداكم ماشيا معها وروى الشيخان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرته
جذابة فقام لها فقبلها جازة يهودي فقال لا ليست بقسا وفي رواية للبيهقي انما خضت للملك فغير
ذلك من الاحاديث الاثمة بالقيام مع حديث الشافعي ومالك ومسلم ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم كان يقوم للجحزة ثم ترك القيام فلم يكن يقوم لها اذا رآها فان لم يلبثت ان هذا فانه
للاول وهو لمخفف والاو لم يشدد فرجع الامر الى المرتبة الميزان. ومن ذلك حديث الشيخين ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم صلى على النجاشي وكبر أربعين مرة وروى البيهقي ان النبي صلى الله عليه وسلم
صلى على قبر فكبوا أربعين مرة وغير ذلك من الاحاديث مع حديث مسلم وغيره أن النبي صلى الله عليه
وسلم كبر خمسين صلاة على بعض اصحابه صلى على رضى الله عنه على سهل بن حنيف فكبوا
عليه ستاثر النكت الى الناس قال انه من أهل بدر وفي رواية للبيهقي أن عليا صلى على أبي قتادة
فكبر عليه سبعا وكان يدري ان العلماء واكثر الصحابة على ان التكبير اربع فان لم يلبثت تسعما
فراذ على الاربع فالاول لمخفف والباقي مشدد فرجع الامر الى المرتبة الميزان. ومن ذلك حديث
مسلم وغيره عن عتبة بن عمار قال ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ
ان يصلي فيه من وقت يومين موتا فاذا ذكر منها وحلن تضيق الشمس للعرض حتى تغرب مع حديث
مسلم وغيره انما من دفن صلى الله عليه وسلم كثر من اصحابه ليلا وتقريره لهم على ذلك وحر
ما نقل عن عتبة بن عمار انه اذ دفن بالليل فقال قد دفن أبو بكر بالليل فالاول لمخفف والثاني
مشدد لمن يخشى المشقة في الليل فرجع الامر الى المرتبة الميزان. ومن ذلك حديث البيهقي أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة سلم تسليمه واحدة مع حديثه أيضا عن عبد الله
بن ابي واوي أنه صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة فسلم عن يمينه ويساره كالصلاة ذات الركوع
وسجود فالاول لمخفف والثاني مشدد وكذلك القول في حديث البيهقي عن أبي امامة
بن سهل أنه كان اذا صلى على جنازة سلم تسليمه خفيفا مع حديثه أيضا ان ابن عمر كان
اذا صلى على جنازة ليسمع من يلبه فرجع الامر الى تخفيفه وتشديد كما في
الميزان ويصح حمل الجهر على الاقواء من الناس وعدم الجهر على من اش
فيه الحزن على ذلك الميت وعسمة الحشية والخوف فلم
يستطع الجهور كما كان عليه السلف السالك حتى ربما كان
احدهم اذا صلى على جنازة لا يقدر على المشقة فيرجعون به في النفس. ومن ذلك حديث

فرجع الامر الى المرتبة الميزان قالوا لا يشدد ولا يخفف فرجع الامر الى المرتبة الميزان. ومن ذلك حديث البيهقي انما خضت للملك فغير ذلك من الاحاديث الاثمة بالقيام مع حديث الشافعي ومالك ومسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مرته جذابة فقام لها فقبلها جازة يهودي فقال لا ليست بقسا وفي رواية للبيهقي انما خضت للملك فغير ذلك من الاحاديث الاثمة بالقيام مع حديث الشافعي ومالك ومسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقوم للجحزة ثم ترك القيام فلم يكن يقوم لها اذا رآها فان لم يلبثت ان هذا فانه للاول وهو لمخفف والاو لم يشدد فرجع الامر الى المرتبة الميزان. ومن ذلك حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على النجاشي وكبر أربعين مرة وروى البيهقي ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قبر فكبوا أربعين مرة وغير ذلك من الاحاديث مع حديث مسلم وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم كبر خمسين صلاة على بعض اصحابه صلى على رضى الله عنه على سهل بن حنيف فكبوا عليه ستاثر النكت الى الناس قال انه من أهل بدر وفي رواية للبيهقي أن عليا صلى على أبي قتادة فكبر عليه سبعا وكان يدري ان العلماء واكثر الصحابة على ان التكبير اربع فان لم يلبثت تسعما فراذ على الاربع فالاول لمخفف والباقي مشدد فرجع الامر الى المرتبة الميزان. ومن ذلك حديث مسلم وغيره عن عتبة بن عمار قال ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ ان يصلي فيه من وقت يومين موتا فاذا ذكر منها وحلن تضيق الشمس للعرض حتى تغرب مع حديث مسلم وغيره انما من دفن صلى الله عليه وسلم كثر من اصحابه ليلا وتقريره لهم على ذلك وحر ما نقل عن عتبة بن عمار انه اذ دفن بالليل فقال قد دفن أبو بكر بالليل فالاول لمخفف والثاني مشدد لمن يخشى المشقة في الليل فرجع الامر الى المرتبة الميزان. ومن ذلك حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة سلم تسليمه واحدة مع حديثه أيضا عن عبد الله بن ابي واوي أنه صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة فسلم عن يمينه ويساره كالصلاة ذات الركوع وسجود فالاول لمخفف والثاني مشدد وكذلك القول في حديث البيهقي عن أبي امامة بن سهل أنه كان اذا صلى على جنازة سلم تسليمه خفيفا مع حديثه أيضا ان ابن عمر كان اذا صلى على جنازة ليسمع من يلبه فرجع الامر الى تخفيفه وتشديد كما في الميزان ويصح حمل الجهر على الاقواء من الناس وعدم الجهر على من اش فيه الحزن على ذلك الميت وعسمة الحشية والخوف فلم يستطع الجهور كما كان عليه السلف السالك حتى ربما كان احدهم اذا صلى على جنازة لا يقدر على المشقة فيرجعون به في النفس. ومن ذلك حديث

مسلم وغيره مرفوعاً عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على سهل بن بيهق ع
 في المسجد فلما أنكر بعض الناس ذلك قالت ما أسهر ما تسقى الناس روى البيهقي أن أبا بليش
 وعمه صلى عليهما في المسجد مع محمد النوفلي عن الهروي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى
 على جنازة في المسجد فلا شيء له قال صالح فكانت الجنازة توضع في المسجد فرائت أبا
 هريزة إذا لم يجد موضعاً إلا في المسجد الضرف ولم يصل عليها قال الحديث الأول وما تحففت
 والثاني مشبه فرجع الأمر إلى مرتبقي الميزان أن لم يثبت نسخ أحد الحديثين شيئاً في توجيه
 ذلك في الجمع بين قول المذاهب ومن ذلك حديث مسلم مرفوعاً فإذا أوجت فلا تبكين
 بأكنية قالوا وما الوجوب يا رسول الله قال إذا مات مع حديث البخاري عن أنس أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم نعي جعفر وزيد بن حارثة وعبد الله بن رواحة وعبيدة بن جراح مع خضرهم
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نزل رقباً مة فبكى وأبكى من حوله مع حديث البيهقي أن عمر
 انتهى ساء يبكين مع الجنازة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم دعهم يا عمر فإن العابر
 بأكنية دامعة النفس مصابة بالعهد قريب ومع الحديث الثابت عنه صلى الله عليه وسلم أن
 الله لا يعذب بلعالم العين ولا يحزن القلب لكن يعذب بمن وأنتال إلى سائر أودعهم فالحديث
 الأول مشدداً بإباحة البكاء إلى الموت فقط والثاني مخفف بإباحة البكاء قبل الموت وبعده
 فرجع الأمر إلى مرتبقي الميزان ومن ذلك حديث مسلم وغيره عن أم عطية قالت حينما عنى أتبع
 الجنازة ولم يغرم علينا مع حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى لسوءه جلوساً
 ينتظرون الجنازة قال أتحملن فيمن يحمل قلن لا قال فقلن فيمن يدي قلن لا قال فتعسلن
 فيمن يعسل قلن لا قال فارجعن ما زوران غير ما جردن ومع حديث أبيه أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم رأى فاطمة راجعة من غزوة أهلبت فقال لها والذي نفسي بيده لو بلغت
 معهم الكلداء لعني القنور ما رأيت الجنة حتى يراها أهل بيك فقولا أم عطية ولم يغير مر
 علينا فيه تخفيف وقوله ما زوران غير ما جردن وما بعده فيه التشديد في النهي فرجع الأمر
 إلى مرتبقي الميزان

در فصل في أمثلة مرتبقي الميزان من الزكاة إلى الصوم فمن ذلك ما رواه البيهقي عن ابن
 عمر قال ليس في مال العبد ولا المكاتب زكاة حتى يغنوم قوله أيضاً حين شل هل في مال
 المملوك زكاة فقال في مال كل مسلم زكاة في مائتين خمسة في مال الحساب في مائتين درهم
 فضنة قالوا لم تخفف والثاني مشدد ليصح حمل الأول على من كان عبد الأهل الشجر والنجل
 والثاني من حيث عموم العبد على من كان عبد الأهل الكرم والسجاء من حيث أن الزكاة
 متعلقة بعين ذلك المال لا بالمكلف مع أن الرقيق عبد لله كما أن سيده عبد لله وكما
 أن سيد العبد مستخلف في مال الله فكذلك العبد مستخلف في مال سيده الأصغر فرجع
 الأمر إلى مرتبقي الميزان ومن ذلك حديث أبي داود والبيهقي وغيرهما في الصدقات عن
 معاذ بن جبل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بعه إلى النبي قال خذ المحب من

الحب والشاة من الغنم والبيع من الإبل والبقرة من البقر وعن أبي بصير قال قال
 معاذ بن جبل أتوني بمخض ولبني أخذه منكم مكان الصدقة وفي رواية مكان الخزينة فأتته
 أهون عيشهم وجير للملحون بالمدينة فقلول مشد لتخصيصه على أخذ الواجب من عين كل جنس
 ونقله في بعض الأحاديث إلى بدل معين في الحيوانات والثاني لمحقق لأخذه عن المجلس
 غير المجلس من المتقومات فوجه الأمر إلى المرتبة الميزان أن لم يثبت نعم لأحدى الروايتين
 ثم وتصحح لرواية الجزيته مكان الصدقة وروى البيهقي أيضا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 مر على ناقة مستدة في أبل الصدقة فضرب وقال قال الله صاحب هذه الناقة فقال يا رسول
 الله اني ارجعها يا بغير من من حواشي الصدقة قال فعم اذ و في رواية انه رأى في أبل الصدقة
 ناقة كومة فسأل عنها فقال المصدق اني أخذتها بأبل فسكت فقيه جواز أخذ القيمة في
 الزواني ومن ذلك حديث الشيخين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس على
 المسلم في عبده ولا فوسه صدقة وفي رواية للبيهقي وغيره مرفوعا ليس في الخيل الرقيق زكاة
 الا زكاة الفطر في الرقيق مع حديث مسلم وغيره مرفوعا من صلح فذهب ولا ضفة لا يؤدى منها
 حقها إلى ابن قتل يا رسول الله فالحيل قال الخيل ثلاثة هي لرجل و زر و لرجل أجو و لرجل ستر
 قاتا الذي هي له ستر فرجل ربطها في سبيل الله ثم لم يبين حق الله في ظهورها ولا زكاتها وفي رواية
 لا يبيس حق الله في ظهورها وبطونها في عسرها ويسرها ومع حديث البيهقي مرفوعا في الخيل
 السائمة في كل فرس دينار ومع رواية البيهقي عن عمر بن الخطاب أنه ضرب على كل فرس دينار
 دينار فالاول ما لم ينفق بالعضو عنها والثاني وما لم ينفق فوجه الأمر إلى المرتبة الشريفة
 ومن ذلك حديث البيهقي عن أبي موسى ومعاذ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لهما لما بعتهما
 إلى اليمن لا تأخذن في الصدقة الا من هذه الاصناف الاربع الشعيير الحنطة والزبيب والتمر
 مع حديث الشافعي ومالك عن ابن شهاب الزهري في الزننون العشر يؤخذ من عصر زينة يوم
 يعصره فيما سقت السماء والافهاد وكان بعلا العشر فيما سقى برشاء الناضج نصف العشر
 وبه قال عمر بن الخطاب بلع حبة خمسة وسق فيعصره يؤخذ عشر زينة فالاول لمحقق التشا
 مشد فوجه الأمر إلى المرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي عن ابن عمر أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال العسل في كل عشرة اراق راق وفي رواية له ان رجلا قال يا رسول الله ان
 بخلا قال اذ العشر فان يا رسول الله احمركم فيما له مع ما راه الشافعي ومالك ان وعلاهما
 إلى عمر بن عبد العزيز قال قال علي في العسل صدقة قال ليس في الخيل ولا في العسل صدقة
 وبه قال علي ومعاذ والحسن فالاول مشد والثاني وما لم ينفق ان لم يثبت نسيجه ومن ذلك
 رواية البيهقي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ليس في النقر اواق صدقة ورواية عن علي بن ابي طالب في الخضر و
 البقر صدقة وبه قال حطاء قال ليس في شجر من الخضر اواق صدقة والفواكه كلها صدقة
 في فيها صدقة مع حديث مسلم وغيره فيما سقت السماء والبعون وكان عثريا ابي يسق من السحاب
 العشر فم كل نبات فالاول مشد والثاني لمحقق فوجه الأمر إلى المرتبة الميزان

ومن ذلك رواية مالك والشافعي والبيهقي عن عمر بن الخطاب ليس في الحل زكاة مع رواية البيهقي
عن عمر بن الخطاب أنه كتب إلى أبي موسى الأشعري أن مره من قبلك من ساء المسلمين أن
يصدق جدهن قال عبد الله بن مسعود إذا بلغ ذلك مائة درهم فالأول مخفف والثاني مشدد
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان + ويصح حمل الأول على حل المرأة الفقيرة عرفاً والثاني على أهل
التزوة والغنى + ومن ذلك رواية البيهقي عن ابن عمر وغيره أنهم كانوا يقولون من أسلف
مألاً فعليه زكاته في كل عام إذا كان في يد ثقة وفي رواية عن ابن عمر فعتان ما كان من دين
في يد ثقة فهو بمنزلة ما في أيديكم وما كان من دين مظنون فلا زكاة فيه حتى يفضيه
مع قول عطاء وغيره ليس عليك في دينك زكاة وإن كان في يد ملء وبه قال عمر وعائشة وعروة
فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث البخاري و
غيره عن ابن عمر فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة رمضان صاعاً من تمر
أو صاعاً من شعير وفي رواية صاعاً من طعام أو صاعاً من شعير أو صاعاً من تمر أو صاعاً
من أقط أو صاعاً من زبيب مع حديث البيهقي وأبي داود أن حماداً من دقيق فالأول
مشدد من حيث تعيين الخراج المحب والثاني مخفف كما تولى فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان +
ومن ذلك حديث الشيخين عن عائشة قالت قال النبي صلى الله عليه وسلم إذا أطعمت المرأة
من بيت زوجها غير مفسدة فلها أجرها وله مثله وفي رواية والخازن مثله فبما اكتسب لها
بما نفقت لا ينقص بعضهم أجور بعض شيئاً مع رواية البيهقي عن أبي هريرة أنه سئل عن المرأة تصدق
من بيت زوجها قال لا إلا من قوتها والأجر بينهما ولا يحمل لها أن تصدق من مال زوجها إلا بأذن
وغير ذلك من الأثر فالأول مخفف على المرأة والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
+ ويصح حمل الأول على زوجة الرجل الكريم الراعي بذلك وحمل الثاني على زوجة
الفاشل + ومن ذلك حديث مسلم وغيره لا تنكحوا الناس شيئاً فمن سأل الناس أو موالهم
تكرهاً فإما يسئل جبراً فليستقل منه أو ليكره مع حديث البيهقي وغيره عن الفراء رضي
الله عنه أنه قال للنبي صلى الله عليه وسلم سأل يارسول الله قال لا ولئن كنت
سائلاً ولا بد فاسأل الصالحين وفي رواية المسائل كدوس وفي رواية خوشت في فجر
صالحها يوم القيامة فمن شاء أبقى على وجهه ومن شاء تركه إلا أن يسأل الرجل في أمر
لا يجد منه بداً وإذا سلطان ومع حديث البيهقي أيضاً ما المعطى بأفضل من الأخذ إذا كان
محتاجاً فالأول فيه تشديد ومقابله فيه تخفيف كما تولى فرجع الأمر إلى مرتبتي

الميزان +
افضل في أمثلة مرتبتي الميزان من الصيام إلى الحج + فمن ذلك ما روى مسلم عن عائشة
قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتينا فيقول هل عندكم من هذا فأقول لا فيقول أني صائم
وفي رواية فيقول إذا أصوم مع رواية الشافعي والبيهقي عن جديفة رضي الله عنه أنه كان إذا
بدأ له الصوم يوماً زالت الشمس صام ومع قول ابن مسعود وأحدكم بالخيار ما لم يأكل أو يشرب

قالوا لمشد يا شتر اط البينة قبل الزوال والثاني لمحفف لمجمل البينة قبل الزوال بعده الى قريب
 الغروب دليل من اوجبت ثبوت البينة في صوم النفل قوله صلى الله عليه وسلم من لم يبيت
 الصيام قبل الفجر فلا صيام له فوجع الامر الى مرتبتي الميزان . ومن ذلك حديث ابي الهيثم
 عن عائشة انها سألت عن صوم اليوم الذي يثلك فيه فقالت لان اصوم يوما من شعبان احب
 الى من ان افطر يوما من رمضان مع حديث ابي الهيثم عن ابي هريرة مرفوعا اذا مضى للمضيق من
 شعبان فامسكوا عن الصيام حتى يدخل رمضان وفي رواية اذا انتصف شعبان فلا تصوموا
 وفي رواية لابي الهيثم عن ابي هريرة قال نبى رسول الله ان يجعل شهر رمضان يصوم يوم ا ويومين
 الا رجلا كان يصوم صياما مائتا على صيامه مع قوله ابي هريرة من صام اليوم الذي يشك فيه
 ففقه عصى ابا القاسم صلى الله عليه وسلم قالوا لمحفف في الصيام من شعبان والثاني مشد في
 منع صيامه وبياتي فوجع هذا الحديث الا انه في الجمع بين قولهم فوجع الامر الى مرتبتي الميزان
 ومن ذلك حديث الشيخين عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم حينا
 في رمضان من جماع غير احتلام فيذكر الفجر فيغتسل ويصوم مع قوله ابي هريرة رضى الله عنه
 في رواية لابي الهيثم من صام جبا افطر ذلك اليوم فان لم يثبت نسخ قوله ابي هريرة رجح الامر الى
 مرتبتي الميزان . ومن ذلك حديث ابي اؤدو واليه يفتى مرفوعا من ذرعة القى وهو عام فليس
 عليه قضاء وان استغناء فيلحقص مع رواية لابي الهيثم عن ابي الهيثم ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قاء فافطر ومعه رواية ايضا مرفوعا لا يفطر من قاء ولا من ايت لم يمتل قالوا يا مابدين لمحفف
 ومشدد ومفصل فوجع الامر الى مرتبتي الميزان كما ترى . ومن ذلك حديث ابي الهيثم مرفوعا
 ليس من البر الصيام في السفر مع حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صام
 في السفر لم يستل يد ومعه رواية مسلم عن ابي سعيد الخدري قال كنا نغزو مع رسول الله
 في رمضان ففنا الصائم وما المفطر فلا يحل الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم يرون ان
 من وجد قوة فصام فانه لك حسن ويرون ان من وجد ضعفه فافطر فان ذلك حسن كان
 اسن ابن مالك يقول للمسائل ان افطرت فريضة الله وان صمت فمها فضل قالوا لمحفف والثاني
 مشدد ولو في احد شقي حديث التفصيل فوجع الامر الى مرتبتي الميزان . ومن ذلك حديث ابي الهيثم
 عن جهم بن الحارث الجذلي قال سمعت خطيب مكة يقول عهد النبي ورسول الله صلى
 الله عليه وسلم ان تسلك للرؤية فان لو ثره وشهد شاهرا عدل لشكنا بشهادته ثارة قال ان كبر
 من هو اعلم بالله ورسوله مني وشهد هذا لعنه الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وما يبده الى
 رجل قال لابي الهيثم هو ابن عمر مع حديث ابي الهيثم ان عمر بن الخطاب الواء ابن عازب قلا
 شهادة رجل واحد في هذا لرمضان ومعه امرنا ناس بصيامه قالوا لمشد من حيث اشتراط الحد
 في الشهود لمحفف من حيث الصوم واثنا بالعكس فوجع الامر الى مرتبتي الميزان . ومن ذلك
 حديث الشيخين عن عائشة مرفوعا من مات وعليه صيام صام عنه وليه مع رواية لابي الهيثم
 عن عائشة وابن عباس لا يصوم احد عن احد وفي رواية عن عائشة لا تصوموا عن موتاكم

وأطعموا عنهم فالاول الخفيف بالصوم والثاني مشددا بالطعام وبصر ان يكون الامر بالعكس في حق
 أهل الرفاهية والغنى فان الطعام عندهم أهون من الصوم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن
 ذلك رواية البيهقي عن عائشة وفي عبيدة بن الجراح انها كانت تقولان من كان عليه قضاء فضا
 فان شاء قضاها مفروقا وان شاء متناجا مع حديث البيهقي عن ابي هريرة مرفوعا من كان
 عليه صوم من رمضان فليسر له ولا يبطر وبذلك قال علي وابن عمر فالاول الخفيف والثاني مشد
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان + ومن ذلك رواية البيهقي عن عمر بن عبد الله بن ابي رافع ان رسو
 الله صلى الله عليه وسلم كان يتكحل بالاشم وهو صائم وكان يقول عليكم بالاشم فانه يحلو
 البصر ينبت الشعر مع حديث البخاري في تاريخه والبيهقي عن ابي النعمان الانصاري قال حدثني
 ابي عن جدي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له لا تكحل بالهنا وأنت صائم أكحل ليل
 الاشم يحلو البصر ينبت الشعر فالاول الخفيف من حيث الاكحال في الصوم والثاني مشد
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث البخاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 احبهم وهو صائم مع حديثه انهما مرفوعا افطر الحاجم والمحجوم فالاول الخفيف والثاني مشد
 ان لم ينبت شعره وسيتاتي توجيه ذلك في الجمع بين اقول ائمة المذاهب فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان + ومن ذلك حديث مسلم وغيره عن عائشة انها قالت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 حبسا فاكل منه وقال قد كنت أصبحت صائما مع عائشة انها قالت احداى اليها حليس وقل
 أصبحت صائما فقال صلى الله عليه وسلم قربه وافضى يوما مكانه فان ثبت أمره لها بالقضاء كان
 الاول الخفيف والثاني مشددا فيحتمل الذب الا بالوجوب وعلمه وعليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 ومن ذلك رواية البيهقي عن عائشة وابن عباس وغيرهما لا اعتكاف الا بصوم مع حديث
 البيهقي عن ابن عمر مرفوعا ليس على المعتكف صيام الا ان يجعله على نفسه فالاول مشد
 والثاني الخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان

رفضل في أمثلة مرتبتي الميزان من كتاب الحج الكتاب المبيح فمن ذلك حديث مسلم وغيره في
 حديث الاسلام ان جبريل عليه الصلاة والسلام قال يا محمد ما الاسلام قال ان تشهد ان لا اله الا الله
 وان محمد رسول الله وان تقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتحج البيت وتعتمر وتغتسل من الجنابتين
 وتترك الوضوء وتصوم رمضان الحديث محدث البيهقي عن رجل من بني عامر قال يا رسول الله
 ابي شيخ كبير لا يستطيع الحج والعمره ولا الطعن قال الحج عن ابيك واعتمر وكان عبد الله بن
 عون يقرأ أو أموال الحج والعمره لله فويل اجنتك الحج انتهى مع حديث البيهقي مرفوعا الحج جهاد
 والعمره تطوع وحديثه عن جابر قال قلت يا رسول الله العمره والعمره واجنة وفرضتها كفر بنية الحج
 قال لا وان تعم حركت وكان الشعبي يقرأ أو قوا الحج والعمره لله أي برفع العمره ويقول هي تطوع
 فالاول مشد في العمره والثاني الخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث مسلم
 عن اسماء بنت أبي بكر انها كانت تلبس المعصرات المشبعات وهي محجمة ليس يتهازع عفران
 ورواية البيهقي ان عائشة كانت تلبس الثياب الموردة بالعصفر الخفيف وهي محجمة مع رواية

داود وغيره أن أمرة جاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم بنور مشتمع بعضهم فقال رسول الله
إني أريد الخ فاحرم وهذا فقال لك غيره قالت لا قال فأمرني فيه فالاول محقق والثاني مشدود في أصله
شفي التفصيل فرجع الأمر المرتبقي الميزان + ومن ذلك حديث مسلم مرفوعاً عما صي
حج فقد قضت عنه حجة ما دام صغيراً فاذا بلغ فعليه حجة أخرى مع قول بعض الصحابة
أن كان قاله عن توقيف أنه لا يلزمه حجة أخرى بعد البلوغ فالاول مشدود والثاني محقق فرجع
الأمر المرتبقي الميزان

+ **فضل** في أمثلة مرتبقي الميزان من كتاب البيع إلى الجراح + فمن ذلك حديث مسلم وغيره
رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن بيع الغرل وعن بيع الحصاد مع رواية البيهقي أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال من اشترى شيئاً لم يره فهو بالخيار إذا رآه أن شاء أخذه وإن شاء
تركه وكان ابن سيرين يقول إن كان على وصفه له فقد لزمه فالاول مشدود من حيث شموله لماله
بره والثاني أن مع الحديث فيه محقق فرجع الأمر المرتبقي الميزان + ومن ذلك
حديث الشيخين مرفوعاً المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا إلا بيع
الخيار وفي رواية لمسلم ما لم يتفرقا أو يكون بيعاً على خيار مع قول عمر رضي الله عنه البيع
صفقة أو خيار فالاول محقق لأن فيه التغير بعد العقد وقبل التفرق وروى عمر رضي الله عنه
مشدود أن مع لأنه لو جعل لهما بعد الصفقة خياراً فرجع الأمر المرتبقي الميزان + ومن ذلك
حديث مسلم وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن بيع الغرل مع رواية البيهقي أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم أجابهم القم في سبيل إذا ابيض فالاول مشدود في عدم صحة
كل ما يتغير والثاني محقق أن مع ويكون خاصاً يستخرج من عام فرجع الأمر المرتبقي
الميزان + ومن ذلك رواية البيهقي والامام الشافعي عن سعد بن أبي وقاص أنه باع حائطاً له
قاصباً مشتركة جلست فآخذ التمن منه مع حديث الشيخين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال أرايت إذا منعت الثمرة فتم يأخذ أحدكم مال أخيه ومع حديث البيهقي عن جابر أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال لا بع من أخيك ثمراً قاصباً بغيره فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئاً
ثم تأخذ ما لم يكن بغيره ومع حديث مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بوضع
الجولج فالاول مشدود أن كان سعد بلغه في شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم والثاني محقق
فرجع الأمر المرتبقي الميزان + ومن ذلك حديث مسلم وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
سئل عن بيع وشرط مع حديث البخاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتباعه جللاً فاستثنى عليه
صاحبه حللته إلى أهله فلما قدم الرجل إلى أهله أتى النبي صلى الله عليه وسلم فنقد
عنه نفرًا بغيره فبعض طرق حديث البخاري يدل على أن ذلك كان شرطاً في البيع وبعضها
يدل على أن ذلك كان تفصيلاً وتكراراً ومعروفاً بعد البيع من رسول الله صلى الله عليه وسلم
فإن حمداً الحديث الاول على أن الشرط كان في صلب العقد كان محققاً والا فهو مشدود
فرجع الأمر المرتبقي الميزان + ومن ذلك حديث الشيخين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

عن ثمن الكبد ومن البغي وحلوان الكاهن مع حديث اليه في منى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم عن ثمن الكبد كلب صيد وفي رواية الاكل يا ضاريا فالاول مشدد والثاني مخفف
 مخفف فرجع الامر الى مرتبقي الميزان + ومن ذلك حديث مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم منى عن ثمن السقور وفي رواية عن ثمن اللحم مع قول اعطاء ابن كان بلغه في ذلك شيء عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بأس بثمن السقور فالاول مشدد والثاني مخفف سواء حملنا الاول
 على الختم أو كراهة التنزيه فرجع الامر الى مرتبقي الميزان + ومن ذلك رواية اليه في عن رعياس
 وغيره انه كره بيع المصحف وأن يجعل للمقارضة مع رواية عن الحسن والشعير أنها كانا
 لا يريان بذلك بأسا فالاول مشدد بغض الكلام الله تعالى والثاني مخفف طلبا للوصول الى
 الانتفاع به بتلاوة أو غيرها من الفرائض فرجع الامر الى مرتبقي الميزان + ومن ذلك حديث
 أبي داود والبيهقي أن رجلا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله سعلنا فقال
 ان الله تعالى يخفف ويوقع والى لا يؤان تلقى الله تعالى وليس لاحد عندي مظنة وفي رواية
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى هو المسعر القابض لباسط الرزق مع رواية مالك
 والشافعي عن عيسى بن ابي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى لا يملك ذلك
 من قبل نفسه فقد جاء من طريق انه رجع عن التسعير قال انما قصدت بذلك الخبز للمسلمين
 فرجع الامر الى مرتبقي الميزان + ومن ذلك حديث اليه في منى فوعا لا يغلق الوهن بالواهن من
 صاحبه الذي رهنه لعنه عليه غرره ومعه لا يعلق أي لا يمنع صاحب الوهن من مباحيه المهرتين
 أي لموافات الى كذا أو كذا فهو لك والمراد بغيره زيادته وبغيره هلاكه أو نقصه مع حديثه
 أيضا من فوعا الرهن بما فيه أي فاذا رهن شخص فزسا مشلا فتفق في يده ذهب حق المهرتين
 فالاول مشدد في الضمان والثاني مخفف لعدم الضمان فرجع الامر الى مرتبقي الميزان + ومن ذلك
 حديث اليه في منى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم باع حوا اقلبي دين كان عليه مع حديث مسلم
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في رجل أصيب في ثمار اتيها ما فكرت دينه فصدقوا عليه
 فصدقوا عليه فلم يبله ذلك وقابله دينه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حزن واما وجدتم وليس
 لكم الا ذلك فالاول مشدد لولا معارضة الاجماع والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبقي الميزان +
 ومن ذلك حديث الشيخين عن ابن عمر قال عرضني رسول الله صلى الله عليه وسلم في القتال وأنا
 ابن أربع عشرة سنة فلم يجزني فلما كان يوم الحندق وأنا ابن خمس عشرة سنة أجازني مع حذيفة
 بن اسيد بن القاسم من فوعا رفع القلم عن ثلاث عن الفلاح حتى يحلهم فان لم يحلهم لم يحل
 يكون ابن ثمان عشرة سنة فالاول مشدد والثاني مخفف ان صح الحديث فقد قيل انه موضوع
 فرجع الامر الى مرتبقي الميزان + ومن ذلك حديث اليه في منى فوعا لا يمنح المرأة عطية في سائر
 ايامها الا ما ملك زوجها او فروعها رواية اذا ملك للرجل المرأة لم يمنح عطيتها الا باذنه ومن رواية
 والحكماء من فوعا لا يمنح المرأة عطية الا باذنه زوجها مع الاجماع على جواز نفقة المرأة في سائر
 غيرها من زوجها فالاول مشدد ان صح والاجماع مخفف فرجع الامر الى مرتبقي الحديث الا

مرتبة الشديدا والجماع الى مرتبة التحقيق ، ومن ذلك حديث الشيخين مرفوعا مطلق العنى
ظلم واذا انتم احدكم على فليتبمعه واية البيهقي عن عثمان بن عفان انه قال ليس على مال
امرئ مسلم ثواء يعنى حوالته تنفذ برصحة ذلك عن عثمان فان الامام الشافعي قال قل اجتمع محل بن
الحسن بان عثمان قال فى الحوالته او الكفالة يرجع صاحبها الا ثواء على مال امرئ مسلم فتنبذ
بنوت هذا عن عثمان فلا حجة فيه لانه لا يدرك فى ذلك فى الحوالته او الكفالة فان ما ذكر
رجع الامور الى مرتبة الميزان لتحقيقه ونسبته الى حديث الشيخين لا يورى الرجوع على المحيل ومقابلته
يرى الرجوع على المحيل ، ومن ذلك حديث الحاكم والبيهقي مرفوعا على اليد ما اخذت حتى
تؤديه وروى البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم استعار من صفوان بن امية ادرعا فقام
اغصبا بالحمل فقال لابل عاريتك مضمونة حتى تؤديها اليك فلما اراد ردها اليه فضل منها درع فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم لصفوان ان شئت غرمتها لك فقال يا رسول الله ان فى قلبي اليه
من الايمان ما لم يكن يوم اعرتك انتى ، وكان ابن عباس يهمن العاريت وكذا لك ابوهريرة كان
يغرم من استعار رجلا فغط عنه وعينه لك من الاتار مع اثار البيهقي عن شرح القاضى انه
كان يقول ليس على المستعير غير المغل ضمان فالاول مشد فى الضمان والثاني مخفف فيه فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ، ومن ذلك حديث البخارى عن جابر قال قضى رسول الله صلى الله
وسلم بالشفقة فى كل المريقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفقة لاحد مع احد
البخارى وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجار الحق يسبقه قال الاصمعي والشفقة
الذي يق ومع حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جار الدار اخن بالدار من
غيره فالاول مشد والثاني مخفف يجعل الشفقة للجار وسببنا توجهه فى الجمع بين قول العلماء
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ، ومن ذلك حديث البيهقي وقال انه منكر لا شفقة ليهودى
ولا نصرانى مع ما رواه البيهقي عن اياس بن معاوية انه قضى بالشفقة لذى فالاول مشد والثاني
الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ومقابلته مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ، ومن ذلك
حديث البيهقي مرفوعا وقال انه منكر لا شفقة لعائى ولا صغير ولا شريك على شريك اذا
سبقه بالشراء معروا ابنة ايضا عن جابر مرفوعا وقال انه منكر الصبي على شفقة حتى يدرك فاذا
اُدرت فان شاء اخذ وان شاء ترك فالاول مشد والثاني مخفف بالنسبة الى الصبي ان صح
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجع الامر الى مرتبة الميزان ، ومن ذلك حديث مسلم مرفوعا
الشفقة كل شرك اربعة ومانط لا يصلح ان يبيع حتى يؤذن شريكه فان باع فهو باع حتى يملك
حتى يؤذنه مع ما رواه البيهقي موصولا الشريك شفيع والشفقة فى كل شئ ومع رواية ابنة مرفوعا
ايضا بالشفقة فى العبيد وفى كل شئ قال اول مشد فى انه لا شفقة فى الحيوان والثاني مخفف
ان صح الخبر بان الشفقة فى الحيوان وفى كل شئ فرجع الامر الى مرتبة الميزان ، ومن ذلك
ما رواه البيهقي عن شرح انه قال الشفقة على قدر الانصاف مع ما رواه عن الفقهاء الذين يمتنعون
الى قولهم فى المديته انهم كانوا يقولون فى الرجل له شركاء فى دار فيسلب اليه الشركاء الشفقة الا على

واحد أراد أن يأخذ بقدر الحق من الشفقة فقالوا ليس ذلك إماماً يأخذها جميعاً وإما أن
يتركها جميعاً فالأول لحق والثاني مستد بالزامه أن يأخذ الكل أو يترك الكل فرجع
الإمام إلى مرتبتي الميزان + ومن ذلك ما رواه الشافعي رحمه الله عن شريح القاضي أنه كان
يضمن الإجراء وصفق فخصاراً احترق بيته فقال قمتني وقد احترق بيتي فقال شريح أرايت
لو احترق بيتي هل كنت تقتل له أجراً أي المال الذي عليه لك من حجة معاملة أو غيرها
وما رواه البيهقي عن علي رضي الله عنه أنه كان يضمن القصار والصباغ ويقول لا يصلح للناس
الأخذ مع رواية البيهقي عن علي من وجه آخر وعن عطاء الله كما نالنا يضمنان صابغاً ولا أظن
فالأول مستد والثاني لحق فرجع الإمام إلى مرتبتي الميزان + ومن ذلك ما رواه البيهقي
عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه بعث إلى امرأة من اليمن في تخمير عوها إلى محل فقهرت
فأثقت ما في بطنها فافتي بعض الصمات أنه لا ضمان على عمر قالوا له إنما أنت مؤدب لم افته
به علي بن أبي طالب رضي الله عنه من الضمان فالأول لحق والثاني مستد بتضمين
الإمام في الحدود والمعلم في التأديب فرجع الإمام إلى مرتبتي الميزان وفصل بعضهم في ذلك بين
أن يكون التأديب بقدر ما يمكن له الشريعة أو مع زيادة على ذلك فعليه في الزائد الضمان ذو
الاصلي لأن ذلك حل ثابت في الشريعة لا ضمان فيه + ومن ذلك حديث النجاشي مرفوعاً أحسن
ما أخذتم عليه أجرة أكتار الله تعالى مع حديث البيهقي عن عبادة بن الصامت عن رجل من أصحاب القرآن
فأهدى إلى قوساً فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إن كنت تحب أن تطوق
بطوق من نار فأقبلها وفي رواية أنه صلى الله عليه وسلم قال الحجرة تقدنهما بين كفتيك أو قال
تعلقهما فالأول لحق والثاني مستد ويصح حمل الأول على من به خصائصه والثاني على أصح باب
الثروة وعدم الحاجة إلى مثل ذلك تغليبا للعبادة على الإجراء الديني ولما فيه من خسر
المروعة فرجع الإمام إلى مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم من عن كسب الحجام والقصاب الصائم مع روايته أيضاً أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
احتجم وأعطى الحجام أجرته ولو علم حبيثاً لم يعط فالأول مستد والثاني لحق فرجع الإمام إلى مرتبتي
فرجع الإمام إلى مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن قطع السدر وقال من قطع سدره صور الله رأسه في النار مع ما رواه البيهقي عن عمرو
وغيرهم أنهم كانوا يقطعون السدر في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا ينكر عليهم ومع حديث
البيهقي وغيره في الميت غسلوه بماء وسدره لو كان قطع السدر منه يباع عنه لأنه لم يأمرنا صلى
وسلم بغسل الميت به فالأول مستد إن صح والثاني لحق فرجع الإمام إلى مرتبتي الميزان + ومن
ذلك حديث البيهقي مرفوعاً الاضر والاضر مع حديث البيهقي أيضاً من سأل جاره أن يغور
خشيته في جداره فلا يمتعه فالأول لحق والثاني مستد يدل على إيجاب الجار على تمكن جاره
من وضع خشبه في جداره مع أنه مشترك في الدلالة على أن قواعد الشريعة تستلزم أن كل مسلم أحق
بألمه + فرجع الإمام إلى مرتبتي الميزان قال الإمام الشافعي وأحسن إن خصنا عمر رضي الله عنه

في امرأة المفقود من بعض هذه الوجوه التي يمنع فيها الضرب بالمرأة إذا كان الضرب عليها أبين من صبرها إلى بيان موته كما قضى به الإمام علي بن أبي طالب وقال إنها امرأة ابتليت فلتقتل لا تنكح حتى ياتينها يقين موت زوجها فرجع الأمر في هذه المسئلة كمن لك إلى تخفيف بالزواج ونسبك بانصر إلى تيقن موته كما في مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث الملقطة الذي رواه البيهقي من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بأنها تعرف بنته فأيضا أنها تعرف وقتا وحدا ثم يأكلها أو يبتغم بها فالأول مشدد والثاني مخفف أن لم يلج وجود الاضطرار للواحد واستدلوا بالتثاني بأن حيارضى الله عنه وحده يثارا قاني به فاطمة ففرغت ذلك على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هو رزق ساقط الله اليكم فاشتمى به على كما ودقيقا وطحا وأجلو فان هذا يدل على أن عليا يثق الدينار قبل التعريف في الوقت فوأنه عرفه في ذلك الوقت فقط ورأى في ذلك كما فيا في التعريف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك ما رواه البيهقي مرفوعا من توريث ذوى الأرحام مع حديثه كما كمن عدم توريثهم فالأول مخفف على ذوى الأرحام مشدد على بقية الورثة والثاني عكسه وكمن من الحديثين فقته طويلة تركنا ذكرها اختصارا فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث البيهقي وعنده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لأبي ذر أني أحب لك ما أحب نفسي لأتلين ما لي بيته مع حديثه كالبخاري أنا وكافل اليتيم في الجنة كما تين وأشار بالسباية والتي تليها فالأول مشدد يثبني إلى أن الأولى بالضعيف ترك الولالة على مال اليتيم والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان + ومن ذلك ما رواه البيهقي عن الإمام أبي بكر رضي الله عنه من أنه لا ضمان على وديع مع ما رواه عن عمر رضي الله عنه أنه ضمن الوديع فالأول مخفف والثاني مشدد أن ثبت أنه ضمنه من غير تقريظ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث الشيخين مرفوعا صدقة تؤخذ من أعتابهم ثم ترد على فقراهم مع حديث البيهقي مرفوعا أن صح رفة تصدقوا على أهل الأديان فالأول مشدد يذهبها إلى المسلمين فقط والثاني مخفف أن لم يجل على صدقة النقط فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان + ومن ذلك ما رواه البيهقي وعنده مرفوعا وموقوفا لأبوي مع ما رواه البيهقي أيضا موقوفا ومرفوعا الأيم أحق بنفسها من وليها والسكنى أن في نفسها الحديث وفي رواية التيب بلذ الأيم فالأول مشدد والثاني مخفف لأنه صلى الله عليه وسلم شارك بين الأيم والأولى بغيرها بقوله أحق وقيل صح العقد منه فوجب أن يصح منها فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا لعن الله المحلل والمحلل له وسئل ابن عمر عن تحليل المرأة لزوجهما فقال ذلك السفساس مع ما عليه الجمهور من الصحة إذا لم بشرط ذلك في صلب العقد فان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما سماه محلا دل على صحة النكاح لأن المحلل هو الممشت للمحل فلو كان فاسدا لما سماه محلا فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان تخفيف وتشديد ويصح حمل الأول على ذوى المروعة من العلماء والركاب والثاني على غيرهم كالحاد العوام + ومن ذلك حديث مسلم وغيره لأعدوى ولا طيرة ولا هافة ولا صفرهم حديث البيهقي وفهم المحرم فزارك

من الأسد فالاول مشدد والثاني مخفف يصح حمل الثاني على ضعفه في الحال في الايمان واليقين والاول
على من كان كاملا في ذلك فرجع الامر الى مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث الشيخين عن جابر قال
كنا نغزل والقرآن ينزل زاد البيهقي فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ينهها عنهم
مارواه البيهقي عن عمر بن علي وعنه ما من النبي عنه فرجع الامر الى مرتبتي الميزات تخفيف
وتشديد. وكذلك القول في رواية البيهقي المفضلة بين الحرة والامة وهو انه صلى الله عليه
وسلم منى عن الغزل عن الحرة الابادتها بخلاف الامة وهو يوجب الى تخفيف وتشديد + ومن ذلك
حديث البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في رجل تزوج امرأة فمات ولم يخل
بها ولم يفر من لها بان لها الصداق كاملا وعليها العدة ولها الميراث مع حديثه ايضا عن ابن عمر
انه قضى ان لا صداق لها فالاول مشدد يجعل الصداق على الزوج والثاني مخفف فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم منع عليا ان يدخل
على فاطمة حين تزوجها الا بعد ان يعطيها شيئا الى من صلها فها وانه اعطاها درع الخطيب
قبل دخوله بها وكان ابن عباس يقول: ذاك الرجل امره فستم لها صداقا فادار ان يدخل
عليها فليلق اليها درعا وخاتما ان كان معه حديث البيهقي ان رجلا تزوج امرأة على عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم فمهره صلى الله عليه وسلم ان ينفقها شيئا وفي رواية
انه كان معسرا فلما ايسر ساق اليها شيئا فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
+ ومن ذلك ما رواه الامام مالك والامام الشافعي ان الامام عمر بن الخطاب قضى في المرأة يتزوجها
الرجل انه اذا رخصت السنور ففقد وجب الصداق مع قول ابن عباس ان عليه نصف الصداق
وليس لها اكثر من ذلك أي لانه لم يثبت اندها وقضى بذلك شريح لكنه حلف
الزوج بالله انه لم يقر بها وقال له لك نصف الصداق فالاول مشدد والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث البخاري ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم منى عن النبي وفي رواية للبيهقي منى عن نبي الغبار مع حديث البيهقي انه صلى الله عليه
وسلم تزوج بعض شبابه فنفذ عليه القم فترقا لنحفض صوت من شاء فلينتهب فالاول مشدد
والثاني مخفف ان صح الخبر فرجع الامر الى مرتبتي الميزان + ومن ذلك ما رواه البيهقي عن علي
كل الطلاق جائز الاطلاق المعنوه وكان سعيد بن المسيب وسيدان بن يسار يفتي لان اذا
طلق السكران جاز طلاقه وان قتل مسلما قتل به مع رواية البيهقي عن عثمان بن عفان انه قال
ليس للمجنون ولا للسكران طلاق فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ومن ذلك ما رواه البخاري وغيره ان عثمان بن عفان رضى الله عنه ورث من طلق في مرض الموت
طلاقا ما يمتون نعم ما رواه البيهقي عن ابن الزيلعة انه قفى بعدم اذنها فالاول مخفف والثاني مشدد
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان + ومن ذلك ما رواه الشافعي والبيهقي عن علي رضى الله عنه انه
قال امرأة المغفود لا تزوج فاذا قدم وقد تزوجت فمهر امرأته ان شاء طلق وان شاء
امسك مع ما رواه مالك والشافعي والبيهقي عن عمر بن الخطاب انه قال ايما امرأة

فثبت زوجها لم تدر أين يموت فابها المنظر أربع سنين ثم تقطع ريقه اسنهر وعشرا ثم تمحل وبه
قضى عثمان بن عفان بعد عمره فالاول مشدد والثاني مخفف فوجع الاموال الى مرتبتي الميزان ومن
ذلك ما رواه مالك والشافعي ومسلم عن عائشة كان فيما أنزل من القرآن عشره صلوات على
يحيى من ثم تسخن بخمس صلوات يحيى من مع ما رواه اليه بقي عن علي وابن الزبير وابن مسعود
وابن عمر أنهم كانوا يقولون يحيى من الرضاع قليله وكثيره فالاول مخفف والثاني مشدد فوجع
الاموال الى مرتبتي الميزان

(فصل في بيان أمته مرتبتي الميزان من كتاب الجراح الى آخر أبواب القصة) فمن ذلك حديث
اليه بقي وغيره مرفوعا لا يقتل مسلم بكاف وفي رواية مشرط مع حديث اليه بقي أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قتل مسلما بجاهد وقال أنا أكرم من وفي بين مدان صح الحديث والا نرا على الصحابة
في ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فوجع الاموال الى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث
اليه بقي مرفوعا من قتل عبدك قتلناه ومن جد عبدك عناه ومن خصاه خصيناه مع حديث
ايضا مرفوعا لا يقاتل عدوك من ملوك ولا ولد من والده وكان أبو بكر وعمر يقولان لا يقتل المسلم
بعينه ولكن يفرج يظال حلبة يحرم سهمه ان صح الحديث والا نرا فالاول مشدد والثاني
مخفف فوجع الاموال الى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث الشيخين وغيرهما أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قضى في أموة ضربت فطرحت جيلها بغرة عبد أو أمة مع حديث اليه بقي وغيره
رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في الحيين بغرة عبد أو أمة أو فريش أو بغل ومع حديث ايضا
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في جين المرأة بما يشاء وفي رواية ثمانية وعشرين شاة
فالاول والثالث بر وأيته مشددان من حيث الحصر قد تكون الشياه أعلى قيمة من البهل أو أمة
والثاني ان صح مخفف من حيث التجيز فوجع الاموال الى مرتبتي الميزان ومن ذلك ما رواه الشافعي
واليه بقي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال اقتلوا كل ساحر وساحرة مع ما نقله ابن عمر
عن عثمان رضي الله عنه انه عاك من قتل الساحر فالاول مشدد والثاني مخفف وبؤسده
قوله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصمو
مى دماءهم وأموالهم الا بحق الاسلام وحسابهم على الله فوجع الاموال الى مرتبتي الميزان
ومن ذلك حديث اليه بقي وغيره مرفوعا من بدل دينه فاقتلوه يعني في الحال مع حديثه
عن علي رضي الله عنه انه يستتاب ثلاث مرات فان لم يبت قتله ومع حديث مالك والشافعي
واليه بقي عن عمر انه قال يحبس ثلاثة ايام ثم يستتاب فالاول مشدد والثاني مخفف
فوجع الاموال الى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث البخاري واليه بقي في حديث طويل
يؤخذ منه انه لا في قد فرج بيني مع ما رواه اليه بقي وغيره عن عمر انه كان
يضرب المحل في التعريض فالاول مخفف والثاني مشدد فوجع الاموال الى مرتبتي
الميزان ومن ذلك حديث اليه بقي أن رجلا قال يا رسول الله ما ترى في حبيته الخيل
قال هو مثلها والشمال قال يا رسول الله فكيف ترى في النمر المعلق قال هو ومثله مع

. النكاح من الحديث الشافعي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في ناقة انراء بن عازب
 ان على اهل الاموال حفظها بالنهار وما افسدت المواشي بالليل فهو ضامن على اهلها قال الشافعي
 واما يضمنون ذلك بالقيمة لا بقيمتين ولا يقبل قول المدعي في مقدار القيمة لقول النبي صلى الله
 عليه وسلم البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه فالاول يقتضي تضعيف الغرامة والثاني
 يقتضي علم تضعيفها وان عقوبة السارق اغماهي في الابدان لا في اموال فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان . ومن ذلك حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس على المختلس لا على
 المتهيب ولا على الخائف قطم مع روايت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قطم المختص ومته التي كانت تستقيل
 الحلي والمتاع عن انفسه الناس ثم وجد فالاول لحفف والثاني مشدد ان ثبت ان المختص ومته قطعت
 بسبل الحيانة اذ قد يكون انما قطعت بسبب السرقة في وقت اخرو فرجع الامر الى مرتبتي الميزان .
 ومن ذلك حديث البيهقي وغيره مرفوعا انها كره عن قليل ما اسكر كثره وفي رواية ما اسكر
 كثره فقليله حرام مع حديث البيهقي مرفوعا اشربوا ولا تسكروا فالاول مشدد والثاني مخفف
 ان صح لان علته الخمر يبرئ من قال بذلك اغماهي الاسكار فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 ومن ذلك ما رواه البيهقي عن ابى بكر الصديق لما ارسل يزيد بن ابي سفيان أميرا على الغزاة انه
 قال له سجدوا فوامرهم حبسوا نفوسهم في الصوامع لله تعالى قد رهم وما زعموا انهم حبسوا
 نفوسهم له وفي رواية فارتكهم وما حبسوا له انفسهم مع رواه البيهقي أيضا عنه ان الصحابة
 قتلوا شيئا فذطن في السن لا يستطيع قتالا ثم اخذوا بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فلم يكرهه فالاول لحفف على الرهبان والثاني مشدد عليهم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان .
 ومن ذلك ما رواه البيهقي عن عبد الله بن عمر انه كان يقول أيام التضحية يوم العيد ويومان
 بعده مع ما قال ابن عباس التضحية ثلاثة أيام بعد يوم العيد مع ما رواه البيهقي مرفوعا الضحايا الى
 اخر الشهر لمن راد ان ياتي ذلك فالاول مشدد ومقابل لمخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان . ومن
 ذلك حديث البيهقي مرفوعا يذبح عن العلام شاتان مكافئتان وعن الجارية شاة لا يضر كره ذكر
 ان كان ام انا ناصح حديثه أيضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عن الحسن كيشا وعن الحسين
 كيشا فالاول مشدد في عقيقة العلام والثاني مخفف فيه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان . ومن ذلك
 ما رواه البيهقي وعنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل من لحم الاربع مع محمد البيهقي
 انه صلى الله عليه وسلم قال في الرب لا اكلها ولا امرها فالاول لحفف والثاني مشدد
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان . وكذلك الحكم فيما ورد في الضرع والتغلب والتنفذ
 والكيل والحمل لا تكله فرجع الامر الى مرتبتي الميزان . ومن ذلك ما رواه البيهقي وغيره ان
 الضبي اكل على ما ذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر الهم
 ياكلون مع حديث البيهقي انه صلى الله عليه وسلم نهي عن اكل الضبي فالاول لحفف والثاني مشدد
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان . ومن ذلك حديث الشيخين أيضا ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم نهي عن سب الجحاش وفي رواية نهي عن من الدم مع حديث الشيخين أيضا ان رسول

الله صلى الله عليه وسلم أحقهم وأمرهم بأصابع من طعام فالأول مشدد والثاني مخفف فراجع
 الأمر إلى مرتبقي الميزان + ومن ذلك حديث البخاري وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال إن كان في شيء من أدويةكم خير فمضغ شربة الحجام أو شربة غسل أول ذنبتكم أو توافي الداء وما
 أحسن أن كثر مع حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كوى أسد بن زرارة عن
 السنوثة وأكوى ابن عمر من التوقد وكوى ابنه فالأول كالمتشدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى
 مرتبقي الميزان + ومن ذلك حديث الحارث والبيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل عز
 فارة وقعت في سمن فقال ألقوها واملأوها وعلو باخها فيقول يا رسول الله أفرايت إن كان السمن
 ما أكل فقال لا تنفخوا به ولا تأكلوه مع حديث البخاري وأما ما روي أن الله ورسوله حرم بيع الخمر
 واليسنة والخنزير فيقول يا رسول الله أفرايت شحوم البئنة فإنه يطل بها السفن ويدهن بها الجلود
 ويستصب بها الناس فقال لا هو حرام فالأول مخفف والثاني مشدد ويصح حمل الأول على أهل
 الخصاصة والثاني على أهل الرفاهية والثروة فراجع الأمر إلى مرتبقي الميزان + ومن ذلك حديث
 الشيخين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الحلف بغير الله وقال لا تحلفوا بأبائكم
 مع حديث الحارث وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في رجل باع عن الصلابة وفيه
 أفحم وأبيه أن صدق فالأول مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى مرتبقي الميزان +
 ومن ذلك ما رواه البيهقي عن عمر بن الخطاب أنه كان يقبل شهادة القاذف إذا أتاه مع
 ما رواه أيضا عن القاضي شريح وغيره أنهم كانوا يقولون لا تجوز شهادة القاذف أبدا و
 تؤبى فيما بينه وبين ربه فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبقي الميزان + ومن
 ذلك ما رواه البيهقي عن مجاهد أنه لا تجوز شهادة العبيد لقوله تعالى واستشهدوا شهيدين من
 رجالكم مع رواه عن أسد وابن سيرين وشريح وغيرهم أن شهادة العبيد جائزة وقالوا كلهم
 عبيد وأما فالأول مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى مرتبقي الميزان + وكذلك الحكم
 في شهادة الصبيان فقد صغها ابن عباس وجوزها ابن الزبير فيما بينهم من الجراح ومن ذلك
 حديث الشيخين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يحلف مع البينة ويقول للمخض شاهد
 أو يمينه مع ما رواه الشافعي والبيهقي أن عليا رضي الله تعالى عنه كان يرى الحلف مع البينة وبه
 قال شريح وغيره فالأول مخفف والثاني مشدد لا سيما إن قامت البينة على ميت أو غائب أو طفل
 أو مجنون فراجع الأمر إلى مرتبقي الميزان + ومن ذلك حديث الشيخين وغيرهما من فروعها الأولى
 من أعتق قال الحسن بن وحيد لقطب مبنوذا فالنقطة لم تثبت له عليه وادع ميراثه للمسلمين وعيهم
 جبروته وليس للملقط شيء إلا لا جرم مع حديث البيهقي عن عمر بن الخطاب أنه قضى لسعيد بن
 المسيب في النكاح مبنوذا بانه حر وسعيد ولاؤه وعلى عمل مرضاه فالأول مشدد والثاني مخفف
 إن صح فراجع الأمر إلى مرتبقي الميزان + ومن ذلك حديث الشيخين أن رجلا من الأنصار اعتق
 مملوكا عن دبلير يكن له مال عبدة فباعه رسول الله صلى الله عليه وسلم يكونه كان محتاجا مع
 ما رواه الحارث من فروعها المدبولة لا يباع ولا يوهب فالأول مخفف بأن ما لله يبعه متى شله وأما

مشدد ان صرح رغبة فانه لا يباع ولا يوهب فرجع الامر الى تليق الميزان + ومن ذلك حديث
 النبي عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه قال بعنا أمهات الاولاد في عهد رسول الله صلى الله عليه
 وعنه وسلم وأبي بكر فلما كان زمن عمر بن الخطاب عن ذلك فالتزمنا فالاول لمحقف والثاني مشدد ووافق
 على ذلك جمهور رواة الصحابة فكان كالاجماع منهم على تحريم بيع أمهات الاولاد وقالوا انهم يفتقرون
 بموت السيد والله تعالى اعلم وليكن ذلك آخر ما أراده الله تعالى من الحجة بين الأحاديث التي تظاهرها
 التناقض عن بعض العلماء مما يشهد لم تليق الميزان من التفتيش والتشديد وبقيت الأحاديث مجمعة
 على الاخذ بهلذين الأئمة فليس فيها الأهمية واحدة لعدم حصول مشقة فيها على أحد من المكلفين
 فافهم والحمل لله رب العالمين وأعلم يا أخى اننى ما تركت الجمع بين آيات القرآن التي أخذ بها الأئمة
 واختلفوا في معانيها جهلا بها وانما ذلك لحفاء مدارك المجتهدين بها بخلاف أحاديث الشريعة
 فانها جاءت مبينة لما أحبل في القرآن وأيضا فان قسم التشديد في القرآن الذي يؤاخذ
 به العارفون نفوسهم لا يكاد يعرفه أحد من علماء الزمان فضلا عن غيرهم وقد وضعت في ذلك
 كتابا سميت به الجوهر المصون في علوم كتاب الله المكنون ذكرت فيه نحو ثلاثمائة ألف علم وكتبت
 عليه مشايخ الاسلام على وجه الايمان والتسليم لأهل الله عرف وحل ومن جملة من كتب عليه الشيخ
 ناصر الدين النقا المالكى ويعلم فقد أطلعت على هذا الكتاب الغرير المتال العريب المثال فرأيت
 مشكوبا بالجواهر المعارف الربانية وعلت انه مقسم للاكتساب يضيق نطاق النطق عن وصفه
 ويحل الفكر عن ادراك كنهه وكشفنا ننتى وأخفيت في طيه مواضع استنباطها من الآيات
 غيرة على علوم أهل الله تعالى أن تذاع بين المجتوبين وقد أخذته الشيخ شهاب الدين بن الشيخ
 عبد الحق عالم العصر فكت عنه شرا وهو يظن في علومه فخرج عن معرفة موضع استخراج
 علم واحد منها فقال لي وضعت هذا الكتاب في هذا الزمان لاي شيء قلقت وضعت بضعة أهمل الله
 عرف وحل يكون غالب الناس يلبسهم الى الجمل بالكتاب والسنن فقال لي انأ قول في نفسى اننى عالم
 مصر والشام والحجاز والروم والجمع وقد عجزت عن معرفة استخراج نظير علم واحد منه من القرآن
 ولا فهمت عما فيه شيئا ومع ذلك فلا أقدر على ربحه من كل وجه لان صولة الكلام الذي فيه
 ليست بصولة مبطل ولا عاى انتهى وقد استخراج أخى أفضل الذين من سورة الفاتحة مائتى ألف
 علم وسبعة وأربعين ألف علم وتسعمائة وستة وستين علما وقال هذه علوم أمهات علوم
 القرآن العظيم ثم ردها كلها الى البسملة ثم الى الباء ثم الى النقطة التي تحت الباء وكان رضى الله
 عنه يقول لا يكمل الرجل عندنا في مقام المعرفة بالقرآن حتى يصير استخراج جميع أحكامه وجميع مذاهب
 المجتهدين فيها من أى حرف شاء من حروف الهجاء انتهى ويؤيده في ذلك قول الامام علي
 رضى الله عنه لو شئت لأؤقرت لكم ثمانين بعيرا من علو النقطة التي تحت الباء فهذا
 كان سبب عدم جمعي بين آيات القرآن التي اختلف المجتهدون في معانيها بين محقق ومثد
 فحققت من ذكر موتية التشديد التي في القرآن فتم باب الانكار على العلماء بالله تعالى وأحكامه
 وأما ما وضعت هذه الميزان ان محمد الله تعالى الأسد الباب الانكار على الأئمة فاعلم ذلك وانما ذكرت

الاحاديث الضعيفة عند بعض المقلدين احتياطاً لهم ليعلموا بها فقد تكون صحيحة في نفس الامر فاقابل الحديث الصحيح في بعض المواضع بالضعيف الذي اخذ به المجتهد آخر كل ذلك ادباً مع ائمة المذاهبي رضي الله عنهم علم ان من تطريعين الاضاف علم بالقرائن ان ذلك الحديث الضعيف الذي اخذ به المجتهد لو لا صحر عنده ما استدبره وكفانا صحته لحدوث استدلال المجتهد به لمذهب ومن اعمق النظر في هذه الميزان لم يجد ليلاً ولا قولاً من أدلة المجتهدين وانفوا لهم عن احدى مرتبتي الشريعة ابدأ ولكن من المرتبتين رجال في حال مباشرتهم الاعمال فمن فوات منهم طوبى بالعمل بالتشديد ومن ضعف منهم خوطب بالعمل بالرخسة لا غير كما مر ايضاً حله في الفصول الاول والحمد لله رب العالمين انتهى الجمع بين الاحاديث والاشترع في الجمع بين اقول الائمة المجتهدين وبيان كيفية ردها الى مرتبتي الميزان من تخفيف وتشديد مصدرين بمبدأ الاجماع والاتفاق في كل باب من كتاب الطهارة الى اخر ابواب الفقه وبيان تأييد الشريعة بتوجيه اهل الحقيقة وعكسها غالباً وبيان ان ائمة المجتهدين كانوا علماء بالحقيقة كما غلب بالشريعة فانهم كلهم ما يوافقوا عند فهمهم الاعلى للحقيقة والشرعية معاً بل ان بعض اهل الكشف ائمة للبحر ايضاً وان كل مذهب طلبة من الجح يتفقدون به لا يدعون عند كلاس نقرأ علم ان هذا الامر الذي التزمته في هذا الكتاب اعلمه أصل محمد لله سنفيق الزام من اول ابواب الفقه الى اخرها ابدأ كما مر بيانه في آخر الفصول السابقة وتقدم هناك ان الحقيقة لا تتخالف الشريعة ابدأ عند اهل الكشف لان الشريعة الحقيقة هي الحكم بالامور على ما هي عليه في نفسها وهذا هو علم الحقيقة بعينه فلا تتخالف شريعة حقيقة ولا عكسها وانما هما مثلان زمان كمالهما الظل المتلخص حال وجود نور الشمس وانما يظهر في الظل ما فيها اذا حكم الحاكم بنبية زور في نفس الامر وظن الحاكم صدق البينة لا غير فلموان البينة كانت صالحة في باطن الامر كظاهره لتقد حكمه باطناً وظاهراً في الدنيا والاخرة فعلم ان قول الامام ابي حنيفة ان حكم الحاكم ينفذ ظاهراً وباطناً لمحال عند المحققين على ما اذا حكم بنبية عادلة اذ ذلك من باب حسن الظن بالله عز وجل والله قد ينصرف ليوارثه الشريعة يوم القيامة فيعفو عن شهود الزور وعن الحاكم بذلك وعيشي حكمه في الاخرة كما مشاه في الدنيا اذ ابدل في النظر في البينة واما قواي بعضهم ان حكم الحاكم ينفذ في الدنيا والاخرة ولو علم ان البينة زور فقد تاباه قواعد الشريعة وان كان الله تعالى لا يابريده اذ اعلمت ذلك فاقول والله التوفيق (كتاب الطهارة) *

أجمع الائمة الاربعة على وجوب الطهارة بالماء للصلاة مع التمكن من استعمالها حساً وشرعاً كما اجمعوا على وجوب اليهم عند حصول فقد ذلك وعلى ان ماء الورد والخلاف لا يطهر عن الحدث وعلى ان المتغير بطول الملك طهور وعلى ان السوائل ما يوربه هذه مسائل الاجماع في هذا الباب * واما ما اختلفت الائمة الاربعة وعبرهم فيه فكثير ومن ذلك قول فقهاء الامصار كلهم اناء النجار كلها عذبا واجاجها بمنزلة واحدة في الطهارة والتطهير مع ما حكي ان قوماً مبالغوا

الوضوء بما لا يخرج قوماً وأجازوه للضرورة وقوماً أجازوا التيمم مع وعوده فالاول تخفيف وما بعده
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول اطلاق الماء في قوله تعالى وجعلنا من الماء كل شيء حي
 ومعلوم ان الطهارة ما شرعت بالاصالة الا لانفاش بدن العبد من الضيق الحاصل بالمعاصي
 او اكل الشوائب والوقوع في الغفلات فيقوم العبد بعد الطهارة الى حاجة ربه يدين حي فيناجيه
 ببدنه كله ويفعل ما شرط الشارع للطهارة ووجه الثاني ان صلح لم يرد بعد حديث هو الطهارة
 ماؤه الحن منقته مع كون ماء البحر المالح عقيماً لا ينبت شيئاً من الزرع ما لا ينبت الزرع لا روحانية
 فيه ظاهرة حتى يبعث البدن ومع حديث تحت الحجر اوالنار مظهر غضبي فلا ينبغي للعبد
 ان يتنخم بما قارب محل الغضب ثم يقوم بناجي ربه وهو قريب في المعنى من مياه قوم لوط التي نرى
 الشارع عن الوضوء منها ومن هنا قدم بعضهم التيمم عليه كما روي في التراب من الروحانية
 اذ هو عكارة الماء كما سيأتي بسطة في باب التيمم ان شاء الله تعالى ومن ذلك اتفاق العلماء على
 انه لا تصح الطهارة الا بالماء مع قول ابن ابي ليلى والاصح يجوز الطهارة بغير انواع المياه خ
 المنعصرة من الاشجار ونحوها فالاول مشدد والثاني لمحقق فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الاول انصرف الذهن الى ان المراد بالماء في قوله تعالى ويتزل عليكم من السماء ماء
 ليطهركم به هو الماء المطلق ووجه الثاني كون تلك المياه اصلها من الماء سواء في ذلك ماء الارض
 والبقول والازهار فان اصله من الماء الذي تشتت العروق من الارض لكنه ضعيف الروحانية
 حل فلا يكاد يبعث الاعطاء ولا يحجمها بخلاف الماء المطلق ولذلك منع جمهور العلماء من
 التطهر به ومن ذلك قول الائمة الثلاثة لا تزل النجاسة الا بالماء مع قول الامام ابي حنيفة
 النجاسة تزل بكل ما لم يغير الادهان فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول ان الطهارة انما شرعت
 لاجزاء البدن او التوفيق للبدن اصل والتوفيق بحكم النية ومعلوم ان الماء ضعيف الروحانية
 لا يكاد يحكي البدن ولا يركب التوب فان القوة التي كانت فيه قد تشتت بها العروق وخروج بها
 الاعضاء والاوراق والازهار والثمار ووجه الثاني كون الماء ضعيف الروحانية
 روحانية ما عني كل حال ايضا فالنكاح النجاسة اخف من الحدث بربيل ما ورد عن عائشة
 رضي الله عنها انها كانت اذا اصاب ثوبها دم حيض بصقت عليه ثم فركته بعوج حتى تزل عليه
 وربيل صفة صلاة المستحجم بالحجر ولو بقي هناك انزل النجاسة بخلاف الطهارة عن الخش لو بقي
 على النسيان المدة كالنسيان لم يصبها الماء لم يصب طهارته الا بغسلها فافهم ومن ذلك قول الامام
 الثلاثة عدم كراهية استعمال الماء المستسحب في الطهارة مع الاصح من هذه الاشياء من كراهية استعمال
 التراب لمخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم صحة دليل فيه فلو
 انه كان يضر الامة بغيره رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو في حديث واحد الاثر في ذلك عن
 عمر رضي الله عنه ضعيف جداً اتفق الامر فيه على الاياحة ووجه الثاني اخذ بالاحوط في الجملة
 ومن ذلك الماء المستحب بالنار هو غير متكروه بالاتفاق مع قول الجاهل بكراهية ومع قول الجاهل بكراهية
 المستحب بالنجاسة فالاول لمخفف والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان

ووجه الأول عدم وجود نض من الشارع فيه ووجه الثاني أن النار من غير نض لا يعذب الله بها
 إلا العصاة فلا ينبغي لعدم نضها أن يشترطها في نجاسة قاذف ومن ذلك الماء المستعمل
 في فرض الطهارة هو طاهر غير مطهر على المشهور من مله إلا ما أبي حنيفة وعلى الأصح من مذهب
 الإمام الشافعي وأحمد بشرط وفي الرواية الأخرى عن أبي حنيفة أنه نجس وهو قول أبي يوسف
 مع قول الإمام مالك هو مطهر فالأول مشدد وقول مالك مخفف فرفع الأمر إلى مرتبة
 الميزان + ووجه من منه الطهارة بالماء المستعمل في فرض الطهارة كون الخطأ يا حوت
 فيه كما ورد في الصحيح فهو مستقذر شرعا عند كل من كل مقام إيمانه أو كان صاحب كشف فلا ينافي
 كل من كل في مقام الإيمان أن ينظر به كما لا يناسب أحد أن يلصق بالبصاق أو الخطأ أو الصن
 ويقوم بما يجي ربه والعفو تابع للشقة فلا مشقة فيه لا ينبغي العفو عنه كما قالوا في دم البراغيث إذا
 عمر الثوب كله أو عم البدن غير السرجين أو دخان النجاسة وكثر أنه لا يعفى عنه ووجه من قال
 نعم الطهارة بالماء المستعمل في فرض الطهارة كون القذر الذي حصل في الماء من خروا الخطايا
 أمرا غير محسوس لغالب الناس ولا يبال كل عبد إلا بما شهد من منه الطهارة به للمؤمن فهو تشريك
 ومن جوزها به له فهو تخفيف فالأول خاص بأهل الكسوف من العلماء والصالحين والثاني نكاح
 بعمامة المسلمين ووجه من قال أن المستعمل المذكور نجس سواء كانت نجاسة مغلظة أو مخففة
 الأخذ بالاحتياط المتوضي به مثلا فإنه لو كشف له لرأى ماء الميضة التي تتكرر الطهارة منها للعلم
 كالماء الذي التقى فيه ميتة كلاب أو غيرها من الحيوانات حتى صارت رائحة منتنة فرضى الله عن
 الإمام أبي حنيفة ورحمهما صحابه حيث شتموا النجاسة إلى مغلظة ومخففة لأن المعاصي لا تخرج
 عن كونها كباثرا أو صغارا فتقال عسالة الكلب أو بولها ومثال عسالة الكلب
 مثال ميتة كلب من سائر الحيوانات الماء أو كونه أو غير الماء كونه فوجه كون العسالة المذكورة
 من النجاسة مغلظة الأخذ بالاحتياط الكامل للمتوضي به مثلا لاحتمال أن يكون ذلك عسالة كبيرة
 من الكلب أو وجه كون العسالة المذكورة كالنجاسة المتوسطة احسان الظن به بعض الاحسان
 وأنه لا يوجب كبرية وإنما تركب صغيرة ووجه من قال أنه يجوز الطهارة به مع الكراهة احسان الظن
 بذلك المتوضي أكثر من ذلك الاحسان وأنه لم يتركب كبيرة ولا صغيرة وإنما وقع في مكروه
 خلافاً للأولى فتقال الأولى ميتة البعوض ومثال خلاف الأولى ميتة البراغيث أو الصبي
 ومثال ذلك لا يؤثر في الماء تغيره بظننا في العادة وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه
 الله تعالى يقول علمي أن الطهارة ما شرعت بالاصالة إلا لتزيل أعضاء العبد نظافة
 وحسنا وتقديسا ظاهرا وباطنا والماء الذي خرت فيه الخطايا لحسا وكشفا وتقديرا وإيمانا
 لا يزيل الأعضاء الا تقديرا وتنجسا لغير تلك الخطايا التي خرت في الماء فلو كشف للعبد
 أو أي ماء الذي يظهر منه الناس في المطاهر في غاية القذارة والنق فكانت نفسه لا تطيب
 باستعماله كما لا تطيب باستعمال الماء القليل الذي مات فيه كلب أو هرة أو فارة أو نحو ذلك كالبقي
 والصبيان على اختلاف تلك الخطايا التي خرت من كباثرو صغائر ومكروها

وخلاف الأولى فقلت له فاذن كان الإمام أبو حنيفة وأبو يوسف من أهل الكشف حيث قالوا
 بنجاسة الماء المستعمل فقال نعم كان أبو حنيفة وصاحبه من أعظم أهل الكشف فكان إذا رأى
 الماء الذي يتوضأ منه الناس يعرف عيان تلك الخطايا التي خزن في الماء ويميز عسالة الكبار
 عن الصغائر والصغار عن المكروهات والمكروهات عن خلاف الأولى كالأمور المجسدة حساً
 على حد سواء قال وقد بلغنا أنه دخل مطهرة جامع الكوفة فرأى شاباً يتوضأ فنظر في الماء المتقاطر
 منه فقال يا ولدي نت عن عقوق الوالدین فقال ثبت إلى الله عن ذلك ورأى غسالة
 شخص آخر فقال له يا أخي نت من الزنا فقال ثبت من ذلك ورأى غسالة شخص آخر فقال له يا أخي
 نت من شرب الخمر وسما آلات الله هو فقال ثبت منها فكانت هذه الأمور المحسوسة عنده
 على حد سواء من حيث العلم بها ثم بلغنا أنه سأل الله تعالى أن يحجبه عن هذا الكشف لما فيه
 من الإطلاع على سوات الناس فاجابه الله الخ لك فعلم أن الإمام حال كشفه كان قوله في الماء
 المستعمل تابعاً لما يراه قد خزن من الخطايا من كبائر وصغائر ومكروهات وخلاف الأولى لأنه كان
 يعبر بالقول بالنجاسة كل ماء خزن من المظهرين حد سواء كما قد يتوهم بعض مقديهِه فأين غسالة
 الزنا واللواط وشرب الخمر وعقوق الوالدین واكل الرشا والديانة والسعاية ونحو ذلك
 من غسالة النظر إلى الأجنبية والقبلة لها أو مواعدها على الفلستة أو الوقوع في الغيبة أو
 غسالة هذه المذكورات الأخيرة من غسالة استعمال المكروه كالاستنجاء باليمين من غير عذر
 ونقد لم يغسل اليد اليسرى على اليمنى مثلاً وكان ذلك الحكم في غسالة خلاف الأولى كنسوة الأكم
 بغير حاجة وتكبير العمامة والتبسط بالماكل والمشارب وبناء الدور ونحو ذلك لحصول الغفلة
 في حين من الأيمان عن شيء من أمور الآخرة انتهى فقلت له هذا حكم أهل الكشف وأهل
 الأيمان الكامل فما حكم الضعفاء في ذلك فقال هم مع ما يقوم عندهم من شهود تلك
 الذنوب التي خزن في الماء ولا أرى الاحتياط الأولى لهم فيحتجب أحدهم غسالة لتلك الأغصا
 كما يغص غسالة ثبائر أو صغائر من غير إساءة ظن بمن هي غسالة وذلك بأن يعامل ذلك الماء معاملة
 ماء من أتى الكبار أو الصغار بمن غير أن يغتفر وقوعه في ذلك وسمغته مرة أخرى يقول الأول
 لكل مقلد أن يحتجب غسالة الماء المستعمل كأنه نجاسة مغلفة أخذ بالاحتياط وإن نزل عن هذه
 الزينة جعلها كالنجاسة المتوسطة كبول البهائم لاحتمال ارتداد صاحبها شيئاً من الصغائر كما هو
 الغالب وإن نزل عن هذا المقام جعلها كالنجاسة المحققة حملاً على أن ذلك المتطهر إنما
 ارتكب مكروهات دون الكبائر والصغائر وإن نزل عن ذلك احتجب في الاستعمال
 كما يحتجب استعمال ماء البطين وماء البقل ونحوها مما هو ظاهر في نفسه غير مطهر لغيره لاحتمال أن يكون
 المتطهر ارتكب خلاف الأولى فقط ومثل ذلك لا يلحق بالنجاسة المحققة فضلاً عما فوقها انتهى
 وسمعت مرة أخرى يقول كان الإمام أبو حنيفة من أهل الكشف فكان تارة يرى غسالة الكبر
 في الماء فيحكم بإجهاذه أو كشف بأنها كالنجاسة المغلفة وتارة يرى غسالة الصغيرة
 في الماء فيقول إنها كالنجاسة المتوسطة لأن الصغائر متوسطة بين الكبائر والمكروهات فهي

مرتبة بين النجاسة المغلظة والمخففة تنعلاصلها فليست قرأ الثلاثة ان صح عنه في غسلاته
واحدة كما توهمه بعض مقلديه وانما ذلك في غسلات مشردة انتهى فعلم ان الأئمة الاربعة
ما بين مخفف ومشدد في الماء المستعمل احتياطاً وتورعاً وما بين متوسط فيه ما بين مخفف وكذلك
ويؤيد ما ذكرناه من التقسيم حديث عائشة رضي الله عنها قالت قلت يا رسول الله حسبي من
صفته هكذا قلني قصيرة فقال يا عائشة لقد قلت كلمة لو مرتجت بها البحر لمرجته وكما قال صلى
عليه وسلم اى لو قدرت بحسب ما وطرحته في البحر المحيط لعزت طعمه ولونه اوريجه او كليهما وتنته
فاذا كان مثل هذه الكلمة يغير البحر المحيط كل هذا التغير العظيم فكيف بالنوب العظام اذا خرجت
من جميع المتوضئين في مطهرة المسبح مثلاً فرحم الله تعالى مقلدى الامم المحيضة رضى الله
عنه حيث منعوا الطهارة من ماء انطاها التي لم تستعمل في غيرها من خطايا المتوضئين وامروا
اتباعهم بالوضوء من الانهار والاربار والبرك الكبيرة ومن تجاؤن المغطاة التي لا يعود فيها
ماء المنظفين فان هذا الماء يغش لاصلاء الطهارة لمظافة وكثرة حياته لاسما اعضاً أمثالنا
التي كادت أن تموت من كثرة الخالقات فيهن ان يغشها الماء الذي لم يستعمل فضلاً عن المستعمل
ولو كثير اعرفا فنعمة الله ما فعل صلى الله عليه وسلم هذا الامم رضى الله عنه وعنهم فانه أولى بكل حال لانه
ان كان هناك ضعف للجسد وقوى النفس وان لم يكن هناك ضعف ارداد الجسد
حسناً ورضاءة وكان سيد على الخواص رحم الله تعالى كونه كان شافعي لا يتوضأ من مظاهر
المساحد في كثر اوقاته ويقول ان ماء هذه المظاهر لا يغتسل جسد أمثالنا لتقديرها بالخطايا
التي خرجت فيها وتارة كان يتوضأ منها ويقول الذي أعطاه ان يكشف ان هؤلاء المتوضئين
لم يتقوا في ذنب فيترك بائناً ماء طهارتهم كما كان السجادة يفعلون مع بعضهم بعضاً في المظاهر
بذلك قال مالك وتارة كان يكتشف له عما خفي في ذلك الماء من الذنوب فيجئ به على علم وبيان وكان يمين
بين غسلات الذنوب يعرف غسلات الحرام من المكروه من خلاف الاولى ودخلت معه مرة مبضأة
المدرسة الازهرية فاراد ان يستنجي من المعطس فظفوفه ورجم فقلت له لم لا تطهر فقال
رايت فيه غسلات ذنوب كثيرة في هذا الوقت وكنت أنا قد رايت الشخص الذي دخل قبل
الشيخ وخرج فتبعته وأخبرته الخبر فقال صدق الشيخ قد وقعت في زمان ثم جاء الى الشيخ ولا هذا
أمروا شاهده من الشيخ فان قيل هذا حكم من نظهر من أهل الذنوب فيما حكم من لم يقع منه ذنب
فقبل ذلك الوضوء فالجواب الاول ان يترك مثل هذا منزلة ما هو ظاهر في تفسيره من مطهر لعيبه
لضعفه روحانيته باز الله المانع الذي كان يمنع من الصلاة مثلاً وكما قالوا في
ماء طهارة الصبي فان قيل فلما شئ شد الامام أبو حنيفة في ماء الطهارة
من المحدث وحقق في ماء ازاله النجاسة وقال انها تزال بكل مائع مزيل فالجواب
ان باب المحدث أصح وباب النجاسة أوسع بدليل ما ورد في البغل الذي
يصيبه نجاسة من انه يطهره السجادة بالتراب اذا احك فيه أم وشئ به عليه
وفي رواية يطهره ما بعد ما يعين من الأرض اذا زالت العين بذلك فان قلت فما وجهه قال

ان النار تطهر النجاسة اذا احترقت بها فالجواب في حجة القياس على تطهير العصاة من الموحدين
 بالنار فترد خلون النجاسة بعد ذلك فكما انها تطهر العصاة من الذين نور المجبوتية كذلك تطهر
 النبي الله المحسوسه فافهم وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول من شئت في ان
 مله هذا الامم الى حنيفه رضي الله عنه اولى بالاتباع من مذهب غيره في الاقناع من المتطهرين من
 مياضة المسيلجدين فليغوضه من ماء الكبار والانهار واللباء التي لم تستعمل وينظر انتفاش اعضائه
 فانه يجد ما قد انتعشت بذلك اكثر من الماء الذي يختلف فيه ايدي الناس من هنا يتقدح لك
 يا اخي سر الامور بالطهارة بالماء اثر التراب عند فقده والعجز عن استعماله ذلك انه اما شرم
 لنا الطهارة به لاجل اعضاءه التي ماتت من المعاصي او الغفلات كما مر قال تعالى وجعلنا من الماء
 كل شيء حي فلا يؤمنون ولم يطعم بعضهم على هذه العلة فقال ان تخصيص استعمال الماء في
 الطهارة تعدي لا يعقل معناه ام والحق ان علته معقولة مشهودة وهي انفاذ البدن والاعضاء
 واصباؤها من فطورها وموتها فافهم فان قلت فهل الخلاف الذي في الماء المستعمل يجري في
 التراب المستعمل وهل يخرج خطايا المتعمم بالتراب في التراب كما ورد في الماء فالجواب لم يثبت
 نعمت عليه في ذلك لعله لضعف روحانية التراب من وجد في كلامهم انهم اجروا ذلك في التراب
 المستعمل فليحفظ بهذا الموضع من كتابي هذا فكذا اقلن من مزارع المجتهدين والحمد لله رب العالمين
 ومن ذلك قول الائمة الثلاثة تنال الطهارة بالماء المتغير كثيرا طهور كونه ان ونحوه
 مع قول الامام الى حنيفه واصحابه يجوز ان الطهارة به ان لم يطهر او يغلب على اجزائه فالاول
 مشد في شأن الماء والتالي مخفف فجمع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ضعف روحانية
 الماء المذكور عن احياء الاعضاء او انفاذها من تطهيره فكانه لم يظهر ووجه الثاني النظير
 الى قوة روحانية الماء من حيث هو الا ان يخرج عن طبع الماء بطبيعته شيء من الطهارة فيه او كثره
 المتغير جدا بحيث يغلب على اجزائه ويؤيد الاول حديث الماء طهور لا ينجسه شيء الا ما غلب على
 طعمه او لونه او ريحه وقد اخذ اهل الكشف باطلاق الحديث وقالوا لا يحتاج الى حمل المطلق على المقيّد
 لان الماء في ذاته لا يبرئ من شئ غيره فاذا اصاب على الماء غيره فبينما يبرز ما من من دخول النجاسة في الاجز
 ولولا ذلك لمكانا شئين ولكن لما كان يلزم من اغتراف الماء الطاهر ان يغتر معه شيئا من ذلك المخلوط
 امتنعنا من استعماله لظننا عليه اسم النجس مثلا بشرط توسع كما ان اهل الكشف يطلقون عليه اسم الطاهر
 كذلك توسعا وفي الحقيقة لا اختلاف بين اهل الكشف وغيرهم من جهة العلة فاهل الكشف يقولون عليه اسم
 اغترافا ذلك النجس مع لا ينجسه ذاته وغير اهل الكشف يقول العلة في ذلك نجسه فافهم ومن ذلك اتفاق
 الائمة على ان تغير الماء بطول المكث لا يضر في الطهارة مع قول محمد بن سيرين يعم الطهارة به فالاول مخفف
 والتالي مشد فجمع الامر الى تقي الميزان ووجه الاول عدم حمل شئ في الماء لاجل اعلية الضعف لروحانية
 ووجه الثاني وجود التغير من حيث هو والطعام الملق بطول المكث فانه قد رشح عوفا لا ينبغي التطهر به كما

لا يمتنع أصل الطعام المنتقى وكل شيء لا يتجده أهل الطبائع السليمة فافهم. ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
 إن الشمس والنار لا يؤثران نجاسة تطهيراً مع قول الإمام أبي حنيفة إن النار والشمس يطهران بعض
 أشياء في بعض الأحوال فإذا جف جلد الميتة عدّه طهر بلا دغ و إذا تجفست الأرض فحقت
 في الشمس ظهر موضعها وجازت الصلاة عليها لا تتيممونها إذا يلزم من كون الشيء طاهراً
 في نفسه أن يكون مطهر الغيرة فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه
 الأول أن الأصل في الطهارة أن تكون بالماء في الحدث والنجس ووجه الثاني أن المراد
 زوال ذلك القدر في رأي العين فلا فرق عنده بين إزالة الماء وبين إزالة بقول الزمان وغير ذلك
 ويدل على قوله صلى الله عليه وسلم في ذيل الثوب الطويل لمرة إذا أصابته نجاسة يطهره ما بعده
 يعني بالزوب الذي يمر به ويمسه فافهم. ومن ذلك نجاسة الماء والكل القليل أي دون القلتين
 إذا وقعت فيه نجاسة ولو لم يتغير عن الماء أبي حنيفة والشافعية وأحمد في إحدى روايتهم
 قول مالك وأحمد في الرواية الأخرى أنه ظاهر لم يتغير فإن تغير فنجس وإن بلغ قلتين فالأول
 مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وكذلك الخلاف في الجارية فإنه كالرأس عند
 الإمام أبي حنيفة وأحمد وهو الجدين من مذهبي الشافعية وقال مالك لا ينجس الجارية إلا بالتغير
 قليل وكان أكثر واختاره جماعة من أصحاب الشافعية كالبعوي وإمام الحرمين وغيره فالأول
 مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه المشدد في هذه المسئلة والنق قبلها
 وجود نجاسة في الجملة فتتزه عنها ولو لم تظهر لنا أدباً مع الله تعالى أن نقوم بين يديه متطهرين
 دنس إذا باطن عندنا ظاهر عنده تعالى من شدد رأيي ما عنده تعالى ومن خفف رأيي ما عنده
 العباد فافهم. ومن ذلك قول الأئمة الأربعة أن استعمالاً وإلى الذهب والفضة حتى في غير
 الأكل والشرب حرام على الرجال النساء إلا في قول للشافعية مع قول داود أنها يحرم الأكل
 والشرب خاصة فالأول مشدد والثاني مخفف واقف على حد ما ورد في جرح الأمر إلى موتته
 الميزان ووجه الأول كمال الشفقة على دين الأئمة والأصل لها بالاحوط فيه إذا كحل في الوضوء
 منها مثلاً كالحيدرة في الأكل والشرب ولا ينبغي لمن ينظر أن يكون متكبراً معجباً بنفسه
 إذا ظهور مفتاح الصلاة التي هي حضرة الله عز وجل للخدمة وقد جمع أهل الكشف على أنه
 لا يصح دخول حضرة الله لمن كان فيه شيء من الكبر بل يطرد من القرب منها كما طرد إبليس
 فافهم. وما استعمالها في غير الوضوء فالأولى لأنه إذا نزل استعمالها في مواطن الطاعات
 من الاحتياط ففي غيرها من باب أولى فافهم. ومن ذلك المضيب بالفضة ضيته كبيرة
 حرام عند الأئمة الثلاثة بتفصيل عند الشافعية مع قول أبي حنيفة لا يحرم المضيب بالفضة مطلقاً
 فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول كمال الشفقة على دين الأئمة كما هو ذلك أن من
 استعمل الأناء المضيب بالفضة أو الذهب يصدق عليه أنه استعمل أناء كان بعض أجزاءه
 من الفضة والورع ابتاعه عن الأناء المضيب كالمتباعد عن ألاءه الكامل من الفضة ووجه
 الثاني العفو عن مثل ذلك. ومن ذلك السواك قد اتفق الأئمة الأربعة على استحبابه

وقال اود هو واجب وزاد اسحق بن راهويه ان من تركه عام بطلت صلاته لاسيما ان تأذى
 بتركه المجلس فالاول مخفف والثاني مشدد ويدل لهما معا قول صلى الله عليه وسلم
 لو ان اشد الناس على امتي لامرهم بالسواك اى امر ايجاب فان فيه لاراحة كون الامر للوجوب ولكن
 ترك ذلك رحمة بالامة فكانه صلى الله عليه وسلم اشار بقوله لولا ان اشد على امتي واجب
 من لاشقة عليه فيه وعلى ذلك فمن لم يجد فيه مشقة وجب عليه ومن وجد فيه مشقة لا يجب
 عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثاني مراعاة كمال التقليم والادب في مناجاة
 الله عز وجل وهو خاص بالاجام من العلماء والصالحين الذين لا يشق عليهم ذلك في جنب
 ما يشهدون به من عظمة الله تعالى وما يستحقه مقام خدمته بل ربما شق عليهم تركه ووجها
 الاول مراعاة حال مقام المحبوبين عن مثل ذلك المشهد من العوام الكاهلين بما يستحقه مقام
 خدمته تعالى وضاحية فان ايجاب السواك عليهم ربما يشق عليهم كجهلهم المذكور فان اوجدهم
 لا يجادى على قلبه تلك العظمة التي تقبل للعلماء والصالحين وهذا من باب قولهم حسنا الا ان
 سببنا المقرين فافهم ومن ذلك عدم كراهة السواك للصائم بعد الزوال عند الحنفية ومالك
 واحمد في احدي روايته لا يكره وقال الشافعي واحمل في الرواية الاخرى بكونه فالاول مخفف
 والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول مع ملاحظة ما تقدم مراعاة المسلم
 الضر عن مجلس حتى لا يتأذى احد برأيه فله ومعلوم ان كل ما يؤذى المجلس ينبغي تقدير
 الزالة على حصول التقابل وايضا فان الصائم بعد الزوال ينبغي له التاهب للقائه ربه الى
 حين يجلس للاكل على ما ذكرته مشاهير هذه هو اللقاء لا مبعث بالنظافة وحسن الرأفة كما
 ورد في حديث للصائم فرجتان وان كان الحق تعالى لا يوصف بالتأذى بذلك حقيقة اذ هو الخالق
 لذلك ولكن قد ينزع الشرع العرف في كثير من المسائل وقد ورد في عدة احاديث الزيادة الى التجا
 في اطلاق صفة التأذى عليه سبحانه وتعالى كما اشار اليه حديث البخاري لا اهل صبر على اذى من الله
 ومخوضه من اذى الى وليا فقد اذنى واعتقدنا ان المراد من سببه نحو هذه الصفات الى
 الله سبحانه وتعالى انما هو غاياتها كما هو مقرر في محال من ابواب الفقه فافهم ووجه
 الثاني التزعيب في الصوم وكون مثل تلك الراحة محمودا لا في طريق العبادة كما كان صلى الله
 عليه وسلم يترك الصلاة على بعض المشركين ترغيبا للبيان في الجهاد فيقول اذا كانت الشهادة
 توصل صاحبها الى مقام لا يحتاج الى احد يدعوله بالغفرة والرحمة فلا ينبغي ان تركه فتترك داعيته
 للجهاد وينزل عنه الجبن فاعلم ذلك والله تعالى اعلم

(باب النجاسة)

اجمع الائمة على نجاسة الخمر الا انهم اختلفوا في اذنه قال بطهارتها مع تحريمها وكذلك اتفقوا
 على ان الخمر اذا تمخلت بنفسها طهرت واجمعوا على ان ميتة الجراد والسك اطاهرة وعلى
 ان الجنين والحيض والمشرط اذا غمس يده في ماء قليل فالما باق على طهارته واتفقوا على

من الرطوبة التي تخرج من المعدة بحجة الاما حلى عن أبي حنيفة هذا ما نذكره من مسائل
 الاجماع والاتفاق ٤ واما ما اختلفوا فيه فنذكر ذلك قول الائمة الاربعة ان المحر نجسة مع قول
 داود بطهارتها مع تحريرها كما مر فالاول مشدد وابلغ في الزجر والثاني مخفف من جهة
 عدم وجوب التطهر منها لانه لا يلزم من تحريرها نجاسة عليها كما لم يمسس الاضباب والازلام
 واما هي نجسة من حيث صفتها ومن هو الباب قوله تعالى انما المشركون نجس فجمع الامر الى
 مرتين الميزان وان كان الثاني ضعيفا جدا فاقم به ومن ذلك قول الامام الشافعي
 واحمد والي حنيفة بنجاسة الكلب مع قول الامام مالك بطهارته فالاول مشدد في نجاسة
 وفي الطهارة من ولو غرس سبعة نجاسة الا على أبي حنيفة فانه يقول الغسل مرة ان زالت
 العين بها والا فلا يد من غسل حتى يغلب على الظن ان الزمان ولو بعتن مرة واكثر كسائر
 النجاسات الاربعة وقال مالك هو طاهر ويغسل من ولو غرس سبعة نجاسة بل ذلك تعبد في الغسل
 وكذلك القول فيما اذا دخل الكلب عضو من اغصانه في الاناء فانه كالولو غرسه خلا فاما مالك
 فانه خص الغسل بسبعة بالولو غرس فقط فجمع الامر الى المرتين الميزان ووجه من قال بنجاسة عينه
 وصفته مع عدم صحته انكالك الصفة عن الذات ووجه من قال بطهارته ذاته ان الاصل في الاشياء
 الطهارة وانما النجاسة عارضة فانها صادرة عن تكوين الله تعالى فقد ومن الطاهر ومن الادب
 قولنا بطهارة عينها ثم رأينا آثارها يضر سفلها في بدن او دين اجتنبناها وقد اجمع أهل
 الكشف على ان الاكل والشرب من سؤر الكلب يورث القساوة في القلب حتى لا يصير العبد
 يحسن الى موعظة ولا يفعل شي من الخيرات وقد جوب ذلك شتم من أصحابنا المالكية فشرى من
 لبن شرب منه كلب فمكك لتغف استر وهو مقبوض القلب عن كل خير حتى كاد ان يهلك والشئ
 الذي يحصل منه ما ذكر يجب اجتنابه ويجوز اطلاق النجاسة عليه سواء اردنا الذات مع الصفة
 او الصفة فقط كما اطلق الله تعالى اسم الرخص على المشركين من حيث صفتهم التي هي الكفر فاذا
 سلم احدهم طهر فلو كانت النجاسة عينه كان لا يطهر بالاسلام وسمعت لميدى عليا الخواص
 رحمه الله تعالى يقول ليس لنا دليل على نجاسة ذات الكلب الا ما سبى عنه الشارع من بيعه او اكل
 عنه واما من جهة صفة فهو نجس من حيث ان سورة يميم القلب فيجب اجتنابه كما يختلف
 الامام من حيث ضررها في البدن مع القول بطهارة ذاتها بل هو أولى بالاجتناب لانه يضر في
 الدين قالوا لا يدر في تيمية الكلب نجاسة في اثره وطهر من حيث عينه كما سبى الله تعالى المشركين نجسا ولم يمسس الاضباب
 والازلام نجسا مع اجماع العلماء الاربعة على طهارة جسم الشربة ولكن لما تعلقوا بالانضاب والازلام ما لم يكن سؤر
 يورث في القلب الذي عليه مدار الكسوف او وضعا ينع من قبول المواعظ التي تدخل في نجاسة بالعلم بالشرع والعلل في
 سبب اصلها فترادف ذلك الاثر بالكلية فانه جمع في بين الماء والتراب الذي اذا اجتمعا ابتنا الزرع علم ان امرنا شارع
 من الغسل من اثر ولو غرس سبعة الايناق القول بطهارة جسمه لتعلمهم مع قولنا ذلك العلم الشارع في الامر بالغسل من سبعة
 التلا

في المسفة على ديننا والرحمة بنا وكذلك لا ينافي القول بجاسته صفة القول بطهارة جسمه
 لعدم انفصال الصفة المذكورة من الذات التي هي فكما اطلاق الامم الشافعي ومن وقفه
 بجاسته الكلب ذاتا وصفته توسعا كذلك المالک ومن وافقه اطلاق الطهارة على الكلب ذاتا
 وصفته توسعا وتعليلا لعدم انفكاك الصفة عن موصوفها وعكسه كما مر وكان ينبغي افضل الذين
 رحمه الله يقول التحقيق ان الكل طاهر العين نجس الصفة وسمعت سيدي عليا الخواص
 رحمه الله تعالى ايضا يقول لا اعترض على من قال ان وجوب الغسل من الكلب او استحبابه
 عليه لا يقتل لحفاظها على غالب الناس لانه ما اطلع عليه فيما علمنا الا بعض اهل الكشف
 فقط وقد ائرم بعضهم من قال ان الغسل من الكلب يقتضي لا يعقل بان ذلك يؤدي الى ان
 الشارع خاطب الامة بما لا يفهمون له معنى وذلك يكاد ان يقرب من صفة العتث الذي ينزه
 عنه منصب الشارع وقد هو الله ان يبين للناس ما تروا لا يهمل امرهم ابان يبلغهمهم وذلك
 ليكون الا بان يبلغهم الهم اللفظ والمعنى تبليغا شافيا بحيث يتجلى لهم اموره فلا يلتبس عليهم منه شيء
 وقال له فان لم تفعل فما بلغت رسالته وهو معصوم من عدم البيان مطلقا ام قلت وقد ردد
 الانوام بان مثل ذلك قد يكون جلاء امتحانا للايمان بعض الناس بالمعنى المتصور في التقاسير وهل
 يبادرون الى امتثال الامر بفعل ذلك الشيء ولو لم يتفعلوا علة أم يتخلفون عن المبادزة حتى يعلموا
 حكمة ذلك وقد قال اهل الكشف ان العمل اذا لم يعمل بشيء كان اقوى في مقام الايمان واعظم
 اجرامه اذا عمل لانه ربما يكون معظم الباعث للكل من حسن على العمل حكمة تلك العلة من
 ثواب غيره لا يحصى امتثال الامر الله تعالى ورسوله وذلك نقض عن مقام التكامل والله اعلم
 وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول لا يقدرا القائل بطهارة الكلب على النص
 الوارد في الغسل من ولو غلب يرى العمل به وايمان وقع الاختلاف بين العلماء فاذا ذلك اختلافا
 في العلة او في التسميع وعدمه فاما الاختلاف في العلة والعدد فذلك لا يفهم في الدين فان
 القائل بطهارة الكلب قائل بالغسل منه كما ورد واما التسميع فمخفى ولو جعلنا الامر فيه للاستحباب
 فقد نهض به الاجتهاد الى الوجود كما عليه القائلون بجاسته فاعلم ذلك فانه يقبى . وقد
 أفتنا في ذلك مؤلفا وذكرنا ما يرد على ذلك من لطيف الاسئلة والجواب عنها وحاصل ذلك ان
 اهل الكشف متفقون مع اهل النقل على الحكم بجاسته الكلب والغسل منه واما اختلافهم في
 العلة فقط ومعلوم ان الاختلاف في العلة لا يفهم في الاحكام فغلبة الاصلية عند اهل الكشف
 بجاسته صفة من حيث انها تمتص القديس الحزم والميسر الاضداد والازلام ونضد عن ذلك الله
 وعن الصلاة وعلته عند غير اهل الكشف اما بجاسته عينه وصفته معا وعلته لا تقتل عن من
 قال بطهارة تمامها والغسل منه يقتضي ولا يخفى ما في هذا اذا الامر بالغسل منه سبعا يقتضي
 بجاسته ولا بد والاركان كلام الشارع كالعتث فلا بد من القول بجاسته اذا ذاتا واما صفة العتث
 ومن ذلك قول الامم الشافعي واى حنيفة بجاسته الحنز يروانه يغسل منه سبعا عند الشافعي
 ومرة عند الامم الى حنيفة نظروا تقدما في الكلب مع قول الامم مالک رحمه الله تعالى

بطهارته جافا لا أول مستدد والثاني مخفف فرفع الأمر المرتبقي الميزان وقد اختار الاماء
 النووي طهارته من حيث الدليل فقال في شرح المهذب الراجح من حيث الدليل أنه يكفي في
 بول الخنزير غسله واحدة بلا تراب وبهذا قال أكثر العلماء وهو المختار لأن الأصل عدم
 وجوب الغسل منه كالكلية حتى يرد في الشرع الحاقة بالكلية انتهى ووجه من التحفة بالكلية
 في وجوبه كونه اجنبيا عما وكما أن الكلب فقياسه على الكلب واجبه ووجه من قال
 بطهارته عدم وروده نص في الغسل منه سبع مرات كالكلية وأما حتى يمسح فلهذا
 يلحقه بالكلية في الجحاسة فقل حرم الله الميتة والخمر ولم يأمرنا الشارع بالغسل منها سبعاً
 أحدهن بتراب فافهم + ومن ذلك عدم وجوب العدة في غسل سائر الجحاسات عند أبي حنيفة
 ومالك والشافعي وأحمد في إحدى روايتيه مع الرواية الأخرى عنه أنه يجب العدة في سائر
 الجحاسات غير الأرض وفي رواية عنه أنه يجب غسل الأناء سبع مرات وفي رواية أخرى ثلاثاً
 وفي رواية أخرى إسقاط العدة فيما عدا الكلب والخنزير فالأول مخفف ومتقابلة مستدل
 برفع الأمر المرتبقي الميزان فالأول خاص بعوام الناس الذين لا يرعون الورع ولا الاحتيا
 والثاني خاص بأخبار الناس كالعلماء والصالحين نظير ما ورد في التقصص عن الفرج وعدم
 التقصص به كحسين في بسطة في بابيه أن شاء الله تعالى + ومن ذلك قول الامام الشافعي
 أن جلود الميتة كلها تطهر بالباغ الا جلود الكلب والخنزير وما تولد منهما أو من احد هما
 وهو أصل الروايتين عن أحمد وأظهر الروايتين عن مالك مع قول الامام أبي حنيفة
 أن جلود كلها تطهر بالباغ الا جلود الخنزير وم قول الزهري أنه يتيقن بجلود الميتة كلها من
 غير دباغ فالأول مستدد من حيث اشتراط الدبغ وكثرة المستثنيات والثاني فيه تخفيف فراجع
 الاموال المرتبقي الميزان ووجه الاول زيادة التنزه عن استعمال ما ساءه الشارع نجساً أديا مع الله
 تعالى أن يجالس العبد وهو ملاصق لشيء نجس شرعاً ووجه الثاني القائل بأن جلود الخنزير لا يطهر
 بالباغ إلا بالاختار في التنزه عنه وكونه يستحب قتله مطلقاً بخلاف الكلب فإن فيه تقصيلاً فكان
 اخف حكماً من الخنزير من هذا الوجه ووجه الثالث القائل بجواز الانتفاع بجلود الميتة من غير
 دباغ حمل أحاديث الديلم على الاستغفار دون الوجوب فالأول خاص بالأخبار من العلماء
 والثاني خاص بمن هو دونهم في التنزه والثالث خاص بأهل الضرورات كما يدل بعض الآثار
 فافهم + ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أن الذكاة لا تغل شيئاً فيما لا يؤكل مع قول أبي حنيفة
 ومالك أنها تغل إلا في الخنزير وإذا ذكيت عند هاسبع أو كلي طهر جلده وحكمه لكن أكله حرام
 عند أبي حنيفة ومكروه عند مالك فالأول مستدد والثاني مخفف فرفع الأمر المرتبقي الميزان
 ووجه الاول أن ما لا يؤكل لحمه خبيث فلا تؤثر فيه الذكاة طهارة ولا طبيباً بل حكمه ذبحه حكم
 موته حنف أنفق قال تعالى في مريم نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ويحرم عليهم الجثث ووجسما
 الثاني أنه لا يلزم من طهارته حله فقد يحرم الشيء الطاهر بضررة في بدن أو عقل ولحمه لا يؤكل
 وإن قيل بطهارته يضر في البدن كالجرب من شدة فليحرم لولم يكن إلا أنه يورث كل

المبالغة حتى لا يكاد يفهم طواهر الأمور فضلا عن بواطنها. ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة بالعفو
 عن مقدار درهم من الدم في الثوب والبدن مع قول الشافعي في الجديده انه لا يخفى عنه ومع
 قوله في القديم انه يعفى عما دون الكف فالاول والثالث تخفف والثاني مشدد فخرج
 الامر الى مرتبة الميزان. ومن ذلك قول الامام الشافعي بنجاسة شعر الميتة غير
 الادنى وصوفها وبرها مع قول أبي حنيفة وأحمد بطهارة الشعر والصوف والوبر زاد
 أبو حنيفة فقال بطهارة القرن والسنة والعظم والريش اذ لا روح فيه مع قول مالك بطهارة
 الشعر والصوف والوبر مطلقا سواء كان يؤكل لحمه كالغمر ولا يؤكل كالكلب والحمار ومع قول الامام
 ان الشعر ونحوه نجس يطهر بالغسل فالاول مشدد والثاني وما بعده تخفف فخرج
 الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عموم قوله تعالى حرمت عليكم الميتة ووجه الثاني
 ان سياق الآية فيما يؤكل لا فيما زاد على الاكل من وجوه الاستعمال هذه الاشياء لا تؤكل
 عادة فستعمل في غير الاكل كاللبن الاقتراش ولو بلا غسل عند غير الاوزاعي على ان
 التحقيق في الشعر والريش نحوها ان لها في حال حياة الحيوان وجه الى الحياة من حيث انها
 تنمو وجهها الى الموت من حيث ان الانسان وغيره لا يتأثر اذا قطعت فافهم. ومن ذلك
 قول الامام أبي حنيفة ومالك بنحو ان لحم زبشر الخنزير مع قول الشافعي بمنع ذلك وقول أحمد بكراهته
 ومع قول الحراني بالليف أحل فالاول تخفف والثاني مشدد والثالث والرابع يتما
 رائحة تشديد ان لم يرد أحمد بالكره الممنوع فيؤخذ به الا كما بر من أهل الورع ويسلم فيه الاصاغر
 فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول البناء على القول بطهارته ووجه الثاني البناء على
 القول بنجاسته ووجه الثالث والرابع الاخذ بالاحتياط فخرج الامر الى مرتبة الميزان
 ومن ذلك قول الامام مالك وأحمد والشافعي في أربع قوليه بطهارة الادنى اذا مات مع قول
 الامام أبي حنيفة والمروزي من قول الشافعي بأنه نجس لكنه يطهر بالغسل فالاول تخفف والثاني
 مشدد فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول شرف ذات الادنى روحا وجسما
 ووجه الثاني شرف روحه فقط فاذا خرجت من الجسد نجس لانه ما كان طاهرا الا بسرايات
 الروح فيه لكونه مركبا لها وهي من امر الله وامر الله طاهر مقدس بالاجماع فكذا ما جاء وره
 فافهم واكثر من ذلك لا يقال فان قال قائل كيف قال الامام أبو حنيفة رضي الله عنه بنجاسة
 الادنى مع حديث ان المؤمن لا ينجس حيا ولا ميتا فالجواب يحتمل ان هذا الحديث لم يبلغ
 أو بلغه ولم يصح عنده. ومن ذلك قول الامام الاربع بطهارة سورا البغل والحمار وأنه مطهر
 عن توقف أبي حنيفة في كونه مطهرا ومع قول الثوري والاوزاعي ان ما لا يؤكل لحمه سورة
 نجس فالاول تخفف ومقابل مشدد فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول كون علة مسلم
 الطهارة بسور البغل والحمار لا يطلع عليها الا كما بر العلماء بالله فحفف الامر فيه على العوام بخلاف
 الاكابر وبذلك حصل توجيه لثاني فافهم. ومن ذلك قول الشافعي بنجاسة البول والبروث
 مطلقا مع قول الامام مالك وأحمد بطارتهما من مأكول اللحم ومع قول المتحنى جميعه يوال

الحيوانات الطاهرة طاهرو مع قول الامام الى حنيفة به ان الطير لما كمل اللحم والعصاير
طاهرو وما عداه نجس فالاول مشدود ومقابل محقق وبوالنظر لم يمتنع التفصيل فرجع الامر
الى موثقي الميزان ، ووجه الاول كون البهائم من شأنها ان تأكل مع الغفلة عن الله تعالى
فلا تكاد تدرك ربها وما لم يدرك اسم الله عليه فهو قد شرعاً هو مقرر في الشريعة وهو خاص
بالاكرار العلماء والصالحين الذين يتدلسون في الخلطة الغافلين عن الله لما هم عليه من شغل الطهارة
والتقديس بخلاف الاصاغر الذين تغلب عليهم الغفلة فانهم لا يتقرون بفصلات اهل الغفلة
لهم تقديس ذواتهم وبذلك حصل توجيه الثاني وقد جاءت الشريعة على مرتبة الخواص
ومرتبة العوام والعلماء ينفع لها اي المشرقة ، ومن ذلك قول الامام الى حنيفة ومالك يجلسه
المنى من الادنى مع قول الشافعي واحمد انه طاهر في الشافعي وكذلك امتنع كل حيوان طاهرو اما
حكم انتزعه عنه فيجئ غسله عند مالك وطيبا وبالسبا وعند ابي حنيفة يغسل وطيبا وبغيره
باسبا كما ورد فالاول مشدود والثاني مخفف فرجع الامر الى موثقي الميزان ، ووجه الاول
توابعه يخرج مع غفلة عن الله تعالى غالبا فلا يحوط الشخص يدركه بل يدرك الله ابد ابل
نعم جسد الغفلة بتعاموم اللذة ومعلوم ان اللذة النفسانية تمتثل لكل محل مرت عليه من هنا
مروا الشافعي بالغسل من فروج المنى لكل البدن الغاشا للبدن الذي الذي فتر وضعف من شدة
الحجاب عن الله تعالى سيما في بسطه في باب الغسل ان شاء الله تعالى وكل ما حجب الله تعالى فهو
نجس عند الاكرار بخلاف الاصاغر فكلهم الى حنيفة ومالك خاص بالاكرار من العلماء
والصالحين وكلام الامام الشافعي واحمد خاص بعوام المسلمين فلذلك غسله النبي صلى الله عليه
وسلم نازلة وتوابعه اخرى تشرى بالاكرار والاصاغر فاقم ، ومن ذلك قول الامام الى حنيفة
في البكر التي ينوض منها اذا خرجت منها قارة عتقة انها كانت متنفخة اعاد صلاة ثلاثة ايام
وان لم تكن متنفخة اعاد صلاة يوم وليلة مع قول الشافعي واحمد انه ان كان المملوك يسير اعاد من الصلاة
ما يغلب على ظنه انه نوض منه بعد موته وان كان كثيرا ولم يتغير لم يوجب شيئا وان تغير عاد من وقت
التغير وقال مالك ان كان مبيعنا ولم يتغير احدا وصافه فلا اعادة وان كان غير مبيع فيه رواتنا
فالاول ان التشديد خاص بالاكرار والتخفيف خاص بالا صاغر بالنظر لمقامهما في الطهارة
والتقديس ، ومن ذلك قول الامام الشافعي اذا شئت طاهرو نجس اجترده تطهر بما طهر
طهارته من الادنى مع قول الامام الى حنيفة انه لا يجوز الاجتهاد الا اذا كان عدل ائمة ابطال
الكثرة مع قول احمد انه لا ينبغي بل يريي الجميع ويخلطها ويقيم فالاول مخفف والثاني
وما بعدك مشدود فرجع الامر الى موثقي الميزان وهو محمول على جالين فالاول خاص بالعوام
والثاني وما بعده خاص بالاكرار لشدته تورعهم واعفاهم فاقرهم والله سبحانه وتعالى اعلم
+ (باب اسباب المحرقة) +

مجموعا على نقض الوضوء بالخارج المعتاد من السبيلين وهو البول والغائط والتحقق على ان

من منكره أو دبره بعض من أعضائه غير يده لا ينقض والتفق على أن نوم المضطجع والمتكئ بشرط ينقض الوضوء وعلى أن القهقهة في الصلاة تبطلها دون الوضوء خلافاً لأبي حنيفة كما سياتي وعلى أن أكل الطعام انطوخ بالنار وأكل الخبز لا ينقض الوضوء وعلى أن من يتقن الطهارة وشك في الحدث فهو باق على طهارته إلا ما حل من بعض أصحاب مالك وكذلك اتفقوا على أنه لا يجوز للمحشي من المصحف ولا حمله إلا ما حل عن داود وغيره من الجواز ههنا وما وجدته من مسائل الأحناف والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا ينقض الخارج النادر كالردود والحصاة والريح من القبل مع قول أبي حنيفة ينقض الريح الخارج من القبل وهو الوجه من مذهب الإمام الشافعي فإنه قال باليقض بالثلاثة فالأول يخفف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى موثقي الميزان ووجه الأول أن الردود حلة الحياء والحصاة من الإكل ليست من الطبيعة المتولدة من الطعام وإنما فن حقيقة إنما هو ما نشأ من الطعام ومن نقض بالحصاة فإنما هو من حيث ما كان عليها من الطبيعة كما هو الغالب لأن أنفاسها كما سياتي بسطه في أوائل خاتمة الكتاب إن شاء الله تعالى ووجه من قال بيقض الريح الخارج من القبل ندرته حتى أنه رعا الله لبعض في عمر مرة واحدة فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة إن المني فاقض للطهارة مع الأصح من مذهب الإمام الشافعي أنه لا ينقض الطهارة وإن أوجب الغسل فالأول مستند والثاني مخفف فوجه الأمر في موثقي الميزان ووجه الأول أن لذة خروج المني شديدة لا تقادح لذة نفسانية ومن لازم ذلك شدة العقلة والغلبة عن الله تعالى فهو أولى باليقض من خروج العواك العاطفة من حيث اللذة لأن حيث عينه ووجه الثاني كون ذلك خاصاً بالأكابر والأولياء الذين يعدون العقلة عن الله تعالى أحد تأخذه منه الثبوت وانطهارة فالأول خاص بالأكابر والثاني خاص بالعوام فالعذر لك فاقبل فيه تعرف أنه لا فائدة في القول بعدم نقض الطهارة بالمني إلا كونه مستنداً إلى ما لا يعرفان من خرج منه المني ممنوع من الصلاة ونحوها أشرف من الحدث المحرث الأحداث لا يصح فافهم ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة لا ينقض الوضوء من الفرج مطلقاً على وجه كان مع قول الشافعي والقول الأرجح من مذهب أحمد باتساق الوضوء بيطن الكف وزاد أحمل نقض الطهارة بلمس الذكوة بظهر الكف أيضاً مع قول مالك أن مسه بشهوة انتقض والأول لا فالأول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تشديد فرجع الأمر إلى موثقي الميزان فالأول خاص بعوام الناس ومقابلته خاص بالأكابر وذلك لأن النافق حقيقة هو كل ما تولد من الإكل وأما النقض بالفرج فأنما هو لمجاورة الفرج الخارج بل وادانه صلى الله عليه وسلم كان ينظر سراً ويديه لمجاورتها لمجاورة مباحة في التزويج وليقتدى به خواص أمته دون عوامهم كما أشار إليه حديث هل هو إلا بضع منك وقال الأكابر من مس فرجه فليتوضأ كما أوضحنا ذلك في كتاب أسرار الشريعة وفي خاتمة هذا الكتاب الخاتمة جمعاً وسمعت سيدي علياً النحوص رحمه الله تعالى يقول إنا قال صلى الله عليه وسلم لطلق ابن عدي حين سأله عن مس الفرج هل هو إلا بضع منك لينبهه على ما أجمع عليه أهل

الكشف من ان النافض حقيقته انما هو ممكن متولدا من الطاهر والشراب وخرج من الفرج لا من
ذات الفرج وكان طلق بن عدي هذا راى ابل تقوم مخفف الشكوع عليه رخمه بخلاف الاكابر
من العلماء والصالحين يؤمر أجسامهم بالوضوء من مس الذكوة مشاكلة لمقامهم في التورع والتزهد
عن مس الجوارح الخارج بخلاف العلائق والفراسين ونحوهم فان مقامهم لا يقتضي هذا التزهد
العظيم فرجع الامر في ذلك الى مرتبة الميزان فان قال الشافعي ان حديث هل هو الا بوضوء
نكت منسوخ قلنا السادة الحنفية لا يقولون بلسنة بل هو محكم عندهم فلا بد له
من وجه حمل عليه وقد صح حمله على اتحاد العوام دون العلماء والصالحين فيبغى لكل متدين
من الحنفية أن يتوضأ من مس الفرج خروجا من خلاف الأئمة ولا ينبغي له أن يمس فرجه
ويصلي بلا تطهارة فان قال قائل أنكم قلتم ان علة النقص عيب الفرج انما هو لثبوت
نجاور الخارج لا لثبوت فلو لم نجسوا الوضوء بغيره لوجب انما لم يلزمنا الشارع
بالوضوء من مس الخارج لانه لا لذة في مسه بخلاف خروجه فان العبد يحل لذة وراحة بخروجه
فما دغم البدن فذلك كان فيه الوضوء كاملا بخلاف مس الخارج الملوث فافهم واما وجه
نقص الطهارة بلبس الذكوة يظهر الكف أو باليد الى المرفق فهو الاحتياط لكون اليد تطلق على
ذلك كما في حديث اذا فطر أحدكم بيده الى فرجه وليس بينهما ستور ولا حجاب فليتوضأ وسمعت
مرة أخرى يقول ليس لنا ناقض للطهارة الا وهو متولد من الأكل حتى القهقرة عند من يقول
بانها تنقض الطهارة اذا وقعت في الصلاة لان لولا شعبة ما قهقه - فان الجحيم لا يكاد ينضم فملا
عن القهقرة انتهى أما مس حلقة الدبر فقال أبو حنيفة ومالك لا ينقض الوضوء قال الشافعي
في أرجح قوليه وأحمد ينقض أخذ البرائة من مس فرجه فشم القبل والدبر فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ومن ذلك قول الشافعي وأحمد ينقض طهارة من مس فرجه غيره صغيرا كان المحسوس
أكبر أم كان أو ميتا مع قول مالك انه لا ينقض مس فرجه الصغير ومع قول أبي حنيفة
انه لا ينقض مطلقا فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول طلاق نقض الطهارة بمس
الاستان فرجع نفسه فليس عيب فرجه غيره بجامع علة النقص في ذلك فما نقض طهارة العبد
من نفسه كذلك ينقضها من غيره أخذ بالاحتياط ويؤخذ من ذلك توجيه قول الامام أبي
حنيفة والشافعي وأحمد بعدم نقض طهارة المحسوس مع قول مالك ينقضها فان الاول مخفف والثاني
مستند وان الاول خاص بالأصابع والثاني خاص بالأكابر والمتورعين وقد أجمع اهل الكشف
على انه ليس لنا ناقض الا وفعل سوء أدب أو فيه رائحة من سوء الادب مع اللبث ومن هنا ورد
الاستغفار عند الخروج من الخلاء فلا يقع العبد في ناقض الا وهو غائب عن مشاهدة ربه عز وجل
ولا يكاد يحضر مع الله عز وجل في حال خروج الحدث أو وقوعه أبدا وذلك اى علم المحض
حدث عند الاستغفار يتطهرون منه اجلاء لبدنهم الذي مات بآدابهم عن شهود كونه في حضرة
ربه فافهم وهذا من باب قولهم حسات الارباب سيئات المقربين ومن ذلك قول الأئمة
الثلاثة بعدم نقض الطهارة بلبس الامر الجليل مع قول الامام مالك بايجاب الوضوء بلبس

وحكى ذلك أيضا عن الإمام أحمد وغيره فالاول لمخفف والثاني مشدد ووجه الاول عدم
 ورود شيء من الشارع في ذلك فلو كان ذلك ناقضا لغير ذلك ولو في حديث واحد ولم يأت
 كون الإجماع دائرة مع العلل غالباً فحكم كانت العلة في النقض بلبس المرأة الشهوة للامس
 أو الملبوس ولهما عادة احتياط الإمام مالك للامة وقا لنقض الامر الذي يشتهى تنقيده مثلاً لا بد
 رضي الله عنه عن أمنهم الشارع على شريعتين من بعده فكل امر حدث بعد موت الشارع من
 مستحسن أو مستقيم عرفاً فالجزم به أن يلحق بما دلت عليه في الشريعة فالنقض بالامر خاص
 بأرذل الناس وعدم النقض خاص بأشراف الناس الذين لا يشتهون إلا ما أباحه الله تعالى
 لهم فإن تنزه الاما بر عن مس الامر فهو كمال في التنزيه وقد يقال ان عدم النقض بمس الامر
 خاص برعاة الناس والقول بالنقض خاص بالابرار العلماء والصالحين مشاكلة لمقامهم في التباع
 عن كل ما لم يأذن به الله تعالى + ومن ذلك قول الامام الشافعي بان لبس اليا لة المرأة من غير
 حائل ينفق بكل حال الا ان كانت المرأة محرماً للامس من قول مالك وأحمد ان كان ذلك
 بشهوة فنقض والا فلا ومع قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان ذلك ينفق بشرط انتشار الذنوب
 بذلك فينتقض باللبس الانتشار مع قول محمد بن الحسن انه لا ينفق وان انتشر ذكره ومع
 قول عطاء ان لبس الأجنبية للتحلل انقض وان لبس زوجته وامته لم ينفق فالاول مشدد
 ومقابل له لمخفف على التفصيل المذكور فيه فراجع الامر الى مرتبة الميزان + فالاول لمخفف خاص
 بالابرار الذين يقيمون محل الشهوة اذا فقدت مقام وجودها ومقابل له الامر مع وجود الشهوة
 لبشرطها المذكور فمن العلماء المشدد والمتوسط والمخفف وأما الملبوس فقد هيأ لك والامر
 من قول الشافعي واحدى الروايتين عن أحمد أنه كاللبس في النقض فراجع الامر الى مرتبة الميزان
 في هذه المسئلة والتي قبلها ووجه من قال ينفق لبس الأجنبية النظر للنقض بالانوثه من حيث
 هي نعماتها حدث ووجه من قال انها لا تنقض الا بعد نقول عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم كان يقبل بعض نسائه ثم يقوم الى الصلاة ولا يجث وضوء أو هذا خاص
 بمن ملك أربه وكان الشيعي محي الدين بن العربي رضي الله عنه يقول وجب من منع النقض بلبس
 المرأة بالنظر الى كمالها من حيث لغير القاهر بها المشار اليه بقوله تعالى وان تظاهرا عليه فان
 الله هو مولاه وجبريل وصالح المؤمنين والملائكة بعد ذلك ظهير وهو سر لا يطلع عليه
 الا من أطلع الله تعالى على محل صدور العالم وعرف تلك القوة التي في حفصه وعائشة حجة
 جعل الله تعالى نفسه وأولى العزم من الملائكة والبشر في مقابلتهما وهو سر لا يجوز لكشفه
 للمحبين + وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالى يقول نقض الطهارة بلبس
 النساء خاص باحد الناس من لم يطلع الله تعالى على حال النساء من حيث القوة محل انتاج
 العالم والانتاج بيت الكمال نظرو قولهم ان الخمر المنعدي أفضل من القاصر وأما عدم
 النقض بلبس فخاص بأهل الكمال الذين يعرفون مراتب الوجود وكشفاً ويقيناً لا الذين
 يشهدون النقض في النساء ويرون الذكورة أكمل من الانوثة انتهى + وسمعت أيضاً يقول

لو لم يكن من كمال المرأة وقوتها الاكلوها لتستدعى بالحال انكار ميلولت الدنيا الى صورة السجود
 عليها حالة الوقوع كان في ذلك كفاية في بيان قوتها انتهى وسمحته ايضا يقول الاولى القول
 ينقض العجايز والمحارم والصغيرة لان العلة في النقض بها قد لا تكون هي الشهوة وانما ذلك
 بخصوص وصف في الانثى فيقول المتورع على القول بان من ينقض حتى ياتي له بضبح من
 عن النقض وقد اطلق الله تعالى اسم النساء في قصة فرعون بقوله تعالى ذبحوا بناتهم ويتخيبي
 نساءهم على الاطفال فانه كان لا يذبح الاثني القزينة العهد بالولادة فكم اطلق الله اسم النساء
 على المرأة الكبيرة في قوله تعالى ولاستم النساء من غير تقييد بالبلوغ فذلك انطلقت على البنت
 ساعته ولادتها على كل سواء وهو مذموم او درجته من الاثم من دار مع حصول الشهوة
 ومنهم من راعى محل الشهوة وان لم يحصل شهوة واما وجه من قال المراد ليس النساء في الزيادة
 هو الجماع لا المس باليد فهو يكون المس مؤاخفيا لا يغيب الانسان بلذته عن ربه بالاجزاء
 الجماع فان صاحبه لا يكاد يحضر قلبه مع ربه بل يغيب عن موافقته وشهوته بالكلية وذلك
 حدث عند الاكابر من الاولياء باقفاق ومناجات اللذة لتسرى في بدن الجماع كله لا تخيل
 يحمل دون آخره المكلف بتجميع البدن في الغسل فيعش بالملء مقام من بدنه لسان تلك
 اللذة فيه فانها عمت حبله كله اذ الخنى وان كان فو من الدم فهو فرع اقوى من اصله وان كان
 البول والغائط والدم اقدر منه في ظاهر الامور العلة فيه ربه شهوة المفجعة به عن شهود الحق تعالى
 لاقدارة اللون والرائحة مثلا وما يؤيد من قال ان المراد بالمتى آية اوله استم النساء الجماع
 قوله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان يمسوهن فان المراد بالمس هنا الجماع وقد يكون من قال
 بذلك انما قال به لكونه نظر في لغة العرب فواى ان المس المس واحد لكن ذلك ينبغي ان
 يكون خاصا بمرء الناس خلاف الاكابر فان مقامهم ان يتنزها عن مس النساء ولو بلا
 شهوة حتى عن لمس الشعر الظفر السن كما يتنزهاون عن الصلوة اذا اكلوا الخمر والابواب
 طهارة تباعد عنها لكونها محلا لركوب الشياطين على ظهورها كما ورد لا تكونها لحما اذ اللحم
 كله من سائر الحيوان في ذلك واحد فافهم ذلك فانه تقيس ومن ذلك قول الامام ابي
 حنيفة رضي الله عنه ان من نام في صلاة على حالة من احوال المصليين لا ينقض وضوءه وان
 طال نومه وانه ان وقع استنقض مع قوامك ينقض في حال الركوع والسجود وان طال
 دون القيام والوقوف ومع قول الشافعي انه ان نام مكملا مقعدة لم ينقض ولو طال النوم
 والا استنقض مع قول احمد في أصح الروايات انه ان طال نوم القائل والقاعد والرائع
 والساجد فقبله الوضوء والا فلا فالاول مخفف ومقابله مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الاول ان النائم في الصلاة قريب من المستيقظ لتعلق قلبه بحضرة الله تعالى
 وقلة استغراق قلبه في امور الدنيا وكذلك القول في نوم المكلن مقعدة لعدم استغراق
 قلبه في النوم بخلاف نوم غير المكلن مقعدة من الارض ولذلك قال اشباح الطرقت
 من اراد خفة نومه فليضع تحت رأسه حذو عالية ويمن على شقه الايمن فان نومه يكون +

خفيفا جدا وأما وجه من قال من العلماء ان النوم ينقض الوضوء فمن يمكن مقوله ان صح عنه ذلك فهو
 كونه أي النوم أمر بوضوء وجهه الى النقطة ووجهه الى الموت بدليل ما ورد في الحديث النوم
 ثم الموت فكان القول ينقض الطهارة بمن لا يأخذ بالاحتياط ، وسمعت سيدنا عليا
 الخواص رحمه الله يقول وجه من نقض الطهارة بخروج الدم الجائر ، والفقه قدس الله روحه
 مفعول أو عيسى الأبط الذي فيه صتان أو عيسى الأبط أو الأجدم أو الخافرا أو الضنيان أو غير
 ذلك مما وردت فيه الاخبار والآثار وتولد من الأكل والشرب الخبز بالاحتياط ولا تأكله الاقمة
 الا والقلب غافل عن مراقبته الله عز وجل فلو صحت مراقبته العبد لرب له نفسه من كل
 قد حصى أو معنوى تعظما لحضرة ربه فلما كانت هذه الأمور من لازم صلاحها الغفل عن الله تعالى
 نقض بعض العلماء الطهارة بها قال جميع النواقض مؤلدة من الأكل وليس لها نقض من غير
 الأكل أبدا فان من الأكل لا ينأى ولا يجري له دم ولا ينخل في الصلاة ولا يتقيح في الصلاة
 ولا يخرج من أبطه صنان ولا يحصل له بول ولا حزام ولا يصور ربه بمعصيتهما فضلا عن
 والشرب بل هو كما ملئته وأما من قال ينقض من الكافر فلا لأنه محل السخط الله تعالى فاحتاط
 المؤمن لنفسه بالتطهر من مسه فزارا من موضع السخط والغضب وهو يتلو ما تقدم من الوضوء
 من أكل لحم الخمر رما ورد أن ظهورها ماوى الشياطين لا من حيث أن اللحم وما ورد في
 عن الوضوء من المياه المغضوب عليها كياه قوم لوط وما ورد من أن من أكل من الجلود على جلود النمل
 والسباع من حيث أنها تورث الفسادة في القلب كما بينا في باب اللباس وكذلك لو
 الأكل والشرب ما اشتهى الناس النساء ولا جماعهن ولا خرج مناهن ولا حتى أحدا ولا حتى عليه
 تكلمنا بغيره ولا نغمة ولا اتخذ أحد من الكفار صليبا بعدة فاب هذه الأمور لا تقم العمل بها
 بالأكل وأصل ذلك أكله السيد آدم من الشجرة فأكلها كانت بيانا للصورة ما يقع فيه نبوة من
 بعده من محارم الأكل عن الله تعالى أمره بالتزكاة بالغسل أو الوضوء من كل ما تولد من الأكل
 لملازمة الخفاف الغفلة به عن الله عز وجل ولذلك أمطل العلماء الصلاة بالأكل منها على
 لا متناع صحة حال الحاجة العبد لربه في صلاة حال الأكل فتتعدى الأكل عن شهودكم الأفعال
 مناجاة ربكم لا تتعلم اجتماع لذين معاني ان واحد ومراعاة الادب معه كما سياتي بسط ذلك في
 الخاتمة ان شاء الله تعالى ومن ذلك الوضوء مما مست النار كالطين وغيره فاتفق الاربع على
 النقض به وقال ابن عمر أبو هريرة وزيد بن ثابت يجب الوضوء من أكله فالاول مخفف والثاني
 مشدد وجهه تعالى ان النار مظهر غضبي يعذب الله تعالى بها من شاء من العصابة فلا يباين
 أكل مما مسته أن يقف بين يدي الله تعالى لا العبد المظهر من طهارة كاملة ووجه الاول اخفاء هذا
 الوجه على غالب الناس فلذلك كان الوضوء منه خاصا بالاكابر الذين يعرفون وجه ذلك الخلق
 الاصح عز فلا يؤمرن بالوضوء منه وكان ذلك آخر الامر من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 توسعة على الامة فرجع الاموالى متفقين على ذلك ومن ذلك قول الائمة الاربع ان من
 الطهارة وشك في الحدث انه يعمل باليقين الان ظاهر من هذا العلم ما لا يدنى على الحديث

وينوضاً وقال الحسن إن كان شكك في الحركات حال الصلاة بنى على يقينه في صلاة وإن كان خارج
 الصلاة أخذ بحقيقة الشك وهو الكثرة فالأول محقق والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
 فللاول بالأكابر الأحن باليقين دون الشك ولو على اصطلاح الفقهاء فإن الله تعالى في الذين
 يتبعون الظن إلا أن يحجروا وعز اليقين بطريق من الطرق فاعلم ذلك + ومن ذلك قول الأئمة
 الأربعة بنى يرمس المصحف على الحديث مع قول داود وغيره بالجواز وكذلك قول الأئمة الأربعة
 يجوز للحديث حمل خلاف أو علاقة الأعداء في الشافعي كما يجوز عند حماد في المنع وتفسيره وذابوا
 وقلب ورقه يعود فالأول مشدد وقول داود وغيره محقق والأول في مسألة الحمل بخلاف وعلا
 محقق ومقابله مشدد فرجع الأمر في المسئلين إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول في مس المبالغة
 في التعظيم وعلا بظاهر قوله تعالى لا يمسها المطعون والوجه الثاني فيه أن كلام الله تعالى ليس هو
 حالاً في الكتابة التي في الورق وإنما هو على ما كينال النجوم على وجه الماء وكصورة الواح
 المرتبة في المرأة فلا هي عين الواح ولا هي غيره وهنا أسرار لا تحملها العبارة ووجه الأول في حمل
 المصحف بعلاقة عدم مس المصحف لأنه انما من العلاقة فصورته صورة من قلب ورق المصحف
 يعود لأن صورته صورة العظم على كل حال ووجه الثاني المبالغة في التعظيم ولأنه نفس حامل للمصحف
 بالعرفه فلكل من المناهج وجه ولا يخفى أن الورع ينشوع بتنوع المقامات في الأكابر والأصغر
 فاعلم ذلك + ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد في أشهر الروايات عنه بنى يرمس استقبلاً
 القبلة واستند بآرها في الصلوة وقول أبي حنيفة يحرم الاستقبال والاستند بآر في الصلوة وفي البيان
 مع قول داود يجوز الاستقبال والاستند بآر فيهما جميعاً فالأول مشدد والثاني محقق فرجع الأمر
 إلى مرتبتي الميزان + ووجه الأول أن من جعل جهته وقوف بين يدي الله تعالى في صلاة هي جهته
 بوجه وغائط فقد أساء الأدب فلذلك فائق لشارع بين الجهتين بقوله شرعوا وغربوا وذلك خاص
 بالأكابر الذين بالغوا في تعظيم جباب الله عز وجل ووجه الثاني خفاء مثل ذلك على غالب الناس
 فهو خاص بالأصاغر فلا يكاد أحد منهم يلتفت إلى الخطه الأكابر من التعظيم فلكل مقام رجال
 فاعلم ذلك + ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أن الاستنجاء واجب لكن عند مالك
 وأبي حنيفة أنه إن صلى من غير استنجاء صحته صلاة وقال أبي حنيفة هو سنة وهي روي
 عن مالك فالأول مشدد والثاني محقق فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول المبالغة
 في وجوب التنزه وهو خاص بالأكابر ووجه الثاني كثرة تكرار خروج النجاسة من هذين المحلين
 فحفظ فيهما بالاستنجاء من هنا قال أبو حنيفة بوجوب غسل النجاسة في غير محل الاستنجاء
 إذا كانت مقدار الدرهم البعير لأن ذلك هو مقدار النجاسة التي تكون على محل الاستنجاء عادة +
 ومن ذلك قول الشافعي وأحمد بوجوب الاستنجاء ثلاثاً أحجاراً وحصل الانقاء يدونها مع قول
 مالك وأبي حنيفة يجوز الحج الواحد إذا حصل به الانتقال فالأول مشدد والثاني محقق فرجع
 الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول العمل بأمر الشارع مع زيادة التنزه ووجه الثاني حمل الثلاثة في
 الحديث على الغالب إذا حصل الانقاء بمعنى واحدة فلا معنى للثانية والثالثة لعدم شيء يسمح

هناك مع ما في ذلك من راحة التعظيم للوثة لشرها بحجة الله تعالى لها كما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم إن الله وتر يحب الوتر ولكن لما كان دون الثلاثة أجزا لا يكفي في العادة قدم الشارع إزالة النجاسة على مراعاة ما هو أدب والعرف مع أن المقام الوترية لا يكاد يخطر على قلب المستنجي غلبت الغفلة على البصيرة حال الاستنجاء فانهم ومن ذلك قول الشافعي وأحمد لا يجزئ الاستنجاء بظم ولا روث مع قول أبي حنيفة ومالك أنه يجزئ بهما لكن مع الكراهة بهما فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول مني الشارع عن الاستنجاء بهما والنهي يقتضي الفساد ووجه الثاني أن النهي عن الاستنجاء بهما مني تنزيه فالأول خاص بالأكل والشرب والثاني خاص بالأصاغر لأن علة كون العظم طعاما أو أمتا النجس يخفى على كثير من الناس وأما علة الوتر فلأن المراد بالحج التحفيف والله أعلم

*(رآب الوضوء) *

اتفق الأئمة على أن الوتر يقبل من غير لفظ أجزاء الوضوء بخلاف غسله وعلى أن غسل الكفين قبل الطهارة مستحب غير واجب كما حصل عن أحمد وعلى أن تجنب اليد اليمنى الكثرة في الوضوء سنة وعلى أن المرفقين يدخلان في اليدين في الوضوء خلافا للزوائد أجمعوا على أن لا يجوز مسح الأذنين عوضا عن مسح الرأس على أن نوضاء فلو أن يصلى بوضوئه ما شاء لم ينقض خلافا للحنفية في قوله لا يصلى بوضوئه واحد أكثر من خمس صلوات وقال عبيد بن عمير لا يصلى بوضوء واحد غير وضوء واحد وينقل ما شاء واحترج بالأئمة بالذين امنوا إذا قمتم إلى الصلوة فاعسلوا الآية هذا ما وجدته من مسائل الأئمة والافتقار وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول كافة العلماء أنه لا تنقض طهارة الأئمة فيجب البتة في الطهارة عن الحدث الأكبر والأصغر مع قول الإمام أبي حنيفة لا يفتقر الوضوء والغسل إلى البتة بخلاف القيمة لا بد فيه من البتة فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فخرج الأمر إلى ترتيب الميزان ووجه دليل الأول حديث أنما الأعمال بالنيات ووجه الثاني أن راجح فروع الإسلام كلها في نبينا الإسلام كما قال به ابن عباس وأبو سليمان الداراني فقال لا يحتاج شيء من فروع الإسلام إلى نية لعل أن اختار صاحب المدخل فيه أي في الإسلام ووجه استثناء الإمام أبي حنيفة التيمم كون التراب ضعيف الروحية فلا يكاد يتعش البدن من الضعف الذي حصل فيه من المعاصي أو الغفلات فلو كان احتاج إلى تقويته بالنية كما سأل بيانه في باب إن شاء الله تعالى بخلاف الماء فإنه قوي الروحية فيحس كل محل نزل عليه ولو بلا قصد فاقصد وسمعت سيدي علي الخواص رحمه الله يقول حقيقة البتة عزم المكلف على الفعل مع المقارنة فالبا ومن قال أنه يتصور من المكلف فعل العبادة بلا نية فما حقق النظر لذلك لو قلت المحقق وهو يتطرق ماذا انضمت لقال لت انظر وأما من لا يعين ما يصنع فليس هو بمكلف أصلا قال لعل شهرة من نقل عن الإمام أبي حنيفة عدم فرضية البتة كونه لا يعرف اصطلاحه فإن الفرض عنده ما صرح القرآن بالأمر به أو ما احتج به من السنة المتواترة والجماع وغير الفرض ما جاء في السنة الغير المتواترة الأمر به قرآنه ينقسم إلى ما هو واجب إلى

ما هو مندوب كالاحتناء والاستنجاء وقص الأظفار فإنه ثبت بالسنّة في السنّة ما هو واجب فيها
 ما هو مندوب فلا يلزم من نفي الإمام أي حنيفته فرضية البتة نفي وجوبها وتطرد ذلك اصطلاح
 السلف على التعبير عن الحرام بلفظ الكراهة فإذا قيل وكراهة سفيان الوضوء باليمن مثلاً فما ردهم
 المنع وعدم الصلوة فاقموا عرف مصطلح الأئمة قبل الاعتراض عليهم فأنهم أهل ادّعاء الله
 تعالى فجاوبوا بلفظ ما جاء في القرآن وبين لفظ ما جاء في السنّة وإن كانت السنّة ترجع إلى
 القرآن لأنه صلى الله عليه وسلم لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى ونظير ذلك تخصيصهم
 الدعاء للأنبياء بلفظ الصلاة دون الرحمة وإن كانت الصلاة من الله رحمة تميز للأنبياء عن
 الأولياء فيقال في الولي رحمه الله أو عنى عنه وإيقال فيه صلى الله عليه وسلم الاستحكمة للنبوة
 للأنبياء كما هو مقرر في كتب الفقه وغيرها وسمعت رضي الله عنه يقول كان الإمام أبو حنيفة من
 أكثر الأئمة أدباً مع الله تعالى ولذلك لم يجعل البتة فرضاً وسعى الوتر واجبا لكونهما ثبتا
 بالسنّة لا بالكتاب فقصده بذلك يميز ما فرضه الله وغيره ما فرضه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فليس المختلف لفظياً كما قال بعضهم بل معنوياً أيضاً فإن ما فرضه الله أشد مما فرضه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من ذات نفسه حين حيزه الله تعالى أن يوجب ما شاء أولاً بوجوب أطال
 في ذلك ثم قال فاللايق بكل متدين أن لا يعمل عملاً الانبيّة سواء كان ذلك من الوسائل ثم من
 المقاصد من حيث انحطاط ماورها شرعاً ولو لم يقل إمامنا بوجوبها فإنها تستعني بكل حال وتخص
 بها إلى الوجوب اجتهدا المجتهد فان قلت فما وجه من أوجب تيمم رفع الحدث الأصغر مع الأكبر
 إذا اجتمع الحدان على المكلف فالجواب جهه أن الأصل في كل حدث إفراة بنية فقله
 ليكون الشارع يري الدراج الأصغر في الأكبر كحكمة تخفى على غالب الناس وقد بسطنا
 الكلام على ما يرد على هذا أهل العلماء في البتة منطوقاً ومفهوماً في كتاب الأئمة عن الأئمة
 فواجبه ومن ذلك قول الأئمة أن النطق بالبتة كمال في العبادة مع قوامها لك أنه يكون النطق
 بها فالأول كالمشدد وثالثاً فحققت فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان وهو وجه الأول مراعاة حال
 غالب الناس من عدم وصولهم في الهيبة والتعظيم إلى حد يمنعهم من النطق وقتلهم إذا
 أقبلوا على فعل ما وره ووجه الثاني مراعاة حال العامة والذين استحكمت فيهم عظمة الله تعالى
 حتى منعهم من القدرة على النطق بالبتة بل يدينهم إلا أن أمرهم بذلك فلم يصح لنا في ذلك الأمر
 بالنطق بها وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله يقول إن أقدر على النطق ببيتنا الطهارة
 ولا أقدر على النطق ببيت الصلاة من حيث أن الطهارة مفتاح طرق الصلاة فهي عبادة من
 مقام المناجاة لله تعالى عادة ورفق بين الوسائل والمقاصد فاعلم ذلك فانه نفس وسائق في بيان
 حكمة الجهر في أولي المغرب العشاء أن من خصائص الحق جل وعلا أن العبد يزداد هيبة
 وتعظيماً كلما طال الوقوف بين يديه بخلاف ملوك الدنيا ولذلك كان الأيسر أن
 مستحباً في غير الركعتين الأولى من الفرائض الجهرية والله سبحانه وتعالى أعلم
 ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة تراعى الروايتين عن أحمد أن التسمية في الوضوء

مستقيمة مع قول داود **أحذوا** واجتنبوا **الوضوء** إلا بها سواء في ذلك **العمل** وال**المسح** مع قول
 إسحاق أن فيها **اجترأته** طهارته والافلا فالاول مخفف والثاني مشدّد والاول محمول على حال
 أهل القرب من شهود حضرة الله عز وجل والثاني على غيرهم فلهذا كان ذكر الله تعالى مستحباً
 لا واجباً وسمعت سيبكياً النحوص رحمه الله تعالى يقول كل ما لم يذكر اسم الله تعالى
 عليه فهو قريب من الميتة في الحكم من حيث عدم طهارته بقرينة ظاهر قوله تعالى
 ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه يعني ولو أنهر ذبحها الدم الفاسل الذي يضر البدن في أكله
 فما جعل ويبيح المخرت رجسا الأهل ذكر اسم الله عليه بالخلاف في بائع أهل الكتاب فإن الشريعة
 أباحتها انتهى أي فإن الآية وإن كانت نزلت فمن ذبح على اسم الأصنام فظاهرها يشهد لما قاله
 الشيخ كما يشهد له أيضاً حديث لا وضوء لمن يذكر اسم الله عليه فإن ظاهرة عند بعضهم نفي النهي
 وإن جملة بعضهم على الكمال كماله ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن غسل اليدين قبل الطهارة
 مستحب مع قول أحمد أن ذلك واجب لكن من نوم الليل دون النهار ومع قول بعض أهل الظاهر
 بالوجوب مطلقاً بعيد الاستثناء فإن أدخل يده في الأثناء قبل غسلها لم يغسل الماء إلا عند الحسن
 البصري فالاول مخفف والثاني مشدّد فراجع الأمر إلى مرتبتي المبز أن ومن ذلك قول
 الأئمة الثلاثة باستحباب المضمضة والاستنشاق في الوضوء مع قول الأمام أحمد في شهر الروتين
 بوجوبهما في الحدث الأكبر والأصغر فالاول مخفف والثاني مشدّد أما الظاهر حديث غصصوا
 واستنشقوا عند من صححه فإن الأمر للوجوب حتى يصرفه صارف وأما أن أصله مستحب
 ونهض به إلى الوجوب اجتهد المجتهد فراجع الأمر إلى مرتبتي المبز أن ووجبا الاستحباب
 أن الغم والألف باطناً من جنس الباطن والطهارة ما شرعت بالأصالة الأعلى الظاهر من
 البدن فالنظر من لهما إنما هو على سبيل الاستحباب ووجبا الوجوب كون الغم محل في
 اللسان والطعام فكم وقع اللسان في الثمر وكم نزل منه إلى الجوف حراماً وشبهات وقيل صرح
 أحمد يشبهان اللسان أكثر الأعضاء فحاشا لقله بقوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ وهل يكب الناس في
 النار على وجوههم الإحصاء المستهم فيجب على هذا القول على التبع إذا تطهرت أن يغسل فيه
 غسل الجيد بالماء مع التحلل ممن وقع هو في عرضه من سائر الناس والاكتراث من الاستغفار كما هو
 مقور في كتب الشريعة وأما وجوب الاستنشاق فهو كون الألف محل ميلت الشيطان كما
 ورد على ظهور الكبرياء والألف عن الحق والعمل به ولا يكاد يسلم أحد من هذا الكبر إلا أن
 صار يرى نفسه دون المسلمين أجمعين كما سبطن الحلام عليه أول عهود المشايخ فراجع وكان
 سيدني الشيخ إبراهيم الدسوقي يقول كلمة الغيبة أشد في النجاسة من خروج الريح ومن أكل اللحم
 وكان يقول لا ينبغي لقارئ القرآن أن يقرأه إلا بلسان طاهر من الغيبة والنجاسة وأكل اللحم
 والشبهات فقد أجمع أهل الله تعالى أن من أكل حراماً أو وقع في غيبة فقد تنجس بنجاسته تنجس
 من دخل حضرة الله سواء في الصلوة وغيرها قالوا وأمر الشارع الغيبة أن لا يقوم أحد منهم ميتاً
 ربه في الصلوة إلا على طهارة ظاهرة وباطنة من سائر الذنوب قالوا أمثال من يتكلم باليقين ثم يقرا

أنتران مثال من روى مصحفاً في قاذورة ولا شك في كبره وسمعت سبيل علي الخواص رحمه الله
 يقول أما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم المفضضة والاستشاق وقدمها على غسل الوجه بادن من ربه
 عز وجل لا يغفل الناس عنها كونهما لا يعرفان من أوجه الأبعاد معان النظر إلى باطنهما فلا يقال
 كان ينبغي تأخيرهما عما شرعه الله عز وجل من غسل الوجه لأن الشارع معصوم من الوقوع
 في سوء الأدب وقد قد من الله أنهما سمي بادن من ربه عز وجل كآخر مسمى الأذنين كذلك بادن
 من ربه انتهى + ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن البياض الذي بين شعرا الأذن والحنجرة من
 الوجه مع قول مالك وأبي يوسف أن ليس من الوجه فلا يجزئ غسله مع الوجه الوضوء فلا وشم ولا شئ
 مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان + ووجه الأول حصول المواجعة به في حضرة الله كما
 عند خطابه ووجه الثاني عدم وقوع المواجعة به فإن الشارع قد نهي عن ذلك
 عند النقائل به ولا فكل جزء من بدن العبد ظاهره وباطنه ظاهره لمحق تحتها كما أشار إليه
 فرض الحق تعالى ليلة الأسراء الغسل لجميع البدن عند كل صلاة تخفف الله ذلك بالوضوء وذكر
 منه به في الصلاة مع الاستنجاء ثم لما كان القلب محل النظر الحق تعالى من العبد أم الله تعالى
 العبد بالنوبة فوراً مسارعة للتطهير من النجاسة المعنوية لأن الماء لا يصل إلى القلب فأفهم
 + ومن ذلك قول الأئمة الأربعة بأن المرتقين يخلان في وجوب غسل اليدين مع قول الإمام داود
 والإمام زفر رحمهما الله تعالى أنهما لا يخلان فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى
 مرتبة الميزان + ووجه الأول أنهما محل الارتفاق وتكمل المحاكاة بهما في فعل المخالقات
 ووجه الثاني كونهما مجموع شئلين إبرة الذراع ورأس العطين فلم يفتحصا للذراعين
 فخفف فيهما + ومن ذلك قول الإمام مالك وأحمد في أظهر الروايات عنه بوجود مسمى جميع
 الرأس في الوضوء مع أبي حنيفة والشافعي بوجوب البعض فقط مع اخلافهما في قداره
 فالشافعي يقول يجب ما يطلق عليه اسم المسموع وأبو حنيفة يقول البعض هو ريع الرأس ويكون
 ذلك ثلاثاً من أصابع حتى لوميسر رأسه بأصبعين لا يفتي وقال الشافعي لا يفتي المسموع باليد
 فالأول مشدد والثاني فيه بعض تشديد والثالث فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه
 الأول الاحتياط فبمسح جميع محل الرياسة التي عند المتوضئ يخرج عن الكبر الذي فيها
 ويمكن من دخول حضرة الله تعالى في الصلاة فإن كان عند متقال ذرة من كبر لا يمكن
 من دخوله أجنبته يوم القيامة كما ورد أذهي الحضرة الخاضعة وكذلك القول في حضرة الصلاة
 ووجه من يقول بمسح البعض فقط أن الأصل لا يمكن الخروج عن الرياسة بالكلية لأنه لا بد
 أن يامر عزمة أو نهاه وذلك رياسة ووجه من يقول بوجود مسمى ريع الرأس فقط الوجهين
 بالعوام فإن غالبهم يغلب عليه الرياسة والكبر الحجاب عن مقام عبودية فلا يجد يرى نفسه تحت
 حكم غيره الأقهر أذن ذلك سوهم بنقله ثلاثاً أرباعاً رياسة وأتقى برعم عبودية + ومن
 ذلك قول الأئمة الثلاثة أن المسح على العامة لا يجزئ مع قول أحمد بأنه يجزئ لكن بشرط أن
 يكون تحت الخلع منها شيء رواية واحدة وإن كانت مدة لا ذواتها يعني التمام لم يجزئ المسح

وعنه في مسح المرأة على قناعها المستنير تحت حلقها رواية وهل يشترط أن يكون ليس العامة
على ظهرها واثنان فالاول مشدد والثاني مخفف بالشرط الذي ذكره ووجه الاول ان الرياسة حقيقة
في نفس الرأس لا فيما عليها من عمامة وقد سوت فوجب مباشرتها بالمسح دفعا للرياسة والكبر
ووجه الثاني النظر الى كون الرياسة حقيقة انما هي في القلب والراس بدل عنه لاحتمال أن يكون
اسمه مشتقا من الرياسة وهو مخفف من المتكافؤ فلا فرق في الاشتاق بين اليد بالمسح بين أن يكون ذلك
بماثل أو بلا حائل ومن هذا خفف الأئمة الثلاثة باستحباب مسحه مرة واحدة فقط وشد
الشافعية باستحباب مسحه ثلاثا ووجه الاول انه يحمل على حال الكابر الذين لم يظهروا
عليهم كبر وثالثا خاص بالأصغار الذين يظهرون عليهم الكبر فيمسحون رأسهم ثلاث مرات مبالغة
في إزالة الكبر الذي عندهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الذين من الرأس يستحب مسحها
سعد مع قول الشافعي انها عضوان مستقلان يحسبان بما جدد بعد مسح الرأس وقال الزهري
هذا من الوجه فيغسلان ظاهرا وباطنا مع الوجه وقال الشيعة وجباعة ما قبل منهما
فمن الوجه يغسل معه وما أدبر منها من الرأس يحسب معه فالاول مخفف وقول الشافعية
مشدد وكذا ما بعده ووجه الاول كون الذين لا يقبلون فيهما عصيان حقيقة وانماها طريقان
الى وصول الكلام الحرام منها الى القلب فذلك خفف فيما بالمسح كون الكلام الحرام يمر عليهما
وعيهما ما ووجه الثاني كونهما كآسيا لوصول سوء الظن بالناس من كثرة ما يسمعان
ذلك ويوصلانه الى القلب فهما ثمن سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها
فذلك وجب غسلهما إزالة لذلك الوزر في الظاهر وجبنا على العبد التوبة من سوء الظن
في الباطن ومن هنا عرف توجيه قول الامام الى حنيفة والشافعية وأحمد في إحدى الروايتين
عنهما انها يحسبان مرة واحدة وقول الامام الشافعية انها يحسبان ثلاثا وهو الرواية الأخرى
عن أحمد ومن ذلك قول مالك والشافعية ان مسح صفحة العنق بالماء ليس سنته مع قول أبي
حنيفة وأحمد وبعض الشافعية انه يستحب فالاول مخفف في مقابلة مشدد ووجه الاول عدم ثبوت
حديث فيه فكان بدعة ووجه الثاني ما رواه الدليلي مسح العنق أمان من الغسل مع ما جوب من
زوال النقص والهم اذا مسح العنق فلا بد لذلك من حكمة واذا ضعف النقل علمنا بالخبرية ومن
ذلك اتفاق الأئمة على ان غسل القدمين في الطهارة مع الفضة فرض اذا لم يكن لباسا للتحف مع
ما أخر عن أحمد والاوزاعي والثوري ابن جبر من جواز مسح جميع القدمين وان الانسان عندهم
غير يدين الغسل وبين المسح فالاول مشدد ومعه ثبوت الفعل من رسول الله صلى الله عليه
وسلم وثالثا مخفف ومعه ظاهر القرآن في قراءة الجبر فرج الاموال في مربي الميزان ووجه
الاول مؤاخذة العبد بالمشي بهما في غير طاعة الله عز وجل وكونهما حاملين للحجيم كله ومما
له بالقوة على المشي فاذا ضعفنا بالحافلة أو العقلة سري ذلك فيما حمله كما ليس منها القوة الى
فوقهما اذا غسل فانهما كروق الشجرة التي تشرب الماء وتمل الاخصان بالاوراق وانما ارتفاع
فيها الغسل دون المسح ووجه الثاني كونها لا يكثر منها العصبية بخلاف ما حمله من الاعضاء

فالتقى صاحب هذا القول بمسما مع قوله بأن الغسل أفضل ولا بد وقد كان ابن عباس يقول
 فرض الرجلين المسح لا الغسل فاعلم ذلك + ومن ذلك قول بعضهم بكذا التقصص عن
 الثلاث في غسلات الوضوء وصحاحه مع قول بعضهم بعدم الكراهة لثبوت الاقتضار على مرة واحدة
 مرتين من رسول الله صلى الله عليه وسلم فالاول مشدد والثاني مخفف فرجح الامر الى مرتين
 الميزان ويصح حمل الاول على حال العوام الذين يقعون في المعاصي والغفلات وحمل الثاني على
 اكابر العلماء الذين لا يقعون في معصية فان هؤلاء حياة ابد انهم يكفيهم الغسل والمسح مرة
 واحدة او مرتين ويصح ان يكون الامر بالعكس فيكفي العاقل مرة واحدة والاشعث لانه هو
 الذي يلبس بالوضوء بخلاف الكاثر والذات التي اشار صلى الله عليه وسلم بقوله يعبدن توصيا لثبوتها
 هذا وضوء وضوء الايناء من قبل النبي وذلك لانهم اكابر الخضره الهية فيضالون غير مد نظر
 وجاء كل عضو بخلاف العادة فاعلم ذلك + ومن ذلك قول الامام الى حنيفة ومالك في
 احل يد وابتدعه بعدم وجوب الترتيب في الوضوء مع قول الشافعي واجهل بوجوبه فالاول
 مخفف والثاني مشدد ووجه الاول فهم الى حنيفة ومالك رحمهما الله تعالى من القرآن أن
 المقصود غسل هذه الاعضاء ومسح بعضها وكامل طهارتها قبل فعل ما يتوقف على الطهارة سواء
 تقدم بعضها على بعض كالرجلين على غسل الوجه وتأخر عنه كالوضوء منكوسا وقد كان الامام
 علي بن ابي طالب يقول لا بائي باي أعضاء الوضوء يدا وتبقي بعدم وجوبه فاصدق
 بالاشاعرة وبهذه به الى الوجوب اجزها ذا الأئمة القائلين به ووجه الثاني أن الوضوء الحائلي عن
 الترتيب لم يرد لنا فيه شيء من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيخاف أن يكون داهيا في عمومه
 قول صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد أي غير مقبول لكن لما استند الى الاجتهاد
 كان مقبولا من حيث ان الشارع قرص حكم المجتهد وانما لم يرد لنا احد يثبت تقدم أحل الخدين
 أو الاذنين على الآخرين حكمه تقدم اليمنى من اليسرى والرجلين انما هو تكون اليمنى
 اقوى من اليسار عادة واسرع الى المعصية من اليسار فلذلك نذب الشارع الى تقديمها مسارعة
 لطهارتها كما كانت أسرع لفعل المحالفات ولا يمكن الخدان والاذنان فانه لا يتصور فيهما
 ما ذكره في اليسرى فلذلك كانا يطهران دفعة واحدة والله أعلم + ومن ذلك قول الامام
 الى حنيفة بأن الموالاة ستة وهو اصح القولين عند الشافعية مع قول مالك وأحمد في أشهر
 الروايتين انها واجبة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجح الامر الى مرتين الميزان ووجه
 الاول ان الاصل في ابدان المتطهرين عدم عصبانها لربها وعدم طول غفلتها عنه ومن
 كان كذلك فاعضائه حذرا لئلا يفرغها جفاف كل عضو قبل غسل ما بعده سواء قلنا
 بوجوب الترتيب لا ووجه من قال بجواز الموالاة كون الغالب على المتطهرين صنعهم بآثارهم من مرة واحدة
 او الغفلات أو كمل الشهوات واذ لم يكن موالاة حقت الاعضاء كلها قبل القيام الى الصلاة
 مثلا واذ حقت فكأنها لم تغسل لم تكتسب نجاسة متعاشا والجماعة تتفق على ان يدوها فحتملا بل كما اخذوا
 ولا يقال على ما جازته عند الحكم على الابدان اما ابدان العلماء العاملين وغيرهم من الصالحين فلا يجزى

الى تشديد في الموالاة للحياة بل انهم بالماء ولو طال الفصل بين غسل اعضاءهم فعمل قول
من قال بوجوب الموالاة على طهارة عوام الناس في غسل قول من قال باستحباب على طهارة علماءهم
وصالحهم وسعت سبيل عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول نعم قول من قال بوجوب الموالاة
في هذا الزمان فان من لم يرجع بها يؤدى قوله الى جواز طول الفصل جدا و زيادة البطء
في زمن الطهارة وفوات اول الوقت كان يغسل وجهه في الوضوء للظهور بعد صلاة الصبح
فترغسل يديه ربح النهار ثم يمسح رأسه بعوز والشمس تترغسل رجليه قليل العصر مع
وقوع ذلك المتوضي مثلا في الغيبة والخيمة والاستبراء والسحرية والطهارة والغفلة وغير ذلك
من المعاصي والمكروهات وخلاف الاول ان كان ممن يؤخذ به بما يؤخذ بكل الشوائب فمثل
هذا الوضوء وان كان صحيحا في ظاهر الشرح من حيث انه يصدق عليه انه وضوء كامل فهو
النفق لعدم حصول احياء الاعضاء به بعد موتها وضعفها او فترها فقاتل تلك حكمة الامر
بالموالاة في الوضوء وجوبا واستحبابا وفي الغائش البدن وحياته قبل الوقوف بين يدي الله
تعالى المتابعة ثم لو قدر عدم وقوع ذلك المتوضي الذي لم يوال في معصية او غفلة في الزمان المتخلل
بين غسل الاعضاء بالبدن لا شفاء كالاعضاء التي عنها الغفلة واسمها الملل والفتنة لم يصح اعادة
الى حال الاقبال على الله تعالى حال مناجاته وبالحكمة والموالاة من اصلها سنة ونهضتها الى
الوجوب المجتهد فهي مطلوبة بكل حال والله اعلم ومن ذلك اتفاق الائمة الاربعة على ان
من توضأ واحدا اكثر من خمس صلوات مع قول عبيد بن عمر يجب الوضوء لكل صلاة واحتم
بالآية فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى موثيق المنزلة ووجه الاول الاجماع
من اهل الشريعة والحقيقة على ذلك ووجه قول الخفي ما ثبت انه صلى الله عليه وسلم جمع بين خمس
صلوات يوم الاحزاب فلا يواد على ذلك ووجه قول عبيد بن عمر العمل بظاهر القرآن وهو
خاص من يقع في الذنوب كثيرا والاول اخص عن لا يقع في ذنب والثاني متوسط بين الاول
والثالث والله تعالى اعلم

(باب الغسل)

اجمع الائمة على انه يحرم على المجنب حمل المصحف ومس على تعميم البدن بالفضل وانه
لا يكفي في الجنابة مسح الرأس بالماء قياسا على الخف اي فكما انه يجب ترغيب في الجنابة وغسل
الرجلين ولا يكتفى فيه بالمسح فكذلك الرأس في الجنابة يجتمع كون كل منها محسوبا ولم يحل
لذلك دليل اخر في هذا اما وجدته من مسائل الاجماع واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك
اتفاق الائمة الثلاثة على وجوب الغسل من اتقاء الختانين وان لم يحصل انزال مع
قول داود وجماعة من الصحابة بان الغسل لا يجب الا بالانزال ان لم يثبت نسخ ذلك
ولا فرق بين فرج الآدمي والبهيمة عند ما الت والتا فني واحمد وقال ابو حنيفة
لا يجب الغسل في وطء البهيمة الا بالانزال فالاول مشدد والثاني مخفف
في مثلتي طء الآدمي والبهيمة فرجع الامر +

الى مرتبة الميزان ووجه الاول في المشككتين حصول اللذة التي يغيب معها العبد عن مشاهدة
 حضرة ربه عادة مع ثبوت الدليل فيه ووجه الثاني فيها عدم كمال اللذة اذ لا تكمل الا بالانزال
 فالاول خاص بالاكار الذين يبالغون في التنزه والثاني خاص بالا صاعرا الذين لا يقفرون على
 المشق على ما عيبه الاكار ويظهر ان يكون الامر بالعكس من جهة غلبة الشهوة وضعفها فلا
 يجب الغسل على الاكار الا بالانزال لان الجماع من غير انزال لا يؤثر فيهم غيبة عن ربهم لما هم
 عليه من القوة كما يؤيده قول عائشة واكرم بك اربها كان صلى الله عليه وسلم عاكفا في قفصه
 تقبيل سائله وهو صائم او وهو متوضئ ثم يقوم الى المصلاة فاعلم ذلك ومن ذلك قول الامام
 الشافعي ان الغسل يجب بخروج المني وان لم يفرز ان اللذة مع قول أبي حنيفة ومالك انه لا يجب
 الغسل الا مع مقارنة اللذة بخروج المني بشرطه فالاول مشدد والثاني مخفف والقول فيه
 كما نقول في الجماع مع الانزال وبلا انزال فلا يغيره ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة ومحمد
 لو خرج منه مني بعد الغسل من الحيابة فان كان بعد البول فليغسل والا وجب الغسل مع قول
 الشافعي بوجوب الغسل مطلقا ومع قول مالك لا يجب الغسل مطلقا فالاول فيه تشديد والثاني
 مشدد بالحيابة والثالث مخفف بالحيابة فرجع الامر الى مرتبة الميزان فاحد الشقيين في الاول
 وقول الشافعي خاص بالاكار والشق الآخر قول مالك خاص بالا صاعرا كالعوام فخرج أحد
 من الأئمة عن مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي يجب الغسل بخروج المني وان لم يفرز
 مع قول الأئمة الثلاثة بعدم وجوب الغسل اذ لم يفرز فالاول مشدد ومقابل له مخفف
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يجب الغسل الا بانفصال
 المني من رأس الذكرا مع قول الامام أحمد بوجوب الغسل اذا انفصل المني من الظهر
 الى الاحليل وان لم يخرج فالاول مخفف خاص بعوام المسلمين والثاني مشدد خاص بالاكار
 ومن ذلك قول مالك وأحمد بوجوب الغسل على الكافر اذا أسلم مع قول أبي حنيفة والشافعي
 باستحباب ذلك فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الثاني ان الله تعالى اطلق الحيابة
 على من أسلم بقوله ومن كان ميتا فأحييناه ومن صا وحشيما أبعد موت فلا يجب عليه غسل
 انما ذلك على وجه الاستحباب وزيادة التنزه ويؤكد ذلك قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينبتوا
 يخضف لهم ما قد سلف ووجه الاول كمال المبالغة في الحيابة فالاسلام أحسن الباطن والماء أحسن
 الظاهر فرجع الامر في ذلك الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك بوجوب امر المرء ان يغسل
 البدن في غسل الحيابة مع قول الأئمة الثلاثة بان ذلك مستحب فالاول مشدد والثاني مخفف
 ووجه الاول المبالغة في اغتاش البدن من الضعف الحاصل له من سريان لذة خروج المني
 والجماع ووجه الثاني الاكتفاء بمرة الماء على سطح البدن فانه يحث بالطبع كل امر عليه من
 البدن فاللائق بقبيل الانتداب بالجماع أو بخروج المني الاستحباب واللائق بمن غاب باللذة
 عن احساسه الوجه الذي أسلم الله أعلم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا بأس بالوضوء والغسل
 من فضيل ماء الحنينة والمخاض مع قول أحمد انه لا يجوز للرمل ان يتوضأ من فضيل وضوء

المرأة اذا لم يكن يشاهدها ووافق محمد بن الحسن على انه يجوز للمرأة الوضوء من فضل الرجل المرة
 فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ثبوت الاولوية فيه ووجه
 الثاني ما في ماء طهارة المرأة من شدة القذارة عادة ولذلك قيل أحسن ذلك بماء المرأة يشاهدها
 فحملها على انها لم تكن تضييق حال نظرها ليس على بدنها قد يتجاف ما اذا كان يشاهدها
 حال غسلها فانه يعمل عليه من طهارة او امتناع فعلم ان الأولى بالأكثر الثاني واللافت
 بالعوام الاول ونظير ذلك اتفاق الأئمة على ان المرأة اذا اجبت ثم صارت كفها غسل واحد
 قول أهل الظاهر انه يجب عليها غسلان ومن ذلك اختلاف أصحاب الشافعي في وجوب
 الفصل من الولادة بلا بل مع قول بعضهم بعدم وجوبه فالاول مشدد والثاني مخفف
 ووجه الاول المبالغة في التنزه من غرور المني ولوصار ولدا ووجه الثاني ان الغسل المنزلة
 ما شرع الا لتقذر المحاصل بالولادة عادة فاذ لم يكن قد رفل ما يجلي الغسل مع ما فيها أيضا من شدة
 الوجع حال الطلق فان ذلك يعني اللذة المضغفة للبدن بالكلية لعدم حصول غفلة عن الله تعالى
 حال الطلق بل تبصير كل شعرة منها متوجهة الى الله حاضرة معه وذلك ربما يقوم مقام الماء
 في حياة البدن فاعلم ذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي وأحمد في
 إحدى الروايتين تنجز قراءة القرآن على الجنب والحليص ولو آتت أو آتيتين مع قول الامام أبي
 حنيفة يجوز قراءة بعض آية ومع قول مالك يجوز قراءة آية أو آيتين ومع قول داود ويجوز
 للجنب قراءة القرآن كله كيف شاء فالاول مشدد والثاني فيه بعض تشديد الثالث مخفف
 بالكلية فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقرا الجنب
 ولا الكافر شيئا من القرآن فترك شيئا فشمئ بعض الآية كحرفه فنع تأييد ذلك بما قاله أهل
 الحقيقة من ان القرآن كلام الله تعالى وهو أي الكرم من صفات الحق تعالى اظهر المقدرين
 فلا يناسب ان يبرز من محل موصوف بالقذارة مع ما حسا سوء قليل وكثيره وأيضا فان القرآن
 مشتمل من القرء وهو الجهم لكونه يحيم القلب على الله تعالى فطلب الشارع من المؤمن ان لا يقرا
 شيئا يدعوه بالمحاصنة الى الحضور مع الله الاعلى اكمل حال في الطهارة بخلاف الجنب والمجانس
 فعلم ان الجنب وخبره ان يقرأ الفرقان من الاحكام والادكار لانه لا يحسم القلب على الله تعالى
 وعليه يحمل قول داود من حيث ان الفرقان قرآن وعكسه عند الاكابر بخلاف المجوسين فانهم
 وعما من جهة الفاظ الفرقان التحقيق ان وجه قول داود ان الفرقان له وجهان وجه الى حضرة
 صفات الله تعالى وهو القائل بالذات ووجه الى المخلوق وهو المكتوب في المصحف والمنطوق به في
 اللسان والمحفوظ في القلوب فكلام داود يتمشى على احد الوجهين ولا يخفى الورع وطلبت
 التقظيم من كل مكلف وان لم يكن القرآن حالا في النساء واللفظ حقيقة وأكثر من ذلك لايقا
 والله سبحانه وتعالى اعلم

و (باب التيمم) +

أجمع الأئمة على ان التيمم بالصعيد الطيب عند عدم الماء والخوف من استعماله جاز وأصح

على جود التيمم الحجب كالمحرم وعلى ان المسح اذا كان مع ماء وحشي العطش فله ان
يجلس للمسح به ويتم وعلى ان المحرم اذا تيمم ثم وجب الماء قبل الدخول في الصلوة بطل تيممه
ولزم استعمال الماء وعلى انه اذا راق الماء جذاذاً من الصلوة التي تسقط بالتيمم لا يجب
اعادتها وان كان الوقت باقياً وعلى ان التيمم لا يرفع المحرمه خلافاً للادود وعلى ان من خاف التلف
من استعمال الماء جاز له تركه وان يتيمم بلا خلاف هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق
واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الامام الشافعي واحمد ان الصبي في الآية هو التراب
فلا يجوز التيمم بجميع اجزاء الارض ولو لم يجز لارتاب عليه ورعل لا غار فيه وزاد ما لك فقال
انه يجوز التيمم بما يقبل بالارض كالنبات فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع
الامر الى موثق الميراث وجعل الاول قرب التراب من الماء في الروحانية لان التراب
هو ما يحصل من عكارة للماء الذي جعل الله تعالى كل شيء مما هو قرب من الماء بخلاف
الحجر فان أصله الزبد الصاعد على وجه الماء فلم يخلص لما يشبهه واللا للترابية فكان ضعيف
الروحانية على كل حال بخلاف التراب وممعت سيدي علي الخواص رحمه الله تعالى يقول
انما يقبل الشافعي وبغيره يصح التيمم بالحجر مع وجود التراب بعد الحجر عن طبع الماء وضعيف
روحانية فلا يكاد يجي العضو المسحوح به ولو سحق لاسها اعضاءاً مثلاً انشئت من
المعاصر العقلاء وكل الشهوات وممعة مرة أخرى يقول ثم ما فعل الشافعي من تخصيص
التيمم بالتراب لما فيه من قوة الروحانية بعد فقد الماء علاً سيما اعضاء من كثر منه الوقوع في الخطايا
من امثالنا فلم ير ان وجوب استعمال التراب خاص بالا صاغرو وجوب استعمال الحجر خاص
بالا كما بر الذين لا يعصون ربهم لكن ان تيمموا بالتراب اذ ادوار فحاشته وانقشاً وممعة مرة
أخرى يقول وجه من قال يصح التيمم بالحجر مع وجود التراب انه رأى أن أصل الحجر من الماء
كما ورد في الصحيح ان رجلاً قال يا رسول الله حيث سألت عن كل شيء فقال له رسول الله صلى
الله عليه وسلم كل شيء خلق من الماء انتهى فجميع ما على وجه الارض من طيناتها أصله
من الماء فالطين ما زيد منه والحجر ما نوح منه حين خلق الله الجبال لذلك كان الحجر يقطر ماء
اذا وقع عليه في النار فلا ان أصله من الماء معظوماء لكن لا ينبغي للتوهم التيمم بالحجر الا بعد
فقد التراب لانه مرتبة ضعيفة بالنظر للتوابع قد قال تعالى فاتقوا الله ما استطعتم وقال صلى الله
عليه وسلم عليه سلم اذا امكنكم اشر فاومئنا ما استطعتم فمن فقد التراب كان لكن تيمم بالحجر عليه
بيديه وحجه لئيشيها بالماء سمين بالتراب وقد قال تعالى اسجدوا لوجهكم وأيد بكم من فظاها
الآية انه لا بد في صحة التيمم من انفضاء الجسيم من الشيء المضروب عليه
في اليد وانه لا يكتفي انفضاء روحانية من ذلك وان كانت شيئاً
لطيفاً ونظير ما نحن فيه قول علماءنا في باب الحجر ان من لا شعر برأسه
يستحب امرأ الموصى عليه تشبهها بالحي القين فكل ذلك الامر هنا فمن فقد التراب
لمع يرد ضرب على الحجر تشبهها بالنصارين التراب ومن ذلك قول مالك والشافعي بوجوب

الانبياء طاهروا ولم يبق فيه عداوة ولا ابي حليفه ومالك الصبي هو نفس الارض يكون انتم ص

طلق الماء قبل التيمم والله شرطي صحة وهو واضح الروايتين عن أشهر مع قول أبي حنيفة وأحمد
 في الرواية الأخرى لعدم اشتراط الطلبي لصحة التيمم فالأول مشدّد والثاني مخفف ووجه
 الأول قوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا ولا يقال فلان لم يجبهاء الأجل أن طلبة فلم يجبهاء ووجه
 الثاني إطلاق قوله تعالى فلم تجدوا ماء عند أراد تكلم الطهارة فتشمل النقص مع
 السكوت وعدم الطلب من الحجران ونحوهم فرجع إلى مقتضى الميزان + ومن ذلك قول أبي حنيفة
 والشافعي في الجديان مسح اليدين بالتراب إلى المرافق كالغسل في الوضوء مع قول مالك
 وأحمد أن المسح إلى المرافق مسحة فقط وإلى الكوعين جائز ومع قول الزهري أن المسح يكون
 إلى الإبط فالأول والثالث مشدّد والثاني فيه تخفيف ووجه الأول أن الأصل في البذل
 أن يكون على صورة المبدل إما من ولوم من بعض الوجوه ووجه الثالث ضعف
 التراب عن روحانيته الماء فلذلك عم صاحب هذا القول العضو كحل المسح إلى الإبطين ووجه
 الثاني ثبوت الحديث في المسح إلى الكوعين تارة إلى المرفقين تارة وكلاهما خاص بالأكار
 الذين نقل معاصي أيديهم بخلاف من يكثر معاصي يديه فان الضعف يستتر من الكفين
 إلى المرفقين إلى الإبطين فلذلك كان المسح مطلوباً باليدين المحلين فرجع الأمر إلى مقتضى
 الميزان وسأل سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالى عن مسح الرأس بالماء في الوضوء ولو ترك
 التيمم فقال إنما أمرن بالشارع بمسح الرأس في الوضوء تفادياً بأزالة الرياسة المعانعة من خلو
 حضرة الله تعالى في الصلاة والتيمم لما وضع التراب على محاسن وجهه فكان خروج من الكبر فلم
 يجز إلى مسح أسف التراب كفي بوضع التراب على وجهه ذلاً وانكساراً وسمعت سيدي علياً
 الخواص رحمه الله تعالى يقول إنما جاز العلماء الطهارة بالماء قبل دخول الوقت دون التيمم
 لأن الماء لقوة روحانيته يستمر انتعاش الأعضاء حتى يدخل وقت الصلاة التي يبرها بالتخلل
 التراب فان روحانيته ضعفت لا تنعش الأعضاء إلى الصلاة الآتية فلذلك اشتراط الطهارة
 في صحة التيمم دخول الوقت لأنه هو الذي يجزى طيباً بالصلاة فيه كما أشار إليه قوله تعالى يا أيها الذين
 آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة إلى غيرها الآية فان الأمر بالتيمم داخل في جيز الأمر بالطهارة بالماء على
 حاله سواء لكن خرجت الطهارة بالماء بدليل وبقي التيمم على الأصل من أنه لا يتطهر للصلاة
 إلا عند دخول وقتها + ومن ذلك قول الإمام الشافعي أن التيمم إذا وجد الماء بعد دخوله في
 الصلاة إنها كانت تسقط بالتيمم مصفى فيها ولم يتطل وأن كانت لا تسقط بالتيمم فالأصل
 قطعه بالنيوضاً مع قول الإمام مالك أنه يمضي فيها ولا يقطعهما وهي صحيحة ومع قول الإمام أبي حنيفة
 يبطل تيممه ليومه المخرج من الصلاة ومع قول أحمد أنها تبطل مطلقاً فنزل أمثلة
 المغلب لمراعاة أمر الطهارة ومنهم المغلب لمراعاة أمر الصلاة فرجع الأمر إلى مقتضى الميزان +
 ووجه من قال يمضي في صلاة أنه استعظام حضرة الله تعالى أن يفارقها العبد
 حين دخلها بطهارة صحيحة في الجملة ووجه من قال يقطعها ويتوضأ استعظام حضرة
 الله تعالى أن يفارق العبد فيها بطهارة ضعيفة لا تنعش أعضاءه ولا يحصل بها الاستعظام

الله عز وجل + وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالى يقول وجب من قال ان من
 وجب الماء في أثناء الصلاة لا يقطعها بل يتمها استحياءه ان يفارق حضرة الله تعالى لفصلته الوضوء
 لان مناجاة الله تعالى أهم ولان الصلاة من المقاصد فلا تقطع للوسائل مع استغناء عنها
 بوسيلة أخرى ووجه من قال تقطع الصلاة اذا استمر الوقت وتوضأ ثم يبتدئ بمصلاة أخرى هو غلبة
 عظيمة الله تعالى على قلبه فاستغنى منه ان يقف بين يديه بيلجيد بطهارة ضعيفه لا تغتنس
 روحانياتها أعضاؤه فلو ان ذرة من مناجاة الله تعالى مع حياة البدن افضل من أمثال الجبال
 من مناجاة مع موت البدن أو وضعه أو فتوره وفي الحديث لا يستحب الله تعالى تعادع من قلب
 غافل وفي رواية من قلب لاه ولا شك ان حكم ضعيف الاعضاء كالغافل أو اللاهي أو الساهي
 من حيث ضعف توجهه الى الله تعالى انتهى + ومن ذلك قول الامام مالك والشافعي ومحمد بن
 عيسى بن الجهم بين فرضين يتيمم واحد منهما في ذلك الحاضر والغائب وبه قال جماعة من كبار
 الصحابة والتابعين وقال أبو حنيفة اليتيمم كالوضوء بالماء يصلى به من الحدث الى الحدث
 أو وجود الماء وبه قال الثوري والحسن فالاول مشدد والثاني مخفف فخرج الامر الى مرتبة
 الميزان + ووجه من قال لا يتيمم باليتيمم بين فرضين الوقوف على حد ما نقل عن الشارع صلى
 الله عليه وسلم فلم يبلغنا عنه صلى الله عليه وسلم اسم الجمع يتيمم واحد بين فرضين أو بدلا
 نقل الينا ذلك في الجهم بين فرضين بوضوء واحد يوم الاحزاب والاصل وجوب الطهارة بكل فرضين
 لظاهر قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فامسحوا بوجوهكم الآية فيقاس به اليتيمم فيكون الاصل
 فيه وجوب الطهارة بكل فرضين وضعف روحانيته أيضا عن روحانية الماء لا سيما ان يتيمم
 في وقت وآخر الصلاة في آخر وقت فأشأه أعضاء تضعف بالكلية حتى كأنه لم ينظروا + وما
 وجه من قال يجزئ باليتيمم ما شاء من الفرائض فهو كونه بدلا عن الطهارة بالماء فله ان يفعل
 به ما يفعل بالوضوء والغسل كما له ان يتيمم قبل دخول الوقت كما قال به أبو حنيفة على أصل قاعدة
 البدلية وان لم يبق البدل بالمبدل منه في كل الامور فان أعضاء اليتيمم ناقصة عن أعضاء الوضوء
 وروحانيته النواقص تضعف عن روحانية الماء ذكر بعض المحققين ان اليتيمم عبادة مستقلة
 وليس هو بدل عن الوضوء والغسل أمرنا الله تعالى به عند المرض وفقد الماء سفر أو حضر أو قال
 مالك والشافعي وأحمد لا يجوز اليتيمم قبل دخول وقت أو جمعوا على أنه اذا راى الماء بعد الفراغ
 من الصلوة باليتيمم لاعادة صليبه وان كان الوقت باقيا كما من أول الباب + ومن ذلك قول
 ريعة ومحمد بن الحسن انه لا يجوز اليتيمم ان يؤمر بالمقضيين مع اتفاق الائمة على جواز ذلك
 فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول ان اللزوم بالامام ان يكون الحمل انما
 طهارة لانه واسطة بين الله تعالى وبين عبادة وقرب الحضرة ربهم من حيث الخطاب
 ووجه الثاني ان اليتيمم طهارة على كل حال فحيثما جازت صلاته بها متفردا جازت بها صلاة
 اماما + ومن ذلك اتفاق الائمة الثلاثة على انه لا يجوز اليتيمم لمصلاة العدين والجنائز في
 العصر وان حيفوا تمام قولهم الى حيفه يجوز ذلك فالاول مشدد في الطهارة لمخفف في أمر

الصلاة والثاني بالعكس وكل منهما وجه فرج الأمر المرتبقي الميزان + ومن ذلك قول الامام
 الشافعي من بقدر عليه الماء في الحضر وخاف فوت الوقت فان كان الماء يجيد عند أوقى يترك
 ولو استسقى منه خرج الوقت انه يتيمم ويصلي ثم اذا وجد الماء اعاد مع قول مالك انه يصلي بالتيمم
 ولا يعيد ومع قول أبي حنيفة انه يصبر الى ان يقدر على الماء فالاول مشدد والثاني فيه للتشديد
 والثالث مخفف في أمر الصلاة مشدد في أمر الطهارة فرج الأمر المرتبقي الميزان + ووجه
 الاول الاخذ بالاحتياط في الطهارة المقترن عيها وفي الصلاة ووجه الثاني الاحتياط في الصلاة
 ووجه الثالث الاحتياط كما لا ادرى مع الله تعالى فاستحيى من الله تعالى ان يقف بين يديه
 في تلك الصلاة بطهارة صنيعة لا تحق اعضاء الحياة التي بها يصح له كمال الاقبال على ما
 ربه + وقد ضبط الامام البيهقي غلوة السهم التي يطلب التيمم الماء منها بابين ثلثمائة ذراعا
 اليمامة ذراعا انتهى فاعلم ذلك فانه قل من العلماء من صرح به + ومن ذلك قول
 الامام الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين انه يجب على المكلف استئمانا أو وجدا من الماء
 القليل الذي لا يكفي ويتيمم عن باقي الاضغاء مع قول باقي الاثني انه لا يجب عليه استئمانا
 بل يتيمم فالاول مشدد ويؤيده حديث اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم والثاني
 مخفف بعدم استئمان الماء القليل مع التيمم ووجه ان الطهارة المعتبرة بربطها عن
 الشارع صلى الله عليه وسلم وصلى هذا القول يقول في قوله تعالى فلم يجز وأما أي يكفيكم
 لتلك الطهارة فتميموا ومقابل يقول قد استنظف طهارة بعض الاعضاء بالماء فوجب تنظيها
 بالتيمم فرج الأمر المرتبقي الميزان + ومن ذلك قول الامام الشافعي من كان بعض
 من اعضاءه حرجا أو كسرا أو فرج أو لصق أو جيرة وخاف من نزعه التلف انه يمسح على الجيرة
 ويتيمم مع قول أبي حنيفة ومالك ان كان بعض جسده حرجيا وبعضه حرجيا ولكن الأكثر هو
 الصحيح عند وسقط حكم الجرح ويستحب مسحه بالماء عوان كان الصحيح هو الاقل تيمم مسقط
 العضو الصحيح وقال أحمد يفضل الصحيح ويتيمم عن الجرح من غير مسح للجيرة فالاول مشدد والثاني
 مخفف بالتقصيل فرج الأمر المرتبقي الميزان + ووجه الاول الاخذ بالاحتياط بزيادة
 وجوب مسح الجيرة لما تأخذ من الصحيح غالب الاستمسك ووجه الثاني انه اذا كان الأكثر
 الجرح فالجرح في الحكم كلف شدة الالم حيث أشد جرح في طهارة العضو من غسل بالماء فانه
 الأمراض كفارات الخطايا محضه للذنوب لئلا يكون الله تعالى القرآن الا يتيمم فقط ولم يذكر
 الطهارة البعوضة في العبادة أو واحدة بالماء والتواب معاء + ومن ذلك قول مالك وأحمد من جلس في انصر
 فلم يقد رعى الماء يتيمم وصلى ولا إعادة عليه مع قول جماعة من أصحاب الامام أبي حنيفة وهو أحد الروايتين
 عنه انه لا يصلي حتى يخرج من المجلس أو يجد الماء ومع قول الشافعي انه يصلي ويعيد وهو الرواية
 الاخرى عن أبي حنيفة فالاول مخفف والثاني مشدد في أمر الطهارة مخفف في أمر
 الصلوة فرج الأمر المرتبقي الميزان + ووجه الاول انه فعل ما كلفه
 بحسب الوقت فلا يلزمه إعادة ووجه الثاني ان ذلك عند راد مع قول المحققين

[illegible]

ان الله تعالى وقاه فعل ما فيه سخط الله تعالى ما قد ان يتق ذلك انتهى ويصح حمل قوله تعالى
 فانقوا الله ما استطعتم على قوله فانقوا الله حتى تقانته بان يحمل ما استطعتم على بذل الوسع
 بحيث لا يقبل الزيادة وعليه الجمهور ومن ذلك قول الامام أحمد ان من كان مستظفرا وعلى
 بدنه نجاسة ولم يجد ما ينيلها به انه يتيمم على كل حدث ويصلح لا يعيد مع قول الائمة الثلاثة
 انه لا يتيمم مع النجاسة ومع قول الالف حنفية انه لا يصلح حتى يجي ما ينيلها به مع قول الشافعي انه
 يصلح ويعيد قالوا ولتحقق في أمر النجاسة والثاني مشد فيها فرفع الأمر الى مرتبة الميزان
 ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة في المشهور عنه وهو الأصح من قول الشافعي انه لا يرد
 ضربتين في التيمم الاولى للوجه والثانية لليدين مع للرفقين مع قول مالك وأحمد تجزئ مرة
 واحدة للوجه والكفين بان يكون بطون الاصاب لمسه الوجه ويطون الرافقين الملقف
 قالوا واشد مؤيد بالحديث والثاني تحققت فرفع الأمر الى مرتبة الميزان وتوجه ما لا يدرك
 الا متناهية لغوصه فرفع من نفسه يا أخى باكل الحلال والافلاص في الاعمال وآتت تفسير
 نفهم اسرار الشريعة والله اعلم

باب في صحيح الحنفين

أجمع الائمة على ان المسح على الحنفين في السفر جائز ولم يعم احد من المسلمين حوازه الا الحوازم
 وانفقوا على حوازه في الحضر وعلى أنه اذا اقتصر على مسح على الحفا حوازه وان اقتصر على غسل
 لم يجزئ وعلى ان مسح الحنفين مرة واحدة تجزئ وأنه متى كثر من احد الحنفين وجب عليه نزع الآخر
 وعلى ان ابتداء مدة المسح من الحدث بعد اللبس لمن وقت المسح الا ما قلنا من أن ذلك
 من وقت المسح واختاره ابن المنذر والنووي ههنا وحده من مسائل الفقهاء والاتفاق
 وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الائمة الثلاثة ان مدة المسح للقدمين مقدار يومه ووليلة وللساكنين
 مقدار ثلاثة ايام بلباسها مع قول مالك رحمه الله تعالى انه لا يوقيت في مدة المسح فلو كان المقيم للمسح
 ما بدله ما لم يلزمه وبصحة جأته قالوا واشد في التوقيت والثاني تحققت فيه فرفع الأمر
 الى مرتبة الميزان ووجه الاول اعتدال مدة المسح للمقيم والمسافر فلا هي بوليلة ولا هي بضيعة
 وقد اعتبرها الشارع والعلماء في مواضع كعدة الحج والعمرة مدة أقل من الحيض وانما كانت مدة
 الحضر أقل من مدة السفى لان العضا لا مواله تعالى في الحضر أكثر وقوعه في السفر عادة
 فلو زادت المدة في الحضر على يوم وليلة او في السفر على ثلاثة ايام لم يوجب حرجا عليه
 أشد الضعف لعدم مدة تعاضلها بالماضي الحنفية بخلاف ما روي على المشهور حتى لا يحاسب
 لها فصار مناجاتها لوها كساجدة الحجاز في ضعف التوقيت ولا تلت في بعض الأحيان
 وضعف الشهود للرجل وعلا وسععت سبيلها فيكون رجا الله تعالى فيكون وضعف
 الاحكام راجع الى الشارع فلا ينبغي لمؤمن ان يقول لرجل انما رجا الله تعالى انما رجا الله تعالى
 يظهر له حكمة ذلك وقد قال بعضهم ان توقيت المدة للمقيم والمسافر اليوم والليلة والثلاثة
 ايام بلباسها خاص بالأصغار الذين يتكرر منهم وقوع المعاصي في الليل والنهار وعدم

التوقيت خالص بالاعمال الذين لا يجادون يقعون في مخالفة واحدة لهم في اليوم واليلة
 أو ثلاثة أيام لأن أبدان الاعمال برفقوة الروحانية لتوالي الطاعات فلا يصير رجالهم بعض
 غسلها بقوة حياتها وروحانيتها فخرج الامر في ذلك ايضا الى مرتبة التحفيف والتشديد
 ومن ذلك اتفاق الائمة الثلاثة على ان السنة في مس الحنف ان عمم عملة وأسفله معامل فويل
 الامم اجماع ان السنة مس عملة فقط فالاول مشدد والثاني محفف فخرج الامر الى مرتبة الميزان
 ومن ذلك قول الامم مالك انه لا يخرج في مس الحنف الا الاستيعاب عمل الفرض لكن لو احتل
 بمس ما يجادى القدم عاد الصلاة استخفايا مع قول اجماع انه لا يجب الاستيعاب المذكور
 وانما يخرج مس الاكثر ومع قول أبي حنيفة انه لا يخرج الا مقدار ثلاثة أصابع فاكثر ومع
 قول الشافعي انه يخرج ما يقع عليه اسم المس فالاول مشدد والثاني دونه في التشديد والثالث
 دون الثاني في التشديد والرابع محفف فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول مراعاة
 الاستيعاب خطوطا كالاستيعاب في الغسل وتكون الرخصة والتخفيف في إسقاط مس
 ما بين الخطوط ووجه الثاني ان اسم المس باليد لا يكون الا بالمس بكثر الاصابع الخمسة أو كلها
 ووجه الثالث ان مس الحنف بكثر اصابع اليد هو الذي يطلق عليه اسم مس الحنف وذلك لان
 ما قارب الشيء اعطى حكمه ووجه الرابع عدم ورود نص في تقدير مسه فتعمل ما ينطق عليه
 الاسم + ومن ذلك اتفاق الائمة على ان ابتداء مدة المس من المحدث الواقع بعد اللبس لا
 من وقت المس مع قول اجماع في رواية انه من وقت المس واختاره ابن المنذر وقال النووي
 انه هو الرابع دليله مع قول الحسن البصري انه من وقت اللبس فالاول فيه تشديد من حيث
 تقصير المدة والثاني فيه تخفيف من حيث تطويلها والثالث مشدد من حيث المبالغة في
 تقصيرها فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الحديث هو ابتداء الرخصة ووجه
 الثاني ان المس هو ابتداء العبادة ووجه الثالث ان اللبس هو ابتداء الشرع في الرخصة ظاهر
 الحديث اذا ظهر فليس خفية فانه جعل ابتداء المدة من ذلك لامن الطهارة ولامن الحديث
 ومن ذلك اتفاق الائمة الثلاثة على انه اذا انقضت مدة المس بطلت الطهارة مع قول مالك
 ان طهارته باقية حتى يحدث لعن قوله بالتوقيت في المس وانه يحبس ما يدله وكل وجه +
 ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو مس الحنف في الحضر ثم سافر ثم مسه مع قول أبي حنيفة
 انه ان لم يكمل مسه المقيم يترك مسه المسافر فالاول مشدد والثاني محفف فخرج الامر الى مرتبة
 الميزان والاول خاص بقليل الطلعات كالعوام والثاني خاص بكثر الطاعات كالابرار العلماء اذ من شأن
 الطهيحة ان يحضه فيتم مسه المسافر بخلاف قليل الطلعات فان بدنه يحتاج الى الماء بعد
 اليوم واليلة عادة فاختم + ومن ذلك قول الشافعي في ربح قوله والامم اجماع انه اذا كان في
 الحنف خرق يسير في غسل الفرض من الرجلين يظهر منه شيء من القدمين لم يخرج المس عليه
 مع قول مالك انه يجوز المس عليه ما لم يتفاحش ومع قول داود يجوز المس على الحنف المخرق بكل حال
 ومع قول الثوري هو ازال المس عليه اذ امر **بكن** المشي فيه ويسمى خفا ومع قول

الأوزاعي يجوز المسح على الخف على باقي الرجل مع قول أبي حنيفة إن كان الخنق مقلراً
 ثلاثة أصابع في الخف ولو متفرقة لم يجز المسح عليه وإن كان دونها جاز فقول الشافعي وأهل
 مشد وقول أبي حنيفة ودونه في التشديد وقول مالك دون ذلك وقول الثوري والأوزاعي
 مخفف وقول داود مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووافقته الحقيقة الشريعة
 في ذلك ومن ذلك في أرجح قوليهما أنه لا يجوز المسح على الجرموقين مع قول أبي حنيفة
 وأحمد بالجواز وهي رواية عن مالك والقول الآخر للشافعي فالأول مشدد والثاني مخفف
 ووافقته الشريعة الحقيقة في التحفيف والتشديد فالجواز خاص بالملحمة وعدم
 الجواز خاص بغيرها المحكجة ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بعدم جواز المسح على الجوز
 إلا أن يكونا مجلدين مع قول أحمد بجواز المسح عليهما إذا كانا صفيقين لا يشق الرجل
 منهما فالأول مشدد والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجهاً
 الجواز إطلاق اسم الخف عليهما ووجه الثاني عدم إطلاقه وقد سكنت
 الشارع عن بيان ذلك فجاز المسح وعدمه بحملهما على حالين فن وجب غيرهما لا يجز
 ومن لم يجز غيرهما مسح عليهما ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أرجح قوليه أن من
 نزع الخف وهو بطهر المسح غسل قدميه سواء طال مدة النزع أو قصرت مع قول مالك وأحمد أنه
 إن طال الفصل استأنف ومع قول الحسن داود لا يجب غسل قدميه ولا استئناف الطهارة
 ويصلح كما هو حتى يجد رجليه متأنفا فالأول فيه تحفيف والثاني فيه تشديد والثالث مخفف
 بالكلية فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان فالغسل والاستئناف خاص من يقيم في المعصية وترد ذلك
 خاص من لا يقيم فيها كالعلماء والصالحين فإن أبا نعيم جيزاً لا يحتاج إلى أحيائها بالماء بعد النزع
 بخلاف أبا نعيم من يعصى فأخزم والله تعالى أعلم

+ باب الحيض +

أجمع الأئمة على أن فرض الصلاة ساقط عن الحائض مدة حيضها وعلى أنه لا يجب عليها
 قضاؤه وعلى أنه يحرم عليها الطواف بالبيت والبيت بالمسجد وعلى أنه يحرم وطؤها حتى ينقطع
 حيضها وعلى أن وطء الحائض في الفرج محرماً وعلى أنه إذا انقطع دمها لا قل الحيض لم يجز وطؤها
 حتى تعتزل وقال ابن المنذر إن ذلك كالإجماع وعلى أن الصلاة تحرم على الحائض سائر الجنب
 وعلى أنه يحرم بالنكاس ما يحرم بالحيض هذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق
 وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أن أول سن الحيض في الأنثى
 تسع سنين وهو القول الأرجح عند أبي حنيفة أيضاً مع الرواية الأخرى عند أبي حنيفة أن أول
 سنان البلوغ من خمس عشرة سنة فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
 فالأول خاص بمن بلادة حارة غالباً والثاني خاص بمن بلادة باردة كذلك ومن ذلك
 أقول مالك والشافعي أنه ليس لأمر انقطاع الحيض مدة معينة وإما الرجوع فيه إلى عادة المرأة
 فإنه يختلف باختلافها في الحرارة والبرودة مع قول أبي حنيفة في أحد قوليه إن أمراً سلون

وفي الرواية الأخرى ان لم يدر في الروميات الى خمس وخمسين ومع قول الحمل في رواية أن أمده
 خمسون مطلقا في العرييات وغيرهن وفي الرواية الأخرى ستون وفي الرواية الثالثة عن
 أن ابن عريبان فتنون أو عجيت خمسون فالأول محقق والثاني مشدود فرجع الأمر إلى
 مراتبتي ومن ذلك قول أبي حنيفة أن أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة أيام مع قول
 الشافعي أن أقل الحيض يوم وليلة وأكثره خمسة عشر يوما ومع قول مالك أن أقل الحيض ليلي
 لحد ويجوز أن يكون ساعة وأكثره خمسة عشر فالأول والثاني لحفف في أمر الصلاة والتقاء
 مثل دقيها ويصح أن يكون الأمر بالعكس لأن من احتياط للصلاة قل احتياطه للطهارة
 وبالعكس فرجع الأمر إلى مراتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أن أقل
 طهرين الحيضين خمسة عشر يوما مع قول أحمد أنه ثلاثة عشر يوما ومع قول مالك أنه أعلم بين
 الحيضتين وقتا يعتمد عليه وعن بعض أصحابه أن أقل عشرة أيام فالأول مشدود والثاني
 فيه تشديد والثالث محتمل للأمرين ولغيرهما فرجع الأمر إلى مراتبتي الميزان ولا يخفى أن
 الاحتياط للصحة الصلاة أولى من الاحتياط للطهارة من حيثان للتقاصد أموها الكرم
 الوساكن ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي تحريم الاستمتاع بما بين السرة والركبة من
 الحائض مع قول أحمد ومحمد بن الحسن بن الحسن بن أحمد وأبو مالك بن بعض كتابوا الشافعية بجواز الاستمتاع
 فيما دون الفرج فالأول مشدود وهو محمول على من لم يملك أربه والثاني لحفف وهو محمول على من
 يملك أربه يعني الأول تحريم التحريم لا تحريم العين تحريم الفرج ولذلك اختلف العلماء
 في تحريم الأول واتفقوا على تحريم الثاني ونظروا ذلك ما قالوه في قبله الصائم فتحرم على من
 لا يملك أربه ويجوز لمن يملك أربه يؤيد الأول ظاهر قوله تعالى ولا تقربوهن حتى يظهرن
 ما بين السرة والركبة يطلق عليه قرآن ومن حرم الحجاب تؤيد أن يقع فيه فرجع الأمر إلى مراتبتي
 الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في الرجح قولية أحمد في أهل الرواية
 أن من وطئ عاملا في فرج الحائض لا عزم عليه انما عليه الاستغفار والتوبة مع قول أحمد أنه
 يستحب له الصدق بدينار أو وطئ في إقبال الدم وبصفه في أدباره ومع قول الشافعي فيه
 القديم أنه يلزم العزامة وفي قدرها قولنا المشهور دينار كقول أحمد والثاني عتق رقبة بغيرها
 وفي الرواية الأخرى عن أحمد بن دينار أو نصفه من غير فرق بين إقبال الدم وأدباره فالأول
 لحففه والثاني فيه تشديد عتق الوقت غاية التشديد منها فرجع الأمر إلى مراتبتي الميزان والأول
 محمول على حال الفقراء الذين لا مال لهم والثاني محمول على حال المتوسطين وعتق الوقت محمول على حال
 أكابر الأعيان من الأمراء ونحوهم فافهم ومن ذلك قول أكثر العلماء أنه يحرم وطء من لم تقطع
 ذمه حتى تعتق أو لو كان الاقطار لا أكثر الحيض مع قول أبي حنيفة أنه أن تقطع ذمها لا أكثر
 الحيض جاز وطء ما قبل الفسل أن تقطع لأن أكثر الحيض لم يحن وطؤها حتى تعتق أو عتق
 وقت صلاة ومع قول الأوزاعي وداود إذا وضعت فرجها حاز وطؤها فالأول مشدود والثاني فيه
 تشديد والثالث محفف جدا ووجه من قال يحرم الوطء لمن التقط ذمه حتى تعتق غسلها ما

للبدن كله هو المبالغة في التطهيد لمعساه ان ينتشر من الدم الى خارج الفرج بانتشار
 العرق نظير ما ورد في حديث فانه لا يدري ان باتت يده ووجهه من قال يجوز وطؤها اذا غسلت
 فرجها فقط ان الذي حرّم الوطء لاجله خاص بالدم الخارج في الفرج وليس خارج الفرج
 دم يؤذى ذكر المجامع فاذا غسلت المرأة فرجها جاز وطؤها لان تعميد البدن بالماء لا يزيد الفرج
 طهارة ولا نظافة زيادة على غسله الذي في داخل الفرج وقد غسلته فيحمل قول الائمة
 بتحريم الوطء حتى تغتسل على من لم تستدل غلته كالشيخ الهرم ونجى قول ابو راعي وداود على
 من استندت غلته كالكتاب فرج الامر الى من تلقى الميزان ومن ذلك قول الشافعي وأحمد ان
 الحائض اذا انقطع دها ولم يتجدد ماء البيا تقيم ويحل وطؤها مع قول مالك وأبو حنيفة في الشهر
 عن ابنه ليحل وطؤها حتى تغتسل وأما الصلاة فتبطل وضلّى فالاول والخفيف والثاني مشدّد
 فرج الامر الى من تلقى الميزان + ويصح حمل الاول على من خاف العنت والثاني على من لم يخف
 ذلك + ومن ذلك اتفاق الائمة على ان الحائض كالجنب في الصلاة وأما في القرعة فقال
 أبو حنيفة والشافعي وأحمد انها لا تقرا القرآن مع قول مالك في احدي روايته انها تقرا القرآن
 وفي الرواية الاخرى انها تقرا آيات اليسيرة والاول نقله اكثر من اصحابه هو من هذا فالاول
 والثالث مخفف واحدي الروايتين عن مالك مشددة فرج الامر الى من تلقى الميزان والقواعد
 الشرعية تحكم على كل ما حوز للضرورة ينقد رفقها + ومن ذلك قول أبي حنيفة ومحمدا
 ان الحامل لا يجتنب مع قول مالك والشافعي في أرخص قولها انها تحيض فالاول مشدّد في أمور
 الصلاة وان الحامل اذا رأت الدم وضلّى الثاني مخفف في أمور الصلاة وانها اذا رأت الدم لا
 فالاول راعي أمور الصلاة والثاني راعي أمور الطهارة ولكن منها وجه ولكن راعي المقاصد
 مقدم على من راعي الوسائل في العمل قالوا وسبب خروج الدم من الحامل ضعف الولد فانه تغتسل
 بدم الحيض فاذا ضعف الولد قاص الدم وخروج ثم ان الضعف لا يكون غالبا الا في الاشتقاق
 من الشهر وان الولد ينفى في الفرج ولد لك كان من ولد لسبعة اشهر يعيش من ولد ثمانية
 اشهر لا يعيش والله اعلم + ومن ذلك قول الائمة الثلاثة يجوز وطء المستحاضة كما مضى فيهم
 قول أحمد بن حنبل وطؤها في الفرج الا ان خاف حليلها العنت فيجوز في اصح الروايتين + فالاول
 مخفف والثاني فيه تشديد فرج الامر الى من تلقى الميزان + ويصح حمل الاول على من خاف العنت
 أيضا فان دم المستحاضة لا يحل من بعض اوصاف دم الحيض فبقية بعض اذى لذكر المجامع
 فافهم + ومن ذلك قول الشافعي ان زمن الثقابين اقل الحيض حيض مع قول من قال انه
 طهر فالاول مخفف في أمور الصلاة والثاني مشدّد في أمرها وأمر الطهارة حتى لا تنفق الحائض
 بين يدي ربها في الصلاة وهي قدرة منتنة الراححة فلكل منها وجه من حيث علمها بالاحتياط
 للصلاة وللطهارة وجه الثاني الاحذ بظاهر حديث فاذا اقبلت الحيضة فدعي الصلاة واذا دبر
 فاعسلي غلتك الدم وصلي ثم لا تقطعي بعد اقل الحيض والقطاعة بعد اكثره والعلة في
 تحريم الصلاة نظير الدم فاذا انقطع ولم يتقاطر فلها ان تغتسل وتقبل كما يفعل عند انقطاعه

أكثر الحيض فتأمل + ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد كثر النفاس أربعون يوماً مع قول مالك
والشافعي أن كثره ستون يوماً وقال الليث ابن سعد سبعون فالأول مشدد في أمر الصلاة
والثاني فيه تخفيف وقول الليث تخفف جداً فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان - ومن ذلك قول
الأئمة الثلاثة إذا انقطع دم النساء قبل بلوغ الغاية جاز وطؤها أي بشرطه من غير كراهة
قول أحمد ليس له وطؤها في ذلك الظاهر لا بعد أربعين يوماً فالأول يخفف والثاني مشدد
ويصح حمل الأول على من كان يخاف العنف والثاني على من لا يخافه فإنتهى وقد ذكرنا من الباب
بعض مسائل فتنسب يا أيها المحدثون كره من مسائل الحيض على ذكرناه من رجوعه إلى مرتبة
الميزان والله تعالى أعلم بالصواب

٥ ركنات الصلاة +

أجمع المسلمون على أن الصلاة المكتوبة في اليوم واليلة خمس وهي سبع عشرة ركعة فرضها الله
تعالى على كل مسلم بالغ عاقل عاقل على كل مسلمة بالغة عاقله خالية من حيض أو نفاس وعلى أن
كل من وجب عليه من المكلفين تركها جاحداً الوجوب كفر وعلى أن الصلاة من الفروض
التي لا ينظر فيها النيابة بنفسه لإيماء وانفقوا على أن الأذان والاقامة تنصلوات الحنابلة
منزوعة وأجمعوا على أنه إذا اتفق أهل باب على تركه قوتلوا لأنه من شعائر الإسلام فلا يجوز
تغطيته وعلى أن التؤيب منزع في أذان الصبح خاصة وأجمعوا على أن السنة في العبد بين
والكسوفين والاستسقاء قبل الأذان بقوله الصلاة جامعة وعلى أنه لا يعتد بالأذان المسلم الجاهل
وأنه لا يعتد بأذان المرأة للرجال على أن أذان الصبي الميم معتد به وكذلك أذان المخنث إذا كان
حدثاً صغراً انفقوا على أن أول وقت الظهر إذا زالت الشمس وانتهى لا يقبل قبل الزوال وأجمعوا
على أن وقت صلاة الصبح طلوع الشمس انفقوا على أن تأخير الظهر عن وقتها في شدة الحر فصل
إذا كان يصيبها في مسجد الجماعة هذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق + وما اختلفوا
فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن فرض الثلاثة لا ينفذ عن المكلف ما دام عقله ثابتاً ولو
بأجزاء الصلاة على قلبه مع قول الإمام أبي حنيفة أن من عان الموت وعجز عن القيام وبأسه ينفذ
عنه الفرض فالأول مشدد وثالث تخفف وعليه عمل الناس سلفاً وخلفاً فلم يبلغنا أن أحداً منهم
أمر بالمخض بالصلاة ووجه قول الإمام أبي حنيفة المتقدم أن من حضره الموت صار في جميعه
قلبه مع الله تعالى أعظم من اشتغاله بمراعاة أمر الصلاة لأن الأفعال والأقوال التي أمرنا الشارع
بها في الصلاة إنما أمرنا بها وسيلة إلى الحضور مع الله تعالى فيها والمخض استهوى سيرة إلى
المخض وتترك فيها فصار حمله حكمة كماله إلى المخض وبهنا أسرار لا تنطلي
في كتابنا فافهم + ومن ذلك قول الإمام مالك والإمام الشافعي أن من أعنى عليه بمرض
أو سبب يقطع عنه فضله ما كان عليه في حال غائبه من الصلاة مع قول أبي حنيفة أنه لا يجب
القبض إلا إذا كان الأجل يوماً وليلة فنادونه فان زاد على يوم وليلة لم يجب القضاء
مع قول أحمد أن الأجل لا يمين وجوب القضاء بحال فالأول مخفف والثاني مفصل

والثالث مشدد فخرج الأمر الى مرتبة الميزان ووجه الأول خر وجه المعنى عليه عن التكليف
 حال غائبه ووجه الثاني الاخذ بنوع من الاحتياط مع خفيه المشقة في قضاء ما كان يوما وبيلة
 بخلاف ما زاد فانه يشق ووجه الثالث الاخذ بالاحتياط الكامل مع إمكان القضاء
 نستشيد الشارع فالامر بإمكان الصلاة وكيفية عن أن يأتي الصلوة يوم القيامة وصلاته بقضاء فكل
 من هذا الوجه وجه فاللائق بالأحكام من العلماء والصلحيين وجود القضاء لان التخفيف
 في عدم القضاء انما هو للعوام وقد كان الشيعي يؤخذ عن احساسه كينرا فبلغ ذلك الجحد فقال
 هل يرد عقله عليه في اوقات الصلوات فقالوا نعم فقال الجحد لله الذي لم يخز عليه نبيان ذنب في
 الشريعة استنى ومن ذلك قول الامام مالك والشافعي ان من ترك الصلاة كسلا لا يحل
 بوجوبها قتل حد الاكفر بالسيف ثم تجزى عليه بعد قتله أحكام المسلمين من العسل الصلاة
 عليه والدفن والارث والصحيح من ذهب الشافعي قتل الصلاة فقط بشرط اخراجها عن وقت
 الضرورة ويستتاب قبل القتل فان تاب والاقبل مع قول الامام أبي حنيفة انه يحبس قبل ابعاده
 يصلي وقا التحمل في إحدى رواياته وأخارها أمحيا به انه يقتل بالسيف بترك صلاة واحدة والحق
 عند جمهور صحابه انه يقتل لفكره كمن تد وتجرى عليه أحكام المرتدين فلا يصلي عليه ولا يورث
 ويكون ماله في الأول منه لتدريد من جهة القتل والثاني لمخفف من حيث الكيس وعدم
 القتل والثالث مشدد فخرج الأمر الى مرتبة الميزان ووجه الأول انما لا تكفر أحد من
 أهل القبلة بذنب غير الكفر المحم عليه ووجه الثاني علم الامام أبي حنيفة بأن الحق جل وعلا
 يجب بقاء العالم أكثر من اتلاف مع غناه عن المعاصي المطيع وقد قال الله تعالى ان يحول السلم
 فاجعلها وورد ان السيد داود عليه الصلوة والسلام لما أراد بناء بيت المقدس كان كل شيء بناء
 بينهم فقال يارب اني كما بنيت شيئا من بيتك يهدم فأوحى الله تعالى اليه ان يبق لا يقوم على
 يدي من سفك الدماء فقال يارب ليس ذلك في سبيلك فقال لي لكن اليسوا عبادي انتهى
 وفي الحديث لان يخطئ الامام في العفو فحلي الله من ان يخطئ في العقوبة انتهى فانه لا يلبغي
 لاحد ان يقتل رجلا يقول ربي الله الابأمر صريح من الشارع وأما وجه الثالث فهو غلبة الغيرة
 على جناب الحق جل وعلا فالعمل به راجع الى اجتهاد الامام لا مطلقا فان رأى قتله أصح
 للإسلام والمسلمين فلكما قتل العلماء الكلام رحمة الله تعالى واولوا فمحت في الإسلام فقرة لا يسأل الا الله عن ربي
 الامام ترك مقتله راجع لمصلحة ترجح على قدرته فافهم ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة ان الجائر اذا صلح فمحو النقص في
 بسلامه مع قول الشافعي انه لا يحكم بسلامه الا ان صلى في دار الحرب وفيها يا شهادتين
 ومع قول مالك انه لا يحكم بسلامه الا اذا صلى في الامن فمختارا قال واذا صلى في السفر
 وهو يخاف على نفسه لم يحكم بسلامه مطلقا سواء صلى في جماعة أم منفردا في مسجد أو غيره
 في دار الاسلام وعجزها فالاول مخفف جريا على قواعد الشارع من التخفيف على الضعفاء
 وقد بايم رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم على انه لا يزيد على صلاة يومين فقط من الخنق فابعده
 وقال يخلص صوت سيصلي الحسن ان شاء الله تعالى ووجه الثاني الاخذ بالعزيمة وهو انشياء

لا تحكم بسلامه الا اذا لم يكن في اسلام ربيته كما وجه قول الامام مالك فارجع الامر الى مرتب الميزان ، ومن ذلك قول الامام الى حنيفة ومالك والشافعي ان الاذان والاقامة سنتان للصلوات الخمس والجمعة مع قول الامام احمد انها فرض كفاية على اهل الامصار ومع قول اودانها واجبان لكن تصح الصلاة مع تركها ومع قول الارزاعي ان نسي الاذان وصلى عمدا في الوقت ومع قول اعطاء عن من نسي الاقامة اعادة الصلاة فالاول مخفف والثاني والثالث فيها تشديد ما والرابع مشدد في الاذان والخامس مشدد في الاقامة فارجع الامر الى مرتب الميزان ، ووجه الاول ان المسلمين لا يتناولون الى شدة تشديد في دعائهم الى الصلاة بل همته كل واحد منهم متوفرة على فعل كل صلاة بدو حركتها فكان الاذان الذي هو اعلامهم بالوقت انما هو على سبيل الاستحباب فقط ووجه الثاني ظاهرو هو انه يكفي اهل القرية اعلام رجل واحد او رجال بحسب عموم الصوت او الاصوات لاهل القرية لئلا ينقطع باب التساهل بالصلاة في اول وقتها وينادي الناس الى ان يكاد الوقت يخرج ، وايضا فانه ورد اذا اذن في قرية من أهلها ذلك اليوم من نزول القرآن وما كان كذلك فالتشديد فيه مطلوب لذلك تشدد داود رحمه الله تعالى بقوله بالوجوه تشدد غيره في عادة الصلاة في ترك الاذان أو الاقامة من حيث ان في كل منهما فتح باب النبي للوقوف بين يدي الله تعالى وجم الخشوع وكما الكضور لان الصلاة بدو ونما خارج مردودة على صلحها كما ورد فالاذان لورائك استتعار الكضور في محل الجماعة مثلا ولذلك كان الأكابر لا يحضرون الى المسجد الا بعد قول المؤذن حي على الصلاة حي على الفلاح ، وأما الاقامة ففي ثاني مرتبة للتهيؤ للحضور وقول الله اكبر ثالث مرتبة فهكذا فلتقيم الأحكام ، ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا سن للنساء الاقامة مع قول الشافعي انها السن في حضرة فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول ان النساء ما جعلن بالاصالة لاقامة شعاب الدين أما ذلك للرجال ووجه الثاني عموم خطاب الحق جل وعلا باقامة الدين للرجال والنساء وأظهر شعاره فارجع الامر الى مرتب الميزان ، ومن ذلك قول الامام الى حنيفة انه يؤذن للنساء ويقوم مع قول مالك والشافعي في الجعيد انه يقيم ولا يؤذن ومع قول احمد انه يؤذن للاولى والبقية ليلاتي وهو رواية عن الى حنيفة فالاول مشدد في أمر الاذان والاقامة ليتبين الناس بالتوقف بين يدي الله عز وجل والثاني مخفف ووجه ان الاقامة تكفي في هيئ الناس لان الاذان كان للحضور الى مكان الجماعة والناس فمحضه اصاب في الاقامة بين يدي الله تعالى ووجه الثالث زيادة النبي على الاذان للاولى وتشكليفوت الناس آخر سماع الاذان لها يتم المؤذن فارجع الامر الى مرتب الميزان ، ومن ذلك قول الامام الى حنيفة ان الاقامة مثني متني كما لا اذان مع قول مالك انها سلمها فرادى وكذلك عند الشافعي واحدا قول قد قامت الصلاة فهو متني فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث في تخفيف فارجع الامر الى مرتب الميزان ووجه الاول ان تكرار التكبير ما بعده تجزئ بالاسلام والايان وان لم يخرج المكلف بالقلعة

الاول منها كونه ذكرا لا افراتا ووجه الثاني منها كونه داعيا الى حضرة الله تعالى ولا يلتقي بالواقف
 فيها أن يكون جنبا محال ووجه الاول من المسئلة الثانية كون الاذان من متعائنا الاسلام
 وذلك واجب على الأمة ولا يجوز أخذ الاجرة على شيء من الواجبات ووجه الثاني منها
 كونه عملا ترجع مصلحته على المسلمين ويحتاج الى تعب في مراتب الاوقات فيما ز أخذ
 الاجرة عليه وقد رزق الاممة الواشون المؤذين واعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالخذ
 مرة صرة فيها فضة فكان الصمحا يرون ان ذلك كان بسبب اذانه ووجه الاول في مسئلة
 المحن كون ذلك لا يخل بالمعنى الذي شرع لنا الاذان وهو اعلام بوقت الصلاة ووجباتها
 فيها كونه نطق بالكلمة على غير ما شرعت من عدم المحن فدخل في عموم قوله صلى الله عليه وسلم
 كل عمل ليس عليه امرنا فهو ردى غير صحيح ومن ذلك قول مالك والشافعي ان الظهر
 يجب بزوال الشمس وجوبا موسعا الى أن يصير ظل كل شيء مثله وهو آخر وقتها المختار عندهم
 مع قول الامام أبي حنيفة ان الظهر لا يتعلق الوجوب بها الا آخر وقتها وان الصلاة في أول وقتها فلا
 والفقهاء بأسرهم على خلاف ذلك فالاول مشد من حيث تعلق الوجوب بأول الوقت والثاني
 مخفف من جهة تعلقه بآخر الوقت ووجه الاول الاخذ في التاهب للصلاة من زوال الشمس
 اهتماما بها ووجه الثاني ان حقيقة الوجوب لا تظهر الا اذا ضاق الوقت فهناك يحرم التأخير
 فالاول خاص بالامبرال الذين لا تشغلهم شغلة ولا يسع عن ذكوا الله والتمس خاص بمن لم
 اشغال دينية ضرورية كمن عليه دين والحج صاحب في طلبه فصارت ينسب ليو في ذلك الدين
 فافهم ومن ذلك قول الامام الشافعي ان أول وقت العصر اذا صار ظل كل شيء مثله بعد ظل
 الاستواء مع قول مالك ان آخر وقت الظهر هو أول وقت العصر على سبيل الاشتراك وقال أصحابنا
 أبي حنيفة أول وقت العصر اذا صار ظل كل شيء مثليه وآخر وقتها غروب الشمس فالاول مشدد
 من حيث توجه الخطاب للمكلف بالفعل وألوقت وثالثا فيه تشديد ما من حيث توجه
 الخطاب على المكلف في الوقت المشترك وان كان فيه تحقيق من حيث جوازنا خير الظاهر الى
 ذلك الوقت والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الثالث شدة الاهتمام بأمر
 الصلوة أو وقتها وهو خواص بمن لا علاقة لدينونه من العباد والزهاد والاول خاص بمن هو
 دون ذلك في الاهتمام ووجه الثالث اعتبار العدل بين أول الوقت وآخره الى ان يتأهب عباد
 الشمس للعبادة لها فان التحمل الالهي يشترط اول الوقت ويأخذ في الحقة بعد ذلك بأسدال الحجاب
 على العباد كما ساقى سبط في الكلام على حكمة القراءة في السرية والجهرية في باب صفة الصلاة
 ان شاء الله تعالى ومن ذلك قول مالك والشافعي في الجديد أن وقت المغرب عزوب
 الشمس لا يؤخر عنه في الاختيار عند مالك وفي الجواز عند الشافعي مع قول أبي حنيفة وأحمد ان
 لها وقتين أحدهما أقول مالك والشافعي في الجديد والثاني ان وقتها الى أن يغيب الشفق وهو
 القول القديم للشافعي والشفق هو الحمر التي تكون بعد الغروب فالاول مشدد والثاني مخفف
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والاول خاص بمن يخاف فوت الوقت لا اشتغاله بالانشاء أو غيره

والثاني خاص من لا يختلف ذلك لكن صلاة أول الوقت زيادة في الفضل لا سيما ان كان من أهل الصفوف
الاول بين يدي الله عز وجل وكذلك القول في وقت العشاء فانه يدخل اذا غاب الشفق عند
مالك والشافعي وأحمد وسبق الى الفجر في قول ان العشاء لا تؤخر عن ثلث الليل وفي قول اخونها
لا تؤخر عن نصفه فالاول مخفف وثالث مشدد والثالث فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة
الميزان والاول خاص بالضعفاء الذين لا يقدرين على تحمل التجلي والثاني والثالث خاص
بالكبار من الاولياء والعلماء لشغل التجلي الالهي فيه فان الموكب الالهي لا ينصب الا اذا
دخل الثلث الاضيق غالبا وفي بعض الاوقات ينصب من اول النصف الثاني واذا وقع التجلى
خف الشغل الذي كان المصل يحده في النصف الاول كما يعرف ذلك كل من كتبت الله تعالى
حجابه حتى صار كما لا شك بدليل قول الحق تعالى من سأل فاعطيه سؤله هل من مبتلى فاعانف
الى آخر ما ورد فلو لا خفة التجلى ما لطف الحق تعالى عباده بهذا السؤال فافهم + ومن
ذلك قول الائمة الثلاثة ان المختار في فعل صلاة الصبح ان تكون وقت التغليس دون الاسفار
مع قول ابي حنيفة ان وقها المختار هو الجمع بين التغليس والاسفار فان فاتته ذلك فالاصح اول
من التغليس الا في المزدلفة فان التغليس اولى وفي رواية اخرى لاحد ان الاعتبار بحال المصلين
فان شق عليهم التغليس كان الاسفار افضل وان اجتمعوا كان التغليس افضل فالاول مشدد
والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف لما فيه من التفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الاول خوف فتور الخدمة والتوجه المحاصل للمصلين من تجلي ربهم في الثلث الاخر من الليل وهو
خاص بالضعفاء ووجه ثانيا وجود امتداد للهمة والغرم في مناجاة الله تعالى صلاة الصبح
وهو خاص بالاقوياء الذين هم على صلواتهم دعائون فاعلم ذلك فانه نفيس + ومن ذلك
الاتفاق على ان تأخير الظهر عن اول الوقت في شدة الحر افضل اذا كان يصليها في مسجد الجماعة
مطلقا الا عند غالب اصحاب الشافعي فانهم شرطوا في ذلك البذل الحار وفعلها في المسجد بشرط ان
يفضد من بعد فالاول مخفف والثاني فيه تشديد ووجه الاول فتور غرم المصل في الحر عن
كمال الاقبال على مناجاة الله عز وجل ولذلك كرهوا للشافعي ان يقضي في كل حال يسوء خلقة
فيه ووجه ثانيا المباداة الى الوقوف بين يدي الله مع الصفوف الاول تعظيما لمكانة الحو تتأ
فان تأخير امر الله تعالى لا يقدر عليه الخواص وذلك اختلق التحليل ابراهيم عليه الصلوة
والسلام بانفاس المعبر عنها في رواية بالقدوم حين امر الله بالاحتضان فقالوا انه هل
لاصبر حتى يجزأ موسى فقال تأخير امر الله تشديد + ومن ذلك قول الامام ابي حنيفة اذا
ان الصلاة الوسطى هي العصر مع قول مالك والشافعي انها الفجر فالاول مشدد والثاني مخفف
التجلى الالهي في وقت العمل لطيفة الاما كما هو الاولياء بخلاف بالتجلى وقت صلاة الصبح وشغل التجلي في العصر
فيه يلزم جهل وشبهة بالتجلى في الصبح فانه في تجلي اللطيف والمختار غالبا كما يعرف ذلك
ارباب القلوب فرجع الامر الى مرتبة الميزان وفائدة معرفة الصلوة الوسطى ان يزيل الغيب الاضيق في زيادة الخضوع والخشوع
أكثر من غيرها وكان سيد علي الخواص حمدا لله يقول الصلاة الوسطى تارة تكون الصبح وتارة تكون

العصر سر ذلك لا يدرك الامتاحت ويقاس بما ذكرناه بقية المسائل في هذا الباب والله اعلم

(باب صفة الصلاة) *

أجمع الأئمة رضي الله عنهم على أن الصلاة لا تقبل الا مع العلم بدخول الوقت وعلى أن للصلاة أركان ثلاثة هي وعلى أن الية فرض وكذلك تكبيرة الإحرام والقيام مع القدرة والقراءة والركوع والسجود والميلوس في التشهد الأخير ورفع اليدين عند الإحرام ستة بالإجماع واجمعوا على أن ستر العورة عن العيون واجب أنه شرط في صحة الصلاة واجمعوا على أن طهارة النجس في ثوب المصلي وبدنه ومكانه واجبة وكذلك أجمعوا على أن الطهارة عن الحدث شرط في صحة الصلاة فلو صلى جنب بقوم فصلاته باطلة بخلاف سواء كان عالما بجنبته وقت دخوله فيها أو ناسيا وكذلك أجمعوا على أن استقبال القبلة شرط في صحة الصلاة الا من عذر وهو في شدة الخوف في الحرب وفي النقل للسافر أو سقرا أو طويلا على الواحدة للمضرة مع كونه مأمورا بالاستقبال حال التوجه وفي تكبير الإحرام ثمران كان المصلي يحضر الكعبة توجه إلى عيها وان كان قريبا منها فاليتقن وان كان غايبا فالعزاد وأخبار والتقليد لاهل هذا ما وجدته من مسائل الاجماع التي لا يصح دخولها في مرتبتي الميزان * وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك ستر العورة قال أبو حنيفة والمشافعي وأحمد أنه شرط في صحة الصلاة واختلف أصحاب مالك في ذلك فقال بعضهم أنه من الشرائط مع القدرة والذكر حتى لو بعد وصلى مكشوف العورة مع القدرة على السوا كانت صلاته باطلة وقال بعضهم هو شرط واجب نفسا لا أنه ليس من شرط صحة الصلاة فان صلى مكشوف العورة عامدا على عصي وسقط عنه الفرض والختار عند متأخري أصحابه أنه لا يلزم الصلاة مع كشف العورة بحال فالأول مستند معهم باختارهم متأخرو أصحاب مالك ومقابله فيه تشديد من وجه وتحقيق من وجه لما فيه من التفصيل فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجبا الأول أن كشف العورة في الصلاة بين يدي الله تعالى سؤا دلي لا يصح لصاحبه دخول حضرة الصلاة أبدا ومن لم يدخل حضرة الصلاة فكأنه لم يحرم بها فلا صلاة له فهو من ترك لمعه من أعضائه بلا غسل أو كس من صلبه وعلى بدنه نجاسة لا يعفى عنها ووجه الثاني أنه لا يحب عن الله شيء في نفس إلا موقفا فرق عند صاحب هذا القول بين صلاة من عليه ثوب وبين صلاة العريان وأما ستر العورة في الصلاة كما لا يندرج في صحتها وان عصي بتركه وهذا من المواضع التي تبع الشرع فيها العرف قد قال تعالى يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد والزينة مفسرة بالثياب لسأرة للعورة ومغف زينة على الخواص رحمه الله يقول لسان حال من وقف بين يدي الله تعالى بثياب زينة يقول لاهل تلك الحضرة على وجه الفخذ بالنعمة انظروا إلى ما أنعم الله تعالى على من الثياب النفيسة مع أن لا يستحق مثل ذلك وانظروا إلى أن الله تعالى في دخول بيته ومناجاة له بكل صمعة كوني لا استحق شيئا من ذلك بخلاف من وقف بثياب دنسة فخرقة فان حال

فيشعر بها تحت من كثر ان الغنة انتهي وسمعت ايضا يقول مروا ماءكم ان يستترن في الصلوة كالخائر
 اخذ ابا الاحتياط فقد تكون العلة في ذلك الاثنية لا دناءة الاصل وعدم الميل اليهن فانت
 هذه العلة تنقضي باذا كانت الامة جملة تزجر على الحرمة في الحسن والوضوء واما وجه من قال
 انها تستزجر كالحرجل فهو جار على عمل طائفة من السلف الصالحين الذين جعلوا العلة في وجوب الاستتر
 للنساء ميل النفس الى النظر اليهن غايلا لئلا يشتمهن عادة البعض افراد من الناس والباقي
 ينظر طبعه من انتهي وسمعت يقول ايضا انها كانت الحرمة تكشف وجهها وكيفية في الصلاة فتج
 لياب زيادة التعظيم لله تعالى عند العارفين ليقولوا اجدهم ان هذه في حضرة الله وحفظه
 يجوز لاحد ان يطعم بصره اليها لوجه من الوجوه كولد اللبوة في حجر اللبوة وهذا هو السر في كشف
 وجهها ايضا في الاحرام فانها في حضرة الله تعالى الخاصة فكان حكمه كشف وجهها حكم المحنة
 التي يصاد بها الطير في الفخ فمن حفظ الله تعالى اعظم المحضة ولم ينظر الى وجه المحرمة والامانة
 ابدأ اذ يامر الله الخي في خصه ومن استقاه الله تعالى غفل عن ذلك فظفر باستحقاق المقت
 من الله تعالى من هنا امر العلماء بوضع النقاب المتخاف على وجهها حال احرامها ليست خوافا على
 العوام من المقت اذا نظر الى وجه من هي في حضرة الله تعالى بعين اذن منه وسمعت ايضا يقول ان
 العارف اذا نظر الى شيء امرى امر الشارع به على خلاف العادة قائل ما ينظر في حكمته ويتعظيمها من
 الله تعالى انتهي وهذا الذي ذكرناه من جملة الحكمة في ذلك فتأمل فيه فانه نفيس ومن ذلك
 قول الامام أبي حنيفة واهله انه يجوز تقديم النية على التكبير وانما انما يبسر مع قول مالك والشافعية
 بوجوب مقارنته بالتكبير وانما لا يخفى قبله ولا بعده ومع قول الفقهاء امام الشافعية ربعا كانت
 النية ابتداء التكبير فانقضت الصلاة ومع قول الامام النووي انه يكفي المقارنة العرفية على الاحتياط
 بحيث لا يبعد ما قلا عن الصلاة اقتداء بالاولين في مسامحة من بذلت رخصة على الافة فالاول المحقق
 والثاني مشدد وما بعده فيه تخفيف فيجوز الامر الى من يتق المير ان وجه الاول عدم وجود دليل
 عن الشارع بوجوب مقارنة النية للتكبير فان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا
 يسمع الناس الا بالتكبير فلا يدري هل كانت النية تتقدم او تتأخر او تقارن ووجه الثاني
 ان التكبير من اول اركان الصلاة الظاهرة وان يكون الال بعد وجود بناء في شخص المصلي
 افعال الصلاة واقوالها في هذه حال التكبير ووجه كلام الفقهاء والنووي في تخفيف العوام
 وايضا ح ذلك ان من غلبت روحانية على جسمانية يسهل عليه استحضار النية في النية
 واحدة للطاقة الارواح بخلاف من غلبت جسمانية على روحانية فانه لا يكاد يتعقل الامور
 الا شيئا بعد شيء لكتافة حجابها فالاول خاص بالاكابر والثاني خاص بالعوام لكن لا يخفى ان
 غلبت روحانية على جسمانية هو المصطلح حقيقة لدخوله حضرة الله التي لا يطمع الصلاة الا
 فيها بخلاف من كان بالعكس فانه مصطلح صورة لا حقيقة فاعلم ذلك فانه نفيس من ذلك
 اتفاق الائمة على ان تكبير الاحرام فرض وانما لا تقصر الا بلفظ مع ما حكى عن الرهري ان القبلة

تعتقد بحمد النبي من غير لفظ بالتكبير فالاول مشدد والثاني مخفف فخرج الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول ان تكبير الحق جلي وعلا وان كان مرجعا الى القلب فهو مطلوب الاظهار اقامته
استاذ كبرياء الحق تعالى في هذا العالم وتذكير الناس ان يكبروا ربه عن كل عظمة تجلت لهم
ويقولوا الله اكبر عن كل كبرياء وعظمة تجلت لقلوبنا وهذا خاص بالاكار من الاولياء والعلماء
بخلاف الاما عزفانه ربما تجملت لهم عظمت الله تعالى فزعموا فلم يستطع احد منهم النطق
وايضا فان كبرياء الحق تعالى لا يطلب من العيد اظهارها الا في عالم الحجاب واما في عالم الشهادة
فذلك مشهود لجميع اهل الحضرة فلا يحتاج الى اقامة شعاريه اقيام شهود الكبرياء في قلوب
الكل فافهم فان قال قائل ما الحكمة في قول المصلي الله اكبر مع قولهم كل شيء خطي بالالتزام
بخلاف ذلك فالجواب ان الحكمة في ذلك كون المصلي يستغفر به عظمة الله عز وجل انه تعالى
اكبر من جميع ما خطى بالال والقلب من صفات التعظيم لكن رضى الله تعالى بالعبادة
اكرمهم ان يخاطبوا بما يتجمل لهم يقولهم اياك نعبد وياك نستعين بالكاف وجعل تعالى نفسه
عين ما تجل لقلبه عبده فافهم فعلم ان خلاص العبد ان يخاطبها بمنزها عن كل ما يحيط بالال
كما عليه الاكار من الاولياء ومن ذلك قول الامام ابي حنيفة انه لا يتقين لفظ الله اكبر بل تنقل
الصلاة بكل لفظ يقتضي التعظيم والتفخيم كالعظيم والجليل حتى لو قال الله ولم يزد عليه
انقلبت الصلاة مع قول الشافع انما لا تتعبد بذلك وتتعد بقوله الله اكبر ومع قول مالك
واحمد انما لا تتعبد الا بقوله الله اكبر فقط فالاول مخفف والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد
فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه هذه الاقوال ظاهرة ومن ذلك قول مالك واهله
والشافعية انه اذا كان يحسن العربية وكبر غيرها لم تتعد صلاته وقال ابو حنيفة تتعبد
فالاول مشدد والثاني مخفف فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثاني كون الحق تعالى
عالم بجميع اللغات فلا فرق بين اللغة العربية وكبر غيرها ووجه الاول التقييد بما صرح عن
الشارع من لفظ التكبير بالعربية فهو اولى ومن ذلك قول مالك والشافعية واحمد
باعتقاد رفع اليدين في تكبيرات الركوع والرفع منه مع قول ابي حنيفة بانه ليس بسنة فالاول
مشدد والثاني مخفف فخرج الامر الى مرتبة الميزان وكذلك القول في حد الرفع فان ابي حنيفة
يجعله الى ان يجاذى اذنيه ومالك والشافعية واحمد في أشهره اية الى حد وومكيد فالاول
مشدد والثاني فيه تشديد ووجه الاول في المسئلة الاولى ان رفع اليدين بالاصالة كالنقطة
عند القدم على الملك وعند مفارقة حضرة المصلي كالقادم على الملك في حال ركوعه وكلامه
الحضرة قربه في حال الرفع الى القيام في الاعتدال فكان لسان حال من رفع يديه للاعتدال يقول
يا رب ما ادبرت عن حضرتك عن ملل واذا ذلك امتثال الامر وكذلك القول في الرفع
من السجدة الاولى واما من مشروعيته الرفع عند الانتقال من الاعتدال الى الهوى للسجود
فلان الهوى المذكور في الآية الخطوع لله عز وجل وفيه غاية التعظيم لله عز وجل فافهم
رفع اليدين ووجه آخر انها ان حقيقة القدم انما هو تكبير الاحرام فقط بحيث كبر حضر

قديم الله الى اخر صلاته من غير مفارقة لتلك الحاضرة فلا يخرج الى دفع وهذا خاص بالاسما
 والاول خاص بالعوام الذين يقع منهم الخرج من حضرة الله الخاصة بعد تكبير الاحرام فافهم وجه
 الاول في هذا الرفق ان الرأس محل تكبير ياء العبد فيرفع يديه بالتكبير بشارة الى ان تكبير ياء الحق تعالى
 فوق ما يتعلق العبد بتكبير ياء الحق يصلح على كل حال هو الامر عليه في نفسه ووجه الثاني اختصاص الناس
 في الهيئة التي كان صلى الله عليه وسلم يفعلها فحلى كل واحد رآه وكل حاله منها تغطي المقام يود
 من الخيفة ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من عجز عن القعود في الصلاة صلى مضطجاً
 على جنبه الايمن مستقبل القبلة فان لم يستطع استلقى على ظهره ويستقبل بوجهه حتى يكون
 ايماءه في الركوع والسجود الى القبلة فان لم يستطع ان يوحى برأسه في الركوع والسجود
 وما يطرأ مع قول الي حنيفة انه اذا عجز عن اليماء بالرأس سقط عنه فرض الصلاة فلا و
 مشدد بقا للشارع في نحو حديث اذا لم تكبر يامراً فأتوا منه ما استطعتم والثاني مخفف
 وجهه ان اشعار الصلاة لا يظهر الا بالقيام والقعود واما اليماء باطراف فلا يقوم به شئ الا كما
 المختص لم يبلغنا عن احد من السلف انه امر المختص بالاجاز عن اليماء بالرأس بالصلاة انما ذلك
 راجع الى عزم العبد من ريعه وحل يامره ومن ذلك قول الائمة بوجوب القيام في الفريضة
 على المصلي في سفينة ما لم يخش العرق او دود وان الرأس مع قول الي حنيفة لا يجب القيام في
 السفينة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول تشدّد الاهتمام
 بأمر الله بالوقوف بين يديه وهو خاص بالاكابر الذين لا تشغلهم مراعاة الوقوف والاحوت
 السقوط عن حضور قلوبهم مع الله ووجه الثاني خوف التثويث بمرأاة الوقوف وعدم السقوط
 المذهب المشعور الذي هو شرط في صحة الصلاة عنده وهو خاص بالاصاغر فاذا صلى احرص هم
 جالساً قدر على المشعور والحضور فكان القعود أكمل في حقه لعدم حضور قلبه مع الله اذا قام فقام
 ومن ذلك اتفاق الائمة على استحباب وضع اليمنى على الشمال في القيام وما قام مقامه مع قول
 مالك في أشهر وايته انه يرسل يديه ارسالا ومع قول الاوزاعي انه يجتنب فالاول مشدد والثاني
 وما بعده مخفف وان تفاوت التخفيف ووجه الاول ان ذلك صورته وقفت العبد بين
 يدي سيده وهو خاص بالاكابر ومن العلماء والاولياء بخلاف الاصاغر فان الاول لهم انحاء اليمين
 كما قال به مالك رحمه الله ووضح ذلك ان من وضع يمينه على اليسار يجتنب في مراعاته الى جهته
 الذهن اليه فيخرج بذلك كمال الاقبال على مناجاة الله عز وجل التي هي روح الصلاة وحقيقتها
 بخلاف الرعايا مجتنبية ثم اختلفوا في محل وضع اليمين فقال ابو حنيفة تحت السرة وقال الشافعي
 والشافعي تحت صدره فوق سترته وعن أحمد روايتان اشترها تدهيباً حنيفة وانما رها الحزب
 ووجه الاول خفة كونهما تحت السرة على المصلي بخلاف وضعهما تحت الصدر فانه يجتنب
 الخمر انما الثقل اليمين وتدلها اذا طال الوقوف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان فلذلك
 كان استحباب وضع اليمين تحت الصدر خاصاً بالاكابر الذين يفقدون على مراعاة شيلين
 معاً في ان واحد دون الاصاغر وسعت سيدى عليا الخواص رحم الله يقول وجه قول من

قال بعد استجاب وصم اليدين تحت الصدر ثم ورد ذلك من فعل الشارع كون مواعاة المصل
 بدواما تحت الصدر يشغل غالباً عن مواعاة كمال الاقبال على مناجاة الله عز وجل فكان
 ارسالهما او جعلهما تحت السرّة مع كمال الاقبال على المناجاة والمحضو مع الله أولى من
 هيئة من الهيئات فمن عرف من نفسه العجز عن مواعاة كونه يديه تحت صدره في الصلاة الا
 الغفلة عن كمال الاقبال على الله عز وجل فارسل يديه بحجبه أو يده صرح الشافعي في الام
 فقال وان ارسالهما ولم يبعث بهما فلا بأس من عرف من نفسه القذرة على الجمع بين الشئين
 في أن واحد كان وضع يديه تحت صدره أولى بذلك حصل الجمع بين أقوال الأئمة رضي الله
 عنهم انتهى ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة باستجابه عاء الافتتاح بعد التكبير قبل القراءة مع
 قول مالك استجابه بل يكبر ويفتح القراءة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجح الامر الى
 مرتبتي الميزان ووجه الاول كون الاستفتاح كالاستئذان في الدخول على الملوك ووجه الثاني
 تنزيه الحق تعالى عن التجزئ حيث اذن عليه فصاحب القول الاول يقول ان الشرع تنبع في
 ذلك العرف وصاحب القول الثاني يمنع ذلك خوفاً من توهم التجزئ فافهم ومن ذلك قول
 حنيفة بالتعود أو ركعة من الصلاة فقط مع قول الشافعي أنه يتعوذ اول كل ركعة ومع قول
 مالك انه لا يتعوذ في الفريضة ومع قول البخاري وابن سيرين ان حمل التعوذ انما هو بعد القراءة فالا
 مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تخفيف فلكل الروافع فرجح الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
 الاول حمل المصل على الكمال حتى انه من شدة غروره يطرد ابليس عن حضرة الصلاة فاذا استعا
 منه أو ركعة ذهب لم يرجع اليه في تلك الصلاة ووجه الثاني حمل المصل على حال اقبال
 الناس من عدم قوة الغرور في طرد ابليس فلذلك كان يعاوده المرة بعد المرة فلحق حمل المصل
 الى تجديد الاستعاذة منه ليطرده عن حضرة ووجه الثالث حمل المصل على شدة الغرور في القيام
 الى الفريضة وشدة اقباله على الله تعالى فيها وذلك أمر محرق ابليس كما جرت مجازفة في النوافل
 فان الهمة فيها ناقصة والمكلف فيها عجز بين الفعل والترك فلذلك كان ابليس يحضر منها
 ليوسوس له بالاستجاب بنفسه ورؤيته بذلك على من لم يفعل كقتله فلقاحه الى طرده ووجه
 الرابع حمل قوله تعالى فاذا قرأت القرآن على الفراغ منه وذلك لان ابليس يحضر قراءة القرآن
 لانه مشتق من الغيرة الذي هو الحزم فاذا حضر سجدة كونا اختياره القارئ الى طرده بالاستعاذة
 وهذه نكتة استنبطتها من لفظ القرآن ولو أنه تعالى قال فاذا قرأت القرآن لم يجز القائل
 الى استعاذة وان كان القرآن قرأنا فافهم فعلم ان الاستعاذة في أول الركعة الاولى فقط
 خاص بالاكال الذين اذا استعاد أحدهم من الشيطان مرة واحدة فرمته فلا يعود يقرب حتى يفر
 من الصلاة والاستعاذة في كل ركعة خاصة بالصاغر الضعيف الغرم الذي لا يقدر احد
 على طرد الشيطان من اول الصلاة الى آخرها بالاستعاذة الواحدة فلذلك أمر الأئمة مثل هذا
 بالاستعاذة في كل ركعة ليعاوده الشيطان للمرة بعد المرة وان قراءته في كل ركعة يتلها ركعة
 وسجدتين القراءة الاخرى فكلها قراءة تجددت بعد طول زمن وقد قال تعالى فاذا قرأت

القرآن فاستغنى بالله من الشيطان الرجيم فكان في ذلك عمل بالاحتياط فان قلت فما الحكمة
 في الامر بالاستغادة من ابليس بالاسم الله دون غيره من الاسماء الالهية فهل لك حكمة
 والجواب ان حكمة ذلك كون الاسم الله اسما جامعاً للحقايق الاسماء الالهية كلها وابليس
 يحضر ان الاسماء فلوانه تعالى أمر العبد بالاستغادة بالاسم الرجيم أو المتقهم مثلاً لا في الله
 ابليس فوسوس له من حضرة الاسم الواسع والمجد متلاً فلذلك سر الله تعالى على ابليس جميع
 طرق الاسماء الالهية التي يدخل منها ابليس قلب العبد بالاسم الجامع فان قيل ان ذكر
 ابليس في تلك الحضرة قد يشيع تزيين حضرة الله عنه فالجواب انما أمرنا الحق تعالى ان لا نعبد
 في تلك الحضرة سوا الله في الشفقة علينا من وسوسة التي يخرجنا من حضرة شهودنا للحق
 تعالى ولولا هذه الشفقة ما كان أمرنا بذلك وهذا الملعين في حضرة المظهرة من ياد فم الاشياء
 بالادخف فان قيل كيف أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاستغادة من ابليس هو معصوم فماذا
 انما هو معصوم من العمل بوسوسة لا عن حضرة كما اشار الى ذلك قوله تعالى وما ارسلنا من قبلك
 من رسول ولا نبى الا اذا تمنى انلقى الشيطان في امنيته الا انك فكل نبى معصوم من عمله بوسوسة
 لا من وسوسة ويصح ان يكون ذلك من باب التشريع لا من باب السواء كما لو اكلوا واهلوا
 عصمتهم ولذا اتفق الأئمة على استحباب الاستغادة دون كونها مرة أو أكثر من مرة احتياطاً
 للناس ورض الله تعالى عن الأئمة ما كان اشققهم على دين هذه الاثمة آيين آيين وسمعت سيد
 علياً الخواص رحمه الله يقول وجه من قال من الأئمة ان المصلي يستعين بركعة واحدة في الركعة
 الاولى احسان الظن به وانه من شدة غرضه بفرقه الشيطان من أول مرة فلا يعود اليه ولو ان
 ذلك المصلي فان لذلك الامام ان ابليس يعاود في المرة بعد المرة بالامر بالاستغادة منه في كل مرة لانه
 أكثر احتياطاً وهذا هو وجه من قال من الأئمة انه يستعين في كل ركعة وليس هو سوء ظن في
 حق ذلك المصلي فافهم وتامل في هذا الحل فانك لا تجد في كتاب به حصل الجمع بين قول
 الأئمة واستقيم الطالب معرفة عن تضعيف قول غيرهم والله اعلم ومن ذلك قول الشيخ
 ومحمد بن يحيى القزويني في كل ركعة من الصلوات الخمس مع قول أبي حنيفة انما لا يجزى في
 الاولتين فقط ومع قول مالك في أحسن رواية يمانية ان تلك القراءة في ركعة واحدة صلاته
 سجد للسهو وأجزائه صلاته الا الصبح فانما تترك القراءة في احدى ركعتيه باستئناف الصلاة
 فالاول شدة والثاني فيه تخفيف والثالث فيه لتشديد فجمع الامر الى ما يقتضيه وجه
 الاول الاتباع والاحتياط وهو خاص بالهلولة في صلاة يتم بقراءة في كل ركعة ليجتمع قلبه
 على الله تعالى الذي هو قوام الكلام اذا القرائ مستتق من القراءة الذي هو الجمع كما مر ولا بد
 قراءة اشارة في كل ركعة فان ذلك يشترط لانه رأس من اجتمع بقلبه على الله عز وجل
 بقراءة وغيره اوجه الثاني ان من اجتمع بقلبه في ركعتين مدة ذلك الاجتماع الى اخر صلاته فلا
 يحتاج الى قراءة مجمعة ووجه الثالث وجود القراءة في معظم الصلاة ان كانت رابعة او ثالثة
 فكان اياها كالسنة يجذب بسجود السهو والله اعلم ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة رحمه الله

بعد وجوب القراءة على المأموم سواء جهرا وأسررا لأن التنزيل له القراءة خلف الإمام بحال وكذلك
 قال مالك وأحمد أنه لا تجب القراءة على المأثور بحال بل كونه مالك للمأثور أن يقرأ فيها بجهرة
 الإمام سواء سمع قراءة الإمام أو لم يسمعه واستحب أن يجعل القراءة فيها خافت فيه الإمام مع قول الشافعي
 تجب على المأموم القراءة فيها سريرة الإمام خفيا وفي الجهرية في أرجح القولين وقال الأصم والحسن
 بن صالح القراءة سنة فالأول محقق والثاني والرابع في كل منهما تخفيف وأما الثالث فمستد
 فخرج الأمر إلى مرتبة آتية + ووجه الأول والثاني ما ورد من قول صلى الله عليه وسلم
 من كان له إمام فقرأه الإمام له قراءة التثنية وذلك إن مواد الشارح من القراءة جمع قلب المصلي
 على ما ورد به وذلك حاصل في قراءة الإمام خاصا من حيث اللفظ ومعنى في حق الأما من
 حيث السران في الباطن من الإمام إليه ووجه استحباب جعل القراءة فيها خافت فيه
 الإمام دون الجهرية قوله تعالى وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا فخرج القراءة السريرة فأنه
 لا يصح السمع فيها ولا الانصات فكانت القراءة خلف الإمام فيها أولى وأما وجه من كونه القراءة
 خفية الإمام فهو من حيث انفصاله فيمنع إمامه بالقلب كما عليه الأصابع والأقلام
 من يتلون به ولا يسمعوا قراءته كما هو أوجه من أوجب القراءة على المأموم فهو الإخذ
 بالأصابع من حيث أنه لا يسمع قلب المصلي بل الله تعالى على وجه الكمال الإقرار أنه هو وهو خاص
 بالأصابع من أصل الفرق وأما وجه من قال أن القراءة سنة فهو يفتي على أن الأمر بالقراءة
 سنة وصاحب هذا القول يقول في توضيحها لأصلها الآية فأنه لا يثبت على أي كمال
 نظير الآية صلاة بل هي كمالها الذي لا يحد + ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد في أشرف
 الروايات أنه لا يثبت أنه تبيين القراءة بالانقضاء في كل صلاة وأنه لا يثبت في القراءة بغيرها مع قول
 أحمد في حديثه أنه لا يثبت في الصلاة الأولى من حيث أن الصلاة في كل صلاة من الله تعالى في كل صلاة
 ويجوز أن يكون الأمر بالسنة أي من حيث أن الصلاة في كل صلاة من الله تعالى في كل صلاة
 من القرآن لا يثبت في الصلاة في كل صلاة من الله تعالى في كل صلاة من الله تعالى في كل صلاة
 وأيضاً ذلك أن من قال بتعين القاشة وأنه لا يثبت في الصلاة من الله تعالى في كل صلاة
 التي كانت يتلى من التواتر مع تأييد ذلك في السلف والخلف وأما قلنا أنها خاصة بالأما بل كمالها
 جازمة لجميع أحكام القرآن فمن قرأها من أهل الكسوف فكانت قرأ جميع القرآن من حيث
 الثواب وفيهم جميع أحكامه وذلك سميت أم القرآن قالوا أو أعظم دليل على بوجوبها وبغيرها
 حديث مسلم عن عائشة يقول الله عز وجل عتقنا الصلاة بيني وبين عبدي نصفين ولعبدي سؤال
 يقول العبد الحمد لله رب العالمين فيقول الله تعالى الحمد لله رب العالمين فيقول العبد الحمد لله رب العالمين
 بالقراءة وجهها بجزء منها وأما وجه من قال لا يثبت في الصلاة بل يثبت في الصلاة من
 القرآن فهو أن القرآن كله من حيث هو بجزء الصفات الحق تعالى ولا تقاض في صفات
 الحق تعالى بل كلها منسوبة فلا يقال رحمتاً أفضل من غيره ولا كسبه من حيث الصفات
 القائمة بالذات وإنما التقاض في ذلك راكع إلى ما يتعلق بالخلق من حيث النعيم والعز وقيل

أجمع القوم على أنه لا تفاضل في الأسماء الإلهية وهي حقيقة الصفات فكل شيء أعجم قلب العبد على الله تعالى صحت به الصلاة ولو أساء من أسمائه كما أشار إليه ظاهر قوله تعالى وذكر اسم ربه فصله فان قيل قد ورد تفصيل بعض الآيات والسور على بعض فمنا وجه ذلك فالجواب وجهه أن التفاضل في ذلك راجع للقراءة التي هي مخلوقة لا إلى المقروء الذي هو قول بسم نظير ما إذا قال الشارح لنا قولوا في الركوع والسجود الذكر الغلاني فان قولنا ذلك الذكراً فضيل من قراءة القرآن فيه بل ورد النبي عن قراءة القرآن في الركوع وذلك من حيث أن التقاري تأييد عن الحق تعالى في تلاوة كلامه والتأصيل الغلاني هو محل صفة القيام لا الذل الذي هو محل الركوع كما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله فعلم من جميع ما ذكرناه أن كل من أعطاه الله تعالى القدرة على استخراج أحكام القرآن كلها من الفاتحة من أكابر الأواباء يتعين عليه القراءة بالفاتحة في كل ركعة ومن لا فلا ولم يحدث الوارد في قراءتها بالخصوص فهو على الكمال عند صاحب غير القول كما في نظائره من نحو قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد وأنه مثل حديث الصلاة الألفاً تحت الكتاب على حد سواء كما وقد سمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالى يقول قد كلف الله تعالى الأكابر بالإطاعة على جميع معاني القرآن الطاهرة في كل ركعة فإذا ذلك كما يحصل لهم من قراءة الفاتحة فلزموا قراءتها ولم يكلف الأصابع بذلك بحجهم عن مثل ذلك فكلام الأئمة الثلاثة خاص بالأكابر والأولياء وكلهم إمام أي بصفة خاص بالعوام ووجه كون تعيين الفاتحة في صلاة العوام تحفيظاً لعدم تكليفهم بفهم معاني جميع القرآن منها كما أن قراءة غير الفاتحة قد تكون تشديداً على الخواص أي بفهم من حيث تكليفهم بجميع القلب على الله تعالى بذلك فإنه ليس بام للقرآن كالفاتحة والغالبية التفرقة أمر ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة ومالك أن البسملة ليست من الفاتحة فلا يجزئ مع قول الشافعي وأحمد أنها من الفاتحة وكذلك القول في الجهر بها فإن من هذا الشافعي الجهر بها ومذهب أبي حنيفة الأسرار بها وكذلك أحمد قال مالك يستحب تركها والافتتاح بالمحمد لله رب العالمين وقال ابن أبي ليلى يمتنع قال الشافعي الجهر بها بدعة فخرج الأسماء في المسائلتين التي مرتبتي الميزان ووجه الأول في المسألة الأولى والثانية الاتباع فقد ورد أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأها مع الفاتحة تارة ويتركها تارة أخرى فاتخذ كل مجتهد بما بدعه من إحدى المسائلتين وفي ذلك تنزيه للأكابر والأصاغر من أهل الكشف والعجز عن رفع حجابها حين دخل في الصلاة وكان مشاهير الحق تعالى بقلبه فلا يباين ذلك ما سمع الذي هو شعار أهل الحجاب من لم يكن شافعي حجاباً فالتناسب ذكر الاسم الشريف ليتبين كونه صاحب الاسم كما ورد في بعض الهدايا الربانية إذا لم توفى فالزم اسمي فاتخذنا من هذا أن من رآه بقلبه لا يؤمر بذكر اسمه ومن هنا لغت بعضهم ذلك في شعر فقال

بذكر الله تزداد الذنوب + وتبطل البصائر والقلوب
وذكر الله أفضل كل شيء + وتبطل الذنوب ليس لها مغيب

ويؤيد ذلك أيضا قول السبيلي رحمه الله حين قالوا المني يستخرج فقال لا ذلهم أ والله تعالى لا
 أي لأن الذكركو لا يكون الا في حال الجماع عن شهوة والمذكور كما متنى الشيخ الاحقره الشهود لا لها
 هي التي لا يرى الله تعالى فيها ذكرا ينسائه اكتفاء بمشاهدته تعالى ومناجاة بالقلوب حصرة
 الحق تعالى حصرة بفتح وخرس لشدة ما يطوق أهلها من الهيبة والتعالي قال تعالى وحشعت
 الاصوات للوحى فلا تسمع الا همسا وسمعت اخي افضل الدين رحمه الله يقول الذكركو بالسنة
 مشروعا لا كبروالاصاغر لان حجاب العظمة لا يرتفع لاحد ولا لانياء ولا ليه من حجاب كنه
 بدق فقط انتهى وهو كلام يقين لا يوجب في كتاب سمعت سبيل عليا الخواص رحمه الله
 يقول ذكر الله تعالى على نوعين ذكر لسان وذكر حضور كما ان ترك الذكركو على نوعين
 من حيث الغفلة وترك من حيث الحضور والاهمسة فالاول من الذكركين مفضول والثاني فاضل
 والاول من التركين مذموم والثاني محمود وهو الذي حملنا عليه قول السبيلي انفا وسمعت
 سيد عليا المرصفي رحمه الله تعالى يقول انما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يترك السنة
 في بعض الاوقات ويتركها في بعض الاوقات لتسريعا للضعف وامته واقويائهم والافهم
 صلى الله عليه وسلم حاضر مع رب على الدوام لانه ان الحضره واخر الحضره وامام الحضره وسمعت
 سيد عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول لولا ان الله تعالى امر الاكابر بالجموع للقراءة و
 الاذكار اذ اوقفتوا بين يديه في الصلاة ما لمجر احد منهم ان يطق بكلمة نعم الهيبة
 تلك الحضره ولكن ربما قيل له الحق نعم في بعض الاوقات بما هو فوق طاقته فيجوز عن الجهر
 او بالتكسر فيكون ذلك من باب تولي صلى الله عليه وسلم اما السني يستن لي فاقدم ومن ذلك
 قول بعض اصحاب الشافعي انه ينبغي القراءة بالانخفاض والاطهار والتفكير والتركيز والادب
 ومخو ذلك مع قول بعضهم ان ذلك لا ينبغي في الصلاة لئلا يشتغل العبد عن كمال الاقبال على
 مناجاة الحق تعالى فالاول مستند والثاني مخفف فجمع الامم الى مرتبة الميزان ووجه الاول
 في مخو قوله صلى الله عليه وسلم حلفوا القرآن باصواتكم اى حلفوا باصواتكم بالفاظ القرآن
 والا فالقرآن من حيث هو قرآن لا يصح من احد تحسينه لانه قديم وحنفة من صفات الحق تعالى
 واما التحسين راجع للقراءة والتلاوة لا للقرآن المتلو ومع ذلك فمراعاة ذلك في الصلاة من
 بالاكابر الذين لا يشتغلهم ذلك عن الله عز وجل وعدم مراعاة ذلك خاص بالاصاغر الذين
 يشتغلهم ذلك عن الله عز وجل وهما اكثر الناس سلفا وخلق الله علم من وذلك قول
 أبي حنيفة وما لك فيمن لا يحسن القاءة ولا يعرفها من القرآن انه يقوم بقدرها مع قول الشافعي
 انه يسبح بقدرها فالاول تحقيق الثاني مستند فجمع الامم الى مرتبة الميزان ووجه الاول
 الوقوف على حلها ورد فلم يرد لنا ان من لم يحسن القاءة ولا يعرفها من القرآن انه يسبح
 الله بدل ذلك وقد قال بعضهم ان الابتداء اولى من الاستدعاء ولو استحسن وقد يكون في قرينة
 القرآن خصيصه لا توجد في غيره من الاذكار كما تقدم من ان القرآن مشتق من القراء
 الذي هو الجمع فيجمع القلب على الله وأما وجه الثاني فيما ليقاس بمجامع ظاهر قوله تعالى

وذكر اسم ربه فصلي اذ ذكر الله تعالى بحمده قلبا بعد على الله تعالى غالبا كما ذكره صلى الله عليه وسلم بالقرآن من
 حيث حصل جميعه القلب فيه على حضرة الله تعالى واما وجه تخصيص الامام الشافعي بالذكر
 يقول المصنف سبحانه الله وانحله لله ولا اله الا الله والله اكبر فلما ورد مرورها انه أحب
 الكلام الى الله عز وجل فاقوم + ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة انه ان شاء المصنف صلى الله عليه وسلم
 بالفارسية وان شاء قرأ بالعربية مع قول أبي يوسف وعلم ان كان يحسن الفاتحة بالعربية لم يقرأ
 غيرها وان كان لا يحسنها فقرأها بلغته اجزا فجمع قول يفتي الأئمة انه لا يجوز القراءة بغير
 العربية مطلقا فالاول لحققت والثاني مفصل الثالث مشدد فجمع الامر الى مرتبتي الميزان +
 ووجه الاول ان لم يصح رجوعه عن الله تعالى الى جميع اللغات ولم يرد لنا في من القراءة
 بالفارسية وضار الامر الى اجتهاد المجتهدين فان قال قائل ان القواعد بغير العربية تخرج القرآن
 عن الإعجاز قلنا الاعجاز حاصل بقراءة هذا المصنف بالنظر المعنى فانه بدرك ان القرآن بالفارسية
 لا يفقد احد من الخلق على المطلق بمثله ووجه الثالث الوقوف على بلغتنا عن الشارع وعن
 اصحابه فلم يبلغنا ان احدا منهم قرأ القرآن بغير العربية وكذلك الشارع صلى الله عليه وسلم
 فكان الوقوف على حد بلغتنا أولى وقد يكون الامام أبو حنيفة رأى في ذلك شيئا عن النبي
 صلى الله عليه وسلم فان امامته وجلالته اعظم من ان يجترأ على شيء لا يرى فيه دليل او سمعت
 بعض الحنفية يقول جميع اللغات كلها واحدة عند الله تعالى في حضرة مناجاته فكل واحد
 يناسبه بلغته وثبوت قولهم بحواز الترجمة في بعض الاذكار الواردة في السنة ائمتي ولا
 يخفى ما فيه فان كل باب لم يفتح الشارع فليس لاحد ان يفتحه وقد اجمع العلماء على انه لا يصح
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يبلغ القرآن بلغته اخرى خلاف ما انزل وما قوله تعالى
 لنبيين للناس ما نزل اليهم فلا ينافي ما ذكرناه لان البيان قد يكون بلغتنا اخرى لمن يفهم اللغة
 التي انزلت ولذلك قال بعض اصحاب أبي حنيفة انه رجوعه الى قول صاحبه والله اعلم
 ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة لو قرأ في صلته من المصحف بطلت صلته مع قول الشافعي
 واحمد في احدي روايته ان صلته صحيحة ومع قول مالك واحمد في الرواية الاخرى ان ذلك
 جائز في النافذة دون الفريضة فالاول مشدد والثاني لحققت والثالث مفصل فجمع الامر
 مرتبتي الميزان ووجه الاول استغفار المصنف بالنظر الى الكثرة عن كمال مناجات الله تعالى ونحو
 خاص بالارضا عز وجل انتا كون ذلك لا يشغل عن الله تعالى وهو خاص بالامام اياه وانه
 يشغلهم عن كمال الصلاة ولكن سلم العلماء فيه لكن من متعلقات الصلاة ووجه الثالث
 كون النافذة لحققت فيها بديل جواز تركها بخلاف الفريضة فاخطا العلماء في ترك ما يشغل
 الله فيها ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة انه لا يجوز بالتأمين سواء الامام والمأموم
 مع قول احمد الشافعي في ارجح القولين انه يجزئ الامام والمأموم مع قول مالك يجزئ
 المأموم وفي الامور روايتان من غير ترجيح فالاول لحققت والثاني مشدد والثالث فيه
 يستدبر فجمع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول كون المني ليست من الفاتحة وما تليها

بعض العوام اتها من الفاتحة اذا جهر بها فكان عدم الجهر بها اولى عند صاحب هذا القول اللهم الا ان يكون المامومون كلهم عالمين بانها ليست من الفاتحة كما كان الصميمة يعملونها فلا بأس بالجهر بها و ربما قوى الخشوع على المصلي حين التأملين والتفكير بالتأملين بقلبه ووجه الثاني ان يجرى تأملين فيه اظهار التضرع والخاضعة الى قبول الدعاء بالهداية الى الله المستقيم ووجه الثالث ان الماموم اخف خشوعا من الامام عادة لان الامم ادنى على الامام اولا ثم تفيض على المامومين فطمين النقل الخشنة بقدر ما يسرق بين المامومين فذلك يخفف على الامام في احدى الروايتين الاولتين وشدة عليه في الاخرى حملا على القوة والكمال فادهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة وهو الارجح من قولى الشافعي انه لا يسن سورة بعد الفاتحة في غير الركعتين الاولتين مع قول الشافعي في القول الاخر انها تسن لمحدث مسلم في ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مقتضى الميزان ووجه الاول كون عالم الفلوس نزهة من حضرة الله عز وجل بعد الركعتين الاولتين فاذا قرأ الامام السورة فيما بعد همار بما خرجت النفس من الحضرة لامور معاشها وتدبيرها وحوالها فصار واقفا بين يدي الله تعالى جسيما بلا روح فلا تقبل له صلاة ووجه الثاني ثبوت قراءة السورة بعد الفاتحة في صحيح مسلم وهو خاص بالامام الذي لا يزدادون بتطويل الامام في القراءة الاحضورا وخشوعا وكان صلى الله عليه وسلم مخفف فيما بعد الركعتين الاولتين تارضا لمعاة حال الاصاغر ويطول اخرى مراعاة حال الاكابر تشريعا لامة ومن هنا يفسر لك يا أخي تحقيق المناط في قول من قال بتطويل القيام افضل من تطويل الركوع والسجود مطلقا وعكسه فان ذلك في حق متخصين فمن كان ضعيفا عن تحمل التحمل الواقع في الركوع والسجود كان طول القيام في حقه افضل فلهذا نزهة روحه من الركوع والسجود سيما كرم وسجل بخلاف من كان قويا على تحمل التحملات الواقعة في السجود فرجع الله الائمة في تفضيلهم المذكور فان من قال من اين اعلم طول القيام افضل مطلقا هو في حق الاصاغر ومن قال كثر الركوع والسجود افضل هو في حق الاكابر كذلك وايضا ح ذلك بمن القيام محل بعد بالنسبة للركوع والركوع محل بعد بالنسبة للسجود فان العبد لما اطال في مناخا ربه بجلاله حال القيام لاح له بارة تعظيم وهيئة من الحضرة الالهية فحضر لذلك فمن الله عليه بالركوع فلما كرم تحلى له من عظمة الله تعالى امر ان ازيد على ما كان عليه حال مناجاة في القيام فرجع الله بالامر برفع راسه من الركوع لياخذ في التاهب الى محل تحلى عظمة الله التي تحلى له في السجود ولولا ذلك لرفع لوجه اذ جسه ولم يستطع السجود ثم ما سجد فجلت له عظمة اخرى اعظم مما كان في الركوع امر الله برفع راسه حمة ليحس بين السجودين وبما خذله راحة وقوة على تحمل عظمة تحلى السجدة الثانية وذلك لان من خصائص التحملات الحق ان التحمل في السجدة الثانية اعظم من الاولى وفي الثالثة اعظم من الثانية وهكذا وان ذلك من التسارع جلسته الاسر اخذ بعد الوقوف من السجود رجة بالمصلي الحقيقي ولو أنه امره بالقيام عقبه فم من السجدة الثانية من غير جلوس استراحة كلفه ما لا يطيق هذا حكم من يصلي الصلاة الحقيقية

وإمام يصلي الصلاة العادية فلا يذوق شيئاً مما قلناه وبقيته فغل ذلك على وجه التماسي بالشارع
 صلى الله عليه وسلم وسمعت سيد عبد القادر الدمشقي رحمه الله تعالى يقول من رجع الله تعالى
 بالعباد يخترق بين أطالته القيام في الصلاة بالقراءة بين يديه وبين أطالته الركوع والسجود
 وبين تخفيف القيام فمن لم يقدر على أطالته الركوع والسجود بين يدي الله تعالى فهو مأثور بطول
 القيام وتخفيف الركوع والسجود ومن قدر على طول المكث بين يدي الله تعالى في محل القرب
 في الركوع والسجود فهو مأثور بطول الركوع والسجود وذلك ليتنعم بطول مناجاة ربه
 ويكون له وقت يدعو لنفسه وراحته المسلمين فيه اغتنماها لذلك فغل يكون ذلك أحوالهم
 قلبه على ربه حال حياته قال وقد استحكمت في قلبي مرة هيبته الله عز وجل فصرخ فأسأل الله
 الحجاب وكنت كلما أذكر رأيت واقفاً بين يديه أو ركعاً أو ساجداً حس بعضي يذوب كما يذوب
 الرصاص على النار وكنت أعود الحجاب من راحة الله تعالى لي لعدم طاقتي لو فدعني أم وسمعت
 أخى أفضل الدين رحمه الله تعالى يقول الحجاب للعباد عن شهود الحق تعالى لهم
 بالعاجزين وعذاب على العارفين فالعاجزين في حال الحجاب العارف يغرب به انتهى وسمعت سيدي
 الخواص رحمه الله تعالى يقول من رجع الله تعالى بعباد المؤمنين حظوا بالآكوان على قلبه حال ركوعه
 وحال سجوده لأن تلك الحضرة تقرب من حضرة قاب قوسين يحكم الارث لرسول الله صلى
 الله عليه وسلم وما كل أحد يصلي للمكث فيها أو يفيد على تحمل التحلي الذي يهد أركان العبد
 في تلك الحضرة فإذا أراد الله تعالى رحمه الله تعالى بالعباد في تلك الحضرة احضر في قلبه شيئاً مما كان
 ما في الآكوان من راحة الحجاب عن شهود تلك العظيمة ولو لا ذلك لمحطوا لربا ذاب عظمته
 ولحمه ونقطعت مفاسده أو اضحل بالكلية كما وقع لبعض تلامذه سيد عبد القادر الجيلاني
 رحمه الله عنه أنه سجد فصار يضحى صار قطرة ماء على وجه الأرض فاحلها سيد عبد القادر
 نقطته ودفعها في الأرض وقال سبحان الله رجع إلى صلبه التحلي عليه انتهى ويؤيد هذا الذي
 قلناه ما ورد في بعض طرق احاديث الاسرار من أنه صلى الله عليه وسلم لما دخل حضرة الله تعالى
 به أراهم من هيبته الله عز وجل وصار يمايل تمايل السراج الذي هب عليه الريح اللطيف الذي
 عيبد ولا يطفئ فسمع في ذلك الوقت صوتاً يشبه صوت أبي بكر رضي الله عنه يا محمد قف
 إن ربك يصلي معك أنت لا تشغلني عن شأن فاستأسنى صلى الله عليه وسلم بذلك الصوت
 وزال عنه ذلك الاستيغاث الذي كل يجرد في نفسه ولم يعد ذلك معنى قوله تعالى هو الذي
 يصلي عليكم وملائكته وصار يتردد ذلك الحجاب في سماع ذلك الصوت بقوة وتأيد ربه الله
 صلى الله عليه وسلم معاً نأشد الناس تحلات التجليات المحرر علا فانه ابن الحضرة وإمام
 الحضرة وأخوها وأشد الناس خوفه بعظمتهم الله عز وجل وسمعت سيد عبد القادر الدمشقي
 رحمه الله تعالى يقول لا يصح الإنسان بالله تعالى ليعمل لا يتفعل المحامد بنية تعالى وبين عبادة وإنما
 ثابته العبد حقيقة بما من الله لا بالله تعالى كما أنه بنور أعماله وتقريبات الحق له فان من
 حضرة حضرة التقريب الهيبة والإطراق والتعظيم وعدم الأدلال على الله وكل من ادعى

مقام القرب مع ادلال على الله فلا علم له بخصم القرب بل هو محجور بسبعين الف حجاب
 انتهى وسمعت سيدنا عليا المرصفي رحمه الله تعالى يقول طول القيام في الصلاة على الثبات
 اشد من ضرب به السيف لما في القيام من رائحة المحجاج الكبر عظم صورة الخضوع لله تعالى
 فاذا بلغت من احد من الاكابر طال القيام فهو نشره لقومه الصنفاء رخصه ثم الام
 فاعتقادنا ان اكابر الصحابة والتابعين والائمة المجتهدين كان مقامهم اكرم من مقام باقي الامة
 يبقين وكانوا مع قدرتهم على تطويل الركوع والسجود يقوم اهلهم بثلث القرآن أو نصفه أو ثلثه
 ارباعه أو كله في قيام ركعة واحدة انتهى وسمعت سيدنا الشيخ احمد السطيفي رحمه الله تعالى
 يقول من اولياء الله تعالى من رحم الله بالحجاب ولو انه كشف لمن عظمتته تعالى لما استطاع
 ان يقف بين يديه ابدأ فهو صالح في امور الدنيا واذا استخضره غفلة الله تعالى صار محدثا لا يعم
 لشئ فيكبر الناس من امره حين يروى صلحا في امور الدنيا ولا يرونه يصل ركعة فقلت له فاذا
 صحا من ذلك الحال فهل يجيب عليه قضاء الصلاة اذ قدر عليها فقال نعم ذلك واجب انتهى فاعلم
 ذلك وتأمل فيه فانك لا تكاد تجداه في كتاب العمل على تحصيل مقام الخضوع مع ربك في صلاة
 على يد شيخ صادق واباك ان تخرج من الدنيا ولم تقبل صلاة واحدة كما ذكرنا وتكتفي بها زراعت
 عند سماعك بأحوال العارفين وأحمد لله رب العالمين ومن ذلك اتفاق الائمة على ان المصلحة
 اذا جهر فيها ليس فيه الاسرار أو أسر فيها ليس فيه الجهر لا تنطلي صلاة الا فيما حكى عن بعض
 اصحاب مالک انه اذا اتهم ذلك بطلت صلاة فالاول تخفيف والثاني مشقة فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان ووجه الاول عدم ورود حديث تصريح بالتمني عنه ووجه الثاني عموم قوله صلى الله عليه
 وسلم كل عمل ليس عليه أمونا فهو رد أي لا يقبل من صاحبه لاسيما ان تعلم ذلك فانه مخالفة
 للشايع والمخالفة انقطاع وصلة القارئ المذکور معنى الصلاة وكان له لم يصل فافهم
 ومن ذلك قول مالک والشافعي باستحباب الجهر المنفرد فيما جهر فيه مع قول احمد ان ذلك لا
 يستحب مع قول أبي حنيفة هو بالمخيار ان شاء جهر أو سمر نفسه ان شاء أو سمر غيره وان شاء
 أسر فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
 حمل المنفرد على القوة على تحمل تلك العظيمة التي تحملت له حال قرأته كما عليه الجمل فلو كان
 جهر به ووجه الثاني عدم قدرته على تحملها فلم يقدر بجهر بالقراءة من شدة الهيمنة ووجه الثالث
 عدم ورود أمر بجهر أو اسرار فكان الامر واجبا الى قدرة المصل واهتمامه فان قال قائل
 فما الحكمة في الجهر بقراءة بعض الصلوات دون بعض ولم كان الجهر في الركعتين الاولتين
 الجهرية دون ما بعدهما فالجواب ان ذلك تابع لنقل التجلي بما قد مناه وخففة على القلوب وقت
 تلك الصلاة أو الركعة أو الركعتين فان تحلى النهار نقل من تحلى الليل فلو كلف الله تعالى
 العبد بالجهر في الظهر أو العصر مثلا كان ذلك كالشكيق بما لا يطاق عادة لنقل التجلي فزان
 قال قائل ان صلاة الجمعة وصلاة الصبح والعدين في النهار ومع ذلك فكيف صلى الله عليه وسلم لم يجهر
 فيها اذ كان اماما ويقرؤ المأموم على الجهر بالصبح فالجواب انما كان صلى الله عليه وسلم يجهر في الصبح

في القارئ
 في القارئ

لان وقتة يوزن لوجه الى النهار ووجه الى الليل اما وجه الليل فهو بالنظر للحج بالقرائة فيه
 واما وجه النهار فلا يشترط الامساك عن المفطرات فيه للمصالح من طلوع الفجر وايضا
 فانها اول صلاة لتستقبل العبد من صلوات النهار بعد النوم الذي هو اخا المون فكانه
 بعث وخلق خفا قبل يدا فكانت قوته شديدة لم ينحط لها تعب لم يحرف ولا ضايع وراحت
 ارتحاب المعاصي والغفلات واكل الشروات فلذلك امر بالحج في الصبح لقد رتة عليه وعلبت
 على جسمها بينة كالملائكة وسمعت سيد عبد القادر الدشتوطي رحمه الله تعالى يقول لولا
 ان الله تعالى احب الصنائع والحرف عن كمال شهوده في السهال لما استطاع احد منهم ان
 يعمل حرفة ولا يغلظ مصالح الناس لذلك شرع لهم القراءة في صلوات النهار سرائرهم
 فما قدر على عمل الحرفة مع عدم الحجاب في النهار الا افراد من الاولياء انتهى واما الامام
 والمسبوق في الحققة و العبدان فانما امر بالحج فيها لقد رتة على ذلك باستئناس كثير الخلق
 الذين يحضرون هاتين الصلاتين عادة ففوى على ذلك الحجاب يشهد الخلق على التجلي الواقع
 لقلبه في الحققة والعبدان يكون الحق تعالى امام في هاتين الصلاتين بالقوة من حيث
 تائب للبشارع في الامامة على العالم واسطة في السماء المومنين كلام ربهم وتبشر وتقبل
 او لغو ذلك من الاسرار التي لا تذكر الا مشافهة لاهلها ولا يورد المسبوق لانه حمد من الامام فان
 قلت فله كانت الركعتان الاخيرتان من العشاء او الركعة الثالثة من المغرب سر مع ال
 ذلك من صلاة الليل والتجلي الليلي خفيف فالجواب انما كان ذلك رخصة لضعفاء الامة
 من شان تجلي الحق تعالى القلوب المحجوبين انه يخفف على قلوبهم او لا يثقل عليهم تحرا وذلك
 لان عظمة الله تعالى تنكشف لقلوبهم شيئا بعد شيء فيكون التجلي في ثاني ركعة افضل من التجلي
 في اول ركعة وهكذا ولو ان الحق تعالى كل قلوبهم بالحج في ثالثة المغرب والاخيرتين من العشاء
 لربما عجزوا عن ذلك لما تجلي لهم من العقدة التي لا يطيقونها فان قيل فما الحكم فمضى قدر
 على تحمل ثقل التجلي في الركعة الثالثة لمن المغرب والاخيرتين من العشاء فالجواب حكمته انما
 السنة في ذلك لان الشارع جعل ذلك كالضابط لنقل التجلي وخفته والعزم مجال غالب
 الخلق لا يافراد من الناس وقد يجعل التجلي الثقيل للمصلي في ثالثة ركعة سرية ويحتمل من
 الادب ان سيرايتا للسنة و اظهارا للضعف ويؤيد ما ذكرناه من ثقل التجلي والهيئة كلما
 اطال العبد الوقوف بين يدي الله تعالى عكس ما يقع للعبد اذا اطال الوقوف بين يدي ملو
 الدين من خفة الهيئة ما قرره سيد علي الخواص رحمه الله تعالى في معنى قوله تعالى المتكبر
 على وزن المنفعل من انه تعالى انما سمي نفسه المتكبر لكونه تكبر في قلب عبده المؤمن
 شيئا بعد شيء كلما انكشف له الحجاب لان الحق تعالى في ذاته يتكبر لان ذاته تعالى وصفاته
 لا تقبل الزيادة كما لا تقبل النقصان واما الزيادة والنقصان راجعان الى شهود العبد كحسنة
 من حضرة الله تعالى وبعده عنها تطير شهود العبد ظل ذاته في السرائع فكلمها قريضة عظم ظلم
 ونور السرائع في شهوده وكلمها بعنه صغر سمعت سيد علي الخواص رحمه الله تعالى ايضا يقول

تجليات الحق تعالى لقلوب عباده لاستنبط على حال من أكاروا صاغروا في الفرائض والنوافل
فقد يتجلى الحق تعالى للأصاغر والأكاروا لا يطبقون معه الجهر فلذلك رحم الله الأمة يعلم
أمرهم بالجهر في بعض الصلوات والأذكار ولو أنه تعالى كان أمرهم بالجهر مع ثقل ذلك التجلي لما
أطاعوه لأسيما في حق من لا يكشف حجابهم من محل العارفين وشهدوا جلال الله تعالى
وعظمته وتقدم ذكر الحكمة في الجهر في أولي المغرب العشاء وفي الحجز والعبدان وهم أن التجلي
يخف في الليل وأما الحجز والعبدان فلما فيها من كثرة الاستئناس بكثرة الجماعة عادة فلم
تكتشف لهم عظمة الله تعالى كل ذلك الاكتشاف الذي يقع للعارف إذا صلى منفردا وكذلك
سيأتي في باب صلاة الجماعة أن أصل مشروعيته في الباطن هو تقوى المصلين على الوقوف بين
يدي ملك الملوك الاستئناس بهم بعضهم بعضا في تلك الحضرة التي تدل لها أعناق الملوك
ولو لا الحكمة لما قدر المنفرد أن يقف وحده بين يدي الله تعالى فكان الحث على صلاة الجماعة
بالأمة وشفقت عليهم ليؤدوا تلك الصلاة كاملة من غير ذهاب شيء منها فإن قيل فلم قلتم
بإسحاب الأسرار في كسوف الشمس للأكاروا مع قدرتهم على تحمل تجلي النهار فالجواب إنما أمر
الأكاروا بالأسرار فيها كالأصاغر لما فيها من التخوف فانها من الآيات التي يخوف الله بها
عباده فكان فيها قدر زائد على تحمل تجلي النهار وأيضا فإن الأكاروا مأمورون بالنشرع لأمرهم
في البكاء والخوف والخشعة من الله تعالى فإن لم يقع لهم ذلك في قلوبهم فقلوا فيه ليتعلموا
عنى ذلك وعليه حمل قول عبد الله بن عمر أن لم يسكوا فبتا كوا أي في حق العارفين الذين
لهم اتباع لا مطلقا فقد علمت أن عدم تكليف الأكاروا بالجهر في صلاة كسوف الشمس اعتناؤه
لعظيم ما يتجلى لقلوبهم زيادة على تجلي النهار ومن هنا يعلم حكمة الجهر في كسوف القمر وإن
كان كسوفه من الآيات التي يخوف الله تعالى بها عباده كذلك لأنه ليلى وتجلي الليل خفيف
بالنسبة لتجلي النهار ولضعف آيته عن آية الشمس فإن نور القمر مستفاد من نور الشمس عليه
أهل الكشف ولا عكس أيضا فلذلك الحق تعالى باللفظ في الليل يدل قوله في النصف الثاني
من الليل هل من سائل فأعطيته سؤله هل من تائب فأور عليه هل من مستغفر فأغفر له هل من
مبتلى فأعافيه ما قال مثل ذلك لعبادة الأكاروا قواهم على خطاياهم النصرة اليسر وجهل
وقد سمعت سيدا عبد القادر الدمشقي رحمه الله تعالى يقول بتجليات الحق تعالى بالعظمة
في هذه الدار فمروجة باللفظ والحنان ولو أنه تعالى تجلي بالجلال البصر لما أطلق أحد جملة
الشيء فإن قلت فما وجه طلب الجهر من الأمام في صلاة الاستسقاء مع أنهم نزول المطر أطول
اليتل مثلها يخوف الله تعالى به عبادة فالجواب إن سيد الجهر بالقراءة فيها أظهر التذلل
والخضوع لله تعالى وأيضا فإن الناس مضطرون للسقيا والمضطرب لأمر جليل في رفع صوته
بطلب حاجته ولا يغفل ما هنا العذرة في ذلك فهو كالذي يصيح ويستغيث إذا ضرب جالسا وقيل
سيدى عليا الخواص رحم الله تعالى يقول ولا استغفال قلوب غالب الناس ما مورعاهم لما قوا
من خشية الله تعالى العظيم ما يتجلى لقلوبهم في صلاة النهار فإن قلت فما وجه علم طلب الجهر

في صلاة الجنازة ليلا ونهارا مطلقا عند من لا يرى الجهر بالليل فالجواب انما هو يطلب الجهر
 من الامم والمبقر في صلاة الجنازة كما لما موين لما عندهم من شدة الحزن على الميت والتوجع
 لاهله وذكر الموت وأهوال القبر وما بعده ولذلك كانت السنة في المشي مع الجنازة بالسكوت
 رخصة بالمأسيين معها فلون الشارع كلهم بقراءة أو ذكرهم الشيق عليهم ذلك وحاشا من
 تكليف أمة بما يشق عليهم وانما تهاهل علما ونا في عدم الانكار على الذكورين امام الجنازة لرفع
 الصوت حين غلب على الناس فرار قلوبهم من الميت وأهله واستغاثوا بهم بحكايا أهل الدارين
 ربما ضحك أحدهم وهو مع الجنازة فلما رآوا وقوع الناس في ذلك اتروا الناس على الذكور ورواوا
 في ذلك الحل خبر من اللغو وسمعت أختي أفضل الدين رحمه الله تعالى يقول انما كانت السنة في
 المشي مع الجنازة بالسكوت لان الله تعالى المحاضر بالهجر حتى لا يستطيع المؤمن الكامل
 أن ينطق فكان أمرهم بالسكوت من رضى الله تعالى عنهم وإن الله بالناس لرؤوف رحيم ١ هـ
 فاعلم ذلك وتأمل جميع ما قرنته لك فانه نقيس لا نجد في كتاب الله ومن ذلك اتفاق الأئمة
 على ان التكبير للركوع مشروط مع كل واحد من سعيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز انما قال لا يكسب
 الا عند الاقتتار فقط فالاول مشدود والثاني مخفف فرجع الأمر الى مذهب الميزان ووجب
 الاول ان التكبير مطلوب على كل قدم على حضرة الله تعالى ولا شك ان حضرة الركوع حضرة
 قرب من الله تعالى بالنسبة لحضرة القيام فكان المصلي قدم على حضرة جديدة له كحال أول
 الصلاة وهذا خاص بالاصاغر من الناس والا كما بالذين يتروكون في مقامات القرب في كل
 لحظة كما ان قول سعيد وعمر في حق الاكابر الذين لا يتروكون في مراتب القرب كما ذكروا في مشيهم
 والذين انتهوا الى الحد علما ان الحق تعالى لا يقبل الزيادة في ذاته فالذي لا حرج من كبره
 اول افتتاحهم الصلاة هو الذي ينتهي مشيهم اليه آخر الصلاة فكل رجال مشربل
 والله اعلم ومن ذلك قول الامم الى حيفته ان طائفة في الركوع والسجود سنة
 لا واجبة مع قول الأئمة الثلاثة بوجوبها فيما فالاول مخفف والثالث مشدود فرجع الأمر الى مذهب
 الميزان ووجب الاول عجزا بالناس عن تحمل ما تجل لقلوبهم في الركوع والسجود فلو
 أن أحدهم طمان فيه اخرق ووجرتا في قدره الا كما وعلى تحمل ثواب عظمة الله تعالى
 على قلوبهم فالاول راعي حال الضعفاء والثاني راعي حال الاقوياء وكل منهما راعي حال
 ذلك قول الأئمة الثلاثة ان التسبيح في الركوع والسجود سنة مع قول أحمد انه واجب فيهما مرة
 واحدة وكذلك القول في التسبيح والاعاء بين السجدين الا ان تركه عنده ناسيا لا يبطل
 الصلاة فالاول مخفف والثاني مشدود فرجع الأمر الى مذهب الميزان ووجب الاول ان عظمة
 الله تعالى قد تجلت للمصلي حال ركوعه حال سجوده فحصل بهما حال الخضوع لله تعالى واستغنى
 المصلي بالفعل بالالكان والاعتقاد بالجنان عن التسبيح باللسان وايضا فانهم قالوا التسبيح من غير
 معصوم يخرج الى لا يفتقن توهم كحقوق نقض في جناب الحق حتى طلب تلويحه عنه وهذا
 خاص بالاكابر والثاني خاص بالاصاغر الذين يطرقهم توهم كحقوق نقض حتى يحتاجوا الى

صرفة وينزهو الحق تعالى عنه وإن لم يكن ذلك مستقرا عندهم ومثل هؤلاء الالباق في حقهم
 الوجوب دفعا لما توهمه بخلاف الكتاب يقول أحدهم سبحانه الله على سبيل التلاوة لا سبيل
 الله لا دفعا لما توهمه الاصاغر وقد يكون في الكتاب أيضا جزء ضعيف يتوهم كالأصاغر فلو كان
 كان التيسير في حق هذا مستحبا لا واجبا لاستهلاك ذلك الجزء في تزيين الله تعالى وما خرج عن
 الجزء سوى الانبياء عليهم الصلاة والسلام فإن قيل ما الحكمة في قول الرأسم سبحانه في العظيم
 والساحد سبحانه ربى الأعلى سواء كان من خواص الأمة أم غيرهم فالجواب الحكمة في ذلك
 ان في الركوع بقية تكبر عند الرأسم مخرجه عن كمال الخضوع لله تعالى فكأنه يقصد تربية من
 بقية تلك العظمة التي بقيت في نفسه وظاهرة هي ان العظمة لله وحده وليس لي منها نصيب
 بخلاف التواجد يقول سبحانه ربى الأعلى لانه نزل بنفسه الى غاية الخضوع حتى ان العارف
 يتجمل نفسه في السجود تحت الارضين السفليات فاعلم ذلك ومن ذلك اتفاق الأمة على وضع
 اليدين على الركبتين في الركوع وعلى ان التيسير ثلاث مع ما حكى عن ابن مسعود أنه يجعلها
 بين وركبيه ومع ما حكى عن الثوري أنه يسبح خمسا إذا كان اماما يتمكن المأموم من قوله ذلك
 ثلاثا فالاول في المسئلة الاولى مشددة والثاني مخففة فيها والاول في المسئلة الثانية مخففة
 والثاني مشددة ووجه المشكلتين ظاهر لا يحتاج الى توجيه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
 بوجوب الوقوف من الركوع والاعتدال مع قول أبي حنيفة بعدم وجوبه وأنه يخرج من أن ينحط من
 الركوع الى السجود مع الكرافة فالاول مشددا خاص بالاكابر والثاني مخففا خاص بالاصاغر فجمع
 الامر الى من تلقى الخبران وايضا صرح ذلك ان العدد اذا وصل الى محل القرب من الركوع والسجود
 بالنسبة لما قبله من القيام والركوع قائي فاقوله الرجوع الى محل البعد والحجاب لولا ضعفه
 عن تحمل ثقل التحمل ولو أنه قدر على توالي تحمل تجليات الحق تعالى على قلبه ما كان للمرفع
 عن محل القرب فائدة حتى ان بعض الأئمة راعى حال الضعفاء فابطل الصلاة إذا لم يطيق
 في الركوع والاعتدال عن الركوع وعن السجود وذلك لان الضعيف لا يطيق تحمل طول
 الملك في حضرة القرب فوجه الشارح بأمره بالرجوع الى محل البعد الذي كان قبله بخرجه حتى
 يأخذ ثقله راحة يقدر بها على تحمل ثقل التحمل للسجود والركوع وسمعت سيدنا عليا الخواص
 رحمه الله تعالى يقول ما شرعت القومة والاعتدال عن الركوع والسجود الا للضعفاء عن
 الضعفاء من مشقة تحمل التحمل في الركوع والسجود حتى اذا بعث الأئمة بالتم في الرحمة للاكابر
 الذين يقدرون على توالي تجليات الحق تعالى وأمرهم بتطويل الاعتدال طلبا لكمال احتهم
 فيه كما ان بعضهم بالتم في الرحمة كذلك للاكابر وأمرهم بعدم الطمينة في الاعتدال لما في
 الاعتدال من الحجاب بعد ان ذاقوا رفعة وتلذذوا بقرينهم من حضرة الحق تعالى كما ان بعض الأئمة
 من الحجاب بعد ان ذاقوا رفعة وتلذذوا بقرينهم من حضرة الحق تعالى كما ان بعض الأئمة
 توسط في ذلك وقال انه يطول الاعتدال فيذكر للوارد فيه فم بين مخففة ومشددة
 ومتوسط بالنظر لمقامات الناس من الاكابر والاصاغر وسمعت سيدنا عبد القادر الدمشقي
 رحمه الله تعالى يقول لولا ان بعض العلماء قال بتطويل الاعتدال ما قدر الاصاغر اذا +

حضور امر الله ان ينزل أحدهم الى السجود من غير اعتدال فكان تطويله رحمة بهم ليستريحوا بين
 ثقل العظمة التي تحملهم حال الركوع والسجود فلو لا الوقوف بعد الركوع لما قدر أحد منهم على تحمل
 ثقل العظمة التي تحملي له في السجود الاول والثاني انتهى وسمعت سيدي عليا المهر صفي
 رحمه الله تعالى يقول طول الاعتدال يغلي على الاصابع وعذاب على الاكابر ونحوكم
 ان المريد يصح من طول الركوع والسجود كذلك العارف يصح من طول الاعتدال
 فذلك كان المريد يحسن الى رفع رأسه من الركوع والسجود والعارف يحسن الى نزوله اليها لا
 في الاعتدال رداله الى الحجاب وهو اشتداد العذاب على العارفين حتى كان الشبلي رحمه الله تعالى
 يقول اللهم مما عد بطني شئاً فلا تغذي بسيد الحجاب عن شهودك وسمعت أخى افضل الكمال
 رحمه الله تعالى يقول طول الطائفة في الركوع والسجود خاص بالاكابر وطول القيام
 والاعتدال بين خاص بالاكابر فان الاصابع اذا كان أحملهم قائما كان في غاية الاستراخه
 والاكابر اذا كان أحملهم قائما كان في غاية التعب ولذلك تؤزمت أقلامهم من طول القيام
 عادة وان كان ذلك لا يتقيد بالاحساس بالتعب كما اذا غاب بلذة المشاهدة لرب عن نفسه فان
 السنة عنده تكون كلمته يارق لا يحس فيها تعب فافهم وسمعت أيضاً يقول ينبغي للمصلي اذا كان
 وحده أن لا يركع حتى يتحلى له عظمة الله تعالى ويخرج عن القيام فهناك يؤمر بالركوع
 وما دام يقدر على الوقوف فهو بالخيار أن شاء ذكره وان شاء طول القراءة ولكن موضوع
 الركوع أن لا يفعل الاعتدال على العظمة التي لا يطبق العبد القيام معها فنادام يطيقه فلا ينبغي
 له الركوع فقلت لهذا حكم من يشاهد عظمة الله التي تحملي لقلبه فما حكم من كان غافلا عز
 ذلك في قيامه أو ركوعه أو سجوده فقال مثل هذا طول الطائفة والاعتدال في حق فضل
 وهو رخصة عكس من كان حاضراً مع ربه من الاصابع وكان تعب مثل هذا في ركوعه
 كالادمان للحمل ثقل العظمة التي تستقبله في السجود حتى يكون أقرب ما يكون من حضرة ربه
 كما ورد وربما استحضرت لسجد عظمة الله تعالى فاهتزت أركانها فلم يستطع حمل الرفع وربما
 استحضرت بعض الاصابع عظمة الله تعالى في الركوع أو السجود فكادت روحه تزهق منه فبادر
 الى ان الوقوف من الركوع أو السجود بسرعة من غير بطء فمثل هذا ربما يعذر في عدم اتمامه
 الطائفة وهو في السجود أكثر عذراً كما حارب ومن أراد الوصول الى ذوق هذا فليحجم حواسه
 في السجود وينفي الكون كله عن ذهنه بحيث يلبس كل شئ الا الله تعالى فانه يكاد يخرق وتذوق
 مفاصله ولولا جلوسه للاستراخه لما استطاع النهوض الى القيام وقد كان صلى الله عليه وسلم
 يطول الاعتدال تارة ويخفقه أخرى تشتربها الضعفاء أمتهم وقواياهم وفي الحديث كان صلى
 الله عليه وسلم تارة يطول الاعتدال عن السجود حتى يقول قد لبسني ويخفقه تارة حتى كان
 جالس على الوضوء الحجارة المحمأة بالنار وكذلك ورد في جلسته الاستراخه انه كان يسرع
 بها تارة ويتأني بها أخرى بحسب ثقل ذلك التحلى الواقع في السجود تشتربها الاقوياء والمصنفاء
 من أمتهم فان قلت فهل الاولى للفقوى على تحمل العظمة الحاصلة له في السجود أ

يقول جلسته الاستراحة لعدم الحاجة اليها ثم يفعلها تاسيبا بالشارع صلى الله عليه وسلم فالجواب
الاولى لمجلوس الاستراحة فقل يكون لمجلوس الاستراحة معنى آخر غير العجز عن تحمل العظمة
الحاصلة للصعب في السجود ولا يقال ان مثله كالعبث في الصلاة بغير حاجة انتهى + فانس
قلت فانقولون في حديث الصلاة لمن لم يقيم صلبه في الصلاة فالجواب ان معناه الصلاة كما
لأنه لا طاقته بطول المكث في الركوع والسجود وهو خاص بالأصاغر كما مر لو أنه طول ذلك
لزهقت روحه وضجأ وتقلب فخرجت روحه من الحضرة وإذا خرجت من الحضرة فلا صلاة
له أصلاً وأصل الصلاة حذاج ووجه القول الاول ان من خرجت روحه من شدة الحصر الضيق صار
وقوفه كالركعة على الصلاة بلا إيمان ولا نية فصلاته باطلة كالأفعال من غير الإسقاط فان خرجت
عليها بحيث المسمى صلاة فقلنا هذا لا ينافي ما قرناه لأننا قلنا قرنا أن طول الاعتدال خاص
بالأصاغر وقد كان المسمى صلاة وهو خلاص رافع أنزقي من الأصاغر كما أشار إليه قولهم أنه
مسمى صلاة ولو لم يكن من أكار الصلوات لأن أكار الصلوات لا يسمى أحد منهم بالمسمى صلاة
فكان أمره صلى الله عليه وسلم للمسمى صلاة بالطائفة ولمن فعل مثل فعله رخصه خوفاً عليه
أن يتشبه بالكابر في عدم تطويل الاعتدال فتزهد روحه فيخرج عن حضرة ربه عز وجل
أو يقيم في التقاط يطهارة القوة في التشبه بالكابر فكانه صلى الله عليه وسلم قال له أفعل
ذلك في صلاتك كلها ما دمت لم تبلغ مقام الكابر أو أفعل ذلك من باب الكمال لأن باب
الوجوب وقد علمت من جميع ما قرناه ان الأئمة ما بنوا قواعد أو القواعد الأعلى مشاهد صحيحة
نشر بها الأئمة وتبعوا للشارع صلى الله عليه وسلم وأن أصل الرفع من الركوع والسجود متفق
عليه بين الأئمة وإنما اختلفوا في المبالغة في الرفع وعدم المبالغة فالأكابر يقدرون على توالي
المتجيلات في الركوع والسجود والأصاغر لا يقدرون على ذلك إلا بعد مبالغة في الرفع منها
وقد قلنا من أن موصل إلى محل القرب لا يؤمر بالرجوع إلى محل الجأب إلا بكلمة ولعلها غير ذلك
العبث عن تحمل توالي التجيلات الحق تعالى على قلبه في ركوعه وسجوده + فان قيل فما الحكمة
في تشبه السجود دون الركوع في غير صلاة الكسوف + فالجواب بحكمة ثقل القبلى
الواقع في السجود دون الركوع فلذلك أمر العبد بالرفع من السجود والرجوع إليه بعد
اعتدال تنفيساً له رخصته ليكمل الدعاء والاستغفار في السجود في حق نفسه وفي حق أخوانه
وهذا الأمر في حق الأكابر والأصاغر على حد سواء فلو قد ران أحد من الأكابر أعطاه الله
تعالى قوة بنيتا تحمل عليه الصلاة والسلام فلا بد من سجدتين يتنفس بينهما والأرباع هلك
وأما تكرار الركوع في صلاة الكسوف فلما يئس من ثقل القبلى وشهود الآيات فكانت العظمة
المتجيلية فيه كالعظمة المتجيلية في السجود بل أعظم لما ورد من تكرار الركوع فيه خمس مرات
والحكمة في ذلك تمهيد طريق الخضوع إلى شهود عظمة الله الواقة للمكلف في غير قوع
آيات فكان غاية تكرار الركوع خمس مرات مثلاً أن يرد العبد إلى حالة خضوعه في غير
وقت الآيات إذا آيات انما كانت عظمة لشدة غفلة العبد وشروء قلبه عن حضرة

العظیم فتأمل وسمعت بعض العلماء يقول إنما كان السجود مرتين في كل ركعة دون الركوع
 لأن السجدة الأولى كانت امتثالاً للأمر الإلهي لنا بالسجود والثانية شكر الله تعالى على إقداره
 لنا على ذلك انتهى وقد بسطنا الكلام على أثر الصلاة وغيرها في تخليد ختم سميناه
 الفتح المبين في سرائر أحكام الدين والحمد لله رب العالمين + ومن ذلك قول الأئمة
 الشرائع أن الإمام لا يزيد على قوله سمع الله لمن حمده شيئاً ولا المأموم على قوله ربنا ولك الحمد
 مع قوالك بالزيادة في حق المنفرد في إحدى الروايتين عنه ومع قول الشافعي بالحجم بين الذين
 استحبوا الإمام والمأموم والمنفرد فالأول يخفف والثاني مشدد فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان
 ووجه الأول أن الإمام واسطة بين المأمومين وبين ربهم فلا يعلمون بتوابعاتهم وحملهم إلا
 فإذا قال سمع الله لمن حمده فكأنه يحجزهم عن الله تعالى بأنه قبل حملهم فأمر أن يقولوا
 بالحجم ربنا ولك الحمد أي على قبول حمدنا وتأييده الكبدية إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده
 فقولوا ربنا ولك الحمد ووجه الثاني عدم الوقوف مع جعل الإمام واسطة بين المأمومين وبين
 ربهم في تبليغهم قول حمدهم بل كل منهم كالإمام في ذلك فيقول أحدهم سمع الله لمن حمده آمين
 ضيق الكشف والشهود القلبي وأما من جهة الإيمان وحسن الظن بالله عز وجل وهذا خاص
 بالأمم الذين ارتفع حجابهم والأول خاص بالأصاغر المحجبين عن الله تعالى بأمامهم وسمعت
 سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالى يقول وجر مناسبة قول المصلي سمع الله لمن حمده عند
 الوقوف من الركوع كون الركوع أول مرتبة القرب فإمكان اتفاقاً في القراءة كان يعبد عن
 حضرة علمه يكون الحق تعالى قبل حمد عبده الذي هو معظم أركان ذكوا القيام فالمضجع في
 الركوع قرب من حضرة السبح فسمع وأعلم بقول الحق تعالى الحمد عبده فأخبرهم بذلك لئلا
 لهم انتهى فعلم أن الإمام يماهم من قبلون بالتبعية للإمام الألف أفعال الصلاة الظاهرة والباطنة
 وسجود وغيرها وهم مع الله تعالى كما هو مع الله انتهى فأفهم + ومن ذلك قول الإمام ألى
 حقيقة الفرض من أعضاء السجود السبعة الجبهة والألف مع قول الشافعي بوجوب الجبهة قولاً
 واحداً وله في باقي الأعضاء قولان أظهرهما الوجوب هو المشهور من مذهب أحمد وأما الألف
 فالأصح من مذهب الشافعي استيحابة هو إحدى الروايتين عن أحمد ومع قول مالك في رواية
 ابن القاسم عن أن الفرض يتعلق بالجبهة والألف فإن أدخل به أماد في وقت استحبابها وانخرج
 الوقت لم يعد فالأول يخفف من وجه والثاني كذلك يخفف من وجه آخر والثالث مشدد
 فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان + ووجه الأول أن المراهق العبد أظهر الخضوع بالوأسر حتى
 يحس الأرض بوجهه الذي هو أشرف أعضائه سواء كان ذلك بالجبهة أو الألف بل ربما كان
 الألف عند بعضهم أولى بالوضوء من حيث أنه ما خرج من الأضفة والكبرياء فإذا وضع في الأرض
 فكأنه خرج عن الكبرياء التي عنده بين يدي الله تعالى إذا خضع لله تعالى لدخولها على من
 فيه أدنى ذرة من كبرياءها هي الجنة الكبرى حقيقة وقد قال صلى الله عليه وسلم لا يدخل الجنة
 من في قلبه مثقال ذرة من كبرياء فافهم ووجه قول الشافعي في خصوص بيان وضع الجبهة واجب جزمها

دون الاف ان الجنة هي معظم أعضاء السجود كقوله الحق عرفة والقوة هي السدم واما
الاف فليس هو معظم ولا لحم خالص فكان له وجه الى الوجوب ووجه الى الاستحباب
فاخذ مالك بالوجوب بخلاف غيره من الشافعي واحمد بالاستحباب ووجه من اوجب وضع جزء من
الاعضاء السبعة ان سجود السجدة لا يحصل الا بجميعها ولذلك قال الشافعي امرت ان تسجد على
سبعة أعظم وهو لا يؤمر في حق نفسه الا بأعلى مراتب الجمال + ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك
وأحمد في إحدى روايتيه ان يجزئ السجود على كوعهما منه مع قول الشافعي وأحمد في الرواية
الأخرى ان لا يجزئ ذلك قالوا لمخفف والثاني مشد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان +
ووجه الاول وجود صورة الخضوع بالواش والوجه وجه الثاني الاخذ بالاحتياط من انه
لا يجزئ السجود في معظم الاعضاء بمجاك كل بخلاف اليمين والركبتين والقدمين يجزئ السجود
عليها بالمجاء لان الخضوع بها لا فرق في اظهاره بين أن يكون بلاماثل أو بمجاك بخلاف
الجنة فلا وضعها على جائل من ملبوس صحتها يؤذن بكبرياء صاحبها بين يدي ربه وخصا
الكبر لا يدخل حضرة الله تعالى واذا المريد دخل حضرة الله تعالى فلا تضع صلاة لذلك بطلت
حينئذ سجد وصح ما فعلتها قبل السجود + ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد والشافعي في
أصح القولين انه لا يجب كشف اليدين مع قول مالك والشافعي في أحد القولين انه يجب
قالوا لمخفف والثاني مشد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان + ووجه الاول اما قلناه في المسئلة
قبلها من عدم الفرق في الخضوع الظاهر باليدين بين أن يكون بمجاك أو بلاماثل ووجه الثاني
القياس على الجنة عند من اوجب كشفها + ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد بوجوب
الجلوس بين السجدين مع قول الامام أبي حنيفة انه سنة قالوا لمخفف على حال الصنفاء الذين
لا يقدرون على تحمل ثوالي تجليات السجود على قلوبهم فحرمهم الشافعي وأحمد بالجلوس بين
السجدين ليأخذوا لهم راحة من تعب السجود والثاني لمخفف على حال الاماكن الذين يقدرون
على تحمل ذلك فكان طوله في حرقم غير واجب لعدم شدة حاجتهم اليه فلو لم يوجب الأئمة
الاخذ بالبين السجدين لوجبا يكلف الاصغر في طول السجود ما لا يطيقونه اذا تجملت لهم
عظمت الله تعالى فكان وجوب طول الجلوس عليهم وجوب حتمه وشفقة لمخفف ان لا يعزلهم
الله تعالى على تركه ومخفف ان يعزلهم عليه كما لمخفف الاصل وذلك ان العبد اذا تكلف شططا
خرجت روحه من حضرة الله تعالى وذلك حرام في الصلاة بغير ضرورة وما كان سببا للترحم فهو
حرام فافهم + ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يستحب جلسته الاستراحة بل يقوم من السجود
وينهض معتبرا على يديه مع قول الشافعي انما سنة ومع قول أبي حنيفة انه لا يعتدل بيديه على
الارض قالوا لمخفف في حق الاصاغر الذين لم يتحمل لهم من عظمت الله تعالى ما لا يطيقون
لمخفف في حق الاكابر وفي حق من تجملت لهم عظمت الله تعالى التي لا يطيقونها من الاصاغر
ووجه من قال يعتدل بيديه على الارض حال النهوض اظهار الضعف والكسيلة بين يدي ربه
ووجه من قال لا يضعهما على الارض اظهار الهمة والقوة تعظيما لادوات الله عز وجل ليخرج العبد

من صفة الكسل + ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة باستحباب التشهد الأول مع قول محمد
 بوجوده فالأول في حق الأكا بر لقد رتبتم على تحمل ما وقع لهم من تجليات العظمة في سجود الركعة
 الثانية فكان الجلوس في حقه مستحباً لأنه محل آخر على كل حال وإنما شرعت التخيبة فيه لانه
 كما لا يقبل الحمد يد على حضرة الحق تعالى بالسنة لما كان في السجود من القرب المقطر فكانت
 برفع راسه يخرج مع انه لم يخرج فهو في حق الأصابع الكد من الأكا بر بخلاف التشهد الأخير
 اتفق الأئمة على وجوبه لتقل التجلي فيه على الأكا بر والأصابع لأن من حضرات تجليات الحق
 تعالى ان يكون آخرها اتقن من جميع ما مضى كما تقدم بسطه مراراً وأما وجه من قال بوجوب
 التشهد الأول والجلوس له فهو غلبة الشفقة والرحمة على الافتراش ان يتجلى لهم في
 سجودهم من العظمة لا يطيقونه فيكون إيجاب الجلوس عليهم إيجاب شفقة والله أعلم + ومن
 ذلك قول الأمام الشافعي ان المستد في الجلوس للتشهد الأول الافتراش للتشهد الثاني بالتورك
 مع قول البيهقي بأن الافتراش سنة في التشهدين معا ومع قول مالك بالتورك فيهما معاً فالأول
 مفصل فيه تحقيق والتأني لتحقيق والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان + ووجه
 الأول الابتاع ووجه الثاني الافتراش هو جلوسه العبد بين يدي الله تعالى مطلقاً وإشارة
 إلى ان السيل إلى حضرة الله تعالى لم ينقطع حتى يتورك وكذلك وجه من يقول بالافتراش في
 التشهدين وأما وجه التورك في الأخير فهو خاص بنيتهد انقطع سيره في الصلاة وقد جربوا
 الافتراش فوجدوه أعون في توجه القلب إلى الله تعالى والحضور معه ووجه الثالث ان التورك
 يحصل به الراحة أكثر لكل من حصل له تعب في سجدة فكل واحد وجه + ومن ذلك قول أبي
 حنيفة ومالك بأن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأخير سنة مع قول الشافعي
 وأحمد في أشهر الروايتين انها فرض فيه تبطل الصلاة بتوركها فالأول تخفيف والثاني مشدد
 فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان + ووجه الأول أن موضوع الصلاة بالاصالة إنما هو لاداء
 تعالى وحده والمنجاة له بكلامه لكن لما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الواسطة بين
 بيننا وبين الحق تعالى في جميع الأحكام التي شرعها لنا ونعبدنا بها كان من الأدب ان لا ننساه
 من سؤال الله تعالى ان يصلي عليه كلما حضرنا معه تعالى فلا نراه في الحضرة الأليمة ابدافاستحباب
 الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم خاص بالأصابع ووجوبها خاص بالأكا بر وأيضاً
 ذلك ان الأصابع ربما تجلي الحق تعالى لقلوبهم فدهشوا بين جماله وجلاله واصطلحوا
 شهود ما سواه فلو أوجوا عليهم الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم لتيق ذلك عليهم
 الأكا بر الذين اقدروهم الله تعالى على تحمل تجلياته في قلوبهم وقدرهم على شهود الخلق مع شهود
 الحق تعالى فانه يجب عليهم الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ليعطوا كل ذي حق حقه
 فحال الأصابع كما قال عائشة رضي الله تعالى عنها لما أتت الله تعالى براءتها من السماء وقال
 لها أبوها قومي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستكرى من فضله فقالت والله لا أقوم
 إليه ولا أحمد إلا الله تعالى انتهى فكانت مصطمة عن الخلق لما تجلي لها من عظيم نعمته

الله تعالى عليها بلباءتها من السماء ولو لم يكن في مقام أنها السمعت لو لد ها و قامت الى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فتشكرت فطنته فان الحق تعالى ما اعتنى بها هذا الاعتناء الا لكراما
 لبني محم على الله عليه وسلم وقد ذكرنا في كتاب الاجوبة عن العلماء ان قول القاضي عياض في
 كتاب الشفاء وشذ الشافعي فقال بوجوب الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلوة
 ليس هو قد حان في مقام الامام الشافعي واما هو اشارة الى كماله صلى الله عليه وسلم في المقام وانه كان يقدر
 على شهود الخلق مع الحق تعالى لا يشعده شهود الحق تعالى عن الخلق ولا عكسه فامر الناس بذلك
 على سبيل الوجوب احسانا للظن بهم وانهما بالوا مقام الحكم كما ان الامام ابا حنيفة وما كان اخذ
 بالاحتياط للامة فلم يوجب ذلك عليهم لاحتمال ان يقيم لهم اصطلاح عن شهود الخلق كما احتسبوا
 للشهد فيستحق عليهم تكليفهم بمشاهدة غيره تعالى فعلم ان قول القاضي عياض وشذ الشافعي
 ليس مرادة بذلك ضعف قوله كما ينشأ الى الذهن وانما مراده انه شذ عن مراعاة حال الاصحاب
 كما عليه الجمهور وراعى حال الاكابر قياما بواجب حق رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك يؤيد
 ما جرح فيه القاضي عياض في الشفاء من تعظيم رسول الله صلى الله عليه وسلم فان كتاب الشفاء
 كل موضوع للتعظيم للانبياء فكيف يظن بالقاضي عياض انه يريد بقوله وشذ الشافعي لشذ
 الذي هو الضعف هنا بعد من البعيد وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول انما
 امر الشارع المصلي بالصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم في الشهد لبني ابا حنيفة
 في جلوسهم بين يدي الله عز وجل على شهود بينهم في تلك الحصة فانه لا يشارك حضرة الله
 تعالى ابدا فيحاطبونه بالسلام مشاكسته انتهى وقد لسطنا الكلام عليه في الباب السادس من
 كتاب طهارة الجسم والثوب ارض سوء الظن بالله تعالى واما بعد فراجع ان شذت والله اعلم
 ذلك قول الامام ابي حنيفة ان السلام من الصلوة ليس بركن فيها مع قول الائمة الثلاثة انه
 ركن من اركان الصلوة فالاول فيحذف الثاني مشدود ووجبه الاول ان السلام اما هو خروج
 من الصلوة بعد تمامها فلم يكن يحصل بذكر كحل في هيئة الصلوة ووجه الثاني ان التحلل منها
 بالسلام واجبة كنية الدخول فيها وقد قال صلى الله عليه وسلم اقتناها التكبير تحليلا للسلام
 فخرج به بالاشتياء مطلق للصلوة لعدم التحلل فهو واجب كتحلل العبد من اعمال الحج فالاول
 خاص بالاكابر الذين هم على صلواتهم داعشون فلا يخرجون من حضرة الله تعالى يقولون
 همان السلام من الصلوة في حقه مستحسنا لا واجبا لما عساه يطرقهم من الخوف من حضرة
 الله تعالى اذا تخلف عنهم العناية الربانية والثاني خاص بغالب الناس الذين هم على
 صلواتهم فيما فظون فيخرجون من حضرة الله تعالى ويدخلون بيلا ونهارا فافهم ومن ذلك
 قول بعض اصحاب الشافعي بوجوب تقديم الشهادتين في الشهد على الصلوة على النبي صلى
 الله عليه وسلم مع قول بعضهم ان ذلك ليس بواجب فالاول مشدد والثاني مخفف والاول
 ان ذكر الشهادتين من الايمان والايمان موقنة التقدم على سائر العبادات التي من جملتها
 سؤال الله تعالى ان يصلي على رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن حقق النظر حصل رسول

الله صلى الله عليه وسلم يحث تقديماً ذكر الشهادتين على الصلاة عليه والتسليم من حيث إن
 المحتات والشهادتين متعلقتان بعبادة عز وجل والصلاة والتسليم عليه متعلقان بعبادة الصلاة
 لم يقارنهما ذكر اسم الله تعالى في نحو قوله اللهم صل وسلم على محمد وآله فافهم ووجوبه قال لا يجب
 تقديم الشهادتين على الصلاة والتسليم على رسول الله صلى الله عليه وسلم ونود أمرين لك من جهة الشاهد لولا
 جعلها في التشهد العلماء وقالوا إن الله تعالى أمرنا بها وأول ما أمرنا به أن تكون في أو آخر التشهد
 الأول والأخر وأصل دليل العلماء في جعلها في الصلاة قول الصحابة قد أمرنا الله أن نصل على عليك
 يا رسول الله فكيف نصل على عليك في الصلاة فان قولهم في صلاتنا لا يتخلل
 يكون مرادهم الصلاة ذات الركوع والسجود ويحتمل أن يكون مرادهم بذلك صيغة الصلاة
 على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما المصنفون العلماء في أول الصلاة لأن شرواها عادة
 لا يكون إلا بعد شكر الله تعالى فلو كان كذلك ولتأتى كالشكر لله والصلاة على رسول الله صلى
 الله عليه وسلم شكر لرسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه هو المعلم لنا كيف نصل على فافهم + ومن ذلك
 قول الأئمة مالك والشافعي أن الواجب من التسليم هو التسليم الأول فقط على الإمام والمنفرد
 وزاد الشافعي على المأموم أيضاً مع قول الرجل والتسليمين واجبتان ومع قول أبي حنيفة إن
 الأولى سنة كالثانية ومع قول مالك إن الثانية لا تسن إلا للإمام والمنفرد وأما المأموم
 فيستحب له أن يسلم عند مالك ثلاث تسليمات ثنتين عن يمينه وشماله والثالثة تلقاء وجهه
 يرد بها على إمامه فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد والثالث تخفيف كالقول في التسليمين
 الثانية للإمام والمنفرد عنه ووجه القول الأول التحلل من الصلاة يحصل بالتسليم الأول
 فقط ووجه الثاني أنه لا يحصل التحلل إلا بالتسليمين الحديث وتحليلها التسليم فشمع الأولى
 والثانية ووجه قول أبي حنيفة باستحباب التسليمين كون صورة الصلاة قد تمت بالتشهاد
 فكان التسليم كالاستئذان للخروج من محضرة الملك ومثل ذلك يكفي فيه الاستحباب كنية
 الخروج من الصلاة بعد السلام ووجه الثلاث تسليمات ظاهر والله أعلم + ومن ذلك بين
 الخروج من الصلاة قال مالك وأحمد بوجوبها وقال الشافعي في إخراج قوله باستحبابها فالأول
 مشدد في الأدب مع الله تعالى وهو خاص بالأخبار والثاني تخفيف في الأدب وهو خاص بالإمام
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان قالوا وتكون نية الخروج مع السلام عند مالك فانه قال وينوي
 الإمام بالسلام التحلل وأما المأموم فينوي بالأولى التحلل والثانية الرد على الإمام وقال
 أبو حنيفة ينوي السلام على الحفظة وعلى من على يمينه ويساره وقال الشافعي ينوي بالمنفرد السلام
 على من عن يمينه ويساره من ملائكة السجدة وينوي الإمام بالأولى الخروج من الصلاة
 والسلام على المقتدين وينوي المأموم الرد عليه وقال أحمد ينوي الخروج من الصلاة ولا يصح له
 شيئاً آخر ووجه هذه الأقوال كلها ظاهر لا يحتاج إلى توجيه الا قول أحمد فان وجهه توجيه الفصل
 في الأمور هو وبما من التشرية في العبادة اذ قيل إن السلام من صلب الصلاة فافهم وسمعت
 تسليماً علياً الخواص رحم الله تعالى يقول وجه من قال بوجوب نية الخروج من الصلاة هو

ان المصلي كان في حضرة الله تعالى الخاصة ومعلوم ان من الادب في حق الاكابر استئذانهم عند الانصراف من حضرة الملوك الى موضع اخر هو دون تلك الحضرة في الشرف استئذاناً للقلوب اخوانهم في تلك الحضرة واعطاء للادب مع الملوك حققة فتبين الشرع في ذلك العرف وان كانت الحق تعالى لا يتخير في جهة مخصوصة ضد العارفين فلذلك كان الاستئذان واجباً في حق الاصاغر مستحجاً في حق الاكابر الذين يشهدون ان الوجود كله حضرة الحق جل وعلى فيهم لا يرون مفارقة من حضرة ولا يرون خروجاً وايضا قالوا ان ذلك كان واجباً لامرنا الشارع في حديث واحد لم يبلغنا النص في ذلك في صلايت ولا اثر انما قاسه العلماء على ما ورد السلام على القوم اذا اراد الانسان القيام من مجلسهم يقولون البيات الاول باحق من الاخوة او من عموم حديث انما الاعمال بالنيات اذا خرجت على كذا لا ينبغي ما فيه فافهم وما سكنت الشارع عن الامرية فتابعي الا انه من اكد العبد لا يغربل قال بعضهم ان ذلك لا ينبغي بالمذنبات التشرعة لان منصب الشارع يجعل ان يسأليه احد في التشرية واطال في ذلك ثم قال وتامل اذا اقم جليست من مجلسك من غير استئذان لك كيف تجد في قلبك منه وخشة بخلافه اذا استأذنت فانك تجد في قلبك منه السكينة وداد العظمة حضرتك عن ان يفارقها بغير اذن منك وما كان ادبا مع الخلق فهو مع الله تعالى اولى بما قرأناه يعرف توجيه من قال من العلماء ان المصلي ينصرف عن الصلاة الى صوره حاجته فان لم تكن له حاجة فالى أي جهة شاء ومن قال منهم ينصرف عن يمينه فان الاكابر يرون الوجود كله حضرة الله تعالى لا ترجح جهة على جهة اخرى الا ينص عن الشارع وانما قدم العلماء طوبى مقصد العبد في حاجته على اليمين لان النية من سنة يستحب الحضور فيه واذا كان حاجته في جهة وجهه أو يسارع تبصر نفسه تنازع فلا يجهر في تلك السنة وهذا نظير ما قالوه في استحباب تفريح المصلي نفسه قبل الصلاة من كل ما يشغل قلبه من بول وغائط واكل وشرب ثم اخذت انت في سمعة مرة اخرى يقولون يتخيرهم المصلي في الانصراف الى أي جهة شاء خاص بالاكابر وامرهم بالانصراف عن اليمين مع هذا المشرع خاص بالاكابر الذين يشهدون تخصيص حضرة الصلاة بغير فضل فلا ينقل احد منهم عنها الا لما هو مفصول فيكون جهة اليمين تزيد على ذلك المفصول شرفا فان الشارع اذا حجب بقعة على بقعة في الفصل قلناه في ذلك ونسختنا حكم عقولنا ومشهدنا لكونه اعلم منا بالامور بقربيتها ما ورد من الامر بتفكير الرجل البقي اذا دخلنا المسجد ونفد من اليسر اذا خرجنا منه فافهم ومن هنا يتفقد ذلك ايضا توجيه من قال من العلماء انه يندب للمصلي ان ينتقل من موضع الفرض اذا انتقل وعكسه انه ما قال ذلك الا من باب العدل بين البقاء فانها تتفادى ما فعل على ظهورها من الخير في ذلك المأثر بل ورد ان البقعة تتفادى على اخيرها اذا امر عليها ذاكها ونقول هل يربك ذلك في هذا النهار مثلي وجه الترجيح في قولنا ان ينتقل للمفصل من موضع فرضه او عكسه منا جادة الله ثم في الفرائض اشرف من حضرة مناجاته في التوافل بدليل قوله تعالى في الحديث القدسي ما تقرب الى مقرب عني اذلما ما افترضت عليهم فتبعيت البقاء في الفصل ما فعل فيها من قاضل ومهتول فوجه الامر

في هذه المسائل كلها الى مرتبتي الميزان بتحقيق وتشديد فتأمل ما ذكرناه في هذا الباب فانك لا تجد في كتاب قد وجهنا احوال العلماء فيه على مقام مرتبة الاسلام دون مقام مرتبة الايمان والاحسان والايقان لعلوا مرا في عن غالب الافهام والحمد لله رب العالمين

باب شروط الصلاة +

اجمعوا على ان ستر العورة عن العيون واجبة الصلاة وغيرها وان شرط في صحة الصلاة وعلى ان السرة من الرجل ليست بعورة وعلى ان الطهارة عن الحدث والنجس التوابع للبدن والمكان واجبة وعلى ان الاستقبال القبلة شرط في صحة الصلاة الا لغير كشة القتال والتمحارب والتففل على الرحلة في السفر الطويل وكالمريض لا يجد من يوجهه للمقبلة وكالمربوط على خنثية وكالمغترق ونحو ذلك وعلى انه يجب عليه الاستقبال حال التكبير والتوجه وتقدم بقية ما اجمعوا عليه من الشروط او الباقية فراجع + واما مسائل الخلاف فمن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي وهو احدي الروايتين عن مالك واحمد ان عورة الرجل ما بين سترته وركبته الروايتين الاخرتين عن مالك واحمد انها القبلة والذكر فقط فالاول اشد وهو خاص بالمرء والناس كالعامة والامراء والتابع لمحقق خاص بأراذل الناس كالمؤانسة واحاد العلماء من الثرأسين وغيرهم ممن لا يستحي من كشف فخذة فرج امرأ الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الامام مالك والشافعي واحمد ان الركبة من الرجل ليست بعورة مع قول ابي حنيفة وبعض اصحاب الشافعي انها عورة فالاول لمحقق خاص بأراذل الناس من الاصاغر والثاني مشدد خاص بالمرء والناس على وزن المسئلة قبلها + من ذلك قول مالك والشافعي واحمد في احدى روايتيه ان الحرة كلها عورة الا وجهها وكفيها مع قول ابي حنيفة انها كلها عورة كذلك الوجهها وكفيها قد فيها مع الرواية الاخرى عن احمد لا وجهها خاصة فالاول فيه تشديد عليها في السرة والثاني لمحقق والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان + ووجه الاول البناء ووجه الثاني التوسعة عليها باخراج القدمين من وجوب السرة ووجه الثالث ان الوجه هو المحل الاعظم للفتنة والسر في وجوب كشف الوجه وغيرها مما ذكر في الصلاة وعدم مراعاة الشارع توفقه نظر الناظرين الى محاسن النساء كون الكشف المذكور مذكرا للمعارفين بالله عز وجل وانه ما امر المرأة بذلك الا ليقوم الحجة على من يدعى الجحفاء منه والادب من الناس عفت من ينظر الى حومه في حضرة فتصير آفة تنظر بقلبها الى مشاهدة جلاله وجماله وذلك الفاسق يسارق النظر اليها ولا يراعي نظر الله تعالى اليه فان صاحب الادب او الموقر المرأة وهي مكشوفة الوجه على خلاف عادتها ينتبه بمراقبة من هي في حضرة فالحركة بين يدي الله عز وجل في الصلاة كولد اللبوة في حجرها والله المثل الاعلى فهذا هو السر في كشف المرأة وجهها في الصلاة وفي الاحرام كحج أو عمره كما تقدمت الاشارة اليه في الباب قبله + ومن ذلك قول مالك والشافعي ان عورة المرأة في الصلاة ما بين سرةها وركبتيها كرجل هو احمد الرايتين عن احمد والرواية الاخرى ان عورتها القبلة والذكر فقط مع قول ابي حنيفة ان عورتها عورة الرجل وتزيد عليه

بان جميع ظهرها وبطنها عورة ومع قول بعض الشافعية ان الامة كلها عورة الامواضع التقلب
 منها وهي الراس والتعادن والشاق فالاول فيه تخفيف والثاني مخفف جدا والثالث فيه
 تشديد وكذلك ما بعده ووجه الاول العمل بما كان عليه السلف الصالح من عدم الشهوة الى نظف
 الاماء خارج الصلوة فكانت العورة راجعة الى ما يسوءها هي كشفه فقط وذلك ما بين
 السر والركبة عند بعضهم والقبيل واليد عند بعضهم وما عداه مواضع التقلب عند
 بعضهم الاخر فافهم + ومن ذلك قول ابى حنيفة انه لو انكشف من السواكين قدر الدرهم
 لم ينطل الصلاة وان كان اكثر من ذلك بطلت وفي رواية عن ابي حنيفة انكشف من الفخذ اقل من
 اوبع لم ينطل الصلاة مع قول الشافعي ينطل بانكشف القليل الكثير ومع قول احمد ان كان
 يسيرا لم يضر وان كان كثيرا بطلت مرجع اليسير والكثير العرف وقال مالك اذا كان قادرا ذكره
 وصلى مكشوف العورة بطلت صلاة فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تخفيف ورجع
 الامر الى مرتبة الميزان + ووجه الاول القياس على النجاسة التي يعنى عنها في البدن نجاسة ان
 كلامها نجس جنتا به ووجه الثاني القياس على تحريق الخوف فانه يضر ولو يسيرا ووجه الثالث
 حديث رفع عن ابي الخياط والسيان مع حديث اذا ترككم يا مرقا فواضع ما استعنتكم والركبة
 العبد عليه الا يفرح في صحتها فله بدل صحة صلاة الغريان واوجب حمل ستر المذنبين
 في الفريضة وفي النافلة وايتان فالاول مشدد والثاني مخفف وتوجه ذلك ظاهر + وعن مالك
 قول مالك والشافعي اذا لم يجد المصلي ثوبا لزم ان يصلي قائما او ركع ويصلي صلاة صحيحة وقال
 ابو حنيفة هو غير ان شاء يصلي جالسا وان شاء قائما وقال احمد يصلي قائما ولو نوى بالركوع والتجود
 فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف من جهة الائمة ودليل الاول الاتباع كحديث
 اذا ترككم يا مرقا فواضع ما استعنتكم مع قاعدة لا يسور لا يسقط بالمسحور ووجه الثاني ان ذلك
 راجع الى قوة جلاء المصلي وقلة حياته من الناس لذلك التفتت خاص بشديد الجلاء وهذا كله
 رحمه من الله تعالى للعبد فافهم + ومن ذلك قول ابى حنيفة والشافعي واحل ان الطهارة عن
 النجس في الثوب والبدن والمكان شرط في صحة الصلاة مع قول مالك في أحسن رواية انه يصلي
 عالما بها لم ينقض صلاته أو جاهلا أو ناسيا صححت والرواية الثانية عنه الصحة مطلقة وان كان
 عالما عامدا والثالثة بطلان مطلقة فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف ورجع الامر الى مرتبة الميزان
 + ووجه الاول الاحتياط ووجه الثاني الجمل والسيان ووجه الرواية الثانية عن
 مالك غلبة مراعاة القلب دون الجوارح الطاهرة كما يؤيده خبر مسلم مرفوعا ان الله تعالى
 لا ينظر الى صوركم ولا اجسامكم ولكن ينظر الى قلوبكم انتهى فقال صاحب هذا القول ان تشددا
 لا يضر الله اليه فالامر فيه سهل بخلاف القلب ولا يرد على ذلك خبر الشيخان مرفوعا اذا قلت
 الحبيضة فذبح الصلاة واذا ادبرت فاعسلي عنك الدم وصلي لان قوله دعي الصلوة قد لا يكون
 لاجل الدم وانما هو لعلته أخفى في الحيض لان غاية دم الحيض ان يكون كسلس البول فتغسل
 الدم منها ويصلي كلما دخل وقت الصلاة وقد اورد بعض الشافعية على مالك وجوب اعتبار

الخ استخرج الصلاة بهذا الحديث وقال إذا وجب اجتمعوا في غير الصلاة أو بولي وجعل
 العذر هي التضيق بالدم وما يؤيد قول مالك أيضا حديث لا يقرأ الحبيب ولا الحائض شيئا
 من القرآن فانه جمع الحائض مع الحبيب والحجاة أمر مقدر على البدن وكذلك الحائض في
 يؤيده أيضا إجماع الأئمة على الطهارة عن الحدث كما مردون الطهارة عن الحبس مما سمع
 بعضهم في مقدار الدرهم من الدم دون مقدار العدة من البدن إذا لم يصيبها الماء وما يؤيد ذلك
 أيضا ورود التصريح من الشارع بعدم قبول الصلاة مع الحبس كما ورد في الحديث نقول
 صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا حل حتى يتوضأ فافهم + ومن ذلك قول مالك
 والشافعي أن من صلى خلف حجب غير عالِم بذلك ولا إمامه فصرلانه صحيح في قول الإمام أبي
 حنيفة إن صلاة باطله فالأول لمحقف والثاني مشد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان + ووجه
 الأول الله تعالى لا يؤخذ العبد إلا بما علم + ووجه الثاني الاحتياط والتسليم في رواية
 الذمة من غير كبر + شققت + ومن ذلك قول مالك والشافعي في الحديث أن من سيق
 الحركت بطلت الصلاة مع قول أبي حنيفة والشافعي في القديم أنه يبيح على صلاة بعد الطهارة
 ومع قول الثوري أن كان حدثا عافا وتبنا يني على صلاته وإن كان رجلا فليحذر + ثم
 فالأول مشد والثاني لمحقف الثالث فيه تحفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان + ووجه الأول
 الاحتياط والاحتياط يستحق المحرك الحديث لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا حدث
 حتى يتوضأ فشمئ ذلك الحديث الواقعة قبل دخوله في الصلاة والواقع في أثناءها + والثاني في
 الفرق بين الواقع قبلها والواقع في أثناءها ويقول واقع قبل الحدث فهو صحيح فكان حكم ذلك كحكم الصلاة
 فلا يبطل أحد ما لم يحدث في الأخرى + ومن ذلك اتفاق الأئمة الثلاثة على أن غلبة الظن في دخول
 وقت الصلاة تنفي في الوجوب مع قول مالك أنه لا تكفي غلبة الظن وإنما يشترط العلم بدخوله فالأول
 لمحقف والثاني مشد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان + ووجه الأول أن الظن قريب من العلم
 فيكفي ذلك في الإذن الخاص في الوقوف بين يدي الله تعالى ووجه الثاني تعظيم أمر
 الدخول إلى محضر الله تعالى وأنه يتعين العلم بالإذن فان الظن قد يحيطي فالأول خاص بالأصل
 والثاني خاص بالامر كبر أصحاب النظر في العواقب وقد سمع بعض الفقهاء إذا نفي غير
 الوقت فوقف للصلاة فما كان إلا أن ذاب + ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا صلى
 بالاجتهاد إلى جهة ثم بان الخطأ أنه لا إعادة عليهم قول الشافعي في أرجح قوله أنه يقضي أن يخرج
 أو يعيد إن كان الوقت باقيا فالأول لمحقف والثاني مشد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان +
 والأول خاص بالعوام والثاني خاص بالأكابر أهل الاحتياط لديهم وقد ينسب إلى تقصير في
 تعاطيه ما يظلم عليه حتى يجب عن رؤية الكعبة ولم يعرف جهتها + ومن ذلك اتفاق الأئمة
 الثلاثة على أنه لا تبطل صلاة من تكلم ناسيا أو جاهلا بالخبر + وسبق لسانه ولم يقل مع
 قول أبي حنيفة أنه لا يبطل بالكلام ناسيا أو جاهلا + أما ما طال الكلام فالأصح عند الشافعي
 البطلان وقال مالك أن كان لمصلحة الصلاة كالعلم الإمام بهوده إذا المرتبة لا بالكلام فلا

وقال الاوزاعي ان كان فيه مصلحة كما رشادضا لو تحتمل يرضى بولا بطل فالاول من المسئلة
الاولى مخففه الثاني منها مشددا والاول من المسئلة الثانية مشددا والثاني فيه تخفيف والثالث
مخفف فوجم الامور في المسئلتين الى مرتبتي الميزان ووجه الاول في المسئلة الاولى العذر
بالنسبان والجهل وسبق اللسان كما في نظايره ووجه الثاني منها عدم قبول العذر من
حيث ان الصلاة فيها افعال مذكورة بالصلاة واما الجهل فانه غير معذور به كذلك التفسير بترك
تعليم الواجب عليه من امر دينه فلذلك لم يعذر به واما وجه البطلان فيما اذا طال الكلام فظاهر
واما وجه كلام مالك فهو لكون ذلك الكلام لمصلحة الصلاة واما وجه كلام الاوزاعي فله من
المؤمنين وجوب تخليفنا دفع كل ما يحصل به الضرر لقواعد الشريعة فتشهد بتقديم مثل ذلك
وعلى مراعاة بطلان الصلاة عند من يرى بطلانها بذلك في الحديث كل معروف صلاة انتهى
وذلك لان صاحبها في ذلك تحت امر الحق تعالى فاخرج بذلك عن الصلاة ولو لم يرفع فاقم
ومن ذلك اتفاق الائمة على بطلان الصلاة بالاكل ناسيا او على بطلانها كذلك بالشرب الغفلة
احد في النافلة فالاول في الاكل مشددا والثاني مخفف ووجه الاول في الاكل والشرب شدة
اللذة الحاصلة للانسان بالاكل والشرب فيريد العبد الجمع بين لذة الاكل والشرب بين
مناجاة الله تعالى على المراقبة والحضور معه فلا يقدر فلما تعارض عند المصلي ذلك جمع العلماء
الاكل والشرب في الصلاة وامره بان يأكل او يشرب قبل الدخول في الصلاة حتى لا يبقى له
التفكير بغيره في صلاته ووجه رواية احمد في الشرب النافلة كون العبد فيها آمدا بنفسه ان
شاء خرج منها وان شاء دام فيها حتى يسلم منها وايضا فان الله اوجب على الاكل وعدم
الاتفات بقلوبهم الى غير ما هم فيه في الفريضة وتولى على قلوبهم برذا الرضى فبردت نوافسهم
فلم يخبروا الى ما يطعم تلك النار ولا هكذا الامر في النافلة فان الوجدان كذا ترهق من شدة
العطش فلذلك سوغ العبد بالشرب فيها كما يعرف ذلك من صلى الصلاة الحقيقية فافهم
وقد كان سعيد بن جابر يشرب في النافلة وكان طائوس يقول لا بأس بشرب الماء في النافلة
ومن ذلك قول الشافعي ان من نابه شيء في صلاته سحر ان كان ذكرا وصح ان كان امرأة
مع قول مالك انها ليسبحان جميعا فالاول مخفف والثاني مشد فوجم الامر الى مرتبتي
الميزان والاول محمول على المرأة التي يخاف من صوتها الفتنة والثاني محمول على من
لا يخاف من صوتها ذلك مع حمله على انه لم يبلغ الحديث ايضا والمقصود من ذلك كله التنبيه
فاد حصل بالتيسر من المرأة كان اولي لانه ذكر والله على كل حال بخلاف التصديق فافهم
ومن ذلك قول الائمة انه اذا فهم التسبيح تجذرا او اذا نال بطل الصلاة مع قول المحققين
بأنها تبطل الا ان يقصد تنبيه الامام او دفع المأثم يديه فالاول مخفف والثاني
فيه تشديد فوجم الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول وهو خاص بالاخصا عن ذلك
لا يقتصر في كمال الصلاة لما فيه من المصلحة ووجه الثاني ان الصلاة موضوعة
الاستغفار بالله وحده فذكر غيره ولو قلبه يبطلها وهذا خاص

بالكبر ومن ذلك البكاء من خشية الله تعالى مطول عند بعضهم غير مطول عند قوم آخرين
 ووجه الاول انه كان الواجب على العبد ان يبذل الطرق الوياضة حتى يصير يكي قلبه دون
 عينيه وليسمع مواعظ القرآن كلها فلا يظفر عليه بكاء ووجه الثاني كون البكاء من خشية
 الله يحجم القلب على الله فخرج الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الرابعة
 انه يستحب رد السلام بالاشارة من المصلي اذا سلم عليه احد جمع قول الثوري وعطاء انه يرد
 بعد فراغه وقال ابن المسيب الحسن يرد لفظا فالاول مشدد في رد السلام بالاشارة في الصلاة
 والثاني لمخفف فيه والثالث مشدد في الرد في الصلاة لفظا ووجه الاول حصول المقصود
 من السلام بالاشارة وهو الايمان من شره ووجه الثاني مراعاة الاقبال على الحق تعالى في الصلاة
 دون خلفه من انه يحصل المقصود بالرد بعد السلام ووجه الثالث خوف حصول ضرر اذا لم يرد
 باللفظ وهو خاص بمن يرد على المتغلب كالحيلة من الولاة فخرج الامر الى مرتبة الميزان
 ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا ينظر الصلاة بمروءة بين يدي المصلي ولو كان حائضا
 او حمارا او كلبا اسود مع قول احمد يقطع الصلاة الكلب الاسود وفي قلبه من الكلب والامرأة في
 وعن قال البطلان عند مروءة ذكر ابن عباس السخري ابن المسيب فالاول لمخفف والثاني في العمل
 فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول قوله عليه الصلاة والسلام آخر امره لا يقطع الصلاة
 مع رشيء وهو خاص بالكابر الذين لا يحجهم عن مشاهدة الحق تعالى في قلبه شيء ولا يشغل
 قلبهم عنه ووجه الثاني كون ذلك محجبا ليشغل عن مشاهدة ما يحل ليعين المصلي وقلبه
 من ملاطفات الحق تعالى فهو خاص بالاصاغر قالوا والحكمة في قطع الصلاة بالكابر والمرأة
 والكلب الاسود كون الشيطان لا يفارقهم كما هو مشاهد بين اهل الكسوف والشياطين
 لا يبرأ احد من الامة الا ويصيبه منه طيف يقطع مشاهدته للحق واذا قطع مشاهدته قطع صلاته
 أي صلاته شهودة وانما لم يقطع مثل ذلك شهود الكابر لئلا يمتدحهم شدة معرفتهم بالله فلا ينظر ومن
 من جميع المخلوقات الا الى السر القام بهم وذلك من امر الله لا خارج عنه فافهم ومن ذلك
 قول مالك والشافعي يجوز للرجل ان يصلي الى جانية امرأة مع قول ابن حنيفة يبطلان الصلاة
 بذلك فالاول لمخفف خاص بالكابر الذين لا يشغلهم عن الله شاغل والثاني مشدد خاص
 بالاصاغر فخرج الامر الى مرتبة الميزان وايضا حلال الا وشهود الكابر ووجه الحال الباطن في المرأة
 الذي منه جعل الحق تعالى نفسه وجبريل وصلى المؤمنين والملائكة بعد ذلك ظهيرا
 معبدا محمد صلى الله عليه وسلم على عائشة وحفصة ومنه استدعت المرأة أيضا اعظم ملوك
 الدنيا لهيئة السجود لها حال الوقاع ومنه كان أقوى الملائكة واشدهم حياء من كان محمدا في القبر
 النساء ومنه قدرة المرأة على الخفاء في نفسها من محبة الوقاع عن الرجل مع ان شهواتها أعظم
 من شهوة الرجال بسبعين ضعفا وغير ذلك من الاسرار وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله
 يقول من تأمل في قوله تعالى وان تظاهرا عليه الى آخر الآية علم ان محمدا صلى الله عليه وسلم
 أكمل الخلق في مقام العبودية على الإطلاق ولذلك انتصر الحق تعالى لهذا الانتصار العظيم

ولو انه كان عنده راحة من الدعوى والقوة في نفسه كان وكله الى نفسه بعض الكو
عزاء وفاقوا اكثر من ذلك لا يقال انتهى وأما وجه قول أبي حنيفة فهو لاجل ظهور نقصها وال
التمسك بالطبع وهو خاص بالاصغر ولا كالعمل به ايضا للجزء الذي فيه يشهد بنقص المرأة
وعمل اليها بالشهوة فزجر الله الأئمة لما كان أدق مداركهم التي خفيت على بعض المقلدين فافهم
ومن ذلك اتفاق الأئمة على انه لا يكره قتل الحية والغرب في الصلاة مع قول الحنفى بكراهة
ذلك فالاول لمحض خاص بالاصغر الذين يخافون غير الله في حصة الله وكلام الحنفى خاص
بالاكثر الذين يكفون عدو الله في حصة الله تعظيما لمع غيتهم عن شهود أمرهم بذلك
ومش ذلك ابو غوث والقلمة يقصر على قتل ما ذكر حتى يفرغ من الصلاة فلكل فخره شهيد
ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة والشافعي بحجة الصلاة في المواضع المهي عن الصلاة وبها مع
الكراهة وبما قال مالك الا في المقبورة المبسوثة فان كانت غير مبسوثة كرهت واجزأت مع قول
أحمد انها تبطل على الاطلاق فالاول محقق والثاني فيه تشديد والثالث مشد فخرهم الى
صرتني الميزان ووجه الاول ان مكان الصلاة خارج عن افعال الصلاة فهو كالحج والعمرة
مكتسبة وبما يشهد بها فخرهم وميسر وغير ذلك مما ساء الله تعار حسبا ووجه قول أحمد بحلال
حصة الله تعالى ان يباح العبد في مثل المقبرة والحجرة والحمام والمزبلة وقارعة الطوق واعطا
الابل فان الله تعالى نطقه حصة عن مثل ذلك ومتى أن يحاط به العبد فيه وأمرنا بالبس
التياب الطاهرة انطينا الى تحت اجلا لحضرة ولذلك صلت الاكابر من الاولياء كسيد كعب
القادر الجلي وسيد علي بن وفا والشيخ محمد الحنفى والشيخ مدين والشيخ الى الحسن الكرى
وولد سيدى محمد على المضربات البغسة المنجزة بالعود والند والعن والهاجور تعظيما للحضرة
ربهم ولكن جمهور العلماء والصابحين على فحنتهم للصلاة على الارض والحجيرة بخود ذلك مما
لا ريب فيه خوفا من اتباعهم ان يبتغواهم على ذلك مع جهلهم غفاهم فيحبوا بالعجب والكذب
عن ربهم فيكتب أحد هؤلاء الاستياخ من الأئمة للضلالين ويحل حال سيدى عبد القادر ومن
يقع على انه كان لهم حال يحجون به مريدهم ان يتبعهم على ذلك وأما وجه كراهة الصلاة فوق
ظهر الكعبة فلا يدكر الا مشاهدة فافهم ذلك واياك والمبادرة الى الابتكار على من يفرش لمضربة
في مثل جامع الازهر والحرم وغيرهما ليصلى عليها فان الله عبادا خلقهم للزينة والمحا السند
وطهر قلوبهم من الشوائب ورجلا خلقهم للذل والاكسار وتخلي لهم بالهيئة لمحق نفوسهم حتى
صاروا لا يرفعون لهم رؤسا وعلوهم ميل زانهم على اتناهم ونظرهم دائما الى صدورهم فاعلم
ذلك والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

أجمع الأئمة عليهم على ان يسجد السهو في الصلاة مشروعا وان من سها في صلاة جبر ذلك
يسجد السهو واتفق الأئمة الاربعة على ان الماء موم اذا سها خلف الامام لا يسجد للسها وعلى
انه اذا سها الامام حتى الماء موم سهوه هذه مسائل الاجماع واما ما اختلفت الأئمة فيه فثبت

من الأسد فالاول مشدد والثاني مخفف يصح حمل الثاني على منعفاء الحال في الإيمان واليقين والاول
على من كان كاملا في ذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان + ومن ذلك حديث الشيخين عن جابر قال
كنا نغزل والقرآن ينزل زاد البيهقي فبطل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ينهنا فغمم
مارواه البيهقي عن عمرو علي وعنه ما من النبي عنه فرجع الامر الى مرتبة الميزان مخفف
وتشديد. وكذلك القول في رواية البيهقي المفصلة بين الحرة والامة وهو انه صلى الله عليه
وسلم منى عن الغزل عن الحرة الابادتها بخلاف الامة وهو يرجع الى تخفيف وتشديد + ومن ذلك
حديث البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في رجل تزوج امرأة فمات ولم يخل
بها ولم يفر من لها بان لها الصداق كاملا وعليها العدة ولها الميراث مع حديثه ايضا عن ابن عمر
انه قضى ان الصداق لها فالاول مشدد يجعل الصداق على الزوج والثاني مخفف فرجع الامر
الى مرتبة الميزان + ومن ذلك حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم منع عليا ان يدخل
على فاطمة حين تزوجها الا بعد ان يعطيها شيئا الى من صلها فها وانه اعطاها درع الخطيب
قبل دخوله بها وكان ابن عباس يقول: ذاك الرجل امره فنتم لها صداقا فادار ان يدخل
عليها فليلق اليها درعا وخاتما ان كان معه حديث البيهقي ان رجلا تزوج امرأة على عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم فمهره صلى الله عليه وسلم ان ينفقها شيئا وفي رواية
انه كان معسرا فلما ايسر ساق اليها شيئا فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
+ ومن ذلك ما رواه الامام مالك والامام الشافعي ان الامام عمر بن الخطاب قضى في المرأة تيزوجها
الرجل انه اذا رخصت السنور ففد وجب الصداق مع قول ابن عباس ان عليه نصف الصداق
وليس لها اكثر من ذلك أي لانه لم يثبت انه مسرا وقضى بذلك شريح لكنه حلف
الزوج بالله انه لم يفر بها وقال له لك نصف الصداق فالاول مشدد والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان + ومن ذلك حديث البخاري ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم منى عن النبي وفي رواية للبيهقي منى عن نبي الغدار مع حديث البيهقي انه صلى الله عليه
وسلم تزوج بعض شبابه فنتز عليه التمر فترقا لخفض صوت من شاء فينتهب فالاول مشدد
والثاني مخفف ان صح الخبر فرجع الامر الى مرتبة الميزان + ومن ذلك ما رواه البيهقي عن علي
كل الطلاق جائز الاطلاق المعنوه وكان سعيد بن المسيب وسيبان بن يسار يقق لان اذا
طلق السكران جاز طلاقه وان قتل مسلما قتل به مع رواية البيهقي عن عثمان بن عفان انه قال
ليس للمجنون ولا للسكران طلاق فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك ما رواه البخاري وغيره ان عثمان بن عفان رضى الله عنه ورث من طلق في مرض الموت
طلاقا ما يمتو نلعم ما رواه البيهقي عن ابن الزبيرة انه قفى بعدم ارثها فالاول مخفف والثاني مشدد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان + ومن ذلك ما رواه الشافعي والبيهقي عن علي رضى الله عنه انه
قال امرأة المفقود لا تزوج فاذا قدم وقد تزوجت فمهر امرأته ان شاء طلق وان شاء
امسح مع ما رواه مالك والشافعي والبيهقي عن عمر بن الخطاب انه قال ايما امرأة

أبي حنيفة في الامم روايتان أحدهما ينفى على عبته الظن وقال أحمد ان حصل منه الشك مرة بطلت
 صلاته وان كان الشك يعتقد به ويكره منه ينفى على غالب ظنه بحكم الخبر فان لم يقع له ظن ينفى
 على الاقل وقال الحسن البصري ياخذ بالاكثرو ليسجد لله سجدتين وقال الاوزاعي متى شك في صلاة
 بطلت قالوا لا تأخذ بالاعتباط والثاني مفصل والثالث مخفف والرابع مشدد فراجع الامم
 الى مرتبتي الميزان واللائق بالاكثر البناء على الاقل واللائق بالعوام الاخذ بالاكثر
 لغلبة زهوق نفوسهم من حضرة الله عز وجل فلو أخذوا بالاقول لحصل لهم الملل وصارت
 صلاتهم كصلاة المكره وتلك الاقواب فيها واللائق بالجمهور الاخذ بالبطلان فافهم ومن ذلك
 قول الامم المشافعي ان من توك الشاهد الاول فذكره بعد انتصابه لم يعد له او قيل عا د
 ويسجد المشهور ان بلغ حد الرأى مع قول أحمد انه ذكره بعد انتصابه قائما ولم يقرأ فهو محذور
 والاولى ان لا يرجع ومع قول النخعي يرجع ما لم يشرع في القراءة ومع قول الحسن يرجع ما لم
 يرجع ومع قول مالك انه ان فارقت الميتة الارض لا يرجع قالوا وما بعده فيه تخفيف وقول
 مالك فيه تشديد من حيث عدم الرجوع وتخفيف من حيث الرجوع الى الشاهد فراجع الامم
 صرتني الميزان ووجه الاول ان الشاهد الاول انما للاسترخاء من تعب الحضور مع
 الله تعالى في السجود فحيثما قام منتصباً فما بقي للرجوع للجلوس فائدة لا سيما وقد وقف بين
 يدي الله تعالى قائماً ووجه قول النخعي ان رجوعه ليستريح ويتأهب للحطاب الحق تعالى في
 القيام اولى من خطابه مع الفتور وان تماء الاعضاء ووجه قول الحسن اظهار الصعوبة قبل
 الغفلة والسهو في ترك ما موبه ووجه قول مالك ان مفارقة الارض ولو سهواً تدل على قوت
 تحتل مناجاة الله تعالى في القيام مع ان الجلوس الاصل انما هو بعد انقضاء وظيفة العبودية
 وذلك في الجلوس الاخير فما سن المشارع الاول الانقياس للضعفاء الذين لا يقدر ان على تأدية
 الرباعية او الثلاثية بلا جلوس في وسطها فان قال قائل فلم كان الجلوس للشهادة الاخير فمرحاً
 دون الاول مع ان كلاهما اجل يسجدتين فالجواب ان الشاهد الاخير انما كان الجلوس لوجوب
 زيادة راحة المصل من حيث ان تجلي الحق تعالى في السجود الجدير من تجليبه في السجود
 الذي قبل الشاهد الاول وذلك من خصائص تجليات الحق تعالى من بسط في صفة الصلاة
 فافهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من قام الى الخامسة سواهم ذكر فانه يجلس فان كان
 لم يجلس الواجب للشاهد للشهد في الخامسة ويسجد لله سجدتين فان كان قد شهد فيها سجدتين وسجد
 مع قول أبي حنيفة في رواية انه ان ذكر قبل ان يسجد في الخامسة رجع الى الجلوس فان ذكر
 بعد ما سجد فيها سجدة فان كان قد فعل في الرابعة قد راى الشاهد بطل فرضه وصار الجمع فافهم
 مخفف والثاني مشدد فراجع الامم الى مرتبتي الميزان فمن ذلك اتفاق الائمة على ان من صلى
 المغرب اربعاً سجدات لم يسجد لله سجدتين بل سجدة واحدة مع قول الاوزاعي انه يضيق اليها سجدة واحدة
 ويسجد لله سجدتين لا تكون المغرب شفعاً قالوا لم يخفف خالص المحمديين والثاني مشدد فراجع
 ارتفع حجابه ووجه الاول ان العوام لا يتأثرون من شهود الشفيع بخلاف الاكابر وتدل عليه الامم من

مشاهدته وليس احتم الا في شهود الوتر ولا جعل الحق تعالى بعض الصلاة شفعاً واقرهم
 على فعله لما قدر واحكم يعرف ذلك اهل المناجاة لله فان قال قائل ان نفسهم شفعت الحق تعالى
 فالجواب انه لا يشفع الحق الا وجود غير الشاهد مع الحق واما الشاهد لا يقدر في الوترية لانها
 لا تكون الا في المرتبة الثالثة قال تعالى ما يكون من نجوى ثلاثة الا هو بينهم وكشف الغطاء
 عن وجهه المستبذ لا يذكر الامتثال فخذ فوج الله الا وزاعى في غوصه على مثل هذا الشرع
 ذلك قول الامام الشافعي واحمد ان من اجزم بما ترك تركه مثلاً لا يرجع الى قولهم وانه
 يجب عليه العمل بينين نفسه مع قول ابي حنيفة واحمد في احدى الروايات عنه انه يرجع الى قولهم
 فالاول لمحقق والثاني مشدد فوج الامور الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاحتياط بالاحتياط
 لنفسه فانه اعلم بما فعالة من غيره فلا يخرج عن عمدة التكليف الا بذلت ووجه الثاني
 ان شهادة الغير محوط لان النفس بالست على صاحبها ولا هكذا الامر في الايجبي فافهم
 ومن ذلك قول الامام الشافعي انه لا يسجد لترك مسنون الا لقوت والفتنة الاول والاصل
 على النبي صلى الله عليه وسلم مع قول ابي حنيفة انه يسجد لترك تكبيرات العبد ولترك الجهر في موضع
 الاسرار وعكسه ان كان اما ما روي قال مالك لكن يختلف محل السجود عنده فان كان
 جهر في موضع الاسرار يسجد بعد السلام وان كان اسر في موضع الجهر يسجد قبل السلام وقال
 احمد ان يسجد لمثل ذلك فحسن وان ترك فلا بأس فالاول لمحقق والثاني مشدد فوج الامور
 الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان لقوت والفتنة الاول يشبهان الاركان فاستحقا جرحهما
 بالسجود تدارك الحال هيئته الصلاة ووجه الثاني ان تبيحات العبد وتكبيراته صارت شعاراً
 ذلك الجهر العظيم فنذكره القائلين بكبرياء الحق تعالى حتى يجبروا عن شهودهم يشهدوا اكثر
 وليس الزينة ومشاهدة الله واللعب في ذلك اليوم عادة وكذا ذلك القول في الجهر موضع السجود
 وعكسه فان الشارع ما شبه الا كما لا في الصلوات فمن اسر موضع الجهر وعكسه نقص كمال
 صلته كما بسطنا الكلام على ذلك في باب صفة الصلاة عند الكلام على حكمة الجهر والاسرار
 ووجه قول احمد النظر الى احوال غالب الناس في نقصهم صلاتهم فلا تكاد تسلم لهم صلاة من
 النقص ولو بالغوا في الاحتراز عن ذلك فلذلك كان السجود اجوا الى احتيال المصلي فان وجد
 في نفسه عزيمة وسجود والا فلا ومن ذلك اتفاق الائمة على انه يكفي للسجود ان تكرر
 سجدة واحدة مع قول الا وزاعى انه اذا كان السهو جسيماً كالزيادة والنقصان يسجد لكل واحد
 سجدةتين ومع قول ابن ابي ليلى انه يسجد لكل سهو سجدةتين مطلقاً فالاول لمحقق خاص
 بالعوام والثاني فيه تشديد خاص بالمتوسطين في المقام والثالث مشدد خاص بالكارهين
 في كمال الاحتياط فوج الامور الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي
 واحمد في احدى رواياته ان المأموم يسجد للسجود اذ اسرها امامه ولم يسجد امامه للمأموم فوج
 الى حليفة انه لا يسجد الا ان يسجد امامه فالاول مشدد والثاني لمحقق فوج الامور الى مرتبتي
 الميزان ووجه الاول الاحتياط بالاحتياط وشدة الارتباط وتخصيل الجمار للنقص مع

انقضاء القدوة ووجه الثاني مبني على قوله تعالى ولا تزروا زينة و زراخرى وعلى ضعف الازتيان
فالاول خاص بالاكار الذين يرون امامهم كالجزء منهم كما اشار اليه حديث مثل المؤمنين كالجسد
الواحد فاذا اشتكى منه عضو تداعى له جميع الجسد بالحس والحس هو السر والثاني خاص بالاكار الذين
يشهدون امامهم كالجزء منهم والله اعلم

باب سجود التلاوة

اجمع الامة على انه يشترط السجود في التلاوة شرط الصلاة وحكي عن ابن المسيب انه قال الجائز
توى برأسها اذا سمعت قراءة السجدة وتقول سجد وحكي للذي خلفه وهو رة وانخلف
الائمة في سجود التلاوة هل هو واجب أو مستحب فقال ابو حنيفة هو واجب وقال غيره هو مستحب
عند التلاوة للقاري والمستحب فالاول مشدّد والثاني مخفف فخرج الامر الى مرتبة بين الميزان وجوب
الاول ان من شأن بني ادم الكبر وهو حرام يحكم المتبعي في ازالته والنحو يخرج عنه باظهار التواضع
لله تعالى والمقصود له فمن لم يسجد عند تلاوة نحو قوله تعالى ان لا يسجد والله الذي يخرج
المحبة في السموات والارض واسما عنها فقد اشبه حاله حال من امتنع من السجود ظاهر افوجب
السجود ليخرج من صفته الكبر واليهما ذلك ان التكبر خاص بالجن والانس فقط دون غيرها
من الحيوانات والجمادات من حيث ان المتوجه على ايجادها من الاسماء اسماء الحنان والطيف بخلاف
غيرها من سائر المخلوقات فانه كان المتوجه على ايجادهم اسما الكبرياء والعظمة فلذلك
خرجوا من تحت حكم هذه الاسماء اذ راء صاغرين لا يعرفون تكبرياء طعما بخلاف الجن
والانس فانهم خرجوا متكبرين لا يعرفون للمذلة والتواضع طعما فان تكبر وافهم بحكم الطبع
وان تواضعوا فخرجوا عن الطبع ومن هنا وجب عليهم الرياضة والمجاهدة ليخرجوا عن الكبر
وجوب الرياضة ويقفوا على اصل عبوديتهم وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول وجوب
السجود خاص بالاكار الذين لم يكملا في مقام التواضع واستحيائه خاص بالاكار الذين لم يحق
الله تعالى جميع ما كان في نفوسهم من الكبر وصار اصلهم يرى نفسه قد استحققت الخسفة لولا
عفو الله عز وجل وصارت قلوب الخلق كلها تشهد لهم بالذل والاكسار بين يدي الله عز وجل
استنى فرحم الله الامام ابا حنيفة ما كان ادق نظره وخفاء مواضع استنباطاته ورحم الله بقية
الائمة في تفهيمهم عن العامة لعدم وجوب سجود التلاوة عليهم لانهم تحت سيادة العفو فاعتذر
من الكبر فلا يحد احدهم يخرج عنه بل ربما رأى نفسه بالسجود على من لم يسجد مشدّد فوقع في
الكبر ايضا زائدة على الكبر الاصلي وتكبر في فعل الذل والاكسار فاختم ومن ذلك قول الائمة
الثلاثة ان السامع من غير استماع لا يكمل السجود في حقه مع قول الامام ابي حنيفة انهما سواء
فالاول مخفف وهو خاص بالعوام والثاني فيه تشديد وهو خاص بالاكار وعلة الوجوب في التلاوة
الامشاجة لاهلها لان ذلك من دقائق مسائل التوحيد ومن ذلك قول الائمة الثلاثة
ان التالي اذا كان خارج الصلاة والمستمع في الصلاة ان المستمع لا يسجد فيها ولا بعد الفواجر منها
قول ابي حنيفة انه اذا فرغ يسجد فالاول مخفف والثاني مشدّد فرجم الاموالى مولى مولى الميزان

ووجه الاول ان المستمع اذا كان في الصلاة فهو مشغول بمناجاة ربه المأمور بها في ذلك الوقت
 فلم يؤمر بالاستقبال بعزها ولولا ان الامام من شأنه ارتباط المأموم معه ما كان يسوغ للمأموم السجود
 لقراءة غير نفسه فكان الامام نائب الحق تعالى في تلاوة كلامه تعالى على عباده ولا هكذا الحكم
 في غير الامام ووجه قولنا الى حليفة انه يسجد بعد الفراغ العمل بالامرين معا فلم يشتمل على
 المناجاة المأمور بها في الصلاة فلما فرغ منها قضى ما فات من سجود التلاوة لتقصير بعلم
 الرياضه الى حصوله الى مقام الجمع بحيث لا يشغلها حاجة الله تعالى عن الخلق ولا الخلق عن
 الحق وبعضهم يبينون ان الحق تعالى هو التالي كلامه على نفسه الصل عدمه وهو وجوده
 هو يقرأ كلام ربه على ربه فمثل هذا السجود في المشهد الثاني دون الاول ولم أر لهذا المقام ذائقا
 الى وقتي هذا والله اعلم ومن ذلك قول الشافعي و احمدان في الحج يسجدتين مع قولنا الى
 حليفة ومالك انه ليس في الحج الا السجدة الاولى فقط فالاول مشدود والثاني مخفف فوجه
 الامر الى متلقي الميزان ووجه الاول العمل بظاهر القرآن في قوله يا ايها الذين امنوا اركعوا
 واسجدوا فقله واسجدوا يشمل السجدة التي في صلب الركعة في الصلاة والسجدة التي هي سجدة
 التلاوة ولكن جمع السجود مع الركوع قرينة على ان ذلك في الصلاة ذات الركوع وهو وجه
 قولنا الى حليفة لانه يقول المراد بقوله تعالى اركعوا واسجدوا السجود الاصل في الصلاة لا العاقل
 واما السجدة الاولى في الحج فاما وافق ابو حنيفة فيها بقية الأئمة لما في آيتها من التوعد بالعذاب
 لمن لم يسجد من الناس واما صار ذلك ان مواخذة العبد في عدم حضور المواكب الالهية العظيمة
 اشد من مواخذته في غير المواكب المذكورة فانه تعالى أجبر ان كل من في السموات والارض
 والشمس والقمر والنجوم والحجبال والشجر الدواب فعم المولدات كلها ثم قال وكثير من الناس
 وكثير حق عليه العذاب واما نحن على هذا الكثير من الناس العذاب لمشاكلة السجود لله فمن
 هو دونه في الدرجة وكان الاولى به وهو ان يكون اول اسأحد وهذا مما يشهد للامام الى حليفة
 في قوله بوجوب السجود فافهم فان قال قائل فمن أي باب وقع من الشر عدم السجود لله مع
 أنه لا يصح لاحد التكبر على ربه أبدا واما يقع التكبر على جلسته من الخلق فالجواب انه وقع عدم
 السجود من الحجاب عن صفات العبودية ولذلك كان تارك السجود كافرا وقائلا لا يبيأ الله
 واوليائه لانهم يدعون الى ما يضيق به صلابه فافهم واكثر من ذلك لا يقال قد سئل الشيخ
 أبو مدين عن جدته اذا أحب الله عبد نادى من السماء ان الله تعالى يجي فلا تافاجبوه
 فيجبه أهل السماء وبوضع له الفبول في الارض انتهى الحديث فاذا وقع الذاء بذلك فابن كان
 قتلة الانبياء والاولياء من هذا الذاء فقال قد سمعوا ذلك ولكن حجبا في وقت معاد انهم
 لا انبياء والاولياء يحكم العتق فبين ذلك اطلع الانبياء والاولياء بعض قومهم وها هم البعض
 الآخر كما قال تعالى وكذلك جعلنا لكل نبي عدة فمن اخرجهم من اى ومثل الولي لان الانبياء
 والاولياء على الاحلاق الالهية في الناس بها ولكن ذلك قضى تعالى على قوم بعدم السجود الذي هو
 كناية عن الطاعة لامره يناسي به الانبياء والاولياء اذا عصى قومهم فافهم ومن ذلك

قول الى حنيفة وما لك واحد في إحدى روايته ان سجدة من عزائم السجود وليست بسجدة
شكومت قول الشافعي احمد في الرواية الاخرى منه وهو المشهورة انها سجدة شكر تستحب في
غير الصلاة فالاول مشدود والثاني مخفف فخرج الامور الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الله
تعالى ما ذكرها الا تفصيلا لثابت السجود عند تلاوتها أو سماعها من الامم لاسيما ان كان أحدنا
وقم في معصيته ولم يلب منها أو تاب ولم يظن انها قبلت فانه يؤمر بالسجود في الصلاة أكثر مما يكون
خارجها لانها حضرة يغلب فيها العفو والرضى عن العبد وهذا خاص بالاصغر كما ان محاسن
سجدة شكر يحلها خاصة بالاكابر الذين لم يقعوا ذنب او وقعوا فيه لكن غلب على ظنهم قبول
توبتهم وانما قال الشافعي بطلان الصلاة بها لانها الاجل امر لا تعلق له بالصلاة التي هو فيها
ولم يلقها انه صلى الله عليه وسلم يسجد بها في الصلاة فخاف أصحاب هذا القول من دخولهم اذا
سجدوها في الصلاة في عموم قول صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه امرنا فهو رد كما ثبت في
الصحيح فكل من المذهب فافهم ومن ذلك اتفاق الائمة الثلاثة على ان في المفصل ثلاث
سجرات في النعم والاشتقاق والطلاق مع قول مالك في المشهور عنه انه لا يسجد في المفصل
ووافق الائمة في بقية السجدة وهي احد عشرة سجدة ما عدى السجدة الاخرة من الحج
ووجه الاول الانتفاء عند ذلك الثاني وهو قول الحسن لم يسجد النبي صلى الله عليه وسلم في المفصل
من عند تحول الى المدينة فكل ما لم وقف على جمل ما لمعة مع ان من اثبت السجود في المفصل
مشدود ومن نفي السجود فيه مخفف فخرج الامور الى مرتبتي الميزان وسمعت سيدي عليا الخوص
رحمه الله يقول انما لم يسجد النبي صلى الله عليه وسلم في المفصل منذ تحول الى المدينة لاستقرار
نفوس عايلي الصحابة حين تحولوا الى المدينة في كمال الايمان والالتقاد بخلافه حين كانوا في
مكة كان منهم طوائف عندهم يقايات تكبر فكان صلى الله عليه وسلم يسجد بهم كثير الزيل
ما في نفوس المؤلفة قلوبهم فمن سلم قريبا انتنى ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بان الركوع
لا يقوم مقام السجود للتلاوة اذا قرأ آية السجدة في الصلاة مع قول الامام الى حنيفة انه يقوم
مقامه استحبابا فالاول مشدود والثاني مخفف فخرج الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
الاول ان الغالب في الناس ان لا يخضوا في الركوع كالسجود فلذلك كان الركوع عندهم
لا يقوم مقام السجود ووجه الثاني ان الاكابر ينظرون الى الركوع بعين التعظيم كالسجود
فلذلك كان يقوم مقام السجود فخرج الامام ابا حنيفة ما كان ادق مداركه ورضى الله عن
بقية الائمة ومن ذلك قول مالك والشافعي انه لا يكره للامام قراءة السجدة في الصلاة
مع قول الى حنيفة يكره قراءة آيتها فيما يسر فيه بالقرأة دون ما يسجد به وبه قال احمد
حتى انه قال لو أسير فيها لم يسجد فالاول مخفف والثاني مشدود فخرج الامور الى مرتبتي الميزان
ووجه الاول عدم ورود شيء عن قراءة آية السجدة في الصلاة وهو خاص بالاكابر
الذين يفيدون من على النزول الى السجود ولو لم يطل القيام ووجه الثاني ان الامام ما
المأموم قد يكونان لم يقدر على النزول الى السجود لعدم قوة استعدادهما

فطاب طول القيام حتى يقع لها الأذن بالسجود وذلك بوجودها القوة على تحمل العمل والافتقار
 في السجود فلذلك كرهه للإمام قراءة آية السجدة لأنه وجه على نفسه على من هو مؤثر به السجود
 ولو لم يكن قراءة السجدة مكان خوطب بالسجود للتلاوة مع هذه المشقة فافهم + ومن ذلك
 قول الشافعي أنه إذا سجد الإمام للتلاوة فلم يتابعه المأموم بطلت صلاته كما لو نزل الصوت
 مع قول غيره إنما لا تبطل لأن ذلك سنة في الصلاة فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر
 إلى مؤثقتي الميزان ووجه الأول أن ذلك اختلاف على الإمام والاختلاف يقطع القدوة وإذا
 انقطعت القدوة بطل حكم الوصلة بحضرة الله وإذا بطل بطلت الصلاة ووجه الثاني أن المتأخر
 لا يجب الإيما هو من صلى الصلاة كالإركان فلكل وجه ومن ذلك قول الإمام الشافعي وأما
 أن سجود التلاوة يقتصر إلى السلام من غير تشهد مع قول أبي حنيفة ومالك أنه يكبر للسجود
 ولرفع ولا يسلم فالأول مشدد بالسلام والثاني مخفف بعدم وجوب السلام ووجه
 الأول كونه كان في حصره يعقب فيها عن الخلق عادة فكان فراغه من السجود كالقبول ثم طي
 قوم بعد غيبته عنهم ووجه الثاني قصر من تلك الغيبة عادة فكان الساجد المنور عن غير
 وسمعت سيدي عبد الخواص رحمه الله يقول لا يعمل الرجل عند نافي مقام الولاية حتى لا يعيب
 عن شهود الخلق بالسجود بين يدي الحق تعالى بل يكون مشاهدا للسر القائم بالخلق وذلك من
 أموره يفيان وما زاد عليه مضحك لا وجود له حقيقة فكان معدوم والسلام لا يكون إلا على
 موجود أو الموجد لم ينجح لم يغيب فافهم وهذا سر لا تستطرح كتاب فحرم الله الإقام بأحيف
 حيث لم يغيب لوجوب السلام من الصلاة لهذا المشهد الذي ذكرناه من عدم وجود من يسلم عليه
 بعد الغيبة لكونها حضرة جمع لا يصح فيها غيبة + ومن ذلك قول الأئمة أنه لو قرأ آية السجدة
 وهو على غير طهر لم يسجد في الحال ولا بعد نظهره مع قول بعض الشافعية أنه يظهر ويأتي
 بالسجود وإن كان قد ذكر الآية مرارا أني يحجم السجودات فالأول مخفف والثاني مشدد
 ووجه الأول أنه لا يخاطب بالسجود إلا من كان متظهرا ووجه الثاني توجه اليوم عليه في قراءته
 القرآن على غير طهر فكان الخطاب منوجه عليه بالسجود في الأصل فلذلك أمر بتدبير
 ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو قرأ آية السجدة في مجلس كفاه سجدة واحدة عن الجمع مع قول
 بقية الأئمة أنه لا يلغى السجود في آية عن السجود في مرة أخرى بل يكرر السجود على عدد تكرار
 القراءة فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه القولين ظاهر والله أعلم

باب سجود الشكر +

قد استبحر الشافعي عند حمد و نعمة أو دفع نقمة فيجد لله شكرا على ذلك وبه قال أحمد كان
 أبو حنيفة والطحاوي لا يريان سجود الشكر بل يقل محمد بن الحسن عنه أنه كرهه كما كرهه مالك
 خارجا عن الصلاة وقال عبد الوهاب المالك لا بأس به وهو الصحيح من مذهب مالك
 فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول أن النعم لم تزل دائمة على العبد كما أن النقمة
 لم تزل من فوعة عنه فلا يحصى العبد شتاء على الله تعالى كن ثم نعم ونعم كبرى تتجدد وتتدفق

فكان السجود هنا اكمل ووجه الثاني اهم العبد يسبح في الشكر ان ليس لله عليه نعم الا ما يجد
 له وان لم يدر عنه وذلك مودن بقلة الشكر فلهذا كره من كرهه فكان تاركه يقول لا احصى شتاء
 على الله لو سجدت لمن اقتناح الوجود ودمت على ذلك ابدا لا بد من ثم نقد يكون ذلك خلقا على
 فكيف واما اذا فعلى خلق له جل وعلا فذلك كان ترك السجود اظهر في الاعتراف بالنعم
 والخبر عن مقابلتها بسجود او غيره فاجب + ومن ذلك قول الرامة الثلاثة انه يستحب للمصلي
 اذا مر بابه فخران يسلمها او آية عذاب ان يستعبد من قول ابي حنيفة بكراهته ذلك في الفرض
 فالاول محقق والثاني مشروط فجمع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول اظهار العبد
 الفاقة والحاجة الى الرحمة وترك العقوبة لاسما في محل القرب الذي هو الصلاة وهذا
 خاص بالايمان الذين يقدر على النطق مع تحملهم تحليلات الحق تعالى لقلوبهم والثاني خاص
 بالصالحين الذين اخرجهم هبة الله تعالى فلو امروا بالسؤال لما قدروا على النطق فكان من جهة
 الله تعالى لهم عدم تكليف هذا الامر لهم بالسؤال في قرايتهم لما فيها من شدة الهيبة و
 العظمة فحذف النواقل لعل الحجاب فيها وخفت الهيبة فافهم والله اعلم
 + رباب صلاة المفلح +

يتفق الرامة الاربعة على ان السواقل الاربعة سنة وهي ركعتان قبل الفجر وركعتان قبل الظهر
 وركعتان بعد ما وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء وكذا لتتفق اهل وجوه قضاء الفوا
 من الفرائض فهذه ما اتفقوا عليه + واما ما اختلفوا فيه فمذهب قول مالك والشافعي ان
 الروايت مع الفرائض الوتر مع قول احمد ان كدها ركعتا الفجر ومع قول ابي حنيفة ان الوتر
 واجب فالاول والثاني محقق يجعل الوتر او الفجر نافذة مؤكدة والثالث مشروط يجعل الوتر
 واجبا فجمع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول قوله صلى الله عليه وسلم في حديث فرض
 الصلوات الخمس للاعرابي حين قال له هل على غير ما قال لا الا ان تطوع فظاهروا بنفي وجوب
 ما زاد على خمس صلوات الا ان يجب بعارض كذا ووجه الثاني كثرة التاكيد من الشارع
 في صلاة الوتر ودونه تاكيد في صلاة الفجر وماكد فيه الشارع فهو بالوجوب اشد فيكون
 مرتبة فوق الثالثة ودون الفرض وفي ذلك من الادب مع الله تعالى لا يخفى على عارفهم
 الله الامم ايا حنيفة حيث غاير بين لفظ الفرض والواجب وبين معناها ففعل ما فرضه الله
 تعالى اعلى مما فرضه رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كان لا ينطق عن الهوى اذ يامر الله
 تعالى ونفس رسول الله صلى الله عليه وسلم يامر الله صلى الله عليه وسلم يامر الله صلى الله عليه وسلم
 الله عليه وسلم يجب رفع رتبة لتتبع ربه على تشريعه هو ولو كان ذلك باذنه تعالى ولا ينظر
 الى ذلك من جعل الفرض والواجب مترادفين وقال الخلف لفظي والحق انها على الامم في
 حنيفة متفاضلان والخلف معنوي كما هو لفظي الا ان يكون ذلك الامر الذي اوجبه صلى الله
 عليه وسلم عند الله تعالى في رتبة ما فرضه الله فالتا لا تعلم من الله الا ما تانا به الشارع عنه
 وثانكة ما قلناه ان المكلف يفعل ذلك الواجب هو معتن به كالفرض ونظير ما قلناه هنا المختص

الأشياء عليهم الصلاة والسلام بالعلم بلفظ الصلاة دون لفظ الركعة والترضى وإن كانت
 الصلاة من الله في اللغة الركعة فتحتمل ما ينشأ على شأن الأولياء وكثير ما ينشأ الشارع أشياء
 على سنن واحد يوجب بعضها المجتهد باجتهاده كالحائض فإن الشارع ذكره مع قص الاطلاق في
 الاصل وغير ذلك من خصال الفطر كالاستنجاء فإنه من خصال الفطرة وقال المالكية بوجوبه
 فإن من السنة عندهم ما هو واجب ومنها ما هو عندهم غير واجب وقد ذهب بعضهم عن اصطلاح
 الامم ما لم يظن أنه يقول بعدم وجوبه ثم أخذ من قوله أنه سنة ضار يقرر ذلك في درسه يقول
 الاستنجاء سنة عند مالك فلو صلى من غير استنجاء صححت صلاته وما لك لم تقبل ذلك بل
 أوجب من حيث أنه نجاسة تجبك التها قبل الصلاة فأفهم ومن ذلك قول الشافعي أنه يستحب
 أن يصلي قبل العصر أربعاً وبعد ما أربعاً مع قول أبي حنيفة بذلك لكن مع رد الأمر إلى العبد
 فقال فيها إن شاء صلى أربعاً وإن شاء صلى ركعتين مع أنه شدد في سنة العشاء التي قبلها
 فجعلها أربعاً جعل التي بعد ما أيضاً أربعاً فالاول في سنة الظهر والعصر مشدد والشافعي
 خففه في سنة العشاء بالعكس فزجر الأمر إلى من بقي الميزان ووجه الاول في الظهر والعصر
 والعشاء طول زمن الأمان في النافلة قبل الدخول في الظهر والعصر ذلك لاكتشاف جلال الله
 تعالى المصلح وقت الظهر لقرب القلوب من ربها في وقت العصر لأنه مأخوذ من العصر الذي
 هو الضم كعصر الثوب وكثافة الحجاب في وقت العشاء على غالب الناس فلا يكاد أحدهم يتقدم
 بمناجاة ربه فيها وأما الأربع التي جعلها أبو حنيفة بوجوبها فهي كالبحر لعم كمال الخضوع فيها الكثرة
 المحاب فأفهم + ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن السنة في صلاة التطوع بالليل النهار
 من كل ركعتين فإن سلم من كل ركعة جاز عند الأئمة الثلاثة حلاً فالأبي حنيفة فإنه منع السلام
 من كل ركعة وقال في صلاة الليل إن شاء صلى ركعتين أو أربعاً أو ستاً أو ثمانية بتسليم واحد
 فصل وأما بالنهار فيسلم من كل أربع فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف ووجه الاول مراعاة
 حال غالب الناس من قلة تركهم على الوقوف بين يدي الله تعالى مع ثقل ذلك الشيء فكان تسليمة واحد
 كل ركعتين في عمل الاعتدال بين الاكابر والاصغار ووجه من قال يسلم من كل ركعة مراعاة
 حال الاصغار الذين لا يقدر على الوقوف بين يدي الله في صلاة الليل والنهار أكثر من مقدار
 ركعة ووجه قول أبي حنيفة مراعاة حال الاكابر الذين يقدر على طول الوقوف بين يدي
 الله تعالى ثقل التحلي أكثر من ركعتين ووجه من منع الزيادة على الركعتين في النهار ثقل الوقوف
 بين يدي الله في النهار على الاكابر واحساسهم به عكس ما عليه الاصغار الذين لا يحسبون
 بزيادة ثقل التحلي ولا انقصانه فرحم الله الاماماً بأبي حنيفة مكان أكثر مراعاته لمقامات
 الاكابر والاصغار ورحم الله بقية الأئمة ما كان أكثر شفقتهم على الأمة + ومن ذلك قول
 الشافعي وأحمد أقل الوتر ركعة وأكثره إحدى عشرة وأدنى الكمال ثلاث ركعات مع قول
 أبي حنيفة الوتر ثلاث ركعات بتسليم واحدة لا يزداد عليها ولا ينقص منها ومع قول مالك
 الوتر ركعة قبلها شفع مفصل واحد لما قبلها من الشفع ولكن أقله ركعتان +

ومنه ما لا يخفى

فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث قريب منه فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 الاول الاتباع لامر الشارع والحكمة في كون العبد لصلوة الوتر زيادة أو نقص مراعاة الشارع
 لاحوال امته على اختلاف طبقاتهم بالنظر لسهرة الحضور وبطئته في آخر ركعة من صلاة الوتر
 فرد الفريضة كما قال تعالى وكلهم اتيه يوم القيامة فخرجوا فاجم من كان استعداده قويا وحصل
 الحضور مع الله تعالى في اول ركعة أو تلك ركعة اكتفى بذلك ومن لم يحصل له الحضور فله الزيادة
 حتى يحضر ذلك باحدى عشرة ركعة أو ثلاث عشرة ركعة أو أكثر كما قاله مالك ووجه قول أبي
 حنيفة انه لا يزداد على ثلاث ركعات كون ذلك وتواليل كما ان المغرب توالى النهار ومن القواعد المقررة
 ان المشية به على من المشية فلا ينبغي الزيادة عليه ولا النقص عنه ما أمكن وقد سمعت سيدنا
 عليا الخواص رحمه الله يقول لا يسمى نقلا الا ما كان له نظير من الفرائض وما لا نظير له لا يقال
 فيه نقل وانما يقال فيه عمل به وخير وسمعتهم مرارا يقول لا يكون النقل الا لمن كملت فرائضه
 وذلك خاص بالانبياء لعصمتهم وقد يشبههم بعض الاولياء فيكون له اسم نقل انتهى وسمعتهم
 يقول ايضا وجه قول مالك والشافعية انه يقرأ في ركعة الوتر الاخلاص والموعدتين ان من أوتر
 فقد وحده الله تعالى واستغنى عنه الشرك ودخل طريق السعادة وذلك بغض ما يكون الى ابليس
 فذلك أمره ان الامام يقرأه الموعدتين دفعا للشركية وسوسة فهو خاص بالانبياء
 ووجه قول أبي حنيفة انه يقرأ في الركعة سورة الاخلاص فقط لعدم الخوف من وسوسة ابليس
 في تلك الحاضرة وهو خاص بالانبياء انتهى ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعية ان من أوتر
 ثم جعل لا يعيد الوتر مع قول أحمد انه تشفع بركعة ثم يعيده فالاول مخفف لعدم إعادة الوتر
 والثاني مشدد فخرج الامور الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع في قوله صلى الله عليه وسلم
 لا وتوان في ليلة وهو خاص بالانبياء الذين لا يسبيل لايليس على توحيدهم ووجه الثاني الاتباع
 لبعض الصحابة وهو خاص بالاصغار الذين لا يعلون من كثرة التوحيد ولا لاييس عليهم سبيل
 ومعنى الحديث السابق ان من أوتر قبل ان ينام فقد في ما عليه فاذا قام يصلي بوليل يوم فله ان يختم
 بالشفع كما يقول الشارع لا وتوان في ليلة أي فمن ختم آخر صلاته بالليل بشفع فهو بحث أمر
 في ذلك وسئلني ومن فهم هذا الاحتياج الى نقص الوتر فاجم ومن ذلك قول مالك المشهور
 والشافعية باستحباب القنوت في النصف الثاني من رمضان في آخر ركعة من وتر التراويح مع قول
 أبي حنيفة وأحمد باستحباب ذلك في الوتر جميع السنة ووجه الجمع من الشافعية كابن عبدان
 وأبي منصور بن نهران وأبي الوليد اليسابوري فالاول مخفف والثاني مشدد فخرج الامر الى
 مرتبة الميزان ووجه الاول ان الشارع فعل ذلك في النصف الثاني من رمضان دون غيره ووجه
 الثاني ان فعله صلى الله عليه وسلم بالاصالة يقتضي الدعاء فاحذر الامم أبو حنيفة وأحمد بالاجتهاد
 ومن الحكمه في ذلك ان الدعاء عقب التوحيد لا يرد والوتر كما لشهادة لله بالفريضة والاحدنة
 والواحدية وكان من الفتوة الدعاء للمؤمنين والمؤمنات في تلك الحاضرة ولا يخص العيش فيها
 بالدعاء فاجم ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعية وأحمد ان صلاة التراويح في شهر رمضان

عشرين ركعة وانما في الجماعة أفضل مع قول مالك في إحدى الروايات عنه انها ستة وثلاثون
ركعة وان فعلها في البيت الحرام وبذلك قال ابو يوسف فقال من قدر على أن يصلي التواضع
في بيته كما يصلي مع الإمام فالأحب أن يصلي في بيته فالاول فيه تشديد من حيث الامر بفعلها
في الجماعة وفيه تخفيف من حيث العدد فرجح الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول وهو خاص
بالضياء ان الجماعة فيها رحمة بهم لعدم قوة احدهم على الوقوف وحده بين يدي الله تعالى
في عشرين ركعة فكان الامم قبلهم فعملها في جماعة خوفا ان تؤخذ نفوسهم من هيبته الله عز وجل
ويخرج من حضرته لعدم من يتأسى به في ذلك الوقوف بخلاف اذا صلاها في جماعة ووجه الثاني
مراعاة حال الاكابر الذين يقعدون على الوقوف بين يدي الله تعالى افرادا ومع خوفهم على أنفسهم
أيضا من الوقوع في الرياء بخضعة الناس في المسجد كما سياتي بسطه ان شاء الله تعالى
في الكلام على صلاة الجماعة في الفرائض ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد
انه يجوز قضاء الفوائت في الاوقات المني عنهما مع قول الى حين فان ذلك لا يجوز فالاول لا يفتق
والثاني مشدد فرجح الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول انها صلاة لها سبب فكان ذلك
كاذن الملك في الدخول في حضرته فعد ان كان منع الناس من الدخول اليه ووجه الثاني ان الحق
تعالى منع من الصلاة في هذه الاوقات منعاعاما ولم يستثن صلاة فتشمل المقضية كما تشمل
المؤداة وايضا حذرت ان هذه الاوقات اوقات غضب للحق تعالى ولا ينبغي الوقوف بين يدي
الملوك في وقت غضبهم وذلك لان وقت الاستواء لا يوجد فيه لشأخص ظل يظهر بغير اختلاف بعد الزوا
فان الشخص ان لم يكن ساجدا ظلله نايك منايه وانما استثنى العلماء وقت الاستواء يوم
الجمعة لما ورد من نوعا ان جلدته يسبح كل يوم وقت الاستواء الا يوم الجمعة واسبابها ثمانية
عن الغضب الالهي ووجه استثناء يوم مكة من المنى عن الصلوة فيه في الاوقات المكيه
كون العبد هناك في حضرة الملك الخاصة فكانه من اهل البيت أو خدامه الذين لا ينبغي
من القرب خدمته في وقت من الاوقات ووجه المنى ان الصلاة من بعد صلاة العصر
وبعد صلاة الصبح حتى تغرب الشمس تطلع وتوقع قدر رحمة كون عباد الشمس يتأهبون للسجود
للشمس في ذلك الوقت فتبناها الشرع عن موافقتهم في الوقوف بين يدي الله في ذلك الوقت
هو وبما من مشاركتهم في صورة العبادة وان كان الفصل مختلفا فمن صلى العصر والصبح في أول
وقت كان المنى في حقه من تحريم أي تحريم وسائل التحريم مقاصد كما تقدم في تحريم الاستمنا
من الحائض عابدين السرقة والوكبة وان كان التحريم بالاصالة انما هو للاستمتاع بالفرج
فقط وقد بلغنا ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه رأى حذيفة يصلي بعد العصر فله صلاة
بالدرة فقال حذيفة انما حيتنا عن موافقة الكفار وهم الآن لم يسجدوا فقال لعمر اكل
الناس من فون ذلك انتهى فهذا سبب العلماء على المصلي الباب من حين يفعل صلاة
العصر الصبح فلا يتسلسل الامر الى موافقة الكفار في السجود للشمس فافهم ومن
ذلك قول الشافعي في رجم قوله واحد في أحد روايته انه ليس لمن فاته شيء من صلاة

الروايات ان يقضيه ولو في اوقات النكاح كالفرائض مع قول أبي حنيفة انها تنقض مع الفريضة
 اذا قامت ومع قول مالك انها لا تنقض وهو القول القديم للشافعي فالاول مشتد والثاني
 فيه بعض تشديد والثالث مخفف فزعم الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول القياس
 على الفرائض اذا قامت بجوامعها وقتا معينا وهي جوامعها يحصل في الفرائض من القصر
 فمن قضاهما كاملة فقد احسن الادب مع ربه حيث لم يهمل البتة شيئا لما قصها كتنظيمه في
 الاضحية والكفارة وغيرها وان كان الكل منه تعالى واليه وجه قول أبي حنيفة ان الروايات
 التي فأت مع فريضة تحاكى الاداء فلا ترتفع الفريضة الاومعها بما يرتفعها وقد كان علي
 ابن ابي طالب رضي الله عنه يقول يحلوا بالركعتين بعد المغرب فانهما يرفعان مع الفريضة
 قياسا بذلك غيرها وقد ذكره وان من آداب مالوك الدنيا ان لا يكون في خادمهم نقص في
 اعضائه او مرض او جذام في جسده لئلا يقيم بهمهم على ناقص ومكان ادبهم ملوك الدنيا
 فهو ادب مع ملك الملوك من باب اولي وان كان الحق تعالى هو الخالق لذلك ابتداء فاقم
 ووجه قول مالك والشافعي في الفرم ان الروايات لا تنقض هو ان كل وقت له غيب من الخلق ولذا
 فأت وقت بلا حصة ذهب فارغ فلا شيء يريد العبد ان يفهم الوقت المستقل من تلاعب
 العبادة وبملأها الوقت الماضي مع انه كله في الحقيقة فمن اراد جعل العبادة المستقلة للوقت
 الماضي فكانه نقل الكتابة من أسفل الصحيفة الى فوقها وهذا خاص بنظر الاسكندر
 والثاني خاص بنظر الاصغر فزعم الله الائمة المجتهدين ما كان اكثر ادبهم مع الله وخلفه
 ومع بعضهم بعضا فكل ما لم يذكره المجتهد ذكره المجتهد الاخر مراعاة لمشاهد العباد علوا وسفلا
 من خواص ومحجيين ومن ذلك قول الشافعي وانما انه ليس لمن دخل المسجد وقد
 اقيمت الصلاة ان يصل تحت المئذنة ولا يخرج منه قول أبي حنيفة ومالك انه اذا اتممت
 الركعة الثانية من الضحى استغل بركني الفجر خارج المسجد في صورة ما اذا اتممت الصلاة وهو
 خارج المسجد فالاول مشتد في المواظبة والثاني فيه تشديد فزعم الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الاول غلبة الهيبة والتعظيم على العبد في الفريضة وعلم بقدة مواخذة الله تعالى
 للعبد اذا اخل بالادب فيها اكثر من مواخذته لادخاله بآداب في النافلة فقصد هذا العبد
 بفعل القيمة الادمان على تحمل ما بين يديه في الفريضة من الهيبة والتعظيم ووجه
 الثاني شدة مراعاة تخصيص ركعة من تلك الصلاة في جماعة رجاء ان يكون الله تعالى عفى
 لعبد عن صلى في تلك الجماعة وشفعه في جميع المؤمنين او غفر لهم معه وراعا استحکمت
 الهيبة في عس فلم ينفذ ان يقف بين يدي الله وحده في الفريضة فكان تخصيص وقوفهم
 الجماعة اولي لمن استغفله بآداب القوم على حصة الله عز وجل وتقوية الخضوع في تلك
 الفريضة باصطلاح من شدة الهيبة كما يعرف ذلك من صلى الصلاة على وجهها فتأمل ذلك
 فانه بنفسه وعين ذلك قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان كل وقت مني الشارع عن الصلاة
 فيه لا يصح قضاء الصلاة فيه ولا النقل الا سجدة التلاوة مع قول الشافعي وغيره ان كل صلاة

لما سبقتهم يجوز فعلها فيه كالتيقيد وكفى الطواف والمنذر وسجد التلاوة والركعتين
 عتق الوضوء فالاول اشتد في عدم صحة الصلاة في الوقت المذكور والثاني فيه تخفيف فوجه
 الامر الى الثاني الميزان وتقديم توجيه من القولين في الباب والتفق على كراهته التنفل بعد فعل
 العصر والصبح حتى تغرب الشمس وتظلم وقال ابو حنيفة صلى الصبح عند طلوع الشمس
 لم يصح وانما شرع فيها فطلعت الشمس وهو فيها بطلت صلاته ومن ذلك قول أبي
 حنيفة والثاني واحد كراهته التنفل بعد ركعتي سنة الفجر مع قول مالك بعدم كراهته ذلك
 فالاول مشدد في الكراهة والثاني مخفف فوجه الامر الى المرتبة الميزان ووجه الاول
 الاتباع فلم يلقنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتنفل بعد صلاة سنة الفجر
 شيئا انما كان يفتش مع اصحابه فان لم يجد احد لا يجتهد معه اصطحبه على وجهه ورفع
 راسه على ذراعه المنصوب حتى تقام الصلاة ثم ان ذلك خاص بقوام الليل الذين اذعنوا
 الخطب الالهى حتى كادت مفاصلاهم تنقطع من الحشية فيكون ترك الصلاة بعد ركعتي الفجر كالتأخر
 بزوال السبب الذي اصابهم فيعمل هذا على حال الكابر ويجل قول أبي حنيفة على حال الاصاغر
 الذين لم يجزوا ذلك التجلي الالهى مع اليقظة او نأمواعه ويصح حمله ايضا على الكبار الاكابر
 الذين حضروا ذلك التجلي الالهى وقد رهم الله تعالى على تحمله فلهم ايضا التنفل بعد رتم
 عليه بالصاغر فافهم ومن ذلك قول مالك والثاني باستثناء التنفل بمكة من الهوى
 قول أبي حنيفة واحكام كراهته ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فوجه الامر الى مرتبة
 الميزان ووجه الاول ان التنفل بمكة كحرام الملك في داره المأذون لهم في الدخول عليه في
 ساعة شأوا من ليل او نهار بخلاف الوارد على الملك من الافاق ليس لهم الوقوف بين يديه
 الا بعد اذن صريح من حرام الملك لهم ولو كان أحدهم من الكبار امراء فافهم ووجه الثاني ان
 الحزام ولو كان ماذوا لهم في الوقوف بين يدي الملك اى وقت شأوا لروهم الا بعد اذن
 باذن جديدين اولى لان الحق تعالى لا يقيدين عليه فلهذا يرجع عن ذلك الاذن بديل وقوم
 التسخ في الاحكام الشرعية والله تعالى اعلم

باب صلاة الجماعة

اجمعوا على ان صلاة الجماعة مشروعة ويجب اظهارها في الناس فان امتنعوا منها قوتلوا
 وانفقوا على جوبيتها الجماعة في حق المأموم على ان اقل الجماعة امام ومأموم قائم عن عيने فان
 لم يقف عن عيने بطلت صلاة عند كل كاسياتي وعلى انه اذا سلم الامم وفي المأمومين سبكون
 فقد حرم بيقين الصلاة في الجماعة لم يخرج بخلافه في غير الجماعة فانهم اختلفوا في ذلك ككاسياتي
 وكان لك اتفقوا على ان من دخل في زمن الوقت فاقبت الجماعة وقد قام الى الثالثة فليس له
 ان يقطعها ويدخل في الجماعة وكذلك اتفقوا على انه اذا اقبلت الصفوف ولم يكن بينهم طريق
 أو مخرج الاقلام وكان لك اتفقوا على جواز اقتداء المتنفل بالمقرض وكذلك اتفقوا على ان
 امامه الالهى عن كراهته الا عند ابن سيرين كاسياتي وكذلك اتفقوا على عدم صحة امامته الجماعة

بالرجل في الفراش وعلى ان الصلاة خلف المحدث لا يجوز وكذلك اتفقوا على كراهة ارتفاع
 المأموم على أمانه بغير حاجة فهذا ما وجدته من مسائل الرجاء والافتقار وأما ما احتجوا
 فيه فمن ذلك قول أبي حنيفة ان الجماعة في الفراش غير الجعة فرض كفاية وهو الأصح من
 التساخي مع قوام تلك الجماعة فيه قال جماعة من أصحاب أبي حنيفة والتساخي مع قول الجماعة
 انها فرض عين وليست بتبرط في صحة الصلاة عنده ولكن ان صلى منفردا عن القدوة مع الجماعة
 ثم وصحت صلاته فالاول فيه تشديد والثاني تخفيف والثالث مشدد فرجع الامر الى رتبة
 الميزان ووجد الاول ان المقصود من الجماعة بالصلاة اقامة شعار الدين في دولته الظاهر
 والباطن بالتشريف القلوب الايدان فلا بد من طائفة في البلد تقوم بذلك والادنى ائتفاء
 الدين وذهاب المعاصد والتساعد وعلية كلمة اهل الكفر على اهل كلمة الايمان وايضا فان
 صلاة الجماعة من جملة رحمة الله تعالى بالصالحين والشهدوكثرة الجماعة وروية بعضهم
 على الوقوف بين يدي ربك ارباب في حضرة تكاد اعضاء الانبياء والملائكة ان تتفصل منها فلو
 ان المنفرد اقيم في تلك الحضرة وحده وتجلت له هيئة الله تعالى ما قدر على ان يقف حتى يتم
 صلاته من شدة الخلال اعضاءه حتى خضع فكان من رحمة الله تعالى انه امره ان يصلي مع
 جماعة يصير له التماسي وتقوية العزم بهم كما يعرف ذلك من صلى الصلاة الحقيقية فان من صلى
 الصلاة العادية يعرف شيئا من ذلك وغاية ان يطئن في ركوعه وسجوده ويأمر معاني
 ما يقرأ من القرآن والاذكار ومثل هذا يحو عبادتنا لمراعاة الافعال والاقوال في الظاهر
 فافهم ووجد من قال انها مستحبة بالحافها بالسنان التي فعلها النبي صلى الله عليه وسلم ولم يوجبها كما ان
 للمحدث ان يلحقها بالواجب كما في صلاة الجمعة يحكم اجتهاده وهكذا الحكم في جميع ما فصل الشارح
 ولم يبين لنا مرتبة جهل هو واجب مستحب فمن كان مقلدا لاما فهو تحت حكمه فيما يقول من
 وجوب أو نهي من لم يكن مقلدا فكيفه التاسع رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك الفعل
 فاني به بقطع النظر عن ثوبه فضأ أو سنة لئلا يحرم ما وسع الشارح أو يوسع ما ضيق الشارح
 وعلى ذلك جماعة من اهل الله عز وجل ووجد من قال انها فرض عين اخذه بظاهر الحديث وأمر
 تعالى بها في وقت شدة الخوف والتحام الحرب فلو اختلفت وتكن واجبة على الاعيان لسأله تعالى
 الناس بها في وقت نظار الرؤس قد أمر الله تعالى العباد بها في شدة القتال امرعا ما لم يسألهم
 أحد في التخلي عنها الا للضرورة لبقية المتألمين حال اشتغالهم بالصلاة ومنجاة ربهم فاذا
 صلى بهم ما شرع لهم أحرموا به كذلك وفي ذلك من الحكمة انه لو اهلوا الذين حرموا المأمول
 للمصلين المحضومع الله تعالى كان أحرمهم بلنقت خوفا من ان يقال العذر ضرورة من حيث الخلق الك
 فيه يخاف من غير الله فانه يوق ولا يقطع فافهم ومن ذلك قول الجمهور ان الصلاة في الجماعة الكثرة
 افضل مع قوام تلك ان فضل الصلاة مع الواحد افضلها من الكثير فالاول والخفف خاص بالضعفاء
 الذين لا يقدرن على الوقوف بين يدي الله مع الواحد والاثنين والثاني مشدد خاص بالاقوياء
 الذين يقدرن على طول الوقوف بين يدي الله مع الواحد لغلبة العلم بالله تعالى على الجموع

البشري بجلال صيغهم والله أعلم ومن ذلك قول الشافعي وأحمد بأن النساء أقامة الجماعة
 في بيوتهن من غير كراهة في ذلك مع قول أبي حنيفة ومالك بكراهة الجماعة لهن فالاول
 محقق والثاني مشدّد فوجه الامر الى مرتبتي الميزان + ووجه الثاني أن الجماعة شرعت
 بالاصالة الا لتأليف قلوب المؤمنين بعضها على بعض لإجل نصر الدين وإقامة شعائركم
 فان القلوب في الغم تألف ربما عارضت بعضها بعضاً في إزالة المنكر بعضها في ذلك العرف
 الذي يطلب إزالته فيفسد نظام الدين ومعلوم ان النساء لم يرصدن مثل ذلك ولا اول
 تقوية الشارع جماعة النساء في عصره على اقامتهن الجماعة في بيوتهن وفي المسجد خلف الرجال فيه
 وان لم يكن فيه نصر في الدين كالجهد وإزالة المنكرات فقيه أشرف لقلوب المؤمنين
 المستمات ذلك يؤل الى نصر الدين في دولة الباطن بين يدي الله عز وجل إذ التكليف بالحجة
 عام للذكور والإناث فأفهم ومن ذلك قول مالك والشافعي انه لا يجب على الامام نية الإمامة
 في غير الجماعة انما هي مستتجة مع قول أبي حنيفة انه لا يجب عليه نية الإمامة الا ان كان
 خلفه نساء فان كانوا رجالاً فلا يجب استثنى الجماعة بعرفة والعبد بن فقال لا بد من نية
 الإمامة في هذه الثلاثة على الاطلاق وقال أحمد نية الإمامة شرط فالاول محقق والثاني
 فيه تخفيف وتشديد من وجهين والثالث مشدّد فوجه الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
 الاول عدم ورود أمر بنية الإمامة عن الشارع وأيضاً فان صورة الارتباط قد حصلت
 بربطهم أفعالهم على أفعال ذلك كما في إقامة الشعائر ووجه الشق الاول من قول أبي حنيفة +
 ضعف رابطة النساء بالرجال في التعاضد والتعاون على إقامة شعائر الدين فأتوا الى نوح
 نذر الامم الذين يتقوى ربطهم به وبذلك علم توجيهاً اذا كانوا رجالاً ووجه استثناء الجمعة
 والعبد بن والجمعة بعرفة مشدّد أمر الشارع بذلك وحصول الشعائر بكرة الجمعة في هذه الصلوات
 فاستغنى الامم فيما عدا ذلك عن تأكيد الارتباط به فيه ووجه قول احمد الاصل بالاحتياط
 ليرتبط الامم بامام يقيناً وعكسه هذا خاص بالضعفاء والاول خاص بالقوياء الذين يشهدون
 ارتباطهم بالامام في قلوبهم بما امر المحسنون حتى ان بعضهم لا يلتبس عليه الحال لو غلط المبلغ
 في الأفعال كما كان كذلك وكما لم يركم الامم ومثل هذه في الوابطة الحقيقية التي كان عليها
 السلف الصالح فعلم ان من ادعى صحة الارتباط الباطن بامامه وتبع المبلغ في الغلط هو من اهل
 التلبس على نفسه فقامل + ومن ذلك قول مالك والشافعي في أصح قوليه وأحمد انه لو دوى
 المنقرء الدخول في الجماعة من غير قطع للصلاة صح مع قول أبي حنيفة ان ذلك يبطل الصلاة
 فالاول محقق والثاني مشدّد فوجه الامر الى مرتبتي الميزان + ووجه الاول انه طلب ارتباط
 علانية بالجماعة فواضح ان شاركهم في إقامة الشعائر حسب طاقته ووجه الثاني ان نية الامام
 في أثناء الصلاة كما لا يشق الا بالخلق عن الحق بخلافها في أول الصلاة تسوّم العبد بالبين
 في الارتباط بامامه وهذا خاص بالاصاغ كما ان الاول خاص بالاصاغ بمقام الجمعة فلم
 يخرجوا بذلك عن شهود الحق تعالى بل ازدادوا به شهوداً عما كانوا عليه من الانفراد وفي ذلك

من الادب مع الله ما لا يخفى على عارف فانه ما كل أحد يقدر على خطاب الحق تعالى من اول الصلاة الى اخرها بلا واسطة وهو منفرح فافهم + ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة ان ما أذكره المأموم من صلاة الامام فاول صلاة في التهنيدات واخر صلاة في القراءة مع قول الشافعي انه اول صلاة فعلا وحكما فيبدي في الباقي الفتوت ومع قول مالك في المشهور عنه اخرها وهو احدى الروايتين عن أحمد فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث فيه تخفيف فرجع الاموالى مرتبتي الميزان + ووجه الاول عدم الاختلاف على الامام مظاهرا عما خلفه الاموال فلا يبين القراءة بل بما كانت قراءته وحده أتم من قراءته مع الامام من حيث الحضور مع الله تعالى ووجه الثاني الأخذ بالاحتياط فيوافق الامام فيما هو فيه لئلا يختلف عليه يأتي به ثانيا في عمله الاصلى فلذلك كان يوافق الامام في التهنيد والتسبيحات ولا يتدخل بين عاء الافتتاح لان موافقة الامام في هذا الموضع أهم ووجه الثالث اكتفاء المسبوق بما فعله مع الامام من التهنيد والفتوت وغير ذلك وهو خاص بالاصغار الذين يتنزل عليهم مناجاة الله في الفتوت والمجسوس حدهم كما ان كلام الشافعي محمول على حال الاكابر لهم قد رتد على مناجاة الحق صل وصلا وحدهم فافهم + ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي ان من دخل المسجد فوجد امامه قد فرغ من الصلاة كره له ان يشاف فيه جماعة اخرى الا ان يكون المسجد على غير الناس مع قول أحمد انه لا يكره اقامته الجماعة بعد الجماعة بحال فالاول فيه تخفيف والثاني تخفيف فرجع الاموالى مرتبتي الميزان + ووجه الاول خوف تشييت القلب عن الامام الاول أو حصول تشويش لمن جهة الافتتاحات عليه فيصير يصلي بالناس بعد ذلك وهو شكك رنيسري تكديكة في قلوب المأمومين به ووجه قول أحمد ان في اقامة الجماعة ثانيا زيادة الاجر والثواب للجماعة الثانية ان كانوا اصلوا مع الامام الاول أو حصول فضيلة الجماعة ان لم يكونوا اصلوا وربما كان في الجماعة الثانية من يستحق ان يقف بين يدي الله وحده في الصلاة أو لا يستطعم الوقوف وحده أصلا من شدة الهينة فافهم + ومن ذلك قول الشافعي ان من صلى منفرد ثم أدرك جماعة يصلون استحب له ان يصل بها معهم وبذلك قال مالك الا في المغرب فان صلى جماعة ثم أدرك جماعة اخرى فالواجب من مذهبه الشافعي انه يعيدها وهو قول أحمد الا في الصبح والعصر مع قول مالك في روايته الاخرى ان من صلى جماعة لا يعيد ومن صلى منفرد أعاد في الجماعة المغرب وقال الاواني الا الصبح والمغرب قال ابو حنيفة لا يعيد الا الظهر والعشاء وقال الحسن يعيد الا الصبح والعصر فالاول فيه تشديد في مسألة من صلى منفرد ومن صلى جماعة والثالث فيه تخفيف وكذلك ما بعده فرجع الاموالى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاتباع وربما كان في الصلاة الاولى نقص فخير في الصلاة الثانية وانما استثنى مالك المغرب تخفيفا على الناس لضيق وقته ولمراعاة العشاء بغض العين لمعادة وانما استثنى احمد الصبح والعصر لهنى الشاذ عن الصلاة بعد فعلهما الى ان تغرب الشمس وتظلم الشمس مع ما في الإعادة من أجنة الغفل من حيث جواز الترتيب وان كان لها حكم الغرض من جهة وجوب القيام فيها

مع القدرة وتحريم الخروج منها بغير إذن وفعل ما ان للصلاة المعادة وحسين وجه الى القبلة ووجه
الى الفريضة لا وجه واحد وجه قول الاوزاعي ما قلناه من التمسك عن الصلاة عقب الصبح
وتخفيف الامر على الناس بعد المغرب ووجه قول أبي حنيفة الا الظهر والعشاء أي فانه يفتل
كون وقت الظهر وقا يغلب فيه الحجاب فلا يكاد العبد فيه يأتي بصلاة على الكمال فكان
اعادته جارية لما فيه من التقص واما العشاء فانها عقب نغيب النهار في أمر الحرف والمعاشر
عادة مع غلظ الحجاب فيها أيضا ولذلك استحب الشارع لامتة تأخيرها الى أن يمضي تلك الليل
الاول كما أشار اليه حديث لولان أن سئق على لقي لاخرت العشاء الى تلك الليل ووجه قول
الحسن هو الوجه في قول أحمد والله اعلم + ومن ذلك قول الامام الشافعي في الخبر ان فرض
إذا أعاد هو الاولى والثانية تطوع مع قول الشافعي في القديم ان فرضه الثانية مع قول أبي
حنيفة وأحمد الاوزاعي والشعبي انهما جميعا فرضه فالاول لحققة والثاني مشددة والثالث
فيه تشديد فخرج الامر الى مرتبتي الميزان + ووجه الاول سقوط الخطاب عنه بفعلها ووجه الثاني
الاخذ بالاحتياط ونية الجرم اعساه يقع في الاولى من التقص ووجه الثالث رد العلم فيها الى
الله تعالى أديا مع الشارع حيث سكت عن بيان وجوب ذلك وبه قال عبدالله بن عمر وقال
حين سئل عن ذلك الى الله يحبس الله تعالى منها ما شاء + ومن ذلك قول الشافعي
وأحمد ان الامام اذا أحس بداخل وهو التمسك أو في التشهد الآخر يستحب الانتظار مع قول
أبي حنيفة ومالك بكراهة ذلك وهو قول الشافعي فالاول مشددة باستحباب الانتظار والثاني
مخفف في ترك ذلك أصلا فخرج الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان في ذلك عوارض
المسلم على تحصيل فضيلة الخضوع لله في الركوع مع الراكعين أو جلوس بين يدي ربه مع
الجالسين ووجه الثاني الخوف من التشريك بين مراعاة الخلق ومراعاة الخلق وأما
مثل ذلك مغفورا أو سمعت سيد عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول انما استحب الامام الشافعي
انتظار الداخل اذا أحسن به الامام في الركوع أو التشهد لاحسانها الظن بالامام وان من لا يشق
انتظار ذلك الداخل عن ربه عرو وجل من حيث أتم من منصب الامام الاعظم ولو ان
هذين الامامين علما أن ذلك يشغل ذلك الامام عن ربه ما استحبوا ذلك فاقم وسعة رضي الله
يقول كلام الشافعي وأجل خاص بالامام الذي أعطاه الله تعالى القوة وجعل له عدة أعين
فحين ينظر بها الى الحق جل وعلا وعين ينظر بها الى الخلق والى ما يفضل وعين ينظر بها الى
الحق والخلق معا فاعلم ان الكراهة خاصة بالاصاغر أما الزكابر فلا يضرهم ذلك قطعا
فاقم + ومن ذلك قول الامام أحمد هو الواجب من مذهب الامام الشافعي انه لو نوى التمام
ومفارقة امامه من غير صلوة لم ينقل مع قول أبي حنيفة ومالك انها تبطل فالاول لمخفف
الثاني مشددة فخرج الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان تمام الصلاة خلف الامام انما
ادب بليل صحة صلاة فرادى فيما عدا الجمعة والصلاة المعادة ووجه الثاني انه بالذوق لا يمكن
دب نيت تمام الصلاة خلفه فكانت قطع الصلاة بلائقة وذلك مبطل لمنصب الامام في الصلاة

يجل عن جواز التحريم من طاعته وموافقة كالإمام الأعظم بل الإمامة في الصلاة هي منصب
بالاصالة فمن فارق إمامه ضيق وما تهيئة جاهلة كمن فارق اتباع رسول الله صلى الله عليه
وسلم ونجح عن شهر لا سيما أن أوهمت المغارقة القديمة في دين الإمام فافهم + ومن ذلك
قول الإمام مالك والشافعي بصحة قدوة المأموم بالإمام وبينهما من وطريق مع قول أبي حنيفة لها
لا تضع فالاول محقق والثاني مشدد ووجه الاول أن المراد معوق المأموم بانتقالات الإمام
وهو حاصل ووجه الثاني أن شرط الارتباط أن يحول بين الإمام والمأموم حائل ولو معنويا
فكما انقطعت صورة الارتباط بينهما من حيث الجسم كذلك انقطعت من حيث القلوب كما أشهد
اليه خبر ولا تختلفوا عليه فتختلف قلوبكم فانه صلى الله عليه وسلم حكم باختلاف القلوب
لاختلاف الصلوة وعدم استوائها في الموقف فلكل من القولين وجه + ومن ذلك قول مالك
والشافعي وأحمد إن من صلى في بيته بصلاة الإمام في المسجد وهنا إحسان لعين روية الصنف
لم يصح مع قول أبي حنيفة في المشهور عنه أنه يصح في الاول ومشدد في الثاني لمحقق فجمع الامراء
من ينفق الميزان + ووجه الاول ذهاب الشعار المقصود من صلاة الجماعة في دولة الظاهر المخلق
ووجه الثاني في ذلك حصول الشعار في دولة الباطن الذي هو علم الله تعالى وحضرة فلكل
وجه وقد رأيت من يصلي خلف امام بيت المقدس أو مكة وهو بمطهر لا بمسجد الجبل أو غيره
ولكن قد فات هذا فضيلة امتثال أمر الشارع بالاجتماع فمجان واحد عرفا وكان سيدا على
الخواص رحمه الله تعالى بذهب مكة وبيت المقدس وغيرها فيصلي مع الإمام ثم يرجع ويقول
اتباع السنة أولى وكذلك كان يفعل سيد ابراهيم المبتولى كما اخبر في بذلك مشيخ
الاسلام زكريا رحمه الله تعالى انتني ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد انه لا يجوز
الاقداء المفترض بالمنتقل كما لا يجوز عندهم ان يصلي فيها خلف من يصلي فرضا أو مع قول
الشافعي ان ذلك يجوز فالاول مشدد والثاني لمحقق فجمع الامراء الى ما يتبقى الميزان + ووجه
الاول ظاهر قول صلى الله عليه وسلم ولا تختلفوا عليه أي الإمام فتختلف قلوبكم فانه شمل
الاختلاف وعليه في الافعال الباطنة كما شمل الاختلاف عليه في الافعال الظاهرة على حد سواء
ووجه الثاني كون اختلاف أفعال القلوب لا يظهر به مخالفة الإمام عند الناس فالأغلبية
الثلاثة راعوا المخالفة القلبية والشافعي راعى المخالفة الظاهرة ولا شك ان من يرى ان
والظاهر معاملة كل من راعى أحدها مع جواز كل منهما على انفراد فافهم + ومن ذلك
قول الأئمة الثلاثة بعدم صحة إمامة الصبي المميز في الجملة مع قول الشافعي بجواز الاضراء به
كغيرها وان كان البالغ أولى بالإمامة من الصبي بلا خلاف فالاول مشدد والثاني لمحقق
ووجه الاول ان منصب الإمامة في الجملة وغيرها من منصب الإمام الأعظم وقد اتفقوا على ان
من شرطه أن يكون بالغاً والثاني أن المراد عدم احلاله لوجبات الصلاة وأدائها وذلك
حاصل بالصبي المميز الذي يميز بين الفرائض والسنن ويتحرر عن الصلاة مع الكحل والجنون أيضا
فانه لا دين عليه بخلاف البالغ فأنشبه الإمام العادل المخصوص من الذنوب فافهم + ومن ذلك قول

الاثمة الثلاثة ان امامة العبد في غير الجمعة صحيحة من غير كراهة مع قول الحليفة بكونه
 امامة العبد فالاول مخفف والثاني مشدد فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
 سكون الشارع على امامة العبد باصحابه وقول صلى الله عليه وسلم الا افضل من علي ع
 عبد على حوالا لا تقوى وربما يكون ذلك العبد اتقى لله من الحرم اكثر ذلوا اكسار ابن زيد رضي الله
 عنهما عقدا لله على الحو الذي عنده كبر وغوة نفس ووجه الثاني كون الامامة في الاصل من
 منصب الامام الاعظم ومعلوم انه بشرط ان يكون حرا فكذا القول في نائبه وان كان ابدا
 ليس من شرطه ان يكون على صورة المبدل من محل وجهه فاقم + ومن ذلك قول الامام الشافعي
 ان البصير والاعمى في الامامة سواء مع قول ابن سيرين وعلى حليفة ان البصير اولى واختاره
 ابو اسحق السيواري من الشافعية وجماعته مع انها صحيحة بالاتفاق فالاول مخفف
 والثاني مشدد فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم ورودني في ذلك مع ان الملل
 على نور القلب عند الله تعالى اولى لولا البصر الظاهر ووجه الثاني ان الامامة من منصب
 الامام الاعظم فكما لا يكون الامام الاعظم اتقى فكذا نائبه ومن ذلك قول الاثمة
 الثلاثة تكرهه امامة من لا يعرف كونه مع قول احمد بن حنبل انكره قالوا له مشدد والثاني مخفف
 ووجه الاول طلب الاثمة الفضل للسند بالامام الى حضرة خطاب الله عز وجل ومن لا يعرف
 المأمون اباه مقضوء النسب الوصلة بحضرة خطاب الله عز وجل لان ولد الزنا لا ينبغي ان
 يكون واسطة بيننا وبين خطاب الله عز وجل بالقراءة وبالادلة لنا والمسلمين لنقصه وكونه
 تولد من معصيته كما اشار اليه قوله تعالى في الزنا انه كان فاحشة ومقننا وساء سبيلا وايضا قلنا
 روى عن بعضهم انه قال ان الله تعالى راعى السند الباطن كما راعى السند الظاهر بل ولى وجه
 الثاني عدم وروده في ذلك ويقول صاحبه قد امرنا الله تعالى بالسمع والطاعة لمولى لاه
 علينا وان كان ناقضا اديامع الله الذي ولاه ونقصه راجع لنفسه لا يتعداها اليها فافهم من
 ذلك قول الحليفة والشافعي واحمد في احدي روايتيه صحة امامة الفاسق مع انكره مع قوله
 مالك واحمد في اشهر وايته الهالصة الا انفسه بل لا يبل ويعبد من صلى خلفه الصلوة وان
 يتاويل اعاد مادام في الوقت فالاول مخفف والثاني مشدد بالشرط الذي ذكره فخرج الامر الى مرتبة
 الميزان + ووجه الاول صلاة الصلوة خلف الجاهل قال ابن عمر وكفى به قاسقا وقد احواس من
 قتلهم من الصلوة والتابعين فبلغوا ثمان الف وعشرين ألفا وانما صاحب الاثمة المذكورون صلاة
 المأمومين خلفه لانه يحتمل انه يتوب عقوب كل ذنب توبة صحيحة وانما كرهوها خلفه لاحتمال
 اصراؤه وقال بعضهم لا ينعقد الصلوة خلف فاسق اذا اتى بافعال الصلوة على الكمال لانه
 ما يلزم تكليد الله وقراءة وركوع وسجود وتسليم واستغفار من حين يحرم بها الى ان يسلم منها
 فلا توصف بفسق في جزعها واصلها عت انكره من استصحاب الذهن فسقة الذي
 فعله خارج الصلوة الى ان دخل في الصلوة وذلك نقص موجب لكرهه المأمومين لاهم
 وقد صرح الشارع بعدم رفع صلاة من امر قوما وهم له كارهون وقال يجعلوا ائمتكم وخياركم

فانهم وقد كرم فيما بينكم وبين ربكم انتهى ووجه من قال بعدم صحة امامته عدم انقباض السند
لما موين بحضرة الله عز وجل من جهة الارتباط اليان اذ الفاسق لا يصح له دخول حضرة الله
الخاصة ابد احتي يظهر من ذلوه كلها فان الذنوب الباطنة فضل عن الظاهرة حكم
كالنجاسة المحسوسة عند الله تعالى على حد سواء فكما ان من صلى في بدنه نجاسة لا يعفى عنها
اولمعة بل طهارة لا تصح صلاته فكذا من تدلس بالذنوب وفسق بها فافهم + ومن ذلك
اتفاق الائمة الثلاثة على عدم جواز امامته المرأة في صلاة التراويح بالرجال مع قولهم يجوز
ذلك لكن بشرط ان تكون مناصرة فالاول مشدد والثاني مخفف فوجه الامر الى مرتبة الميزان
وجه الاول مني الشارح عن امامة المرأة للرجال لان الامامة في الصلاة من منصب
الامام الاعظم وهو لا يصح ان يكون امرأة ووجه الثاني عدم النسي في امامتها في التراويح
من حيث ان الجماعة فيها بدعة عند ائمتنا ان كانت حشنة بخلاف امامتها في مثل العبدتين
والكسوف والاستسقاء وغيرها مما شرعت فيه الجماعة فلا يصح امامتها فيه لجماعا اجلا
ولمنصب الشارح ان يتأخر عن القيام به الرجال ويقدم به النساء فان ذلك يؤذي فقه
الاعتناء به فافهم + ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الاقعة الذي يحسن الفاتحة اولى من
الاقراءم قولهم ان الاقراء الذي يحسن القرآن كدرون اجمعهم الصلاة اولى فالاول مشدد والثاني
فموقر الفقهون والقراءة والثاني عكسه فوجه الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان معرفة
المصلي اجابات الصلاة فقط اولى من الاقراء الذي لا يعرف الواجبات ووجه الثاني عكسه
لزيادة بكثره حمل الوحي لاسيما ان كان يحفظ القرآن كله وصاحب هذا القول يقول
الاصل السلامة من وقوع الامم في التهور وفيما يحمل بالصحة ويصح حمل قول الامم اجمع على
الاقراء الذي يعرف الفقه كما كان عليه السلف الصائغ فلا يكون مخالفا لبقية الائمة فتأمل ومن
ذلك قول ابي حنيفة لا تصح صلاة القارئ خلف الا في لبطلان صلاتها مع قولوا لبطلان
صلاة القارئ وحده ومع قول الشافعي يصح صلاة الا في لبطلان صلاة القارئ على
الا اجمع من القولين فالاول مشدد والثاني فيه تشديد وكذلك الثالث فوجه الامر الى مرتبة
الميزان قالوا والا في هو الذي لا يقيم الفاتحة ووجه الاول نقض الا في عن منصب الامامة
فهو كما المرأة اذا صلت بالرجل وان قيل يصح صلاة القارئ بالرجل ووجه الثاني ان صلاة الا في
نفسه صحيحة لانه صلى بحسب ما قدر عليه من الفصاحة بخلاف القارئ ما كان له ان يصلي خلف
ناقض لكن وبذلك يوجه ارجح قول الشافعي رحمه الله تعالى ويصح حمل الاول على حاله هل
الورع والاحتياط والثاني والثالث على من كان دوته في الاحتياط قتل على ذلك
قول الشافعي واحمل بغيره صلاة من صلى خلف محدث في غير الجمعة ثريان له حدثه ما في الجمعة
فلا يصح الا بشرط ان يتم العذر بغيره مع قول ابي حنيفة تبطل صلاة من صلى خلف المحدث بكل
حال ومع قول مالك ان كان الامم ناسيا لمحدث نفسه صحته صلاة من خلفه وان كان عالما بطلت
فالاول والثالث فيهما تشديد والثاني مشدد فوجه الامر في ذلك الى مرتبة الميزان ووجه الاول

العمل بطريق القنطرة طهارة امامه عن الحديث الا في الحجة لا شراط كمال العدد ومنه صلاتهم
 فيها والحديث لم يصر صلاته ولذلك شدة الائمة في النجاسة خلف امامها دون غيرها ووجه الثاني
 العمل بنقله لا تورد وازرة وزاخرى وتوجه الشق الاول من قول مالك كتحجير الاول
 فاختم + ومن ذلك قول الشافعي بجمعة صلاة التمام خلف المقاعد بعد رفع قول أبي حنيفة
 واحمل انهم يصلون خلفه تعودا وهو قول مالك في احادي روايته قالوا لم يخفف اخذ بالا حينا
 والثاني مستند في العقود اخذ بالخضعة فرجع الامر الى مرتبة الميزان + ووجه الاول ان الله
 تعالى كلف كلا من الامم والمأموم ان يبذل دسعة وقد بذل كل منها وسعة ووجه الثاني
 العمل بحديث واذا صلى يعني الامام تاعد افضلوا فتودا اجمعين وهذا الحديث وان كان منسوخا
 عند جماعة فلم يثبت نسخا عند صاحب هذا القول فجوز العمل به سد الباب للاختلاف على
 الامم في الافعال الظاهرة مطلقا فاختم + ومن ذلك قول الشافعي واحمل انه يجوز للمؤتم
 والساجد ان يأتيا بالمؤي في الركوع والسجود مع قول مالك والى حنيفة بان ذلك لا يجوز
 فالاول لم يخفف والثاني مستند فرجع الامر الى مرتبة الميزان + ووجه الاول كون الشارع
 لم يكلف كل واحد من الخلق الا بقدر استطاعته وقد فعل كل واحد استطاعته ووجه الثاني
 ان المؤي لا يصلح ان يكون اماما لان الائمة لا يجتدي اليه اكثر الناس وربما التفت الحركات
 على المأمومين القادرين فقوتهم فضيلة المتابعة ومن شأن الامم ان يكسب الناس الفضيلة
 لانه يقصدهم اياها ومن هنا قالوا ان تصرف الامم لا يكون الا بالمصلحة فاختم + ومن ذلك قول
 الامام مالك والشافعي واحمل انه لا ينبغي للامم ان يقوم للصلاة الا بعد فراغ المؤذن من القراءة
 فيقوم حينئذ ليعدل الصفين مع قول أبي حنيفة انه يقوم عند قول المؤذن حي على الصلاة وينتبه
 الى خلفه فاذا قال قد قامت الصلاة كبر الامم وأحرم فاذا تمت القراءة اخذ الامم في القراءة
 فالاول لم يخفف والثاني مستند فرجع الامر الى مرتبة الميزان + ووجه الاول ان في الامر الاذن
 في الوقوف بين يدي الله تعالى لا يحصل الا بتمام لفظ القراءة ووجه الثاني ان قول المؤذن
 حي على الصلاة اذن في الوقوف أي هلموا الى الوقوف بين يدي ربكم فمنهم السريع ومنهم البطي
 فمن كان اسرع للوقوف بين يدي الله تعالى كان اقرب من الله تعالى في الجنة واسرع في
 النهوض على الصراط فاختم + ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الواحد يقف عن يمين الامم
 فان وقف عن يساره ولم يكن أحد على يمين الامم لم يتصل صلاته مع قول احمد انها يتصل ومع
 قول سعيد بن المسيب يقف المأموم عن يسار الامم ومع قول النخعي يقف خلفه الى ان يركع
 فان سجد آخر والا وقف عن يمينه اذ ركع فالاول لم يخفف بعدم بطلان الصلاة والثاني
 مستند والثالث لم يخفف والرابع مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول والابتداء
 وكون اليمين اشرف ووجه الثاني ان فيه مخالفة السنة وقد صرح الاحاديث بعمل كل من حالها
 ووجه الثالث كون اليسار محل القلب الذي هو قطب المأموم في الاقتداء ولذلك كان من يجلس

على يسار القطيب أو على مقاما من يجلس عن يمينه وإذا مات القطيب ورثه الذي على اليسار وجلس
الذي كان على اليمين على اليسار وقد شئى كما بالذلة على ذلك أيضا ووجه الرابع ان موقف
المأموم حقيقة انما هو خلفه أى بعده كما هو بعبارة في الأفعال فلهذا ذلك ومن ذلك اتفاق الأئمة على
ان الرجلين يصنعان خلف الإمام إذا جاء معهما قول ابن مسعود ان الإمام يقف بينهما فالأول
دليله الانتاء والثاني ان فيه عدلا بينهما ووجه الأول ان الاثنين صفوة وجه الثاني ان
الصفوة يكون ثلاثة فالكثرة ومن ذلك قول الشافعي انه اذا حضر رجال وصيان وضائتا
ونساء يقف خلف الإمام الرجال ثم الصبيان ثم الحائضات ثم النساء مع قول مالك وبعض أصحاب الشافعي
انه يقف بين كل رجلين صبي ليتعلم الصلاة منهما فالأول محقق والثاني مشدد ووجه الأول
ان الصبيان أولى بالتقديم والصبي من جنس الرجال على كل حال والخنثى كجمل انما ذكر تقدم
على النساء ووجه الثاني مراعاة تغليب الصبي أفعال الصلاة فما يكون عن يمينه وهم يكونون عن
شماله فانه سهل في التعليم ممن هو امامه فقط فوجه الأمر ان يرتب الميزان ومن ذلك
قول الأئمة الثلاثة انه اذا وقفت امرأة في صف الرجال لم ينجل صلاة واحد منهم مع قول أبي
حنيفة بطلان صلاة من على يمينها ومن على شمالها صلاة من خلفها ان صلواتها هي فالأول
محقق وهو خاص بالإمام والذين لا يليهم عن الله شئ من شهادات الدنيا من ساء وغيرهن
والثاني مشدد وهو خاص بالأصاغر الذين يميلون الى الشهوات بحكم الطبع فوجه الأمر ان
مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان من صلى منفرد خلف الصف طحت صلاته
مع الكراهة عند بعضهم مع قول أحد بطلان صلاته ان ركع مع الإمام وهو وحده ومع قول
الشيخ لا صلاة لمن صلى خلف الصف وحده فالأول محقق والثاني فيه تشديد الثالث
مشدد فوجه الأمر ان يرتب الميزان ووجه الأول ان مدار القدوة على الاقتداء بالأفعال ذو
الموقف وانما ذكره ذلك لخص وجه عن صورة الإجماع الطاهرة التي شرع لأجلها الجماعة من حيث
انها دليل للاختصاص القلوب كما اشار إليه حديث ستوية الصفوف في قولوا لا تختلفوا علينا الإمام
تختلف قلوبكم ووجه الثاني ان الواقف خلف الصف حكم حكم من يربط صلاته بأمامه
وفعل معه ركنا ذلك يفتقر ارتباط صلاته خلف الإمام بخلاف ما اذا لم يركع فيحكم بصحة صلاته
نقص الزمن ومن هذا يعلم توجيه كلام الخفي ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد الشافعي في آخر
قوله بطلان صلاة من تقدم على امامه في الموقف مع قول مالك بصحة صلاة فالأول مشدد
في الموقف والثاني محقق فيه فوجه الأمر ان يرتب الميزان ووجه الأول مراعاة منصف الإمام
في الظاهر من حيث ان الواقف امام امامه فيه من سوء الأدب لا يخفى وليس هو معتقد بأمامه
عن من يراه فانه واقف في مكان الإمام ووجه الثاني ان الله تعالى نصب الإمام في الأرض
كأنائب عنه في تبليغ أمره وبه لا غير فكذا ان الحق تعالى لا يميز في جهة فكذا لم
يأمله من حيث المعنى وكما اننا لا نشاء الا ما شاء الله وهو في غير جهة فكذا لم يفرق
في أنائب يجب أن تكون أفعالنا تتعالى أفعاله ولولم يكن في جهة القبلة ويؤيد الإمام

ما كان في ذلك اختلاف الصحابة في صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم خلف أبي بكر فان طائفة من الصحابة كانت تقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اماما مع تقدمه في ركنه عليه في الموقف وتقريبه له على ذلك وهذا عظم شأنه لصحة صلاة المأموم مع تقدمه في الموقف على ما به لكن لما انطلق اليه احتمال ان يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم مأموما سقط الاحتجاج به عند الأئمة الثلاثة فافهم وهذا سرار يعرفها اهل الله تعالى لا ينظر في كثرة من ذلك قول الامام مالك ان من صلى في دابة صلاة الامام في المسجد وكان يسمع التكبیر صحت صلاة الا في الجمعة فانه لا يصح الا في الجامع او رحابه المنفصلة به مع قول الامام ابي حنيفة نعم صلاة من ذكر خلفه في الجمعة وغيرها ومع قول عطاء ان الاعتبار بالعلم بانتقالات الامام دون المشاهدة ودون الحلل في الصفوف وهو قول الحنفی والحسن البصري وبه قال الشافعي فالاول فيه تشديد والثاني تخفيف فرجع الامر الى مذهب الميزان ووجه الاول ان مراد الشارع بالاجتماع الناس في الجمعة شدة الالتفات ليتعاضدوا على القيام بالجهاد وشعائر الدين فخافوا الامام ما ان تختلف قلوبهم باختلاف موقفهم فتشدد فيه قياسا على قوله صلى الله عليه وسلم سووا صفوفكم ولا تختلفوا فختلف قلوبكم فحکم بوجوه الاختلاف في القلوب باختلاف الموقف واذ اختلفت القلوب وقع التقاطع والتدابير والعداوة وصار كل واحد يعارض الآخر في أقواله أفعاله ولو أمرا معروفا وهما عن مكره ومن شئت فليحرب وأحفظ عن الامام مالك انه سئل عن الصلاة في البيت المنصل بالمسجد هل يلحق برحابة حتى تصح الصلاة فيه مطلقا فقال ان احتاج ذلك البيت الى استئذان في الدخول فلا تصح الصلاة فيه والا صحف أنتهى ووجه هذا ان كل مكان احتاج الدخول اليه الى استئذان فهو يسوت الناس استئذان يوتى الله لا يحتاج اذن من الخلق ووجه الثاني وما بعده من أصل المسئلة ان الاعتبار بالعلم بانتقالات الامام فقط بحيث كان المأموم يعرف انتقالات الامام صحت صلاة وكأنه معه في موضع واحد ومن هنا قلنا صحة صلاة من صلى بمصر خلف من يصلي بالحرم المكي أو ببيت المقدس مثلا اذا كشف له عنه وطار يعرف انتقالاته لان أصحاب هذه المقام قلوبهم متلفعة ولو كان بينهم وبين امامهم بعض المشركين لزوال المحلل والبغضاء من قلوبهم فلا يحتاجون الى قرب الرحبة بل ربما كانت أجسامهم مع البصل أو قرب من الضيق لمحب الدنيا يكتفئ فيه كما قال تعالى تحسبهم جميعا وقلوبهم شتى والله أعلم

+ (باب صلاة المسافرين) +

اتفق الأئمة كلهم على جواز القصر في السفر وعلى انه اذا كان السفر أكثر من مسلة ثلاثة أيام فالقصر أفضل هذا ما وجدته من مسائل الرضا ع. ولما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الامام ابي حنيفة ان القصر عزيمته مع قول الأئمة الثلاثة انه رخصته في السفر الجائر ومع قول ابي ذر انه لا يجوز الا في سفر واجبه عنه أيضا انه يختص بالخوف فالاول محقق والثاني مشكوك واتفاقهم تقديري وكذلك الرأب فرجع الامر الى مذهب الميزان ووجه الاول ان بعض الناس ربما

أفقت نفوسهم من القصر فشرد الإمام أو حليفة عليهم فيه كما قالوا في صحيح الخلف أنه إذا انفردت
منه النفس وجب الخروج عن العصية للشارع في الباطن ووجه الثاني التحفيف على العباد فإن
السفر مظنة المشقة ولو سافر العبد في محفة فمن وجد قوة في نفسه كان الأعمل له أفضل ومن
مشقة كانت رخصته للشارع لم أفضل ومولد الشارع من العباد أن يأتي أحدهم إلى العبادة
بانتشار صدره سرور وبغض لك من جملة فضل الله عليه الذي أهله لأن يفقه بين يديه ويتلجج
تكميل حاجته الإيحاء والملازمة ومن كان يجد في نفسه حصراً وصيقاً من طول الوقوف بين يديه
فالقصر له أفضل ثلاثاً بصيرة اتفاقاً لما كرهه فيمقتله الله على ذلك قال تعالى فمن يرد الله أن يهدي
شيراً صدمه للإسلام ومن يرد أن يضله يجعل صدره ضيقاً حرجاً مما يصعد في السماء
فالاول خاص بالأصاغر والثاني خاص بالمتوسطين ووجه الثالث أن السفر الذي يقصر
والصحة فيه كان واجبا من حيث أنه يأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم حال حياته وأود
رأس علماء أهل الظاهر فوقف على حد ما كان في عصر النبي صلى الله عليه وسلم وقاس عليه كل
مكان واجبا من السفر وكذلك تخصيصه القصر بالخوف هو على حد ما ورد في القرآن فأفهم
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة إنه لا يجوز القصر في سفر المعصية ولا الترخيص فيه برخص السفر
بمحال مع قول الإمام أبي حنيفة يجوز الترخيص في سفر المعصية فالاول مشدد والثاني تخفيف
فرجع الأمر إلى المرتبة الميزان ووجه الاول كون الرخص لا تتأط بالمعاصي وقد قال تعالى
في المضطر إلى أكل الميتة فمن اضطر في مخمضه غير متخلف لآثم وقال فمن اضطر غير بارئ ولا
ومن كان يائسا أو متعذرا أحدهما لله فهو عذر والله لا يستحق لزوم الرخصة عليه ولا التخفيف عنه
بل يعمقه الوجود كله ومن عمقه الوجود كله فاللافتى به أكثر الحكمة وزيادة الوكوع والسجود
حتى يقف السيل ويوصي عبده وهيئات أن يوصي ربه بصلاة تامة من غير قصر أدت
من هذا الوجه أن تكليفه بطول الوقوف بين يديه بزيادة ركعتين وهو غضبان
عليه أشد عليه من دخول النار فكيفما وفقت بين يديه ينظر إليه نظر الغضب ذلك ما ثبت
عقوبة له باطنا ومن هنا يعلم توجيه قول أبي حنيفة بأن العاصي يقصر خوفا عليه من حصول
زيادة المفت بطول وقوف بين يديه الله وهو غضبان عليه فحين القصر في حق رخصة وقال
بعضهم إن الرخص إنما وضعت بالإصالة لا نقض الناس مقاما وهو العاصي فإنه لا نقض
منه فكان عدم جواز القصر له من باب ويلوناهم بالحسنات السيئات لعلهم يرجعون فمنه
من العلماء جواز القصر له فمراده أن ينسب بذلك على قيم فعله فينبو ثمره يترخص وكذلك من جاز
القصر له فمراده أن ينظر جواز توسعة الله تعالى عليه مع عصيانه له وعدم قطع احسانه اليه
ليستجبه من الله فيرجع فرضي الله عن الأئمة مكان أدق مداركهم وجراهم الله جزاء عاقبة
تبيهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الاتمام جائز إذا بلغ السفر ثلاث مراحل ويعبر عن
ذلك بمسرة ثلاثة أيام مع قول أبي حنيفة أن ذلك لا يجوز وهو قول بعض المالكية فالاول تخفيف
والثاني مشدد ووجه الاول أن الاتمام هو الاصل والفقر عارض فاذا رجع الإنسان إلى الاصل

فلا حرج عليه ووجه الثاني الانتباه للشارع وجمهور أصحابه في هذه الرخصة فإن الإتمام بمقتضى
 رخصة الشارع وما رخصه بالامتناع عنه بمقتضى العباد فلا يترخص بمقتضى المقتضى وما يطلق عليه
 مستند فرجع الأمر إلى مقتضى الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يقصر حتى يجاوز
 بيتان بلدة مع قول مالك في إحدى الروايتين عنه أنه لا يقصر حتى يفارق بيتان بلدة ولا يجاوز
 عن عيونه ولا عن يساره وفي الرواية الأخرى أنه لا يقصر حتى يجاوز ثلاثة أميال ومع قول الحارث
 ابن أبي ربيعة أن له القصر في بيته قيل إن يخرج للسفر وصلى بالناس مرة ركعتين في بيته وفيهم
 الأسود وغيره أحد من أصحاب عبد الله بن مسعود ومع قول مجاهد أنه إذا خرج نهاراً لم يقصر
 حتى يدخل الليل وإن خرج ليلاً لم يقصر حتى يدخل النهار فالأول محقق والثاني فيه تشكيك الثالث
 محقق جداً وكذلك الرواية الثانية عن مالك والأربع مستندة في الرجوع الأمر إلى مقتضى الميزان
 ووجه الأول أنه شرع في السفر بمقتضى البيئات ولومن جانب واحد وجه الرواية الثالثة لا يشترط
 في السفر حقيقة الأجزاء البلى من جميع الجوانب ووجه الرواية الثانية عن مالك أنه لا يسمى
 مسافراً إلا بمقارنته إلى حد لا يتعلق ببلده غالباً وذلك بما جاوزة الزرع واليسايتين وهي في الغالب
 لا تبعد عن البلد فوق ثلاثة أميال ومن قال يقصر في بيته إذا عزم على السفر أنه جعل حصوله
 في السفر مبيحة للقصر قل حصلت البيعة ووجه مجاهد أن المشتقة التي هي سبب الرخصة لا تحبس
 بها المسافر عادة إلا بعد يوم أو ليلة وادق من هذه الأوجه كلها كون المسافر كلما قرب من
 حضرته الله تعالى انتهى قصد المسافر كان مأموراً بالتحقيق ليطوى المدة ويجالس ربه
 في تلك الحضره وتأمل السراب لما قصدته الظمان على ظن أنه ماء كيف وجد الله عنده وهذا سر
 لا يشعر به الأكل من عرف الحق جلّ علاه في جميع مراتب الشكوات فإن الحق تعالى قد أوصانا بتأديته
 حقوق الخلق ومعلوم أنه تعالى لا يوصينا على خلق حسن إلا وهو له بالأصالة وكيف يأمرنا
 بالظن الجليل به عند طلوع روحنا وإيوافينا ما طنتاه به من شهوده عند انتهاء سيرتنا وقضائنا
 فأعلم ذلك ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو اقتدى مسافر بمقيم في جوف من صلاة لزمه
 الإتمام مع قول مالك رحمه الله تعالى أنه لم يدر ركعة خلف ركعة فلا يلزم الإتمام حتى
 أنه لو اقتدى بمن يصلي الركعة ونوى هو الظهر قصر الزم الإتمام لأن صلاة الركعة
 في نفسها صلاة مقيم ومع قول أحمد رحمه الله يجوز قصر المسافر خلف المقيم وبه قال أصحاب
 ابن راهويه رحمه الله فالأول مستند في لزوم الإتمام لمن أتى خلف مسافر في جوف من صلاة
 فيه تخفيف إلا في صورة الركعة والثالث محقق فرجع الأمر إلى مقتضى الميزان ووجه الأول
 تقطيم منصب الإمام أن يخالف أحد ما التزمه من متابعه ويتبع هو أو وجه الثاني أنه لا يسمى
 تابعاً إلا أن فعله ركعة إذا لباقي كالركعة يوطأ ووجه الثالث أن كل واحد يعمل بنية نفسه
 ربطها مع الله تعالى ونسبها ما ربطه مع الخلق أذهو الأدب الكامل لا سيما إن كان يتأذى بتطويل
 الصلاة من حيث أنها تطول عليه مسافة الوصول إلى مقصده الذي هو عبارة عن دخول حضرته
 المحقة بنية الصلاة بحاله لا بنية الصلاة عليه من وراءه فالأئمة الثلاثة إن

الملاحم اذا سافر في سفينة وبها أهله وماله له القصر مع قول احمد انه لا يقصر قال احمد وكذلك
المكاري الذي يسافر دأما وخالفه فيه الأئمة الثلاثة أيضا فقالوا ان له القصر خاص بالقصر
القطر فالاول تحققت والثاني في المشككين مشد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول
مسافرا عن وطنه الاصلح عن أهله واصحابه اذا السفينة ليست بوطن حقيقة فكانها
ساحة به في بوية فكان له الفطر والقصر ووجه الثاني في المشككين يقول من كان أهله وماله في
سفينة فكانه حاضرا ببلده فلا يتوخص بوضع السفر وما لا الامر على ان السفر مشاك من الار
فكل من كشف له عن حضرة الله كان له القصر طلبا للسرعة دخولها اذا الصلاة معدة عند
العارفين من جملة السفر فلا يدخل أحدهم حضرة الله الخاصة الا بانتهاء الصلاة والله علم
ومن ذلك قول الأئمة الاربعة وغيرهم من جماهير العلماء انه لا يكون لمن يقصر التفتل في السفر
زيادة على الرواية وكبر ذلك عبد الله بن عمر وأبو بكر على من رآه يفعله وقال لوطيما الشارع
ذلك ما أباه لنا القصر السفر فالاول فيه رد الامر الى همة المسافر وعزمه والثاني فيه شد
الوخمة به وسيمحي شفقة وله نظائر كثيرة في الشريعة فان الشارع والمؤمنين من انفسهم
فوجه الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان طلب الوقوف بين يدي الله تعالى لا ينبغي لاحد
معه الا بدليل ولم يرد لنا دليل في ذلك فيما بلغنا ووجه الثاني ان السفر عادة على المنقطة
واستغال البالي عن مرافقة الله تعالى فمن تكلف الوقوف بين يدي الله تعالى فقد كلف نفسه تطيها
ثم لا يقدر على جمع قبله كما يفعل في الحضرة الباقان حكمه كحكم من لم يأذن للحق تعالى في الوقوف
بين يديه فلا يعان على ما فعل لان الشارع ما ضمن المعونة الا لمن كان تحت امره واذ كان
غالب الناس لا يكاد يحضر مع الله في فرائضه من أهلها الى اخرها فكيف بازاد قاصم وانعم
الجمهور فان الاتباع للجمهور بالصحابة والتابعين أولى من مخالفتهم اذا حصل للمنقل الحضور
والا فتقول ابن عمر وأبي فيقول قول الجمهور على حال الاكابر وكلام ابن عمر على حال الا صغار والله علم
ومن ذلك قول مالك والشافعية انه لو نوى المسافر اقامة اربعة ايام غير يومى الخروج والدخول
صار مقيما مع قول أبي حنيفة انه لا يصير مقيما الا ان نوى اقامة خمسة عشر يوما فما فوقها ومعه
ابن عباس تسعة عشر يوما ومع قول احمد انه ان نوى مدة يفعل فيها أكثر من عشرين صلاة
ثم قال اول مشد وكذلك الرابع وقول أبي حنيفة تحققت وابن عباس قوله فيه تحققت فوجه
الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاحتياط بتقريب زمن الرخصة وهو خاص بالمسافر
الذين يؤدون الفرائض مع نوع من النقص فجعل لهم الأئمة مدة القصر ومعتدلة لثلاث
يطول زمن الرخصة فينقص رأسها لهم بعدم اتمام الصلاة بخلاف الاكابر الذين يؤدون الفرائض
مع اكتمال الاثاق يعقلم فلم يزد على اربعة ايام لان كل ذرة من صلاتهم ترجع عن مخالط
من أعمال الا صغار ويصح ان يعطل الاول بتعجيل الثاني وبالعكس من حيث ان الاكابر
يقدرون على طول الوقوف بين يدي الله تعالى ولا يصرون على الجمع الطويل بخلاف الا صغار
وهنا سراريدونها الله تعالى لا تستطرق في كتاب وبهذا عرف تعجيل قول أبي حنيفة ان المسافر

لوقام ببلديته أن يرحل إذ حصلت حاجة توفيقها كل وقت من أنه يقصر أهل وقول الشافعي
 أنه يقصر ثمانية عشر يوما على الراجح من هذه قيل أربعة والله أعلم ومن ذلك قول الأئمة
 الأربعة أن من فاتته صلاة في الكضر مشافرو أراد فضلها في السفر أنه يصليها تأمة قال ابن
 المنذر ولا أعرف في ذلك خلافا مع قول الحسن البصري والمزني أن له أن يصليها مقصودا لا
 مشددا والثاني مخفف فصح الأمر إلى موقوف الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أن من
 فاتته صلاة في السفر فله قصرها في الكضر مع قول الشافعي وأحمد أنه يجب عليه الأتم
 فالأول مخفف والثاني مشدود وجه الأول أن تأمة السجودين فأتت لتتمكن الركعتين
 فإذا قدم من السفر فضاها على صفتها حين فاتت وجه الثاني زوال العذر ليسبح بحوز القصر
 وهو السفر قياسا على فائته الكضر قبل سفره فإنه لا يجوز له قصرها في السفر لأنها حين فاتت
 كانت أرباعا في الكضر فله الأداء فقول الشافعي وأحمد خاص بالأحوال الدين والرضا
 والأول خاص بالأصاغر لأنهم هم أهل الرخص ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة يجوز الجمع
 بين الصلاتين بعد السفر بحال الأفي عرفة ومزدلفة فالأول مخفف وهو خاص بالأصاغر
 الثاني مشدد وهو خاص بالأحوال بوفهم الأمر إلى موقوف الميزان وجه الأول الاتباع لليل إلى
 زيادة الأدل على فضل الله تعالى من العبد في دخوله حضرته أي وقت شاء الأفي وقت
 الكراهة وجه الثاني ملازمة الأدب والزيادة منه كلما قرب العبد من حضرة الله فلا يقف بين
 يديه إلا بأذن خاص في كل صلاة دول الأذن العام إذ الحق تعالى لا يقف عليه فله أن يأذن
 للعبد بدخول حضرته متى شاء فترجم عن ذلك بدليل ما وقع من التسخ في بعض أحكام
 الطريقة فلهما والله تعالى أعلم ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد جزم جواز الجمع بالمطر
 بين الطهرين العصر تقديما وتخيلا مع قول الشافعي أنه يجوز الجمع بينهما تقديما في وقت الأول
 أمنا ومع قول مالك وأحمد أنه يجوز الجمع بين المغرب والعشاء بعد المطر لا بين الظهر والعصر
 سواهما فقول المطر أم ضعيف إذ قبل الثوب فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف
 ترجم الأمر إلى موقوف الميزان وجه الأول عدم المستفاد غالبا في المشي في المطر في النهار
 وجه الثاني الأخذ بالاحتياط لخصوص صلاة الجماعة فربما ازداد المطر فخرج عن المشي فعمل
 الجماعة فلذلك جاز تقديما لا تأخيرا لو من ذلك عوف وجه قول مالك وأحمد ثم إن الرخصة
 تخفف عن يصلي جماعة يحل بعبد يتأدى بالمطر في طريقه فلو كان بالمسجد أو يصلي في بيت
 أو بمشي إلى محل الجماعة في سن أو كان محل الجماعة على باب أراه فالأصح من هذه الشافعي و
 أحمد عدم الجواز وحكي أن الشافعي يرض في الأصل على الجواز ومن ذلك قول الشافعي
 أنه لا يجوز الجمع بالوحل من غير مطر مع قول مالك وأحمد يجوز ذلك ولو لم يكن حقيقة كلهما
 في هذه المسئلة لأنه لا يجوز الجمع عه الأفي عرفة ومزدلفة كما مر بالأول ومشدد والثاني
 مخفف وجه ظاهره ومن ذلك قول الشافعي بعدم جواز الجمع للمرض والخوف مع قول أحمد
 يجوزها واختاره جماعة من متأخري أصحاب الشافعي وقال النووي أنه قوي جدا

وهما الجحيم من غير خوف ولا مرض فجعله ابن سيرين لجماعة ما لم يتخذ ذلك عادة. وكذلك اختار
ابن المنذر وجاعته جواز الجحيم في الحضر من غير خوف ولا مرض ولا مطر ما لم يتخذ به ديننا فنقول
الثناء في مشددة وقول أحمد مخفف وكذلك قول ابن سيرين وابن المنذر فرفع الأمر إلى مرتبة
الميزان ووجه الأول عدم ورود نص بجوازه ووجه قول أحمد ومن وافقه كون المرض والخوف
أعظم مستفاد من المظن والوجه الثاني ولم يعرف دليلا لقول ابن سيرين وابن المنذر وكان الأول
منها عدم التصريح بجواز ذلك مطلقا وتأمل يا أخي قول مالك لما قيل له إن رسول الله صلى الله
عليه وسلم جمع بالمدينة من غير خوف ولا مرض فقال أراه بعد المطر ولم يجرم شيئا من جهة
نفسه يتخذ في غاية الأدب فيا لك يا أخي إن تنقل ما ذكره عن ابن سيرين وعن ابن المنذر إلا مع
بيان ضعفه وبيان أن التقديم المذكور إنما هو في الصلاة التي ورد الشرع بجواز جمعها
بجواز ما لا يجوز الجحيم فيه إجماعا للجحيم الصحيح مع العتلة والمغرب مع العصر نحو ذلك
* (باب صلاة الخوف)

فجمعوا على أن صلاة الخوف ثابتة الحكم بعد موت رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا ما حكى عن
المرثي أنه قال هي منسوخة والإمام حكى عن أبي يوسف من قوله أنها كانت تختص برسول الله
صلى الله عليه وسلم وجمعوا على أنها في الحضر أربع ركعات وفي السفل للقاصر ركعتان وانفقوا
على أن جميع الصفات المروية فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم معتد بها وأما الخلاف في
التزجيم وانفقوا على أنه لا يجوز للرجل لبس الحرير ولا الجلود عليه ولا الاستناد إليه ما حكى
عن أبي حنيفة من تخصيص الحرير باللبس فقط هذا ما وجدته من مسائل الإجماع وأما ما نقلوه
فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز صلاة الخوف للخوف المحذور في المستقبل مع قول
أبي حنيفة بجوازها فالأول مشددة والثاني مخفف فرفع الأمر إلى مرتبة الشريعة ووجه
قول أبي حنيفة إطلاق الخوف في الآيات والأخبار فتأمل الخوف الحاضر والخوف المتوقع
ويصح حمل قول أبي حنيفة على من اشتد عليه الوعب من أهل الجبل دون الشجران +
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة وغيرهم أنها تقضى جماعة وفردى مع قول أبي حنيفة أنها لا تقضى
جماعة فالأول فيه تخفيف على الأمة من جهة تخييرهم في فعلها جماعة أو فردى والثاني مخفف
على الأمة بالتشديد في ترك فعلها جماعة ومشدد عليهم لو أنهم اختاروا فعلها جماعة فرفع
الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم ورود نص في المنع من فعلها جماعة ووجه الثاني
التوسعة على الأمة بعدم ارتباطهم بفعل الإمام فإن كل واحد مشغول بالخوف على نفسه فإذا لم
يكن مرتبطا بإمام كان القتال أهون عليه بالحج عن مراعاة شيئين معاني وقت واحد وهما
الإمام والعدو + ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بجواز صلاة الخوف في الحضر في كل فرقة
ركعتين مع قول مالك بأنها لا تقضى في الحضر فالأول مخفف والثاني مشدد فرفع الأمر إلى
مرتبة الميزان وقد أجازها في الحضر أصحاب مالك ووجه القولين ظاهر وهو وجوب الخوف فإن
الشارع لو يصح بتقيده بالسفر + ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا أقيم القتال واشتد

الخوف يصلون كيف يمكن ولا يؤخرون الصلاة الى ان ينهيو سواء كانوا امشاة او ركبا تامستقبل
 القبلة او غير مستقبلها يؤتمنون بالرکوع والسجود برؤسهم مع قول ابي حنيفة انهم لا يصلون
 حتى ينهوا فالاول مشتد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع
 ووجه الثاني انهم ما أمروا بالصلاة حال الخوف الا تركا بالافتداء برسول الله صلى الله عليه
 وسلم أو بتابع فلما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم انتفى ذلك الغرض وصار تأخير الصلاة
 مع الكف عن الافعال المشتغلة عن الله تعالى ولي لمن عرف مقدار الحضور مع الله تعالى على
 الكسوف والشهود فان الجهاد مبني على نوع من الحجاب ولا يقدر على المجاهدة في الكفاد مع
 الكسوف والشهود الا رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن تأمل متديرا قوله تعالى يا ايها
 النبي جاهد الكفار والمنافقين واغلق عليهم وقوله تعالى لغيره من الامة ولا تجدوا
 فيكم غلظة قد يتضح له ما أثرنا اليه ونحو رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ورثة لا غير
 فقول ابي حنيفة خاص بالاصاغو وقول بقية الامة خاص بالاكثر فاقم + ومن ذلك قول ابي
 حنيفة والتاقي في اظهر قوله انه يجب حمل السلاح في صلاة الخوف مع قوله عزها انه
 لا يجب فالاول خاص بالاصاغو الذين لا يخافون من أهل وهم بين يدي الله لقوة يقينهم بان الله
 يحفظهم من عدوهم فباقي الامة مستغنى واجب ووجه الاستحباب ان حمل السلاح
 لا ينافي اليقين بالله ولا التوكل عليه كما قالوا في الدواع فرجع الامر الى مرتبة الميزان + ومن
 ذلك اتفاق الامة على انهم يقضون اذ اصلوا السواد ظنوه عدا واثم بان خلاف ما ظنوه مع
 القولين للتاقي واحدى الروايتين عن أحمد انهم لا يقضون ووجه الاول الاحتياط
 وانه لا عبادة بالظن البين خطأ ووجه الثاني حصول العذر بحال الصلاة لكن لا يخفى استحباب
 الاعادة فاقم + ومن ذلك قول مالك والتاقي والشافعي والي يوسف ومحمد يجوز ليس الحرج في
 الحرج مع قول ابي حنيفة وأحمد بكراهة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان ووجه الاول انتفاء العلة التي يحرم ليس الحرج لاجلها وهو اخطار التخييل كالتأني
 اذ لا ينسب لاسب في الحرج الى تخيل وإفهام على الضرورة مع مسامحة الشارع في المجادلة
 الحرج بقرينة جواز التخييل فيه ووجه الثاني انه لا ينافي شهادة السجود في الحرج يذهب
 صوابهم في العيون بخلاف لاسب الاشياء غير المتأخمة كخيل الجمل والليف مثلا + ومن ذلك
 اتفاق الامة على تحريم الاستناد الى الحرج كما للمسلم مع قول ابي حنيفة فيما حكى عنه ان التحريم
 خاص باللبس فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان + ووجه
 الاول الاحتياط لان لفظ الاستئصال الوارد في الحديث يشمل الجلوس الاستناد ووجه
 الثاني الوقوف على حد ما ورد وعلى صحة الحديث والحمد لله رب العالمين

• (باب صلاة الجمعة) •

اتفق الامة على ان صلاة الجمعة فرض واجب على الرعيان وغلظوا من قال هي فرض كفاية
 وعلى انها تجب على المقيم دون المسافر الا في قول الزهري والتخفي انها تجب على المسافر

لم يمتنع من صلاة الجمعة
 وانما في خاص بهم
 وحمل انظر احكامهم
 في سطره الخلق
 فيهم بين يدي الله عز وجل
 في سطره الخلق
 فيهم بين يدي الله عز وجل

اد اسم النداء و انفقوا على ان المسافر اذا امر بصلوة فيها خمسة غير بين فعل الجمعة والظهور وكذلك
 انفقوا على انها لا تجب على الاعمى الذي لا يحس فائدا فان وجد فائدا وجبت عليه الاعضاء في
 حليقة وانفقوا على ان القيام في الحظيبتين مشروعه وانما اختلفوا في الوجوب كما سألنا وعلى
 انهم اذا قامتم صلاة الجمعة صلوا مظهرها هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وانما اختلفوا
 فيه فمن ذلك قول الائمة ان الجمعة لا تجب على صبي ولا عليل ولا مسافر ولا امرأة الا في رواية
 عن احمد في العبد خلاصته وقوله او تجب فالاول لحقيقة الثاني مشروعه فوجع الامري
 موثقي الميزان ووجه الاول الانتفاع وذلك لان الجمعة موكمة بالبن يدي الله تعالى اعظم
 موكمة غيرها فكان الايتق بها انما يكون لانهم اضعف من الداء في دولته الطاهر فاما
 وجوبها على المسافر فليست ذهنة في الغالب فلا يقدر على المشقة والمضهور بين يدي
 عز وجل في ذلك الحكم العظيم ووجه الثاني في الكل او في العبد خاصته لاخذ بالاحتياط
 فان الاصل ان الصلوات كلها تجب على العبد كما لم يجر على من ساء عيانه ان يكليها عبد لله
 عز وجل وخطا لم يلق تعالى لعباده بالتكليف لثبته ولو وقع استثناء الشارع العبد من
 وجوب التكليف بامر فاما ذلك شفقة من الله وحسنه به يدل ان لو صلى الجمعة صحته ولا
 منع منها الا بعد شرعي وما يتوعد قول او تكون المشقة في صلاة الجمعة حقيقة على العبد
 لانها لا تفعل الاكل اسبوعا لاسيما ان امره سببا بذلك فاجم ومن ذلك قول الائمة ان
 وجوب الجمعة على الاعمى البصير من مكان الجمعة اذا وجد فائدا امره قول في حقيقة هذا
 تجب على الاعمى ووجه فائدا فالاول مشدد والثاني لمحقف فوجع الامري موثقي الميزان
 ووجه الاول ان المشقة التي حقة عن الاعمى المضهور من اطلاق ووجه الثاني اطلاق
 قوله تعالى ليس على الاعمى حرج فيما حقه عنه في الجهاد فكذلك العقول في الجمعة ومن ذلك قول
 الائمة الثلاثة ان الجمعة تجب على كل من سمع النداء وهو ساكن بموضع خارج عن المشرقة
 فيه الجمعة مع قوله في حليقة بانها لا تجب عليه ان سمع النداء فالاول مشدد لاخذ بالاحتياط
 والثاني لمحقف لاخذ بالرخنة فوجع الامري موثقي الميزان ووجه الاول العمل بظاهر قوله تعالى
 ايها الذين امنوا اذا نودي للصلاة فاسمعوا لله وان لكم الله فانهم كل من سمع النداء
 بالحضور الصلاة الجمعة ووجه الثاني قصر ذلك على اهل البلد الذين يجب عليهم فعل الجمعة في
 بلدهم فالاول خاص بالاكام من اهل الدين والورع والاحتياط والثاني خاص بالاصاغو ومن ذلك
 قول الائمة الثلاثة انه لا تترك الجماعة في صلاة الظهر في حق من لم يمكنه اتيان مكان الجمعة بل
 قال الشافعي باستحباب الجماعة فيها مع قوله في حليقة بكواهة الجماعة في الظهر المذكورة فالاول
 فيه لمحقف من جهة عدم مشروعية الجماعة فيها وقول الشافعي فيه تشديد من جهة استحباب
 اجتماعها فيها وقوله في حليقة فيه تشديد في الترك فوجع الامري موثقي الميزان ووجه الاول
 عدم ورود امر بالجماعة في الظهر المذكورة لان السر الذي في صلاة الجمعة من حيث الامام
 المأموم لا يوجد في صلاة الظهر كما يعرفه اهل الكسوف ولان من شأن المؤمن الحر وشأن

على فوات خطئه من الله تعالى في ذلك الجمع العظيم لانه مصيبة وأهل المصائب اذا هم احزن
تكون الواحدة لهم أولى بل خلقوا بآدابهم عليهم فلا يتفرغون لمراعاة الاقتداء بالامام
مراعاة في الافعال فاعلم ذلك ومن ذلك قول الشافعي اذا وافق يوم عيد يوم جمعة فلا تسقط
صلاة الجمعة بصلاة العيد عن أهل البلد بخلاف أهل القرى اذا حضر اقامتها تسقط عنهم يجوز لهم
ترك الجمعة والانصراف مع قول أبي حنيفة بوجوب الجمعة على أهل البلد والقرى معا ومع قول أحمد
لا تجب الجمعة على أهل القرى ولا على أهل البلد بل يسقط عنهم فرض الجمعة بصلاة العيد ويصلون
الظهر مع قول عطاء تسقط الجمعة والظهر معا في ذلك اليوم فلا صلاة بعد العيد الا العصر الاول
فيه تحقيق على أهل القرى والثاني مشدّد والثالث فيه تخفيف والرابع مخفف جدا فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان ووجه الاول في أهل البلد أن الجمعة والعيد لا يتداخلان وظاهر الشريعة
مطالبة بكل منهما ذلك اليوم ندبا في العيد وجوبا في الجمعة وما وقع من أنه صلى الله عليه وسلم
صلى العيد والتقى به ذلك اليوم ولم يحضر وقت الجمعة فقال للمهاجري وعبد بن أبي بن قيس
قدم الجمعة على الزوال وترك العيد معه انه يطلق على الجمعة ايضا لفظ العيد كما ثبت في الأحاديث
ووجه قول أبي حنيفة ان الشارع انما خفف عن أهل القرى بعد وجوب الجمعة عليهم اذا لم يحضروا
الى مكان الجمعة فاما اذا حضر اقامتها فبقي لهم عذر في الترك اللهم الا ان يتضرر أحلامهم بطول الانقطاع
فلا حرج عليهم في الانصراف كما يشهد له قواعد الشريعة ووجه قول أحمد ان المقصود بالجمعة هو
اتحاد القلوب في ذلك اليوم وقد حصل ذلك بصلاة العيد معهم قد استعمل العيد من واحد
الليل الى صبحه النهار وهم متفقون من اشغالهم وتبوءات نفوسهم بالمساحة في ذلك اليوم حتى صلى
فلا يزالون عليهم بالتقيد ثانيا بالصلاة الجمعة وسما ع الخطية فكان الظهر خفف عليهم لاسباب يوم العيد
يوم كل شرب وبالكما ورد ووجه قول عطاء الاحد بظاهر الاتباع وان النبي صلى الله عليه
وسلم اتقى يوم الجمعة بالعيد لانه قدم الجمعة في وقت العيد قبل الزوال فاعلم ذلك ومتى ترك
قول أبي حنيفة ومالك انه يجوز لمن لزمته الجمعة السفر قبل الزوال مع قول الشافعي أحمد
حراز ذلك الا أن يكون سفرهما فالاول مخفف والثاني مشدّد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ووجه الاول أن الزوم لا يتعلق بالمكلف الا بعد دخول الوقت ووجه الثاني كون السفر سببا
لنفوت الجمعة فالما ولذلك قالوا يحرم السفر قبل الزوال الا أن تمكنه الجمعة في طريقه او كان
يتضرر بتعلقه عن الرفقة ثم تعليل ادق من هذا لا يذكر الامتثالة ومن ذلك قول الشافعي ومن
واقفه باستصحاب التعلل قبل الجمعة وبعد ما كان الظهر مع قوما لك ومن واقفه ان ذلك لا يجزى
فالاول مشدّد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان فعل التاملة قبل
الجمعة كالادمان لكامل الحضور والتعظيم في صلاة الجمعة وهو خاص بالاصاغر الذين لم يمهوا
السر الذي في صلاة الجمعة ولا تجلب لهم عظمتها تتجاسر بها ان كلام مالك في حق من تجلب لهم
عظمة الله تعالى حال ايمانهم من موتهم فادخلوا في الجماعة الا وهم في غاية الهيبة والتعظيم فلم
يجتازوا الى ادمان بالتاملة ولعل ذلك هو السر في عدم التعلل قبل صلاة العيد ايضا فاعلم ذلك

ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي يحرم البيع بعد الاذان الذي بين يدي الخطبة يوم الجمعة
 لكنه صحيحهم قول مالك واحمد انه لا يصح فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فجمع الامر
 مرتين الميزان ووجه الاول ان البيع مشروط على كل حال للحاجة اليه وهو خاص بالاكابر
 الذين لا يشتغلون بذلك عن الله تعالى لقوة استقلالهم وحضور قلوبهم ووجه الثاني
 خوف الاستغفال بذلك عن الله تعالى وهو خاص بالاصاغر الذين يلهيهم البيع عن ذكر الله
 وعن مراقبته وقد مدح الله تعالى الاكابر بقوله رجال الاتقياء فحارة ولا بيع عن ذكر الله
 فوضفهم بالرجولة لقيامهم في الاستماع علم الاستغفال بها عن ذكر الله فافهم ومن ذلك
 قول الشافعي وأحمد بجواز الكلام حال الخطبة لمن لا يسمعها ولكن يستحب الاضيات مع قول
 أبي حنيفة يحرم الكلام على من سمع ومن لم يسمع ومع قول مالك الاضيات واجب قرب
 امر بعد الاول فيه تخفيف والثاني مشدد في الكلام والثالث كذلك فجمع الامر الى مرتين
 الميزان ووجه الاول ان بعض الناس قد يعطيه الله الكلام فيكون مع الله في كل حال
 لا يشتغل عنه شاغل ولا يذكره بذكرة مذكور وهو خاص بالاكابر ووجه الثاني الاجتناب
 بالاجتناب من حيث ان غالب الناس يشتغل بالكلام عن الله تعالى بيقوته سماع ما يعطى
 به الخطيب على لسانه تعالى بيقوته المعنى الذي لاحد شرعت الخطبة وهو جمع بين القلب
 على الله تعالى بذلك الوعظ والتذكير فان الخطبة دهليز لدخول حضرة الله تعالى ومن لم يسمعها
 فانه معنى الجمعة وكانت صلواته كالصلوة فقط وسبب ان صلاة الجمعة ما سميت بذلك
 الاجمعية القلب فيها على ان له تعالى اجتماعا خاصا ووجه الثالث هو وجه القول ثانياً ومن ذلك
 قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في القديم انه يحرم الكلام لمن يسمع الخطبة حتى الخطيب الا
 ان ما جاء في كلام الخطيب خاصة بما فيه مصلحة للصلاة كنحو زوال الخيل عن الخطبة
 الرقاب وان خاطب انسانا بعبه جاز لذلك الانسان ان يجيبه بما فعل عثمان مع عمر رضي الله
 عنهما وقال الشافعي في الام لا يحرم عليهما الكلام بل يكره فقط واشتهر عن احمد انه يحرم على
 المستمع دون الخطيب فالاول مشدد وكلام احمد فيه تشديد وكلام الشافعي في الحد فيه
 تخفيف فجمع الامر الى مرتين الميزان ووجه الاول العمل بظاهر قوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا
 وانصتوا قال المفسرون انها نزلت في سماع الخطبة يوم الجمعة ووجه قول مالك ان زوج من خطب
 الرقاب مثلاً من جملة الامور بالمعروف والنهي عن المنكر الذي وضعت لاحل الخطبة ووجه قول
 احمد ان مرتبة الخطيب تقتضي عدم التحجير عليه لانه نائب عن الشارع
 فلا يدخل تحت عموم الخطاب على احد القولين ووجه كلام الشافعي
 في التحديد حل الامور بالاضيات على المذهب فيذكره الكلام لاسيما
 في حق من يسمع الكلام عن الله وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كما عليه أهل حضرة الجهم أو جمع الجهم + ومن ذلك قول الشافعي لا تصح الجمعة
 الا في ابيته يستوطنها من شغلهم الجمعة من بلدة أو قرية مع قول بعضهم لا تصح الجمعة

من يسمعها
 في صلاة الجمعة واذا قرأ القرآن فاستمعوا

لا يكتفى الاقامتها في أماكن متعددة كما عليه قال النابلسي معتمد سبل على الخواص رحمه الله يقول أصل مشروعية الجماعة في الجمعة وغيرها عدم قدرة العبد على الوقوف بين يدي الله وحده فشرع الله الجماعة لئلا يشهد العبد شهودا حتى يفقد على اتمام الصلاة مع شهوة عظيمة الله التي تتجلى لقلبه فمن جله اختلاف العلماء في العدة الذي تنقسم به الجمعة على اختلاف مقامات الناس في القوة والضعف فمن قوى منهم كفاه الصلاة مع ما دون الأربعين الى الثلاثين او الاثنتين مع الامام كما قال به أبو حنيفة وامع الواحد كما قال به غلوة ومن ضعف منهم لا يكفي الا الصلاة مع الأربعين والخصين كما قال به الشافعي وأحمد والله أعلم ومن ذلك قول الأئمة انه لو اجتمع أربعون مسافرا أو عبيدا أو أقاموا الجمعة لم تصح مع قول أبي حنيفة انها تصح اذا كانوا موضع الجمعة فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول الاتباع فلم يبلغنا عن الشارع انما وجهها على مسافر ولا عبيد ولا أمر المسافرين والعبد باقامتها وانما يصلحهم اتباعا لغيرهم ووجه الثاني عدم ورود نص في ذلك فلوان اقامتها في النطق شرط في صحتها لينتد الشارع ولو في حديث ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا تقوم امامة الصبي في الجمعة لانهم منعوا امامته في الفرائض ففي الجمعة أولى وقال الشافعي تصح امامة الصبي في الجمعة ان العدة بغيره فالاول مشدد والثاني مخفف فوجه الامر الى موثق الميزان ووجه الاول ان الامامة في الجمعة من منصب الامام الاعظم بالاصالة وهو لا يكون الا بالعاو وجه الثاني ان النابلسي لا يشترط ان يكون كالارصيل في جميع الصفات وقد اجمع أهل الكشف على ان الروح خلقت بالغة لا تقتل الزيادة والتكليف عليها حقيقة فلا فرق بين روح الصبي الشيخ فكل صلاة صححت من الصبي صححت امامته فيها ومن نازع في ذلك فعليه الدليل القوي ومن ذلك قول النابلسي وما لك اذا حرم الامام بالعد المعترضة انقصوا عنه فان كان قد صلى ركعة وسجد منها سجدة أمها جفت وقال أبو يوسف في حرم انقصوا بعد ما حرم أمها جفت وقال الشافعي في أمهم قولهم وأما جملتها فينبطل ويمنها ظهورا فالاول فيه تخفيف والثاني مخفف والثالث مشدد فوجه الامر موثق الميزان ووجه الاول والثاني حصول اسم الجماعة بما ذكر في الجمعة ووجه الثالث ظاهرا لا تنقضاء العدة المعترضة عندئذ فالكلام ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يصح فعل الجمعة الا في الظهر مع قول أحمد لصحة فعلها قبل الزوال فلو شرع في الوقت ومنها خرج الوقت أمها ظهر عند الشافعي وقال أبو حنيفة فينبطل يخرج الوقت وينتد في الظهر وقال مالك في جملتها قبل الظهر ما لم تغرب الشمس وان كان لا يفرق الا بعد غروبها فالاول مشدد بانشرط مضاهاة الزوال والثاني مخفف من حيث الرخصة في تجملها قبل الزوال قول أبي حنيفة فيحاذيها حتى يخرج الوقت مشدد في البطالان الرابع مخفف فوجه الامر الى موثق الميزان ووجه الاول الاتباع ولان في ذلك تحقيقا وعلى الناس من حيث خفة التحمل الا على بعد الزوال بخلاف قبله فانه ثقيل لا يطيقه الا على الاولياء ولذلك لم يجعل الشارع بعد الصبح صلاة الا الصبي ويهمل ان يقدر على مثلنا على المواظبة على فعلها لنقل التحمل كلما قرب الزوال ومن هذا يعرف توجيه قول مالك

واحد من من حيث التحفيف وان كان من خصائص الحق تعالى زيادة ثقل القبلي لما طالع
وقته كما يعرف ذلك أهل الكشف لكن لما كان كل أحد لا يحس بثقله سميتاه مخففا فافهمه ومن
ذلك قول مالك والشافعي وأحمد ان المسبوق اذا أدرك مع الامام ركعة أدرك الجمعة وان أدرك
دون ركعة صلى ظهر الرباع مع قول أبي حنيفة ان المسبوق يتروك الجمعة قدر أدركه من صلاة الامام
ومع قول طائفة من ان الجمعة لا تدرك الا بدارك الخطبتين فالاول فيه تشديد والثاني فيه
تحفيف والثالث مشدد فوجع الاموال مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الركعة معظم ففعل
الصلاة والركعة الثانية كالتركيب لهما ووجه الثاني انه أدرك الجمعة مع الامام في الجمعة ووجه
الثالث الاحتياط فقد قيل ان الخطبتين بدل عن الركعتين فيضمان الى الركعة التي قال بها الامة
على ان الخطبتين قبل الصلاة شرط في صحة انعقاد الجمعة مع قول الحسن البصري هاستفادوا
مشدد والثاني مخفف فوجع الاموال مرتبتي الميزان ووجه الاول الاحتياط فلم يبلغنا
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الجمعة بغير خطبتين يتقدم ما نها و ذلك من
أول دليل على وجوبها ووجه الثاني عدم ورود نص بوجوبها ولو أنها كانتا واجبتين
لورد النص بوجوبها ولو في حديث واحد وقد قال أهل الكشف ان الشارع اذا فعل فعلا
وسكت عن النص بوجوبه أو نهي به فالادب ان يتأسى به في ذلك الفعل بقطع النظر عن ترجيح
القول بوجوبها ونهيها فان ترجيحاً لأحد الأمرين بخصوصه قد لا يكون مراد الشارع وإنما
أوجبوا إقامة صلاة الجمعة على الزاوية من غير تحمل فضل عرفاً عما كان عليه الخلفاء
الراشدون وخوفاً من فوات المعنى الذي شرعت له الخطبة فانها انما شرعت بمبدأ الطريق
لتحصيل جميعته القلب مع الله تعالى جميعته خاصة زائدة على الجمعة الحاصلة في غيرها من الصلوات
المحسنة فاسم المصلي ذلك التوقيف والتخبر والترغيب الذي ذكره الخطيب في الوقوف
بين يدي الله تعالى بجميعة قلب بخلاف ما اذا انحلت فصل فربما عقل القلب عن الله تعالى
ونسي ذلك الوعظ ففاته معنى الجمعة وانما لو كيف الشارع بخطبة واحدة في الجمعة والجبلين
ومحوها ما لغت في تحصيل جميعته القلب بتكرار الوعظ ثانياً فان بعض الناس ربما يذهل عن
سماع ذلك الوعظ اذا كان مرة واحدة ومن هنا كان سبيل على الخواص رحمه الله يقول ينبغي
حمل من يقول بوجوب خطبة فقط على حال الاكابر العلماء ووجوب الخطبتين على حال الاحاد
الناس اذا اكابر لطهارة قلوبهم يكتفون في حصول جميعته قلوبهم على الله بأدنى تلبيه بخلاف
غيرهم وكذلك القول في خطبة العبد والكسوفين والاستسقاء فان قال قائل فلم يشرع
الخطبتان بين يدي شيء من الصلوات الخمس بمقيد الحضور القلب فيه على الله تعالى
كالجمعة فالجواب انما لم يشرع ذلك تحفيفاً على الامة ولان الصلوات
الخمس تربية من بعضها بعضها في الزمان بخلاف ما يأتي في الاسبوع أو
الاستمررة فان القلب ربما كان مشغولاً في أدوية الدنيا فاحتاج الى تمهيد
طريق بجميعة فافهمه ومن ذلك قول الشافعي ومالك في أرجح رأييه انه لا بد من

الايمان في حكمة الحق بما يسمى خطبة في العادة مشتملة على خمسة اركان حمد الله تعالى والصلاة
 على رسول الله صلى الله عليه وسلم والوصية بالنفوس وقراءة آية مفهومة والدعاء للمؤمنين
 والمؤمنات مع قول الى حنيقة ومالك في احدى روايته انه لو سمع اهل بيته او اهل بيته او اهل بيته
 ونزل كفاه ذلك ولم ينجح الى غيره وخالف في ذلك ابو يوسف ومحمد فقالوا لا بد من كلام يسمى خطبة
 في العادة ولا يجوز الخطبة الا بلفظ مؤلف له بال فالاول مشدد وما بعده مخفف فرجع الامر الى
 مرتبتي الميزان ووجه الاول الاتباع فلم يبلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب الخطبة
 الا ونفرض للمختار كان المذكورة ووجه ما بعده حصول تذكر الناس الوعظ بدكر الله و
 تحمده وتحليله وتبجيحه وفي القرآن العظيم وذكر اسم ربه فضلي فاذا كان ذكر اسم الله يكفي
 عن قراءة القرآن في الصلاة وفي خطبة الحق ائلى وقد قال اهل اللغة كل كلام يشتمل على
 امر عظيم يسمى خطبة واسم الله امر جليل عظيم بالاتفاق ومن ذلك قول مالك وانما
 بوجوب القيام على القادر في الخطبتين مع قول يحنيفة واحمد بعدم وجوبه فالاول مشدد والثاني
 مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان منصب الداعي الى الله تعالى يقتضي
 اظهار العزم وشدة الاهتمام بامر تعالى والخطبة جالسا تنافي ذلك فكان القول بالوجوب
 للقيام حال الخطبتين متعبنا لاسيما عند من يقول انما يدل عن الركعتين ووجه الثاني ان المراد
 بهما الخطبة الوعظ الى اسماء الحاضرين والغرض من ذلك يحصل مع الخطبة جالسا لاسيما عند
 من يقول باستحباب الخطبتين كالحسن البصري فاعلم ذلك ومن ذلك قول الشافعي بوجوب
 الجلوس بين الخطبتين مع قول غيرهم بوجوب الوقوف فالاول مشدد ودليل الاتباع والثاني مخفف
 ودليله اقتباس على جلسته الاستراحة في الصلاة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك
 قول مالك وابي حنيفة والشافعي في القول المرجوح بعدم اشتراط الطهارة في الخطبتين مع قول
 الشافعي في المرجح قوله باشتراط الطهارة فيهما فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى
 مرتبتي الميزان ووجه الاول ان غاية امر الخطبتين ان يكونا فراغا ناصقا وذلك جائز مع الحمل
 بالاجاء ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط مع الاتباع للشارع والحنفاء الراشدين والحق ان
 تكونا بدلا من الركعتين عند الشارع كما قال به بعضهم فنعوضا فعل الشافعي في اشتراط الطهارة
 للخطبتين وان كان الراي عنده ان الجمعة صلاة كاملة على جيلها وليست الخطبتان بدلا عن
 الركعتين وذلك في غاية الاحتياط فاشتراط الطهارة لاحتمال كونهما بدلا عن الركعتين ولم
 يجعلهما بدلا عن الركعتين جرما لانه لم يرد عن الشارع فيه شيء ومن ذلك قول الشافعي واحمد
 بسحب الخطبتين اصعد المئذنان يسلم عن الحاضرين مع قول ابي حنيفة ومالك ان ذلك مكروه
 ووجه الاول الاتباع ولانه قد اعرض بالصعود عن الحاضرين باستدباره يا هم فسن لهم السلام
 على قاعة السلام في غير هذا الموضع ووجه الثاني ان السلام انما شرع للامان من وقوع الاذى
 منه لمن يسلم عليه منصب الخطبة يعطى الامان بذاته بل بعضهم يتبين ان عيسى يتباهى اذ اخرج عليهم
 والسلام عليهم مني عن سبهم الى سوء الظن به وسوء ظنهم فافهم فان قال قائل ان رسول الله

صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين كانوا يسلمون اذا اصعدوا أحدهم المنبر فاجاب أن سلام
 الأنساء والصالحين محمول على البشارة للحاضرين أي أنتم في أمان من أن تنالوا ما وعظناكم به
 على نسيان الشارح وليس المراد أنتم في أمان منا أن نؤذيكم بغير حق وقد تقدم تظهير ذلك في الكلام
 على قول المصلي في الشهادتين سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته أي أنت في أمان منا
 يا رسول الله أن تخالف شراحتك لأن الأمان في الأصل لا يكون إلا على الأعلى لا الأدنى ومن
 ذلك قول أبي حنيفة ومالك في أرحم روابيته لا يجوز أن يصلي بالناس في الجمعة إلا من خطب
 إلا بعد رجوعهم مع قول مالك في الرواية الأخرى عنه أنه لا يصلي إلا من خطب ومع قول الشافعي
 في أرحم قوله يجوز ذلك وهو إحدى الروايتين عن أحمد فالأول فيه تشديد والثاني مشدّد
 والثالث لمحقق فوجه الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الاتباع فلم يبلغنا أن أحدا يصلي
 بالناس الجمعة في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم وعصر الخلفاء الراشدين إلا من خطب ومنه
 يعرف الجواب عن قول مالك ووجه الثالث عدم وروده عن ذلك وإن كان الأول أن يصلي
 بالناس إلا من خطب ففهم ومن ذلك قول الأئمة يستحب قراءة سورة الجمعة والمنافقين في
 ركعتي الجمعة وسبب الغاشية مع قول أبي حنيفة أنه لا يجتنب القراءة بسورة دون سورة فالأول
 مشدّد والثاني لمحقق ووجه الأول الاتباع ووجه الثاني سد باب الرغبة عن شيء من القرآن
 دون شيء كما أنه يقع فيه بعض المجوذين عن شهود تناوئ سنة القرآن كله إلى الله تعالى
 السوء والأول قال ولو كان سنة القرآن إلى الله تعالى واحدة ففحق فمحتلون أمر الشارح في
 تخصيص قراءة بعض السور في بعض الصلوات دون بعض ومن ذلك قول جسيم الفقهاء
 بسبب الغسل للجمعة مع قول داود والحسن بعدم سببته فالأول مشدّد والثاني لمحقق وويل
 الأول الاتباع وتظيم حضرة الله تعالى عن القدر المعنوي والحسني وطلب أن لا يقع نظر الحق
 تعالى إلا على بدن ظاهر نظيف وإن كان الحق تعالى لا يصح حجب عن النظر إلى بواطنه ولا فاجز
 حيث تدبره لعباده ووجه الثاني طلب دخول حضرة الله تعالى بالذل والالتكاس وشهود الصلاة
 قد أراه جسده ليطهرها الله تعالى بالنظر إليه ولو أنه نظف جسده لوجاز رأى نظافة نفسه من
 فحجب عن شهوده بالذل وطلب المغفرة فكان إبقاء دس جسده من ذكر الطيب الممطرة وشهود
 الذل والالتكاس بين يدي ربه ليرحمه فكل مجتهد مشدّد ومن ذلك تخصيص الأئمة الأربعة
 مطلوبية الغسل بمن حضر للجمعة مع قول أبي ثور أنه مستحب لكل أحد حضر الجمعة ولو لم يحضر
 ووجه الأول قوله صلى الله عليه وسلم من أتى الجمعة فليغتسل فحضر الأمر بالغسل بمن حضر
 صلاة الجمعة ووجه الثاني ظاهر قول صلى الله عليه وسلم حق على كل مسلم أن يغسل
 جسده في كل سبعة أيام انتهى وذلك لعدم تزول الأمل أو الإلهي يوم الجمعة على جميع المسلمين
 من حضر الجمعة ومن لم يحضر فليتق الله أحد لهم مدبره على طهارة وجهاة جسده وانتعاشه في
 بارتجابه المحالقات أو بارتجابه النقالات وأكل الشهوان ولا فرق في تخصيص الغسل بمن حضر
 بين القائلين بوجوب الغسل ولا بين القائلين بسببته لكن ينبغي حمل الوجوب على بدن من يتأذى

الناس بواجبة بدنه واثابه كالتقضاء وحمل الاستحباب على بدن الحطار والتكبر ونحوهما
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو اغتسل الحبيب بيته غسل المجنبة والحقيقة معاجزا مع
قول مالك انه لا يجوز عنه وعن واحد منهما فالاول مخفف والثاني مشدد فزجج الامر الى مرتبتي
الميزان فالاول خاص بالاكار الذين حفظهم الله تعالى من الوقوع في المعاصي فكانت ابدانهم
حينة لا تحتاج الى تكرار الغسل بالماء لاجاباتها وانما شهاه الثاني خاص بالاصاغر الذين
كثر وقوعهم في المعاصي فاحتاجوا الى تكرار الغسل ليجي ابدانهم فوجه الله الأئمة ما كان
أدق نظرهم في استخراج الاحكام اللائقة بالاكار والاصاغر. ومن ذلك قول أبي
حيفة وأحمد والشافعي في أرجح قوليه ان من زوجه عن السجود وأمكنه أن يسجد على ظهر
السان فعل والقول الثاني للشافعي ان شاء الله تعالى حتى يزول الزحام ان شاء الله تعالى
ظهره مع قوله ان يكبر السجود على الظهر بل يصير حتى يسجد على الارض فالاول مخفف والثاني
مشدد فزجج الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول العمل بحديث اذا لم تكن بارقا فامسك
لما استطعت ولم يستطع هذا الموضع ان يقتل امرأ السارق في اتباعه للامام في السجود الا
كذلك فالامر بالسجود ثابت عن الشارع على التوسيع والامام واما الانتظار حتى تزول الزحمة
عنه والعمل بمقتضى المنطوق اولى ووجه الثاني ان السجود أعظم أفعال الصلاة في الخضوع
والذل ولا يكون ذلك الاعمال الحقيقية التي هي التراب أو ما فرش عليها من حصير
أو حصي ونحو ذلك وأما السجود على ظهر آدمي فربما فهم منه الكبر ولو صورة ولو كان الأدنى
أصله من التراب أيضا فافهم فان الساجد على ظهر انسان كأنه يستعمل ما ذلك الظهر
وذلك خارج عن سياق مقام العبودية الذي هو الذل والانكسار لله رب العالمين ومن
ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الامام اذا أحدث في الصلاة جازله الاستحباب وهو الحد بالواجب
من هذا الشافعي مع قوله في القديم بعدم الجواز فالاول مخفف والثاني مشدد فوجه الامر
الى مرتبتي الميزان ووجه الاول مراعاة المصلحة للمؤمنين والتيسير في حصول كمال الاجرة بكل
الاقتداء في الجملة كلها وبعضها ووجه الثاني انه حصل للمؤمنين الاجرة بمجرد احوالهم خلف
الامام في الجملة وفارقوا الامام بعد زيجري لهم حصول كمال الاجرة بالنية حيث عجزوا عن الفعل
ان شاء الله تعالى ومن ذلك قول الأئمة الاربعة انه لا يجوز تعدد الجمعة في بلد الا اذا كثروا
وعسر اجتماعهم في مكان واحد قال مالك واذا اقيمت في جوامع فالقديم اولى ليس للامام اولى
حقيقة في المسئلة تنق ولكن قال ابو يوسف كان للبلد جانبان حار فيه اقامة جمعيتين وان كان
لها جانب واحد فلا يجوز وعادة الامام أحد واذا اعظم البلد وكثرت أهله كبعد اذ جاز فيه جمعتان
وان لم يكن لهم حاجة الى اكثر من جمعة لم يجز وقال الطحاوي يجوز تعدد الجمعة في البلد الواحد
بحسب الحاجة ولو اكثر من جمعيتين وقال داود الحقيقة كسائر القهولان يجوز لاهل البلد
ان يهلوها في مساجدهم فالاول وما عطف عليه فيه تخفيف وقول داود مخفف فزجج الامر الى
مرتبتي الميزان ووجه الاول ان اقامة الجمعة من منصب الامام الاعظم فكان الصلابة لاهل

الجمعة الاخلفة وتبعم الخفاء والاشدون على ذلك فكان كل من جمع يقوم في مسجد آخر خلاف
 المسجد الذي فيه الإمام الأعظم يلوث الناس به ويقولون ان فلا فائنازع في الإمامة فكان يقول
 من ذلك فتن كثيرة فسد الأئمة هذا الباب بالاعداء يوصي به الإمام الأعظم كصديق مسجد عن
 جميع أهل البلد فهذا سبب قول الأئمة انه لا يجوز تعدد الجمعة في البلد الواحد الا اذا عسر
 اجتماعهم في مكان واحد فطلان الجمعة الثانية ليس لذات الصلاة وانما ذلك لخوف الفتنة
 وقد كتب الإمام عمر بن الخطاب الى بعض عماله فيقيموا الجمعة في مساجدكم فاذا كان يوم
 الجمعة فاجتمعوا كلكم خلف امام واحد انتهي فلما ذهب هذا المعنى الذي هو خوف الفتنة
 من تعدد الجمعة جاز التعدد على الاصل في إقامة الجماعة ولعل ذلك مراد داود بقوله ان الجمعة
 كسائر الصلوات ويؤيده عمل الناس بالتعدد في سائر الامصار من غيرها لغة في التفتيش عن
 سبب ذلك ولعله مراد الشارع ولو كان التعدد مهيأ عنه لا يجوز فعله بحال لورد ذلك ولو في حالات
 واحد فلهذا اقتضت همة الشارع صلى الله عليه وسلم في التسهيل على امته في جواز التعدد في سائر
 الامصار حيث كان سهل عليهم من الجمع في مكان واحد فافهم فان قلت فإعادة بعض
 الشافعية الجمعة ظهرا بعد السلام من الجمعة مع ان الله تعالى يفرض يوم الجمعة صلاة الظهر
 وانما فرض الجمعة فلا يقضى الظهر الا عند الضرر عن تحصيل شروط الجمعة مثلا فالحج والوجه
 ذلك الاحتياط والحج من شبهة منع الأئمة التعدد بقطع النظر عما ذكرناه من خوف الفتنة
 او خوف وقوع التعدد بغير حاجة بغير حاجة كما هو مشاهد في اكثر مساجد مصر وغيرها فقد صار العميان
 الذين يقرؤون على قنور الموت او الاواب يظلون يخطبون ويصلون بان الجمعة من غير تكبير اللهم
 الاية تقتضي ان جواز التعدد مبني وطا بالجماعة فكان صلاتها ظهرا في غاية الاحتياط
 وان كانت الجمعة صحيحة على مذهب اودنا ففهم ومن ذلك قول أبي حنيفة
 ومالك ان الجمعة اذا كانت وصلوها ظهرا تكون فرادى مع قول الشافعي واحمد يجوز ان
 صلاتها جماعة فالاول محقق والثاني مشدود فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الثاني
 القاعدة ان الميسور لا يسقط بالمعسور وقد نفس حصول الجمعة وتيسر الجماعة في الظهر
 من فعلها جماعة على الاصل في مشروعية الجماعة ووجه الاول التخفيف على الناس اجماعا
 الجماعة في الجمعة مشروط بصلاحتها فاما كانت خفت في بدلها بصلاة فرادى والله اعلم

(بار صلاة العيدين)

اتفق الأئمة على ان صلاة العيدين مشروعة وعلى وجوب تكبيرة الاحرام اولها وعلى مشروعية
 رفع اليدين مع التكبيرات كلها الارواية عن مالك وكذلك اتفقوا على ان التكبير سنة في
 حق الحرم وغيره خلف الجماعة هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وما ما اختلفوا فيه
 من ذلك قول أبي حنيفة في احدى روايته ان صلاة العيدين واجبة على الايمان بالجمعة
 مع قول مالك والشافعي انها سنة مع قول احمد ان صلاة العيدين فرض على الكفاية فالاول
 مشدود والثاني محقق والثالث فيه تشديد فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول

عدم التضرع من الشارع بحكم هاتين الصلاتين لقطا ط الامام أبو حنيفة وجعلهما
 فرض عين، ثم كونهما ليس بهما كونهما يفعلان في المستمرة واحدة فلا فرق بينهما وبين
 الحجعة في الصورة فانهما ركستان متحطتين فعملهما رسول الله صلى الله عليه وسلم في جملة ووجه
 الثاني الاخذ بالتوسعة على الناس مع العمل بمحدث الدين يسر امداد التازلة في يومهما أكن
 وأعم من الحجعة من حيث ان المد فيها ينال من حضر صلاتهما مع الجماعة ومن لم يحضر محلاً
 الحجعة فان المد خاص عن يحضر كما ان تخلف عنها بعد روجه قول أحمد أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فعلها بجماعة وافر كثير من الناس على عدم الحضور في صلاتها فكانت تشبه
 بفرض الكفاية وكان من حضر بين يدي الله تعالى فيها كما لشافع لمن لم يحضر فحصل له
 الفضل بعد من شفع فيهم ولذلك قال العلماء انه افضل من فرض العين لكونه اسقطاً
 عن صلح من غيروه فاعلم ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد ان من شرط صلاة العبد
 العز والاسيطان واذن الامام في إحدى الروايتين عن أحمد كما في الحجعة وزاد أبو حنيفة
 وان تقام في مصر مع قوامك الشافعي ان ذلك كله ليس بشرط وأجاز اصلها فإرادى لمن
 شاء من الرجال النساء فالاول مشد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
 الاول ما تقدم آتاه من كونها يشتران صلاة الحجعة في الخطيتين والركعتين وعظم موكلهما
 بالسنة لبقية الصلوات ووجه الثاني اتباع ظاهر كلام الشارع من حيث انه جعل أيام العتق
 أيام اكل وشرب وذكر لله وفي رواية وبأى جماع فلما خفف الشارع في يومها في فعله ذكر
 دون يوم الحجعة كان حضورها مستحباً لا واجباً وايضا لما ورد ان القيامة تقوم يوم الحجعة فلما
 الأمة لمن يكون على الدين وإيمان في ذلك اليوم من العصاة الظاهرين على الحق في ذلك
 اليوم بالاجاب الحضور عليهم في الحجعة والاقبال على العبادة لئلا تقوم القيامة عليهم وهم غافلون
 في أكلهم وشربهم وغير ذلك بخلاف العبد لم يرد ان القيامة تقوم فيه ومن الحكمة في حو از
 العبدين فإرادى زيادة التوسعة على العبد لعدم وجوب ربطه بامام لا يترك الاعمال الحسنة فاعلم
 ومن ذلك قول أبي حنيفة انه يستحب ان يتكبر بعد تكبيرة الاحرام ثلاث تكبيرات في الاولى
 حمداً في الثانية مع قول مالك وأحمد انه يكبر ستاً في الاولى وخمسة في الثانية ومع قول
 الشافعي يكبر سبعة في الاولى حمداً في الثانية ثم قال الشافعي واحداً يستحب الذكر بين كل
 تكبيرتين وقال أبو حنيفة ومالك انه يوالى بين التكبيرات سقفاً لا ولا لمخفف في عدة التكبيرات
 والثاني فيه تخفيف والثالث فيه تشديد ومن قال يوالى التكبيرات مخفف ومن قال يستحب
 الذكر بينهما مشد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه التفات في عدة التكبيرات ظاهر
 لان كل امام بنى ما وصل اليه عن الشارع أو الصمائية وأما وجه من قال يوالى التكبيرات فلا بد
 هو المتياد الى الفهم من كلام الشارع وهو خاص بالامام والدين يقدرون على حمل التالى فحسبنا
 الحق تعالى بصفته توالى الكبرياء على قلوبهم وأما وجه من قال يستحب الذكر بين التكبيرات
 فهو لكون الاستغفار باو اء الذكرو مع التكبير فيه تخفيف على غالب الناس فان غابوا

لا يقفرون على تحمل توالي تحليات الكبرياء والعظمة على قلوبهم فكان القاء الذهن الى معنى
 الشبه والتجديد والتوحيد مع التكبير كما لمقوى للعبد على تحمل تحليات العظمة والكبرياء
 فافهم وسمعت سيدى عليا الخواص رحمه الله يقول انما شرط العلماء الجماعة في الجمعة وفي
 العيدين لان تحمل الحق تعالى في صلاة الجمعة أشد من تحليته في صلاة العيدين فلما كان ذلك
 الجماعة في الجمعة فرض عين وفي العيدين سنة والصلح ذلك أن الجمعة لو شرعت فرادى
 لذات ابدان المصلين من شدة الهيبة والعظمة التي تجلب لقلوبهم مكان في مشروعية صلاة
 مع الجماعة رخصتهم لاستثنائهم من البشرا فان قال قائل ان الجزء البشري الذي في كل
 عبد موجود فلم لا يقتضيه بالاستئناس تحجابه قلنا الجزء المذكور لا يحصل به استئناس بقدر
 معه العبد على تحمل التحلي المذكور مع غيره هو عن افعال الصلاة واقوالها فلما لم يحصل به
 المعنى المذكور جعلناه كالعدم وشرعنا الجماعة الخارجة عنه انتهى وتقدم في باب صلاة
 الجماعة أن مشروعية الجماعة فيها رخصة بالخلق فان قال قائل فلم كانت الجماعة الحاضرة وب
 في العيد أكثر من جماعة الجمعة فالجواب انما كان جماعة العيدين أكثر لجماعتهم بشهود كثير
 عن شهود تلك العظمة التي تحملت لهم بكل سرهم يوم العيد لولا أن شهود تلك الكثرة لما
 انبسطوا يوم العيد فكان عدم ثقل التحلي عليهم مع كثرتهم هو سبب تخفيفهم في يوم العيد
 ومن ذلك قول مالك والشافعي انه يقدم التكبير على القراءة في الركعتين وهو أحد الروايتين
 عن أحمد مع قول أبي حنيفة وأحمد في الرواية الأخرى انه يقرأ بين القراءتين فيكبر في الأولى
 قبل القراءة وفي الثانية بعد القراءة فالأول تخفيف والثاني فيه تشديد ووجه الأول وهو
 خاص بالاصحاب أن القراءة بعد مشاهدة كبرياء الحق جل وعلا أقوى على الخضوع من التكبير
 واعون على فهم كلامه ووجه جعل التكبير بعد القراءة في الركعة الثانية كون الركعة الأولى أدنى
 تعظيما للحق تعالى بتلاوة كلامه فكان تقدم التلاوة أعور لهم على تحمل تحلي كبرياء
 الحق تعالى على قلوبهم عكس الاصاغر فان العظمة تنظر قلوبهم أولا ثم يليق الله تعالى
 عليهم الحجاب بحمدهم لتلايد وبوا من مشاهدة كبريائه وعظمته كما هو معروف بين
 العارفين الذين يصلون الصلاة الحقيقية ومن ذلك قول أبي حنيفة وما ألك من فائتة
 صلاة العبد مع الإمام لا يقضيها مع قول أحمد والشافعي أحد قوليهما تنقضي فرادى فالأول
 مخفف والثاني فيه تخفيف من جهة كونها فرادى تشديد من جهة القضاء فرجه الأمر الى مرتبة
 الميزان ووجه الأول ان ما فات من الفضل مع الإمام لا يشترج بالقضاء ووجه الثاني ان صلاة
 جماعة تالي مرتبة مشقة على الإمام والمأمومين مع عدم ورود نص في قضاءها بالعموم ايضا
 فان صلاة فرادى تفر على فات العبد من الامداد الالهية التي تحصل له لو كان صدره مع الإمام
 فانه يريد ان يحضر مع ربه في الصلاة منفردا كما كان مع الإمام فلا يصح ذلك فكانت صلاة
 فرادى تليها على قدامه من الإبر والتوايل يفرغ على الحرم على حضوره مع الإمام في الإعياد
 المستفيلة فافهم ومن ذلك قول الشافعي انه يقضيها ركعتين كصلاة الإمام مع قوله

احمد انه يقضيها أربعاً صلاة الظهر وهذه الرواية هي المختارة عند محقق أصحاب الرواية الأخرى
عنه انه يصح من قضائها ركعتين أو أربعاً فالاول تخفيف والثاني مشدد ووجه الاول لما كان الفضل
للاداء في ذلك على الاصل فيه ووجه الثاني قياس صلاة العيد على صلاة الجمعة في ان الخطبة
فيها بدل عن الركعتين فلما كانت الصلاة في الخطبتين مع الامام مكان من الاحتياط فعملها أربعاً
فان صلاها ركعتين فقط صحت ولكن قالة الاحتياط وقد تقدم في صلاة الجمعة ان الشارع
اذا فعل أمر او لم يبين لنا هل هو واجب أو من وضمن الادب فعلنا على وجه التأسى به
صلى الله عليه وسلم بقطع النظر عن الجرم لوجوبه أو نذبه وصلاة العيد من ذلك قائل ومن
ذلك قول الأئمة ان فعلها بالصبر بظاهر البلد افضل من فعلها في المسجد مع قول الشافعية بان
فعلها في المسجد افضل اذا كان واسعاً فالاول مشدد بالخروج الى الصحراء وفيه تخفيف بالنظر
لعدم حصر القوس في المسجد وهو خاص بالاصاغر والثاني تخفيف وهو خاص بالاكابر وذلك
لان الاصاغر لا يقدر على حصر نفوسهم في المسجد يوم العيد الا بمشقة لانه يوم زينة واكل
وتعاطى شروبات بأجرها الشارع فيه فكان صلاتهم للعيد في الفضاء ارفق بهم وأما الاكابر
فانهم يرون ملكتهم بين يدي الله في بيته أوسع لما بين السماء والارض وقد قالوا سمع
الجناط مع الاجاب مبهمة فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لا يجوز التثقل قبل
صلاة العيد وما بعدها فيجوز ولم يفرق بين المصلي وغيره ولا بين الامام وغيره مع قوله ان
انه اذا فعلها في المصلي فلا يتثقل قبلها ولا بعدها سواء الامام والمأموم وعن في المسجد وايتان
ومع قول الشافعي انه يتثقل قبلها وبعدها في المسجد وغيره الا اماماً فانه اذا ظهر للناس لم
يصل قبلها ومع قول احمد لا يتثقل قبل صلاة العيد ولا بعدها مطلقاً فالاول مشدد والثاني فيه
تشديد من حيث ائمة روايتين والثالث فيه تخفيف والرابع تخفيف بالترك فوجه الامر الى
مرتبة البهتان ووجه الاول عدم ورود نص عن الشارع في جواز التثقل قبلها وكل عمل ليعتبر
أمر الشارع فهو مرجح ووجهه مقبول الا ما استثنى من الامور التي تشهد لها الشريعة بعدم خوجها
عن عموماتها وايضاح ذلك ان الشارع هو الدليل لنا في جميع امورنا فكل شيء لم يثبت عنه فعله
فهو ممنوع منه على الاصل في قواعد الشريعة فلو علم الشارع ان الله تعالى اذن لاحد في التثقل
قبل صلاة العيد لاجرا لاي ذلك او كان هو فعله ولم يبلغنا انه يتثقل قبل صلاة العيد انما آيات
ابو حنيفة التثقل بعد صلاة العيد تكون العلة التي كانت قبل الصلاة زالت وهي الهيئة العظيمة
الالهية التي يتجلى للعيد قبل صلاة العيد بخلاف الامر بعد الصلاة فانه حصل للعيد الادامس
الخطبة فقد راعى ان يتثقل بعدها وجعل الاذن بالوقوف بين يديه تعالى في هذه الاذن ليدان
يتثقل بعد الصلاة وقيل الخطبة ووجه قول مالك انه لا يتثقل في الصحراء قبلها ولا بعد التثفيف
على غالب الناس فان الامام ما يصل بهم في الصحراء الاملاواة لقلوبهم مما كان يحصل لهم من
الحصر بصلاتهم في المسجد فلما أمروا بالنقل في الصحراء لم يذهب المعنى الذي فصل الامام و
صلاتهم كانها في المسجد من حيث الحضر والضيقة في نفوسهم فيقفون بين يدي الله

في الصلاة كالنكاح أو كما لمكرهين فافهم ووجه قول الشافعي أنه لا يكره التنفل قبلها لخبر
 الأصمري ولمن شاء من أصحابنا الذين يتعممون بمناجاة الله تعالى والوقوف بدينه ولا
 يسأمون من ذلك ولا تطالبهم نفوسهم بالهوى والاكل الشر يوم العيد بخلاف الإمام فالتيسر
 ما مودون باتباعه فإذا تنفل تنفلوا وفيهم الذين يغفل عنهم موافقة حفظ نفوسهم بملكو
 الإمام سببا لحصول الجرح والضيقة عليهم في الصلاة فيقف أصحابهم في الصلاة وهو
 عنها حفيظة ولما دأب الإمام أحمد إلى هذه المصلحة قال لا يتنفل الإمام ولا غيره قبل صلاة العشاء
 ولا بعد ما تحققت على الضعفاء من الناس فأخبره : ومن ذلك اتفاق الأئمة الأربعة على أنه
 يستحب أن ينادى لها الصلاة جامعة مع قول ابن الزبير أنه يؤذن لها قال ابن المسيب :
 من أخذ صلاة العيد معاوية فالأول لحقق في القاطع النذر والثاني مشروعيها ووجه
 الأول الاتباع التبعة على فعلها في جماعة لم يثبتها أهل الناس في فعلها فرأى إذا كان
 فيها هو المقصود الأعظم ولكون كل عبد يفعل في الجماعة واحدة ووجه قول ابن الزبير
 ومعاوية القياس على الفرائض بحاجته المستمرة ولعل ابن الزبير لم يبلغه في ذلك شيء
 والإمام ورود النص لا يحتاج إلى قياس : ومن ذلك قول الشافعي أنه يستحب قراءة سورة
 في الأولى واقتربت في الثانية وقراءة سجدة ركعتي الأولى والثانية في الثانية
 مع قول مالك أحمد أنه يقرأ منهما تسبيح والغاشية فقط ومع قول الإمام حنيفة أنه لا يستحب تخصيص
 القراءة فيما سبوة فالأول مشروعة والثاني لحقق في الثالث أخف فوجع الإمامون في الخبر
 فالأول خاص بالأول والثاني خاص بالسجدة والثالث بالأصغر ووجه الأول أن الغاشية
 في يوم العيد والجمعة ترك الحزب والنسأ شعر والاشتغال بأهوية النفوس فوجاهت إلى العيد
 في المأدود وهذا اليوم الفتاة فكان قراءة هذه السورة المعينة كالمثل كبر بعد تلك الأهوال التي
 يطول عليها من العدة عن الله تعالى عن الدار الآخرة فيموت قليلا ويضعف وإن كان
 كاملا من شرط أن يجتمع بين الفرح والحزن معا في يوم العيد فإن قلت إن مثل سورة إذا انغم
 كورت أكثر في ذكر الأهوال من قراءة سبحة الجوارح أن التحلي الإلهي في هذه الدار تعالى عليه أن
 يكون من وجاها لرحمة المخلوق ولأنه تعالى تحلي للخلق بصفة الجلال الصريح مات كثير من
 الناس فلذلك كان اللائق بصلاة العيدين قراءة سورة سبحة ما فيها من التسبيح وصفات الجلال
 والكمال كذلك القور في سورة ق واقتربت هي مخمخة بصفتها الجلال التي تأمل فافهم وأما
 وجه قول أبي حنيفة فهو خوف اللغو في الوعنة عن شيء من القرآن فتصير نفس العيد تكبره
 قواعة غير المستور التي عذبت للقراءة الكاملة ولو أتى بالسورة المعينة لا يوجب عليه غيرها وإنما
 رعا غيب عن غيرها فسد الإمام أبو حنيفة الباب بالقور لعدم التخصيص فوجه الله تعالى عليه
 ما كان أدق نظره في الشريعة وما أشد خوفه على الأمة ورحم الله طائفة الأمة وسلك ذلك
 قول الشافعي في أرجح القولين إنهم لم يشره يوم الدين من رمضان بعد الزوال وبوثة الهلال
 قضيت موسعا مع قول مالك أنها لا تقضي وهو مذهب أحمد فإن لم يكن جميع الناس في ذلك اليوم

صليت من الغد عند الشافعي ومن قال بقوله فقال أبو حنيفة صلاة عيد الفطر تقضى يومئذ
والثالث فالاول فيه تشديد من حيث الامر بالقضاء والثاني تخفيف لعدم الامر به والثالث
متوسط فجمع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول طلب المبادأة الى تدارك ما فات ووجه
الثاني طلب التخفيف على الامة بعدم حصرهم في سماع الخطبة والصلاة بعد الزوال حينئذ
نفوسهم الى تناول شهورها ذلك اليوم بعد ان استعدت للصلاة من بكرة النهار فلم يشهد
احد بروية الهلال الى الزوال ووجه الثالث ظاهر لان القلب يعرض عن صلاة العيد بعد يوم الثالث
وتذهب بجهة صلاة العيد فاذا امر بقضائها بعد اليوم الثالث وقف وقلبه شارج كما انه ليس في
صلاة ومن ذلك اتفاق الامة على ان التكبير في عيد النحر مسنون وكذلك في عيد الفطر
الا عند أبي حنيفة مع قول اودود بوجوبه وقال النخعي انما يفعل ذلك الحواكين قال ابن هبيرة
الصحيح ان التكبير انظر لكل من يوم النحر لقوله تعالى وتكلموا العزة وتكبروا الله على هذاكم فالاول
مشدد والثالث أشد والثاني والوجه تخفيف فجمع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول
والثالث الاتباع والخذ بالاحتياط فان الامر للوجوب بالاصالة حتى يصرفه صافيا
وجه قول أبي حنيفة والنخعي ان يوم العيد يوم سرور وفرح والتكبير يقتضي استئثار
الهيئة والتعظيم فيورث العبوسة والحنين ويذهب الفرح والسرور المطلوب يوم العيد
خاص بالاصاغر الذين لا يقدر على الجمع بين شهود العطية والسرور والاول خاص بالاكابر
ومن ذلك قول مالك انه يكبر يوم عيد الفطر من ليلة وامتأؤه عنده الى ان يخرج الامام الى
المصلى وفي قوله الى ان يخرج الامام بصلاة العيد وهو الراجح من قول الشافعي والثالث الى
ان يخرج منها واما ابتداءه فمن حين يورى الهلال وهي إحدى الروايتين عن أحمد لما تم تأؤه
ففيه روايتان لأجلهما اذا خرج الامام والثانية اذا فرغ من الخطبتين فالاول من قول
مالك تخفف في وقت التكبير الثاني منه مع قول الشافعي وما بعده من قول مالك فيه
تشديد من حيث امتداد وقت الخروج الامام من الصلاة وقول أحمد في إحدى الروايتين
بقول مالك فيه تشديد وفي الرواية الاخرى أشد من حيث انه ينتهي بفراغ الخطبتين وتوجه
قول مالك الاول ان التكبير لله تعالى تعظيم له اظهار التعظيم في النهار ولي لانه محل ظهور
شعار العبودية عادة بين الناس بخلاف الليل يكونون فيه في قعوديوهم لا ينتشرون فيه
لمعاشهم ولا يمشون فيه في شوارعهم وأسواقهم ووجه بقية الاقوال ظاهر ومن ذلك قول
أبي حنيفة وأحمد انه يشفع التكبير في أوله واخوه فيقول الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله لله اكبر
الله اكبر والله الحكم قول مالك في رواية له ان شاء كبر ثلاثا وان شاء قرأ مع قول الشافعي انه
يكبر ثلاثا استنقا في أوله وثلاثا في اخره واختار اصحابه انه يكبر ثلاثا في أوله ويكبر ثلاثين في اخره
وجه هذه الاقوال ظاهر ولعل دليل كل واحد على قوله هو ما بلغه عن الشارع واصحابه ومن
ذلك قول أبي حنيفة وأحمد ان ابتداء التكبير في عيد يوم النحر من صلاة الفجر يوم عرفة الى ان
يكبر لصلاة العيد من يوم النحر قال مالك والشافعي في أظهر القولين انه يكبر من ظهر النحر الى صلاة

الصبح من ايام التشريق وهو رابع يوم الفرج سواء كان محلا أو محرم أو غيرهما والعمل عند
 أصحاب الشافعي على ان ابتداء التكبير في غير الحاجر من صبح يوم عرفة الى أن يصلي عصر آخر
 ايام التشريق قالوا ولتحقق ما بعده مشدود فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجهه ان قول
 التحفيف على الناس هو خاص بالاوصاف الذين لا يقدر روعا على استحضار شهود عظمت
 تعالى وهيئة الى عصر اخر ايام التشريق بل تزهد روحهم من ذلك وليدل عليهم الحجاب
 من ذلك الشهود ومقابلته خاص بالاوصاف الذين يقدر روعا على استحضار ذلك فلا يشغلهم
 ظهور عظمة كبرياء الحق تعالى لهم عن مراعاة السرور والفرح مدة ايام التشريق بخلاف ما
 وايضا ذلك ان العبد لا يسمي حقيقة عند القوم مكر الله تعالى الا ان استحضار عظمته في قلبه
 وما يكره باللسان والقلوب فلا فليس هو مقصود الشارع وقد حصل شعار التكبير بقول
 الى حليفة وأحمد في الجملة في حق الاصاغر فاحتمل من ذلك قول الى حليفة وأحمد في
 احدي روايتيه ان من صلى منفردا في هذه الاوقات من محل ومحرم لا تكبر مع قول مالك
 والشافعي وأحمد في روايته الاخرى انه يكره المخلط النوافل فانققا على انه لا تكبر عقبتها
 الا في القول الرابع للشافعي فالاول تحققت الثاني مشدود في المسئلتين ووجه الاول في
 المسئلة الاولى ان من صلى منفردا يشهد عليه هيئة الله تعالى قيام تعظيمه في قلبه فيثقل عليه
 البطق بالتكبير بل لا يكلف به فان الهية قد غمت فلا يطالبها بقاء شعاعا رطاهر هذا خاص
 بالاوصاف والثاني خاص بالاوصاف الذين يقدر روعا على رفع صوتهم بالتكبير مع قيام التعظيم
 والهيئة في قلوبهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك يعلم توجه القولين في التكبير عقب
 النوافل التي يرضى فرادى فان الهيئة رباعية صاحبها بخلاف ما اذا كان في جماعة منها فان
 البشر يتناسل ببعضه بعضا عادة فيحب لشهود الخلق عن شهود كمال عظمته الله تعالى لا ينقل
 عليه رفع صوته بالتكبير الله تعالى اعلم

(باب صلاة الكسوفين)

اتفقوا على ان الصلاة لكسوف الشمس ستة مؤكلات زاد الشافعي وأحمد في جماعة هذا وجها
 من مسائل الاتفاق في هذا الباب وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد ان
 الستة في صلاة الكسوفين ان يقرأ ركعتين في كل ركعة قياما وقراءة ثان وركوعا وسجودا
 مع قول الى حليفة انها تضلي ركعتين كصلاة الصبح فالاول مشدود والثاني تحققت فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان ووجه الاول مطلوبية زيادة الخضوع لله تعالى يتكرر هذه الاركان لشدة
 الخوف الذي حصل للعباد من الكسوف فربما اشتدت الهيئة على قلوبهم فلم يحصل لهم مراعاة كمال
 الخضوع لله تعالى والخضوع له في كل ركعة وسجودا تكونهما يقعان في محل القرب
 وايضا قلما ورد من تشبيه التجلي الاخرى في الرقبة بهما فكان الكسوف ههما في الدنيا اعظم
 فتنة من فتنة الرجال فان الحق تعالى لا يصح في حجاب عظمته تقصير لولا ان الحق تعالى
 امكن على العارفين معرفته من مراتب التكرار والاكوا ففتنوا في دينهم وهنا اسرار تطهرها

الاعتناء لاستطر في كتاب من فهم ما ذكرناه وأومأنا إليه عرف أن تكرير الركوع والاعتدال
 والسجود كما لا ير لذلالت التقص الحاصل في فعل كل أول ركبن ومن ذلك يعرف توجيها
 عن الشارع من فعلها يتكرار هذين الركعتين ثلاث مرات وأربع مرات وخمس مرات وذلك
 لزيادة الهيبة والتعظيم في قلوب الصالحين في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم فالتوفى رسول
 صلى الله عليه وسلم خفت تلك الهيبة والعظمة عند غائب الناس فلم يذهبوا عن كمال الخشوع
 والحضور فكلام الأئمة خاص بالأكابر والموسطين وكلام إلى صنفه خاص بالأصغار الموحين
 في كل زمان فانهم لحضور يتحد بحلى الهيبة والتعظيم في قلوبهم على حالة واحدة فلا يحتاجون
 إلى تكرير شي من هذه الأركان كيفية أصوات + ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يحق القراءة
 مع قول احمد انه يحرم بها فالاول مخفف خاص بالأصغار الذين غلبت عليهم هيبة الله
 فلم يقدروا على الجهر والثاني مشد خاص بالأكابر الذين يقدرون على النطق مع شدة الهيبة
 قال تعالى لا يكلف الله نفسا ازاو سعتها فافهم + ومن ذلك قول أبي حنيفة واحمد في المشي
 عنه انه لا يستحب الخسوف والقمر والشمس خطبتان مع قول الشافعي انه يستحب
 خطبتان كالحجة فالاول مخفف وهو خاص بالأكابر الذين قام الخوف في قلوبهم من رؤية
 الكسوف والخسوف فليست تاجن إلى سماع خطبة ولا وعظ ولا تخويف والثاني مشد في
 استحياء الخطبة وهو خاص بالأصغار المحييين عن المعنى الذي في الكسوف فلم يقيم في الصبر
 خوف مزيج فلذلك احتاجوا إلى خطبة مع شهود الكسوف ليقوم الخوف في قلوبهم ويندكروا
 برأهوان يوم القيمة فيتأهبوا له بالأعمال الصالحة وتكون المخاصية وما كان الناس فيهم الخائفين
 وغير الخائفين في كل عصر إلى الشارع والأئمة ضعفاء الناس الذين يحضرون في صلاة الجماعة
 في هاتين الصلاتين وخطبوا لهم مراعاة كمال المصلحة ليلبثه الذي لم يبق من خوف الكسوف والخسوف
 وينداد خوفهم كان حصل له بخوف فاعلم ذلك + ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في المشي
 عنه انه لو اتفق وقوع الكسوف وقت تراجم الصلاة فلا تضلي فيه ويجعل مكانها تسبيحا مع قول
 الشافعي ومالك في إحدى روايتيه انها تضلي في كل الاوقات فالاول مخفف لعدم الوقوف
 بين يدي الله تعالى وقت تقدم ثمانية النسي عن الوقوف بين يديه فيه والثاني مشد وهو
 خاص بالأكابر من اهل الكشف الذين يعرفون من طريق الالهام الاذن لهم بالوقوف بين يدي
 في ذلك الوقت او علم الاذن فرجع الامر إلى مرتبتي الميزان ويصح توجيه الاول بأنه خاص
 بالأكابر الذين يعلمون ان الحق تعالى لا يقبض عليه في شيء يلقينه إلى قلوبهم يجوز ان الحق تعالى
 قد وجه عن الاذن في ذلك الامر فكان لهم التوقف عن فعل ما أذن لهم فيه من طريق الالهام
 بخلاف ما جاءهم عن الشارع فان الادب المبادرة إلى الفعل ما أمر به من غير توقف فافهم
 ذلك قول الشيخين ومالك بعدم استحباب الجماعة في صلاة الخسوف يصلي كل واحد لنفسه
 مع قول الشافعي وأحمد انها مستحبة جماعة ككسوف الشمس فالاول مخفف والثاني
 مشد فرجع الامر إلى مرتبتي الميزان + وجه الاول أن الحق تعالى يثقل في خسوف الليل

ويعظم الهيبة فيه على القلوب فحققت عنهم يعلم انبساطهم بامام براعون افعاله فهو خاص
بالاصاغر ووجه الثاني ان الامام يبرها بقدره على مراعاة احوال امامهم مع قيام تلك العظمة
والهيبة في قلوبهم يتقوى قلوب بعضهم ببعض واستعدادهم من بعضهم فكانت الجماعه في
ولي يجوز وافضل الجماعه كما ان الجهر بالقراءة أيضا في حقهم اولى بخزوا الاصغر يتقل عليهم
النطق فمروظيرة اتفاقا وكان الثوري وعمر بن الحسن يقولان هم مع الامام ان صلواتها على
صلواتها مع ولا صلواتها في ذلك قول الامامة الثلاثة ان عبد الكسوف من الانيات
لا يسب له صلواته كالزلازل والبصواعق والظلمة في النهار مع قول احمد انه يصلي لكل ائمة في
الجماعه ومع قول الشافعي انه يصلي فوادي عليه العمل قد صلى الامام على رضى الله عنه في الصلاة
قالوا الخفيف والثاني مشدد ووجه الاول علم ورود في ذلك ووجه الثاني ان يقال
على نفسه في جماعه ما يخوف الله تعالى عبادة ويذكروهم باحوال يوم القيمة
والله اعلم

(في صلاة الاستسقاء)

اتفقوا على ان الاستسقاء مستنون وعلى انهم اذا انصرفوا بالمطر فاستسقاء يسألوا الله
هنا ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الامامة الثلاثة
واى يوسف وعمر بن الحسن انه ينبغي صلاة الاستسقاء في جماعه مع قول ابي حنيفة انه لا يسب
لما صلا بل يجزى الامام ويدعون صلى الناس حدا فادباس قالوا ومشدد والثاني مخفف
وجه الاول الاتباع ووجه الثاني كون الجماعة والضرعة قد عمت الناس كلهم فصار
كل واحد منصرفا الى الله تعالى سائلا انزال الضرعة بكل شعرة فيه فلا يحتاج الى استدعاء
التوجه من عبده مع عدم بلوغ بعض في ذلك الى قائله وهو في حق من يتقوى بعضهم باستدعاء
من بعض ومن ذلك قول الشافعي واحدا صلاة الاستسقاء كصلاة العيد فيجهر بالقراءة
فيها مع قول مالك انها تعان كسائر الصلوات انه يجهر فيها بالقراءة ان كان الوقت وقت صلاة
جمهورية قالوا وفيه تشديد والثاني فيه تخفيف وجهها ظاهره ومن ذلك قول مالك في
الشافعي واحدا في أشهرها ائمة باستحباب خطبتين للاستسقاء فكلوا فان بعد الصلاة مع
أو حنيفة واحدا في الرواية الثانية المتصوص عليها انه لا يخطب لها وانما هو دعاء واستغفار قالوا
فيه تشديد والرواية الاولى لاحد شدة يخطبتين وقول ابي حنيفة واحدا في الرواية الثانية
مخفف فجميع الامور الى مونتقى الميزان ووجه الاول الاتباع وكذا الثاني وهو خاص بالاصاغر من
أهل الحجاز لانهم هم الذين يحتاجون الى خطبة وعظ لتلطيف بواطنهم وبنو حجازهم في دعاء
الله تعالى بقول صافية راجية للاجابة بخلاف الاما بولا يحتاجون الى مثل ذلك لقوة استعدادهم
وهو قول ابي حنيفة واحدا في الرواية الثانية فان خطبها طرب الاما بومن العلماء فانما ذلك ليقول
حجاز كان عندهم أو يقصد الاصاغر الحاضرين مع الاما بواقفهم ومن ذلك قول الامامة الثلاثة
انه يستحب تحويل الداء في الخطبة الثانية للامام والماموم مع قول ابي حنيفة انه لا يستحب مع

قول أبي يوسف ان ذلك ليس شرع للامم دون المأمومين فالاول مشدود والثاني مخفف والثالث فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع والتفاهل وهو خاص بالاصاغر الذين لم يطلعهم الله تعالى على ما قدره لهم وقسمه من نزول الماء في تلك السنة او عدمه وجه الثاني ان الاكابر لا يحتاجون الى التفاهل بتجويل الوداء لان الله تعالى قد اطلعهم من طريق الكشف على ما قدره وقسمه لهم من نزول الماء او عدمه فان تحول الامم للاكابر ونبعوه على ذلك فانما ذلك لسعة الاطلاق فقد يوجع الحق تعالى ما كان اطلع الاكابر عليه ووجه قول أبي يوسف ان كان الامم محجوبين بالتفاهل وان كان من اهل الكشف فهو لاجل التفاهل قبيح هو محجوب من المأمومين فافهم والله تعالى اعلم

* كتاب الجنائز *

أجمع العلماء على استحباب الاكثار من ذكر الموت وعلى ان الوصية مستحبة حال الصحة لكل من له مال او عنده لاحد مال وعلى تأكدها في المرض وعلى انه اذا اتقن الموت لم يجز الميت للقبلة واتفق الاثمة الاربعة على انه يحجز الميت من رأسه الى مقدمه ذلك على الدين وقال طائفة من ان كان ماله كثير افمن رأس المال والا فمن ثلثه واتفقوا على ان غسل الميت فرض كفاية على ان للزوجة ان تغسل زوجها وعلى ان السقط اذا لم يبلغ أربعة أشهر لا يغسل ولا يصلى عليه وعلى انه اذا استهل بكى يكون حكمه حكم الكبير وعن سعيد بن جبير انه لا يصلى على الصبي على ما يبلغ وجمعوا على انه ان مات غير مخنوق لا يحتج بل يترك على حاله وعلى ان الشريد الذي مات في قتال الكفار لا يغسل وعلى ان النساء تغسل ويصلى عليها واتفقوا على ان الولد من الغنم ما تحصل به الطهارة وان يكون الغسل وتراوان يكون مديسا يدر في الاجرة ما فو على تكفين الميت واجبة مقدم على الدين والورثة وان كان دخل في مؤنة التجمل كما اتفقوا على ان المحرم لا يطيب ولا يلبس المخطط ولا يحرم رأسه الا في رواية الى حنيفة ان احرامه سطر بمو فيجعل به ما يفعل بحجم الموتى واتفقوا على ان الصلاة على الجنائز في المسجحات جائزة وانما اختلفوا في الكواهة وعدمها واتفق الاثمة الاربعة على اشتراط الطهارة وستر العورة في صلاة الجنائز وعلى ان تكبيرات الجنائز اربع وعلى ان قائل نفسه يصلى عليه وانما الخلاف في صلاة الامم عليه يعني الاعظم واتفقوا على ان حمل الميت بركب او ارام واتفقوا على انه لا يجزى جعفر قبر الميت ليدفن عنده اخر الا اذا مضى على الميت زمان يسلي في مثله ويصير ميمما فيتمو زحيلش وكان عمر بن عبد العزيز يقول اذا مضى على الميت زمان يسلي في مثله ويصير ميمما فيتمو زحيلش وكان عمر بن عبد واتفقوا على استحباب التعزية لاهل الميت واجمعوا على استحباب اللين والقصب في القبر ولو كرهوا الاجزاء والخشب اتفقوا على ان السنة الحول ان الشق ليس بسنة واتفقوا على ان الاستغفار للميت والدعاء له الصداقة والعق والحج عنه يفيقه واتفقوا على ان من دفن بغير صلاة عليه يصلى على قبره وعلى عدم كراهة الدفن ليلا والله اعلم فهذا ما وجدته من صاحب التراجم والجماع واتفاق الاثمة الاربعة * وانما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك في الشافعي في الرجل

روايتها ان الادعي لا يغسل بالموت مع قول أبي حنيفة انه يغسل بالموت واذا غسل ظهره
قول الشافعي وأحمد في روايتها الاخرين قالوا لم يخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى
مرتلقي الميزان ووجه الاول ان الله تعالى قال ونفكر من ابني آدم وقضية التكريم انه لا يحكم
بنجاستهم بعد الموت وفي الحديث ان المسلم لا يغسل عيا ولا ميتا ووجه الثاني ان الروح هو
الذي كان مطهر الجسد الادعي فلم يخرج منه صار نجسا على الاصل في الميتة وأجاب الاول بان
الروح ما خرجت منه حقيقة وإنما ضعف تدبيرها لتعلقها بعالمها العلوي فقط بدليل ثبوت
شكرو وكبر وعذابها في القبور أو نعيمها واحسان الميت بذلك وهذا أسرار يعرفها اهل الله
لا نستطرق في كتاب فان الكتاب يقع في يد اهل وغير اهل ومن ذلك قول أبي حنيفة وما لك ان
الافضل ان يغسل الميت فخرج عن القبيص لكن مستورا العورة مع قول الشافعي وأحمد ان افضل
ان يغسل في قبيص الاول وعند الشافعي ان يكون تحت السماء وقيل الاول ان يكون تحت
قالا لم يخفف من حيث علم الباس القبيص والثاني مشدد في الباس فرجع الامر الى مرتلقي
الميزان ووجه الاول الاشارة الى ان ما لا الناس الى التجرع عن الدنيا اذا ما توافر اهلهم عشر
عشرهم من الرجال فان التجرع اظهر في حصول الاعتبار وايضا فلنفسه الوجه الثالثة من اسباب
كما اشار اليه من قال انه لا يغسل تحت سقف ووجه من قال انه يغسل في قبيص الاتباع للصحة
في تقسيمهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في قبيص فالاول خاص بالاصغر والثاني خاص
بالأكبر ووجه قول من قال يغسل تحت سقف الاخذ بالاحتياط من ان ينزل عليه يلاهم
من السماء فربما مات مصر على ذئب فكان السقف يحل عنه شيئا من البلاء النازل عليهن
باب توقف السبيل على المسبك فمهم ومن ذلك قول الامم ان غسل الميت بالماء البارد أولى
الانصهرة كره شديد ووجه مع قول أبي حنيفة ان الماء المسخن أولى لكل حال فالاول لم يخفف
والثاني مشدد من حيث شحين الماء فرجع الامر الى مرتلقي الميزان ووجه الاول التقاؤل
بالنعم بقرينة نهيته صلى الله عليه وسلم عن اتباع المجازة بنا ووجه الثاني التقاؤل برضى الميت
فيضاء الله تعالى عليه بدخول النار مثلاً لو وقع هذا ما ظهر لي من الحكمة في هذا الوقت ومن
ذلك قول الامم الثلاثة انه يجوز للزوج ان يغسل زوجته مع قول أبي حنيفة انه لا يجوز فالاول
لم يخفف والثاني مشدد ووجه الاول ان ذلك يلحق على احد الزوجين من ان الموت كان لطلاق
الرجعي ووجه الثاني مبني على انه طلاق بائن كما هو مقرر في باب الرجعة واذا ماتت امرأة
لا زوج لها ولا غاسلة يميت عند أبي حنيفة وما لك وعلى الراعي من هذا الشافعي وأحمد
والرواية الاخرى عنه ان الغاسل يلف على يديه خرقة ويعسلها وقال الاوزاعي تدفن
من غير غسل ولا يتمم وجه من قال انها يتمم ان السلالة مقدمة على الغنمة فخلاص العبد
من مسهل من لا تحمل لم يقدم على جلبه النظافة بل ذلك الميت لا سيما عن من يرى نجاسته
الميت بالموت ووجه من قال انه يلف خرقة على يديه العمل على تحصيل مصلحة الغاسل
والمعسول ووجه من قال يدفن بحاله تعارض الامر بغسل الميت والنهي عن مس الاحيى

عنه فم يظهر له دليل في تخرج أمر بفعله + ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يجوز للمسلم التمسيل
 قوبته الكافر مع قول مالك ان ذلك لا يجوز قال اول محقق والثاني مشدد ووجه الاول
 لو جاء بحق القولية الصليية في الجملة وان كان الغسل لا ينطف الكافر ووجه الثاني وجوب
 اظهار المسلم فضيلة قوبته الكافر اذا لم يواله الالة منها ولا رجم حقيقة فكان في غسله اظهار
 ميل وموالاة اليه في الجملة والابوة قال اول خاص بالاكابر الذين لا يخاف عليهم الميل الى قوبتهم
 الكافر ولا الخزن على فراقه والثاني خاص بالاصاغر وقد غسل على بن ابي طالب والدة
 باذن النبي صلى الله عليه وسلم + ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يستحب للغاسل ان يوضئ
 المييت كالحي يستوك اسنانه ويدخل اصبعيه في منخربيه ويغسلهما مع قوله في حذيفة
 ان ذلك لا يستحب وكذلك قال الأئمة الثلاثة انه يستحب ضم شعر رأس المرأة ثلاث ضغائر
 ثم تلقى خلفها اذا غسلت مع قول أبي حنيفة ان الشعر يترك على جال من غير ضم قالوا فابين
 مشدد ومحقق ووجه قول الأئمة في المسئلة الاولى انه يوضئ الميت كالحي الى آخره مع الغسل في
 الاكابر والاول لا يفوز بتدخلهما وهو الحق كما مر في باب الغسل من الحيانة والسؤال
 وتنظيف المخربين تابع لذلك في النوازل وعدم ذلك القول في تشرع الميتة وعدم ذلك
 ووجه من قال ان شعر المرأة يضر ثلاث ضغائر انقاس على الغسل وتراوا اما حكمه كونهما تلقى
 خلفها فليترك شعر وجهها فيمنعه وصول الرحمة الى بشرته وجهها اذا التعم من الامور التي
 تزال ونفارق الجسم في الجملة بخلاف بشرته الجسد وتما قالوا بتركها التلثم في الصلوة بترك
 يحجب اللثام الوجه عن الرحمة التي تواجبه المصلي ووجه من قال باناء التعم من غير ضم انه شعاع
 انصافه هو اظهار في الخزن والسلام على ما فات تلك الميتة من الطلقة ونقصها من الصلوات
 ايام الحيض وغيره لينظر الله تعالى اليها فترجمها هذا ما ظهر لي من حكمه ذلك والله اعلم
 ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي ان الحامل اذا ماتت وفي بطنها جنين حتى يشق بطنها
 قول مالك في إحدى روايته وأجل انه لا يشق قال اول مشدد من حيث حرقة الجنين والثاني
 محقق من جهة علم الشق مشدد من جهة حرقة الميتة فوجه الامر الى موثقي الميزان + ومن ذلك
 قول أبي حنيفة ان السقط اذا ولد بعد أربعة أشهر وجد ما يدل على الحياة من عظام
 وحركة ورضاع غسل وصلى عليه مع قول مالك كذلك الا في الحركة فانه اشترط ان تكون
 حركة يصحها طول مكث وتيقن معها الحياة ومع قول الشافعي في تحديد انه لا يصلى عليه
 الا ان ظهرت امارات الحياة وقال أحمد يغسل ويصلى عليه وأما الغسل فقد اتفق الاربعة على
 انه يغسل ووجه هذه الاقوال ظاهر + ومن ذلك قول أبي حنيفة
 والشافعي في الصحيح قوليه انه لا تجب نية الغاسل مع قول مالك
 بوجوبها قال اول محقق والثاني مشدد فوجه الامر الى موثقي الميزان
 ووجه الاول ان المقصود من الغسل النظافة وهي حاصلة بلا نية ووجه
 الثاني ان الغسل ثابت عن الميت في هذه الطهارة ولو قتا ان المغفر فيها النظافة فهي من

جلة الاعمال الصالحة وقد قال صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات فلا يكون عمل صالح الا بنية
 ومن ذلك قول ابى حنيفة واصحاب الشافعي انما يخرج من الميت ثنتي بعد غسله وجب اذا المته
 فقط مع قول اجل انه يجب اعادة الغسل ان كان الخارج من الفرج فالاول مخفف والثاني
 مشد فرجع الامر الى مرتبقي الميزان ووجه الثاني المبالغة في التتطيف وهو قول الشافعي
 ايضا لكون ذلك اخر عهد به بالدين والافقية الامران تعامد معاملة الحي فيكون عليه الوضوء
 فقط ووجه الاول معاملة الميت بالسهولة لعدم تكليفه بازاء النجاسة لزال التكليف ومن
 ذلك قول ابى حنيفة ومالك انه يكره تنقب ابط الميت وحلق مائة وحق شاربه بل شد ومالك
 فقال يغور من فعله وقال الشافعي في الجريد واحمل انه لا يأس به في حق غير المحرم وفي القديم
 المختار انه مكره ونقل البيهقي ان ثمانية من الصحابة كانوا يحفون شواربهم فالاول مشد
 والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبقي الميزان ووجهها ظاهر ومن ذلك قول
 الشافعي في الاملاء واحمل انه يجوز تقليم اظفاره مع قول ابى حنيفة ومالك والشافعي
 في القديم انه لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشد ووجه الاول ان ذلك من جلة النقااة المأا
 بها العبد مادام في الدنيا مكره لا يؤلم الميت ووجه الثاني ان في ذلك نصرا في بدن الميت
 لم يصرح الشارع فيه بما هو مكان تركه مقدما على فعله ومن ذلك قول ابى حنيفة واحمله
 في اخلى روايته انه يصلي على الشهيد والشافعي انه لا يصلي عليه لا يستغفر عنه عن شافع
 فالاول مشد في الصلاة على الشهيد والثاني مخفف فيها ووجه الاول انه لا يستغفر احد
 عن زيادة الجريد بل صلاة الصحابة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى الاطفال في عصره
 صلى الله عليه وسلم وبعده الى عصرنا هذا ودليل الثاني لتجيم الناس على الجهاد بترك الصلاة
 على الشهيد ويقولون ائحدهم كيف لا ائحده حتى ائقتل شهيدا ويقرر الله تعالى ذنوبي واستغفر عن شافع
 يستغفر لي وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه صلى على الشهيد ائتارة وتترك الصلاة عليهم اخري
 وهو محمول على حالين كان اذا رأى عند بعض الناس فلورا عن الجهاد وجنا عنه بترك الصلاة
 على الشهيد ائتجميعا لهم على الجهاد واذا رأى عند الناس ائقدا ما صلى عليهم لزال ذلك المعنة
 الذي ترك الصلاة عليهم لاجله ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان من رفته دابة وهو في قتال
 المشركين أو تودي عن نفسه أو أصابه سلاحه فمات في المعركة انه يغسل ويصلى عليهم قول
 الشافعي انه لا يغسل ولا يصلى عليه فالاول مشد بخدم حصول الشهادة والثاني مخفف في
 حصولها فرجع الامر الى مرتبقي الميزان ووجه الاول ان الشهيد عرفا هو من قتله كافرا
 بالمباشرة أو بالسبب بخلاف من رفته دابة مثلا ووجه الثاني قيام فعل الدابة أو المسلم فم
 فعل الكافر من حيث انها آلت قتل بها في المعركة بعد ان بايع الله تعالى على القتل في سبيل أي
 طويقه وانه لا يصرفه عن ذلك صارف ولا يردده عنه السبوف والمتالف وهنا أسرار يعرفها
 أهل الله لا تستطر في كتاب ومن ذلك قول ابى حنيفة انه يستحب ان يكون في كل غسل
 ثنتي ضمن السدر مع قول مالك والشافعي ان المستحب ان يكون في واحدة من الصلاة

فخط قالوا مستند والثاني مخفف فوجع الامر الى موثق الميزان ووجه استعمال السداد
 ظاهر من حيث الاستعانة به على ازالة الوسخ واما الحكمة الباطنة فلا تدرك الا مشافهة لمن
 يعرف معنى بنى الشارع عن قطع شجره ومن ذلك قول مالك والشافعي واحمد ان المستحب ان
 ان يكفن الرجل في ثلاثة أثواب بيض وهي ثقات كلها مع قول أبي حنيفة ان المستحب ان يرد
 واما المرأة والمستحب تكفينها في خمسة أثواب فيصيص ومثرد وثقات ومقنعة والحامسة
 تشترط خذنها عند الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة سدا هو الافضل وان اقتصر على ثلاثة أثواب
 فيكون الخمار فوق القنيص تحت اللقاقة وقال مالك ليس للكفن حد واما الوجهية المبيت
 ووجه هذه الاقوال ظاهر من حيث العادة واما توجيهها من حيث الحكمة الباطنة فلا يدل ثرا
 الا مشافهة ومن ذلك قول الشافعي واحمد بكرة تكفين المرأة في المعصر والمزعر والخبر
 مع قول أبي حنيفة ان ذلك غير مكروه فالاول مستند والثاني مخفف ووجه الاول ان ليس
 ما ذكرها انما كان غير مكروه في الحياة لما فيه من الزيتة الداعية الى الاستماع وقد زال
 هذا المعنى بالموت ووجه الثاني اطلاق الشارع باخذه ذلك المرأة من غير رض بالكرهه فشمحل
 جاتها وموتها واما حديث من ليس الحوير في الدنيا لم يلبس في الاخرة فهو مؤجل فوجع الامر الى
 موثق الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك واحمد ان المرأة ان كان لها مال فالكفن
 في ما لها وان لم يكن لها مال فقال مالك هو على زوجها وقال محمد بن الحسن هو في بيت
 المال كما لو عسر الزوج فانه في بيت المال بالاتفاق وقال احمد لا يجب على الزوج كفن زوجته
 بحال من ذهب الشافعي ان عمل الكفن اصل التركة فان لم يكن فعلى من عليه نفقته من
 قريب وسيد وزوج وقال المحققون من اصحابه هو على الزوج بكل حال وهو المختار ووجه هذه
 الاقوال ظاهر من كونها في كتب الفقه ومن ذلك قول الاثمة ان الصلاة على الميت فرض كفاية
 مع قول اصنم من اصحاب مالك انها سنة فالاول مستند والثاني مخفف فوجع الامر الى موثق
 الميزان ولا يرضى في ذلك عن الشارع ويصح دخول قول اصنم في قول الاثمة لان السنة في
 اصطلاح السلف ما ثبت بالحديث لا بالكتاب ومنها واجب وغير واجب بخلاف اصطلاح
 المتأخرين فيهم اسمية فرض الكفاية سنة فتاسا فلا يكون بين الاثمة واصنم خلاف
 والله اعلم ومن ذلك قول الشافعي انها لا تكو في شيء من الاوقات المني عن الصلاة فيها
 قول أبي حنيفة واحمد انها تكو فيها ومع قول مالك انها تكو عند طلوع الشمس وعند غروبها فقط
 فالاول مخفف والثاني مستند والثالث فيه تخفيف ووجه الاول انها فضيلة في الميت وطلب
 المنفعة له فلا يمنع منها في وقت من الاوقات مع كونها صلاة ذات سبب صارف عن شهو كون
 ذلك المصلي تاصدا بالصلاة ما يقصده عباد الشمس بل لا يكاد ذلك يحظر على قلب مسلم الا ان
 ووجه قول أبي حنيفة اطلاق الشارع المني عن الصلاة في هذه الاوقات فشمحل صلاة الجنازة
 وهذا الحوط ووجه قول مالك في طلوع الشمس وغروبها وجهان في قول أبي حنيفة ووجه
 عدم قوله بالكرهه في وقت الاستواء ان الميت قد صار في حضرة الله تعالى بالموت فهو اعليه

وأهل الحرم لا يبيعون من الوقوف بين يدي الملك في ساعة من ليل أو نهار بدليل استثناء من
 كان يحرم ملكه من أوقات العبادة وإيضاح ذلك أن جميع الاوقات التي أذن الحق تعالى
 ليعاده أن يقف بين يديه فيها أوقات رحمة ورضى فإن الصلاة ساجدة تحت أقدام مظلوا لا
 فلو قدر أن العبد لم يصحح لله تعالى في تلك الاوقات كان ظله فائتاعه في السجود بخلاف وقت
 الاستواء لا يرى فيه ساجد لله تعالى من شاخص ولا ظل فافهم وهنا أسرار يعرفها أهل الله تعالى
 لا يستطرون في كتاب فرج الله الأئمة ما كان أدق وجوه استبائاتهم آمين ومن ذلك قول
 الشافعي وأحمد بن محمد كراهة الصلاة على الميت في المسجد مع قول أبي حنيفة ومالك بكونه ذلك
 فالاول محقق والثاني مشدود فوجع الاموال مرتبتي الميزان ووجه الاول ان المسجد حصة الله
 الخاصة والصلاة على الميت شفاعته ومعلوم ان الشفاعه في عبد في حصة شهود الحق تعالى أقرب
 فبئس من حصة الحجاب وجه الثاني ان مقام الشفاعه مع الحجاب أقوى في التوجه الى الله تعالى
 وأبعد عن مقام الادلال لما يطرق صاحب الحجاب من الهيئته غالباً بخلاف من رفع حجاب من
 الاولياء فإنه ربما كان لا يرى للعبد بناحية يستشفع فيه لكون تلك الحصة مستقطبته أفعال
 العبد اليه المشهود صلحها إليه تعالى هو الخالق لا أعمال عباده فلا يصح الشفاعه لذلك الميت ذنباً
 يستحق الشفاعه فيه لاجله وأيضاً فإن صاحب هذا المقام لا يكاد يسلم من وقوعه في الخطيئه
 بنفسه وذلك موجب لعدم قبول شفاعته في الميت فنزلي في المسجد فقد تعرض للاعجاب بنفسه
 فأساء على الميت وعلى نفسه فافهم ومن ذلك قول الأئمة بكونه الشفاعه للميت الذاء عليه بخلاف
 الاعلام بموته فإنه لا بأس به عند الشافعي وأبي حنيفة وقال مالك هو مندوب اليه ليصل العلم
 بموته الى جماعته المسلمين مع قول أحمد أنه مكروه وفي رواية لابن حنيفة ان ذلك لا يكره ما لم يخالف
 المشرك فالاول محقق والثاني مشدود ووجه القولين ظاهر وحاصله ان البغي اذا جرحوا للميت
 فلا بأس به وان لم يجز فهو مكروه كراهة تنزيه أو تحريم بحسب اجتهاد المجتهدين ومن ذلك قول
 الأئمة الثلاثة والشافعي في القديم ان الوالي أحق بالامامة على الميت من الوالي مع قول الشافعي
 في الجديد والراجح ان الوالي أولى من الوالي قال ابو حنيفة والاولى للمولى اذا لم يحضر الوالي أن يحضر
 امام الحجة فالاول مشدود والثاني محقق فوجع الاموال مرتبتي الميزان ووجه الاول خوف
 الفتنة اذا راد الامام الصلاة ومنع وجه الثاني ان المقصود من الصلاة على الميت الدعاء
 له والشفاعة فيه ولا شك ان الوالي في هذا الزمان أشفق على الميت من غالب لالة هذا الزمان
 واجاب صلح هذا الثاني بان الولاة انما كان الناس يقفونهم في صلاة الجنازة على الولد
 الخاص لكونهم كانوا في الزمن الماضي متخلفين بالشفقة على الناس أكثر من أنفسهم
 وقد ذهب هذا الامر من الولاة كما هو مشاهد وقد كان الحسن البصري رحمه الله تعالى
 يقول ادرك الناس وهم يرون ان الاحق بالامامة على جبايزهم من رضوه لفرأيتهم وسمعت
 سيدى علياً الخواص رحمه الله تعالى يقول لعل من قال ان الوالي أولى بالامامة على الميت
 رأى ان الحق تعالى اذا كبر بعيد من عبيده في الدنيا لم يمتنع أن يرد شفاعته

ولما جاء دعائه في حق أحد كما وقع لفرعون حين توفيت يده فصار سأل الله القطط في طلوعه مع
توفيت قول لموسى وهارون فقالوا له قولنا فان في ذلك ارشادا الى الادب مع فرعون وهذا
وان كان طلوع البيل بسبب الحق في ذلك يدخله الاستدراج فيه تأنيسا لما قلناه فانهم
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو وصي لرجل يصلي عليه لم يكن أولى من الولي مع قول أحد
انه يقدم على كل ذي فالاول المحقق الثاني مشدد فوجع الامر الى من يتلقى الميزان + ووجه
الاول ان الولي أشفق من الاجنبى ولو كان من أعظم الاصدقاء لان ارتباط النسب
أقوى والشفقة والحنونان لذلك بليل الارث ووجوب الذي على العاقلة ووجه الثاني ان
الصدق قد يكون أشفق عليهم وليه وأجابه عن الاول بأنه شفاعته في جوعه منه فلا يكاد يوجد
فيها ما يوجد في الشفاعته في الاجنبى من ظهور احتياجه الى ذلك فان الانسان لا يكاد يرى
قيم ذنوبه حتى يقهره الى الله تعالى في مغفرته بخلافه في روية ذنوب غيره فان الذنوب كلها
فجعت في رأي العين كلما قبلت الشفاعته فيها الكثر وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله ثم
يقول لا تقدره وافي الصلاة في ميتكم الا الحمد اق من العلماء والصالحين الذين يعرفون
مراتب الناس كما لا نقصا ويا كرم وتقديم من لا يعتقد في الناس الا الخير فانه لا يرى الميت
ذنبا يشفع له عند الله تعالى فيه انتهى + ومن ذلك قول مالك ان الابن يقدم على الاب
والاخر أولى من الجسد والابن أولى من الزوج وان كان أباه مع قول أبي حنيفة انه لا ولايته
للزوج في الصلاة على زوجته ويكره للابن ان يتقدم على أبيه ووجه قول مالك ان الابن مقدم
على الاب ان الابن أشد توجها الى تحصيل مصلحته من أبيه اليها لاستمداده منها في الوجود
وفي المال وأيضا فانه أدبر وأعرض عنه من حين ألقى نطقته في رحم أمه ووجه كون الآخر
أولى من الجسد كونه في مرتبة الميت فكان ارتباطه من غير واسطة بخلاف الجسد ومعلوم
ان الحنو والشفقة يضعفان بالعبد ووجه كون الابن أولى من الزوج ظاهر لان الزوج يحرم
زوجته بتوجه قلبه الى تزويج غيرها فيصير موصفا عنها بالقلب لو أظهر الحزن عليها في الظاهر
فكانت شفاعته فيها حاجا بخلاف الابن ومنه يعرف توجيه قول أبي حنيفة من انه لا ولايته
للزوج في ذلك + ومن ذلك قول الأئمة الادب ان الطهارة شرط في صحة الصلاة على الجنائز
مع قول الشيعي ومحمد بن حنبل الطبري انها تجوز بغير طهارة فالاول مشدد والثاني معتفف
فوجع الامر الى من يتلقى الميزان ووجه الاول انها صلاة على كل حال وقد قال صلى الله عليه وسلم
لا يقبل الله صلاة أحدكم اذا أحدث حتى يتوضأ وفي حديث آخر لا يقبل الله صلاة بغير
طهور ومثل صلاة الجنائز وما في معناها كسجد في التلاوة والشكر ووجه قول الشيعي وابن حنبل
انها شفاعته في الميت والشفاعة لا ينشر فيها الطهارة وانما استغنى فقط كما قالوا في الدعاء وتلاوة
القران لغير الحبيب ونحوه ويصح حمل من قال يا شراط الطهارة على حال الاصاص الذي قبل انهم
ضعفت من المعاصي وقلوبهم في حجاب عن الله تعالى فكان اشتراط الطهارة بالماء وما يقدم مقوله
منعشا لا بلانهم وقلوبهم حتى يدخل أحد هم حضرة الله تعالى ويتشفع في غيره بخلاف الاكابر

الصالحين والعلماء العالمين الذين ابداهم وقلوبهم حية اعظم من حياة الاصابع لعل يستغاث
 الماء مثلاً فانهم لا يخرجون الى طهارة تنعش ابدانهم وتحيي قلوبهم حتى يشفوا في غيرهم
 يصح تحليل حال الاما بوجاهة الاصابع ونسأله الاصابع عن اشتراط الطهارة لما جاء الله تعالى
 دون الاما لو ان قلت لم وقع خلاف في اشتراط الطهارة لصلاة الجنابة دون غرها من النوى
 فضلاً عن الفواكه فالجواب انما وقع الخلاف فيها لعدم الركوع والسجود فيها للذين بها محل
 لمقرب العادي من حضرة الله عز وجل فكان الواقف يستقيم للميت في صلاة الجنابة في محل
 البعد من حضرة الله تعالى خاصة بالركوع والسجود وما شرعت الطهارة بالاصالة الا تعظم المحل
 المقرب فافهم ومن ذلك قول الشافعي والى يوسف ومحمد بن الحسن ان السنة ان يقف
 الامام عن يمين الرجل وعجوة المرأة مع قول ابي حنيفة ومالك انه يقف عند صدر الرجل
 وعجوة المرأة ووجه الاول ان الراس اشرف ما في الرجل كما انه عند قوم آخرين اشرف ما فيه
 القلب الذي في الصدر مع ما ورد في ذلك من فعل الشارع وسمعت يسيل علياً الخواص
 الله تعالى يقول من خصص الوقوف بعجوة المرأة طلباً لستر عورتها انما طهارة فقد فتح للناس باب
 كشف سواتها الباطنة فيتنزل كل فصل يوقف عند عجزها صوته حج عجزها فكأنه يراها
 نظيراً انتهى ومن ذلك قول الائمة الاربعة بان تكبرات الصلاة على الجنابة اربع مع قول محمد بن سيبويه
 انهن ثلاث ومع قول ابي يونس اليماني انهن خمس وكان ابن مسعود يقول كبر رسول الله صلى الله عليه
 وسلم على الجنابة تسعاً وسبعاً وخمسة واربعاً فكل واحد ما كبر اما مكبر فان زاد على اربع لم ينطل
 صلاته انتهى وقال الشافعي ان من صلى خلف امام فزاد على الاربعة لم يتابعه في الزيادة
 وقال احمد يتابعه الى سبع فالاول محقق والثاني اخف والثالث فيه تشديد
 والواحد فيه تشديد من وجه وتخفيف من وجه فوجه الامر الى من بقي الميزان ووجه
 الاول الاتباع وجعل كل تكبيرة بمثابة ركعة من الرباعية ووجه الثاني جعل كل تكبيرة
 بمثابة ركعة من الثلاثية ووجه من قال انهن خمس وسبع القياس على تكبير صلاة العيد
 ووجه من قال انهن تسع بتقديم التاء على السين ان ذلك على الافلاك العلوية كما يقول
 الكبر من جميع ما يليه به اهل هذه الافلاك كلها وحكمة ذلك شدة منافاة صفة الموت
 لصفات الباري جل وعلا فكان زيادة التكبير لزيادة بعل صفة ذلك الميت عن صفات الحي
 فافهم ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك انه لا يرفع يديه في التكبيرات خذ وأمنكبه الذي
 التكبيرة الاولى فقط مع قول الشافعي انه يرفع في جميع التكبيرات فالاول محقق وهو خاص
 بالاكابر الذين يعرفون عظمة الله عز وجل ويدخلون حضرة باول تكبيرة فلا يخرجون منها حتى
 يرفعوا من الصلوة والثاني مشدد وهو خاص بالاصاغر الذين لا يعرفون عظمة الله تعالى
 تلك المعرفة ولا يكاد احد منهم يدخل حضرة الله تعالى باول تكبيرة بل يخرج روحه من حضرة
 الله تعالى المرة بعد المرة ثم يدخل فهو يرفع يديه عند كل دخول لانه قد وجد يد على حضرة الله
 عز وجل فافهم ومن ذلك قول الشافعي واحمدان فزادة الفاتحة بعد التكبيرة الاولى فمن

مع قول أبي حنيفة وما لك أنه لا يقرأ بها شيء من القرآن قالوا لمشدد والثاني مخفف فوجه
الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان القرآن مشتق من الفرض وهو الحزم فهو يقرأ تقاضا ولا
يجمع ووجه ذلك الميت على حضرة ربه المحصور الخاص على وجه الاكرام والتعظيم بمشاهدته
ووجه الثاني ان الميت اذا خرجت روحه لقي ربه فحصل لروحه الحبيبة بحضرة ربه فلا يحتاج الى
قراءة قرآن ليجمع بها بخلاف الدعاء للميت لا يستغنى أصل عنه لاجل ولا ميتا فاقدم ومن
ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يسلم من صلاة الجنائز تسليمين مع أحل وهو المشهور عند ذلك
انه يسلم واحدة عن عبيد فقط قالوا لمشدد والثاني مخفف ووجه الاول التقاض المحصور
الامان لميت من الجهتين ووجه الثاني التقاض المحصور الامان من جهة عيلة فقط وذلك
اشارة الى انه ليس لتأمر معرفة الا بظاهره فقط دون سره فكل باب الاسير هو صورة سره فتر
اعطاه الامان من جهة الجهل بها واستلما لله تعالى في عبده وهو خاص باهل الادب فاقدم
لا يجوز ان على الله تعالى بخلاف الا صاغه لكل ما مشهد فاقدم ومن ذلك قول الشافعي
ان فاته بعض الصلاة مع الامام فبقيت الصلاة ولا ينتظر تكبيرة الامام مع قول أبي حنيفة
واحد انه ينتظر تكبيرة الامام ليكبّر معه هو واحد في رواية مالك قالوا لمخفف والثاني
مشدد وفيه تشديد فوجه الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول المبادرة الى مصلحة الميت
بالقراءة او الدعاء او الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ هو الواسط بيننا وبين
الله تعالى في قبول شفاعتنا في ذلك الميت ووجه قول الشافعي ايضا القياس على امر المؤمنين
بموافقة امامهم في صلاة الجماعة في أي جزء ذكره معه ان لم يحضر ووجه من يقول انه ينتظر تكبيرة
الامام كونها شفاعته والامام هو الشافعي حقيقته والمامون كما يؤمنون على دعائه فكان من
الادب انتظار تكبيرة ان كل ما يؤمن بحبوس في دائرة امامه لا يعرف من امور الحق تعالى
الا ما جاءه على بين امامه كما يعرف ذلك اصحاب الكشف ومن ذلك قول احمد ان فاته
الصلاة على الميت وقبل قبل ابل قالوا لمخفف والثاني مشدد ومخفف ولم يرد لنا في ذلك نص
فكان كالدعاء لمن مات من اخواننا قد عولاد متا في الدنيا والاصح من مذهب الشافعي
تخصيص صحة الصلاة على القبر من كان من اهل فوضها وقت الموت وشرط ابو حنيفة ما لا
في صحة الصلاة على القبر ان يكون قد دفن قبل ان يصلى عليه والحج من هذه الاقوال ووجه من
هناك قول الشافعي واحمد بصحة الصلاة على الغائب مع قول أبي حنيفة وما لك بعدم صحته قالوا
لمخفف والثاني مشدد فوجه الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاتباع في صلاة رسول
الله صلى الله عليه وسلم على الجنازة والثاني يقول ذلك خصيصا للجنازة فلا يقاس عليه على انه
ما تم غائب عند اهل الكشف بل جميع من في الوجود حاضر فز وبي
السبب لذلك ان روية البصيرة للاصاغر ودليل الاكابر
حديث زويت الارض فرأيت مشارقتها ومغاريها وكل مقام كان لرسول
الله صلى الله عليه وسلم يجوز ان يكون لخاص أمته ما لم يرد نص بخلافه وهذا

الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان القرآن مشتق من الفرض وهو الحزم فهو يقرأ تقاضا ولا يجمع ووجه ذلك الميت على حضرة ربه المحصور الخاص على وجه الاكرام والتعظيم بمشاهدته ووجه الثاني ان الميت اذا خرجت روحه لقي ربه فحصل لروحه الحبيبة بحضرة ربه فلا يحتاج الى قراءة قرآن ليجمع بها بخلاف الدعاء للميت لا يستغنى أصل عنه لاجل ولا ميتا فاقدم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يسلم من صلاة الجنائز تسليمين مع أحل وهو المشهور عند ذلك انه يسلم واحدة عن عبيد فقط قالوا لمشدد والثاني مخفف ووجه الاول التقاض المحصور الامان لميت من الجهتين ووجه الثاني التقاض المحصور الامان من جهة عيلة فقط وذلك اشارة الى انه ليس لتأمر معرفة الا بظاهره فقط دون سره فكل باب الاسير هو صورة سره فتر اعطاه الامان من جهة الجهل بها واستلما لله تعالى في عبده وهو خاص باهل الادب فاقدم لا يجوز ان على الله تعالى بخلاف الا صاغه لكل ما مشهد فاقدم ومن ذلك قول الشافعي ان فاته بعض الصلاة مع الامام فبقيت الصلاة ولا ينتظر تكبيرة الامام مع قول أبي حنيفة واحد انه ينتظر تكبيرة الامام ليكبّر معه هو واحد في رواية مالك قالوا لمخفف والثاني مشدد وفيه تشديد فوجه الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول المبادرة الى مصلحة الميت بالقراءة او الدعاء او الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ هو الواسط بيننا وبين الله تعالى في قبول شفاعتنا في ذلك الميت ووجه قول الشافعي ايضا القياس على امر المؤمنين بموافقة امامهم في صلاة الجماعة في أي جزء ذكره معه ان لم يحضر ووجه من يقول انه ينتظر تكبيرة الامام كونها شفاعته والامام هو الشافعي حقيقته والمامون كما يؤمنون على دعائه فكان من الادب انتظار تكبيرة ان كل ما يؤمن بحبوس في دائرة امامه لا يعرف من امور الحق تعالى الا ما جاءه على بين امامه كما يعرف ذلك اصحاب الكشف ومن ذلك قول احمد ان فاته الصلاة على الميت وقبل قبل ابل قالوا لمخفف والثاني مشدد ومخفف ولم يرد لنا في ذلك نص فكان كالدعاء لمن مات من اخواننا قد عولاد متا في الدنيا والاصح من مذهب الشافعي تخصيص صحة الصلاة على القبر من كان من اهل فوضها وقت الموت وشرط ابو حنيفة ما لا في صحة الصلاة على القبر ان يكون قد دفن قبل ان يصلى عليه والحج من هذه الاقوال ووجه من هناك قول الشافعي واحمد بصحة الصلاة على الغائب مع قول أبي حنيفة وما لك بعدم صحته قالوا لمخفف والثاني مشدد فوجه الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاتباع في صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم على الجنازة والثاني يقول ذلك خصيصا للجنازة فلا يقاس عليه على انه ما تم غائب عند اهل الكشف بل جميع من في الوجود حاضر فز وبي السبب لذلك ان روية البصيرة للاصاغر ودليل الاكابر حديث زويت الارض فرأيت مشارقتها ومغاريها وكل مقام كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم يجوز ان يكون لخاص أمته ما لم يرد نص بخلافه وهذا

بدونها

يذوقها أهل الله تعالى الاستطر في كتابه ومن ذلك قول الأئمة الأربعة أنه لا يليك الدفن لبلال
 مع قول الحسن البصري بكراهته قالوا ولتحققه خاص بالأصاغر والتالي مشدد خاص
 بالأكابر من أهل الأدب فإن الليل بمنزلة الرضاء الملكة الشريفة وبين الناس من الميتة
 ادخاله حضرة سر الملك بخلاف النهار فإنه موضوع للحكم بين العباد وإن كان الحي تعالى
 له حجاب لكن الشرع قد نبه العرف في أماكن كثيرة كسنة صحة الصلاة عاليا مع وجود ما يسير
 به عورته وإن كان الحق تعالى لا يصح أن يحجب شيء فافهم ومن هناك بعض السلف الطوف
 بالعبادة ليلا وإن كان النض ورد لا تمتعوا أحدًا فوصل على آية ساعة شاء من ليل أو نهار
 من يعلم لمن لا يعلم فافهم ومن ذلك قول الشافعي وأحمد إذا وجد عضو ميت غسل وصلي
 عليه مع قول أبي حنيفة ومالك أنه لا يصلي عليه إلا أن وجد أكثر الميت قالوا ولتحققه والتأني
 مشدد ووجه الأول أن الصلاة حقيقة انما هي على الروح والروح لا فرق بين تعلقتها بالعضو
 الذي وجدناه ولا بين سائر الجسم ووجه الثاني أن الحكم يكون في ذلك لا في غيره الذي يطلو
 عليه إن الإنسان كما لو وجدنا إنسانا مقطوع الرميلى مثلا أو وجدناه كلبا أو دابة وبالحكمة فإذا
 كان الصلاة حقيقة انما هي على الروح فالصلاة تلحق جميع أجزاء البدن المتفرقة ولو في ألف مكان
 ويحصل لجميعها المغفرة والرحمة والمساحة وتكفي السيئات أو رفع الدرجات ومنه لا يقول
 أبي حنيفة وأشافع أن الإمام يصلي على قاتل نفسه مع قول مالك وأحمد من قتل نفسه وقتل
 في حد فإن الإمام لا يصلي عليه ومع قول أحمد لا يصلي الإمام على العاقل ولا على قاتل نفسه ومع
 قول الزهري لا يصلي على من قتل في رجم أو فضا أو كره عمر بن عبد العزيز الصلاة على من قتل
 نفسه وقال الأوزاعي لا يصلي عليه وغنى قتادة أنه لا يصلي على ولد الزنا وعن الحسن أنه لا يصلي
 على النفساء قالوا ولتحققه في جواز الصلاة على من ذكر وما بعده مشدد ووجه الأول العمل
 بقول صلى الله عليه وسلم صلوا على من قال لا اله الا الله أي ولو قتل نفسه وقتل في الزنا
 أو الفضا أو كان غالا في الغيبة ونفساء أو كان ولد زنا ووجه الثاني أن الصلاة تطهير
 لا تطهر من عليه حق آدم بل المحقوق باقية عليه إلى يوم القيامة ووجه عدم الصلاة على النفساء
 أنها شهيدة كما ورد ومن ذلك قول مالك وهو الأصح من مذهبي الشافعي أن الجنابة استتابة
 لا يغسل ولا يصلي عليه مع قول أبي حنيفة أنه يغسل ويصلي عليه ومع قول أحمد أنه يغسل
 ولا يصلي عليه قالوا ولتحققه بترك الغسل والصلاة والتأني مشدد وفيه ما والتالي فيه تحفيف
 ووجه الأول استحباب الناس للقتال ويان أن الشهادة تظهر الشهيد حسا ومعنى ووجه الثاني
 أن أحد الاستغنى عن زيادة فضل ربه عليه بالدعاء بالمغفرة والرحمة ولا عن تطهير جثته
 بل بزيادة الدعاء درجات والماء العاشا ووجه قول أحمد أن الجنابة نوع آخر من الجنابة فحدث الموت
 فيقتل إلى غسل وإن كان الشهيد جيا عند ربه يرزق كما صرح به القرآن والغسل بزيادة وضاء
 وجباتا فافهم ومن ذلك قول مالك والشافعي في رجم قوله إن المقتول من أهل العدل في قتال
 البغاة غير شهيد فيغسل ويصلي عليه مع قول أبي حنيفة أنه لا يغسل ولا يصلي عليه وعن أحمد

روايتان فالاول امتداد والثاني تخفيف الثالث فيه تخفيف فوجه الامر الى مرتبتي الميزان + ووجه
الاول ان البغاة من المسلمين على كل حال والشهادة لا تكون الا لمن قتل الكفار الذين هم أعداء
الدين حقيقة ووجه قول أبي حنيفة انه قتال لضرة دين الله تعالى على كل حال وان نزل الامر
عن ضرورة أصل الدين في الدين جنة يجامع ان كلا من المقتولين باثم نفسه لله تعالى بضرة لدينه +
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان من قتل من اهل البغي في حال الحرب يغسل ويصلى عليه مع
قول أبي حنيفة لا فالاول امتداد من جهة الصلاة والغسل والثاني تخفيف من جهة عدم الصلاة
والغسل فوجه الامر الى مرتبتي الميزان + ووجه الاول انه سلم على كل حال ووجه الثاني
انه كالحارب للدين الله تعالى فلا يصلى عليه بل ولا تتفعل الصلاة عليه ولا الغسل الا ان ينو
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان من قتل ظلما في غير حرب يغسل ويصلى عليه مع قول أبي حنيفة
انه ان قتل بجدية لم يغسل وان قتل بمتنقل غسل وصلى عليه فالاول امتداد والثاني فيه تخفيف
وجه الاول انه غير شهيد في احكام الدنيا وان كان له ذوار الشهيد في الاخرة ووجه احكام
الشقيين في قول أبي حنيفة في ان من قتل بجدية لا يغسل ان الجديدة تخرج من المذمة فيخرج
مع الخنث الواقع في روجه بحكم المجاوزة للحسد بخلاف من قتل بمتنقل فان الخنث باق في المذمة
لم يخرج فيحتاج الى الغسل والصلاة عليه من ذلك قول الشافعي وغيره ان المتشبه فام الجنازة
اقض من قول الثوري ان الواجب يكون ورءها واما شئ حيث يشاء وكره النخعي الجمل بغير
يدي العبودين وقال الشافعي هو افضل من التزيع ودليل ذلك كله ما بلغ كل واحد عن
النصارى واصحابه + ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان من مات بالبحر لم يكن بقربه ساحل
جعل بين لوجين وألقى في البحر ان كان في السحل مسلم وان كان فيه كفار ثقيل وألقى في
البحر لم يجعل بقرارة مع قول أحمد انه ثقيل ويرى في البحر بكل حال اذا التقدر دفنه فالاول امتداد
باللتفصيل والثاني تخفيف فوجه الامر الى مرتبتي الميزان + ووجه الاول الاحتياط لحمة المسلم
فوجب الجدة أحد في السحل من المسلمين فيه فنه في الارض لانه هو الدفن الحقيقي الذي يتو
به الذممة ويكون المسلم الذي يجدون ذلك الميت كالتائبين عن الذين خضعوا مومنه في
الدفن بخلاف ما لو كان في السحل كفار فانه ثقيل لينزل فوار البحر لئلا تنتهك حرمة الكفار ووجه
الثاني ان المقصود الاعظم من الدفن الوفاء بحق الميت واكرام جثمانه بعد الموت بتغيبه عن العيون
وعلم تأذي الناس بواضعه وتعرضهم للوقوع في سببه اذا شتموا بنين ربه + ومن ذلك
قول الأئمة الثلاثة ان رأس الميت توضع عند رجل القبر ثم يسيل الميت سلا القبر مع قول
أبي حنيفة ان الجنازة توضع على حافة القبر ثم يمالى القبلة ثم يقول على القبر معترض
فالاول تخفيف على من ينزل الميت القبر مسهل عليه في نزوله والثاني مشد في نزوله الى اللحد
تكون الجنازة المعترضة أكثر عملا من جعلها عند رجل القبر فوجه الامر الى مرتبتي الميزان
ودليل القولين ما بلغ كل واحد من الدليل + ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان السليم
لقبر اولي لان السليط قد صار من شعار الوافض مع قول الشافعي في ارجح القولين ان

التسليم أولى فالاول مشددا بالتسليم من حيث انه عمل زايد على التسليم والثاني مخفف
 ووجه الاول التقاؤل بعلو الدرجات عند الله تعالى ووجه الثاني عدم الحكم على الله تعالى بشئ
 يفعل من ذلك الميت فيسطو له وقفا على موقف السواء من غير ترجيح حتى يفعل الحق تعالى فيه
 ما يشاء من رفع درجة أو اخذة + ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بعد كراهة المشي بالنعاليين
 القبور مع قول احمد بكراهة فالاول مخفف والثاني مشددا فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الاول عدم ورود نص صريح بالميت عن ذلك ووجه الكراهة ما ورد من قول
 صلى الله عليه وسلم لمن رآه يمشي بين المقابر ينعلين اخلع نعليك انتهى فانه يحتمل أن يكون
 أمره بخلعهما اخرا ما للموتى من حيث أن الميت قد رآه اختقار الناس له اذا مشوا على قدمه بالغل
 وان لم يلحق جسمه بذلك ألم ووجه من لم يكره ذلك مراعاة حق الحي وتقدمه على حق الميت
 من حيث ان الحي ربما نظرت رجلاه بحجارة الارض مثلا ويحتمل أن يكون الامر بخلع النعلين
 لكونهما كاللباس أهل الاعجاب كما يقتضيه سياق الحديث من انهما كانا سبطين أي ليس
 عديهما شعرا والله أعلم + ومن ذلك قول الى حليفة ان التعزية سنة قبل الدفن لا بعده ووجه
 قال الثوري مع قول المشافعي واحملها لما سبق قبله بعده الى ثلاثة ايام فالاول مخفف والثاني
 مشددا من حيث التعزية بعد الدفن مخفف من حيث امتد ادها ثلاثة ايام فوجه الامر الى مرتبة
 الميزان + ووجه الاول ان شدة الحزن انما تكون قبل الدفن فيعزى ويدعاه بخفيف الحزن
 ووجه الثاني استمرار الحزن غالبا بعد الدفن الى ثلاثة ايام وقد يكون شغضا مشغولا
 بامر مهم وقع فيه فلم يفرغ للتعزية الا آخر الثلاثة ايام فلو امتد وقت التعزية بعد الدفن
 لوبق وقم بين المعزى اسم فاعل والمعزى عداوة اذ الميت ارك التعزية بعد الدفن ويصح كلامه الى
 حليفة على حاله لا بما يولد الا يخبرون على فوات أهل قضا كل ذلك الحزن وحمل كلام الائمة
 على حاله غالب الناس من الحزن على الميت + ومن ذلك قول مالك والشافعي و احمد بكراهة
 الجلوس للتعزية مع قول الى حليفة بعدم الكراهة فالاول مشددا والثاني مخفف ووجه
 الاول انه تنق على المعزى بتشكيلهم المشي اليه اذا سمعوا انه جلس للتعزية ووجه الثاني
 انه خفف على المعزى بن الجلوس لهم بخلاف ما اذا لم يجلس فربما اجازوا فلم يحاووه فيحتاج
 احدهم الى الحجة آخر بعد ذلك لا سيما من وراءه شغل مهم دائم + ومن ذلك قول الائمة الثلاثة
 ان القبر لا ينبت ولا يخصص مع قول الى حليفة يجوز ذلك فالاول مشددا والثاني مخفف
 ووجه الاول غلبة التسليم لله عز وجل بالقائه في القبرين يدي الله عز وجل من غير حائل فو
 ما يمنع عنه شيئا من الآفات وهو خاص بالاوصاغ ووجه الثاني الاحتياط والتقاؤل
 بنوقف الامور على مسياتهم من اعقل وتوكل فهو خاص بالاكابرة وقد قال العارفون
 ان سكنى الدار المهتدة أولى من الدار الكبدية من حيث ان السكان في الدار المهتدة يكون
 العالم عليه التوكل على الله مصحفا بخلاف السكان في الدار الكبدية الحكمة البناء فانه قد يصير
 الغالب عليه الاعتماد على الدار من حيث أحكامها لا على الله تعالى فاقم + ومن ذلك قول الائمة

الشرارة باستجباب القرلة للقرآن عند القبول مع قول أبي حنيفة يكرهها فالأول محقق والثاني
مشهد ووجه الأول أن القرلة عند القبول لا تزال الرحمة على الميت ووجه الثاني أن في
ذلك امتناعا للقرآن نظير ما ورد من المنع عن الصلاة في المقبرة والخلاف في وصول ثواب
القرآن للميت أو عدم وصوله له ولكل منهما وجه مذهب أهل السنة للإنسان أن يجعل ثوابه
ليخبره وبه قال أحمد بن حنبل وأما حكمة الدعاء للميت بعد الدفن بالتثبيت فهو عشرة
الصلاة عليه والدعاء له في الصلاة إذا شأف عون حكمهم حكم العسكر إذا وقف
بباب الملك ليشتفع فيمن أذنيه الوقوف على القبر بعد الدفن هوامة صوب
الاعظم لاسيما عن سؤال الصكر والكبر وجين يذهل من رؤيتهم
فلا يقال إن الصلاة تكفي عن الدعاء له بعد الدفن
فأفهم والله تعالى أعلم بالصواب
والله مرجع والمآب
آمين
م

تتم الجزء الأول من الميزان الكبير لقطب العارفين وإمام الواصلين سيد عبد الوهاب الشنقري
تقعا الله به آمين في غاية ربيع الأول هو من شهر سنة ست وثمانين بعد الف ومائتين
من هجرة رسول الثقلين على صاحبها أفضل الصلوات في الملبوسين * * *
ببلية الجزء الثاني أول كتاب الزوارة

* فهرست الجزء الثاني من كتاب الميزان *

صفحة	كتاب الزكاة	صفحة
٨١	باب زكاة الحيوان	٥
٨٢	باب زكاة الثابت	٦
٨٥	باب زكاة الذهب والفضة	٨
٨٧	باب زكاة التجارة	١٠
٨٩	باب زكاة المعدن	١٠
٩١	باب زكاة الفطر	١١
٩١	باب قسم الصدقات	١٥
٩٣	كتاب الصيام	٢
٩٤	باب الاعتكاف	٣
٩٦	كتاب الحج	٣
٩٨	باب المواقيت	٤
٩٩	باب الاحرام ومخطورات	الم
١٠٠	باب ما يجب بمحظورات الاحرام	الم
١٠٢	باب صفة الحج والعمرة	٩
١٠٢	باب الاحصار	٤
١٠٥	باب الاضحية والعقيقة	٥٨
١٠٦	باب النذر	٦٢
١١٠	كتاب الاطعمة	٦
١١١	كتاب الصيد والذبائح	٦٨
١١٢	كتاب البيوع	٦
١١٣	باب ما يجوز بيعه وما لا يجوز	٤
١١٥	باب تفریق الصفة وما ينسب اليه	٤٤
١١٥	باب الربا	٤٤
١١٦	باب بيع الاصول والثمار	٤٨
١١٨	باب بيع المصرة والورد بالعيب	٤٩
١٢٢	باب البيوع الممنوعة عنها	٨
١٢٤	باب بيع المراجعة	٨١
١٢٤	باب ما يحرم من النكاح	
١٢٦	باب النكاح في النكاح والورد بالمعيب	

صحيحة

- ١٣١ كتاب الصداق
 ١٣٣ باب القسم والنشور وعشرة النساء
 ١٣٤ كتاب الخلع
 ١٣٥ كتاب الطلاق
 ١٣٦ كتاب الرجعة
 ١٣٧ كتاب الأيلاء
 ١٣٨ كتاب الظهار
 ١٣٩ كتاب اللعان
 ١٤٠ كتاب الإيمان
 ١٤١ كتاب العرد والاستبراء
 ١٤٢ كتاب الوضوء
 ١٤٣ كتاب المفققات
 ١٤٤ كتاب المحضانة
 ١٤٥ كتاب الجنائيات
 ١٤٦ كتاب الديات
 ١٤٧ باب القسامة
 ١٤٨ باب كفارة القتل
 ١٤٩ كتاب حكم السحر والساحات
 ١٥٠ كتاب الحدود والسبع المرتبة على الجنين
 ١٥١ باب الردة

صحيحة

- ١٤٣ باب حكم البغاة
 ١٤٣ باب الزنا
 ١٨٠ باب حد القذف
 ١٨٢ باب السرقة
 ١٨٩ باب قطاع الطريق
 ١٩٢ باب حد شرب المسكر
 ١٩٤ باب التقدير
 ١٩٦ باب الصيال وضمان الولاة وإلهاثم
 ١٩٧ كتاب السير
 ٢٠٠ كتاب قسم النفي والغينة
 ٢٠٨ باب الخيرية
 ٢١١ كتاب الاقضية
 ٢١٨ باب القسمة
 ٢١٩ كتاب الدعاوى والبيانات
 ٢٢٢ كتاب الشهادات
 ٢٢٨ كتاب العتق
 ٢٣٠ كتاب المنزلة
 ٢٣١ كتاب الكفاية
 ٢٣٢ كتاب الهبات الاولاد
 ٢٣٣ خاتمة الكتاب في بيان بركة صلاة الجمعة
 تتعلق بأسرار أحكام الشريعة

الجزء الثاني من كتاب الميزان
للعامر بن الصمداني
والقطب الرباني
سيدي عبد
الوهاب الشافعي
نفعنا الله
بعلومه
والمسلمين آمين بحاجه النبي الامين آمين

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الزكوة

اجمع العلماء على ان الزكوة احد اركان الاسلام وعلى ان وجوبها في اربعة اصناف الواشي وجنس
الاشنان وعموض التجارة والمكيل والمدخر من الثمار والزرع بصفات مقصورة واجمعوا على وجوب الزكوة
على حر المسلم البالغ العاقل واجمعوا على ان الحول شرط في وجوب الزكوة الا ما حكى عن ابن مسعود
وابن عباس من قوليهما ابرجوبها من حين الملك ثم اذا حال الحول وجبت وكان ابن مسعود
اذا اخذ عطاءه زكاه في الحال واجمعوا على ان اخراج الزكوة لا يصح الا بنية وقال الاوزاعي لا يفتقر
اخراج الزكوة الى نية وعلى ان من امتنع من اخراج الزكوة بخلاف اخذت منه
قهر او عذرا وعلى انه ليس في المال سوى الزكوة وقال مجاهد والشعبي ان حصد الزرع وجب عليه
ان يلقى شيئا من السنايل للمساكين وكذلك اذا جد النخل يجب عليه ان يلقى شيئا للفقراء من الثمار
هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول ابى حنيفة يجب على
المكاتب العشر في زرعه لا فيما سواه مع قول مالك والشافعي لا يجب عليه زكوة ومع قول ابى ثور
يجب عليه الزكوة مطلقا فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الاول ان المكاتب لما طلب الخروج من عبودية سيده استحق التشديد عليه
في وجوب اخراج العشر من زرعه كالعقبة له وان كان هو في الرق ما بقي عليه درهم ووجه الثاني
نقص ملكه الشرعي فنصرت الحق تعالى عليه بعدم وجوب الزكوة عليه توسعة عليه

ليصرف ذلك في مكان رقبته من رقب العبيد الى الرق الخالص الذي هو رقب الله العلي العظيم فانه
هو المالك الحقيقي وذلك غير على مقام الحق تعالى ان يشاركه احد من العبيد في مسمى الملك
وروجه الثالث التشديد العظيم عليه لما هو عليه من الكبر ولو كان من اهل التواضع لله لرضى ان
يكون عبدا لعبيد الله تعالى تواضعا لله عز وجل فلذلك اوجب الله عليه الزكاة زيادة على مال ككتابة
تغليظا عليه فافهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يسقط عن المرتد ما وجب عليه
من الزكاة بحال اسلامه مع قول ابي حنيفة انها تسقط فالاول مشدد والثاني مخفف فارجع الامر
الى مرتبة الميزان ووجه الاول تغليظا بهاله حال التزامه الاحكام الشرعية قبل خروجه من اصل
الدين فكما حبط لاصل كذلك حبط فروعه فان عاد الى الاسلام بنى على كل شيء مقتضاه فيضم
دخول ما وجب عليه من الزكاة في عموم قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتموا يغفر لهم
ما قد سلف فكان وجوبها عليه من باب التغليظ ووجه الثاني انها طهرة للروح والمال اوجبا
الله تعالى في مال عبده المؤمن محبة فيه وشفقة عليه وعلى ماله ان يدخلهما خبث فكان اللاتق
بمال المرتد عدم ايجابها عليه اعراضا عن الشارع عنه وغضبا عليه فانه اسوء حالا من الكافر
الاصلي لرفضه الاسلام وايضا فان الزكاة تابعة لاصل ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الزكاة
تجب في مال الصبي والمجنون ويخرجها الولي من مالها وبه قال جماعة من الصحابة مع قول
ابي حنيفة مرضى الله عنه لا زكاة في مالهما ويجب العشر في ذرعهما ومع قول الاوزاعي
والثوري بوجوب الزكاة في الحال لكن لا يخرج حتى يبلغ الصبي ويفيق المجنون فالاول والثالث
مشدد والثاني فيه تخفيف فارجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول والثالث الاخذ بالاحتياط
والعمل بقاعدة ان كل من وجب عليه شيء ويخرج عن مباشرة جازم الاستنابة فيه باذنه
او باذن الحاكم ووجه الثاني عدم توجه الخطاب الى الصبي والمجنون لعدم التكليف وكان تاخير
اخراجها عند الاوزاعي والنوري الى البلوغ والا فاقه اولي ليجزها بطيب نفس بخلاف العشر في الزرع
لسماحة النفوس به غالبا ومن ذلك قول الشافعي واحمد انه لو طوك نصابا ثم باعنه في
اثناء الحول او بادل ولو بغير جنسه انقطع الحول مع قول ابي حنيفة انه لا ينقطع بالمبادلة والذهب
والفضة وينقطع بالماشية ومع قول مالك انه ان بادل بجنسه لم ينقطع والا فوايتان فالاول مخفف
من جهة عدم وجوب الزكاة والثاني فيه تشديد من وجه وتخفيف من وجه والثالث مفصل
فارجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان من بادل او باع لم يصدق عليه انه حال
على نصابه الحول فلا زكاة ووجه قول ابي حنيفة ان من بادل بن هب او فضة فكانه لم يبادل
لانه نقد باض على كل حال بخلاف الماشية ووجه قول مالك يعرف ما قربناه فتأمل ومن ذلك
قول ابي حنيفة والشافعي انه ان تلف بعض النصاب او تلفه قبل تمام الحول انقطع الحول مع
قول مالك واحمد انه ان قصد باتلافه الفراء من الزكاة لم ينقطع الحول ويجب اخراجها عند
تمكنه آخر الحول فالاول مخفف من عدم وجوب الزكاة عليه والثاني فيه تشديد في احد
شقي التفصيل فارجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي في المجدد الرابع واحمد

في أحري رايته ان المال المغصوب والضال والمحجوز اذا عاد برئى عن الماضي مع قول ابى حنيفة وصاحبيه والشافعى في التقديم انه يستأنف الحول من عوده ولا زكوة فيما مضى وهو احدى الروايتين عن احمد ومع قول مالك ان عليه اذا عاد زكوة حول واحد فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبى الميزان وكل من ذهب وجهه ومن ذلك قول الشافعى في اظهر الروايات ان الدين المستغرق للنصاب والبعضة لا يمنع وجوب الزكوة مع قول ابى حنيفة وهو الاول التقديم للشافعى انه يمنع فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبى الميزان ووجه هذه الاقوال كلها ظاهر ومن ذلك قول الامام الشافعى ان الزكوة تجب في عين المال لا في الذممة مع قول ابى حنيفة انها تتعلق بالعين كتعلق الجناية بالرقبة ولا يزول ملكه عن شئ من المال الا بالدفع الى المستحق وهو احدى الروايتين عن احمد في الاموال الظاهرة ومع قول مالك انها تتعلق بالذممة ويكون جزء من المال مرتبها وانما ان يؤدى الزكوة من غيرها فالاول مشدد من حيث وجوبها في عين المال والثاني فيه تخفيف من حيث تعلقها بالعين وتشديد من حيث تعلقها بذمته مما سب عليها يوم القيمة وكذلك الثالث فيه التشديد من جهة كون جزء منه مرتبها حتى يؤدىها فرجع الامر الى مرتبى الميزان ووجه هذه الاقوال ظاهر ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك والشافعى انه لا يحجى تقديم النية على الاخراج مع قول احمد انه يستحب مقارنة النية للاخراج فان تقدمت بزمان يسير جاز وان طال لم يحجز كالطهارة والصنعة والحج وفي رواية عن ابى حنيفة انه لا ين من نية مقارنته للاداء او لغز قدر الواجب فالاول مشدد ولكن ذلك الثالث والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبى الميزان ووجه الاول قوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات فكلف العبد بوجوب النية في سائر العمل فلا يكفي في جزء منه ولو كثر ذلك الجزء وبين ذلك عرف توجيه الرواية عن ابى حنيفة ووجه جواز تقديمها بزمان يسير ان ما قارب الشئ اعطى حكمه وايضا ان ذلك كله ان النية هي الاخلاص فسقط فارتقت النية العمل لم يحصل خلاص فلا تقبل منه الزكوة ومن ذلك قول مالك والشافعى ان من وجبت عليه زكوة وقدر على اخراجها لم يحجز له تاخيرها فان اخرض من لا تسقط عنه بتلف المال مع قول ابى حنيفة تسقط بتلفه ولا تصير مضمونة عليه ومع قول احمد ان امكان الاداء ليس بشرط لا في الوجوب ولا في الزمان واذا تلف المال بعد الحول استقرت الزكوة في ذمته سواء امكنه الاداء ام لا فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث اخف من الاول فرجع الامر الى مرتبى الميزان ووجه هذه الاقوال ظاهرة ومن ذلك قول الامم الثلاثة ان من وجبت عليه زكوة ومات قبل ادائها اخذت من تركته مع قول ابى حنيفة انها تسقط بالموت فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبى الميزان ووجه الاول المسارعة الى ابراء ذمة الميت بكال اخراج زكوة التي ترتبت في ذمته ووجه الثاني تقديم الورثة بذلك المال على الفقراء الا ان يشاء اخراجها وهم ممن يعتبر اذنه لكونهم الصق بالميت وانهم قهري بخلاف الفقراء ويصح حمل الاول على حال الميت المتورع اذا كان ورثته كذلك وحمل الثاني على ان كان بالصد من

ذلك والله اعلم ومن ذلك قول ابى حنيفة والشافعي ان من قصد الفراء من الزكوة كان وهب
من ماله شيئا او باعه ثم اشتراه قبل الحول سقطت عنه الزكوة وان كان مسيئا عاصيا مع
قول مالك واحمد لا تسقط فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول حمله
على تغيير نية الفاسدة بعد ذلك قبل انزلة العين ووجه الثاني حمله على استصحابها بما جادته الله
عز وجل ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان تعجيل الزكوة جائز قبل الحول اذا وجد النصاب
مع قول مالك ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الثاني جعل تقديم الزكوة كتقديم الصلوة وتمايم الحول كدخول الوقت ووجه الاول انه فعل
خير واعتبار كمال الحول انما جعل توسعة لصاحب المال فاذا اختار اخراجها قبل كمال الحول فلا
يمنع من لا يقدم الصلوة عن وقتها لا يجوز لا اشتراط الوقت في صحتها كما هو مقرر في كتب
الفقه ولكونها لا يتعدى للفقراء نفعها بخلاف الزكوة والله اعلم

باب زكوة الحيوان

اجمعوا على وجوب الزكوة في النعم وهي الابل والبقر والغنم بشرط كمال النصاب واستقرار الملك
وكمال الحول وكون المالك حرا مسلما واجمعوا على ان النصاب الاول في الابل خمس وفيه شاة
وفي عشر شاتان وفي خمسة عشر ثلاث شياه وفي العشرين اربع شياه فاذا بلغت خمس وعشرين
ففيها بنت مخاض فاذا بلغت ستا وثلاثين ففيها بنت لبون فاذا بلغت ستا واربعين ففيها حقنة
فاذا بلغت احدى وستين الى احدى مائة صحت به الاحاديث الصحيحة وجب اخراجها وجب بلا خلاف
في شئ منها بين العلماء واجمعوا على ان البخاق والعراب والذكور والاناث في ذلك سواء وانفقوا
على ان لا شئ فيما دون الثلاثين من البقر وعن ابن المسيب انه يجب في كل خمس من
البقر شاة الى الثلاثين كما في الابل وكذلك انفقوا على ان النصاب الاول في البقر ثلاثون وفيها
تبعية فاذا بلغت اربعين ففيها مسنة واجمعوا على ان نصاب الغنم اربعون وفيها شاة ثم لا شئ
فيما زاد حتى تبلغ مائة واحدى وعشرين ففيها شاتان وفي مائتين وواحدة ثلث شياه الى اربعمائة
ففيها اربع شياه ثم يستقر في كل مائة شاة والضأن والمغز سواء وانفقوا على ان الخيل اذا كانت
معدة للتجارة ففي قيمتها الزكوة اذا بلغت نصابا وكذلك انفقوا على وجوب الزكوة في البغال والحمير
اذا كانت معدة للتجارة هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن
ذلك قول ابى حنيفة والشافعي اذا كان عنده خمس من الابل فاخرج واحدة منها انها تجزئ
مع قول مالك واحمد انها لا تجزئ به واذا بلغت ابله خمس وعشرين ولم يكن في ماله بنت مخاض
ولا ابن لبون فقال مالك تلزمه مع قول الشافعي واحمد انه مخير بين شاة واحدة منها وقال ابو
حنيفة تلزمه بنت مخاض او قيمتها فالعلماء في هذه الاقوال ما بين مخفف ومشدد ولكن
لا يخفى ان من وقف على جد ما ورد اولى من يخرج غيرها من الحيوان او القيمة ولو كان الحيوان
للغير على قيمة ما قاله الشارع نظيره ما قاله العلماء فيمن زاد في التسبيح عقب الصلوة على العدد
الوارد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك انهما اذا ملكا نصابا

واحد من خطاه لم تجز الزكوة على واحد منهما مع قول الشافعي ان عليهما الزكوة حتى لو كانت
 اربعين مثاقيل من مائة وجبت الزكوة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 وبقيت مسائل الباب قد بطل عمل الناس بها فلا تظيل الباب بذكرها والله اعلم

باب زكوة النابت

اتفقوا على ان النصاب خمسة اوسق والوسق ستون صاعا وان مقدار الواجب من ذلك العشر
 شرب بالمطارد من نهر وان شرب ينضم اودر ولا ب او بماء اشتراه نصف العشر النصاب في الثمار
 والزرورع الا عند ابى حنيفة فانه لا يعتبر به بل يجب العشر عنده في القليل والكثير قال القاضي
 عبيد الوهاب يقال انه خالف اجماع في ذلك واتفقوا على انه لا زكوة في القطن وقال ابو يوسف يوجبها
 فيه وانه اذا خرج العشر من التمرا ومن الحب ربقى عنده بعد ذلك سنين لا يجب فيه شيء اخر وقال
 الحسن البصري كل ما حال عليه المحول وجب العشر فيه هذا ما وجدته من مسائل
 الاتفاق وكما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول ابى حنيفة في كل ما خرجت الارض من الثمار
 والزرورع العشر سواء سقى بالسما او بالانجم الا الحطب والحشيش والقصب الفارسي خاصة مع قول
 مالك والشافعي انه يجب في كل ادخل واقتت كالحظية والشعير والارز وشمر النخل والكرم ومع
 قول احمد يجب في كل ما ياكل ويدخر من الثمار والزرورع حتى اوجبها في اللوز واسقطها في ايجوز
 وقائمة الخلاص عند مالك والشافعي واحمد ان عند احمد تجب في السمسم واللوز والقستق
 وبزر الكتان والكمون والكروبا والجزل وعندهما لا تجب وقائمة الخلاف عند ابى حنيفة
 انه يوجب في الخضراوات كلها وعند الثلاثة لا زكوة فيها فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف
 والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وقد وردت الآثار شاهدة لكل من هب
 فلا يجتاز الى توجيه ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك في اشهر روايتيه واحد قول الشافعي
 انه تجب الزكوة في الزيتون مع قول احمد في اشهر روايتيه ومالك في اخرى روايتيه والشافعي
 في ابرج قوله بعدم الوجوب فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الاول كثرة الحاجة الى الزيتون من حيث انه ادم فاشبه القوت ووجه الثاني كونه
 غير قوت فلا تشتد حاجة الناس اليه مثل التمر والزبيب فاعلم ذلك ومن ذلك قول ابى حنيفة
 واحمد ان في الفسل العشر مع قول مالك والشافعي في الجدي والرايح انه لا زكوة فيه ثم اختلف ابو حنيفة و
 احمد فقال ابو حنيفة ان كان في ارض خراجية فلا عشر فيه وقال احمد فيه العشر مطلقا ونصابه
 عند احمد ثلثمائة وستون رطلا بالبغدادى وعند ابى حنيفة يجر العشر في القليل والكثير
 فالاول مشدد والثاني مخفف وقول ابى حنيفة بعدم وجوب ذلك في ارض الخارج مخفف وقول
 احمد مشدد وكذلك قوله في النصاب مشدد وقول ابى حنيفة فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان ووجه الاول ان النخل يسمى ما يخرج من الارض فكان كالخمس الملقى تخرج من الزرع والثمار
 ووجه الثاني ما ورد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عفا عنه وتسعة على الامة فرجوا
 الزكوة فيه خاص بالاكابر وعدم وجوبها خاص بالاصاغر وكذلك قول ابى حنيفة

انها تجب في كل قليل وكثير خاص بالاكثر لا إطلاقا يخرج العشر من العسل في بعض الاحاديث
وقول احمد خاص بالاكثر ومن ذلك قول الشافعي انه لا تجب الزكاة الا في نصاب من كل جنس
فلا يضمن جنس الى جنس اخر مع قول مالك ان الشعير يضم الى الخطة في كمال النصاب يضم
بعض القطنية الى بعض واختلف الروايات عن احمد في ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم ورود نص صحيح في ذلك ووجه الثاني ان
الاجناس كلها قوت فكانها شيء واحد ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه ليس خرس الثمار ان يباع
صلاها على الكفا ترغابا وبالفقراء وتحلصا لذاته مع قول ابى حنيفة ان الخرس لا يصح
فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ظاهر ووجه
الثاني انه تخمين قد يخطئ فلا خلاص فيه للعارض ولا للفقراء ولا للمالك ويصح حمل على
العارض الحاذق الذي لا يخطئ غالبا والثاني على العارض الذي قد يخطئ كما ان يبيع حمل
الاول على حال اهل الورع والثاني على عامة الناس بل منع الناس اليوم زكاة التمر والعنب
مطلقا كما هو مشهور ومن ذلك قول مالك واحمد الشافعي في الواجب من مذهبنا انه لا تجب
العش في الارض الخراجية مع حرمان الخراج في عينا والعشر في غلبتها مع قول ابى حنيفة انه لا يجب
العش في الارض الخراجية ولا يجمع العشر والخراج على انسان واحد فاما اذا كان الزرع لواحد
والارض لآخر وجب العشر على مالك الزرع عند الشافعي ومالك واحمد وابى يوسف ومحمّد
مع قول ابى حنيفة العشر على صاحب الارض فالاول مشدد والثاني مخفف فاما وجه
وجوب العشر على مالك الزرع اذا كان الزرع لواحد والارض لآخر فهو متوسط بين الامرين
لان صاحب الارض قد استفاد من الارض كما استفاد منها صاحب الزرع فوجب العشر الى مرتبة
الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان مالك الارض اذا جرها ففرضها على الزارع مع قول
ابى حنيفة انه على صاحب الارض ففي كل من القولين تشدد من وجه وتخفيف من وجه اخر
وتوجيه ههما كتوجيه ما تقدم انفا ومن ذلك قول الشافعي وانتم انه اذا كان لمسه ارض
او خراج عليها فباعها من ذمي فلا يخرج عليه ولا عشر في زرعه فيها مع قول ابى حنيفة لا يجب العشر
ومع قول ابى يوسف لا يجب عليه عشران ومع قول محمد عشر واحد ومع قول مالك لا يسلم
بغيرها مع فالاول مخفف والثاني مشدد يوجب الخراج والارض والعشر في الزرع والارض
ففيه تخفيف والخامس مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه صحيح بحكم الامر
الذي كان لها حال ملك المسلم فلا يحسن على الذمي خراج بقصد اصابته فيكون وجه الثاني
مرواة حال الذي في احدث الصغار عليه والدل على ملكه الارض المذكورة ومنه يعلم ان توجيه
قول ابى يوسف ومحمّد وجه قول مالك ان في بيع الارض المذكورة امانة لذلك امر على ان يبيع
عليها بملك تلك الارض واعراض كلماتهم بخلاف من كان يزرعها بالخراج فانه تحت حكم المسلمين
وقد مر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل بعض دهر المسلمين فزادها سكة حرث فقال
ما دخل هذا دار قوم لا دخل عليهم الذل اي لاجل الخراج الذي على ارض الحرث ولو كانت

الارض ملكا للانسان ما دخل داره ذل لانه يزرع في ملك نفسه بلاخراج والله سبحانه وتعالى اعلم

باب زكاة الذهب والفضة

اجمعوا على انه لا زكاة في غير الذهب والفضة من سائر الجواهر كالؤلؤ والزمرد ولا في المسك العنبر
عند سائر الفقهاء وحكى عن الحسن البصري وعمر بن عبد العزيز وجوب الخمس في العنبر وعن ابي يوسف
في اللؤلؤ والجوهر والبواقيت والعنبر الخمس لانه معدن فاشبه الركا زعن العنبرى وجوب
الزكاة في جميع ما يستخرج من البحر وجمعوا على ان اول النصاب في الذهب عشرون مثقالا وفي
الفضة مائتا درهم سواء كان ماضرين ام مكسورين ام تبرام نقرة فاذا بلغت
ذلك وحال عليها الحول ففيها ربع العشر وعن الحسن انه لا شئ في الذهب حتى يبلغ اربعين
مثقالا وجمعوا على تحريم التخاذل اواني الذهب والفضة واقتناءها على وجوب الزكاة فيها هذا
ما وجدته من مسائل الاجماع وانما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الزكاة
تجب فيما زاد على النصاب بالحسد مع قول ابي حنيفة لا زكاة فيما زاد على مائتي درهم
او عشرين مثقالا حتى تبلغ الزيادة اربعين درهما واربعه دنانير فيكون في الاربعين درهما درهم
ثم كذلك في كل اربعين درهما درهم وفي الاربعه دنانير ديناران فالاول مشدد والثاني
مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع وكون الزكاة لا تجب على فقير وانما تجب
على الغنى فلو ان الانسان يصير غنيا بالعشرين مثقالا من الذهب او بالمائتين من الفضة
لما كانت الزكاة وجبت عليه وصاحب هذا القول اخذ بالاحتياط للفقراء فجعل فيما زاد على
النصاب الزكاة من غير عقر عن الوقص وقول ابي حنيفة مخفف فيما زاد على النصاب الى الاربعين
وبه قال الحسن البصري في اول نصاب الذهب كما مر ثم انه لا فرق في وجوب الزكاة على من
ملك النصابين ان يكون من العوام او من اهل الكشف خلافا لما قاله بعض الصوفية
من انه لا تجب الزكاة الا على من يرى له ملكا مع الله تعالى اما من لا يرى له ملكا مع الله تعالى
كشفنا ويقتينا فلا زكاة عليه انتهى والحق انها تجب على الانبياء فضلا عن غيرهم لان في كل
انسان جزءا يدعى الملك من حيث انه مستخلف في الارض ولو لا ذلك ما صح له عتق ولا
بيع ولا شراء ولا غير ذلك فافهم فان هذه الامور ما صح من العبد الانسية الملكالية
فاياك والغلط والشطط عن ظاهر الشريعة ومن ذلك قول ابي حنيفة وملك واحد في احدى
روايتيه ان الذهب يضم الى الفضة في تكميل النصاب مع قول من قال انه لا يضم فلا ول
مشدد في وجوب الزكاة بالضم المذكور والثاني مخفف فيه فرجع الامر الى مرتبة الميزان و
وجه الاول انه كله مال واحد وان اختلف جنسه ووجه الثاني الوقوف على حد ما ورد من انه لا تجب
الزكاة في ذهب او فضة الا ان كان كل منهما نصابا ثم اختلف من قال بالضم هل يضم الذهب
الورق ويكمل النصاب بالآخرا وبالقيمة فقال ابو حنيفة واحد في احدى روايتيه يضم بالقيمة
ومثاله ان يكون له مائة درهم وخمسة دنانير قيمتهما مائة درهم فتجب الزكاة فيها وقال

مالك لا يكل نصابا الا بحسنه فلا يجب عليه زكوة اذا كمل بغير جنسه وتوجيه ذلك ظاهر بفهم ما سبق ومن ذلك قول ابى حنيفة واحمد ان من له دين لا ترم على مقرملى باذل لا يجب عليه الاخراج الا بعد قبض الدين مع قول الشافعي في القول الجديد انه يلزمه اخراج زكوة كل سنة وان لم يقبضه ومع قول مالك لا زكوة عليه فيه ان يقيم سنين حتى يقبضه فيزكاه لسنة واحدة وان كان ثمن قرض او ثمن مبيع وقال جماعة لا زكوة في الدين حتى يقبضه فيزكاه ويستأنف به الخول منهم عائشة وابن عمر وعلمة والشافعي في القديمر وابو يوسف فالاول والثالث وما وافقهما مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الدين كمال الصائغ فلا دين له صاحبه هل يصل اليه ام لا فقد مجال بينه وبينه ولو كان على مقرملى محال ينزل عليه لص في اخذ جميعه له وهذا خاص بالاصغر الذين في قبضتهم ضعف بخلاف قول الشافعي فانه خاص بقوى الايمان واليقين الذي راجى الحق تعالى ان لا يقطع بل يجازيه على ذلك اضعافا مضاعفة وكذلك قول مالك خاص بالاصغر لما تركته سنة واحدة اذا قبضه فانه لم يكن في قبضته وتصرفه حقيقة قبل ان يقبضه لعدم وصوله الى التصرف فيه بالمبيع الشراء مثلا فانه كان معدوما عنده وهذا ملحوظ عائشة وغيرها في اخراج كل الماضى بعد القبض كما تقدم ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك والشافعي واحمد في اظهر وايته انه يكره للانسان ان يشتري صدقته وانه ان اشترىها صح مع قول المالك واصحابه سطلان البيع فالاول مخفف في شراء الصدقة وصحة شرائها والثاني مشدد فيها ووجه الكراهية في القول الاول الفرار من صورة الرجوع في الصدقة بعد ان اخرجها عن ملكه للفقراء والمساكين وغيرهم من بقية الاصناف الثمانية وهذا خاص بمقام الاصغر كما ان من ابطل الشراء خاص بمقام الاكابر فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ائمة الثلاثة انه اذا كان لرب المال دين على احد من اهل الزكوة قدر كونه لم يجز له مقاصصة عن الزكوة وانما يدفع اليه من الزكوة قدر دينه ثم يدفعه الدين اليه عن دينه ثانيا مع قول مالك انه يجوز المقاصصة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان فالاول خاص بالاصغر الذي يخاف من محو دينهم ورافعته الى المحكام وحلهم ان المديون لم يدفع اليهم الدين والثاني خاص بالاكابر الذين لا يخافونهم ذلك وهذا نظير قول مالك بصحة البيع بالمعاطاة من غير لفظ يدل على البيع كما ياتي فانه خاص بالاكابر بخلاف قول الشافعي انه لا يصح الا بلفظ لانه خاص بالاصغر وهم اكثر الناس اليوم الذين يبيعون او يشترون ثم يذكرون ويحلفون وقد قال تعالى واشهدوا متابعتهم فلو لا اللفظ ما صح لنا شهادة بالببيع فافهم ومن ذلك قول الشافعي في صحه القولين واحمد انه لا يجب الزكوة في الحلى المصوغ من الذهب والفضة اذا كان مما يلبس ويعاير مع قول الشافعي في القول الاخر انه يجب فيه الزكوة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي ومالك في اظهر وايته انه لو كان لرجل حلى لا حاجة للنساء فلا زكوة فيه مع قول بعض اصحاب مالك بالوجوب به قال

الزهرى من أئمة الشافعية بناء على قوله أنه لا يجوز اتخاذ الحلي للإجارة فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر ومن ذلك قول الأئمة أنه لا يجوز تمويه السقوف بالذهب الفضة مع قول بعض أصحاب أبي حنيفة يجوز ذلك ولما دخل الشافعي دار محمد بن الحسن وجد سقوفها كلها موهنة بالذهب فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أنه أصاعة مال إلا أن يفعل ذلك باجتهاد ولعل ما فعله محمد بن الحسن كان كذلك ووجه الثاني أنه يزيد الإجرة لاسيما إذا كان مرقق فاعلى الأراطل والإيتام والعميان والله تعالى أعلم

باب زكاة التجارة

اجمعوا على أن الزكاة واجبة في عروض التجارة وعن داود أنها تجب في عروض الفينة ولكن ذلك اجمعوا على أن الواجب في عروض التجارة ربع العشر هذا ما وجدته من مسائل الاجماع وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا اشتري عبد للتجارة وجبت عليه فطرته وزكاة التجارة عند تمام الحول مع قول أبي حنيفة أن زكاة الفطر تسقط فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الزكاة وجبت في العبد من جهتين مختلفتين فلا مانع من وجوب الجمع بينهما ووجه الثاني أن العبد محسوب من مال التجارة فلا يجمع على مالك العبد زكاته لأن إخراجها للمالك متبرعا فلا يمنع ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد أن العروض للتجارة إذا كانت متزجة للماء ويتربص بها للنفاق ولا سوق تقوم عند كل حول ويزكيها على قيمتها مع قول مالك أنه لا يقومها كل حول ولا يزكيها ولو دام سنين حتى يبيعها بذهب أو فضة فزكى لسنة واحدة إلا أن يعود حول ما يشتري أو يبيع فيجوز لنفسه شهرا من السنة فيقوم فيه ما عنده ويزكيه مع الناضر أن كان له فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأمرين ظاهر لعدم ورود نص بكيفية الإخراج ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أحداقوله أنه إذا اشتري عرضا للتجارة بما دون النصاب اعتبر النصاب في طرفي الحول مع قول مالك والشافعي يتبرك مال النصاب في جميع الحول فالأول فيه تخفيف من حيث نقص النصاب في اثنا عشر يوما وجوب الزكاة وتشديد على المستحقين من حيث عدم إخراج الزكاة والثاني مشدد على المستحقين أيضا لعدم إخراج الزكاة إلا مع تمام النصاب في جميع الحول وتخفيف على صاحب المال بعدم وجوب الزكاة عليه إذا نقص النصاب في أثناء الحول فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الاعتبار بوقتي الانقضاء والوجوب فلا يتعدلهما الحكم ووجه الثاني مبني على قاعدة إطلاق التصرف وعدم انضباط الأمر ودام الربح توسعة على الناس وليس في ذلك نص في تعيين أحد الأمرين ومن ذلك قول مالك وأحمد أن زكاة التجارة تتعلق بالقيمة مع قول الشافعي في أحداقوله أنها تتعلق بالمال تتعلق الشركة وفي قول تعلق الرهن وفي قول بالدمنة ووجه كل من الأقوال ظاهر والله أعلم

اتفقوا على انه لا يشترط الحول في زكاة المعدن الا في قول للشافعي واجمعوا على انه يعتبر الحول في الركاز واتفقوا على انه يعتبر النصاب في المعدن الا باحقيقة فانه قال لا يعتبر النصاب بل يجب في قليله وكثيره المحسن واتفقوا على ان النصاب لا يعتبر في الركاز الا عند الشافعي فانه جعله شرطاً للوجوب هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك والشافعي في المشهور عنهما ان قدر الواجب في المعدن ربع العشر مع قول ابي حنيفة واهل ان الواجب الخمس فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي ان زكاة المعدن تختص بالذهب والفضة فلو استخرج من معدن غيرها من الجواهر لم يجب فيه شيء مع قول ابي حنيفة ان حق المعدن يتعلق بكل شيء يخرج من الارض مما ينابيع بالنار كالحديد والرصاص لا بالفيروز والنجوة ومع قول احمد يتعلق بالمنطبع وغيرها كالنخل فالاول مخفف والثاني تشديد والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول صفاء جوهر النقيين وكثرة رواجهما فكانا نقدان مضروبان ووجه الثاني اطلاق المعدن على كل منطبع ووجه الثالث مطلق الانتفاع ولكل من الاقوال وجه وتقدير مصرف ذلك راجع الى راي الامام فله ان يضع على اصحاب المعدن ما يراه احسن لبيت المال خوفاً ان يكثر مال اصحاب المعدن فيطلبوا السلطنة وينفقوا على العساكر فيحصل بذلك الفساد والمجد لله رب العالمين والله تعالى اعلم .

باب زكاة الفطر

زكاة الفطر واجبة باتفاق الائمة الاربعة وقال الاصم واسماعيل بن علية هي مستحبة واتفقوا على ان كل من لزمنه زكاة الفطر لزمنه زكاة اولاده الصغار ومال يملكه المسلمين كما اتفقوا على وجوبها عن الصغير والكبير وعن علي بن ابي طالب انها تجب على كل من اطاق الصلوة والصوم وعن سعيد المسيب انها لا تجب الا على من صام وصلى واتفقوا على انه يجوز تعجيل الفطرة قبل العيد بين يمين ووجه اتفاق الائمة الاربعة على وجوب زكاة الفطر كونها طهرة للصائم من الرث و غيره مما وقع في الصوم تعظيماً لصفة الصداقية التي تحمل الصائم باسمها ووجه قول الاصم وغيره انها مستحبة كون العيد لا تسلم له عبادة من النقص سواء الاكابر والا صاغر ما عدا الانبياء عليهم الصلوة والسلام فلذلك كانت مستحبة ويعم تعليل الوجوب بتعليل المستحب فتكون واجبة في حق من يقع الخلل في عبادتهم ومستحبة في حق الانبياء ومن ورثهم في المقام فانهم ووجه من قال انها تجب على الكبير والصغير كون الشارح صرح بذلك ووجه قول علي وابن المسيب القياس على الصلوة والصوم وذلك بالتمييز والقدر على المجموع ووجه جواز تعجيل الزكاة المذكورة قبل العيد بيومين فقط قرب ذلك من يوم العيد وما قارب الشئ اعطى حكمه فكان يوم العيد كالتمكين من ميقات الصلوة للوقت فانهم واتفقوا على انها لا تسقط بالتأخير بعد الوجوب بل تصير ديناً حتى تؤدى هذا ما وجدت من مسائل الاجماع والاتفاق

بين الأئمة الأربعة وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك والشافعي والجمهور أن زكاة الفطر فرض واجب بناء على أن الفرض هو الواجب وعكسه مع قول أبي حنيفة أنها واجبة ونسبت بفرض لأن الفرض كذا عند من التواجب لا من مشددة والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى ما تبنى الميزان ووجه الأول تعظيم السنة المحمدية كتعظيم القرآن من حيث شأنها ومرتبته في مرتبة ما أمر به القرآن في وجوب الفعل ووجه الثاني الفرق بين ما أمر به الحق تعالى في كتابه وبين ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم ونعم ذلك الاصطلاح من الإمام أبي حنيفة فإن نفس رسول الله صلى الله عليه وسلم يمدحه على ذلك من جهة رفع مرتبة الحق تعالى على عبده وإن كان لا يظن عن الهوى فهو نظير تخصيص الأنبياء في الدعاء لهم بلفظ الصلوة وإن كانت في اللغة هي الرحمة تفخيم شأنهم وتقريرا بين لفظ الترحم على الأولياء والترحم على الأنبياء عليهم الصلوة والسلام فإنهم ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أنها تجب على الشريكين في العبد المشترك وفي رواية لأحمد أن كل واحد من الشريكين يؤدى عن حصته صاعا كاملا مع قول أبي حنيفة أنها لا تجب على الشريكين عنه فالأول فيه تشديد واحد الروايتين عن أحمد مشددة وثالث تخفيف فرجع الأمر إلى ما تبنى الميزان ووجه الأول الأخذ بنوع من الاحتياط ووجه الثاني الأخذ بالاحتياط الكامل ووجه الثالث انصراف العبد في الحديث إلى من ملكه واحد فقط وإن كان المعنى يشمل المشترك فإنهم ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه يلزم السيد كونه عبده الكافر مع قول الأئمة الثلاثة أنه لا تجب عليه إلا في عبده المسلم فالأول مشددة والثاني مخففة ووجه الأول إطلاق العبد في بعض الأحاديث فشم الكافر ووجه الثاني أن الزكاة طهارة والكافر ليس من أهل التطهير مع تصريح الشارع بذلك في الأحاديث فحل أصحاب هذا القول المطلق على العقيدة هذا هو طعن حيث الأدب مع الشارع والأول أحسن من حيث براءة الذمة وعليه أهل الكمال من العالمين فيفعلون المطلق في محله والمقيد في محله هو ما من التشريع مع الشارع ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجب على الزوج فطرة زوجته كما يجب عليه نفقة ما مع قول أبي حنيفة أنه لا يجب على الزوج فطرة زوجته فالأول مشددة على الزوج والثاني مخففة عنه مشددة على الزوجة فرجع الأمر إلى ما تبنى الميزان ووجه الأول أن ذلك من كمال اللزاسة للزوجة ولا يليق بمحاسن الأخلاق أن يكلف زوجته بدل مال في تطهيرها من الرجز الظاهر والباطن ووجه الثاني أن مخاطبة هذه الزكاة أمناهي المرأة لعدم مصلحة ذلك عليها في دينها وإن كان الأولى من الزوج إخراجها عنها مكافأة لها على عانتها على غض طرفه في رمضان مجامعها أو بشبع نفسه برؤيتها فإنهم ومن ذلك قول أبي حنيفة أن من بعضهم وبعضه رقيق مثله فطرة علمه ولا علم ولا نصفه مع قول الشافعي وأحمد أنه يلزمه الفطرة بحريته ومع قول مالك في إحدى روايته أن على السيد النصف لا شيء على العبد مع قول أبي ثور يجب على كل واحد منهما صاع فالأول مخففة والثاني فيه تشديد وهو معنى قول مالك المذكور والثالث مشددة

الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ظاهر لان السيد لم يملكه كله والزكاة موصوفة بان تكون عن عبادة الله
لا عن بعضه ووجه الثاني مراعاة العدل وهو تكليف السيد ان يزكي عن العبد بقدر حصته والعبد لا مال له
يخرجه عن نفسه ووجه الثالث الاخذ بالاحتياط فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك ^{الشافعي} والشافعي
واحدا لا يعتبر في وجوب زكاة الفطر ان يكون المخرج يملك نصابا من الفضة وهو مائة درهم بل قالوا ان كل من فضل عن
وفوت من تلمذه نفقته يوم العيد ليلته شيء قدر زكاة الفطر وجبت عليه منع قول ابي حنيفة انها لا تجزئ
على من يملك نصابا كاملا فضلا عن مسكنه وعبد وفرسه وسلاحه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى ^{الشافعي}
الميزان ووجه الاول كون القدر المخرج في زكاة الفطر لا يسيرا فلا يشترط ان يملك صاحبه نصابا بخلافه وفيه العشر
في الفضة مثلا فان النفوس بما تجلت به ووجه الثاني الحاق زكاة الفطر باخرتها من زكاة النقد غيرها في
اعتبار تلك النصد ولكن ان اخرجها من يملك دون النصاب فلا بأس من ذلك قول ابي حنيفة انها تجب بطوع
فجر او يوم من شوال ثم قول احمد انها تجب بغروب الشمس ليلة العيد مع قول مالك والشافعي انها تجب بغروب شمس
ليلة العيد على الراجح من قوليهما ووجه القولين ظاهر ومن ذلك اتفاقهم على انه لا يجزئ تأخيرها عن يوم العيد
مع قول ابن سيرين والخفي انه يجزئ تأخيرها عن يوم العيد قال احمد وارجو ان لا يكون به بأس فالاول مشدد
والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول قياس يوم العيد على وقت الصلوات الخمس ووجه الثاني
كونه لم يرد في ذلك نص بوجوب تخصيص اليوم عند القائل بذلك واما خبر اغنواهم عن الطواف في هذا اليوم
فهو مجمل عنده على الاستحباب ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز اخراجها من خمسة اصناف من البر والشعير
والتمر والزبيب ولا قط اذا كان قوتا مع قول ابي حنيفة انها لا تجزئ في الاقطا اصل بنفسه وتجزئ بقيمتها وقال الشافعي
كل ما يجزئ في العشر فهو صالح لاجرا زكاة الفطر منه كالارز والذرة والدخن ونحوه فالاول والثالث فيه تخفيف
والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي انه لا يجزئ دقيق ولا سويق مع
ابي حنيفة انها يجزئان اصل بالقياس ما روي قال الانما طي من ائمة الشافعية ووجه ابو حنيفة اخراج القيمة
عن الفطرة فالاول مشدد على المخرج وعلى الفقراء والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول الاقتصاد على الوارد في ذلك ووجه الثاني ان الدقيق والسويق اسهل على الفقراء من الحبوب وذلك ان
يوم العيد يوم سرور ولا غنا في سرور يوم العيد لاستغنائهم عن تهية ما يكون ذلك اليوم بخلافه فلا
يجوزهم الى التعبد في تحصيل قوتهم المنقص لهم عن كمال السرور بخلاف الفقراء فانهم اذا اخذوا الحبوب سألوا الى غريبتهم ^{والجند} تنقيتها
وعجنتها خبز عادية ذلك ينقصهم السرور في يوم العيد الاول يقولنا مع الشارع هذا المعنى قسم الشعبين الاغنياء والفقراء فيكون
على الفقراء الشغل في تعبد الاغنياء الشغل الاخر قريبا بالعدل ولكن ان اخرج الاغنياء للفقراء الطعام للهيال الاكل لا تعبد كل من اقرب

الى تحصيل سرورهم عنى الفقراء وأما من جرد اخراج القيمة فوجهه ان الفقراء يصيرون بالخيار بين
 ان يشتري احد هم حبا وطعاما مهيا لكل من السوق فهو مخفف من هذا الوجه على الاغنياء و
 الفقراء فانه يوم اكل وشرب ويعال وذكر لله عز وجل فالطعام يسترا اجسام الناس وذكر الله
 يسترا واحمهم فيحصل بذلك السرور الكامل للارواح والاجسام وقد ذكنا ذلك مرة في ليلة الجمعة
 فصرا ناكل ونذكر فحصل لنا سرور لا يعادله سرور ومن شك فليجرب يكن بعد جلاء قلبه من
 الرعونات والادناس هذا ما ظهر لي في هذا الوقت من حكمة اخراج الحب الدقيق ونحوه
 وسمعت سيدنا عليا النخاس رحمه الله تعالى يقول المطلب من الاغنياء يوم العيد زيادة البر
 والاكرام للفقراء والمساكين ولذلك اوجب الشارع على الوالد اخراج الزكاة عن الصبي الذي لم يبلغ
 الطاقاة على الصوم توسعة على المساكين ولا فناء هناك صوم يكون معلقا بين السماء والارض
 حتى يؤمر الصبي بالاخراج انتهى والله اعلم ومن ذلك قول مالك واحمد ان اخرج التمر
 افضل من البر في زكاة الفطر مع قول الشافعي ان البر افضل ومع قول ابى حنيفة ان افضل ذلك
 اكثر ثمننا فالاول مخفف محمول على حال من كان التمر عندهم اكثر واهنى من البر والثاني محمول على من
 كان البر عندهم اكثر واهنى من التمر ووجه الثالث مراعاة الأكثر قيمة فانه مؤذن بانه ان
 طعاما اذ غلاء الثمن دائر مع شدة اللذة وكثرة النفع فخرج الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة
 الثلاثة ان الواجب صاع بصاع النبي صلى الله عليه وسلم من كل جنس من الخمسة اجناس السابقة
 مع قول ابى حنيفة انه يجوز من البر نصف صاع فالاول كالشدة والثاني كالمخفف
 ووجه كل منهما الاتباع للوارد عن الشارع وعن اصحابه فان معاوية وجعله جعلوا نصف
 الصاع من المحنطة يعدل صاعين من الشعير فلو لا انهم راوا في ذلك شيئا عن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ما قالوا به اذ هم اكثر الناس بعدا عن الراي في الدين ومن قال ان معاوية من اهل
 الاجتهاد قال بجحتم ان يكون فعل ذلك باجتهاد فخرج الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك
 قول الشافعي وجعلوا اصحابه ان مصر الفطرة يكون الى الاصناف الثمانية كما في الزكاة مع قول
 الاصطخري يجوز صرفها الى ثلثة من الفقراء والمسلكين بشرط ان يكون المزكى هو المخرج فان دفعها الى
 الامام لزمه تعميم الاصناف لكثرة ما في يده فلا يتعد رعيه التعميم مع قول مالك وابى حنيفة
 واحمد يجوز صرفها الى فقير واحد فقط قالوا ويجوز صرف فطرة جماعة الى مسكين واحد
 واختاره ابن مندو وابو اسحاق الشيرازي فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث
 مخفف وكذلك ما بعده فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الا قول ظاهر المعنى ومن ذلك
 قول ابى حنيفة انه يجوز تقديم زكاة الفطر على شهر رمضان مع قول الشافعي انه لا يجوز تقديمها
 الا من اول شهر رمضان ومع قول مالك واحمد انه لا يجوز التقديم عن وقت الوجوب فالاول
 مخفف والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان من قدم
 فقد عجل الفقراء بالفضل فلا يمنهم منه وسكت الشارع عن تعيين وقت الوجوب كما سكت
 عن بيان وقت انتهائه فجاء تعجيل الزكاة قبل يوم العيد ومن اول شهر رمضان وقبله ووجه الثاني

الاخذ بالاحتياط فقد يكون يوم العيد شرط في صحة الاخراج كاوقات الصلوات
الخمس اذ لم يجمع والحمد لله رب العالمين

باب قسم الصدقات

اتفق الاثمة الاربعة على انه يجوز اخراج الزكاة لبناء مسجد وتكفين ميت واجمعوا على تحريم
الصدقة المفروضة على بني هاشم وبني عبد المطلب وهم خمس بطون آل علي وآل العباس وآل جعفر
وآل عقيل وآل الحارث بن عبد المطلب اجمعوا على ان الغارمين هم المديونون وعلي ان ابن السليل هو
المسافر هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك
قول الائمة الثلاثة انه يجوز دفع الصدقات الى صنف واحد من الاصناف الثمانية المذكورين
في الآية انها الصدقات للفقراء والمساكين مع قول الشافعي انه لا بد من استيعاب الاصناف
الثمانية ان قسم الامام وهناك عاقل والا فالقسمة على سبعة فان فقد بعض الاصناف قسمت
الصدقات على الموجودين منهم ولكن ذلك يستوعب المالك الاصناف ان انحصر المستحقون في البلد
ودفعيهم المال ولا فيجب اعطاه ثلثة قلو عدم الاصناف في البلد وجب النقل او بعضهم مرد على
الباقين فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان
المراد من الآية الجنس ووجه الثاني ان المراد بهم الاستيعاب وهو احوط ومن ذلك قول
ابي حنيفة ان حكم المؤلفات قلوبهم منسوخ وهو احدى الروايتين عن احمد والشهيد من مذهب
مالك انه لم يبق المؤلفات قلوبهم سهم لغناء المسلمين عنهم والرواية الاخرى انه اذا احتيج اليهم
في بلد او نزع استأنف الامام لوجود العلة مع قول الشافعي في اظهر الاقوال انهم يعطون سهمهم بعد
رسول الله صلى الله عليه وسلم وان سهمهم غير منسوخ وهي الرواية الاخرى عن احمد فالاول
والثاني فيه تشديد وتضييق على المؤلفات وقول الشافعي مخفف عليهم فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الاول وما وافقه حمل من اسلم بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم على الاختيار
عدم الاكراه فلا يحتلج ان يعطي ما يؤلفه ووجه الثاني اطلاق المؤلفات قلوبهم فلم يقيده ذلك ببعضهم
صلى الله عليه وسلم فيعطى كل من اسلم في اي عصر كان لانه ضعيف القلب ناقص على كل حال لا يكاد
يلحق بقلب من ولد في الاسلام فافهم وقد اسلم شخص من اليهود في عصرنا هذا فلم يلتفت اليه
المسلمون بالبر فقال لي انا قد كنت على اسلامي فاني معيل واليهود جفوني والمسلمون لم يلتفتوا الي
فلولا اني كلمت له شخصا من العمال يكتب عنده بالقوت لصريح بالروة ومن ذلك قول مالك والشافعي
ان ما ياخذه العامل من الصدقات هو من الزكاة لا عن عمله مع قول غيره ان له عن عمله فالاول
فيه تخفيف على الاصناف والثاني فيه تشديد على العامل وقطع به له من اخذ او سأل
الناس في اخذ نصيبه اجرة لا صدقة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة
انه لا يجوز ان يكون عامل الصدقات عبدا ولا من ذل القربى ولا كافرا مع قول احمد انه يجوز
فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثاني ان العامل احبب فلا
يشترط فيه الكمال بالحرية والاسلام قال وانما من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولد عمه النبا

ان يكون عاملا وقال لم يكن الاستعمال على غسلة زغب الناس تشريفا له على وجه الذب لا الوجه وبوجه
 اول ان العبد يكتفى بنفقة سيده عليه وذو القربى اشرف فمعون من ان يكون احدهم عاملا تشريفا لهم كما
 يمنع من قبول الزكاة المفروضة والكافؤ يصلح ان يكون له حكم على المسلمين ولكن ذلك افتى العلماء بتجريم جمل الكافر
 جابيا المظالم وللخراج او كتابا او حاسبا ومن ذلك قول الائمة ان الرقاب هم المكاتب فيدفع اليهم سهمهم ليؤدوه في
 الكتابة مع قول مالك ان الرقاب هم العبيد فلا يجوز دفعهم من الصدقات اليهم وانما يشتري من الزكاة رقبة كانت
 فتعتق وهي رواية عن احمد فالاول مخفف والثاني مشدد فجمع الامر الى مرتبتي الميزان ولكل من القولين وجه ومن
 ذلك قول الائمة الثلاثة ان المزد بقوله تعالى في سبيل الله الغزاة مع قول احمد في ظهور رايته ان منه
 الحج فالاول مشدد لاخذ بالاحتياط لا تصرف الذهن الى الغزاة ببادي الرأي والثاني مخفف بجواز صرف مال الزكاة
 فوجه الامر الى مرتبتي الميزان ولكل من القولين وجه ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يصرف للغارم مع الغنى
 شيء من مال الزكاة مع قول الشافعي انه يصرف لهم مع الغنى فالاول مشدد على الغارم من ماله والثاني مخفف عنه
 فوجه الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول العمل بظاهر الآية والحديث والقرآن فانها تعطى ان القادر على فداء
 الغارم من ماله ليس محتاجا الى المساعدة وموضع الزكاة انها لا تصرف الا للمحتاجة ووجه الثاني ان الشارح
 اطلق الغارم في مصالح المسلمين فيعطى من مال الزكاة شتيعا له ولغيره على بذل المال في مصالح المسلمين في
 المستقبل فان من شأن غالي البشر ان يقدم غرامته لاصلاح ذات البين مثلا اذا لم يكن بينه وبينهم قرابة
 لا تشريسيما ان لم يكن يشكوه على ذلك او ذموه بل بما قال ثبت الى الله تعالى ان عدت اعمال خيرا الى مع من
 لا يستحقه وفي كلام الشافعي رحمه الله اصل كل عداوة اصطناع المعروف الى اللئام والله تعالى اعلم من ذلك
 قول ابى حنيفة ومالك ان ابن السبيل هو المحتار دون منشى السفر به قال احمد ايضا في ظهور رايته مع قول
 الشافعي انه كذا هو اي هو منشى سفره او محتار فالاول مشدد والثاني مخفف فجمع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
 الاول ان المحتار هو المحتال حقيقة والضرر اليه احوط بخلاف منشى السفر فقد يريد السفر ثم يترك لصلواته فيحتاج
 او يسترجعه ليصرف على المحتال من بقة الاصناف الثمانية ويحيا عن القائل بالاول ان الغالب على من يريد السفر
 ان يعضى سفره ومن ذلك قول ابى حنيفة واحمد بحسن الشخص ان يعطى زكوة ككل واحد لم يخرجها الى الغنى من
 اعتبار ذلك مع قول الشافعي قل لا يعطى من كل صنف ثلاثة فالاول مخفف والثاني مشدد فوجه الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
 الاول ان المارد يصيغ فقير الفقراء في اية انما الصدقات للفقراء والمساكين والجنس فكل من كان فقيرا اعطى الزكاة ولو كان جاهلا
 ووجه الثاني اخذ بالاحتياط لاحتمال ان يكون المارد بالمساكين والعاملين وما بعده في الآية جماعة من كل صنف
 دون الواحد من ذلك قول مالك والشافعي في اظهر قولييه واحمد في اظهر رايته انه لا يجوز دفع الزكاة الى الجاهل

واستثنى مالك ما اذا وقع باهل بلد حاجة فينقلها الامام اليهم على سبيل المنظر والاجتهاد بشرط
احمل في تحريم النقل ان يكون الى بلد تقصر فيه الصدقة مع عدم وجود المستحقين في البلد المنقول
منه وقال ابو حنيفة بكرة نقل الزكاة الا ان ينقلها الى قرابة محتاج او قصرهم صر حاجة من
اهل بلده فلا يكره فالاول فيه تشديد بشرطه المذكور فيه والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى
مرتبتي الميزان ووجه الاول وجود كسر خاطر الفقراء والمساكين وتخفيفهم من اهل بلده اذا خرج
زكاته عنهم مع تطلع نفوسهم اليها طول عامهم ووجه الثاني عدم الالتفات الى كسر خاطر
ذكره على سبيل الفرض لا الوجوب اذا المراد دفعها للاصناف التي في الآية وقوله في الحديث
صدقة تؤخذ من اغنيائهم فتدفع على فقرائهم يشهد للفقيرين لان قوله فتدفع على فقرائهم يشمل
فقراء البلد المزكي وفقراء غيرها اذ هم من فقراء المسلمين بلا شك ومن ذلك قول الائمة الاربعة
وعنيهم انه لا يجوز دفع الزكاة الى الكافر مع تجوز الزهري وابن شبرمة دفعها الى اهل الذمة
ومع تجوز مذهب ابي حنيفة دفع زكاة الفطر والكفارات الى الذمي فالاول مشدد ومقابله
مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول كونها طهرة وشرفا فلا يليق بذلك الا المحل
الذي هو محل رضی الله تعالى لا الكفرة الذين هم محل سخطه في الحالة الراهنة وان احقن حسن
الى ائمة وثم لتأييد ذلك قوله صلى الله عليه وسلم صدقة تؤخذ من اغنيائهم فتدفع على فقرائهم
واهل الذمة ليسوا من فقرائنا من حيث اختلاف الدين ووجه كلام الزهري وابن شبرمة ان
الزكاة وسيم المسلمين فيجوز دفعها الى الكفار مناسبتهم الى الوسم ومن هنا كره بعض المتورعين
الاكل من اموال الجوعى وقال انها اوساخ الكفار ومن كسبهم لها بالربا والمعاملات الفاسدة
وقال لم يكن السلف الصالح ياكلون منها وانما كانوا يصرفونها في جلف الدواب نفقة الخدام
تنزهاعنها على وجه الذب والكره لا على الوجوب والتجريد انتهى وعلى ما قرناه في مذهب
ابي حنيفة يكون المراد بفقرائهم في الحديث فقرائهم ادم وفقراء بلد المزكي من مسلم وكافر وقد
يكون من جرد دفعها الى الكافر انما قال ذلك باجتهاد فافهم ومن ذلك قوله المجتهد
رضي الله عنه في الغني الذي لا يجوز دفع الزكاة اليه انه هو الذي يملك نصابا من اى مال كان مع
قول مالك في المشهور ان الغني من مائة اربعين درهما وقال القاضي عبد الوهاب لم يجز مالك
لذلك حدا فانه قال يعطى من له المسكن والمخادم والدابة التي لا غنى له عنها وقال يعطى من له
اربعون درهما وقال للعالم ان يأخذ من الصدقات وان كان غنيا وذهب الشافعي ان الاعتبار
بالاكتافية فله ان يأخذ مع عذرها وان كان له اربعون درهما واكثر وليس له ان يأخذ مع
وجودها ولو قل مع علمها هو مقرر في كتب مذهبه وقال احمد الغني هو من يملك خمسين درهما
او قيمتها ذهباً وفي رواية اخرى عنه ان الغني هو من له شئ يكفيه على البوام من تجارة او اجرة
عقار او صناعة او غير ذلك فالاول مخفف على الاغنياء والثاني فيه تشديد عليهم والثالث مفصل
والرابع اشد تخفيفا على الاغنياء فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول القياس على معظم
ابواب الزكاة اذ الغنى فيها كلها هو من تلك النصاب سواء المواسي الحسن او النقود اذ لو لم يكن

غنياً بذلك لكان كالفقير لا تلزمه الزكاة ووجه الثاني أن الأربعين درهما يصيرها الإنسان
 ذاماً لكثير لا اعتبار بالتشريع لها في مواضع كقوله من صلى عليه أربعون شخصاً لا يشركك بالله
 شيئاً غفر له فجعل ذلك من حد الكثرة في الشفعاء والأربعون هم المراد بالعصبة أو القوة في سورة
 القصص ومن ذلك اعتبار حق الجار وأنه أربعون داراً من كل جانب ووجه الثالث أن الكفاية
 هي المراد من الغنى فكل من كان له شيء يكفيه عن سؤال الناس فهو غني ووجه الرابع أن الخمسين
 درهما هي التي تكفي صاحبها عن السؤال ولكل من هذه الأقوال وجه لأن كل شيء له من النقص الشارح
 فيه على امرأ معين فالعلماء فيه بحسب نظرهم ومدادكم وذكر الأربعين والخمسين جرى على
 الغالب من أحوال السلف فلا يكاد أحدهم يطلب من الدنيا في يده أكثر من هذا القدر
 ولا يفقد لا يكفي صاحب العيال الآن المائة درهم في طريق تجارتها ونفقتها فافهم ومن
 ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه يجوز دفع الزكاة إلى من يعتمد على الكسب لصحته وثبوته مع قول
 الشافعي وأحمد أن ذلك لا يجوز فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه
 الأول أن من كماله فهو في فقره قريب وأن كان قادراً على الكسب ويؤيده قوله تعالى يا أيها
 الناس اتقوا الفقر إلى الله أي إلى فضله فلا يستغنى أحد عن حاجته إلى الله تعالى وإنما علق
 الفقر في الآية بفضل الله لا بالله حقيقة لأن الحق تعالى لا يستغنى به من حيث ذاته وإنما
 يستغنى بامنه لا به فافهم فإن هذا هو الأدب مع الله تعالى فإن العبد إذا جاء رسول الله في إزالة
 ضرورته دله على الرخيف فما دفع الغنى عن الجوع إلا بالرخيف وحاصل ذلك أن الله تعالى علق الوجود
 ببعضه ببعض وسخره لبعضه ببعضاً وربطه ببعضه ببعضاً وإن كان الكل عنه بامره وتكوينه فافهم
 ووجه الثاني أن من قدر على الكسب فلا يجزئ له أخذ أسلحة الناس تنزهها له عنها وهذا خاص
 بالأكابرا أصحاب الأهل خاص بالأصاغر من قلت مرواته ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد
 في إحدى روايتيه أن دفع نكاته إلى رجل ثم علم أنه غني أجراه ذلك مع قول مالك والشافعي
 في أظهر قوليه أنه لا يجزئ وهو قول أحمد في الزانية الأخرى فالأول مخفف والثاني مشدد
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول ألاكتفاء بغلبة الظن بأنه فقير ووجه الثاني
 أنه لا يكفي إلا العلم ولا عبرة بالظن البين خطؤه ومن ذلك اتفاق الأئمة الثلاثة على أنه لا يجوز دفع الزكاة
 للوالدين وإن علوا ولا للمولودين وإن سفلوا مع قول مالك يجوز دفعها إلى الجد والمجددة وبني
 البنين لسقوط نفقتهم عنده فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
 ووجه الأول تشريف الوالدين والمولودين عن دفع أسلحة الناس إليهم قياساً على بني هاشم وبني
 المطلب فإن الزكاة إنما حرمت عليهم تشريعاً لهم وتقديساً لذواتهم وأرواحهم ولا فلو احتجوا إلى
 ذلك صرف إليهم منها كما أفتى به الإمام السبكي وجماعة قال بعضهم محل جواز إعطاء لهم عند الحاجة
 ما إذا لم يستغنوا بغير الزكاة من هبة وهدية ونحوهما لقول جدهم صلى الله عليه وسلم
 في الزكاة أنها لا تحل لجد ولا لآل محمد لكن يؤيد ما أفتى به السبكي مفهوم حديث أن لكم في
 خمس الخمس ما يكفيكم أيضاً فإن نفقة الوالدين والمولودين واجبة على الأغنياء منهم من باب

البر والاحسان وهم مستغنون بذلك عن اوساخ الناس مع عدم المنفعة عليهم من اولادهم غالباً
 كما اشار اليه حديث انت وما لك لا يبكي ووجه الثاني ان من كان ساقط النفقة لبعده وحجبه
 بالاقربين حكمه حكم غير القريب فيعطى من الزكاة فانهم ومن ذلك قول الائمة الثالثة واحمد
 في اخذك روايته انه لا يمنع من دفع زكوة الى من يرثه من الاخوة والاعمام وبنيتهم مع قول
 احمد في اظهر روايته ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان ووجه الاول عدم ناكل الامر بالانفاق عليهم كالاصول والفروع فربما اخل قريبهم الغنى بالاحسان
 اليهم فيكونون كالاغنياء فيعطون من الزكاة ووجه الثاني ان ترغيب الشارعي في الانفاق على القرابة
 لا يجوز القريب الى الاخذ من الزكاة فالقولان محمولان على حالين فمن اغناه قرابته
 عن سؤال الناس بانفاقه عليه فلا يحل له اخذ الزكاة ومن لم يغنه قرابته عن سؤال
 الناس بعد ما انفاقه عليه حل له اخذ الزكاة ومن ذلك قول الائمة الثالثة انه لا يجوز
 للرجل دفع زكوة الى عبد مع قول ابى حنيفة انه يجوز دفعها الى عبد غير اذ كان سيده فقيراً
 فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول ان نفقة العبد واجبة على السيد فهو مكلف بها عن الزكاة
 ووجه الثاني ان نفقة السيد قد لا تكفيه كما هو الغالب على التجار وغيرهم من الجلاء مع رداءة
 الرقيق في الغالب وعدم تنزهه عن اكله من اوساخ الناس فكانت الزكاة في حقه كاجرة الحمام
 يعلف منها الناضر ويطعم منها العبيد والاماء ومن ذلك قول ابى حنيفة واحمد في اظهر
 روايته انه لا يجوز للزوجة الغنية دفع زكوة لزوجها مع قول الشافعي يجوز ذلك وقال مالك
 ان كان يستعين بما اخذه من زكوةها على نفقتها لم يجز وان كان يستعين به في غير نفقتها كاولاده
 الفقراء من غيرها او نحوهم جاز فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث مفصل فرجع الامر الى
 مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك واحمد في اظهر روايته انه لا يجوز دفع الزكاة الى بنى عبد
 المطلب مع قول ابى حنيفة يجوز دفعها اليهم فالاول مشدد والثاني مخفف وكذلك القول
 في موالى بنى هاشم حرمها ابو حنيفة واحمد وهو الاصح من مذهب مالك والشافعي هو رجوع الى
 مرتبتي الميزان ووجه الاول قياس بنى عبد المطلب على بنى هاشم ووجه الثاني فيه عدم قياسهم
 عليهم لضعف وصلتهم برسول الله صلى الله عليه وسلم وان كانوا لم يقدروا رسول الله صلى الله عليه
 وسلم في جاهلية ولا اسلام ووجه تحريمها على الموالى للتشريف المشار اليه بقوله صلى الله عليه وسلم
 مولى القوم منهم اي وان لم يلحق بهم ووجه الثاني ان الموالى ليس لهم صلة في ذمة نسبتهم كوصلة
 ساداتهم على ان تحريم الصدقة عليهم انما محلها غناهم بما يعطونه من خمس الخمس فان منعوهم
 جازهم اخذ الزكاة الا ان كان هناك من يفيهم من نوع الهدايا او صدقات النقل على تر وسمعت
 سيدى عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول تحريم الصدقة على بنى هاشم وبنى المطلب
 تحريم تعظيم وتشريف وتنزيه لهم عن اخذ اوساخ الناس لانهم عليهم لواخذوها انتهي و
 في ذلك نظر فقد يكون منع رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم من اخذها تحريم كليفت
 فيا تشرون به والله تعالى اعلم

كتاب الصيام

اجمعوا على ان صوم رمضان فرض واجب على المسلمين، وانه احد اركان الاسلام واتفق الائمة
 الاربعة على انه يتحتم صومه على كل مسلم بالغ عاقل طاهر مقيم قادر على الصوم وعلى ان الحائض
 والنفساء يحرم عليهما الصوم ولو انهما صامتا لم يصح ويلزمهما قضاءه وعلى انه يباح للعامل
 والمرضع الفطر اذا خافتا على نفسيهما وولديهما لكن لو صامتا صح واتفقوا على ان المسافر والمريض
 الذي يروح برؤيه يباح لهما الفطر وان صاما صح وان تضر الكره وقال بعض اهل الظاهر لا يصح الصوم
 في السفر وقال الاوزاعي الفطر افضل مطلقا اي لان الشارع نفى البر في صوم السفر بقوله
 ليس من البر الصيام في السفر واتفقوا على ان الصبي الذي لا يطيق الصوم والمجنون المطبق جنونه
 غيرهما طيب به لكن يوم ربه الصبي لسبع ويضرب عليه لعشر واتفقوا على ان صوم رمضان يجب
 برؤية الهلال وبالكامل شعبان ثلاثين يوما واتفق الائمة على انه لا يثبت هلال شعبان بواحد
 او ثلثه يقبل واتفقوا على انه اذا روى الهلال في بلد قاصية انه يجب الصوم على سائر اهل الدنيا
 الا ان اصحاب الشافعي صحوا انه يلزم حكمه البلد القريب دون البعيد واتفق الائمة الاربعة على انه
 لا اعتبار بمعرفة الحساب والمنازل الا في وجهه عن ابن شريح بالنسبة الى العارف بالحساب
 واتفق الائمة الاربعة على وجوب النية في صوم رمضان وانه لا يصح الا بالنية وقال عطاء وزفر
 لا يفتر صوم رمضان الى نية واجمعوا على صحة صوم من اصم جنبا لكن يستحب له الاغتسال
 قبل طلوع الفجر خلافا لابي هريرة وسالم بن عبدالله في توغهما بطلان الصوم وانه يمسك
 ويقضي وقال حمزة والحسن ان اخر الغسل بعد لم يبطل صومه وبغير عذر بطل وقال الثوري
 ان كان في الفرض يقضي واتفقوا على ان الغيبة والكذب منه وهان للصائم كراهة شديدة وان صم
 الصوم في الحكم وقال الاوزاعي يبطل الصوم واتفقوا على ان من اكل وهو يظن ان الشمس قد
 غابت او ان الفجر لم يطلع ثم بان الامر بخلاف ذلك انه يجب عليه القضاء واجمعوا على من ذرعه
 الفقي لم يفسد خلافا للحسن البصري واجمعوا على ان من وطئ وهو صائم في رمضان عامدا من عذر
 كان عاصيا وبطل صومه ولزمه امساك بقية النهار وعليه الكفارة الكبرى وهي عتق سرقية فان
 لم يجد فصيام شهر من متتابعين فان لم يستطع فطعام مسكينين مسكينا وقال مالك هي على التحجير
 واجمعوا على ان الكفارة لا تجب في غير اداء رمضان وعن قتادة الوجوب في قضائه واتفقوا على ان
 من تمهلا لكل او الشرب صحيحا مقيما في يوم من شهر رمضان عليه القضاء وامساك بقية النهار
 واتفقوا على ان من افسد صومه بجره من رمضان بالاكل عامدا يجب عليه قضاء يوم مكانه فقط وقال
 اربعة لا يحصل الا باثني عشر يوما وقال ابن المسيب يصوم على يومه شهرا وقال الثوري لا يقضي
 الا بصوم الفريم وقال علي وابن مسعود لا يقضيه صوم الفريم واتفقوا على عدم صحة صوم من اغنى
 عليه طول نهاره وعلى انه لو نام جميع النهار صومه خلافا للشافعي عن الشافعية واتفقوا
 على ان من فاتته شئ من رمضان فمات امكان القضاء فلا تذكيره ولا اثم وقال طائفة
 وقتادة يجزى الا طعام عن كل يوم مسكينا واتفقوا على استحباب صيام الليالي البيض الثلث وهي

الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر هذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق وسياق
 ترجيحه أقول من خالف اتفاق الأئمة الأربعة في الباب ان شاء الله تعالى وأما ما اختلفوا فيه
 فمن ذلك قول الشافعي في امرج قوليه واحمد ان الحامل والمرضع اذا فطرتا خوفنا على الولد لزمهما
 القضاء والكفارة عن كل يوم مدم مع قول أبي حنيفة انه لا كفارة عليهما ومع قول ابن عمر وابن
 عباس انه يخرج الكفارة دون القضاء فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه فطرتا تفق به الولد مع امه ووجه الثاني ان الكفارة
 موضوعها ارتكاب المعاصي لا الماصورات الشرعية او المبهمة ووجه الثالث انه كان الواجب عليهما
 تحمل المشقة وعدم الفطر لاحتمال ان الصوم لا يضر الولد فلذلك كان عليهما الكفارة دون
 القضاء لاسقاط الصوم عنها بترجيح الفطر فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان من اصبح
 صائما ثم سافر لم يجز له الفطر مع قول احمد انه يجوز له الفطر واختاره المزني فالاول مشدد والثاني
 مخفف ووجه الاول تغليب الحضرة ووجه الثاني تغليب السفر فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك
 قول أبي حنيفة واحمد ان المسافر اذا قدم مفطرا وبرئ المريض او بلغ الصبي او اسلم الكافر
 او طهرت الحائض في اشاء النهار لزمهم امساك بقية النهار مع قول مالك والشافعي في الاصح
 انه يستحب فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
 نزول العدد المبني للفطر قبل زمة الصوم وان لم يحسب له لحمة رمضان وكذلك القول في بقية المسائل
 السابقة ووجه الثاني ان الامساك خارج عن قاعدة الصوم فان صوم بعض النهار دون بعض
 لا يصح فكان الدلائل بالمسك التدبير لا الوجوب فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان المرتد
 اذا اسلم وجب عليه قضاء ما فات من الصوم حال رده مع قول أبي حنيفة انه لا يجب فالاول
 مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول التغليظ عليه لانه امر متدا
 بعد ان ذاق طعم الاسلام ووجه الثاني انه لم يكن مخاطبا بالصوم حال رده لكفره وقد قال تعالى
 قل للذين كفروا ان ينتموا يفرهم فاذا سلف فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يصح صوم
 الصبي مع قول أبي حنيفة انه لا يصح فالاول مشدد في الصوم من حيث خطابه به على وجه
 التدبیر من باب فمن تطوع خيرا فهو خير له والثاني مخفف عنه لعدم صحتة منه من حيث انه
 صفة صمدانية لا يطبق التلبس بها ولا القيام باذنه عادة بخلاف البالغ فان الله تعالى يجعل له
 قوة تعينه على القيام باذنه وما يؤيد قول أبي حنيفة ان الصوم عن الاكل والشرب ما شرع الا
 لكسر شهوة النفس المحاصلة بتكرار الاكل جميع السنة والصبي الذي عمره سبع سنين مثلاً
 بعيد من اثاره شهوته للجوع بالاكل فكان صومه بالعبث اقرب بخلاف المراهق فرحم الله الامام
 ابا حنيفة ما كان ادق مداركه ورضي الله تعالى عن بقية الأئمة اجمعين فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي ان المجنون اذا افاق لا يجب عليه قضاء ما فات
 مع قول مالك انه يجب وهو احدى الروايين عن احمد فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان ووجه ما ظاهر ومن ذلك قول أبي حنيفة وهو الاصح من مذهبه

الشافعي ان المريض الذي لا يرجي برؤوه والشهيد الكبير لا صوم عليها وانما تجب عليها الفدية فقط
 مع قول مالك انه لا صوم عليها ولا فدية وهو قول للشافعي ثم ان الفدية عند ابي حنيفة واحمد
 نصف صاع عن كل يوم من براوتهم وعند الشافعي مد عن كل يوم فالاول فيه تشديد في المستثنين
 والثاني مخفف فيها فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر ومن ذلك قول الائمة الثلاثة
 وهو احدي الروايتين عن احمد انه لا يجب الصوم اذا حال دون مطعم الهلال غير اوقتر
 في ليلة الثلثين من شعبان مع قول احمد في اظهر الروايات عند صحابه انه يجب عليه الصوم قالوا
 ويتعين عليه ان ينويه من رمضان فالاول مخفف في ترك الصوم والثاني مشدد في فعله فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان قاعدة الوجوب لا تكون الا بدليل واضح او بينة او مشاهد
 وان لم يوجد هنا شيء من ذلك ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط وهو خاص باهل الكشف الذين
 ينظرون الهلال من تحت ذلك الغيم والقتر كما يشهد بذلك قول اصحاب احمد انه يتعين على
 الصائم ان ينوي ذلك من رمضان اذا الحزم بالنية لا يصح مع التردد وكان على هذه القسم سيدي
 على الخاص ووجهه كانا يكشفان ما تحت الغمام والقتر وينظران الشياطين وهم يصفدون
 ويرون في ابار والجار فيصيحان صامعين وغالب اهل مصر مفطرون ومعلوم ان الشياطين
 لا تصفد لاليلة رمضان وقال المخالف قد تصفد الشياطين اخر ليلة من شعبان ليدخل مضا
 وهم كالم مصفدون كما ان البليس يوسوس للعصاة في شعبان بالمعاصي التي يقع فيها في رمضان
 فاقوم ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لا يثبت هلال رمضان اذا كانت السماء مصحوبة الا بشهادة
 جمع كثير يرفع العلم بخبرهم واقا في الغيم فيثبت بعدل واحد جلا كان وامراة حرا كان او عبدا
 مع قول مالك انه لا يقبل في ذلك الا عدلان ومع قول الشافعي واحد في اظهر روايتهما انه يثبت
 بعدل واحد فالاول مشدد والثاني دونه في التشديد والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان ووجه الاول ان السماء اذا كانت مصحوبة فلا يخفى الهلال على جمع كثير من الناس
 بخلاف الغيم يخفى على غالب الناس فيكتفي بواحد كما قال به الشافعي واحمد في اظهر قوليهما
 ووجه قول مالك نزوله التثبت في العدلين لان ذلك عنده من باب الشهادة لا من باب الرواية
 عكس قول الشافعي واحمد في الراجح من قوليهما فرجع ابو حنيفة ومالك عثمان صوم رمضان
 على شان الصلوة تعظيما للشهر رمضان فانه يكتفي في دخول وقت الصلوة عندهما باخبار عدل
 واحد ومن شرف رمضان انه ليسد مجاري الشيطان من جسدين ادم ان لم يحرقه بغيبة
 بخبرهما ما مود انه يخرق الصوم بخلاف الصلوة لم يردنا فيهما انها حجة اي ترس يتي بها الشيطان
 كما ورد في الصوم فان الصائم الحقيقي لا يصير للمعاصي عليه سبيل من العام الى العام فاقوم ومن
 ذلك قول الائمة الثلاثة ان من راي الهلال وحده صام ثم ان راي هلال شوال افطر سرا مع قول
 الحسن وابن سيرين انه لا يجب عليه الصوم برويته وحده فالاول مخفف على الصائم مشدد
 في التثبت والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان المراد من اشتراط العدول
 في التثبت والعدول حصول العلم وقد حصل له العلم برويته هو وان لم يقبل الناس ذلك

منه ووجه الثاني ان الحرس قد يغلط بتبع المعنى الحاكم عليه كصاحب الزمة الصفرى يجد طعم
العسل قرافذ وقه صحيح وحكمه باطل فانهم ومن ذلك قول الائمة الثالثة انه لا يصوم يوم يوم
الشك مع قول احمد انه ان كانت السماء مصحية كره او مغمية وجب فالاول مشدد في الاحتياط
خوفا ان يدخل في رمضان ما ليس منه والثاني مخفف لعدم مشروعية الصوم فيه فرجع الامر
الى مرتبة تقي الميزان لكن قول احمد اولى بالعم من حيث الصوم فقد يكون من رمضان في نفس
الامر ويقتصر الزود في النية للضرورة ولا يضرنا صوم يوم نرائد ومن ذلك قول الائمة
الثلاثان للهلل اذا روى بالنهار نول ليلة المستقبلة مع قول احمد انه لا يروى قبل الزوال لليلة
الماضية او بعد الزوال فوايتان فالاول مخفف لعدم القضاء لليوم الماضي والثاني مفصل في
وجوب قضاءه فرجع الامر الى مرتبة تقي الميزان ووجهها ظاهر في ذلك القول في رواية احمد وثبت
بعد الزوال ومن ذلك قول الائمة الثالثة انه لا بد من التعيين في النية مع قول ابى حنيفة
انه لا يشترط التعيين بل ان نوى صوما مطلقا او نفلا جازا فالاول مشدد والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبة تقي الميزان ووجه الاول ان التعيين من جملة الاخلاص لما صوبه ووجه
الثاني ان المقصود وجوب الصوم في رمضان الذي هو ضد الفطرية فيخرج المكلف عن العهد
بذلك ومن ذلك قول الائمة الثالثة ان وقت النية في صوم رمضان ما بين غروب الشمس الى
طلوع الفجر الثاني مع قول ابى حنيفة انه لا يجب التعيين اى التبييت بل تجوز النية من الليل
فان لم ينولها اجزائه النية الى الزوال وكذلك قولهم في النذر للمعين فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف
فرجع الامر الى مرتبة تقي الميزان ووجه الاول الاخذ بالاحتياط والقياس على سائر
الاعمال الشرعية فان موضوع النية في اول العبادات الا ما استثنى ووجه الثاني الاكتفاء
بوجود النية في اثناء الصوم اذ الم يمض الكثر النهار كما في صوم النفل وصاحب هذا القول يجعل
النية هنا قبيل الفجر مستحبة لا واجبة تحصيل الكمال للصحة فانهم ومن ذلك قول الائمة
الثلاثة ان صوم رمضان يقتصر كل ليلة الى نية مجردة مع قول مالك انه يكفي نية واحدة من
اول ليلة من الشهر انه يصوم جميعه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة تقي الميزان
ووجه الاول القياس على المصلوة وغيره فان كل صلوة عبادة على حدتها فكذا القول في صوم
كل يوم لاسباهما مع تحلل كل ليلة بين كل يومين ربما يكون فيها اكل وشرب وجامع وغير ذلك مما يبطل
الصوم ووجه الثاني انه على واحد من اول الشهر الى اخره فالاول مخفف خاص بضعفاء الغرض
والثاني خاص بالاولياء الذين يحضرون مع الله تعالى يقتل بهم من اول الشهر الى اخره
بنية واحدة فاذا نوى احدهم في اول ليلة دام حضوره باستصحاب تلك النية ولا يقطعها
تحلل الليل فانهم ومن ذلك قول الائمة الثالثة ان صوم النفل يصوم بنية قبل الزوال مع قول
مالك انه لا يصوم بنية من النهار كالرأجب واختاره المزني فالاول مخفف والثاني مشدد
فرجع الامر الى مرتبة تقي الميزان ووجه الاول ما ورد من الاتباع في ذلك للشاذلي في تسعته على الامة
في امر النفل ووجه الثاني الاحتياط للنفل كالنفل كالفرض بجوامع ان كلا منهما ما صوبه شرعا

وقد قال صلى الله عليه وسلم من لم يبيت النية من الليل فلا صيام له فمثل النفل لا إطلاقه
 لفظ الصيام ويصح ان يكون الاول خاصا بالاصغر والثاني خاصا بالكابر وانهم ومن ذلك
 قول الاثمة لا بدعة ان صوم الجنب صحيح مع قول ابي هرويرة وسالم بن عبد الله انه يبطل صومه
 كما مر اول الباب انه يمسك ويقضي ومع قول عروة والحسن انه ان اخرج النفس بغير عذر بطل
 صومه ومع قول النخعي ان كان في الفرض يقضي فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث مفصل
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول تقرب الشارع من اصح جنبا على صومه وعدم امره
 بالقضاء ووجه الثاني ان الصوم يشبه الصفة الصمدانية في الاسم فلا ينبغي ان يكون صاحبها
 الا مطهر من صفات الشياطين والجن في حضرة الشيطان فاما يغتسل فكما تبطل صلوة من
 خرج من حضرة الله الخاصة فكذلك يبطل صومه من خرج من حضرة الله تعالى الى حضرة الشياطين
 ومن هنا يعرف توجيه القول المفصل واما وجه قول النخعي فهو ان الفرض لا يجوز الخوض
 منه بخلاف النفل فلذلك شد فيه بالقضاء لعدم تاديبه على وجه الكمال فالاول
 خاص بالاصغر والثاني خاص بالكابر وكذلك ما وافقه ومن ذلك قول الاوزاعي
 بابطال الصوم بالغيبة والكذب مع قول الاثمة بصحة الصوم مع النقص فالاول خاص بالاكابر
 والثاني خاص بالاصغر ومن غالب الناس اليوم فلا يكاد احد منهم يسلم له يوم واحد من غيبة
 او كذب ومن هنا اختلف بعض الفقهاء في جميع رمضان حفظ نفسه من الغيبة واسماعها من
 غيره ومن ذلك قول ابي حنيفة واكثر المالكية والشافعية ان الصوم لا يبطل بنية الخروج
 منه مع قول احمد بطلانه فالاول مخفف خاص بالاصغر والثاني مشدد خاص بالكابر فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الامام مالك والشافعي انه يفطر بالقيء عا مدا مع
 قول الامام ابي حنيفة انه لا يفطر بالقيء الا اذا كان ملء فيه ومع قول احمد في شهر رايانه انه
 لا يفطر الا بالقيء الفا حش ومع قول الحسن انه يفطر اذا ذرعه القيء فالاول وما قرب منه مشدد
 وفيه تشديد وقول الحسن مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ثبوت الدليل
 بالفطر من قاء عامدا ولم يفرق بين ان يكون ذلك قليلا او كثيرا ووجه الثاني وما وافقه ان القيء
 ليس مفطرا لذاته وانما هو لكونه يخلى المعدة من الطعام فيضعف الجسم فربما أدى الى الافطار
 خوف المرض الذي يبيح الفطر فلذلك شرط احمد وابو حنيفة القيء الكثير من ملء القم فاكثروا
 فان مثل لقمة او نحوها لا يحصل به ضعف في الجسد يؤدي الى افطار وهذه هي العلة الظاهرة
 في الافطار بالقيء نظير ما سياتي في الفطر بالحجامة من حيث ان كلا من القيء والحجامة يضعف
 الجسد الذي ربما افتأه الحكماء واهل الشريعة بوجوب الافطار فيها لحفظ الروح عن العدم
 والاضر الشديد لذلك لا يطاق عادة ووجه قول الحسن ظاهر لانه يتولد غالبا من الاكل
 والشرب الذي لم ياذن له الشارع فيه وهو الزائد عن حاجته فانه لو اكل حاجته لم يملك يقف
 باطنه ذلك فكان القول بالفطر اولى اخذ بالا احتياط فيقضي ذلك اليوم الذي ذرعه القيء
 فيه لان الانسان اذا خلت معدته من الاكل تصير الداعية تطلب الاكل وترجمه على الصوم

فيكون حكمه كالمكره ولا يخفى حكم عبادته فالعلماء مابين مبالغة في الاحتياط ومابين متوسط فيه فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو بقي بين اسنانه طعام فجري به ريقه لم يفطر ان عجز عن تمييزه وحجه وانما ان ابتلعه بطل صومه مع قول ابى حنيفة انه لا يبطل صومه وقوله بعضهم بالمحصنة وبعضهم بالسمنة الكاملة فالاول مخفف في عدم الإفطار ان عجز عن تمييزه وحجه مشدد في الفطر بابتلاعه ووجه الثاني ان مثل ذلك لا يورث في الجسم قوة تضاد حكمه الصوم فان الأصل في تحريم الأكل كونه يشتر الشهوة للعاصي او الغفلات ومثل المحصنة او السمنة لا يورث في البدن شيئا من ذلك لكن لما رأى العلماء ان تناول ما لا يورث شهوة لا ينضبط على حال سد الباب فانهم امناء الرسل على الشريعة بعد موتهم في كل زمان وليس لاحد من العارفين تعاطي نحو سمنة فيما بينه وبين الله اديا مع العلماء كما سياتي بيانه في مسألة الإفطار بادخال الميل في احليله اذ اذنه ويسمى مثل ذلك بتجريم التحريم السما خذ من نحو حديث كالرعي يرعى حول الحمى يوشك ان يقع فيه ونعم ما فعلوا رضي الله عنهم ونظير ذلك تحريم الاستمتاع بما بين السرة والركبة وان كان التحريم بالاصالة انما هو الجماع لما فيه من الدم المضرب بالذكرك كما حارب فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الحقنة تفتل الا في رواية عن مالك وكذلك التقطير في باطن الاذن والاحليل ولا سعال مفطر عند الشافعي ولم اجد لغيره في ذلك كلاما فالاول من اقوال الحقنة مشدد ورواية مالك مخفف فرجع الى مرتبة الميزان فوجه الاول ان ادخال الداء من الدبر والاحليل مثلا قد يورث في البدن قوة تضاد حكمه الصوم ووجه رواية مالك ان الحقنة تضعف البدن باخراجها ما في المعدة فلا تقطر واجاب صاحب هذه الرواية ان معنى انها تقطر اي يؤول امرها الى فطر الحقن لعدم وجود شيء تستغل فيه القوة الهاضمة فتصير تلدغ في الامعاء الى ان يحصل الاضطراب فيبطل الفطر واما قول بعضهم بالا فطار اذا بلغ الصائم حجر الا يتحمل منه شيء او ادخل الميل في اذنه او الخيط في حلقه ثم اخرجوه فهو سد للباب لانه ليس مطعوما للغة ولا شرعا ولا عرفا ولا يتولد منه قوة في البدن فان قلت هل للعالم فعل مثل ذلك فيما بينه وبين الله تعالى من انه لا يورث الشهوة المضادة للصوم قلت ليس له فعل ذلك اديا مع العلماء الذين افتوا بالفطر فقد تكون العلة في الإفطار علة اخرى غير اثار الشهوة فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الحجامة لا تقطر الصائم مع قول احمد انها تقطر الحاجم والمجهم فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول ان المنوع منه انما هو استعمال ما يقوى الشهوة لا ما يضعفها وقال ان دليل احمد مؤول بان المراد تسببا في الفطر اما المجهم فظاهر واما الحاجم فزجره عن ان يتسبب في افطاره واذن ان الجسم يضعف بخرجه الدم لاسيما ان كان الصائم قليل الدم فالتقطير ليس هو لعين الحجامة وانما هو لما يؤول اليه امرها فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك اتفاق الأئمة على انه لو اكل بشاكا في طلوع الفجر ثم بان انه ظلم بطل صومه مع قوله عطاء وداود واسحق انه لا قضاء عليه وحكي عن مالك انه يقضي في الغرض فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مفصل فرجع

الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول تقصيره بالاقدام على الاكل من غير علم او ظن ببقاء الليل
 ووجه الثاني انه لا تمنع من الاكل الا مع تبين طلوع الفجر ووجه الثالث الاحتياط للفرص
 بخلاف النقل لجواز الخروج منه وتركه بالكليية عند بعض الاثنية فافهم ومن ذلك قول
 ابى حنيفة والشافعي انه لا يكره الكحل للصائم مع قول مالك واحمد بركاهته بل لو وجد طعم
 الكحل في الحلق افطر عندهما وقال ابن ابي ليلى وابن سيرين يقطر بالكحل فالاول مخفف والثاني
 فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقول الثلاثة ظاهر
 ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان العتق والاطعام والصوم في كفارة الجماع في نهار رمضان
 عامدا على الترتيب مع قول مالك ان الاطعام اولي وانها على التحخير فالاول مشدد والثاني مخفف
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان العتق والصوم اشد من الاطعام وبلغ في الكفارة
 ووجه الثاني ان الاطعام اكثر نفعا للفقراء والمساكين بخلاف العتق والصوم لاسيما ايام الغلاء ومن
 ذلك قول الشافعي واحمد ان الكفارة على الزوج مع قول ابى حنيفة ومالك ان على كل منهما كفارة
 فان وطئ في يومين من رمضان لزمه كفارتان عند مالك والشافعي وقال ابو حنيفة اذ لم
 يكفر عن الاول لزمه كفارة واحدة وان وطئ في اليوم الواحد مرتين لم يجب بالوطء الثاني كفارة
 وقال احمد يلزمه كفارة ثانية وان كفر عن الاول فالاول مشدد على الزوج مخفف على الزوجة
 والثاني مشدد عليهم لاشتراكهما في التزوة والتعدد المذا في تحكمة الصوم ويقاس على ذلك ما
 بعده من قول ابى حنيفة واحمد في التشديد والتخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 قالوا وحكمة الكفارة انها تمنع من وقوع العقوبة على من جنى جنسية تتعلق بالله وحده او تتعلق
 بالله وبالخلق فتصير الكفارة كالغلة عليه تمنع من وصول العقوبة اليه من باب تعليق الاسباب
 على مسبباتها ومن ذلك اتفاق الائمة الاربعة على ان الكفارة لا تجب الا في اداء رمضان
 مع قول عطاء وقتادة انها تجب في قضاءه فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان ووجه الاول ظهور ان تلك حرمة شهر رمضان بين الناس بخلافه في القضاء فان
 الا نتركه لا يكره ويظهر له عين وان كان اداء القضاء واحدا عند الله تعالى فافهم ومن ذلك
 قول الائمة الثلاثة انه لو طعم الفجر وهو يجامع ونزع في الحال لم يبطل صومه مع قول مالك انه
 يبطل فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ظاهر ووجه
 الثاني مصاحبة اللذة والتزوة في حال النزوع فكان ذلك من بقية الجماع كما هو الغالب على
 الناس فكانه في حال النزوع متاذا في الجماع ويؤيد ذلك ما قاله ابو هاشم في نظيره من الخسارج
 من المغصوب انه ان تجرام حال خروجه ويصم ان يكون الاول خاصا بالاكابر الذين يملكون
 شهوتهم والثاني خاصا بالا صغار الذين تملكهم شهوتهم فافهم ومن ذلك قول ابى حنيفة
 والشافعي واحمد في احدي روايتيه ان القبلة لا غرم على الصائم الا ان حركت شهوته مع قول مالك
 انها غرم عليه ببطل حال فالاول مخفف خاص بالاكابر والثاني مشدد خاص بالا صغار
 من الاسباب عليهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو قبلى فامدى لم يقطر مع قول

احمد انه يفطر وكذلك لو نظر شهوة فانزل لم يفطر عند الثالثة وقال مالك يفطر فالاول في
المسئلتين مخفف والثاني منهما مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول في الاول
عدم انزال المني ووجه الثاني فيها ان المني فيه لذة تقارب المني ووجه الاول في المسئلة الثانية
عدم المباشرة ووجه الثاني فيها حصول اللذة المضادة لحكمة الصوم ولو لا ان تلك النظر تشبه
لذة المباشرة ما خرج المني منها فافهم ومن ذلك قول الاثمة الثالثة ان للمساافر الفطر بالا كل
الشرب والجماع مع قول احمد انه لا يجوز الفطر بالجماع ومتى ما جامع المسافر عند فعليه الكفارة
فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول اطلاق الشارع
الفطر للمساافر فشمّل الإفطار بكل مفطر ووجه الثاني ان ما جوزه للحاجة بتقديرها وقد احتاج
المساافر ما يقيه من الأكل والشرب فجوز الشارع له بخلاف الجماع فانه محض شهوة تضيق
القوة ويمكن الاستغناء عنها في النهار بالجماع في الليل فلا حاجة اليه في النهار
ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك ان من افطر في نهار رمضان وهو صحيح مقيم تلزم الكفارة
مع القضاء مع قول الشافعي في رجم قوليه واحمد انه لا كفارة عليه فالاول مشدد والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثاني عدم ورود نص عن الشارع في وجوب الكفارة
بن ذلك ووجه الاول التغليب عليه بانها كرهة رمضان وقد امن الشارع العلماء على شرايعته
من بعده وامرهم بالعمل بما ادى اليه اجتهادهم فافهم ومن ذلك قول الاثمة الثالثة ان من اكل
او شرب ناسيا لا يفسد صومه مع قول مالك انه يفسد صومه ويلزمه القضاء فالاول
مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول قوله صلى الله عليه وسلم عن اكل
او شرب ناسيا فانما يطعمه الله وسقاه ووجه الثاني نسبيته في النسيان الى قلة التحفظ
وان كانت الشهوة رفعت الاشتم عنه كنظائره من اكل طعام الغير ناسيا ونحو ذلك مع ان الامر لا
يحصل بالاكل عامدا قد حصل بالاكل ناسيا وهو اثار الشهوة المضادة للصوم ويصم حمل الاول
على حالة العامة والثاني على حال الخاص فرحم الله الامم ما كان ادق نظره وما حمل الله
بقية المجتهدين ما كان احبهم للتوسيع على الاممة ومن ذلك قول الاثمة الارابعة
ان من افسد صوم يوم من رمضان بالاكل والشرب عامدا ليس عليه الا قضاء يوم مكانه مع
بيعة انه لا يحصل الا بصوم ثني عشر يوما مع قول ابن المسيب انه يصوم عن كل يوم شهلا ومع
قول النخعي انه لا يحصل الا بصوم الف يوم ومع قول علي وابن مسعود انه لا يقضيه صوم
الدهر فالاول مخفف وابعد فيه تشديد والثالث مشدد والرابع اشد فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الاول سكوت الشارع عن الزام المفطر بشئ من اكل على قضاء ذلك اليوم ووجه البقية
التقليد على ذلك المفطر بغير عذر فعلا كل مجتهد على ذلك المفطر بحسب اجتهاده عقوبة له
ووجه قول علي وابن مسعود ان الله تعالى شرط ذلك الصوم في ذلك فلا يلحقه فيه صوم الابد
لانه في غير وقته الشرعي الاصل وقد قد منا فظير ذلك في الصلوة واستدلينا عليه بقوله تعالى
ان الصلوة كانت على المؤمنين كتبنا موقوتها كما استدللنا على قول علي وابن مسعود بمجد يسف

في ذلك فان قضاء صوم ذلك اليوم الذي افطرق فيه مثله لا عينه فافهم ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي ان من اكل او شرب او جامع ناسيا لم يبطل صومه مع قول مالك انه يبطل ومع قول احمد انه يبطل بالجماع دون الاكل والشرب وتجب به الكفارة فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول قوله صلى الله عليه وسلم من اكل او شرب ناسيا وهو صائم فانه اطعم الله وسقاه الله انتهى رحمه الله وسقاه فلا يبطل صومه لان الشائع اذا انتهى عن شيء من الاكل ثم صبه في جوفه المكلف من غير قصد المكلف فلا يبدل خل في جملة ما نهاه عنه فكانه استثنى ذلك المكلف من النهي فكان النهي في الباطن كالمنسوخ في حق هذا الناسي لا تنقضاء قصده وعدم انتهائه حرمة رمضان بالنسيات ووجه قول مالك بالبطان نسبتها الى قلة التحفظ كما مر ايضا حقه قريبا ووجه قول احمد ان الجماع للصائم بعيد وقوعه من المكلفين لغلبة التحفظ من الجماع على غالب الناس ولانه لا يقع من الصائم الا مع مقدمات تذكره به كضعف الدعية المتولدة من انجموع فلا يكره وتنتشر منه المجازحة لا بمسقة بخلاف من اكل او شرب ناسيا لكثرة تكرر وقوع ذلك بخلاف الجماع فافهم ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك والشافعي في ارجح قوليه عند الرافعي انه لو اكره الصائم حتى اكل او شرب او اكرهت المرأة حتى مكنت من الوطء لم يبطل صومها مع الاصح عند النووي من البطان وهو القول الآخر للشافعي ومع قول احمد انه يبطل بالجماع دون الاكل فالاول مخفف بناء على قاعدة الاكراه والثاني فيه تشديد بناء على ان الاكراه في ذلك ناد ولفظ الجمع في الثالث يشدده من فاته للصوم وهذا السار في حكمة الجماع يعرفها اهل الله لا سطر في كتاب ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك والناسي لم يمسك ماء المضمضة او الاستنشاق الى جوف الصائم من غير مبالغة بطل صومه مع قول الشافعي في ارجح قوليه وهو قول احمد انه لا يبطل فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الثاني ان سبق ماء المضمضة او الاستنشاق متولد من ما ذور فيه ووجه الاول ترك الاحتياط للصوم فهو مشروط بها اذا لم يخف سبق ماء المضمضة او الاستنشاق فان خافه وتضمن واستنشق ونزل الماء جوفه بطل صومه ومن ذلك قول مالك والشافعي واحمد ان من اخر قضاء رمضان مع إمكان القضاء حتى دخل رمضان اخر لزمه مع القضاء لكل يومه مع قول ابي حنيفة انه يجوز له التأخير والكفارة عليه واختاره المزني وقال الائمة الثلاثة انه لا يجوز تأخير القضاء فالاول في المسئلة الاولى مشدد والثاني مخفف وقول الائمة الثلاثة في عدم جواز التأخير مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاقوال الثلاثة ظاهر ومن ذلك قول الائمة الثلاثة باستحباب صيام ستة ايام من شوال مع قول مالك لا يستحب صيامها وقال في الوطء لم يبرأ احد من اشياخي يصومها واخاف ان يبطل انها فرض انتهى فالاول مشدد بالاستحباب ودليله ما ورد فيها انها كصيام الدهر والثاني مخفف لعدم الاستحباب لما ذكره من العلة وان كان قال ذلك مع اطلاعه على الحديث فيجوز ان لم يعم عنه فتترك العمل به من باب الاجتهاد فاذا وجد اجتهاده الى ان ترك تلك السنة

اولى من فعلها لضعف حديثها مع خوف وقوع الناس في اعتقاد فرضيتها ولو على طول السنين
 نظير ما وقع للنصارى في زيادة صومهم وفي الصحيح مرفوعا للتبعين سنن من قبلكم شيئا بشبر
 وضرعا بذرعا قالوا يا رسول الله اليهود والنصارى قال فمن فافهم ومن ذلك قول ابى حنيفة
 ومالك انه لا شيء بعد فروض الاعيان افضل من طلب العلم ثم الجهاد مع قول الشافعى ان الصلوة
 افضل اعمال البدن ومع قول احمد لا اعلم شيئا بعد الفرائض افضل من الجهاد انتهى ولكل من
 هذه الاقوال شواهد من الكتاب السنة فكل قول مع مقابله لا بد ان يكون ملحقا بالتشديد
 والتخفيف ووجه القول الاول ان العلم هو ميزان الدين كله فلو لا العلم ما علمنا مراتب الاعمال
 ولا فضل شئ على شئ ووجه كون الجهاد افضل على يكون بعد طلب العلم كون الجهاد يضعف كلمة
 الكفر ويمهد طريق الوصول الى العمل باحكام الدين واظهار شعائره ووجه كون الصلوة افضل
 اعمال البدن ان فيها مناجاة الله تعالى بمجاسته وان الله تعالى يجمع فيها سائر عبادات العالم
 العلوى والسفلى كما يعرف ذلك اهل الكشف والله اعلم ومن ذلك قول الشافعى واحمد ان
 من شرع في صوم نظوع او صلوة تطوع فله قطعهما ولا قضاء عليه ولكن يستحب له اتماهما
 مع قول ابى حنيفة ومالك بوجوب الاتمام ومع قول محمد بن الحسن لو دخل الصائم تطوعا على اخ له
 فحلف عليه افطر وعليه القضاء فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مراتب
 الميزان ووجه الاول ما ورد ان المنطوع امير نفسه فان شاء صام وان شاء افطر فحيثما خير
 الشارع العبد في الافطار وعده فلا يلزمه الاتمام ووجه وجوب الاتمام تعظيم حقة الحق جل وعلم
 عن نقض رابطة العبد معه تعالى ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم لمن قال له هل على غيري
 اى على الصلوة الخمس قال لا الا ان تطوع اى تدخل في صلوة التطوع اى فتكون عليك بالدخول
 وتالم تدخل فيها فليس عليك فالاول خاص بالعوام والثاني خاص بالاكابر من باب حسنات
 الاكابر وسيات المقربين فافهم ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك انه لا يكره افراد الجمعة
 بصوم مع قول الشافعى واحمد وابى يوسف بكرهه ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع
 الامر الى مراتب الميزان ووجه الاول ان الصوم يقرب استعداد العبد للحضور والوقوف
 بين يدى الله عز وجل في صلوة الجمعة وفي جميع يومها وليلتها الاية لانها كيوم عرفة عند
 اهل الكشف وذلك خاص بالاكابر الذين يحبون بالاكل والشرب عن شهواتهم اتهم في
 حضرة ربهم فيها ووجه الثاني ان يوم الجمعة يوم عيد والعيد لا صوم فيه انما المطلوب من العبد
 الافطار فيه وهو خاص بالاكابر الذين يفهمون اسرار الشريعة فان الجمعة فيها جمع القلوب على
 الله تعالى وذلك قوت للذواحم فقط فيصير الجمع ينازع الروح ويطلب قوة الجسماني ولا يسكن الا
 باكل الطعام وشرب الماء وذلك هو كمال السرد كما اشار اليه حديث للصائم فرجتان فرحة عند
 افطاره وفرحة عند لقاء ربه فمن صام من الاكابر يوم الجمعة نقص سرية فكل مقام رجال
 وهنا اسرارين وفيها اهل الله لا سطر في كتاب ومن ذلك قوم الائمة الثلاثة انه لا يكره
 للصائم الماء مع قضا الشافعى

الكرهية فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن ترك
السواك مع الجوع بغير سراحة القم ويتولد منه القلم وهو صفة الأسنان أو سودها فتصير رائحة
فيه فتدبر بجليسه ويتقدركرهة السواك فإزالة الضرر للناس مقدم على الكتاب الفضائل القاصرة
على صاحبها ووجه الثاني أن الرائحة الكريهة تولدت من عبادة فلا ينبغي إزالتها وأجاب
الأول بأن الصوم صفة صمدانية ولا ينبغي لصاحبها إلا التقديس والظاهر المحسية والمعنوية
ولذلك شد الشاهر في الغيبة والقيمة إذا وقع من الصائم زيادة على التخييم والقيم الحاصل
للمفطر وهو معنى قولهم ويستحب أن يصوم الصائم لسانه عن الغيبة فافهم والله تعالى

باب الاعتكاف

اتفق الأئمة على أن الاعتكاف مشدد وأنه قرب إلى الله تعالى وأنه مستحب كل وقت وفي
العشر الأخر من رمضان أفضل ليلة القدر واتفقوا على أنه لا يصح اعتكاف إلا بالنية وأجمعوا
على أن خروج المعتكف لما لا بد منه كقضاء الحاجة وغسل الجنابة جائز وعلى أنه إذا اعتكف
بغير المسجد الجامع وحضرت الجمعة وجب عليه الخروج لها وعلى أنه إذا باشر المعتكف
في الفرج عدا بطل اعتكافه ولا كفارة عليه وقال الحسن البصري والزهرى يلزمه كفارة
يمين وكذلك أجمعوا على أن الصمت إلى الليل مكروه وقال الشافعي ولو نذر الصمت في اعتكافه فتكلم
لا كفارة عليه وكذلك أجمعوا على استحباب الصلوة والقراءة والذكر للمعتكف وأجمعوا
على أنه ليس للمعتكف أن يتجر ولا يكتسب بالصنعة على الإطلاق هذا ما وجدته من مسائل
الاجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن ليلة القدر في شهر رمضان
خاصة مع قول أبي حنيفة أنها في جميع السنة فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى
مرتبة الميزان ووجه الأول ما ورد من تخصيصها في الأحاديث الصحيحة بشهر رمضان ولم يبلغنا
في حديث واحد أنها في وجه الثاني أن المراد بليلة القدر الجنس لكنهما في رمضان أكثر ظهورا
لرفق حجاب الناس بالصوم ومن علامة صدق من يزعم أنه رآها معرفة مقادير الشريعة
كلها تلك الليلة من طريق الأهم ولا يحتاج إلى مطالعة كتب الشريعة وسمعت سيبك عليا
الحواص رحمه الله يقول ليلة القدر هي كل ليلة حصل فيها للعباد تقرب من الله تعالى
قال وهو منزع من قال أنها في كل السنة وأخبرني أخي الشيخ الفضل الدين أنه رآها في شهر ربيع
الأول في مرجب وقال مع قول تعالى أنا أنزلناه في ليلة القدر أي ليلة القرب فكل ليلة حصل
فيها قرب فهي قدر انتهى وهو يؤيد قول من اختار من العلماء أنها تدور في جميع ليالي السنة ليحصل
العدل بين اللئالي في الشرف فإن تجلي الحق تعالى دائم كما بعثت ذلك أهل الكشف وروى الإمام
سعيد بن عبد الله لا يخرج من إقرار الإمام مالك رحمه الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
ينزل ربنا نزل في كل ليلة إذا بقي من الليل الثلث إلى سماء الدنيا فيقول هل
من سائل فأعطيه سر له هل من مبتلى فأعفيه إلى آخر ما ورد في الحديث
قال فإذا كان ليلة الجمعة نزل ربنا فيها إلى سماء الدنيا من غروب الشمس إلى خروج الأمام

صلوة الصلوات انتهى فربما ظن بعض الناس ان تلك الليلة ليلة القدر المشهورة بين العلماء وليس كذلك انما هي ليلة قدر اخرى ومن هنا قالوا اذا صادفت ليلة وتر من العشر الاخير ليلة الجمعة كانت قدر والحال انها مثلها لا عينها فظن الرائي انها هي فعلى هذا فكل اقوال العلماء في تعيينها صعبة ونقل ابن عطفية في تفسيره عن الامام ابى حنيفة انه كان يقول انها سرغت قال وهو مردود انتهى والحق ان مراد الامام ان ليلة القدر التي انزل فيها القرآن بعينها سرغت والا فمثل الامام ابى حنيفة لا يخفى عليه حكمها فانه من اهل الكشف وهم كلهم مجمعون على بقائها الى مقدمات الساعة فانهم ومن ذلك قول مالك والشافعي انه لا يصح الاعتكاف الا بمسجد والحجامع اولى وافضل مع قول ابى حنيفة لا يصح الاعتكاف الا بمسجد تقام فيه الجماعة وقال احمد لا يصح الاعتكاف الا بمسجد تقام فيه الجماعة وقال حنيفة لا يصح الاعتكاف الا في المسجد الثلاثة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد ولكن الثالث والرابع مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول مساعدة المعتكف على جمع قلبه في حضرة الله الخاصة بالمسجد فانه اخضع بشيئته بيت الله فاذا كانت الجماعة تقام فيه كان اشد في جمعية القلب لاسيما المساجد الثلاثة وسمعت عليا النخوص يقول يحتمل ان يكون اشتراط المساجد الثلاثة والمسجد الذي تقام فيه الجماعة او الجماعة خاصة باعتكاف الصاغر الذين يحتاجون الى شدة المعونة في جمع قلوبهم ويكون مطلق المساجد خاصا باعتكاف الاكابر فانهم ومن ذلك قول الشافعي في الجرد لا يصح اعتكاف المرأة في مسجد بيتها وهو المعتزل المهيأ للصلوة مع قول ابى حنيفة والشافعي في القديان الا فضل اعتكافها في مسجد بيتها بل يكره اعتكافها في غيره فالاول فيه تشديد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع فلم يبلغنا ان الشارع ولا احدا من عياله اعتكف في غير المسجد ووجه الثاني ان اعتكافها في مسجد بيتها استرها وقياسا على ما ورد في حديث فضل صلاتهن في قعود بيوتهن على صلاتهن في المسجد فجامع مطلوبية جمع القلب في الصلوة والاعتكاف جميعا فانهم وسمعت سيدي عليا النخوص رحمه الله يقول لا خلاف حقيقة بين من منع اعتكاف المرأة في بيتها وبين من اجازه لان الجواز خاص باماء الشياطين اللاتي يحصل بخروجهن محظور والمنع خاص باماء الله الصالحات اللاتي لا يحصل بخروجهن للمسجد محظور كرابعة وسفيانة قال صلى الله عليه وسلم لا تمنعوا اماء الله مساجد الله فان اماء الشيطان من حيث الافعال الرديئة بمنع من باب نفس عبد الدينار والدرهم ونظيره ايضا قوله تعالى عينا يشرب بها عباد الله استعبيد الاختصاص ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك اذا اذن الزوج لزوجته في الاعتكاف فدخلت فيه فليس له منعها من اتمامه مع قول الشافعي واحمد ان له ذلك فالاول مشدد على الزوج خاص بالاكابر والثاني مخفف عليه خاص بالصاغر فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول غلبة قيام التعظيم لحضرة الله التي دخلت زوجته فيها وفداء حظها والثاني تقديم حفظ نفسها لشدة فقره وضعف حاله وعمله باستغناء الحق تعالى عن جميع طاعات عباده وان اقبالهم الى جنته

وأدبارهم عنها عنده على حد سواء وما رجم الحق تعالى أقبالهم على أدبارهم إلا المصلحة تعود عليهم
 لا عليه تعالى فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد أنه لا يجوز الاعتكاف إلا بصوم
 مع قول الشافعي أنه يصوم بغير صوم فالأول مشدد وهو خاص بالأصاغر لضعفهم عن جمعية قلوبهم
 في اعتكافهم إذا افطروا وتناولوا الشهورات والثاني مخفف وهو خاص بالكابر الذين يقدرسون على
 جمعية قلوبهم مع الله تعالى في حال افطارهم وذلك لأنهم لا يكملون الأبقدر الضرورة فلا يؤثر
 فيهم افطارهم بحجب القلوب عنهم عن شهود خيرة ربهم فافهم ومن ذلك قول مالك وأحمد في إحدى
 روايتيه أن الاعتكاف لا يصح بدون يوم مع قول الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى أنه ليس زمان
 مقدر فيجوز اعتكاف بعض يوم فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
 ووجه الأول وهو خاص بالأصاغر أن استجداد حضور القلب بجمعه من أودية الشتات لا يصح
 بدون يوم في الغالب فيكون حقيقة الاعتكاف إنما هو قبيل الغروب واليوم كله دهليز لذلك وجه
 الثاني وهو خاص بالكابر أن الغالب على الكابر حضور القلب فلا يحتاجون إلى طول زمن في جمع شتات
 قلوبهم بل يجوز ما ينوي أحدهم الاعتكاف حصل له الجمعية عقب النية وذلك حقيقة الاعتكاف
 فإن حقيقة العكوف بالقلب على شهود حضرة الرب يحكم الاستحباب من غير تحليل
 حجاب كما هو مقام سهل بن عبد الله التستري رحمه الله فكان يقول أن في منذ ثلاثين سنة كلم
 الله والناس يظنون أني أكلمهم انتهى فالأول راعى حال الأصاغر والثاني راعى حال الكابر
 فافهم ومن ذلك قول الأئمة الرابعة الأحمدي رواية له أن من نذر اعتكاف شهر بعينه لزمه
 متوليا فإن أخل بيوم قضى تركه وقال يلزمه الاستئناف وإن نذر اعتكاف شهر مطلقا
 جاز له أن يأتي به متفعلا ومتفرقا عند الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة ومالك يلزمه التتابع
 وهو إحدى الروايتين عن أحمد فالأول من المسئلة الأولى فيه تشديد وقول أحمد فيها مشدد والأول
 من المسئلة الثانية مخفف والثاني فيها مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأقوال الأربعة
 ظاهر في كتب الفقه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو نوى اعتكاف يوم بعينه دون ليلته
 صح مع قول مالك أنه لا يصح الأصغر إضافة الليلة إلى اليوم وأنه لو نذر اعتكاف يومين متتابعين
 لم يلزمه اعتكاف الليلة التي بينهما مع الأصغر أبي حنيفة والشافعي في أصح القولين أنه يلزمه
 اعتكافها فالأول من المسئلة الأولى مخفف باعتكاف اليوم دون ليلته والثاني فيها مشدد
 وكذلك الحكم في المسئلة الثانية فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان فالتخفيف خاص بالكابر والتشديد
 خاص بالأصاغر الذين قلوبهم مشتتة في أودية الدنيا ومن ذلك قول أبي حنيفة
 ومالك إذا اعتكف بغير الجامع وخرج للجمعة لا يبطل اعتكافه مع قول الشافعي في أصح
 القولين أنه يبطل إلا أن شرط الخروج فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الأول ظن القائل به
 حصول شهود استحباب المعتكف أنه يبين يدي الله عز وجل من حين خرج من معتكفه إلى أن
 دخل الجامع فهو خاص بالكابر ووجه الثاني الظن به أن هذا اليهود يقطعهم بخرجه لأسباب
 أخبرنا المعتكف عن نفسه بذلك فافهم ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أن المعتكف إذا شرط

خروجه لعارض في قرية كعبادة مريض وتشيع جنازة جازله الخروج ولا يبطل اعتكافه مع
قول أبي حنيفة ومالك انه يبطل فالاول مخفف وهو خاص بالكابر والثاني مشدد وهو
خاص بالأصغر كما مر توجيهه في نظيره وقيل ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أصح قوليه
واحسان المعتكف لو باشر فيما دون الفرج بطل اعتكافه ان انزل مع قول مالك والشافعي في القول
الاخر انه يبطل اعتكافه انزل ام لا فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
والاول خاص بالأصغر لمساخنة بالوطء بغير انزال بخلاف الكابر ويجوز ان يكون الا مصدر
بالعكس فبما الكابر لا انزال لكنهم يملكون ابرهم بخلاف الأصغر فيجب احدهم عن حضرة
ربه بمجرد دلالة الحجاز وان لم ينزل ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يكره للمعتكف الطبيب
ولا البسي رفيع الثياب مع قول احمد بكرهه ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول
ان المعتكف في حضرة الله تعالى كالصلوة فلا يكره له التجمل بالطيب وليس بنفس من الثياب
ووجه الثاني ان المعتكف في حضرة الله كالعمر لا ينبغي له الترفه وكل من المرتبتين من رجال
فقوم بين يديه اعزاء بطاعة كاهن المجلس قوم بين يديه اذلاء اما التجمل الهيبة على
قلوبهم واما وقوعهم في سالف الزمان في مخالفة ولكن جمهور الانبياء والعلماء والاولياء على الدل بين
يدي الله كلما حضروا في صلاة او اعتكافا او غيرها ذاتا وصفة اى في نفوسهم وثيابهم فان فهم
ومن ذلك قول مالك واحسانه لا ينبغي للمعتكف اقراء القرآن والحديث والفقهاء لغيره مع قول أبي حنيفة
والشافعي ان ذلك مستحب ووجه ما قاله مالك واحسان اقراء القرآن والحديث والعلم لما يقع
فيه من الجدال والاشكال ورفع الصوت غالبا يفرق القلب عن المعنى المقصود امر الاعتكاف
وهو اشتغال القلب بالله تعالى وحده دون غيره ولذا اجمعوا على استعجاب تلاوة
القرآن والذكر والصلوة لعدم تغلق ذلك بالغير فان قال قائل ان قراءة القرآن والحديث والفقهاء
تفرق القلب عن الله تعالى بذهاب الفهم الى معانيها فاية تذهب بالقارئ الى الجنة وما فيها
فيشاهد بقلبه واية تذهب به الى النار وما فيها فيشاهد بقلبه واية تذهب به الى معنى الطلاق
او العدة او المواريث ونحو ذلك ولا يكاد من يقرأ القرآن يفقه عن هذه الامور فالجواب ان هذا
المقام هو الذي يقدر على الوصول اليه غالب الناس فهو خاص بالأصغر فلا يؤثر في مقامهم بذهاب
فهمهم الى معاني ما يقرأونه ويذكرونه بخلاف الكابر فانهم يتفكرون بهذه المعاني عن شهوة الحق تعالى
فيؤثر ذلك في مقامهم وما بقي الاخلاص لا يسلك مقام الكابر والكابر وهم الذين تذهب
افكارهم وعقولهم الى معاني القرآن والذكر ولا يتفكرون بذلك عن صاحب الكلام وتسميت
سبدي عليا الخواص رحمه الله يقول مسمى القرآن بالقرآن الا لكونه مشتقا من القرء الذي
هو اجمع فقوم مجمعون بتلاوته على فيه من الاحكام والمعاني والاعتبارات والتوجيهات والقواعد
والزواجر والاداب وقوم يجمعهم بتلاوته على الحق جل وعلا وحده وقوم يجمعهم بتلاوته
على الحق مع شهوة هذه الامور كلها فلا يجمعون بالحق عن الاحكام ولا بالاحكام عن
الحق ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء فاعلم ذلك

كتاب الحج

اجمع العلماء على ان الحج احرام كان الاسلام وانه فرض واجب على كل مسلم حر بالغ عاقل مستطيع في العمر مرة واحدة وانفقوا على من لزمه الحج فليحج روات قبل التمكن من ادائه سقط عنه الفرض واجمعوا على انه لا يجب على الصبي حج وان حج قبل البلوغ لا يسقط عنه فريضة الحج وانفقوا على استحباب الحج لمن لم يجد زادا لراحلة ولكنه يقدر على المشي وعلى صنعة يكتسب بها ما يكفيهِ للنفقة وعلى انه لا يلزم بيع المسكن للحج وعلى جواز النيابة في حج الفرض عن الميت وعلى انه لا يجوز ادخال الحج على العمرة بعد الطواف وانفق الامر بعبادة على وجوب الدم على الممتع ان لم يكن من حاضري المسجد الحرام وكذلك القارن وهو شاة وقال طاوس وداود لادم على القارن هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول ابي حنيفة وانه ان العمرة سنة لا فريضة مع قول احمد الشافعي امرحج قوله انها فريضة كالحج فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان اعمال العمرة داخلية في ضمن افعال الحج فكان العمرة المستقلة تنقل بالحج ووجه الثاني العمل بظاهر قوله تعالى واتموا الحج والعمرة لله اي اتوا بهما تامين فله يكتف بالحج عن العمرة وجمع بعضهم بين القولين فقال العمرة واجبة في غير اشهر الحج مرة واحدة في العمر مستحبة في اشهر الحج فهي في اشهر الحج كالطرفة الصغرى مع الكبرى تدخل فيها فان شاء العبد اكتفى عنها بالحج وان شاء فعلها مع الحج من حيث انها نوع خاص انتهى وفيه نظر فليتامل ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز فعل العمرة في كل وقت مطلقا من غير حصر يعني في العدد بذكره مع قول مالك بكونه ان يعتصر في السنة مرتين فالاول مخفف من حيث عدم الحصر خاص بالاكابر والثاني مشدد خاص بالاصاغر ويصح تعينه بالعكس فيكون الاول في حق الاصاغر والثاني في حق الاكابر من مقام الادب الكامل مع الله تعالى فهم يستحقون من دخول حضرة الله الخاصة الا في مثل كل سنة مرة او شهر مرة واحدة بخلاف الاصاغر فان احلهم ربما دخل حضرة الحق وخرج ولا يعرف شيئا من ادبارها فكانه لم يدخل فكان تكريره للعمرة مطلوبا وحيث ان يتحصل من ذلك التكرير مرة واحدة من عمر الاكابر فكل من الائمة اخذ بحكم فهم من راعى حال الاصاغر ومنهم راعى حال الاكابر وراعاه حال الاصاغر اولى لانه هو الطريق الذي فيه معظم الناس ووجه كراهة مالك الاعتناء في سنة مرتين عدم اطلاعه على دليل في التكرار وخوفه على المعتمر من الاخلال بحج البيت اذ امره مرتين في السنة بخلاف اعتناؤه في السنة مرة لان التقليم للبيت يحدث في قلب العبد كل سنة في حق المعتمر كما حرم او في كل شهر كما قال به بعض اصحاب مالك رحمه الله فهو نظير حدوث التقويم للبيت في كل خمسة اعوام في حق الحاج كما ورد فانهم ومن ذلك قول الائمة انه يستحب المبادرة بالحج لمن وجب عليه فان اخره بعد الوجوب جاز عند الشافعي لانه يجب عنده على التراخي وقال الائمة الثلاثة بوجوبه على الفور ولا يؤخر اذ وجب فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان لكن الاول خاص بالاصاغر

اصحاب الضرورات والعوائق الدينية والثاني خاص بالأكابر الذين لا علاقة لهم ومجربهم مرتفعة
فبستحيي احدهم ان يؤخر امر الله تعالى وقد بلغنا ان الله تعالى لما امر بالخليل عليه الصلاة
والسلام بالاختتان بادروا اختتن بالقاس المعبر عنه بالقدم فقالوا له يا خليل الله هلا صبرنا
حتى نجد المرسى فقال ان تأخير امر الله تعالى شديد اشمتى ومن ذلك قول الشافعي واحمدان
من مات بعد التمكن لا يسقط عنه الحج بل يجب الحج عنه من راس ناله سواء وصى به او لم يوص
به كالدين مع قول ابي حنيفة ومالك انه يسقط عنه الحج بالموت ولا يلزم ورثته ان يحجوا عنه الا ان
يوصي فيحجوا عنه من ثلثه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى المرتبة الميزان ووجه
القولين ظاهر ويصان يكون الاول في حق الخواص والثاني في حق احاد الناس ومن ذلك
قول ابي حنيفة واحمد انه يحج عن الميت من ديرة اهله مع قول مالك من حيث اوصى به
ومع المزاج من مذهب الشافعي انه من البيقات فالاول والثاني مشدد والثالث مخفف وهو اللائق
بمقام غالب الناس فان المحرم من ديرة اهله قليل ولما حج السلطان قايتباي احرم من قلعة الجبل بمصر
مرجه لله فعدوا ذلك من النوادر ومن ذلك قول الاثمة الثلثة بصحة حج الصبي باذن وليه
اذا كان يعقل ويميز ومن لا يميز يهرم عنه وولييه مع قول ابي حنيفة انه لا يصح احرام الصبي بالحج
فالاول مخفف فصحة الحج من الصبي دليله الاحاديث الصحيحة والثاني مشدد فيها وجه تعظيم
امر الحج وكثرة المشقة في تادية المناسك وفي اتيانه من البلاد البعيدة غالبا وكونه لا يصدر
لكمال التعظيم اللائق بالحج تعالى وبحضرته اذ هو اعظم مواكب الحق تعالى فلا يكون الا من كامل
في المعرفة بالله تعالى ولذلك قال القوم اعرف صاحب البيت قبل البيت ثم حج ولذلك
وجب في العمر مرة واحدة فانهم ومن ذلك قول الاثمة الثلثة بكراهة حج من يحتاج الى مسئلة
الناس في طريق الحج مع قول مالك انه ان كان له عادة بالسؤال وجب عليه الحج فالاول مشدد
والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وقول مالك في غاية التحقيق فان فيه جمعا بين القولين
بجمعهما على المعالين فيكره الحج في حق اهل المروءات كالعلماء والصالحين وغيرهم من ارباب المراتب
ولا يكره في حق اراذل الناس والمتجردين عن الدنيا من الفقراء فان قيل اي فائدة في اشتراط
وجود الزاد والراحلة ونفقة الطريق مع جواز فقده النفقة والزاد بوقوع ذلك
منه لو سرق لص او من الرحلة فالجواب فائدة ذلك ان من حصل الزاد والراحلة فقد سافر
تحت نظر الشارع فاستحق حمايته من الافات ولومات جوعا او تعباً كان طابعا لله تعالى بخلاف
من خرج للحج بلا زاد ولا رحلة ثم مات جوعا او تعباً فانه يكون عاصيا وما ضمن الشارع الكفاية
والمعونة الا لمن كان تحت امره فهو ولو ماتت دابته او سرق نفقته في كفالة الله عز وجل فلا بد ان
يسخر له من يقوم بكفايته في الطريق لادبه صم ربه فالعبد يحصل الزاد والراحلة ويعتقد بعد ذلك
على الله تعالى الذي هو خالق القوة في الرحلة والمنع بالنفقة والزاد لا على غيره وهذا من باب
اعقل وتوكل فعلم انه لا ينبغي لفقير ان يحج على التجارب اعتمادا على ما يقنع الله تعالى به عليه
في الطريق من غير زاد ولا رحلة ويقول ان الله عز وجل لا يضيع عنان في ذلك مخالفة لامر

الشارع وقد قال تعالى وتزودوا فان خير الزاد التقوى واتقون يا اولي الابواب فانم بالزاد الجسماني الذي هو الطعام والروحاني الذي هو التقوى وان يكون ذلك خلاصا لوجهه الكريم فان قوله تعالى واتقون اي في الزاد والعل في الحج فان قيل ان بعض مشائخ السلف كان معدودا من الاكابر وكان يخرج للحج وغيره بلا زاد وذلك نقص في الادب فكيف الحال فالجواب لعل ذلك وقع من هؤلاء قبل كما لهم في الطريق على ان احدهم كان لا يخرج الى السفر الى الحج او غيره بلا زاد ولا ماء لا بعد يا ضته نفسه في الحضرم را فربما صار احدهم يطوي الاربعين يوما واكثر لا يحتاج الى طعام ولا شراب فصاحب هذا الحال لا اعتراض عليه الا في تركه الكمال لا في الجواز ولو ان احدهم راض نفسه وعرف منها عدم الحاجة الى الطعام والشراب فكان يخرج ابدابا لم زاد ولو امره الناس بذلك لسفه رأيهم وانكره عليهم وقد حج اخي افضل الدين من مصر الى مكة باربعة ارغفة فاكل في كل ربع مرغيفا فاياك ان تتحكم على الناس بحكم واحد وتفتق باب الاعتراض على الفقهاء لا بعد شدة التفحص عن احوالهم والله اعلم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يصح حج من استخرج الخزنة في طريق الحج مع قول احمد انه لا يصح حجه فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان من سافر للخزنة للناس قد جمع بين حق الله تعالى وبين حق عباده وذلك خاص بالاكابر الذين لا يقصدون باعمالهم الدنياوية والاخرية الا وجه الله تعالى ولا يشغلهم احد الحقيق عن الاخر مع ان الخزنة غالبالا تكون الا في وقت يكون فيه فترغا من عمل المناسك فلا يقع في كسبه شبهة ولا في عمله في الحج شركة فمن اين جاءت الكراهة فتأمل اما وجه الثاني فهو محمول على حال الاصاغر الذين تكون همهم تمام مصروفه الى طلب الدنيا وذلك حال غالب الناس اليوم فمن الائمة من مراعى حال الاكابر ومنهم من مراعى حال الاصاغر من الغلمان والجملة واقوم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو غصبت ابنة فح عليها او مالا فح به انه يصح حجه وان كان عاصيا بذلك مع قول احمد انه لا يصح حجه ولا يجزيه فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الحرمة لامر خارج عن افعال الحج فلا يؤثر فيه البطالان وهو خاص بالا صاغر ووجه الثاني انه عاص بها فعل والعاصي يغضب الله عليه فلا يرضو عليه الا ان تاب ولا تقم توبته حتى يرد ذلك الحق الى اهل ومن لا تقم توبته لا يصح له دخول حضرة الله ولو دخل مكة فتحكمه حكم دخول البليس المسجون فهو ملعون ولو كان في حضرة الله تعالى فافهم وهذا خاص بالاكابر ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يجب الحج على مريضة عليه اجرة خفارة في الطريق مع قول مالك انه يجب عليه الحج ان كانت يسيرة ومن العدد فالاول مخفف والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر يصح حمل الاول على حال من يقدم ديناه على اخرته والثاني على عكسه ولا يكلف الله نفسا الا وسعها ومن ذلك قول الائمة الاربعة انه يجب السفر في البصر للحج اذا غلبت السلامة مع قول الشافعي في احد قوليه انه لا يجب فالاول فيه تشديد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول انه مستطيع عادة ووجه الثاني ان البصر

لا تؤمن حالته وقد تشهر به عظمة في تلك السنة فيغرق كل من في السفينة وليس يد احد
وثوق بما يقع في المستقبل فقد تسلم المركب خمس سنين متوالية وتغرق في ثلاث المرات بخلاف البر
فانه اذا غمر في الطريق يجد من يحمله غالبا من الحجج او عرب الوادي ويصم حمل الاول على من يترقه
الله قوة اليقين والتوكل والثاني على من كان بالضد من ذلك ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان
العاجز عن الحج بنفسه لمرض او من مائة لا يرجي من ربه منها او لهرم ووجد
احدة من الحج عنه لزمه الحج فان لم يفعل استقر القدر في
في ذمته مع قول احمد انه لا يجب عليه الحج وانما يجب الحج على من كان مستطيعا
بنفسه خاصة فالاول مشدد في استقرار الفرض في ذمته والثاني مخفف فرجع الامر
الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الحج يقبل النيابة في حق الاصاغر من باب قولهم لعلى ابراهيم
اوارى من يراهو حيث كان عاجزا عن تحمل تلك المشقة الواقعة في سفره لحضرة محبوس به ووجه
الثاني انه لا يشفي المحبين رسالة بسلام ولا رسول لاسيما والمقصود الاعظم من الحج تقديس
الذوات الواردة على تلك الحضرات وتقديس النائب لا يغني عن تقديس من استأجره
بل يجب على الكابران يذهب احدهم لتلك الحضرة ولومات في الطريق لقوله تعالى ومن يخرج
من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع اجرة على الله فافهم وقد تشددا
فوالله ما يشفي الغليل رسالة ولا يشتكي شكوك المحب رسول
ومن ذلك قول الائمة الاربعة الا في رواية لا بي حيفة انه لو استاجر من الحج عنه وقع الحج عن
المحج عنه مع قول ابي حيفة في هذه الرواية انه يقع عن الحاج والمحج عنه ثواب النفقة فالاول
مخفف عن المحج عنه والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه هذين القولين
قريب من التوجيهين فيما قبلها فافهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الاعشى اذا وجد من يقوده
لزمه الحج بنفسه ولا يجوز له الاستئابة مع قول ابي حيفة انه يلزمه الحج في ماله فيستتيب
من الحج عنه فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه هذين القولين كوجهيهما فيما قبلهما فالاصاغر
يستتيبون والاكابرة يحجون بانفسهم طلبا لتقديس ذواتهم ومن ذلك قول ابي حيفة واحمد
والشافعي في اصح القولين انه لا يجوز الاستئابة عن الميت في حج التطوع بخلاف حج الفرض
فانه يجوز بالاتفاق كما مر اول الباب مع قول الشافعي في القول الاخر انه يجوز الاستئابة
في حج التطوع عن الميت فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
ان حج الفرض لا رخصة في تركه فمن عجز عن مباشرة بنفسه جازت النيابة فيه بخلاف حج
التطوع لا ضرورة اليه ويجوز تركه مع القدرة ووجه القول الاخر للشافعي انه قرينة على كل حال
فتجوز الاستئابة فيه كالفرض بخلاف القرينة وان تفاوت الوجوب والندب ومن ذلك قول الشافعي
واحمد في اشهر روايتيه انه لا يجوز لمن لم يسقط عنه فرض الحج ان يحج عن غيره فان حج عن غيره
وعليه فرضه انصرف الى فرض نفسه مع قول احمد في الرواية الاخرى انه لا يعتقد احرامه
لا عن نفسه ولا عن غيره ومع قول ابي حيفة ومالك انه يجوز مع الكراهة مباهلة فالاول فيه

تشديد والرؤية الثانية عن أحد مشددة والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه
الاول ان الأمر بالجمع ولا ينصرف إلى فرض العبد يخرج عما كلف به فاذا فعل ما كلف به جاز له
الحج عن غيره ووجه رواية أحمد ان أحرام الجمع عن غيره مع بقاء الفرض عليه هو خاسر عن
قواعد الشريعة وكل عمل يخالف الشريعة فهو مردود مطلقا ما لعمد صحة أصلا وما لنقصه
كالصلوة المندرج ووجه الثالث حمل النهي الوارد في ذلك على الكراهة دون التحريم لانه
من باب الاشارة بالقرب الشرعية وقد منع بعضهم الكراهة اذا كان ايثار العبد اخاه بالقرب
فتيما بحق الاخوات لا رغبة عن الطاعة فافهم ومن ذلك قول الشافعي وأحمد انه لا يجوز ان
يتفطر بالجمع من عليه فرض الحج فان أحرم بالنقل انصرف إلى الفرض مع قول أبي حنيفة والاول انه يجوز
ان يتفطر بالجمع من عليه حج الفرض وينعقد أحرامه بما قصده وقال القاضي عبد الوهاب
لما لم يكن عندى لا يجوز ذلك لان الجمع عندنا على الفور فهو مضيق كما يضيق وقت
الصلوة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه القولين معلوم
سبق في نظائره قريبا ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يكره الجمع بأحد هذه الكيفيات الثلاث
المشروعة على الإطلاق وهي لأفراد المتمتع والقرآن مع قول أبي حنيفة بكراهة القرآن والمتمتع للمكي فالاول
مخفف والثاني فيه تشديد ووجه الاول ثبوت كل من الكيفيات الثلاث عن الشارع صلى
الله عليه وسلم فعلا وتقريراً من غير شوك هي عن ذلك ووجه الثاني ان المتمتع والقرآن
للمقيم بمكة لا حاجة اليه لما عنده من الراحة وعدم التعب بخلاف الأفاقي والعلماء امناء على
الشريعة فلم ينصقوا ويوسعوا في كل شيء لا ترده قواعد الشريعة فافهم ومن ذلك قول
الأئمة الثلاثة ان لأفراد فضل من القرآن والمتمتع مع قول أحمد والشافعي في أحد قوليه ان المتمتع
افضل من الأفراد فالاول مشدد خاص بالأكابر والثاني مخفف خاص بالأصاغر وهو حال غالب
الناس اليوم لضعف أبدانهم وإيائهم عن تحمل المشقة أيام الأفراد مع انشراح القلب ولا عانة المتمتع
على تحصيل الحج للبرود واختاره جماعة من أصحاب الشافعي من حيث الدليل وقد رأيت شخصا
من أخواننا أحرم بالجمع على وجه الأفراد فورمت راسه ووجهه وصار عبقة في الحج ثم ندم
وكان ذلك في أيام الشتاء فيجمل قول من قال الأفراد افضل على ما أؤلم تحصل له تلك المشقة
الشديدة ومن ذلك قول أبي حنيفة والاول انه يجوز ادخال الجمع على العمرة قبل الطواف والوقوف
مع قول أحمد والشافعي في أحد قوليه ان ذلك لا يجوز بخلاف ادخاله عليها بعد الطواف
فانه يجوز بالاتفاق كما مر اول الباب لانه قد اتى بالمقصود فالاول مخفف والثاني مشدد
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الاول ان العبد قد ربط نيتته مع الله تعالى على فعله
العمرة فلا ينبغي له تغييرها لعبادة أخرى ولو كانت افضل منها كما لا يجوز ان يدخل في فرض
الظهر ثم يجعله عصرا ولا في صلاة نفل ثم يجعلها فريضة ووجه الثاني المسامحة في مثل
ذلك مع ان الحج فيه عمل العمرة وزيادة وفي الحديث دخلت العمرة في الحج إلى الابد
وهذا السر لا يعرفها اهل الله تعالى لا تسطر في كتاب ومن ذلك قول الأئمة الأربعة انه يجب على

القارن دم كدم التمتع وهو شاة مع قول طائوس داود انه ليس لعدم ومع قول بعض الاشعة ان عليه بدنة فالاول فيه تشديد والثاني مخفف والثالث مشدد فرجع الى مرتبة الميزان ووجه الاول حصول الاتفاق بالقران كما يحصل بالتمتع من حيث قرب زمن احرامه ومن حيث ان كل فعل يقوم مقام فعلين ووجه الثاني عدم ورود امر في ذلك كما ورد في التمتع ووجه الثالث شدة التغليظ على القارن مع سهول البدنة عليه وهو خاص بالاكام وقد حج سفيان الثوري مائشيا جافيا من البصرة فتلقاه فضيل ابن عياض من مسجد عائشة فقال له هذا اتخذت لك نعلا اودابة فقال يا فضيل ما يرضى العبد الابن اذا اتى لمصالحته سيده بعد اباقة وسوء اجرامه وعدم الخسفة به مع استحقاقه خسفة الارض به الا ان ياتي مراكبا مستعلا والله لو سجدت على الحجر لكان قليلا فضلا عن انياني لمصالحته تعالى حافيا راجلا وفي رواية وهل ينبغي يا فضيل لمن جاء يصالح سيده ان ياتي الى حضرته راكبا انتهى ومن ذلك قول الشافعي في رواية ان حاضري المسجد الحرام هم من كان على دون مسافة القصر من مكة مع قول ابي حنيفة هم من كان دون الميقات من الحرم ومع قول مالك هم اهل مكة وذو طوى فالاول خاص باهل التعظيم التام لله تعالى ومشهورهم في حضرته الخاصة ماداموا على دون مسافة القصر من الحرم والثاني خاص بالاكابر فان بعض المواقيت اكثر من مسافة القصر والثالث خاص بالا صاعرا الذين لا يقوم ذلك التعظيم في قلوبهم الا ان كانوا في مكة او بفنائها وقد اسقط الحق تعالى الدم عن حاضري المسجد الحرام لكونهم في حضرته كما مر مجلس السلطان لا يكلفون بما يكلف به غيرهم من الخارجين عن حضرته وهذا اسرايد وقها اهل الله تعالى لا تشطروني كتاب ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي ان دم التمتع يجب بالاحرام بالحج مع قول مالك انه لا يجب حتى يرمى جرة العقبة واما وقت جواز الذبح فقال ابو حنيفة ومالك انه لا يجوز الذبح للهدى قبل يوم النحر وقال الشافعي ان وقته بعد الفراع من العمرة فالاول من المسئلة الاولى مشدد والثاني منها مخفف والاول من المسئلة الثانية فيه تخفيف والثاني منها فيه تشديد من جهة تاخير الذبح لو كان اراد تقديمه فرجع الامر الى مرتبة الميزان في المسئلتين ووجهها ظاهر ومن ذلك قول مالك والشافعي انه لا يجوز صيام الثلاثة ايام لمن فقد الهدى الا بعد الاحرام بالحج مع قول ابي حنيفة واحدا في حدى الروايتين ان له صوما اذا احرم بالعمرة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وقوله تعالى ثلاثة ايام في الحج يشهد للقولين فان العمرة حج اصغر ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي في اظهر قوليه انه لا يجوز صوم ثلاثة ايام في ايام التشريق مع قول مالك والشافعي في القديم واحدا في روايتيه انه يجوز صوما في ايام التشريق فالاول مشدد في عدم الصيام من حيث ان القوم في ضيافة الله عز وجل في ايام العيد ولا يليق بالضيف ان يصوم عند من كان في بيته الا باذنه وهو لم يصح بالاذن له بالصوم وفي الحديث ايام مني ايام اكل وشرب وبغال وذلك ليكمل للقوم السرور فان الاجساد لا يحصل لها سرور الا بالقطر فامراد الحق تعالى للحج حصول السرور لراحم بشهود كونهم في حضرته ولا جسامهم باكلهم

وشر بهم فيها كذلك انتهى ويؤيد هذا المعنى الذي ذكرناه حديث للصائم فرحتان فرحة عند افطاره وفرحة عند لقاء ربه نفرحة الاجساد بالافطار وفرحة الارواح بقاء الله تعالى اي بكشف المحاب عن قلب العبد في حياته وبعدها انه اذا كشف حجاب راي ربه اقرب اليه من جبل الوريد فلا يعلم قدر سرور العبد ولا قدر فرحه في تلك المحضرة الا الله عز وجل واما قول مالك ومن وافقه انه يجوز صوم ثلاثة ايام في ايام التشريق فهو خاص بالاصاغر الذين هم في حجاب عن حضرة شهودا واحم للحق جل وعلا فيقوم غداء الارواح وغذاء الجسم فيحصل لهم الضعف العظيم عن عمل الناسك مع ما في ذلك من المساعدة لبراءة الذمة بما ازمهم الحق تعالى به من الصوم في الحج فنكّل امامه شهد ربما يخفى على بعض عقليه فاعلم ذلك ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يفوت صوم الثلاثة ايام بفوت يوم عرفة مع قول ابي حنيفة انه لا يسقط صومها ويستقر الهدى في ذمته وعلى الراجم من هذا الشافعي انه يصومها بعد ذلك ولا يجب تأخير صومها وقال ابن اخر الصوم بعد لرزمه وكذا ان اخر الهدى من سنة الى سنة يلزمه دم او اذا وجد الهدى وهو في صومها فعند الثلاثة يستحله الانتقال الى الهدى وقال ابو حنيفة يلزمه ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد وكذلك القول في المسئلة الثانية والثالثة فرجم الامر بالرجوع الميزان ووجه الاول في المسئلة الاولى ان يوم عرفة ليس هو اخر ايام الحج وقد قال تعالى فصيام ثلاثة ايام في الحج ووجه بعده ظاهر فرجم الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي في صوم قولييه واحمد ان وقت صوم السبعة ايام اذا رجع الى اهلهم مع القول الثاني للشافعي مجبوا من صوم قبل الرجوع ثم في وقت جواز ذلك وجهان احدهما اذا خرج من مكة وهو قول مالك والثاني اذا فرغ من الحج ولو كان بمكة وهو قول ابي حنيفة فالاول فيه تخفيف وهو ظاهر القول والثاني فيه تشديد ووجه الاول ان قوله تعالى اذا رجع اي شرع في الرجوع من سفر الحج ووجه الثاني ان المراد اذا فرغ من اعمال الحج كما هو مقرر في كتب الفقه ومن ذلك قول مالك والشافعي ان المقيم اذا فرغ من اعمال العمرة صار حلالا سواء ساق الهدى او لم يسقه مع قول ابي حنيفة واحمد انه ان كان ساق الهدى لم يجز له التحلل الى يوم النحر فيبقى على احرامه فيجوز بالحج ويدخله على العمرة فيصير قارنا ثم يتحل منهما فالاول مخفف والثاني تشديد فرجم الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر

باب المواقيت

اتفق الائمة الاربعة على ان لا يصح الاحرام بالحج قبل شوال وعلى ان المواقيت المكانية تكون لاهلها وللمن مر عليها من غير اهلها كما صرح به الاحاديث الصحيحة وعلى ان من بلغ ميقاتا لم يجز له وعلى ان تجاوزه بغير احرام يكره العود الى الميقات يحرم وحكي عن الشعبي والحسن البصري انهما قالوا لا احرام من الميقات مستحب لا واجب ثم اذا زمة العود وكان الموضع مخوفا او ضاق الوقت لزمه دم لمجاوزته الميقات بغير احرام وحكي عن سعيد بن جبير انه قال لا ينقض احرامه هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق ووجه قول الشعبي والحسن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بين

المواقيت ولم يبين كون الاحرام منها واجبا او مندوبا فاحتمل الاستحباب توسعة على الامة
واحتمل الوجوب اخرا بالاحتياط ووجه قول سعيد بن جبيرة انه على مخالف المسنية فكان مردودا
اما اختلافه فيه فمن ذلك قول الائمة الثلاثة ان وقت احرام الحج يستمر الى ذي الحجة مع قول
الشافعي انه يستمر الى عشر ليل من ذي الحجة فقط فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر
الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم تنصيص الشارع على تعيين عقدي الحجة في انتهاء الاحرام
بالحج فحيثما جاز تاخير الاحرام الى غريوم العيد جاز في اخر الشهر وما قام به الشيء اعطى حكمه وفيه
من التوسعة على الامة ما لا يخفى ووجه الثاني الاخذ بما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم
والصحابه والتابعون ومن بعدهم من الائمة فلم يبلغنا ان احدا منهم احرم بالحج بعد غريوم
النحر بل كان الوقت على حد ما كان عليه الشارع واصحابه اولى وان كان العلماء اصابوا على الشريعة
وعلى الامة بعدة فانهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو احرم بالحج في غيبا اشهره كسره
له ذلك وانفقد حجه مع قول اصحاب الشافعي انه ينبغي عمره لا يحجوا معه قول مالك انه لا ينبغي
فالاول مخفف على الحرم المذكور بانفقاد احرام حجة والثاني فيه تشديد عليه من حيث عدم
انفقاد حجه والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاخذ بظاهر قوله صلى الله
عليه وسلم انما الاعمال بالنيات واثم نصريح من الشارح بالمنع منه وانما صرح به بيان الميقات
فيحتمل ان ذلك مستحب لا واجب ووجه الثاني ان اصحاب الشافعي جعلوا الميقات شرطا في صحة
انفقاد الحج فاذا لم يصح الحج انقعد عمره اذ هي حج اصغر فكان حكمه حكم من احرم بصلوة الفرض
قبل دخول الوقت ظانا دخوله ثم بان انه لم يدخل فانها تنقلب نفلا لئلا تحصل صورة انتهاك
حرمة تلك الحضرة الشريفة ووجه الثالث الاخذ ^{بظاهر} داود بالظاهر ومن ذلك قول ابي حنيفة
ان الافضل ان يحرم من ديرة اهلهم مع قول غيره ان الافضل ان يحرم من الميقات وهو
الذي صححه النووي من قول الشافعي فالاول مشدد خاص بالاكابر والثاني مخفف خاص
بالاصاغر كما مر بيانها في الباب قبله ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من دخل مكة بغير احرام
لم يلزمه القضاء مع قول ابي حنيفة انه يلزمه القضاء الا ان يكون مكيا فلا فالاول مخفف والثاني
مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم وجود تصريح في ذلك من الشارع باصر
فكان الامر على التحخير فمن تطوع بالاحرام فلا بأس ومن لم يتطوع فلا تتم كتحية المسجد بحجاء مع
ان كلا من الحرم والمسجد حضرة الله عز وجل ووجه الثاني ان دخول هذه المحضر بغير احرام
فيه انتهاك لها فكان عليه القضاء تدارك لما فاتته لسراوده وهذا خاص بالاكابر والمطالبين
بالادب الخاص بخلاف غالب الناس من المخدوم والعلمان فانهم

باب الاحرام والمحظورات

اتفق الائمة الاربعة على كراهة الطبيب في الثياب الحرم وعلى تحريم لبس الخيط للرجل وسائر
مراسه فان احرامه فيه ولا فرق في تحريم لبس الخيط عليه في ما توردنه بين القميص والسراويل
والقلنسوة والقباء والخف وكل خيط يحيط بالبدن وكذلك يحرم المنسوج كالعمامة وكذلك

اتفقوا على تحريم الجماع والتقبيل واللمس بشهوة والتزويج وقتل الصيد واستعمال
الطيب وازالة الشعر والظفر ودهن راسه وحجته بسائر الادهان والمرأة في ذلك كله كالرجل
الا انها تلبس الخنيط وتستتر راسها ولا بد من كشف وجهها لان احرامها فيه واجمعوا على انه لا يجوز للمحرم
ان يعقد النكاح لنفسه ولا لغيره ولا ان يوكل فيه واتفقوا على انه ان قتل الصيد ناسيا او جاهلا
وجبت عليه الفدية هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق وآما ما اختلفوا فيه فمن ذلك
قول الائمة الثلاثة انه يستحب الطيب للاحرام مع قول مالك ان ذلك لا يجوز الا ان كان طيبا
لا تبقى له رائحة فان نظيب بها تبقى رائحته بعد الاحرام وجب غسله فالاول مخفف والثاني مشدد
فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع ووجه الثاني سد باب التزويج جملة لان المحرم
اذا نظيب للاحرام فكانه نظيب بعد الاحرام وان لم يبق له رائحة لا اطلاق الشارع الذهبي عن الطيب
مع انه لا بد من رائحة طيبة تكون في الطيب تميزه عن رائحة الزراب مثلا فان قال قائل
فدائمي شيء حرم الطيب على المحرم مع انه في حضرة الله الخاصة كالصلوة والطيب مستحبة في الجمعة
فالجواب انها حرم ذلك لحد يثبت المحرم اشعث اغبر ولا يلزم المطلوب من المحرم اظهار الذل والمسكنة
وامتسعار النخل من الحق تعالى وطلب الصغ والعفونة خوفا من معالجة العقوبة
كما ورد ان السيد ادم عليه الصلوة والسلام لما حج من بلاد الهند وانشأ تاب الله عليه
في عرفات وتلقى هناك كما تالست فنفاد بقوله ربنا ظلمنا انفسنا وان لم تغفر لنا ونرحمنا
نكونن من الخسرين وسمعت سيدي عليا الخواص يقول من كشف حجابي في الحج لا بد له من الحياء
من ربه والنخل منه حتى يور العبد في تلك الحضرة ان لو ابتلعت الارض وحج عن شهود كونه بين يدي
الله عز وجل ومن كان هذا مشهده فهو مشغول عن استعمال الطيب ونحوه مما يفعله الامم
من عذاب الله في حضرة الرضا كوقت صلوة الجمعة فان تجلى الحق تعالى فيها معز وجب بالجماع
دون الجمال فاين حال من كان لا يعرف هل رضى الحق تعالى عنه من يعلم او يظن انه تعالى رضى
عنه فانهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يحرم عقبر كفتي الاحرام مع قول الامام الشافعي
في اصم القولين انه يحرم اذا انبعثت به راحلته وان كان ماسشيا فيهم اذا توجه لطريقه
فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول والثاني الاتباع والتقريب ولكن الاول اولي للاكابر
والثاني اولي للاصاغر ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه ينبغي احرامه بالنية
فان لبي بلانية لم ينعقد مع قول داود انه ينعقد بمجرد التلبية ومع قول ابى حنيفة لا ينعقد الا
بالنية والتلبية معا اوسق الهدى مع النية فالاول فيه تشديد والثاني مخفف والثالث مشدد
فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع في نحو قوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنية
وقوله لبيك اللهم لبيك معناه الاجابة اي انا يا رب قد اجبتك اجابة قالا في حين كنا في
الاصلا ب والثانية حين حججنا الان فحي الاجابة منطوية في الاحرام لانه ما احرمت حتى اجاب
وجه الثاني ان في التلبية اظهار الاجابة بخلاف النية فانها من افعال القلوب وان كان
النطق بالتمنى مستحبا ووجه الثالث الخروج من خلاف العلماء فاذا نرى ولبي ونبوي وساق

الهدى فقد تحقق الانعقاد فافهم ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك بوجوب التلبية مع قول الشافعي واحدا منها سنة فان ابا حنيفة قال انها واجبة اذ لم يسبق الهدى فان ساقه ونوى الاحرام صار محرما وان لم يلزم واما مالك فقال بوجوبها مطلقا ووجب بما في تركها فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان التلبية شعائر الحج كتكبيرة الاحرام في الصلوة ووجه الثاني ان الاجابة قد حصلت بمجرد النية فانه ما نوى الا بعد ان اجاب بها الحق تعالى ووجه قول ابي حنيفة بالوجوب اذ لم يسبق الهدى تقوية النية فان من ساق الهدى مع النية فقد تأكدت اجابته فلا يحتاج الى التلبية ووجه وجوب الدم في تركها انها صارت شعائر في الحج كالاغصاف في الصلوة فكما يجزئ تارك البعض ذلك بسجدة السهو كذلك يجزئ تارك التلبية بالدم ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يقطع التلبية عند رمي جمرة العقبة مع قول مالك انه يقطعها بعد الزوال يوم عرفة فالاول مشدد في التلبية والثاني مخفف فيها ووجه الاول انه شرع في التحلل برمي جمرة العقبة والادبار عن افعال الحج ومعلوم ان التلبية انما تناسب الاول قبل الصلوة والادبار عنه ووجه الثاني ان معظم الحج الوقوف بعرفة كما وشرع في حديث الحج عرفة فافهم ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي ان للحجمر ان يستظل بمالا يماس راسه من حمل وغيره مع قول مالك واحمد ان ذلك لا يجزئ له وعليه الفدية عندهما فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم تسمية ذلك تغطية للرأس ووجه الثاني انه في معنى التغطية بما مع الترتف وحجب الشمس او البرد عن الرأس والحجر من راسه ان يكون اشعث اغير والمظلة المذكورة تمنع الغبار ويصم حمل الاول على حال احاد الناس والثاني على حال النواص كما يصم التوجيه بالعكس ايضا فيكون المنع في حق من لم يعلم رضى الله تعالى عنه بالقرائن والاباحاة في حق من احس برضى الله عنه فمن شهد كثره معاصيه رغب اليه تعالى عليه كان اللائق به التشعيب والاغصاف ومن شهد رضى الله عنه كان له التظليل المذكور فافهم ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يجب عليه الفدية اذا لبس القباء في كتفه ولم يدخل يديه في كميه مع قول ابي حنيفة انه لا فدية عليه فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاخذ بالاحتياط فان كل ما تدخل فيه الرأس من الثياب يسمى لباسا ووجه الثاني انه ليس له يحصل به كمال الترتف فمخفف في الفدية فيه ومن ذلك قول الشافعي واحمد انه لا فدية على من لبس السراويل عند فقد الاثر مع قول ابي حنيفة ومالك انه يجب عليه الفدية فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان ستر العورة امر لازم اشد من لزوم ترك لبس المخيط فكان لبس السراويل اصر الا ترفه فيه وايضا فان شهود عدم التركيب خاص بالاكارب وما كل احد يشهد كونه بسيطا في تلك الحاضرة لغلبة شهود الفناء فيها على البقاء فكان الامر بخطاب الصفة لموصوفها ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط فانه يصدق على لبس السراويل انه لبس المخيط ووقع في شهود التركيب الذي لا يلبس في تلك الحاضرة فكانت الفدية كفارة لما وقع فيه من

ترك الترفى الى مقام شهرد البساط وهذا اسرا يعرّفنا اهل الله لا تسطر في كتاب من ذلك
قول الاثمة الثلاثة ان من لم يجد نعلين جازله لبس الخفين اذا قطعهما اسفل من الكعبين
ولا فدية عليه الا عند ابى حنيفة فالاول مخفف ومن اوجب الفدية مشدد فرجم الامم
الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين في هذه المسئلة يعرف من توجيه ما قبلها ومن ذلك قول
الشافعي راحته لا يحرم على الرجل ستر وجهه مع قول ابى حنيفة ومالك انه يحرم فالاول مخفف
والثاني مشدد ووجه الاول عدم ورود نص في النهي عن ستره ووجه الثاني ان ستر الوجه بلبثام
او غيره ترفه والمهر ما شعث اغبر وايضا فان الرحمة تؤاخذ العبد هناك فاذا ستر وجهه وقعت
الرحمة على الساكن الذي يخلع دون بشرة الوجه التي لا تقام في العبد كما امر ايضا حة في الكلام على
كراهة التلثم في الصلوة ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة بتحريم استعمال الطيب في الثياب
والبدن مع قول ابى حنيفة انه يجوز جعل الطيب على ظاهر الثياب دون البدن وان له التباعد
بالعود والند وشتم جميع الرياحين فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجم الامم الى مرتبة
الميزان ووجه الاول انه لا فرق في الترفه باستعمال الطيب بين الثياب والبدن عرفا ووجه
الثاني ان الثوب ليس ملافا للشخص كملامعة جلده بل يجلع تارة ويلبس اخرى ومن ذلك قول
ابى حنيفة ومالك انه يجوز للمهر كل الطعام المطيب انه لا فدية في اكله وان ظهر مريجه مع قول
الشافعي باحرامه لا فرق في استعمال الطيب بين البدن والثياب والطعام فالاول مخفف
والثاني مشدد ووجهها ظاهر ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان الخداء ليس بطيب مع قول
ابى حنيفة انه طيب يجب فيه الفدية فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان يكره راحة الخدء ولوانه كان طيبا لم يكرهه لانه كان يحب الطيب ووجه
الثاني انه طيب عند بعض الاعراب فيجوز راحته فكان فيه الفدية مع ما فيه ايضا من الزينة
التي لا تناسب المحرم ومن ذلك قول الاثمة كلامهم بتحريم الادهان بالادهان المطيب كدهن
الورد والياسمين وانه تحب فيه الفدية واما غير المطيب كالشايخ فاختلوا فيه فقال الشافعي
لا يحرم الا في الراس والحية وكل ابو حنيفة هو طيب يحرم استعماله في جميع البدن وقال مالك لا يدهن
بالشئ من الاعضاء الظاهرة كالوجه واليد والرجلين ويدهن به الباطنة وقال
الحسن بن صالح يجوز استعماله في جميع البدن والراس والحية فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد
والثالث مفصل والاربع مخفف فرجم الامم الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الدهن يظهر
كثيرا في الراس والحية دون غيرها فحرم فيه ما فقط ووجه الثاني انه يظهر به الترفه في سائر
البدن شعرا وبشرا والمهر ما شعث اغبر والدهن يذهب غيرة وشعث داسه ووجه قول مالك
ظاهر ووجه قول الحسن انه غير طيب ولا يظهر به كبر ترفه وقد تدعو الحاجة اليه اذا حصل
تشعيت كثير الايجست الطبيعة جدا بحيث يحصل له بذلك ضرر فيدهن بدنه وبطنه ليزلق
طبيعته التي يتأذى بحبسها لاسيما في حق من كان يأكل النواشف كالقراقيش ولعل الشارح راى
ما ذكرناه باستعمال الطيب عند الاحرام لانه ربما طال زمن الاحرام فخرج التشعيت عن العادة

ففيه خلافه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن المحرم لو عقد النكاح لم ينعقد مع قول أبي حنيفة
 أنه ينعقد فالأول مشكوك دليله إطلاق النكاح على العقد ولو عجزنا ووجه الثاني أن حقيقة النكاح
 إنما تكون بالدخل بها فما قبل الدخول من مقدمات النكاح وهي التحريم عند بعضهم وأجاب الأول
 بأن العقد وهله للوقوع في الجماع فيجوز كما يجزى الاستمتاع بما بين السرة والركبة للمعاوض و
 قد يحمل القولان على جالين فمن خاف الوقوف كالشباب الذي به غلبة حرم عقده ومن لم يخف
 كالشيخ الذي بردت نار شهوته لم يجز ما علم ذلك ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة يجوز للمهرم
 نزوجته مع قول أحمد أن ذلك لا يجوز فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة
 الميزان ووجه الأول أن الرجعية في حكم الزوجة التي في العصمة لبقاء أحكام الزوجية في حقها و
 وجه الثاني أنها كالأجنبية قبل أن يزوجها لولاها لم ير جمعها لتزوجت الغير من غيرها حدث طلاق آخر
 فعلم أن الرجعية لها وجهان وجه للزوجية ووجه للبينونة فافهم ومن ذلك قول الشافعي وأحمد
 أنه لو قتل الصيد خطأ وجب الجزاء بقتله والقيمة لما لك أنه كان مملوكا مع قول مالك
 وأبي حنيفة أنه لا يجب الجزاء بقتل الصيد المملوك ومع قول داود أنه لا يجب الجزاء بقتل الصيد
 خطأ فالأول مشدد والثاني مخفف ولكن الثالث فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه
 الأول أن ملك الخلق في تلك الحضرة الخاصة ضعف والحكم الظاهر لله تعالى فكان من الواجب
 عدم قتل من هو في حضرة جلالة تعالى ووجه الثاني مراعاة ملك العبد في تلك الحضرة بدليل
 صحة تصرفه في ذلك الحيوان بالبيع وغيث ووجه قول داود ما ورد من دفع الغنم الخطأ عن الأمة
 ومن ذلك قول مالك والشافعي أنه لا جزاء على من دل على صيد وإن حرمت الأمانة على قتله مع
 قول أبي حنيفة يجب على كل من أجزأه كامل حتى لو كان جماعة محررين فدلهم شخص على الصيد محرما
 كان أو حلالا يجب على كل واحد منهم جزاء كامل فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد فراجع الأمر
 إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الدلالة لا تلحق بالمباشرة ووجه الثاني أنها تلحق بها وله نظائر
 في العفة كقوله صلى الله عليه وسلم أفطر الحاجم والمحجم فافهم ومن ذلك قول مالك والشافعي
 أنه يحرم على المحرم أكل ما صيد له مع قول أبي حنيفة لا يجزى بل إذا ضمن صيدا ثم أكله لم يجز
 عليه جزاء آخر وقال أحمد يجب فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تشديد فراجع الأمر
 إلى مرتبة الميزان ووجه الثلاثة أقوال ظاهرة ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الصيد إذا كان
 غير مأكول ولا مولى من مأكول لم يحرم على المحرم قتله مع قول أبي حنيفة أنه يحرم بالأحرار
 قتل كل وحشي ويجب بقتله الجزاء الأدب فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد
 فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن غير المأكول لأحرمة له في حق المحرم لأنه لا يصاد
 عادة إلا المأكول فأنصرف الحكم إليه ووجه الثاني إطلاق الذم عن الصيد وقتله في القرآن
 على المحرم ووجه استثناء الأدب كونه قليل النفع فلا يؤكل ولا يبيح عليه ولا يجزى من زرع أو ماشية
 فافهم ومن ذلك قول الشافعي أنه لا كفارة على المحرم إذا تطيب أو أدهن ناسيا أو جاهلا
 بالتعريم مع قول أبي حنيفة ومالك أنه تجب عليه الفدية فالأول مخفف والثالث

مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول اقامة العذر له بالنسيان والجمل والوجه الثاني
عدم عذره في ذلك لقلة تحفظه فاقيم ومن ذلك قول الائمة الاربعة ان من ليس قبيصا ناسيا
ينزعه من قبل ناسه مع قول بعض الشافعية انه يشقه شقا فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الرفق بذلك المحرم فقد يكون فقيرا لا يجد غير ذلك الشئ
وقد فعل ما كلف بنزعه من ناسه ووجه الثاني تقديم المسارعة الى الخروج مما هي عليه الله عنه
ولو تلف بذلك طاله كله فضا عن شق التوب فان الدنيا كلها لا تزن عند الله جناح بعوضة
وهذا محمول على حال الاكابر والاول على حال الاصاغر ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلق
راسه او غيرهم وقلم ظفره ناسيا او جاهلا فلا فدية عليه مع قول الشافعي في ارجح قوليه ان عليه
الفدية فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين يعرف من
توجيه من تطيب راسه ناسيا او جاهلا كما تقدم قريبا ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه
لو جاع ناسيا او جاهلا لزمته الكفارة مع قول الشافعي في ارجح قوليه انه لا كفارة عليه
ولا يغسل بذلك حجه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثاني
ظاهر ليدركه بالجمل والنسيان في الجملة ووجه الاول كثرة تساهله وقلة تحفظه وبعده وقوع ذلك
من المحرم فان للاحرام هيبه وحرمة تمنع المحرم من الاقدام على فعل ما هي عنه لاسيما والاحرام
قليل وقوعه في العسر فكانت الهيبه فيه اعظم من الهيبه فيما يتكرر وقوعه ومن ذلك قول الائمة الثلاثة
انه يجوز للمحرم حلق شعر المحال وقلم ظفره ولا شئ عليه مع قول ابى حنيفة انه لا يجوز له ذلك
وان عليه صدقة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
انه ليس في ذلك ترفه له اي للحرم ووجه الثاني اطلاق الشارع النهي للحرم ان ياخذ شعرا
او يقلم ظفره فشمئلك اخذ شعرا غيره وقلم ظفره نظير قوله افطر الحائض والمجموع وقد يكون
النهي عن ذلك عملة اخرى غير الترفه لم يعرفها نحن فذلك الزم الامام ابو حنيفة بالفدية
احتياط له ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز للحرم ان يغتسل بالسدر والخطمي
مع قول ابى حنيفة ان ذلك لا يجوز وتلزمه الفدية فالاول مخفف والثاني مشدد ولكل منهما
وجه ويصح حل الاول على حال العوام والثاني على حال الخواص الاخذين لانفسهم بالا احتياط
والفرار من كل شئ فيه ترفه ما ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا حصل على يد يه
وسمى جازله ان الله مع قول مالك انه يلزمه بذلك صدقة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد
ووجه كل منهما ظاهر ومن ذلك قول الائمة الاربعة انه يكره للحرم الاكتحال بالاشد مع قول
سعيد بن المسيب بالنسب من ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الاول كونه اي لا تشديدا فيه فكره ولم يجرم ووجه الثاني الاخذ بالا احتياط في كل فعل بينا في
حال المحرم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه ليس على المحرم شئ بالفصد والحجامة مع قول
مالك فيه صدقة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
انه من باب التدوي من المرض فلا يلزمه به صدقة لعدم ورود نص في ذلك ووجه الثاني

ان فيه تخفيف المرض فكان ذلك ترفه لتلذذه بالعافية او تخفيف الام عقب انقضاء المحرم
فكانت الصدقة كفارة لذلك والله اعلم

باب ما يجب بحظ الحيوان الاحرام

اتفق الاثنية على ان كفارة الحلق على التغيير ذبح شاة او اطعام ستة مساكين كل مسكين نصف
صاع او صيام ثلاثة ايام وكذلك اتفقوا على ان المحرم اذا وطئ في الجماع والعرة قبل التحلل الاول
فسد نسكه ووجب عليه المضى في فاسده والقضاء على الفروج من حيث كان احرم في الاداء اتفقوا
على ان عقد الاحرام لا يرتفع بالوطء في الحالين وقال داود يرتفع فان قال قائل فلو شئ لم تامر
المحرم اذا فسد جمعه بالجماع ان ينشئ احراما ثانيا اذا كان الوقت منسعا كان وطئ في ليلة عرفة فالجواب
قد اتفقوا على ذلك ولا يجوز خرقه ولعل ذلك سببه التغليب عليه لا غير واتفقوا على
ان الهامة المكينة تضمن بقيمتها وقال داود لا جزاء فيها وكذلك اتفقوا على ان من قتل صيدا
ثم قتل صيدا اخر يجب عليه جزاء وان قال داود لا شيء عليه في الثاني واتفقوا على تحريم قطع
شجر الحرم وكذلك اتفقوا على تحريم قطع حشيش الحرم لا غير الداء والعلف وكذلك اتفقوا على تحريم
قطع شجر حرم المدينة وقتل صيده هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن
ذلك قول الامام ابي حنيفة واحد في احدي روايتيه ان الفدية لا تجب الا في حلق ربيع المراس
مع قول مالك انها لا تجب الا بحلق ما تحصل به امانة الاذى عن الرأس ومع قول الشافعي
انها تجب بحلق ثلاث شعرات وهو احدي الروايتين عن احمد فالاول فيه تشديد والثاني يخفف
التخفيف والتشديد والثالث في غاية الاحتياط فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول هو
القياس على مسحه في الوضوء ووجه الثاني هو ان الملة الاذى عن ثلث اودبع او ثلثة ارباع وغير
ذلك وما زاد على ذلك فخرام ووجه الثالث ظاهر ومن ذلك قول الشافعي واحد ان المحرم اذا حلق
نصف راسه بالفدة ونصفه بالعشي لزمه كفارتان بخلاف الطيب واللباس في اعتباره الفدية
او التتابع مع قول ابي حنيفة ان جميع المحظورات غير قتل الصيد ان كان في مجلس واحد
فعليه كفارة واحدة سواء كفر عن الاول او لم يكفر وان كانت في مجالس وجبت لكل مجلس كفارة
الا ان تكون تكراره بمعنى دائن كمرض وبن لك قال مالك في الصيد اما في غيره فكقول الشافعي
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاخذ بالاحتياط في الحلق ووجه قول ابي حنيفة
انصراف الذهن الى ان الفدية لا تجب الا بكمال الترفه وهو حلق الرأس كله سواء كان ذلك في
مجلس او بمجالس ووجه قول مالك معلوم ومن ذلك قول الشافعي واحد ان من وطئ في الجماع والعرة
قبل التحلل الاول فسد نسكه وبرزه بدنة ووجب عليه المضى في فاسده والقضاء على
الفروج مع قول ابي حنيفة انه ان كان وطؤه قبل الوقوف فسد جمعه ونزله شاة وان كان بعد
الوقوف لم يفسد جمعه ونزله بدنة وظاهر من هب مالك كقول الشافعي فالاول فيه تشديد
بالبدنة وقول ابي حنيفة فيه تخفيف بالشاة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر
وتقدم الاشكال في ذلك وجواب اول الباب ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي انه ليس

لها أي الواطئ والموطوءة أن يتفرقا في موضع الوطء مع قول مالك وأحمد بوجوب ذلك فالأول
 مخفف خاص بمن ضعفت شهرته والثاني مشدد خاص بمن قويت شهرته فراجع الأمر إلى ما يتبع
 الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أن من وطئ ثم وطئ ولم يكفر عن الأول لزومه بشاة إلا أن يتكرر
 فذلك في مجلس واحد مع قول مالك أنه لا يجب بالوطء الثاني شيء ومع قول الشافعي أنه يجب بقارة
 واحدة ومع قول أحمد أنه أن كفر عن الأول لزومه بالثاني بدنه فالأول فيه تخفيف بشرطه
 والثاني مخفف الثالث مشدد بالبدنة فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الوطء الثاني
 كالنمرة الأول ولين ذلك خفف فيه بشاة ووجه الثاني أن الحكم دائر مع الوطء الأول فقط ولذلك
 أوجب الشافعي فيما كفاة واحدة ووجه قول أحمد ظاهره مفصل ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
 أنه إذا قبل بشهوة ووطئ فيما دون الفرج فانزل لم يفسد حجه ولكن يلزمه بدنه في قول الشافعي
 مع قول مالك أنه يفسد حجه ويلزمه بدنه فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد فراجع الأمر
 إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن التقبيل والوطء فيما دون الفرج لم يصرح الشارع بأن
 حكمه حكم الوطء في الفرج فلذلك لم يفسد به الجماع وأما وجوب البدنة فللتنديد بخروج المني وقد حصل
 ووجه الثاني لما قلنا ذلك بالوطء في الفرج سد للباب والحصول معنى الوطء بالانزال فافهم ومن
 ذلك قول الأئمة الثلاثة أن شراء الهدي من مكة أو الحرم حرام مع قول مالك أنه
 لا بد من سوق الهدي من المحل إلى الحرم فالأول فيه تخفيف والثاني تشديد فراجع الأمر إلى
 مرتبة الميزان ووجه الأول النظر إلى أن شراء الهدي وتفرقه على مساكين الحرم من غير سوق
 بغير الثاني يسمى هديا كونه محصلا للمقصود ووجه الثاني الأخذ بنظر القرآن في قوله هديا بالهم
 الكعبة فإنه يقتضي مجيئه من موضع بعيد خارج الحرم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا
 اشترك جماعة في قتل الصيد فمما جزاء واحد مع قول أبي حنيفة أنه يلزم كل واحد جزاء كامل
 فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الأول القياس على ما إذا قتل جماعة أسنانا وصولح على الدية
 فإنه لا يلزمهم لادية واحدة ووجه الثاني القياس على أنهم يقتلون به بجامع أنه قتل لم يأن بالله
 فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الحمام وما جرى مجراه يضمن بشاة مع قول مالك أن
 الحمامة المكينة تضمن بقيمتها ومع قول داود أنه لا جزاء في الحمام كما مر في مثل الباب فالأول فيه
 تشديد والثاني فيه تخفيف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجهها ظاهر وأما قول داود فلهذا
 بلوغ شيء من الشارع في ذلك ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجب على القاتل ما يجب على
 المفرق فيما تركه وهو كفارة واحدة مع قول أبي حنيفة أنه يلزمه كفارتان وكذلك في قتل الصيد
 الواحد جزاء أن فإن أفضل حرمة لزمه القضاء قارنا وكفارة دمه القاتل ودمه في القضاء وبه قال
 أحمد فالأول في مسألة القاتل مخفف والثاني فيها مشدد والأول في مسألة قتل الصيد كذلك
 مشدد وكذلك القول فيمن أفسد حراره هو مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه القولين
 ظاهر ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز له ذلك فالأول مخفف والثاني

مشدداً لا فرق في الحقيقة عند أبي حنيفة في احترام الصيد في الحرم بين أن يكون من نفس الحرم أو دخله من خارج وهذا الثاني خاص بالأكابر من أهل الأدب والأول خاص بالإصاغر فرجم الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الشافعي أنه يلزم في قطع الشجرة الكبيرة من الحرم بقرة وفي الصغيرة شاة مع قول مالك أنه ليس عليه في قطعها شيء لكنه مسمى فيها ففعله ومع قول أبي حنيفة أن قطع ما نبتت الأدمى فلا جزاء عليه وإن قطع ما نبتت الله تعالى بلا واسطة الأدمى فعليه الجزاء فالأول فيه تشديد وعمل بالاحتياط والثاني فيه تخفيف فإنه لا ينبغي لأحد أن يغير ما لم تدخله يد الحوادث لكن يضاف إلى الله تعالى بهادى الرأى فلذلك شدد الأئمة في احترامه بخلاف ما دخلته يد الحوادث فإنه يصير يضاف إليهم بهادى الرأى فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز قطع الحشيش لعلف الدواب وللدواء مع قول أبي حنيفة أنه لا يجوز فالأول مخفف والثاني مشدد فرجم الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول استثناء الشارع الآخر لما قال عمه العباس الأذخر بإرسول الله فقال إلا الأذخر فقام عليه الحشيش من حيث أنه مستخلف إن قطع وأليس له مرتبة الشجران قلع فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في الجرد أن شجر المدينة يحرم قطعه ولكن لا يضمن وكذلك يحرم قتل صيد حرم المدينة أيضاً مع قول مالك وأحمد والشافعي في القديم أنه يضمن بأن يؤخذ سلب القاتل والقاطع فالأول مخفف والثاني فيه تشديد تبعاً لما ورد في كل منهما والله أعلم

باب صفة الحج والعمرة

اتفق الأئمة الأربعة على أن من دخل مكة فهو بالخيار أن شاء دخل يهلاً وأن شاء دخل ليلاً وقال النخعي وسحاق دخوله ليلاً أفضل وعلى أن الذهاب من الصفا إلى المروة والعود إليها يحسب مرة ثانية وقال ابن جرير الطبري الذهاب والعود يحسب مرة واحدة ووافقه على ذلك أبو بكر الصيرفي من أئمة الشافعية ووافق الأئمة الأربعة جماهير الفقهاء وعلى أنه إذا وافق يوم عرفة يوم الجمعة لم يصلوا الجمعة وكذلك الحكم في منى وإنما يصلون الظهر ركعتين ووافقهم على ذلك كافة الفقهاء وقال أبو يوسف يصلون الجمعة بعرفة قال القاضى عبد الوهاب وقد سأل أبو يوسف مالكاً عن هذه المسئلة بحضرة الرشيد فقال مالك شابنا بالمدينة يعلمون أن الجمعة بعرفة وعلى هذا عمل أهل الحرمين وهم أعرف من غيرهم بذلك واتفقوا على أن المبيت بمنى دفعة تسلياً وليس بركن وحكى عن الشعبي والنخعي أنه ركن واجتمعوا على استحباب الجمع بين المغرب والعشاء في وقت العشاء بمنى دفعة واتفقوا على وجوب الرمي وعلى أنه يستحب بعد طلوع الشمس وعلى أنه إذا كان الهدى تطراً فهو باق على ملكه يتصرف فيه كيف يشاء إلى أن يخرج وعلى أن طواف الإفاضة ركن وعلى رمي الجمرات الثلاث في أيام التشريق بعد السراويل كل جمعة بسبع حصيات واجب وقال ابن الماجشون رمي جمرة العقبة من أركان الحج لا يتحمل أحد من الحج إلا بالاثنيان به هذا ما وجدته من مسائل لأجما واتفق الأئمة الأربعة ودججه قول النخعي وسحاق أن دخول مكة ليلاً أفضل كون الداخل يرى نفسه كالعمرة الذي غصبت

عليه السلطان وتوابه مغلولاً ليعرضه عليه والناس كلهم واقفون ينظرون الى ما يصنع به السلطان ولا شك ان دخول هذا البيت استلزمه وأما وجه قول ابن جرير فهو لاخذ بالاحتياط اذا المطلوب البداءة بالصفا قبل المروة في السعي فالعلماء جعلوا ذلك مطلوباً في اول مرة من السبع وابن جرير جعل ذلك مطلوباً في كل مرة من السبع فينبغي للمتورع العمل بذلك خروجاً من الخلاف ووجه قول ابى يوسف انهم يصلون الجمعة بعرفة وصنى ان ذلك يوم عيد تغفر فيه الذنوب فكان من المناسب صلوة الناس الجمعة فيه لما هم عليه من الطهارة من الذنوب فيجتمع لهم بذلك عيدان فاذا صلوا الجمعة فلا تمتع لعدم ورود نهي عن الشارعة في ذلك ووجه كلام الجمهور عدم ورود امر بذلك كذلك فكان عدم فعل الجمعة اخف على الناس وقد قال اهل الكشف ان الاصل عدم التخيير فانه امر الدين ينتهي اليه امر الناس في الجنة فلذلك كان رافع الحرج دائراً مع الاصل والدائر مع الحرج دائراً مع خلاف الاصل انتهى ووجه كون المبيت بمنزلة تركا نص الشارعة عليه وظهر شعاع الحجة وكذلك القول في رمي جمرة العقبة فان ظهور الشعاع به أكثر من رمي بقية الجمرات فافهم وأما اختلاف الأئمة فيه من الاحكام فمن ذلك قول الشافعي ان من قصد دخول مكة لا ينسك يستحب ان يحرم حج أو عمرة مع قول ابى حنيفة انه لا يجوز لمن هو وراء الميقات ان يجاوزه الا محرم أو من هو دونه فيجوز له دخوله بغير احرام وقال ابن عباس لا يدخل احد الحرم الا محرم ومع قول مالك والشافعي في القديم انه لا تجوز مجاوزة الميقات بغير احرام ولا دخول مكة بغير احرام الا ان يتكرر دخوله كخطاب وصياد فالاول مخفف خاص بالا صاغر والثاني مشدد خاص بالا كابر والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح جعل الاستحباب في حق الاكابر والوجوب في حق الا صاغر وذلك ان الاكابر قلوبهم لم تنزل عاكفة في حضرة الله تعالى وغاية احرامهم بحج أو عمرة ان يزيد بهم بعض حضور من زيادة على ما هم عليه بخلاف الا صاغر قلوبهم محجوبة عن حضرة الله تعالى فاذا وردوا عليها وجب عليهم دخولها للخروج عن الوقوع في انتهاك حرمة حضرة الله تعالى فافهم ومن ذلك قول الأئمة يستحب الدعاء عند روية البيت وان طواف القدوم سنة لا يجبر بدم مع قول مالك انه لا يستحب رفع اليدين بالدعاء عند روية البيت ولا رفع اليدين فيه وان طواف القدوم واجب يجبر بدم فالاول فيه تشديد باستحباب الدعاء ورفع اليدين والثاني فيه تخفيف بترك ذلك وتشديد في طواف القدوم فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثاني عدم بلوغ نص في ذلك لما لك رحمه الله ووجوه التبرك طواف القدوم قاله باجتهاد ووجه ظاهر فانه من شعائر البيت ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الطهارة وسائر العورة شرط في صحة الطواف وان من أحدث فيه توصاً أو نهي مع قول ابى حنيفة ان الطهارة فيه ليست بشرط فالاول مشدد ودليله الاتباع والثاني مخفف ودليله الاجتهاد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول قوله صلى الله عليه وسلم الطواف بمنزلة الصلوة الا ان الله قد اهل فيه النطق فلم يستثن الا الكلام وأما توالي الحركات فيه فلا يصح استثناءه لان المشي هو حقيقة الطواف فلو استثنى ذهب صورة

الطواف جملة وتسمعت سيدى عليا الخواص رحمه الله يقول لا بد للواقف في حضرة الله من
السيرة في المقامات طوافا كان أو صلاة تكن سيرة الصلوة تقابل فقط لوجوب استقبال القبلة
والأمام فيها من أولها إلى آخرها بخلاف الطواف سيرة فيه بالمجوارح زيادة على القلب بمثابة الأبق
الفار من ذنوبه إلى من يحميه من العقوبة فافهم ووجه الثاني أن غاية الأمر من الطائف
ببيت الله أن يكون كالحارس في المسجد مع الحديث الأصغر وذلك جائز قال أبو حنيفة بعدم
اشتراط الطهارة فيه وإن كان الأدب الطهارة فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن السجود
على الحجر الأسود سنة كالتقبيل بل هو تقبيل وزيادة مع قول مالك أن السجود عليه بدعة فالأول
مشدد والثاني مخفف ووجه الأول الابتاع ووجه الثاني عدم بلوغ القائل به ما ورد في السجود عليه
فوقف عند بلغه من التقبيل فقط ومن ذلك قول الشافعي أنه يستلم الركن اليماني ولا يقبله
مع قول أبي حنيفة أنه لا يستلمه ومع قول مالك أنه يستلمه ولكن لا يقبل يده بل يضعها
على فيه ومع قول أحمد أنه يقبله فلائمة ما بين مخفف ومشدد في الاستلام والتقبيل فرجع الأمر
إلى مرتبة الميزان وحكمة وأذكر لا تذكر إلا مشافهة لأنها من علوم الأسرار ومن ذلك قول
الأئمة أن الركعتين المشاميين اللذين يليان الحجر لا يستلman مع قول ابن عباس وابن الزبير وجابر
باستلامهما فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان والأول خاص بالأصاغر
الذين لا يشهدون السرا في ركن الحجر الأسود واليما في فقط والثاني خاص بالأكابر الذين يشهدون
السرا لا مداد لا يختص بجهة من البيت بل كله ورد وأسرار لكن منها ما ظهر للناس والعامة ومنها ما ظهر
للخاص فقط وقد أخبرني من أثق به من الفقهاء أن الكعبة صانعة حين صافحها و
كلمته وكلهم وأنشدته أشعاراً وأنشدوها وشكرت فضله وشكر فضله فأنها حية باجماع
أهل الكشف ومن شهد بها جاد الأرواح فيه فهو محبوب عن أسرار الجبل فان نطق المعاني أعجب
من نطق الأجسام وقد ورد في صحيح ابن خزيمة أن الصيام والقرآن يشفعان في العبد يوم القيامة
فيقول الصيام يا رب قد منعت شهوته ويقول القرآن يا رب قد منعت النوم في الليل فيشفعما الله
تعالى فيه وذكر الشيخ محي الدين بن العربي أنه لما حج تلمذت له الكعبة ومراها إلى مفاتح لم تكن
عندها قبل ذلك وخدمته انتهى ومن هذا وجب أهل الله تعالى على من يريد الحج السلوك
على يد شيخ عارف بالطريق حتى يصير يرى حياة كل شيء ثم بعد ذلك يحج وأخبرني سيدى
على الخواص أن سيدى إبراهيم المتبولى لما طاف بالكعبة كافأته على ذلك بطوافها به انتهى
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الرمل والأضطباع سنة مع قول مالك أن الأضطباع لا يعرف
وعاريت أحداً يفعلها فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الابتاع ووجه الثاني كون مالك لم ير
من فعله فظن أنه لو كان سنة لفعله بعض الناس ومراه أمام المالك ويتقدير بلوغ الإمام ما ورد
في الأضطباع فقد يكون من هبه من زوال الحكم بزوال العللة فان تلك العللة التي أمر النبي صلى
الله عليه وسلم أصحابه بالأضطباع والرمل لأجلها قد زالت في حياة رسول الله عليه وسلم
وهو نفاذ فانه فريش من الوهن والضعف في رسول الله صلى الله عليه وسلم المؤثر

باعتقاده فيهم في العيون فلما اضطبعوا ورموا رجع قريش عما كانت ظننت فيهم وقالوا اكاكهم
 الاول في ركن القول الاول اظهر واكثر اربابا مع الله فقد يكون الشارع اراد واما ذلك الفعل
 من ان سارته المذكورة لعلها اخرى فان قيل قد قال العارفون ان اظهرا الضعف والمسكنة اعلى
 من ان تلمس ثبوتها في تعالى من اظهر اسراف القوة فالجواب صحيح ذلك فهم يظهر من القوة بعد ذلك لا يشته
 بهم من في غاية الضعف في نفوسهم بينهم وبين الله تعالى وقد هي الشارع عن التبخر في المشي
 الاول في الحرب وسوء صيغة اللحية البيضاء بالسواد في الحرب مع انه هي عنه في غير الحرب فانهم
 ومن ذلك قول الاثمة الاربعة انه اذا ترك الرمل والا اضطباع فلا شيء عليه مع قول الحسن
 البصري انما يشترط ان عليه رما فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الاول انه سنة ووجه الثاني انه واجب بالاجتهاد وكل منهما رجال ومن ذلك قول
 جماعة من العلماء ان قراءة القرآن في الطواف مستحبة مع قول مالك بركاها فالاول مخفف والثاني
 مشدد وفي عدم تلاوة القرآن فيه ووجه الاول ان القرآن افضل الاذكار فقراته في حضرة الله
 تعالى اوفى كما في الصلوة بجامع ان الطواف بمنزلة الصلوة كما ورد فمناجاة الحق تعالى فيه بكلامه
 القريب اعظم ووجه الثاني ان الذكر المخلص يحمل يرجع فعله على الذكر الذي لم يتخلص وان كان
 افضل فاساعلى ما قالوه في اذكار الصلوة بل وردت هي عن قراءة القرآن في الركوع فانهم
 روي ذلك قول في حنيفة والشافعي في القول المرجح ان ركعتي الطواف واجبتان مع قول
 مالك واحمد والشافعي في القول المرجح انها سنة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان وكل منهما وجه لان الشارع اذا فعل شيئا ولم يبين كونه واجبا ولا مندوبا
 فالجواب ان يجعل مستحبا تحفيقا على الامة وله ان يجعله واجبا احتياطا لهم فانهم ومن ذلك
 قول مالك والشافعي ان السعي كن في الحج مع قول ابي حنيفة واحدا في اخرى واثنية انه واجب
 يجبر تركه بدم ومع قول احمد في الرواية الاخرى انه مستحب فالاول مشدد والثاني فيه
 تشديد والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ما صح فيه من الاحاديث
 ووجه الثاني انه صادر من شعائر الحج الظاهرة كالرمي والمبيت بمنى ووجه الثالث العمل بظاهر
 قوله تعالى فمن حج البيت او اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما ومن تطوع خيرا فان الله شاكر
 عليم فقوله فلا جناح عليه ان يطوف بهما فيه رفع الحرج الذي كان قبل ان يؤمر الناس بالسعي لا غير
 لاسيما وقد عقبه تعالى بقوله ومن تطوع خيرا فجعله من جملة ما يتطوع به واجاب الاول
 والثاني بان القاعدة ان كل ما جاز به من وجب وان الواجب يطلق عليه طاعة لله تعالى
 كما يطلق عليه خير لان من فعله فقد اطاع الله تعالى ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا بد
 من البراءة بالصفا في صحة السعي مع قول ابي حنيفة انه لا حرج عليه في العكس فيبدأ بالمرورة
 ويختم بالصفا فالاول مشدد ويشهد له ظاهر الكتاب والسنة والثاني مخفف ويشهد له بالحق
 الكتاب والسنة وهو ان المراد التطوف بهما سواء ابتدا بالصفا ام بالمرورة نظير قول مالك في ترتيب
 الوضوء انه ليس بشرط وان المراد ان يغسل جميع اعضاء الوضوء قبل ان يدخل في الصلوة مثلا

سواء تقدم الرجلان على الوجه مثلاً أو تأخر أعينه ولكن البداية به فأمستحبة عند من
لا يقول بوجودها الثبوتها عن الشارع دون العكس فقد قال ابن عباس سألت النبي صلى الله عليه
وسلم عن البداية بالصفا فقال ابدء وأما ببدء الله به أي بذكره فافهم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الجمع في الوقوف بعرفة بين الليل والنهار مستحب مع قول مالك
بوجوبه فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول والثاني الاتباع
وهو يحتمل الوجوب والندب ولكن القول بالوجوب هو الأحرط فإن ليلة عرفة قد جعلها الشارع
مستأخرة عنها فهي معدودة من جملة وقت الوقوف بعرفة إلى أن يطعم الفجر فليلة عرفة
نصيب من الدعاء وربما ضاق النهار عن تذكر الإنسان جميع ذنوبه التي فعلها طول عمره
أوتلك السنة أو ذنوب من يشفع له من أصحابه أو غيرهم من المسلمين فكان الوقوف في تلك الليلة
منفعينا إلى أن يفرغ من تذكر ذنوبه ولو إلى الفجر لأن الشارع قال الحج عرفة فمن فارق عرفة وعليه
ذنب لم يتجنبه احتاج إلى شفاعته الناس فيه عند الله تعالى وذلك يشق على ذوي المراءات
من الأكارب بخلاف الأصاغر هم الأنصار من عرفة قبل الغروب لأنهم معتدون على شفاعته
غيرهم فيهم وفي أصحابهم وذلك لأن الموقف على قسمين أكابر وأصاغر والأكارب لا يحتاجون إلى شافع
هناك والأصاغر يحتاجون وقد اجتمعت بالشافعين في أهل عرفة ودعواي ومن ذلك قول
الأئمة الثلاثة أن الركوب المشي في الوقوف بعرفة على حد سواء مع قول أحمد والشافعي في التقديم
أن الركوب أفضل فالأول مخفف بالأصاغر والثاني مشدد خاص بالأصاغر ووجه الأول
عدم ورود نص في ترجيح أحدهما على الآخر ووجه الثاني الإشارة إلى أن الفضل لله تعالى
الذي حمله إلى حضرة وذلك أكمل في الشكر من أن يحضرته ما شيا فإنه ربما حصل له
بذلك ادلال على الله تعالى وقد سألت سيدي علي الخواص عن حكمة طوافه صلى الله
عليه وسلم ركبا فقال حكمته أن يراه المؤمنون فيساووه ويراه العادون فيعتبروا وسألت
شيخنا شيخ الإسلام زكريا عن ذلك فقال مخذلك وهو أن طوافه صلى الله عليه وسلم بالبيت كما
يجتفل شيعين أما ليراه الناس فيستفتونه عن دقاتهم في الحج وأما ليعلم الناس أنهم جاءوا المحملين على
كف القدرة الإلهية أظهار الفضل الله عليهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو لم يجتمع بين
المغرب والعشاء بمنزلة صلى كل واحدة منهما في وقتها جاز مع قول أبي حنيفة أن ذلك لا يجوز
والأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول
أن الجمع المذكور مستحب ووجه الثاني أنه واجب وفعل النبي صلى الله عليه
وسلم فذلك يحتمل الوجوب والندب فهو الفقة المندوب جائزة ومخالفة الوجوب
لا تجوز ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز رمي الجمرات بغلة الحجارة مع قول
أبي حنيفة أنه يجوز بكل ما كان من جنس الأرض ومع قول داود يجوز بكل شيء فالأول مشدد
ودليله الاتباع والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه
الثاني والثالث أن المقصود نكايه الشيطان حين يأتي الرامي عند كل حصاة بشبهه

يدخلها عليه في دينه على عدد الخواطر السبعة التي تحطر له عند كل حصة فاذا اتاه بخاطر
 الامكان للذات وجب رمية بحصة الافتقار الى المرح وهو انه تعالى واجب الوجود لنفسه فاذا
 اتاه بانه تعالى جوهر وجب رمية بحصة افتقار ذلك الى التحيز والوجود بالغير فاذا اتاه بخاطر
 الجسمية وجب رمية بحصة الافتقار الى الاداة والتركيب والابعاد فاذا اتاه بالعرضية وجب
 رمية بحصة الافتقار الى المحل والحادث فاذا اتاه بالعلية وجب رمية بحصة دليل مساوات
 العلة للمعلول في الوجود وقد كان تعالى دلاشي معه فاذا اتاه بالطبيعة وجب رمية بالحصة
 السادسة وهي دليل نسبة الكثرة اليه وافتقار كل واحد من احاد الطبيعة الى الامر الاخر
 في الاجتماع الى ايجاد الاجسام الطبيعية فان الطبيعة مجموع فاعلين ومنفعلين حرارة وبرودة
 ورطوبة ويوبوسة ولا يصح اجتماعها لذاتها ولا افتراقها لذاتها ولا وجود لها الا في عين المحار والبارد
 واليابس والوطب فاذا اتاه بالعدم وقال له فاذا لم يكن هذا ولا هذا وبعد له ما تقدم فهاشم شئ
 وجب رمية بالحصة السابعة وينتج دليل اناره في الممكن اذ العدم لا اثر له ومعنى التكبير عند
 كل حصة اى الله اكبر من هذه الشبهة التي اتاه بها الشيطان كما اوضحنا ذلك في كتاب اسرار
 العبادات فاذا رمى ابليس بجدي او نحاس او رصاص او خشب او عظم حصلت نكابة الشيطان به
 اذا مسه فافهم ومن خلك قول الشافعي واحمدان وقت الرمي يدخل من نصف الليل فاذا رمى
 بعد نصف الليل جازم مع قول ابى حنيفة ومالك ان الرمي لا يجوز الا بعد طلوع الفجر الثاني ومع قول
 مجاهد والنخعي والثوري انه لا يجوز الا بعد طلوع الشمس فالاول مخفف والثاني فيه تشديد
 والثالث كذلك فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه هذه الاقوال لا يدكر الا مشافهة الاهله
 لانه من الاسرار ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يقطم التلبية مع اول حصة من رمي جمرة
 العقبة مع قول مالك انه يقطعها من زوال يوم عرفة فالاول مخفف والثاني مشددة فرجع الامر
 الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الاحابة قد حصلت بلبلة المزدلفة وما بقى الا الشروع في
 التخلل من الشك فلا يناسب التلبية ووجه الثاني ان الاحابة تحصل بالوقوف لحظة بعد الزوال
 من يوم عرفة لان الوقوف هو معظم الحج فناسب ترك التلبية بعد حصول المعظم فافهم ومن ذلك
 قول الائمة الثلاثة انه يستحب الترتيب في افعال يوم النحر فيرمي جمرة العقبة ثم يتحرثم يحلق
 ثم يطوف مع قول احمد ان هذا الترتيب واجب فالاول مخفف والثاني مشددة فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان وكل من القولين وجه يدل له الاتباع فانه صلى الله عليه وسلم فعل هذه الامور على
 هذا الترتيب فيعمل ان يكون ذلك واجبا ويحتمل ان يكون مستحبا ولكن الاستحباب
 اقرب في حق الضعفاء لما ورد انه صلى الله عليه وسلم ما سئل عن شئ قدم ولا خرف يوم
 النحر الا قال افعل ولا تحرم ومن ذلك قول ابى حنيفة ان الواجب في حلق الراس الربع
 مع قول مالك ان الواجب حلق الكل والاكثر ومع قول الشافعي ان الواجب ثلث
 شعرات والا فضل حلق الكل فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد
 والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والاول خاص بالمتوسطين في مقام

العبودية والثاني خاص بالعوام والثالث خاص بالكابر العارفين وذلك لان الخلق تابع للرياسة الموجودة في حق من ذكر فكلمنا اخضعت الرياسة خلق الشعر فافهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الخالق يبدأ بخلق الشق الايمن مع قول ابى حنيفة انه يبدأ بالاييسر فاعتبر يمين الخالق لا المخلوق له ودليل الاول الاتباع من حيث انه تكريم ووجه الثاني انه ازالة قدر فناسب البداءة به وهذان القولان كالقولين في السواك فمن جعله تكريها قال ينشوك بيمينه ومن جعله ازالة قدر قال ينشوك بيساره ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من لا شعر براسه يستحب له امرار المرسى عليه مع قول ابى حنيفة ان ذلك لا يستحب فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الرياسة قائمة بكل ذات وخلق الشعر كناية عن ازالة الظلمة فقد الشعر نابصم المجلد بالموسى في زوال الرياسة مقام خلق الشعر وان كانت الرياسة حقيقة فخلقها القلب لا الراس فافهم ووجه الثاني ان الشارح لم يامر بالخلق الا من كان له شعر بزال امرار الموسى على المجلد لم ينزل شيئا في رأى العين فلا فائدة لامرار الموسى فافهم ومن ذلك قول الائمة باستحباب سوق الهدي وهو ان يسوق معه شيئا من النعم لينجيه وكذلك اشعار الهدي اذا كان من ابل او بقرة في صفحه سنامه الايمن عند الشافعي واحمد وقال مالك في الجانب الايسر وقال ابو حنيفة الاشعار محرم فالاول والثاني دليله الاتباع والثالث وجهه انه يعيب الهدي في الظاهر ويشوه الصورة واجاب الاول ان الاشعار كناية عن كمال الادعاء لامتنال امر الله في المحاج واسارة الى ان الانسان لو ذبح نفسه في رضى ربه كان ذلك قليلا فضلا عن حيوان خلق للذبح والمأكلة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يستحب ان يقدر الغنم ثلثين مع قول مالك انه لا يستحب تقليد الغنم انه التقليد للابل فقط فالاول مخفف في ترك استحباب تقليد الغنم والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع ووجه الثاني قول مالك ان الغنم لا تتأطرها الشياطين بخلاف الابل فكان النعل في الابل كناية عن صفه الشية بالنعال بخلاف الغنم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الهدي اذا كان منذر ولا يزول ملكه عنه بالنذر ويصير للمساكين فلا يباع ولا يبدل مع قول ابى حنيفة انه يجوز بيعه وابداله بغيره فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الزام النادر بالوفاء ليس هو تكملة له وانما ذلك عقوبة له حيث انه اوجب على نفسه ما لم يوجبه الله تعالى عليه وزاحم الشارح في مرتبة النشر يع فكان في خروجه على ملكه بالنذر مبادرة الى استيفاء العقوبة ليرضى عنه مره حيث ارتكب منهيا عنه ووجه الثاني ان المراد اخراج ذلك المذنب وراومثله في القيمة فافهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز شربه وفضل عن ولد الهدي مع قول احمد انه لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان النذر حقيقة انما وقع على ما كان ثابتا في جسمه لا يستخلف ولو اما يستخلف ويجرد نظيره فلا حرج في الاستغناء به ووجه الثاني دخول اللبن في النذر كما يدخل لبن البهيمة في النذر

في المبيع فافهم ومن ذلك قول الشافعي انه ما وجب في الدماء حرام لا يكل منه مع قول أبي حنيفة
 انه ياكل من دم القران والتمتع ومع قول مالك انه ياكل من جميع الدماء الواجبة الا جزاء
 الصيد وفدية الاذى فالاول مشدد خاص بالكاب والثاني فيه تخفيف خاص بالمتوسطين
 والثالث مخفف خاص بالعوام ووجه استثناء جزاء الصيد وفدية الاذى انه في الاول كفارة للجناية
 على الصيد وفي الثاني لاجل ما حصل له من الترفه بنقص مدة الاحرام المذكور عن مدة الاخذ فافهم
 ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يكره الذبح ليلا مع قول مالك ان ذلك لا يجزى فالاول مخفف
 والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين مقردة في الفقه ومن ذلك
 قول الاثمة الثلاثة ان افضل بقعة لتجريح المعز المرة والحاج مقي مع قول مالك انه لا يجزى المعز
 الذبح الا عند المودة ولا الحليم الا بمنى فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ودليل القولين الابتاع ونهضهما للوجوب اجتهاد الامام مالك ولا يجزى انه احرط من القول الاول
 فتأمل ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان وقت طواف الركن من نصف ليلة النحر وافضل ضحي
 يوم النحر ولا اخر له مع قول أبي حنيفة اول وقته طلوع الفجر الثاني واخره ثاني ايام التشريق فان
 اخره الى الثالث لمزجه دم فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ومن فلك قول الاثمة الثلاثة انه يجب ان يسب في رمي الجمرات بالتقلى مسجد الخيف ثم بالسوط
 ثم بجمرة العقبة مع قول أبي حنيفة انه لو رمى منكسا اعد فان لم يفعل فلا شيء عليه فالاول مشدد
 والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان البداءة بالجمرة التي تقلى مسجد
 الخيف هو الامر الوارد وكل عمل ليس على امر المشاعر فهو مردود ووجه الثاني انه مردود من حيث
 كمال الابتاع فهو مقبول لكنه ناقص في الفضل عن الاول فافهم ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة
 ان نزول المحصب مستحب مع قول أبي حنيفة انه تسليك ووجه قال عمر بن الخطاب رضي الله
 عنه فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ونزول النبي صلى الله عليه وسلم
 فيه يحتمل الامرين معا ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان من ينفر في اليوم الثاني حتى غربت
 الشمس وجب مبيتها ورمي الغد مع قول أبي حنيفة ان له ان ينفر ما لم يطعم عليه الفجر فالاول
 مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي واحدا ان المداة
 اذا حاصت قبل طواف الافاضة لم تنفر حتى تظفر ونظوف ولا يلزم الجمال حبس الجمل لها بل ينفر
 مع الناس ويركب غيرها مع قوله مالك انه يلزم حبس الجمل اكثر من مدة الحيض وزيادة ثلاثة
 ايام ومع قول أبي حنيفة ان الطواف لا يشترط فيه طهارة فقطوف وتدخل مع الحجج فالاول
 مشدد والثاني فيه تشديد والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وقد افق البارزي
 النساء التي حصن في الحج بذلك ونقله عن جماعة من ائمة الشافعية ومن ذلك قول الاثمة
 الثلاثة ان طواف الوداع واجب من واجبات الحج الا في حق من اقام بمكة فانه لا وداع عليه
 مع قول أبي حنيفة انه لا يسقط بالاقامة فالاول مخفف والثاني مشدد وهو احرط ويكره
 الوداع لافعال الحج لا للبيت والله سبحانه وتعالى اعلم

باب الإحصاء

اتفق الأئمة الأربعة على أن من أحصره عدو عن الوقوف أو الطواف أو السعي وكان له طريق آخر يمكنه الوصول منه لزمه قصده قريب أو بعد ولم يتحمل فإن سلكه فقاتله الحرج أوله يمكن له طريق آخر يتخل من إحرامه بعمل عمرة عند الثلاثة مع قول أبي حنيفة أن شرط التحلل أن يحصره العدو عن الوقوف والبيت جميعاً فإن أحصره عن واحد منهما فلا ومع قول ابن عباس أنه لا يتحمل إذا كان العدو كافراً فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث كذلك فرجم الأمر إلى مرتبة الميزان فأنقيل فلم يشرع الهدى للمحصر مع أن المحصر لم يقع باختياره وإنما ذلك على رغم أنف العبد ومن صرع الكفار مات إنما هو عن الوقوع في أمر عصى به العبد ربه فالجواب الأصح كذلك وأيضاً أنه ان العبد ما صعد عن دخول حضرة الله عز وجل إلا ما عنده من الرياسة والكبر فيهم يصلح لدخول حضرة الله الخاصة التي هي الحرم المكي فكان الهدى كالهديتين بين يدي الحاجة فإنه يسهل قضاءها والى ذلك الإشارة بقوله تعالى ولا تحلقوا رءوسكم حتى يبلغ الهدى محله فإن الحلق للرأس إشارة لزوال الرياسة والكبر الذين كانا مانعين من دخول المحضق فأن قال قائل إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان معصوماً من الكبر وحب الرياسة وقد كان مع صحابه حين صدمهم المشركون فالجواب أن ذلك كان من باب التشريع لا منه فادخل نفسه في حكم تراضعهم وشم وجوهه آخر لا تذكر إلا مشافهة لأنها من مسائل الخلاف التي كان يفتي به النعمان من الفقهاء والله أعلم ومن ذلك قول الشافعي أنه يتحمل بنية التحلل والذبح والحلق مع قول أبي حنيفة أنه لا يصح الذبح حيث أحصر إنما يصح بالحرم فيواطى رجله وقتاً يخمد فيه فيتحمل في ذلك الوقت ومع قول مالك يتحمل ولا شيء عليه من ذبح وحلق فالأول فيه تشديد والثاني مشدد والثالث مخفف فرجم الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن في التحلل بما ذكرنا باصم الله تعالى كما في نية الخروج من الصلوة ووجه الثاني العمل بظاهر السنة قياساً على الدعاء الواجبة بفعل حرام أو ترك واجب وهذان القولان خاصان بالأكابر وقول مالك خاص بالأصاغر فرجم الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي في أظهر القولين أنه يجب القضاء إذا تحلل من الفرض لا من التطوع مع قول مالك أنه إذا أحصر عن الفرض قبل الإحرام سقط عنه الفرض ولا قضاء على من كان نسكه تطوعاً عندهما ومع قول أبي حنيفة ترجيح القضاء بكل حال فرضاً كان أو تطوعاً وهو أحد رأيي الروائين لا أحد فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد فرجم الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول تعظيم أمر الفرض لا سيما بعد التزامه والدخول فيه بخلاف التطوع ووجه قول مالك أن من أحصر قبل التلبس بالأحرام فكان له لم يحصل له استطاعة في تلك السنة فسقط عنه الفرض ووجه قول أبي حنيفة واحد في إحدى روايتيه تعظيم أمر الحج بهابل أنه لا يخرج منه بالفساد بل يجب المضي في ناسده والقضاء وإن كان نسكه نظراً ومن ذلك قول الشافعي أنه لا قضاء على المحصر المنظم بالمرض إلا أن كان شديداً التحلل به مع قول مالك واحد أنه لا يتحمل بالمرض ومع قول أبي حنيفة أنه يجوز التحلل مطلقاً

فالاول فيه تخفيف تبعا لقوله صلى الله عليه وسلم لعائشة قولي اللهم محلي حيث حبستني والثاني فيه تشديد والثالث مخفف ووجه هذين القولين ان المرض عند كالعده واجابك واحمل بان المريض تمكنه الاستئناية بخلاف من احصره العده ولا يخلو الجواب عن اشكال ومن ذلك اتفاق الائمة الاربعة ان العبد اذا حرم بغير اذن سيده فليسيد تخليله مع قول اهل الظاهر انه لا ينعقد حراره والامة كالعبد الا ان يكون لها زوج فباعتبار اذنه مع السيد ومع قول محمد بن الحسن انه لا يعتد باذن الزوج مع السيد فالاول مخفف على السيد والثاني اخف عليه لعدم احتياج فيه الى تخليل العبد ووجه اعتبار اذن زوج الامة مع السيد كونه والكاللاستمتاع في ذلك الوقت ووجه عدم اعتبار اذنه مع السيد كون السيد مالك الرقبة واستمتاع الزوج بها امر عارض ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بجواز احرام المرأة بفرصة الج بغير اذن زوجها مع قول الشافعي في ارجح القولين انه ليس لها ان تحرم بالفرض الا باذنه فالاول مخفف ودليله ان حق الله تعالى مقدم على حق الادنى لاسيما والج يجب في العمرة واحدة والثاني مشدد في حق الزوج وذلك لضعفه وضعفه عن شهر شهوة ايها الزوج ويصح حمل الاول على حال الاكابر الذين يمكنون شهوتهم والثاني على حال الاصاغر الذين هم تحت شهر شهوة وكذلك القول في تخليلها من الج بعد انعقاده فان الشافعي يقول في ارجح قوليه ان له تخليلها واما مالك وابو حنيفة فيقولان ليس له تخليلها هكذا صرح به القاضي بعد ان هاب المالكي وكذلك له ضمها من حج التطوع في الابتداء فان احرمت به فله تخليلها عند الشافعي فرجع الامر الى مرتبة الميزان في هذه المسائل ووجه تخليلها وعده ظاهرا لان من الائمة من راعى تعظيم حرمة الج ومنهم من راعى تعظيم حق الزوج لكون حقه مبنيا على استحبة والله تعالى اعلم بالصواب

باب الاضحية والعقيقة

اجتمع المسلمون على ان الاضحية مشروعة باصل الشرع وانما اختلفوا في وجوبها واتفقوا على ان المرض اليسير في الاضحية لا يمنع الاجزاء وعلى ان الكثير يمنع لانه يفسد اللحم وعلى ان الجرب يمنع الاجزاء وكذلك العود واجمعوا على ان المقطوع الاذن لا تجزئ وكذلك مقطوع الذنب لغوات جزء من اللحم واتفقوا على انه لا يجوز ان ياكل شيئا من لحم الاضحية المذكرة وكذلك اتفقوا على علي انه لا يجوز بيع شيء من لحم الاضحية والهدى كذلك ان او تطوعا وكذلك بيع المجلد خلافا للشافعي والاوزاعي كما سيأتي في الباب واتفقوا على ان البدنة والبقرة تجزئ عن سبعة والشاة عن واحد وقال السنن بن راهويه تجزئ البقرة عن عشرة واتفقوا على ان وقت ذبح العقيقة يوم السابع من ولادته وكذلك اتفقوا على انه لا يمس بأس المولود بدنه العقيقة وقال الحسن بطي راس المولود بدنها هذا وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول ائمة الثلاثة وصاحب الامام في حنيفة ان الاضحية سنة مؤكدة مع قول ابى حنيفة انها واجبة على المقيمين من اهل المصر واعتبر في وجوبها النصاب فالاول مخفف والثاني مشدد من جهة الوجوب مخفف في اعتبار النصاب فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان البلاء

الذي شرعت الاضحية لرفعه غير محقق لاسيما في حق الاكابر الذين طهر الله تعالى من المخالفة ورزقهم حسن الظن به ووجه الثاني شهود استحقاق العبد نزول البلاء عليه في كل يوم طول السنة لسوء ما يتعاطاه من الوقوع في المخالفات المحضة او لما يقم فيه من النقص في المأمورات فكان اللائق باهل هذا المشهد وجوب الاضحية واللائق باهل المشهد الاول استحبابها وجاءهم التأكيد فيها من حيث اتهامهم نفوسهم فانهم ومن ذلك قول الشافعي انه يدخل وقت الذبح بطلوع الشمس من يوم النحر ومضى قدر صلوة العيد والخطبتين صلى الامام العيد اوله يصل مع قول الائمة الثلاثة ان شرط صحة الذبح ان يصلي الامام العيد ويخطب الا ان ابا حنيفة قال يجوز لاهل السواد ان يضجوا اذا طلع الفجر الثاني وقال عطاء يدخل وقت الاضحية بطلوع الشمس فقط فالاول مشدد في دخول الوقت ودليله الاتباع والثاني فيه تشديد الا في حق اهل السواد وذلك ليتسهم لهم ابتداء الوقت وعلى الطعام بين ذهابهم الى حضور الصلوة والخطبتين ورجوعهم الى بيوتهم فيجدوا الطعام قد استوى فلهم يقل ابو حنيفة بدخول وقت الذبح بالفجر الثاني لكانوا اذا رجعوا من الصلوة وسماع الخطبتين لا يستوي طعامهم الا بعد الزوال مثلا فيصير اهل مصر ياكلون ويفرحون واهل السواد في غم حتى يستوي طعامهم ومعلوم ان يوم العيد يوم لهو ولعب وسرور عادة فكان دخول الوقت بالفجر الثاني في معادلة ذهابهم لسماع الخطبتين والصلوة ورجوعهم من ذلك فرحم الله امام ابا حنيفة ما كان اطول بابه في معرفة اسرار الشريعة ومن ذلك قول الشافعي ان اخر وقت التضحية هو اخرايا من التشريق الثلاثة مع قول ابي حنيفة ومالك ان اخر وقت التضحية هو اخر اليوم الثاني من ايام التشريق ومع قول سعيد بن جبير انه يجوز لاهل الامصار التضحية في يوم النحر خاصة ومع قول النخعي انه يجوز تأخيرها الى اخر شهر ذي الحجة فالاول مخفف والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد والرابع مخفف جدا فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال الاربعة ظاهرا تابع لما ورد في الاحاديث والاشار ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الاضحية اذا كانت واجبة لم يفوت ذبحها بفوات ايام التشريق بل يذبح بها وتكون قضاء مع قول ابي حنيفة ان الذبح يسقط وتدفن الى الفقراء حية فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول والثاني ان الواجب يشدد فيه ويخفف بالنظر لتقييد الذبح بايام التشريق وعدم تقييده بها وعن ذلك قول الشافعي واجبرانه يستحب لمن اراد التضحية ان لا يخلو شعره ولا يقلم ظفره في عشر ذي الحجة حتى يضحي فان فعله كان مكرها وقال ابو حنيفة يباح ولا يكره ولا يستحب ومع قول احمد انه يحرم فالاول مخفف لعدم الوجوب وقول احمد مشدد وقول ابي حنيفة اخف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع وهو يشهد بالاستحباب والتحرير والكرهية فان اقل مراتب الامر هو الاستحباب واعلى مخالفة الامر التحريم ووجه قول ابي حنيفة كون الكراهة او التحريم لا يكون الا بدليل خاص كما هو مقرر في كتب الاصول ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا التزم اضحية معينة وكانت سليمة فحدث بها عيب لم يمنع اجزاها من قول

ابي حنيفة انه يمنع فالاول مخفف والثاني مشدد فيجعل الاول على حال الاصاغر والثاني
 على حال الاكابر من اهل الورع المدققين في الادب مع الله تعالى وقد رجع الامر في ذلك
 الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الائمة الاربعة ان العتي في الاضحية يمنع الاجزاء مع قول
 بعض اهل الظاهر انه لا يمنع فالاول مشدد خاص بالاكابر الذين يستحيون من الله تعالى ان يتقربوا
 اليه بشئ ناقص من الصفات والثاني مخفف خاص بالاصاغر الذين لا يراعون الا ما ينقص
 اللحم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه منكره مكسوة القرن
 مع قول احمد انها لا تجزئ فالاول مخفف والثاني مشدد ويحل الامر ان على حالين بالنظر للاكابر
 والاصاغر ومن ذلك قول مالك والشافعي ان العرجاء لا تجزئ مع قول ابي حنيفة انها تجزئ
 فالاول مشدد خاص بالاكابر من اهل الورع والثروة الذين يسهل عليهم تحصيل السليمة من
 العرج والثاني مخفف خاص بالاصاغر ومن ذلك قول الشافعي انه لا تجزئ مقطوعة شئ من الذنب
 ولو يسيرا مع اختيار جماعة من متأخري اصحابه الاجزاء ومع قول ابي حنيفة وملك انه ان ذهب
 الاقل اجزاء او اكثر فلا دلا حشد في ما زاد على الثلث سرايتان فالاول مشدد خاص
 بالاكابر وما بعده مخفف خاص بالاصاغر فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الائمة
 الثلاثة انه يجوز للمسلم ان يستدب في ذبح الاضحية مع الكراهة في الذمي مع قول مالك
 انه لا يجوز استئابة الذمي ولا تكن اضحية فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول كون
 الذمي من اهل الذنجر في الجملة ووجه قول مالك ان الاضحية قربان الى الله تعالى فلا يليق
 ان يكون الكافر واسطة في ذبحها وهذا اسرار في احكام الكافر والمشرک والفرق بينهما لا سطر في
 كتاب ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو اشترى شاة بنية الاضحية لا تصير اضحية
 بعجز ذلك مع قول ابي حنيفة انها تصير فالاول مخفف خاص بالاصاغر والثاني مشدد خاص
 بالاكابر فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الشافعي ان ترك التسمية على الذبيحة
 عداوسمها الا يضر مع قول احمد انه ان ترك التسمية عدا لم يحز اكلها وان تركها ناسيا ففيه
 سرايتان وبذلك قال مالك وعند رواية ثالثة انها حل مطلقا سواء تركها عداوسمها او ناسيا
 اصحابه كما قاله القاضي عبد الوهاب ان تارك التسمية عدا غير متاول لا توكل ذبيحته ومع قول
 ابي حنيفة ان الذابح اذا ترك التسمية عدا لم توكل ذبيحته وان تركها ناسيا اكلت فالاول مخفف
 والثاني وما بعده مفصل الا الرواية الثالثة عن مالك فانها مخففة فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان ووجه من منع الاكل ما لم يذكر اسم الله عليه ولو نسيانا الاخذ بظاهر قوله تعالى ولا تأكلوا
 مما لم يذكر اسم الله عليه وان كانت الامة عند المفسرين انها هي في حق من يذبح على اسم الاصنام
 والا وثان ووجه من اباح الاكل ما لم يذكر اسم الله عليه ولو عمد العمل بقرائن الاحوال
 فان المسلم لا يذبح الا على اسم الله لا تكاد الا اصنام والادقان تحظر على باله وقد جمع الائمة
 الاربعة على استحباب التسمية في جميع امرنا الشارعية فيه بالتسمية وما خالف في ذلك الا بعض
 اهل الظاهر فرجع الامر الى مرتبتي الميزان مخفف وتشددين بالنظر لحال الاكابر

والاصغر فاقرهم فمن ذلك قول الامام الشافعي استحباب الصلوة على رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الذبح ثم قال احمد ان ذلك ليس بمشروع ومع قول ابي حنيفة ومالك انه تركه الصلوة على رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الذبح قال الثلاثة ويستحب ان يقول اللهم هذا منك وذاك فتقبل مني وقال ابو حنيفة تتركه قول ذلك فالاول من المسئلة الاولى مشدود دليله الاتباع والثاني مخفف ودليله قول بعض الصحابة والثالث مشدود في الترك ووجهه التباعد من شركه عنيد الله مع الله عند الذبح والمبالغة في التفتير عن صفة من كان بين يده على اسم الاصنام فاقرهم واما وجوب استحباب قول الذبح اللهم هذا منك وذاك فظاهر الفضل في ذلك لله تعالى اي هذه الذبيحة من فضلك وهي لك تملكها لي لم يخرج عن ملكك فذبحته لعبادك ووجه كراهة قول ذلك ايها امر لا ينبغي دضعه في كتاب فرحم الله امام ابا حنيفة ما كان ادق علمه ومن ذلك اتفاق الائمة الاربعة على استحباب الاكل من الاضحية المتطوع بها مع قول بعض العلماء بوجوب الاكل فالاول مخفف والثاني مشدود فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان سبب مشروعية التضحية دفع البلاء عن المضحى واهله وجميع اهل الدار من المسلمين ومن المروءة ان صاحب الاضحية يشارك الناس في ذلك البلاء وهذا خاص بالاصغر واما الوجوب فهو خاص بالكابر الذين لا يقدر على تحمل ثقل مئة الخلائق عليهم وللشافعي في الافضل من ذلك قولان احدهما ياكل الثلث ويهدي الثلث ويتصدق بالثلث والثاني وهو المرجح عند اصحابه انه يتصدق بها كلها الا لقما يتبرك باكلها ومن ذلك اتفاق الائمة الاربعة على انه لا يجوز بيع جلد الاضحية المندودة او المتطوع بها مع قول الفخري والاوزاعي انه يجوز بيعه بالة البيت التي تقاس كالفارس والتقدر والميخل والغريال والميزان فالاول مشدود خاص بالكابر واهل الرفاهية والثاني مخفف خاص بالاصغر واهل الحاجات وحكي ذلك عن ابي حنيفة ايضا وقال عطاء لا بأس ببيع اهاب الاضاحي بالدرهم وغيرها ووجه عدم بلوغ عطاءه في عن ذلك ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الابل افضل ثم البقر ثم الغنم مع قول مالك ان الافضل الغنم ثم الابل ثم البقر ووجه القولين معروف فان الابل اكثر لحمها والغنم اطيب فيعمل الاول على حال الفقراء والمساكين والثاني على حال الكابر في الدنيا المترفين فيضي كل انسان بما هو متيسر عنده ويجب ان ياكل منه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز ان يشترك سبعة في دينة سواء كانوا اصغر دين او من اهل بيت واحد مع قول مالك انها لا تجزئ الا اذا كانت نظوا وكانوا اهل بيت واحد فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مراتب الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي ان العقيقة مستحبة مع قول ابي حنيفة انها صاحبة ولا اقول انها مستحبة ومع قول احمد في شهر ردايته انها سنة والثانية انها واجبة واختار بعض اصحابه وهو من هب الحسن وداود فالاول والثالث مخفف والثاني اخف والرابع مشدود فرجع الامر الى مرتبة الميزان وظاهر الادلة يشهد للوجوب والتدب معا واكل منها رجالا فالاستحباب خاص بالمتوسطين الذين يساحون نفوسهم بترك بعض المسنن

والجواب خاص بالأكابير الذين يؤخذون نفوسهم بذلك ولا باحة خاصة بالأصاغر ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان السنة في العقيقة ان يذبح عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة ومن مالك انه يذبح عن الغلام شاة واحدة كلها في الجارية فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الله تعالى جعل الذكر مثابة الانثيين في الامهات وفي الشهادة وغير ذلك ووجه الثاني النظر الى الروح المدبرة للجسد فانها واحدة لا توصف بنكوة ولا بانوثة فان ذبح صاحب هذا الشهيد عن الغلام شاتين فهو احتياط مع موافقته للوارد ومن ذلك قول الشافعي واحمد باستحباب عدم كسر عظام العقيقة وانما نظيم اجزاء كبار تقاؤ لا بسلامة المورد مع قول غيرهما انه يستحب كسر عظامها تقاؤا لا بالذبول وكثرة التواضع وخمود نار البشرية والله تعالى اعلم

باب النذر

اتفق الأئمة على ان النذر يجب الوفاء به ان كان طاعة وان كان معصية لم يحجر الوفاء به و على انه لا يصح نذر صوم يوم العيد نذرا يام بالحض فان نذر صوم العيدين وصام صومه مع التحريم عندنا حقيقة وعلى انه لو نذر صوم عشرة ايام جاز صومها متتابعاً ومتفرقاً وقال داود يلزمه صومها متتابعاً فالاول خاص بالأصاغر والثاني خاص بالأكابير من اهل الاحتياط هذا ما وجدته من مسائل الاقناعات واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يلزم بندر المعصية كفارة مع قول احمد في احرى روايته انه ينقذ ولا يحل فعله ويجب به كفارة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم ورود نص في ذلك بالكفارة ووجه الثاني الثاني انه نذر معصية فهو معصية بذاته وان لم يفعلها فبإثم على ذلك فكان وجوب الكفارة لا نقابه وادفع عنه الله نية فعل تلك المعصية ومن ذلك قول الشافعي انه لو نذر من ذبح ولده او نفسه لم يلزمه شيء مع قول ابي حنيفة واحمد في احرى روايته انه يلزمه ذبح شاة ووجه الثالث مالك ومع قول احمد في الرواية الاخرى انه يلزمه كفارة يمين فالاول مخفف والثاني والثالث فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم ورود نص في ذلك ووجه الثاني ما بعده انه معصية فكان فيه شاة قياساً على الدماء الواجبة في الحج بفعل حرام او كفارة يمين قياساً على اليمين اذا حثت فيها ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان من نذر نذراً مطلقاً صح وهو الاصح من مذاهب الشافعي والقول الثاني له عدم الصحة حتى يعلقه بعنى النذر المذكور بشرط او صفة فالاول مخفف والقول الثاني للشافعي فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول سلوك الادب مع الله تعالى ان لا يعاقب حضرة بلا حصول شيء يؤجر عليه لان ذلك كله كالملاعبه فهو كمن نرى نقلاً من الصلوة مطلقاً من غير تعيين فانه نعم صلوة ووجه الثاني ان تعليقه بشرط او صفة هو موضوع النظر فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان من نذر ذبح عبده لم يلزمه شيء مع قول احمد في احرى روايته انه يلزمه ذبح شاة والرواية الاخرى يلزمه كفارة يمين فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وقد تقدم توجيهه

مثل ذلك قريبا ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أن من نذر المجرم يلزمه الوفاء به لا غير مع
 قول الشافعي في إحدى القولين أنه يلزمه كفارة لا غير والقول الآخر بتحسين بين الوفاء به وبين
 كفارة يمين فالأول مشدد والثاني وما بعده فيه تخفيف فزعم الأمامي المرتبتي الميزان ومن ذلك
 قول الشافعي أن من نذر قرابة في الجاهركأن قال أن كلمت فلانا فله على صوم أو صدقة فهو مخير
 بين الوفاء بما التزمه وبين كفارة يمين مع قول أبي حنيفة أنه يلزمه الوفاء بكل حال ولا تحنیه
 الكفارة ومع قول مالك وأحمد أنه تجزيه الكفارة ويقال أن العمل عليه فالأول فيه تخفيف
 والثاني مشدد والثالث قريب منه فزعم الأمامي المرتبتي الميزان وجه الثالث ظاهر في كتب
 الفقه ومرجه الاجتهاد ومن ذلك قول الشافعي في من نذر أن يتصدق بماله أنه يلزمه أن
 يتصدق بجميعه مع قول أبي حنيفة أنه يتصدق بثلث جميع أمواله المذكورة استحبابا وفي قول
 آخر أنه يتصدق بجميعه ما يمكنه ومع قول مالك أنه يتصدق بثلث جميع أمواله المذكورة و
 غيرها ومع قول أحمد في إحدى روايتيه أنه يتصدق بجميع الثلث من أمواله وفي الرواية
 الأخرى الرجوع إليه فيما نواه من مال دون مال فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف وما بعده
 قريب منه فزعم الأمامي المرتبتي الميزان وجه هذه الأقوال معروف ومرجه الاجتهاد
 ومن ذلك قول مالك وأحمد والشافعي في أصح قوليه أن من نذر الصلوة في المسجد الحرام تعين
 فعلها فيه وكذا القول في مسجد المدينة ولا قضى مع قول أبي حنيفة أن الصلوة لا تتعين
 في مسجد محال فالأول مشدد وخاص بالأصاغر الذين يشهدون تغاير المساجد في الفضيلة
 من حيث ما ورد في بعضها من الفضل والثاني مخفف وهو خاص بالأكابر الذين يشهدون تساوي
 المساجد في الفضل من حيث نسبتها إلى الله تعالى بقوله وإن المساجد لله لا من حيث ما جعله الله
 تعالى للمكلف من الفضل للمساجد الثلاثة ويصح أن يكون القائلون بالأول يشهدون كذلك هذا
 المشهد بالإصالة ثم زادوا عليه من حيث ما ورد من التفضيل فيكون أكمل من القائلين بالتساوي
 فقط ونظير ذلك الأسماء الإلهية لا يقال أن الاسم الرحيم أفضل من الاسم المستقيم مثلا لرجوع
 الأسماء كلها إلى ذات واحدة فكذا القبول في نسبة المساجد إلى الله وما ورد في التفاضل بينها
 راجع إلى العبد بحسب ما يقوم في قلبه من التعظيم لذلك الاسم أو بالنظر إلى ما جعله الله للعبد فيه
 من الثواب لا غير ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو نذر صوم يوم بعينه ثم أفطر بعد قضاءه مع
 قول مالك أنه إذا فطر بالمرض لا يلزمه القضاء فالأول فيه تشديد وهو خاص بالأكابر والثاني فيه
 تخفيف من حيث التفضيل وهو خاص بالأصاغر وجه الأول قياس النذر على الفرض في نحو قوله
 تعالى فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر بما مع الوجوب في كل منهما وجه الثاني
 تخلف النذر عن درجة الفرض لأنه ما أوجب العبد على نفسه دون الحق تعالى ولا شك أن الحق
 ما أمره بالوفاء به الأعقوبة له على سوء أدبه في مزاحمة الشارح في التشريع ولذلك مراد
 النهي عنه وعده بعض المحققين من جملة الفضول الممنوعة وما مدح الله تعالى الذين يوفون
 بالنذر إلا من حيث تداركهم الوفاء به لا من حيث ابتدائه فافهم ومن ذلك قول مالك

واحمد بن نذر قصد البيت الحرام ولم يكن له بينة تجوز ولا عمرة او نذر المشي الى بيت الله الحرام
لزمه القصد بحج وعمرة ولزمه المشي من ديرة اهل له مع قول ابي حنيفة انه لا يلزمه شيء
الا اذا نذر المشي الى بيت الله الحرام واما اذا نذر القصد والذهاب اليه فلا فالاول مشدد والثاني فيه
تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وكل منهما وجه بالنظر للاكابر والاصاغر ومن ذلك قول
الشافعي في احد القولين وابي حنيفة ان من نذر المشي الى مسجد المدينة او الاقصى لا ينعقد نذره
مع قول مالك واحمد والشافعي في مرجح قوليه انه ينعقد ويلزمه فالاول مخفف والثاني مشدد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان وقد تقدم ترجيه تفاوت المساجد تساويها قريبا فرجعه
ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك انه نذر فعل مباح كان قال الله على ان امشي الى بيتي
او اركب فرسي او البس ثوبي فلا شيء عليه مع قول الشافعي انه يلزمه كفارة يمين اذا خالف وان
كان لا يلزمه فعل ذلك مع قول احمد انه ينعقد نذره بذلك وهو مخير بين الوفاء به وبين الكفارة
فالاول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
كل من هذه الاقوال راجع الى اجتهاد القائل به والله تعالى اعلم

كتاب الاطعمة

اجمعوا على استحباب النعم حلال وانفقوا على ان كل طير لا تخجل له فهو حلال وكذلك انفقوا على ان
الارنب حلال وكذلك انفقوا على ان المحل من حيوان البحر هو السمك وانفقوا على ان الجلالة
اذا حبست وعلفت طاهر حتى زالت رائحة النجاسة حلت عند احمد وزالت الكراهة عند من
لا يقول بتحريمها كالائمة الثلاثة قالوا ويجبس البعير والبقرة اربعين يوما والشاة سبعة ايام
والدجاجة ثلثة ايام واجمعوا على جواز اكل من الميتة عند الاضرار وكذلك انفقوا على ان
السمن او الزيت او غيرهما من الادهان اذا وقعت فيه فارة فاليف وما حولها حل اكل الباقي
وكان طاهرا وكذلك اجمعوا على تحريم اكل من البسمان اذا كان عليه حائطا الا باذن مالك
هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الامام
الشافعي واحمد وابي يوسف ومحمد يحل اكل الخيل مع قول مالك بكراهته وقوله اصحابه بحرمته
وهو قول ابي حنيفة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد الثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الاول انه مستطاب عند الاكابر من الامراء وابناء الدنيا ووجه الكراهة
كونه نائرا لا في الاستطابة عن لحم النعم ووجه التحريم خوف افطام نسلها اذا قيل باباحتها
فيضعف الاستعداد لامر الجهاد كما اشار اليه قوله تعالى واعدا لهم ما استطاعتم من
قوة ومن رباط الخيل فان الامر برباطها يقتضي ابقائها وعدم ذبحها ولو حل كل لحمها في الجملة
فانهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بتحريم اكل لحم البغال
والحمير الاهلية مع قول مالك بكراهته كراهة مطلقة وقال
محققوا اصحابه انه حرام ومع قول الحسن يحل اكل لحم البغال وقال ابن
عباس يحل اكل لحم الحمير الاهلية فالاول والثالث مشدد والثاني فيه

تخفيف والرابع مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال كلها ظاهر محمول على اختلاف طباع الناس فمن طاب له اكل شيء من ذلك فلا حرج ومن لم تطب نفسه باكله فلا ينبغي له ذلك لما فيه من حصول الضرر في الجسم غالبا ومن ذلك اتفاق الاثمة الثلاثة على تحريم كل ذي ناب من السباع ومخلب من الطير يعذبه على غيره كالعقارب والصقور والباز والشاهين وكذلك ما لا مخلب له اذا كان يأكل الخفيف كالنسر والرخم والقرب لا يقع ولا سود غير غراب الزرع مع قول مالك باباحة ذلك كله على الاطلاق فالاول مشدد وقول مالك فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه غير مستطاب لاهل الطباع السليمة ولان فيه قسوة من حيث انه يقسر غيره ويقهره من غير رحمة بذلك الحيوان المقسود فيسري نظير تلك القسوة في قلب الاكل له واذا قسى قلب العبد صار لا يحسن قلبه الى موعظة وصار كالحماس ومن هنا ورد النهي عن الجلوس على جلود الفأر السباع لانه يورث القسوة في القلب كما حرج ووجه تحريم ما ياكل الخفيف انه مستخف ووجه قول مالك ان بعض الناس يستطيعه فيبا ح له اكله فان العلة في تحريم غير المستطاب انها هي من جهة الطب وذلك لان اكل كل ما لا تشتهي النفس يوجب بطن الهضم فيورث الامراض عكس كل الانسان فاشتهيته نفسه فانه يكون سريع الهضم وكلما اشتدت الشهوة اليه كان اسرع فافهم ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة في المشهور عنهم انه لا كراهة فيما نهي عن قتله كالخفاف والهدهد والنفثاش واليوم والسباع والطاووس مع قول الشافعي في ارجح القولين انه حرام فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه لو كان اكله يؤذي لما كان نهي عن قتله ووجه الثاني انه لا يذم من النهي عن قتله حل اكله فقد يحرم وذلك كل كلب الصيد والماشية فافهم ومن ذلك قول الاثمة بتحريم اكل كل ذي ناب من السباع يعذبه على غيره كالاسد والنمر والذئب والفيل والذئب والهرة الا ما لا كراهة باكل ذلك مع الكراهة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الثاني على حال اصحاب الضرورات والاول على اصحاب الرفاهية فافهم ومن ذلك قول صاحب التبيين بتحريم اكل الزبابة مع قول السبكي في الفتاوى الحلبية ان المختار حل اكلها فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل ذلك على حال اهل الضرورات وحال اصحاب الرفاهية ومن ذلك قول الشافعي واحمد بحل الثعلب والضبع مع قول مالك بكراهة اكل لحمهما ومع قول ابى حنيفة بتحريمهما فالاول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه ذلك كله ظاهر يرجع الى اجتهاد المجتهدين ومن ذلك قول مالك والشافعي بالتحريم لم الضب وفي اليربوع روايتان فالاول مخفف والثاني فيه تشديد وكذلك فابعد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة بتحريم اكل جميع حشرات الارض كالقار والناب والدود المنفرد عن معدته او الذي يسهل غيظه مع قول مالك بكراهته دون تحريمه ويصح حمل ذلك على جالين ومن ذلك الاثمة الثلاثة ان الجزاء على كل ميتا على كل حال مع قول مالك انه لا يؤكل منه ما مات خنثا من

غير سبب يصنع به فالأول مخفف والثاني فيه تفصيل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي يحل أكل القنفذ مع قول أبي حنيفة وأحمد بتحريمه ومع قول مالك لا بأس بأكل الخلد والحيات إذا ذكيت والخلد دابة عمياء تشبه الفار فالأول مخفف والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد الثالث في أصح قولييه أنه يحرم أكل ابن يادى مع قول مالك أنه مكروه فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أصح قولييه أن الهرة الوحشية حرام مع قول مالك أنها مكروهة فقط ومع قول أحمد في إحدى روايته أنها مباحة وفي الأخرى أنها حرام فالأول الرابع مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه هذه الأقوال يرجع إلى اجتماع المجتهدين ومن ذلك في حنيفة لا يؤكل من حيوان البحر إلا السمك وما كان من جنسه خاصة مع قول مالك أنه يجوز أكل غير السمك من السرطان وكلب السماء والضفدع وخنزيره لكن الخنزير مكروه عنده وروى أنه توقف فيه ومع قول أحمد يؤكل جميع ما في البحر إلا التمساح والضفدع والكوسج ويفتقر غير السمك عنده إلى الذكاة كخنزير البحر وكنبيه وإنسانه ومع قول بعض أصحاب الشافعي وهو الأصح عندهم أنه يؤكل جميع ما في البحر وقال بعضهم لا يؤكل إلا السمك وقال بعضهم لا يؤكل كلب الماء ولا خنزيره ولا فأرته ولا عقربه ولا حبيته وكل ماله شبهة في البر لا يؤكل وسرح بعض الشافعية أن كل ما في البحر حلال إلا التمساح والضفدع والحية والسرطان والسحفاة فالأول مشدد والثاني دافع فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن ظاهر الآيات والأخبار يعطى اختصاص حل السمك فقط لأنه هو المستطاب الذي امتن الله تعالى عليه نابه ووجه قول مالك الأخذ بقوله تعالى أحل لكم صيد البحر فشمل كل ما فيه إلا الخنزير وأوحى التحريم وهو مبني على أن الأحكام تدور على الاسمى أو الذات وقد سئل مالك عن الخنزير هل يحل فقال هو حرام فقتل له أنه من البحر فقال إن الله حرم لحم الخنزير وأنتم سميتموه خنزيرا وبقية وجوه الأقوال ظاهرة من كونه في كتب الفقه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بكرهه أكل لحم الجلالة من بقرة وشاة وغيرهما مع قول أحمد بتحريم أكل لحمها ولبنها وبيضها فالأول فيه تخفيف وهو خاص بأصحاب الحاجات والثاني مشدد وهو خاص بأهل الرفاهية فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي أنه يجوز للضطر أكل الميتة ولا يجب مع قول غيره أنه يجب فالأول مخفف والثاني مشدد على قاعدة ما كان ممنوعا منه ثم جاز رجب ووجه الأول مراعاة ترجيح تحريم الميتة ووجه الثاني مراعاة ترجيح ما يدفع للعبد فالأول خاص بالأكار المتورعين المشددين والثاني خاص بالأصغار فكأن لسان حال الأكار يقول لما ترك أكل الميتة تنزه بالبطوننا عن أكل النجاسة من حيث أنها محل نظر الله اليها كما ورد وكان لسان حال الأصغار يقولون مراعاة بقاء نفوس من حيث أنها رديعة لله عندنا أولى من مراعاة أكل النجاسة فإن الله تعالى يجب بقاء العالم أكثر من ذهابه قال تعالى لا تتقوا بآبائكم إلى الأهلكة وقال تعالى وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وقد تقدم أن داود عليه الصلوة والسلام لما بنى

بيت المقدس كان كل شيء بناه يهدم فسكنا الى الله عز وجل فادعى الله تعالى اليه ان يبيتي لي قوم
بناؤه على يدي من سفك الدماء فقال يا رب اليس ذلك في سبيلك يعني الجهاد فقال الله تعالى
بلى ولكن اليسوا بعبادي انتهى ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي في احد قوليه انه لا يجوز
له اى المضطر الشيعي وانما يأكل سد الرمي مع قول مالك واخذ في اخذى روايتيه انه يشبع
ومع قول الشافعي في ارجح قوليه انه ان توقع حلالا قريبا لم يجز غير سد الرمي ومع قوله ان المنقطع
في طريق يشبع ويتزود فالاول فيه تشديد وهو خاص بالاكابر والثاني فيه تخفيف وهو خاص
بالاصاغر الذين لا يقدرون على شدة الجوع ووجه الراجح من قول الشافعي العمل بقاعدة ما جاز
للضرورة يتقدر بقدرها ووجه جواز التزود منها الاخذ لنفسه بالاحتياط فقد لا يجوز شيئا بعد
ذلك يأكله حتى يشرب على هذا ذلك ومن ذلك قول مالك واكثر اصحاب الشافعي وجماعة من اصحاب
ابي حنيفة ان المضطر اذا وجد ميتة وطعام الغنيير يأكل طعام الغنيير اذا كان غائبا بشرط
الصمان ويترك الميتة مع قول جماعة من اصحاب ابي حنيفة وبعض اصحاب الشافعي انه يأكل
الميتة فالاول مشدد في اجتناب الميتة والثاني مشدد في اجتناب مال الغنيير فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الاول ان الغالب سهولة بذل العبد طعامه للمضطر وعدم توقفه في ذلك فقدم على
الميتة ووجه الثاني ان الميتة لا تتبع فيها لاحد من الخلق في الدنيا ولا في الآخرة فكان اكلها اخف
من اكل طعام الغنيير ولو حصل باكلها بعض مرض في الجسد فيرحى الشفاء منه بالمداواة ان شاء الله
تعالى وقد مر على شخص من ارباب الاحوال في الخليل ايام عدد الماء وهو ينهش في دجاجة ميتة
فقطرت اليه شرا فقال لي استعذ بالله تعالى من زمان صار الفقير فيه يقدم
الميتة على ما في ايدى الناس ومن ذلك اتفاق الائمة الاربعة على تعدد تطهير الدهن المائع اذا
تجسس ان ثمنه حرام مع قول بعضهم ان الدهن يطهر بنفسه فالاول مشدد والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان وكذلك اتفقوا على جواز الاستصباح به مع قول الشافعي انه لا يجوز
الاستصباح به فيحمل كلام المانع في المسئلتين على حال اهل الرفاهية من الاغنياء ويحل كلام
الجوع على اهل الضرورات ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي بابا حجة الشحوم التي حرّمها
الله تعالى على اليهود اذا تولى ذبح ما هي فيه يهودى مع قول مالك في اخذى روايتيه انها
تحرم وفي الرواية الاخرى انها مكروهة وهما كالروايتين عن احمد واختار جماعة من اصحابه
التحريم وجماعة الكراهة منهم الخرفي فالاول مخفف ومقابل له من التحريم مشدد ومن الكراهة
فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه هذه الاقوال ظاهر ومن ذلك قول ابي
حنيفة ان من اضطر الى شرب الخمر لعطش او دواء له شرها وهو احد اقوال الشافعي مع قول الشافعي
في اصم قوليه المنع مطلقا ومع قوله في القول الاخر انه يجوز للعطش ولا يجوز للتداوى واختاره
جماعة فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الاول ان الضرورات تنبيح المحظورات ووجه الثاني ان الله تعالى حرم شراب الخمر ولم يصرح
لنا بجواز شرها لعطش او دواء فنقف عن الشر او شراب بقطع النظر عن كون ذلك مباحا ونعتب

منه ونستغفر الله تعالى ويصوم حل الإباحة على حال الأصغر والمنع على حال الأكابر ووجه المنع
في التداوى دون العطش قوله صلى الله عليه وسلم إن الله تعالى لم يجعل شفاء أمتي فيما حرم
عليها ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز لمن مربستان غيره وهو غير موطأ أن يأكل
من فاكهة الرطبة من غير ضرورة إلا بآذن مالكه وأما مع الضرورة فيأكل بشرط الضمان مع قول
أحمد في إحدى روايته أنه يباح للأكل من غير ضرورة ولا ضمان عليه ومع قوله في الرواية
الأخرى أنه يباح للضرورة ولا ضمان عليه فالأول مشاهد وهو أحوط للدين والثاني مخفف
وهو خاص بعمام الناس فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة باستحباب
ضيافة المسلم للمسلم إذا مر على قريته ولم تكن ذات سوق ولم يكن به ضرورة دون الوجوب مع
قول أحمد بوجوب الضيافة المذكورة لكن الوجوب ليلة واحدة والثالث مستحبة ومتى امتنع
مر الواجب صار عليه ديناً فالأول مخفف خاص بأحد الناس والثاني مشدد خاص بأهل المروءات
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه مطالبة الضيف بحق ضيافته تعليم أخيه الكرم والمروءة وطلب
تخليص دمه أخيه من تبعة أخلاقه بحقه ثبأن من المروءة إسقاط ذلك الحق بعد ترتبه
في نعمة المضيف ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن أطيّب الكسب المراجعة والصناعة مع
قول الشافعي في أظهر قوليه أن أفضل الكسب التجارة ووجه القولين ظاهر مراجع إلى الإخلاص
وكثرة النفع المتعدى إلى الناس قد ورد ما يشهد لكل من القولين والله تعالى أعلم

كتاب الصيد والذباح

اجمعوا على أن الذبايح المعتد بها ذبيحة المسلم العاقل الذي يتأق منه الذبح سواء الذكرو والأنثى
وكذلك اجمعوا على تحريم ذبايح الكفار غير أهل الكتاب وعلى أن الزكوة تصب بكل ما أبهر الدم وحصل
به قطع الحلق والمري من سكين وسيف ومن جاج وحجر وقصب له حل يقطع كما يقطع السلاح المحرر
وانفقوا على أنه لو أبان الراس لم يحرم ذلك المذبح وقال سعيد بن المسيب يحرم ووجه هذا القول
أنه ليس على كيفية الذبح للمشروع وكذلك اتفقوا على أن السنة أن تقرب الأبل قاشمة معقولة
وعلى أن تذبح البقر والغنم مضطجعة واتفقوا على جواز الاصطياد بالجوارح المعلمة كالكلب و
الفهد والصقر والشاهين والبازي والكلب الأسود عند أحمد كما سيأتي وعن ابن عمر و
بجاهد أنه لا يجوز لأب الكلب فقط ولو رمى طائراً فخرجه فسقط إلى الأرض فوجده ميتاً حل
باتفاق الأربعة فهذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق وأما اختلافه فمرد ذلك قول
الأئمة الثلاثة أنه لا تجوز الذكوة بالسن والظفر مع قول أبي حنيفة تصفوا إذا كانا منفصلين يعني
عن الذبايح فالأول مشدد ودليله النهي عن الذبح لهما والثاني فيه تخفيف ووجه ذلك أنهما منفصلين
أفهما يخرن الدم بخلافهما متصلين فإن حركتهما تكون ضعيفة لا تكاد تقطع الحلقوم والمريء
فيؤدى ذلك إلى تعذيب الحيوان وعدم الأسراع في الذبح المأمور به حتى قال بعض
العلماء أنه يشترط في الذبح أن لا يرفم السكين لسنها مثلاً ومتى رفعها ثم عاد حركتها للذبح
فأخف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك يجب قطع هذه الأربعة وهي الحلق

والمرئ والودجان مع قول الشافعي انه يجب قطع الحلقوم والمرئ فقط ومع قول ابي حنيفة انه
يجب قطع ثلاثة من الحلقوم والمرئ والودجان فالاول فيه تشديد والثاني مخفف وما بعد فيه
تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجهها ظاهر فان كلامنا ما خرج للدم الذي يضر بقاؤه
في الذبيحة ولو مع بطء ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي انه لو ذبح الحيوان من فقاهه وبقي
فيه حياة مستقرة عند قطع الحلقوم حل والا فلا وتعرف حياة المستقرة بالحركة الشديدة مع
خروج الدم وقال مالك واحد لا تحل بحال فالاول مخفف والثاني مشددة ووجه الاول معروف
ووجه الثاني انه خلاف الدين المشدود ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو ذبح ما يذبح
او ذبح ما يذبح حل مع الكراهة مع قول مالك انه لو ذبح بعيرا او غرشاء من غير ضرورة لم يوكل
وحله بعض اصحابه على الكراهة فالاول فيه تخفيف والثاني تشديد ان لم يحمل على
الكراهة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه التبريم انه ذبح غير مشروع وكل عمل لا يوفق
الشريعة فهو غير صحيح فلا يحل ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو ذبح حيوانا ما كوكلا
فوجد في جوفه جنينا ميتا حل اكله مع قول ابي حنيفة انه لا يحل فالاول محمول على حال من
طابت نفسه باكله مع العمل بحديث ذكاة الجنين بكافة اومه والثاني فيه تشديد محمول على حال
من لم تنطب نفسه باكله ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز الاصطياد بالكلب المعلم
سواء كان اسودا وغيره وبغيره من الجوارح المعللة مع قول احمد انه لا يحل صيد كلب الاسود
ومع قول ابن عمر ومجاهد انه لا يجوز الاصطياد الا بالكلب فقط فالاول مخفف والثاني فيه
تشديد وكذلك الثالث ووجه استثناء الكلب الاسود ما ورد من انه شيطان وصيد الشيطان
رجحانه لا كتاب له ولو كان له كتاب لحل صيده كذبجه فاخبره ووجه قول ابن عمر ومجاهد ان
الاصطياد بالكلب هو الوارد في الاحاديث وان كان المراد بالكلب كل ما فيه نكلب فشمس السبع
وغیره مع انه ورد ما يشهد التسمية السبع كلها اللهم ساطع عليه كلها من كلابك فسلط الله تعالى
عليه السبع فاكله ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يشترط مع كون الكلب المعلم اذا استرسل
على الصيد يطلبه واذا زجره عنه انزحوا واذا اشلاه استشلى كونه اذا اخذ الصيد امسكه على
الصائد وخلي بينه وبينه مع قول مالك ان ذلك لا يشترط فالاول فيه تخفيف والثاني فيه
تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثاني حصول الانقياد للصائد بثلاثة شروط الاول
ان كان فعل الجارح اذا اجتمعت الثلاثة فعل الصائد ووجه الاول انه لا يحصل كمال الانقياد
الا بكونه يمسك الصيد للصائد ويخلي بينه وبينه ولا ياكل منه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن
ذلك قول ابي حنيفة واحمد انه يشترط في الجارح ان تتكرر منه الشروط مرات حتى يسمى معلما
واقول ذلك مرتان مع قول مالك والشافعي ان ذلك يحصل بمرة واحدة فالاول فيه تشديد والثاني
مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على حال اهل الورع والثاني على غيرهم
ومن ذلك قول الشافعي باستعجاب التسمية عند ارسال الجارح حاة على الصيد
وانه لو تركها ولو عامدا لم يجرم مع قول ابي حنيفة انها شرط في حال كونه ذا كرا فان تركها

ناسيا حل انعاما فلا ومع قول مالك انه ان تعد تركها لم يحل وان نسي ففيه سراييتان ومع قول
 احمد في الظاهر واياته انه ان تركها عند ارسال الكلب الرمي لم يحل الاكل من ذلك الصيد على
 الاطلاق عما كان الترك اوسهرا ومع قول داود والشعبي والوثقان التسمية شرط في الاباحة
 بكل حال فاذا ترك التسمية عامدا وناسيا لم تؤكل تلك الذبيحة فالاول مخفف والثاني والاربع مشدد
 والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والاحاديث تشهد لجميع الاقوال فان الامر بالتسمية
 يشمل الوجوب والندب فانهم ومن ذلك قول الاثمة الثلثة ان الكلب لو عقر الصيد
 ولم يقتله ثم ادرك وفيه حياة مستقرة فمات قبل ان يسمع الزمان الذكاة حل مع قول ابى
 حنيفة انه لا يحل فالاول مخفف والثاني والاربع مشدد واللائق باهل الورع الثاني واللائق
 بغيرهم الاول ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك في أشهر روايتيهما والشافعي في صحيح قوله ان الجراح
 لو قتل الصيد بنقله حل مع قول احمد وابى يوسف وعمر وغيرهم لا يحل فالاول مخفف والثاني
 مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان واللائق باهل الخاصصة الاول وباهل الرفاهية
 الثاني ومن ذلك قول ابى حنيفة والشافعي في صحيح قوله واحد ان الكلب المعلم لو اكل من
 الصيد حرمة وكذا ما صاده قبل ذلك مما لم يأكل منه مع قول مالك والشافعي في القول الاخر انه يحل
 فالاول مشدد خاص باهل الورع والثاني مخفف خاص باحد الناس فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 ومن ذلك قول الاثمة الثلثة ان جراحة الطير في الاكل كالكلب مع قول ابى حنيفة انه لا يحرم
 ما اكلت منه جراحة الطير فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك
 قول الشافعي في صحيح قوله واحمد انه لورمى صيدا وارسل عليه كلبا فعقره وغاب عنه
 ثم وجد ميتا بالعقر مما يجوز ان يموت به لم يحل به مع قول ابى حنيفة انه ان
 وجد في يومه حل اربع يومه لم يحل واختار جماعة من اصحاب الشافعي الحل لصحة الحديث
 فيه فالاول مشدد والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الاثمة
 انه لو نصب اجولة فوقع فيها صيد ومات لم يحل مع قول ابى حنيفة انه ان كان فيها سلاح فقتله
 بجده حل فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الاثمة
 الثلثة انه لو تحشر نسى لم يقدر عليه فدكانه حيث قدر كذكاة الوضئ مع قول مالك ان ذكاته
 في الحلق واللبد فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهرا
 ومن ذلك قول الشافعي احمد في احدي روايتيه انه لورمى صيدا فقدر نصفين حل كل واحد من
 القطعتين بكل حال مع قول ابى حنيفة انهما لا يحلان الا ان كانتا سواء ومع قول مالك ان كانت
 القطعة القومع الراس اقل لم تحل وان كانت اكثر حلت ولم تحل الاخرى فالاول مخفف والثاني
 فيه تشديد والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه هذه الاقوال ما جمع الاجتهاد
 المجتهدين ومن ذلك قول الشافعي ومالك في احدي روايتيه انه لو ارسل الكلب على الصيد
 فوجره فلم يبرز جريزا في عدوه لم يحل اكله مع قول ابى حنيفة واحمد بجمله فالاول مشدد والثاني
 مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهرا ومن ذلك قول الاثمة

الثلاثة انه لو اقلت الصيد من يده لم يزل ملكه عنه مع قول احمد انه اذا بعد في البرية نزل ملكه عنه فالاول مخفف والثاني مفصل فرجم الامر الى مرتبتي الميزان ولكل واحد وجه اجم الى باظهر المجتهدين ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو صاد ظائرا برية وجعله في برجه فصار الى برجه غيره لم يزل ملكه عنه مع قول مالك انه ان لم يكن انس ببرجه بطول مكنته صار ملكا لمرء انتقل الى برجه فان عاد الى برجه عاد الى ملكه فالاول مخفف والثاني مفصل فرجم الامر الى مرتبتي الميزان والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب

ولنشرع في ربيع البيوع وما بعده من ربيع النكاح والمجراح الى اخر ابواب الفقه على وجه الاختصار في ذكر مسائل الخلاف وتوجيهها جازلا لا يطول الكتاب وتيسر كتابته على غالب الناس فاقول وبالله التوفيق والهداية وهو حسبي ونعم الوكيل

كتاب البيوع

اجمع العلماء كلهم على حل البيع وتخمين الربا وانفقوا على ان البيع يصح من كل بائع عاقل مختار مطلق التصرف وعلى انه لا يصح بيع المحنون هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والافتقار فلبنا واما المسائل التي اختلفوا فيها فمن ذلك قول الامام الشافعي ومالك انه لا يصح بيع الصبي مع قول ابى حنيفة واحمد انه يصح اذا كان مميزا في باب البيع لكن ابو حنيفة يشترط في انعقاد البيع اذنا سابقا من الولي واحمد يشترط في الانعقاد اذن الولي فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف بشرط الاذن المدرك فرجم الامر في ذلك الى مرتبتي الميزان ووجه الاول العمل بظاهر قوله تعالى ولا تؤنوا السفهاء اموالكم التي جعل الله لكم فيها الاية والتصرف في البيع والشرع في معنى عطاء السفهاء المال لاستلزام البيع والشرع لبذل المال والجامع بينهما نقص العقل الموقف لكل منهما في ضاعة المال في غير طريقه الشرعي ووجه الثاني ان العمل في ذلك على اذن الولي لا على الصبي فصح البيع لان الصبي حينئذ كالردال والعاقدر غيره ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يصح بيع المكره مع قول ابى حنيفة بصحته فالاول مشدد ودليله الاحاديث الصحيحة في ذلك والثاني مخفف ووجه الاخذ بظاهر الحال لانه لا اطلاع لنا على صحة الاكراه لرجوعه الى طي قلب العبد فقد يكون عنده قدرة على احتمال الضرب والجس ولا ما اظهره لنا من العجز وقد صرح لنا بالبيع لما راى لنفسه في ذلك من الحظ والمصلحة لاسيما ان قبض الثمن مختارا فسادناه على ذلك لتخصسه من عقوبة الظالمه لجس وغيره وجعلنا الاثم على الظالم فقط دون المشتري ويصح الحاق الاثم بالمشتري ايضا حيث علم بالاكراه ومن ذلك قول الشافعي في ادراج قوليه والى حنيفة واحمد في احاديث الروايتين عنهما انه لا ينفق البيع بالمعاطاة مع قول مالك ان البيع ينفق بها واختاره ابن الصباغ والنووي وجماعة من الشافعية وهو قول الشافعي الاخر وقول ابى حنيفة واحمد في الرواية الاخرى عنهما فالاول مشدد والثاني مخفف فرجم الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول قوله صلى الله عليه وسلم انما البيع عن تراض والرضا خفي فاعتبر ما يدل على ذلك من اللفظ لاسيما ان وقع تنازع بين ذلك وبين البائع

والمشتري وترافعا الى الحاكم فانه لا يقدر على الحكم بشهادة اليهود الا ان شهدوا بما سمعوه من اللفظ ولا يكفي ان يقولوا رأينا به فعل اليه دنا نذر مثلا ثم دفعه الاخر اليه مما راى مثله ووجه قول مالك ومن وافقه ان القرينة تنكفي في مثل ذلك وهو قبول البايع الثمن واعطائه المبيع للمشتري ولو انه لم يرض به لم يمكنه منه وهذا خاص بالكابر من اهل الدين الذين لا يدعون باطلا ويرون الحظ الاوفر لآخيه كما كان عليه السلف الصالح واهل الصدق في كل زمان واما الاول فهو خاص بابناء الدنيا المؤثرين انفسهم على اخوانهم بل ربما رد احداهم شهادة من شهد عليه بحق وطعن في شهود خصمه ومن ذلك قول بعضهم انه لا يشترط اللفظ في الاشياء المحقيرة كرخيف وخرقة بقل مع قول بعضهم انه يشترط فالاول مخفف والثاني مشدد على وزن ما تقدم في الامور الخطيرة وصابط الخطير والمحقير ان كل ما يحتاج اليه الناس فيه الى الترافع الى الحكام فهو خطير وكل ما لا يحتاجون فيه الى ذلك فهو حقير ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان المبيع ينعقل بلفظ الاستدعاء كعبي واشترى مني فيقول بعث واشتريت مع قول ابي حنيفة انه لا ينعقد اصلا فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول حصول الفرض بكون المستدعي بايضا ومشتريا لا لا بد من الجواب في المسئلتين ووجه الثاني نسبة المستدعي الى غش وتدليس في العادة فربما فهم الناس منه ان لم يكن في ذلك المبيع عيب لما كان يسال غيرة في اخذه بل كان يصير الى ان يطلبه غيره منه كما هو مشهور في الاسواق ويصير حمل الاول على حال الكابر من اهل العلم والدين الذين يرون الحظ الاوفر لآخيه من حمل الثاني على من كان بالصد من ذلك كما يعرف الناس ذلك من بعضهم بعضا بالتجربة والقرائن فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي واحمد اذا انعقد البيع ثبت لكل من المتبايعين خيار المجلس ما لم يتفرقا او يختارا لزوم البيع فان اختارا احدهما للزوم بقي الخيار للاخر حتى يفارق المجلس او يختار للزوم مع قول ابي حنيفة ومالك انه لا يثبت للمتبايعين خيار المجلس فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول حديث البيهقي بالخيار ما لم يتفرقا او يقول احدهما اختار للزوم ووجه الثاني لزوم البيع بمجرد تمام لفظ البيع والشراء ولا يحتاج الى خيار المجلس ويصح حمل الاول على حال الاصاغر الذين يود كل واحد منهم الحظ الاوفر لنفسه فوجهها الشارح بجعل خيار المجلس لها القصور نظرهما وترددهما في لزوم البيع كما يصح حمل الثاني على حال الكابر الذين يود كل واحد منهم الحظ الاوفر لآخيه ومثل هذين لا يحتاجان الى خيار المجلس لعدم توقع حصول ندم لاحدهما اذا ظهر الحظ الاوفر لآخيه بل يفرض احدهما بينك فافهم ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي انه يجوز شرط الخيار ثلاثة ايام ولا يجوز فوق ذلك مع قول الامام مالك يجوز بقدر ما تدعو اليه الحاجة ويختلف ذلك باختلاف الاموال فالعائكة التي لا تبقى اكثر من يوم لا يجوز شرط الخيار فيها اكثر من يوم والقربة التي لا يمكن الوقوف عليها في ثلاثة ايام يجوز شرط الخيار فيها اكثر من ثلاثة ايام ومع قول احمد والابو يوسف ومحمد يثبت من الخيار ما يتفقان على شرطه كالاجل فالاول فيه تشديد بتبع الادلة الصحيحة في ذلك والثاني وتخفيف

والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الثاني بذلك راجع إلى اجتماع المجتهدين بحسب اختلاف مراتب الناس في تعظيم أمور الدنيا وهوانها عليهم ورؤيتهم الخطأ أو فضلها لا خيهم أو لا نفسهم كما تقدم الكلام عليه في الكلام على خيار المجلس ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة إن الخيار إذا شرط إلى الليل لم يدخل الليل في الخيار مع قول أبي حنيفة إن الليل يدخل في ذلك فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف وتوسعة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بلزم البيع إذا مضت مدة الخيار من غير اختيار فسخ ولا إجازة مع قول مالك إن البيع لا يلزم بمجرد مضي المدة بل لابد من اختيار وإجازة فالأول مخفف والثاني فيه تشديد واحتياط للدين فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بفساد البيع إذا باعه سلعة وشرط أنه لم يقبضه الثمن في ثلاثة أيام فلا بيع بينهما وذلك لفساد الشرط وكذلك القول فيما إذا قال البائع بعثك على أني إن مردت عليك الثمن بعد ثلاثة أيام فلا بيع بينهما مع قول أبي حنيفة بفساد البيع ويكون القول الأول لأجل اثبات خيار المشتري وحده ويكون الثاني لاثبات خيار البائع وحده وكذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يلزم تسليمه الثمن في مدة الخيار مع قول مالك أنه يلزم فالأول في المسئلتين الأولتين مشدد وقول أبي حنيفة فيهما مخفف والأول في المسئلة الثالثة مخفف والثاني فيها مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه المسائل الثلاث ظاهر في كتب الفقه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من ثبت له الخيار فسخ البيع في حضور صاحبه وفي غيبته مع قول أبي حنيفة ليس له فسخه إلا بحضور صاحبه فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن صاحبه لما رضى أخيه بالخيار فكانه أذن له في الفسخ متى شاء فلا يحتاج إلى حضوره عند الفسخ ووجه الثاني أنه قد يبدله عند حضوره غير ذلك فراجع إلى حنيفة الاحتياط في صحة الفسخ ويصح حل الأول على حال الكابر الذين يرون لأخيهما الخطأ أو فضل أحدهما على الثاني وحمل الثاني على حال من كان بالصد من ذلك ومن ذلك قول أبي حنيفة والثاني في الخيار إذا شرط خيار مجهول في البيع بطل البيع والشرط مع قول مالك يجوز وتصرف له مدة كمدة خيار مثله في العادة ومع ظاهر قول أحمد بصحة بيعها ومع قول ابن أبي ليلى بفساد البيع وبطلان الشرط فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف والرابع مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول فساد البيع والشرط بفساد الشرط ووجه قول مالك ظاهر ووجه قول أحمد بصحة بيعها ما قام عنده من طريق جهته ووجه قول ابن أبي ليلى إن البيع قد انعقد بالصيغة ولزم فلا يؤثر فيه بعد ذلك الشرط الفاسد ثم إن هذا كله راجع إلى اجتماع المجتهدين فإني لم أر له حليلاً ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من له أمانة ينتقل الحق إلى وارثه مع قول أبي حنيفة إن الخيار يسقط بسهولة وفي الوقت ينتقل الملك فيه إلى المشتري في مدة الخيار إن كان الميت البائع وتوجيه ذلك من كونه في كتب الفقه بتقاصيله و تقاربعه فلا نطيل بذكره ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز للبائع طءاً تجارية في مدة الخيار ولا يجوز ذلك للمشتري مع قول أحمد أنه لا يجزى طءها للبائع ولا للمشتري فالأول مخفف

والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان انتقال تلك البائت عن الجارية
لم يثبت الا بانقضاء مدة الخيار فكأنها لم تخرج عن ملكه ووجه امتناع المشتري من الوطاء
توقف حله على الاستبراء ولم يوجد ووجه قول احمد كون الوطاء لا يجوز الاقدام عليه الا مع تحقق
صحة الملك ولم يوجد ذلك في مدة الخيار فافهم ذلك والله سبحانه وتعالى اعلم والحمد لله رب العالمين

باب ما يجوز بيعه وما لا يجوز

اجمعوا على صحة بيع العين الطاهرة وتفقوا على انه لا يجوز بيع ام الولد خلافا لداود وبه قال على وابن
عباس وكذلك تفقوا على عدم جواز بيع ما لا يقدر على تسليمه كالطير في الهواء والسمك في البحر
والعبد الابن خلافا لابن عمر رضي الله عنهما في قوله بجواز بيع الابن وعن عمر بن
عبد العزيز وابن ابي ليلى انها اجازا بيع الطير في الهواء والسمك في بركة عظيمة وان اجمعت في اخذه
الى مئة كبيرة واجمعوا بيع المسك وكذلك فادته ان انفصلت من حتى عند الشافعي وتفقوا
على لبن المرأة طاهر وعلى شراء المصحف وانما اختلفوا في بيعه هذا ما وجدته من مسائل
الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الشافعي واحمد انه لا يجوز بيع
العين الفسدة في نفسها كالكلب والخنزير والخمر السرجين فان تلف الكلب او تلف فلا قيمة له و
كذلك لا يصح عند الثلاثة بيع النجس ولو غسل بالماء مع قول ابي يوسف انه يجوز بيع الدهن
النجس ولو لم يغسل ومع قوله ايضا انه يصح بيع الكلب والسرجين وان يוכל المسلم ذميا في بيع الخمر
والنبيذ وفي ابتاعها ومع قول بعض اصحاب مالك يجوز بيع الكلب مطلقا وقول بعضهم
انه مكروه ومع قول بعضهم يجوز بيع الكلب الماذون في امساكه فالاول مشدد والثاني فيه
تحفيف والثالث مخفف والرابع فيه تشديد والخاص مفصل ولكل من هذه الاقوال وجه بحسب
اجتهاد صاحبه مع انه لم يرد لنا دليل صريح على منع بيع السرجين بخلاف الخمر ويصح حمل قول
ابي يوسف يجوز للمسلم ان يكل ذميا في بيع الخمر على كونه كان يرى ان الوكيل غير سفير محض و
الحديث اسماء لعن بائعها وهو هذا الذي لا المسلم ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة يجوز بيع
المدرير مع قول ابي حنيفة انه لا يجوز اذا كان التدبير مطلقا فالاول مخفف والثاني
مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والاول خاص بالا صاغر الدين قد يحتاجون الى ثمن المدرير
بعد التدبير فيكون توسعة الائمة عليه يجوز بيع المدرير وصرف ثمنه في ضروراته رحمة به وذلك احوق
من عتق المدرير ووجه الثاني ان ربط النبيذ مع الله تعالى بالتدبير لا يجوز الرجوع فيها وهو خاص بالا كابر
من الاولياء والامراء فافهم ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا يجوز بيع الوقف مع قول ابي حنيفة
انه يجوز بيعه ما لم يتصل به حكم حاكم اذ يخرج الوقف مخبر الوصايا فالاول مشدد
والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والاول خاص بالا كابر كما في المسئلة قبلها
والثاني خاص بالا صاغر فكما يجوز له الرجوع عن وصيته كذلك يجوز له الرجوع عن وقفه لاسيما
ان احتلج اليه ولم يحكم فيه حاكم ومن ذلك قول الشافعي واحمد بجواز بيع لبن المرأة مع قول
ابي حنيفة ومالك لا يجوز بيعه فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول دخول بيعه

في ضمن قوله تعالى فان أرضعن لكم فأتوهن اجورهن اي ثمن لبنهن واجرة حضائهن
 للطفل فقولته تعالى فاتوهن اجورهن مؤذن بصحة بيعه ووجه الثاني انه لا يحتاج الى لبن
 الأممية في العادة الا الأدميون ومن المعروف ان تسقى المرأة لبنها الولد اخيها المسلم بلا ثمن لشرف
 النوع الانساني ومن ذلك قول الشافعي واحمد في احدي روايتيه انه يجوز بيع دوسر مكة
 لكن بها فتحت صلحا مع قول ابى حنيفة واحمد في الصحيحين روايتيه انه لا يصح بيعها ولا اجازتها
 وان فقطت صلحا فالاول مخفف والثاني مشدد فرجم الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
 الاول تقرير النبي صلى الله عليه وسلم عقيدا على بيعة دوسر لما هاجر النبي صلى الله عليه وسلم
 وعلى والعباس الى المدينة ووجه الثاني ان مكة حضرة الله تعالى الخاصة فلا ينبغي بيعها
 ولا اجازتها كما لا يجوز بيع المسجد ولا اجازته ادبا مع الله تعالى ان يرى العبد له ملكا مع الله
 تعالى في حضرته على الكشف والشهود فان البيع انما شرع بالا صالة لمن هو في حجاب عن ربه عز وجل
 ولو ان ذلك الحجاب لم يرفع لم يشهد الا الله فلم يبيع ولذلك قال بعض الصوفية ان الانبياء والاولياء
 لا زكاة عليهم لرفع حجابهم فلا يشهدون لهم مع الله تعالى ملكا انتهى وان كان الجسم موصوفا
 على خلافه اذ لا بد من اجزاء الاحكام على العبد من حيث الجزء البشري فانهم ومن ذلك
 قول الشافعي في ارجح قوليه انه لا يصح بيعه ولا يملكه بغير اذن مالكه مع قول ابى حنيفة و
 احمد في احدي روايتيه انه يصح ويوقف على اجازة مالكه وهو القديس من قول الشافعي بخلاف
 الشراء فانه لا يوقف على الاجازة عند ابى حنيفة ومع قول مالك انه يوقف البيع والشراء على
 الاجازة فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجم الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه
 الاول ظاهر فان الاجازة تلحق ذلك ببيع ما يملك حال العقد انما ذلك بتقديم وتأخير
 ومن ذلك قول الشافعي ومحمد بن الحسن انه لا يجوز بيع ما لم يستقر ملكه عليه مطلقا قبل قبضه
 عقار كان او منقولا مع قول ابى حنيفة يجوز بيع العقار قبل القبض ومع قول مالك لا يجوز بيع
 الطعام قبل القبض واما ما سواه فيجوز ومع قول احمد ان كان المبيع مكيلا او موزونا او معدودا لم
 يجزئ قبضه وان كان غير ذلك فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث فيه
 تفصيل فرجم الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول نهي الشارع عن بيع ما لم يقبض ووجه الثاني
 ان العقار لا يخاف تغيره غالبا بغير وقوع البيع وقبل القبض ووجه قول مالك غلبة التغير على الطعام
 بخلاف ما سواه ووجه قول احمد سهولة قبض المكيل والموزون والمعدود عادة فلا يتعذر عليه
 القبض ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان القبض في المنقول يكون بالنقل وفيما لا ينقل كالعقار والثمار
 على الاشجار بالتخلية مع قول ابى حنيفة ان القبض يكون في الجميع بالتخلية ووجه القولين
 ظاهر اما الاول فلان المنقول يسهل دخوله في اليد فكان قبضه لا يحصل الا بالنقل بخلاف
 العقار ووجه الثاني ان البائث اذا خلى بين المشتري وبين المبيع فقد مكنته منه فحصل الغرض
 من النقل بذلك ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا يجوز بيع عين مجهولة كعبد من عبيد
 او ثوب من اثواب مع قول ابى حنيفة انه يجوز بيع عبد من ثلاثة اعبدا او ثوب من ثلاثة ابواب

بشرط الخيار دون ملزاة على الثلاثة فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة
الميزان ووجه القولين ظاهر لأن شرط الخيار يرجع الأمر إلى الرضا فكان المشتري رضى بالعيب إن
كان هناك عيب ومن ذلك قول مالك الشافعي في أرجح القولين أنه لا يصح بيع العين
العائبة عن العاقدين ولم توصف لهما مع قول أبي حنيفة إنها تضم ويثبت للمشتري الخيار عند
الرؤية وبه قال أحمد في أصح الروايتين عنه واختلف أصحاب أبي حنيفة فيما إذا لم يذكر الجنس والنوع
كقوله بعته ما في كسي فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فمن جمع الأمر إلى مرتبة
الميزان ويصح حل الأول على بيع ما يغلب فيه التغير بين مدة العقد والرؤية والثاني على ما لم
يغلب تغييره وبه قال بعض الشافعية ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يصح بيع الأعمى وشراؤه
وأجارته ورهنه وهبته ويثبت له الخيار إذا المسه مع قول الشافعي في أرجح قوليه أنه لا يصح بيعه
ولا شراؤه إلا إذا كان رأى شيئا قبل المعنى مما لا يتغير كالحديد فالأول مخفف والثاني مشدد
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول حديث أمنا البيم عن تراض وقد رضى الأعمى بذلك ووجه
الثاني قصور الأعمى عن إدراك الجيد والردى فرعنا ندع إذا أخبره الغير برداء لونه مثلا
ويحتاج إلى رده مع الحياء والحجل ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يصح بيع الباقلاء
في قشره إلا على مع قول أبي حنيفة بجوازه فالأول مشدد خاص بأهل الورع والثاني مخفف
خاص بعوام الناس فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة يصح بيع
الحنطة بسنبلها مع قول الشافعي في أرجح قوليه أنه لا يصح فالأول مخفف خاص بالعوام
والثاني مشدد خاص بالأكابر فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
أنه يصح بيع النخل في كوارته إن شاهده مع قول أبي حنيفة أنه لا يجوز بيع النخل فالأول مخفف
خاص بالعامّة والثاني مشدد خاص بالأكابر فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وطريق الإنسان
في الانتفاع به أن يتهمه من صاحبه وذلك لأنه لا ينضبط بعدد ولا وزن ولا كيل فخرج عن
موضوع المبيعات ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز بيع اللبن في الضرع مع قول مالك
بجواز بيعه أيا ما معلومة إذا عرف قد حطبها فالأول مشدد ودليله الحديث الصحيح في ذلك
والثاني مخفف لتسامح غالب الناس به أيا ما معلومة غالباً بل رأينا من يسامح بلبن بقرّة الشهر
وأكثر بطريق الإباحة أو الهبة والأول خاص بالأكابر من أهل الزرع والثاني خاص بالعامّة
حيث طاب به نفس البايع ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بإباحة بيع المصنف من غير كراهة
مع قول أحمد والشافعي في أحد قوليه بكراهته وصرح ابن قيم الجوزية بالتحريم فالأول
مخفف والثاني مشدد ووجه الأول أن البيع حقيقة إنما هو الجلد والورق وأما القرآن فليس
هو جلا في الورق ووجه الثاني أنه لا يعقل انفصال الألفاظ عن المعاني فكراهة البيع
لدخول معاني القرآن في ضمن ذلك تحميلاً لا سيما وقد جعله أهل السنة والجماعة حقيقة
كلام الله وإن كان النطق به وقامنا ما فهموا أكثر من ذلك لا يهتال ولا يسطر في كتاب ومن
ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يصح بيع العنب لعاصم الخمر مع الكراهة مع

قول ابي جعفر عدم الصحة فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد ووجه الاول ان المقاصد هي التي
يواحد بها العبد واما الوسائل فقد يحال بين العبد وبينها فلذلك كان بيع العنب لمن يريد ان
يعصره خمر غير حرام لعدم تحققنا انه يتمكن من عصره وكان الحسن البصري يقول لا باس ببيع
العنب لعاصر الخمر وكان سفیان الثوري يقول بيع الحلال لمن شئت ووجه الثاني سد الباب
لان ما يتوصل به الى الحرام فهو حرام ولو بالقصد كما لو نظر انسان الى ثوب موضوع في طاق على ظن
انه امرأة اجنبية فانه يحرم عليه فافهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بتحريم اجرة ضرب
الفحل مع قول مالك بجواز اخذ العوض على ضرب الفحل فالاول مشدد والثاني مخفف
فراجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بجواز التفريق بين الاخوين في
البيع مع قول ابي حنيفة ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه حصول التاذي
لكل منهما فهو يشبه التفريق بين الام وولدها قبل البلوغ فراجع الامر الى مرتبة الميزان و
من ذلك قول الائمة الثلاثة اذا باع عبدا بشرط العتق صح البيع مع قول ابي حنيفة في المشهور
انه لا يصح ووجه الاول ان الشارع ناظر الى حصول العتق ووجه الثاني الاخذ بالا احتياط لعدم
هفيه صلى الله عليه وسلم عن بيع بشرط فلم يستثنى العتق فيما ظفر به قائل هذا القول من
المحدث والانسان متبع ما هو مشهور فافهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة يحرم التفريق في
البيع بين الام والولد قبل البلوغ مع قول ابي حنيفة بصحة البيع مع تحريم التفريق قبل البلوغ
فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فراجع الامر الى مرتبة الميزان

باب تفريق الصفقة وما يفسد البيع

اتفقوا على انه لو باع عبدا بشرط الولاء لم يصح وعن الاصطفي من اصحاب الشافعي انه يصح
البيع ويبطل الشرط نظيره ما قاله الحسن وابن ابي ليلى والنخعي انه لو باع دابة بشرط ان يسكنها
البائع من انه يجوز البيع ويفسد الشرط فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع الامر الى مرتبة
الميزان والله تعالى اعلم

باب الربا

اجمعوا على ان الاعيان المنصوص على تحريم الربوا فيها سبعة الذهب والفضة والبر والشعير والتمر
والزبيب والملم اذا علمت ذلك فقد اجمع المسلمون كلامهم على انه لا يجوز بيع الذهب بالذهب منفردا
والورق بالورق منفردا تبرها ومضروها وحليها الامثلا بمثل وزنا بوزن يدا بيد ويجزئ نسئة واتفقوا
على انه لا يجوز بيع الحنطة بالحنطة والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملم بالملم اذا كان
بعبارة الامثلا بمثل يدا بيد ويجوز بيع التمر بالملم والملم بالتمر متفاضلين يدا بيد هذا ما وجدت
من مسائل الاجماع والاتفاق واما اختلافوا فيه فمن ذلك قول الشافعي العلة في تحريم الربا
في الذهب والفضة كونهما من الاثمان او من جنس الاثمان مع قول ابي حنيفة ان علة الربا
فيهما كونهما موزونين جنس فيجرم الربا في سائر الموزونات واما العلة في تحريم الربا في البر والشعير
والتمر والزبيب في القول الجديد للشافعي فهي كونها مطعومة فيجرى الربا في الماء

العذب ولادهان على الأصح وقال في القديم أنها مطعونة أو مكيلة أو موزونة وقال أهل الظاهر
 الربا غير معلل وهو مخصص بالمنصوص عليه فقط وقال أبو حنيفة العلة فيها كونها مكيلة
 في جنس قال مالك العلة وما يصلح للقوت من جنس وعن أحمد روايتان أحدهما كقول الشافعي
 والثانية كقول أبي حنيفة وقال سبعة كل ما تجب فيه الزكاة فهو بئس فلا يجوز بيعه بغير
 بغيرين وقال جماعة من الأصحاب إن الرابح بالنسبة فلا يحرم التفاصل انتهى فتوجيه
 هذه الأقوال ظاهر عندنا بأنها قاعدة من ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز بيع بعض
 الدراهم المغشوشة ببعض ويجوز أن يشتري بها سلعة مع قول أبي حنيفة أنه إن كان الغش قليلا
 جاز فالأول مشدد خاص بأهل الرد من قاعدة مدحجة ودرهم والثاني مخفف خاص بمعوم
 الناس فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي أنه لا ربا في الحديد والبرص
 وما شبههما لأن العلة في الذهب والفضة الثمنية كما مر مع قول أبي حنيفة واحد في الظاهر
 الروايتين إن الربا يتعدى إلى النحاس والرصاص وما شبههما فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع
 الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول تخصيص الشارع الذهب والفضة بالذكر في الرب
 دون غيره هما وجه الثاني الحاق الحديد والنحاس بهما في الجنسية والصفة توعا
 فيشترط فيها الحلول والمماثلة والتقابض قبل التفرق إذا باع جنسا بجنس ومن ذلك قول
 الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز بيع حيوان يؤكل لحمه من جنسه مع قول أبي حنيفة إن ذلك جائز
 فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول النظر لعللة التحميم
 ووجه الثاني عدم النظر إليها فلا يكون عنده الحيوان من جنس اللحم إلا إذا ذبحه وما لم يذبح فهو جنس
 آخر ومن ذلك قول مالك والشافعي أنه لا يجوز بيع دقيق الخطة بثله مع قول أحمد بجواز
 ومع قول أبي حنيفة أنه يجوز بيع أحدهما بالآخر إذ استويا في النعومة والخشونة فالأول
 مشدد والثاني مخفف والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه القول في ذلك
 كالوجهين في المسئلة قبلها في التولية وعدمها والله تعالى أعلم بالصواب

باب بيع الأصول والثمار

اتفقوا على أنه يدخل في بيع الدار الأرض وكل بناء حتى حمامها إلا المنقول كالدلو والبكرة والسير
 ويدخل الأبواب المنصوبة وحلقها والإحانات والرف والسلم المسمر وكذلك اتفقوا على أنه
 إذا باع غلاما أو جارية وعليه ما ثياب لم تدخل في البيع وكذلك اتفقوا على أنه لا يدخل في بيع الدابة
 المحبل والمقود والحمام وكذلك اتفقوا على أنه إذا قال بعثك شجرة هذا البستان إلا ما ربيعها
 صح وعن الأوزاعي أنه لا يصح هذا وأجزئه من مسائل الأجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه
 فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا باع نخلا وعليها طلع مؤبر دخل في البيع أو غير مؤبر
 لم يدخل مع قول أبي حنيفة أنه يكون للبايع بكل حال ومع قول ابن أبي ليلى إن الشجرة
 للمشتري بكل حال فالأول مفصل والثاني والثالث فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
 ووجه الشق الأول من قول الأئمة الثلاثة أن الطلع قد صار ظاهرا مرشداً فدخل في البيع بقبضة

التخلة عكس الشق الثاني ووجه قول أبي حنيفة أن البيع وقع على جملة التخلة فشمط ظمها أسواء ظهر لم يظهر ومن هذا يعلم توجيه قول ابن أبي ليلى والله أعلم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا باع الثمرة الظاهرة مع ما يظهر بعد ذلك لم يبيع البيع مع قولك أنه يبيع فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن النقد قد اشتمل على معلوم ومجهول قد لا يخرج به الله تعالى من الشجرة ووجه الثاني العمل بحسن الظن بالله تعالى وبمساحة العبد لا يخرج بالجزء من الثمن المقابل للذي يخرج به الله من الثمرة ونظير ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا باع شجرة واستثنى غصنا منها لم يبيع مع قول مالك أنه يجوز ذلك فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول عسر تحليل ذلك الغصن من الشجرة من غير زيادة ولا نقص من مجازاة الأغصان وهو خاص بالأكابر من أهل الورع ووجه الثاني الساحة بمثل ذلك عادة فصم استثناء الغصن والله أعلم

باب بيع المصرة والرد بالعيب

اتفق الأئمة على أن التصرية في الأبل والبقر والغنم على وجه التدليس على المشتري حرام وكذلك اتفقوا على أن البايع إذا قال للمشتري أمسك المبيع وخذ ارش العيب لم يجز للمشتري على ذلك وإن قال له المشتري لم يجز البايع وكذلك اتفقوا على أن المشتري إذا لقي البائع فسلم عليه قيل الرد لم يسقط حقه من الرد خلافاً لحنبلين الحسن واتفقوا على أنه إذا اشترى عبداً على أنه كافر فخرج أن مسلم ثبت له الخيار واتفقوا على أنه إذا ملك عبداً مالا وباعه وقلنا أنه أي العبد يملك لم يدخل ماله في البيع إلا أن يشترطه المشتري وقال الحسن البصري يدخل ماله في مطلق البيع بعباله وكذا لو اعتقه وحكى ذلك عن مالك هذا ما وجدته من مسائل اتفاق الأئمة الأربعة وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة يثبت الخيار في بيع المصرة مع قول أبي حنيفة بعد ميثوته فيه فالأول مخفف على المشتري مشدد على البايع والثاني عكسه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول وقوع التدليس من البائع فمخفف عن المشتري ودونه ووجه الثاني ظاهر وهكذا القول في سائر ما شدد فيه العلماء لأن قصد هضم التفسير من الوقوع في الخوف على بعضهم بعضاً ومن رؤية الخطأ أو فرأوا أنفسهم دون أخوانهم انتهى ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أن الرد بالعيب على التراخي مع قول مالك والشافعي أنه على الفور فالأول مخفف خاص بالأكابر الذين لا خوف عندهم على أحد من بيعهم ولا يبرحون أنفسهم على أحيمهم والثاني مشدد خاص بالأصاغر الذين يرون الخطأ أو فرأوا أنفسهم ولا يكاد أحد منهم يرى الخطأ أو فرأوا أخيه وربما رأى الخطأ أو فرأوا أخيه ثم يتغير الحال عليه بعد ذلك فكان اشتراط الفورية أحوط لديهم فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه إذا وجد بالمبيع عيب بعد قبض المبيع والثمن لم يثبت الخيار للمشتري مع قول الإمام مالك أن عهدة الرقيق إلى ثلاثة أيام إلا في الجذام والبرص والجذون فإن عهدة إلى سنة فيثبت له الخيار إذا مضت السنة فالأول مخفف على البايع مشدد على المشتري وبه جاءت الأحاديث والثاني مفصل ووجه التفصيل

في الشق الأول من كلام مالك الجري على قاعدة الخيار في البيع ووجهه في الشق الثاني من كلامه القياس على قالوه في باب خيار النكاح في العنة فانهم ضربوا لها هناك سنة وايضا فان اقل مدة يزول فيها الجذام والبرص والجنون اذا طرأ مدة سنة وهناك يثبت ان مستقيمك فيثبت به الخيار والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب

باب البيوع المنهى عنها

اتفق لائمة على تحريم بيع المحاضر للباري على الصورة المشهورة في كتب الفقه وكذلك اتفقوا على تحريم احتكار الاقوات وهوان يبتاع طعاما في الغلاء ثم يبيعه في وقت الحاجة وكذلك اتفقوا على تحريم الخبز على تحريم بيع الكائي بالكائي وهو بيع الدين بالدين هذا ما وجدته من مسائل الفقهاء وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من اغتر بالخبز واشترى فشرأه صحيح وان اثم الغار مع قول مالك بطلان الشراء فالاول مشدد في تحريم الخبز وقط دون الشراء والثاني مشدد فيهما فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الصريح الامر خارج عن عين المبيع ووجه الثاني شدة التنفير من الوقوع في مثل ذلك سد الباب للخبز المنهي عنه كما اشار اليه حديث انما المبيع عن تراض اذا لو اطلع المشتري على ان المبيع لا يسوى الثمن مع تلك الزيادة التي خدع بها الناجش لما اشتراه ومن ذلك قول الشافعي يجوز بيع العينة مع الكراهة وذلك بان يبيع سلعة بثمن الى اجل ثم يشتريها من مشتريها نقدا باقل من ذلك مع قول ابي حنيفة ومالك واحمد بعدم جواز ذلك فالاول مخفف خاص بالمعوام والثاني مشدد خاص بالكابر من اهل التورع فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان كلامه من البائع والمشتري باع واشترى فحتمل ظاهر الشريعة يشهد لها بالصحة ووجه الثاني مراعاة الباطن في غش المشتري الثاني وموافقته على فعل السفهاء والله اعلم ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي بتحريم التسعير مع قول مالك انه اذا خالف واحد من اهل السوق بزيادة ونقصان يقال له اما ان تتبع سعر السوق واما ان تغفل عنهم فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول سد باب التحكم على الناس في اموالهم التي اباح الحق تعالى لهم التصرف فيها كيف شاءوا ولو كثرت الفائدة وهو خاص بالاصاغر الذين غلب على قلوبهم حب الدنيا وهم اكثر الناس في كل زمان ووجه الثاني سد باب الخوف والجور على الناس الوارد ذمهم في الشريعة في نحو حديث لا يكمل ايمان احدكم حتى يحب لاخيه ما يحب لنفسه وهو خاص بالكابر الذين لم يغلب عليهم حب الدنيا وطهرهم الله من محبتها المذمومة بالكلية والله اعلم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان بيع المكره لا يصح مع قول ابي حنيفة انه ان كان المكره له هو السلطان لم يصح البيع او غير السلطان صح البيع ثم ان سعر السلطان على الناس فليمر رجل متاعه وهو لا يريد بيعه فهو مكره فالاول مشدد والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول اطلاق الاكراه في الاحاديث فلم تفرق بين اكره السلطان وعثر به ووجه الثاني ضعف جانب غير السلطان عن فعل ما يصح به الاكراه وهو قوله

عن كراهه بالشعر والسياسة بخلاف السلطان الأعظم فان القاضي وغيره يعجزون عنه
 اذا كره احدا من رعيته لاسيما ان نظروا لكونه اثم نظرا من رعيته واكثر شفقة من بما رأى
 المصلحة حتى كراه شخص على بيع ماله والله تعالى اعلم ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك يجوز ان
 بيع الكلب بغير الكراهة فان بيع كلب لم ينفسخ البيع ان امكن الانتفاع به عندهما وقال الشافعي
 واحمد لا يصح بيع الكلب بوجه من الوجوه ولا قيمة له ان قتل او اتلف فالاول مخفف
 والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان النهي عن ثمنه لا يلزم منه عدم
 صحة بيعه نظيره ما ورد في كسب الحجام فان الحجامه جائزة وكسبها مكروه ووجه الثاني ان النهي
 عن اكل ثمن الكلب يقتضي عدم صحة بيعه لندور الحاجة الى بيعه لكثرة الكلاب في كل زمان
 ومكان مع قول جمهور الائمة بنجاستها وخبيثتها وامر الشارع بالغسل من فضلاتها سبع مرات
 احدهن بالتزاب الطموء ويصم حمل القولين على حالين فمن احتلم الى كلب لما شية او حراسته
 دار فله شراؤه ومن لا فلا والله سبحانه وتعالى اعلم

باب بيع المراجعة

اتفقوا على جواز بيع المراجعة بصورتها المشهورة ولكن كره ذلك ابن عباس وابن عمر ولم يجوزه
 اسماعيل بن راهويه وكذلك اتفقوا على انه اذا اشترى ثمن مؤجل لم يجز بمطلق بل يجب البيان
 وقال الاوزاعي يلزم العقد اذا طلق ويثبت الثمن في ذمته مؤجلا وقال الائمة الاربعة يثبت
 للمشتري الخيار اذا لم يعلم بالتأجيل ووجه هذه المسائل ظاهر فممن بين مخفف ومشدد على البائع
 او على المشتري بحسب مداركهم والله تعالى اعلم بالصواب

باب اختلاف المتبايعين وهداك المبيع

اتفق الائمة الاربعة مرضى الله تعالى عنهم على انه اذا حصل بين المتبايعين اختلاف في قدر الثمن
 ولا بينة تحالفهما او جدته من مسائل الاتفاق في الباب واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول
 الامام الشافعي انه يبدأ يمين البائع مع قول ابى حنيفة انه يبدأ يمين المشتري فالاول مشدد على
 البائع والثاني مخفف على البائع ووجه كل من القولين ان احدهما قصد الخطا او فر لنفسه دون اخيه
 فلذلك غلط الائمة عليه بالبداءة باليمين فانهم ومن ذلك قول الشافعي ومالك واحمد في احدى
 روايتيهما ان المبيع اذا كان هالكا واختلفا في قدر ثمنه تحالفا وفسخ البيع ورجع بقيمة المبيع
 ان كان متقوما وان كان مثليا وجب على المشتري مثله مع قول ابى حنيفة انه لا تحالف
 على هلاك المبيع والقول قول المشتري وقال زفر وابو ثور القول قول المشتري بكل حال وقال
 الشعبي وابن سريج ان القول قول البائع فالاول مشدد وقول ابى حنيفة مخفف لعدم وجود
 العين التي تحالفا لاجلها ووجه قول ابى ثور وزفر ان المشتري معه الظاهر ووجه قول الشعبي
 وابن سريج ان البائع هو المالك الاصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي في
 احد القولين انه اذا باع عينا بثن في الذمة ثم اختلفا فقال البائع لا اسلم المبيع
 حتى اقبض الثمن وقال المشتري في الثمن مثله ان البائع يجبر على تسليم المبيع ثم يجبر المشتري

على تسليم الثمن مع قول أبي حنيفة وذلك ان المشتري يجبر الا فالاول مشدد على البائع لكون اصل
المبيع له والثاني مشدد على المشتري مع كونه فرجا عن البائع فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن
ذلك قول أبي حنيفة والساجي ان المبيع اذا تلف باقة سماوية قبل القبض انفسه
المبيع مع قول مالك واجم ان المبيع اذا لم يكن مكيدا ولا موزونا ولا معدوا فيه من ضمان المشتري
فالاول مشدد على البائع والثاني مشدد على المشتري فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
ان المبيع لم يدخل في يد المشتري فلا يستحق المشتري الثمن لعدم المثل ووجه الثاني ان البائع
اذن له في قبضه انه من حين بقاء اللفظ او بالمعاطاة صادف في يد المشتري وحيارته ولو لم يقبضه
ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والساجي ان المبيع اذا تلفه البائع انفسه المبيع كالتلف بالآفة
هم قول اجم ان المبيع لا ينفسخ بل على البائع قيمته ان كان منقوما ومثله ان كان مثليا
فالاول مشدد في الفسخ والثاني مشدد في الغرم فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
ان المتلف هو الله تعالى حقيقة فكانه تلف باقة سماوية فلا غرم عليه من قيمة او مثل واحد
نظر الى ان البائع مرزومه الفعل فعليه القيمة والمثل وان كان فعل البائع من جملة افعال الله
تعالى فان له تعالى الفعل بلا واسطة والفعل بالواسطة فانهم ومن ذلك قول أبي حنيفة
والساجي في صح قوليه ان المبيع اذا كان ثمرة فتلفت بعد التحلية انها من ضمان المشتري مع
قول مالك ان كان التلف اقل من الثلث فهو من ضمان المشتري والثلث فما زاد فهو من ضمان
البائع ومع قول اجم انها تلفت باقة سماوية كانت من ضمان البائع او ينهب او سرقة
فمن ضمان المشتري فالاول مشدد بالضمان على المشتري لانه المقصر في القبض بعد التحلية والثاني
مفصل وكن الثالث فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الشق الاول من كلام مالك ان النقص
اذا كان اقل من الثلث يحتمله المشتري عادة بخلاف الثلث فاكثر فان لا يحتمل ووجه الشق
الاول من كلام اجم ان التلف بالامر السماوي بعد التحلية ليس كالتلف به بعد القبض فكان
من ضمان البائع ووجه الشق الثاني في كلامه ان التلف بعد التحلية كالتلف بعد
القبض فكان من ضمان المشتري فان البيع قد صح قبل التلف وانما القبض من تمام البيع
وكما له لا غير فتأمل

باب السلم والقرض

اتفق الاثمة على ان السلم يصح ستة شروط ان يكون في جنس معلوم بصفة معلومة ومقدار
معلوم واهل معلوم ومعرفة مقدار ماس المال وتسمية مكان التسليم اذا كان لحمله مؤنة لكن
ابو حنيفة يسمى هذا التابع شرطا وباقى الاثمة يسمونه لازما وكذلك اتفقوا على جواز السلم
في المكيدات والموزونات والمزدوعات التي تضبط بالوصف وكذلك اتفقوا على جوازه
في المعدودات التي لا تتفاوت احادها كالبحر والوزن والبيض الا في رواية عن احمد وكذلك
اتفقوا على ان القرض مندوب اليه وعلى ان كان له دين على انسان الى اجل فلا يجزى له
ان يرضع عنه بعض الدين قبل الاجل ليعجل له الباقي وعلى انه لا يجوز له ايضا ان يعجل له قبل

الاجل بعضه ويؤخر الباقي الى اجل آخر وعلى انه لا يجزئ له ان ياخذ قبل الاجل بعضه عينا
وبعضه عرضا وعلى انه لا باس اذا حل الاجل ان ياخذ منه البعض ويسقط البعض ويؤخره الى
اجل آخر هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق، واما ما اختلف فيه الاثمة فمن ذلك قول ابى
حنيفة لا يجوز السلم فيما تفاوتت كالرمان والبطيخ لا وزنا ولا عددا مع قول مالك يجوز ذلك مطلقا
ومع قول الشافعي يجوز وزنا ومع قول احمد في شهر رمضان يثبت انه يجوز مطلقا عدد اقال احمد
وما اصله الكيل لا يجوز السلم فيه وزنا وما اصله الوزن لا يجوز السلم فيه كيلا فالاول مشدد
مائل الى الورع والثاني مخفف مائل الى الترخيص ولكل منهما رجال والثالث مفصل فيه نوع
تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي انه يجوز السلم حالا ومؤجلا مع قول
ابى حنيفة ومالك واحمد انه لا يجوز السلم حالا بل لابد فيه من اجل ولومدة يسيرة فالاول مخفف
بترك الاجل والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان السلم في اصله
بيع والبيع يجوز حالا ومؤجلا فكذا ذلك السلم ووجه الثاني انه بيع عين في الذمة الغالب فيه
التاجيل فانصرف الحكم اليه ومن ذلك قول مالك والشافعي واحمد رحمه الله الصلابة والتابعين
انه يجوز السلم والقرض في الحيوان من الرقيق والبهائم والطيور ما عدا الجارية التي يحل وطؤها للمقترض
مع قول ابى حنيفة انه لا يصح السلم في الحيوان ولا اقتراضه ومع قول المزني وابن جرير الطبري
يجوز قرض الاماء اللواتي يجوز للمقترض وطؤها فالاول مخفف على الناس وقول ابى حنيفة
مشدد وقول المزني وابن جرير مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول صحة الاحاديث
فيه ووجه الثاني سرعة موت الحيوان اوابا قته واضلاله وتقسيمه مثله ليرده اليه فان المشلية
في مثل ذلك عزيزة والاجود المأمور به شرعا لا تنضم غالب النفوس به ووجه الثالث
استبعاد وقوع المقترض في وطء الجارية من غير ملك البضع على القول بعدم الملك
بالقبض فهو محمول على الكا بر من اهل الدين كما ان مقابلته محمول على حال رعاء الناس فافهم
ومن ذلك قول مالك يجوز البيع الى الحصاد والنير ومن والمهرجان وعيد النضاري والجدار
مع قول ابى حنيفة والشافعي واحمد في اظهر روايته ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف خاص
بالاصاغر اولى الحاجات والضرورات والتخفيف والثاني مشدد خاص باهل الاحتياط والورع
ورؤية الخط الاوفر من عالمهم فلا يجتاز مثل هؤلاء الى تعيين اجل على التخليد بل هم من اخوانهم
المسلمين على الراحة لهم بخلاف الاصاغر الذين يرون الخط الاوفر لانفسهم فرجع الامر الى مرتبة
الميزان فاعلم ذلك ومن ذلك قول الاثمة الثلثة انه يجوز السلم في المهر مع قول ابى حنيفة
ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف لشدة حاجة الناس اليه وطول املهم وان احدهم
يعيش الى وقت ذلك الاجل مثلا والثاني مشدد خاص بالاكابر الذين يزهدون في اكل اللحم ويقص
املهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة والشافعي بان لا يجوز السلم
في الخبز مع قول مالك يجوز السلم فيه وفي كل ما سته الذر فالاول مشدد خاص بالاكابر من
اهل الورع والثاني مخفف خاص بالاصاغر الذين تمس حاجتهم الى مثل ذلك للضيقة ونحوهم

فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك يجوز السلم لأنه لا يجوز السلم إلا فيما كان موجوداً عند عقد السلم وغلب على الظن وجوده عند المحل مع قول أبي حنيفة أن ذلك لا يجوز إلا إذا كانت موجودة من حين العقد إلى المحل فالأول فيه تخفيف خاص بالأصاغر الذين تمس حاجتهم إلى مثل ذلك ويشق عليهم الصبر والثاني مشدد خاص بالكبار الذين يجتاطون لأخيمهم فربما فقد ذلك بعد عقد السلم واستمر لك الوقت للمحل فصار المسلم إليه في مشقة من جهة الوفاء بما أسلم إليه فيه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز السلم في الجواهر النفيسة النادرة الوجود مع قول مالك يجوز ذلك فالأول مشدد خاص بأهل العسر والثاني مخفف خاص بالعوام الذين يرمون أنفسهم على الشجر وقت الحاجة ويقولون لكل شيء وقت فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد يستعمل الأشرار والتولية في السلم بخلاف البعير مع قول مالك يجوز ذلك فالأول مشدد خاص بأهل الورع الذين يرون دخول الضرر في عقد السلم فلا يضمن إليه أمراً آخر والثاني مخفف خاص بالعوام الذين لا ينتفتون إلى مثل ذلك فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك أن القرض إذا أجعل يلزم مع قولي الأئمة الثلاثة أنه لا يلزم التاجيل بل له المطالبة به متى شاء فالأول مشدد خاص بمن يرى وجوب الوفاء بالوعد والثاني مخفف خاص بمن لا يرى وجوب ذلك من العامة فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز قرض الخبز مع قول أبي حنيفة أن ذلك لا يجوز بحال فالأول مخفف خاص بالعوام والثاني مشدد خاص بالكبار ومن أهل الورع الذين يخافون أن يكون ذلك من جملة الربا بالباء الموحدة فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الشافعي في أصح الوجهين أنه لا يجوز قرض الخبز عدداً ويجوز وزناً وهو إحدى الروايتين عن أحمد مع قول مالك أنه يجوز بيع الخبز بالخبز تخريباً فالأول فيه تشديد خاص بالكبار والثاني فيه تخفيف خاص بالعامة فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الشافعي وأحمد يجوز قبول المقرض هدية من اقترض منه شيئاً واكل طعامه وغير ذلك من سائر الانتقاعات يمال المقرض إذا جرت عادة قبل ذلك قبل القرض بل ولو لم تجز في قول الشافعي مع قول أبي حنيفة ومالك يجرم ذلك وإن لم يشترطه وحمل الشافعي حديث كل قرض جر نفعا فهو ربا على ما إذا اشترط ذلك فإن كان من غير شرط فهو جائز وعبارة الروضة وإذا أهدي المقرض المقرض هدية جاز قبولها بذكر أهية ويستحب المقرض أن يرد ما اقترض للمحدث الصحيح في ذلك ولا يكره المقرض أخذ ما انتهى فالأول مخفف خاص بأهل الحاجة من العوام والثاني مشدد خاص بأهل الورع نظيراً لما قاله في هدية القاضى بحكم التفصيل في ذلك فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك أنه إذا كان لشخص دين على آخر من جهة بيع أو قرض مؤجل مدة فليس له أن يرجع في التاجيل بل يلزمه أن يصبر إلى تلك المدة السق أجلها وكذلك لو كان القرض مؤجلاً فرد في الأجل وبدل قال أبو حنيفة إلا في الحنزية والقرض مع قول الشافعي أنه لا يلزمه في الجميع وله المطالبة قبل ذلك لأجل الثاني إذا حال لا يؤجل

فالأول مشدّد خاص بالأكابر من أهل الوفاء بالوعد والثاني مخفف خاص بعوام الناس الذين يرجعون في قولهم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان والله سبحانه وتعالى أعلم والمحمد لله رب العالمين

كتاب الرهن

اتفق الفقهاء على أن الرهن جائز في السفرة والمخضر قال داود وهو مختص بالسفر ووجه قول داود أن المسافر كالمفقود يحتاج صاحب الدين إلى وثيقة بخلاف الحاضر فإن القلب مطمئن من جهته غالباً هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما اختلافوا فيه فمن ذلك قول الإمام مالك أن عقد الرهن يلزم بالقبول وإن لم يقبض ولكن يجبر الرهن على التسليم مع قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد أنه لا يلزم الرهن إلا بقبضه فالأول مشدّد على المرتهن مخفف على الراهن والثاني عكسه فيجمل الأول على حال أهل الصدق الذين لا يتغيرون فيما يقولونه كالأولياء والعلماء ويجمل الثاني على من كان بالصد من ذلك فمن يريد الحظ الأول وفرض نفسه دون أخيه ولا يحتاج إلا خرت فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان فتأمله ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يصح رهن المشاع مع قول أبي حنيفة أنه لا يصح وسواء عند الثلاثة كان مما يقسم كالعقار أو لا كالعبد هو جائز ووجه الأول كونه مما يصح بيعه وكل ما يصح بيعه جازمه رهنه ووجه الثاني عسر التفريق فيه على المرتهن غالباً لقلة من يرغب في شراء المشاع إذا احتيج إلى البيع فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان فمن الأئمة من راعى الاحتياط للراهن ومنهم من راعى الاحتياط للمرتهن ومن ذلك قول الشافعي أن استدانة الرهن في يد المرتهن ليست بشرط مع قول أبي حنيفة ومالك أنها شرط فنفى خروج الرهن من يد المرتهن على أي وجه كان بطل الرهن إلا أن أبا حنيفة يقول إن الرهن إذا عاد بوديعة أو عارية لم يبطل فالأول مخفف على الراهن مشدّد على المرتهن والثاني عكسه بالشرط المذكور في قول أبي حنيفة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ولكن الأول خاص بالعوام الذين لا يحتاجون لديهم كل ذلك الاحتياط والثاني خاص بالأكابر الذين يحتاجون لديهم فان المرتهن ما أخذ الرهن إلا وسيلة إلى تحصيل حقه فاذا خرج من يده فكان له لم يرتهن شيئاً فكان المرتهن شرط في رضاه بالرهن سلامة العاقبة وذلك ليجده فيبيعه عند الحاجة ومن ذلك قول مالك في المشهور والشافعي في الأرجح الأقوال أنه إذا رهن عبداً ثم اعتقه فإن كان موثقاً بعتق ولزم قيمته يوم عتقه ويكون رهناً وإن كان معسراً لم ينفذ وفي قول آخر مالك أنه إن طرأ له مال أو قضى المرتهن ما عليه بعتق وما وافقه قول مالك الآخر إلا فلا وقال أبو حنيفة وأحمد ينفذ العتق على كل حال لكن قال أبو حنيفة أن العبد الموهوب يسعى في قيمته للمرتهن حال عساره سيده فالأول والثاني فيهما تخفيف على العتق بما فيهما من التفصيل والثالث مشدّد عليه وعلى العبد وهو قول أبي حنيفة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول موافقة القواعد الشرعية في التقرب إلى الله تعالى من إخراج الصدقة بالعتق بخلاف المعسر فإن من ملأ ربه غالباً بصعوبة التقرب بعتق عبده لا سيما عند الحاجة إليه ولا يشرح الصدور إليه فهو إلى الرمد أقرب من القبول ووجه الثاني كون السيد هو الذي تلفظ بالعتق اختياراً منه والشارع منشق إلى الشفقة والرحمة

بالأرقاء بدليل قوله صلى الله عليه وسلم وهو مختصر الصلوة وما ملكت إيمانكم أي حافظوا على
الصلوة واستوصوا بما ملكت إيمانكم خيرا من أن القائل بالحكم على السيد بالعتق قائل
بوجوب القيمة عليه أن كان موسرا وعلى العبد أن كان سيده معسرا كما مر فمات من حق الرهن
شيء والله تعالى أعلم ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد أنه إذا رهن شيئا على مائة ثم
أقرضه مائة أخرى وأراد جعل الرهن على الدينين جميعا لم يجز مع قول مالك بالجواز ووجه الأول
أن الرهن لازم بالدين الأول والغبن المرهونة وثيقة من جهة المائة الأولى فلا تكون وثيقة لدين
آخر ووجه الثاني أن المرتهن قد رضى بمجعل ذلك الرهن وثيقة عن الدينين بل له ترك الرهن أصلا
لا سيما أن كان الرهن والمرتهن من الصالحاء والأصدقاء فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك
قول مالك والشافعي وأحمد أنه لا يصح الرهن على الحق قبل وجوبه مع قول أبي حنيفة أنه يصح
فالأول محقق خاص بمن يغيب عليه عدم الرشد فخر عليه أن يتصرف في أخراج ماله لمن ليس له عنده
حق والثاني خاص بالأكابرة الذين يتصرفون في ماله بحسب طيرونه أو طلبة دينهم لأن الدنيا
لا تساوي عندهم جناح بعوضة بل لو قدر أنه رهن عند أخيه شيئا قبل ترتب الحق عليه ثم
أكل بالمرتهن مثلا أو تلفه لم تذكر منه شجرة ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد أن الرهن
إذا شرط في الرهن أن المرتهن يبيعه عند حلول الدين وعدم دفعه للمرتهن جاز مع قول
الشافعي أنه لا يجوز للمرتهن أن يبيع المرهون بمصل بل يبيعه الرهن أو وكيله بأذن المرتهن فإن أبي
الزمره الحاكم بقضاء الدين أو ببيع المرهون فالأول محقق على المرتهن خاص بكنس المؤمنين
الذين يرون الخطأ أو فلاخيم ولا يندمون على ما يتصرف أخوه فيه بما فيه براءة ذمته لهم
بل يرون تصرفه في أموالهم كنصرفهم في أموال نفوسهم بالخطأ أو في الدنيا والآخرة
ولثاني مشدد خاص بمن كان بالصد مما ذكرنا فر بما نسب المرتهن إلى عدم بيعه بالخطأ أو في
أوبىء بالجسر ثم يقع بينهما النزاع فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك
رحمته الله أنه إذا اختلف الراهن والمرتهن في قدر الدين الذي حصل به الرهن فالقول قول
المرتهن بيمينه كان قال الراهن رهنته على خمسمائة درهم وقال المرتهن رهنته على ألف
وقيمة الرهن تساوى الألف أو الزيادة على خمسمائة مع قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد
أن القول قول الراهن فيما يذكره مع يمينه من ألف وخمسمائة درهم وإذا دفع إلى المرتهن
ما حلف عليه أخذ رهنته فالأول مشدد على الراهن مخفف على المرتهن والثاني عكسه فرجع
الأمر إلى مرتبة الميزان فمنهم من احتاط لمال الراهن ومنهم من احتاط لمال المرتهن دون
عكسه بالنظر لا كابر ولا أصاغرا إذا كابر يرون الخطأ أو في غيرهم والأصاغر بالعكس
ومن ذلك قول أبي حنيفة أن الرهن مضمون على كل حال بأقل الأمرين
من قيمته ومن الحق الذي هو وثيقة عليه مع قول مالك أن ما يظهر هلاكه كالحيوان والعقا
غير مضمون على المرتهن وما يجنى هلاكه كالنقد بالشرب فلا يقبل قوله فيه إلا أن يقصده
الراهن ومع قول الشافعي وأحمد أن الرهن مائة في يد المرتهن كسائر الامانات لا يضمن إلا

بالتعكك ومع قول شريح والحسن والشعبي أن الرهن مضمون بالحق كله حتى لو كان قيمة الرهن
درهما والحق عشرة آلاف ثم تلف الرهن سقط الحق كله فنقول أبي حنيفة مشدد وقول مالك
مفصل وقول الشافعي وأحمد مخفف وقول القاضي شريح والحسن والشعبي أشد من الكل
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وكل من هذه الأقوال وجه لا يخفى على من له فهم وقن ذلك
قول مالك أن الرهن إذا ادعى هلاك الرهن وكان مما يخفى فإن اتفقا على القيمة فلا كلام
وإن اتفقا على الصفة واختلفا في القيمة سئل أهل الخبرة عن قيمة ما هذه صفة وعمل عليهم
قول أبي حنيفة أن القول غير المرتهن في القيمة مع يمينه ومع قول الشافعي أن القول قول الغارم مطلقا
فالأول مفصل والثاني مشدد على المرتهن باليمين والثالث مخفف على الغارم فرجع الأمر
إلى مرتبة الميزان والله تعالى أعلم

كتاب التقليل المحجج

اتفق الأئمة على أن بينة الأعسار تسهم بعد الحبس وعلى أن الأسباب الموجبة للحج ثلاث
الصف والرق والجنون وعلى أن الغلام إذا بلغ غير رشيد لم يسلم إليه ماله وعلى أنه إذا أنس
من صاحب المال الرشيد سلم إليه هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه
فمن ذلك قول الشافعي ومالك وأحمد أن المحج على المفلس عند طلب الغراء وإحالة الدين بالمديونية
مستحق على الحاكم وإن له منعه من التصرف حتى لا يضر بالغراء وأن الحاكم يدير أموال المفلس إذا
امتنع من بيعها ويقسمها بين عزمائه بأخصص مع قول أبي حنيفة أن لا يحج على المفلس
بل يجب حتى يقضى الدين فإن كان له مال لم يتصرف الحاكم فيه ولم يبعه إلا أن
يكون ماله دراهم ودينه درهم فيقتضيه القاضي فإدنيه فالأول مشدد على المفلس من حيث
منعه من التصرف في ماله لمصلحة الغراء فخليصا لزمته وهو خاص بالحكم الذي هو أتم نظرا
من للمفلس والثاني مشدد عليه بالحبس مخفف عليه بعدم المبادرة إلى بيع ماله قبل الحبس وهو خاص
بمن كان عنده تمر وامتناع من أداء الحق فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي
في أظهر قوليه أنه لا ينفذ تصرفات المفلس في ماله بعد المحج عليه ببيع ولا هبة ولا عتق مع
قول أحمد في أحرك رأيته أنه لا ينفذ تصرفه إلا في العتق خاصة ومع قول أبي حنيفة
أنه لا يحج عليه في تصرفه وإن حكم به قاض لم ينفذ قضاؤه مالم يحكم به قاض ثان وإذا لم يحج
المحج عليه صح تصرفاته كلها سواء احتملت الفسخ أو لم تخمّل فإن نفذ المحج قاض ثان صح عن تصرفاته
مالم يحتمل الفسخ كالنكاح والطلاق والتدبير والعتق وبطل ما يحتمل الفسخ كالبيع والإحالة والهبّة
والصدقة ونحو ذلك فالأول مشدد على المفلس بعدم صحة تصرفه تقديما لصحة براءة
ذمته من الدين والثاني فيه تخفيف بصحة العتق والثالث مخفف من حيث تصرفه
في ماله وأما الدين فهو المطالب به دون باقي الدنيا والإخدة ضالنا والمخجج عليه مما يشغلنا متنا
فيما ليس هو بالمناحتي تنصرف فيه فإن خلصت ذمتنا من جهة الغراء فلا تخلص من جهة المفلس
فندعه وماله للقاضي الذي هو نائب الشرع الشريف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان مشدد

ومخفف فيه كما ترى ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أنه لو كان عند المفلس سلعة وأدركها
صاحبها ولم يكن البائع قبض من ثمنها شيئا والمفلس حي فصلحها الحق بها من الغراء فيفوز
بأخذها ومنهم مع قول أبي حنيفة أن صاحبها كاحد الغراء فيقاسمونه فيها فلورجدها صاحبها
بعد موت المفلس ولم يكن قبض من ثمنها شيئا فقال الثلاثة صلحها اسرة للغراء وقال الشافعي
وحده أنه الحق بها فالأول مخفف على صاحب السلعة مشدد على الغراء والثاني عكسه كالأول في
المسئلة الثانية فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول في المسئلة الأولى الحديث الصحيح
في ذلك ووجه الثاني فيها أن السلعة صارت ملكا للمفلس لا فرق بينها وبين غيرها من سائر
أمواله فصار صاحبها كاحد الناس بل لصاحبها لم يبلغه الحديث ومن ذلك قول الأئمة
الثلاثة أن المفلس إذا أقر بدين بعد الحجر تعلق ذلك الدين بدين ماله ولم يشارك المقر له الغراء الذين
لا حجر عليهم كالأول مع قول الشافعي أنه يشاركهم بشرطه فالأول مشدد على المقر له والثاني مخفف
عليه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول تقصير المقر له في الفحص هل على المفلس دين غيره
أم لا ووجه الثاني أن حكم الحجر يشمل الدين الذي قبله والذي بعده على حد سواء مع أنه ربما يكون
منه ما في الأثر المذكور ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أنه إذا ثبت عسر المفلس عند الحاكم
أخرجه الحاكم من الحبس ولو بغير إذن الغراء وحال بينه وبينهم فلا يحول حبسه بعد ذلك ولو لا
ولازمته بل يمهل حتى يوسم مع قول أبي حنيفة أن الحاكم يخرج من الحبس ولا يحول بينه وبين
غراماته بعد خروجه فيلزم ماله ويمنعونه من التصرف ويأخذون فضل كسبه بالمخصص والأول
مخفف على المفلس مشدد على الغراء والثاني عكسه مع الأخذ بالاحتياط والمسايرة لبراءة ذمته
المفلس فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أن البينة
بالاعسار تشتم قبل الحبس مع الظاهر من مذهب أبي حنيفة أنها لا تشتم إلا بعد الحبس
فالأول مخفف على المفلس والثاني عكسه ولكن يحمل الأول على حال أهل الدين والورع والخائفين
من حقوق الخلاق ويحمل الثاني على من كان بالضد من ذلك فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أن المفلس إذا أقام بينة بأعساره لا يحلف بعد ذلك
مع قول مالك والشافعي أنه يحلف بطلب الغراء فالأول مخفف على المفلس محمول على ما إذا كان
من أهل الدين والورع والثاني مشدد عليه محمول على ما إذا كان بالضد من ذلك فرجع الأمر إلى
مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أن بلوغ الغلام يكون بالاحتلام أو الأثران فان لم
يوجد فحتى يتم له ثمان عشرة سنة وقبل سبعة عشر سنة وأما بلوغ الجارية فبالحيض والاحتلام
والحبل ولا فحتى يتم لها ثمان عشرة سنة أو سبع عشرة سنة مع قول مالك والشافعي وأحمد
أن البلوغ خمس عشرة سنة وأخرج المني والحيض والحبل فالأول مفصل فيه تخفيف
بعدم القول بتكليفه والثاني جازم فيه الأخذ بالاحتياط فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
ووجه كل منهما الاستقراء من الأئمة المجتهدين ومن ذلك قول أبي حنيفة أن نبات العانة لا يقتضئ
الحكم بالبلوغ مع قول مالك وأحمد أنه يقتضئيه ومع الأصح من مذهب الشافعي أن نبات العانة

يقضي الحكم ببلوغ ولد الكافر دون المسلم فالاول مخفف على المكلفين والثاني مشدد عليهم
والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان التكليف الواجبة امرها شديد
فلا تجب على المكلف الا بعد بلوغه يقينا لان نبات العانة يحتمل ان يكون من شدة حرارة البدن
ويقول الحديث في ذلك مؤول ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط للمكلف ليفقه بثواب التكليف
ويواظب عليها اذا اعتقد وجوبها عليه وان لم تكن واجبة عليه في نفس الامر ووجه الثالث ظاهر
تجديد الاخذ بالخير وحصول الصغار والدل للكافر ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك والشافعية
الروشد في الغلام اصابه ماله ولم ير اعوان فسقا ولا عدالة مع قول الشافعية ان الرشد صلاحي
والمال لا فرق بين الحارثية والغلام في ذلك وقال مالك لا ينفذ الحجر عنها ولو بلغت رشيدة حتى
تتزوج ويدخل بها الزوج وتكون حافظة لها كما كانت قبل التزويج وقال احمد في المختار من رويته
انه لا فرق في حد الرشد بين الغلام والحارثية والرواية الثانية تقول مالك ومن ادحق يحول عليها
حول عنده او تلد ولدا فالاول مخفف لعدم اشتراط صلاح الذم ووجهه ان الباب معقود في الرشد
في الاموال ومن غيرها من الصلوة والزكاة والصوم ونحو ذلك فاذا اصابه ماله جاز تسليم ماله اليه
شرا ولو كان غير مصلح لغير ذلك من امور دينه وهذا نظير قول عبد الله بن عباس انه
تقبل شهادة من عهد منه صدق الحديث ولو فسق من جهة اخرى والقول الثاني مشدد
ووجهه ان من تساهل بترك الصلوة او شرب الخمر فلا يبعد منه ان يضعيم ماله في غير طاعة
الله فرجع الامر الى مرتبة الميزان وكذلك الحكم في توجيه بلوغ الحارثية فمهم من احفظ وبالمع
في صفات الرشد ومنهم مخفف في ذلك ويصح حل ذلك على جالبين فمن الجوارى من يظهر رشدها
بسم بلوغها ومنهم من لا يظهر رشدها الا بعد التزويج ومعرفة تدبيرها في مال الزوج في
غيبتها وحضوره ولو لم تلد ومنهم من لا يظهر رشدها الا بعد الولادة لانها اخر مراتب الامانة
لها في الرشد ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الصبي اذا بلغ وانصرمه الرشد يدفع اليه ماله
فان بلغ غير رشيد لم يدفع اليه بل يستمر محجورا عليه مع قول ابى حنيفة رحمه الله انه اذا انتهى
سنة الى خمس وعشرين سنة يدفع اليه المال بكل حال فالاول مشدد في دام الحجر عليه حتى يحصل
الرشد ولو بعد خمسين سنة والآخر والثاني مخفف عليه بعد خمس وعشرين سنة فرجع الامر
الى مرتبة الميزان ووجه الاول ظاهر القران في قوله تعالى فان انسجم سقمهم رشدا فادفعوا
اليهم اموالهم فلم ياذن في الدفع الا بعد حصول الرشد ولطال الزمان ووجه الثاني ان العقل
يكمل بعد خمس وعشرين سنة فلا حجر عليه بعدها لكن في كلام الامام على رضي الله عنه ينتهي
بلوغ الصبي بخمس عشرة سنة وينتهي طوله بانتهاء اثنتين وعشرين سنة ويكمل عقله بانتهاء
ثمان وعشرين سنة وما بعده تمهلرب الى ان يموت انتهى وهو قريب من كلام ابى حنيفة
رضي الله عنه

كتاب الصلح

اتفق الائمة على ان كل من علم عليه حقا فصالح على بعضه لم يحل لانه هضم للحق فحق ان للمالك

يتصرف في ملكه بما لا يضر جاره وعلى ان للمسلم ان يعلى سبانه على بناء جاره لكن لا يجعل له ان يطعم
على عن رتبته جيرانه هذا الوجه من مسائل الاتفاق واقاما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الائمة
الثلاثة انه اذا لم يعلم ان عليه حقا وادعى عليه تصم للمصالحمة مع قول الشافعي انها لا تصم فالاول
مشدد مبالم في الاحتياط في برائة ذمته وهو خاص باهل السما من كل المؤمنين والثاني مخفف
ودرجه ان من مكن احدا من اخذ ماله بغير طريق شرعي فهو مساعد للمدعي على كل ماله
الناس بغير حق وربما خرج عن الرشد بذلك اللهم لا ان يصالحوه ويبرئ ذمته فلا منع فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بان الصلح على المجهول جائز مع قول الشافعي
بالمنع فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه من جملة
استبراء المؤمن لدينه ووجه الثاني ان الذمة لا تبرأ الا بالدين المعلوم بذمة المبرأ اسم مفعول
لا تبرأ ولكن منها وجه ومن ذلك قول ابى حنيفة رآه انهما اذا اتداعيا سقفا من بيت
وعرفة فوقه ان السقف لصاحب السفلى مع قول الشافعي واحدانه بينهما نصفان فالاول مشدد
على احدهما والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الظاهر معه نقل من
بنى بيتا لا ويجعل له سقف ووجه الثاني العدل بينهما كما كان صلى الله عليه وسلم يقضي
في العيين الواحدة اذا ادعاهما شخصان ولا مرجح لاحدهما على الاخر فكان يقسم بينهما
ذلك قول الائمة الثلاثة لو اهدم العلو والسفل والمراد صاحب العلوان يبنيه لم يجبر صاحب السفلى
على البناء والتسقيف يعني صاحب العلو علوه بل ان اختار صاحب العلوان يبنى السفلى من ماله
ويمنع صاحب السفلى من الانتفاع به فله ذلك حتى يعطيه ما انفق عليه مع قول اصحاب
الشافعي انه لا يجبر صاحب السفلى ولا يمنع من الانتفاع اذا بنى صاحب العلو بغير اذنه بناء على
اصله في قوله الجريدان الشريك لا يجبر على العماراة والتقديم المختار عند جهة من متحرك
اصحابه انه يجبر الشريك على ذلك دفع الضرر وصيانة لئلا ملاك عن التعطل فالاول مخفف على
صاحب السفلى ونقل ايضا عن الشافعي والثاني مشدد عليه بالاجبار دفع الضرر فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ومن ذلك قول الامام ابى حنيفة والشافعي ان له ان يتصرف في ملكه بما يضر الجار
مع قول مالك واخر بمنع ذلك فالاول مخفف على التصرف مشدد على الجار والثاني بالعكس فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول قوة الملك وضعف حق الجار ومشلوه بان يبنى
حاما او مرحاضا او يحفر بئرا مجاورة لبئر شريكه فينقص ماؤها لذلك اوقفهم بجانطة شبابة
يشرف على جاره ومن ذلك قول مالك واحدانه اذا كان سطحه اعلى من سطح غيره يلزمه بناء
سترة تنفعه عن الاشراف على جاره مع قول ابى حنيفة والشافعي انه لا يلزمه ذلك فالاول مشدد
على صاحب السطح خاص باهل الدين والورع والثاني مخفف خاص بالاحاد الناس ويؤم لتوجيه
بالعكس فيكون جعل السائر لمن خاف وقوع بصره على عورة الجار وتركه على من
لم يخف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك
انه اذا كان بين رجلين وابلان رهن او بئر فتعطل او جدار فسقط فطالب احدهما

الأخر بالبناء فامتنع أو تمشية الدركاب والمهر مثلاً فامتنع أن يجبر مع قول غيرهما فيجبر على تحرير نقل في ذلك فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أنه معروف واجب ووجه الثاني أنه أمر مستحب فإن شاء فعله وإن شاء تركه ويؤيد الأول حديث لا ضرر ولا ضرار والله تعالى أعلم

كتاب الحوالة

اتفق الأئمة على أنه إذا كان لآسان حق على آخر فاحاله على من له عليه أن يمتنع من قبول الحوالة وقال داود يلزمه القبول وليس للمحال عليه أن يمتنع من قبول الحوالة عليه هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه لا يعتد رضي المحال عليه وفي رواية عن أبي حنيفة أنه إذا كان المحال عليه عدوله لم يلزمه قبولها وقال الأصمغري من أئمة الشافعية لا يلزم المحال عليه القبول مطلقاً كما كان المحال عليه لا ويجزى ذلك عن داود فالأول مشدد على المحال عليه والثاني مفصل والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول ما فيه من المسارعة إلى براءة الذمة طوعاً أو كرهاً ووجه رواية أبي حنيفة توقع الضرر بتسليط العدو عليه بالمطالبة بالشدة وعدم الرحمة ووجه قول داود والأصمغري أن صاحب الدين إنما أحال المدين على غيره على سبيل الفرض فإن شاء قبل وإن شاء لم يقبل ومن ذلك قول العلماء اجمعين صاحب الحق إذا قبل الحوالة على مليء من الحصيل يبرأ على كل حال مع قول زفر أنه لا يبرأ فالأول مخفف على المحيل والثاني مشدد عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ويصير أن يكون الأول محمولاً على أهل حال الدين والخوف من الله عز وجل فيسارعون إلى وزن الحق لمن أحيل عليهم والثاني محمول على حال العلم بالدين لا يبادرون أو وفاء ما عليهم من الحقوق فلا يمتنع براءة ذمتهم إلا بالوزن لا بمجرد الحوالة ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أن المحال لا يرجع على المحيل في المصلحة إلى حقه بوجه من الوجوه سواء عثره بفلس أو حقد أو لم يغره مع قول غيرهما أنه يرجع على المحيل إذا لم يصل إلى حقه فالأول مشدد على المحال والثاني مخفف عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول تقصير المحال بعدم التقديش في حال المحال عليه ووجه الثاني أن ذلك مما يخفى على غالب الناس وما احتال عليه إلا لظنه الوصول منه إلى حقه ولا عبرة بالظن البين خطؤه فرجع على المحيل وكان الحق لم ينتقل عنه وهذا موافق لقواعد الشريعة فينبغي لكل من أحال شخصاً على آخر أن يبادر إلى وزن الحق إذا حمده المحال عليه مثلاً ولا يشارعه عند الحكم فإن خلاص ذمته في ذلك وبه قال أبو حنيفة ونفطه إذا حال شخصاً بحق هو عليه فأنكره المحال عليه على المحال والله أعلم

كتاب الضمان

اتفق الأئمة على جواز الضمان وعلى أن كفالة البدن صحيحة على كل من وجب عليه الحضور إلى مجلس الحكم لأطباء الناس عليه ومسيس الحاجة إليها وعلى الكفيل يخرج من العهدة بتسليمه في المكان الذي شرطه أو إزالته المستحق إلا أن يكون دونه يد عادية طاعة فلا يكون

تسليماً وعلى ان الضامن اذا لم يعلم مكان المكفول لا يطالب به وعلى ان ضمان الدين جائز صحيح
لكن يشترط عند الشافعي ان يكون بعد قبض الثمن لا طمأن جميع الناس عليه في جميع الاعضاء
وللشافعي قول انه لا يصح لانه من ضمان ما لم يجب هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وامامنا
اختلافوا فيه فمن ذلك قول الائمة الاربعة ان الحق لا ينتقل عن المضمن عنه المحي بنفس الضمان
بل الحق باق في ذمة المضمن عنه لا يسقط عن ذمته الا بالاذاء مع قول ابن ابي ليلى وابن شبرمة
والقاضي وادادانه يسقط فالاول مشدد في ذمة الضامن والثاني مخفف عنه فرجع الامر الى
مرتبتي الميزان والاول محمول على حال اهل الدين والورع والثاني محمول على حال غيرهم ويصح ان يكون
الامر بالعكس لان الضامن اذا كان يخاف الله فكان صاحب الحق وصل الى حقه بخلاف
العكس ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الميث لا تبرا ذمته من الدين المضمن عنه بنفس
الضمان كالحج مع قول احمد في احدي روايتيه انه يبرأ فالاول مشدد على الميث محمول على حال
الا صغر من العوام والثاني مخفف عليه محمول على اهل الدين والخوف من الله تعالى فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك واحمد ان ضمان الجهول جائز وكذلك
ضمان ما لم يجب مع قول الشافعي في المشهور ان ذلك لا يجوز كالا براء من المجهول
فالاول مخفف محمول على اهل الدين والورع في المسئلتين والثاني مشدد محمول على من
كان بالصد من ذلك ممن اذا وعد اخلف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك
والشافعي واحمد واليوسف ومحمد انه اذا مات انسان ولم يخف وفاء للدين الذي عليه جاز وفاء الدين
عنه مع قول ابى حنيفة انه لا يجوز الضمان عنه فالاول مخفف ووجهه انه من افعال الخير وفي
سنة ما يؤدبه وهو انه صلى الله عليه وسلم كما لا يصلي على من مات وعليه دين لم يخلف له
وفاء حتى يقول احد من الصبية صل يا رسول الله وعلى وفاءه والثاني مشدد ووجهه تقييد ضمان
الدين في عين الناس مع احكام عدم بلوغ الوارث للقاتل به وذلك لتلايق اهل الناس في
الوفاء لعمته ما على انهم واصلوا بينهم في حال بين اصدقائهم اشق انهم وبين الوفاء بعراض فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بصحة الضمان من غير قبول السالب
مع قول ابى حنيفة ان ذلك لا يصح الا في موضع واحد وهو ان يقول المريض نورثة او بعضهم
ضمن عن ديني والغرياء غيب فيجب وان لم يسمه الدين فان كان في الصحة لم يلزم المكفيل شيء
فالاول مخفف بعدم اشتراط قبول السالب الضمان والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان ووجه الاول انه من الوفاء بحق اخيه المسلم ثم ان شاء الطالب قبل ذلك وان شاء لم يقبل
وهو خاص باهل الدين والورع الطالبين للثواب الاخرة ووجه الثاني ان تأكد مشروعية الوفاء بحق
اخيه المسلم لا يكون الا اذا طلب لك فقد يهرب من المنة عليه وعلى المضمن ثم يسأل المدين
في الدنيا والاخرة ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بصحة كفالة الدين عن ادعي عليه مع قول
ابى حنيفة بعدم صحته فالاول مخفف على المكفول والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى
مرتبتي الميزان ووجه الاول انه طريق الى تخليص الحق الذي لا خيه عليه فان المدين

لما هرب اضربدين نفسه وبمال اخيه ووجه الثاني عدم ورود نص في ذلك انها ورد ضمان الدين لا البدن ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي ان المكفيل لو تغيب او هرب فليس على الكفيل غير احضاره ولا يلزمه المال اذا تعدر عليه احضاره بنسبة امهل عند ابي حنيفة مدة السير والرجوع بالمكفول فان لم يأت به حبس حتى يأتي به مع قول مالك واحمد انه اذا لم يحضره غرم المال ولا يغرم المال عند الشافعي مطلقا فالاول مخفف على الكفيل والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه لم يلزمه المال وانما التزم احضار المدين فقط لا سيما ان كان الكفيل فقيرا جدا والمكفول عليه دين ثقيل كالف دينار مثلا فان العقل يقتضي بان الكفيل لم يسيو به وزن المال جزافا ووجه الثاني انه تسبب في اطلاق المكفول من يدر خصمه بضمان احضاره فكان عليه المال على قاعدة التعرير بالسبب في ذلك احوط في دين الكفيل لا سيما ان كان من كرام الناس الذين اذا حضروا في قضية كفى صاحبها مؤنتها فان الذين يتبادر الى اذهنهم دخل كفالة البدن في وزن المال على عادته السابقة ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد انه لو قال ان لم احضره غدا فانا ضامن ما عليه فلم يحضر به او مات المطلوب ضمن ما عليه مع قول الشافعي ووجه الثاني انه لا يضمن فالاول مشدد على من ضمن احضار المدين وهو خاص باهل الدين والورع المدين بما يقولون مالك والثاني مخفف عليه وهو خاص باحد الناس فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي ومحمد بن الحسن انه لو ادعى شخص على اخيه مائة درهم فقال شخص ان لم يوف بها غدا فعلى المائة فلم يوف بها لم تلزمه مائة مع قول ابي حنيفة واحمد انها تلزمه فالاول مخفف على ملتزم الوفاء والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه وعد والوفاء بالوعد خاص بحرية بالا كابر فيعمل على حال احاد الناس كما ان قول ابي حنيفة واحمد لم يعمول على حال كمال المؤمنين من اهل الدين والورع العاملين بوجوب الوفاء

بما عليه الله اعلم

كتاب الشراكة

اتفق الاشعة على ان شراكة العنان جائزة صحيحة فهذا ما وجدته من مسائل الاتفاق واما ما اخذ فيه فافيه فمن ذلك قول الشافعي واحمد ان شراكة المفاوضة باطلة مع قول ابي حنيفة بخوارها وانفذ ذلك على ذلك لكن باختلاف في صورتها فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ما فيه من عدم تحليل للزمة فان صورتهما ان يشترك رجلان في جميع ما يملكانه من ذهب فضة ولا يبقى لواحد منهما من هذين الجنسيتين الا مثل بالاصاحبه فاذا زاد مال احدهما على مال الاخر لم يصح حتى يورث احدهما ما لا بطلت الشراكة لان ماله زاد على مال صاحبه وكل ما ربحه احدهما كان شركة بينهما وكل ما ضمن احدهما من غصب او غيره ضمنه الاخر هذه صورتهما عند ابي حنيفة واما عند مالك فانه قال يجوز ان يزيد ماله على مال صاحبه ويجوز ان يكون الربح على قدر المالين وما ضمنه احدهما كما هو كمال تجاريتيهما فبينهما واما الغصب نحوه فلا وعند مالك ايضا لا فرق بين ان يكون مالهما عروضا او دراهم

ولا فرق عنده ايضا بين ان يكونا شريكين في كل ما يمكنه ويجعلانه للتجارة او في بعض ما يليهما
وكذلك لا فرق عنده بين ان يخططا مالهما حتى لا يتميز احدهما عن الاخر اذ كان متميزا بعد ان
يجمعهما ويصديراه بينهما جميعا في الشركة وقال ابو حنيفة تصم الشركة وان كان مال كل واحد منهما
في يده ووجه الثاني ان هذه الشركة جائزة حيث وفي كل منهما بما اتفق عليه مع صاحبه وهذا
خاص باهل الكمال في الايمان فانه لا فرق عندنا في مال الشركة بين ان يكون عند احدهما
او عند شريكه لما يعلم كل واحد من الخير والاثار في حق صاحبه ووجه الاول تخصيص ذلك
بمن كان بالصد ما ذكرناه فلا يكره ان يكون هذا يوفى بما اتفق عليه فابطله الشافعي واجم لما يرد
اليه من النزاع وصحبه كل واحد لان يكون راجحا لا خاسرا فاعلم ذلك ومن ذلك قول ابي
حنيفة واحمد يجوز شركة الوجود مع قول مالك والشافعي بطلانها وصورتها ان لا يكون لهما
مراس مال يقول احدهما لاخر اشتراكنا على ان ما اشتراه كل واحد منا في الذمة يكون شركة
والربح بينهما فالاول مخفف وهو خاص باكابر المؤمنين والثاني مشدد وهو خاص بالاحاديث
الذين يتفقون مع بعضهم بعضا ويوفون فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
مالك والشافعي انه اذا كان رأس المال متساويا في شركة العنان وشرط احدهما ان يكون له
من الربح اكثر مما لصاحبه فالشركة فاسدة مع قول ابي حنيفة تصم اذا كان المشترط لذلك
اصدق في التجارة واكثر عملا فالاول مشدد والثاني مخفف بشرطه فرجع الامر الى مرتبة
الميزان وشرط الشافعي في صحة شركة العنان ان يكون رأس المال متساويا واحدا ويخطا في حيث
لا يتميز عن مال احدهما عن الاخر ولا يعرف ولا يشترط عنده تساوي قدر المالين فاعلم ذلك
والله تعالى اعلم

كتاب الوكالة

اجمع الاثمة على ان الوكالة من العقود المجازة في الحجة لان ما جاز فيه المباشرة من الحقوق جازت
فيه الوكالة كالبيع والشر والاجارة وقضاء الديون والخصومة في المطالبة بالحقوق والتزويج
والطلاق ونحو ذلك وانفق الاثمة على ان اقرار الوكيل على موكله في غير مجلس الحكم لا يقبل
بالحال وكذلك انفقوا على ان اقراره على موكله في الحدود والقصاص غير مقبول سواء كان مجلس
الحكم وغيره وكذلك اتفقوا على انه لا يجوز للوكيل ان يشترى باكثر من ثمن المثل ولا الى اجل
وعلى ان قول الوكيل مقبول في تلف المال بمبينة هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق
واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا يصح اقرار الوكيل على موكله بمجلس الحكم
مع قول ابي حنيفة انه يصح الا ان يشترط عليه ان لا يقر عليه فالاول مشدد خاص بالاحاد
الناس والثاني فيه تشديد خاص بكامل المؤمنين الذين هم اولى بالموكل من نفسه من باب
الاحتياط لدينه بحكم الامر في ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ومثل هذا لا يقر على موكله
الا بما يراه افضل له واكمل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي مالك
واحمد ان وكالة الحاضر صحيحة وان لم يرض خصمه بشرط ان لا يكون الوكيل عدوا للخصم مع قول

الى حنيفة انه لا تصح وكالة الحاضرة الا برضى الخصم الا ان يكون الموكل مريضاً او مسافراً على
 ثلاثة ايام فيجوز حينئذ فالاول مخفف على الموكل مشدد على الخصم والثاني عكسه فزجع الامر الى
 مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الشافعي مالك واحمد انه اذا وكل شخصاً في استيفاء حقوقه
 فان كان بحضرة الحاكم جائز ذلك ولا يحتاج فيه الى بيعة سواء وكله في استيفاء الحق من رجل
 بعينه او جماعة وليس حضور من يستوفي منه الحق شرطاً في صحة توكيله وان وكله في غير مجلس
 الحكم ثبتت وكالته بالبيعة على الحاكم ثم يدعى على من يطالبه بمجلس الحكم مع قول ابي حنيفة
 انه ان كان الخصم الذي وكل عليه واحداً كان حضوره شرطاً في صحة الوكالة او جماعة كان حضور
 واحد منهم شرطاً في صحتها فالاول فيه تخفيف خاص باهل الدين والورع والثاني فيه تشديد
 خاص بمن لا يؤمن بدعوه عن قوله الاول فزجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول
 مالك والشافعي واحمد ان التوكيل عزل نفسه بحضور الموكل وبغير حضوره مع قول ابي حنيفة
 ليس للتوكيل فسخ الوكالة الا بحضور الموكل فالاول مخفف والثاني فيه تشديد ووجه الاكوان
 ذلك من باب فمن نظوع خيراً فهو خياله فلا الزام ووجه الثاني مراعاة خاطر الموكل والوفاء
 بحقه حيث دخل معه في عقد التوكيل اذ هو من باب صدق الوعد الذي خلفه من صفات
 المتأقين فيكون العزل بحضوره لينظر هل يتذكر من ذلك او يرضى ومن ذلك قول مالك و
 الشافعي بان للموكل ان يعزل الوكيل وان الوكيل ينعزل وان لم يعلم بذلك مع قول ابي حنيفة
 واحمد في احدي روايتيه انه لا ينعزل الا بعد العلم بذلك فالاول مخفف على الموكل فكها تبرع
 بالتوكيل للوكيل كذلك له الرجوع عنه متى شاء والثاني فيه تشديد عليه الا انه احوط لدين
 الموكل في تصرفات الوكيل قبل العلم بالعزل وبغير احوط للوكيل فزجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن
 ذلك قول مالك والشافعي واحمد والي يوسف وشهرانه لو وكله في البيع مطلقاً اقتضى البيع بثمن
 المثل وبفقد البطلان ولو باعه بهالا يتعاقبان الناس بمثله او بسنة او بغير نقد لبل لم يجز الا برضى
 الموكل مع قول ابي حنيفة انه يجوز ان يبيع كيف شاء نقداً او بسنة وبدون ثمن المثل وبها
 لا يتعاقبان الناس بمثله وبفقد البطلان وبغير نقده فالاول مشدد خاص بالوكيل القاصر في النظر
 للمصالح التي ترجحها ميزان موكله والثاني مخفف خاص بمن كان كامل النظر في مصالح الموكل فان مثل
 هذا لا يتصرف موكله الا بما يراه انفع لموكله في دينه وايضا فان الموكل قد اطلق له الوكالة ولم
 يقيد بها فما تصرف الا بما فهمه عنه فزجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك
 والشافعي واحمد ان من كان عليه حق لشخص في ذمته اوله عنده عين عارية او ودعة فجاءه
 انسان وقال له وكلني صاحب الحق في قبضه منك وصدقه انه وكيله ولم يكن للوكيل بيعة فانه
 لا يجبر على تسليم ذلك الى الوكيل مع قول ابي حنيفة وصاحبها انه يجبر على تسليم ما في ذمته
 واما العين فقال محمد يجبر على تسليمها عنده كما في الذمة فالاول مخفف على المدين والثاني مفصل
 فزجع الامر الى مرتبتي الميزان ويمكن حمل الاول على اهل الدين والتقوى وحمل الثاني على من
 كان يصعب عليه وزن الحق ويصعب ان يكون الخلل بالعكس وذلك ان الحاكم يتصرف على الناس

بما يراه اخلص لدينهم وامرأئذ منهم لانه ادين على اديانهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان
 البينة شتم بالوكالة من غير حضور الخصم مع قول ابي حنيفة انها لا تسمع الا بحضوره فالاول مخفف
 والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول اجراء احكام الناس على الظاهر من ان البينة
 لا تكذب والخصم لا يتوقف في وزن الحق ووجه الثاني الاخذ بالا احتياط للتصرفات الواقعة من
 الوكيل وبما نرى من رضى الخصم بمطالبة ذلك الوكيل له فقد يكون رد الخصم فيطالبه بعنف
 وشدّة ومن ذلك قول مالك والشافعي في ظاهر قولييه واحد في احكام روايته ان الوكالة تقم
 في استيفاء القصاص في غيبة الخصم مع قول ابي حنيفة انها لا تقم الا في حضوره فالاول
 مخفف على المدعي مشدد على المدعى عليه والثاني بالعكس فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
 الاول ان القصاص حكمه حكم غيره ووجه الثاني الاحتياط للداء فانها اعظم من الاموال فاذا
 كان المدعى عليه حاضرا فربما اجاب عن نفسه بما يحصل به شبهة فيسقط عنه القصاص
 ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي انه لا يصح شراء الوكيل من نفسه مع قول مالك ان له
 ان يبتاع من نفسه لنفسه بزيادة في الثمن ومع قول احمد في ظاهر روايته انه لا يجوز بحال
 فالاول مشدد محمول على من لا يؤمن منه الخيانة ويرى الخطا لا دفر لنفسه دون الموكل والثاني
 فيه تخفيف محمول على اهل الدين والورع والثالث اشدد محمول على من اشتبه عنه عدم التورع
 وراى لنفسه حظا وافر حتى قويت التهمة فيه ويصح رجوعه الى القول الاول فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول احمد وابي حنيفة انه يصح توكيل الصبي المسير
 المراهق مع قول مالك والشافعي انه لا يصح فالاول مخفف على الموكل والثاني مشدد فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان المراهق كالبالغ من حيث الاحتاطة بامور الدنيا ووجه
 الثاني نقضه في ذلك عن البالغة عادة والله تعالى اعلم

كتاب الاقرار

اتفق الائمة على ان المرأ بالغا اذا اقر بحق لغيره وارث صح اقراره ولم يكن له الرجوع عنه والاقرار
 بالدين في الصحة والمرض سواء فيكون للمقر لهم جميعا على قدر حقوقهم ان وقت التركة بذلك اجماعا
 واتفقوا على ان لو مات رجل عن ابنين واقر احداهما بالثاثة وانكر الاخر لم يثبت نسبه وعلى ان الاستسقاء
 جائز في الاقرار لانه في الكتاب والسنة موجود وفي الكلام معهود فيصوح باتفاق الائمة
 اذا كان من الجس واما غير الجس ففيه خلاف سيأتي وكذلك اتفقوا على جواز استسقاء
 الاقل من الاكثر واما عكسه فاختلفو كما سيأتي هذا ما وجدته من مسائل الانفاق
 واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الاقرار بالدين في الصحة والمرض سواء
 فان لم تغل التركة تخاص الغرماء في الموجود على قدر ديونهم مع قول ابي حنيفة ان غريم الصحة مقدم
 على غريم المرض فيبدأ باستيفاء دينه فان لم يفضل شيء فلا شيء عليه وان فضل شيء صرف
 الى غريم المرض فالاول مخفف على الغرماء بحكم العدل والثاني مشدد على غريم المرض فرجع الامر
 الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان حق غريم الصحة يتعلق بدين مال المدين قبل التسدّد

فلما اقر لشخص آخر في المرض تعلق الحق بعين ماله كذلك فاشتغلت ذمته بدين كل منهما
فليس احدهما اولى من الآخر ووجه الثاني ان الحق لما تعلق بعين مال المدين حال الصحة صار
لا يقبل دخول حق اخر عليه الا بعد استيفاء حقه كله فاعلم ذلك ومن ذلك قول ابى حنيفة و
احمد انه لا يقبل اقرار المريض لو ارث اصلا مع قول الشافعي في سرجه قوله انه يقبل ومع قول مالك
ان لصان كان غير متهما ثبتت والا فلا مثاله ان يكون بنت وابن اخر فان اقر لابن الاخر لم يثبت وان اقر
لابنته انهم فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الاول انه قد يقر بعض الورثة بمال ليعزم غيره من ذلك المال بعداوة تكون بينهما ووجه الثاني انه قد
يكون لذلك الوارث عليه حق فاقبله ليخلص ذمته ووجه الثالث ينزل على الحائنين في القولين
وتسبله والله اعلم ومن ذلك قول ابى حنيفة ان المقر يشترك مناصفة من لم يثبت
نسبه وذلك فيما اذا حاد رجل عن ابين واقر احدهما بالثالث وانكر الاخر فان نسبه لم يثبت
فيثبت المقر فيما في يده مناصفة مع قول مالك واحمد انه يدفع اليه ثلث ما في يده لانه قدر
ما يصح به من الامور لو اقر به الاخر او قامت بذلك بينة ومع قول الشافعي انه لا يصح الاقرار
اصلا ولا يأخذ شيئا من الارث لعدم ثبوت نسبه فالاول مشدد على المقر والثاني فيه تخفيف
عليه والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة لو قر بعض الورثة
بدين على ميت ولم يصدق له الباقر انه يلزم المقر منهم بالدين جميع الذين مع قول مالك واحمد
والشافعي في شهر قوله انه يلزمه من الدين بقدر حصته من ميراثه فالاول مشدد على المقر
والثاني مخفف عنه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه هو الذي سلب الغراء على
بقية الورثة باقراره فلو تزول الدين كله عقوبة له في طلب الزايم بدين لم يعترفوا به ووجه
الثاني انه لا ينفذ الاقرار على غيره وانما ينفذ عليه وحده بقدر حصته من ذلك الدين فقط ومن
ذلك قول ابى حنيفة يصح الاستثناء من غير الجنس بشرط ان يكون ذلك مما يثبت في الذمة
مكيل وموزون ومدون لقوله الف درهم الا كخطة وان كان مما لا يثبت في الذمة الا قيمته
كثوب وغيره يصح استثناءه مع قول مالك والشافعي انه يصح الاستثناء من غير الجنس على الاطلاق
ومع ظاهر كلام احمد انه لا يصح فالاول فيه تخفيف لما فيه من التفصيل
والثاني مخفف والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه هذه
الا قول ظاهر عند الفطن ومن ذلك قول الاشعة الثلثة انه يصح استثناء الاكثر
من الاقل مع قول احمد انه لا يصح فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى
مرتبة الميزان ووجه المقرين ظاهر ومن ذلك قول الاشعة الثلثة انه لو قال له
عندك الف درهم في كيس وعشرة ارطال تم في جراب او ثوب في صندوق فهو اقر
بالاربعة والتمس بالاربعة وعشرة مع قول احمد للعراق ان الجميع يكون له فاقول مخفف
على قوله الذي يثبت عليه ويثبت على الاول على امر الجرد والكم الذين لا يثبتون بالاوعية
والمسألة التي هي في النجس والشبه الذين لا تسمى غرضهم بالظروف ومن ذلك قول

الائمة الثلاثة انه لو اقر العبد الذي لم يؤذن له في التجارة بما يتعلق به عقوبة بدنه كالقتل العمد والزنا والسرقه والقذف وشرب الخمر انه يقبل اقراره ويقام عليه حد اقراره مع قول احده انه لا يقبل اقراره في قتل العمد وبه قال المزني ومحمد بن الحسن وداود كما لا يقبل في المال الا في الزنا والسرقه فقط فانه يقبل فيما فالاول مشدد على العبد والسيد والثاني فيه تخفيف عليهما فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجه الاول موافقة هذا القولوا حد الشريعة وتوجه الثاني ان العبد قد يقدر بقتل العمد كما لا يستبرئ من ثقل الخدمة اذا كان سيده لا يرحمه ولا يشفق عليه ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو شهد شاهد لزيد على عمرو بالف درهم وشهد له شاهد بالعين ثبت له الالف بشهادتهما وله ان يحلف مع الشاهد الذي مراد الف اخرى مع قول ابي حنيفة انه لا يثبت له بهذه الشهادة شيء اصله انه لا يقضى بالشاهد واليمين عنده فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجه الاول ظاهر وتوجه الثاني عدمه ودنصر من الشارع بذلك قال لقمان واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان فلم يقبل او رجل ويمين

كتاب الوديعه

اتفق الائمة كلهم على ان الوديعه من القرب المندوب اليها وان في حفظها نوايا وانها ائمة محصنة وان الضمان لا يجب على المودع الا بالتعدي وان القوم قول في ذلك والرعي اطلاق مع يمينه وعلى انه متى جلبها وجب على المودع ردها مع الاضرار والاضمان وعلى انه اذا اذاعه فقال لا ادعنى شيئا ثم قال بعد ذلك صدعت اذاعته ثم خرجت عنه حد الامانة فلو قال ما تستحق عندي شيئا ثم قال صدعت كان لقوله يمينه هذا ما وجدة من مسائل لا تقاومها واحتجوا فيه من ذلك قول الائمة الثلاثة انما اقبض الوديعه بعينه انه يقبس قوله في الرد بلا بدنة مع قول مالك انه لا يقبل الا بعينه فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجه الاول ان المودع اشتمته ولا ومقتضى ذلك قبول قوله في الرد وتوجه الثاني انه قد نظر اخلية النجاسة بعد ان استأمنه في رد كذا وقلة دين ومن ذلك قول مالك رحمه الله انه لو استودع دنانيرا ودرهم ثم اتفقها وانلفها ثم رد مثلها في مكانه من الوديعه ثم تلف المودع بغير فعله فلا ضمان عليه فان عنده لو خلط درهم الوديعه او الدنانير او الخطة بمثلها حتى لا يتبين لم يكن عنده ضمان للتلف مع قول ابي حنيفة ان ضمان رده بعينه لم يضمن التلف وان رد متبره لم يسقط عنه الضمان ومع قول الشافعي واحدا انه ضامن على كل حال بنفس اقراره لتعديبه ولا يسقط عنه الضمان سواء رده بعينه الى حرزه او رد مثله فالاول مخفف والثاني مفصل والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجه الثلاثة اقوال ظاهر ومن ذلك قول الشافعي ومالك واحدا انه اذا استودع غير نقد كثوب او ربة فتعدي بالا استعمال ثم رده الى موضعه اخر فاما الدابة فاذا ركبها ثم ردها فصاحبها بالخيار بين ان يضمن الوديع وقيمته وبين ان ياخذ منه اجرتها قال القاضى عبد الوهاب ولم يبين مالك حكمها ان تلفت بعد ردها الى

موضع الوديعة ولم يقل في الثوب كيف يعمل اذا البسه ولم يبله فتمرده الى حرزه لم يضمنه
ثم فلا والذى تقوى في نفسى ان الشيء اذا كان مما لا يؤذن ولا يكال كالدراب والشيء استعمله
كان اللزم قيمة لا مثله فانه يكون متعديا باستعماله خارجا عن الامانة فرده الى موضعه لا يسقط
عنه الضمان بوجه مع قول ابى حنيفة انه اذا تعدى ورده بعينه ثم تلف لم يضمنه فالاول
مفصل فيه تخفيف من وجه وتشديد من وجه والثالث مشدد على المودع فرجع الامر الى
مرتبتى الميزان ومن ذلك قول مالك وابى حنيفة واحدا انه اذا سلم الوديعة الى عيال المودع
في داره من يلزمه نفقتهم ولو من غير عد لم يضمن لانه كالرد الى المودع مع قول الشافعي
انه اذا ودعها عند غيره من غير عد ضمن فالاول مخفف خاص بها اذا كان العيال من اهل
الدين والامانة والثاني مشدد خاص بمالك او من اهل الحمياسة فرجع الامر الى مرتبتى
الميزان

كتاب العارية

اتفق الائمة على ان العارية مندوب اليها ويثاب عليها هذا ما وجدته من مسائل الاجماع
واما اختلافهم فيه فمن ذلك قول الشافعي واحمدان العارية مضمونة عن المستعير مطلقا تعدى
اولم يتعد مع قول ابى حنيفة وصحابه انها امانة على كل حال لا يتعدى فالاول مشدد
وهو احوط للدين خاص ولا يبر من المؤمنين الذين يكافئون من اعارهم ولا يحملون
هم منه والثاني فيه تخفيف خاص بالحد الناس ويؤيد الاول ما ورد في الاحاديث الصحيحة
فرجع الامر الى مرتبتى الميزان ومن ذلك قول الحسن البصري والثوري والاوزاعي والشافعي
انه يقبل قوله في التلف مع قول مالك انه اذا ثبت هذه العارية لا يضمنها المستعير سواء كانت
ثيابا او حيا او حلي او غيرها لا يحمى لان تعدى فيها في اظهر الروايات عن مالك ومع قول قتادة
وغیره انه يضمن الا ان شرط المعير على المستعير الضمان فانه يضمن للشرط فان لم يشرطه فلا
يلزمه ضمانها فالاول مخفف على المستعير والثاني فيه تخفيف والثالث مفصل فرجع الامر
الى مرتبتى الميزان ووجدت الثلاثة ظاهرة ومن قول ابى حنيفة ومالك انه اذا استعار شيئا له
ان يغيره لغيره وان لم يبارك له مالكا اذا كان لا يختلف باختلاف المستعمل مع قول احمد واصحابه
الشافعي في اهم الوجهين انه لا يجوز للمستعير ان يغير العارية لغيره وليس
للساقي فيها نص فالاول مخفف خاص باهل الدين والورع والذين يوفون بحقوق
الاخوة في الاسلام ولا يشكون على اخوانهم بشئ ينفعهم والثاني مشدد خاص
باهل الشم والبخل فرجع الامر الى مرتبتى الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة والشافعي
واحمد انه يجوز للمعير ان يرجع فيما اعاره متى شاء ولو بعد القبض وان لم ينفع
بها المستعير مع قول مالك انه ان كان ذلك الى اجل فلا يجوز للمعير الرجوع الا بعد انقضاء الاجل
وليس للمعير استعادة العارية قبل انتفاع المستعير بها قال مالك وليس له ان يرجع في
الارض اذا احادها لبناء او غرس وبني او غرس بل للمعير ان يعطيه اجرة ذلك قطوعا او بامرة

بالقلع ان كان ينتفع بمقلوعه فان كان له مدة فليس له ان يرجع قبل انقضاءها فان انقضت بالخيار
للمعير كما تقدم ومع قول ابي حنيفة انه ان وقت له وقتا فله ان يجبره على القلع اي وقت اختار وان لم
يشترط فان اختار الى المستعير القلع قلعه وان لم يختار فالمعير بالخيار بين ان يملكه بقيمة او يقلع
ويضمن ارش النقص وان لم يختار فالمعير لم يقلع ان بذل المستعير لاجرة فالاول تخفف جار على قواعد
الشريعة وهو خاص باحد الناس والثاني فيه تشديد على المعير مع كونه امير نفسه في تصرفاته
في ماله والثالث مفضل فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله تعالى اعلم

كتاب الغصب

اجمع الاسمة على تحريم الغصب وثانيه الغاصب وانه يجب عليه رد المقتصوب ان كان
عينه باقية ولم يخف من نزعه ان تلف نفس وانه اذا كتم المقتصوب وادعى هلاكه فاخذ منه
المالك القيمة ثم ظهر المقتصوب فله اخذه ورد القيمة والتحق الاسمة الا في رواية لاجم على ان
العرض والحيلون وكل ما كان غير مكيل ولا موزون اذا غصب وتلف يضمن بقيمته وان اكمل الموزون
يضمن بمثله اذا وجد وانفقوا على انه اذا غصب خشبة فتوادخلها في سفينة وطالبها بها ما لكها
وهو في حجة البحرانه لا يجب عليه قلعها وما حكى عن الشافعي من انه يجب قلعها محمول على ما اذا لم
يخف تلف نفس او مال هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق واما الاختلاف فيه فنزل
قول مالك في المشهور ان من جنى على متاع انسان فالتلف عليه غرضه المقتصود منه لزمه
قيمته لصاحبه وياخذ المجاني ذلك الشيء المتعدى عليه قال ولا فرق وذلك بين المركوب
ولا بين ان يقطع ذنب جمل القاضى وازنه او غيرهما يعلم ان مثله لا يركبه كذلك اي على هذا
الحال سواء كان بغلا او حملا او فرس مع قول ابي حنيفة انه لو جنى على ثوب حتى تلف اكثر من ثلثه
لزمه قيمته ويسمى الثوب اليه فان اذهب نصف قيمته اود ومنها فله ارش
ما انقص وان جنى على حيوان ينتفع بلحمه وظهره فقطع احدى عينيه لزمه
دفع نصف قيمته وفي البيهقي جميعا القيمة ويرد على المجاني بعينه ان كان مالكة قاضيا
او عدلا واما غير هذا الجنس فيجب عليه ارش ما انقص ومع قول الشافعي واحد في جميع ذلك
ما انقص فالاول تخفف على المجاني من حيث اخذه ذلك الشيء المتعدى عليه والثاني مشدد
عليه في شئ وتخفف عليه في شئ والثالث تخفف على المجاني بالزأرة ارش ما انقص فرجع
الامر الى مرتبة الميزان وقول مالك ان من جنى على شئ غصبه بعد غصبه
له جناية لزم مالكة اخذه مع ما انقصه الغاصب او يدفعه الى الغاصب ويلزمه
قيمته يوم الغصب مع قول الشافعي واحدا انه يلزمه لصاحبه ارش ما انقص فالاول فيه
تشديد على المالك من حيث الزامه باخذ المقتصوب منه معه نقص الآخر والثاني فيه تخفيف
على الغاصب فرجع الامر الى مرتبة الميزان وقول مالك ان من مثل بعبدة كقطع يده او رجله
او انفه او فم سنه عتق عليه مع قول الاسمة الثلاثة انه لا يعتق عليه بالمثلة فالاول مشدد
السيد تخفف على العبد الثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبة الميزان وقول مالك والى حنيفة

وأصحها به ان من غضب جارية على صفة فزادت عنده زيادة سمن أو تعلم صنعة حتى غلبت قيمتها
بذلك ثم نقصت للقيمة بالهرال أو نسيان الصنعة كان تسببها أخذها بلا ارش ولا زيادة مع
قول الشافعي وأحمد ان له أخذها وارش بنقص تلك الزيادة التي كانت حدثت عند الغاصب فالأول
مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك وإبي حنيفة
ان الزيادة المنفصلة كالولد إذا حدثت بعد الغضب فهي غير مضمومة مع قول الشافعي وأحمد انها
مضمومة على الغاصب بكل حال فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول إبي حنيفة ان منافع المعضوب غير مضمومة مع قول مالك والشافعي وأحمد في
أحدى رواياتها انها مضمومة فالأول مخفف على الغاصب الثاني مشدد عليه فرجع الأمر
إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان من غضب جارية فوطئها فعليه الحد والرمد
مع الارش مع ظاهر مذهب إبي حنيفة ان عليه الحد ولا ارش عليه للوطء فالأول مشدد والثاني
فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي وأحمد ان الغاصب إذا وطئ الجارية
المفصولة وأرسلها وجب له الولد وهو مرتبة للمعضوب منه وارش ما نقصتها الولادة مع قول
إبي حنيفة ومالك ان الولد جبر النقص فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر
إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول إبي حنيفة ومالك انه لو غضب ثوبا أو دارا أو عبدا وبقي في
يده مدة ولم ينتفع به ازمة لا شيء عليه لا في سكنى ولا استخدام ولا كراء ولا لبس إلى حين أخذه من
الغاصب وكذا الاجرة عليه للمدة التي بقي ذلك المعضوب عنده فيها ولم ينتفع به مع قول الشافعي
وأحمد ان عليه اجرة المدة التي كانت في يده فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة
الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي وعبد بن الحسن ان اجرة المثل في العقار ولا اشجار تضمن
بالغضب في غصب شيء من ذلك فتلف بسبل أو حريق أو غيرهما الزم قيمته يوم الغضب مع قول
إبي حنيفة وإبي يوسف ان لا ينقل كالعقار لا يكون مضمونا بأخراجه عن يد مالكه الا ان يجنى
الغاصب عليه فيتلف بسبل الجناية فيضمنه بالاتلاف الجناية فالأول فيه تشديد من حيث
وجوب الاجرة في غضب العقار والثاني فيه تخفيف من حيث عدم وجوبها فيه فرجع الأمر
إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد ان من غصب أسطوانة أو لبنة ثم بنى عليها
لم يملكها مع قول إبي حنيفة انه يملكها ويجب عليه قيمتها للضرر الحاصل على الباقي بهدم البناء
بسبب إخراجها فالأول مشدد جار على ظاهر الشرع تغليظا على الغاصب لئلا يعود إلى
غصب شيء آخر مرة أخرى فلو طلب المالك الأسطوانة أو اللبنة وجب عليه إخراجها ولو هدم بناؤه
أعدم حرمة فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف عليه بالشرط المذكور فرجع الأمر إلى مرتبة
الميزان ومن ذلك قول إبي حنيفة ومالك ان من غضب نحاسا أو رصاصا أو حديدًا لم يملكه
منه أنية أو سيفًا يكون عليه في ذلك مثل ما غضب في وزنه وصفته وكذا الرغص خشبة فجعلها
أبو إمامة أو زابا فجعله لبنا أو حنطة فطعمها وأخبرها مع قول الشافعي انه يرد ذلك كله على المعضوب
منه فان كان فيه نقص الزم الغاصب بالنقص وكذلك لقول فيمن غضب ذهبًا أو فضة ثم صاغه

حليا اوضريه دنائير اودر لمهم انه يرد مثله الى المغصوب منه عند مالك وحده فالاول مخفف
والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك واحمد انه لو فتح قفص طائر
بغير اذن مالك لخطا من ضمن ذلك لو حل دابة من قيدها او عبدا من قيده فرب فعلية القيمة
وسواء عند مالك اطار الطائر ام هربت الدابة او العبد عقب الفقه او الحل او وقف بعده مرة ثم طار
او هرب مع قول الشافعي انه ان طار الطائر او هربت الدابة بعد الفتح او الحل بساعة فلا ضمان
عليه ومع قول ابي حنيفة انه لا ضمان على من فعل ذلك على كل حال فالاول مشدد بالزام الغانم
او الحال فقيده الدابة او العبد بالقيمة والثاني مفصل والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ومن ذلك قول مالك انه اذا عصب عبدا فابق او دابة فهربت او عينا فسرقت او ضاعت انه
يضمن قيمة ذلك وتصير القيمة ملكا للمغصوب والمغصوب ملكا للغاصب حتى لو وجد المغصوب
لم يكن للمغصوب منه الرجوع فيه ولا للغاصب الرجوع في القيمة الا بتراضيهما ويرى ذلك قال
ابو حنيفة ايضا الا في صورة واحدة وهي ان يوفد المغصوب فقال المغصوب منه ثوبين ثمة وقال
الغاصب خمسون وحلف وغرم الخمسين ثم وجد المغصوب وقيمت ثمة ثمة فانه للمغصوب من الرجوع
فيه ورد القيمة وعند مالك يرجع مالك بفضل القيمة مع قول الشافعي ان المغصوب من الجوارح يوفد
على ذلك المغصوب منه فاذا وجد رد المغصوب منه القيمة التي كان اخذها من المغصوب ولا يؤخذ
مخفف على الف صلب حاله المغصوب في تلك والثاني مشدد عليه حرمانا على ظاهرة ان شريعة
من انه لا يملك مال غيره الا بطريق شرعي وطيب نفس بذلك فرجع الى مرتبتي الميزان
ومن ذلك قول الاثمة الثلثة انه لو عصب عفرا فقتل في يده يهدم او سبل او حرق خمس القيمة
مع قول ابي حنيفة انه اذا لم يكن ذلك بسببه فلا ضمان عليه فالاول مشدد والثاني مخفف من جمع
الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي ان من عصب ارضا فزرعها من يزرعها
فقران ياخذ الغاصب الزرع له اجبارا على التقدم مع قول مالك انه ان كان وقت الزرع لم يفت
فذلك لا يجبر وان كان فات فاشهر الروايتين عنه انه ليس له قلعها وله اجرة الارض ومع
قول احمد انه ان شاء صاحب الارض ان يبقى الزرع في ارضه الى الحصاد وله الاجرة وما نقص
الزرع فله ذلك وان شاء دفع له قيمة زرعه وكان الزرع في الاول مشدد والثاني مفصل
كذلك الثالث فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الشافعي واحمد انه نراق مسد خمر على
ذمي فلا ضمان عليه وكان ذلك اذا تلف عليه خنزيرا مع قول مالك وابي حنيفة انه يفرم له القيمة
في ذلك فالاول مخفف على المسلم في ذلك والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
الاول ان الخمر ليس مال عندنا ووجه الثاني انه مال عند النامي فغرامتنا له القيمة احوط لنا
من جهة الحساب يوم القيمة والله اعلم بالصواب

كتاب الشفعة

تتعلق الائمة الاربعة على ثبوتها للشرية في الملك واختلغا فيها سوى ذلك من مسائل الباب
فمن ذلك قول مالك والشافعي انه لا شفعة للتجار وانها لا تبطل بالموت واذا وجبت له الشفعة فانه

ولم يعلم بها أو علم بها وكانت قبل التمكن من الاخذ انتقل الحق الى الوارث مع قول أبي حنيفة تجب
الشفعة بالجوار فالأول مخفف على الشريك في حق الجوار والثاني مشدد عليه فيحمل الأول
على حال العوام الذين لا يرعون حق الجوار ويحمل الثاني على حال كل المؤمنين الذين يرعون
حق الجوار إلى ابدين دأرا من كل جانب فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة
والشافعي في أرجح أقواله وأحمد في إحدى رواياته أن الشفعة على الفور مع قوله مالك
وأحمد والشافعي في أحد قوليهما أنها ليست على الفور وإذا لم تكن على الفور عند مالك فروى عنه
أنها لا تسقط إلا بمضي سنة وفي رواية أخرى عنه أن خمس سنين وقال إن هذه المدة يعلم بها أنه
معرض عن الاخذ بالشفعة وفي رواية أخرى عنه أن حق الشفيع باق إلى أن يرفع المشتري إلى
الحاكم فيأمره بالأخذ أو الترك فإذا بيع المشفوع والشريك حاضر يعلم بالمبيع فله المطالبة بالشفعة
مضى شاء ولا تنقطع الشفعة بأحد الأمرين السابقين فالأول مشدد خاص بالأحبار الذين
يرون الخطأ ولا يخبرهم المسلم فلا يحصل عندهم ندم إذا سبقهم أحد بالشراء والثاني مخفف
خاص من يحصل عندهم ندم بذلك من أحاد العوام فلذلك جعل لهم مالك مدة يتروى فيها إلى
سنة أو خمس سنين وجعلها قاطعة للأعداء فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي
حنيفة ومالك أن الثمرة إذا كانت على النخل وهي بين شريكين فباع أحدهما حصته أن للشريك
الشفعة مع قول الشافعي وأحمد أنه لا شفعة في ذلك فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر
إلى مرتبة الميزان وأوجه الأول عشر القسم في الثمرة على وجه التخيير المردى للذمة فكان كالميتاء
الاصحاح الذي لا ينقسم وأوجه الثاني أنه من ذلك قول الشافعي ومالك أن الشفعة تثبت
ولا ينظر بالموت مع قول أبي حنيفة أنها تنظر بالموت ولا تثبت ومع قول أحمد أنها لا تثبت
أن كان الميت طالب بها فالأول مخفف على الشفيع والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع
الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أن المشتري إذا ابتاع أو خسر أو
اشتراه ثم طلب الشفيع الشفعة فليس له مطالبة المشتري به بدم ما بين ولا قتله ما غرس معناه أن
التمن مع قول أبي حنيفة أن للشفيع إجبارا على القلع والهدم ومع ذهب فوه إلى أن الشفيع
يعطيه ثمن الشقص ويلزم البناء والغراس في موضعه فالأول مخفف والثاني مشدد والثالث
فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك في إحدى روايته والشافعي
أن كل ما لا ينقسم كالسبتر والحمام والطريق والرحى والباب لا شفعة فيه مع قول أبي حنيفة ومالك
في رواية الأخرى أن في ذلك الشفعة فالأول مخفف على المشتري والثاني مشدد عليه فرجع الأمر
إلى مرتبة الميزان وأوجه الأول أن كمال الانتفاع المشروع لأجله الشفعة لا يحصل بالشفقص الذي
لا ينقسم من البئر والحمام مثلا وأوجه الثاني حصول الانتفاع المشروع لأجله الشفعة ولو
بوجه من الوجوه ومن ذلك في حنيفة والشافعي أنه يجوز الاحتيا لاسقاط الشفعة مثل أن
يبيع سلعة مجهولة عند من يرى ذلك مسقط للشفعة أو أن يقر له ببعض المالك ثم يبيعه
الباقى أو يهبه له مع قول مالك وأحمد أنه ليس له الاحتيا لاسقاط الشفعة فالأول مخفف

والثاني مشد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ورود المحيلة في الكتاب السنة ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط للدين من جهة الشريك وطلب الخط الاول وخر لاخيه المسلم ان المحيلة انما هي لخصه لضعفاء المؤمنين ومن ذلك قول الائمة الثالثة ان الشفعة اذا وجبت للشريك فبذل له المشتري ذمهم على ترك الاخذ بالشفعة جازله اخذها وتملكها مع الشافعي ان ذلك لا يجوز له ولا يملك الدرهم وعليه ردها ولا صحابه في اسقاطها بذلك وجهات فالاول مخفف خاص بالعلوم والثاني مشدد خاص باهل النورع من كل المؤمنين لان الشفعة حقهم لا يحتاج فيه الى بذل مال فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي واحد انه اذا ابتاع اثنان من الشركاء نصيبهما صفقة واحدة كان للشفيع اخذ نصيب احدهما بالشفعة كما لو اخذ نصيبهما جميعا مع قوله مالك والى خيفة انه ليس له اخذ حصة احدهما دون الاخر بل ياخذ نصيبهما جميعا ويتركهما جميعا فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الشفعة تثبت للذمي مع قول احمد انه لا شفعة للذمي فالاول مخفف على الذمي والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول اطلاق الاحاديث بان الشفعة للشريك من غير تقييد ذلك بالمسلم وتقدير تقييد ذلك بالمسلم فهو جري على الغالب كما قالوا في حديث كاييم احدكم على بيع اخيه ولا يخطب على خطبة اخيه ووجه الثاني التعليق على الذمي من حيث ان ثبات الشفعة له تسليط على المسلم ياخذ حقه بنوع من القهر والغلبة لاسبابهم عدم طيب نفس المسلم بذلك والله اعلم

كتاب القراض

اتفق الائمة على جواز المضاربة وهي القراض بصفة اهل المدينة وهو ان يدفع انسان الى شخص مالا ليصرفه والرجح مشترك هذا ما وجدته من مشايخ الثقات واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك والشافعي واحد انه لو اعطاه سلعة وقال له بيع واجعل منها قراضا فهو قراض فاسد مع قول ابي حنيفة انه قراض صحيح فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه خلاف عليه عمل الناس ووجه النظر الى ان له في جعل ذلك غنا شمع قراضا كما عطائه النقد قراضا على حد سواء نظر السعفي ومن ذلك قول الائمة بمنع القراض بالفلس مع قول الشافعي والى يوسف جواز القراض بها اذا لم يمتد رواج النقود فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول عامة العلماء ان العامل لا يبرأ اذا اخذ مال القراض ببينة الا برده ببينة مع قول اهل المدينة انه يقبل قوله مع يمينه فالاول مشدد خاص بمن غلب على قلبه محبة الدنيا فلا يبعد ان يخلف باطلا ويدعي رده والثاني مخفف خاص بمن غلب عليه الزهد في الدنيا وصدق المسلمين في تادية الامانات فصدق فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا دفع الى العامل مال قراض فاشتري العامل منه سلعة ثم هلك المال قبل دفعه الى البائنه ان يخلص على المقارضة شيء والسلعة للعامل وعليه ثمنها مع قول ابي حنيفة انه يرجع بذلك على رب المال فالاول مخفف على رب المال والثاني

وأطعموا عنهم فالأول مخفف بالصوم والثاني مشدد بالأطعام ويصح أن يكون الأمر بالعكس في حق أهل الرفاهية والغنى فإن الأطعام عندهم أهون من الصوم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك رواية البيهقي عن عائشة رضي الله عنها عن أبي عبيد بن الجراح أنها كانت تقول أن من كان عليه قضاء رمضان فإن شاء قضاها متفرقا وإن شاء متتابعاً مع حديث البيهقي عن أبي هريرة مرفوعاً عن أنس عليه صوم من رمضان فليس له ولا يفطر بذلك قال علي بن عيسى فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك رواية البيهقي عن عمر بن عبد الله بن أبي رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتكفل بالأثمد وهو صائم وكان يقول عليكم بالأثمد فإنه يحلو البصر وينبت الشعر مع حديث البخاري في تاريخه والبيهقي عن أبي النعمان الأنصاري قال حدثني أبي عن جدي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له لا تكفل بالنهار وانت صائم أكفل ليلاً الأثمد يحلو البصر وينبت الشعر فالأول مخفف من حيث الأكثال في الصوم والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البخاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتج وهو صائم مع حديثه أيضاً مرفوعاً فاطر الحاجم والمجعي فالأول مخفف والثاني مشدد أن لم يثبت نسخاً وسمياً في توجيه ذلك في الجمع بين أقوال أبينا هب فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث مسلم وغيره عن عائشة أنها قرأت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حيساً فاكل منه وقال قد كنت أصبحت صائماً مع حديث عائشة أنها قالت أهدى إلينا حبس وقد أصبحت صائمة فقال صلى الله عليه وسلم قريبه واقض يومك مكانه فإن ثبت امره لها بالقضاء كان الأول مخففاً والثاني مشدداً فيعتل الذنب لا الوجوب وعكسه وعليه فيرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن رواية البيهقي عن عائشة وابن عباس وغيرهما الاعتكاف إلا بصوم مع حديث البيهقي عن ابن عمر مرفوعاً ليس على المعتكف صيام إلا أن يجعله على نفسه فالأول

مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان

فصل في امثلة مرتبة الميزان من كتاب الحج إلى كتاب البيع فمن ذلك حديث مسلم وغيره في حديث الإسلام أن جبريل عليه الصلوة والسلام قال يا محمد ما الإسلام قال أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وأن تقم الصلوة وتؤتي الزكاة وتحج البيت وتعتق وتقتل من الجناية وتم الوضوء وتصوم رمضان الحديث وحديث البيهقي عن رجل من بني عامر قال يا رسول الله إن أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج والعمرة ولا الطعن قال اجمع عن أبيك واعتمر وكان عبد الله بن عون يقرأ واتوا بالحج والعمرة لله وهي واجبة كالحج انتهى مع حديث البيهقي مرفوعاً الحج جهاد والعمرة تطوع وحديثه عن جابر قال قلت يا رسول الله العمرة واجبة وفريضة كالفريضة الحج قال لا وإن تعتمر خير لك وكان الشعبي يقرأ واتوا بالحج والعمرة لله أي برفع العمرة ويقول هي تطوع فالأول مشدد في العمرة والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث مسلم عن أسماء بنت أبي بكر أنها كانت تلبس المعصفرات المشبعات وهي محرمة ليس فيها عطران ورواية البيهقي أن عائشة كانت تلبس تلك المدة بالصفة الحقة وهو حديث صحيح

كالنخل والعنب والتين والجوز وغير ذلك وبه قال أبو يوسف ومحمد والمتأخرون من أصحاب
 الشافعي مع قول الشافعي في الجديد أنها لا تجوز إلا في النخل والعنب خاصة ومع قول داود أنها
 لا تجوز إلا في النخل خاصة فالأول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الأمر
 إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم نهي الشارع عن المساقاة في غير النخل والعنب ووجه الثاني
 الوقوف على حد واحد من المساقاة على النخل والعنب فقط من حيث كونها زكيات
 ووجه الثالث الوقوف على حد مساقاة أهل خير فإنها في النخل فقط ومن ذلك قول الشافعي
 وأحمد إذا كان بين النخل بياض وإن كثرت المزارعة عليه مع المساقاة على النخل
 بشرط اتحاد العامل وعسرا فلا نخل بالسقي والبياض بالعمارة ويشترط أن لا يفضل بينهما ولا
 تقدم المزارعة بل تكون تبعاً للمساقاة مع قول مالك بجواز دخول البياض اليسير بين الشجر في غير
 المساقاة من غير اشتراط ومع قول أبي يوسف ومحمد بجواز ذلك على أصلهما في جواز المحاسبة و
 هي على الأرض ببعض يخرج منها والبذر من العامل بالاتفاق فالأول مخفف بالشروط المذكورة
 والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي
 في الجديد أن المزارعة بطله وهي أن يكون البذر من مالك الأرض مع قول أبي حنيفة وأبي يوسف
 ومحمد والمتأخرين من أصحاب الشافعي واختاره النووي من حديث الدليل بصفة المزارعة
 قال النووي وطريق جعل الغلة لهما ولا أجره أن يستأجره بنصف البذر ليسرعه له
 النصف الآخر وبعبارة نصف الأرض فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
 ووجه الأول خروج المزارعة عن قواعد البيع وعن قواعد القراض ووجه الثاني أن التراضي
 بأمرين اثنين حكم ومروءة لشق قول مالك والشافعي وأحمد أنه لو ساقاه على شجرة معلومة موجودة
 ولم يبدل صلاح الثمرة جاز وأن بدا صلاحها لم يجر مع قول أبي يوسف ومحمد وسحنون بجواز ذلك على
 كل شجرة موجودة من غير تفصيل فالأول فيه تشديد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة
 الميزان ووجه الأول في الشق الثاني أنه إذا بدا صلاح الثمرة ما بقي يحتاج إلى المساقاة فهو
 كالعنب ووجه مقابل له أن الثمرة ولو بدا صلاحها تحتاج إلى كمال التنمية حتى يبلغ إلى حالة
 الكمال فلا عبث في ذلك ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنها لا تختلف في الجزاء والمشروط بالقول
 قول العامل مع يمينه مع قول الشافعي أنها يتماثلان وينقسم العقد ويكون للعامل أجره
 مثله فيما عمل بناء على أصله في اختلاف المتبايعين فالأول فيه تخفيف على العامل والثاني فيه
 تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان والله سبحانه وتعالى أعلم

كتاب الإحاطة

اتفق كافة أهل العلم على أن الإجارة جائرة خلافاً لاسماعيل بن حلية فإنه أنكر جوازها ووجه الثاني
 عدم وصول دليل إليه في ذلك فقرأ أن من شرط بيع المنافع قبضها جملة واحدة كقبض العين
 المبيعة ولم يكتف بشروط قبض المنفعة شيئاً فثبت أنها جائرة بعد جوازها أشبهه بكل أموال الناس
 بالباطل لا سيما إن كانت الإجارة في الدمة فلا هو أعطى الإجارة مجاملة ولا هو استوفى المنفعة

ولا يرد عليه السلم لانه خرج بديل ومن ذلك قول مالك والشافعي واحمد ان عقد الاجارة لازم
من الطرفين جميعا فليس لاحدهما بعد عقدها الصحيح فسخها ولو بعد الايجاب فسخه العقد لازم
من وجود عيب بالعين المستأجرة مثلكا لو استأجر ذرا فوجد بها من دمت مثلكا لا تصلم للسكنى
وانهدمت بعد العقد او مرض العبد المستأجر او نحل الاجير بالاجرة المعينة عيبا فيكون للمستأجر
الخيار الاجل العيب مع قول أبي حنيفة واصحابه انه يجوز فسخ الاجارة بعد حصول ولو من جهته
مثل ان يكترى حانوتا ليتجر فيه فيمرق ماله او يسرق او ينصب او يفسد فيكون له فسخ الاجارة
ومع قول قوم ان عقد الاجارة لازم من جهة المستأجر فقط كالمعالة فالاول فيه تشديد والثاني فيه
تخفيف من حيث كونه له الفسخ بالعذر والثالث فيه تخفيف كذلك من حيث جواز فسخها
للوجع فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الهرب من صفات المنافقين بان يرجع احدهما
في قوله الذي وافق صاحبه عليه ووجه الثاني ان لزوم العقد انما هو مع شرط سلامة العاقبة
وجه الثالث ظاهر ومن ذلك قول الشافعي واحمد انه اذا استأجر دابة او دارا او حانوتا صادرة
معلومة باجرة معلومة ولم يشترط التحجيل الاجرة ولا ضاع على تاجيلها بل اطلقا انها تستحق بنفس
العقد فاذا سلم المؤجر العين المستأجرة الى المستأجر استحق جميع الاجرة لانه قد ملكه جميع المنفعة
بعقد الاجارة فوجب تسليم الاجرة ليلزم تسليم العين اليه مع قول أبي حنيفة وذلك ان الاجرة
تستحق جزا فجزا اكمل استوفى منفعة بهم استحق اجرة فالاول مشدد خاص باهل السخاء
والكرم والثاني فيه تخفيف خاص باهل المشاحة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
الاشعة الثلاثة انه لو استأجر دارا كل فمهر بشئ معلوم انه تصم الاجارة في الشهر الاول
وتلزم داما ما عداه من الشهرين فلا يلزم الا بالدخول فيه مع قول الشافعي انها تبطل الاجارة
في الجميع فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
ان تفصيل الاجرة وتوزيعها على الشهرين بمثابة العقد الواحد في مدة معينة ووجه الثاني
الجهل بمدة الاجرة وان نكل شهر يحتاج الى عقد جديد لا فائدة باجرة معينة ولم يوجد عقد
وذلك يقتضي البطلان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي واحمد انه لو استأجر
عبدامدة معلومة او دارا ثم قبض ذلك العبد والدار ثم مات العبد قبل ان يعمل
شيئا او اهتدمت الدار قبل ان يسكنها ولم يمض من المدة شئ انه لا يستحق عليه شئ من
الاجرة وتبطل الاجارة مع قول أبي ثور ان المنافع في هذه المواضع من ضمان المكترى
فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الاجرة
لا تجب الا بالعمل مثلاً ووجه الثاني ان الموت او الاهتدام ليس هو في يد المؤجر وقد
سلم المستأجر الاجرة وابعاح لقابضها التصرف فيها فكانه ملكها له فلا ينبغي رجوعه
فيها وهذا خاص بالاكابر والاول خاص بعوام الناس المشاغبين على الدنيا ومن ذلك
قول الاشعة الثلاثة ان عقد الاجارة على الدابة والدار والعبد لازم لا يفسخ بموت القابل
جميعا واحدهما فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه

مرتبة الشديد والاجماع الى مرتبة التخفيف ومن حديث الشيخين مرفوعا مطلق الغنى
 ظلم واذا اتبع احدكم على مئى فليتبم مع رواية البيهقي عن عثمان بن عفان انه قال ليس على مال
 امرئ مسلم تواء يعني حوالة بتقدير صحة ذلك عن عثمان فان الامام الشافعي قال قد احب محمد بن
 الحسن بن عثمان قال في الحوالة والكفالة يرجع صاحبها الا تواء على مال امرئ مسلم فتقدر بثبوت
 هذا عن عثمان فلا حجة فيه لانه لا يدرى اقل ذلك في الحوالة والكفالة فان صح ما ذكره رجع
 الامر الى مرتبة الميزان تخفيف وتشديد فحديث الشيخين لا يرى الرجوع على المحيل ومقابله
 يرى الرجوع على المحيل ومن ذلك حديث الحاكم والبيهقي مرفوعا على اليد ما اخذت حتى تؤديه
 وروى البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم استعار من صفوان بن امية ادرعا فقال
 اغصبا يا محمد فقال لا بل عارية مضمونة حتى تؤديها اليك فلما اراد رددها اليه فقد منها درهم فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم صفوان ان شئت غرمتها لك فقال يا رسول الله اني في قلبي
 اليوم من الامن ما لم يكن يوم اعزتك انتى وكان ابن عباس مرضا يضر العارية وكان له ابو هريرة
 كان يغرم من استعار عيبرا فعطى عنده وغير ذلك من الاماير مع اثر البيهقي عن شريح القاضي
 كان يقول ليس على المستعير غير المغل ضمان فالاول مشدد في الزمان والثاني مخفف فيه فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البخاري عن جابر قال قضى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بالشفعة في كل الم يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة لاحد مع حديث
 البخاري وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجار احق بسقبة قائ الا صمغ والسقب
 اللزيق ومع حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جار الدار احق بالدار
 من غيره فالاول مشدد والثاني مخفف يجعل الشفعة للجار وسباقي توجيهه في الجمع بين قوليه
 العلماء فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي وقال انه منكر لا شفعة ليهن
 ولا نصري مع ما رواه البيهقي عن اياس بن معاوية انه قضى بالشفعة لذى فالاول مشدد
 ان صح الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ومقابله مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا وقال انه منكر لا شفعة لغائب لا صغير ولا شريك على شريك
 اذا سبقه بالشراء مع روايته ايضا عن جابر مرفوعا وقال انه منكر الصبي على شفعة حتى يدرك فاذا
 ادرك فان شاء اخذ وان شاء ترك فالاول مشدد والثاني مخفف بالنسبة الى الصبي ان صح ذلك
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث مسلم مرفوعا
 الشفعة في كل شرك ربعة واحاط الا يصلح ان يبيع حتى يؤذن شركه فان باع فهو احق به حتى
 يؤذنه مع ما رواه البيهقي موصولا بالشرك شقيق والشفعة في كل شيء ومع رواية مرفوعا
 ايضا الشفعة في العبيد وفي كل شيء فالاول مشدد في ان لا شفعة في الحيوان والثاني مخفف
 ان صح الخبر بان الشفعة في الحيوان وفي كل شيء فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك ما
 رواه البيهقي عن شريح انه قال الشفعة على قدر الانصاف مع ما رواه عن الفقهاء الذين ينتهي
 الى قولهم في المدينة انهم كانوا يقولون في الرجل له شركاء في دار فيسلم اليه الشركاء الشفعة لارجل

واحد اراد ان ياخذ بقدر حقه من الشفعة فقالوا ليس له ذلك اما ان ياخذها جميعا واما ان
يتزكها جميعا فالاول مخفف والثاني مشدد بالزامان ياخذ الكل او يتزك الكل فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان وقمن ذلك مارواه الشافعي رحمه الله عن شرح القاضى انه كان يضمن
الاجراء وضمن قصاصا احترق بيته فقال تضمينى وقد احترق بيتى فقال شرح اسرأيت
لو احترق بيته هل كنت تترك له اجر كى المال الذى عليه لك من جهة معاملة او غيرها
ومارواه البيهقي عن علي بن رضى الله عنه انه كان يضمن القصاص والضياغة ويقول لا يصلح للناس
الا ذلك مع رواية البيهقي عن علي بن وجه اخرو عن عطاء انهما كانا لا يضمنان صانعا لاجيرا
فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وقمن ذلك مارواه البيهقي عن عمر بن
الخطاب رضى الله عنه انه بعث الى امرأة من اليمن فى تهمة يدعوها الى محله ففرغت
فالقت ما فى بطنها فافتي بعض الصحابة انه لا ضمان على عمر وقالوا له امانت مؤدب مع ما افتاه
به علي بن ابى طالب رضى الله عنه من الضمان فالاول مخفف والثاني مشدد بتضمين الامام
فى الحدود والمعلم فى التاديب فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وفصل بعضهم فى ذلك بين ان يكون
التاديب بقدر واحدته الشريعة ومع زيادة على ذلك فعليه فى الزائد الضمان دون الاصل لان
ذلك حد ثابت فى الشريعة لا ضمان فيه ومن ذلك حديث البخارى مرفوعا حق ما اخذت عليه
اجرا كتاب الله تعالى مع حديث البيهقي عن عبادة بن الصامت علمت مرجلا القران
واهدى الى قوسا فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان كنت تخبث بطوق
بطوق من نار فاقبلها وفى رواية انه صلى الله عليه وسلم قال له جمره ثقلى تامين كقفيك
او قال ثقلتها فالاول مخفف والثاني مشدد ويصح حمل الاول على من به خصاصة والثاني
على اصحاب الثروة وعدم الحاجة الى مثل ذلك تغليبا للعبادة على الاجر الدنيوى ولما فيه من
خرم المرأة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وقمن ذلك حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم نهى عن كسب الحمام والقصاب والصائغ مع روايته ايضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
احتجم واعطى الحمام اجرتة ولو علمه خبيثا لم يعطه فالاول مشدد والثاني مخفف يجعل النهى للتنزيه
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وقمن فذلك حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن
قطع السدر وقال من قطع سدة صوب الله راسه فى النار مع مارواه البيهقي عن عروة وغيره
انهم كانوا يقطعون السدر فى زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا ينكر عليهم ومع حديث
البيهقي وغيره فى الميت اغسلوه بماء وسدر ولو كان قطع السدر منهيا عنه لذاته لم يلزمنا اصل
الله عليه وسلم بغسل الميت به فالاول مشدد ان صح والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
وقمن ذلك حديث البيهقي مرفوعا لاضرر ولا ضرر مع حديث البيهقي ايضا من ساله جاره
ان يفر خشبة فى جداره فلم يمنعه فالاول مخفف والثاني مشدد يدل على اجبار الجار على تملك جاره
من وضع خشبة فى جداره مع انه مشترك الدلالة على ان قواعد الشريعة تشهد بان كل مسلم حق
بماله فرجع الامر الى مرتبتي الميزان قال الامام الشافعي وحسبك قضاء عمر رضى الله عنه

تأمل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة إذا استأجر شخص شيئاً من دار وعبد فلم يتنعم به فعليه الإجرة مع قول أبي حنيفة أنه لا إجرة عليه لكونه لم يتنعم بذلك فالأول مشدد خاص بأهل الدين والورع والثاني مخفف خاص بأحد الناس فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان والله أعلم

كتاب إحياء الموات

اتفق الأئمة على جواز إحياء الأرض الميتة للمسلم ولو موات الإسلام هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز للذمي إحياء موات الإسلام مع قول أبي حنيفة أنه يجوز فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن تمكين الذمي من الإحياء فيه عزله عن الصغار ووجه الثاني أن لا فرق بين إحيائه موات الإسلام وبين عمارته بيتاً في العمران لمن تأمل ومن ذلك قول أبي حنيفة يشترط في جواز الإحياء أن الإمام مع قول مالك أن ما كان في القلاة أو حيث لا يتساحل الناس فيه لا يحتج إلى إذن وما كان قريباً من العمران أو حيث يتساحل الناس فيه انفرد إلى الأذن مع قول الشافعي وجواز الاحتجاج إلى إذن الإمام مطلقاً فالأول مشدد خاص بأهل الأدب وعم ولنا في الأمر والثاني مفصل والثالث مخفف ودليله الخبر الصحيح من أبي ربيعة أنه قال لفظ يعم المسلم الذي من إذن له الإمام ومن لم ياذن له فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أن ما كان من الأرض مملوكاً له بأهله وخريب وطال عمره يملك بالأحياء مع قول الشافعي وأحمد في أظهر روايتيه أنه لا يملك بالأحياء فالأول مخفف خاص بأحد الناس والثاني مشدد خاص بأهل الورع فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أن إحياء الأرض مملوكاً يكون تحبيراً وأن يتخذ لها ماء وأما الدار فتحتوي عليها وإن لم يسقفها مع قول مالك تملك الأرض بما يعلم بالعبادة أنه إحياء مثلاً من بناء وغراس وحفرية وغير ذلك ومع قول الشافعي أن كانت للزرع فملكه بزرعه واستخرج ماءها وإن كانت للسكنى فتقطيعها بغير ماء وتسقيفها فالأول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أن جريماً يزرع أربعين ذراعاً كان لأهل تسقيها ثلثاً منها وإن كانت للناظر فستون ذراعاً وإن كانت عينا فثلثاً من ذراع وفي رواية عنه خمسة ذراعاً فمن أزرع يحفر في حريمها صنم منه مع قول مالك والشافعي أنه ليس له أحد مقدس والرجوع في ذلك إلى الدعوى ومع قول أحمد أن كانت في أرض موات فخمسة وعشرون ذراعاً وإن كانت في أرض عامة فخمسون ذراعاً وإن كانت عينا فخمسة وعشرون ذراعاً فالأول مفصل وكذلك الثالث والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ولعل الأمر في ذلك يختلف باختلاف صلابة الأرض ورخاوتها وكثرة النورين على الماء وقلتهن فكلام الأئمة كلهم صحيح ووجه ظاهر ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في أظهر روايتيه أنه إذا بنت حشيش في أرض مملوكة لم يملكه صاحب الأرض فكل من أخذ وصار له مع قول الشافعي أنه يملك الأرض ومع قول مالك أن كانت الأرض محوطة فملكه صاحبها وإن كانت محوطة لم يملك فالأول مشدد على الملاك مخفف

على المسلمين والثالث مفصل ظاهر لقواعد بعض قول الشافعي ويشهد للاول ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم الناس شركاء في ثلاث الماء والكلاء والنار فانه يشمل الكلاء النابت في الملك وفي الميت فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الحشيش لا يلتفت اليه صاحب الارض في الغالب بخلاف ثمر الاشجار ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط فلا ينبغي لاحد ان ياخذ ذلك الحشيش الا بطيب قلب صاحب الارض وهو خاص باهل الورد ووجه قول مالك ان التحويط يدل على الالتفات الى الحشيش فليس لاحد اخذه الا باذن صاحب الارض بخلاف ما اذا لم يكن محوطا عليه فانه يدل على مسامحة الناس به ومن ذلك قول مالك انه اذا فضل عن حاجة الانسان وبهائمه وزرعه شيء من الماء الذي في نهر أو بئر فانه كان النهر والبر في البرية فالملك اخق بمقدار حاجته منها من غيره ويحب عليه بذل ما فضل من ذلك وان كانت في حائط فيلزمه بذل الفاضل لمجاره الى ان يصلح بئر نفسه او عينه فان تهاون باصد راحه لم يستحق شيئا وهل يستحق عوضه فيه سرايتان مع قول ابى حنيفة واصحاب الشافعي انه يلزمه بذل له شرب الناس والدواب من غير عوض ولا يلزمه ذلك للزرع ولا اخذ العرض ويستحب تركه مع قول احمد في احدى روايتيه انه يلزمه بذل له من غير عوض لماشية والسقي معا ولا يجزى له البيع فالاول مخفف على مالك والثاني مشدد على مالك رحمة بالناس والدواب والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله اعلم

كتاب الوقف

انقل اثمة على ان الوقف قرية جائزة وعلى ان لا يصح الانتفاع به الا بالادارة عينه كالذهب والفضة والمأكول لا يصح وقفه وعلى ان وقف المشاع جائز كهبته واجارته خلافا لمحمد بن الحسن فقط في قوله بامتناع اجارة المشاع ووقفه وعلى انه اذا جرب الوقف لم يعد الى ملك الوقف هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك والشافعي انه يلزمه باللفظ وان لم يحكم به حاكم ويرذل ملك الوقف عنه وان لم يخرج عن يده مع قول محمد بن الحسن لا يصح الا اذا خرج عن يده بان يجعل للوقف وليا ويسلمه اليه وهو احدى الروايتين عن مالك ومع قول ابى حنيفة الوقف عطية صحيحة ولكنه غير لازم ولا يزول ملك الوقف عنه الا بعد ان يحكم به حاكم او يعلقه بموت كأن يقول اذا مت فقد رقت وارى على كذا فالاول مشدد على الوقف والثاني مفصل والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الثلاثة اقوال ظاهر ومن ذلك قول الشافعي واحمد ومالك في احدى روايتيه انه يصح وقف الحيوان مع قول ابى حنيفة ومالك في الرواية الاخرى عنه انه لا يصح بناء على قاعدتهما انه لا يصح وقف المنقول فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه فعل معروف وان غلب عليه التلف بعد مدة ووجه الثاني ان الوقف انما يتخذ للتأبيد ودوام الانتفاع والحيوان يغلب هلاكه فلا يصح ومن ذلك قول اصحاب الشافعي ان الملك في ربة الموقوف ينتقل الى الموقوف عليه مع قول ابى حنيفة ورجاعات من اصحابه

فقدت زوجها لم تدرك الموت فاتها لتتظر أربع سنين ثم تنتظر أربعة أشهر وعشرا ثم تخلد به قضى عثمان بن عفان بعد عمره فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك ما رواه مالك والشافعي ومسلم عن عائشة كان فيما انزل من القرآن عشرة ضعات معلوما يحرم ثم نسخ بخمس معلوات يحرم مع ما رواه البيهقي عن علي وابن الزبير وابن مسعود وابن عمر انهم كانوا يقولون يحرم من الرضاع قليله وكثيره فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان

فصل في بيان امثلة مرتبة الميزان من كتاب الجراح الى اخابواب الفقه فمن ذلك حديث البيهقي وغيره مرفوعا لا يقتل مسلم بكافر وفي رواية بشارك مع حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل مسلما بعاقد وقال انا اكرم من وفي بدن منه ان صح الحديث ولا تار عن العجاجة في ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا من قتل عبده قتلناه ومن جد عبد عنده ومن خصاه خصيناه مع حديثه ايضا مرفوعا لا يقاتل مملوك من مالكة ولا ولد من ولده وكان ابو بكر وعمر يقولان لا يقتل المسلم بعبده ولكن يضرب ويطال حبسه ويحرم سهمه ان صح الحديث ولا تار عن ذلك فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث الشيخين وغيرهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في امرأة ضربت فطرحت جنبها بغرة عبدا لامة مع حديث البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين بغرة عبدا لامة او فرس او بغل ومع حديثه ايضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في جنين المرأة بمائة مثاة وفي رواية بمائة وعشرين مثاة فالاول والثالث بروايتيه مشددان من حيث المحصر قد يكون الشبهة اعلى قيمة من العبد والامة والثاني ان صح مخفف من حيث التحديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك ما رواه الشافعي والبيهقي عن عمر بن الخطاب مرضى الله عنه انه قال اقتلوا كل ساحر وساحرة ثم نقله ابن عمر عن عثمان رضي الله عنه انه قال علي من قتل الساحر فالاول مشدد والثاني مخفف ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم امرتان اقاتلت الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوهما عصموا مني دماءهم واموالهم الا بحق الاسلام وحسابهم على الله فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي وغيره مرفوعا من بدل دينه فاقتلوه يعني في الحال مع حديثه عن علي رضي الله عنه انه يستتاب ثلاث مرات فان لم يتب قتل ومع حديث مالك والشافعي والبيهقي عن عمر انه قال نجس ثلاثة ايام ثم يستتاب قالوا واشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي والبخاري في حديث طويل يؤخذ منه انه لا حرج الا في قتل فصر بين يمينه البيهقي وغيره عن عمر انه كان يضرب الحد في التعريض فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي ان رجلا قال يا رسول الله ما ترى في حريسة الخيل قال هي ومثلها والنكال قال يا رسول الله فكيف ترى في الشعر المعلق قال هو ومثله ععه

بطلت الهبة وعبارة ابن ابي زيد القيرواني في مرسالته ولا تتم هبة ولا صدقة ولا حبس الا بالحيازة فان مات قبل الحيازة فهو ميراث مع قول احمد في احدي روايتيه ان الهبة تملك من غير قبض فالاول مشدد جار على قواعد الشريعة كالبيع وغيره من سائر التملكيات والثاني مخفف على الموهوب بل مشدد على الواهب فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا بد في صحة القبض ان يكون باذن الواهب مع قول ابي حنيفة انه يصح القبض بغير اذن منه فالاول مخفف على الواهب عكس الثاني فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك و الشافعي ان هبة المشاع جائزة كالبيع وصفة قبضه ان يسلم الواهب الجميع الى الموهوب له فيستوفي منه حقه ويكون نصيب شريكه في يده كالوديعة مع قول ابي حنيفة ان كان ممن لا ينقسم بالعبد الجوهر جازت هبته وان كان مالا ينقسم لم تخرب هبة شئ منه مشاعا فالاول مخفف والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يستحب للاب وان علان يسوي بين ولاده في الهبة مع قول احمد ومحمد ان له ان يفضل الذكور على الاناث كقسمة الامرات فالاول فيه تشديد على الاب والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ثم اذا فاضل الاب بينهم فهل يلزمه الرجوع في المفاضلة قال الثلاثة لا يلزمه ذلك وقال احمد يلزمه الرجوع فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة انه ليس للاب الرجوع في هبته لولده بحال مع قول الشافعي ان له الرجوع فيها بكل حال ومع قول مالك ان له الرجوع ولو بعد القبض في كل ما وهبه لابنه على جهة الصلة والمحبة ولا يرجع فيما وهبه على جهة الصدقة قال وانما يسوغ الرجوع اذا لم تتغير الهبة في يد الولد ويستحدث ديناً بعد الهبة او تزوج البنت او يختلط الموهوب بمال من جنسه بحيث لا يتميز منه ولا فيسأل له الرجوع مع قول احمد في احدي رواياته واطهرها ان له الرجوع بكل حال كذهب ابي حنيفة فالاول مشدد خاص بالاكابر في الدين والثاني مخفف خاص باحد الناس والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان بعض الاولاد قد يكون مغايبه كالاخايب بل كالاعداء ووجه الثاني قوله صلى الله عليه وسلم لو دللت ومالك لا يبيح ومن ذلك قول ابي حنيفة و الشافعي واحمد واكثر العلماء ان الوفاء بالوعد في الخير مستحب لا واجب ولو تركه فانه الفضل وارثك كراهة شديدة ولكن لا يثم مع قول جماعة منهم عمر بن عبد العزيز ان الوفاء بالوعد واجب مع قول بعض اصحاب مالك ان الوعد ان كان مشترطاً بسبب كقوله تزوجك ذلك كذا وغو ذلك وجوب الوفاء به وان كان وعداً مطلقاً لم يجب فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه من باب فمن تطوع خيراً فهو خير له وهو خاص بمن كان عنده بقية بخل من الناس ووجه الثاني الشايع من صفات المنافقين فان من اخلف الوعد فهو منافق خالص وان صام وصلى وقال اني مسلم كما ورد في الصحيح ووجه الثالث ظاهر

اجمعة الاثمة على ان اللقطة تعرف حولا كما لا اذالم تكن شيئا تاثيرا يسيرا او شيئا لا بقاء له وعلى ان صاحبها اذا جاء فبراحق بها من ملتقطها وعلى انه اذا اكلها بعد الحول فصاحبها مخير بين التضمين وبين الرضى بالبدل واجمعوا على جواز الالتقاط في الجملة وانما اختلفوا في ان الافضل اخذها او تركها هذا ما وجدته من مسائل الاجماع في الباب واماما اختلفوا فيه فمن ذلك قول ابي حنيفة ان اخذ اللقطة في الجملة اولى من تركها مع قول احمد ان تركها افضل من اخذها ومع قول الشافعي في احد قوليه برجع بالخذ ومع الاصح عند اصحابه ان اخذها مستحب ان وثق بامانة نفسه فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد والرابع مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان حفظ مال اخيه ووجه الثاني ان فيه اخلاص من تبعات الناس ووجه الثالث هو وجه الاول لكن هذا على سبيل الوجوب والاول على سبيل الافضلية والرابع وجهه ظاهر ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو اخذ اللقطة شمر رد ها الى مكانها فان كان اخذها ليردها على صاحبها فلا ضمان والا ضمن مع قول الشافعي واحمد انه يضمن بكل حال ومع قول مالك ان اخذها بثينة الحفظ شمرها ضمن وان كان متزدا بين اخذها وتركها شمر رد ها فلا ضمان فالاول مفصل والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الثلاثة ظهروا من ذلك قول مالك ان من وجد شاة بفلاة من الارض وخاف عليها فربها بخيار في تركها او اكلها ولا ضمان عليه وكذلك البقرة اذا خاف عليها السباع مع قول الاثمة الثلاثة ان من اكلها فعليه الضمان اذا جاء صاحبها فالاول مخفف على الملتقط في عدم الضمان اذا اكلها والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك ان اللقطة في الحرم وغيره سواء فلم يملكت ان ياخذها على حكم اللقطة ويملكها بعد ذلك وله ان ياخذها ليحفظها نقط وبه قال ابو حنيفة ومع قول الشافعي واحمد ان له اخذها ليحفظها على صاحبها ويبيعها ما دام مقبها بالحرم فاذا خرج سلمها للحاكم وليس له ان ياخذها لتطبخ فالاول مخفف على الملتقط والثاني فيه تشديد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي ان الملتقط اذا عرف اللقطة سنة فله ان يحبسها ابدا وله ان يتصدق بها وله ان ياكلها غنيا كان او فقير امع قول ابي حنيفة ان الملتقط اذا كان فقيرا جاز له ان يملكها وان كان غنيا لم يجوز له عند ابي حنيفة ومالك ان يتصدق بها قبل ان يملكها على شرط ان صاحبها اذا جاء مضى ذلك مضى وان لم يجر ذلك ضمن له الملتقط مع قول الشافعي واحمد انه لا يجوز له ذلك لانها صدقة موقوفة فالاول مخفف على الملتقط والثاني مفصل والاول من المسئلة الثانية مفصل والثاني منها مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي انه اذا وجد بعير ابادية وحده لم يجوز له ان ياخذها فلو اخذه ثم ارسله فلا شيء عليه عند ابي حنيفة ومالك وقال الشافعي ولحق عليه الضمان فالاول مخفف والثاني مشدد خاص باهل الدين و الاحتياط فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة الاربعة انه اذا مضى على اللقطة

حول وتضمن لهما الملقط بنفقة أو بيع أو صدقة فلتصلحها إذا جاء أن يأخذ قيمتها يوم تملكها
مع قول داود أنه ليس له شيء من ذلك فالأول مخفف خاص بالكثير الناس والثاني فيه تشديد
خاص بأهل الرعي والخوف من تبعات الناس فراجع الأمر إلى ما رتبتي الميزان ومن ذلك
قول مالك وأحمد أن صاحب اللقطة إذا جاء ورضعها بصفتها وجب على الملقط أن يدفعها له
ولا يكلفه مع ذلك ببينة مع قول أبي حنيفة والشافعي أنه لا يلزمه ذلك إلا ببينة فالأول مخفف
خاص بما إذا كان صاحبها غيرهم في دعواه والثاني فيه تشديد خاص بما إذا كان صاحبها
منهم في دفعه دينه فراجع الأمر إلى ما رتبتي الميزان والله أعلم

كتاب اللقيط

اتفق الأئمة على أنه يحكم بالسلام للطفل بالسلام أبيه وأمه إلا في رواية عن أبي حنيفة هذا
ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة إذا وجد
لقيط في دار الإسلام فهو مسلم مع قول أبي حنيفة أنه إن وجد في كنيسة أو بيعة أو قرية من قرى
أهل الذمة فهو ذمي فالأول مشدد في الحكم بالسلام بالكدر والثاني مفصل فراجع الأمر إلى ما رتبتي
الميزان ولكل من القولين وجه ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد وأصحاب مالك أن
اسلام الصبي غير البالغ العاقل صحيح مع قول الشافعي في رجم أقواله وأقوال أصحابه أنه لا يصح
اسلام صبي مميز استقلاله وللشافعي قول أنه موقوف إلى البلوغ فالأول مشدد في حصول الإسلام
احتياطاً للصبي ولحكم بالسلامه والثاني مفصل فراجع الأمر إلى ما رتبتي الميزان ومن
ذلك قول مالك وأحمد أن اللقيط في دار الإسلام إذا امتنع بعد البلوغ من الإسلام قتل مع قول
أبي حنيفة أنه يجب ولا يقتل ومع قول الشافعي أنه يزجر عن الكفر فإن أقام عليه أقر عليه فالأول
مشدد في تحصيل الإسلام والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فراجع الأمر إلى ما رتبتي الميزان

كتاب المجعالة

اتفق الأئمة على أن إذا أبق يستحق الجعل إذا رده أن شرط ذلك هذا ما وجدته من مسائل
الاجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك أن إذا أبق إذا كان معروفاً
بذلك استحق الجعل ولو لم يكن شرط وذلك على حسب قرب الموضع وبعبه وأما إذا لم يكن مراد الأبق
معروفاً فلا جعل له ويعطى ما انفق عليه مع قول أبي حنيفة وأحمد أنه يستحق الجعل على الإطلاق
ولم يعتبر بوجود الشرط ولا عده ولا أن يكون معروفاً بمراد الأبق أم لا ومع قول الشافعي أنه لا يستحق
الجعل إلا بالشرط فالأول مفصل والثاني مشدد على مالك الأبق والثالث مفصل كالأول فراجع
الأمر إلى ما رتبتي الميزان ووجه الأول من تفصيل الإمام مالك العمل بالقرينة وهي إحدى
الأدلة وفيها خلاص لامة صاحب الأبق وتشجيع المراد على المداومة على رد الأبق لا خوافة
المسلمين وإزالة كرههم لاسيما من كان عاجزاً وليس له قدرة على شراء عبد يخدمه أو دابة
يركبها أو نفقة يحصلها وتوجيه الثاني كتوجيه الأول واشدد جثا على إعطاء المراد جعلاً له لما
قلناه من خلاص الذمة وتشجيع المراد على أن يدوم على رد الأبق فإن منع إعطائه الجعل

بعد تعب يكسر قلبه ويكسله عن التعب بعد ذلك فيرد إلى آخره لاسيما من ليس له معرفة يتفق منها على عياله ونفسه غير تلك الحرمة ووجه الثالث أن الزوج في الجعل إنما يكون بالشرط والطلب على قاعدة الإجزاء فإن لم يكن شرط فأنما يكون إعطاؤه الجعل من باب البر والاحسان وذلك معروفه فاجب ومن ذلك قول أبي حنيفة أن من رد الأبق من مسيرة ثلاثة أيام يستحق أربعين درهما وإن رد من دون ذلك رضوخه الحاكم مع قول مالك أن له أجره المثل ومعه قول إمامنا له دينار واثنى عشر درهما ولا فرق بين قصير المسافة وطويلها ولا بين المصروف خارج المصروف إلا لغيره في قوله في رواية له أخرى أنه إن جاء به من المصروفه عشرة دراهم أو من خارج المصروفه أربعين درهما ومعه قول الشافعي أنه لا يستحق شيئا إلا بالشرط والتقدير فالأول مفصل والثاني فيه تخفيف بأجرة المثل والثالث فيه تشديد بالأجره على مالك الأبق والرابع فيه تشديد على رد الأبق فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه إذا انفق نفقة على الأبق بغير إذن سيده فلا شيء على السيد لأنه انفق متبرعا فهو كالذي يتفق بغير إذن الحاكم وإن انفق بإذنه كان على السيد دين عليه وللمرد أن يحبس العبد عنده حتى يأخذ ما انفقه على العبد في طريقه ومعه قول أحمد هو على سيده بكل حال ومعه قول مالك أن له أجره المثل فالأول مفصل والثاني مشدد على السيد والثالث مخفف على السيد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه الأقوال الثلاثة ظاهر والله صامع

كتاب الفرائض

أجمع المسلمون على أن الأسباب المتوارث بها ثلاثة مخرج وكذا دواء وإن لأسباب المانعة من الميراث ثلاثة شق وقيل واختلاف دين وعلى أن الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين لا يورثون وإن كل ما يتركونه يكون صدقة تصرف في مصالح المسلمين ولم يخالف في ذلك إلا الشيعة وكذلك أنكروا على أبي بكر الصديق رضي الله عنه حين قال لفاطمة ما قل ولم يورثها من أبيها صلى الله عليه وسلم شيئا وكذلك أجمعوا على أن اثنين من الرجال عشرة الإبن وابنه وإن سفل والابن وابوه وإن علا والآخر وابنه الأم والآخر وابنه الأمام والآخر وابنه الأمام والمعتق وعلى الوارثات من النساء سبع البنت وبنت الإبن وإن سفل والأم والمجدة والأخت والزوجة والمعتقة وعلى الغرم من المقدرة في كتاب الله عز وجل ستة النصف للزوجة والثلثان والثلث والسدس إلى غير ذلك من مسائل الفرائض المجمع عليها واتفق الأئمة على أن المسلم لا يرث الكافر ولا عكسه وحكي عن معاذ بن السيب والنخعي أنه يرث المسلم من الكافر ولا عكس كما يترجم المسلم الكافرة ولا يترجم الكافر المسلمة واتفقوا أيضا على أن القتال عهدا ظلم لا يرث من المقتول شيئا وكذلك اتفقوا على أن العول لا يكون إلا في الأصول الثلاثة الستة والأشني عشر والأربعة والعشرين وإن العول صحيح معلوم به عند كافة العلماء وانفق إجماع الصحابة عليه في خلافة عمر بن الخطاب خلافا لابن عباس وعلى أنه لو اجتمع أبناء عم أحدهما أمه لأم كان للأخر منهما السدس والباقي بينهما بالعصبة خلافا لابن مسعود والحسن هذا ما وجدته من مسائل الإجماع

والإتفاق وأما اختلافه فيه فمن ذلك قول مالك والشافعي أن ذوى الأرحام لا يرثون بل يكون
المال المفاضل بعد أصحاب الفروض والعصبات لبنت المال وهو قول أبي بكر وعمر وعثمان وزييد
والزهري والأوزاعي وداود ومع قول أبي حنيفة وأحمد بتوريثهم وحكي ذلك عن علي
وابن مسعود وابن عباس لكن عند فقهاء أصحاب الفروض والعصبات بالإجماع وعن سعيد
ابن المسيب أن الخال يرث مع البنت فعلى ما قال له والشافعي إذا مات عن أمه كان لها الثلث
والباقى لبنت المال أو عن بنته فلها النصف والباقي لبنت المال وعلى ما قاله أبو حنيفة وأحمد
المال كله للأم الثلث بالفرض والباقي بالرد وكذلك للبنت النصف بالفرض والباقي بالرد ونقل
القاضي عبد الوهاب المالكي عن الشيخ أبي الحسن أن الصحيح عن عثمان وعلي وابن عباس وابن
مسعود أنهم كانوا لا يرثون ذوى الأرحام ولا يرثون على أحد ثم إن ما يحكى عنهم في الرد وتوريث
ذوى الأرحام إنما هو حكاية فعل لا قول كما ترى وابن خزيمة وغيره من الحفاظ يدعون الإجماع
على هذا فالأول مشدد على ذوى الأرحام والثاني مخفف عليهم فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه
الأول بعد ذوى الأرحام عن المحبة والعصبة التي تكون في أصحاب الفروض والعصبات ووجه
الثاني أنهم لا يخلون من محبة ولا عصبية ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أن مال
المرتد إذا قتل أو مات على الردة يكون فيأبى المال حتى المال الذي كان كسبه في إسلامه مع قول
أبي حنيفة أن مال المرتد يكون لورثته من المسلمين سواء الكسبه في إسلامه أم في ردته
فالأول مشدد على ورثة المرتد والثاني مخفف عليهم ووجه الأول إقطاع المولاة بين المرتد
ورثته حين الردة أو ضعف المولات فكون من الورع مرجع ماله لبنت المال يصرف في مصالح
المسلمين العامة ووجه الثاني لا حياء لأخواننا المسلمين الذين لهم حق في بيت المال فلا نطمع
مافيه مراحمته شبهة فكانت ورثته أولى بذلك المال كما يرثون مال مورثهم المقتول
ولو كان مكسبه حراما لا يمكن رده إلى أربابه فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
أبي حنيفة والشافعي وأحمد أن من قتل خطأ لا يرث مع قول مالك أنه يرث من المال الذي
ملك المقتول دون الدية فالأول مشدد على القاتل والثاني فيه تخفيف عنه من حيث التفصيل
فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول إطلاق الحديث في أنه لا يرث القاتل من مقتله شيئا و
وجه الثاني تنفير القاتل من القتل بحرامته من مال الدية الحاصل فقط من جراحه عن التجري على
قتل مورثه وأما المال الذي لم يحصل من جهة القتل فهو باق على الأصل في التركات فللمحاكم
أن يورثه منه والله أعلم ومن ذلك قول مالك وأحمد أن أهل الملل من الكفار كاليهودى
مع النصراني لا يرث بعضهم بعضا مع قول أبي حنيفة والشافعي أنهم كلهم ملة واحدة وكلهم
كفار لا يرث بعضهم بعضا فالأول مشدد ودليله ظاهر حديث لا يورث أهل ملتين والثاني
مخفف ودليله أن ما عدل ملة الإسلام كله ملة واحدة فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
أبي حنيفة ومالك والشافعي أن من بعضا حرو وبعضا مرقوق لا يرث ولا يورث مع قول أحمد وأبي
يوسف ومحمد أنه يورث ويرث بقدر ما فيه من الحرية فالأول مشدد ووجهه ضعف ملكه والثاني

فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاشمة الاربعة ان الكاف
والمراد والقاتل عدا ومن فيه سرق ومن خفي مائة لا يحبون كما لا يبرثون قول ابن مسعود
وحدة ان الكافر والعبد والقاتل عليه محبون ولا يبرثون فالاول مشدد على من تقدم ذكره
والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ورجع القولين ظاهر ومن ذلك قول
الاثمة الاربعة ان الاخوة اذا جحوا الام من الثلث الى السدس لم يأخذوه مع ما روى عن ابن
عباس ان الاخوة يبرثون مع الامن اذا جحوا الام فياخذون ما يحبها عنه والمشهور عن ابن
عباس موافقة الكافة فالاول وما وافقه من قول ابن عباس مشدد على الاخوة والثاني مخفف
عليهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك اتفاق الاشمة الاربعة على ان الفرقي والقتلى
والهدى والموتى بحرين واطعن اذ لم يعلم ايهما مات قبل صاحبه لم يبرث بعضهم بعضا وتركه
كل واحد منهم لباقي ورثته مع قول احمد في رواية انه يبرث كل واحد منهم تدا ماله دون طارفه
وسبقه الى ذلك على وشرايح والخنفي والشعبي فالاول مشدد على من ذكر بعدهم اذ هم من بعضهم
بعض والثاني فيه تفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاشمة الثلاثة ان الجدة
ام الابلا ترضع مع وجود الاب الذي هو ابها شيئا مع قول احمد انها ترضع مع السدس ان كانت
وحدها وتشارك الام فيه ان كانت موجودة فالاول مشدد على الجدة المذكورة والثاني فيه
تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول اصحاب الاثمة على الاخوين بحجة
الثلث الى السدس مع قول ابن عباس ان لهما الثلث حتى يصيروا ثلاثة فيكون
لها السدس فالاول مشدد والثاني فيه تفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول جميع الفقهاء ان الاخوات مع البنات عصبة مع قول ابن عباس انهن لسن
بعصبة ولا يبرثن شيئا مع البنات فالاول مخفف على الاخوات والثاني مشدد عليهن فرجع الامر الى
مرتبة الميزان ومن ذلك قول كافة العلماء ان الارث لا يثبت بالملاوة مع قول الخنفي انه يثبت بها
ومع قول ابي حنيفة انه لا يثبت ولاه وعاقبه كان له نفقه ما لم يعقل عنه فالاول مشدد و
الثاني مخفف والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة ان ابن
الملاعة تسحق ام جميع ماله بالعرض والعصبة مع قول مالك والشافعي ان الام تأخذ
الثلث بالفرض والباقي لبيت المال ومع قول احمد في احدي روايته ان عصبة امه قد
خلف ما وخال فللام الثلث والباقي للخال والرواية الثانية لاحد انها عصبة فيكون للمال جميع
لها تعصيبها فالاول مخفف على الام والثاني فيه تخفيف عليها وكذلك باقي الأقوال فرجع الامر الى
مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك واحداث السقط اذا استهل صار خالا يبرث ولا يورث وان
تحرك او تنفس الا ان يرضع فان عطس فعين مالك روايتان مع قول ابي حنيفة والشافعي
انه ان تحرك او تنفس او عطس ورث ورث عنه فالاول مشدد في الاحتياط في الارث
والثاني مخفف فيه فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله تعالى اعلم

اجمعوا على ان الوصية مستحبة غير واجبة وانها تمليك ويضاف الى ما بعد الموت فان كان الانسان عنده امانة لغيره وجب عليه الوصية وكذلك اذا كان عليه دين لا يعلم به من هو له او عنده ودعية بغير شاهد واجمعوا على انها لا تجب للوارث خلافا للزهري واهل الظاهر في قولهم يرجع الوصية للاقارب الذين لا يرثون سرام كانوا عصبية او ذوى رحم اذا كان هناك وارث غيرهم وعلى ان الوصية لغير وارث بالثلث جائزة ولا تقتصر الى اجازة الورثة وعلى ان الوصية للوارث جائزة موقوفة على اجازة بقية الورثة وانفق الاثمة على انه لو اوصى لبقى فلان لم يدخل الا المذكور وساد يكون بينهم بالسوية وعلى انه لو اوصى لولد فلان دخل المذكور والانثى ويكون بينهم بالسوية وانفق الاثمة على ان الغنى والهبة والوقف وسائر العطايات المنقضة في مرض الموت معتبرة من الثلث خلافا لمجاهد وداود فانهم قالوا انها بمنزلة من داس المال هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك اذا اوصى بأكثر من ثلث ماله واجاز الورثة ذلك ينظر فان اجازوا في مرضه لم يكن لهم ان يرجعوا بعد موته وان اجازوا في صحته فلهم الرجوع بعد موته مع قول ابى حنيفة والشافعي ان لهم الرجوع سواء كان ذلك في صحته او مرضه فالاول مفصل والثاني مخفف على الورثة فرجع الامر الى من تبقى الميزان ومن ذلك قول الاثمة لثلاثة انه لو اوصى بجمل او بعير جاز ان يعطى انثى وكذلك ان اوصى ببذنة او بقرة جاز ان يعطى فركا فالذكر والانثى عندهم واحد مع قول الشافعي في احد قوليه انه لا يجوز ان يعطى في بعير الا الذكر ولا في البذنة والبقرة الا الانثى فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى من تبقى الميزان ولكن الاول محمول على حال عوام الناس والثاني محمول على حال المتورعين فيعطون الافضل احتياطاً ومن ذلك اتفاق الاثمة الاربعة على انه اذا اوصى بشئ لشخص ثم اوصى به لآخر ولم يصرح برجوع عن الاول فهو بينهما نصفين مع قول المحسن وعطاء وطاوس انه سرجوع فيكون للثاني مع قول داود انه للاول فالاول فيه تخفيف بالعدل بينهما والثاني فيه تشديد على الاول والثالث فيه تشديد على الثاني فرجع الامر الى من تبقى الميزان ووجه الثالث انه لما اوصى به للاول خرج عن ملكه بذلك فمابق له فيه تصرف اخر وهو خاص باهل الورع كما ان الثاني ايضا يصح حمله على اهل الورع لان الوصية به ثانياً كالناسخ للحكم الاول ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك واحمد والشافعي في اظهر القولين ان من قدم ليقصر منه او من كان في الصف بامر للعدد او كانت حاملاً فجاءها الطلق او كان في سفينة وهاجر البحر فعطاها من الثلث مع قول الشافعي الاخرانه من جميع المال ومع قول مالك ان الحامل اذا بلغت ستة اشهر لم تصرف في اكثر من ثلث مالها فالاول مشدد على الموصى والثاني مخفف عنه والثالث فيه تشديد فرجع الامر الى من تبقى الميزان ومن ذلك قول مالك واحمد انه تصم الوصية للعبد مطلقا سواء كان عبداً او عبداً غيره مع قول الشافعي لا تصم مطلقا ومع قول ابى حنيفة انها تصم لعبد نفسه بشرط ان يكون في الورثة كبير ولا تصم الى عبد غيره فالاول مخفف ووجهه ان الوصية احسان سرائد على الواجب وقد باس الشرع ذلك والثاني مشدد ووجهه عدم مالك للعبد

لذلك الوصية ومعلوم ان الوصية تمليك والتالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان وقصر
ذلك قول الشافعي واحمد انه لا يجوز لمن له اب او جد ان يوصي الى اجنبي بالنظر في امر اولاده اذا
كان ابوه او جده من اهل العدالة مع قول ابى حنيفة ومالك انه تصلم الوصية الى الاجنبي في
امر اولاده وفي قضاء ديبونه وتنفيذ الثلث مع وجود الاب او الجد فالاول مشدد محمول على من
اذا عرف الموصي ان الاب او الجد يشفق على اولاده من الاجنبي الثاني مخفف محمول على عكسه فرجع
الامر الى مرتبة الميزان وقصر ذلك قول مالك والشافعي واحمد في احدي الروايتين انه لو اوصى الى اب
ثم فسق نزعته منه الوصية كما اذا اسند الوصية اليه ابتداء فلا تصح لانه لا يؤمن عليهما
قول ابى حنيفة واحمد في الرواية الاخرى انه اذا فسق يضم اليه عدل اخر فاذا اوصى الى فاسق وجه
على القاضي اخراجه من الوصية فان لم يخرج وجه القاضي وقصرت نفذ تصرفه وصحت وصية
فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وقصر ذلك قول الاثني
الثلاثة ان الوصية تصح لكافر سواء كان حربيا او ذميا مع قول ابى حنيفة بعدم صحتها
الحرب وصحتها لاهل الذمة خاصة فالاول مخفف والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة
الميزان وقصر ذلك قول ابى حنيفة واحمد انه لا يجوز ان يوصى بما وصى به اليه غيب
ولو لم يكن الوصي جعل ذلك اليه مع قول الشافعي واحمد في اظهر روايتيه بالمنع فالاول مخفف
والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وقصر ذلك قول الاثني الثلاثة ان الوصي اذا كان
عدلا لم يحتج الى حكم الحاكم وتنفيذ الوصية اليه وانه يضم جميع تصرفاته مع قول ابى حنيفة
انه ان لم يحكم له حاكم بحجبه ما يشترطه ويبيعه للصبي فهو مردود وما يتفق عليه فقوله فيه من
فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويضم حمل الاول على حال اهل
الدين والورع وحمل الثاني على من كان بالضد من ذلك وقصر ذلك قول الاثني الثلاثة
انه يشترط بيان ما يوصى فيه فان اطلق الوصية فقال اوصيت اليك فقط لو يصح وهو لغو
قول مالك انها تصح وتكون وصية في كل شيء فالاول مشدد محمول على اهل الصدق الذين لا يرجع
فيما عزموا عليه والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وقصر ذلك قول ابى حنيفة
انه لو اوصى لغيره لم يدخل في ذلك الا الملاصقون له مع قول الشافعي انه يدخل في ذلك
اربعة دنانير من كل جانب ومع قول احمد في احدي روايتيه ثلاثون دنانير ومع قول مالك
انه لا حد لذلك فالاول مخفف في حق الجوار خاص بالعوام وهيئات ان يقوم احدهم بحق الجوار
الملاصق للمدبر والثاني والثالث والرابع مشدد خاص بالاكابر على حسب مقامهم في المروءة
لايمان وقصر ذلك قول الاثني الثلاثة بطلان الوصية للميت مع قول مالك بصحتها فان
كان عليه دين او كفارة صرفت فيه والا كانت لورثته فالاول مشدد والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثاني ان المقصود بالوصية ايصال خير الى الميت ما دام
لم يدخل الجنة فان البرزخ وبوم القيمة معدودان من ايام الدنيا ودار التكليف بدليل
كون اهل الاعراف يسعدون بالسجدة يوم القيمة وترجع ميزانهم بها فميدخلون الجنة فلو لا

ان هذه السهولة في داء التكليف طارئة بما ميزانهم ومن ذلك قول مالك بصفة الوصية من غلام
 لم يبلغ الحلم اذا كان يعقل او وصى به مع قول ابي حنيفة بعدم الصحة وهو من هب احمد الاصح
 من مذهبه الشافعي فالاول مخفف على الغلام لانه امر بيطان عليه كغيره من العبادات الواقعة
 منه والثاني مشدد عليه لاحتمال انه اذا بلغ يبدله فعل خير تلك الوصية امر به ما كان
 فعله حال صباه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد انه اذا اعتقل
 لسان المريض لم تقم وصيته بالاشارة مع قول الشافعي انها تقم وهو الظاهر من مذهبه مالك
 فالاول مشدد حفظ المال للمريض والثاني مخفف حفظ الدين وحرصا على تقديرو فعل الخير فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو كتبت وصية بخطه ويعلم انها
 بخطه ولكن لم يشهد فيها لم يحكم بها مع قول احمد انه يحكم بها ما لم يعلم رجوعا عنها فالاول مشدد
 على الوصي والثاني مخفف عليه طلب الحصول الخيرة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن
 ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو وصى الى رجلين اى اسند وصيته اليهما واطلق فليس لاحدهما
 تصرف بدون اذن الاخر مع قول ابي حنيفة انه يجوز في ثمانية اشياء مخصوصة وهي شراء الكفن
 وتجهيز الميت واطعام الصغار وكسوتهم ورمم الدبعية بعينها وقضاء الدين وانقاذ الوصية بعينها
 وعقود العبد بعينه لكن الخصوصية في حقها فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يصح التزويج في مرض الموت مع قول مالك
 انه لا يصح للمريض المحض عليه ان يتزوج فان تزوج وقع فاسدا سواء ادخل به ام لم يدخل ويكون
 القسم بالطلاق فان برئ من ذلك المرض فهل يصح ذلك النكاح ام يبطل رد ابنته فالاول
 مخفف والثاني مشدد محمول على من يفعل ذلك ليحرم ورثته من ميراثه فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ومن ذلك قول ابي حنيفة انه يجوز للوصي ان يشتري لنفسه شرا من مال اليتيم بزيادة على
 القيمة استقبالا فان اشتراه بمثل قيمته لم يحرم مع قول مالك يجوز له ان يشتريه بالقيمة ومع
 قول الشافعي ان ذلك لا يجوز على الإطلاق ومع قول احمد في اشهر وابينة ان ذلك لا يجوز
 وفي الرواية الاخرى انه اذا وكل غيره جاز فالاول فيه تخفيف على الوصي بالشرط المذكور لان
 المنوع انما هو من يرى الخط الاوفر لنفسه دون الطفل فاذا اشترى بزيادة على القيمة
 فلا منع والثاني فيه تخفيف على الوصي وهو خاص بمن كان من اهل الدين والودع والثالث
 مشدد خاص بمن كان رفيق الدين والرابع محمول كذلك على رفيق الدين والخاص مفصل بوجه
 الخاص ان الوكيل كالاجنبي فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد
 انه لو ادعى الوصي دفع المال الى اليتيم بعد بلوغه فالقول قوله مع يمينه فيقبل قوله
 في الدفع كما يقبل في تلف المال وفي كل ما يدعيه من الاثارة اذ هو امين وكذلك الحكم
 في الادب الحكم وللشريك والمضارب مع قول مالك والشافعي انه لا يقبل قول الوصي لا ببينة
 فالاول مخفف على الوصي على قواعد المضاء والثاني مشدد عليه ويصح حمل الاول على اهل الصدق
 والدين والثاني على من كان بالصد من ذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن

فذلك قول الأئمة الثلاثة انه نصح الوصية للمسجد مع قول أبي حنيفة انها لا تقم الا ان يقول يتفق
منها عليها فالاول مخفف لانه من جملة القرينات الشرعية كبنائه والثاني مفصل فرجع الامر
الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ان الوصو اذا كان غنيا لا يجوز له ان ياكل من مال
اليتيم عند الحاجة لا بقرض ولا بغيره مع قول الشافعي واهل البيت ان ياكل باقل الامرين من
اجرة عمله وكفايته فالاول مشدد خاص بمن لا يرى الخط الاوفر لليتيم والثاني فيه
تخفيف خاص باهل الدين والمعروف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي واهل
في احد قوليهما ان الوصي اذا اكل من مال اليتيم عند الحاجة ثم استغنى يلزمه مرد العرض
مع قول مالك انه ان كان غنيا فليستغفف وان كان فقيرا فلياكل بالمعروف بمقدار نظره واجرة
مثله فالاول مشدد والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله اعلم

كتاب النكاح

اجمع الأئمة على ان النكاح من عقود الشرعية المسنونة باصل الشرع واتفق الأئمة على
استحبابه لمن تاققت نفسه اليه وخاف الزنا ويكون في حقه افضل له من الحبح والجماد والصلوة
والصوم التطوع واتفقوا على انه اذا قصد نكاح امرأة سنة نظر الى وجهها وكيفية خلاقها والدور
فانه قال يجوز النظر الى سائر جسدها خلا السوءتين وكذلك اتفق الأئمة على ان نكاح من
ليس بكفو بالنسبة غير محرم وهذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا
فيه فمن ذلك قول مالك والشافعي ان النكاح مستحب لمحتاج اليه يجزا حقه مع قول
أحمد انه متى تاققت نفسه اليه وحشيت الفتى وجب معه قول أبي حنيفة انه يستحب مطلقا
بكل حال ومع قول داود بوجوبه مطا على الرجل والمرأة لكن مرة في العمر فالاول مفصل
في الاستحباب وعدمه والثاني مفصل في الوجوب وعدمه والثالث مخفف والرابع مشدد
من وجه ومخفف من وجه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول قوله تعالى وليستعفف
الذين لا يجدون نكاحا اي عونا عليه حتى يقينه الله عن فضله ووجه الثاني انه طريق الى
السلامة من الزنا ووجه الثالث ان الاستحباب كاف في طه النكاح لكون ذلك مصدا حبا
لوازع الطبيعي من محبة النكاح بالطبع فلا يحتاج الى التشديد بالاجاب ووجه الرابع ان امتنا
امر الشارع يحصل بالمرأة الواحدة مالم يهمل دليل على التلويح ومن ذلك قول الأئمة الاربعة
يجوز نظر الرجل الى فرج زوجته وامته وعكسه مع قول بعض اصحاب الشافعي ان
ذلك يحرم فالاول مخفف محمول على احاد الناس من الاممة والثاني مشدد خاص
بأكابر العلماء واصحاب المروءة والنجباء فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
الشافعي ان عبد المرأة محرمة لها فيكون نظره اليه وحليته جمهور اصحابه مع قول جماعة منهم
الشيخ ابو حامد النووي انه ليس بمحرم له الذي ينبغي القطع به والقول بانه محرم
لها ليس له دليل ظاهر والاشية انها مرتبة في الامم فالاول مخفف خاص باهل العفة والدين
والثاني مشدد خاص بمن كان باضد من ذلك ووجه الاول ان مقام السيدات

الأمومة في نفاطع من التلذذ بالاستمتاع بما يشاهده العبد من سيده من الهيبة والعظيم
 ووجه الثاني أن السيادة تنقص عن مقام الأقم في ذلك فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك
 قول الأئمة الثلاثة وعامة الفقهاء أنه لا يصح النكاح إلا من جائز التصرف مع قول أبي حنيفة
 أنه يصح نكاح الصبي المميز والسفيه لكنه موقوف على إجازة الولي فالأول مخفف والثاني مشدد
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر ومن ذلك قول الإمامة الثلاثة أنه
 يجوز للولي غير الأب أن يزوجه البتيم قبل بلوغه أن كان له مصلحة في ذلك كالأب يصح قول
 الشافعي بمنع ذلك فالأول مخفف محمول على تمام النظر والثاني مشدد محمول على قاصر النظر
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي بأجم أن لا يصح نكاح العبد بغير إذن
 سيده مع قول أنه يصح ولكن للولي فسحق عليه ومع قول أبي حنيفة أنه يصح موقفاً على
 إجازة الولي فالأول مشدد والثاني والثالث فيها تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه
 الأول أن العبد لا يملك شيئاً والنكاح من واجبه النفقة على الزوج ومن لا مال له لا يصح أن
 يكون زوجاً فإذا كان بأذن السيد جاز وكان السيد يادونه في النكاح التزم عنه جميع واجباته
 ووجه الثاني أن حكم النكاح حكم أكله من مال السيد الأكل الواجب والمستحب أو المباح
 فلا يحتاج إلى إذن فيه إلا أن يبدل خلاف ذلك للسيد لذلك كان له فيه النكاح كما أن له منعه
 من كل الشهوة التي تقضيه أو بالسيد ووجه الثالث أن السيد قد يرى نكاح مضر للعبد
 فكان من المعروف توقف الصحة على إجازته ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أنه لا يصح العقد
 إلا بولي ذكر فإن عقدت المرأة النكاح فهو باطل مع قول أبي حنيفة أن للمرأة أن تزوجه بنفسها
 وإن توكل في نكاحها إذا كانت من أهل التصرف ومالها ولا اعتراض عليها إلا أن تضع نفسها في غير
 كفؤ فهناك يعرض الولي عليها ومع قول مالك أن كانت ذات شرف وقال يرغب في مثلها
 لم يصح نكاحها إلا بولي وإن كانت بخلاف ذلك جاز أن يتولى نكاحها أجنبي برضاها ومع
 قول داود أن كانت بكر لم يصح نكاحها بغير ولي وإن كانت ثيباً صح ومع قول أبي ثور وأبي يوسف
 يصح أن تزوجه بأذن وليها وإن تزوجت بنفسها وترافعا إلى الحاكم حنفي تحكم بصحة نفذ وليس
 للشافعي بقضه خلافاً لأبي سعيد الأسطخري فإن وطئها قبل الحكم فلا حد عليه خلافاً لأبي بكر
 الصيرفي أن اعتقد غريمه وأن طلقها قبل الحكم لم يقع إلا عند أبي إسحاق المرزوي احتياطاً فالأول
 مشدد والثاني فيه تخفيف بشرط الذي ذكره والثالث مفصل وكذلك قول داود
 وقول أبي ثور وأبي يوسف مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه الأقوال كلها ظاهر
 لا يخفى على الفطن ووجه قول داود أن البكر لم تمارس لوجال فليس لها خبرة بما ينفعها أو
 يضرها بخلاف الثيب ومن ذلك قول مالك أنه تصح الوصية بالنكاح أي بالعقد ويكون الوصي
 أولى من الولي في ذلك مع قول أبي حنيفة أن القاض هو الذي يزوجه ومع قول الشافعي أنه
 لا ولاية لوصي مع دلي لأن عاشرها لا يلحقها قال القاضي عبد الوهاب وهذا الإطلاق الذي
 في التعليل ينتقض بالحكم إذا زوج امرأة فانه لا يلحقه العار انقضى بالأول مخفف والثاني مشدد

على الولي والوصي والثالث مشدد على الوصي فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجه الاول الى الولي
 قد يرى في ذلك الوصي انهم نظر واشفق على موليته من اخيه مثلاً وتوجه الثاني ان الحاكم قد يكون
 انهم نظر من الولي والوصي ويحل قول الشافعي ان عاشرها لا يلحق الوصي على الغالب فلا ينقض حكم امره
 وتوجه الثالث ان شفقة الولي لا تعاد لها شفقة غيره فلا يقال محمولة على احوال ومن ذلك
 قول الشافعي واحداً له ولاية فلا تساق مع قول ابى حنيفة ومالك ان الفسق لا يمنع الولاية
 فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الشافعي ان الولي
 الاقرب اذا غاب الى مسافة القصر تزوجها الا بعد من العصابة مع قول الاثمة الثلاثة ان الغيبة
 اذا كانت منقطعة انتقلت الولاية الى الابعد وان كانت غير منقطعة تم نقل والمنقطعة عند ابى
 حنيفة واحمد هي الغيبة بتمامها لا تنصل اليه العاقلة في السنة الواحدة فالاول مشدد على
 الولي الاقرب والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والاول محمول على حال من يخاف
 عليها العنت فانه يجب التعجيل بتزويجها كما قال به داود والثاني محمول على من لا يخاف عليها
 ذلك ومن ذلك قول مالك وابى حنيفة واصحابه ان الولي الاقرب اذا غاب عن البكر وخفي خبره
 ولم يعلم له مكان ان اخاها تزوجها باذنها مع قول الشافعي بخلاف ذلك فالاول مخفف والثاني
 مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الشافعي ان الجدة والاب تزويج البكر بغير رضاها
 صغير كانت اكبر وبذلك قال مالك في الجدة وهو اشهر الروايتين عن احمد في الجدة
 مع قول ابى حنيفة ان تزويج البكر البالغة العاقلة بغير رضاها لا يصح لاحد بحال ومع قول مالك
 واحمد في احري الرويتين انه لا تثبت للجد ولاية الاجبار بخلاف الاب فالاول مخفف على الاب
 والجد والثاني موافق مفصل والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجه الاقوال
 الثلاثة لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا يجوز لغيب الاب تزويج الصغيرة
 حتى تبلغ وتاذن مع قول ابى حنيفة ان ذلك يجوز لسان العصابات غير انه لا يلزم العقد في حقها فيثبت
 لها الخيل اذا بلغت ومع قول ابى يوسف ان العقد يلزمها عندهم فالاول مشدد على غير الاب والثاني
 فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجه القولين ظاهر ومن ذلك قول الشافعي وغيره
 ان الصغيرة اذا التبت بكارنها بوط وحلال او حرام لا يزوجه الاب ولا غيره حتى تبلغ وتاذن مع قول احمد
 انها تزوجه اذا بلغت تسع سنين واذنت في النكاح فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك ان ولي المرأة ينسأ ولا يحكم له ان يزوجه نفسه منها حال الولاية
 مع قول احمد انه لا يزوجه نفسه منها الا بطريق تركيله غيره في ذلك ولا يكون موجباً قابلاً ومع قول الشافعي
 انه لا يجوز له القبول بنفسه ولا يוכל غيره بل يزوجه الحاكم ولو خليفته او نائبا وقال ابو يحيى البطيني من اصحابه
 يجوز له القبول بنفسه او ثبت عنه انه تزوج امرأة دلى امرها من نفسها فالاول وما بعد الثالث مخفف والثاني
 والثالث فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك انه لو اعتق امته
 ثم اذنت له في نكاحها من نفسه حازله ان يلى نكاحها من نفسه وكذلك من له بنت صغيرة
 يحضر له ان يוכל من خطبها منه في تزويجها من نفسه مع قول عاصم في المسثلتين ان ذلك لا يجوز

فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة
 أن هذا التقوى الأولياء والمرأة على نكاح غير الكفو صم مع قول أحمد أنه لا يصح فالأول مخفف
 والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول حصول الرضى ووجه الثاني أنه
 تصرف بغير المحظ والمصلحة ومن ذلك قول الشافعي أنه إذا تزوجها أحد الأولياء برضاها
 بغير كفول لم يصح مع قول مالك أن اتفاق الأولياء واختلافهم سواء فإذا انتفى في تزويجها المسلم
 فليس لواحد من الأولياء اعتراض في ذلك ومع قول أبي حنيفة بلزوم النكاح فالأول مشدد
 والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي
 تعتبر الكفاءة في خمسة أشياء الدين والنسب والصنعة والحرة والخص من العيوب مع قول محمد
 ابن الحسن أن الربانية لا تعتبر في الكفاءة إلا أن يكون بحيث يسكر ويخرج فيستر منه الصبيان ومع
 قول مالك أن الكفاءة تعتبر بالدين لا غير مع قول ابن أبي ليلى أن الكفاءة في الدين والنسب والمال
 وهي رواية عن أبي حنيفة ومع قول أحمد في أخرى روايته أن الكفاءة تعتبر في الدين والصنعة
 وفي الرواية الأخرى عن أبي حنيفة أنها تعتبر في الدين والنسب والمال فالأول مشدد في شروط
 الكفاءة والثاني فيه تخفيف في شروطها والثالث مخفف وكذلك ما بعده والرابع نحوه فرجع
 الأمر إلى مرتبة الميزان ولكن الأول كلها محمولة على اختلاف الأغراض ومن ذلك قول بعض أصحاب
 الشافعي أن السن يعتبر مع قول البعض الآخر أنه لا يعتبر فلنستبين أن يتزوج الشاب
 فالأول مشدد محمول على حال من غلب عليه الطباع النفسانية وقصا وطامره على زينة
 الدنيا والثاني مخفف محمول على من غلب عليه الزهد في الدنيا وعلق قلبه بأحوال الآخرة
 وغاب عن حظوظ نفسه ومن ذلك قول أبي حنيفة أن فقد الكفاءة يوجب للأولياء حق الاختار
 مع قول مالك أنه يبطل النكاح وهو الأصح من قول الشافعي وأحمد إلا أن حصل معه مرضى
 الزوجت أو الأولياء فالأول فيه تخفيف على الزوجين والثاني فيه تشديد عليهما بالشرط المذكور
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر للفطن ومن ذلك قول الشافعي ومالك
 أحمد وأبي يوسف ومحمد أن المرأة إذا طلبت التزويج من كفؤ بدون مهر مثلهما لزم الولي
 إجابتهما مع قول أبي حنيفة أنه لا يلزم الولي إجابتهما فالأول مشدد خاص بقاصر النظر
 من الأولياء والثاني مخفف خاص بتام النظر منهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الأب
 إذا تزوج مع حضور الولي الأقرب لم يصح مع قول مالك يصح إلا في حق البكر والوصى فإنه
 يكون للأب بعد التزويج فالأول مشدد والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك
 قول الأئمة الثلاثة إذا قام رجل فلانة زوجي صدقته على ذلك ثبت النكاح باتفاقهما مع قول
 مالك أنه لا يشتر حتى يرى أخلاها وخارجها من عندها إلا أن يكون في سفر فالأول مخفف والثاني
 فيه تفصيل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ويصح حل الأول على أكابر أهل الدين والورع والثاني
 على غيرهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يصح النكاح إلا بشهادة مع قول
 مالك أنه يصح من غير شهادة إلا أنه يعتبر فيه ثلاثا ترك التراض بالكتمان حتى لو عقد في السر

واشترط كتمان النكاح فسمع عنده وأما عند الثلاثة فلا يضر كتمانهم مع حضري الشاهدين فالأول
مشدد محمول على من لا يؤمن بحجوده بعد العقد والثاني مخفف محمول على حال أهل المصدق والدوام
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أنه لا يثبت النكاح إلا بشاهدين
صديقين ذكرين مع قول أبي حنيفة أنه ينعقد برجل وامرأتين وبشهادة فاسقين فالأول مشدد
والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ودوجه قول أبي حنيفة القياس على الأموال
في شوبتها بالرجل والمرأتين وأما الفاسقان فإنه يحصل بهما الاشاعة بالنكاح وذلك كاف
في الخروج عن صورة نكاح السفاح ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا تزوج مسلم ذمياً
لم ينعقد النكاح إلا بشاهدين مسلمين مع قول أبي حنيفة أنه ينعقد بين مسلمين فالأول مشدد
والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ودوجه الأول تغليب حكم الإسلام ودوجه الثاني تغليب
حكم أهل الكفر وذلك لأنهم يقبلون شهادة أهل ملتهم إذا وقع حجب مثلاً ومن ذلك قول عامة
العلماء أن الخطبة سنة وليست بواجبة مع قول داود أنها واجبة عند العقد فالأول مخفف
والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ودوجه الأول أنها كالتسمية على الطعام أو عند
الوضوء أو الخروج للسفر ونحو ذلك ودوجه الثاني أنها كخطبة الجمعة فلم يبلغنا أنه صلى الله
عليه وسلم تركها عند تزويج أحد من بنيته أو غيرها ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أنه لا يصح
التزويج إلا بلفظ التزويج أو النكاح مع قول أبي حنيفة رحمه الله أنه ينعقد بكل لفظ يقتضي
التمليك على التاميد في حال الحيوة حتى أنه روى عنه في لفظ الأجارة رابعتان ومع قول مالك أنه
ينعقد بذلك مع ذكر المهر فالأول مشدد والثاني وما بعده مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
ودوجه الثاني أنه لم يثبت عن الشارع أنه ينعقد بألفظ مخصوص لا يرى خلافه كلفظ التكبير في
الصلوة بل يجوز لكل لفظ يشعر بالرضى كالبيع ودوجه الأول أن القرآن نطق بالتزويج والنكاح
دون غيرها ومن ذلك قول عامة العلماء أنه لو قال تزوجت بنتي من فلان فبلغه فقال
قبلت النكاح لم يصح مع قول أبي يوسف أنه يصح ويمكن قوله زوجت فلان كقوله في العقد
زوجتك فلانة فيقول قبلت فالأول مشدد محمول على حال من لا يؤمن بحجوده ولا كذب به
والثاني مخفف محمول على حال أهل المصدق فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي
في أهم العقولين أنه لو قال زوجتك بنتي فقال قبلت فقط ولم يقل كما حرم أو تزويجها لم يصح مع
قول أبي حنيفة وأحمد والشافعي في القول الآخر أنه يصح فالأول مشدد محمول
على حال من يخاف مجرده ونزاعه في النكاح والثاني مخفف خاص بأهل الدين والصدق
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز للمسلم أن يتزوج كتابية
من ولدها الكتابية مع قول أحمد أن ذلك لا يجوز فالأول مخفف تغليب مراعاة حكم الكفر والثاني
مشدد تغليب حكم أهل الإسلام فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك
والشافعي في القديم أن السيد يملك أجبار عبده الكبير على النكاح مع قول أحمد والشافعي
في الجديد أنه لا يملك ذلك فالأول مخفف على السيد والثاني مشدد عليه فرجع

الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه كل من القولين لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك والشافعي في اصح قوليه ان السيد لا يجبر على بيع عبده اذا طلب ذلك منه فامتنع مع قول احمد انه لا يجبر على ذلك فالاول مخفف على السيد محمول على حال احاد الناس والثاني مشدد محمول على حال اهل الورع والدين الذين لا يرون لهم حقاً على عبيدكم بالملك انما يراه اخاه في الاسلام ان كان العبد مسلماً ويؤديه قوله صلى الله عليه وسلم في حق الاسرقاء ومن لا يلايكم فبيعه ولا تغدبو خلق الله انتهى ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك انه لا يلزم الابن اعفاف ابيه بالنكاح اذا طلب الاب ذلك مع قول الشافعي واحمد في اظهر روايتيه انه يلزم الابن اعفافه بالنكاح بشرط حرية العبد عند تحقيق اصح اب الشافعي فالاول مخفف على الابن والثاني مشدد عليه بالشروط المذكور فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد والشافعي في اصح القولين انه يجوز للولي ان يزوجه ام ولده بغير رضاها مع قول احمد في احادي روايتيه انه لا يجوز له ذلك فالاول مخفف على السيد والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك والشافعي انه لو قال اعتقت امي وجعلت عتقها صداقاً بمحضرة شاهدين فانكاح غير منعقد مع قول احمد في احادي روايتيه انه ينبغي عقد واما العتق فهو صحيح اجماعاً فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر ومن ذلك قول الاثمة الاربعة ان الامنة لو قالت لسيدها اعتقني على ان تزوجه فكيف عتقني صدقي فاعتقها صح العتق واما النكاح فقال ابو حنيفة والشافعي هي بالخيار ان شاء تزوجه وان شاء لم تزوجه وبكبر لها ان اختارت تزوجه صدق مستان وان كرهت فلا شيء عليها عند ابي حنيفة ومالك وقال الشافعي له عليها قيمة نفسها وقال احمد تصدير حرة وتلزمه قيمة نفسها فان تراضيا بالعقد كان العتق همل ولا شيء لها سواه فالاول مشدد في امر العتق مخفف في امر النكاح بجعل الخيار لها والثاني من الشقين في الخيار مشدد بالزامها قيمة نفسها اذا لم يتراضيا بجعل نفس العتق مهر فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله سبحانه

دفع الى اعلم

باب ما يحرم من النكاح

اتفق الاثمة على ان ام الزوجة تحرم على التابيد بمجرد العقد على البنت خلافاً للعلوي وزيد بن ثابت وسجاءه فانهم قالوا لا تحرم الاب بالدخول بالبنت وقال زيد بن ثابت ان طلقها قبل الدخول جاز له ان يتزوج امها وان ماتت قبل الدخول لم يحزله تزويج امها فجعل الموت كالدخل فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر واتفق الاثمة ايضا على ان الربيبة تحرم بالدخول بلام وان لم تكن في حجر زوج امها وقال داود يشترط ان تكون الربيبة في كفالتة وكذلك اتفقوا على ان المرأة اذا زنت لم يفسخ نكاحها خلافاً للعلوي والحسن البصري واتفقوا ايضا على انه لا يجوز لمن يحل له نكاح الكفار وطء امائهم بملك اليمين خلافاً لابي ثور فانه قال لا يجوز وطء جميع الاماء بملك اليمين على اي دين كن واتفق الاثمة على

تحریم الجمیع بین الاختین فی النکاح وکذا بین المرأة وعمتها وأختها وأجمعوا على أن نكاح المتعة باطل لا خلاف بينهم في ذلك وصفته أن يتزوج امرأة إلى مدة فيقول تزوجتك إلى شهر أو سنة وتؤخذ له ما ورث في إباحته منسوخ بإجماع العلماء وقد يمازجها بغير مهر خلافا للشيعة ورووه عن ابن عباس والثابت عنه بطلانه وسيأتي عن زفر نحوه في مسائل الخلاف هذا ما وجدته من مسائل لأجلهم والاتفاق وأما الاختلاف فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز نكاح المرأة مع قول أحمد أنه يحرم نكاحها قبل التوبة من الزنا فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي أن من ذنى بأمرأة لم يحرم عليه نكاحها ولا نكاح أمها وبنتها مع قول أبي حنيفة وأحمد يتعلق تحريم المصاهرة بالزنا فخرزاد عليه أحمد فقال إذا لاط بغلام حرمت عليه أمه وبنته فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه القولين لا يخفى على الفطن وجهه تحريم الإلام بالوطء في ولدها الذي كركونها محملا لولدته كالأنتى على حد سواء تعظيما للبلل ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه لو زنت امرأة ثم تزوجت حل للزوج وطؤها من غير عدة لكن بكره وطء الحاملة المذكورة حتى تضع مع قول مالك وأحمد أنه يجب عليها العدة ويحرم على الزوج وطؤها حتى تنقضي عدتها ومع قول أبي يوسف إذا كانت حاملا حرم النكاح حتى تضع وإن كانت حائلا لم يحرم ولم تعتد فالأول مخفف خاص بأحد الناس ولثاني فيه تشديد خاص بأهل المروءات من العلماء والصالحين والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول افتاء النبي صلى الله عليه وسلم بكل ذلك وقال قد خرجنا من سفاح إلى نكاح ووجه القولين الآخرين ظاهر ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد ومالك في إحدى روايته أنه يحرم على الرجل نكاح المتولدة من ذناه مع قول الشافعي ومالك في الرواية الأخرى أنها تخل مع الكراهة فالأول مشدد خاص بأهل الورع بعد التوبة والثاني مخفف خاص بأهل الزنا والناس فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الأمر بعة بتحريم الجمیع بین الاختین فی الوطء بمالك السمين مع قول داود باباحة الجمیع بین الاختین فی الوطء بمالك البين وهو رواية عن أحمد وفي رواية لأبي حنيفة أنه يصح نكاح الأخت على احتمالها غير أنه لا يحل له وطء المنكوحه حتى يحرم الموطوءة على نفسه فالأول مشدد ويؤيده ظاهر قوله تعالى وإن تجمعوا بين الاختين والثاني مخفف لأن سياق الآية إنما هو في الحرمات بالنكاح والعقد الصحيح فلا بد من تخفيفه الجمیع بین الاختین بمالك البين والثالث مخفف في جوارس العقد على العقد لكن من غير وطء فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من أسلم وتحت أكثر من أربع يختار منهن أربعاً ومن الاختين واحدة مع قول أبي حنيفة أن كان العقد وقع عليهن في حالة واحدة فهو باطل وإن كان في عقود صح النكاح في الأربع الأول وكذلك الاختان فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تفصيل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن النكحة الكفار صحيحة تتعلق بها الأحكام تتعلق النكحة المسلمين مع قول مالك أنها فاسدة فالأول مخفف على الكفاية

والثاني مشد عليهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم تعرض السلف للبعض
عن انكحهم في الفساد او الصحة ووجه الثاني عدم قوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه
امرنا فهو رذيلة ويمكن تحديد عقد واحد هم اذا سلم بسهولة ومن ذلك قول الائمة الثالثة انه
لا يجوز للحر نكاح الامة الا بشرطين خوف العنت وعدم الطول لنكاح حرة مع قول ابى حنيفة
ان يجوز للحر ذلك مع فقد الشرطين وانما المانع عنده من ذلك ان يكون تحتها زوجة حرة او معتقة
منه فالاول فيه تشديد محمول على اهل الشرف والحسب الذين يرون نكاح الاماء عندهم عاراً
ونقصاً في النسب الثاني مخفف محمول على احاد الناس فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن
ذلك قول الائمة الثالثة انه لا يحل لمسلم نكاح الامة الكتابية مع قول ابى حنيفة يجوز ذلك
مع عدم الشرطين فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف محمول على حالين كما في المسئلة قبله
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الامة الثالثة انه لا يجوز للعبد ان يجتمع بين الاربع
سوى بين زوجتين فقط مع قول مالك انه كالحرفي جواز الجمع بين اربعه فالاول مشدد والثاني
مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي واحداً انه لا يجوز للحر ان يزيد
في نكاح الاماء على امة واحدة مع قول ابى حنيفة ومالك انه يجوز له ان يتزوج من الاماء اربعاً
كما يتزوج من الحر اربعة فالاول فيه تشديد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه القولين ظاهر ومن ذلك قول الشافعي انه يجوز للرجل ان يتزوج بامرأة ذى بها
يجوز له وطؤها من غير استبراء وبه قال ابو حنيفة لكن لا يجوز عنده وطؤها من غير
استبراء بحضرة او بوضع الحمل ان كانت حاملاً فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى
مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك يكره التزويج بالزانية مطلقاً مع قول احمد لا يجوز ان يتزوج
الا بشرطين رجوع التوبة منها واستبراءهما بوضع الحمل او بالاقرار او بالشهود فالاول مخفف
والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الثاني على اهل الودع بعد توبتهم
وحمل الاول على احاد الناس وذلك ان الناس يلبثون باهل الودع اذا تزوجوا زانية قبل
ظهور توبتها الخاصة للناس وحملها على الصدق في التوبة بخلاف احاد الناس الذين يقعون
في الرذائل ومن ذلك قول الائمة كلهم ان نكاح المتعة باطل مع قول زفر من الحنفية ان الشرط
يسقط ويصح النكاح على التابيد اذا كان بلفظ التزويج وان كان بلفظ المتعة فهو موافق للجماعة
في البطلان فالاول مشدد لنسخ نكاح المتعة باجماع الائمة والثاني مخفف بالشرط الذي
ذكره فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي واحداً ان نكاح الشغار باطل
مع قول ابى حنيفة ان العقد صحيح والمهر فاسد فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة انه اذا تزوجها على ان يحلها المطلقها ثلاثاً
وشرط انه اذا وطئها في طالق او فلا نكاح انه يصح النكاح دون الشرط وفي حلها الاول عنده
مرديتان مع قول مالك انها لا تحل الاول الا بعد حصول نكاح صحيح يصدر عن
رغبة وصدق من غير قصد تحليل ويطؤها احداً وهي طاهرة غير حائض فان شرط التحليل

أو تراه فسد العقد ولا تحل الثاني ومع قول الشافعي في أصح القولين أنه لا يصح النكاح ومع قول
أحمد لا يصح النكاح مطلقا فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد وكذلك الثالث والرابع
مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه هذه الأقوال لا تخفى على الفطن ومن ذلك قول أبي حنيفة
والشافعي أنه إذا تزوجها ولم يشترط تحليلها ولكن كان في عزمه التحليل صح النكاح لكن مع الكراهة
عند الشافعي مع قول مالك وأحمد أنه لا يصح فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة
الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو تزوج امرأة بشرط أن لا يتزوج ولا
يقسري عليها أو لا ينقلها من بلدها أو دارها أو لا يأسفها أو لا يعقد صحيح ولا يلزم هذا
الشرط ولها مهر المثل لأن هذا شرط يحرم الحلال فكان كما لو شرطت أن لا تسلمه لنفسها مع
قول أحمد أن العقد صحيح ولكن يلزمه الوفاء به ومتى خالف شيئا من ذلك فلها الخيار في الفسخ
فالأول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان والله سبحانه وتعالى أعلم

باب الخيار في النكاح والرد بالعيب

أعلم أنه ليس في هذا الباب مسألة مجمع عليها وإنما اختلفوا فيه فمن ذلك قول أبي حنيفة أنه لا
فسخ بشيء من العيوب وإنما للمرأة الخيار في الحب والعنة فقط مع قول مالك والشافعي أنه
يثبت في ذلك كله الخيار إلا في الفتق ومع قول أحمد بثبوته في الكل وأعلم يا أخي أن العيوب
المثبتة للخيار تسعة أشياء ثلاثة تشترك فيها الرجال والنساء وهي الجنون والجنام والبرص
وأشنان مختصان بالرجال وهما الحب والعنة وأربعة تختص بالنساء وهي القرن والرتق
والفتق والعقل فالحب يقطع الذكر والعنة العجز عن الجماع بعد الانتشار والقرن عظم يكون في الفرج
يسمن من الوطء والرتق انسداد الفرج والفتق اخراق ما بين محل الوطء ومخرج البول والعقل لم يكن
في الفرج وقيل بطرية تمنع من لذة الجماع فالأول من الأقوال مشدد على الزوج والثاني
فيه تخفيف عليه والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك
والشافعي وأحمد أنه إذا حدث عيب في الزوج بعد العقد قبل الدخول تخيرت المرأة وكذلك
بعد الدخول إلا العنة عند الشافعي وأما إذا حدث العيب بالزوجة فله الفسخ على المراج
من مذهب الشافعي وأحمد مع قول مالك والشافعي في القول الآخر أنه لا خيار له
فالأول مخفف على المرأة مشدد على الزوج إلا في العنة عند الشافعي والثاني عكسه
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أن المرأة إذا اعتقت فزوجها
سريق أن يثبت لها الخيار ما دامت في المجلس الذي علمت بالعتق فيه ومتى علمت
ومكنته من الوطء فهو رخص به مع قول الشافعي في أصح أقواله أن لها الخيار على الفسخ والثاني
إلى ثلاثة أيام والثالث ما لم تمكته من الوطء فالأول فيه تشديد على المرأة والثاني فيه زيادة تشدد
والقول الثاني من أقوال الشافعي فيه تخفيف على الزوجة وكذلك الثالث فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
ووجه قول أبي حنيفة والقول الثاني من أقوال الشافعي الحاق العتق بخيار المجلس والشرط
في البيع ووجه كون الخيار هنا على الفور الحاجة بالاطلاع على عيب المعيب ومن ذلك

قول الأئمة الثلاثة اذ اعتقت الأئمة فزوجها حر فلا خيار لها مع قول أبي حنيفة انه يثبت لها الخيار مع حرية فالأول مشدد على المرأة والثاني مخفف عليها وأوجه الأول تساويها في الحرية بالعتق ووجه الثاني انه كإستاء عقد النكاح فلا ينبغي تزويجها إلا من ترصده فقد نكرهه الأخر فيه غير العيب التي في هذا الباب والله تعالى اعلم

كتاب الصداق

اعلم اني لم ارفيه شيئا من مسائل الإجماع والاتفاق الا اتفاقهم على استقرار المهر من أحد الزوجين وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الشافعي وأبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى روايتيها ان النكاح لا يفسد بفساد الصداق مع الروايتين الأخريين لمالك وأحمد انه يفسد بفساد الصداق فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول ان فساد المهر لا يتعلق له بذات النكاح فيصم النكاح ويلزم الزوج بدل ذلك المهر والمهر المثل ووجه الثاني ان المهر طريق إلى إباحة النكاح والاستمتاع فهو كالطهارة للصلاة وزوده حديث قد استحلهم فرجهن بكلمة الله وحديث من تزوج امرأة وفي بيتة ان لا يوفى بها صداقها لقى الله يوم القيمة وهو ريان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان أقل الصداق مقدار مع قول الشافعي وأحمد انه لا حد لأقله وعلى التقدير فقال مالك وأبو حنيفة أقله ما يقطع به يد السائق وهو عشرة دراهم ودينار عند أبي حنيفة اربعة ودينار أو ثلاثة دراهم عند مالك فالأول من أصل المسئلة مشدد خاص بأطراف المؤمنين الذين يقع منهم النزاع فيكون التقدير أنفع لهم ليرجعوا إليه والثاني مخفف لأن فيه رد الحكم إلى ما ترضى به الزوجة أو وليها من قليل أو كثير فللزوج جعل الصداق مالا أجلل الشور ذهباً فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد في أصح روايتيها انه يجوز جعل تعليم القرآن مهراً مع قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايتيها انه لا يكون مهراً فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول تصريح السنة بجواز اخذ الأجر عليه ووجه الثاني ان المال هو اللاتق بمجعله صداقاً للغلبة ميل القلوب إليه فيحصل به التاليف بين الزوج والزوجة واهلها أكثر كما هو مشاهد في الناس فتعطيه ديناراً فيجعله لذة أكثر ان تعلمه آية أو حديثاً ويصير يحبك لأجل ذلك ويجعل ان الإمام أبا حنيفة قصد جلال كلام الله عز وجل ان يكون عوضاً عن الاستمتاع بجودة ديفت بدم الحيض و النفاس ولا تساوى فلساً في السوق لو قطعت وبعت ومن ذلك قول أئمة الثلاثة ان المرأة تملك الصداق بالعقد مع قول مالك انها لا تملكه الا بالدخول أو بيمين الزوج فلا يستحقه بمجرد العقد وانها المالك يعقبه فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه اذا وافاها مهرها فله ان يسافر بزوجته حيث شاء مع قول أبي حنيفة في إحدى روايتيها انه لا يخرجها من بلدها إلى بلد أخرى وعليه الفتوى كما قاله صاحب كتاب الاختيار لفساد اهل الزمان فالأول مخفف على الزوج والثاني مشدد عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في أصح روايتيها ان المفوضة اذا

تزوجت ثم طلقت قبل المسيس والفرض فليس لها الا المتعة مع قول احمد في الرواية الاخرى
ان لها نصف مهر المثل ومع قول مالك ان المتعة لا تنجب لها بحال بل هي مستحبة فقط فالاول
والثاني مشدد والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه ايجاب المتعة على القول
الاول انها من المعروف وحسن المعاملة والمعاشرة ووجه الثاني القياس على طلاق المفروض
لها مهر ووجه الثالث ان المفوضة لم تعلق املها بالمهر كل ذلك التعلق فكانت المتعة لها مستحبة
ويصح حمل الوجوب على حال الاكابر من اهل الورع والثاني على حال احاد الناس ومن
ذلك قول ابى حنيفة ان المتعة اذا وجبت فهي مقدرة بثلاثة اثواب درهم وخمار وطلقة بشرط
ان لا يزيد ذلك على نصف مهر المثل مع قول الشافعي في اصح قوليه واحدا في احادي روايته ان
ذلك مفوض الى اجتهاد الحاكم بقدرها بنظم قال الشافعي والمستحب ان لا تنقص عن ثلاثين
درهما وله قول اخر انها تصم بما ينطق عليه الاسم كاصداق فتصم بما قل وكثر في رواية لاحد
انها تقدر بكسوة تجزيها في الصلوة وذلك ثوبان لدرهم وخمار لا ينقص عن ذلك فالاول فيه
تشديد بالشروط الذي ذكره والثاني فيه تخفيف وكذلك ما عده فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ولعل
ذلك محمول على اختلاف احوال الناس في اليسار وعدمه ومن ذلك قول ابى حنيفة ان مهر
المثل معتبر بقرباياتها من العصبات خاصة ولا يدخل في ذلك لامها ولا لحالها الا ان تكون سا
نفس عشرين ثم مع قول مالك انه معتبر باحوال المرأة في جالها وشرها والها دون انسابها الا ان
يكن من قبيلة لا يزيد في صداقهن ولا ينقص ومع قول الشافعي انه معتبر بقرباياتها العصبات
فيراعى حال اقربهن وتنسب اليه واقربهن اخت لا بون ثم لاب ثم بنات اخر ثم عمات كذلك
فان فقد نساء العصبات اوجمل مهرهن فارحام كجدات وخالات ويعتبر سن وعقل وبيمار وبكاه
وما اختلف به غرض فان اخصت بفضل او غيره زيد ونقص لا ثب بالبحال ومع قول احمد هو مقد
بقربايات النساء من العصبات وغيرها من ذوى الارحام فالاول فيه تشديد والثاني مفصل والثالث
مشدد والرابع فيه تشديد كالقول الاول فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ولعل هذه الاثبات
تختلف باختلاف احوال الناس ومن ذلك قول الامامة الثلاثة ان الزوجين اذا اختلفا في قبض
الصداق فالقول قول الزوجة مطلقا مع قول مالك ان كان العرف جاريا في تلك البلد بدخول المعجل
قبل الدخول كما كان بالمدينة فالقول بعد الدخول قول الزوج وقبل الدخول قولها فالاول مخفف
على الزوجة مشدد على الزوج والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ومن ذلك قول ابى حنيفة والشافعي في ارجح قوليه ان الذي بيده عقدة النكاح هو الزوج مع قول
مالك والشافعي في القديمانه الولي ومع قول احمد في احادي روايته كذهب الشافعي في الحديث الثاني
كذهب مالك والشافعي في القديم ثم لا يخفى ان لكل من الاقوال وجهان فان عفو الولي فيه مصلحة
للزوج وعفو الزوج فيه مصلحة للولي فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة
ان العبد اذا تزوج بغير اذن سيده ودخل بالزوجة وقد سمي لها مهر لا يلزمه شيء في الحال
فان عتق لزمه مهر مثلها مع قول مالك ان لها المسمى كله ومع قول الشافعي ان لها مهر

المثل وانما يتعلق بدمعة العبد وعن احمد وابيتان فالاول مخفف على العبد والثاني مشدد دو
 الثالث فيه تخفيف والرابع كاللذابين فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة ان
 الزيادة على الصداق بعد العقد تلحق بالصداق في الشئ سواء دخل بها او مات عنها فان طلقها
 قبل الدخول لم تثبت فلها نصف الزيادة مع نصف المسمى فقط مع قول مالك ان الزيادة ثابتة
 ان دخل بها او مات عنها فان طلقها قبل الدخول لم تثبت فلها نصف الزيادة مع نصف المسمى وان
 مات قبل الدخول وقبل القبض بطلت وكان لها المسمى بالعقد على المشهور عنده ومع قول الشافعي
 هي هبة مستأنفة ان قبضها مضت وان لم يقبضها بطلت ومع قول احمد حكم الزيادة حكم الاصل
 فالاول فيه تشديد والثاني مفصل والثالث كذلك والرابع مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ومن ذلك قول ابى حنيفة واحمد ان المرأة اذا سلمت نفسها قبل قبض صداقها فدخل بها الزوج وخلا
 بها ثم امتنعت عنه بعد ذلك جازها مع قول مالك والشافعي ليس لها منع بعد الدخول ولها
 الامتناع منه بعد الخلو فالاول مخفف على الزوجة والثاني فيه تشديد عليها فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان ووجه القولين لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول الشافعي في اظهر قوله ان
 المهر لا يستقر الا بالوطء مع قول مالك بانه يستقر اذا طالت الخلو وان لم يطأ ومع قول ابى حنيفة
 واحمد ان المهر يستقر بالخلوة التي لا مانع فيها وان لم يحصل وطء فالاول مخفف على الزوج و
 الثاني فيه تشديد عليه والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
 الشافعي في اصح قوله والاشمة الثلاثة ان وليمة العرس سنة مع قول الشافعي في القول الاخر
 انها واجبة فالاول مخفف والثاني مشدد ولعل الامر يختلف باختلاف اخلاق الناس في الجود
 والسخاء فتجب على اهل المروءة وتستحب لغيرهم ومن ذلك قول مالك في المشهور والشافعي
 في اظهر القولين وابى حنيفة واحمد في احدي روايتيهما ان الاجابة الى وليمة العرس واجبة مع
 قول الاشمة المذكورين في القول الاخر لهما مستحبة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان ويصح حل الاول على ما اذا ترتب على عدم اجابته فتنة والثاني على ضد
 ذلك والحمد لله رب العالمين ومن ذلك قول ابى حنيفة واحمد في احدي روايتيهما انه لا باس بالنكاح
 في العرس ولا يكره التقاطه مع قول مالك والشافعي بكرهاته فالاول مخفف خاص بما
 ازاله في فيه نسبة الى دناءة الهمة والمروءة والثاني فيه تشديد ولعله محمول على ما اذا
 ترتب على ذلك دناءة همة ومروءة كما هو حال غالب الناس فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن
 ذلك قول الاشمة الثلاثة انه لا يستحب وليمة غير العرس كالختان ونحوه مع قول احمد انها لا
 تستحب فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله اعلم

باب القسم والنشوز وعشقة النساء

اتفق الاشمة على ان القسم انما يجب للزوجات فلا قسم لزوجة معروفة وعلى انه لا تجب التسوية
 في الجماع بالاجماع وعلى ان النشوز حرام تسقط به النفقة بالاجماع وعلى انه يجب على كل واحد من
 الزوجين معايشة صاحبه بالمعروف وعلى انه يجب على كل منهما ما ينكر ما وجب عليه من غير كراهة

ولا مطلق بالاجماع وعلى انه يجب على الزوجة طاعة زوجها وملازمة المسكن وعلى ان لا يمنعها من الخروج وعلى انه يجب على الزوج المهر والتفقة فهذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق في هذا الباب وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الشافعي ان العزل عن الحرة ولو بغير اذنها جائز مع الكراهة مع قول الائمة الثلاثة ان ذلك لا يجوز الا باذنها فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم تحقق ان الله تعالى يخلق من ذلك الماء بشرا فقد يخلق المني الفساد فلا ينفق منه ولد ووجه الثاني ان الاصل لا نفقار والفساد عامر ض والاصل عدمه ويقاس على ذلك عزل الحر اذا كانت تحتها امة فالشافعي يجوز العزل عنها بغير اذن سيدها والائمة الثلاثة يحرمون ذلك الا باذن سيدها والله اعلم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا تزوج بكرا اقام عندها سبعة ايام او ثيبا اقام عندها ثلاثة ايام ثم دار بالقسم على نسائه في الصورتين مع قول ابي حنيفة ان المجردة لا تنفصل في القسم بل يسوى بينها وبين اللاتي عنه فالاول مشدد على الزوج ربه جاءت الاحاديث والثاني مخفف فراجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة ان للرجل ان يسافر ببعضهن من غير فرقة وان لم يرضين مع قول مالك في احدى راييتيه واحد والشافعي انه لا يجوز الا برضاهن وان سافر بغير فرقة ولا قرأه وجب عليه القضاء لمن عند الشافعي واحد وقال ابو حنيفة ومالك في الرواية الاخرى لا يجب عليه القضاء فالاول مخفف والثاني مشدد والاول في المسئلة الثانية مشدد في وجوب القضاء والثاني مخفف فيه فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله سبحانه وتعالى اعلم

كتاب الخلع

اتفق الائمة على ان الخلع مستمر الحكم خلافاً للبكرين عبد الله المزني التابعي الجليل في قوله ان الخلع منسوخ قال العلماء وليس بشئ واتفق الائمة على ان المرأة اذا كرهت زوجها الفقه منظر وسوء عشر فجاز ان تخالع على عوض وان لم يكن من ذلك شئ وتراضيا على الخلع من غير سبب جاز ولم يكره خلافاً للزهري وعطاء وداود في قولهم ان الخلع لا يصح في هذه الحالة اي لانه عبث والعبث غير مشروع وغير مشروع مردود وانفقوا على ان الخلع يصح مع غير وجهه بان يقول اجنبي للزوج طلق امرأتك بالف مثلاً وقال ابو ثور لا يصح هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاجماع واتفق الائمة الاربعة في الباب وأما ما اختلف فيه الائمة فمن ذلك قول ابي حنيفة ومالك والشافعي في اظهر قوليه واحمد في احدى راييتيه ان الخلع طلاق مع قول احمد في احم راييتيه انه سمع لا ينقص عنه وليس بطلاق وهو القديم من مذهبي الشافعي واختاره جماعة من متأخري اصحابه بشرط ان يكون ذلك مع الزوجة ولبط الخلع وان لا ينوي به الطلاق فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول مالك والشافعي ان الخلع لا يكره باكثر من المسمى مع قول ابي حنيفة ان كان اللشؤ من قبلها اكثر اخذ اكثر من المسمى وان كان من قبله كره اخذ شئ مطلقا وحم

مع الكراهة ومع قول احمد بكراهة الخلع على كل من المسمى مطلقا فالاول مخفف والثاني مفصل
والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان حكم الحبل في العقد حكم العقد
فكما له ان يزيد في المهر فاشاء كذلك في عوض الخلع ووجه الاول من شقي التفصيل ان الضرر
منها اكثر فجاز للزوج ان يشك عليها باخذ ما اراد على المسمى ووجه الشق الثاني انه من جملة
اخذ اموال الناس بالباطل وهو خاص باهل الدين والورع واما غيرهم فربما اخذ ذلك مع
كونه ظالما عليها بسوء عشرته وكثرة بخله وشتم نفسه ومضاررتها بالتزويج والتشري عليها ويرى
انه بعد ذلك خاص من تبعيتها والحال انه لم تحت حكمها في الاخرة فانه لو اكرهه ابنه لها
ما دلت نفسها منه بمال حتى تستريح منه ومن رويته ووجه قول احمد ان الزائد على المسمى
خارج عن حكم المدل فالحق يتصرف السفينة ومن ذلك قول ابى حنيفة انه يلحق المختلفة الطلاق
في مدة العدة مع قول مالك انه ان طلقها بعقب خلعه متصلا بالخلع طلقت وان انفصل
الطلاق عن الخلع لم تطلق ومع قول الشافعي باحد انه لا يلحقها الطلاق بحال فالاول مشدد
على الزوج والثاني مفصل والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه كل من القول
ظاهر ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه ليس للاب ان يجتلم ابنته الصغيرة بشئ من مالها
مع قول مالك وبعض اصحاب الشافعي ان له ذلك وكذلك ليس له ان يجتلم زوجة ابنه الصغير
عند الاثمة الثلاثة مع قول مالك بان له ذلك فالاول في المسئلتين مشدد على الاب والثاني
فيهما مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة انها لو قالت طلقني ثلاثا
على الف فطلقها واحدة استحق ثلث الالف مع قول مالك انه يستحق الالف كله سواء طلقها
ثلاثا ام واحدة لانهما تملك نفسها بالواحدة كما تملك بالثلاث ومع قوله الشافعي انه يستحق
ثلث الالف في الحالين ومع قول احمد انه لا يستحق شيئا في الحالين فالاول مخفف والثاني
مشدد والثالث فيه تخفيف من وجه وتشديد من وجه والرابع مخفف جدا لعدم مطابقة
فعله للسؤال فصم الخلع ولغا المال ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انها لو قالت طلقني واحدة
بالف فطلقها ثلاثا طلقت واستحق الالف مع قول ابى حنيفة انه لا يستحق شيئا وطلق ثلاثا
فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان

كتاب الطلاق

اتفقوا على ان الطلاق مكرهه في حالة استقامة الزوجين بل قال ابو حنيفة بتحريمه وانفقوا
على تحريم الطلاق في الحيض لم يدخل بها او في طهر جامع فيه الا انه يقيم وكذلك جمع الطلاق
الثلث يقيم مع النهي عن ذلك فحق تحريم عند بعضهم ونهي كراهة عند بعضهم وكذلك اتفقوا
على انه اذا قال لزوجته انت طالق نصف طلقه لزمه طلاق واحدة خلا للدود في قوله ان
لا يقيم شئ والفقهاء كلهم على خلافه وعوان الزوج اذا قال لغيره لم يدخل بها انت طالق بانه
كالطلاق الثلث هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه
فمن ذلك قول ابى حنيفة رحمه الله انه يصح تعليق الطلاق والمالك بالعقن فيلزم الطلاق

والعتق سواء اطلق او عجم او خصص صورته ان يقول لأجنبية ان تزوجتك فانت طالق
او كل امرأة تزوجها فهي طالق او يقول لعبد ان ملكتك فانت حراً وكل عبد اشتريته فهو حراً
مع قول مالك انه يلزم الطلاق والعتق اذا خصص وعين قبيلة او قرية او امرأة بعينها الا ان
اطلق او عجم ومع قول الشافعي واحداً انه لا يلزمه الطلاق والعتق مطلقاً فالاول مشدد والثاني
مفصل الثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان واحدة هذه الاقوال مسطوية في كتب
العلماء من كل من هذه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الطلاق يعتبر بالرجال مع قول ابى
حنيفة انه يعتبر بالنساء وصورته عند الجماعة ان الحرة ملك ثلاث تطليقات والعبد تطليقتين
مع قول ابى حنيفة ان الحرة تطلق ثلاثاً والامة اثنتين حر كان زوجها اربعاً فالاول مخفف
على الزوج والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك
انه اذا علق طلاق زوجته بصفة لقوله ان دخلت الدار فانت طالق ثم ابانها ولم تفعل المحلوف
عليه في حال البينونة ثم تزوجها ثم دخلت فان كان الطلاق الذي ابانها دون الثلث فاليمين باقية
في النكاح الثاني لم تفعل فيجوز بوجوه الصفة مرة اخرى وان كانت ثلاثاً انحلت اليمين مع قول
الشافعي في اهم الاقوال انه متى طلقتها طلاقاً بائناً ثم تزوجها وان لم يحصل فعل المحلوف عليه
انحلت اليمين على كل حال ومع قول احمد يبعد اليمين سواء بائناً بالثلاث او بما دونها اما اذا حصل
فعل المحلوف عليه في حال البينونة فالأئمة الثلاثة على ان اليمين لا تعود مع قول احمد انه تعود
اليمين بعق النكاح فالاول في المسئلة مفصل الثاني فيه تخفيف والثالث مشدد والاول في
المسئلة الثانية مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن قول ابى حنيفة
ومالك انه اذا جمع الطلقات الثلاث دفعة واحدة فهو طلاق بدعة مع قول الشافعي انه
طلاق سنة وهو احدي الروايتين عن احمد واختارها الحنفية فالاول مشدد والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حمل الاول على حال اهل العلم والحلم والثاني على اهل الجمل
والرعونات ومن ذلك قول ابى حنيفة انه اذا قبل زوجته انت طالق عدد الرمل التراب
انه يقع طلاقاً واحدة تبين بهام مع قول الأئمة الثلاثة انها تطلق ثلاثاً فالاول مخفف من حيث
حكمه بالبينونة الصغرى والثاني مشدد ومن ذلك قول اصحاب ابى حنيفة ومالك واحداً ان
من قال لزوجه ان طلقتك فانت طالق قبله ثلاثاً ثم طلقتها بعد ذلك وقم عليه طلاقاً منجزة
ويقع بالشروط تمام الثلاث في الحال مع قول الرافعي والنووي انه يقع المنجز فقط دفعة للدور ومع
قول المزني وابن سريج وابن الحداد والقفال وابى حامد وصاحب الذهب غيرهم انه لا يقع
طلاق اصلاً وحكى ذلك عن بعض الشافعي ومن اصحاب الشافعي من قال بوقوع الثلاث كذهب
الجماعة قال النووي والفتوى على وقوع المنجز فقط فالاول فيه تخفيف من وجه وتشد يد من
وجه والثاني مخفف على الزوج فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ولكل من الاقوال وجه لا يخفى على
الفطن ومن ذلك قول ابى حنيفة والشافعي واحداً ان كنايات الطلاق تقف على نية
او ذلالة حال مع قول مالك انه يقع الطلاق بمجرد اللفظ فالاول مخفف والثاني مشدد

ترجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو انقم الى هذه الكنايات دلالة
 حال من الغضب او ذكر الطلاق فان كان في ذكر الطلاق وقال لم ارده لم يصدق في جميع الكنايات
 وان كان في حال الغضب ولم يجر ذكر الطلاق صدق في ثلثة الفاظ من الكنايات وهي اعتدى
 واختار امرك بيدك ولا يصدق في غيها مع قول مالك ان جميع الكنايات الظاهرة متى قالها
 مستدنا او مجيبا لها عن سؤلها الطلاق كان طلاقا ولم يقبل قوله لم ارده ومع قول الشافعي ان جميع
 الكنايات تقتصر الى انية مطلقا كما ومع قول احمد في احدي روايته يقفرو في الاخرى لا يقتصر
 الا ان ابا حنيفة الصريح عنده لفظ واحد وهو الطلاق واللفظ السرح والفرق فلا يقع به
 طلاق عنده فالاول مفصل والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك
 قول ابي حنيفة انه اذا نوى بالكنايات الظاهرة الطلاق ولم ينو عددا وكان جوابا عن سؤلها
 الطلاق يقع طقة واحدة مع ميته مع قول مالك ان كانت الزوجة مدخولا لم يقبل فيه الا ان
 يكون في خلع وان كانت غير مدخول بها قبل ما يدعيه مع ميته ويقع ما ينويه من دون الثلث وفي
 رواية اخرى له انه لا يصدق في اقل من الثلث ومع قول الشافعي انه يقبل في كل ما يدعيه
 في ذلك من اصل الطلاق واعلده ومع قول احمد متى كان مع ما دلالة حال او نوى الطلاق وقع
 الثلاث نوى للوام لم يتوه كانت مدخولا بها او غير مدخول بها فالاول فيه تخفيف والثاني مفصل
 والثالث كذلك مخفف والرابع مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة ان
 الكنايات الخفية كما خرجي واذهبي وانت محلاة ونحو ذلك كالكنايات الظاهرة على حد سواء فمن قوله
 انت خلية بريبة بائن بنة بنة اعزبي اعزبي حبلك على غار بك انت حرة امرك بيدك اعتدى
 الحق باهلك فان لم ينو عددا وقعت واحدة وان نوى الثلث وقعت وان نوى اثنتين لم يقع الا واحدة
 مع قول احمد والشافعي انه ان نوى بها طقتين كانت طقتين فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة انه اذا قال اعتدى او استبرأى من حرملك
 ونوى بها ثلاثا وقعت واحدة مرجعية مع قول مالك انه لا يقع بذلك الطلاق الا اذا وقعت ابتداء
 وكانت مع ذكر الطلاق او في غضب مخبئ يقع مانواه مع قول الشافعي انه لا يقع الطلاق بها الا اذا
 نوى الطلاق ويقع مانواه من العدد في المدخول بها والا فطقة ومع قول احمد في احدي روايته انه
 يقع الثلث وفي الاخرى انه يقع مانواه فالاول فيه تخفيف والثاني والثالث مفصل والرابع
 يرجع الى المذهبين فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد انه لو
 قال لزوجته انا منك طالق طالق الامر اليها فقال انت مني طالق لم تقع شيء مع قول مالك
 والشافعي انه يقع فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول انه
 لا يصح للمرأة طلاق نفسها لان ذلك من مقام الزوج من حيث انه قائم عليها دون العكس ووجه
 الثاني انه كالوكيل الاجنبي في طلاق نفسها ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو قال لزوجته انت
 طالق ونوى الثلث وقع واحدة مع قول مالك والشافعي واحمد في احدي روايته انه يقع الثلث
 فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابي

حقيقة انه لو قال تزوجته امرأك ببذل ونوى الطلاق فطلقت نفسها ثلاثا وان نوى الزوج الثالث
وقعت واحدة او واحدة لم يقع شيء مع قول مالك انه يقع ما وقعت من عدد الطلاق اذا اقراها
عليه فان نكحها حلف ومثبت عليه من عدد الطلاق ما قال ومع قول الشافعي لا يقع الثلاث الا ان
نكحها الزوج وانه ان نوى دون الثالث لا يقع الا ما نواه ومع قول احمد يقع الثالث سواء نوى الزوج الثالث
او واحدة فالاول مفصل ولكن الثالث مع اختلاف لفظ التفصيل والرابع مشدد
فرجم الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك انه لو قال تزوجته طلق
نفسك فطلقت نفسها ثلاثا لا يقع شيء مع قول الشافعي واحمد يقع واحدة فالاول مخفف
على الزوج والثاني فيه تخفيف فرجم الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الائمة الثالثة انه
لو قال نكحني فدخل بها انت طالق انت طالق وانت طالق وقعت واحدة مع قول مالك رحمه الله
انه يقع ثلاث فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول ان طلاق غير المدخول بها
يكفي فيه واحدة تكون المراد به البيوتنة الصغرى القائمة مقام البيوتنة الكبرى في
البعد عنها لعدم وقوع الاختلاف بينهما بخلاف المدخول بها فان العادة انه لا يتقفر
بالطلاق الا عقب الخامسة والغضب فاولد بالطلاق الثالثة وسوم بالاولى والثانية ووجه
الثاني قياس غير المدخول بها على المدخول بها ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك انه لو قال لمدخول بها
انت طالق انت طالق وانت طالق وقال اردت انها بالثانية والثالثة وقع الثلاث مع قول
الشافعي واحمد انه لا يقع الا واحدة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجم الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
القولين ظاهر ومن ذلك قول الائمة الثالثة ان طلاق الصبي المأقول لا يقع والمراد به من يعقل امر
الطلاق مع قول احمد في اظهره رايته انه يقع وبه قال الطحاوي والكرخي من الحنفية والمزني
وابن ثور من الشافعية فالاول فيه تخفيف على الزوج والثاني فيه تشديد عليه فرجم الامر الى
مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة انه لو طلق او اعتق مكرها وقع الطلاق وحصل
الاعتاق مع قول الائمة الثالثة انه لا يقع اذا نطق به واقعا عن نفسه فالاول مشدد
والثاني مخفف فرجم الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان المكراه اسم فاعل خيره بين احتمال
ذلك الضرر وبين وقوع المأكره عليه فكانه اختار وقوع الطلاق والعتق لاسيما والشارح
منشوق الى العتق ووجه الثاني اخذ بعصم امرأه خاصة الله تعالى فانه اذا كان المحكم
بالكفر لا يصح من الاكراه مع كونه اعظم الذنوب فكيف باحد فرع الدين ومن ذلك قول
الائمة الثلاثة واحمد في احادي روايته ان غلبة الظن في وقوع ما هدد به كافية في حصول
الاكراه مع قول احمد في الرواية الاخرى واختارها الحنفية انه لا يكون اكراها ومع قول احمد
في الرواية الثالثة عنه ان الاكراه ان كان بالقتل او القطم للطرف فهو اكراه وان كان بغير ذلك فلا
فالاول فيه تخفيف على المكته اسم مفعول والثاني فيه تشديد عليه والثالث مفصل فرجم الامر
الى مرتبتي الميزان ويحتمل ان يكون الاول في حق احاد الناس الذين لا يصحدهم من المتر فنهين
في ابدينا والثاني في حق اهل الصبر والاحتمال من العلماء العاملين او اللصوص ممن يخاف

العمى يستحي أن يقول أه إذا سلم الوالي جلده وكذلك القول في الثالث الفصل ومن ذلك قول مالك والشافعي أنه لا فرق بين أن يكون المكره له السلطان أو غيره كلص أو متغلب مع قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايتيهما أن الأكره لا يكون إلا من السلطان فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك وأحمد أنه إذا قال نزوجته أنت طالق إن شاء الله تعالى وقع الطلاق مع قول أبي حنيفة والشافعي أنه لا يقع فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا اشك في الطلاق لا يقع مع قول مالك في المشهور عنه أنه يغلب الإيقاع فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ويصح حمل الأول على أحاد الناس والثاني على أهل الدين والورع ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا طلق المريض زوجته طلاقاً بائناً ثم مات في مرضه الذي طلق فيه أنها ترث منه وهو الأظهر من أقوال الشافعي إلا أن أبا حنيفة يشترط في إرثها أن لا يكون الطلاق عن طلب منها وهو قول الشافعي في التعميم ثم على قول علي بن يونس إذا مات ترث فقال أبو حنيفة ترث مادامت في العدة فإن مات بعد انقضاء عدتها لم ترث وله مولاة أخرى أنها ترث ما لم تنزوج وبه قال أحمد وقال مالك ترث وإن تزوجته وللشافعي ثلاثة أقوال كهذه المذهب فالأول من الأقوال في أصل المسئلة مشدد على الزوج والثاني مخفف عليه ولكل من القولين وجه ودوجه قول أبي حنيفة أنها ترث مادامت في العدة دون ما إذا انقضت كونها في حيالته مادامت في العدة بخلاف ما إذا انقضت وكذا القول في قوله ما لم تنزوج فإنها بسبيل أن ترجع إليه ما لم تنزوج ودوجه قول مالك أنها ترث وإن تزوجت زيادة العقوبة عليه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه لو قال نزوجته أنت طالق إلى سنة طلقت في الحال مع قول الشافعي أنها لا تطلق حتى تسلم السنة فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي لو قال من له أربع زوجات زوجتي طالق ولم يعين طلقت واحدة منهن وله صبر الطلاق إلى من شاء منهن مع قول مالك وأحمد أنهن يطلقن كلهن فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه إذا أشار بالطلاق إلى ما لا يفصل من المرأة مع السلامة كاليد فإن أضافه إلى أحد خمسة أعضاء الوجه والراس والرقبة والظهر والفرج وقم وفي معنى ذلك عنده الجزء الشائم كالنصف والربع قال وإن أضافه إلى ما لا يفصل في حال السلامة كالسن والظفر والشعر لم يقع مع قول الأئمة الثلاثة أن الطلاق يقع بجميع الأعضاء المتصلة كالأصبع وما لا يفصل كالشعر فقال مالك والشافعي يقع بها خلافاً لأحمد فالأول مفصل والثاني فيه تشديد كالقول الأول من الأعضاء المنفصلة والثاني من الأقوال في المنفصلة مخفف بعدم الوقوع فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ولكل من الأقوال المدخورة وجه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

اتفق الأئمة على جواز إرجاع المطلقة وعلى أن يطلق زوجته ثلاثاً ثم يحل له الأبعدان ثم
 زوجا غيره ويطأها في نكاح صحيح وعلى أن المراد بالنكاح الصحيح هنا الوطء وأنه شرط في جواز
 حلها الأول وإن الوطء الأول في النكاح الفاسد لا يجعلها إلا في قول الشافعي هذا ما وجدته
 من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في أظهر روايتيه أنه
 لا يجرم وطء الرجعية مع قول مالك والشافعي وأحمد في القول الآخر أنه يجرم فالأول مخفف
 والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أنها في حكم الزوجة بدليل نحو قوله
 الطلاق لها والأبلاء والظهار واللعان منها والأرث لها منه وأرثه منها ووجه الثاني أن بطلانها
 صارت اجنبية بدليل أنه لا بد من حلها من قول سرجعتك إلى نكاحي ونحو ذلك ومن ذلك قول
 أبي حنيفة وأحمد إن الرجعة تحصل برطبه لها ولا يحتاج معه إلى لفظ سواء نوى للرجعة به
 أم لا مع قول مالك في المشهور أنه لا تحصل به الرجعة إلا أن نواها به ومع قول الشافعي لا تضم
 الرجعة إلا بلفظ فالأول مخفف والثاني فيه تشديد في أحد شقي التقصيل والثالث مشدد
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول حمله على أنه ما وطئها الا وقد نوى سرجعتها اذ سجد
 وقوع المومن في وطء من طلقها وهو لم ينو إرجعها ووجه الثاني أنه قد يقع في وطئها حراماً من غير
 نية إرجعها وذهب من نية ذلك ووجه الثالث قياس الرجعة على إنشاء عقد النكاح فلا بد فيه
 من لفظ فالأول محمول على حوال ومن ذلك قول مالك وأحمد وأبي حنيفة أنه لا يشترط الإشهاد
 في الرجعة مع قول الشافعي في إحدى قوليه وأحمد في إحدى روايتيه أنه شرط ولا يصح عند
 أصحاب الشافعي في أظهر قوليه وكذلك أحمد في أظهر قوليه أن الإشهاد مستحب قال شيخ الإسلام
 الصفي في كتابه مرجعة الأمة في اختلاف الأئمة وما حكاها الرافعي من أن الإشهاد شرط عند
 مالك لم أره في مشاهير كتب المالكية بل صرح القاضي عبد الوهاب والفرطبي في تفسيره أن
 من هب ذلك الاستحباب ولم يحك فيه خلافاً وكذلك ابن هبيرة من الشافعية في كتابه أيضاً
 فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد وترجيحهما كترجيح المسئلة قبلها فمن قال لا بد من اللفظ
 في الرجعة قال لا بد من الشهود ليس شهدوا على اللفظ فإن النية لا يصح فيها إشهاد إلا الشافعي فإنه
 وإن اشترط اللفظ في الرجعة فقد اغتفر عدم الإشهاد لكونها أمسكاً لا إنشاء ومن قال لا يشترط
 فيها لفظ يقول لا يحتاج إلى الإشهاد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك أن وطء
 الرجعية في حال الحيض أو الإحرام لا يجعلها مع قول الأئمة الثلاثة نعم فالأول مشدد والثاني
 مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الوطء حال الحيض أو الإحرام ممنوع منه شرعاً
 نكاحه وطء في نكاح فاسد ووجه الثاني أن الحائض والحرة تحریم وطئها عارض ومن ذلك
 قول مالك في الصبي الذي يمسك جماعه أنه إذا وطئ في نكاح صحيح لا يحصل به الحل مع
 قول الثلاثة أنه يحصل به الحل فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
 ووجه الأول قول الشارح في حديث التخليل حتى تدوق عسيلة ويدوق عسيلتك و
 العسيلة هي اللذة بالجماع وذلك لا يكون إلا بجر وجه المني غالباً ووجه الثاني أن نفس الجماع

فيه لينة وان لم ينزل وانما خروج المتني من كمال اللذة دليل وجوب الغسل على من جامع ولم ينزل
عند الاثمة الامر بربعة خلافا للدود وجماعة من الصحابة كهم اهل باب الغسل والله اعلم

كتاب الايلاء

اتفق الاثمة على انه اذا حلف بالله عز وجل ان لا يجامع زوجته مدة تزيد على اربعة اشهر كان
سوليا وان حلف على اقل من ذلك لم يكن موليا وعلى ان المولى اذا فاء لزمته كفارة يمين بالله عز
وجل الا في قول قد بيم للشافعي هذا ما وجته من مسائل الاتفاق في الباب واما اختلافوا فيه فمن
ذلك قول ابى حنيفة ان الحلف ان لا يطأ زوجته اربعة اشهر ايلاء ويرى مثل ذلك عن احمد
مع قول مالك والشافعي في المشهور عنه انه ليس بايلاء فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر
الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه اذا مضت اربعة اشهر لا يقع بمضيها
طلاق بل يوقف الامر ليفي او يطلق مع قول ابى حنيفة انه متى مضت المدة وقع الطلاق فالاول
تخفف بالوقف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك واحمد ان
المولى اذا امتنع من الطلاق على قول الوقف يطلق عليه الحاكم وهو الاظهر من قول الشافعي مع
قول احمد في الرواية الاخرى الشافعي في القول الاخر عنه ان الحاكم يضيق عليه حتى يطلق
فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك ابى حنيفة والشافعي
في صم قوليه ان من اتى بغير اليمين بالله عز وجل كالطلاق والعتاق وايجاب العبادات
وصدقة المال لا يكون موليا سواء قصد الاضرار بها او رفع عنها كالمريض والمریضة
او عن نفسه مع قول مالك انه لا يكون موليا الا ان يحلف حال الغضب يقصد الاضرار بها
فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة والشافعي
انه لو ترك وطأ زوجته الاضرار بها من غير يمين اكثر من اربعة اشهر لا يكون موليا
مع قول مالك واحمد في احري روايتيه انه يكون موليا فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر
الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول مالك ان مدة ايلاء
العبد شهران حرة كانت زوجته او امة مع قول الشافعي انها اربعة اشهر مطلقا ومع قول ابى
حنيفة ان الاعتبار في المدة بالنساء فمن كانت تحت امة فشهران حرا كان او عبدا ومع قول احمد
في احدي روايتيه كمنه مالك والثانية كمنه الشافعي فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف
والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك ان ايلاء الكافر لا يصح مع قول
الثلاثة انه يصح ومن فوائده مطابقة بعد اسلامه بالغيبة او الطلاق فالاول مخفف على الكافر
والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله اعلم بالصواب

كتاب الظهار

اتفق الاثمة على ان المسلم متى قال لزوجته انت على كظمها في مظاهرها لا يجمل له وطؤها
حق يقدم الكفارة وهي عتق رقبة ان وجدها فان لم يجدها فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع
فاطعام ستين مسكينا وعلى انه لا يجوز دفع شيء من الكفارات الى الكافر والحربي وكذلك اتفقوا

على صحة ظهار العبد وأنه يكفر بالصوم وبالأطعام عند مالك إذا ملكه السيد فكان ذلك
 اتفقوا على أن المرأة إذا قالت لزوجها أنت على كذا فإني لا أكفره عليه إلا في رواية اختارها الخ
 هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك وأبي حنيفة أنه
 لا يصح ظهار الذمي مع قول الشافعي وأحمد أنه يصح فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر
 إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الذمي غير ملتزم أحكامنا في نفسه ووجه الثاني أن الكفار
 منهم بالتزامه لأحكام ظاهر ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يصح ظهار السيد من أمته
 مع قول مالك أنه يصح فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول أن الوارد في الشريعة أنها هو
 في حق الزوجة ووجه الثاني أن السيد مالك للاستتماع بأمته كالزوجة فصم ظهاره ومن ذلك
 قول أبي حنيفة أنه لو قال لزوجته حرة كانت أو أمه أنت على حرام فإن نوى الطلاق بذلك كان
 طلاقاً وإن نوى الطلاق ثلاثاً كان ثلاثاً وإن نوى ثنتين أو واحدة فواحدة فإن نوى التحريم ولم ينو
 الطلاق أو لم يكن له نية فهو يمين وهو مولى أن تركها أربعة أشهر وقعت عليه مطلقاً بأئمة
 وإن نوى الظهار كان مظاهراً وإن نوى اليمين كانت يميناً يرجع إلى نيته كم أراد بها واحدة أو
 أكثر سواء المدخول بها وغيرهما مع قول مالك أن ذلك طلاق ثلاثاً إن كانت مدخولاً بها واحدة
 إن كانت غير مدخول بها ومع قول الشافعي أن نوى بذلك الطلاق لو الظهار كان ما رواه وإن نوى
 اليمين لم يكن يميناً ولكن عليه كفارة يمين وإن لم ينو شيئاً فالأمر يرجع من قوله أنه لا شيء عليه
 والثاني أن عليه كفارة يمين ومع قول أحمد في أظهر روايته أن ذلك صريح في الظهار وإنه لا يبرأ
 وفيه كفارة الظهار والثانية أنه طلاق فالأول مفصل وكذلك الثاني والثالث والرابع مشدد
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه هذه الأقوال لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول أبي حنيفة
 وأحمد أن من حرم طعاه أو شربه أو أمته كان حالفاً وعليه كفارة يمين بالحنث من غير أن
 يحرم ذلك ويحصل الحنث عندهما بالكل جزء منه ولا يحتاج إلى أكل جميعه مع قول الشافعي أن
 من حرم طعاه أو شربه أو لباسه فلا كفارة عليه وليس بشيء وإن حرم أمته فالواجب أن يحرم
 ولكن عليه كفارة يمين ومع قول مالك أنه لا يحرم عليه شيء من ذلك على الإطلاق ولا كفارة عليه
 فالأول فيه تشديد والثاني مفصل والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك
 قول أبي حنيفة ومالك وأحمد في أظهر روايته أنه يحرم على المظاهر القبلة والمس بشهوة مع قول
 الشافعي في أظهر قولييه أن ذلك لا يحرم فالأول مشدد لخاص بأهل الدين والورع والثاني
 مخفف لخاص بأحد الناس من العوام فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي
 حنيفة ومالك أن المظاهر إذا وطئ وجب عليه أن يسنأ نف الصيام ولو في خلال الشهرين
 لئلا كان لوهاً عاماً كان أو ناسياً مع قول الشافعي أنه إن وطئ في الليل لم يلزمه
 استئذان وإن وطئ بالنهار عامداً فسد صومه وانقطع التتابع ولزمه الاستئذان
 بنصف القرآن فالأول مشدد والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
 ووجه الأول أن عدم التتابع رخصة والوخص لا يتأط بالعاصي ثم يخفى واستحق العقوبة

العار ومن ذلك قول مالك واحد في إحدى روايته أن الفرة تقع بلعانها خاصة مقول
الحاكم مع قول أبي حنيفة وأحمد في ظاهر روايته أنها لا تحصل إلا بلعانها وحكم الحاكم
فيقول فرق بينكما مع قول الشافعي أنها تقع بلعان الزوج خاصة كما يتفق النسب بلعانه وإنما
لعانها ليسقط الحد عنها فالأول فيه تشديد والثاني مشدد والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة
الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أن الفرة ترفع بتكذيب نفسه فإذا كذب نفسه
جلد الحد وكان له أن يتزوجها وهي رواية عن أحمد مع قول مالك والشافعي وأحمد في ظاهر روايته
أنها فرقة مؤبدة لا ترفع بحال فالأول فيه تخفيف محمول على إيراد الناس والثاني فيه تشديد
محمول على خواص الناس من أهل الدين والورع والمروءة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
أبي حنيفة أن فرقة اللعان طلاق لا ينقض مع قول الأئمة الثلاثة أنها فاسخ وقائدة ذلك أنه كان
طلاقاً لا يتبدل بالتحريم حتى لو كذب نفسه جازله أن يتزوجها مع قول مالك والشافعي أنه
تحريم مؤبد كالرضاع فلا تحل له أبداً وبه قال عمرو بن دينار ومسعود بن عمرو وعطاء بن رباح
والأوزاعي والثوري ومع قول سعيد بن جبير إنما يقع باللعان تحريم الاستمتاع فإذا كذب
ارتفع التحريم وعادت زوجته له أن كانت في العدة فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد والثالث
مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وقال أنه لو قذف زوجة
برجل بعينه فقال زنى بك فلان لا عن الزوجة وحد للرجل الذي قذفه أن طلب الحد ولا يسقط
باللعان مع قول الشافعي في رجم قوليه أنه يجب عليه حد واحد لها والثاني لكل منهما حد فإن
ذكر القذف في لعانه سقط الحد مع قول أحمد أن عليه حداً واحداً لها ويسقط بلعانها فالأول فيه
تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
مالك أنه لو قال لزوجته يا زانية وجب عليه الحد أن لم يثبت له أن يلاع عن حتى يدعى
رويته بعينه مع قول أبي حنيفة والشافعي أن لعان يلاع ولو لم يكره رويته فالأول مشدد
والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك أنه لو شهد على المرأة ائمة
منهم الزوج قبلت شهادتهم ونفذ الزوجة مع قول غيره أنها لا تقبل فالأول مشدد والثاني مخفف
على الزوجة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أن الزوجة لو أعنت قبل الزوج
اعتدبه مع قول الأئمة الثلاثة أنه لا يعتد به فالأول مخفف والثاني مشدد تبعاً للنص القران
فمن العلماء من أوجب الترتيب ومنهم من لم يوجبه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك
قول الأئمة الثلاثة أنه يصح لعان الأخرس إذا كان يعقل الأشادة ويفهم الكناية ويعيد ما يقوله
ولذلك يصح قذفه مع قول أبي حنيفة أنه لا يصح قذفه ولا لعانه فالأول مخفف على الأخرس
والثاني مشدد عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك أنه إذا بان
زوجته منه ثم رآها تزني في العدة فلا حد لها ولا عن ولو ظهر بها حمل بعد طلاقه وكانت استبرأت
بحيضة مع قول الشافعي أنه إن كان هناك حمل أو ولد فلا حد لها ولا عن مع قول أبي حنيفة
وأحمد أنه ليس له أن يلاع عن أبداً فالأول مشدد على الزوجة والثاني مفصل والثالث مخفف

فرجع الامر الى مرتبقي الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي واحمد انه لو تزوج امرأة ثم طلقها عقب العقد من غير امكن وطء وانت بولد ستة اشهر من العقد لم يلحق به كالوالت به الاقل من ستة اشهر مع قول ابي حنيفة انه يلحقه اذا عقد عليها بخضرة الحاكم ثم طلقها عقب العقد وانت به ستة اشهر لا اكثر منها ولا اقل فان الولد حينئذ يلحقه لحد رثته قبل الطلاق فالاول مخفف والثاني فيه تشديد على الزوج بالشرط المذكور فرجع الامر الى مرتبقي الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو تزوج امرأة وغاب عنها سنين فالتها خبر وفاته فاعتدت ثم تزوجت وانت باولاد من الثاني ثم قدم الاول ان الاولاد يلحقون بالاول وينفون من الثاني مع قول الامم الثلاثة ان الاولاد يكرهون للثاني وعند ابي حنيفة ايضا انه لو تزوج امرأة بالمغرب وهو بالمشرك فانت بولد ستة اشهر من العقد كان الولد ملحقا به وان كان بينهما مسافة لا يمكن اجتماعهما فيها لوجود العقد فالاول مشدد على الزوج الاول والثاني مخفف على الثاني فرجع الامر الى مرتبقي الميزان وتوجه الاول قول الشارح صلى الله عليه وسلم الولد للفرش وقد صارت فرشا لتزوجها بالعقد فالولد له بنص الشارح اذا احكام يرجع وضعا اليه ولو لم يقبلها بعض العقول وتوجه الثاني ظاهر لا يحتاج الى دليل والله سبحانه وتعالى اعلم

كتاب الايمان

اتفق الاثمة على ان من حلف على يمين في طاعة لزمه الوفاء بها وعلى انه لا يجوز للكفار ان يجعل اسم الله عرضة للايمان يمتنع به من بر وصلة ترحم وعلى ان الاول له ان يحنث ويكفر اذا حلف على تركه برونه يرجع في الايمان الى النية وعلى ان اليمين بالله تعالى تتعقد بجميع اسمائه الحسنات وما تهم الا وهو حسن كالرحمن الرحيم والحي وبجميع صفات ذاته انه كفرة الله وجلاله الا ان ابا حنيفة استثنى علم الله فله يميننا واجمع واعلى انه اذا حلف على امر مستقبل ان يفعله او لا يفعله وحث وجبت عليه الكفارة وعلى ان من قال وعهد لله وميثاقه فهو يمين وعلى انه لو حلف بالمصنف انفق يمينه وجبت عليه الكفارة اذا حلف خلافا لمن لا يعتد بقوله ونقل ابن عبد البر اتفاق الصحابة والتابعين على انعقاد اليمين بالحلف عليه وجوب الكفارة اذا حنث وكذلك اتفق الاثمة على ان الكفارة تجب بالحنث في اليمين سواء كانت في طاعة او في معصية او مباح وعلى انه لو حلف لاشترى ماء هذا الكون فلم يكن فيه ماء لم يحنث خلافا لابي يوسف في قوله انه يحنث وعلى انه اذا قال والله لا كلمت فلانا حينما ونوى به شيئا معينا انه على ما نواه وكذلك لو قال لزوجتي ان خرجت بغير اذني فانت طالق ونوى شيئا معينا فانه على ما نواه وعلى انه لو حلف ليقترل فلانا وكان ميتا وهو لا يعلم بموته لم يحنث وكذلك اتفقوا على ان كفارة اليمين باطعام عشق مساكين او كسوتهم او نحو يردقة والمخالف مخير في فعل ايها شاء فان لم يجد انتقل الى صيام ثلاثة ايام واجمعوا على انه لا يجزى في الاعتناق الا رقبة مؤمنة سليمة من العيوب خالية من الشركه خلافا لابي حنيفة فانه لم يبعث بالايمن في الرقبة قال العلماء وهو مشكل لان المعتق فتراته تخليص رقبة لعبادة الله عز وجل فاذا اعتق رقبة كفارة فاما لخصها بالعبادة باليسر

فان العتق قرينة ولا يحسن التقرب الى الله تعالى بكافر قلت وفي دعوى الاجماع مع مخالفة الامام
ابي حنيفة نظر فليتأمل وكذلك اتفقوا على انه لو اطعم مسكينا واحدا عشرة ايام لم يحسب الا لعلم
واحد خلا فالابي حنيفة في قوله انما يجزئ عن عشرة مساكين واجمعوا على انه يجزئ دفعها
الى فقراء المسلمين الاحرار الى صغير يقبضها له ولديه هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق
واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول ابي حنيفة واحمد انه ليس له ان يعدل عن الوفاء في الكفارة
مع قدرته عليها مع قول الشافعي ان الاول له ذلك وانه يجوز له العدول وتلزم الكفارة وعن ذلك
سراياتان كالذين هبوا فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجم الامر الى مرتبة الميزان ووجه
القولين ظاهر ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك واحمد في احدي روايتيه ان اليمين الغموس
وهي الحلف بالله تعالى عن امر ماض متعمد للكذب فيه لا كفارة لها لانها اعظم من ان تكفر
مع قول الشافعي واحمد في الرواية الاخرى انها تكفر فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف ولعل
الاول محمول على حال الاكابر من العلماء العارفين بالله تعالى والثاني على الجاهلين به تعالى
فرجم الامر الى مرتبة الميزان وايضا ذلك شدة ظهور راحة الاستمانة بمجاناب الحق جل وعلا
من العارفين اذا حلف به باطلا بخلاف الجاهل بشدة عظمة الله تعالى فانه يمكن معذرة لبعض العذر
فذلك تخفيف في حلقه باجراء للكفارة في يمينه المذكورة ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد انه لو قال
اقسم بالله او اشهد بالله فهي يمين وان لم يكن له نية مع قول مالك انه متى قال اقسمت بالله او قسم
بالله لفظا او نية كان يمينيا وان لم يتلفظ به ولا نواه فليس يمين ومع قول الشافعي انه متى قال اقسم بالله
ونوى به اليمين كان يمينيا وان نوى الاخبار فلا اختلف اصحابه فيما اذا اطلق والا صح انه ليس
بيمين فالاول مشدد من حيث الصيغة والثاني مشدد من حيث الحكم والثالث
مفصل لمرجم الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد في ظهور روايتيه ان من
قال اشهد بالله لا فعلت ولم ينو شيئا انه يكون يمينيا مع قول مالك والشافعي واحمد في الرواية
الاخرى انه لا يكون يمينيا فالاول مشدد والثاني مخفف فرجم الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك
قول الائمة الثلاثة انه لو قال بحق الله تعالى كان يمينيا مع قول ابي حنيفة انه لا يكون يمينيا
فالاول مشدد والثاني مخفف فرجم الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد في احدي
الروايتين انه لو قال بالله او ايم الله فهو يمين نوى به اليمين ام لا مع قول احمد في الرواية
الاخرى وبعض اصحاب الشافعي انه ان لم ينو فليس يمين فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجم
الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف بالمصنف انعقد
بيمينه واذا حنث لزم منه الكفارة بل نقل ابن عبد البر الاجماع عليه مع قول
بعضهم انه لا انعقد بالحلف بالمصنف يمين فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف ووجه الاول
ان عقاد الاجماع على ان بين الدفتين كلام الله وكلام الله صفة من صفاته هو القام بذلك
لا بالوفاق ولا يخفى ما يترتب على ذلك من فتن باب انتهاك الحرمات والحق ان لكلمات الله تعالى
اطلافاً متحققة في الموجودات لا راجعة لمجازية فرجم الامر الى مرتبة الميزان على هذا

الاعتقاد ومن ذلك قول مالك والشافعي انه يلزمهما اذا حلف بالمصحف وحث كفارة
 واحدة مع قول احمد انه يلزم بكل اية كفارة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى
 مرتبتي الميزان ووجه الاول ان جميع القرآن صفة واحدة لعدم انفصال اية منه عن اخبرها
 لاستحالة ذلك على الله تعالى فان كلامه تعالى لا عن صمت متقدم ولا عن سكوت متوهم ووجه
 الثاني ان كل اية يطلق عليها صفة ومن ذلك قول احمد انه لو حلف بالنبي صلى الله عليه وسلم
 ان يعقديمينه فان حثت لزمته الكفارة مع قول الائمة الثلاثة انه لا ينعقد بذلك يمينه
 ولا يلزمه كفارة فالاول مشدد خاص بالخاص الذين يعلمون سر قوله تعالى ان الذين يبائعونك
 انما يبائعون الله وقوله تعالى من يطعم الرسول فقد اطاع الله والثاني مخفف خاص بأحد الناس
 الذين لا يعلمون ذلك السر فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة ان يمين الكافر
 لا تنعقد مع قول الثلاثة انها تنعقد وتلزم الكفارة بالحنث فالاول مخفف والثاني مشدد
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الكافر لا حظ له في معرفة جلال الله وعظمته
 بل هو جاهل به والكفارة انها تجب على من يعرف شيئا من عظمة الله عز وجل ووجه الثاني انه
 لا بد ان يعرف الله تعالى بوجه من الوجوه لكون الحق تعالى هو الذي خلقه ورضقه ومن ذلك
 قول ابى حنيفة انه لا يجوز تقديير الكفارة على الحنث مطلقا انها تجزئ اذا اخرجها بعد الحنث
 مع قول الشافعي انه يجوز تقدييرها على الحنث المباح ومع قول مالك في احدي روايتيه واحمد
 انه يجوز تقدييرها مطلقا فالاول فيه تشديد والثاني مفصل والثالث مخفف فرجع الامر
 الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك مرضى الله عنه انه اذا كفر قبل الحنث فلا فرق في ذلك
 بين الصيام والعنق والاطعام مع قول الشافعي رضي الله عنه انه لا يجوز التكفير بالصيام تقديرا
 ويجوز بغيره فالاول مخفف والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول وسر التدبير
 في هذه الكفارة ووجه الثاني ان التكفير بالصيام لا يتعدى نفعه الى غيره من الفقار بخلاف العتق
 والاطعام ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك واحمد في احدي روايتيه ان لغولييين بالله هو ان يحلف
 على امر يظنه على ما حلف عليه ثم يثبت ان بخلافه سواء قصد له او لم يقصده فسبق على لسانه
 سواء كان في الماضي ام في الحال مع قول احمد في الماضي فقط وقال الشافعي لغولييين ما لم
 يعقده كقوله لا والله وبلى والله عند المحاورة والغضب والمجالب من غير قصد سواء كان على ماض
 ام مستقبل هي رواية عن مالك واحمد ايضا فالاول مخفف وكذا الثالث والثاني فيه تشديد
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا اثم في لغولييين
 ولا كفارة مع قول احمد ان فيه اثم ولذلك كان الامام الشافعي يقول ما حلفت بالله تقولا
 صادقا ولا كاذبا فالاول مخفف خاص بأحد الناس من العوام والثاني مشدد خاص بالخاص
 العلماء بالله والصالحين فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة انه لو حلف
 ان يتزوج على امرأته بسجود العقد مع قول مالك واحمد انه لا بد من وجوب شرطين ان يدخل بها
 وان تكون مثلها في الجمال فالاول مخفف والثاني فيه تشديد ووجه الاول صدق التزويج بالفي

امراة كانت اجمد العقد ووجه الثاني ان الغرض بالتزويج انها هو مكائدة من زوجته ومغاثرتها
 والشهوة مثلا لا تقيظ الزوجة غالبا فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ^{الشافعي} ^{احمد} انه
 لو قال والله لا شربت لزيد ماء يقصد بذلك قطع المنة عليه حنث بكل شئ انتقم به من اياه
 سواء كان ذلك باكل او شرب او عارية او كسبا او غير ذلك مع قول ابي حنيفة والشافعي انه لا يحنث
 الا بما يتناول له لفظه من شرب الماء فقط فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان ولعل العمل في الشك في علي القرينة ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف ان لا
 يسكن هذه الدار وهو ساكنها فخرج منها بنفسه دون اهله ورجله لا يبرح حتى يخرج بنفسه واهله
 ورجله مع قول الشافعي يبرح بخرج بنفسه فالاول مشدد في امر الحنث والثاني مخفف فيجمع
 الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف لا يدخل دار فلان فقام على
 سطحها او حائطها او دخل بيتا فيه شارب الى الطريق حنث مع قول الشافعي انه لا يحنث
 فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول انه مستقر فيها ووجه الثاني ان الوقوف على السطح
 والحائط لا يسمى دخولا انما يكون الدخول عادة في محل يسكن فيه من غير مشقة في السكنى
 والوقوف على السطح والحائط لا يخفى فافيه من المشقة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن
 ذلك قول مالك والشافعي انه لو حلف لا يدخل دار زيد فبا عيها فبا عيها فبا عيها فبا عيها فبا عيها
 مع قول ابي حنيفة انه لا يحنث فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 ووجه الاول تغليب لفظ الاشارة ووجه الثاني مبادرة الدهر الى قصده الدخول حال كونها
 ملكا زيد حال غرضه عليه مثلا ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو حلف لا يكلم ذا الصبي فصار
 شيئا او لا ياكل من الخبز فصار كبتا والبسر فصار طبا والوطب فصار تمرا والتمر فصار خلا
 او لا يدخل هذه الدار فصار ت ساحة حنث في مسألة الصبي والخمر والساحة دون غيرها
 فلا يحنث في البسر والوطب والتمر ورواهما الوجهين عند الشافعي مع قول مالك واحمد يحنث
 في الجميع فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك
 قول الائمة الثلاثة انه لو حلف لا يدخل بيتا فدخل المسجد والحرم لا يحنث مع قول احمد انه
 يحنث فالاول مخفف والثاني فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول عدم غلبة اطلاق
 البيت على المسجد والحرم ووجه الثاني انه قد سمي المسجد بيتا في حديث المسجد بيت كل تقى
 والمحق بالحرم ومن ذلك قول ابي حنيفة واقتضاه قواعد مذهب مالك انه لو حلف لا يسكن
 بيتا فسكن بيتا من شعرا وطلا وخيمة وكان من اهل الامصار لم يحنث او كان من اهل البادية
 حنث مع قول الشافعي واحمد انه يحنث قرويا كان او بدويا فالاول مفصل والثاني فيه تشديد
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو حلف لا يفعل شيئا فامر غيره بفعله
 فان كان نكاحا او طلاقا حنث وان كان بيعا او اجارة لم يحنث الا ان يكون من عادة ان يتولى
 ذلك بنفسه فانه يحنث مطلقا مع قول الائمة لا يحنث الا ان تولى ذلك بنفسه ومع قول الشافعي
 انه كان سلطانا او من يتولى ذلك بنفسه عادة او كانت له نية في ذلك وحنث والا لا مع قول احمد

يبحث فطلقا فالاول مفصل الثاني مخفف والثالث مفصل والرابع مشدد فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ومن ذلك قول الائمة انه لو حلف ليقض دين فلان في غرضه قيله لم يبحث
مع قول الشافعي انه يبحث فلوان صاحب الحق مات قبل الغد حثت عند ابى حنيفة واحمد وقال
الشافعي لا يبحث وقال مالك ان قضاه للورثة او للقاضي في الغد لم يبحث وان اخرج حثت فالاول
اصل المسئلة مخفف والثاني منها مشدد كالاول في المسئلة الثانية والثاني منها مخفف والثالث منها
مفصل فرجع الامر في المسائلتين الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان يمين المكره
لا ينعقد مع قول ابى حنيفة انه ينعقد وقيل ان احل لا فصل فيه فالاول مخفف والثاني مشدد
ودرجة الاول ظاهر ووجه الثاني فانه من راحة الاختيار فكان المكره بكسر المراء خير المكره
بفتحها بين ان يحلف وبين ان يتحمل الضرر فاختر الحلف وكان الاول له تحمل الضرر اجلا لا
لجناب الحق كما عليه الاكابر من العلماء ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك انه لو فقد المحلوف
عليه نسيانا لا تلف احث مطلقا سواء كان الحلف بالله تعالى او بالطلاق او بالعتاق او بالظهار
مع قول الشافعي في اظهر القولين انه لا يبحث مطلقا مع قول احمد في احدي روايته انه ان كان بين
بالله او بالظهار لم يبحث وان كان بالطلاق او بالعتاق حثت فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث
مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة واحمد انه لو حلف ليشرب ماء هذا
الكون في غدا فاهرب قبل الغد لم يبحث مع قول مالك والشافعي انه ان تلف قبل الغد بغير اختياره
لم يبحث فالاول مخفف والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة
واحمد انه لو قال والله لا كلمت فلانا حينئذ لم ينوشيا معينا حثت ان كلمه قبل ستة اشهر
وقال مالك سنة وقال الشافعي ساعة فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث مخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة والشافعي في الجريد انه لو حلف لا يكلمه
فكانت به او اسله فاستار بعبه او عينه او راسه لم يبحث مع قول مالك انه يبحث بالمكاتبه
وفي الرسالة والاشارة ورويتان ومع قول احمد والشافعي في القديم انه يبحث فالاول مخفف
والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال الثلاثة لا تخفى
ادلتها على الفطن ومن ذلك قول ابى حنيفة انه لو قال لزوجته ان خرجت بغير اذني فانت طالق
ونوى شيئا معينا فانه على ما نواه وان لم ينوشيا وقال انت طالق ان خرجت بغير اذني فلا بد
من الاذن كل مرة وان قال الا ان اذن لك او حتى اذن لك او الى ان اذن لك كفي مرة واحدة
ولذلك كان القول قوله في الحلف بالله تعالى في هذا الباب مع قول مالك والشافعي الخروج
الاول يحتاج للاذن فقط وقال ابو حنيفة يحتاج الى الاذن في الجميع وقال الائمة الثلاثة ولو نوى
اذن لزوجته من حيث لا تشتم لم يكن اذا رجع قول الشافعي انه اذن صحيح وتقدم حكاية اتفاق
الائمة الاربعة على المسئلة الاولى اوائل الباب فالاول منها مخفف والثاني مشدد والاول من
المسئلة الثانية مشدد والثاني منها مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك
واحمد انه لو حلف لا ياكل الرؤس ولا نية له واطلق ولم يوجد سبب يستدل به على النية حل ذلك

على كل ما يسمى لسا حقيقة في وضع اللغة وعرفها من رؤس الانعام والطيور والحيتان مع قول ابي حنيفة انه يحمل على رؤس البقر والغنم خاصة ومع قول الشافعي يحمل على البقر والابل والغنم فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك رحمه الله لو حلف ليضربن زيدا مائة سوط فضربه بضفت فيه مائة شمران لم يبر مع قول ابي حنيفة والشافعي انه يبر فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه القولين ظاهر ولعل الاول يحمل على حلق اهل الورع والثاني محمول على حال احاد الناس من اهاب الضربة كما وقع للسيد ايوب بالنظر المضرب ومن ذلك قول الا شمة الثلاثة انه لو حلف لا يرب فلانا هبة فصدق عليه حنث مع قول ابي حنيفة انه لا يحنث فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر ومن ذلك قول الا شمة الثلاثة انه لو حلف ليقتل فلانا وكان يعلم انه ميت حنث مع قول مالك انه لا يحنث مطلقا علم لم يعلم ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو حلف انه لا مال له وله ديون لم يحنث مع قول الثلاثة انه يحنث فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الدين في حكم المفقود ووجه الثاني انه في حكم الموجود بدليل صحة الحوالة به ووجه الزكاة فيه ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو حلف لا يأكل فاكهة فاكل رطباً او عنبا او رماناً لم يحنث مع قول الثلاثة انه يحنث ووجه الاول ان العطف يقتضي المغايرة وقد قال تعالى فيها فاكهة ونخل ومرجان فلولان النخل والرمان دخلا في مسمى الفاكهة لاكتفى الحق تعالى بذكر الفاكهة عنهما ووجه الثاني ان المراد بالفاكهة كل ما يتفكه به مما ليس هو بقرية ولا ادم فدخل النخل والرمان فقد رجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو حلف ان لا يأكل ارضا فاكل اللحم والجبن او البيض لا يحنث الا باكل ما يطعم منها مع قول الا شمة الثلاثة انه يحنث باكل الكل فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر عند الفطن ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي انه لو حلف لا يأكل لحما فاكل سمكا لم يحنث مع قول بعض الا شمة انه يحنث فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الثاني ان الله تعالى سمي السمك لحما في القرآن ومن ذلك قول الا شمة الثلاثة انه لو حلف لا يأكل لحما فاكل شعرا لم يحنث مع قول مالك انه يحنث فالاول فيه تخفيف لان الشعم لم يخلص الى اللحمية بل هو مخلوط بالدهن والثاني مشدد لان اصل الشعم لحم ولكن لما حصل في البهيمة السمن مراد دسما فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الا شمة الثلاثة انه لو حلف لا يأكل شعرا فاكل من شعم الظهر حنث مع قول ابي حنيفة انه لا يحنث فالاول فيه تشديد خاص باهل الدين والودع الاحتياط والثاني مخفف خاص باحد الناس فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول شمول الشعم لما في الظهر ووجه الثاني عدم شموله له ومن ذلك قول الا شمة الثلاثة انه لو حلف لا يشم انفسهم فشم دهنه حنث مع قول الشافعي انه لا يحنث فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة لو حلف

انه لا يستخدم هذا العبد فخره من غير ان يستخذه وهو ساكت لانهاه عن خدمته فان لم يسبق منه خدمة له قبل اليمين فخره بغير امره لم يحنث وان كان قد استخذه قبل اليمين وبقي على الخدمته حنث مع قول الشافعي انه لا يحنث في عبد غيره وفي عبد نفسه وجهان لا صحابه ومع قول مالك واحمد انه يحنث مطلقا فالاول مفصل وكذلك الثاني والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف لا يتكلم فقرأ القرآن لم يحنث مطلقا مع ابى حنيفة ان قرأ القرآن في الصلوة لم يحنث او في غيرها حنث فالاول مخفف والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان قراءة القرآن قرينة الى الله عز وجل فلا ينبغي شمول نيته لها وهو توجيه الاول من شقي التفصيل في الثاني لتاكيد الامر بالقراءة في الصلوة بخلاف قراءته في غير الصلوة ومن ذلك قول ابى حنيفة والشافعي واحمد في احد قوليهما انه لو حلف انه لا يدخل على فلان بيتا فادخل عليه فاستدام المقام معه لم يحنث مع قول مالك واحمد والشافعي في القول الاخر يحنث فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك انه لو حلف لا يسكن مع فلان دارا بعيها فاقسمها وحال بينهما حائط ولكل واحد منهما باب وعلق وسكن كل واحد منهما في جانب حنث مع قول الشافعي واحمد لا يحنث وعن ابى حنيفة روايتان فالاول فيه تشديد خاص باهل الوسم والثاني فيه تخفيف خاص باحد الناس والثالث له وجه الى كل من القولين فلم يجزم الامام ابو حنيفة في المسئلة بشئ تورع افرجه الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة انه لو قال ماليكي او عبيدي احرار دخل في ذلك المدبر وام الولد والمكاتب في احدي الروايتين عنه وبه قال الشافعي مع قول مالك انه يدخل في ذلك المكاتب والمشقص مع قول ابى حنيفة ايضا في رواية ان المكاتب لا يدخل الابالية واما المشقص فلا يدخل اصلا ومع قول احمد ان الكل يدخل وفي رواية عنه ان المشقص لا يدخل الابالية فالاول فيه تشديد والثاني مشدد والثالث مفصل والرابع مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة واحمد انه يجب التتابع فيصوم الثلاثة ايلم في الكفارة مع قول مالك ان التتابع فيها لا يجب وهو قول المراجع من مذهب الشافعي فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك ان مقدار ما يطعم لكل مسكين مد وهو سرطان بالغدادي وشئ من الادم فان اقتصر على مد اجزاه مع قول ابى حنيفة انه ان اخرج برا فصف صاع او شعيرا او تمرا فصاع ومع قول احمد انه يجزئ من حنطة او دقيق او مدان من شعير او تمر او سرطان من خبز ومع قول الشافعي يجب لكل مسكين مد مطلقا فالاول فيه تشديد بالادم والثاني مفصل والثالث مخفف وكذلك ما بعده فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك واحمد انه يجب في الكسوة اقل ما تجزئ به الصلوة ففي حق الرجل ثوب قميص او اذنا وفي حق المرأة قميص وخمار ومع قول ابى حنيفة والشافعي انه يجزئ اقل ما يقيم عليه الاسم وفي رواية لابى حنيفة اقله قباء او قميص او كساء او ثوب وله في العمامة والمنديل والسر اويل والمثرد روايتان ومع قول الشافعي

جميع ذلك حتى القلنسوة عند جماعة من أصحابه فالأول مفصل والثاني مخفف وكذلك باعده
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز دفع الكفارة إلى صغير
 لم يأكل الطعام مع قول أحمد أنه لا يجزئ فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة
 الميزان وتوجيه القائلين ظاهر لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أنه يجوز
 أن يطعم خمسة ويكسو خمسة مع قول مالك والشافعي أن ذلك لا يجزئ فالأول مخفف والثاني
 مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه الأول حمل قوله تعالى اطعام عشرة مساكين
 أو كسوتهم على الاستعجاب وتوجيه الثاني حمل ذلك على الوجوب ومن ذلك قول أبي حنيفة
 ومالك وأحمد في أحدى روايتيه أنه لو كرر اليمين على شيء واحد أو على أشياء وحنث لزمه لكل
 يمين كفارة إلا أن مالكا اعتبر مرة التأكيد فقال إن أراد التأكيد فكفارة واحدة وإن أراد
 بالتكرير الاستئناف فهما يمينان مع قول الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى أن عليه كفارة واحدة
 فالأول مشدد والثاني مخفف في أحد شقي التفصيل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن
 ذلك قول الشافعي أن العبد إذا أراد التكفير بالصيام فإن كان سيده أذن له في اليمين
 والحنث لم يمنعه وإلا فله منعه مع قول أحمد أنه ليس لسيده منعه على الإطلاق ومع قول أبي
 حنيفة أن للسيد منعه مطلقا إلا في كفارة الظهار ومع قول مالك أن أضرب الصوم فله منعه للأول
 وله الصوم بغير إذنه إلا في كفارة الظهار فليس له منعه مطلقا فالأول مفصل والثاني مشدد
 والثالث مفصل وكذلك الرابع فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه الأقوال الثلاثة لا يخفى على
 الفطن ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أنه لو قال إن فعلت كذا فهو كافر ويرى من الإسلام
 أو الرسول صلى الله عليه وسلم وفعل ذلك الأمر حنث ودجبت الكفارة مع قول مالك والشافعي
 أنه لا كفارة عليه فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
 مالك والشافعي لو قال وأمانة الله أنه يمين مع قول غيرهما أنه ليس يمين فالأول مشدد والثاني
 مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو حلف لا يلبس حليا
 حنث بلبس الخاتم مع قول أبي حنيفة أنه لا يحنث إلا أن يكون من ذهب أو فضة فالأول مشدد
 والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه
 لو قال والله لا أكل هذا الرغيف ولا شرب ماء هذا الكوز فشرب يعصنه أو أكل بعض الرغيف
 أو ألبست من غزلة أو لانة فلبس ثوبا فيه من غزلها أو أدخلت هذه الدار فدخل رجله
 أو يداه لم يحنث مع قول مالك وأحمد أنه يحنث فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر
 إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك وأحمد أنه لو حلف لا يأكل هذا الدقيق فسفه أو خبزه
 وأكله حنث مع قول أبي حنيفة أنه أن سفه لم يحنث وإن خبزه وأكله حنث ومع قول الشافعي
 أنه إن سفه حنث وإن خبزه وأكله لم يحنث فالأول مشدد والثاني والثالث فيه تفصيل فرجع
 الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو حلف لا يسكن دار فلان حنث
 بما يسكنه يكره وكذلك لو حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة عبده حنث مع قول الشافعي

لا يحنث الأئمة إلا بنيته فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو حلف لا يشرب من الدجلة أو الفرات أو النيل فغزو مديته أو بقاء من ماؤها وشرب حنث مع قول أبي حنيفة أنه لا يحنث حتى يكبر بفيه منها كرافع الأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو حلف لا يشرب ماء هذا البئر فشرّب منه قليلا حنث إلا أن ينوي أن لا يشرب جميعه مع قول الشافعي أنه لا يحنث فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو حلف أنه لا يضرب وجهه تخفيفا أو عضها أو تنفث شعرها حنث مع قول الشافعي أنه لا يحنث فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول أن الضرب يطلق على العض والخنق وتنفث الشعر مجامع الضرر ووجه الثاني اتباع العرف في عدم تسمية ذلك ضربا ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو حلف لا يبيع فباع بشرط الخيار لنفسه حنث مع قول مالك أنه لا يحنث فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه هذه المسائل ظاهرة لا تخفى على الفطن ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا كان له مال غائب أو دين ولم يجد ما يعقبه أو يطعم أو يسولم يحزله الصيام وعليه الضمان حتى يصل إليه ماله فيكفر بالمال مع قول أبي حنيفة أن يحزله الصيام عند غيبة المال فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان والله تعالى أعلم بالصواب

كتاب العدد والاستبراء

اتفق الأئمة على أن عدة الحامل مطلقة بالوضع سواء المتوفى عنها زوجها والمطلقة وعلى أن عدة من لم تحض أو يشئت بثلاثة أشهر وعلى أن عدة من تحيض ثلاثا إذا كانت حرة فإذا كانت أمة ففقران وقالوا ودلتلة وعلى أن أقل مدة الحمل ستة أشهر وعلى الأحاد واجب في عدة الوفاة وهو ترك الزينة وما يلزم على التكلم خلافا للحسن والشعبي في قولهما بعدم وجوبه وكذلك اتفقوا على أن من طلق أمة ببيع أو هبة أو سبي لزمت استبراءها بحيض أو فراء أن كانت حائلا وإن كانت ممن لا تحيض لصغرها وكبر فبشهر هذا وجدرته في الباب من مسائل الإجماع ولا نقاش وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد في إحدى روايته أن الأقراء هي الأطهار مع قول أبي حنيفة وأحمد في الرواية الأخرى أن القراء هو الحيض فالأول مشدد لطول مدة الطهر غالباً والثاني مخفف لقصر مدة الحيض عادة ويصح أن يكون الأمر بالعكس فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة في المرأة التي مات زوجها وهي في طريق الحج أنه يلزمها الإقامة على كل حال إن كانت في بلد أو ما يقارب به ومع قول الأئمة الثلاثة أنها إن خافت فوات الحج بالإقامة لقضاء العدة جاز لها السفر فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف بالتفصيل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي

في القول الجديد الرابع واحد في إحدى روايتيه ان زوجة المفقود لا تحمل للزواج حتى تمضي مدة
لا يعش في مثلها غالباً مع قول مالك والشافعي في القديم واحد في الرواية الاخرى انها تزوج اربع
سنين وهي اكثر مدة الحمل واربعة اشهر وعشرون سنة مدة الوفاة ثم تحمل للزواج ووجه من
متأخر اصحى للشافعي وهو قول فعل عمر رضي الله عنه ولم ينكره الصحابة وعلى الاول
قال عمر الغالب جده ابو حنيفة بمائة سنة وحدث الشافعي واحمد بسبعين سنة ولها طائفة النفقة
من مال الزوج مدة التبرص والعمر الغالب فالاول مشدد على الزوجة والثاني مخفف عنها فجمع
الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة ان المفقود اذا قدم بعد ان تزوجت
زوجته بعد التبرص بطل العقد على الاول وان كان الثاني وطهرها فعليه مهر المثل وتعتد
من الثاني ثم ترد الى الاول مع قول مالك ان الثاني اذا دخل بها صارت زوجته ووجب عليه دفع
الصداق الذي اصدقها لها الاول وان لم يدخل بها فهي للاول ولرواية اخرى انها للاول بكل حال
ومع قول الشافعي في اراج القولين ان النكاح الثاني باطل وفي القول الاخر بطلان نكاح الاول
بكل حال ومع قول احمد ان الثاني ان لم يدخل بها فهي للاول وان دخل بها فلا للاول
اختيار بين ان يسكنها ويدفع الصداق اليه وبين ان يتركها على النكاح الثاني واخذ الصداق
الذي اصدقها منه فالاول مشدد على الزوج الثاني والقليل الثاني مخفف عليه مع ما يوافق
مع احد شقي التفصيل ولكن لك القول الاول للشافعي مشدد على الزوج الثاني عكس
القول الثاني والقول الرابع مفصل فراجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
ابى حنيفة ان عدة ام الولد اذا مات سيدها او اعتقها ثلاث حيضات سواء
عتقها او مات عنها مع قول مالك والشافعي ان عدتها حيضة في الحالين وهي احدى
لروايتين عن احمد واختارها اخرى ومع قول احمد في الرواية الاخرى انها من العتق
يضمة ومن الوفات عدة الوفاة فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث مفصل فراجع الامر
الى مرتبة الميزان ووجه الاول المبالغة في استبراء الرحم ووجه الثاني القياس على
متبرء المسبية التي يمانها قريباً ويصح حل الاول على حال اهل الدين والسور
ثاني على احاد الناس ووجه الشق الثاني من الرواية الاخرى لاخذ بالاحتياط
ان عدة الوفاة الواردة في القرآن تشمل ذلك ومن ذلك قول ابى حنيفة ان اكثر
مدة الحمل ثنتان مع قول مالك في رواياته انها اربع سنين او خمس سنين او سبع
نين ومع قول الشافعي ان اكثرها اربع سنين وهو احدى الروايتين عن احمد والثانية
ذهب الى حنيفة فالاول فيه تخفيف على الزوج والثاني وما بعده فيه تشديد عليه بالحق
ربه فراجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة واحمد في اظهر روايتيه ان المعتقة
وضعت حلقة او مضغة لا تنقض عتقها بذلك ولا تصير ملكاً ولا ولد مع قول مالك الشافعي
عند قوله ان عدتها تنقض بذلك وتصير بأم ولد وهو قول احمد في الرواية الاخرى عنه
يل مخفف بالنظر الى الزوج مشدد بالنظر الى المرأة والثاني بالعكس فراجع الامر الى

مرتبتى الميزان ومن ذلك قول الشافعى في الجديد ومالك واحد في إحدى الروايتين ان المعتدة
 اليتمية لا احاد عليها مع قول ابى حنيفة والشافعى في القديم واحد في الرواية الاخرى انه يجب
 عليها الاحاد فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتى الميزان ومن ذلك قول
 ابى حنيفة والشافعى في ظاهر قوليه ان الباش لا يخرج من بيتهما نهوا الا لضرورة مع قول
 مالك واحد ان لها الزوج مطلقا لاحد رواية اخرى كمن هب ابى حنيفة فالاول مشدد و
 الثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتى الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الصغيرة والكبيرة قسوا
 في الاحاد مع قول ابى حنيفة انه لا احاد على الصغيرة فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع
 الامر الى مرتبتى الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الذمية اذا كانت تحت مسلم وجب
 عليها العدة والاحداد وان كانت تحت ذمى وجب عليها العدة لا الاحداد ومع قول ابى حنيفة انه
 لا يجب عليها احاد ولا عدة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتى الميزان وتوجيه
 القولين ظاهر اما الاول فمطابق الاحاد ورد في السنة في حق الزوج المسلم ويدل للشافى حديث لا يحرم
 لامرأة تزوم من بالله واليوم الآخر ان تحم على غير ذى نكح الذي كان الحزن لا يكون الاعلى
 الزوج المسلم اما الذمى فلا ينبغي الحزن حلية الا بقدر الوفاء بحقه ودمته واما كونه لا عدة
 لزوجته فينبغى على ان انكح الكفار باظلة ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو باع امته من
 امرأة او حصى ثم تقايله لم يكن له وطؤها حتى يستبرأها مع قول ابى حنيفة انها اذا تقايله قبل
 العقب فلا استبراء او بعده لزومه الاستبراء فالاول مشدد والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتى
 الميزان وتوجه القولين ظاهر ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا فرق في وجوب الاستبراء بين
 الصغيرة والكبيرة والبكر والثيب مع قول مالك انها ان كانت ممن يوطأ مثلها لم يجز وطؤها قبل الاستبراء
 وان كانت ممن لا يوطأ مثلها جاز وطؤها من غير استبراء وقال داود لا يجب استبراء البكر فالاول
 مشدد والثاني مفصل وكذلك قول داود فرجع الامر الى مرتبتى الميزان وتوجه الاول ان الغالب
 في باب الاستبراء التقيد ولولم يعقل معناه فقد يكون الاستبراء امرا اخر غير براءة الرحم
 وتوجه اول الشافى من قول مالك ان الاستبراء لبراءة الرحم والتي لا يوطأ مثلها عادة لا تحبل
 فاما البكر فامرأها ظاهر ومن ذلك قول الائمة الاربعة ان من طأ امرأة جازله بغيرها قبل
 الاستبراء وان كان قد وطئها مع قول الحسن والحنفى والثورى وابن سيرين انه يجب الاستبراء
 على البائث كما يجب على المشتري ومن قول عثمان بن عفان رضي الله عنه ان الاستبراء يجب على
 البائث دون المشتري فالاول مخفف على البائث والثاني مشدد والثالث فيه تشديد على البائث
 وتخفيف على المشتري فرجع الامر الى مرتبتى الميزان وتوجيه الاقوال الثلاثة ظاهر ومن ذلك
 قول مالك والشافى واحد انه اذا اعتق ام ولده او عتقت بومة وجب عليها الاستبراء بحضرة
 مع قول احمد وداود وعبد الله بن عمر بن العاص انه اذا مات عنها سيدها فتعت بالربعة لله
 وعشر فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتى الميزان والله اعلم

اتفق الاثمة على انه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وعلى ان التحريم بالرضاع يثبت اذا حصل للطفل في سنتين فاقل خلافا لارود وفي قولنا هذا الكبير يحرم وهو مخالف لكانة الفقهاء ويجوز ذلك عن عايشة رضي الله عنها وكذلك اتفقوا على ان الرضاع اسماء يحرم اذا كان من لبن نقي سواء كانت بكر ام ثيبا موطوءة او غير موطوءة وخالف احمد في ذلك فقال اسماء يحصل التحريم لبن امرأة ثار لها لبن من الحبل وكذلك اتفقوا على ان الرجل يدر له لبن فامرضه منه طفلا لم يثبت به تحريم وكذلك اتفقوا على ان السوط والوجع يحرم الا في رواية عن احمد فان شرط الامر قضاة من الشري وكذلك اتفقوا على ان الحقة باللبن لا تحرم الا في قول قد يسم للشافعي وهو رواية عن مالك هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق في الباب واما الاختلاف فيه فمن ذلك قول ابى حنيفة ومالك ان العدد لا يشترط في الرضاع فيكفي فيه رضعة واحدة مع قول الشافعي واحمد في احدي روايتيه انه لا يثبت الا بخمس رضعات ومع قول احمد في الرواية الثانية انه يثبت بثلاث رضعات فالاول مشدد والثاني مخفف كما ثبت في الاحاديث والثالث فيه تشديد فرفع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة ان اللبن اذا خلط بالماء فان كان اللبن غالبا حرم او غير غالب لم يحرم كان صلوقا فيه باقيا واما المخلوط بالماء فلا يحرم عنده بحال سواء كان غالبا او مغلوبا مع قول اصحاب مالك انه يحرم اللبن المخلوط بالماء مالم يستهلك فان خلط اللبن بما استهلك اللبن فيه من طيب او دواء لم يحرم عند جمهور اصحابه ومع قول الشافعي واحمد ان التحريم يتعلق باللبن المخلوط بالشراب والطعام اذا سقى المولود خمس مرات سواء كان اللبن مستهلكا او غالبا فالاول مفصل وكذلك الثاني والثالث مشدد فرفع الامر الى مرتبة الميزان ولعل التشديد محمول على اهل الورع والتقفيف محمول على ائحاد الناس والله سبحانه وتعالى اعلم

كتاب النفقات

اتفق الاثمة الاربعة على وجوب النفقة لمن تلزم نفقته كالاب والزوجة والولد الصغير وعلى ان الناشئة لا نفقة لها وعلى انه يجب على المرأة ان ترضع ولدها اللبأ وعلى ان الولد اذا بلغ مريضا استمرت نفقته على ابيه هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق لطفا واختلافا فيه فمن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان نفقة الزوجات تعتبر بحال الزوجين فيجب على المورس للمورسة نفقة المورسين وعلى الفقير للفقيرة اقل الكفايات وعلى المورس للفقيرة نفقة متوسطة بين النفقتين وعلى الفقير للمورسة اقل الكفايات والباقي في ذمته مع قول الشافعي انها مقدمة بالشرع والاجتهاد فيها معتبرة بحال الزوجة فاذا احتاجت الى خادم وجب اخذها فالاول مخفف على الزوج والثاني مشدد عليه فرفع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انها اذا احتاجت الى اكثر من خادم لا يلزم ذلك الزوج مع قول مالك في المشهور عنه انها اذا احتاجت الى خادمين او ثلثة فأكثروا وجب على الزوج ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فرفع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك واحمد والشافعي في اظهر القولين انه لا نفقة للصغيرة

التي لا يجامع مثلها اذا تزوجها كبير مع قول احمد في الرواية الاخرى والشافعي في القول الاخرات
 لها النفقة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
 ابي حنيفة واحدتها لو كانت الزوجة كبيرة والزوج صغير لا يجامع مثله وجعل عليه النفقة
 وهو اخص القولين للشافعي مع قول مالك ان نفقة عليه فاذا كان مشدد والثاني مخفف فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة ان الاعسار بالنفقة والكسوة لا يثبت للزوجة
 الفسوخ ولكن يرفع يده عنها لتكسب مع قول مالك والشافعي انه يثبت لها الفسوخ بالاعسار عن
 النفقة والكسوة والسكنى فاذا مضى زمان ولم ينفق على زوجته سقطت عنه النفقة عند ابي
 حنيفة فام يحكم بها حاكم او يتفقا على قدر معلوم فيصير ذلك ديناً باصطلاحهم وقال مالك
 والشافعي واحداً في اظهر روايتيه ان نفقة الزوجة لا تسقط بمضي الزمان بل تصير ديناً عليه
 لانها في مقابلة التمكين والاستمتاع فالاول من المسئلة لا ينفك عن الزوج والثاني منها
 مشدد عليه والاول من المسئلة الثانية مخفف على الزوج باسقاط النفقة اذا حكم بها حاكم والثاني
 منها مشدد على الزوج بعدم سقوطها عنه بمضي الزمان فرجع المسئلان في الحكم الى مرتبة
 الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة ان المرأة اذا سافرت باذن زوجها سافر غير واجب عليها باسقط
 عنه نفقتها مع قول مالك والشافعي انها لا تسقط لزوجها عن النفقة باذنه لها فالاول مشدد
 على الزوجة مخفف على الزوج والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
 ابي حنيفة ان المبتوتة اذا طهرت اجرة مثلها في الرضاع لولدها فان كان ثم متطوع بالرضاع
 او بدون اجرة المثل كان للامان يسترضع غيرها بشرط ان يكون الرضاع عند الام مع قول مالك
 في احدي روايتيه ان الام اولى ومع قول الشافعي واحداً الام احق بكل حال وان وجد
 متطوع بالرضاع او باجرة المثل اجبر على اعطاء الولد لأمه باجرة مثلها فالاول مفصل والثاني
 مخفف على الام وكذلك ما بعد مشدد على الزوج فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
 الائمة الثلاثة ان الام لا تجبر على ارضاع ولدها بعد سقاية اللبن اذا وجد غيرها مع قول مالك انها
 تجبر اذا تمت في زوجية تربية الا ان يكون مثلها لا يرضع لشخص او عذراء او ساء او كان يسقم بلبنها لغير
 اللبن ونحو ذلك فالاول مخفف على الام والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن
 ذلك قول ابي حنيفة ان الوارث يجبر على نفقة كل ذي رحم محرم فدخل فيه الخال وعنده والعمة
 ويخرج ابن العم ومن ينسب اليه بالرضاع مع قول مالك ان النفقة لا تجب على الوارث الا لوالده
 الا قرب سواء كان اباً او اماً او من ولد الصلب مع قول الشافعي بوجوب النفقة للوالد وان
 صلا والولد وان سفل ولو تعدى عمه في النسب ومع قول احمد انها لا تزد كل شخص جرى بينها الميثاق
 بفرض وتعصيب من الطرفين كالابوين والاد الاخرة والاخوات والعمة وبينهم رواية
 واحدة وان كان الارث جاري بينهم من احد الطرفين وهم ذوو الارحام كابن الاخ مع عمته
 وابن العم مع بنت عمه فعن احمد روايتان فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث فيه
 تشديد والرابع مشدد بالكلية فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه اقوال ظاهرة لا يخفى

على الفطن ومن ذلك قول ابى حنيفة والشافعي انه لا يلزم السيد نفقة بتعقيقه مع قول احمد انما
 يلزمه وهو احدى الروايتين عن مالك والرواية الاخرى انه ان اعتقه صغيرا لا يستطعم السقي
 على نفسه لزمه نفقته الى ان يسعى فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان ولعل الاول محمول على احاد الناس من العوام والثاني خاص باهل المروءات
 والكرم ومن ذلك قول ابى حنيفة ان نفق الغلام تسقط اذا بلغ صحيحا ولا تسقط اذا بلغ
 معسرا لحرز قتله ولا تسقط نفق الجارية الا ان تزوجت مع قول مالك انها لا تسقط بالعقد
 انما تسقط بالدخول ومع قول الشافعي تسقط نفقة ما الى الغلام والجارية بالبلوغ صحيحا ومع قول
 احمد لا تسقط نفقة الولد عن ابيه ولو بلغ اذا لم يكن له مال وكسب فالاول مفصل والثاني فيه
 تشديد والثالث مخفف والرابع مشدد على الاب فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه الا قول
 لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو بلغ الولد مريضاً برى عن مرضه شمس
 عاوده المرض عادت نفقته مع قول مالك ان نفقته لا تقود فالاول فيه تشديد على الولد
 الثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه اذا تزوجت الجارية
 ودخل بها الزوج شمس طلقها ان نفقتها تقول الى الاب مع قول مالك انها لا تقود فالاول فيه تشديد
 على الاب والثاني فيه تخفيف لرجوع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة ان من له
 حيوان لا يقوم به فليس للحاكم اجباره على القيام به بل يامر به على طريق الامر بالمعروف والنهي عن
 المنكر مع قول الاثمة الثلاثة ان الحاكم اجباره ومنعه من تحميلها ما لا يطيق فالاول فيه تخفيف
 على المالك والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والله تعالى اعلم

كتاب الحضانة

اتفق الاثمة على ان الحضانة تثبت لام م تزوج واذا تزوجت ودخل بها الزوج سقطت حضانتها
 هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول ابى حنيفة و
 الشافعي ان الام اذا تزوجت ثم طلقت طلاقاً بائناً عادت حضانتها مع قول مالك في المشهور
 عنه انها لا تعود بالطلاق فالاول مخفف على الام اذا طلقت رجوع حضانتها لولدها والثاني
 فيه تشديد عليها فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة في احدى روايتيه
 ان الزوجين اذا افتراقا وبينهما ولد فالام احق بالغلام حتى يستقل بنفسه في مطعمه ومشربه
 ولبسها ووضوئه واستنجائه ثم الاب احق به والام احق بالانثى الى ان تبلغ ولا يخير
 واحد منهما مع قول مالك ان الام احق ما لم تزوج ويدخل بها الزوج وكان ذلك الغلام عنده في
 القول المشهور هي احق به ما لم يبلغ ومع قول الشافعي ان الام احق بهما الى سبع سنين
 ثم يخيران فمن اختاراه كانا عنده ومع قول احمد في احدى روايتيه ان الام احق بالغلام الى
 سبع سنين ثم يخيرا للجارية بعد السبع تحمل مع الام بلا تخيير والرواية الاخرى كذهب ابى حنيفة
 فالاول مخفف على الام وكان الثاني مع اختلاف السبب والثالث مشدد عليها مخفف على الاب
 والرابع كذلك مخفف عليها من جهة الاتفاق فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك

قوله في حنيفة أن الولد إذا اختار الأم وكان عندها ثم أصر الأب السفر إلى بلدة أخرى بنية الاستيطان فليس له أخذ الولد منها مع قول الأئمة الثلاثة أن له ذلك فإذا كانت الزوجة هي المنتقلة بولدها قال أبو حنيفة فلها أن تنتقل بشرطين أحدهما أن تنتقل إلى بلد لها والثاني أن يكون العقد وقع ببلدها الذي تنتقل إليه فإن فقد أحد الشرطين منعت إلا أن تنتقل إلى بلد قريب يمكن المضى إليه والعقد قبل الليل فإذا كان انتقالها إلى أرض حرب أو من مصر إلى سواد أو من قريب من ذلك مع قول مالك والشافعي وأحمد في إحدى روايتيه أن الأب أحق بولده سواء كان هو المنتقل أم هو مع قول أحمد في الرواية الأخرى أن الأم أدلى به عالم مقروء فلا رول مشد على الأب والثاني مخفف عليها فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان والله تعالى أعلم بالصواب

كتاب الجنائيات

اتفق الأئمة الأربعة على أن القاتل لا يخلد في النار لو دخل وإن توبته من القتل صبيحة خلافاً لابن عباس وزيد بن ثابت والضحاك فقالوا لا تقبل له توبة أبداً فالأول مخفف تبعوا لظاهر الأحاد والثاني مشد تبعوا لظاهر القرآن في قوله تعالى ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالد فيها الآية ولكن لك اتفقوا على أن من قتل نفساً مسلمة مكافئة له في الحرية ولم يكن المقتول أباً للقاتل وكان في قتله متعمداً وجب عليه القود وكان لك اتفقوا على أن السيد إذا قتل عبده لا يقتل به وإن تعمد وكان لك اتفقوا على أن العبد يقتل بالحر وإن العبد يقتل بالعبد وكذلك اتفقوا على أن الكافر إذا قتل مسلماً قتل به وكذلك اتفقوا على أن الابن إذا قتل أحداً بويه قتل به واتفقوا على أنه إذا جرح رجلاً عداً نصراً ذافراًش حركات يقتص منه وعلى أنه إذا عفا رجل من أولياء الدم سقط القصاص وانتقل الأمر إلى المدينة وعلى أنه إذا رجع الشهود بعد استيفاء القصاص وقالوا خطأ نالم يجب عليهم القصاص وعلى أن الأولياء المستحقين بالبالغين الغائبين إذا حضروا طلبوا القصاص لم يؤخر إلا أن يكون الجاني امرأة حاملاً فتؤخر حتى تضع وكذلك اتفقوا على أنه إذا كان المستحق صغيراً أو غائبين كان القصاص مؤخراً خلافاً لأبي حنيفة فإنه قال أو كان للصغار أب استوفى القصاص ولم يؤخر وكذلك اتفق الأئمة على أنه إذا كان المستحق صغيراً أو غائباً أو مجنوناً أو أخر القصاص في مسألة الغائب فقط وكذلك اتفق الأئمة على أن الأم إذا قطعت يد السارق أو رجله فسرى ذلك إلى النفس فلا ضمان عليه وكذلك اتفق الأئمة على أنه ليس للأب أن يستوفي القصاص لولده الكبير وكذلك اتفقوا على أنه لا تقطع اليد الصحيحة بالشلاء ولا يمين بيمين ويسار يمين وعلى أن من قتل بالحرم جاز قتله به هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الشافعي وأحمد أن المسلم إذا قتل ذمياً أو معاهداً لا يقتل به وبه قال مالك إلا أنه استثنى فقال أن قتل ذمياً أو معاهداً أو مستأماً بجيلة قتل حداً ولا يجوز للولي العفو عنه تعلق بقتله أو فتياناً ولا الأم مع قول أبي حنيفة أن المسلم يقتل بالذمي لا بالمستأمن فالأول مخفف على المسلم وكلام مالك فيه تخفيف والثاني مشد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الاعتقال لا تخفى على البظن

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الحر لا يقتل بعبد غيره مع قول أبي حنيفة أنه لا يحد في الأول
 مخفف على الحر والثاني مشدد عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة
 الثلاثة أن الأب لا يقتل بقتله ابنه مع قول مالك أنه يقتل بمجرد القصد كما ضجاعة وذبحه فان
 حذره بالسيف غير قاصد لقتله فلا يقتل والمجد في ذلك كالأب فالأول مخفف على الأب والثاني
 مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة واحد في أحد روايتيه
 أنه إذا اشتراك جماعة في قتل واحد قتلوا به إلا أن مالك استثنى من ذلك القسامة فقال لا يقتل
 بالقسامة إلا واحد مع قول أحمد في الرواية الأخرى أنه لا يقتل الجماعة بالواحد وتجب الدية دون القود
 فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ولكل من القولين وجه ومن ذلك
 قول الأئمة الثلاثة أن الجماعة إذا اشتراكوا في قطع يد قطعوا كلهم فتقطع يد كل واحد مع
 قول أبي حنيفة لا يدرك لا يقطع باليد وتؤخذ دية اليد من الفاطنين بالسوء فالأول مشدد
 والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة يجب القصاص
 بالقتل بمثل كل الخشبة الكبيرة والحجر الثقيل الذي يغلب في مثله أنه يقتل ولا فرق بينهم
 بين أن يحد شه بحجر أو عصا أو يغرقه أو يجرقه بالنار أو يخنقه أو يطير عليه بالبناء أو
 يسمعه الطعوم والشراب حتى يموت جوعا أو عطشا أو يهدم عليه بيتا أو يضربه بحجر عظيم
 أو بخشبة عظيمة محددة أو غير محددة وبذلك قال محمد وأبو يوسف مع قول أبي حنيفة أنها تجزى
 القصاص بالقتل بالنار أو الحديد أو الخشبة المحددة أو الحجر المحدد فاما إذا غرقه في ماء أو قتل بحجر
 أو خشبة غير محددة فإنه لا قود فالأول مشدد والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
 ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن في عهد الخطأ الدية إلا أن الشافعي قال أن كثر الضرب حتى طأ
 فعلية القود مع قول مالك بوجوب القود في ذلك أي في عهد الخطأ بأن يتعد الفعل ويخفى في القصد
 أو يضرب بسوط لا يقتل مثله غالبا أو يكره أو يلطمه لطما بليغا فالأول مخفف بالدية
 والثاني مشدد بالقصاص فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ولكل من القولين دليل عند القائل
 به من السنة ومن ذلك قول أبي حنيفة لو أكره رجل رجلا على قتل آخر قتل المكره دون المباشر
 مع قول مالك وأحمد يقتل المباشر مع قول الشافعي يقتل المكره بكسر الراء قول واحد فاما
 المكره بفتح الراء ففيه قولان له الراجح منهما أن عليهما جميعا القصاص فان كافأه أحدهما
 فقط فالقصاص عليه فالأول مشدد على المكره بكسر الراء دون المباشر والثاني عكسه والثالث
 مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك أنه يشترط في المكره أن يكون
 سلطانا أو سيدا مع عبده أو منتظما فيقاد منهم جميعا إلا أن يكون العبد أعجميا
 جاهلا بخريره ذلك فلا يجب عليه القود مع قول الأئمة الباقيين أنه يصح أكرهه من كل يد غداية
 فالأول مخفف على غير من ذكره والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ويصح حمل
 قول الأول على حال أهل الجاه من الأمراء الذين لا ينفقون إلا من السلطان وحمل الثاني على
 حال اتحاد الناس الذين لا جاه لهم بوجه ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أن لو أمسك

رجل جلا فقتله آخر فالقود على القاتل دون المسك ولكن على المسك التعزير مع قول مالك
 ان المسك والقاتل شريكان في القتل فيجب عليهما القود اذا كان القاتل لا يمكنه قتله الا بالامساك
 وكان المقتول لا يقدر على الهرب بعد الامساك ومع قول احمد في احدي روايته يقتل للقاسم
 يجبس المسك حتى يموت ومع قوله في الرواية الاخرى انها يقتل ان على الاطلاق فالاول مشدد
 على القاتل دون المسك والثاني مشدد عليهما بالشروط الذي ذكره والثالث مشدد ايضا فرجع الامر
 الى مرتبتي الميزان لتوجيه الاقوال الثلاثة ظاهرة لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول ابى حنيفة
 ومالك في احدي روايتيه والشافعي في ارجح قوليه ان الواجب بالقتل العمد معين وهو
 القود ومع قول مالك في الرواية الاخرى والشافعي في القول الاخر واحمد في احدي روايتيه
 ان الواجب التحذير بين الدية والقود وقائمة الخلاف في هذه المسئلة انه اذا عفا مطلقا سقطت
 الدية فالاول مشدد بتعين القود والثاني فيه تخفيف بالتحذير بينه وبين الدية فرجع الامر
 الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك في احدي روايتيه ان الولي اذا عفا عن
 القصاص عاد الى الدية بنذر مريض الجاني وليس له العديل الى المال الا برضى الجاني مع قول الشافعي
 واحمد ان له ذلك مطلقا فالاول فيه تشديد على الولي والثاني فيه تخفيف عليه فرجع الامر
 الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الاشعة الثلاثة انه اذا عفت المرأة سقطت القود ومع قول مالك
 في احدي روايتيه انه لا مدخل للنساء في الدم ومع قوله في رواية اخرى للنساء مدخل في الدم كالرجال
 اذا لم يكن في درجتهن عصبة ومعنى ان كل مدخل في درجتهن القود والدية معا وقيل
 في القود دون العفد وقيل في العفد دون القود فالاول مخفف على الجاني والثاني فيه تشديد
 عليه والثالث كذلك بالشروط الذي ذكر فيه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابى
 حنيفة ومالك ان القصاص لا يبرأ اذا كان المستحق صغيرا او مجنوننا مع قول الشافعي
 واحمد في ظاهر روايتيه انه يؤخر لاجلها حتى يبلغ الصغير ويفيق المجنون فالاول
 مشدد على الجاني مخفف على المستحق والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك
 قول ابى حنيفة ومالك ان للابن يستوفى لولده الصغير سواء كان شريكه ام لا وسواء كان في
 النفس ام في الطرف مع قول الشافعي واحمد في ظاهر روايتيه انه ليس له ان يستوفيه له
 فالاول فيه تشديد على الجاني والثاني فيه تخفيف عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك اذا قتل الواحد جماعة فليس عليه الا القود ولا يجب عليه شيء اخر
 بعده مع قول الشافعي انه ان قتل واحد بعد واحد قتل بالاول وللباقين الديات وان قتلهم
 في حالة واحدة افرع بين اولياء المقتولين فمن خرجت فرعته قتل به وللباقين الديات مع قول
 احمد اذا قتل واحد جماعة فحضر اولياء وطلبوا القصاص قتل بجماعتهم ولا دية عليه وان طلب
 بعضهم القصاص وبعضهم الدية قتل لمن طلب القصاص وجبت الدية لمن طلبها وان طلبوا الدية
 كان لكل واحد الدية كاملة فالاول فيه تخفيف على الجاني والثاني فيه تشديد عليه والثالث
 مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة اذا جنى رجل على رجل

نقطع يده اليمنى ثم على آخر فقطع يده اليمنى وطلبنا منه القصاص قطع يده لها وأخذ منه دية
 أخرى لها مع قول مالك أنه تقطع يمينه بهما ولا دية عليه ومع قول الشافعي يقطع يمينه للأول
 وبغير الدية للثاني وإن كان قطع يده بهما دفعة واحدة أفرغ بينهما عند الشافعي كما في النفس
 وكذا إذا اشتبه الأمر مع قول أبي حنيفة أنهما ان طلب القصاص قطع لها ولا دية وإن طلب
 أحدهما للقصاص وأخذها الدية قطع لمن طلب القصاص وأخذت الدية للأول فالأول مشد
 والثاني فيه تخفيف والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
 حنيفة ومالك أنه لو قتل متعمدا ثم مات سقط حق ولي الدم من القصاص والدية جميعا مع قول
 الشافعي وإجماع الدية تبقى في تركته ولا ولياء المقتول فالأول مخفف والثاني فيه تشديد
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لا يستوفى القصاص إلا بالسيف
 سواء قتل به أم بغيره مع قول مالك والشافعي أنه يقتل بمثل ما قتل به وهو إحدى الروايتين عن
 أحمد فالأول فيه تخفيف وإحسان للقتل والثاني فيه تشديد لأنه ربما قتل بمثل فرجع الأمر
 إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وإجماع أنه لو قتل خمر الحرم ثم لجأ إليه أو قتل بكفر
 أو زنا أو مردة ثم لجأ إليه لم يقتل في الحرم ولكن يضيق عليه ولا يباح له ولا يشارى حتى يخرج
 منه فيقتل مع قوله مالك والشافعي أنه يقتل في الحرم فالأول فيه تخفيف على الجاني بتأخير
 القصاص عنه مدة والثاني فيه تشديد بعدم التأخير فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ودليل الثاني
 أن الحرم لا يعين عاصيا ولا فاعلا به ودليل الأول أنه يشهد بشدة حرمة الحرم الذي هو حضرة الله
 الخاصة فيكمل هذا على حال الحاكم الذي ظلمت عليه هيبة الله تعالى فانطرت فيها إقامة
 حدوده حرمة له ويجوز الثاني على الحاكم الذي لم تغلب عليه تلك الهيبة أي سرعة إقامة القصاص
 أحمد للفتنة من التأخير والله تعالى أعلم

كتاب الديارات

اتفق الأئمة على أن دية المسلم الحر الذكورة من الإبل في مال قاتل العاقل إذا عدل إلى الدية وعلى
 أن الجرح نصف في كل ما يتأذى فيه القصاص واتفق الأئمة على أنه ليس في هذه الجروح
 الخمسة مقدار شرعي وهي الحارصة والدامية والباضعة والمتلاحة والسحاق ونفسها
 الخمسة معروفة في كتب الفقه وأجمعوا على أن كل واحدة من هذه الخمس حكومة بعد الأهل
 والحكومة أن يقوم المجنى عليه قبل الجناية كأنه كان عبدا ثم يقدر له قيمة بعدها
 فيكون له بقدر النقاد من دينه بخلاف بقية الجروح التي يباينها في مسائل الخلاف
 كالموضحة التي توضع العظم لها شمة التي تقسم العظم وتكسر إلى غيرها وأجمعوا على أن في الموضحة
 نقصان إن كان عمدا وعلى أن في المنقولة وهي التي توضع وتقسّم وتقل العظام خمسة عشر من
 الإبل وعلى أن في المأمومة ثلث الدية وهي التي تنصل إلى جلد الدماغ وكذلك انغقت الإجماع
 على أن في الجائفة ثلث الدية وهي التي تنصل إلى جوف البطن والصلب ونقرة الحمر والجنب
 والمخصرة واتفقوا على أن العين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن وعلى أن

في العينين الدية كاملة وفي الأنف اذا جرد الدية وفي اللسان الدية وفي الشفتين الدية وفي
 مجموع الاسنان الدية وهي اثنان وثلثون سنا وعلى ان في كل من خمسة ابعرة وفي اللحيين الدية
 وفي اللحي الواحدة ان بقيت الاخرى نصف الدية واستشكل المتولى من الشافعية وجوب الدية
 في اللحيين وقال لم يرد في ذلك خبر صحيح والقياس لا يقتضيه لانه من العظام الداخلة كان ترقوة
 والصنم وعلى ان في الاجفان الاربعة الدية في كل واحد ربع الدية الا ما نقل عن مالك بان فيها حكومة
 واجمعوا على ان في كل يد نصف الدية ولكن لا امر في الرجلين وكذلك اجمعوا على ان في اللسان الدية
 وفي الذكرك الدية وفي ذهاب العقل الدية وفي ذهاب السمع الدية واجمعوا على ان دية
 المرأة الحرة المسلمة في نفسها على النصف من دية الرجل المسلم واتفق الاثمة على ان الدية
 في قتل الخطا على عاقلة المجاني وعلى انها تجب عليه مؤجلة في ثلث سنين هذا ما وجدته في هذا
 الباب من مسائل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان دية
 المسلم الحر الذكرك حالة مع قول ابي حنيفة انها مؤجلة ثلاث سنين فالاول مشدد والثاني مخفف
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول تعظيم حرية المسلم المجنى عليه ووجه الثاني تعظيم حرمة
 المجاني فان المجنى عليه قد نفذت فيه الاقدار عند انتهاء اجله والمجاني ترجى ثوبته والعفو عنه
 اذا جلت الدية ثلاث سنين ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان دية شبه العمد مثل دية العمد
 المحض في كونها مثلثة مع قول مالك في احدي روايتيه انها الخمسة فالاول فيه تشديد بالثلاثية
 والثاني فيه تخفيف بالتخصيس فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد
 ان دية المخطأ خمسة عشر ذعة وعشرون حقة وعشرون بنت لبون وعشرون ابن
 مخاض وعشرون بنت مخاض وبذلك قال مالك والشافعي الا انه اجعل مكان ابن مخاض ابن
 لبون فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
 ابي حنيفة واحمد انه يجوز اخذ الدنانير والدرهم في الديات مع وجود الابل مع قول الشافعي
 انه لا يجوز العدول عن الابل اذا وجدت الا بالتراضي فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر لا يخفى على الفطن لان المقصود بالدية تعظيم حرمة ذلك
 المجنى عليه فاذا وجد الابل كانت هي المقترمة والافقيمتها يحصل بها الردع وتعظيم حرمة ذلك
 المجنى عليه واما اقررها الشارع بالابل لكونها كانت اكثر اموالهم كما هو مشهور في كتب الفقه وكان
 مالك يقول الابل اصل في الديات فان فقدت او شح اولياء المجاني عدل الى الف دينار او اثني عشر ألف
 درهم ومبلغ الدية عند ابي حنيفة عشرة آلاف درهم وعند الثلاثة اثنا عشر ألف درهم
 ومن ذلك قول ابي حنيفة ان الدية لا تغلظ بالقتل في الحرم ولا بالقتل وهو حر بالجم والعمرة
 ولا هو في شهر حرام ولا بقتل ذي رحم مع قول مالك ان الدية تغلظ في قتل الرجل ولده فقط وصفة
 التغلظ في كل مذهب مذكورة في كتب الفقه ومع قول الشافعي انها تغلظ في الحرم وفي الحرم
 وفي الاشهر الحرم فالاول معظم حرمة المسلم على الحرم فانه اعظم عند الله من الكعبة كما ورد
 والثاني معظم للولد دبا مع الله تعالى حين نهي عنه بقوله ولا تقتلوا اولادكم بقوله

ولا يقتلن ولا دهن والثالث كالاول فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة
الاربعة في الدين الدية مع قول مالك في رواية له ان فيها حكومة فالاول مشدد والثاني
مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الاربعة ان في العين القائمة التي لا
يصحها وليد الشلاء والذكور الشلاء وذكر النخعي لسان الاخيرس والا صيغ الرائدة والسن الزائد
او السواء حكومة مع قول الشافعي واحمد في اظهر قوليه ان في المذكرة كراهة كلها للدية قال
احمد في كل ضلع بعير وفي الذئبة بعير وفي كل من الذراع والساعد والفخذ بعيران وقال الائمة
الثلاثة في ذلك حكومة فالاول من المسئلة الاولى مخفف والثاني مشدد كما ان الاول من المسئلة
الثانية مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة
والشافعي في احد قوليه انه لو ضرب به فادخله فذهب عقله فعليه دية للعقل ويدخل فيه ارش
الموضحة مع قول مالك واحمد والشافعي في ارجح قوليه ان عليا لذهب العقل بية كاملة وعليه ارش
الموضحة فالاول بية تخفيف بدخول ارش الموضحة في الدية والثاني فيه تشديد بعدم
ارسال الارش المذكور فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة واحمد انه لو
قلم سن من قدامه فلا يجب عليه ضمان مع قول مالك والشافعي في اصح قوليه انه يجب الضمان
فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة لوقطع
لسان صبي لم يبلغ حد النطق ففيه حكومة مع قول الائمة الثلاثة ان فيه دية كاملة فالاول
فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك واحمد انه لو قلم
عين احد الزمديه كاملة مع قول ابى حنيفة والشافعي انه يلزمه نصف دية فالاول مشدد والثاني
فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة واحمد لو ضرب رجل رجلا
فاذهب شعر لحمة فلم تثبت اذهب شعر رأسه او شعر حاجبيه او هدا بعينه فلم يعد ففي ذلك
الدية مع قول مالك والشافعي ان فيه حكومة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة لوطي ذرجته فافضاها وليس مثلها يوطأ فلا ضمان
عليه مع قول الشافعي مالك في احك روايته ان عليه دية ومع قول مالك في اشهر روايته ان
في ذلك حكومة فالاول مخفف لتولد ذلك من ما ذور فيه في الجملة والثاني مشدد والثالث فيه
تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة ان دية اليهودي والنصراني كدية
المسلم سواء في العمد والخطأ من غير فرق مع قول مالك انها على النصف من دية المسلم في العمد
والخطأ من غير فرق ومع قول الشافعي انها الثلث دية المسلم في العمد والخطأ من غير فرق ومع قول
احمد ان كان للنصراني او اليهودي عمد وقتله مسلم عدا فدية تكدية للمسلم فان قتله خطأ فنصف
دية المسلم واختارها الحنفية وفي رواية له انها نصف دية المسلم فالاول مشدد لظاهر قوله تعالى
وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس والعين بالعين الى اخر النسق فان الله تعالى لم يستعمل بابية
اخرى في شريعتنا لاسيما وصاحبه لا يقول يجوز نسلك ان بالسنة والثاني فيه تشديد والثالث
فيه تخفيف على الجاني والرابع مفصل في احد شقيه تشديد لظاهر المتقدم فرجع الامر الى مرتبة

الميزان ومن ذلك قول مالك اذا اضطرم الفارسان الحزان فماتا فعلى عاقلة كل واحد منهما دية
 دية والاخر كاملة مع قول احمد في احري رايتيه ان على عاقلة كل واحد منهما نصف دية
 الاخر وبه قال الشافعي ولم يجد للامام ابي حنيفة في ذلك قولاً قال الثلاثة وفي تركة كل واحد
 منهما نصف قيمة دية الاخر فالاول مشدد والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ومن ذلك قول ابي حنيفة ان الجاني يدخل مع العاقلة فيؤذي معهم ويلزمه ما يلزم احدهم وبه
 قال ابن القاسم من اصحاب مالك مع قول غيرهما ان الجاني لا يدخل مع العاقلة ومع قول الشافعي
 ان اتسعت العاقلة الى الدية لم يلزم الجاني شيء وان لم تنقسم لزمه ومع قول احمد انه لا يلزم شيء
 سواء اتسعت العاقلة ام لم تنقسم وعلى هذا اذا لم تنقسم العاقلة لتحمل جميع الدية انتقل ذلك الى
 بيت المال فالاول فيه تشديد على الجاني والثاني مخفف والثالث مفصل فاحد شقي التفصيل
 فيه تخفيف والرابع مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الجاني في الاصل
 اولى بالفراصة من عاقلة لكونه هو الجاني ووجه الثاني ان العاقلة هي سبب تجزئه على الجناية
 ولولا اعتقادهم فيه لم ينقسم لاهل المجنى عليه لما تجرأ على الجناية ووجه الثالث رجوع
 ذلك الى نظر الامام في ردع العاقلة وزجرها فان رأى شدة عتوها وشدة قوتها حملها الدية كاملة
 لتصير تمسك عليهم تعقل عن الجناية خوفاً من ان يغرمها الامام الدية كاملة وان رأى ضعفها
 عن تحمل الدية وعدم عتوها وتجرؤها انشأ الجاني معهم في الدية ووجه الرابع ان العاقلة هي سبب
 تجزئه على الجناية كما قلنا في توجيهه قول ابي حنيفة وايضاح ذلك ان الجاني من قسم السفهاء
 عادة وتقريب المال عنه لا يردعه طهوانه عليه فكانت الدية كاملة على العاقلة لتمسك
 على يده ولولا ما ورد من كون الدية على العاقلة لكانت الدية لا تعتدى الجاني قياساً على بقية قواعد
 الشريعة ومن ذلك قول ابي حنيفة اذا كان الجاني من اهل الديوان فديوانه عاقلة
 ويقدر من على العصبية في التعمل فان عدواً فحينئذ تحمل العصبية وكذا عاقلة السوقى اهل سوقه
 ثم قرأته فان عجزوا فاهل محلتهم فان لم تنقسم فاهل بلدتهم وان كان الجاني من اهل القرى لم ينقسم
 فالمصر التي تلي تلك القرى من سوادهم مع قول مالك والشافعي واحداً يدخلهم في الدية الا اذا كانوا
 اقارب الجاني فالاول مشدد على اهل ديوانه واهل سوقه واهل محلتهم واهل بلده وعلى اهل المصد
 التي تلي تلك القرية التي فيها سكن الجاني والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 الاول ان اهل الديوان ومن عطف عليهم بسوهم ما يسوء الجاني غالباً وليسرهم ما يسره
 فكانوا كالعصبية في الحماية ووجه الثاني ضعف اهل ديوانه ومن بعدهم عن حماية العصبية و
 العاقلة فلا يخفى عليهم وسمياتي في باب قسم الفع والغنيمة ان المراد باهل الديوان هم كل من
 اثبت اسمه في ديوان الجند من المقاتلة ومن ذلك قول ابي حنيفة انه يسوى بين العاقلة فيؤخذ
 من ثلاثة دراهم الى اربعة وانه ليس فيما تحمله العاقلة من الدية تقدير ولا هو على قدر المظاقة
 والاجتهاد مع قول مالك واحداً ليس هو بمقدر وإنما ذلك بحسب ما يسهل ويكسر ومع قول الشافعي
 انه يتقدر فيوضع على الفع نصف دينار وعلى متوسط الحال ربع دينار ولا يفيض عن ذلك

فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث فيه تشديد من حيث التقدير فرجع الأمر إلى مرتبة
الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد والشافعي في أحرك قوليه إن الغائب والمحاضر من
العاقلة سواء في محل الدية مع قول مالك إن الغائب لا يتحمل مع المحاضر شيئا إذا كان الغائب من العاقلة
في إقليم آخر سوى الإقليم الذي فيه ببقية العاقلة ويضم إليهم أقرب القبائل ممن هو مجاور ومن
معهم فالأول مشدد والثاني مخفف بالشرط المذكور فيه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن
ذلك قول أبي حنيفة أنه إذا مال حائط الإنسان إلى الطريق أو ملك غيره ثم دق على شخص
فقتله فإن كان طوبى بالنقض فلم يفعل مع التمكن ضمن ما تلف بسببه وإلا فلا
مع قول مالك وأحمد في أحرك رواية أنه عليه الضمان إن لم ينقضه زائد مالك بشرط أن يشهد
عليه بالامتناع من التقصص مع القدرة عليه ومع قول مالك في الرواية الأخرى أنه إن بلغ الخوف
إلى حد لا يؤمن به إلا أن لا يضمن ما تلفه سواء تقدم طلب أم لا وسواء شهد أم لا ومع قول أحمد في
الرواية الأخرى وأصحاب الشافعي في أصح الوجهين أنه لا يضمن فالأول مفصل والثاني فيه تشديد
ولذلك تخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وترجيح الأقوال ظاهر ومن ذلك قول أبي حنيفة لو
صاح إنسان على صبي أو معتوه وهما على سطح أو حائط فوقع فمات أو ذهب عقل لصبي
أو عقل بالمر فسقط أو بعث الإمام إلى امرأة يستدعيها إلى مجلس الحكم فاجهضت جنينها
فرما أو نزل عقلها فلا ضمان في شيء من ذلك جملة واحدة مع قول الشافعي أن على العاقلة الدية
في ذلك كله إلا في حق البالغ المساقط فإنه لا ضمان على العاقلة فيه ومع قول أحمد إن الدية
في ذلك كله على العاقلة وعلى الإمام في حق المستدعاة ومع قول مالك الدية
في ذلك كله على العاقلة ما عدا المرأة فإنه لا دية فيها على أحد فالأول مخفف والثاني والرابع فيها
تشديد والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم المباشرة ووجه الثاني وما
بعده التعزيم بالسبب ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه لو ضرب بطن امرأة فالقت
جنينا ميتا ثم ماتت فلا ضمان عليه لأجل الجنين وعلى الذي ضربها دية كاملة مع قول
الشافعي وأحمد في ذلك دية كاملة للجنين فالأول مخفف في ضمان الجنين مشدد في دية
أمه والثاني مشدد في ضمان الجنين فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
أنه لو حفر بئرا في فناء داره ضمن ما هلك فيها مع قول مالك أنه لا ضمان عليه فالأول مشدد
والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول والثاني ظاهر ومن ذلك قول
أبي حنيفة أنه لو بسط بأسرية في المسجد أو حفر بئرا المصلحته أو علق فيه قنديلا فقطب
بذلك إنسان فإن لم ياذن له الجيران في ذلك ضمن مع قول أحمد في ظاهر روايته والشافعي
في أحد قوليه أنه لا ضمان بخلاف ما لو بسط فيه الحصاة ولحق بذلك إنسان فإنه لا ضمان عليه
بخلاف الأول فيه تشديد بالشرط المذكور فيه والثاني مع أحد شقي التفصيل مخفف فرجع
الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أنه إذا لم ياذن له الجيران فما كان له الحفر ولا البسط
تقدما لحق الجيران المعينين على حقوق غير الجيران المبهمين ووجه الثاني كونه قصد بما فعله

الختية بالاصالة فليس عليه ضمان ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي انه لو ترك في داره
كلبا عقورا ودخل في داره انسان وقد علم ان ثم كلبا عقورا فقوله فلا ضمان عليه مطلقا
قول مالك ان عليه الضمان لكن بشرط ان يكون صاحبه لا يعلم انه عقور ومع قول احمد في اظهر
روايته انه لا ضمان عليه فالاول والثالث مخفف والثاني فيه تشديد بالشروط المذكورة فرفع
الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال الثلاثة ظاهرا وبصريح حل الضمان على خال اهل
الورع وكمال اهل الشفقة على المسلمين والثاني على من كان دون ذلك في الفرع والشفقة والمجد
لله رب العالمين

باب القسامة

اتفق الائمة على ان القسامة مشروعة اذا وجد قاتل ولم يعلم قاتله هذا ما وجدته في الباب من
مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول ابي حنيفة ان السبب الموجب للقسامة
وجود قاتل في موضع هو في حفظ قوم وحمايةهم كالحملة والدرد ومسجد الحلة والقرية والقتيل
الذي تشرع فيه القسامة تسلم لميت به اثر جراحة او ضرب او خنق فان كان الدم يخرج من انفه
او دبره فليس بقتيل بخلاف ما لو خرج الدم من اذنه او عينه فهو قاتل تشرع فيه القسامة مع قول
مالك ان السبب المعتبر في القسامة ان يقول المقتول دمي عند فلان عدا ويكن المقتول
بالغا مسلما حرا سواء كان فاسقا او عدلا ذكرا وانثى ويقوم لا ولياء المقتول شاهد واحد
واختلف اصحابه في اشتراط عدالة الشاهد وذكره في فشرطها ابن القاسم واكتفى اشهره
بالفاسق والمرأة ومن الاسباب الموجبة للقسامة عند مالك من غير خلاف عنه ان يوجد المقتول
في مكان واحد خال من الناس على راسه رجل معه سلاح مخضب بالدماء ومع قول الشافعي
السبب الموجب للقسامة اللوث وهو عنده قرينة تصدق المدعى بان يرى قاتل في محلة او قرية
صغيرة بينهم وبينه عداوة او تفريق جمع عن قاتل وان لم يكن بينهم وبينه عداوة وشهادة العبد
عنده لوث وكذا عبيد او نساء او صبيان او فسقة او كفار على الراجح من مذهبه لا امرأة واحدة
ومن اقسام اللوث عند الجمهور السنة الخاص والعام بان فلانا قتل فلانا ومن اللوث وجود تلطيخ بالدم
او بسلام عند المقتيل ومن اللوث ايضا ان يزدحم الناس بموضع او في باب فيوجد بينهم قاتل و
كذا لو قاتل صبيان والتم الحرب بينهم وانكشفوا عن قاتل فهو لوث في حق الصفة الاخر ومع قول
احمد لا يحكم بالقسامة الا ان يكون بين المقتول وبين المدعى عليه لوث واختلفت الرواية عنه
في اللوث فرى عنه العداوة الظاهرة في حق الصفة الاخر والعصبة خاصة كما بين القبايل
من المطالبة بالدماء وكما بين اهل البغي واهل العدل وهذا قول عامة اصحابه واما دعوى المقتول
ان فلانا قتلني فلا يكون لوثا الا عند مالك فاذا وجد مقتضى القسامة عند كل واحد من هؤلاء
الائمة حلف المدعى على قاتله حسين يمينا واستحقق ادمه اذا كان القتل عمدا عند مالك واحدا ما
عند الشافعي والمجديد من مذهبه انهم يستحقون ادية مغلظة انتهى كلام الائمة في بيان السبب الموجب
للقسامة فتأمل فيه تجد بعضهم يشدد في الاخذ بدم المقتول وبعضهم يخفف في الاخذ بدمه ويكتفي

بالدية اخذ بالاحتيال لعدم المتهم بالقتل لا يخرجون عن ذلك فان الذي ما رقد انفق عليه وقضوا كتب عليه والحى برجله الخ والمساعدة على قيام شعائر الدين فمن اشترط العدة لم تذكروا في المشاهد فقد راعى حق الحى وحرمة موطن لم يشترط ذلك فقد راعى حق الميت وحرمة موطنه والله اعلم ومن ذلك قول الشافعى مالك واحد انه يبدل ايمان المدعى للقسامة لا بايمان المدعى عليهم فان نكل المدعى ولا بينة حلف المدعى عليه خمسين يميناً ويرى مع قول ابي حنيفة انه لا يشرع اليمين في القسامة الا على المدعى عليهم فاذا لم يعينوا اشخصا بعينه يدعون اليه حلف من المدعى عليهم خمسون رجلاً خمسين يميناً من يجازهم المدعى فيحلفون بالله فائتلفوا ولا علمنا له قائلان لم يكونوا خمسين كرث اليمين فان نكلت الايمان وجبت الدية على عائلة اهل الحلة ويلزم المدعى عليه اليمين بالله عز وجل انه ما قتل ويدرا فالاول فيه تخفيف من عدم تخصيص القسامة بالمدعى عليهم والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه البداء بايمان المدعى للقسامة ظاهرة لانهم هم الذين يطلبون اخذ النثار ووجه كون اليمين لا شرع الا على المدعى عليهم كونهم المتهمين بالقتل فيحلفون لتبديلتهم ومن ذلك قول مالك واحد والشافعى في شهر القولين ان الاولياء اذا كانوا جماعة قسمت الايمان بينهم بالحساب على حسب الارث مع قول ابي حنيفة ان الايمان تكرر عليهم بالادارة بعد ان يبدل احدهم بالقرعة فالاول فيه تخفيف على الاولياء والثاني فيه تشديد عليهم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه القولين لا يخفى على اللفظ ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان القسامة تثبت في العبيد مع قول مالك في احدي روايتيه انها لا تثبت فيهم فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول حرمة الادنى المسلم من حيث هي ووجه الثاني ان حرمة العبيد تنقص عن مثل ذلك لا لما قصه بالاموال في كون السيد يبيعهم وشراؤهم كيف شاء بخلاف الاحرار فان الشارع نهي عن بيعهم الحرة واكل شمنه بياناً لتعظيم حرمة عند الله تعالى ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمدان ايمان النساء لا تسمع في القسامة مطلقاً الا في عمد ولا في خطأ مع قول الشافعى تسمع مطلقاً في العمد والخطا وانهن في القسامة كالرجال ومع قول مالك ان انما نهن تسمع في الخطا دون العمد فالاول مخفف على النساء مشدد على التهموم والثاني عكسه والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه الاقوال ظاهر والله سبحانه وتعالى اعلم

باب كفارة القتل

اتفق الاثمة على وجوب الكفارة في قتل الخطا اذ لم يكن المقتول ذمياً ولا عبداً وعلى ان كفارة قتل الخطا عتق رقبة مؤمنة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين وتقدم قول ابي حنيفة لا يشترط الايمان في كفارة الظهار وغيره لعدم حمله المطلق على المقيد هذا ما وجله من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الاثمة الثلاثة تجزئ الكفارة في قتل الذمي على الاطلاق وفي قتل العبد المسلم على المشهور مع قول مالك لا تجزئ كفارة في قتل الذمي فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول

العمل بروحية رسول الله صلى الله عليه وسلم على الذمى في تزعم من ظلمه بأن يكون صلى الله عليه وسلم حججه يوم القيمة في محرقه من ظلم ذميا كنت حججه يوم القيمة انتهى فاذا كان هذا فيمن ظلمه ولو باخذ درهم او بكلمة في عرضه مثلاً فكيف بمن قتله بغير حق وأما وجوب الكفارة في قتل العبد المسلم فلذخرها في وصيته صلى الله عليه وسلم في حال اختضاره بقوله الصلوة وما ملكت أيمانكم وقد ورد أن الوصية على الأرقاء من أواخر ما تكلم به رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محتضر فصار يقول ذلك بتكلف لا يكاد لسانه يبينه كما ورد ومن وصى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الوصية وهو صلى الله عليه وسلم محتضر وجب احترامه كل الاحترام ومن جملة احترامه وجوب الكفارة في قتله ووجه الثاني في قتل الذمى حل وصية رسول الله صلى الله عليه وسلم على أهل الذمة على فعل أمور مخصوصة كإخراجه بغير حق وكإلوائه بدمه بغير الكفارة كتكفيره ودفنه إذا مات ونحو ذلك دون وجوب الكفارة فإنه مرق الدم في الجملة من حيث كفره بالله وتكذيبه لرسول الله صلى الله عليه وسلم ومن ذلك قول الجاحقة حنيفة ومالك وأحمد في إحدى روايتيه لا تجب الكفارة في قتل العبد مع قول الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى أنها تجب فالأول محقق والثاني مشدّد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن المشاعر شديدة في أمر القاتل عمدًا بالقتل والدية إذا عفا الأولياء عن قتله إلى الدية فلا يزداد على ذلك ووجه الثاني أن العامل غلطاً من قتله خطأ فدان الكفارة به اليق من كان قتله خطأ ويكون قوله من قال لا تجب الكفارة على الغالب من عدم تعدد القتل كما قالوا في سجد السم هو أنه ليس بالسجد لمن ترك ذلك البعض عمدًا ولو أوقطهم باب سجد السم هو أنها جري على الغالب فلكل مجتهد مدرك ومفهوم ومن ذلك قول الشافعي وأحمد يجب الكفارة على الكافر إذا قتل مسلماً خطأ مع قول أبي حنيفة ومالك أنه لا تجب عليه كفارة فالأول مشدّد على الكافر من حيث تغريم الكفارة والثاني مخفف عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول التعليق على الكافر كما اشترى إليه بالتغريم من حيث عدم تحفظه في حق المسلم ووجه الثاني أن الكفارة طهرة للقاتل دافعة عنه وقوع العذاب به والكافر ليس بأهل لذلك لأنه لا يظهر إلا بحرقة بالنار يوم القيمة تكليف يظهر بالكفارة وقد سمعت شيخنا شمس الإسلام ذكر ما رحمه الله تعالى يقول حيث وردت الكفارة فلا بد أن تكون بسبب ذنب وقع العبد فيه فتكون الكفارة كالترس المانع من وقوع الأذى بالعبد كما ورد فيمن زنى إن إيمانه يرتفع فيصير على إزائي كالظلة فيمتنع من وقوع العذاب به وكانت هذا من جملة أخذ الإيمان بيد صاحبه إذا وقع في محذور انتهى ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه تجب الكفارة على الصبي والمجنون إذا قتل مع قول أبي حنيفة أنه لا تجب عليه كفارة فالأول مشدّد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول نسبتها إلى قلة التحفظ في الجملة فلوحلف الولي الصبي من القتل أو ضبط المجنون بالقيود والغل لما كان قادرًا على قتل أحد عادة مع كون المجنون ربما تعاطى أسباب الجنون بأكله طعاماً لا يناسب مزاجه مثلاً فكان تغريم الكفارة

من باب المؤاخذة بالسبب عند من يقول به من الأئمة سمعت سيدي عبد القادر الدمشقي رحمه الله تعالى يقول إذا قتل المجذوب أحدا لم يقتل به كالمجنون بل أولى لأن المجذوب لم يتسبب في جرده بل جرده الله بالأقدار الإلهية إلى حضرة الحق تعالى بعنف لشدة تنفقه بما كان فيه من المعاصي والغفلات وأما المجنون فربما تعاطى السبب باستعماله طعاما لا يناسب فراحه فزال به عقله انتهى ووجه قول أبي حنيفة أنه لا يجب على الصبي والمجنون كفارة خروج المجنون عن التكليف وعدم بلوغ الصبي من التكليف فلم يؤخذ بفعله ما سمعت سيدي عليا الخا أص رحمه الله تعالى يقول ما خرج أحد عن قاعدة الشرع والتكليف ولو صبيا ومجنونا فإن أفعالهما من قسم المباح وهو أحد الأحكام الخمسة انتهى ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في أصح قوليه واحد في إحدى لو أتيته أنه لا يجزئ الإطعام في كفارة قتل الخطأ مع قول الشافعي وأحمد في الرايتين الآخرين عنهما أنه يجزئ فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول النظر إلى عظم حرمة المؤمن فحضر الكفارة بما هو على قيمة غالباً من الإطعام ووجه الثاني القياس على الكفارة في بقية الأبواب ولكن الشارع لم يتعرض لمنع الإطعام من ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أنه يجب الكفارة على المقاتل بالسبب كمن قعدى بحرف بئر ونصب سكين ووضع حجر في الطريق مع قول أبي حنيفة أنها لا تجب مطلقاً وإن كانوا قد اجمعوا على وجوب الدية في ذلك فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الحاق السبب بالمباشرة ووجه الثاني عدم المحاق به والله تعالى أعلم

كتاب حكم السحر والساحر

اجتمع الأئمة على تحريم السحر فهو عزائم ورفق وعقد تؤثر في الأبدان والنفوس والقلوب فيمرض ويقتل ويفرق بين المرم ووجه قال مام الحرمين ولا يظهر السحر إلا على يد فاسق كما لا تظهر الكرامة إلا على يد ذي فضل وذلك يستفاد من إجماع الأمة وقال مالك السحر زندقة وإذا قال رجل أنا حسن السحر قتل ولم يقبل بؤيته وقال الثوري أتيان الكاهن وتعلم الكهانة والتنجيم والضرب بالرمل والشعر وتعليمها حرام بالنص الصريح وقال ابن قدامة الحنبلي حكم الكاهن والضرب بالرمل عند أحمد أن يجلسا حتى يموتا أو يقتلا قال وأما الذي يعزم على المصروع ويؤزم أنه يجمع الجن وأنهم يطيعون فذكره أصحابنا في السحرة وروى ابن أحمد توقف فيهما وقال وسئل سعيد بن المسيب عن الرجل يرجع عنده من يداويه فقال إنما هي الله عما يضر ولم يئمه عما ينفع إن استطعت أن تنفع أخاك فافعل وهذا يدل على أن فاعل ذلك لا يكفر ولا يقتل انتهى واختلف الأئمة فيما بينهم في تعلم السحر ويعمله هل يكفر به ذلك فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد يكفر بذلك ومن أصحاب أبي حنيفة من قال إن تعلمه ليحتمل أنه يكفر وإن تعلمه معتقداً جوازاً أو معتقداً أنه ينفعه كفر وإن اعتقد أن الشياطين تغفل للسحر ما يشاء فهو كافر وقال الشافعي من تعلم السحر قلنا له صف لنا سحره أن وصف ما يوجب الكفر مغل ما اعتقده أهل بابل من التقرب إلى الكواكب السبعة وأنهم قل ما يلتبس منها فهو كافر وإن وصف ما لا يوجب الكفر فلا يكفر إلا أن اعتقد أباحه السحر

وهل للسحر حقيقة قال الأئمة الثلاثة نعم وقال ابو حنيفة لا حقيقة له ولا تأثيره في الجسم وقال ابو جعفر لا ستراباذي من الشافعية هذا ما وجدته عن الأئمة في هذا الباب من مسائل الإجماع من كلامهم في هذا السحر حقيقة وأما حكم الساحر فقال مالك وأحمد أنه يقتل بمجرد تعمله واستعماله فإذا قتل سحره قتل عند الأئمة الثلاثة وقال ابو حنيفة لا يقتل بمجرد قتله بسحره وإنما يقتل إذا تذكر ذلك منه وروى عنه أنه قال لا يقتل حتى يقر أنه قتل انسانا بعينه فالأول الذي هو قول مالك وأحمد مشدد وكذلك قول الثلاثة أنه يقتل إذا قتل بسحره والثاني الذي هو قول ابو حنيفة فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه القولين مرجع لاجتهاد المجتهدين فان أدى اجتهاده إلى قتل الساحر بمجرد تعمله السحر واستعماله قتله ولا تركه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الساحر يقتل حدا مع قول الشافعي أنه يقتل قصاصا فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول قول الأئمة ان المذهب في السحر حق الله ووجه الثاني ان المذهب فيه حق الخلق فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابو حنيفة في المشهور عنه ومالك وأحمد في أظهر روايته لا تقبل توبة الساحر ولا تشمم بل يقتل كالزنديق مع قول الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى أنه تقبل توبته فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول قول بعض الأئمة ان السحر لا يصح إلا من كافران الأمر ما راعى تقيته على القتل قد أخذ أكابرهم يهودهم أهل الأقباط ساحرا إلا ان خرج من دين الإسلام ويؤيد ذلك ما قصه الله تعالى عن هارون وما روت أهل الأقباط ان أحد السحر حتى يقول له انما نحن فتنة فلا تكفر ووجه القول الثاني أنه ليس السحر بأعظم في الأثر وقد قبل الله تعالى توبته ويصح ان يكون الحكم في القولين مرجعا إلى اجتهاد المجتهدين فان رأى بقاءه أشد ضررا على المسلمين من قتله قتله ولم يقبل توبته ولا قبل توبته وتركه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الساحر من أهل الكتاب لا يقتل مع قول ابو حنيفة أنه يقتل كما يقتل الساحر المسلم فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وحكم ذلك مرجع للإمام الأعظم وإنما يثبت ومن ذلك قول مالك والشافعي ان حكم الساحرة من النساء حكم الساحر من الرجال مع قول ابو حنيفة ان المرأة الساحرة تحبس ولا تقتل فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه القولين مرجع إلى اجتهاد المجتهدين أو رأى الإمام الأعظم أو نائبه والله سبحانه وتعالى أعلم

كتاب الحدود والسبعة المرتبة على الجنائيات

وهي الردة والبغي والزنا والقذف والسرقة وقطع الطريق وشرب الخمر أو علمت ذلك وبالله التوفيق

باب الردة

وهي قطع الإسلام بنية أو قول كفر أو فعل وقد اتفق الأئمة على أن المرتد عن الإسلام وجب قتله وعلى ان قتل الزنديق واجبه هو الذي يسر الكفر يستظاهر بالإسلام وعلى أنه

إذا ارتد أهل بلد قوتلوا وصارت أموالهم غنيمة هذا وجدته من مسائل الاتفاق وأما
 ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الإمام أبي خنيفة أن المرتد يقتل في الحال ولا يتوقف على
 استنابته وإذا استناب لم يمت لم يمت إلا أن طلب الأمهال فيمهل ثلاثاً ومن أصحابه من قال إنه
 يمهل وإن لم يطلب هو الأمهال وقال مالك يجب استنابته وإن ناب في الحال فبذلك توثيقاً لم يمت
 الممهل ثلاثاً لعله يتوب فإن ناب ولا قتل وقال الشافعي في أظهر قوليه يجب استنابته ولا يمهل بل
 يقتل في الحال إذا صرع على رقبته وعن أحمد روايتان أحدهما كما نهب مالك والثانية لا يجب
 الاستناب وأختلفت الروايات عنه في وجوب الأمهال وحكى عن الحسن البصري أن المرتد
 لا يستناب ولا يجب قتله في الحال وقال عطاء أن كان على الإسلام وارتد فإنه لا يستناب ولا
 كفر ثم أسلم ثم ارتد فإنه يستناب وحكى عن الثوري أنه يستناب إذا فُوق إلى خيفة وللشافعي
 مشدد إلا في الأمهال عند أبي خنيفة وقول أصحاب أبي خنيفة فيه تخفيف وقول مالك كذلك من
 حيث الأمهال وجوب الاستناب وكذلك أحد الروايتين عن أحمد وقول الحسن مخفف وقول
 عطاء فيه تفصيل وقول الثوري فيه تخفيف من حيث أنه يستناب أبداً ولا يقتل فرجع الأمر إلى
 مرتبتي الميزان وتوجيه هذه الأقوال كلها ظاهر ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن حكم المرتد
 حكم المرتد من الرجال مع قول الإمام أبي خنيفة أن المرأة تخمس ولا تقتل فالأول مشدد والثاني
 فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول قوله صلى الله عليه وسلم من بدل دينه
 ذاقناه بجعل من شاطئة لذكرك ولا نبي ووجه الثاني جعل من خاصة بالرجل وأيضا فإن المرأة
 لا تظهر في دين الإسلام كبير خل برمتها لا تحارب عن دين الكفر إذا ارتدت بخلاف الرجل ومن ذلك
 قول أبي خنيفة وأحمد في شهر ردايته وهو الظاهر من مذهب مالك أنه تضمرد الصبي المميز
 مع قول الشافعي أنه لا تضمرد الصبي المميز وهي الرواية الأخرى عن أحمد فالأول مشدد على الصبي
 في صحة رقبته والثاني مخفف عنه بعد كصفها فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول
 مراعاة حكم الأمراء كما راعاه الحق تعالى يوم السبت بربكم ووجه الثاني مراعاة حكم
 الأدواح مع الأجسام مع أن ذلك هو مناط التكليف فكل منهما وجه ومن ذلك قول أبي خنيفة
 في أظهر روايته وأصحاب الشافعي في الأصح من خمسة أوجه أن توبة الزنديق تقبل
 مع قول مالك وأحمد في الرواية الأخرى أنه يقتل ولا يستناب فالأول فيه تخفيف
 والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول الحاقه بالكافر الأصلي ووجه
 الثاني عدم الحاقه به لكونه ذاق طعم الإسلام في الجملة ظاهراً بخلاف الكافر المطلق والله تعالى
 أعلم ومن ذلك قول الإمام أبي خنيفة لو ارتد أهل بلد لم تصدأ حرب حتى يجتمع فيها ثلاثة
 شروط ظهور أحكام الكفر وإن لا يبقى فيها مسلم ولا ذمي بالامتنان الأصلي
 وإن تكون عتامة لئلا يسهل الحرب مع قول مالك أن يظهر أحكام الكفر في بلد
 تصدأ حرب وهو مذهب الشافعي وأحمد فالأول فيه تخفيف بالشروط التي ذكرها والثاني
 فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي خنيفة ومالك

انه اذا ارتد اهل بلد لا يجوز ان تعذب ذريتهم التي حدثت منهم بعد الردة ولا يسترقون بل
يجزون على الاسلام الى ان يبلغوا فان لم يسلموا حبسوا وتعذبهم الحاكم بالضرب جزا الى
الاسلام واما ذري ذريهم فيسترقون وقال احمد تسترق ذريهم وذري ذريهم وقال
الشافعي في اصح القولين انهم لا يسترقون فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله تعالى اعلم

باب حكم البغاة

اتفق الاثمة على ان الاثمة فرض وان لا يلد للمسلمين من امام يقيم شعائر الدين وينصف المظلومين
من الظالمين وعلى انه لا يجوز ان يكون للمسلمين في وقت واحد في جميع الدنيا امامان لا متفقان
ولا مفتقران وعلى ان الاثمة من قرئش وانها جائزة في جميع الاحاد قرئش وان للامام ان يستخلف
وانه لا خلاف في جواز ذلك للامام ابى بكر الصديق وعلى ان الامامة لا تتجمل لامرأة ولا كافرد ولا
صبي لم يبلغ ولا مجنون وعلى ان الامام الكامل تجب طاعته في كل ما يارب به مالم يكن
معصية وعلى ان احكام الامام واحكام من ولاه نافذة وعلى انه اذا خرج على امام المسلمين
او عن طاعته طائفة ذات شوكة وان كان لهم تاويل مشتبه ومطاع فيهم فانه يباح للامام
قتالهم حتى يفيتوا الى امر الله تعالى فاذا فاؤا وكف عنهم وعلى ان ما اخذ من البغاة من خراج ارض
او جزية تدعى بيلزم اهل العدل ان يحتسبوه وان ما يتلفه اهل العدل على اهل البغي لا ضمان فيه
هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك والشافعي
واحمد انه لا يجوز ان يتبع مدبرهم ولا ان يدين فف على جرحهم مع قول ابي حنيفة بجواز ذلك
ما دامت الحرب قائمة فاذا انقضت الحرب برد اليهم فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول مالك وابي حنيفة
والشافعي في الجريد الرجم واحمد في احدى رايته ان ما يتلفه اهل البغي على اهل العدل في حال
القتال من نفس ومال لا يضمن مع قول الشافعي في القديرو واحمد في الرواية الاخرى انه
يضمن فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول تأليف اهل البغي
لطاعة الامام العادل بالاحسان اليهم بعدم تضمينهم ما اتلفوه ووجه الثاني طلب اهل العدل
اظهار كلمتهم على اهل البغي لتقوم هيبتهم في قلوبهم فلا يتجرؤوا بعد ذلك على البغي فسلكت
من القولين وجه صحيح والله اعلم

باب الزنا

اتفق الاثمة على ان الزنا فاحشة عظيمة تجب الحد وانه يختلف باختلاف الزنا لان الزنا تارة
يكون بكرا وتارة يكون ثيبا وهو المحصن واتفقوا ايضا على ان من شرط الاحصان الحرية والبلوغ
والعقل وان يكون قد تزوج تزوا صحيحا ودخل بالزوجة وهذه الشروط الخمسة مجتمعة عليها
وانفقوا على ان من كملت فيه شرائط الاحصان ثم زنا بامرأة قد كملت فيها شرائط الاحصان
بان كانت حرة بالغة عاقلة مدخولا في نكاح صحيح وهي مسلمة فهما زنايان محصنان عليهما
الرجم حتى يموتا وعلى ان الهكرين المحررين انما تعلما الجلد كل واحد منهما مائة جلدة

وعلى ان العبد الامعة اذا ضربها لا يكمل حدها وان حد كل واحد منهما خمسون جلدة وانه لا فرق بين الذكرو الانثى منهم وانهما لا يرجان بل يجلدان سواء احصنا ام لم يحصنا خلافا لبعض اهل الظاهر كما سياتي في مسائل الخلاف واتفق الاثمة كلهم على ان البينة التي يثبت بها الزنا ان يشهد اربعة رجال عدل به مع كونهم يعرفون حقيقة الزنا واتفقوا ايضا على تحريم اللواط وانه من الفواحش العظام وانه افحش من الزنا وعلى ان البينة على اللواط لا تكون الا اربعة كشهود الزنا الا باخيه فانه اثبت بها شاهدان واتفقوا على انه اذا عقد على محرم من الرضاع او النسب فالعقد باطل واتفق الاثمة على انه لو استاجر امرأة ليرزى بها تفعل فغيبه المحرم الا ما يحكي عن ابي حنيفة من قوله لا حد عليه واتفقوا على ان شهود الزنا اذا لم يكملوا اربعة فهو قدفة عليهم الحد الا في قول الشافعي وعلى انه لو شهد اثنان انه زنى بها مطاوعة واخران انه زنى بها مكرهة فلا حد على واحد منهما وكذلك اتفقوا على ان الشهادة في القذف والزنا او شرب الخمر تسهم في الحال واتفق الاثمة على انه لا يجوز للرجل وطء جارية زوجته ولو ادنت له في ذلك هذا ما وجدت من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول ابي حنيفة وما لا كان من شروط الاحصاء لا سلام مع قول الشافعي واحمد انه ليس من شروط الاحصاء الاسلام فيجدلن عندهما فالاول مخفف على الذي والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الرجم تطهير الذي ليس من اهل التطهير بل لا يطهر الا بحرقة بالنار ووجه الثاني تخفيف العذاب عليه في الآخرة اذا اُخذ في دار الدنيا من حيث انه عفا طيب بفروع الشريعة لاسيما ان تحاكم الذي ليس بالينا ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك والشافعي واحمد في احدى روايتيه انه لو زنى بكرا ثم تزنى بمحصنا لا يجزم عليه الجلد قبل الرجم وانما الواجب الرجم خاصة مع قول احمد في احدى روايتيه انه يجزم عليه الجلد قبل الرجم فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولعل ذلك مرجع الى اجتماع الامام ويصمحل الاول على من حصل عنده شدة ندم على ما وقع فيه والثاني على من لم يحصل له ندم فيكون ذلك ابلغ في تطهيره ومن ذلك قول الاثمة الاربعة ان الزاني اذا كان مملوكا وقد تزوج ودخل في نكاح صميم لا يرجم مع قول ابي ثور انه يرجم فالاول مخفف عنه والثاني مشدد ووجه الاول نقض المملوك عن دراجة الحر في القدرة على رد شهوته المحرمة عادة فلا يلحق به ووجه الثاني الحاجة به فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان الزانيين الحريين البكرين يجزم في حقهما بين الجلد والتغريب عا كما قال به ابو بكر وعمر وعثمان وعلى رضي الله عنهم وروى قال عطاء وطارس مع قول ابي حنيفة لا يضم النفي الى الجلد وجوب بل التغريب مرجع الى راي الامام فان رأى في التغريب مصلحة غريبها على قدر ما يرى وعن مالك انه يجب تغريب الزاني دون الزانية وهوان ينفي سنة الى غير بلده فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف وقول مالك في الرواية الثانية عنه مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول تقبيح الزنا في عين الزاني ودرجته بغيثته عن المكان الذي حصل له منه

الأذى بالتعديركل امرأة أهل بلده وحارثة ووجه الرواية الثانية لما لك أن المرأة الغالب عليها
جلوسها في قصر بيتها وخبائها أقل من يعرفها حتى يعيها بما وقعت فيه بخلاف الرجل الغالب عليه
مخالطة الناس في الحرف والصنائع والمساجد وغير ذلك فكل من رآه تذكر واقفته وازدراؤه
فيحصل له الأذى ولمن عيده الأثم وبما قرأناه يعلم توجيه قول أبي حنيفة في قوله أن ذلك
مراجع إلى رأي الإمام فإن رأيه يشمل ضم التعريب إلى الجدل وتركه ومن ذلك قول الأئمة الأربعة
أن العبد الأمة إذا زنيا لا يرجمان بل يجلدان سواء احصنا أم لم يحصنا وقال ابن عباس ومجاهد
وسعيد بن جبيرة هما أن لم يحصنا فلا يجلدان أصلاً وإذا احصنا فحدهما خمسون جلدة وذهب
بعض الناس كما قاله القاضي عبد الوهاب في العيين إلى أنهما كالأحرار سواء فإن احصنا كان
حدهما الرجم وإن لم يحصنا فحدهما الجلد خمسون وذهب أود إلى أن جلد العبد مائة والأمة
خمسون وذهب أبو ثور إلى أن حد الرقيق كحد الحر فيجلد مائة فالأول فيه تخفيف والثاني وهو
كلام ابن عباس ومن معه مفصل والثالث وهو قول بعض الناس ولكن لك قول أبي ثور الذي هو
الخامس مشدد والرابع فيه تشديد على العبد والأمة فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وتوجيه
الأقوال ظاهر الأقول داود فإن وجهه أن الذكر أجزأ على الزنا من الأمة لزيادة ما عندها من
الحياء عادة على ما عند الذكر ولذلك قدرت على إخفاء محبتها للجماع مع أنها تزيد على الذكر في الشهوة
بسبعين ضعفًا والله أعلم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجب التعريب في زنا العبد
والأمة مع قول الشافعي في أصح القولين أنه يعزب نصف عام فالأول فيه تخفيف والثاني فيه
تشديد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول دناءة نسب العبد فلا يثأر له العار كل ذلك
الناشر كالأحرار ووجه الثاني أنه على النصف من الحر في ذلك وفي كثير من الأحكام وسمعت
شيخ الإسلام زكريا رحمه الله يقول العار يعضد بنسب النسب ويتخفف بدناءة النسب
انتهى ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أنه إذا وجدت شرطاً لإحصان في أحد الزوجين
دون الآخر لا يثبت الإحصان لواحد منهما مع قول مالك والشافعي أنه يثبت لمن وجدت شرطاً
الإحصان فيه فإن زنيا كان الجدل في حق من لم يثبت له الإحصان والرجم على من يثبت له قالوا
بصورة وجود الإحصان في أحد الزوجين دون الآخر أن يطأ زوجته المجنونة أو يطأ البائنة
زوجه الصغرى المطيقة للوطء أو يطأ الحرة متزوجة فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشدد
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه لا يثبت الإحصان لليهودي
إذا زنى وهو محصن ولا يرمح لأن عندها لا يتصور الإحصان في حقه لا بشرطيهما الإسلام
في الإحصان ولكن يجلد عند أبي حنيفة ويغاقبه الإمام عند مالك بحسب اجتهاده مع قول
الشافعي وأحمد وهو محصن يرمح لأن الإسلام عندهما ليس بشرط في الإحصان كما مر فالأول
فيه تخفيف عن اليهودي والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك
والشافعي وأحمد أن المرأة العاقلة إذا مكنت مجنوناً من نفسها فوطئها وزنى عاقل مجنونة
وجب الحد على العاقل منهما مع قول أبي حنيفة يجب الحد على العاقل دون العاقلة

فالأول مشدد على المرأة والثاني مخفف عليها فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن الحكم بانزوم العقل مطلقاً ووجه الثاني لا يبرهنه إلا من أشرف على مقام أبي حنيفة رضي الله عنه في مقام الاستنباط ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أنه لو رأى على فراشه امرأة فظنها من زوجته فوطئها أو نادى إحدى زوجته فأجابته امرأة اجنبية فوطئها وهو يظنها من زوجته ثم بانته الموطوءة اجنبية فلا حد على الظان والأعمى مع قول أبي حنيفة أن عليهما الحد فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول قيام عذره بالظن الجوهري لا القدر على الوطء في الجملة ووجه الثاني أن الظن لا يسوغ له الأقدام على الوطء فكان الواجب عليه التبرص حتى يعلم أنها زوجته وقد يكون الظان والأعمى حاداً فظنوا لا يخفى عليه حال زوجته من غيرها فالمراد بالأمام أبو حنيفة سد الباب شفقة على دين الأمة لتلا بغير أحد على مثل ذلك الفعل عمداً ويزعم أنه لا حد عليه لدفعه الظن بانها من زوجته والحال أنه كاذب بل بلغنى وقوع مثل ذلك من بعض الفسقة مع امرأة جاءتته زائرة باتفاق بينهما على ذلك فسال الله العافية ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أنه يشترط العدد في الإقرار بالزنا وأنه لا يثبت إلا بأقراره بذلك أربع مرات على نفسه مع كونه بالغاً عاقلاً مع قول الشافعي أنه يثبت بأقراره مرة واحدة فالأول فيه تخفيف على الزاني بعدم إقامة الحد عليه إذ لم يقر بذلك أربع مرات على نفسه مع كونه بالغاً عاقلاً والثاني مشدد عليه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول طلب التثبت في إقامة الحد وقد قال الله تعالى يجب بقاء العالم أكثر من ذهابكم أشار إليه قوله تعالى وإن جنواً للسلم فلجم لها أي وترك القتل ووجه الثاني بعد كذب الإنسان على نفسه واعتراؤه بما يوجب الجحد أو الرجيم فإن ذلك لا يقع إلا من أهل اليقين والإيمان الكامل وقليل ما هم فلما لم يراه شهد على نفسه بالزنا سئل أن كان الإيمان بالعذاب يوم القيمة وأنه ما طلب التطهير بإقامة الحد عليه إلا لتحقيقه في نفسه أنه وقع في الزنا والله أعلم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الشهود الأربعة إذا لم يشهدوا بالزنا في مجلس واحد فم قدوة وعليهم الحد إذا شهدوا في مجلس متفرقة مع قول الشافعي أنه لا بأس بتفريقهم وقبول أقوالهم فالأول فيه تخفيف على الزاني بعدم ثبوت الزنا في حقه إذ لم يجتمعوا حال شهادتهم في مجلس واحد والثاني مشدد عليه ووجه الأول طلب التثبت في إقامة الحد ووجه الثاني المبادرة إلى التطهير إذا كمل التصاب ولو في مجلس بحسب اجتهاد الحاكم وما يراه من الخطأ أو فر المصلحة للمسلمين ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك في صفة المجلس الواحد هو أن يجتمع الشهود مجتمعين فإن جاءوا متفرقين واجتمعوا في مجلس واحد فإنهم قد فقه يحدون لفقد الشرط من مجيئهم مجتمعين مع قول الشافعي ليس ذلك بشرط في مجيئهم ولا اجتماعهم بل متى شهدوا بالزنا متفرقين ولو واحد بعد واحد وجب الحد مع قول أحمد المجلس الواحد شرط في اجتماع الشهود وإذا عدا الشهادة فإذا جمعهم مجلس واحد وشهدوا به سمعت شهادتهم وإن جاءوا متفرقين فالأول مشدد في الشهادة مخفف على من اتهم بالزنا والثاني عكسه والثالث قريب منه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه ذلك كله ظاهر لبعضهم يعلم من المسئلة قبله

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو اقر بالزنا ثم رجع عنه قبل رجوعه وسقط الحد مع قول مالك
انه لا يقبل رجوعه بالزنا ولا في السرقة ولا في الشرب لان يجمع فتشهاد بينة بعد زنا في صورة
الزنا فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول العمل
بحديث ادرسة الحدود بالشبهات ووجه الثاني عمل قائله بحديث لا عد لمن اقر ان ثبت كونه
حديثا ووجه الاستثناء في قول مالك ان الشهادة بعد زنا تورث شبهة عند الحاكم ومن ذلك
قول مالك والشافعي احمد ان اللواط يوجب الحد مع قول ابى حنيفة انه يعز في اول مرة فان تكرر
منه قتل فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف من حيث اشتراط التكرير حتى يقتل فرجع الامر
الى مرتبة الميزان ووجه الاول ما ورد في الكتاب السنة من تغليظ عقوبة الله لفاعله
ووجه الثاني ان وطء الذكر ليس فيه اختلاط انساب لا يغير الناس على الذكور وتجرون على قتل
اللائط به كما يغيرون على الحر اذا زنا احد همن شدة العقوبات تابعة في الغالب لعظم الفساد
في الوجود وجوز بعض الحنفية ان يعزر بالقائه من شأق وان ادى الى موته ومن ذلك قول
مالك والشافعي في احدى قوليه واحمد في احدى روايتيه ان حد اللواط الرجم بكل حال شيبا كان او بكرا
مع قول الشافعي في ارجح قوليه واحمد في احدى روايتيه ان حده كحد الزنا فيفرق فيه بين البكر
والشيب فعلى المحسن الرجم وعلى البكر الجلد فالاول مشدد والثاني فيه نوع تخفيف على البكر
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال كلها ظاهر لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول ابى حنيفة
ومالك والشافعي في الرجم من اقواله ان من اتي بهيمة يعزرو في الرواية التي اختارها
المخزي من اقوال احمد مع قول مالك في الرواية الاخرى عنه والشافعي في احدى اقواله
انه يحد ويختلف بالبراءة والشيبة والقول الثالث للشافعي انه يقتل بكرا كان او ثيبا فالاول
فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان واهل هذه
الاحكام يختلف باختلاف احوال الناس في الدين والورع كما لا ينقصا شيبا ما وكهولة فيخفف
على الزنا والشباب بالتعزير فقط ويشدد على اشرف الناس والكهولة بالحد والقتل على
قاعدة كل من عظمت مرتبته عظمت صغريته ومن ذلك قول ابى حنيفة ان كانت البهيمة
الموطوعة تزك ذبحت والا فلا وهو الرجم عند اصحاب الشافعي من عدة اوجه مع قول مالك
لا تدب بحال رجم قول احمد انها تدب سواء كانت له او لغيره وسواء كانت مما يؤكل لحماها مما لا يؤكل
وعلى الواطئ قيمها فصاحبها فالاول فيه تشديد بنجها والثاني مخفف فيه والثالث مشدد فيه
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه من قال يخرج خفة العار على صاحب البهيمة وعلى الفاعل
فيها فان الناس كمدار ادها نذكروا ذلك الامر ووجه من قال لا تدب عدم ورود شيء صحيح في الامر
بنجها ومن ذلك قول ابى حنيفة انه لا يجوز للواطئ الاكل منها ان كانت مما تؤكل مع قول مالك
انه يجوز له ولغيره الاكل منها ومع قول احمد لا ياكل منها هو ولا غيره ومع قول اصحاب الشافعي
في اصحاب الرجمين انها تزك مطلقا لفقدها ما يقتضي التزيم فالاول مشدد والثاني والرابع مخففان
على الفاعل وغيره والثالث مشدد عليها فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك

والشافعي والحمد لو عقد على محرّم من نسب أو رضاع أو على معتدة من غيره ثم وطئ في هذا العقد
عالمًا بالتحريم وجب عليه المحدث مع قول أبي حنيفة أنه يعزّر فقط فالأول مشدد والثاني فيه
تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ويصح حمل الأول على أهل الدين والمرءة والودع والثاني
على إرذال الناس كما مر نظيره ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد في أحد
روايته أنه لا يجد بوطء أمته المزرّجة مع قول أحمد في الرواية الأخرى أنه يجد فالأول فيه تخفيف
الشبهة للملك والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ويصح حمل الأول على من خاف الزنا
من شدة العلة والثاني على من لم يخف ذلك فيشدد عليه لتكلفه في الوطء الحرام بعد أن نفل
حقه إلى الشخص الذي زوجهالة من غير قوة غلبة ولا داعية ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد
أنه لو شهداثنان أنه زنى بها في هذه الزاوية واثنان على أنه زنى بها في زاوية أخرى قبلت هذه
الشهادة ووجب المحدث مع قول مالك والشافعي لا تقبل ولا يجزئ المحدث فالأول مشدد والثاني مخفف
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ويصح حمل الأول على من قامت القرائن على عدم خوفه من الله
فلم يدع عنه المحدث شبهة اختلاف الشهود في محل وقوع الزنا بخلاف من يخاف الله تعالى الذي
حملنا القول الثاني عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وسمعت شيخ الإسلام زكريا
مرحمه الله تعالى يقول ليس اللوم على من يجد المتهمة وإنما اللوم على المتهمة الذي فرط في حفظ
ظاهرة عن الوقوع في الرذائل حتى صار الناس يقبلون إضافتها إليه ولو أنه كان يحفظ ظاهره
ذلك لما قبل الناس إضافة شيء من النقائص إليه بل كانوا يبرؤونه من ذلك ويجيبون عنه ومن
ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الشهادة في الزنا والقذف وشرب الخمر تسمع بعد مضى زمان طويل من
الواقعة مع قول أبي حنيفة أنها لا تسمع بعد تطاول المدة إلا إذا كان للشهود عذر كبعدهم عن
الأمم فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن ذلك
حق لم يثبت لنا ما يبطله وقد تكون الفتنة لم تخمد إلى ذلك الوقت الذي يقام الحدي فيه والثاني
أن الفتنة قد تكون خربت فتمتلك الحمية الجاهلية والنفس فيتولد من ذلك الفتنة الشديدة كما
الشامري كذلك قد يكون وقع له توبة صالحة ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو أقر بالزنا على نفسه
بعد مدة سمع أقاربه ولا يسمع في أقاربه بشرب الخمر بعد مدة مع قول الأئمة الثلاثة أن أقاربه يسمع
في لكل فالأول فيه تفصيل والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه القول
الأول من شق التفصيل أنه لم يعرف لنا ما يبطله ووجه الشك الثاني منه في عدم قبول
أقاربه بالخمر أنه حق يتعلق بالله وحده بخلاف الزنا والقذف فلذلك قال الإمام أبو حنيفة في شرب
الخمر أنه لا يسمع ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه إذا حكم الحاكم بشهادة ثم بان فسق الشهود
أو بانوا عبيدًا أو كفارًا أو أصنام عليه مع قول مالك أنه إن أقامت البينة على فسقهم ضمن
لتقريطه ومع قول الشافعي أنه يضمن ما حصل من أثر الضرب فالأول مخفف والثاني مفصل
وكذلك الثالث فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه الأقوال الثلاثة ظاهر من ذلك
قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في أحد قولهما أن ما يستوفيه الإمام من الحدود والقصاص

ويخطئ فيه فاستشه على بيت المال مع قول مالك انه هدمه ومع قول الشافعي واحد في القول
 الاخر لهما انه على عاقلة الامام فالاول فيه تخفيف والثاني مخفف والثالث مشدد على العاقلة
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه الاقوال الثلاثة ظاهر ومن ذلك قول ابي حنيفة انه
 لو وطئ جارية زوجته باذن من زوجته له في ذلك فان قال ظننت انها حلت لي بالاذن فلا حد عليه
 وان قال علمت التحريم حرمه قول مالك والشافعي انه يحد وان كان ثيبا رجم ومع قول احمد يحد
 مائة جلد فالاول فيه تخفيف من جهة وتشد يد من جهة اخرى والثاني مشدد والثالث متوسط
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول العذر بالجمل بالتحريم في الشق الاول منه ووجه
 الثاني عدم عذره بمثل ذلك لندرة خفاء تحريمه على كل من خالط اهل الاسلام اذ الرطء لا يلزم
 الا بمك ادعقد ووجه الثالث انه امر مشتبه بين العلم والجمل فكان فيه المجلد ومن ذلك قول
 مالك في المشهور عنه والثاني في امر ان للسيد ان يعقيم المحرم على عبده وامته اذا قامت البينة
 عنده او اقر بين يديه لافرق في ذلك بين الزنا والقذف وشرب الخمر وغير ذلك واما السرقة فقال
 مالك واحمد ليس للسيد ان يقطع وقال اصحاب الشافعي للسيد ذلك في اصم الوجهين لاطلاق الخمر ممن
 من وطئ به وقال ابو حنيفة ليس للسيد اقامة الحد في اكل بل برجه الى الامام فكانت الامة
 مزوجة ومالك ابو حنيفة واحمد للسيد حدة مجال بل هو لامام او نائبه وقال مالك والشافعي
 للسيد فعل ذلك بكل حال فالاول فيه تخفيف على السيد في اقامة الحد على من يقيقه
 والثاني فيه تشديد من حيث منع السيد من اقامة الحد في يقيقه في القطع وفيه تخفيف من
 حيث اباح ذلك له والثالث مشدد على السيد والاول من المسئلة الثانية في الامة المزوجة
 عشيده على السيد والثاني منها مخفف عليه فرجع الامر في المسئلتين الى مرتبتي الميزان ووجه
 الاول من استلزام الاول كون العبد معدودا من مال السيد فله تقويت المنفعة فيه على نفسه ابشارا
 بخلافه سرجيل ووجه الثاني كون اقامة الحد بالاصالة من منصب الامام الاعظم فكان
 مقدرا في ذلك على السيد لكونه انتم نظامه غالبا وانما جعل الشارع اقامة الحد ودلى الامام
 الاعظم دون كل من قدر على اقامتها من المتغلبة ونحوهم دفعا للفساد في الارض لغلبة عدم قدرة
 الرعية على رد نفوسهم عن تنفيذ غضبهم في بعضهم بعضا حمية جاهلية لانصرة الاسلام والشرعية
 بخلاف الامام الاعظم او نائبه ليس له عرض عند احد دون احد غالبا ويقدّر على ان يفقد غضبه
 في غيره لا عكس فاذا قتل الامام شخصا ولو ظالم لا يقدر عصيته ان يقتلوا الامام لاجله عادة
 وقد رايت شخصا قتل اخوه فقتل قاتله فرجع اهل المقتول الثاني فقتلوا الاخر واولاده عمه فبلغ
 القتل ثلاثين رجلا ولو ان القتل كان على يد الامام ما قتل احد زائد على القاتل الاول فعلم ان
 السيد لا يخاف من اقامته الحد على رقيقه فتنة فهو كالامام لعدم قدرة عصبة العبد على قتل السيد
 عادة او قطع يده او ضرب فافهم ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي واحمد في الظاهر وابي حنيفة
 اذا ظهر بالمرأة الحرة حمل ولا تزوج لها وكد لك الامة التي لا يعرف لها نزوح وتقول اكرهت
 او وطئت بشبهة فلا يجب عليها حد مع قول مالك انها تحل اذا كانت مقيمة بغربة ولا يفتا

قولها في الشبهة والغضب لان يظهر اثر ذلك كجيمها مستغيثة وشبه ذلك مما يظن به
 صلحها فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم تحققنا
 منها ما يوجب الحد لاحتمال انها وطئت وهي نائمة او مضى عليها فحدث من ذلك الوطء وقد روى
 البيهقي ان امرأة لزوجها اتى بها الى عمر بن الخطاب حين وجدها حاملا فقتل عمر للحاضر بن
 الذي عندي ان هذه ما هي من اهل التهمة ثم استغفها عن شأنها فقالت يا امير المؤمنين اني
 امرأة امر عي الغنم واذا دخلت في صلاتي فربما غلب على الخشوع فاغيب عن احساسى فربما
 اتاني احد من العتاة فغشيتني من غير علمي فقال لها عمر رضي الله عنه ذلك ظني يا عدو الله
 الحد انتهى وقد حكيت ذلك لزوجتي الامة الصالحة ام عبد الرحمن فقالت ان الولد لا يتخلق
 الا من ماء الرجل والمرأة معا واذا كانت عائنة العقل فلا شعور لها بلذة جماع ذلك الرجل حتى
 يخرج ماءها وتخلق الولد من ماء واحد من خصائص عيسى عليه الصلوة والسلام قالت والذى
 عندي انها شعرت بوطء الرجل لها فخرج ماءها ولكن استغيت من الناس فاورث ذلك شبهة عند
 عمر فدل الحد عنها لانه سلم قولها مطلقا فقلت لها وقد تكون هذه المرأة احتلمت بعد نزوع
 الرجل منها فاخطأ مني يا بنيه الباقي في رحمها فتخلق من ذلك الولد وانما كانت من ورثة ام عيسى
 في هذا المقام فكما قام نفع الملك في ذيل قميص مريم مقام ماء الزوج كذلك قام مقام نفع ملك
 اوشبيلان في ذيل هذه المرأة ماء الزوج او السيد عادة فقالت هذا بعيد انتهى واما وجه قول
 مالك الذي هو مقابل قول الائمة الثلاثة انها تحدر فهو لعدم ابدائها شبهة يدبرها الحد عنها عنده
 فاعلم ذلك والمحمد لله رب العالمين

باب حد القذف

اتفق الائمة على ان الحر العاقل البالغ المسلم المختار اذا قذف حرا قذرا بالغا مسلما عفيفا لم يجز
 نرا في سالف الزمان او قذف حرة بالغة عاقلة مسلمة عفيفة غير متلاعنة لم يجز في ذنا صريح
 الزنا او كان في غير دار الحرب وطلب المقذوف بنفسه اقامة حد القذف وزنه ثمانون جلدة وانه لا يزداد
 على ثمانين وعلى ان حد العبد في القذف نصف حد الحرة قال كافة العلماء خلافا للاوزاعي فانه قال
 حد العبد كحد الحر وكذلك اتفقوا على ان الحر لا يجز في قذف عبده به قال كافة الفقهاء خلافا لداود
 فيها حكم عنه انه قال قاذف العبد الامة يحد واتفقوا على ان القاذف اذا اتى ببينة على ما ذكر سقط
 عنه بها الحر وكذلك اتفقوا على ان القاذف اذا لم يتكلم تقبل له شهادة هذا ما وجدته في الباب
 من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول ابى حنيفة ومالك في الشهور عنه
 انه لو قذف جماعة حد واحد او حد واحد قذفهم معا او مرتبا بكلمة او بكلمتين او بكلمات
 مع قول الشافعي في حد قوله انه يحد لكل واحد واحد او مع قول احمد في شهر الروايتين عنه
 انه ان قذف بكلمة واحدة اقيم عليه حد واحد او بكلمات فكل واحد حد والثاني من روايتي
 احمد انهم ان طلبوا متفرقين حد لكل واحد منهم حد فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد والثالث
 مفصل وكذلك ما بعد فرجع الامر الى مرتبة الميزان فكل من هذه الاقوال وجه

لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول أبي حنيفة ان التعريض لا يوجب الحد وان نوى به القذف
مع قول مالك انه يوجب الحد على الاطلاق ومع قول الشافعي انه ان نوى به القذف ففسره به وجب
الحد مع قول احمد في احادي روايته انه يوجب الحد على الاطلاق والرواية الاخرى كمن هب
الشافعي فالاول مخفف على القاذف والثاني مشدد عليه والثالث مفصل وكذلك احادي روايته
احمد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول خفة امر التعريض في الاذى عادة وهو خاص
باصحاب الرعونات النفسانية او الاكابر الذين لا يراعون الخلق من الاولياء رضى الله عنهم
ووجه الثاني ثقله على غالب الناس وهو خاص بالاكابر من اهل الدنيا الذين يراعون ناموسهم
عند الخلق ومنه يعلم توجيه قول الشافعي واحمد ربيح ان يقال وجه الاول ان قائل ذلك
لا يخلو من قصد احد بذلك في نفسه فناخذ له حقه منه وان كنا لا نعلم عينه تطهير ذلك
القاذف وقد كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يضرب الحد في التعريض اذا قال له القاذف لم ارد
احدا معينا بذلك يقول له عمر ركه على من شئت وجه الثاني ان قذف غير العين لا يوصل به
كبير اذى للناس لان كل واحد يقول المراد بذلك غيري ومن ذلك قول مالك انه لو قال العربي يا بلى
او يا رمى او يا بربى او فارسى يارومى او لرومى يا فارسى ولم يكن في بلده من هذه صفة كان
عليه الحد مع قول الاثمة الثلاثة ان لا حد عليه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان ووجه الاول سدا باب الاذى جملة لما فيه من سراحة الطعن في سببه ورمى بالذم
بالزنا ووجه الثاني ندوة فهم القذف من مثل ذلك اللفظ والنادر لاحكامه غالبا ومن ذلك قول
ابي حنيفة ان حد القذف حتى الله تعالى فليس للمقذوف ان يسقطه ولا ان يبرئ منه وان مات
لم يبرئ عنه مع قول الشافعي واحمد في اظهر روايته انه حق للمقذوف فلا يستوفى الا بطلان البتة
وان له اسقاطه وان يبرئ منه وانه يورث عنه وبه قال مالك في المشهور عنه الا انه قال متى
سرفع الى السلطان لم يملك المقذوف ولا اسقاطه فالاول فيه تشديد على القاذف والثاني في تخفيف
ووجه قول مالك في صورة الرفع الى السلطان ما درج في الصحيح من وجوب الحكم باقافة الحد اذا
سرفع اليه وتخريف قبول الشفاعة في اسقاطه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وسمعت شيخنا
الاسلام زكريا رحمه الله تعالى يقول كل شئ وقع فيه العبد من المعاصي فله وجهان وجه الحق
الله من حيث تعدى ذلك العاصي حدود الله ووجه الى العبد فاذا ابرأ العبد من حقه برئ
وبقى حتى الله تعالى والعبد فيه تحت مشيئة الله تعالى ان شاء عذبه وان شاء عفا عنه قال
وليس لنا حق في الوجود الا وهو مركب من فعل العبد وارادة الحق وليس لنا حق مقتض لله تعالى او غير
مقتض الا للعبد مدخل فيه قال قد اجمع القوم على ان وقوع انتقام الربوبية لا يكون الا للحق
الخالق والا فالربوبية لا تنتم لنفسها لكونها فاعلة في الحقيقة وخالفه لذلك الفعل انتهى وكان
عبد الله بن عباس ومحمد بن سيرين وغيرهما اذا وقع احد في عرضهم وطلب منهم ان يجالوه يقولون
ان الله تعالى حرم اعراض المؤمنين فلا يصحها ونخلها لك ولكن غفر الله لك يا اخي والله تعالى
اعلم ومن ذلك قول ابي حنيفة ان حد القذف لا يورث ولكنه يسقط بجموح

المقدون مع قول مالك والشافعي أنه يومئذ وفيمن يرثه ثلاثة أوجه لأصحاب الشافعي أحدها
جميع الورثة من الرجال والنساء والثاني ذوو الأساب فخرجهم منه الزوجان والثالث العصبة
دون النساء فالأول مخفف على القاذخ بكونه للورثة وغيرهم المطالبة به والثاني فيه تشديد
عليه ووجه الوجه الأول فيمن يرثه القياس على الأموال ووجه الوجه الثاني أن الزوجين يصح
افتراقهما وإبدال كل واحد غير صاحبه ويصير يخرج سهم عليه ويشي لأول ولا هكذا القرابة
من النسب لوجه الثالث من الأوجه شدة ارتباط العصبة ببعضهم بعضا فكانوا أشد تعلقا وارتباطا
بالمقدون من مطلق الورثة فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان والله تعالى أعلم بالصواب

باب السرقة

اجمع الأئمة على أن الحرز معتبر في وجوب القطع والتفقوا على أنه إذا اشتراك جماعة في سرقة
فحصل لكل واحد منهم نصيب فعلى كل واحد لقطع والتفقوا على أنه إذا سرق قطعت يده اليمنى
فإذا سرق ثانيا قطعت رجله اليسرى والتفقوا على أن العين المسروقة يخرج يدها إن كانت باقية
وعلى أن الوالدين وإن علوا لا يقطعون بسرقته مال أولادهم وعلى أن من كسر صنما من ذهب
لا ضمان عليه وعلى أنه إذا سرق من الغنم وهو من غير أهلها قطع وأجمعوا على أن السارق إذا جاب
عليه القطع وكان ذلك أول سرقة وهو صحيح الأطراف فإنه يبدأ يمينه اليمنى من مفصل الكف
ثم يحسم ثم إن عاد فسرق ثانيا فوجب عليه القطع أنه يقطع رجله اليسرى من مفصل المقدم
ثم يحسم وأنه إذا لم يكن له الطرف المستحق قطعه إن يقطع ما بعده هذا ما وجدناه من مسائل
الاجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول أبي حنيفة نصاب السرقة دينار وعشرة
درهم وقيمة أحدهما مع قولي مالك وأحمد في ظاهر روايتيه أن ربع دينار وثلاثة دراهم أو قيمته
ثلاثة دراهم ومع قول الشافعي يورب دينار من الدراهم وغيرها فالأول مخفف في القطع
مشدد في قدر النصاب والثاني مخفف في أمر النصاب مشدد في أمر القطع وكذلك قول
الشافعي فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وتوجيه الأقوال الثلاثة نراجع للاختلاف في ثمن المجت
الذي ورد أنه يقطع في ثمنه فعند أبي حنيفة إن ثمنه كان دينارا وعنده مالك وأحمد والشافعي أنه
كان ربع دينار فكل حاكم له القطع بما قاله أمامه ولا يخفى أن أشد أقوال الأئمة في هذه المسئلة ورعا
في حرمة المؤمن إذا سرق قول الإمام أبي حنيفة كما أن أشدهم ورعا في حرمة الأموال قول بقية الأئمة
وحاصل الأمر أن من الأئمة من راعى حرمة الدراهم ومنهم من راعى حرمة الأموال ومن ذلك
قول الإمام أبي حنيفة أن صفة الحرز الذي يقطع من سرق منه هو أن يكون حرز الشيء من الأموال
فكل ما كان حرز الشيء منها كان حرز الجميع وأصح قول الأئمة الثلاثة أنه يختلف باختلاف الأموال
والعرف معتبر في ذلك فالأول مشدد في أمر الحرز من حيث أنه جعل حرز الذهب مثلا كحرز غيره
من الأصنعة الخسيسة كما أنه أيضا مشدد في القطع والثاني قد تبع العرف في ذلك فرجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان ووجه الأول أن حرمة مال المسلم أو غيره لا فرق بين قليله وكثيره فما كان حرزا الدرهم
بقسرة فهو حرز لأدب من الذهب ووجه الثاني اتباع العرب في الحرز والإفاين مكان

حرز الذهب المحرث من حرز الذهب والحديد وقد قال تعالى لمحر صلى الله عليه وسلم خذ العفو وأمر
بالعرف يعني اذ العفو اليك في معرفة مقدار شئ فوده الى العرف واعمل بالعرف فيه فصا
العرف من توابع الشرع على هذا والعرف هو كل ما تعارفه الناس بينهم مع موافقته لقواع الشرعية
فليس هو من قسم القانون خلافا لبعضهم ومن ذلك قول الائمة الثالثة انه يجب
القطع فيما يسرع فسادا اذا بلغ المحر الذي يقطع في مثله بالقيمة مع قول ابي حنيفة انه لا قطع فيه
وان بلغت قيمته نصابا فالاول مشدد في القطع والثاني مخفف فيه فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول الاحتياط لبراءة الدمة من حقوق الخلق ووجه الثاني الاحتياط في قطع عضو المسلم
فلا يقطع فيما تسرع استئصاله عادة بخلاف التقوى والتهاب ونحو ذلك مما يتقرب به بمبقاء عينه
فانه اشد في الحرمة لاسيما اذا كان الطعام في ايام الرخاء فان امره يخفف على النفوس اكثر من ايام
الفلاء ومن ذلك يعلم توجيه قول ابي حنيفة فان سرقة الطعام ايام الفلاء ربما تكون اشد على
صاحبه من الذهب الجوهر ومن ذلك قول الائمة الثالثة ان من سرق تمرا معلقا على الشجرة
ولم يكن محرزا يجب عليه قيمته مع قول احمد تجزئ قيمته مرتين فالاول مخفف بوجوب القيمة
الواحدة والثاني مشدد بوجوب قيمتين فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول مراعاة حرمة
المسروق ووجه الثاني مراعاة حرمة المال فكل وجه والاخر في مثل ذلك راجع للامام اوناثه
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان جاحد العاربة يقطع اذا بلغت قيمة ذلك نصابا
مع قول ابي حنيفة انه لا يقطع ولو بلغت قيمته نصابا فالاول مشدد في القطع والثاني مخفف فيه
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان جعل العادية عنده كجعلها في حرز نجسا مع
انه استأمنه على حفظها فكان جحدتها كجحدتها المحرزة واخذها لاسيما ما ورد في الحديث
انها مضمونة ووجه الثاني ان المعبر هو المفرط في عاصيته من لا يؤمن منه للمحرز فلما استأمنه
كان من المعروف عدم قطعه ثانيا اذا عرضت له الخيانة ومن ذلك قول الائمة الثالثة
ان جاحد لوديعه لا يقطع مع قول احمد انه يقطع فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى
مرتبة الميزان وتوجيه ما يعلم من توجيه العارية قبله ومن ذلك قول ابي حنيفة والثاني انه
لا يقطع على جماعة اشتركوا في سرقة نصاب مع قول مالك انهم ان كانوا لا يحتاجون الى تعاون عليه
قطعوا وان كانوا لا يمكن الانفراد فجعله فقولا لا صحابه فالاول مخفف على المسارقين والثاني
فيه تفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول مراعاة عظمة عضو الاذى وتخفيف
امر الدنيا ووجه الثاني من شقي التفصيل عكسه ومن ذلك قول الائمة الثالثة انه لو اشترك
اثنان في نقب قد خل احدهما واخذ المتاع وناوله الاخر وهو خارج المحرزا ورى به اليه فاخذ
فعلى الداخل المقطع دون الخارج مع قول ابي حنيفة انه لا يقطع على واحد منهما فالاول مشدد
على الداخل في القطع والثاني مخفف عليه وعلى الخارج فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
ان الداخل هو السارق حقيقة والخارج كالوديع والثاني عدم استقلال واحد
منهما بالنقب والاخراج اللذين لا تكمل السرقة الا بهما جميعا عرفا فلذلك كان

لا قطع على واحد منهما تعظيم المحرمتهما واحتقار الامر الدنيا ومن ذلك قول ابي حنيفة
واحد انه لو اشترك جماعة في نقب ودخلوا الحزن واخرج بعضهم نصابا ولم يخرج الباقيون
شيئا ولا اعانوا في الاخراج وجب القطع على الجماعة كلامهم مع قول مالك والشافعي انه لا يقطع الا
من اخرج فالاول مشدد على من ساعد في النقب لم يخرج ولم يعن والثاني فيه تخفيف على الداخل
الذي لم يخرج المتاع فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين يعلم من المسائل التي مضت
ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو نقب شخصان حزن ودخل احدهما وقرب المتاع الى النقب تركه
فادخل الحارس يده فاخرجه من الحزن فلا قطع عليهما مع قول مالك ان الذي اخرجه
يقطع قولا واحدا في الذي قربه لاصحابه قولان ومع قول الشافعي في اصح قوله انه يقطع
المخرج خاصة ومع قول احمد عليهما القطع جميعا فالاول مخفف والثاني مشدد في القطع للذي
اخرج وفيه تخفيف للذي قرب والثالث مشدد على المخرج مخفف على غيره والرابع مشدد
على الناقب والمخرج والمقرب فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيهها لم يعلم من توجيه المسائل
السابقة ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان النباش يقطع من قول ابي حنيفة وحده انه لا يقطع
فالاول مشدد على النباش والثاني مخفف عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
ان اللحد والشق كالحرز يكف المبيت بعد رمم التراب عليه مع زيادة الاعتبار وقيام النقرة من
الميت ووجه الثاني ان ذلك ليس بحرر عادة ويصح حمل الاول على الفساق المحكمة في السد والثاني
على مكان بالضد من ذلك مع غفلة اللص غالباً عن مراقبة الله تعالى وعن الاعتبار بالموت
وتحذ ذلك ومن ذلك قول الشافعي واحزان من سرق من ستارة الكعبة ما يبلغ شنة نصابا
قطع مع قول ابي حنيفة ومالك انه لا يقطع فالاول مشدد خاص بمن دخل لايمان قلبه
وعرف عظمة حرمة الكعبة ونسبتهما الى حضرة الله تعالى الخاصة ثم انتهك حرمتها والثاني
مخفف خاص برعاع الناس الذين غلط جبابهم وجهلوا كونهم في حضرة الله تعالى وغابوا عن
تعظيمها فلذلك خفف هذان الامامان عليهم وقد اجمع اهل الكشف على انه لا يصح لعبد ان
يعصى امر الله تعالى على الكشف والشهود له ابداً فلا بد له من جواب اقله فله في الله تعالى ان
يفقر له ذلك الذنب لا يؤخذ به فانه لو ظن انه يؤخذ به ما وقع في ذلك ويؤسره
حديث الحكيم الترمذي في نواذر الاسلام مرفوعاً ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
اذا امر الله تعالى بفعل ففعله وقدره سدد في العقول عقولهم حتى اذا مضى قضاء وقدره
فيهم عليهم عقولهم ليعتبروا انتهى ومعنى ليعتبروا اي ليتوبوا ويستغفروا وقد فهم بعضهم ان هذا
العقل الذي يسلب هو عقل التكليف وقال في ذلك بشري عظيمة لنا اذا عصينا لكوننا ما وقعنا قط
في معصية وعقلنا حاضر ومن ذهب عقله فهو غير مكلف فلا يؤخذ بالله تعالى انتهى وهذا فهم
سقيم لانه يؤدي الى ان الله تعالى لا يؤخذ العصاة بما فعلوا مطلقاً وهو خلاف الاجماع والذين
فهمته من ذلك ان المراد بالعقل الذي يسلب هو شعوره انه بين يدي الله تعالى وهو تعالى يراه
فيتوارى عنه هذا الشهرود حتى يقع في المخالفة ترحمة من الله تعالى بالعبد فلو حزنه غير محجب

عن الله تعالى لما كان يصير له الوقوع في مخالفة أبدا ولوانه وقع في ذلك مع شهوده ان الله تعالى يراه لكان في اعل طباقات سوء الارب واستحق الخسفة والسم لصورته بل يرى الجلال السيوطي ان شخصا في جامع بني امية في زمن محمد بن قلاوون عيش بمقعدة امامه وهو في الصلوة فسمعه الله خزيه واخرج هاربا الى البراري والناس يرونه وانقطع خبره وكتبوا بئس محاضر فانظروا اخي الى عقوبة ذلك الشخص في كونه مس مقعدة امامه في حضرة الله على وجه الانتهاك او الغيبة عن التعظيم لمن هو في حضرة سربه وفي الحديث الصحيح يا يزيد اقلناه ايضا من التاويل وهو حديث الشيخين مرفوعا لا يزي الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن الحديث فان معنى وهو مؤمن اي يعلم سربه يراه حال زناه او سرقته بل يذهب ايمانه عنه ويصير عليه كالظلمة رحمة به كالحجاب الذي يمنع عنه نزول العذاب وصوله اليه فظاهر ارتفاع الايمان عنه بحسب ما يتبادر الى الانه ان ارتفاع الايمان نفقة على المعاصي بل حاله رحمة به وهذا من عناية الايمان بصاحبه ومن اراد ايضاح ما ذكرناه من تخصيص معنى الايمان الذي نفاه الله تعالى عن الزاني والسارق فليست في سياق كل اية جاء فيها لفظ الايمان وتخصيصه بما فيها فان كان في فكر الحساب او البعث او الحشر والنشر فمعناه لا يؤمنون بالحساب ولا يؤمنون بالبعث ولا يؤمنون بالحشر والنشر وهكذا فضع قولنا ان معنى لا يزني الثاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن اي بان الله تعالى يراه فقط وليس المراد انه غير مؤمن بالله وطاعته وكتبه ورسله وبمكر ونكير او البعث والحشر والحساب والميزان ونحو ذلك وقول بعض العلماء ان الايمان لا يتجزأ فاذا ارتفع بعضه ارتفع كله محمول على من لم يشق له محالطة بالعلماء وكان جاهلا بالصفات التي يجب للايمان بها فان مثل هذا لا يكمل ايمانه الا بايمانه بالصفات كلها ونظير ذلك صحة التوبة من ذنب هو مصر على ذنب اخر وبالجملة فالعقل الكامل لا يعصى به ابر حال عقله وقد اجمع القوم على ان كل من كتب عليه كاتب الشمال ذنبا واحدا فهو ناقص العقل وكان مالك بن دينار يقول من اراد ان ينظر الى قوم بلا عقول فليستظر اليينا وسمعت سيدنا عليا الخراساني رحمه الله يقول انما حجب الله العبد عن شهود سربه حال المعصية لئلا يخله بين يديه وكما ان العبد يستغني من ربه اذا اعصاه فكل ذلك الحق تعالى يستغني من عبده ان يشهده بانه تعالى يراه فان الله تعالى لا تدبنا الى خلق من الاخلاق احسنه الا وكان الله تعالى اولى من اين ذلك الحق انتهى وسمعت ايضا يقول اذا بسط الحق تعالى بساط السكرم لعباده المؤمنين في الاخرة باسطهم وانزل نخلهم وقايعادي ما كان وقع منكم في دار الدنيا من المخالفات الابقضائي وقد روي وانفاذ مشيئة التي لا تقدر دون علمها فيزول هذا الكلام نخلهم ويكاد احدهم يطير من الفرح وهذا من اعلى ما يات الكرم والجود حيث صار الحق تعالى يعتد من عبده المؤمنين وبقيم لهم المعاذير في تلك الدار وما في الدنيا فستر ذلك السر عنهم لا من سر القدر بل ذم العبد اذا قال في دار التكليف ايش كنت انا ان الله تعالى هو الذي قدر علي ذلك قبل ان اخلق واوجب علي الرضى بالقضاء دون المقضي وسلوك الاربعة لان حضرة التكاليف

وكشف القناع عن نسبة الفعل إلى العبد حقيقة لا تقبل المحاطة إذ لو قبلت المحاطة لربما
احتمل الإنسان على ربه ولم يشهد حجة الله تعالى عليه في شيء فعلم أن الحق تعالى لا يباسط عبدا
في الآخرة ويعتذر عنه إلا أن كان متادبا معه تعالى في حال التكليف وهذه عبدة من لباب المعرفة
فتأمل فيها تحطها على ولزجها إلى أصل المسئلة فنقول وما يؤيده الشافعي وأحمد في قولها يقطع
يد من سرق من ستارة الكعبة ما يكون ثمنه نصابا ما ورد في الحديث من تغليظ العقوبة على
السارق في الحرم فافهم والله أعلم ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايتيه أنه إذا سرق
ثالث مرة لا تقطع له يد ولا رجل أخرى لأن اليد والرجل أكثر ما يقطع في السرقة بل يحبس مع قول
مالك والشافعي أنه يقطع في الثالثة يده اليسرى وفي الرابعة رجله اليمنى وهي الرواية الأخرى
عن أحمد فالأول فيه تخفيف على السارق والثاني فيه تشديد عليه وتوجيه القولين ظاهر
هما تقدم فإن بعض الأئمة يراعي حرم المال وبعضهم يراعي حرم المؤمن وتقدم في مسائل
الاتفاق أن الأئمة اتفقوا على أنه إذا سرق قطعت يده اليمنى وإذا سرق ثانيا قطعت رجله اليسرى
فالتخلاف إنما هو في الثالثة والرابعة والله أعلم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن حد السرقة
يثبت بأقرانه مرة مع قول أحمد وأبي يوسف لا يثبت إلا بأقرانه مرتين فالأول فيه تشديد على
السارق والثاني فيه تخفيف عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول استبعادات
أحد يقرب على نفسه بما يوجب القسط كإزبا والسكران إنما يكون عند خوف الريبة فيعمل الأول على
أهل الدين والورع السائلين في تطهيرهم في هذه الدار قبل الموت ويحل الثاني على من كان بالهند
من ذلك احتياط له وللامام إذا قدم على قطع عضوا دمي وهدم بنية الله عز وجل عظيم
فلا ينبغي أن يهدم البنية الأخلاقية وأولئك ورد أن قاتل نفسه في النار لعجزه على هدم بنية الله
تعالى بخير أذنه فافهم فمن هنا كان التثبت في الأقارب بتركه مرتين عند هذين الأمامين واجبا
فلكل من الأئمة وجه والله أعلم ومن ذلك قول الأمام أبي حنيفة لا يجتمع على السارق
وجوب الغرم مع القسط وإن تلف المروق فإن اختار المروق منه الغرم لم يقطع وإن اختار القسط
واستوفى لم يغرم السارق مع قول مالك أن كان السارق موسرا وجب عليه القسط والغرم وإن كان
ممسرا لم يتبع بغيره بل يقطع ومع قول الشافعي وأحمد يجتمع القسط والغرم على السارق فالأول
مخفف والثاني فيه تفصيل والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول سكوت
الشارع عن الغرم فلا يجيب مع القسط شيء ووجه الثاني تغليظ على السارق بوجوب الغرم إن كان
موسرا بخلاف الممسر فحفظ عنه لأن له راحة عنده من العاقبة والحاجة ووجه الثالث
التغليظ عليه تقييما للسوء فعلمه وبيان خسة نفسه والغفلة عن شهوة الحق تعالى في الدنيا وعن
الحساب في الآخرة وقد كان الحسن البصري يقول والله لو حلف جالف أن أعمال الحسن أعمال
من لا يؤمن بيوم الحساب لقلت له صدقت لا تكفر عن يمينك فقبله في ذلك فقال لو كنا
مؤمنين بيوم الحساب إيماننا كما ما وقع أحدنا في مخالفة لاسرا ولا جهرا انتهى ومن ذلك
قول أبي حنيفة أنه لا يقطع أحد الزوجين بسرقته مال الآخر سواء سرق من بيت خاص

لا أحدهما أو من بيت يسكنان فيه جميعا مع قول مالك واحد في إحدى روايتيه والشافعي في إرجح أقواله أنه يقطع من سرقة من سرقة من حزن خاص للسارق منه نزل مالك ولا يقطع من سرقة من بيت يسكنان فيه جميعا مع قول أحمد في الرواية الأخرى والشافعي في القول الآخر أنه لا يقطع أحدهما بسرقته مال الآخر على الإطلاق والقول الثالث للشافعي أنه يقطع الزوج خاصة فالأول مخفف على الزوجين والثاني فيه تخفيف عليهما من حيث أنه لا يقطع أحدهما إلا أن سرقة من حزن خاص يقطعها كما أنه مشدد من حيث القطم والثالث مخفف والرابع مفصل فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن كلا من الزوجين مع صاحبه متحد معه كانه هو ووجه الثاني أن كلا منهما كالاجنبي الثالث كالأول ووجه الرابع أن المرأة لها حق النفقة والكسوة على الزوج فلا تقطع للشبهة في استحقاقها بعض ما سرقته ولو بجكم الشيعي في ماله بخلاف العكس ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الولد لا يقطع بسرقته من مال أبيه مع قول مالك أنه يقطع بسرقته مال أبيه لعدم الشبهة فالأول مخفف على الولد والثاني مشدد عليه فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول غلبة رحمة الولد على طرده عادة حتى أنه لم يبلغنا أن والدا سعى في قطم ولده حين سرق ماله أبدا والمحدث في الغالب إنما انتقام تخلصا لحقوق العباد من بعضهم بعضا ووجه الثاني عدم الشبهة كما قاله الإمام مالك ويصح حمل الأول على أهل الكرم والمرءة والثاني على أهل البخل والشتم والحرص من يكون ماله عنده أعز من ولده فمثل هذا ربما أجابه الحاكم إلى قطم ولده إذا طلب ذلك من الحاكم وربما قصد الولد بقطعه رده ومن حره عن الجرم على معاصي الله تعالى استحقاقا فإيهما أداه ذلك إلى ما هو أشد من القطم فراجع ذلك إلى الشفقة عليه لا الانتقام منه ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أنه لا يقطع بسرقته صنم من ذهب أو فضة ولا ضمان عليه في كسره بالاتفاق كما مر أول الباب مع قول مالك والشافعي أنه يقطع بسرقته الصنم فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول النظر إلى كونه مالا في الجملة وقد يكسره صاحبه ويصوغه حليا ووجه الثاني النظر إلى كونه يعبد من دون الله فحكم من سرقه حكم من أزال منكرا أو غيبه حتى لا يعبد من دون الله وذلك من جملة طاعة الله فلا يقطع ومن ذلك قول أبي حنيفة فيمن سرق ثيابا من الحمام عليها حافظ قطع إن كان ليلا وإن كان نهارا لم يقطع مع قول الشافعي وأحمد في إحدى روايتيه أنه يقطع مطلقا ولفظه من سرق ما كان في الحمام ما يحرس فعلية القطم أو مما لا يحرس أو وصى شخصاً وغفل فلا قطع فالأول مفصل والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن الليل محل السرقة غالبا فكان كالسرقة من الحزن بخلاف النهار مع ملاحظة المحافظ ووجه الثاني أن سرقة من حزن على كل حال عرنا فإذا خلع الإنسان ثيابه في المسلم ودخل الحمام كان موضع خلعها هو حزنها والله أعلم ومن ذلك قول أبي حنيفة أن سارق العين الغضبية يقطع ولا يقطع السارق العين المسروقة إن كان السارق الأول قطع فيها فإن لم يقطع الأول قطع الثاني مع قول مالك أنه يقطع كل منهما ومع قول الشافعي وأحمد أنه لا يقطع السارق من السارق

ولا السارق من الغاصب فالاول مفصل والثاني مشدد والثالث تخفيف فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الاول ان الغاصب اخذ العين المفصولة جهلا وعناد للشرعية بخلاف السارق
فانه اخذ العين سر وهو خائف معتدل على الهرب فلذلك قطع السارق من الغاصب تعظيلا عليه
دون السارق بالشروط الذي ذكره ووجه الثاني ان كلا من السارق والمسروق منه اخذ
مال الغير في ظاهر الامر من غير علم ان ذلك مسروق ويتقدير علمه بذلك فهو متعذر رد الله
وكانه كان شريكا للسارق الاول حين سرق فلذلك وجب عليهما جميعا القطع ويؤيده حديث
من سن سنة تسببه فعليه ونزله او نزر من عمل بها ووجه الثالث قوله تعالى ولا تزر وازة وزر
اخرى فكان الاسم على الغاصب والسارق دون السارق من كل منهما فلكل من الاقوال
الثلاثة وجه ومن ذلك قول مالك ان السارق لو ادعى ان المسروق من الحرز ملكه بعد
قيام بينة على انه سرق نصا با من حرز قطع بكل حال ولا يقبل دعواه الملك مع قول ابي حنيفة
والشافعي في احد رواياته انه لا يقطع وسماه الشافعي السارق الظريف ومع قول احمد
في إحدى رواياته انه لا يقطع وفي الرواية الاخرى انه يقبل قوله اذا لم يكن معروفا بالسرقة ويسقط
عنه القطع وان كان معروفا بالسرقة قطع فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث مفصل فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول قوة التهمة وغلبة الكذب على مثل السارق وهو وبه مما
يوجب قطع بده او رجله وقد صرح الشافعي بقوله لا يفر السارق حين يسرق وهو مؤمن بنفو
عنه الايمان ومن نفى عنه الايمان فلا يستبعد عليه الكذب فيما يرفع عن نفسه به القطع ووجه
الثاني العمل بحديث ادمع والحرد بالسيهات وقوله ان هذا المسروق ملكي فيحمل الصدق
ووجه الرواية الثانية لاحد هو الوجه في القول الاول ووجه الشق الاول من الرواية الثانية
لمفصلة لاحد ظاهر ووجه الثاني منه العمل بالنظر ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد في
اظهر رواية واحمد في اوضح رواية ان القطع يتوقف على مطالبة من سرق منه ذلك الدار مع قوله لك
واحد في احاد رواية انه لا يقتصر الى طالبة المسروق منه فالاول فيه تخفيف على السارق
والثاني فيه تشديد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الغلب في القطع حق
المخلوق والثاني عكسه ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو قتل رجل جلا في داره وقال دخل
على ليأخذ مالي ولم يندفع الا بالقتل فلا قد عليه اذا كان الداخل معروفا بالقتل ولا فعليه
القتل مع قول الائمة الثلاثة ان عليه القصاص لان باقى بينة فالاول مفصل فيه تخفيف
من وجه وتشديد من وجه والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القول بين
ظاهر لا يخفى على القطن ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجب لقطع في نصيب المملوكة المسوقة
من حرزها وكذلك يجب لقطع في جميع ما يمتثل في العادة ويجوز اخذ الاعراض عنها سواء كان
اصلا امباحا كالصيد الماء والحجارة امر غير مباح مع قول ابي حنيفة ان كل ما كان اصله
مباحا فلا قطع فيه فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول انها مال محرز ووجه الثاني النظر الى اصلها تعظيلا الحرمة الادعى على وجه الاصول

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجب القطع بسرقه الخشب بلغت قيمته نصاباً مع قول أبي حنيفة أنه لا يجب القطع في الخشب إلا خشب الساج والابنوس والصنل والقنفاً الأول مشدد والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن الخشب مال على كل حال ووجه الثاني كثرة وجوده عادة فكان كالتراب إلا ما كان غالياً القيمة كالساج والابنوس ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أن الجلود لو غلط فقطع ليسرى عن اليمين جزءاً ذلك مع قول الشافعي وأحمد أن على القاطع الدية وجب عند الشافعي في ظهر قوله وأحمد في إحدى روايته إعادة القطع في الأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهرهما الأول فحصول الردع والرحم بذلك وأما الثاني فلأنه قطع غير مشرع وكل عمل ليس عليه أمر لمشارعه فهو مرد ومن ذلك قول أبي حنيفة لو سرق نصاباً ثم ملكه بشراً أو بهيمة أورد أو غيره ذلك سقط القطع مع قول الأئمة الثلاثة أنه لا يسقط سواء كان قبل الترافع أم بعده فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أنه صار مستحقاً لذلك المسروق ووجه الثاني أن القطع إنما هو في نظير تعدى حدود الله تعالى حال سرقته بدليل عدم سقوط القطع لو ورد المسروق إلى صاحبه ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة أنه لو سرق مسلم نصاباً من مال مستامن فلا قطع مع قول الأئمة الثلاثة أنه يقطع فالأول تخفيف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول النظر إلى أنه مال حر في الأصل ووجه الثاني النظر إلى أنه مملوك المستامن فأجرنا عليه أحكام أهل الذمة وأهل الإسلام فإدام في بلاد ومن ذلك قول مالك وأحمد لو سرق مستامن أو معاهد وجب عليه القطع مع قول أبي حنيفة أنه لا قطع عليهما ومع قول الشافعي في قول يقطعان وفي قول لا يقطعان فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث متردد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ثم الأمر يرجع إلى وثق الأمر في الحالين فإن رأى قوة في أهل الإسلام ولم يكن لنا سري في بلاد الحرب نخاف الانتقام منهم بسبب قطعنا للمعاهد والمستامن قطع ولا ترك فرعاة للمصالح انتهى والله سبحانه وتعالى أعلم

باب قطاع الطريق

اتفق الأئمة على أن يبرأ واشهر السبل مخيفاً للسبيل خارج المصر بحيث لا يدركه الغوث فإنه محارم سباع للطريق جار عليه أحكام المحاربين وانفقوا أيضاً على أن من قتل وأخذ المال يجب إقامة الحد عليه فإن عفا أو لم يقتل والمأخوذ منه فإنه غير مؤثر في إسقاط الحد عنه وإن مات أحد منهم قبل القدرة عليه سقط عنه الحد إذا لم يرد حتى دفع الله عز وجل وطالب بحق في الأدميين من النفس والأموال والجراح إلا أن يعفى عنهم فيها هذا ما وجدته من مسائل الأئمة وأما اختلافنا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن حد قطاع الطريق على الترتيب المذكور في الآية الكريمة مع قول مالك أنه ليس هو على الترتيب المذكور في الآية الكريمة بل للأمام الاجتهاد فيه من قتل أو صلب أو قطع اليد والرجل من خلاف أو النفي أو الحبس فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد من حيث تخيير الإمام في ذلك فرجع الأمر إلى مرتبتي

الميزان وتوجيه القربين ظاهر ومن ذلك قول الامام ابي حنيفة كيفية الترتيب المذكور في الكريمة انهم ان اخذوا المال وقتلوا الامام بالخيار ان شاء قطع ايديهم وارجلهم من خلاف او قتلهم او صلبهم وان شاء قتلهم ولم يصلبهم وصفة الصليب عنده على المشهور من رواياته ان يصلب حيا ويبيع بطنه برمح الى ان يموت ولا يصلب اكثر من ثلاثة ايام وان قتلوا ولم ياخذوا المال قتلهم الامام حدا ولا يلبثت الامام الى عفوا لاولياءه وان اخذوا مالا لمسلم او ذمى والمأخوذ لو قسم على جماعة اصاب كل واحد عشرة دراهم او ما قيمته عشرة دراهم قطع الامام ايديهم وارجلهم من خلاف فان اخذوا قتل ان ياخذوا مالا ولا قتلوا انفسا جسم الامام حتى يجد ثأرة او يمتروا فهذه صفة موجب الصلب والنفي عند الامام ابي حنيفة وقال مالك الحارثون يفعل الامام فيهم ما يراه ويجهده فيه فمن كان منهم ذا سرى وقوة قتله ومن كان منهم ذاقوة فقط نفاه في اصله انه يجوز للامام قتلهم وصلبهم وقطعهم عنده وان لم يقتلوا ولم ياخذوا مالا على ما يراه ارادهم ولا مثاهم وصفة النفي عنده ان يخرجوا من البلد الذي كانوا فيه الى غيرهم ويحبسوا فيه وصفة الصلب عنده كصفة الصليب عند ابي حنيفة وقال الشافعي وتعد اذا اخذوا قبل ان يقتلوا انفسا او ياخذوا مالا نفوا وصفة النفي عند الشافعي هو ان يطلبوا اذاهم بالقيام عليهم الحد اذا تواجدوا وصفته عند احد في احدى روايتيه كالشافعي في الرواية الاخرى ان لا يتركوا يادون في بلد وان اخذوا المال ولم يقتلوا قطع الامام ايديهم وارجلهم من خلاف ثم يخلون وان قتلوا واخذوا المال وجب قتلهم حتما وصلبهم حتما وان قتلوا ولم ياخذوا المال وجب قتلهم حتما ويكون الصلب عند الشافعي واحدا بعد القتل وقال بعض الشافعية يقتل بعد ان يصلب حيا ومدة الصليب عند الائمة الثلاثة ثلاثة ايام وقال احمد ما يقع عليه الاسم فكلهم ابي حنيفة مفصل مائل الى التشديد وكلام مالك يحتمل التخفيف والتشديد لكونه مرجعا الى امر الامام مع تخفيفه في صفة النفي والصلب من وجه اخر وكلام الشافعي باحد مشدد من وجه مخفف من وجه اخر في تحت القتل وعدم تحمته واما الكلام في مدة الصلب فنقول احمد اخف فرجم الامم الى من تبقى الميزان وكل شيء مما اختاره الامام وجهه ومن ذلك اعتبار ائمة الثلاثة النصاب في قتل المحارب مع قوله الله انه لا يعتد بذلك فالاول مخفف في قتل المحارب اذا كان المملا الذي اخذه دوت نصاب والثاني مشدد فرجم الامم الى من تبقى الميزان ووجه الاول القياس على قطع السرقة ووجه الثاني انه لا يشترط في قتل المحارب ان ياخذ قدر النصاب لانضمام المحاربة الى اخذه المال فكان التغليب عليه من جهة المحاربة لا من جهة النصاب ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو اجتمع محاربون فباشر بعضهم القتل والاخذ وكان بعضهم رءا كان للرد حكم المحاربين في جميع الاحوال مع قول الشافعي لا يجب على الرء غير التعزير بالحبس والتغريب ونحو ذلك فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجم الامم الى من تبقى الميزان ووجه الاول الاكتفاء بوجود المحاربة سواء باشر بعضهم القتل ام لم يباشره ووجه الثاني ان المدارس في المحاربة على المباشرة لا على من كان رءا عليه ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان حكم من قطع الطريق داخل المصدر

كمن قطع الطريق خارج مصر فالاول فيه تشديد على قاطع الطريق والثاني فيه تخفيف عنه فمن جمع
 الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان محاربة شرع الله عز وجل وتعدى حدوده لا يختلف
 تخفيفها بكونها خارج مصر او داخله كغيرها من سائر المعاصي من زنا وشرب خمر وغير ذلك ووجه
 الثاني ان قطع الطريق خارج مصر هو المشهور المتبادر الى الافهام لعدم وجود من يغيبه و
 يخلصه من قاطع الطريق عادة بخلاف من قطع الطريق في مصر فان الناس يغيثونه كثيرا فكان
 بالغصب اشبه فعليه التعزير ومن ما اخذه الى مسخفه ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه
 لو كان مع قاطع الطريق امرأة فوافقهم في القتل باخذ المال قُلت حراما مع قول ابي حنيفة
 انها تقتل قصاصا ونقض فالاول فيه تشديد من جهة كون قتلها حدا والثاني فيه تخفيف من
 جهة كون قتلها قصاصا فرجم الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه القولين ظاهر ومن ذلك
 قول ابي حنيفة واحمد انه لو زنى رجل وشرب الخمر سرق ووجب عليه القتل في المحاربة او غيرها
 قتل ولم يقطع ولم يجزلا نهما من حقوق الله تعالى وهي مبنية على المسامحة وقد اقي القتل عليها
 فعمرها لانه الغاية مع قول الشافعي انها تستوفي جميعها من غير تدخل على الاطلاق فالاول
 مخفف وقول الشافعي مشدد فرجم الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الحد ولا يختلف
 في مثل ذلك لكونها رجعة الى الرجم والزجر ووجه الثاني ان كل واحد يجب فيه الحد الذي شرع له
 كالحكم فيما اذا فرقت على اشخاص متعددة فلا يقوم حد مقام حد ومن ذلك قول الائمة الثلاثة
 انه لو شرب الخمر وقذف الحصنات حد في الخمر والقذف مع قول مالك بتدخلهما فالاول
 مشدد والثاني فيه تخفيف فرجم الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك
 والشافعي في احد قوليه ان توبة العصاة ما عدا المحاربين من شربة الخمر والزنا والسرقة
 لا تسقط الحد عنهم مع قول احمد في الظاهر روايته وللشافعي في الرواية الاخرى انها تسقط الحد
 عنهم من غير اشتراط مضي فان وفي الرواية الاخرى لا حد لحد من مضي سنة بعد التوبة فالاول
 مشدد والثاني فيه تخفيف فرجم الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول عدم ورود نص في اسقاط
 الحد عن هؤلاء فكان اقامة الحد عليهم اولى بقربة ما رواه مسلم في المرأة التي اتت النبي صلى
 الله عليه وسلم وهي حبلى من الزنا فقالت يا رسول الله اني اتيت حراما من حدود الله فاقمه
 علي فقال لا وليا لها احصوا اليها فاذا وضعت فاتوني بها ففعلوا ذلك فامر برجمها وصلى عليها
 وقال لقد تابت توبة لو قسمت على سبعين من اهل المدينة لوسعتهم انتهى فظاهر هذا الحديث
 انه صلى الله عليه وسلم ما اقام عليهم الحد الا بعد توبتهم ولو لا انها تابت ما طلبت اقامة الحد عليها فاقيم
 وايضا فان الحد ترتب على هؤلاء من حيث تعدى بهم حدود الله فلا يسقط عنهم بالتوبة ووجه الثاني
 قوله صلى الله عليه وسلم التائب من الذنب كمن لا ذنب له وقوله صلى الله عليه وسلم التوبة نجب
 ما قبلها اي تقطع حكم المؤخدة بالذنب في الدنيا اي دم في الاخرة تحت المشيئة وسعت شيئا
 شيئا الاسلام نكر بالاسم الله يقول لم يرد لنا ان احدا يؤخذ بنبه في الدنيا والاخرة معا

الاحرار بين لقوله تعالى فيهم ذلك لهم غزى في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم انتهى فعمل
ان من تاب من ذنب سقط عنه الحرفيه على هذا التقرير ويصح حل الاول على العتاة المارقين
الذين يتكبر منهم وقوع الزنا وشرب الخمر والسرقه فتكون اقامه الحد عليهم اقوى في الردع والنجس
لهم كما ان الثاني يصح حله على من جرى عليه المقدمه واحده في عمره قدم وصنعه الدنيا بما
سحبت وحصل له في نفسه شدة العجز حتى صار يستحي ان يجلس بين اثنين عكس حال الاول
ومن ذلك قول مالك والشافعي ان من تاب من المحاربة ولم يظهر عليه صلاح العمل لا تقبل
شهادته حتى يظهر عليه صلاح العمل مع قول احمد تقبل شهادته وان لم يظهر منه صلاح العمل
فالاول فيه تشديد والثاني مخفف فزجه الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاخذ بالاحتيا
لاموال الناس وابضاعهم فان لم يظهر عليه صلاح العمل بعد التوبه فانه لم يتب فلا يخرج
عن التهمه في شهادته الا اصلاح العمل والمشى على طريق كمال المؤمنين قال تعالى فمن تاب من
بعد ظله واصبح وقال تعالى الا الذين تابوا من بعد ذلك واصبحوا ونحوها من الايات ووجه الثاني
العمل بظاهر الاحاديث كالحديث السابق في المسئله قبلها وكقوله صلى الله عليه وسلم واتبع
السيئه الحسنه تحمى في محوها اتباع الحسنه لها ومن ذلك قول ابى حنيفه واحداث المحارب
اذا كان مع المحاربة من لا يكافئه كالكافر والعبد والولد وعبد نفسه فقتله لا يقتل به
مع قول مالك انه يقتل اذا قتل من لا يكافئه ومع قول الشافعي فيه قولان كالمذهبيين فالاول
مخفف والثاني مشدد فزجه الامر الى مرتبة الميزان والله تعالى اعلم

باب حد شرب المسكر

اجمع الائمة الاربعه على تحريم الخمر ونجاستها وان شرب الخمر قليلها وكثيرها موجب للحد وان
من استحل شربها حكم بكفره وتقدم في باب النجاسة ان داود قائل ببطارة الخمر مع تحريمها واتفقوا
على ان عصير العنب اشتد وقد فربده فهو خمر اتفقوا ايضا على ان كل شراب يسكر ككثيره
وقليله حرام وانه يسمى خمر وفي شربه الحد سواء كان من عنب او زبيب او حنطة او شعير او فدة
او امر او عسل او لبن ونحو ذلك نبيذ كان او مطبوخا خلافا لابي حنيفه فانه قال نقيع القمح والزبيب
اذا اشتد كان حراما قليله وكثيره ويسمى نبيذ الاخضر فان اسكر ففي شربه الحد وهو نجس فان
طبخ او كانا في طيب حل منهما ما يغلب على ظل الشارب منه انه لا يسكره من غير طرب فان اشتد
احرم الشرب منهما ولم يعتبر في طيبهما ان يذهب ثلثاهما او اما نبيذ الحنطة والامر والشعير والذرة
والعسل فانه حلال عند نقيعها ومطبوخا وانما يحرم المسكر منه ويجوز فيه ولكن ذلك اتفقوا على
ان المطبوخ من عصير العنب اذا ذهب اقل من ثلثه فانه حرام وانه اذا ذهب ثلثاه حل مالم يسكر
فان اسكر حرم قليله وكثيره وعلى ان حد العبد على النصف من حد الحر وعلى ان حد الشرب يقام
بالسوط الا ما روى عن الشافعي انه يقام بالايدى والنعال والطراف الثياب وعلى ان من غص بلقمة
ولم يجد غير خمسين فما به يجوز له اساعتها به على كل حال هذا ما وجدته من مسائل الاجماع
والاقتناع واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الائمة الثلاثة انه مضي على العصير

ثلاثة أيام ولم يشتر ولم يسكر ولا يصير خمر حتى يشتر ويسكر ويقذف زبد مع قول أحمد أنه إذا مضى على العصير ثلاثة أيام صار خمر وأحرم شرعه وإن لم يشتر ولم يسكر ولم يقذف زبد لم يشتر ورد في ذلك فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الحكم بدور مع العلة غالباً فإن فقدت علة الأسكار فهو مبطل على أصله ووجه الثاني الأخذ بالاحتياط فإنه بعد مقدار ثلاثة أيام يسكر غالباً فاحتج بالاحتياط أن لو يكن أحمد زراي في ذلك دليله عن الشارع يحرم شرعه وإن لو يسكر فإن الشارع وضع الأحكام حيث شاء وأمكن من باب تحريم الوسائل خوفاً أن يقع في تحريم المقاصد كما اشترنا إليه بقولنا ووجه الثاني الأخذ بالاحتياط ويؤيد فكرنا حديث ما أسكر كثيره حرم قليله فإن تحريم القليل لم يكن دائراً مع العلة التي هي الأسكار ويحتمل أن من قال بإباحة ما لا يسكر من النبيذ لم يطلع على هذا الحديث فظن أن علة التحريم هي الأسكار وقد فقدت ومن ذلك قول أبي حنيفة حد السكر أن يصير الإنسان لا يعرف السماء من الأرض ولا الطول من العرض ولا المرأة من الرجل مع قول مالك أنه من استوى عنده الحسن والقبير ومع قول الشافعي وأحمد هو من يخلط في كلامه على خلاف عادته فالأول مشدد في صفة السكر مخفف في وجوب الحد إن لم يصل إلى تلك الصفة والثاني فوقه في التشديد في الحد والثالث فوق ذلك فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن من لا يعرف السماء من الأرض أشد سكرًا ممن لا يعرف في الكلام بين الحسن والقبير كما أن من يخلط في كلامه فقط أخف سكرًا مما قبله فمن تورع في عدم إقامة الحد لم يصل إلى أعلى الحالات عنده فقد قل تورعه من جهة الغيرة على انتهائكم محارم الله ومن تورع وأقام الحد بوجوده في الصفات دون ما فوقها فقد قل تورعه من جهة احترام ذلك المسلم الشارب للسكر فأنهم وأيضا ذلك أن من لا يعرف السماء من الأرض نزل تمييزه بالكليّة ومن لا يعرف المرأة من الرجل يترك الأشخاص ولكن جهل الأوصاف ومن اختلط كلامه يترك السماء من الأرض ويميز بين الرجل والمرأة ولكن عنده لمحات غيبة نظروته فربما كان عنده شعور في أول كلامه ثم زال قبل أن يتمها فالأشمة ما بين ناصر لظاهر الشريعة وما بين محترمين لك المسلم الشارب فكل وجه ومشهد ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أن حد شارب الخمس ثمانون مع قول الشافعي وأحمد في إحدى روايتيه ورجعها الخرق أنه أربعون في حق الحر وأما العبد فعليه النصف من ذلك بالاتفاق كما مر أول الباب فعلى الأول حد أربعين وعلى الثاني حد عشرون فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الحر الغالب عليه كمال العقل عكس حال العبد فالأول كانت صغيرة الحركة دون العبد على قاعدة قولهم من عظمت مرتبته كبرت صغيرته ويحتمل أن يكون الحد ثمانين في حق من يسكر ويعبر به ويؤذي الناس والأربعين في حق من كان بالصد من ذلك ومن ذلك قول الأشمة الثلاثة أنه لو اقترن سكر الخمر لم يوجد منه ربح حد مع قول الإمام أبي حنيفة أنه لا يحد فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول مؤاخذته بأقراره والحكم بإشرب مع الشرب لا مع الريح عكس الثاني ومن ذلك قول الأشمة الثلاثة أنه لو وجد

منه ربح خمس ولم يقرب لم يجد مع قول مالك انه يجزى فالاول مخفف والثاني مشدد في اقامة الحد
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك واحمد والشافعي في اصح اقواله انه
 لا يجوز شرب الخمر للضرورة كالعطش والتداوى مع قول ابى حنيفة انه يجوز للعطش لا
 للتداوى ومع قول الشافعي في القول الثاني انه يجوز شرب القليل للتداوى ومع قوله
 في القول الثالث يجوز للعطش ما يقطع به الرى فقط فالاول مشدد في عدم جواز شربها
 للضرورة والثاني مفصل وكذلك الثالث والرابع فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 فيصح حل الاول على حاله الا كابر من اهل الصبر واليقين فيصبر احدهم حتى يضطر فيشرب
 اذ ذاك خوفا ان يموت كما انه يصح حمله على اوائل الضرورة والعطش ووجه قول ابى حنيفة
 ان يشربه للعطش فيه بقاء الروح واما التداوى ففي الحديث ان الله تعالى لم يجعل شفاة حتى
 فيما حرم عليها وبقيت الوجوه ظاهرة والله تعالى اعلم

باب التعزير

اتفق الاثمة على ان التعزير مشروع في كل معصية لاحد فيها ولا كفارة واختلفوا هل التعزير
 فيما يستحق التعزير بمثله هو حق واجب لله تعالى ام غير واجب فقال الشافعي بعدم وجوبه
 وقال ابو حنيفة ومالك ان غلب على ظنه انه لا يصلح الا الضرب وجب وان غلب على ظنه
 اصلاحه بغيره لم يجز قال احمد ان استحق بفعله التعزير وجب فالاول مخفف والثاني مفصل
 وكذلك الثالث فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول تعظيم حضرة الله تعالى ان يعصى
 العبد ربه فيها وهو ينظر اليه سبحانه وتعالى فكان الضرب المؤلم له واجبا ليتنبه لقيم فعله
 في المستقبل ويسير يتذكر الالم الذي حصل له في الماضي فيستغفر ربه منه وربما كان الذنب
 الثاني معلقا تركه على سوال الله عز وجل فيجوز عنه بالسؤال والا فالعذر المبرم لا يصح تركه
 واما وجه الثاني القائل بعدم الوجوب فهو خاص برعاة الناس الذين لا يعرفون قدر عظمة
 حضرة الله ولا يؤثر فيهم الضرب كل ذلك التأثير فلا يحصل به كبير زجر ولا مردع عن المعاصي
 المستقبلة ان كانت معلقة على حصول الالم الواقع لذلك العبد ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة
 ان الامام لو عزز رجلا فمات فلا ضمان عليه مع قول الشافعي ان عليه الضمان فالاول مخفف
 على الامام والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان منصب الامام
 يجعل عن ان يعزرا احدا بغير المصلحة بخلاف غير الامام قد يعزره غيره وعند مشائبة تشف منه
 لعداوة سابقة مثلا واما لعنا ان احدا من السلاطين قتل بقتله احدا في تعزير ابدل ولا غرم دية
 ووجه الثاني ان الشرع لا محاباة فيه لاحد فالامام الاعظم كاحاد الناس في احكام الشريعة
 ومن ذلك قول مالك واحمد ان الاب اذا ضرب ولده ناديا او المعلم اذا ضرب الصبي تاديبا
 فمات لا ضمان عليه مع قول ابى حنيفة والشافعي انه يجر الضمان فالاول فيه تخفيف والثاني
 مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين يفهم من توجيه المسئلة قبلها لان الاب
 كالا امام الاعظم في كون لا يضرب الا للاصلاح وكذلك المعلم في الغالب في ذلك ضمنهما

ابو حنيفة والشافعي احتياطا لاولاد الناس وليتخفظ الوالد في ضربه ولده فانه ربما قامت
نفسه من ولده فضر به المصلحة كالاجنبي فاذا ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا يجوز
ان يبلغ بالتعزير على الحدود مع قول مالك ان ذلك يرجع الى رأي الامام فان رأى ان يزيد عليه
فعل فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الامام
ونائبه انما يحكمان على وفق الشريعة وليس لهما ان يزيدا على ما قدرته ذرة واحدة ووجه الثاني
ان الشارح من الامام الاعظم على امته من بعده وامر الامة بالسمع والطاعة له في كل ما
لا معصية فيه لله عز وجل بل ضرب بعض العنادة والفسقة الحد المقدس بما لا يدعه فجاز للامام
الزيادة بالاجتهاد مصلحة لذلك المعزاسم مفعلي ومن ذلك قول ابو حنيفة والشافعي ان التعزير
لا يختلف باختلاف اسبابه كان يزداد في التعزير حتى يبلغ ادنى الحدود ولو في الجملة و
ادناها عند ابو حنيفة اربعون في الخمر وعند الشافعي واحد وعشرون فيكون اكثر التعزير عند
ابي حنيفة تسعة وثلاثين وعند الشافعي احدى تسعة عشر وقال مالك للامام ان يضرب
في التعزير اى عدد ادى اليه اجتهاده وقال احمد هو يختلف باختلاف اسبابه فان كان بالسوط
في الفرج بشبهة كوطء الشريك او بالسوط فيما دون الفرج فانه يزداد عنده على ادنى الحدود
ولا يبلغ فيه اعلاها فيضرب بالاسوط وان كان بغير الفرج كقبلة اجنبية او شتم او سرقة
دون نصاب فانه لا يبلغ فيه ادى الحدود فالاول فيه تخفيف من حيث انه لا يزداد في الحد عن
العدد المقدس في الشرع وقول مالك فيه تشديد ادى اجتهاده الى الزيادة على العدد المقدس
وقول احمد مفصل فيه تخفيف من وجه وتشديد من وجه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن
ذلك قول ابو حنيفة والشافعي انه يضرب قاضا مع قول مالك انه يضرب قاعدا ومع قول احمد
في احدي رايتيه كمن هبلك والاخرى كمن هب ابي حنيفة والشافعي فالاول فيه تشديد والثاني
فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان ضربه قاضا يبلغ في الزجر ووجه
الثاني ان المراد من الضرب الالم وهو حاصل بضربه قاعدا ومن ذلك قول ابو حنيفة والشافعي
انه لا يجرم في حد القذف خاصة ويجرم فيما عداه مع قول مالك انه يجرم في الحدود كلها ومع
قول احمد لا يجرم في الحدود كلها بل يضرب فيما لا يمتنع الم الضرب كالتميص والفتيصين فالاول
فيه تخفيف من وجه ودون وجه والثاني مشدد في التجرد والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة
الميزان وتوجيه الاقوال ظاهر ومن ذلك قول ابو حنيفة واحمد ان الضرب يفرق
على جميع البدن الوجه والفرج والراس مع قول الشافعي انه لا يضرب الوجه والفرج
والمخصرة وسائر المواضع المخوفة ومع قول مالك يضرب الظهر وما قاربه فالاول والثاني فيه
تخفيف والثالث فيه تشديد من حيث عدم تفرقة الضرب على جميع البدن الا ما استثناه الاول
والثاني فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابو حنيفة ان الضرب في الحدود يفتاوت
فاسن الضرب ضرب التعزير ثم الضرب ثم القذف ومع قول مالك ان الضرب في هذه الحدود
سواء ومع قول الشافعي ان ضرب حد الزنى اشد منه في حد القذف وان ضرب القذف اشد من

الضرب في شرب الخمر فالاول فيه تخفيف من حيث تخفيف الضرب في بعض الحدود
وتشديد من حيث شدة الضرب في بعضها وكذلك قول مالك ويصح العكس من حيث ان في
التساوي الحاق الادنى بالاعلى في بعض الحدود وكذلك الثالث فوجع الامر الى مرتبتى الميزان
باب الصيال وضمان الولاة واليهام

لم اجز في الباب شيئا من مسائل الاجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول
الائمة الثلاثة انه يجوز دفع كل صائل من ادعى اربعية على نفسه في طرف او بضع او مال فان لم
يندفع الا بالقتل فقتله فلا ضمان عليه مع قول ابي حنيفة ان عليه الضمان فالاول فيه تخفيف
من حيث عدم الضمان والثاني فيه تشديد فوجع الامر الى مرتبتى الميزان ولكل من القولين وجه
وجه صحيح لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو عرض عاض يد لسان فانزعها
من فيه فسقطت اسنانه فلا ضمان عليه مع قول مالك في المشهور عنه انه يلزم الضمان
مخفف على المعضوض والثاني مشدد عليه فوجع الامر الى مرتبتى الميزان ولكل من القولين وجه
ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو اطعم انسان في بيت انسان فرواه فقفا عينه لزمه الضمان مع
قول الشافعي واحمد للاضمان وقول مالك في روايتيه كالمذهبيين فالاول كالشدد والثاني مخفف
والثالث محتمل لكلاهما فوجع الامر الى مرتبتى الميزان ويصح حمل الاول على اطلاع اهل الدرسين
والورع من لا يتولد من اطلاع كبير فتنة لقله وقوع مثله في النظر الى ما حرم الله تعالى وحمل
الثاني على من كان بالضد من ذلك فلا ضمان في فقه عينه زجرا له عن مثل ذلك ومن ذلك
قول مالك واحمد ان الامام لو ضرب في حد ضامن الحدود او افضى الى هلاكه فلا ضمان على الامام
مع قول الشافعي من جملة تفصيل له انه ان مات في حد الشرب وكان جلده باطراف النعال
والثياب لم يضمن الامام قولا واحدا وان كان ضربه بالسوط فلا ضمان في ذلك وجهان اصحهما
لا ضمان عليه وحكى ابن المنذر عن الشافعي ان الامام ان ضرب بالنعال واطراف الثياب ضربا
لا يجاوز الاربعين ضمت فيه فلا عقول فيه ولا قود ولا كفارة على الامام وان ضربه اربعين سوطا
ضمت نديته على قلة الامام دون بيت المال فالاول مخفف على الامام والثاني مفصل على اختلاف
النقل فوجع الامر الى مرتبتى الميزان ووجه الاول ان ذلك الضرب مشروع فاقامته غير مضمونة
كبقيية الحدود فانه باذن من الشارع ووجه الثاني من شق التفصيل في حد الشرب
كونه بما يقتل غالبا وما وجه ما قاله اصحاب الشافعي من عدم الضمان وان كان ضربه
بالسوط كون ذلك ما دون ما فيه من الشارع وكذلك القول في اول شق التفصيل الذي حكاه
ابن المنذر ووجه الوجه الثاني من وجهي اصحاب الشافعي كون الاربعين سوطا ربما تقتل
غالبا وانما كان على عاقلة الامام الدية دون القصاص لان اصل الضرب ما دون فيه وكان منصبه
يجل عن مثل ذلك فانما الواجب العقل على الامام لقبلى الموضوع في تحجيرنا عليه مع ما في ذلك
من انتهاك حرمة في عميل العامة فتضعف شوكته ولم يبلغنا ان اقاما قتل في اقامته الحد على
مستحقه ابدا ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا ضمان على ارباب اليها ثم فيما اتفقت عليها

أذالم يكن معها صاحبها وأما التلفتة لئلا فضانه عليه فمع قول أبي حنيفة أنه لا يضمن إلا إن
 يكون معها صاحبها ركبا أو قائدا أو سائقا أو يكون قد أسلمها سواء كان ليلا أو نهارا فالأول فيه
 تخفيف بالشرط الذي ذكره والثاني فيه تشديد بالشرط الذي ذكره كذلك فجمع الأمر إلى مرتبة
 الميزان ووجه عدم الضمان في الشق الأول في كلام الأئمة الثلاثة جريان العامة في إرسال
 البها ثم نهارا ومنه يعلم توجيه الضمان فيما تلتفه ليلا ووجه الشق الأول من كلام أبي حنيفة
 كونه معها ركبا أو قائدا أو سائقا ووجه الثاني منه تعديبه بالأمر سال ولذلك عمي الحكم في عدم
 تخصيصه ذلك في ليل أو نهار ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو تلفت الدابة شيئا وصاحبها عليها
 ضمن صاحبها ما تلتفته بيدها أو فمها وأما ما تلتفته برجلها فإن كان يوطئها ضمن الراكب وإن
 سرحت برجلها فإن كان يوطئها في موضع مازون فيه شرعا كالمشي في الطريق والوقوف في ملك
 الراكب أو في الفلاة أو في سوق الدواب لم يضمن وإن كان بموضع ليس بما زون فيه كالوقوف
 على الدابة في الطريق والدخول في دلو أو إنسان بغير إذن ضمن مع قول مالك أن يدها وفمها ورجلها
 سواء فلا ضمان عليه في ذلك أذالم يكن من جهة ركبها أو قائدها أو سائقا سبب من غمض وضرب
 ومع قول الشافعي أنه يضمن ما جنت بفمها أو يدها أو رجلها أو ذنبها سواء كان من قائدها
 أو سائقا سبب أو لم يكن ومع قول أحمد ما تلتفته برجلها وصاحبها عليها فلا ضمان فيه وما جنت
 بفمها أو يدها ففيهما الضمان فالأول الذي هو كلام أبي حنيفة مفصل وكلام مالك فيه تخفيف
 من حيث التفصيل وكلام الشافعي مشدد وكلام أحمد مفصل فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان
 وتوجيه الأقوال الأربعة ظاهرة لا يخفى على الفطن والله أعلم

كتاب السير

اتفق الأئمة على أن الجهاد فرض كفاية فإذا قام به من فيه كفاية من المسلمين سقط الحرج عن
 الباقيين وعن سعيد بن المسيب أنه فرض وكذلك اتفقوا على أنه يجب على أهل كل ثغر أن
 يقاتلوا من بين أيديهم من الكفار وأن يحجزوا ساعدتهم من يليهم الأقرب فالأقرب وأنفقوا على
 أن من يتعين عليه الجهاد لا يخرج إلا بأذن أبيه إن كانا مسلمين وعلى أن من عليه دين لا يخرج
 إلا بأذن غريمه وأنه إذا التقى الزحفان وجب على المسلمين الحاضرين الثبات وحرر عليهم الفراس
 إلا أن يكونوا متحرفين لقتال أو متحيزين إلى فئة أو يكون الواحد مع ثلاثة أو الماشاة مع
 ثلثمائة فيبذل الفرار ولهم الثبات مع ذلك لا سيما مع غلبة ظنهم بالظهور وديهم وأنه تجب الهجرة
 من دار الكفر على من قدر عليها وعلى أن ساء الكفار أذالم يكن يقاتلن فلا يقتلن إلا أن يكن ذوات رأي
 وعلى أن الأعشى الشيعي الفاني وأهل الصوامع إذا كان لهم رأي وتدير يقتلون وعلى أن المشركين إذا
 تترسوا بالمسلمين لينتقى المشركون بالمسلمين عن الرمي ويقصدوا المسلمين وعلى أنه لو قتل أحد الأسير
 وهو في الأسر لم يجب على القاتل شيء إلا التعزير فقط خلافا للوزاعي في قوله تجب عليه الدية
 هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة
 الثلاثة أنه يجب أي يشترط في وجوب الجهاد وجوب الزاد والراحلة كالحج مع قول مالك أنه

لا يجب وموضع الخلاف اذا نقين الجهاد على اهل بلد بينهم وبين موضع الجهاد مساندة القصص
 فالاول مخفف في وجوب الجهاد المذكور والثاني مشدد فيه فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الاول ان من لم يجد الزاد والراحلة فقتاله للعدو خارجا لثقات قلبه الى ما ياكل ويشرب
 ويركب فاذا وجد الزاد والراحلة قوي غزوه ولم يصبر عنده الثقات لغير القتال ووجه الثاني
 عدم وجود نص صريح باشتراط ذلك في السفر للجهاد ولو طويلا كشهرا واكثر ولو انه كان شرطا
 لوصل اليها ولو في حديث واحد فان الشيعة لم تنزل محفوفة بوجود العلماء في كل عصر ويصم
 حل كلام الاثمة الثلاثة على حال اكابر الدولة من ذوى المروءات الذين يغلب عليهم الحياء من
 سؤال الناس الزاد والراحلة في الطريق وحل كلام الامام مالك على حال من كان بالصد من ذلك
 كما قال فيمن يجهل معتدلا على السؤال ويظن ان الركب لا يجيبه في سؤاله فانه يجب عليه الحج
 عنده ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك ان المسلمين اذا اخذوا اموال اهل الحرب ولم يمكنهم
 اخراجها وايصالها الى دار الاسلام جاز لهم اتلافها بغير الجحش ويكسرون السلاح
 ويحرقون المتاع مع قول الشافعي واحدا انه لا يجوز الا لما لا يمكنه وذلك بعد القسم فالاول
 مخفف على المسلمين والثاني مشدد في بعض ذلك عليهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
 مراعاة المصلحة العامة للمسلمين فربما تغلب علينا الكفار واخذوا تلك الاموال التي غنمناها
 منهم فتقوم ايها على قتالنا وانما لم يراع اهل هذا القول ما جزم اليه اهل القول الثاني بتقديم المصلحة
 العامة على مصلحة الخاصة ووجه الثاني ضعف تلك المتلفين لتعلق حقوق جميع المجاهدين
 بذلك وعدم خوف انقاذ تلك الاموال من ايدي المسلمين فكان بقاؤها من غير اتلاف انفع
 للمسلمين في هذه الحالة ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك واحمد والشافعي في احد قوليه ان
 شيوخ الكفار وعلمائهم اذا لم يكن لهم راي ولا تدبير لا يجوز قتلهم مع قول الشافعي في الاظهر
 انه يجوز قتلهم فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان
 مشروعية القتل بالاصالة انما هي في حق من فيه نكايه للمسلمين وهؤلاء لا نكايه منهم لنا
 غالبا ووجه الثاني ان الامام قد يرى قتلهم لمصلحة وقد بلغنا ان السيد داود عليه الصلوة والسلام
 لما بنى بيت المقدس كان كل شئ بناه يصح منه ما فشكا ذلك الى ربه عز وجل فاوحى الله تعالى
 اليه ان يبني لا يقوم على يدي من سفك الدماء فقال داود يارب اليس ذلك في سبيلك فقال
 الله تعالى بلى لكن اليسوا عبادي ويؤيد ذلك ايضا قوله تعالى وان جنحو السلف فما جنموا فان
 في ذلك ترجيح للمصلحة على القتل ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك وادوية على من قتل من
 لم تبلغ الدعوة معه ما نقل عن هذا الشافعي واصحابه من خلاف ذلك على غير الراجح فالاول
 مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك ان من قرأ بـ
 دراهم منافق بلغته الدعوة فلا تحتج الى دعوة ثم قبل القتال بل يقتلهم ابتداء واما من بعد
 دعوهم فالدعوة اقظم للشك وقال ابو حنيفة ان بلغته الدعوة فحسن ان يدعوه الامام الى
 الاسلام او اداء الجزية قبل القتال وان لم تبلغه فلا ينبغي للامام ان يبدأ بهم وقال الشافعي لم اعلم

احدا من المشركين لم تبلغه الدعوة اليوم الا ان يكون قوم من المشركين خلف الترك والمجون
 لم تبلغهم الدعوة فلا يقاتلون حتى يدعوا الى الايمان فان قتل احد منهم قبل ذلك فعلى عاقلة
 قتاله الدية وقال ابو حنيفة لا شيء عليه والظاهر من مذهب مالك ان الحكم كذلك فالاول
 والثاني من اصل المسئلة مفصل والثالث مشدد من حيث ان جميع المشركين لان بلغتهم الدعوة
 تخفف من حيث انهم لا يقاتلون الا بعد الدعوة الى الايمان كما ان الاول مما تفرع من المسئلة مشدد
 من حيث انهم لا يقاتلون الا بعد الدعوة الى الايمان كما ان الاول مما تفرع من المسئلة مشدد
 الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال ملود في الحديث من اختلاف الحكم بحسب الوقائع من
 الشارح ومن امر الغزوات من الصحابة وغيرهم من بعدهم ومن ذلك قول ابي حنيفة
 والشافعي ان امان الكفار لا يصح الا من مسلم بالغ عاقل مختار فلا يصح امان الصبي
 والمجنون عندهما مع قول مالك واحمد يصح امان الصبي المراهق فالاول مشدد في صحة الايمان
 للكفار والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان امان الكفار امر خطر
 يبقى عليه مصلح ومفاسد فيحتاج الى غزاة عقل ونظر في العواقب للصبي والمجنون ليسا من
 اهل هذا المقام ووجه الثاني ان الصبي المراهق قد اشرف على البلوغ وما قارب الشيء اعطى حكمه
 في كثير من الاحكام واما ان الكفار منها شتم ان حصل بعد امانه فتنة فوق الامر بتدريسه
 الامم ويشدد على الكفار حتى يدلولوا ويخرجهم من بلاد الاسلام فكان امان الصبي المذكور بمثابة
 الاذن في دخول بلاد الاسلام لا في الاقامة بها حتى يفسدوا فيها ومن ذلك قول الائمة الثلاثة
 انه يصح امان العبد المسلم ككافر ولا اهل مدينة ويصنع امانه بشرطه عند الائمة المذكورين
 مع قول غيرهم انه لا يصح امانه فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان ووجه الاول ان امان العبد في النقص كما ان الصبي قد قل من امانه ووجه الثاني
 انه يحتاج الى كمال راي والعبد ناقص العقل لا يرى عادة ويصح حمل الاول على عبد ظهر للناس
 عقله وحسن بابه والثاني على من كان بالعكس ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك انه لو
 اصاب احد من المسلمين مسلما في حال فتر من الكفار بالمسلمين فلا يلزمه هدية ولا كفارة
 مع قول الشافعي واحمد في احدى روايتيه انه يلزمه الكفارة بلادية والثاني من قول
 الشافعي واحد يلزمه الدية والكفارة فالاول مخفف والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه هذه الاقوال راجعة الى اجتهاد الائمة ومن ذلك قول
 الائمة الاربعة ان المسلم اذا طلب المباشرة جاز له ذلك بلا كراهة مع قول ابن ابي هريرة عن الشافعية
 ان ذلك يكره فالاول مخفف والثاني مشدد وكذلك قول الائمة الثلاثة ان المستحب ان لا يبارز
 احدا الا باذن الامير لكن لو بارز بغير اذنه جاز مع قول ابي حنيفة ان المباشرة حرام الا ان
 يكن المبارز في منعة من المسلمين فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى المستلزم
 الى مرتبة الميزان ووجهها ظاهر راجع الى حكم ذوي الراي من المسلمين ومن ذلك
 قول ابي حنيفة فيجب استرقاق كل من لا كتاب له ولا شبهة كتاب كعبدة الاوثان لكن من

الجميع منهم دون العرب مع قول مالك والشافعي واحد في أحادي روايتيه ان ذلك لا يجوز مطلقا فالاول
مفصل والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم احترام من لا
كتاب له ولا شبهة كتاب من العجم ووجه الثاني شرف عنصر العرب فلا يجوز عليهم صغار تغييرهم
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو أسلم كافرا قبل الأسر له عصم نفسه وماله وان كان في دار
الحرب مع قول أبي حنيفة ان ما كان في دار الحرب من العقار يقسم وأما غيره فان كان في بيده
أو بيد مسلم أو ذمي لم يغيره وان كان في يد حرابي غنمه فالاول مخفف على الكافر بالعصمة المذكورة
والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ودليل الاول قوله صلى الله عليه وسلم
أمرت ان أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحق
الاسلام وحسابهم على الله ووجه الشق الاول من التفصيل في قول أبي حنيفة تغليب الحكم
لدار الحرب في العقار ولما في ذلك من الاعانة لهم على قتالنا ووجه التفصيل في الشق الثاني من كلام
أبي حنيفة واضح ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو دخل حربون دار الاسلام لم يجوز
سبيهم مع قول أبي حنيفة يجوز ذلك فالاول مخفف على الحربيين والثاني مشدد عليهم فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين راجع الى رأى أمير السرية وأهل الراي من
العسكر والله تعالى اعلم

كتاب قسم الفئ والغنيمة

اتفق الأئمة على ان ما حصل في ايدي المسلمين من مال الكفار يا يجاز الخيل والركاب فهو
غنيمة عينه وعرضه الا السلب كما سياتي تفصيله واتفقوا على ان اربعة اخماس الغنيمة الباقية
تقسم على من شهد الواقعة بغية القتال وهو من اهل القتال كل رجل سهم واحد واتفقوا على انهم
اذا قسموا الغنيمة وحازوها ثم اتصل بهم مدد لم يكن لذلك المدد معهم حصّة واتفقوا على ان الامام
لو قسم الغنائم في دار الحرب بقدر القسمة وكذلك اتفقوا على ان الامام ان يفضل بعض الغنائم
على بعض وكذلك اتفقوا على ان الامام مخير في الاسارى بين القتل والاسترقاق واتفقوا على
انه لا يجوز لاحد من الغنائمين ان يطأ جارية من السبي قبل القسمة واتفقوا على ان الغال من الغنيمة
قبل جيازتها اذا كان له فيها حق لا يقطع هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق واما
ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الشافعي واحدا انه اذا كان في مال الكفار المغنوم منهم سلب
استحقاقه القتال من اصل الغنيمة سواء شرط ذلك الامام ام لم يشترطه قالوا واما يستحق القتال
اذا غرّم بنفسه في قتل مشرك وانزال امتناعه مع قول أبي حنيفة ومالك ان القتال لا يستحق
السلب الا ان شرطه له الامام ثم بعد السلب يفر الخمس من الغنيمة فالاول مخفف على المقاتلة
بشرطه والثاني فيه تشديد عليهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول تشجيع المسلمين على
القتال لما فيهم من الجزع الذي يقا تل لاجل الدنيا واذ لم يعط ذلك النصيب ضعف غرمه عن
القتال ووجه الثاني مراعاة الادب مع أمير الجيش فان سمله بالسلب اخذه ولا تركه لان
له النظر العام على العسكر وقد يحتاجون الى ذلك السلب او الى بيعه وقسمه بينهم فيكون

منع المقاتل منه فيه عدل بين المقاتلين لاسيما ان كان ذلك المقاتل من لا تلتفت نفسه الى السلب
لغلبة قصده بالجهد اداء كلمة الله عز وجل دون الغنيمة ومن ذلك قول ابى حنيفة ان الخمس يقسم
على ثلاثة اسهم سهم لليتيم وسهم للمساكين وسهم لابن السبيل فدخل فقراء ذوى القربى
فيهم دون اغنيائهم واسهم النبي صلى الله عليه وسلم فهو خمس الله وخمس سبيله وهو خمس
واحد قد سقط بموت النبي صلى الله عليه وسلم كما سقط الصفي واسهم ذوى القربى فكانوا
يستحقونه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم بالتعيين وبعده فلا سهم لهم وانما يستحقون بالفقر
خاصة فيسترون فيه ذكورهم واناثهم مع قول مالك ان هذا الخمس لا يستحق بالتعيين لشخص دون
شخص ولكن النظر فيه للامام يصرفه فيما يرى وعلى من يرى من المسلمين ويبسط الامام
القراية من الخمس الفقى والخراج والجزية ومع قول الشافعى واحران الخمس يقسم على خمسة
اللههم سهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو باق لم يسقط حكمه بموته وسهم لبني هاشم وبني
المطلب ودون بنى عبد شمس وبني نوفل وانما كان مختصا لبني هاشم وبني المطلب لانهم ذروا القربى
حقيقة وقد منعوا من اخذ الصدقات فجعل هذا لهم غنيهم وفقيرهم فيه سواء الا ان للذكر مثل
حظ الانثيين فلا يستحقه اولاد البنات منهم وسهم لليتيم وسهم للمساكين وسهم لابناء السبيل
وهؤلاء الثلاثة يستحقون بالفقر والحاجة لا بالاسم فالاول فيه تشديد من حيث حرمان اولاد
البنات ومن حيث ان للذكر مثل حظ الانثيين وفيه تخفيف من حيث كيفية القسمة والثاني
فيه تخفيف من حيث رد الامر الى الامام والثالث فيه تشديد من وجه وتخفيف
من الوجه الآخر كما ترى فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الشافعى ان سهم
النبي صلى الله عليه وسلم يصرف في المصالح من اعداد السلاح والكرام وعقد القتات وبناء
المساجد ونحو ذلك فيكون حكمه حكم الفقى مع قول احمد في احادى روايته انه يصرف في اهل
الدبوان وهم الذين نصبوا انفسهم للقتال وانفردوا بالتغول لسيدها يقسم فيهم على قدر كفايتهم
والرواية الاخرى واختارها الحنفى كمدى الشافعى فالاول والثالث موسع والثاني مضيق
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاقوال ظاهر ومن ذلك قول الشافعى ومالك واحمد
ان الفارس يعطى ثلاثة اسهم سهم له وسهم للفارس مع قول ابى حنيفة ان للفارس سهمين
نقط سهم له وسهم للفارس وقال القاضى عبد الوهاب لم يقل احد بقول ابى حنيفة فيما علمت
وحكى عنه انه قال انى اكراه ان افضل بهيمة على مسلم قال القاضى ومن قال ان للفارس سهمين
عمر بن الخطاب وعلى بن ابى طالب لا تخالفهما من الصحابة ومن التابعين عمر بن عبد العزيز
والحسن وابن سيرين ومن الفقهاء اهل المدينة والاوزاعى واهل الشام والليث بن سعد واهل مصر
وسفيان الثورى والشافعى ومن اهل العراق احمد بن حنبل واليونان وابو يوسف ومحمد بن الحسن والجليلة
فلم يخالف في هذه المسئلة غميا ابى حنيفة رضى الله عنه فان حملنا ذلك القول منه على انه
قاله بدليل ظفربه ادا جتهاد فهو مخفف على غيره من الفانين بتفرسهم من الثلاثة والله تعالى
اعلم ومن ذلك قول الامعة الثلثة انه اذا كان مع الفارس فرسان لم يسهم الا الواحد مع

قول احمد بن محمد بن الحسين ولا يزد على ذلك ووافقه ابو يوسف وهو رواية عن مالك في الاول
 مخفف والثاني فيه تشديد على الغائبين باخذ سهم للفارس الثاني فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا يسهم للبعير مع قول احمد انه يسهم له سهم واحد فالاول
 مخفف على الغائبين والثاني فيه تشديد عليهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك
 قول الاثمة الثلاثة انه لو دخل دار الحرب بفارس فمات الفارس قبل القتال لم يسهم لفارسه بخلاف
 ما اذا مات في القتال او بعده فانه يسهم له عندهم مع قول ابى خنيفة انه اذا دخل دار الحرب
 فارسان ثم ماتت فرسه قبل القتال اسهم للفارس فالاول مشدد على الفارس والثاني مخفف عليه
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك جمهور العلماء انه يسهم للفارس عربيا كان او غيره
 مع قول احمد انه يسهم للفحل سهمان والبرذون سهم واحد ومع قول الاوزاعي ومكحول
 انه لا يسهم للفارس العربي فقط فالاول مخفف والثالث مشدد على الفارس مشدد على الغائبين باخذ
 السهم لغير العربي والثاني مفصل والثالث مشدد على الفارس فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الاول اطلاق الفارس في الاحاديث ووجه الثاني ان الفحل قوي من البرذون غالبا ووجه
 الثالث ان الخيل العرب هي الاكثر عند العرب فكان الحكم دائرا معها ومن ذلك قول مالك
 والشافعي واحمد في اصح الروايتين ان الكفار لا يملكون ما يصيبونه من اموال المسلمين قال
 ابن هبيرة والا حاديث الصحيحة تدل على ذلك لان ابن عمر ذهب له فرس فاخذها العدو فظهر
 عليهم المسلمون فرد عليه في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وابق له عبد ففحق بالروم فظهر
 عليهم المسلمون فرد عليه وقال ابو خنيفة يملكونه وهي الرواية الاخرى عن احمد فالاول مخفف
 على المسلمين مشدد على الكفار والثاني بالعكس فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان في
 عدم ملكهم لاموال المسلمين اعلاء كلمة الدين ووجه الثاني انه قد يتعذر انقاذ ذلك من
 الكفار لمصلحة تعود على المسلمين اعظم من انقاذها منهم فيكون ترك ذلك في ايدي الكفار اولي
 وان لم يملكوه شرعا ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يرتضخ لمن حضر الغيبة من ملوك وصبي
 وامارة وزمى والرضخ شئ يجتهد الامام في قدره ولا يكمله لهم سهمهما مع قول مالك ان الصبي
 المراهق اذا طاق القتال واجازة الامام كمل له السهم ولو لم يبلغ فالاول مخفف ودليله الاتباع
 والثاني مشدد على الغائبين ودليله الاجتهاد لعدم اطلاع القائل به على دليل في ذلك فراجع
 الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يجوز قسمة الغنائم في ذلك الحرب مع قول
 ابى حنيفة ان ذلك لا يجوز ومع قول اصحابه ان الامام اذا لم يجد حيلة قسما اخوفا عليها لكن
 لو قسمها الامام في دار الحرب نفذت القسمة بالاتفاق كما مر اول الباب فالاول فيه تخفيف
 والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان وذلك كله سراجهم الى سراج الامام
 ومن ذلك قول ابى خنيفة واحمد في احدي روايتيه انه لا باس باستعمال الطعام والعلف
 والحويان الذي يكون بدار الحرب ولو بغير اذن الامام فان فضل عنه واخرج منه شيئا الى دار
 الاسلام كان غنيفة قل اكثر مع قول الشافعي انه ان كان كثير له قيمة مرد وان كان نزر فاصم

القولين أنه لا يرد ومع ما حكى من قوله أن ما أخرج إلى دار الإسلام فهو غنيمة فالأول مخفف على المسلمين والثاني مفصل والثالث فيه تشديد من جهة أن ما أخرج إلى دار الإسلام يكون غنيمة ولو قل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه يجوز للأمام أن يقول من أخذ شيئاً فهو له وأنه يشترط إلا أن الأولى له أن لا يفعله مع قول مالك أنه يكره له ذلك لئلا يشوب قصد المجاهد في جهادهم إرادة الدنيا ويكفون من الخمس لأن أصل الغنيمة وكذلك الفصل كله عنده من الخمس ومع قول الشافعي أنه ليس بشرط لأنهم في أظهر القولين ومع قول أحمد أنه شرط صحيح فالأول مخفف على الغانمين والثاني فيه نوع تشديد والثالث فيه تخفيف لعدم لزوم الشرط والرابع فيه تخفيف على الغانمين فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه هذه الأقوال لا تخفى على الفطن ومن ذلك قول مالك لو أسير فخلقه المشركون أن لا يخرج من ديارهم ولا يهرب على أن يتركوه دين هرب يحجى لزمه أن يفنى بذلك ولا يهرب منهم مع قول الشافعين أنه لا يسع ما كان يفنى وعليه أن يخرج ويمينه يمين مكره فالأول مشدد خاص بالكابري الصابرين على قضاء الله وقدره أو الكابري من أهل الوجد الصادق والثاني مخفف على الأسير خاص بمن لا يطيق الصبر على خدمة الكفار من لا قدم له في التسليم لله تعالى ولا نظره في أسر أو أفعال المحكمة الإلهية فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة أن الإمام مخير في الأراضي التي فتحت عنوة وغنمت في العراق ومصر بين أن يقسمها وبين أن يقر أهلها عليها ويضرب عليهم خراجاً ردين أن يصرفهم عنها ويأتي بقوم آخرين ويضرب عليهم الخراج وليس للإمام أن يقسمها على المسلمين أجمعين ولا غنيمتها مع قول مالك في أحد رواياتيه أنه ليس للإمام أن يقسمها بل تصير بنفس الظلم عليهم وفقاً على المسلمين ومع قوله في الرواية الأخرى أن الإمام مخير بين قسمتها ووقفها لمصالح المسلمين ومع قول الشافعي يجب قسمتها بين جماعة الغانمين كسائر الأموال إلا أن تطيب أنفسهم بوقفها على المسلمين ويسقطوا حقوقهم منها فيقفها ومع قول أحمد في أظهر رواياته أن الإمام يفعل ما يراه الأصلح من قسمتها ووقفها فالأول مخفف على الإمام في فعله للمصالح العامة مشدد عليه في عدم جواز وقفها على المسلمين والغانمين والثاني مشدد عليه في عدم جواز قسمتها ومصيورها وفقاً على المسلمين بغیر ادنائه والثالث فيه تخفيف على الإمام في تخييرهم بين القسم والوقف وهي الرواية الثانية لمالك والرابع مشدد على الإمام في وجوب قسمتها بين جماعة الغانمين بالشرط المذكور والخاص فيه تشديد على الإمام في وجوب فعل الأصلح للمسلمين فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه هذه الأقوال كلها ظاهراً ومن ذلك قول أبي حنيفة في الخراج المضروب على ما فتح من الأراضي عنوة أن في كل جريب من الحنطة قفيزاً ودرهمين وفي جريب الشعير قفيز ودرهم مع قول الشافعي أن في جريب الحنطة أربعة دراهم وفي الشعير درهمين ومع قول أحمد في أظهر رواياته أن الشعير والحنطة سواء ففي كل جريب واحد قفيز ودرهم والقفيز المذكور ثمانية أطلال وأما جريب العنب فقال أبو حنيفة وأحمد فيه عشق وقال الشافعي جريب العنب كجريب النخل وأما جريب الزيتون فقال الشافعي

واحدان فيه اثني عشر حرفاً ولم يوجد لأبي حنيفة نص في ذلك وقال مالك ليس له في ذلك كله
تقدير بل المرجع فيه إلى ما تختمله الأرض من ذلك لاختلافها فيجهت إلى إمام في تقدير ذلك مستعينا
عليه بأهل الخبرة قال ابن هبيرة واختلاف الأئمة إنما هو مرجع إلى اختلاف الروايات
عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأنها كلامهم عولوا على ما وضعه فالروايات المختلفة عن عمر
كلها صحيحة وإنما اختلفت لاختلاف النواحي انتهى فرجع الأمر في ذلك إلى مرتبة الميزان تخفيفاً وتشككاً
كما ترى ومن ذلك قول الشافعي أنه لا يجوز للأمام أن يزيد في الخارج على ما وضعه الإمام
عمر بن الخطاب لا يجوز له النقصان مع قول مالك في حركي رواياته أنه يجوز له الزيادة إذا
احتمل والنقصان إذا لم يتحتمل ومع قوله في الرواية الثانية أنه يجوز له الزيادة مع الاحتمال والنقصان
ومع قوله في الرواية الثالثة أنه لا يجوز له الزيادة ولا النقصان عما وضعه عمر رضي الله عنه ليس
لأبي حنيفة في هذه المسئلة نص لكن حكى عنه القدرعي بعد ذكر الأشياء المعين عليها الخارج لا
يوضع عمر رضي الله عنه أن ما سوي ذلك من أصناف الأشياء يوضع عليها الخارج بحسب الطاقة
فإن لم تنطق الأرض ما يوضع عليها نقصها الإمام وقال أبو يوسف لا يجوز للأمام الزيادة ولا النقصان
مع الاحتمال وقال محمد بن الحسن يجوز له ذلك مع الاحتمال وأما مالك رحمه الله فهو على
أصله في اجتهاد الأئمة على ما تختمله الأرض مستعينا بأهل الخبرة وكان ابن هبيرة يقول
لا يجوز أن يضرب على الأرض ما يكون فيه هضم لبنت المال رعاية لأهل الناس ولا ما يكون فيه
اضرار بأرباب الأرض تحميها من ذلك لا تطبق فمدار الباب على أن تحمل الأرض من ذلك
ما تطيق وارى أن ما قاله أبو يوسف في كتاب الخراج الذي صفه للرشيد هو الجسد قال
واري أن يكون لبنت المال من الحب المحسنان ومن الثمار الثلاث انتهى فالأول فيه تخفيف
على الإمام من حيث أن له أن يزيد على ما وضعه عمر بن الخطاب وتشديد عليه من حيث
أنه ليس له النقصان والثاني مفصل وهي الرواية الأولى عن أحمد والرواية الثانية لأحمد
هي عين قول الشافعي وعين ما حكى عن أبي حنيفة وعين ما روى عن محمد بن الحسن وأما قول
أبي يوسف فوجه سد الباب في الزيادة والنقصان عما وضعه عمر رضي الله عنه أدياً معه
لحديث أن الله تعالى ينطق على لسان عمر ولنقرير الصحابة له على ذلك بلا انكار فهو أشم
نظراً من جميع الأئمة بعد وجه الأقوال السابقة التي فيها جواز الزيادة والنقصان عما وضعه
عمر إن الأئمة بعد عمر أمناء على الأئمة فيما تغيرت الأحوال التي كانت أيام عمر بزيادة أنبات
الأرض قوته أو بنقصه وضعفه فله الزيادة إذا قويت الأرض وأخرج كل فدان عشرة أمداب من
القمح مثلاً والنقص إذا ضعفت وأخرج كل فدان ثلاثة أمداب فرضي الله عن الأئمة أجمعين
ومن ذلك قول الشافعي لو صال الإمام قوماً من الكفار على أن أراضيه لهم وجعل عليها شيئاً فهو
كالجزيرة أن أسلموا سقط عنهم وكان أن اشتراه منهم مسلم مع قول أبي حنيفة أنه لا يسقط عنهم
خراج أرضهم بأسلامهم ولا بشرهم مسلم فالأول مخفف على الكفار إسقاط الخراج عنهم إذا أسلموا
الثاني فيه تشديد عليهم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وكل من القولين وجه صحيح

فأئذ قال أبو حنيفة مالك واحد في أظهر ما يتيه ان مكة فتحت عنوة وقال الشافعي
واحد في الرواية الاخرى انها فتحت صلى وعبارة كتاب المنهاج وفتحت مكة صلى فزورها وارضها
الحياة طلاء بياض انتهى فمن قال عنوة فهو مشدد على اهل مكة ومن قال صلى فهو مخفف والله اعلم
ومن ذلك قول مالك واحمد انه لا يستعان بالمشركين على قتال اهل الحرب ولا يعاونون على
عدوهم على الاطلاق وقال مالك الا ان يكونوا خدما للمسلمين فيجوز مع قول ابي حنيفة انه
يسعان بهم ويعاونون على الاطلاق متى كان حكم الاسلام هو الغالب المجازي عليهم فان كان
حكم الشرك هو الغالب كرهه ومع قول الشافعي ان ذلك جائز بشرطين احدهما ان يكون بالمسلمين
قوة ويكون بالمشركين كثرة والثاني ان يعلم من المشركين حسن راي في الاسلام وميل اليه قال
ومتى استعان الامام بهم فخرجهم ولم يسهم فالاول فيه تشدد يبدى على المسلمين لو انهم طلبوا الاستعانة
بالمشركين ان لم يقع ما شرطه مالك من الاستئذان والثاني مخفف عليهم في ذلك بالشرط الذي ذكره
وكنت للحكم في القول الثالث فرجع الامر الى مرتبة البينان وتوجيه الاقوال ظاهر وكل ذلك
راجع الى راي الامام او نائبه ومن ذلك قول مالك والشافعي واحمد ان الحدود
تقام في دار الحرب على من تجب عليه في دار الاسلام فكل فعل يرتكبه المسلم في دار الاسلام
اذا ارتكبه في دار الحرب لزمه الحد سواء كان من حقوق الله عز وجل او من حقوق الامميين
فاذا زنى او سرق او شرب الخمر او قذف حد مع قول ابي حنيفة انه لا يقيم عليه حد من زنا او سرق
او شرب خمر او قذف الا ان يكون بدار الحرب اقام ببقية عليه بنفسه قال مالك والشافعي لكن
لا يستوفى في دار الحرب حتى يرجع الى دار الاسلام وقال ابو حنيفة ان كان في دار الحرب امام مع
جيش المسلمين اقام عليهم الحدود في العسكر قبل الرجوع وان كان امير سرية لم يقيم الحدود في دار
الحرب ثم ان دخل دار الاسلام من فعل ما يوجب الحد سقطت الحدود عنه كلها الا القتل فانه
يضمن بالدية في ماله عما كان او خطا فالاول مشدد على المسلمين نصرة للسرعة المظهره وتقينا
لنصرتها على الخوف المتوقع من تغيير قلوب العسكر الموجب لضعف الغزم عن القتال والثاني مخفف
على عسكر الاسلام بعدم اقامة الحدود في دار الحرب الا ان يكون الامام حاضرا فان
صولته وخوف العسكر منه تمنع من انكسار قلوبهم وضعفها على القتال باقامة الحدود على بعض
اخوانهم بخلاف اذا كان العسكر مع امير كما قاله ابو حنيفة فيجعل كلام مالك والشافعي
في قولهما انه تجب الحدود على من وقع فيما يوجبها لكن لا تقام الا اذا رجعوا الى دار الاسلام على خوف
انكسار قلوب العسكر وضعفها عن القتال وخروجهم عن طاعة الامير اما اذا كانوا يجافون
من سطوته فهو ملحق بالامام الاعظم ووجه قول من قال انه اذا دخل دار الاسلام
سقطت الحدود كلها الا القتل للترغيب في الجهاد بعد ذلك واحتقاده من امير العسكر
ما ترك اقامة الحدود عليهم لا محبة فيهم فلا يابون بعد ذلك عن الخروج معه في الجهاد اذا دعاهم
له بخلاف اذا اقام الحدود عليهم فانهم ربما نفرت نفوسهم منه وقال انه يكرهها فلا نسافر معه
وخالهم لا يتعقل ان اقامة الحدود عليه مصلحة له ابدا لحاجتهم عن شهرد وجب تقديم امر الشارم

على حفظ نفوسهم وايضا فان حقوقي الله في الحدود السابقة مبينة على المسامحة الا القتل فان
 المغل فيه حق الامميين فلذلك لم يسقط خوفهم من وقوع فساد اعظم من فساد وجود الدية
 على ذلك القاتل هذا ما ظهر لي من التوجيه لكلام الائمة في هذه الوقت والله اعلم ومن ذلك
 قول الائمة الثلاثة انه لا تصح الاستتابة في الجهاد سواء كان بجعل او بجرعة او تبرع وسواء تعين
 على المستنيب او لم يتعين مع قول مالك انه لا تصح الاستتابة بالجعل اذ لم يكن الجهاد متعينا على
 النائب كالعبد الامرة قال ولا باس بالجعائل في الثغور كما مضى عليه الناس فالاول مشدد
 على المجاهدين بوجوب الخروج عليهم بانفسهم والثاني فيه تخفيف عليهم فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان ووجه الاول الخوف من ان يتواكل الناس على بعضهم بعضا فلا يخرج احدهم الى الجهاد
 فتضعف كلمة الاسلام فان النفس من شأنها الكسل والجبن عن القتال لما فيه من توقع الموت
 والجراحات الشديدة ووجه الثاني ان النائب قائم مقام المستنيب في نصرته دين الاسلام
 فكما ان المستنيب يعار على دين الاسلام فكذلك النائب غالبا ويصم حمل الاول على ما اذا
 كان النائب يقوم مقام المستنيب وحمل الثاني على ما اذا كان يقوم مقامه في نصرته الدين كما
 اشترط اليه في التوجيه ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو وطع احد الغانمين جارية من السبي
 قبل القسمة فلا حد عليه وانما هي عليه عقوبة وكذلك لا يثبت نسب الولد بل هو مملوك يرد الى
 الغنيمة مع قول مالك انه حران يحد ومع قول الشافعي راجد انه لا حد عليه ويثبت نسب الولد
 وحرية وعلية قيمتها والمهر يرد في الغنيمة وهل تصير ام ولد قال احمد نعم وقال الشافعي في اصم
 قوليه لا تصير فالاول فيه تخفيف على الواطئ في عدم وجوب الحد فيه تشديد عليه في عدم
 ثبوت نسب الولد وجعل مملوكا يرد الى الغنيمة والثاني مشدد عليه بالحد والثالث فيه تخفيف
 عليه من حيث عدم الحد وثبوت صحة حرية الولد وثبوت نسبه وتشديد من حيث ان عليه قيمتها
 والمهر فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ظاهرة لا تخفى على الفطن ووجه كونها
 صارت ام ولد على قول احمد ثبوت نسب لها وكونها لا حد عليه في وطئها عنده ووجه مخالفة
 الشافعي له في عدم صيرورتها ام ولد وان كان قائلا بثبت النسب انه لا حد عليه في وطئها
 الاحتياط لكون نصيب الواطئ في تلك الجارية جرم اضعيفا بالنسبة لجميع الغانمين هذا ما ظهر لي
 من التوجيه في هذا الوقت ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك والشافعي في احدى
 الروايتين انه اذا كان جماعة في سفينة فوقع فيها نار فان كانوا المخرجون النجاة لا في الالتقاء في الماء
 ولا في الاقامة في السفينة فمهم بالخيار بين الصبر وبين القاءهم انفسهم في الماء مع قول احمد
 انهم ان رجوا النجاة في الالتقاء القوا في النيات ثبتوا وان استنكح الامران فعلا ما شاءوا وان
 ايقنوا بالهلاك فيها او غلب على ظنهم فروايتان اظهرهما من القاء لانه لم يرجوا النجاة وبه قال
 محمد بن الحسن ومالك في رواية له فالاول مفصل وكذلك الثاني واحد شق المقتضيل مشدد
 والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان فتأمله ومن ذلك قول مالك ان هدايا امراء
 الجيوش تكون غنيمة ففيها الحسن لا يختص بها قال وهكذا ان اهدى الى امير من امراء المسلمين

لأن ذلك على وجه الخوف فإن أهدى العدو إلى أحد من المسلمين ليس بأمر فلا بأس بأخذها
 وتكون له دون أهل العسكر ورواه محمد بن الحسن عن أبي خنيفة وقال أبو يوسف ما أهدى ملك
 الروم إلى أمير الجيش في دار الحرب فهو له خاصة ولكن لا يعطى للرسول ولم يرد عن
 أبي خنيفة خلافاً وقال الشافعي إذا أهدى إلى الولي هدية فإن كانت لشئ ناله منه حقاً كان
 أم بالطلائع أم على الولي أخذها لأنه لا يجرم عليه أن يأخذ على خلاص الحق جعلاً وقد أئتممه
 الله تعالى ذلك وأما أخذ الجعل على الباطل فهو حرام كالباطل فإن أهدى إليه من غير هذين
 المعنيين أحدي ولايته تفضلاً وشكراً فلا يقبلها فإن قبلها كانت منه في الصدقات لا يسعها
 غيره إلا أن يكافئه على ذلك بقدر ما يسعه وإن كانت من رجل سلطان له عليه وليس بالبدل
 الذي به سلطان شكر على إحسان كل منه فاحبب أن يقبلها ويجعلها لأهل الولاية أو يدعها ولا يأخذ
 على الخير مكافأة فإن أخذها وتولها لم تخرم عليه وقال في إحدى روايته أنه لا يختص بأحد
 أهدى إليه بل هي غنمة فيها الخمس في الأخرى يختص بها الإمام فقوله مالك مشدد على الأمر
 على ما فيه من التفصيل مع ما وافق فيه أبو خنيفة ورواه محمد بن الحسن عنه وقول أبي يوسف
 مخفف على الأمر وقول الشافعي فيه تشديد في أحد شقي التفصيل وتفصيل في الشق الآخر
 والرواية الأولى عن أحمد موافقة لقول مالك ووجه الرواية الأخرى له من كون الهدية تختص
 بالأمران ذلك هو الغالب على من أهدى شيئاً للأمر في وقت من الأوقات فرجع الأمر إلى مرتبتي
 الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الغال من الغنمة قبل حيازتها إذا كان له فيها حق
 لا يحرق رحله ولا يجرم سهمه مع قول أحمد أنه يحرق رحله الذي معه إلا المصحف وما فيه روح
 من الحيوانات وما هو جنة للقتال كالسلاح رواية واحدة وأما كونه يجرم سهمه ففيه روايتان
 فالأول فيه تخفيف على الغال والثاني فيه تفصيل في ضمنه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
 ويصمحل الأول على ما إذا لم يحصل بما غل تجرؤ على الغلول من غالب العسكر فيكون
 في التحريق زجر وتنفير عن الغلول ومن ذلك قول أبي خنيفة وأحمد في المنصوص عنه أنه مال
 الفتي وهو ما أخذ من مشرك لأجل كفره بغير مال كالحزبية المأخوذة على الرأس وأجرة الأرض
 المأخوذة برسوم الحراج أو ما تركوه فرحاً وهدوا مال المرتد إذا قتل في مذبحة وقال كافر مات
 بلا وارث وما يورثهم من العشر إذا اختلفوا إلى بلاد المسلمين أو صلحوا عليه يكون للمسلمين
 كافة فلا يخمس بل يكون جميعه لمصالح المسلمين مع قول مالك أن ذلك كله في متخير مقسوم
 يصرف الإمام في مصالح المسلمين بعد أخذ حاجته منه ومع قول الشافعي أن ذلك يخمس وقد
 كان ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم وفيما يصنع به بعد موته قولان أحدهما لمصالح المسلمين
 والثاني للمقاتلة وأما الذي يخمس منه فقيه قولان الجريد أنه يخمس جميعه وهو رواية عن أحمد
 ولقد يجوز لا يخمس إلا ما تركوه فرحاً وهدوا فالأول فيه تشديد على الإمام بعدم أخذ شئ من
 الأموال المذكورة لنفسه وجعلها كلها للمسلمين وقول مالك فيه تخفيف عليه بأخذ نفسه شيئاً
 وقول الشافعي ما بعده واضح فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان والحمد لله رب العالمين

باب الجزية

اتفق الأئمة على أن الجزية تضر على أهل الكتاب وهم اليهود والنصارى وعلى المجوس فلا تؤخذ من عبدة الأوثان مطلقا واتفقوا على أن الجزية لا تضر على نساء أهل الكتاب ولا على صبيانهم حتى يبلغوا ولا على عبيدهم ولا على مجنون واعى وشيخ فان لا على أهل الصلوة مع هكذا قال ابن همدان وذكر الرازي والنوري في ذلك خلافا عن الشافعي وعبارة النوري في المنهاج والمدن وجوبها على من وشيخهم وأسمي وأهلب واجيرو وقال الرازي المنصوص أن الجزية بمثابة كراء الذر فيستوى فيها أرباب العذر وغيرهم واتفقوا على أن المرأة من المشركين إذا هاجرت إلى بلاد المسلمين وقد كان الإمام شرط أن من جاء منهم مسلما ردناه إن لم يأت على أنه لا يجوز إحداث كنيسة ولا بيعة في المدن ولا مصادر بلاد الإسلام هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق في الباب وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة والشافعي في أحد قوليه أن المجوس ليسوا بأهل كتاب مع قول الثاني للشافعي أنهم أهل كتاب فالأول مشدد على المجوس بعدم احترامهم وتخريمنا كتحريمهم والثاني مخفف عليهم فجمع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول الأخذ فيه بالاحتياط للمسلمين فلا يئمنونهم ولا ياكلون ذبيحتهم حتى يثبت أن أهل كتابا ولم يثبت عندنا ذلك ووجه الثاني أنه ليس معناه دليل صحيح ينبغي كونه من أهل الكتاب أو يثبت ذلك فكان من الورع عدم القطع بشئ من أحوالهم وأحكامهم ومن ذلك قول أبي حنيفة أن من لا كتاب له ولا شبهة كتاب كعبدة الأوثان من البع تؤخذ منهم الجزية دون ما إذا كانوا من العرب مع قول مالك أنها تؤخذ من كل كافر عربيا كان أو عجميا إلا مشركي قريش خاصة ومع قول الشافعي واحدا في أظهر روايته لا تقبل الجزية من عبدة الأوثان مطلقا فالأول مفصل فيه تخفيف والثاني مشدد فيه تخفيف على مشركي قريش والثالث مخفف على جميع عبدة الأوثان فجمع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأقوال ظاهرة ومن ذلك قول أبي حنيفة واحدا في أحادي روايته أن الجزية مقدرة في الأقل والأكثر فعلى الفقير المعقل اثنا عشر درهما وعلى المتوسط أربعة وعشرون درهما وعلى الغنى ثمانية واربعون درهما وفي الرواية الأخرى لأحد أنها موكولة إلى رأي الإمام وليست مقدرة وفي رواية أخرى له ثمانية أن الأقل منها مقدرة دون الأكثر وعنه رواية رابعة أنها مقدرة في حق أهل اليمن خاصة بدينار دون غيرهم اتباعا لحديث ورد فيه وقال مالك في المشهور عنه أنها مقدرة على الغنى والفقير جميعا أربعة دنانير واربعون درهما لا فرق بينهما وقال الشافعي هي دينار يستوى فيه الغنى والفقير والمتوسط ووجه الأقوال كلها ظاهرة لرجوعها إلى اجتهاد الأئمة بالنظر إلى بلادهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الفقير من أهل الجزية إذا لم يكن معقلا ولا شئ له لا يؤخذ منه جزية مع قول الشافعي في أحد أقواله في عقن الجزية على من لا كسبه ولا يملك من الإداء أنه يخرج من بلاد الإسلام وفي القول الآخر أن قول الآخر لا يفرض ولا يخرج وإذا اقر فنقول لا يؤخذ منه شئ وفي القول الآخر تجب الجزية ويحقق دمه بضمها وبطال عند يساره وفي قول إذا حال عليه المحول ولم يبين لها

الحق بدرا حرب فالاول مخفف على الذمي الفقير والثاني فيه تشديد كذلك ما بعده فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان ولكل من الاقوال وجه ومن ذلك قول ابى حنيفة واحمد ان الذمي اذا مات
وعليه جزية سقطت بموته مع قول الامام مالك والشافعي انها لا تسقط فالاول مخفف والثاني
مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول انها انما وجبت على الذمي اصغا فانه لثلاث يتقوى
بن تلك المال على محاربتنا وقد زال الامر بهوته ووجه الثاني ان وراثته قائم بموت مقامه في التقوى
بن تلك المال المخلف عنه فكانه لم يموت ومن ذلك قول ابى حنيفة ان الجزية تجب على الذمي
باول المحول ولا يملك المطالبة بها بعد عقد الزمة مع قول مالك في المشهور عنه والشافعي واحمد
انها تجب باخر المحول ولا يملك المطالبة بها بعد عقد الزمة حتى تمضي سنة وان مات في اثناء
الحول فقال ابو حنيفة واحمد انها تسقط وقال مالك والشافعي يؤخذ من ماله جزية ما مضى من
السنة فالاول فيه تشديد على الذمي والثاني فيه تخفيف عليه والاول من مسألة الموت مخفف
والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه هذه الاقوال ظاهرة ومن ذلك قول
الاثمة الثلاثة ان الجزية اذا وجبت على ذمي ولم يؤدها حتى اسلم سقطت عنه باسلامه وكذلك
القول فيما لو كان عليه سنين ولم يؤد الجزية فيها ثم اسلم قبل ادائها مع قول الشافعي ان الاسلام بعد الحول
لا يسقط الجزية لانها اجرة الدار ولو دخلت سنة في سنة ولم يؤد الاولي قال ابو حنيفة سقطت
جزية السنة الماضية بالتدخل مع قول الشافعي واحمد انها لا تسقط بل تجب جزية السنتين فالاول
من المسئلة الاولى مخفف والقول الثاني فيه تشديد وكذلك القول في المسئلة الثالثة فرجع الامر الى
درستي الميزان وترجييه ذلك ظاهر ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان المشركين اذا عاهدوا
عهدا وفي لهم مع قول ابى حنيفة انه يشترط في ذلك بقاء الصلحة فمقتضى الصلحة الفسخ بنز
اليهم عهدهم فالاول فيه تشديد علينا والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حل
الاول على بقاء الصلحة فتكون من مسائل الاتفاق ومن ذلك قول ابى حنيفة ان الحربي اذا مر
بمال التجارة على بلاد المسلمين لا يؤخذ منه عشرة الا ان يكونوا يأخذون منا مع قول مالك واحمد
انه يؤخذ منهم العشر قال مالك وهذا اذا كان دخوله با مان ولم يشترط عليه اكثر من العشر
فان شرط عليه اكثر من العشر عند دخوله اخذ منه ومع قول الشافعي انه ان شرط عليه العشر
حال اخذه اخذ والا فلا ومن اصحابه من قال يؤخذ منه العشر وان لم يشترط ذلك فالاول الثالث
مفصل والثاني مشدد وكذلك قول اصحاب الشافعي هو مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
وكل ذلك مراجع الى راي الامام ومن ذلك قول مالك ان الذمي اذا تجر من بلد الى بلد
انه يؤخذ منه العشر كلما التجروا وان تجر في السنة مرارا وقال الشافعي الا ان يشترط وقال
ابو حنيفة واحمد يؤخذ من الذمي نصف العشر واعتبر ابو حنيفة واحمد النصاب في ذلك
فقال ابو حنيفة ونصابه في ذلك كنصاب مال المسلم وقال احمد النصاب في ذلك للحر في خمسة
دنانير وللذمي عشرة فالاول من اصل المسئلة فيه تشديد على الذمي والثاني مفصل والثالث
مخفف ينصف العشر وقول ابى حنيفة في النصاب مخفف وقول احمد فيه تشديد على الحربي

وتخفيف على الذي فرجهم الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه هذه الأقوال سراجهم إلى اجتهاد اصحابها ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان عمل الذي يتنقض عنه الجزية وامتناعه من اجراء احكام الاسلام عليه اذا حكم حاكمنا عليها مع قول أبي حنيفة انه لا يتنقض عهد بذلك الا ان يكون لهم منفعة يجاريون بها ثم يلحقون بدار الحرب فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف بالتفصيل الذي ذكره فرجهم الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الاول ان مراد الشارع من تقويمهم في دار الاسلام بالجزية انها هاذلهم وصغارهم فاذا امتنعوا من اجراء احكام الاسلام عليهم فقد خرجوا إلى عزاء كلمة الكفر وهرقوا من طاعة اعدائهم ووجه الثاني ظاهر ما راجع إلى رأى الامام فان حكم امتناع من ليس عنده منفعة من اجراء احكام الاسلام عليه بلامتناع لقدرتنا على اذلاله وايقاع النكال به ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لا يتنقض عهد أهل الذمة بفعل ما يحجبهم عن تركه والكف عنه ما فيه ضرر على المسلمين با واحد منهم في نفس او مال وذلك في ثمانية أشياء ستأتي في كلام ابن القاسم الا ان يكون لهم منفعة فيتعلمون على موضع و يجاريوننا او يلحقون بدار الحرب مع قولنا بالشا في انه متى قاتل الذي المسلمين انتقض عهده سواء اشترط عليه تركه في عقد الجزية ام لم يشترط فان فعل ما سوى ذلك ففيه تنقض فان لم يشترط عليه الكف عن ذلك في العقد لم ينتقض وان اشترط انتقض على الاصح من مذهبه ومع قولنا ذلك انه لا يتنقض عهد بالزنا بالمسلمة ولا بالاصابة بالنكاح وينتقض به سوى ذلك الا قطع الطريق وقال ابن القاسم من اصحابنا يتنقض بهذه الثمانية اشياء وهي ان يجمعوا على قتال المسلمين او يذبحوا احدهم بمسيلة او يصيبها باسم نكاح او يفتن مسلماً عن دينه او يقطع عليه الطريق او يورثوا للمشركين جائسوا ويعين على المسلمين بدلالة فيكاتب المشركين باخبار المسلمين او يقتل مسلماً او مسلمة عدا هذه الثمانية هي التي لا يتنقض او حنيفة العهد ما كما مر من الاشارة اليها والافرق عند ابن القاسم بين ان تشرط عليهم الامور الثمانية المذكورة ام لم تشرط فالاول مخفف بالشرط الذي ذكره والثاني فيه تشديد بالشرط الذي ذكره كذلك والثالث فيه تخفيف من وجه وتشديد من وجه والرابع مشدد لنقض العهد بالثمانية اشياء التي ذكرها فرجهم الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الاول كلها مفهومة ومن ذلك قول احمد انه اذا فعل الذي ما فيه غصاصة ونقيصة على الاسلام وذلك في اربعة اشياء ذكر الله عز وجل بما لا يليق بجلاله او ذكر كتابه المجيد او دينه القوي او فكر رسوله الكريم بما لا ينبغي انتقض عهده سواء شرط ذلك او لم يشترط مع قول مالك اذا سبوا الله ورسوله او دينه او كتابه بغير ما كفر به انتقض عهدهم سواء شرط ذلك او لم يشترط ومع قول اكثر اصحاب الشافعي ان حكم ذلك حكم ما فيه ضرر على المسلمين وهي الاشياء السبعة السابقة وذلك ان ما لم يشترط في العهد لا يتنقض به العهد وما ما شرط فعلى الوجهين واما قول أبي إسحاق المرزوي ان حكمه حكم الثلاثة الاول وهي الامتناع من التزام الجزية والتزام احكام المسلمين والاجتماع على قتالهم ومع قول أبي حنيفة لا يتنقض العهد بشيء من ذلك وانما لا يتنقض بما اذا كان لهم منفعة يقدرون بها على المحاربة ويلحقون بدار الحرب فالاول

مشدد وكذلك الثاني والثالث والرابع والخامس مخفف فارجع الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الاقول الخمسة ظاهرة لا تخفى على من له فهم ومن ذلك قول ابى حنيفة ان من انتقص عهد
 من اهل الذمة ابيع قتله متى قدر عليه مع قول مالك في الشهر وعنه انه يقتل ويسبي حره كما
 فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم باين الى المحقق ومن قول الشافعي في ظفر قتيبه واحسان الامام
 عفيف بين الاسترقاق والقتل لا يرد الى ما منه فالاول فيه تشديد والثاني مشدد والثالث
 فيه نوع تخفيف بالتخيير المذكور فارجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة
 يجوز للكا فودخل الحرام والاقامة فيه مقام للمسافر لكن لا يستوطنه مع قول الائمة الثلاثة
 انه يمنع من دخول الحرم ويجوز عند ابى حنيفة دخول الواحد من الكفار الى الكعبة فالاول
 مخفف بالشرط الذي ذكره والثاني مشدد فارجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
 ابى حنيفة ان الكافر الحربي الذي لا يمن من استيطان الحجاز وهو مكة والمدنية وما حولهما
 مع قول الائمة الثلاثة انه يمنع الا ان يكون الداخل منهم تاجرا اذ اذن له الامام ولا يقيم اكثر
 من ثلاثة ايام ثم ينتقل واما ما سوى مسجد الحرام من المساجد فقال ابو حنيفة يجوز دخوله لشركين
 بغير اذن وقال الشافعي لا يجوز لهم دخولها الا باذن من المسلمين وقال مالك واحمد لا يجوز لهم دخولها
 بحال فالاول من المسئلة الاولى وهي استيطان الحجاز مخفف والثاني مشدد بالاستثناء الذي
 ذكره والاول من المسئلة الثانية مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فارجع الامر
 الى مرتبة الميزان في المسئلتين فالائمة ما بين مشدد ومخفف ويصح حل المخفف على ما اذا رجمي
 منه الاسلام بالدخول وحل المشدد على ما اذا لم يرح منه ذلك ومن ذلك قول الائمة الثلاثة
 انه لا يجوز احداث كنيسة فيما قارب المدن والامصار يدل الاسلام مع قول ابى حنيفة ان الموضع
 اذا كان قريبا من المدينة وهو قد رصيل واقل لم يحر ذلك فيه وان كان ابعد من ذلك جاز فالاول
 مشدد والثاني مفصل فارجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهرة ومن ذلك قول
 الائمة الثلاثة انه لو اهدم من كناشهم او بيعهم شيء في دار الاسلام جاز لهم ترسيمه وتجديد
 مع لشراط ابى حنيفة ان تكون الكنيسة او البيعة في دار من فتحه يصلح ان تفتح عنوة لم يحر ومن
 قول احمد في اظهر اياته واختارها بعض اصحابه وجماعة من اعلام الشافعية كابي سعيد
 الاصطخري وابى علي بن ابى هريرة انه لا يجوز لهم ترسيم ما تشعث دون ما استولى عليه الخراب وفي الرواية
 قول احمد في الرواية الثانية انه يجوز ترسيم ما تشعث دون ما استولى عليه الخراب وفي الرواية
 الثالثة له جواز ذلك على الاطلاق فالاول فيه تخفيف على اهل الذمة بالشرط عند ابى حنيفة
 والتفصيل والثاني مشدد بالتفصيل الذي ذكره والثالث فيه تخفيف والرابع مخفف فارجع
 الامر الى مرتبة الميزان والله تعالى اعلم

كتاب الاقضية

اتفق الائمة على انه لا يجوز ان يكن القاضي عبدا وعلى ان القاضي اذا اخذ القضاء بالرشوة
 لم يصرف قاضيا واجمعوا على انه لا يجوز للقاضي ان يقضي بغير عمله وعلى ان القاضي اذا لم يشرعة

الخصم فلا بد له من ترجمان يترجم له من الخصم وكذلك اتفقوا على ان كتاب القاضي والقاضي
 في الحقوق المالية يتجاوز مقبول بخلاف كتابته اليه في الحدود والقصاص والتكاح والطلاق
 والخلع فانه غير مقبول بخلاف ذلك فان عنده يقبل كتاب القاضي في ذلك كله كما سياتي ترجمان
 في مسائل الخلاف وعلى ان حكم الحاكم اذ حكم باجتهاده ثم بان له اجتهاد ما قضاه ويخالفه
 فانه لا ينقض الاول وكذا اذا وقع حكم غيره فلم يرد فانه لا ينقضه واجمعوا على انه لا يجوز تحكيم
 احد في اقامة حد من حدود الله عز وجل كما سياتي في الباب انما يكون التحكيم في غير
 الحدود واتفقوا على انه اذا وصى اليه ولم يعلم بالوصية فهو وصى بخلاف الوكيل هذا ما وجدت
 من مسائل الاجماع والاتفاق في الباب واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الائمة الثلاثة
 انه لا يجوز ان يولى القضاء من ليس من اهل الاجتهاد كالجاهل بطريق الاحكام مع قول
 ابي حنيفة انه يجوز تولية من ليس مجتهدا واختلف اصحابهم فمنهم من شرط الاجتهاد ومنهم
 اجازة ولاية العامي وقالوا يقبل ويحكم قال ابن هبيرة في الايضاح والصحيح من هذه المسئلة
 ان من شرط الاجتهاد انما عني به ما كان عليه الناس في الحال الاول قبل استقرار مذهب الائمة
 الاربعة التي اجتمعت الامة على ان كل واحد منها يجوز العمل به لانه مستند الى سنة رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فالقاضي ان وان لم يكن من اهل الاجتهاد ولا تعقب في طلب الاحاد يثبت
 وانقاد طريقها لكن عرف من لغة لنا طق بالشرعية عليه الصلوة والسلام ما لا يحتاج
 معه الى شرط الاجتهاد فان ذلك مما قد فرغ له منه ونفعله فيه سواء وانتهى الامر من هؤلاء
 المجتهدين من الائمة على جميع حواه من بعدهم وانحصر الحق في اقاويلهم وتدرجت العلوم وانتهى
 الامر من هؤلاء المجتهدين الى ما انضم فيه الحق وانما على القاضي ان يقضى بما اخذت عنهم
 او عن واحد منهم فانه في معنى من كان اذا اجتهاده الى قول قاله وعلى ذلك فانه اذا خرج
 من خلافهم مترجيا موطن الاتفاق ما امكنه كان اخذ بالجزم عاما لا بالادنى وكذلك اذا قصد
 في موطن الخلاف ترجيح عليه الاكثر منهم والعمل بما قاله الجمهور دون الواحد فانه
 ياخذ بالجزم مع جواز عمله بقول الواحد لا انني اكره له ان يكون مقتصر في حكمه على اتباع
 من هب ابيه او شيخه مثلا فاذا حضر عنده خصمان وكان ما تشاجر فيه ما يغني به الائمة الثلاثة
 بحكمه نحو التوكيل بغير رضی الخصم وكان الحاكم خفيا وعلم ان مالكا والشافعي واحمد اتفقوا
 على جواز هذا التوكيل وان ابا حنيفة يمتنع فعلى جماجمهم عليه هؤلاء الثلاثة الى ما ذهب
 اليه ابو حنيفة بمفرده من غير ان يثبت عنده بالدليل ما قاله ولا اذاه اليه اجتهاده فاني
 اخاف عليه من الله عز وجل ان يكون اتبع في ذلك هوا ولم يكن من الذين يستمعون القول فيتبعون
 احسنه وكذلك ان كان القاضي ملكيا واختصم اليه اثنان في سؤر الكلب فنقض بطهارته
 مع علمه بان الفقهاء كلهم قد قضوا بنجاسته وكذلك ان كان القاضي شافعيًا واختصم اليه
 اثنان في متروك التسمية عمرا فقال احدهما هذا منعي من بيع شاة مذكاة وقال اخرنا منعتة
 من بيع الميتة فنقض عليه بمذهبه وهو يعلم ان الائمة الثلاثة على خلافه وكذلك ان كان القاضي

حنبلية فاختصم اليه اثنان فقال احدهما الى عليه فقال الاخر كان له على مال ولكن قضيته
نقضت عليه بالبراءة مع علمه بان الائمة الثلاثة على خلافه فهذا وامثاله مما رجوا ان
يكون اقرب الى الخلاص وارجح في العمل ومقتضى هذا ان آيات الحكماء في عصرنا هذا صحيحة
وانهم قد سددوا ثغرا من ثغور الاسلام فمأسده فرض كفاية قال ابن هبيرة ولو اهملت هذا القول
ولم اذكره ومشيت عليه الفقهاء من انه لا يصلح ان يكون قاضيا الا من كان من اهل الاجتهاد
لحصول بذلك ضيق وحرج على الناس فان غالب شرط الاجتهاد الآن قد فقدت في اكثر
القضاة وهذا كالأحالة والتناقض لما فيه من تغيل الأحكام وسد باب الحكم وذلك
غير مسلم بل الصحيح في هذه المسئلة ان ولاية الحكم جائزة وان حكوماتهم صحيحة نافذة و
ان لم يكونوا مجتهدين والله اعلم انتهى كلام ابن هبيرة وهو كلام محمض يرجع الى اصل المسئلة
فنقول ان الاول الذي شرط وجوب الاجتهاد في القاضي مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى
مرتبتي الميزان ووجه الاول الجري على قواعد اهل العلم الاول من السلف من وجود كثرة المجتهدين
فيه ووجه الثاني الجري على قواعد الخلف فكان يقبل من هب من مذاهب الائمة
المجتهدين الآن فانتم مقام صاحب الدين هب من الائمة الاربعة وكانه واحد من الائمة
لقوله بقوله وتقيده به ويقاوعه لا يخرج عنها اشار اليه ابن هبيرة والله اعلم ومن ذلك
قول الائمة الثلاثة انه لا يصح تولية المرأة القوم مع قول ابن خزيمة انه يصح ان تكون قاضية
في كل شيء تقبل فيه شهادة النساء وعنده ان اداة النساء تقبل في كل شيء الا الحدود والجراح
فانه لا تقبل عنده ومع قول محمد بن جرير يصح لكل المرأة قاضية في كل شيء فالاول مشدد وعليه
جري السلف والخلف والثاني فيه تخفيف ثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ووجه الاول ان القاضي نائب عن الامام الملم وقد اجمعوا على اشتراط ذكره ووجه الثاني
والثالث ان فصل الخصومات من لا مرام بالمعروف والنهي عن المنكر ولم يشترطوا
في ذلك المذكورة فان العبد على الشر بطهرة الثابتة في الحكم لا على الحاكم بها وقد قال
صلى الله عليه وسلم لن يقبلوا امرهم اقل ذلك لما دلى جماعة الملك كسرى ابنته
من بعده الملك وقد اجمع اهل الكشاش اشتراط المذكورة في كل داع الى الله ولهم يبلغنا
ان احدا من نساء سلف الصالحات لتربية المريد من ابد النقص النساء في الدرجة
وان ورد الكمال في بعضهن كبنت عمران واسية امرات فرعون فذلك كمال
بالنسبة للتقوى والدين لا بالالة للحكم بين الناس وتسلطهم في مقامات الولاية
وغاية امر المرأة ان تكون حادثة كرا بعة العودية وبالمجمل فلا يعلم بعد عاشئة مرضى الله
عنها مجتهدة من جميع امهات الدين ولا كاملة تلحق بالرجال والحمد لله رب العالمين
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة القضاء فرض من فروض الكفايات يجس على كل من تعين
عليه الدخول فيه اذ لم يوجد مع قول احمد في اظهر رواياته انه ليس من فروض الكفايات
ولا يتعين الدخول فيه واراد غيره فالاول مشدد في وجوب تولية القضاء بالشرط المذكور

والثاني بخفت في عدم وجوبه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ظاهر ووجه الثاني
انه من باب لا مارة وقد هي الشارح عن طريقها لما فيها من عدم الخلاص والمشي فيها على الصراط
المستقيم فكان تركها من باب احتيا لا الانسان لدينه وقد ضل السلف الصالح وحسبوا ليلوا
القضاء فما والامر ضل الله عنهما جميعا ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يكره القضاء في المسجد
ويكره لا يكره لمن يتبع عليه الذخول فيه ذلك ان لم يجد غيره مع قول ثالث بالسنية وفي قول
الشافعي انه لو دخل المسجد للصلاة فحدثت حكمة فحكه فيها فلا كراهة فالاول فيه تشديد في المنع
والثاني فيه حث على القضاء في المسجد ثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول الاتباع في نحو قوله صلوات الله عليه وسلم جنبوا مساجدكم صبيانكم
وبيعكم وشراءكم وخصوا بكم انتهى واذن عندنا لا ينبغي التنازع ولو بغير رفع الصوت
فيه كما ورد وكيف يحضر الله الخاصة في جدران لواقف شخص يخرج يرفع الصوت لم يغف ليله
الى كاذب مع الله تعالى كما يعرف ذلك اهل حضرة الله تعالى من الاولياء ووجه الثاني انه من
باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فيجوز فعله كيجوز في الخطبة يوم الجمعة لكونه يخص المظلوم
من الظالم ثم اذا مر من احد الخصمين صوته في المنع فليس على القاضي الا نهيه عن ذلك لا غير
فكل امام مشهود ومن ذلك قول ابى حنيفة الامجد للقاضي ان يقضي بعله فيما شاهده من
الافعال الموجبة للمرد بطل القضاء بعده ومائة من حقوق الناس حكم فيه بما علمه قبل
القضاء وبعده مع قول مالك واهله لا يقضي بعلما وسواء في ذلك حقوق الله وحقوق العباد
ومع قول الشافعي في ظاهر القولين انه يقضي بعله فجود الله تعالى فالاول والثالث فيهما
تشديد على القاضي بالتفصيل الذي ذكره وتخفيفية كذلك في حكمه بما علمه من
حقوق الناس والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة انه
لا يكره للقاضي ان يتولى البيع والشراء بنفسه مع قول امره الثلاثة ان ذلك يكره له وطريقه
ان يوكل فالاول مخفف خاص بالاكثر الذين لا يميلون عميق الحق بالمحابة ولا يقبلون خفا
والثاني مشدد خاص بالذين لا يقدر احد منهم يسوي بقلبين الخصمين اذا كان احدهما محسنا
اليه بالمحبة والمحابة في البيع والشراء وغير ذلك فكان التخليع والشرع لهذا اولى فرجع الامر
الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة واحمد بن حنبل في رواية انه تقبل
شهادة الرجل الواحد في الترجمة عن الخصم عند القاضي التعريف بحاله وفي تادية رسالته
وفي الجرح والتعديل بل جواز ابى حنيفة ان يكون امرأة فجمع الرجل في ذلك كله مع قول
الشافعي واحمد في الرواية الاخرى انه لا يقبل في ذلك اقل من اثنين وبذلك قال مالك قال فان
كان الخصم في اقرب بهال قبل فيه عنده رجل وامرأتان كان يتعلق باحكام الابدان
لم يقبل فيه الا رجلان فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشدد والثالث فيه تفصيل فرجع
الى مرتبة الميزان فوجه الاول جعله من باب الرواية ووجه الثاني جعله من باب الشهادة
بمعنيتها انه يشترط فيها العدة ظاهرا ولم يجعل اليمين مع الشاهد ومن ذلك قول المحققين

من أصحاب الشافعي أن القاضي كيف عزل نفسه العزل أن لم يتعين عليه وأن تعين عليه لم ينزل
 في أصل الوجهين مع قول الماوردي أنه إن عزل نفسه بعد ذلك جان أو غيره عزله لم يجز لكن لا يجوز أن
 يعزل نفسه إلا بعد إعلام الأمام واستعفائه لأن موكول بعمل يجرم عليه إضاعته وعلى الأمام أن
 يعفيه إذا وجد غيره فيتم عزله باستعفائه وإعفائه لا باحدهما ولا يكون قوله عزلت نفسي عزلا
 لأن العزل يكون من المولى وهو لا يبطل بنفسه فلا يعزلهما فالأول فيه تشديد على الناس وتخفيف
 على القاضي بالشط الذي ذكره فإن فقد الشريك كان فيه تشديد على القاضي في أصل الوجهين دون
 الوجه الآخر والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجه القائلين ظاهر ومن ذلك قول
 أصحاب الشافعي ونقل عن النص أيضا أن القاضي لو فسق نشأ ثواب وحسن حاله لا يعود قاضيا
 عن غير تجديد ولاية بخلاف الجنين والاعتفاء إذا لا يصح فيها العود ومع قول الأهرولة
 في كتاب الأشراف أن القاضي لو فسق والعزل ثواب صادر واليا انصر عليه الشافعي لأن
 عدم صيرورته واليا يسد باب الأحكام إذا انسيان لا ينفك غالبا من فعل أمور يعصى بها فيفتقر
 إلى مطالعة الأمام فحجور الحاجة ومع قول القاضي حسين أن حدثا أفسق للقاضي واخر التوبة
 انعزل وإن عجل إلا قلاء عن زينة وندم لم ينزل لانتهاء العصمة عنه فالأول فيه تشديد
 والثاني فيه تخفيف والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه القول ظاهر ومن ذلك
 قول أبي حنيفة أن الحاكم لا يحكم في المجرم والقصاص بالعدالة الظاهرة وإنما يحكم بعد سؤاله
 عن العدالة الباطنة قوله واحد وأما عدا ذلك فلا يسأل إلا بعد أن يطعن الخصم في الشاهد
 فمضى طعن سأل وصحى لو يطعن لم يسأل فيسمع الشهادة ويكتفي بعد إلتهم في ظاهر أحوالهم
 مع قول مالك وأحمد في إحدى روايتيه والشافعي أن الحاكم لا يكتفي بظاهر العدالة بل يصبر عن
 الحكم حتى يعرف العدالة الباطنة سواء طعن الخصم أم لم يطعن وسواء كانت الشهادة في حق
 أم غيره ومع قول أحمد في الرواية الأخرى أن الحاكم يكتفي بظاهر الإسلام ولا يسأل على الإطلاق فلا
 مفصل والثاني فيه تشديد والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ولكل من الأقوال
 الثلاثة وجه ومن ذلك قول أبي حنيفة أن الدعوى بالجرم المطلق
 تقبل مع قول الشافعي وأحمد في إحدى روايتيه أنها لا تقبل حتى
 يعين سبب الجرم ومع قول مالك أن كان الجرم عالما بما يوجب الجرم مبررا في عدالة قبل
 جرمه مطلقا وإن كان غير متصف بهذه الصفة لم يقبل إلا بتبيين السبب فالأول مشدد
 على الشهود ورايتي على ردهم شهادة ثم والثاني فيه تخفيف عليهم والثالث مفصل فرجع الأمر إلى
 مرتبة الميزان ويصح حمل الأول على أنه يمكن محفوظ الظاهر مما ترد به الشهادة والثاني وما وافقه
 من قول مالك على من احتمل حاله العدالة وعدمها فمثل هذا لا بد من تبين سبب الجرم لينظر
 فيه الحاكم فيرد أو يقبل ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه يقبل جرم النساء وتعديه لهن
 للرجال مع قول مالك والشافعي وأحمد في أظهر روايتيه أنه لا يدخل للنساء في ذلك فالأول
 مشدد على الشهود ورايتي على شهادتهم في صورة التجرم والثاني مخفف عليهم فسر جرم

الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان المرأة قد يكون عالمة باحكام الجرح والتعديل بل وبما
تكون اعرف من كثير من الرجال ووجه الثاني ان الجرح والتعديل يحتاج الى مخاطبة
شديدة للاجانب من الرجال وهذا قل ان يتفق لامرأة ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد
انه يكتفى في العدالة بقول المزكي فلان عدل رضى مع قول الشافعي ان ذلك لا يكفي حتى يقول
هو عدل رضى وعلى ومع قول مالك ان كان المزكي عالما باسباب العدالة قبل قوله في تزكيته
فلان عدل رضى ولم يفتقر الى قوله وعلى فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد
الثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حل الاول على العالم العظيم باسباب العدالة و
الجرح الذي يحتاج لاموال الناس باضاعتهم والثاني على من كان دونه في الاحتياط فان مثل
هذا قد يشاغل في وصف الشاهد فاذا قال على الى امرت الفتى وبذلك علم توجيه قوله ذلك
ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لا يجوز للقاضي ان يقضي على غائب الا ان يحضر من يقوم مقامه من
وكيل او وصي مع قول الاثمة الثلاثة انه يقضي على الغائب مطلقا واذا قضى الانسان بحق على
غائب او صبي او مجنون فعند احمد لا يحتاج الى اخلافه وقال اصحاب الشافعي يحتاج الى
تخليفه في احد الوجهين فالاول مشدد على القاضي وعلى صاحب الدين مخفف عن المدين بالشرط
الذي ذكره والثاني عكسه والاول من مسألة التخليف مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى
مرتبة الميزان ووجه الاول ان صاحب الحق قد يكون الخن محجته من الوكيل او الوصي ووجه
الثاني انه قد يكون مثله ووجه الاول في مسألة التخليف الاكتفاء بالقضاء وحل المدعي على
الصدق ووجه الثاني الاحتياط لاموال الناس ويصح حل الاول على اهل الخوف من الله والثاني
على من كان بالضد من ذلك قلت وينبغي على ذلك مسألة في علم التوحيد وهي ان من قال يجوز
القضاء على الغائب يجوز قياس الغائب على الشاهد في صفات البارئ جل وعلا ويقول صفا
الحق تعالى غيره لا عينه قياسا على الانسان فانه قد يسلب العلم والا بصار وجهه كامل
ومن يقول لا يجوز القضاء على الغائب يحرم هذا القياس ويقول صفات الحق تعالى عينه لا غيره
لتباين صفات خلقه وعلى ذلك اهل الكشف حتى قال الشيخ محي الدين رحم الله الامام ابا
حنيفة ووقاه كل خيفة حيث لم يقض على الغائب بشيء انتهى ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة
ان كتاب القاضي الى القاضي غير مقبول في الحدود والقصاص والنكاح والطلاق والحل
مع قول مالك انه يقبل كتاب القاضي الى القاضي في ذلك كله فالاول مشدد والثاني مخفف فحل
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاخذ بالاحتياط في اقامة الحدود والحقوق المتعلقة بالاعيان
فلا يقدم على اقامة حد او الحكم بطلاق مثلا الا بعد تثبت وقد يكون الكتاب ضرر على القاضي
ووجه الثاني ان منصب القاضي ينذر فيه التدوير عليه ولولا انه غلب على ظنه انه خط ذلك
القاضي ما حكم بمقتضاه ويصح حل الثاني على ما اذا كان حائل الكتاب عن ارضيا والاول على
ما اذا كان بالضد من ذلك ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي واحمد انه لو نكح كاتب
قاضيان في بلد واحد لم يقبل قال البيهقي وهو الاظهر عندي وما حكاها الطحاوي عن ابي حنيفة

من انه يقبل انما هو من هب الى يوسف وعلى عدم القبول فيحتاج الى اعادة البينة عند الاخر
 بالحق لان ذلك لا يقبل الا في البلدان النائية فالاول مشدد لاستغناء القاضي عن المكاتب
 بمشافهته بالحادثه اوسماع البينة منه والثاني للذي هو قول ابو يوسف مخفف اذ لا فرق في اخبار
 القاضي بتلك القضية بين ان يكون في بلد واحد او بلدين لا يختلف ذلك بالقرب والبعد
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ومالك في احاديثه وابتنيه
 ان صفة تادية الرسول كتاب القاضي الى القاضي ان يقول المشاهدان للمكتب اليه بمشهد
 ان هذا كتاب القاضي فلان قرأه علينا او قرئ علينا بحضوره مع قول مالك في الرواية الاخرى
 انه يكفي قول الشاهدين هذا كتاب القاضي فلان المشهود عليه وبذلك قال ابو يوسف
 رحمه الله فالاول فيه تشديد وهو محمول على حال من لا غوص له في معرفة الاحكام والثاني مخفف
 وهو محمول على العالم بالاحكام التي يفقر اليها في الحكم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول
 مالك واحمد والشافعي في احد قوليه انه لو حكم رجلان رجلا من اهل الاجتهاد في شيء
 وقال له مرضينا بحكمك فاحكم علينا الزمهما العمل بحكمه مراد مالك واحمد ان وافق حكمه
 راي قاضي البلد فينفذ ويمضيه قاضي البلد اذا رفع اليه فان لم يوافق راي حاكم البلد فله ان
 يبطله وان كان فيه خلاف بين الاثمة مع قول الشافعي في القول الاخر انه لا يلزمهما العمل بحكمه الا
 بنزاعيهما بل ذلك منه كالفتوى ثم ان هذا الخلاف في مسألة التحكيم انما يعود الى الحكم في
 الاموال واما النكاح واللعان والقتل والقصاص والحرد فلا يجوز ذلك فيها اجماعا فالاول مشدد
 مع مراعاة الشرط الذي ذكره مالك واحمد والثاني فيه تخفيف بعدم الزامهما بما حكم
 المحكم الا برضاهما فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه القولين ظاهرا ومن ذلك
 قول مالك ان الحاكم لو نسي ما حكم به فشهد عنده بشاهدات انه حكم به قبلت شهادتهما
 في حكمه بذلك مع قول ابو حنيفة والشافعي انه لا يقبل شهادتهما ولا يرجع الى قولهما حتى
 يتذكرانه حكم به فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك
 قول ابو حنيفة والشافعي في احد قوليه واحمد ان القاضي لو قال في حال ولايته قضيت على فلان
 بحق او بعد قبل منه ويستوفي الحق والحكم مع قول مالك انه لا يقبل قوله حتى يشهد له
 بذلك عدلان او عدل ومع قول الشافعي في القول الاخر كمن ذهب مالك فالاول مخفف والثاني
 فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حل الاول على القاضي العدل الضابط والثاني
 على من كان بالصد من ذلك ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو قال بعد عزله
 قضيت كذا في حال ولايتي لم يقبل منه مع قول احمد انه يقبل منه فالاول فيه تشديد و
 الثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حل الاول على القاضي المعذور
 برقة الدين في غالب احواله والثاني على القاضي الدين الخير الذي يضرب به المثل في الضبط
 ومن ذلك قول مالك واحمد والشافعي ان حكم الحاكم لا ينجح الا امر عاها هو عليه
 في الباطن وانما ينفذ حكمه في الظاهر فقط فاذا ادعى شخص على شخص حقا واقام شاهدين

بدن لك فحكم الحاكم بشهادتهم ما لم كانا شهدا حقا وصدقا فقد حل ذلك الشيء للمشهود له
 ظاهر او باطنا وان كانا شهدا زورا فقد ثبت ذلك الشيء للمشهود به في الظاهر بالحكم ما في الباطن
 اي فيما بينه وبين الله تعالى فهو على ملك المشهود عليه كما كان سواء كان ذلك في الفردوس ام في
 الاموال مع قول ابي حنيفة ان حكم الحاكم اذا كان عقدا دسنا يحيل الامر على هو عليه وينفذ
 الحكم به ظاهر او باطنا فالاول مستند وهو خاص باهل الوسر والاحتياط والثاني مخفف
 وهو خاص بمن كان بالصد من ذلك فجمع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاحتياط للاول
 والا بصاع ودرسم ما كان حكم الحاكم ببينة وظهرت زورا فذلك نفذت ظاهره
 فقط وايضا ذلك ان الشارع امرنا بما جاز احكام الناس على الظاهر في هذه الدار كما اشار الى
 ذلك في حديث امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا مني دماءهم و
 اموالهم الا بحق الاسلام وحسابهم على الله تعالى فانظر كيف رد امرهم في الباطن الى الله العالم
 بسائرهم لان احدهم قد يقولها بلسانه ولا يعتقد ذلك بقلبه ووجه الثاني ان منصب
 الحاكم الشرعي يحمل ان ينقض حكمه في الاخر لا في الشارعه في الدنيا ان يحكم باجتها ده
 فكان شرعا من الله تعالى ومعلوم ان لا ناسخ للذن بل جاز احكام الناس على الظاهر كما ان
 من المعلوم ايضا ان الحق تعالى لا يؤخذ من حكمه بما شرع وما رآه ايعز قول من قال ان
 الحقيقة لا تتألف الشريعة ومن قال انها قد تخالفها كما بسطنا الكلام على ذلك في كتاب الاجوبة
 المرضية عن اشعة الفقهاء والصرفية تفرج الله الامام ابا حنيفة ما كان ادق نظره
 ومداركه مرضى الله عن بقية المجتهدين ومن ذلك قول ابي حنيفة ان الوكالة تثبت بخبر
 الواحد ولا يثبت عزل الوكيل الا بعدل او مستويين مع قول الاشعة الثلاثة انه يشترط في ثبوت
 الوكالة والعزل شاهدان عدلان فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد ويصح حمل الاول
 على من يوثق بقوله كل ذلك الوثوق والثاني على من كان بالصد من ذلك فلا يوثق بخبره او
 شهادته وحده والله اعلم

باب القسمة

اتفق الاشعة على جواز القسمة اذ الشركاء قد تضررون بالمشاركة هذا ما وجدته من مسائل
 الاتفاق واما ما اختلف فيه فمن ذلك قول مالك ان القسمة اقراران تساوت الاعيان
 والصفات فيميز حق كل من الشريكين عن حق صاحبه حتى يحوز لكل من الشريكين ان يبيع
 حصته مع قول ابي حنيفة والثاني ان القسمة بمعنى البيع لكن فيما يتفاوت كالثياب
 والعقار اما فيما لا يتفاوت فهو اقراران كالمكيات والمزونات والمعدونات من الجمل والبض وبه
 قال احمد وينبغي على القولين ان من قال انها اقراران يجوز قسمة الثمن التي يجري فيها الربا بالخص
 ومن قال انها بيع يمنع جواز ذلك فالاول مفصل والثاني كذلك ولكل منهما وجه الى التخفيف
 ووجه الى التشديد فجمع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة
 لو باع احد الشريكين بالقسمة وكان فيها ضرر على الاخر فلا طالع للقسمة منها للتضرر

بالقسمة لم يقسم وان كان الطالب لها هو المتفعف بها اخبر المعتنع منها عليه ما مع قول مالك وان
يجبر المعتنع على القسمة بكل حال ومع قول اصحاب الشافعي انه ان كان الطالب هو المتضرر اجبر
اصح الوجهين ومع قول احمد انه لا يقسم بل يباع ويقسم ثمنه فالاول مفصل والثاني مشدد
والثالث مفصل والرابع مخفف بترك القسمة فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه هذه
الا قول الامر بة ظاهر لا تخفى على الفطن ومن ذلك قول ابي خيفة ومالك في احري وابيتيه
ان اجرة القاسم على قدر الزدوس المقسمين لا على الانصاء مع قول مالك في الرواية الاخرى
والشافعي احمد على قدر الانصاء ثم هل هي على الطالب خاصة او عليه وعلى المطلوب
منه قال ابو خيفة بالاول وقال مالك والشافعي واصحاب احمد انها على الجميع والاقوال
ما بين مشدد من وجه ومخفف من وجه وعكسه كما ترى فراجع الامر الى مرتبتي الميزان
ومن ذلك قول ابي خيفة انه لا تنضم القسمة في الرقيق بين جماعة اذا طلبها احد منهم مع قول
بقية الاثمة انها تنضم القسمة فيه كما يقسم سائر الحيوانات بالتعديل والقرعة ان تساوت
الأعيان والصفات فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع الامر الى مرتبتي الميزان والله اعلم

كتاب الدعوى والبهنات

اتفق الاثمة على انه اذا ادعى رجل في بلد آخر فيه حاكم وطلب احضاره الى البلد الذي
فيه المدعى لا يجاب سؤاله وعلى الحاكم يسمع دعوى الحاضر ويدينه على الغائب وعلى انه لو
تنازع اثنتان في جانبين ملكيه ما غير متصل ببناء احدهما اتصال البنيان جعل بينهما وان
كان احدهما عليه جذوع قدم على الآخر وعلى انه لو كان على يد انسان غلام عاقل بالغ وادعى
انه عبده فكذب فالحق قول المكذب بيمينه انه حر وان كان الغلام طفلا صغيرا لا يميز له
فالحق قول صاحب البذر ان ادعى رجل نسبه لم يقبل البينة واتفقوا على انه اذا ثبت الحق
على حاضر بعدلين يحكم به ولا يخلف المدعى مع شاهديه واتفقوا على ان البينة على المدعى
والبين على من انكر هذا ما وجد به من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول
ابي خيفة لو ادعى رجل على رجل آخر في بلد لا حاكم فيه وطلب احضاره منه لم يلزم الحضور
الا ان يكون بينهما مسافة يرجع منها في يومه الى بلده مع قول الشافعي واحمد انه يجزى
الحاكم سواء قربت المسافة ام بعدت فالاول مخفف على المدعى عليه مشدد على المدعى بالشرط
الذي ذكره والشافعي عكسه فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصمحل الاول على اكابر الناس الذين
يشق عليهم الحضور من تلك البلد قياسا على المرضى وغيرهم من اصحاب الاعذار كما يجمل
الثاني على من لا يشق عليه ذلك ومن ذلك قول ابي خيفة ان الحاكم لا يحكم بالبينة على
غائب لا على من هرب قبل الحكم وبعد اقامة البينة ولكن ياتي من عند القاضي
ثلاثة الى بابه يدعونه الى الحكم فان جاءوا لاقوه عليه بابه وحكي عن ابي يوسف انه يحكم
عليه وقال ابو خيفة لا يحكم على غائب بجال الا ان يتعلق الحكم بالحاضر مثل ان يكون
الغائب وكسلا او يكون جماعة بشر كاء في شئ فهدى على احدهم وهو حاضر

فيحكم عليه وعلى الغائب وقال مالك يحكم على الغائب للمحاضر اذا اقام المحاضر البينة وسأله
 المحكم له وقال الشافعي يحكم على الغائب اذا قامت البينة للمدعى على الاطلاق وبه قال احمد
 في احري روايته فالاول مخفف على الغائب مشدد على المدعى بالشروط الذي ذكره والثاني مشدد
 على الغائب بالشروط الذي ذكره والثالث مشدد عليه على الاطلاق فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 ووجه من قال انه لا يقتضي على الغائب العمل بالاحتياط فقد يلحق بجنه ويتبين للمحكم
 انه مظلوم لو كان حضور وجه من قال يحكم عليه ان البينة كما فيه للمحكم قائم مقام حضوره
 فان الذي تشهد به البينة في غيبته هو الذي تشهد به عليه في حضوره ومن ذلك قول
 مالك والشافعي في الاصح من مذهبه ان البينة اذا قامت على غائب او صبي او مجنون فلا بد
 من تخليف المدعى مع البينة وعن احمد وابي ثمان احدهما يلحق الثانية لا يلحق الاول فيه
 تشديد وعمل بالاحتياط للغائب والصبي المجنون والثاني فيه تخفيف من جهة الرواية الثانية
 لا احمد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حمل من قال يلحق المدعى مع البينة على ما اذا كان
 في البينة مقلد ولم يثبت والثاني على البينة العادة كالعلماء والصلحاء ومن ذلك قول الجي
 حيفة لو مات رجل خلف ابنا مسلما وابنا نصرانيا فادعى كل واحد منهما انه مات على دينه
 وانه يرثه او مات من عرفه انه كان نصرانيا وشهدت بينة انه اسلم قبل موته وشهدت اخرى
 انه قاتل الكفر انه يقدم بينة الاسلام مع قول الشافعي في احق قوليه ان البنتين يتعارضان
 فيسقطان ويصير كان البينة فيحلف النصراني ويقضيه ودمم قوله الاخرهما يستعملان فيقرع
 بينهما ويعسل ويصل عليه ويدفن في مقابر المسلمين فالاول وبه قال احمد يرحم ثبوت الاسلام
 والثاني يرحم ثبوت الكفر وبقي الاول ظاهرا فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك
 قول الائمة الثلاثة انه لو قال لا بينة قولي وكل بينة لي زور ثم اقام بينة قولي مع قول احداهما لا تقبل
 فالاول فيه تخفيف على المدعى لاحتمال انه قال في حال غضب او غفلة والثاني فيه تشديد
 عليه ولا عذر لمن اقر فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة واحمد
 في احري واثبته ان بينة الخارج مقدمة على بينة صاحب اليد في الملك المطلقة دون المضاف الى
 سبب لا يكره كالشئ من الثياب التي لا تنسم لامرأة واحدة والنساء الذي لا يتكروا فان بينة صاحب
 اليد تقدم حينئذ واذا مرخا فان كان صاحب اليد سبق تارسا فاقدم ايضا مع قول مالك والشافعي
 ان بينة صاحب اليد مقدم على الاطلاق فالاول مشدد على صاحب اليد بالتفصيل الذي
 ذكره والثاني مخفف عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان البينة من الخارج
 قد تكون اقوى من وضع اليد لانه مأكول واضع يد على شيء يكون بحق ووجه الثاني
 عكسه وماكل بينة تكون صادقة ويصح حمل الاول على حال اهل الدين والورع والثاني على من
 كان بالصد من ذلك ويصح الحمل بالعكس ايضا اذا كان صاحب اليد من اهل الدين والورع دون
 الخارج فالحاكم يحرج الامر في ذلك ويحكم بما يراه ابرأ من متة اولئك مئة الخصمين
 او احد هما وهو مع ذلك على شفير النار سأل الله اللطف ومن ذلك قول الائمة الثلاثة اذا

تعارضت بينتان واحدهما اشهر عدالة لم ترجح بذلك مع قول مالك انها ترجح به فالاول فيه
تشديد على انتمى البنتين والثاني مخفف عليهما فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والمدار على
ما يقوم عند الحاكم ومن ذلك قول ابي حنيفة لو ادعى رجل شيئا في يده انسان وتعارضت
البنتان لم يسقط ابل يقسم ذلك الشيء بينهما مع قول مالك انهما يتحالفان ويقسم ذلك بينهما
فان حلف احدهما وبكل الاخر قضى للمخالف دون الناكل ومع قول الشافعي في احد قوليه انهما
يسقطان معا كالأول لم يكن بينة فالاول فيه تشديد على صلاح اليد باخراج نصف ما سببه الخناز
وكذلك القول في الثاني واما الثالث فظاهر لعدم ما يترجح به الحكم فان شاء الحاكم قسم وان شاء
أقرع وان شاء توقف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك انه لو ادعى
شخص انه تزوج امرأة تزوجا صحيحا سمعت دعواه من غيره كشرط الصحة مع قول الشافعي
واحمد انه ليس للحاكم سماع دعواه الا بعد ذكر شرط الصحة التي تقتضي صحة النكاح اليها وهوان
يقول تزوجتها بولي مرشد وشاهد عدل ورضاها ان كان يشترط فالاول مخفف على المدعى
والثاني فيه تشديد عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حل الاول على من عرف بالدين
والورع والعلم والثاني على من كان بالاضد من ذلك ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو نكل
المدعى عليه عن اليمين لا ترد بل يقضى بالنكاح مع قول احمد انها ترد ويقضى بالنكاح ومع قول
مالك انها ترد ويقضى على المدعى عليه بنكوله فيما ثبت بشاهد يمين او شاهد وامر تين ومع
قول الشافعي انه ترد اليمين على المدعى ويقضى على المدعى عليه بنكوله في جميع الاشياء فالاشياء
ما بين مشددة في شيء ومخفف في اخر كما ترى فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة
لا تغلظ اليمين بالزمان ولا بالمكان مع قول مالك والشافعي واحمد في احمد رايته انها تغلظ
بهما فالاول مخفف والثاني مشددة ويصح حل من قال بالتعليق على اهل الريبة ومن قال بالمخفيف
على اهل الدين والصدق ومن ذلك قول ابي حنيفة لو شهد عدلان على رجل بانه اعتق عبده
فاكر السيد لم تقم الشهادة مع قول الاثمة الثلاثة انه يحكم بعقده فالاول مخفف على السيد والثاني
مشددة عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول مراعاة حق الادعى ووجه الثاني
مراعاة حق الله تعالى وهذا اسم لا يشترط في كتاب ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو
اختلف الزوجان في متاع البيت الذي يسكنانه ويدهما عليه ثابتة ولا بينة فما كان في يدهما
مشاهد فهو لها وما كان في يدهما من طريق الحكم فباصل للرجال فهو للرجل والقول قوله فيه
وباصل للنساء فهو للمرأة والقول قولها فيه وما كان يصليهما فهو للرجل في الحياة واما بعد الموت
فهو للباقي منهما مع قول مالك ان كل ما يصلح لكل منهما فهو للرجل ومع قول الشافعي هو بينهما بعد الخلف
ومع قول احمد ان كان المتنازع فيه ما يصلح للرجال كالأطباء والعمائم والقول قول الرجل
فيه وان كان مما يصلح للنساء كالمقانع والوقايات فالقول قول المرأة فيه وان كان مما يصلح
لها كان بينهما بعد الوفاة شهما لفرق بين ان يكون يدهما عليه من طريق المشاهدة او من طريق
الحكم وكذا الحكم في اختلاف ورثتهما فالقول قول الباقي منهما ومع قول ابي يوسف

ان القول قول المرأة فيما جرت العادة انه قد مرجحها مثلها فالاول مفصل والثاني مشدد
على المرأة والثالث ظاهر لعدم وجوب مرجح والرابع مفصل في غاية التحقيق والوضوح و
الخامس مشدد على التزوج فقد يكون مادعاه من جهازها هو له وكان عندة كالعسيرة ان يجرها
موافقة ساعجها به والا اخذه منها كما هو مشاهد في كثير من الناس اليوم فمرجم الامر الى
مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة انه لو كان لشخص دين على اخر يجده اياه وقد رله
على مال فله ان ياخذ منه مقدار دينه بغير اذنه لكن من جنس ماله مع قول مالك في احدي
روايتيه انه ان لم يكن على غيره غير دينه فله ان يستوفي حقه بغير اذنه وان كان عليه غير دينه
استوفى بقدر حقه بالمقاصصة ودمه افضل ومع قول مالك في الرواية الاخرى وهي من هب
احمل انه لا ياخذ الا باذنه وان كان عليه غير دينه استوفى سواء كان باذنه او عليه ام مانعا
وسواء كان له حل حقه بمئة ام لم يكن وسواء كان من جنس حقه ام لم يكن ومع قول الشافعي
ان له ان ياخذ ذلك مطلقا بغير اذنه وكذا لو كان له عليه دينه وامكنه الاخذ بالحكم فالاصح
من مذهبه جواز الاخذ ولو كان مقاربه ولكنه يمنع الحق بسلطانه فله الاخذ فالاول مخفف
على صاحب الدين في استيفاء حقه من المجاهد بشرطه والثاني مفصل والثالث مشدد على المشتري
الاذن له في الاخذ مخفف عليه من حيث جواز الاخذ وان كان على المجاهدين احوال الرابع مخفف
مطلقا فمرجم الامر الى مرتبة الميزان ودوجه الاقوال ظاهرة لان الاخذ فيها كلها بطريق
شرعي وتسمى بمسئلة الظفر ولكن لا ينعني ان الاخذ باذنه اولى لاحتمال ان يكون ذلك المال
ليس هو لمالكه بقرينه وقوعه في جحد الحق المذكور فان من جحد الحق الذي عليه
مع العلم فلا يبعد منه ان يضع يده على مال الغير بغير طريق شرعي والله اعلم

كتاب الشهادات

اتفق الاثمة على ان الشهادة شرط في النكاح واماسائر العقود كالبيع فلا تشترط الشهادة فيها
واتفقوا على ان القاضى ليس له تلقين الشهود بل يسمع ما يقولون وعلى ان النساء لا يقبلن في الحدود
والقصاص وانهم يقبلن منفردات فيما لا يطلع عليه الرجال غالبا وعلى ان للعب بالشطرنج مكره
واتفقوا على انه لا يصح الحكم بالشاهد اليميني فيما عدا الاموال وحقوقها وعلى ان شهود الفرع اذا زكيا
شهود الاصل او عكلاهما واتفقا عليهما ولم يدكر اسميهما ونسبهما للقاضى لا يقبل شهادتهما
على شهادتهما خلافا لابن جرير الطبري فانه اجاز ذلك مثل ان يقولوا نشهد ان رجلا عد لا
اشهدنا على شهادته ان فلان بن فلان له على الف درهم واتفقوا على انه لا تجوز شهادة
الفرع مع وجود الاصل ان يكون هناك عدل يمنع شهادة شهود الاصل وكذلك اتفقوا على
ان الشاهدين لو شهدا بامر ثم رجع بعد الحكم به لم ينتقض الحكم الذي حكم بهما فيه
وعلى انهما اذا رجعا قبل الحكم لم يحكم بهما بامرهما هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق واما
ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول ابى حنيفة ان النكاح يثبت بشهادة رجل وامرأتين عند
التداعي مع قول مالك والشافعي انه لا يثبت بذلك وبه قول احمد في ظاهر روايته فالاول

فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي وغيره ان النكاح لا ينعقد بعبدين مع قول احمد وغيره انه ينعقد بشهادة عبيدين فالاول مشدّد والثاني مخفف وكل منهما وجه فرجع الأمر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان النكاح اظهر من المال لما فيه من الاحتياط لا لبضاعة واشتات الانساب والخروج عن نكاح السفاح فيحتاج الى كمال الصفات والشهود ووجه الثاني اطلاق الشاهدين في بعض الروايات فتشمل العبيد اذا كانوا بالغين عقلاء مسلمين وقد يكون العبدان من كثيرين من الاحاد كما هو مشاهد في الناس ومن ذلك قول الاسامة باستحباب الشهادتين في البيعة مع قول داود انه واجب فالاول مخفف محمول على اهل المدين والورع والصدق والثاني مشدّد محمول على من كان بالضد من ذلك فرجع الأمر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة انه تقبل شهادة النساء فيها الغالب في مثله ان يطلم عليه الرجال كالنكاح والطلاق والعق وخذ ذلك سواء انفردن في ذلك اذ كن مع الرجال مع قول مالك انهن لا يقبلن في ذلك وانما يقبلن عنده في غير المال وما يتعلق به من العيوب التي تختص بالنساء في المواضع التي لا يطلم عليها غيرهن وبه قال الشافعي واحمد فالاول فيه تخفيف على المدعي وتشديد على المدعى عليه والثاني فيه تشديد فرجع الأمر الى مرتبة الميزان وكل من القولين وجه ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد في اظهر سوابقه انه لا يشترط العدد في شهادة النساء بل تقبل شهادة امرأة واحدة مع قول مالك واحد في الرواية الاخرى انه لا يقبل اقل من امرأتين ومع قول الشافعي انه لا يقبل الا شهادة اربع نسوة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدّد فرجع الأمر الى مرتبة الميزان ورجع ذلك الى الاجتهاد ومن ذلك قول ابي حنيفة ان استهلال الطفل يثبت بشهادة رجلين او رجل وامرأتين لان فيه ثبوت اربعين واما في حق الغسل والصلوة عليه فيقبل فيه شهادة امرأة واحدة مع قول مالك تقبل فيه امرأتان ومع قول الشافعي تقبل فيه شهادة النساء منفردات الا انه على صله في اشتراط اربع ومع قول احمد يقبل في الاستهلال شهادة امرأة واحدة فالاول مفصل والثاني فيه تشديد والثالث كذلك والرابع مخفف من حيث ثبوت الاستهلال بالمرأة واحدة فرجع الأمر الى مرتبة الميزان والامر في ذلك راجع الى اجتهاد المجتهدين ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لا يقبل في الشهادة بالرضاع الا امرجلان او رجل وامرأتان ولا تقبل فيه شهادة النساء منفردات مع قول مالك والشافعي يقبلن فيه منفردات الا ان مالكا يشترط في المشهور عنه ان تشهد فيه امرأتان والشافعي يشترط فيه شهادة اربع ومع قول مالك في الرواية الاخرى انه يقبل في ذلك واحدة اذا فسأناك في الجيران ومع قول احمد يقبلن فيه منفردات ونجزي منهن امرأة واحدة في المشهور عنه فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف وكذلك الثاني بالشرط المذكور فيه وقول احمد مخفف فرجع الأمر الى مرتبة الميزان والامر في ذلك راجع الى اجتهاد المجتهدين وكل واحد وجه ومن ذلك قول الاسامة الثلاثة ان شهادة الصبيان لا تقبل مع قول مالك انها تقبل في الجراح اذا كانوا قد اجتمعوا لمرمها قبل ان يتفرقوا

فيه تخفيف والثاني مشدد وكذلك ما وافقه من رواية احمد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 ووجه الاول ان الاقدام على تقسيق احدا مما يكون باهر مجمع عليه ووجه الثاني ان منصب
 الشاهد مبعد عن الذنب والاضيع اموال الناس حقوقهم بقبول الطعن فيه ومن ذلك قول
 ابي حنيفة ان شهادة الاعمي لا تقبل اصلا مع قول الشافعي واحدا منها تقبل فيما طريقه السماء
 كالنسب والموت والملك المطلق والوقف والعنق وسائر العقود كالنكاح والبيع والصم والاجارة
 والاقرار ونحو ذلك سواء تجارها اعشى وبصير اشم عي ومع قول الشافعي انها تقبل في
 ثلاثة اشياء فيما طريقه الاستفاضة وفيما اذا ضبط على انسان صيغة اقرار مثلا ثم لم يتركه
 من يده حتى ادى الشهادة عليه فالاول فيه تشديد على صاحب الحق والثاني فيه تخفيف
 والثالث فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاقوال ظاهر ومن ذلك قول ابي حنيفة
 واحدا منها لا تقبل شهادة الاخرس وان فهمت اشارته مع قول مالك انها تقبل اذا كانت
 اشارته مفهومة وهو احد الوجهين لا يصحيب الشافعي فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف
 بالشروط الذي ذكره فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاحتياط للاموال
 والابضاع فلا ينبغي الاقدام على العمل بقبول شهادته ووجه الثاني ان الاشارة للمفهمة قائمة
 مقام صريح اللفظ بل قال بعض المحققين انها افضل من العبارة بقرينة قولهم لو نوى الصلوة خلف
 زيد فبان عمر اليه نعم ان اشار اليه مع النية كقوله هذا وبقرينة ان الاشارة لا تحتمل التأويل
 بخلاف العبارة ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان شهادة العبيد غير مقبولة على الاطلاق
 مع قول احمد في المشهور عنه انها تقبل فيما عدا الحدود والقصاص فالاول مشدد والثاني
 فيه تشديد من وجه وتخفيف من وجه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاحتياط
 للاموال والابضاع والمحقوق فقد يقع العبد في الزور وعدم الضبط لنقص عقله فكان
 اشبه شيء بالمغفل ووجه الثاني انه قد يكون العبد ضابطا حاذقا كالحرم وقد قال تعالى
 ان اكرمكم عند الله اتقاكم وقال صلى الله عليه وسلم الا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي
 على عربي ولا احمر على اسود الا بالتقوى ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي ان العبد لو
 تحمل شهادة حال سرقه واداهما بعد عتقه قبلت مع قول مالك انه ان شهد بها في حال رقته وردت
 لم تقبل بعد عتقه وكذلك اختلافا ثم فيما تجلوه الكافر قبل اسلامه والصبي قبل بلوغه فان الحكم
 فيه عند كل منهم على ما ذكرناه في مسألة العبد فالاول من المسئلتين فيه تخفيف والثاني فيه تشديد
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول في المسئلتين ان العبرة بحال الاداء ووجه الثاني
 فيما ان العبرة بحال التخل ومن ذلك قول ابي حنيفة انه تجوز الشهادة بالاستفاضة في خمسة
 اشياء في النكاح والدخول والنسب والموت وولاية القضاء مع قول اصحاب الشافعي في الاصح
 من مذهبه جواز ذلك في ثمانية اشياء في النكاح والنسب والموت وولاية القضاء
 والملك والعنق والوقف والولاء ومع قول احمد انها تجوز في تسعة اشياء الثمانية المذكورة
 عند الشافعية والتاسعة الدخول فالائمة ما بين مشدد وتخفيف في الامور التي تجوز فيها

الشهادة بالاستفاضة من حيث الزيادة والنقص فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
اقوالهم ظاهر ومن ذلك قول الشافعي تجوز الشهادة من جهة اليد بان يرى ذلك الشيء في يده
ينصرف فيه مدة طويلة فيشهد له باليد وهل يجوز ان يشهد له بالملك وجهان احدهما انه تجوز
الشهادة فيه بالاستفاضة وبه قال ابو سعيد الاصفهاني واحمد في احادي روايته فوجه
الثاني انه لا يجوز وبه قال ابو اسحاق المروزي ومع قول ابى حنيفة تجوز الشهادة في الملك
بالافاضة ومن جهة ثبوت اليد وهي الرواية الاخرى عن احمد ومع قول مالك انه تجوز الشهادة
باليد خاصة في المدة اليسيرة دون الملك فان كانت المدة طويلة كعشرين سنة فاقولها نعم له
بالملك اذا كان المدعى حاضرا حال تصرفه فيها وحوزه لها الا ان يكون المدعى قريبه او يخاف
من سلطان ان عارضه فالاول من قول الشافعي ومن قول ابى سعيد الاصفهاني ومن قول احمد
مخفف والثاني وهو قول المروزي مشدد وقول ابى حنيفة مخفف وقول مالك فيه تشديد من حيث
عدم الشهادة بالملك على ما ذكره من الشروط فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال واضحة
ومن ذلك قول ابى حنيفة انه تجوز شهادة اهل الذمة بعضهم على بعض وهي رواية عن احمد
مع قول مالك والشافعي واحمد في الرواية الاخرى انها لا تقبل فالاول فيه تخفيف والثاني فيه
تشديد ووجه الاول معاملة الكفار باعتقادهم فان اهل دينهم عندهم عدول ووجه
الثاني معاملة معاملة المسلمين في الرصية في السفر اذ لم يوجد غيرهم مع قول احمد انها تقبل
ويحلفان بالله مع شهادتهما انهما ما خانا ولا كتمان ولا بد ولا عذر وانها الرصية الرجل فالاول
مشدد والثاني فيه تخفيف بالشروط الذي ذكره فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم
الوثوق بقول الكافر في الغالب ووجه الثاني انه قد يغلب على ظن الحاكم صدقه لاسيما ان كانوا
حدا كثيرا فان لم يغلب على ظن الحاكم صدق الكافرين فينبغي عدم القبول جريا على قواعد
الشريعة في كثير من المسائل ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز الحكم بالشاهد واليمين
في الاموال والمحقوق مع قول ابى حنيفة انه لا يصح الحكم بالشاهد واليمين في الاموال وحقوقها
فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
الائمة الثلاثة واحمد في احادي روايته انه لا يحكم بالشاهد واليمين في العتق مع قول احمد
في الرواية الاخرى انه يحلف المعتق مع شاهد ويحكم له بذلك فالاول مشدد ولعله اذا انكر المعتق
العتق دون ما اذا سكنت والثاني فيه تخفيف من حيث الحكم فيه بالشاهد واليمين وتشديد من
حيث الحلف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك انه يحكم في الاموال وحقوقها
بشهادة امرأتين مع اليمين مع قول الشافعي واحمد انه لا يحكم لهما معه قال الشافعي واذا
حكم بالشاهد واليمين بغرم الشاهد نصف المال مع قول مالك واحمد انه يغرم الشاهد المال كله
فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان مع ما ينبغي على ذلك
من غرامة المال كله او نصفه ومن ذلك قول ابى حنيفة انه لا تقبل شهادة المدعى على عدوه
اذا لم تكن العداوة بينهما تخبرها الى الفسق مع قول الائمة انها لا تقبل على الاطلاق

فالأول فيه تخفيف على المدعى والثاني بالعكس وقد اتفق بعضهم بعدم قبول شهادة بنى وائل
على بنى حزام وعكسه وخالفه في ذلك أهل عصره فليتأمل ومن ذلك قول أبي خنيفة ومالك
لا تقبل شهادة الوالد لولده وعكسه مع قول الشافعي أنه لا تجوز شهادة الوالد بن من الطرفين
للمولودين ولا شهادة المولودين للوالدين الذكور والإناث سواء بعد و أم قربا ومع قول أحمد
في أحادي رواياته تقبل شهادة الابن لآبيه ولا تقبل شهادة الأب لابنه ومع قوله في الرواية
الأخرى أنه تقبل شهادة كل منهما لصاحبه ما لم تجز إليه نفعاً في الغالب وله رواية أخرى كالجماعة
وأما شهادة كل منهما على صاحبه فمقبولة عند الجمهور إلا ما يروى عن الشافعي أنه قال لا تروى
شهادة الولد على والده في القصاص والحرد ولا تهاجمه في الميراث فالعلماء مابين مخفف ومشدد
كما ترى فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه تقبل شهادة الأخ
لأخيه والصديق لصديقه مع قول أنها لا تقبل فالأول فيه تخفيف على الناس لنقص
شفقة الأخوة والأصدقاء ومحبتهم عن شفقة الوالد وللولد ومحبتهم فلا تخلف تلك المحبة الشفقة
الضعيفة على أن يشهد لأخيه أو صديقه باطلا بخلاف الوالد والولد كما هو مشاهد والثاني
فيه تشدد على الناس إذ لا يجزوا أحدهم غالباً من صديق أو أخ فربما لم يكن حاضر ذلك العقد إلا ذلك
الأخ والصديق فإذا لم يقبلها صانع حقه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا تقبل شهادة
أحد الزوجين للأخر مع قول الشافعي أنها تقبل فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى
مرتبة الميزان ووجه الأول ^{بأن} الاحتياط فقد تغلب الشهوة على أحدهما فيرضى خاطره بشهادة
الزور ووجه الثاني ندرة وقوع مثل ذلك ومن ذلك قول أبي خنيفة وللشافعي أنه تقبل
شهادة أهل الأهواء والبدع إذا كانوا متجنبين الكذب الخطابية وهم قوم من الرافضة
يصدقون من حلف لهم أن له على فلان كذا فيشهدون له بذلك مع قول مالك وأحمد أنه لا تقبل
شهادتهم على الإطلاق فالأول فيه تخفيف بالشرط الذي ذكره والثاني فيه تشديد فرجع الأمر
إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي خنيفة وللشافعي أنه تقبل شهادة الهدوى على القردى
إذا كان عدل للبدوى في كل شيء مع قول أحمد أنها لا تقبل مطلقاً ومع قول مالك أنها تقبل
في الجراح والقتل خاصة ولا تقبل فيما عد ذلك من الحقوق التي يمكن اشهاد الحاضر فيها إلا أن يكون
تأملها في البداية فالأول مخفف والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول الأئمة الأربعة أن من تعين عليه الشهادة لم يجز له أخذ الأجرة عليها
ومن لم تعين عليه جاز له أخذ الأجرة الأعلى وجه للشافعي ومن ذلك قول مالك في المشهور
عنه أن الشهادة على الشهادة جائزة في كل شيء من حقوق الله تعالى وحقوق الأديمين
سواء كان ذلك في حد أو مال أو قصاص مع قول أبي خنيفة أنها تقبل في حقوق
الأديمين سوى القصاص ومع قول الشافعي في أظهر قوليه أنها تقبل في حقوق الله عز وجل
كحد الزنا والسرقة والشرب فالأول مخفف والثاني مفصل والثالث فيه تخفيف على الشهود
وتشديد على المحرد ورجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي خنيفة ^{بأن} يجوز

ان يكون في شهر ذى القعدة من سنة ١٠٠٠ م ملك واحد انه لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز ان يشهد اثنان كل واحد
 منهما على شاهد من شهر ذى القعدة الاصل ربه قال الشافعي في اظهر قولييه والقول الثاني
 يحتاج ان يكونوا اربعة فيكون على كل شاهد من شهر ذى القعدة الاصل شاهدان فالاول فيه تخفيف
 والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك والى حنيفة والشافعي
 في القدي واحد انه لو شهد شاهدان بال ثم رجعا بعد الحكم به فعليهما الغرم مع قول الشافعي
 في الجديده انه لا شيء عليهما فالاول فيه تشديد على الشهر والثاني مخفف عليهما فرجع الامر الى
 مرتبتي الميزان ووجه الاول تاذيب الشهر لياخذوا حذرهم في المستقبل فلا يشهدون الا عن
 يقين ووجه الثاني ان المدعى على الحكم لا عليه ومن ذلك قول ابى حنيفة ان الحاكم
 اذا حكم بشهادة فاسقين ثم علم حالهما بعد الحكم لم ينقض حكمه مع قول مالك واحمد والشافعي
 في احد قولييه انه ينقض حكمه فالاول مخفف على الحاكم والثاني مشدد عليه والعمل به احوط
 للدين فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة انه لا تقرير على شاهد
 الزور وانما يؤقف في قومه ويقال لهم انه شاهد زور مع قول الائمة الثلاثة انه لا يقر زور
 في قومه فيعرف انه شاهد زور وزاد مالك فقال ويشتهر في المساجد والاسواق وبجامع الناس
 فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ولكل من القولين وجه
 ويصح حمل الاول على من لم يعتد الزور والثاني على من نكر منه والله اعلم

كتاب العتق

اتفق الائمة على ان العتق من اعظم القربات المندوب اليها هذا ما وجدته من مسائل الائمة
 واما اختلافه فيه فمن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو اعتق شقصا له في مملوك مشترك وكان
 موثرا عتق عليه جميعه ويضمن حصته شريكه وان كان معسرا عتق نصفه فقط مع قول
 ابى حنيفة انه يعتق حصته فقط ولشريكه الخيار بين ان يعتق نصيبه او يستسعى العبد ويضمن
 شريكه العتق ان كان موثرا وان كان معسرا فله الخيار بين العتق والسعاية وليس له التضمين
 فالاول فيه تشديد على السيد رحمة بالعبد بشرط الذي ذكره والثاني فيه تخفيف على السيد على الشريك
 على التفصيل الذي ذكره فرجع الامر الى مرتبتي الميزان واجتهاد المجتهدين ومن ذلك قول
 مالك في المشهور عنه انه لو كان عبد بين ثلاثة لواحد نصفه وللآخر ثلثه وللآخر سدسه
 واعتق صاحب النصف والسدس حصته معا في زمان واحد وكلا وكلا واعتق حصته معا اعتق كله
 وعليها قيمة الشقص الباقي بينهما على قدر حصتهما من العبد فيكون لكل واحد منهما من
 ولاية مثل ذلك مع قول الائمة ان عليهما قيمة حصته شريكهما بينهما بالسوية على كل
 واحد نصف قيمة حصته شريكه وهي اية مال ملك فالاول فيه تشديد على السيد بنعتق العبد
 كله عليهما ووزن قيمة الشقص الباقي والثاني فيه تخفيف على صاحب الثلث بالسياسة لمن له
 النصف وتشديد على صاحب السدس بوزنه لشريكه قدر قيمة النصف والثلث فليتأمل ومن

ذلك قول أبي حنيفة انه لو اعتق عبده في مرضه ولا مال له غيرهم ولم يجر الورثة جميع العتق
 بعث من كل عبد ثلثه فقط ويستسعى في الباقي مع قول الائمة الثلاثة انه يعتق الثلث بالقرعة
 فالاول فيه مراعاة التشديد بالسعاية في الباقي والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ولكل من القولين وجه ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه لو اعتق عبداً من عبيد
 لا بعينه فله ان يخرج ايهما شاء مع قول مالك واحمد انه يخرج احدهم بالقرعة فالاول فيه تخفيف
 على السيد والثاني فيه تشديد عليه بالقرعة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان السيد
 محسن بالعتق فله التفضيل بين عبده لعدم وجوب حتى احدهم عليه ومعلوم ان القرعة
 انما شرعت خوفاً من ان يأخذ الاغبط لنفسه ويعطي اخاه الامر الا لا تكن لك الحكم في حق السيد
 مع عبده ومن هنا لم توجه القول الثاني ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو اعتق
 عبداً في مرض موته ولا مال له غيره وعليه دين يستغرقه استسعى العبد في قيمته فاذا دأها
 صار حراً مع قول الائمة الثلاثة انه لا ينفذ العتق فالاول مخفف على العبد الطالب للعتق
 والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول المبادرة من السيد الى عتق
 نفسه وجميع اعضائه من الذركا ووجه الثاني المبادرة الى دفع الدين الذي يعوق حراً
 عن دخول الجنة حتى يوفيه لاصحابه فانه ليس في الاخرة اصعب على العبد من الدين وقد رأى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة الاسراء اقواماً في صناديق من نادر مطبقة عليهم فقال يا اخي
 جبريل من هؤلاء فقال هؤلاء اقوام ماتوا في اعناقهم اموال الناس لا يجدون لها وفاء
 فلكل من القولين وجه ومن ذلك قول أبي حنيفة لو قال لعبد الذي هو اكبر منه سناً انت
 والذى عتق ولا يثبت نسبه مع قول الائمة الثلاثة انه لا يعتق بذلك فالاول مشدد بخصوص
 العتق والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول تشوف الشارع الى حصول العتق
 من دق الخلق ورجوعه الى دق الحق تعالى المالك الحقيقي ووجه الثاني حل ذلك على انه
 اراد بذلك ملاحظة العبد كمليقول الاب الشفيق اولام الشقيقة لولدها ما هو كذا يا ابني وايضا
 فان كون العبد في رفق المخلوق اقل مواخاة ممن كان في رفق الحق لانه ما كل احد يعرف اداب
 العبودية لله تعالى فكان سيده الادنى بالحجاب عليه وهو من خلف ذلك الحجاب فكان له
 مراعاة العذر بذلك فلكل من الائمة في هذه المسئلة مشهد ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو
 قال لرفيقه انت لله وحي بذلك العتق لم يعتق مع قول الائمة الثلاثة انه يعتق فالاول
 مخفف على السيد بترك العتق والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولكل منهما وجه ومن
 ذلك قول الائمة الاربعة انه لو قال لعبد الذي هو اصغر منه سناً والذى لم يعتق الا في قول
 للشافعي وصححه بعض اصحابه والمختار انه ان قصد الكرامة لم يعتق والقول في هذه المسئلة
 كالقول في مسئلة ما اذا كان العبد اكبر منه سناً السابقة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن
 ذلك قول مالك ان من طوك ابويه او اولاده او اهل ابويه او اجداده او جداته قربوا لم بعدوا
 عتقوا عليه بنفس المالك وكذلك القول عند فم اذا طوك اخوته او اخواته من قبلهم والاب

مع قول أبي حنيفة ان هؤلاء يعتقون عليه وكل ذي رحم محرم من جهة النسب ولو كانت امرأة لم يجوز تزويجها من نفسه ومع قول الشافعي من تلك اصله من جهة الاب والام او فرعه وان سفل ذكر كان او انثى عتق عليه سواء اتفق الولد والوالد او اختلفا وسواء ملكه فقهر كالامرث او اختار كالشراء والهبة ومع قول داود انه لا عتق في القرابة ولا يلزمه اعتناق من ذكر فالاول فيه تشديد والثاني مشدد لزيادته بعنق كل ذي رحم محرم وكذلك القول في الثالث مشدد ووجه الاقوال كلها ظاهرة لما فيها من الاكرام للاصول والفرع والقرابات فكل الائمة متفقون على اكرام من ذكر ولو كنهم بين مؤكدين وكثيرا ومؤكدا قليلا في سعة الاكرام وضيقه فرجع الامر الى مرتبة الميزان واما وجه قول داود فلا بد كرا لا مشافهة لمن يغم الا سلس والله اعلم

كتاب التدبير

اتفق الائمة على ان السيد اذا قال لعبده انت حر بعد موتى صار العبد مدبراً يعتق بمشيئته سببه هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك انه لا يجوز بيع المدبر في حال الحياة ويجوز بيعه بعد الموت اذا كان على السيد دين وان لم يكن عليه دين وكان يخرج من الثلث وعتق جميعه وان لم يحمله الثلث عتق ما يحمله ولا فرق عنده بين المطلق والمقيد ومع قول الشافعي انه يجوز بيعه على الاطلاق ومع قول احمد في احدي روايتيه انه يجوز بيعه بشرط ان يكون على السيد دين وان لم يكن عليه دين لم يجوز فالاول مفصل وقول الشافعي مخفف على السيد وقول احمد مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان العتق من جملة الصدقات وهي لا تكون الا عن ظهر غنى وفي الحديث ابد بنفسك شرب من تقول وفي كلام عمر رضي الله عنه الا قربون اولى بالمعروف وقيل انه حديث ولا اقرب الى الانسان من نفسه ومن هنا عرف توجيهه من قال يجوز بيعه على الاطلاق فضلا عن كون ذلك بشرط ومن ذلك قول أبي حنيفة ان حكم ولد المدبر حكم والده الا انه يفرق بين المطلق والمقيد فان كان التدبير مطلقا لم يجوز بيعه وان كان مقيدا بشرط الرجوع من سفر وشفاء من مرض فبيعه جائز وبذلك قال مالك واحمد الا انها قالوا لا فرق بين مطلق التدبير ومقيد ومع قول الشافعي في احد رواياته انه لا يتبع امه ولا يكون مدبراً فالاول مخفف على ولد المدبر في تبعيته لامه في التدبير على حكم التفصيل الذي ذكره والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الشارع مشتق الى حصول العتق لكل من عساه اسم الرق سواء كان بشرط ام بغير شرط ووجه الثاني تحقيق مقام الاخلاص في معاملة العبد لربه عز وجل بتعيين الولد في التدبير فلا يكفي عنده تدبيره بحكم التبعية فالعلماء ما بين مشدد ومخفف كما ترى على ان التدبير لا يقيم الا من كان عنده بعض بخل وشتم نفس ولو لا ذلك لكان نزع عتقه وفلا بالتصحيح بعنق اعضائه من النار في الآخرة وبعنق جسده من الآفة التي تصيبه في الدنيا مما لا يشاؤه عنده بنوا آدم والله اعلم

كتاب الكتابة

اتفق الأئمة على أن كتابة العبد الذي له كسب مستحبة ومنزلة اليها خلافا لما أحرم في قوله
 في رواية له أنها واجبة إذا دعا العبد سيده إليها على قدر قيمته أو أكثر وصفته أن يكتب السيد
 على ما لم يعين يسعي فيه العبد ويؤديه إليه واتفقوا على كراهة كتابة الأمة التي لا كسب لها كما
 اتفقوا على أن السيد إذا كتب عبده على مال أتاه منه شيئا عملا بقوله تعالى وأتوهم من مال الله
 الذي أنتمكم هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة
 الثلاثة وأحد في أحري من أبيه أنه لا يكره كتابة العبد الذي لا كسب له مع قول أحد في الرواية
 الأخرى أنها نكروه فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه
 الأول أن الله تعالى قل يعجز له من عباده من يعطيه ما يؤديه لسيد فيصير كالمكاتب ووجه
 الثاني أن من لا كسب له إذا كتب طلبت نفسه الخروج من الرق وتحررت لذلك بعد أن كانت
 ساكنة وصار كل يوم عندها في الرق كأنه سنة فربما راعاه ذلك إلى السرة والاختلاس من مال
 سيده أو غيره فأنهم ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أن الكتابة تقيم حالة وموجلة ولو كان
 أصلا بالتأجيل مع قول الشافعي وأحمد أنها لا تقيم حالة ولا تجوز إلا بمجعة وأقله نجمان
 فالأول فيه تخفيف على السيد دون العبد والثاني فيه تشديد عليه دون العبد فرجع
 الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول طلب مكافآت السيد على كتابته له بتجديد المال أن كان
 العبد من أهل المعروف ووجه الثاني طلب الشارع من السيد كمال الفضل والرحمة للمكاتب بتعداد
 النجوم فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة أن المكاتب لو امتنع من الأداء وببده مال ينفق بهما عليه
 جبر على الأداء فان لم يكن بيده مال يجبر على الاكتساب مع قول مالك ليس له تعجز نفسه
 مع القدرة على الاكتساب حينئذ ومع قول الشافعي وأحمد أنه لا يجبر بل يكون للسيد
 الفسخ فالأول مفصل والثاني فيه تشديد على المكاتب والثالث مخفف عليه فرجع
 الأمر إلى مرتبة الميزان وكل من الأقوال وجه ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك
 أن ابتداء السيد للمكاتب شيئا مستحب مع قول الشافعي وأحمد أن ذلك واجب للأبنة
 فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول
 أن ذلك من باب البر والإكرام واللائق بذلك الاستقباب لا الوجوب ووجه الثاني زيادة
 الاعتناء في أمر الله عز وجل للسيد أن يعطى المكاتب شيئا واللائق بذلك الوجوب على قاعدة
 أهل الله عز وجل ومن ذلك قول الشافعي أنه لا تقدير فيما يعطيه السيد للمكاتب مع قول
 أحمد أنه مقدر وهو أن يحط السيد عن المكاتب ربع مال الكتابة أو يعطيه مما قبضه منه
 ربع ومع قول بعضهم أن الحاكم بقدر ذلك باجتهاده كالممتعة ومع قول بعضهم أن السيد يعطيه
 ما تطيب به نفسه فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد بوجوب الربع وما بعده فيه تخفيف
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه لا يجوز بيع رقبة
 المكاتب إلا أن مالها اجاز بيع مال المكاتب هو الدين المؤجل بثمن حال أن كان غنيا

وهو الجريد من مد هب الشافعي مع قول أحمد يجوز بيع مرقية المكاتب ولا يكون البيع فسخا للكتابة
فيقوم المشتري بمقام السيد الأول فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف على السيد فرجع
الأمر إلى مرتبة الميزان وبصح حمل الأول على حال أهل الثروة والمال والثاني على أهل العدم و
المحتاجين إلى ثمنه في دين أو غيره ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو قال لرقيقه كاتبتك
على الف درهم فادها غنق ولم يفتقر إلى أن يقول فاذا ديتني إلى فانت حر فيؤى الغنق مع قول
الشافعي أنه لا بد من ذلك فالأول خاص بالأكابري الذين إذا عرضوا لأحد بإحسان لا يرجعون فيه
والثاني خاص بمن كان بالصد من ذلك فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة
الثلاثة أن صلوك كاتب أمته وشرط وطأها في عقد الكتابة لم يجوز مع قول أحمد أن ذلك يجوز
فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان والله أعلم

كتاب أمهات الأولاد

اتفق الأئمة الأربعة على أن أمهات الأولاد لا يبعن ولا يوهبن وهو من هب السلف والخلف
من فقهاء الأمصار وقال داود يجوز بيع أمهات الأولاد ربه قال بعض الصحابة فالأول مشدد
على السيد والثاني مخفف عند فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن ذلك من مكارم
الأخلاق فإن وضع النطفة في تلك الأمهات وقضاهن وطرسيدها بما عاينها من أمهاتهن من مكارم
الخلق في ذلك لا يبيح بيعها فاضلا عظيما على سيدها فكان من مكارم الأخلاق أن تكون
معققة من بعده ووجه الثاني أن السيد له أن يترك الإحسان المذكور إليها حتى يأتيه
شيء عن الشارع ينهيه عن بيعها فيصير الأول على حال الأكابر من أهل الورع والثروة والدين ويجوز
الثاني على من كان دون ذلك ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو تزوج أمهات غيره
فأولدها ثم لم يكرها لم تصر أم ولد ويجوز بيعها ولا تعتق بموته مع قول أبي حنيفة أنها تصير أم ولد
فالأول مخفف على السيد والثاني مشدد عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن
ذلك قول أبي حنيفة ومالك في أحري روايته أنه لو ابتاع أمهات وهي حامل منه
صارت أم ولد مع قول الشافعي وأحمد ومالك في الرواية الأخرى أنها لا تصير أم ولد
فيجوز بيعها ولا تعتق بموته فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو استولد جارية ابنه صارت أم ولد مع قول الشافعي
في أصح قوليه أنها لا تصير أم ولد فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه لو استولد جارية ابنه يلزمه قيمتها خاصة مع قول الشافعي
في أحد قوليه أنه يلزمه قيمتها ولا قيمة ولدها ومهرها وفي القول الثاني لا يلزمه قيمة الولد ومع قول أحمد
أنه لا يلزمه قيمتها ولا قيمة ولدها ولا مهرها فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث
مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز للسيد اجارة أم ولده
مع قول مالك أنه لا يجوز له ذلك فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
وتوجيه القولين ظاهر والمحمد لله رب العالمين وليكن ذلك آخر ما في الله به من إيضاح

كتاب الميزان الشعرانية الداخلة لجميع اقول المجتهدين ومقلديهم في الشريعة المحمدية وتوجيه
اقلهم وقد حاولت الجمع بين اقول الائمة ومقلديهم وتوجيه كل منها جهرى ليجمع الاخوان من
مقلدي الائمة الاربعة بين اعتقادهم بالجنان وقولهم باللسان ان سائر ائمة المسلمين على هدى
من ربهم ايماناً وتسليماً ان لم يصلوا الى ذلك نظر واستدلال كما مر بيانه في الخطبة وفيقونم اباخذ
الائمة المجتهدين بيدهم في احوال يوم القيمة فكل مجتهد رآه هناك يتبسم في وجهه وياخذ بيده
بخلاف من كان بالصد من ذلك فانه ربما نظر الائمة اليه نظر الغضب لسواديه معهم وتغصبه
عليهم بحق وان كان الائمة كلهم متاديين مع بعضهم بعضاً مع تفاوتهم في العلم فكيف بمن هو عامي
بالنظر اليهم وقد ارسل الامام الليث بن سعد رضي الله عنه سؤالاً لامام مالك بالمدينة يسأله عن
مشكلة فارسل يقول له ما بعد فاذك يا اخي امام هدى وحكم الله تعالى في هذه المسئلة ما قام
عندك فيها انتهى فاعلموا ذلك ايها الاخوان والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته والحمد لله رب
العالمين ولنشرع في ذكر الخاتمة الموعود بكوها في الخطبة فنقول وبالله التوفيق خاتمة
في بيان نبذة صالحة تتعلق باسرار احكام الشريعة تناسب الميزان في التفاسير من كلام شيخنا
العارف بالله تعالى سيدي علي الخواص رضي الله عنه يطالع الناظر فيها على سبب مشروعية
جميع التكليف في سائر الاعصار وانما كلها كال كفارة للاكلة التي اكلها ابونا آدم عليه الصلوة
والسلام من الشجرة فكما ردت الميزان جميع مذهب المجتهدين ومقلديهم الى مرتبة الشريعة
كما تقدم كذلك ردت هذه الخاتمة جميع ابواب الفقه وما فيها من الاحكام الى الاكلة التي
اكلها ابونا آدم عليه الصلوة والسلام من الشجرة التي هي مظهر ما يقع من بنيه بعد بحكم
القبضتين لا مظهر ما يقع منه او من بنيه المعصومين من الذنوب فانهم قد سالت شيخنا المذكور
مرة عن سبب مشروعية جميع التكليف مع ان الله تعالى غنى عن العلمين وعن عباداتهم فقال
رضي الله عنه سبب تمام التوبة لبني آدم اذا وقعوا فيما نهى الله تعالى عنه فكانت جميع التكليف
والاداب التي كلف الله تعالى بها اولاده كال كفارة لهم فقلت له ان من بنيه من لا يجوز
عليه الوقوع في المخالفات فقال ان كان هناك مخالفة فهي كفارة والا فهي رفع درجات
كما هي في حق الانبياء عليهم الصلوة والسلام فقلت له فاذا كان رفع درجات في حق
الانبياء فما المراد بقوله تعالى وعصى ادم ربه فعزى فقال اعلم يا ولدي ان ما قصه الله تعالى
عن الانبياء من مسمى المعصية والخطيئة انها هو على سبيل المجاز لان احدا منهم لم يخرج عن
حضرة الاحسان في لحظة من ليل او نهار وتلك حضرة مشاهدة الحق جل وعلا فلا يطمح لاحد فيها
عصيان وانما يقع العصيان ممن يحجب عن شهوده تعالى فسمى معاصي الانبياء وخطاياهم
كلها صورية لا حقيقية ليصير لهم المام باقامة المعاذير لقولهم يا خدا اذا وقعوا في مخالفة
وبصير احدهم يعرف كيفية تعليم قوله الله تعالى بالتوبة والاستغفار اذا وقعوا في المخالفة
وبصير احدهم يعرف مقدار الهجر كما يعرف مقدار الوصل وعكسه اذا الشئ لا يعرف الا بضده
قال وادخل لك يا ولدي ذلك فاقول مثال واقعة السيد ادم عليه الصلوة والسلام فقال

مطاع قال يومئذ لاهل حضرة الخاصة اني اريد ان احديث امرًا في الوجود وانزل كتبًا وارسل
رسلاً بامر وامي واجعل لمن اطاعهم والراشعي الجنة ومن عصاهم والراشعي النار واخرج من ظهر
عبدى ادم ذرية يعمرن الارض ووجه اليهم التكليف بعد ان اقدس عليه الاكل من شجرة
وبعد ان انما عن القرية منها ظاهر ثم اقيم عليه وعلى ذريته الذين عصوا الحجة بجوار صوريا
وعلى ذريته الذين لم يعصوا حقيقة لايجازل ثم اخرجهم من تلك الجنة التي اكل فيها من الشجرة الى
دار اخرى انزل منها في الدوحة تسمى الدنيا واجعل كمال مقامه فيها فمن طلب ان يكون مكان ادم
فليتقدم فما تجرأ احد من اهل الحضرة ان يتقدم لذلك غير السيد ادم فانه تقدم وقال انا لها
انها طلبا للتقيد قضاء الله تعالى قدره في عباده فمن كان حاضر المجلس هذا لا تقا لم يحكم
على ادم بالمعصية الخاصة وانما يحكم له بطاعة ربه في ذلك عكس من كان غائبا عن هذا المجلس
فانه يحكم عليه بالمعصية ولا بد كما هي حضرة المحجبين من اولاده فكان ذلك من اكبر المصالح
لهم فيقوا في قضاء الله وقدره تارة المعصية فيظهر واحده وعفوه تارة بالطاعة فيظهر واحده
كرمه ومجده فكان ادم عليه الصلوة والسلام محل عن اولاد المحجبين بن لك البكاء الصوري
الذي وقع منه وكثرة الحزن غالبا ما كان يقع فيه اولاده الذين يتعدون حدود الله وكانه
فتم بواقعة باب المغفرة لا اولاده الا باللبقضة من فاتح يفتحها بحكم القضاء والقدر ليرتب
على ذلك الحزن في الدنيا والاخرة فقد بان لك يا اخي ان جميع التكليف التي مشى بها الله تعالى
في الدنيا انما كانت في مقابلة اهل ادم من الشجرة صورة فم من اولاده احد الا وقد عصى اوههم
بمعصية او بمكره وبخلاف الاولى ما عدا الانبياء عليهم الصلوة والسلام فهي اى جميع
التكليف لنبية الذين لم يعصوا ما رفع درجات او كفارة لذنوب وقعا فيه او عقوبة لهم كالخروج
التي ادب الله تعالى بها عباده انتهى وسمعت سيدك عليا الخواص رحمه الله يقول كان جميع ما وقع
من ادم عليه الصلوة والسلام من مسمى المعصية كالطاعة لله عز وجل فان الله تعالى كان راضيا
عنه حال اكله من الشجرة كرضاه عنه حال كونه في الصلوة على حد سواء ومن قال في ابيه
غير ذلك قما على حال بنى ادم فعلية الخروج من عهده يوم القيمة وانما قال ربنا ظلمنا
انفسنا وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين يعني معاشر اولادى الذين يعصون امرك فكانه
بذلك كان مستغفرا عنهم لان نفسه هو ربوك الشافع فيهم عند ربه وجميع ما وقع له من تقاض
التأجيل والتأخير عن راسه ودينه والبكاء والندم كان صوريا لينقل ذلك عنه الى بنيه الذين
لم يكونوا موجودين حال نزوله الى الارض قال وانما اخذته البطنة بعد اكله من الشجرة ليتذكر
بذلك صورة ما يقع فيه بنوه فيستغفر الله تعالى لهم كما بال او قعوط وقد جاءت شريعة
محمد صلى الله عليه وسلم بطلب المغفرة كلما خرج الانسان من بيت الخلاء وكذلك حدث في حواء
زيادة على البطنة ما يقع لها ولبناتها من الحيض في كل شهر لتتذكر بذلك معاصي بناتها فتستغفر
لهن وانما زارت على ادم من الحيض في كل شهر لانها وقعت في صورة التزين لادم في اكله من الشجرة
حقا اكل ولكونها ايضا هي التي قطعت الثمرة من شجرة التين واعطتها لادم ولا شك ان

من يأتي المخالفة وهو مظهر الاستحسان ذلك اعظم في صورة الذنب من يأتي المخالفة ناشيا قال تعالى ولقد عهدنا الى ادم من قبل فنتى ولم نجد له عزما لا سيما وقد حلف له ابليس انه له من النصحين وقد بلغنا ان بعض المعارفين اجتمع بالبليس فقال كيف حلفت لادم انك له من النصحين وانت تكذب فقال فما اصنع لما رايت قضاء الله لا يرد له ولا ريت قلوب الانبياء ساجدة سالمة من خطور الفواحش معظمة لله تعالى كل التعظيم حلفت له بمعصية الذي يعرفه هو بثبوتها وتخيله في ذهنه وتعالى الله في علو ذاته وجلاله من كل ما يخطر بالبال من صفات التعظيم له فما حلفت له الا بالمعبود الذي يتخيله لا بالذي ليس كمثله شيء انتهى ثم اعلم يا اخي ان الجنة التي كان فيها ادم ليست بالجنة الكبرى المدخرة في علم الله تعالى كما قد يتبادر الى الازدهان وانما جنة البرزخ التي فوق جبل الباقوت كما قاله اهل الكشف قالوا لان الجنة الكبرى انما يدخلها الناس بعد الموت والحساب ومجازاة الصراط قالوا وهذه الجنة التي يفتح من قبر المؤمن نه طاقة منها ينظر اليها ويتنعم بها فيها من قبورها وكذلك القول في النار التي ترى في الدنيا في المنام او من طريق الكشف هي النار البرزخ قالوا وهي التي راي فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر بن الحارث الذي سبب السواشب راي فيها المرأة التي حبست الهرة حتى ماتت قالوا وهي التي وقع لادم فيها الاكل من الشجرة واهبط منها الى الارض ففر بها منها في الحكم وكل من مات من اولاده للطبعين تعود روحه الى هذه الجنة وان كان عاصيا عادت روحه الى النار التي في البرزخ فلا يزال بنوادم في هذين المكانين حتى تنقضي الدنيا ويقضي العدد وتكمل المدد فيخرج الناس بنفحة البعث الى الحساب ثم يمدخلون الجنة الكبرى او النار الكبرى وتكون الجنة التي يفتح للمؤمن منها طاقة والنار التي يفتح للكافر منها طاقة هي الجنة الكبرى والنار الكبرى لغات الحشر والنشر وما بعدهما مما دررنا انتهى قال سيدي على الخواص رحمه الله ولما كان الغالب على جنة البرزخ مشابها للجنة الكبرى في الطهارة والتقدير لم يكن محلا لاجزاء القدر فيها من البول وعائط ودم ومخاط وغير ذلك ما تولد صورة من تلك الاكلة الصورية فلذلك انزل ادم وحواء الى هذه الارض التي هي محل التعفين والاستحالات ليخرج فيها ذلك القدر الصوري في حقهما الحقيقي في حق العصاة من اولادهم انتهى سمعت اخي افضل الدين رحمه الله يقول لما اكل ادم وحواء من شجرة النهي تولد فيهما البول والغائط والدم ولذة اللمس من الرجال للنساء وعكسه ولذة الجماع كذلك وتولد في ذريتهما بسبب ذلك اذا اكلا من شجرة النهي الخاصة بهم من وقوع في حرام او مكروه او خلافا لاولى زيادة على ما تولد صورة في ابويهم الجنون والاعماء بغير مرض والمخاط والصنان والتكبر والتعبر والقهقهة واسبال الانرار والسر او بيل والقميص والعمامة والغيبة والتميمة والبرص والجدام والكفر والشرك وغير ذلك مما وردت الاخبار والاثار بانه ينقض الطهارة فمن تأمل في جميع النواقض وجدها كلها متولدة من الاكل وليس لنا قاض للطهارة من غير الاكل ابدأ فان من لا ياكل حكمه حكم الملائكة لا يقع منه شيء ينقض طهارته ابدأ مما ذكرناه ومسلم نذكره فان الملائكة لا يتولد ولا متقوط

ولا يري هلام ولا تشتهى الرجال والنساء ولا الامتصاص بالجس شيء من جسدها ولا بالجماع ولا
 تحن ولا يبغي عليها ولا تعصى بها بكفر ولا غيره اذا العبد لا يعصى سره الا ان يحب عن شهوة
 تعالى ولا يحب عن شهوة تعالى الا ان اكل فلو لا حجاب به اكل ما وقع في معصية ابدا فلذلك
 امرنا الشارع صلى الله عليه وسلم ولائم المجتهدون بالطهارة اذا وقع منا ناقض بالماء المطلق او
 بدله وامرنا الشارع وكذلك المجتهدون بالتطهر من نجاسة الماء كذا وكذا والحجر والتراب الاستبراء
 والزالة قدر النعل وذيل المرأة الطويل وامرنا بالمتزهر عن كل نجاسة خرجت من القبل والدماء و
 غيرها حتى عن مس المحل الخارج منه البول والغائط عن قبل بدو وامرنا الشارع وكذلك العلماء
 برش السراويل بالماء للاستبراء للذكر المحاور للخارج وقد كان صلى الله عليه وسلم ينضم سراويله
 بالماء عند الطهارة ويقول بذلك امرني جبريل وسياقي في توجيه الاحكام ان النقص بمس الفرج
 خاص بأكابر العلماء والصالحين وعدم النقص خاص بالعوام وانما امرنا الشارع صلى الله عليه
 وسلم بالنضم من بول الغلام اذ لم يأكل غير اللبن دون الغسل تخفيفا علينا فمن غسل منه فله
 ذلك وان كان الرش افضل لان الاحكام مراجعة الى حكم الشارع لا الى حكم العقول فان قال
 قائل كيف قلتم بنجاسة بول الاطفال مع كونهم لا يصوم في حقهم الاكل من شجرة النہى فالجواب
 قد قال بعض اهل الكشف ان الاطفال معاصي من حيث ذواحمها كالمهاطاعات كذلك من حيث
 ارواحها وايضا فان بعض العلماء كان يغسل من بول الصبي الذي لم يأكل الطعام ويقول ان والدته
 تاكل في هذا الزمان الحرام والشبهات فكان بوله اقذر من بول من يأكل الحلال انتهى
 وقد جاءت اقوال المجتهدين في النقص بما ذكرنا على قسمين مشدد ومخفف بحسب الأدلة
 التي اسندوا اليها من الكتاب والسنة كما ان منهم من توسط بين التخفيف والتشديد كصاحب
 القول المفصل كما ان من النقص بالنقص عليه الائمة كالبول والغائط والجماع والمجنون ومنها
 ما اختلفوا فيه كمس المحارم ومس الفرج والعجوز بشرطه عندهم وكذلك مما اختلفوا فيه خروج
 الدم المسائل من البدن والفقهة والغيبة ومس الصنان في اليد والمشرط والاجذم والابرص
 والصلب والوتر ونحو ذلك وقد تقدم في توجيه الاحكام من باب الامارات ان النقص بمس الفرج
 ليس هو لذات الفرج وانما النقص به لكونه مخرجا للحادج المتردد من الاكل اذ لو كانت
 النقص به لذاته من حيث كونه متولدا من الاكل كان حكم جميع الاعضاء كذلك فان البدن كله
 قد نسي وتولد من الاكل فان قلت قد قال العلماء بالنقص بخروج الحصة التي ابتلعها الانسان وهي
 غير متولدة من الاكل فيقضي فالجواب ليس بالنقص عندهم به لانها وانما هو ما عليها من القدر
 المتولد من الاكل فلو ما عليها من القدر لم ينقصوا الطهارة بها لو فرض ذلك اذ الناقض
 حقيقة انما هو خروج الفضلة التي تولدت من الاكل والشرب وانساره الشهوة والغفلة عن الله
 عز وجل والمعاصي وليست الحصة او العود بينهما شيئا من ذلك فافهم
 فهذا كان سببا لمر بالطهارة عن الحدث الاكبر والا صغر فان قلت فلم وجب تعميم البدن
 بالغسل من خروج المني مع انه دون البول والغائط في القدر فيقضي فالجواب ان تعميم البدن

يجزوجه او بالجماع من غير خروجه ليس هو للقدس وانما هو لما فيه من اللذة التي تسري على جميع
البدن حتى تميتة وتنسيه ذكر ربه والنظر اليه فلذلك أمرنا الشارح باجراء الماء على سطح البدن
كله بحسب سريان اللذة فهو وان كان فرعا من البول والغائط فهو قوي لذة من اصله فلذلك
أمرنا باجراء الماء المنعش للبدن من ضعفه او فقده او موته النسبي فيقيم احدا تابعد الغسل بينا
ر به ببدن حتى فكل موضع لم يمسسه الماء فهو كالعضو الميت او المشرف على الموت او كبدن السكاران او
المغشى عليه فلا يكاد يحضر ذلك المحل مع ربه في صلاته ابدا واذا لم يحضر معه فكانه لم يصل
اذ الصلاة لا تقم الا بجميع البدن كما انها لا تصح خراج حضرة الله تعالى ابدا عند اهل الله تعالى
فاقوم وانما وجب التيمم عند فقد الماء حسا وشرعا لان التراب فيه رائحة الماء اذ هو عكازة الماء
الذي تموج لما خلق الله تعالى الموجودات فان فقد التراب تيمم بالمحلول ان اصله كذلك من زبد
البحر حين تموج ولولذلك يخرج منه قطر الماء اذ الحرق بالنار فلو لا ان فيه الماء ما قضمته بالنار
اذ الحقائق لا تنقلب وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول انما وجب تيمم البدن
بمخرج المعنى لان الغفلة عن الله فيه اكثر من الغفلة في البول والغائط ولذلك قال الامام ابو
حنيفة بنقص الطهارة بالقهقهة في الصلوة لانها لا تقم الا من شخص غافل عن شهود نظر ربه
اليه في صلاته وذلك مبطل عند اهل الله عز وجل واما وجوب تيمم البدن على الحائض والنفساء اذا
انقطع دمهما فانما ذلك لزيادة القدر الحاصل بالحيض والنفاث لاسيما ان عرق مثل
وانتشر دمها وقد سمي الله تعالى دم الحيض اذى وابطل صلوة الحائض والنفساء مع وجوده وبعد
انقطاعه حتى تغسل اثر ذلك الدم فقط او بعد تيمم بدنها وتيمم وقد جوز الامام ابو حنيفة وطء الحائض
والنفساء اذا انقطع دمها وغسلت فرجها فقط ولعل ذلك في حق من اشتدت حاجته الى الوطء
وخاف من الوقوع فيما لا ينبغي فان قلت فلاي شيء انفق العلماء كلامهم على نجاسة البول
والغائط من الادمى واختلفوا في بول بعض الحيوانات وغائطها مع ان الادمى اشرف
من البهائم ببقين اذ هو المكلف بترك اكله من شجرة النہى بخلاف غيره فالجواب ما اتفق
العلماء على نجاسة بوله وغائطه الا شرفه وعلو مقامه فكان من شرفه في الاصل ان يطهر كل
شيء خالطه لكنه لما غفل عن ربه واشتغل بحكم طبيعته ولدته وشهرته انعكس عليه الحكم فصار
كل شيء صاحبها من المطامع الظاهرة او الطيبة الرائحة يصير قدرا ونجسا منتننا من بول وغائط
ودم ومخاط وبصاق وصدان وفي القواعد ان كل من شرف مرتبته عظمت صغيرته فان قيل
ان قولكم ان علة الاتفاق على نجاسة بول الادمى وغائطه الشرف ينتقض عليكم ببول الحمار
وزبله فانهم اجمعوا على نجاسة ذلك منه وليس له شرف فما الجواب عن ذلك قلنا الجواب عن ذلك
شدة الغفلة عن الله تعالى حال الاكل فثام غفل عن الله تعالى من الحمار ومن كل حيوان
لا يؤكل بخلاف الحيوانات المأكولة فانها قليلة الغفلة عن الله تعالى فحفف بعض الائمة
الامر في ابوالها دار وانما يؤيد ذلك امتنان الله تعالى علينا بهيمة الانعام في الاكل ولوانه اباح
لنا الحمار والبغل لا نزيدونا بأكله غفلة وكان كذلك بحجة التي لم يذكر اسم الله عليها فافهم فان

قيل: لا ينبغي أن يتفقا على نجاسة وضللت الحمار كلها من فحاط وصنان ونحوهما فان ذلك كله متولد من الأكل والشرب كبوله وغارطه فالجواب اما خففوا في ذلك لحفة القيم والقدس فيها وبعد صورتها عن صورة الطعام والشرب بخلاف البول والغائط والقيء فانها في الغالب يشبه لونها لون القد رفس نظرا ومثدا قد ارتها قال بنجاستها ومن نظر الى حفتها قال بطهارتها كما تقدم بيانه في الكتاب فكان هذا اصل المحدث المتولد من الأكل والشرب وجوب استعمال الماء والتراب في الطهارة فلو اكلنا من شجرة النخيل ولا مكروها ما احدثنا ولا امرنا بالطهارة بل كنا طاهرين على الدوام كالملأئكة ولولا ما قص الله تعالى من صورة توبة ادينا ادم عليه الصلوة والسلام ما احدثنا للتوبة من ذات نفوسنا ولا عرفنا كيف نتخلص من الذنوب ولا كان الحق تعالى قال ان الله يحب المتوابين ويجب المتطهرين فالجواب لله رب العالمين وكما وجه تعلق الصلوة بانواعها بالأكل والشرب فهو لان الصلوة كلها انما شرعت توبة لنا واستغفارا من حيث ان قوت ارواحنا هو الوقت بين يدي ربنا كلما كانت ابداننا من المعاصي اضعفت او فترت باكل الشهوات او الوقوع في الغفلات فامرنا بالحق تعالى بالطهارة بالماء والتراب المنعشين للجسم ثم بالوقت بين يديه المنعش للروح فنناجي ربنا بابدان ورواح حية بعد موتها بما وقعت فيه مما تقدم فكاننا بذلك نقرب الى الله تعالى ورضاه عنا بعد ان لم يكن تعالى لاضيا عنا كل الرضى الذي يقع لنا حال الوقت بين يديه وذلك لغفلتنا عنه بتنا ولا شهوات نفوسنا من اكل وشرب وغير ذلك ودخلنا الخلاء فخرج تلك الفضلات القذرة المنتنة التي لا تناسب حضرة تعالى ولنا ذلك خفف الاشمة من الأكل وقالوا استنجي من الله ان تكشف عورتنا بين يديه كل قبل حال البول والغائط كالادام مالك والاوزاعي والبخاري فكان الامام مالك والبخاري يدخلان الخلاء كل اسبوع وكان الاوزاعي يدخل الخلاء كل شهر ففرق بطنه فصا را يدخله في الشهر مرتين فكانت امه تقول من يدخل عليها ادعوا لعبد الرحمن فان به علة البطن انتهى وفي الحديث ان الملائكة تقول عند دخول وقت الصلوة يا بني ادم قوموا الى ربنا راكم التي اوقرتهموها فان طفتوها فان قال قائل فلم تكرر الصلوة عندنا في اليوم واليلة خمس مرات فالجواب ان ذلك من رحمة الله تعالى بنا لتذكروا ذنوبنا عند طهارتنا ويجعل لنا الرضى والشرف كلما وقفنا بين يديه ليجرب بذلك كله المحلل الواقع فينا بالمعاصي والغفلات بين كل صلوة وصلوة فيتوب احدا ويستغفر مجازاه من المخالفات على حسب مقام ذلك المتطهر منا والمصل كما انه اذا قال اذكر الوضوء الواردة يغفر له ذنوبه الخاصة بالوضوء ثم انه يقوم للصلوة فيغفر له ذنوبه الخاصة بالصلوة فان كل ما صور شرعى انما شرع كفارة لفعله وقم العبد فيه ما يبغض الله تعالى فيكون ذلك في مقابلة كفارة له كما يعرف ذلك اهل الكشف فلو كشف العبد لمحي ذنوبه تناسق قط عنه يمينا وشمالا كلما كبر الله تعالى اى عن كل شىء يخطر بباله من صفات التقويم فان الله تعالى اكبر من ذلك كله ثم يقرأ فتتحد ذنوبه يمينا وشمالا ثم يركع فتتحد كذلك ثم يستند لفتقها يركن لك ثم يسجد فتتحد كذلك ثم يرفع راسه فتتحد كذلك فلا يغفر من صلواته عليه

ذنب من الذنوب التي تغفر بالصلوة فعلم مما قرأه الجواب عن قول القائل قد ورد أن الذنوب
 كلها تنحصر حال الوضوء فمن أين جاءته الذنوب التي تتساقط عن يمينه وشماله في الصلوة إذا صلى
 على أثر الوضوء فافهم وقد تقدم في أبواب الطهارة قولنا إن ذنوب العبد كلها كانت أيقم وافر و
 أكثر كلما طوب بنظارة الماء أكثر ليكون انعاش للبدن الذي مات من كثرة المعاصي بخلاف
 المستعمل فخرج الله الأوامر بأخفيفه ما كان أدق استنباطاته وما كان أكثر احتياطاته
 لهذه الأمانة في قوله بعدم صحة الطهارة بالماء المستعمل ولو كان أكثر من ذنبتين مثلاً لضعفه
 بكثرة خروا الخطايا فيه ورحم الله ببقية المجتهدين فان قلت فإذا كانت الصلوات الخمس
 كفارات للذنوب المتعلقة بالصلوة فلا تنفي شرعت النوافل هل هي لمعاصيه يقع من الذنوب
 المستقبلية أو هي جبر للحلل الواقع في الفرائض كما قال به أهل الكشف فانهم قالوا لا فقل لا عن
 كمال فرض وذلك بان لا يخطر بباله شيء من الأكوام من حين يحرم بالصلوة إلى أن يسلم منها
 فالجواب أنها جوارب للحلل الواقع في الفرائض بالنظر لمقام كل إنسان وليست بنوافل إلا في حق من
 كملت فرائضه من كل الأولياء ولذلك قال تعالى لرسوله صلى الله عليه وسلم ومن السبل
 فتعجبه أي بالقرآن نافلة لك فما قال تعالى لك إلا لينبه على كمال فرائضه صلى الله عليه وسلم و
 يلحق به كمال الأولياء من ورثته في المقام ويبقى أمثاله على الأصل في الجبر ويؤيد ذلك حديث
 البخاري وغيره أن الفرائض تكمل يوم القيمة بالنوافل أي يكمل كل نقص حدث في ركن أو سنة
 بنظيره في النوافل من الأركان والسنن فافهم فان قلت فلم أكد الشارع صلى الله عليه وسلم
 بعض النوافل دون بعض فالجواب فعل ذلك توسعة لامته فإنه لو أكدها كلها لكانت
 كاللشد يد الذي لا يطيقه غالب الأمة وقد كان صلى الله عليه وسلم يجب التحفيف على أمته
 ما أمكن لعلمه بأن الله تعالى غنى عن طاعتهم كلها وقد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة
 ركعتين قبل المغرب ثم تركهما وقال خشيت أن يتخذها الناس سنة أي يراظبوا عليها كالنوافل
 المؤكدة فان قلت فلم شرعت النوافل ذوات الأسباب كالكسوة والاستسقاء والعيدين وصلوة
 الجنائز ونحوها فالجواب شرعت لحجاب العبد بالاكل عن شهود الآيات العظام التي يخوف الله
 تعالى بها عباده لاسيما مع كل الحرام والشهوات والشبهات حتى قسا قلبه فإنه لا يكاد يخاف
 من الله تعالى كل ذلك الخوف الرادع له من ارتكاب المخالفات فلو لا حجابنا بالاكل وغفلتنا
 عن الله تعالى ما احتجنا إلى تخويف ولذلك شرع الشارع في بعض هذه الصلوات الخطبة
 الجامعة للوعظ والتخويفات ليرد قلوب الشاردين عن حضرة الله تعالى إليها بقربنية عدم
 مشروعية الخطبة في صلوة الجنائز لأن الموت في نفسه موعظة بليغة لمن عقل واستنصر ولو علم
 صلى الله عليه وسلم أن القلوب ترجع إلى حضرة ربها بما شرع من الدعاء والاستغفار في بعض
 الصلوات ما كان شرع معها الخطبة وأما حكمة التكبير في العيد فإنها شرع ذلك لحجاب الخلق
 بكثرة الجمع عن شهود وحدة الرب وأما صلوة الجنائز فإنها شرعت تأدية لبعض حقوق أرواحنا
 المسلمين التي قصرنا فيها حال حياتهم فكان الغسل والتكفين والدفن والصلوة عليهم بعض حقوقهم

كالحجاب لئلا يخل الواقع منا في حقهم واصل وقوع ذلك الخلل منا في حقهم انما هو حجابنا بالاكل
 والشرب ويزيد العبدان على ما ذكر النبط بالاكل والشرب وليس ثياب الزينة لاهما
 شرعا تاليف للقلوب المتنازعة من كثرة المراحمة في الدنيا والاغراض النفسانية حين حجبنا
 بالاكل والشرب عن شهوة الاخرة واحوالها وذلك لان بالاكل والشراب يحصل اجتماع نظام الدين
 واقامة شعائر الحج في التناظر فانه يستند نظام الدين ويضعفه وانما زاد العبدان على الجماعة
 في الجمعة بالنكيب لله تعالى عن ان يخرج شيء من الوجود عن حكم ارادته لانهما يومافرح وسرور
 وعظلة عن الله في العادة اكثر من العظلة عنه في يوم الجمعة وانما امرنا فيهما باظهار الفرح والسرور
 شكر النعمة الله عليهما بالفعل المظاهر دون الكد في القلوب في الباطن فينبغي لمن طعن في
 السنن ان يوافق الاطفال والخدام والعبدان في اظهار السرور وليس حسن عنده من الثياب تقطيعها
 نحضة الله تعالى التي هو فيها وسبب اميل قلوب الناس الى بعضهم بعضا وان لباس الزينة
 له اثر عظيم في الميل الى صاحبه فكس حال صاحب ثياب للرشة وسمعت سيدك عليا الخواصر
 رحمه الله يقول لا ينبغي لمسلم ان ياتي الجمعة والعبدان وغيرهما من الصلوات وفي باطنه
 غل او حقد او مكرا وخديعة او حسدا وكبر على احد من المسلمين فان اتى الى الصلوة
 وفي باطنه شيء من ذلك لم يحتم قلبه على حضرة الحق تعالى في تلك الصلوة وسمعت يقول
 لاصحابه فرئت اياكم ان تفارقوكم الجمعة والعبدان وفي قلبكم غل او مكرا وخديعة لاحد
 من المسلمين وهذا ان كان مطنوبا في سائر الاوقات من كل مسلة لكنه في الجمعة والعبدان
 كذا لاسيما من كان حجابا فان احرم حضرة الله الخاصة في الارض وفي الحديث لا يصعد للمتشابين
 عمل حتى يصطلي اشارة لما ذكرناه فان القطيعة والشحناء تمنع نزول الرحمة على الخلق
 ومن هذا استحباب العلماء مصالحة الاعلاء قبل الخروج للاستسقاء والتوبة ورد المظالم للابرار
 القوم فاعلم ذلك واقاوجه تغلق الزكاة بجميع انواعها بالاكل والشرب فهو ظاهر لاننا لما
 اكلنا ما لا ينبغي لنا شرعا حجبنا عن شهود الملك في المال الذي بأيدينا كله لله تعالى اذ عيننا
 الملك في ذلك لنا مع العظلة عن المالك الحقيقي فجمعناه وكثرناه ومنعنا منه الفقراء و
 المساكين شيئا من نفوسنا وشرها وضيعنا بذلك على الفقراء والمساكين والمؤلفة قلوبهم
 وعلى الغارمين في المصالح التي يعود نفعها على الخلق وعلى من يسافر في الجهاد وعلى المكاتبين وعلى
 ابن السبيل ونسينا قوله تعالى واتوا الزكاة وقوله تعالى وانفقوا مما رزقكم وقوله وما
 انفقتم من شيء فهو يخلفه وقوله صلى الله عليه وسلم فانقص مال من صدقة وان الله تعالى
 ايضا عفا درهم الصدقة الى سبعين ضعفا ونسينا ايضا معنى الزكاة فان الله تعالى اسماها زكاة
 اي نوا الا لينا من العبد في ذلك ونخرج زكوة بطيب نفس وانشرح صدره وسمعت شيخنا شيخ
 الاسلام زكريا رحمه الله يقول انما فرض الله تعالى علينا الزكاة لما سبق في علمه من شدة نفوسنا
 على عباد الله وحرصنا لهم من مال سيدهم الذي جعلنا مستخلفين فيه اي لا مال لكن له ملكا
 يقدركم امرنا الشارح بانحراف نصيب معلوم من كل صنف من جميع اموال الزكاة

على سبيل الفرض علينا تظهير الأموال وأسرادها من الرخص والحاصل لها بالبخل والشكر والاحتساب
لما أمرنا الله تعالى ورسوله بأخراجه وانزاله للبركة في رزقنا والتمويه فإنه من قبل مؤمن
يشهد بزيادة النور في ماله إذا خرج زكوته وإنما يشهد التقصير فيه وقد درست الملكة ربها
بأن الله تعالى يعطي كل منفق خلفاً وكل محسك تلفاً ودعاء الملكة لا يرد فبأنها غالب الناس
في نفوسهم لم يدعوا قط كمال الإيمان بكلام الله وكلام رسوله فإن الله تعالى وعدنا بأخلاف
الإنفاق في سبيله ولكنك وعدنا رسوله ومع ذلك فلم يخرج زكاته وينفق ماله في سبيل الله
الأقليل من الناس وقد قالوا من شرط الإيمان الكامل أن يكون الغائب الذي وعد الله به أو تعد
عليه عند المؤمن كالحاضر على حد سواء فإن الإيمان البخل يحق الله تعالى حينئذ الذي
يدعيه مع أنه لو رأى يهودياً جالساً ببدية من ذهب يقول كل من أعطاني نصفاً أعطيت ديناً
لنصارى غالب الناس يزدحمون عليه بأعطاء الدرهم ليأخذوا الدرناير ولوان أنساناً قال لأحدهم
لا نقطه دراهمك ليعطيك بأدناير لسفه عقله ولم يسمع له فانظر يا أخي لنفسك في هذه
الميزان فانت أعلم بحالك وادع الإيمان بعد ذلك واترك الدعوى واستغفر ربك وسمعت سيدي
علياً الخواص رحمه الله يقول من لم يشكر الله تعالى على الأمر بأخراجه زكاته فهو من أجهل الجاهلين
لأنه ما أمره بأخراجها إلا وهو يريد أن يزيد من فضله فاللائق به الفرح والسور لا الحزن وال
الفرح انتهى واما نوافل الصدقات فأنما شرعت لجبر الخلل الواقع في زكوته الفرض نظير الصلوة
والصوم فربما نقص بعض الناس من القدر المخرج أو من السور بالأخراجه فنقص أجرهم بذلك وقد
ورد في الحديث ما يدل على أن الله تعالى ما وعد بالأجر على الزكوة إلا من أخرجها منشراً بها
صدقة قارة بها عينه وكان سيدي علي الخواص رحمه الله يقول أنما شرع رسول الله صلى
الله عليه وسلم صدقة التطوع دفعاً للنزول بالبلاء على أبنائنا فإن زكوة الفرض مطهرة
للمال والروح وصدقة التطوع مطهرة للبدن من الخبث والرجس الحسى والغنى فمن لم يتصدق
صدقة التطوع ولم يجبر النقص في زكوة الفرض فقد عرض بدنه للحكة والحرب والمحبة الفريضة
والدامل والقروح وسائر ما يؤذى بدنه انتهى واما زكوة الفطر فأنما شرعت لتكون رفعة صيام
رمضان متوقفاً على إخراجها فلا يرفع إلى السماء إلا بأخراجها الحديث حسنة بعضهم مع اجتماع
أهل الكشف على ذلك وإنما كان رمضان لا يرفع إلا بعد إخراج زكوة الفطر لأنها كالنكفارة
لما وقع من ذلك الصائم من غرق صومه بالغيبه والغيبة وتطاطب الشهوات المضادة لحكمة
الصوم وأصل ذلك كله الأكل والشرب فإنه لما أكل جميع مراعاة مراقبة الله فوقه في خرق
صومه وتركه إلا ربعة تعالى حينئذ يخلق باسم الصفة الصلانية من تركه الأكل والشرب
جميع المفطرات فلو الأكل لما حجب لا خرق الحمد لله رب العالمين واما وجه تعلق الصوم
بالأكل من شجرة النوى فرضاً كان أو نفلاً فهو لأن الصوم أنما شرع تظهيراً وتقوية للاستعداد
في التوجه إلى الله تعالى في قبول التوبة من سائر المعاصي التي حدثت منا طول سنتنا مثلاً حين
حجبنا بالأكل والشرب وغبننا عن مراقبة ربنا وعن الحياء منه وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه

إليه ولا انما شرع صوم رمضان سدا لمجاري الشيطان من البدن من العام الى العام
 يؤديه على اكمال لما وجد الشيطان له سبيلا عليه بالوموسة وغيرها لكنه لما اذاه على حكم
 النقص خرقه في ذلك الشيطان من ذلك الخرق واحتاج الى الجوار بصوم الاثنين والخميس وايام
 الليالي البيض وخرز ليشه وسمعتة يقول ايضا من شأن الصوم رقة القلب في بول الاعضاء
 حتى لا تكاد اعضاء العبد تشقى معصية تسده مجاري الشيطان التي انفقت في البدن باكل الشهر
 حتى صار البدن كطاقات شبكة الصياد فاذا صام اشدت تلك الطاقات كلها والى ذلك الاشارة
 بحديث البخاري رتبه الصوم حنة اى ترس يلقى به العبد دخول الافات للدينية الى قلبه فهو
 وانما كان رمضان ثلثين يوما او تسعا وعشرين يوما لما ورا ان تلك الاكلة الصالحة التي اكلها
 ادم من الشجرة مكنت في بطنه شهرا كاملا او تسعا وعشرين يوما فان قيل ان في الشريعة ما يفهم
 منه ان الاكل يقيم في البطن اربعين يوما لحديث من اكل لقمة من حرام لم يقبل له صلوة اربعين
 يوما فالجواب ان هضم الطعام راجع الى الحرارة التي في القوة الهاضمة فربما كانت حرارة القوة
 الهاضمة في ابنا ادم شديدة فهضمت الطعام وازلته في شهر فنقص عشرة ايام عن هضم معدة
 انتهى فعلم الله تعالى ما علينا صوم رمضان الا اضعاف الشهوة المتولدة من الاكل فمن بالغ
 في اكل الشهوة والدم في رمضان فقد بطل حكمة الصوم في حق نفسه ولم يسد مجاري
 الشيطان من بدنه فركض فيها ابليس بخيله ورجله فاتلف عليه دينه فلو الاكل لم تحم الى
 صوم ولكنه كما لا شك لا يقيم منا معصية ابد اطول عمرنا وان قيل فلم شرعت الكفارة في الجوع
 في هذا رمضان فالجواب انما شرعت تكون المجامع خالف امر به وقدم شهوته على رضاه مر به
 عليه وتعرض بذلك لزلزل انبلاء عليه فكانت الكفارة مانعة من وصول العقوبة اليه وكذلك
 القبول في سائر الكفارات من ظهار وقتل وغوها من الجنائيات على الدين وايضا فان الصائم
 قد تخلق باسم صفة الحق تعالى من عدم الاكل والشرب فلا يليق به النكاح الذي تنزه الباري
 جل وعلا عنه فقد علمت انه لو الاكل ما احتجنا الى صيام نضعف به شهواتنا ونكف به جوارحنا
 واجه تعلق الاعتكاف بالاكل من الشجرة فهو لانه انما شرع جمعنا لشهوات
 قلوبنا عن ربنا حين تفرقت في اودية الغفلات بالاكل فكان الاعتكاف معينا لنا
 على صحة الحضور لاسيما في رمضان لاجل حضور قلوبنا مع ربنا في ليلة القدر التي هي خير
 من الف شهر فافهم والمجد لله رب العالمين واما وجه تعلق الحج والعمرة بالاكل من شجرة النهي
 فهو لان الحج والعمرة مكفران للذنوب العظام التي نشأت من جحاش الاكل فلو الاكل ما وقعنا
 في هذه الذنوب ولا احتجنا لما يكفرها وقد تقدم ان لكل ما هو شرعي ذنبا في مقابلته يكفره
 من طهارة وصلوة وصوم وحج وغير ذلك وذلك اننا لما اكلنا ما لا ينبغي لنا اكله شرعنا بل بطلنا
 وشرعنا نفس جحاشا فصينا ولوانا اننا اكلنا ما كان ينبغي لنا اكله شرعنا من غير زيادة لما وقع منا معصية
 في حقنا واما في حق ابينا ادم عليه الصلوة والسلام فكان كل ما وقع منه من الذنوب والبكاء صريحا
 لا حقيقيا كما تقدم اول البحث وكان المحرم اخر ما بقى على العبد من المكفرات وايضا فان ادم

عليه الصلوة والسلام تلقى الكلمات هناك وتاب الله تعالى عليه هذه الآية في الصلوة لا
 الحقة كراهية لثبات الانبياء من ذريته فان قلت فلاي شيء لم يجب الحج
 وليس كراهية الصلوات والصوم والزكاة والطهارة فالحج واجب ايضا فاعلم ان ذلك راحة مخلقه من حيث
 ان ربه سبقت غضبه تخفف فيها لعظم المشقة في فعلها ما عاينها من ان في من مسيرة سنة
 بخلاف الطهارة والصلوة والصوم وغيرها وانما قال بعض الانتمة باستعجال العبرة لوجوبها لا نهاد اخلة
 في فعل الحج كانت كالزواجر مع الفرائض ثبات في ذلك بشارة عظيمة يستغفر ذنوبنا
 السالطة واللاحقة اذا حجنا مرة واحدة في العمر ولو اهداه المغفرة نكر الحق علينا الحج كل سنة
 مثلا ليعظم لنا ذنوب كل سنة بذلك الحج فافهم فان قلت فلم كان الوقوف بعرفة اول امر كان الحج
 بعد الاحرام للاتي من طريق مصر دون الطائف والسعي مثلا فالحج بانما كان اول الاسكان
 الوقوف اقتداء بابينا ادم عليه الصلوة والسلام لانه لما جاء من بلاد الهند بعد هبطه من الجنة
 التي على اس جبل الياقوت الى مكة كان اول ما لاقاه من مناسك الحج الوقوف بعرفة لانها كالالباب
 الاول للملك ولله المثل الاعلى ويليها من دلفة وهي كالباب الثاني لانها لا فناء فيها من مكة
 فان قلت فلم يسو الحج المصري وغيره بالدخول الى مكة قبل الوقوف فالحج بانما ساءلهم الحق تعالى
 بالدخول رحمة بالخلق لما عندهم من شدة الشوق الى رؤية بيت ربهم الخاص فكان
 حكمهم حكم من هاجر الى دار سيدة فمكث بين يديه ينتظر ما يؤمر به السيد من
 الاعمال فلما قال له اذهب الى عرفات التي دخل منها صفي ادم عليه الصلوة والسلام ما
 وسعه الامثال امر به في ذلك فان قلت فلاي شيء امر المحرم بالتحريم لبس المخيط مع ان من
 الاربع عند لقائه الاكابر لبس نحر الثياب عادة فالحج بانما امر العبد بمثل ذلك اشادة
 الى ان من ادب من كل من نب ان ياتي ربه خاشعا ذليلا مغلسا متجردا من جميع العلائق
 الدنيوية ليقتله السيد ويخلع عليه خلعة الرضى قال تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين
 الآية اذ الغنى اللابس لثياب الزينة لا يستحق صدقة من الحق تعالى في العادة وقد يتفصل
 الله تعالى على الاغنياء بالصدقة عليهم من زيادة على ما عندهم كالفقير يحسب سبق في
 علمه وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول من علا يقول حج العبد ان يخلع عليه خلعة
 الرضى عنه ان يرجع من الحج وهو متخلق بالاخلاق المحمديّة لا يكاد يقع في ذنب ولا يرى نفسه على احد
 من خلق الله ولا يراحم على شيء من امور الدنيا حتى يبرت وعلامة عدم قبول حجه ان يرجع على ما كان
 عليه قبل الحج كما ان من علامة مقبته ان يرجع وهو يرى ان مثل حجه اولى بالقبول
 من حج غيره لما وقع فيه من الكمال في نادية المناسك وخرجه فيها من خلاف العلماء لكن
 هذا المقت لا يشعر به كل احد وانما يدركه اهل الكشف انتهى فاعلم ذلك فقد رحمت سبيد في رحمة
 الحج الى اكل من شجرة النهي والحمد لله رب العالمين واما وجه تعلق البسوس والشرع وسائر
 المعاملات بالاكل من شجرة النهي فهو ظاهر لاننا لما اكلنا وشربنا جبننا بذلك عن كمال محبة
 اخواننا وعن اكرامهم واعطاهم ما يمتحنون اليه ما نحن مستغفرون عنه لكونهم عن سبيد

مسيب ونعم يا محمد بن عبد الله بالبحر الشام وعدم الايتار وطلبنا ان يكون كل ما في ايدي الخلائق لنا ولو غير طيب يا محمد بن عبد الله نأمر الله تعالى بالبيع والشراء وحرم علينا الربا بشرع لنا الخيار في البيع والشراء دفعا للفتنة بنا ان كان خطا لا فخر لا خينا وبين لنا العيوب التي من ذمنا والقي من ضمان غير دين لنا فأيدي على بيع دورنا وبساتيننا وما يصوفيه السلم والرهن واحكام الفلاس والمجمر والصلم والحالة والشركة والوكالة وغير ذلك من القراض والا قايير والمساقاة والاجارات سعيه الموات وانما نغيبنا في الوقف الهيبه والهدية شكر لما عندنا من النعمة وكذلك علمنا حكم اللقطة واللقيط والجمالة والقراض وقسم الصدقات والوصايا والوديعة وقسم الفقه والنعمة وكل ذلك اصله مجابنا بالاكل الذي لم ياذن لنا الشارع في اكله من حيث عين اكل او من حيث الفعل وقد بسطنا الكلام على ذلك كله في رسالة الانوار القدسية فراجعه والحمد لله رب العالمين واما وجه تغلق النكاح وتوابعه بالاكل من شجرة النهي فهوان العبد اذا اكل تحركت شهوته الى الجماع او مقدماته فلو لا مشروعية النكاح لم يكن يقع في الزنا فقتل شرعا وغيره على تلك المسراة المزني بها فكان الفساد يعظم فذلك امر الشارع بالولي والشاهدين والصدقات ليدخل اليه من الباب واما مشروعية القسم للزوجات فاصله اكل فانه لما اكل شرها وبطل حجب عن حقوق زوجته عاياه فضاجرها وتزوج عليها واذاها حتى سالتها ان يطلقها بما لم تقط له وتقدى نفسها منه وربما بطر فطلقها ابتداء من غير سؤال ولا مال ثم ندم على ذلك فشرع الله له الرجعة وربما الى من زوجته وظاهر منها ولا عنها وتزوج من ارضعته ووطى المجارية من غير استدراء ونكح في العدة مع اشتغال رحم المرأة بولد الغير واماته وربما شتم بفقعة الزوجة والوالدين والدزير والخدام والبهائم التي يركبها وينتفع بها بحجابه بالاكل عن حقوق جميع المذكورات فامر باعطائهم حقوقهم بحسب ما شرع في دفع اللتعات في الدنيا والاخرة والحمد لله رب العالمين واما وجه تغلق ربيع المحنات وما يرد فيه من النذر والاييمان والقضاء والعنق والكتابة وحكم امهات الاولاد من الاماء فوجه ظاهر وذلك ان العبد اذا اكل وشبع ربما بطر وطغت جوارحه وبغت فقتل النفس التي حرمها الله تعالى او قطع شيئا من جوارحها او جرحه عمدا او خطأ او قطع الطريق او سرق او زنى او صال على الناس وشرب المسكر او قد فاعراض الناس او حلف بالله صادقا او كاذبا او شتم بالمال فلم يكذب فيفقه على المحتاجين اليه الانذار وعهد مع الله على ذلك فامر الله تعالى بالوفاء بنذره كالعقوبة عليه لا كالاكرام ورد المحبة له من حيث ما هو عليه من النعم ومن حيث فراحته للشارع في التشريع بما يجاب ما جعله مباحا ومنذوبا توسعة على الامة فلو لا مشروعية الحدود لفسد نظام العالم بزيادة القتل والنهب وانما جعل في بعض الحدود كفارة بعنق او اطعام او صوم او كسوة لما في ذلك الامر من شدة العقوبة ولتكون الكفارة حجابا فانما من وفوق العقوبة ياذن الله تعالى للعبد رحمة به وكل ذلك نشأ من حجاب اكل الذي لم ياذن فيه الشارع فافهم واما وجه تغلق العنق وما بعده بالاكل من الشجرة فهوان العبد لما اكل وشرب محجب ففسد خلقه الرفق له ولحسنه اليه بها وكذلك العبد لما

أكل وشبع بطر وفسق وخرج عن طاعة سيده وطلب أن يخرج من بيته وأمره أن يكون له ظل
كسيده وجعل لون الرق أحسن له فإنه ما دام في كفالة سيده من خمس من سيده يعطيه
والنقيب في تحصيل ما يحتاج إليه نكل شيء احتاجه أخذ من بيت سيده ثم طلب العبد ذلك
نفس عنه الشارح بترغيب سيده في عتقه وأمره بكتابتها أن عتقه أن يقدر على أن يفتدي به
وذلك أمره بتدبيره مرمية به لما عنده أي السيد من حرصه على الدنيا ومحبة له فلم تسم نفسه
بعقود ذلك الرقيق إلا بعد موته فكان كمن تصدق بماله حين عاين طلوع الروح فلولم يكن عند السيد
بقية حرص على الدنيا لكان أمرا بالعقود فوراً من غير كتابة ولا تدبيراً ما أم الولد فأنما لم يؤمر
السيد بعقودها مرمية به أو الجهل بحجتها عليه حيث كانت محل الاستمتاع وقضاء شهواته
لترغبة الشارح في أن تكون عتيقة بعد موته فقرأ عليه وفاء بحجتها وكفارة عنه لأفهاكه في الاستمتاع
بها بحكم الملك وأصل حاله بحجتها هو الأكل فإنه لما أكل حجب فلم يوف بمح من خدمه واستمتع به بل
طلب منه مالا إذا طلع عتيقه ولو لا الحجاب لكان نزع نفسه عن أخذ مال من المكاتب واعتق
عبد من غير تدبيره واعتق أم الولد قبل موته فاعلم ذلك وأما وجه تعلق وجوب نصب الأمام
بالاعظم وتوابعه بالأكل من شجرة النخيل فهو ظاهر لأنه لو لا الأمام الأعظم وتوابعه في سائر أقطار
الارض من وزيره وأمير وقاض وغيرهم لما قدر أحد على تنفيذ الأحكام وكان يفسد نظام العالم
كله إذا طلب الخلق أخذ حقوقهم من بعضهم بعضاً بلا شركة تحميمهم وربما كان يقتل خلق كثير حتى
يتكفوا من قتل رجل واحد وجب عليه القتل فلذلك قالوا لا يليق أن يقيم الحدود إلا من يقتص ولا
يقتص منه كالأولى بخلاف من تضربه فيضربك فافهم شأن أصل ذلك كله الأكل فإنه لو لا
الأكل لما اجتمع أحد ولا ترك ما أوجبه الله تعالى عليه من الحقوق كما أنه لو لا الأكل لما تنازع
الناس وتخاصموا بل كان كل واحد يؤدى الحق الذي عليه من غير وقوف على حاكم ولا حبر ولا تغير
ولا ملازمة غريب كما عليه طائفة الأولياء والعلماء العاقلين فكان من رحمة الله تعالى بعباده
أن ألهم الرعية أن يجتمعوا على نصب إمام يحمي أموالهم وأنفسهم وحرهم بوجوده حين علوا
أنه لا يقوم للدين شعار إلا بذلك ولا يقيم الواجب إلا به فواجب وأنما يريد لنا حديث بالأمر
بنصب الإمام الأعظم وتوابعه لما في ذلك من الرياسة الكبرى الذي لا يكاد يسلم منه إلا من عصم الله
فلو أمرنا الشارح بطلب الإمامة صريحاً لكان فيه تعريض للفتنة والشارع لا يأمر بما فيه فتنة
بل نهي عن الإمارة إلا أن يكون العبد مسئلاً فيها فاعلم أنه لو لا الولاة الذين لهم شوكة ما أم من أحد
في دارة فضاء عن البراري ولا صم لا حاد من الخارج من العدم ولا صم جهاد ولا وجد مال ينفق على
المجاهدين والمرابطين وصناعت مصالح الخلق إجماعين فالحمد لله رب العالمين ولكن ذلك آخر
خاتمة كتاب الميزان الشعرانية المدخلة لجميع أقوال المجتهدين ومقلديهم في الشريعة المحمدية
والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله لقد جاءت ربنا بالحق
وأناسال بالله تعالى كل ناظر في هذا الكتاب من علماء المذاهب الأربعة رضوا الله تعالى عنهم
أن يصلح ما يرثه وهذا الكتاب من الخطأ والتعريف ولكن بعد معان النظر في الأدلة والشواهد

والله اعلم من الآخر من ان هذا الكتاب قد روي عنه وغيره وبعد معرفته بغير دليل و
 بل انما الف
 الشريعة المطهرة من غير علم اقول مجتهد من المتقدمين والمتأخرين وبعد شهرة ابن علي
 الشريعة كالله ومن ههنا لائحة كالا صايغ المتفرعة من الكفر فكما انه ما ثم اصم اولى بالكفر
 اصم فكذلك ليس من ههنا على بالشريعة من مذهب كما تقدم بسطه في الفصل قبل
 كلام لائحة المجتهدين واذا كان المؤلف اول من تكلم في فرا حجاج ضربة الى من يتعقب كلام
 ويستدل عليه لنفسه استحضار المؤلف كل ما يرد على منطوق ذلك الكلام ومفهومه حار
 التأليف ولو انه كان يقدر على ذلك ما احتاجت الناس الى شرح للمتن ولا احتاجت انشر
 الى الجواشي ولا الجواشي الى الجواشي ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا
 وقد ذكرنا مرارا ان جميع ما الفناه من الكتب انما هو بحسب ما يفهم الله به على قلبه حال المتلا
 ما عد الكتب التي اختصرها فارجح الله تعالى من جزئي في وقوعي في خطرا وتحريري
 في هذا الكتاب لغرابته عن الافهام ورحم الله من فهم الله على قلبه توجيه الشيء من اقول لا
 اوضح ما وجهته به بالحجة بوضعه من هذا الكتاب ثم عذري في التزامي لترجيحه كلام
 الذي لم يستعمله والمندسة فانه امر لا اعلم احدا سبقني الى التزامه ومن تأمل فيه وفهم
 صار يقرب مذهب جميع المجتهدين حتى كانه صاحبها واستحق ان يقلب بشيخ اهل السنة
 الجماعة في عصره ومن لم يلقيه بذلك فقد ظلم فاسم يا اخي
 نصي وامعن النظر فيه والزم لا وجه سائر لائحة المجتهدين
 لياخذوا بيدك في احوال يوم الدين والمجد لله رب العالمين
 وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين
 وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة
 الا بالله العلي العظيم

قد تم بحمد الله طبع هذا الكتاب العذب المنهل للوارد من الطلاب مصححاً بغير ف
 حلة من طبعه لاجل نشره وعلوم نفعه من هو لا ندم المزايح اوى القاضي المشهور بيننا
 في الدهل احد تجامع الانهر من عناه الله تعالى عن اسباب الشر ولما وافى طبعه حلالها
 عبقه من راحة مسلك الختام في اواخر شهر الله المحرم الحرام من سنة الف وثمانين
 وست وثمانين من هجرة سيد ولد عدنان عليه افضل الصلوة والسلام وعلى اله وصحبه

في اكمل المطابع الواقعة الدهل باهتمام مدير فخر الدين

